

4

3.1.2.....1.9A

تحقیق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في النحو والصرف

اعداد الطالب

محمد بن زروق

اشرف

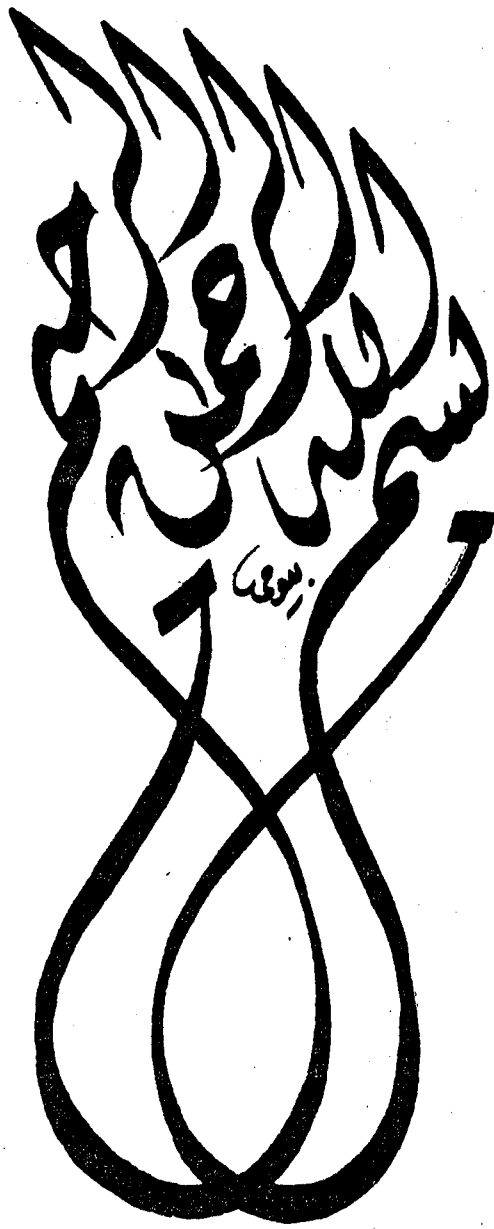
وَالْأَسَافُ وَالْكَوْبَرُ / وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأستاذ بالكلية

0-31-7-150

1917 - 1918





سنگر و فدا

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى حمداً يليقُ بجلاله وعظيم سلطانه ، وأثنى عليه ثناءً
يكافئ انعامه وجميل امتنانه ، وأصلى وأسلم على الهادي البشير وعلى آله وصحابتهم
أجمعين ، ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .
وأحمد الله عز وجل أن هياً لي فرصة الإقامة في بلدة الحرام ، منبع الرسالة
ومهبط الوحي . وسهّل لي طريق العلم في حرمة الآمن ، حتى تمكنت من انجاز هذه
الرسالة ، فله الحمد والمنة على نعمه التي لا تحصى .
محمد :

فإنني أرى من الواجب عليّ أن أسجل شكري وتقديري لكل من أسهم وقّدهم لي عوناً
في سبيل اخراج هذا العمل واتمامه .
واخص بالشكر الجزيل والتقدير العميق أستاذي الفاضل الدكتور / يوسف
عبد الرحمن الضبع - أمد الله في أيامه - المشرف على هذه الرسالة ، لما حبانني به من
عطفٍ سخّي ورعايةٍ صادقةٍ ، ولما قدّم لي من وقته وعلمه وخبرته ، فقد كان لدقته
العلمية وملاحظاته وتوجيهاته ، أبلغ الأثر في هذا العمل . فله مني أصدق الشكر
ومن الله حسن الجزاء ، على ما قدّمه ويقدمه لأمثالي من طلاب المعرفة .
وأقدّم أيضاً بشكري وتقديري إلى القائمين على إدارة جامعة أم القرى عامة ، وإلى
القائمين على إدارة كلية اللغة العربية خاصة ، لما لستُ فيهم من حرصٍ على مصلحة
أبنائهم وتفاني في سبيل خدمتهم ، وتذليل الصعاب أمامهم ، جزاهم الله عنا
جميعاً خيراً الجزاء .

والشكر أيضاً لجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان ، التي تكرّمت بإيفادي
وزملائي للدراسة بهذا البلد الأمين .

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى للأستاذ المربي الفاضل / محمد
عبد الكريم عبد الرحمن ، المستشار الثقافى لسفارة السودان بجدة ، لما قدَّمه
ويقدمه لنا من كريم المعاملة وصادق الود .

والشكر أيضاً للأخ الفاضل / حسن فؤاد المصرى ، الذى قام بنسخ هذه الرسالة
بكل صدق وإخلاص .

فله ولكل من تفضل بملاحظة أو مساعدة من أساتذتى الكرام وزملائى الأفاضل ،
شكرى وتقديرى .

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزى عنى الجميع خير الجزاء .

والله التوفيق . .

المصطلحات الواردة في الرسالة

م :	تعنى التاريخ الميلادى .
هـ :	“ “ الهجرى .
خ :	“ “ مخطوط
د :	“ “ دكتور
ت :	“ “ تحقيق وتعنى أيضا تاريخ الوفاة
ط :	“ “ طبعة
ج :	“ “ الجزء
ص :	“ “ الصفحة
ل :	“ “ لوحة
ر/د :	“ “ رسالة دكتوراة
ر/م :	“ “ ماجستير
... :	“ “ عدم اكتمال النص
/ :	“ “ بداية الصفحة من المخطوط .

فهرس الدراسة

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
المصطلحات الواردة في الرسالة	أ
فهرس الدراسة	ب - و
المقدمة	ز - ح
الفصل الأول : ابن لب - عصره وحياته وآثاره	١ - ٣٤
(أ) نبذه عن عصره	١ - ٤
(ب) حياته وآثاره	٥
(١) نسبه	٥
(٢) مولده ونشأته	٦
(٣) صفاته الخلقية ومكانته العلمية	٧
(٤) شعره	١٠ - ١٢
(٥) شيوخه	١٢ - ١٧
(٦) تلاميذه	١٧ - ٢٤
(٧) آثاره	٢٥ - ٣٣
- الأجمة الثمانية	٢٥
- تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سميد	٢٧
- القصيدة النونية	٢٧
- القول المجتاز في مسألة ابن الموار	٢٩
- القصيدة الثائية في الرد على القائلين بخلق الأفعال للإنسان	٣٠
- نوازل ابن لب	٣٠
- الطرر المرسومة على الحلل المرقومة	٣١
- شرح جمل الزجاجي	٣١
- رسالة في تعيين محل دخول الباء من مفعول بدل وأبدل	٣١
- آثار لابن لب مفقودة	٣٣
- شرح تصريف التسهيل	٣٣
- الدعاء إثر الصلوات على الهيئة المعروفة	٣٣
- الرد على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذ في الصلاة	٣٣
- ينبوع عين الثرة في مسألة الإلمامة بالأجرة	٣٣

الصفحةالموضوع

٣٤ - ٣٣

(٨) وفاته

٧٠ - ٣٥

الفصل الثاني : دراسة تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

٣٥

مدخل : كتاب الجمل وعناية العلماء به

٣٥

(أ) مؤلفه

٣٦

(ب) كتاب الجمل

٣٦

(ج) أسلوبه

٣٦

(د) أسباب شهرته

٣٧

(هـ) اشتغال العلماء به

٦٩ - ٣٨

تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

٣٨

مق ألف ابن لب تقييده

٤٠

أبواب التقييد وفصوله

٥١

توثيق نسبة الكتاب

٥١

قيمة الكتاب العلمية

٥٢

مصادر الكتاب

٥٣

شواهد ابن لب في تقييده

٥٣

(أ) القرآن الكريم

٥٧

(ب) الحديث النبوي الشريف

٥٨

(ج) كلام العرب شعراً ونثراً

٦٦ - ٦١

أثر البسيط في شرح الجمل في تقييد ابن لب

٦٧

نسخة الكتاب

٦٧

خطها وعدد أوراقها

٦٨

بدايتها ونهايتها

٧٠ - ٦٩

منهج التحقيق

المصنف

الموضوع

٨٩ - ٧١

الفصل الثالث : آراؤه النحوية ومدى هيبه النحوى

٧١

(أ) آراء أخذ فيها بمدى هيبه سيئويه

٧١

(١) التنوين فى (جوار وفواش) عوض من الياء المحذوفة

٧٢

(٢) (ان ما) حرف

(٣) فى إعراب (الذين) من قول الحق عز وجل (وأسروا النجوى الذين ظلموا)

٧٣

(٤) فى ترتيب المعارف

٧٤

(٥) المحط على التوهم

٧٤

(٦) فى باب البدل

٧٤

(٧) (افعلنى) لزم لا يتحدى

٧٥

(٨) نصب المفعول الثانى لا يختار بحرف الجر المحذوف

٧٦

(٩) فى تطبيق "علم"

٧٧

(١٠) فى صفة المصدر إذا حذفت

٧٨

(١١) فى الابتداء بالنكرة

٧٨

(١٢) فى حذف الخبر

٧٩

(١٣) فى دخول الفاء على الخبر

٨٠

(١٤) الضمير المنفصل فى قولك (زيد همد يضر بها هو) تؤكد

٨٠

(١٥) طلب المشاكلة فى عطف الجملة فى باب الاشتغال

٨١

(١٦) زيادة (كان)

٨٢

(١٧) فى اتصال الخبر إذا كان ضميرا ب (كان) وأخواتها

٨٢

(١٨) (أن) تأتى بمنزلة (لعل)

٨٥

(١٩) فى تخفيف (أن)

٨٧

(ب) آراء وافق فيها البصريين

١١٦ - ٩٠

(١) الإعراب أصل فى الأسماء خاصة

٩٠

(٢) علة إعراب الفعل المضارع

٩٠

(٣) رافع الفعل المضارع

٩١

(٤) إعراب الأسماء الستة

٩٢

(٥) المعراك فى قول الشاعر (أرسلها المعراك) مصدر منصوب

٩٣

بفعل محذوف وذلك الفعل هو الحال

الصفحة

الموضوع

- (٦) إضافة الملقب إلى الاسم إذا كانا مفردين ٩٥
- (٧) العطف على الضمير المخفوض ٩٥
- (٨) العطف على الضمير المرفوع المتصل ٩٧
- (٩) تقدم الفعل في باب (ظننت) وأخواتها على الاسمين ٩٩
- (١٠) عامل النصب في (المفعول معه) ١٠٠
- (١١) ما الذي يعمل في المستثنى النصب ؟ ١٠٢
- (١٢) تقديم الحال على عاملها الذي ضمن معنى الفعل دون حروفه ١٠٣
- (١٣) عامل النصب في الظرف الواقع خبراً ١٠٤
- (١٤) العامل في المبتدأ والخبر بعد (كان) وأخواتها ١٠٤
- (١٥) عامل الرفع في الخبر بعد (إن) وأخواتها ١٠٥
- (١٦) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية ١٠٥
- (١٧) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية ١٠٧
- (١٨) (كأن) المعنى الغالب عليها (التشبيه) . ١٠٩
- (١٩) (أن) و(أن) تسد مسد المفعولين في باب (ظننت) ١١٢
- (٢٠) العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر ١١٣
- (٢١) " ما " التعجبية نكرة ١١٥
- (ج) اختياراته وردده على بعض النحاة ١١٧ - ١٢٦
- (أ) اختياراته ١١٧
- (١) (لما) مركبة ١١٧
- (٢) تثنية (هذان) و(اللذان) ١١٨
- (٣) (إما) ليست عاطفة . ١١٩
- (٤) موقع (أبو من هو) من قولك (عرفت زيداً أبومَن هو) من إعراب ١١٩
- (٥) أصل الضمير في قوله تعالى (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) ١٢٠
- (٦) إعراب (النار) من قوله تعالى (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّا كُنتُم تَعْمَلُونَ) ١٢١
- (٧) ناصب المصدر في قوله تعالى (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) وقوله تعالى : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) وما كان نحوهما ١٢٢

الصفحةالموضوع

١٢٣	(٨) حذف المعطوف عليه مع حرف المعطف
١٢٤	(٩) (كَانْ) مركبة
١٤١ - ١٢٧	(ب) ردوده على آراء بعض النحاة
١٢٧	(١) لحاق (التاء) للفعل مع الفصل ب (الا) .
١٢٧	(٢) تقدم خبر المبتدأ عليه
١٢٨	(٣) ناصب الاسم المشغول عنه
١٣٠	(٤) الأخبار عن النكرة بالمعرفة في باب (كان) وأخواتها .
١٣٢	(٥) تقديم الاسم على الخبر لزوم في باب (كان) وأخواتها
١٣٣	(٦) (كان) وأخواتها هل يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله
١٣٦	(٧) اتصال (نون الوقاية) ب (إن) وأخواتها
١٣٧	(٨) الجرب (لعل)
١٣٨	(٩) الظرف والمجرور لا يجوز تعلقهما ب (إن)
١٤٠	(١٠) إعراب قوله عليه الصلاة والسلام : (أَوْ مَخْرَجِيْ هُمْ)
١٤٣ - ١٤٢	ثانياً : مذاهب النحوى
١٤٥ - ١٤٤	الخاتمة

المفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

- المقدمة -

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ، وَنَسْتَهْدِيكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّكَلُّفِ لِمَا لَا نُحْسِنُ ، كَمَا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجَبِ بِمَا نُحْسِنُ .
وَنُصَلِّي وَنُسَلِّمُ عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِكَ وَخَاتَمِ رُسُلِكَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ .

أما بعد :

فموضوع هذه الرسالة هو : (تقييد على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي) تحقيقاً ودراسة ، للأستاذ الإمام أبي سعيد فج بن قاسم بن أحمد بن لب الشعلبي الأندلسي الفرنطلي المتوفى سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة ، أحد علماء الأندلس في القرن الثامن الهجري ، وشيخ شيوخ غرناطة في عصره ، وإمامها ومفتيها وعالمها ، وإليه انتهت رئاسة فتوى الأندلس في وقته . تصدّر للتدريس ببلده على وفور الشيوخ ، فأقصر بالمدسة النصرية معظماً عند الخاصة والعامة ، مقروناً اسمه بالتسديد ، وكان - رحمه الله - عارفاً بالعربية واللغة ، مبرزاً في التفسير ، قائماً على القراءات ، مشاركاً في الأصلين والفرائض والأدب .

وقد كان من توفيق الله سبحانه وتعالى ، وفضله ومنه وكرمه على أن أهداني الأخ الفاضل الدكتور عياد الشبتي رئيس قسم اللغة والنحو في كلية اللغة العربية والأستاذ المساعد بها ، مصورة لمخطوطة تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ، عن نسخته الوحيدة - فيما علمت - ليكون هذا المخطوط موضوعاً لرسالة الدكتوراة ، وكان ذلك بعد محاولات كثيرة - لم يكتب لها التوفيق - لتسجيل موضوع للبحث ، واسجل هنا شكري الجزيل للأخ عياد ، على كرمه وتفضله وتعاونه الصادق ،

جزاه الله عنا خير الجزاء ، وبعد أن تصفحت مصورة الكتاب وقرأتها ، وجدت نفسي مدفوعاً للعمل فيه ، فاتخذته موضوعاً لرسالتي تحقيقاً ودراسةً ، ليكون لنا شرف المشاركة في إحياء التراث العربي ، وإضافة كتاب إلى المكتبة العربية ذي صلة بدراساتي وتخصصي .

وأعتقد أن ميدان التحقيق في هذه المرحلة يمين الطالب على التمسك بالأساليب القديمة ، والتصرف على طرق البحث ومناهجه عند أسلافنا ، والمران على فهم المعاني ، وإدراك المقاصد والأغراض من فحوى كلامهم ، فضلاً عن أن التحقيق يضع أمام الباحث مشكلات علمية لا خيار له فيها ، ولا مخلص له عنها ، وعليه أن يجد لها حلاً مناسباً ، فيدفعه ذلك إلى أن يجد ويجتهد في البحث وينقب في الكتب ، فيمرن عقله ويزداد اطلاعه وتتوسع مداركه ويتربس في وقته وملكته الفنية ، وتلك هي الخاية من البحث في هذه المرحلة ، وتحقيقها لا يتوافر في ميدان التأليف بقدر توافره في ميدان التحقيق ، ومن ثم كان اتجاهي إلى ميدان التحقيق .

دوافع اختيار الموضوع :

إن الذي بعثني على تحقيق هذا الكتاب ودرسه ، وزادني رغبةً فيما نددت إليه نفسي عوامل عدة أهمها ما يلي :

أولاً : إن هذا الكتاب المحقق يدور حول كتاب الجمل للزجاجي ، ومعلوم أن كتاب الجمل هذا كتاب ملأته شهرته الآفاق ، لسهولة عبارته واشتماله على أبواب النحو والصرف ، فقد شغل الناس قروناً عديدة بين شارح ومعلق ومختصر ومترجم ، حتى بلغت شروحه - فيما ذكر - مائة وعشرين شرحاً .

ثانيا : القيمة العلمية لهذا الكتاب حيث تناول فيه المؤلف القواعد والأحكام النحوية من خلال نصوص القرآن الكريم وشواهد الشعر وأقوال العرب ، فهو بذلك يربط النحو بمصادره الأصلية ، ويوضح الصلة الوثيقة بين النحو والقرآن الكريم .

ثالثا : منهج المؤلف المتميز في تحرير المسائل النحوية وسط الكلام فيها بأسلوب سهل مبسط .

رابعا : تجلية شخصية نحوية مغمورة في عصرنا الحاضر ، مع أنها كانت من الشخصيات البارزة في القرن الثامن الهجري ، بما كان لها من معرفة بالعربية واللغة والتفسير ، وبما لها من مكانة في الافتاء والتدريس بالمدرسة النصرية في غرناطة .

خامسا : الكشف عن مخطوطة نادرة مع الرغبة في إحياء تراثنا الاسلامي الذي ما زال أكثره رهين الخزائن ينتظر نجدة الباحثين ، ليفضوا عنه ما تراكم عليه من غبار القرون ، حتى تنتفع الأمة الاسلامية بهذا المظاء من جهود علمائنا الأولين .

سادسا : الكشف عن آثار ابن لبّ ، والتعريف بها .

منهج البحث ومصادره :

حاولت في هذا البحث بقدر المستطاع أن أسلك به أفضل ما توصلت إليه مناهج الباحثين ، وأن اقتدى فيه بما أهدت إليه مناهج البحث العلمي الحديث ، شكلاً ومضموناً . وكما هو واضح فإن موضوع هذا البحث على قسمين . قسمٌ كانت العناية فيه بدراسة حياة ابن لبّ وعصره ، وآرائه النحوية ومذهبه

النحوى . وقسمتنا وتناولت فيه نصَّ تقييدِ ابن لب على بعض جمل الزجاجى بالتحقيق والتعليق .

وفى كلا القسمين اتبعت منهجاً ، ففى القسم الأول قمتُ بجمع المادة التى تناولت حياة ابن لب وعصره وآثاره ، مستقصياً كل المصادر من مطبوع ومخطوط وفيما يختص بآرائه النحوية ، فقد استخلصتها من تقييده ، ثم قمتُ بتتبع القاعدة النحوية من عالم لآخر ، حتَّى وصلت بها إلى رأى ابن لب ، مقارنةً بين هذه الآراء المختلفة حول القاعدة النحوية ، ثم سجلتُ بعد ذلك ما ظهر لى من ترجيح لبعض الآراء ، أو نقضها مع التدليل ، أو بابعداء رأى فيها قابلٍ للأخذ والرد .

وأما منهج القسم الثانى من هذا البحث ، فتناول بيان المعلومات المتعلقة بنسخة الكتاب الوحيدة - فيما علمت - من حيث خطها وعدد أوراقها وتاريخ نسخها بالتقريب . وتناول كذلك خطوات التحقيق والتعليق التى كانت على النحو التالى :

- ١ - تحرير النصِّ بكلِّ دقةٍ وأناةٍ وفق القواعد الإملائية واللغوية .
- ٢ - إضافة بعض الكلمات اقتضاها السياق ، وطمئ بعض الفراغات بما هو مناسب من العبارات .
- ٣ - تخريج شواهد النصِّ من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وآثار ، وأقوال وأشعار وأمثال ، من مظانها ، مع التطبيق على كلِّ شاهدٍ بما تيسر .
- ٤ - التطبيق على أهمِّ مسائل الكتاب وقضاياها ، التى جاءت على وجهه نظرٍ واحدة ، مع ربط مادته النحوية بأهمِّ المصادر .

٥ - ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في النص ، بإيجاز مع الاحالة على الكتب التي ترجمت لهم .

٦ - وضع علامات الترقيم من فواصل وعلامات تعجب واستفهام ونقاط . . . الخ .

٧ - وضع فهارس فنية للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار والأبيات الشعرية ، والأمثال ، والأعلام ، والأساليب النحوية ، والأعلام ، والموضوعات ، والمصادر والمراجع .

٨ - الإشارة إلى بداية كل ورقة من الأصل ، وذلك لتسهيل المهمة لمن أراد الرجوع إلى المخطوطة للمراجعة والمقارنة .

وأما مصادر هذا البحث ومراجعته فقد كانت كثيرة ومتنوعة ، من مخطوط مطبوع ، فرضتها طبيعة البحث بقسميه ، وكان على أن أرجع إلى ستة أنواع من المصادر والمراجع ، وهي :

١ - المصادر التاريخية ، وقد أفادت في التصريف على عصر ابن لب .

٢ - كتب التراجم والطبقات بحامه ، وتراجم النحاة خاصة ، وتقتصر أهمية هذين النوعين فيما يختص بحياة ابن لب وشيوخه وتلاميذه وآثاره ،

والتصريف بالأعلام الذين ورد ذكرهم في النص المحقق .

٣ - كتب النحو والصرف ، خاصة شروح كتاب الجمل للزجاجي ، ولا سيما تلك الكتب التي ذكرها المؤلف أو نقل منها .

٤ - كتب اللغة والقواميس .

٥ - كتب التفسير والقراءات .

٦ - دواوين الشعر وشروحها ، ومجاميع الأدب وكتبه ورسائله .

خُطَّةُ البَحْثِ :

هذه الرسالة مقسمة إلى قسمين : الدراسة والتحقيق .

القسم الأول (الدراسة) :

وهي تشتمل على مقدمة وثلاثة فصول .

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن الموضوع وسبب اختياري له ، وخطته

ومنهجه ومصادره .

وأما الفصل الأول من هذا القسم فقد جعلته عن ابن لب عصره وحياته ،

ويجلى هذا الفصل أطوار رحلة صاحبنا منذ ميلاده وإلى أن أدركته الوفاة ،

وتناول البحث فيه ما يأتي : نبذة عن عصر ابن لب ، ونسبه ، ومولده ونشأته ،

صفاته الخلقية ومنزلته العلمية ، وشعره وشيوخه وتلاميذه وآثاره ، ووفاته .

وأما الفصل الثاني فكان عن دراسة تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي .

وجعلت لهذا الفصل مدخلاً تحدثت فيه عن كتاب الجمل للزجاجي ، لأنَّه

أساس تقييد ابن لب وعليه يقوم ، فصرفت بمؤلفه ، وأسلوبه ، وأسباب شهرته

واشتغال العلماء به ، وكان هذا ناتجة الحديث عن تقييد ابن لب الذي

حاولت حين الحديث عنه أن أحقق عنوانه ونسبته لابن لب ، وأن أبحث عن

زمن تأليفه ، ثم صوّرت منهجه وأسلوبه ، ثم تحدثت عن أبوابه وفصوله ومسائله ،

وحللت موادّه ، وبينت قيمته العلمية ، ثم فصلت القول في مصادره وشواهدّه ،

ثم تحدثت عن نسخته الوحيدة ، وعن أثر كتاب البسيط فيه ، ثم بينت المنهج

الذي سلكته في التحقيق .

وأما الفصل الثالث فقد كان عن مذهب ابن لب النحوي وآرائه النحوية ،

تحدثت فيه أولاً عن آرائه النحوية ، وصنفت هذه الآراء التي جمعتها —
واستخلصتها من تقييده على النحو التالي :

أ - آراء أخذ فيها بمذهب سيوريه

ب - آراء وافق فيها البصريين .

ج - آراء اختارها وأخرى ردها .

ثم شفعت هذا الفصل بالحديث عن مذهب ابن لب النحوى وانتأه

النحوى .

وأما القسم الثانى (التحقيق) فقد كان عن النصّ المحقق ، وقد حاولتُ
فيه أن أخرج النصّ اخراجاً علمياً صحيحاً ما أمكن ذلك مضبوطاً بالشكل ضبطاً
كاملاً تقريباً .

هذا وقد نيلت الدراسة بخاتمة حوت تلخيصاً لأبرز معالمها ومظاهرها ،
ونيلت أيضاً النصّ المحقق بالفهارس الفنية واشتطت على فهارس الآيات القرآنية
الكريمة ، والأحاديث والآثار ، والأشعار ، والأساليب العربية والنمذاج
النحوية ، والأعلام ، والمصادر ، والموضوعات .

وأخيراً فإننى أتقدم بجهدى المتواضع هذا إلى كل قارئ كريم ، وقد
حاولت الوفاء بما قصدت وتحقيق ما رجوت ، فإن كنت قد أحسنت فيما صنعت ،
فهذا توفيق من الله تعالى وغاية ما أرجوه ، وإن كانت الأخرى فإن سلوتى
فيه وعزائى به أن للمجتهد إن أصاب أجريه ، وله إن أخطأ أجر واحد ،
وحسبى من الأجر أقله .

وما أبرئ نفسى من الخطأ والزلل ، ولا استنكف من الرجوع إلى الحق

والصَّوَابِ ، فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ .

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُجْعَلَ هَذَا الْعَمَلُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَأَنْ يُجْعَلَ
- بِفَضْلِهِ - عِلْمًا يَنْتَفِعُ بِهِ وَعِبَادَةً أَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ ، فَهُوَ خَيْرُ مَأْمُولٍ وَأَكْرَمُ سُؤْلِ ،
وَعَلَيْهِ تَوَفَّقْنَا وَمِنْهُ سَدَادُنَا ، وَلَهُ الْحَمْدُ أَوَّلًا وَآخِرًا .

القسم الأول : الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ابن بُب - عصره وحياته وآثاره .

الفصل الثاني : دراسة تقييد بن بُب على بعض جمل الزجاجي .

الفصل الثالث : آراؤه النحوية ومذهبه النحوي .

الفصل الأول

ابن لب

عصره وحياته وآثاره

الفصل الأول

ابن لب - عصره وحياته وأثره -

(أ) : نبذة عن عصره

عاش أبو سعيد فرح بن لب حياته في الفترة ما بين (٧٠١ - ٧٨٢ هـ) في بلدة غرناطة .

وكانت غرناطة في أيام الدولة الصربية الإسلامية جنة من جنات الدنيا ، حيثها الطبيعة سهول خضراء مترامية الأطراف ، تمتاز بخصوبة أرضها التي تفيض بالبساتين المبرقة ، وتضم ثروات عظيمة من الموارد الطبيعية ، فالي جانب وديانها الخصبة النضرة توجد جبال تخرقها من كل صوب ، وبها كثير من الثروات المعدنية .^(١) كان لجمال هذه المدينة (غرناطة) وضواحيها وقراها أثر كبير في نفوس الناس ، ونظم الشعراء فيها القصائد الكثيرة .^(٢)

وكانت غرناطة وقت افتتاح الأندلس مدينة صغيرة من أعمال ولاية (البيرة) ، تقع على مقربة من مدينة (البيرة) قاعدة الولاية من الناحية الشمالية ، افتتحها المسلمون عقب انتصارهم على القوط . وبعد حين من الزمان خربت مدينة (البيرة) وفقدت غرناطة قاعدة الولاية مكانها .^(٣)

ومنذ أن فتح طارق بن زياد بلاد الأندلس في موقعة (شريش) في رمضان سنة (٥٩٢ هـ) ، أصبحت الأندلس بعد ذلك الفتح إقليمًا من أقاليم الخلافة الإسلامية يديرها ولاية من قبل بني أمية حتى سنة (١٣٨ هـ) . ولما اضطرت الفتن دباب الخلاف واشتد التنافس في عهد الولاية على الأمارة بين الشاميين من ناحية والمغرب والبربر من ناحية أخرى ، في تلك الفترة انتقل الحكم في المشرق لبني العباس ، فنكسوا بالأمويين

(١) نهاية الأندلس ص : ١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٢) انظر الإحاطة : ١٢٠ / ١ فما بعدها .

(٣) نهاية الأندلس ص : ١٤ .

وأعطوا السَّيْفَ فيهم ، ففجأ من بطشهم عبد الرحمن بن هشام بن عبد الطك الداخل ،
مولياً وجهه شطر الأندلس فدخل (قرطبة) واستبد بالأمر سنة (٣٨١ هـ) .

وظلَّ الأمويون يحكمون الأندلس حتى سنة (٤٢٢ هـ) ، وكان لدولتهم شأنٌ
عظيمٌ في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية الأصيلة ، التي ارتبطت بحضارة العرب
في المشرق . (١)

ثم دَبَّ الضَّعف في الخلافة وتفرقت أهواء الطامعين فحكم بلاد الأندلس ملوك
الطوائف من سنة (٤٢٨ هـ) وحتى سنة (٤٨٤ هـ) ، حيث انتهى أمر الأندلس إلى
المرابطين والموحدين الذين حكموها حتى سنة (٦٢٩ هـ) . وخلال فترة حكم هؤلاء
فقدت البلاد استقلالها وانحسر ظلُّ الثقافات وانقبض صوت العلماء ، وعمدت نوار
العلم لجمل الحكام النصرانية ، وظهرت الفتن خلال دولة الموحدين ، وهنا شعرت
أسبانيا النصرانية بدنو الفرصة السانحة لاقتطاع ما يمكن اقتطاعه من أطراف الأندلس
الممزقة في ذلك الوقت ، (٢) استغلَّ النصارى هذه الفتن فبدأوا يسقطون قواعدهم
الأندلس التالدة تباعاً ، فسقطت قرطبة واشبيلية وبلنسية ، فأنحصرت رقعة
الأندلس في الركن الجنوبي الغربي للمملكة الإسلامية القديمة في مملكة غرناطة
الصفيرة .

ثم توالى الأيام فجاء (بنو الأحمر) من أسرة عربية عريقة فعكفوا الأندلس في الفترة
ما بين (٦٢٩ - ٨٩٧ هـ) ، واستطاع محمد بن الأحمر زعيم بني نصر ، الرجل القوي
ذو العبقرية الهائلة أن ينشئ مملكة غرناطة في جنوبي الأندلس . وتسمى دولتهم
بالدولة (النصرية) أو دولة بني الأحمر .

(١) دولة الطوائف ص : ١٣

(٢) نهاية الأندلس ص : ٣٢١

واستمر أسلاف محمد بن الأحمر يتوارثون عرش غرناطة من بعده أكثر من قرنين حتى سقطت مملكة غرناطة في أيدي النصارى .

وكانت هذه الدولة تواجه هجمات النصارى المتكررة ، وكان بعض ملوكها يعقود معاهدات مع الأعداء الذين يخادعون وينقضون حيل السلم كلما أبرموه ، ويستولون على مراكز من المملكة يحسروا على المسلمين استرجاعها غالباً .

وعاش ابن لب حياته في ظل الدولة النصرية ، وكان مولده في عهد السلطان أبي عبد الله محمد الطقب بالمخلوع (٧٠١ - ٧٠٨ هـ) . وعاصر ابن لب ملوك بني الأحمر حتى عهد السلطان محمد الغنى بالله (٧٥٥ - ٧٦٣ هـ) أكبر بني السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل (٧٣٣ - ٧٥٥ هـ) .

وفي ظل دولة بني الأحمر في مملكة غرناطة شهدت الحركة الفكرية والأدبية بالأندلس نمواً وازدهاراً بلغ مرحلة النضج في أواسط القرن الثامن الهجرى وأواخره ، خاصة في عهد السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل وولده السلطان محمد الغنى بالله . فمادت للعلم مكانته وقدره وراجعت سوقه .

وكانت مملكة غرناطة في ظل دولة بني الأحمر تحتضن مناخاً ثقافياً تقوم به مؤسسات علميتان ، أولاهما : الجامع الأعظم الذى تنتظم فيه حلقات الدرس ويقصد للتعلم كما يقصد للتعبد . وكان من أشهر المدرسين به أبو بكر بن جزى^(١) ، وولى الخطابة به أبو سعيد فح بن لب^(٢) ، حيناً من الزمان .

وثانيها : المدرسة النصرية (جامعة غرناطة) التى تحد من مفاخر السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل ، الذى أنشأها في منتصف القرن الثامن الهجرى على

(١) نفح الطيب : ٥/٥٣٩ .

(٢) بغية الوعاة : ٢/٢٤٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢١٩ .

يد حاجبه أبي النعميم رضوان ، ووقفت عليها أموال للإنفاق عليها^(١).

وكان إشعاعها العلمي متواصلاً إلى آخر عهود المسلمين بالأندلس. ومن أشهر أساتذة المدرسة النصرية ، أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن خاتمة الأنصاري المتوفى سنة (٥٧٧٠هـ) ، وأبو سميد فج بن لب^(٢) صاحبنا ، وأبو اسحاق ابراهيم ابن فتوح الحقل المتوفى سنة (٥٨٦٧هـ).

في هذا المناخ العلمي عاش ابن لب ، وفي هذا المناخ العلمي تكونت مجموعة من العلماء الأعلام ساهمت في إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلفات عظيمة ، ربطت الاتصال برجال المراكز العلمية خارج بلاد الأندلس ، وحافظت على الروح الثقافية ، وأقبلت على فنون العلم^(٣) تصنف المصنفات المختلفة ، وتقوم بالأبحاث والمناظرات والمراجعات مما يتيح إحتكاكاً فكرياً مثمراً. وتمتع العلماء في هذا المناخ العلمي في ظل الدولة النصرية بشعور ديني عميق يدفع بهم إلى الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله ورد كيد أعداء الإسلام ، وفي هذا المعنى يقول المقرئ : (لَمَّا تَقَلَّصَ الْإِسْلَامُ بِالْجَزِيرَةِ (بلاد الأندلس) واستردَّ الكُفَّارُ أَكْثَرَ أَمْصَارِهَا وَقَرَّاهَا عَلَى وَجْهِ الْعُنُوفَةِ وَالصَّلَاحِ وَالِاسْتِسْلَامِ ، لَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ وَالْكَتَّابُ وَالْوُزَرَاءُ يَحْرُكُونَ حِمَايَا ذِي الْبَصَائِرِ وَالْأَبْصَارِ ، وَيَسْتَنْهَضُونَ عِزَمَاتِهِمْ فِي كُلِّ الْأَمْصَارِ)^(٤).

في ظل هذه المملكة الفتية الجديدة (مملكة غرناطة) على عهد الدولة النصرية ، التي أخذت الحركة الفكرية والأدبية في عهد لها تستقر وتزدهر ، عاش أبو سميد فج بن لب حياته علماً من علماء غرناطة ، وأستاذ الأستاذين بالأندلس ، مدرساً ومفتياً ومصنفاً ، ناظماً وناثراً ، حتى توفاه ربه سبحانه وتعالى سنة (٥٧٨٢هـ) رحمه الله راحةً واسعةً وأحسنَ إليه .

(١) الإحاطة : ٥٠٨/١

(٢) نهاية الاندلس ص : ٣٦٣ ، ونفع الطيب : ٥٠٩/٥

(٣) الحل السندسية : ٢٥٤/١

(٤) أزهار الرياض : ٦٣/١

(ب) : حياته وآثاره :

ويشتمل على الآتى :

نسبه - مولده ونشأته - صفاته الخلقية ومنزلته العلمية - شعره - شيوخه - تلاميذه - آثاره - وفاته .

(١) - نسبه :

هو : فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ ، المكنى بأبى سعيد . وهذه السلسلة من النسب والتي تنتهى عند جده الثانى (لب) ، اتفق عليها كل من ترجم له (١) ولم يزيدوا عليها .

واقترن اسمه فى كثير من كتب التراجم بأنسابة هى : الشعلبى ، الفرناطى ، الأندلسى ، المالکى .

فالشعلبى بالمثلثة الفوقية فاليمين المهملة ، نسبة إلى شعلبة بن بكر بن حبيب جد القبيلة ، وجاءت هذه النسبة فى المصادر الآتية : غاية النهاية - برنامج المجارى - فهرس السراج الحميدى - الديباج المذهب - نيل الابتهاج - بغية الوعاة - الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى ، معجم المؤلفين ، كما جاءت على الورقة الأولى

(١) انظر ترجمة ابن لب فى المصادر الآتية : الاحاطة : ٢٥٣/٣ - ٢٥٤ ، الكتيبة

الكافة ص : ٦٧ ، نشر الجمان ص : ١٨٦ ، غاية النهاية : ٧/٢ ، فح الدايب :

٥٠٩/٥ - ٥١٤ ، درة الحجال : ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ ، شذرات الذهب :

٢٨٠/٦ - ٢٨١ ، انباء الضمر بانباء العمر لابن حجر : ٢٤٩/١ ، بغية

الوعاة : ٢٤٣/٢ ، الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب : ١٣٩/٢ ،

نيل الابتهاج ص : ٢١٩ - ٢٢١ ، الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى :

٢٤٨/٢ ، برنامج المجارى ص : ٩١ ، شجرة النور الزكية ص : ٢٣٣ ، الأعلام :

١٤٠/٥ ، معجم المؤلفين : ٥٨/٨ ، فهرس السراج الحميدى : ٣١٧ - ٣١٩ ،

كشف الظنون : ١٣٤٨/٢ ، هدية المعارفين : ٨١٦/١ ، ٧٣١/٢ .

من تقييد ابن لب على جمل الزجاجي ، وعلى صفحة العنوان من شرح القصيدة اللغزية لابن لب من نسخة جامعة (برنستون)^(١) وجاءت أيضاً على الورقة الثانية من (فتح المنان في الأوجه الثمان) لعبد الله بن شبل ، وهو شرح للقصيدة اللامية لابن لب والمسماة بالأوجه الثمانية .

وفي مصادر أخرى جاءت (الشعلبي) بالمشاة الفوقية فالخين المعجمة بسدلاً عن (الشعلبي) ونذكر من هذه المصادر الآتي : إنباء الغمر بأنباء الصمر لابن حجر - الاحاطة - الكتيبة الكامنة - نشير الجمان - شذرات الذهب - نفح الطيب - درة الحجال الأعلام للزركلي . ولا نملك من الأدلة ما يجعلنا نرجح احدهما على الأخرى .
والغرناطي : نسبة ^{إلى} مدينة غرناطة التي عاش فيها .
والأندلسي : نسبة إلى وطنه الكبير الأندلس .

والمالكي : نسبة إلى مذهبه الفقهي وهو مذهب الإمام مالك بن أنس .
وأما كنيته بأبي سعيد فلا نحرف سبب تكتيته بها ، ولعلها ترجع إلى أحده -
أولاده - على فرض أن له أولاداً - سُميَ بسعيد ، ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية .
٢ - مولده ونشأته :

ولد أبو سعيد فرج بن لب غلام إحدى وسبعمائة من الهجرة النبوية^{سنة} ، وأغلب الظن أن مولده كان بغرناطة ، غير أني وجدت ما يفيد غير ذلك ، فقد جاء على الورقة الثانية من (كتاب فتح المنان في الأوجه الثمان) لعبد الله بن شبل والمحفوظ بمكتبة (برلين) - وهو شرح لقصيدة ابن لب المسماة بالأوجه الثمانية - ما نصه : (وقد كنت فيما مضى مطلقاً على نظم العالم العلامة فرج بن قاسم بن أحمد ابن لب ، الأندلسي إقليماً ، الشاطبي بلداً ، الشعلبي نسباً ، وهو من أكابر علماء الأندلس)^(٢) . فقول (الشاطبي بلداً) يفيد أن مولده كان بمدينة (شاطبية)
سجل

(١) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) فتح المنان : ل / ٢

بالأندلس ، والله أعلم .

ولم تذكر لنا المصادر التي ترجمت له شيئاً عن نشأته الأولى وأحوال أسرته
ووضعها الاجتماعي والعلمي ، وليس في هذه المصادر ما يشير إلى أنه تزوج وأنجب
وأغلب الظن أن للرجل أسرة لا نعرف عنها شيئاً ، وأن له أولاداً ، ولعل كنيته
بأبي سعيد ترجع إلى واحد منهم .

ويبدو أن أباه كان من ذوى العلم والمكانة الاجتماعية المرموقة ، يقول تلميذه
السراج الحميدى : (شيخنا الفقيه الخطيب الأستاذ المقرئ العالم الصدر الأوسع
الشهير ابن الشيخ الأجل الفاضل المرحوم أبى محمد قاسم بن أحمد بن لب) (١)

٣ - صفاته الخلقية ومكانته العلمية :

أجمع الذين ترجموا لابن لب على أنه كان يتمتع بصفات خلقية عالية ، فهو
دين فاضل ، من أهل الخير والطهارة ، حسن الخلق ، ذكياً مدركاً ، سريع
الحفظ ، متفنن ، ذو معارف متعددة ، أهله هذه الصفات لأن يتبوا مركزاً رفيعاً
بين علماء عصره ، فأصبح إمام أهل الأندلس في عصره ، وإليه انتهت رئاسة الفتوى
بالأندلس في وقته ، معظماً عند الخاصة والعامة . (٢)

وقد ظهرت شخصية ابن لب كعالم جليل يعنى بالعلوم الدينية ، ويهتم
بوسائلها ، فقد اغرم بالفقه وأصوله ، وكان على داية بعلم الكلام ، مبرزاً في التفسير
وفي القراءات والفرائض والتوثيق واللغة . ولا يخفى ما لهذه المواد العلمية الأصيلية
في الثقافة الإسلامية والعربية ، من أثر جعل منه عالماً مضطجاً من المسائل ، ومرجعاً
للمستفتين ، ومداراً للشورى . ومكنته هذه المواد من أن يصبح من أكابر المذهب^{١٨٤} هـ

(١) تيسر الاستعاج : ٢١٩

(٢) شذرات الذهب : ٦ / ٢٨٠ .

المالكي المتأخرين بالأندلس - واستطاع هذا العالم بذنه الوقاد وفزارة اطلاعه وقيامه على الفقه والأصول ، أن يصل إلى رتبة الترجيح والاختيار خارج مشهور المذهب المالكي الذي كان هو السائد آنذاك بالأندلس.

قعد ابن لب للتدريس وتفنن في منهجية المرض ، فبسط وشرح ما كان عويصاً ، واختصر ما كان موسماً من دون اغلال ، وأحسن في الاختيار والمرض ، الأمر الذي حبّب^{فيه} طلاب العلم ، فقبلوا عليه وأشادوا بدروسه .

ولا شك في أن هذه الصفات التي تمتع بها ابن لب ، مضافاً إليها ديانة واستقامة وطهارة نفس ، جعلت منه العالم المحبوب لدى أهل غرناطة فقد موه خطيباً بجامعها ، كما مكنته من التفوق على الأقران ، وسمت به إلى الأحرار على لقلب " شيخ شيوخ الحضرة الغرناطية " ، وأن يحتلّ مركزاً رفيعاً تبوأه بين علماء عصره .

وفي مقالة ابن فرحون ما يوحى بهذا المركز الرفيع الذي تبوأه ابن لب بين علماء عصره ، فقد جاء في الديباج المذهب : (كان شيخاً فاضلاً عالماً متفناً ، انفراد برياسة العلم ، وإليه كان المفزع في الفتوى) .^(١)

ويصفه أيضاً المواق^(٢) فيقول : (شيخ الشيوخ أبو سعيد الذي نحن على فتاويه في الحلال والحرام) .^(٣)

وأثنى عليه تلميذه ابن الخطيب فقال : (هذا الرجل من أهل الخير والطهارة والزكاء والديانة ، وحسن الخلق ، رأس بنفسه ، حلي بفضل ذاته ، برز بمزية ادراكه وحفظه ، فأصبح حامل لواء التحصيل ، عليه مدار الشورى ، وإليه مرجع

(١) الديباج المذهب : ١٣٩/٢ .

(٢) هو محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدي الغرناطي أبو عبد الله المواق ،

فقيه مالكي ، كان عالماً صالحاً ، انظر ترجمته في الاعلام : ١٥٤/٧ .

(٣) نفح الطيب : ٥١٢/٥ - ٥١٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

الفتوى ببلده ، لغزارة حفظه ، وقيامه على الفقه ، واضطلاعه بالمسائل إلى المعرفة
بالعربية واللغة ، والمران في التوثيق ، والقيام على القراءات ، والتبريز في التفسير ،
والمشاركة في الأصلين ، والفرائض والأدب ، جيد الخط ، ينظم وينثر (١)

ونجد ابن الخطيب بعد هذا الثناء على شيخه ينكص عن هذا الثناء في كتابه
(الكتيبة الكامنة) فيتردد على شيخه ويغمر له ويقدر ^{في} لسبب في نفسه . فيشير إلى
غمول أرومته ، ويتهمة في سلوكه ويحط من منزلته العلمية فيقول : هذا الرجل توكل
عليه لما عدم الزمان الوساد ، وخلصت الديار فساد ، وخلف ثعلبان الآساد ، ليم
يستند إلى أبوة ترى . . . إلى أن يقول : وقبحت من بعد المشيب القالة ، وشهدت
بفساد المعاملة الأولى هذه الاستقالة ، والشيخ لا يبالي بعذل الماذل ، ففى
مهاودة الطبع الماذل ، وليس بأول من أبى ، وفك الريق ، وأعجبه أصيل العمر
فاغتنق . (٢)

ولا نسلم بما قاله ابن الخطيب عن شيخه ابن لب ، لأن سيرة الشيخ التي أجمع
عليها المترجمون له ، تدلنا على أنه كان قمة في أخلاقه وعلمه حتى أدركته المنية ،
فابن الخطيب إذا شاذ في مقالته لا مواقف له . وإذا كان ذلك فمما الدافع
الذى جعل ابن الخطيب يتنكر لشيخه ويقدر ^{في} بما ليس فيه ؟

لعل الدافع لذلك أن ابن الخطيب عندما كان وزيراً في حكومة السلطان الفنى
بالله محمد بن يوسف بن الأحمر ، كان يستأثر بكل سلطة ويتصرف تصرف الحاكم
المطلق ويجنح إلى الاستبداد وسوء المسلك ، ويشير حوله ضراماً من البغضاء والحسد
وكان السلطان يعرض في البداية عن الاصغاء لأعدائه والوشاة به . ولكنه بدأ ففى

(١) الاحاطة : ٢٥٣ / ٤ - ٢٥٤ .

(٢) الكتيبة الكامنة : ص ٦٧ - ٦٨ .

النهاية يتأثر بسمايتهم ، وشعر ابن الخطيب أنه قد بدأ يتغير عليه ، وخشى الحاقبة ، فعول على مفادرة الأندلس بعد أن تفاهم مع سلطان المرينين ، فعبر البحر إلى سبته سنة (٧٧٣ هـ) ، وهناك استقبله سلطان المرينين عبد العزيز المريني ملك المغرب بحفاوة وأنزله أكرم منزل .

ولما تبوأ ابن الخطيب في بلاط ملك المغرب أسمى مكانة أخذ يحرض سلطان المرينين على غزو الأندلس وضم مملكة غرناطة إلى ملكه ، فبلغ ذلك ابن الأحمر ، وكان خصوم ابن الخطيب بغرناطة قد تتبعوا سقطاته وأحصوا معاييه ، واتهموه بالزندقة والخروج عن شريعة الاسلام ، ونسبوا إليه أقوالاً ومقالات أولوها وفق مقاصدهم . فأرسل ابن الأحمر يطلب تسليم ابن الخطيب لرسله ، فأنف السلطان عبد العزيز المريني لطلبه وعنف رسل الأندلس ، ولم يجبه أيضاً وزيره أبو بكر بن غازي القائم بأعمال الدولة بوصايته على السلطان الصغير محمد السعيد بن عبد العزيز ، عقب وفاة أبيه ، ويومها لم يكن أمام ابن الأحمر إلا التجهيز لمنازلة المرينيين ، فبدأ بغزو جبل الفتح الذي كان تحت ولاية المرينين ، وخرج معه الحامة والخاصة في ركابه ، وكان ممن صحبه أبو سعيد فج ابن لب . ومن ثم فليس غريباً أن يتنكر ابن الخطيب للشيخ كان يدين بالولاء لأمير ظل يسمى جاهداً للفتك به ويتوق إلى الانتقام منه حتى تم له ذلك بالقبض عليه واعتقاله ومحاكمته ، وأفتى بعض الفقهاء المتعصبين بوجوب قتله ، ودس عليه بعض الأوغاد فقتلوه خنقاً في سجنه . (١)

٤ - شعره :

لم يكن ابن لب شاعراً محترفاً يقرض الشعر كما يقرضه فحول الشعراء المحترفين
المطبوخين

(١) انظر نفح الطيب : ١٠٤ / ٥ وما بعدها ، ونهاية الأندلس : ٣٥٨ .

لصنعه الشعر ، ولكنه ترك لنا طائفة من الشعر الجيد . وجانب ما قاله من شعر
فقد مارس ابن لب النظم في الأغراض التعليمية انسياقاً في الاتجاه التعليمي الذي
ساد تلك الفترة من حياة علوم العربية ، فنظم منظومة (الأجمة الثمانية) وهي
قصيدة لامية في النحو ، ونظم القصيدة النونية المسماة بالقصيدة اللغزية في المسائل ^{الخوار}
ونظم قصيدة تائية في الرد على القائلين بخلق الأفعال . ومن شعر قوله :

خذوا للهوى من قلبى اليوم ما ابقى	فما زال قلبى كله للهوى رقياً
هوى القلب يعلو في لظى الوجد ناره	فنازل الهوى الكبرى وقلبي كمو الأشقى
سلوا اليوم أهل الوجد ماذا به لقوا	فكل الذي يلقون بعض الذي ألقى
فإن كان عبد يسأل المتيق سيدياً	فلا أبتغى من ملكي في الهوى عتقاً
بدعوى الهوى يدعو أناس وكلمهم	إذا سئلوا طرق الهوى جهلوا الطرقا
فطرق الهوى شتى ولكن أهله	يجوزون في يوم الرهان بها سباً (١)

وقال في وداع شهر رمضان المبارك :

أزمت يا شهر الصيام رحلاً	وقاربت يا بدر التمام أفولاً
أجلك قد حدث بك الآن رحلة	رويدك أمسك للوداع قليلاً
نزلت فأزمت الرحيل كأنما	نويت رحيلاً إذ نويت نـزولاً
وما ذاك إلا أن أهلك قد مضوا	تفانوا فأبصرت الديار طلولاً
تفكرت في الأوقات ناشئة التقى	أشد به وطأ وأقوم قيسلاً
ولما انجلي وجه الدجى فيك مسفراً	سدلت على وجه الضلال سدلاً
مضى ارتاد مرتاد مقيلاً لعشرة	أتاك فألقى للعشار مقيلاً
وناديت فينا صحبة الخير أقبلاً	باقبالكم حزمت لذي قبلاً

(١) نفح الطيب : ٥١١/٥ - ٥١٢ ، والا حاطة : ٢٥٤/٤ .

1-98



لقد كنت لما واصلوا ببرهم
أقاموا لدين الله فيك سَعائراً
حفيّاً بهم بَرّاً لهم ووَصْلاً
هدتهم إلى دار السّلام سبيلاً (١)

وقال يمدح المصطفى صلى الله عليه وسلم ويتشوق إلى الديار المقدسة :

إذا القلبُ ثارَ آثاراً دكّاراً
تروم جفوني لنار الهوى
فما جفوني يسحّ انهمالا
أطيل العويل صباح مساء
رقيت مراقي للحبّ شتى
أحنّ استيقاً لريح سَرت
حنيناً وشوقاً إلى مَعلَمٍ
به اسكن الله اسمى السورى
هو المصطفى المنتقى المجتبى
يحقّ علينا ركوب البحار
وأمّ ذراه فمن يحطّ به
فيا فوز من فاز فى طيبة
وألصق خدّاً على تربها

بقلبي فأذكى عليه أوراراً
خموداً فتهمى دموعاً غزّاراً
ونار فؤادى تهيج استعماراً
كثيلاً ولست أطيق اضطباراً
فأفنى مراراً وأحسّ مراراً
وأبدى هياماً لبرق أناراً
حوى شرفاً خالداً لا يجارى
نبياً كريماً وصحباً خيَّاراً
أرى معجزات وآيات كباراً
وجوب القفار إليه ابتداراً
كفاه اعتلاءً أجلاً وافتخاراً
بإثم المفانى جداراً جداراً
وأكمل حجّابها واعتماراً

٥ - شيوخه :-

تلمذ ابن لب لطائفة جليلة من علماء عصره وشيوخه المبرزين فى علوم الدين

والصربية ، منهم :

(١) نشر الهمان ص : ١٨٧ - ١٨٨ ، ونفح الطيب : ٥ / ٥١٠ .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن أبي المعالي التنوخي

(ت ٥٧٢٧هـ):

كان إماماً زاهداً مقرئاً للقرآن ضابطاً ، مدرساً للحرية والفقه ، آخذاً في الأدب متكلماً في التفسير ، ظريفاً الخط ، ثباتاً محققاً لما ينقله ، صادقاً بالحق ، غيوراً على الدين ، مخالفاً لأهل البدع ، ملازماً للسنة ، كثير الخشوع .

أخذ عن أبي الحسين عبيد الله بن عبد العزيز القرشي المعروف بابن القارئ ، وعن أبي جعفر بن الزبير ، قرأ عليه ابن لب القرآن العظيم بقراءة نافع جمعاً بين روايتي ورش وقالون من أوله الى حزب : (إنما يستجيب الذين يسمعون) . (٢)

(٢) أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي البلشي المالقي (٣) -

(ت ٥٧٢٨هـ):

كان له باع مديد في النحو ، ذاك فنون وتوانع ومروءة وأخلاق كريمة ، من القراء المجودين ، وله مشاركة في الحرية والفقه والأدب والصروعي والتفسير قرأ عليه ابن لب قسطاً من القرآن العظيم بقراءة نافع جمعاً بين روايتيه ، ومن مسموعاته كثير من كتاب الشمايل للمافظ أبي عيسى الترمذي ، ومضى كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس ، ومضى الشفا للقاضي عياض ، وناولته جميع هذه الكتب ، وأذن له في روايتها عنه ، وأجاز له اجازة عامة ما يرويه وسائر ما يصح الاذن فيه على الاطلاق والمعموم . (٤)

(١) انظر ترجمته في الاحاطة : (١/ ٣٧٤ - ٣٧٥ ، الكتبية الكامنة ص: ٣٢ ، غاية

النهاية : (١/ ٢٤ ، نيل الابتهاج ص: ٣٧ - ٣٨ .

(٢) من الآية : (٣٦) من سورة الانعام ، وانظر فهرس السراج ص: ٣١٨ ، وغاية

النهاية : (٢/ ٧ ، ١/ ٢٤ .

(٣) ترجمته في الاحاطة : (١/ ٢٨٧ - ٢٩٢ ، والكتبية الكامنة ص: ٣٤ ، والديباج

المذهب : (١/ ١٩٥ ، ودرة البحال : (١/ ٦٠ ، وفيغية الوعاة : (١/ ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٤) فهرس السراج ص: ٣١٨ .

أخذ عن أبي علي بن أبي الأحمس ، وأبي جعفر بن الطباع ، وابن الضائع وابن أبي الربيع ، وغيرهم من علماء عصره .

من آثاره : رصف نفائس اللآلي ، ووصف عرائس المصالي في النحو ، وقاعدة البيان وضابطة اللسان في العربية ، ولذة السمع في القراءات السبع ، وغير ذلك .

(٣) أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكتاني القيحاوي : (ت. ٥٧٣هـ) أستاذٌ ماهرٌ محققٌ من مشاهير شيوخ القراء ، كان عالماً متواضعاً متفنناً حسن السيرة ، أدبياً لؤذاً عالياً فكهاً حلواً ، قرأ القراءات على أبيه ، وعلى أبي عبد الله بن مساعد الفساني ، وأبي جعفر الطباع ، والأبدي ، وغيرهم . قرأ عليه ابن لب القرآن العظيم بالقراءات السبع عن طريق الحافظ أبي عمرو الداني وغيره ، وعرض عليه جملة كتب ، وسمع عليه وقرأ ، وتفقه عليه كثيراً في أنواع شتى من العلوم ، ولا زمه مدة طويلة إلى أن مات ، وأجاز له إجازة عامة في جميع ما يحمله عن شيوخه ، وفي جميع ما صدر عنه من نظم ونثر ، وهو أكبر شيوخه وعليه اعتماده في طريق الاسناد وغيره .

(٤) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد السيار البلياني (ت. ٥٧٣هـ) : من أهل غرناطة ، كان رحمه الله - حسن الخلق ، كثير التواضع ، أقرأ الفقه ودرسه عمره ، وكان مفزوعاً في المشكلات ، مستشاراً في الأحكام ، ومدرساً بالمدرسة النصرية .

(١) ترجمته في الإحاطة : ١٠٤/٤ ، والكتيبة الكامنة ص : ٣٧ ، غاية النهاية :

٥٥٧/٢ ، الديباج المذهب : ١١٠/٢ ، بغية الوعاة : ١٨٠/٢ ، درة

الرجال : ٢٣٩/٣ .

(٢) فهرس السراج ص : ٣١٨

(٣) ترجمته في الديباج المذهب : ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ ، درة الرجال : ٤٩/٢ ،

الدرر الكامنة : ٢٩٥/٣ .

أخذ عن أبي جعفر بن الزبير ، وابن رشيد الفهرى ، وأبي جعفر بن الزيات ،
وغيرهم .

وعنه ابن الخطيب من شيخ ابن لب فقال : ولازم ابن لب - الشيخ الفقيه
أبا عبد الله البيانى (١) .

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عمر الهاشمى الطنجالى (٢)

(ت ٥٧٢٤هـ)

كان مدرّساً ، أصيلاً الرأى ، سهلاً اللقاء ، رفيقاً بالخلق ، قائماً على الفرائض
والحساب ، ذا نصيبٍ وافرٍ من الفقه والحديث والتفسير .

أخذ عن والده ، والخطيب بن أبي ریحانة المربلى ، والقاضى أبي على بن أبى
الأحوص ، وابن أبى الربيع ، وغيرهم من علماء عصره . سمع منه ابن لب ، وأجاز له
إجازة عامة . (٣)

(٦) أبو عبد الله محمد بن على بن عبد الله بن سلمون (٦٦٩ - ٥٧٤هـ) :

من أهل فرناطة ، كان دنيئاً فاضلاً ، حسن الخلق ، لين الجانب . قرأ
بلده وسمع وأسمع وأقرأ . أخذ عن أبي جعفر بن الزبير ، وأبى الحسن البلوطى ،
وأبى محمد النفري .

ومن تصانيفه الكتاب المسمى بـ (الشافى فى تجربة ما وقع من الخلاف بين التيسير
والتبصرة والكافى) .

(١) الإحاطة : ٢٥٤/٤ .

(٢) ترجمته فى الإحاطة : ٢٤٥/٣ ، نفح الطيب : ٣٨٩/٥ ، درة البحال : ١١٣/٢ .

(٣) فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٤) ترجمته فى الإحاطة : ٤٠٠/٣ - ٤٠٤ .

قرأ عليه ابن لب : القرآن العظيم بقراءة الحرمين ، وسمع عليه جميع سنن أبي داود إلا يسيراً منها . (١)

(٢) (٧) أبو عبد الله بن محمد بن يحيى بن أحمد بن بكر بن سعد الأشعري المالقي

(٦٧٤ - ٥٧٤هـ) :

كان من صدور العلماء وأعلام الفضل ، عارفاً بالأحكام والقراءات ، مبرزاً في الحديث تاريخاً وإسناداً وتعديلاً وجرحاً ، حافظاً للأنسب ، قائماً على العربية ، مشاركاً في الأصول والفروع . ولي الخطابة بخرناطة فصدع بالحق .

أخذ عن أبي محمد بن أبي السداد الباهلي ، وابن الزبير ، وغيرهم من أعلام وقته من المحدثين والفقهاء والقراء وأهل اللغة بالمشرق والمغرب .

سمع عليه ابن لب : صحيح البخاري ، وتفقه عليه في كثير منه ، وقرأ عليه أكثر عقيدة المقتح تفهماً ، وبعض الإرشاد لأبي المعالي ، وبعض التهذيب للبراني . (٣)

(٤) (٨) أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن محمد القيسي الوادي أشي

(ت ٥٧٤٩هـ) :

ولد بتونس سنة (٦٧٣هـ) ونشأ بها . جال في البلاد الشرقية والمغربية ، وكان واسع الرواية ، عظيم الوقار والأبهة ، محدثاً ، ضابطاً ، ثقةً ، له معرفة بالنحو واللغة ، وله تواليف حديثة جملة . قرأ القرآن العظيم على أبي جعفر بن الزيات

(١) فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٢) ترجمته في الاحاطة : ١٧٦/٢ - ١٨٠ ، الدرر الكامنة : ٢٨٤/٤ ، بغية الوعاة : ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ ، درة الحجال : ١١٩/٢ ، نيل الابتهاج ص : ٢٣٧

(٣) فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٤) ترجمته في الاحاطة : ١٦٣/٣ ، والدياج المذهب : ٢٩٩/٢ - ٣٠١ ، ودرة الحجال : ٣١١/٢ ، ومقدمة برنامج الوادي أشي ت / محمد الحبيب الهيلة .

(١) وروى عنه ابن لب.

(٢) أبو عبد الله محمد بن علي الخولاني - ابن الفخار الإلبيري (ت ٧٥٤هـ) :
أستاذ الجماعة وسيبويه المصري بالأندلس ، كان فاضلاً تقياً ، عاكفاً على العلم
ملازماً للتدريس ، له مشاركة في غير العربية من قراءة وفقه وعروفي وتفسير ، خطب
بالجامع الأعظم ودرس بالمدرسة النصرية .

أخذ عن أبي إسحاق الخافقي ، وأبي عبد الله بن عريث ، قال ابن الخطيب في
ترجمة ابن لب : أخذ العربية عن شيخ المصري أبي عبد الله بن الفخار . (٣)

هذا وقد أجاز لابن لب كثير من العلماء منهم : ناصر الدين المشذلي
(ت ٧٣١هـ) ، وابن عبد الرفيع (ت ٧٣٣هـ) ، والأصولي المحدث أبو عبد الله محمد
ابن أبي القاسم بن حماد ، والفقيه الرواية أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي القاسم
ابن البراء (ت ٧٣٦هـ) ، وابن عبد النور (ت ٧٤٩هـ) ، والتاج الفاكهاني ،
وفخر الدين بن المنير ، وأبو حيان ، والتقي الضائع ، وجماعة . (٤)

(٦) تلاميذه :

كان ابن لب إماماً في الفقه والحكمة واللغة والقراءات والأصول والتفسير وشيخاً
للشيوخ وأستاذاً للأستاذة بالأندلس ، إليه انتهت رئاسة الفتوى في العلوم . وكان
أهل زمانه يقفون عندما يشير إليه . (٥)

(١) الإحاطة : ٢٥٤/٤ .

(٢) ترجمته في الإحاطة : ٣٥/٣ ، غاية النهاية : ٢٠٠/٢ - ٢٠١ ، بغية الوعاة

١٧٤/١ - ١٧٥ .

(٣) الإحاطة : ٢٥٤/٤ .

(٤) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٥) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

واستطاع ابن لب العالم الجليل بحلمه أن يلفت إليه الانظار وأن يدنى إليه
الأسماع ، فجلس في موضع الشيوخ يدرس ويعلم ، وتقاطر عليه الطلاب من كل صوب
ووجدوا في سعة ثقافته وعلمه ومعرفته ما جعلهم يهرعون إليه .

قال تلميذه ابن الخطيب : قعد للتدريس ببلده على وفور الشيوخ ، ثم استقل
بعد ، وولى الخطابة بالمسجد الأعظم بغرناطة - وهي مرتبة لم يكن ينالها إلا كليل
جهيد من العلماء - وأقرأ بالمدرسة النصرية في ثامن وعشرين من رجب عام أربعمائة
وخمسين وسبعمائة ، معظماً عند الخاصة والعامة . (١)

وقال التنبكتي : وقل بالأندلس في وقته من أئمتها الجلة من لم يأخذ عنه . (٢)

وقال المقرئ وهو يذكر من تلاميذه : في خلق لا يحصون . (٣)

ومن هنا فقد ترك لنا ابن لب عدداً من التلاميذ يفتخر بهم عصرهم من العلماء
والشعراء والأدباء .

وإليك أكابر تلاميذه المشهورين مع ترجمة موجزة عن كل واحد .

(١) أبو القاسم محمد بن محمد بن سراج الغرناطي (ت ٨٤٨ هـ) : (٤)

قاضى الجماعة بغرناطة ومفتيها ، الأمام العلامة الفقيه الحافظ ، له تأليف منها :

شرح المختصر ، اعتمده المؤلف وأكثر النقل عنه .

قال التنبكتي : أخذ عن شيخ الشيوخ ابن لب ، والأستاذ الحفار ، والحافظ

ابن علاق . (٥)

(١) الإحاطة : ٢٥٤/٤ .

(٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

(٣) نفح الطيب : ٥١٣/٥ .

(٤) ترجمته في نيل الابتهاج ص ٣٠٨ ، شجرة النور الزكية : ٢٤٨/١ .

(٥) نيل الابتهاج ص ٣٠٨ ، وانظر نفح الطيب : ٥١٣/٥ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي المنتوري^(١) (ت ٨٣٤هـ) :
كان إماماً راوياً ، له فهرسة كبيرة عظيمة الشأن^(٢) ، والأطالي في الأحاديث
الحوالي ، والسلسلات ، وكتاب الفريب ، وتحفة الجليس ومفحة الأنيس .
قال السراج : أخذ عن الفقيه الأستاذ الجليل النحوي الحقري أبي عبد الله
القيباطي ، وعن الأستاذ الفقيه شيخ الجماعة ابن لب ، قرأ عليه بالسبع ، وعرض
عليه كتباً^(٣) .

(٣) أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الغرناطي^(٤)
(ت ٨٢٩هـ) :

هو الشيخ الفقيه القاضي الرئيس الوزير صاحب الرجز المعروف بمنظومة ابن عاصم
الحسمة بـ (تحفة الأحكام في نكت الحقوق والأحكام) وهو مختصر في الفقه ، طبع
بمصر وترجم إلى الفرنسية . برع في النحو والمنطق والبيان والفقه .

قال التنبكتي : ومن شيوخه مفتي الحضرة وقطب الجماعة الأستاذ الشهيــــــــــــــــر
أبو سعيد بن لب^(٥)

(٤) أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي^(٦) (ت ٨١٣هـ) :

هو الأستاذ العالم الإمام الحجة المصنف المتفنن الخطيب البليغ الكاتب الأديب

(١) ترجمته في فهرس السراج ص : ٣٣٤ ، نيل الابتهاج ص ٢٩١ ، شجرة النور
الزكية : ٢٤٧/١ .

(٢) فهرس الفهارس للكتاني : ٥٦٥/٢ .

(٣) فهرس السراج ص ٣٣٥ ، وانظر نفح الطيب : ٥١٢/٥ - ٥١٣ .

(٤) ترجمته في الكتيبة الكاملة ص : ٢٩٨ ، أزهار الرياض : ١٤٥/١ ، ونيل الابتهاج
ص ٢٨٩ ، نفح الطيب : ١٩/٥ .

(٥) نيل الابتهاج ص : ٢٩٠ .

(٦) ترجمته في نيل الابتهاج ص : ٢٨٥ ، وشجرة النور الزكية : ٢٤٧/١ ، وأزهار
الرياض : ٥٠/١ .

له تأليف كبير في الانتصار لشيخه أبي اسحاق الشاطبي والرد على شيخه أبي سعيد ابن لب في مسألة الدعاء بعد الصلاة في غاية الجودة والإفادة ، وكتاب جنة الرضى في التسليم لما قدر الله وقضى .

(٥) أبو عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الكناشي القيباطي^(١) (ت ٨١٠ - أو -

: (٨١١)

وهو أستاذ محقق من مشاهير علماء غرناطة - أخذ عن ابن الفخار الإلبيري ، وأبي سعيد فرج بن لب ، وسمع عليه الرسالة لابن أبي زيد القيرواني .^(٢)

(٦) أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن أحمد الانصاري - الحفاري^(٣) (ت ٨١١ -

إمام محدث فقيه صالح ، نشأ بغرناطة مكياً على العلم ، فقرأ على الأستاذ البياني ، ولازم أبا سعيد فرج بن لب ، وبه جلت انتفاعه في الفنون^(٤) ، وأخذ عنه ابن سراج وأبو بكر بن عاصم وغيرهما ، ونقل صاحب المعيار بعض فتاويه .

(٧) أبو عبد الله محمد بن علي بن قاسم بن علي الحافظ بن علاقي الغرناطي^(٥)

(ت ٨٠٦ -)

حافظ غرناطة وإمامها ومفتيها ومحدثها وقاضي الجماعة بها . أخذ عن أبي عبد الله القيباطي ، والخطيب بن مرزوق ، وأبي اسحاق الشاطبي ، وابن لب . له شرح على^(٦)

(١) ترجمته في نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ ، برنامج المجارى ص : ٩٢ .

(٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، برنامج المجارى ص : ٩٢ ، نفح الطيب : ٥١٣/٥

(٣) ترجمته في برنامج المجارى ص : ١٠٤ ، درة الحجال : ٢٨٤/٢ ، نيل

الابتهاج ص : ٢٨٢ .

(٤) نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ ، نفح الطيب : ٥١٣/٥ .

(٥) ترجمته في برنامج المجارى ص : ١٢٢ ، نيل الابتهاج ص : ٢٨١ - ٢٨٢ ،

درة الحجال : ٢٨٣/٢ .

(٦) برنامج المجارى ص : ١٢٣ ، ونفح الطيب : ٥١٣/٥ ، نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

ابن الحاجب الفرعي في عدة أسفار ، وشرح على فرائض ابن الشاطب.

(٨) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الصريحي - ابن زمرك^(١) (ت ٥٧٩ هـ) :

أصله من شرقي الأندلس ، فاضل ، صدر من صدور طلبة الأندلس وأفراد نجبتها فطن بالمعاريف ، ذكي ، حاضر الجواب ، كثير الرقة ، فكه . قرأ الصربية على الأستاذ أبي عبد الله بن الفخار ، والفقه والصربية على الأستاذ أبي سعيد بن لب^(٢).

(٩) أبو عبد الله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن بن عبد الرحمن بن بقر^(٣) (ت ٥٧٩ هـ) :

كان رجلاً فاضلاً ، حسن الخلق ، كريم الصحبة ، حنيف العقل ، حسن المشاركة في فنون من فقه وقراءات ونحو وغير ذلك .

قرأ القرآن العظيم بحرف نافع ، على أبيه ، والصربية على إمام الجماعة أبي عبد الله ابن الفخار ، وعلى الأستاذ أبي سعيد بن لب .

(١٠) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي^(٤) (ت ٥٧٩ هـ) :

أصولي حافظ ، علامة محقق ، مفسر محدث ، من أئمة المالكية بالأندلس ، نبغ في فنون متنوعة وصنف فيها مؤلفات أعجب بها العلماء منها : الموافقات في أصول الفقه ، وشرح ألفيه ابن مالك ، والإفادات والإنشادات ، وغير ذلك .

(١) ترجمته في الإحاطة : ٣٠٠/٢ - ٣١٤ ، نفح الطيب : ١٤٥/٧ وما بعدها
نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ .

(٢) نفح الطيب : ١٤٧/٧ ، والإحاطة : ٣٠٣/٢ .

(٣) ترجمته في الإحاطة : ٣٩/٣ ، برنامج المجاري ص : ١٢٤ ، نيل الابتهاج ص : ٢٧٢ .

(٤) ترجمته في الإعلام : ٧١/١ ، برنامج المجاري ص ١١٦ وما بعدها ، نيل الابتهاج ص ٤٦ - ٥٠ ، شجرة النور الزكية : ٢٣١/١ .

قال المجارى : ومن شيوخه شيخ الجماعة الأستاذ أبو سعيد فح بن لب ، عرض عليه مختصر أبي عمرو بن الحاجب في الأصول في مجلس واحد ، وأجاز له أن يروي عنه ، وجميع ما يصح دخوله تحت روايته ، وتتضمنه إجازته على العموم بشرطه المعلوم ، وكذلك ما قيده في شيء من منشور أو منظوم ، وحدثه بالكتاب المذكور عن الإمام ناصر الدين أبي علي منصور بن أحمد المشد إلى إجازة (١).

وذكر الشاطبي كثيراً من إفاداته من شيخه أبي سعيد بن لب في كتابه الإفادات والإنشادات (٢) ، كما نقل عنه في شرح الألفية (٣).

(١١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلطاني لسان الدين بن الخطيب (٤)

(ت ٥٧٧٦هـ) :

كان رجلاً حسن الشكل ، جيد الفهم ، ذا عبقريّة متمددة الجوانب ، فكان طبيباً وشاعراً وفيلسوفاً وكاتباً وسياسياً ومؤرخاً .

وذكر المقرئ ابن لب في شيوخ ابن الخطيب (٥) دون أن يبين لنا أي شيء أخذ عنه .

(١٢) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن سعيد السلطاني - ابن لسان الدين بن الخطيب (٦).

ذكر المقرئ أنه من تلاميذ ابن لب ، درس عليه بعض المبادئ في الحربية .

(١٣) أبو بكر عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد الأنصاري - ابن الفصال :

قال ابن الخطيب : هذا الرجل فاضل عريق في العدالة ، ذكي ، نبيل ،

(١) برنامج المجارى ص : ١١٨ .

(٢) الإفادات والإنشادات : ص ٩٣ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) شرح الألفية المشاطبي : ٣/ل ١٣ .

(٤) ترجمته في الجزء الخامس من نفع الطيب .

(٥) نفع الطيب : ٥/٥١٣ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ .

(٦) ترجمته في الكتيبة الكامنة ص ٢٢٩ ، ونفع الطيب : ٢٨٩/٧ فما بعدها .

مختصر الجرم ، شعلة من شعل الادراك ، طيح المجاورة ، عظيم الكفاية ، طالب متقن .

قرأ على مشيخة بلده ، واختص منهم بمولى النعمة على أبناء جنسه أبي سعيد بن لب ، واستظهره من حفظه كتباً كثيرة^(١).

(١٤) أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن حزي الكلبي^(٢) :

أديب حافظ قائم على فن العربية ، مشارك في فنون لسانية ، جيد النظم . قصد للاتراء ببلده غرناطة معيداً ومستقلاً ، ثم تقدم للقضاء .

ذكر المجاري أن من شيوخه شيخ الجماعة الشهير ذكره في الأقطار الشائع علمه في الأمصار ، مفتي الأندلس وقد وثها الأستاذ أبو سعيد فرج بن لب^(٣).

قال ابن الخطيب : تفقه عليه (أي على ابن لب) بقراءته في جميع النصف الثاني من كتاب الإيضاح للفارسي ، وفي كثير من النصف الأول من كتاب سيوييه ، وتفقه عليه بقراءة غيره في أبحاث من كتب عدة في فنون مختلفة كالمدونة ، والجواهر ، وكتاب ابن الحاجب ، وكتاب التلقين ، وكتاب الجمل ، وكتاب التسهيل ، والتنقيح والشاطبية ، وكتاب العمدة في الحديث ، وغير ذلك^(٤).

(١٥) أبو عبد الله محمد بن محمد بن فن بن عياد الأموي الاشيلي :

قال المجاري : وقرأت عليه جميع تنقيح الفصول في علم الأصول للإمام الحلاصة شهاب الدين الشهير بالقرافي قراءة تفهم في ألفاظه ، وتصور وتدبر لمعانيه ،

(١) الإحاطة : ٤٨٤/٣ ، وترجمته بالمصدر نفسه : ٤٨٣/٣ - ٤٩٧ .

(٢) ترجمته في الإحاطة : ٣٩٢/٣ - ٣٩٩ ، والكتيبة الكامنة ص ٩٦ ، ونفح الطيب

٥٣٩/٥ ، وانظر منه ٥١٧ ، ١٦٦/٧ ، برنامج المجاري ص ٨٤ ، نيل الابتهاج

ص : ١٥٤ .

(٣) برنامج المجاري ص ٩١

(٤) الإحاطة : ٣٩٤/٣ ، وانظر نفح الطيب : ٥٤٠/٥ .

وحدثني به عن شيخ الجماعة وإمام الطائفة أبي سعيد فرج بن لب التفليسي ، قراءة
منه عليه عن أستاذه بأسانيد هم فيه إلى مؤلفه . (١)

(١٦) أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن علي الأنصاري -

ابن الخشاب .

كان أستاذاً فقيهاً جليلاً ، خطيباً ، بليفاً ، مقرئاً ، راوية ، عارفاً ، كثير

التلاوة لكتاب الله تعالى .

ذكره المقرئ والتبكي في تلاميذ ابن لب . (٣)

(١) برنامج المجاري ص ١٢٧

(٢) ترجمته في فهرس السراج ص ٣٢١ - ٣٢٣ ، نيل الابتهاج ص ٢٧٠ .

(٣) نفح الطيب : ٥١٣/٥ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ .

(٧) آثاره :

على امتداد واحد وثمانين عاماً عاشها ابن لب في الأندلس ، ترك لنا آثاراً طيبة أثني عليها العلماء . وقد ذكرت بعض كتب التراجم عدداً من هذه الآثار وأغفلت بعضها الآخر . وإليك تعريفاً بالموجود من هذه الآثار ، وذكرها لما هو مفقود .

(١) الأجمة الثانية :

وهي قصيدة لامية في النحو ، عدد أبياتها أربعة وخمسون بيتاً ، نظمها ابن لب وعلق عليها شرحاً قصره على حل مفرداتها . يقول في مطلعها :

خَذْ حَكْمَ أَجْمَةٍ مَعَ مَا يَشَاكِلُهَا	نَظْمًا عَلَى جُمْلَةٍ مِنْهَا قَدْ اشْتَمَلَا
تَمَنِّ وَارِجَ وَسَلٍّ وَاعْرِضْ وَحُضٍّ وَمُزَّ	وَلَتَنَّهُ وَادِعْ لَجْزَمٍ فِي الْجَوَابِ جَلَا
وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ دُونَ الْفَائِقَانِ دَخَلَتْ	فَالْفِعْلُ إِذَا ذَاكَ فِيهِ النَّصَبُ قَدْ حَصَلَا (١)
لَكِنْ تَسْبِيهِ فِي النَّهْيِ مَسْتَنَدٌ	لِلتَّرْكِ عَكْسُ الَّذِي فِي نَصْبِهِ عَقْلَا (٢)
وَأَطْلَقَ الْجِزْمَ أَهْلَ الْكُوفَةِ اعْتَبَرُوا	فِيهِ الْوُجُودُ كَمَا فِي التَّرْكِ فَاَعْتَدَلَا (٣)
كَمَا أَجَازُوهُ بَعْدَ الْفَاءِ دَاخِلَةٌ	فِيمَا يَرَى الْجِزْمَ فِيهِ دُونَهَا خَلَا (٤)
كَذَا أَجَازُوهُ بَعْدَ النَّفْيِ إِنْ فَقَدَتْ	وَلَا سَمَاعَ لَهُمْ فِيهِ فَمَا قَبِلَا (٥)

ثم يقول في نهايتها :

وَأَنْ عَاطَفَتْ عَلَى ذِي الْفَاءِ مُنْتَصِبًا
فَانْصَبِهِ وَاجْزَمْ وَلَكِنْ نَصْبِهِ فَضَلَا (٦)

(١) فتح المنان : ل / ٣

(٢) نفس المصدر : ل / ٦

(٣) نفس المصدر : ل / ٧

(٤) نفس المصدر : ل / ٨

(٥) نفس المصدر : ل / ٩

(٦) نفس المصدر : ل / ٣٨

في غير نفى ونهى والجزاء هنا
فسيويه يرى ذا الجزم فيه على
لأن تقديرا لفظ الشرط ان نصبوا
ضاهي (ولا سابق شيئا)^(٢) وسابقه
هو الصحيح فلا تعدل سواء به
على التوهم وهو الوجه منه فلا
وجه التوهم وهو الحق معتدلا
لا يستقيم ، ففيه اللفظ قد عدلا^(١)
منصوب (ليس) على الاخبار قد مثلا
من غاب قولا ولم يفهمه ما عدلا^(٣)

وقد ذكر الزركلي^(٤) أن منها نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط رقمها (٢٦٢)
وهي نسخة من شرح ابن لب نفسه ، وقد استطاع الدكتور عياد الثبتي أن يحصل على
صورة منها ويقوم الآن بتحقيقها وقد شرحها عبد الله بن يحيى بن محمد بن عيسى
ابن شبل بن أبي البركات ، في كتاب سماه (فتح المنان في الأجمة الثمان) . توجد
منه نسخة خطية^(٥) بمكتبة (برلين) تحت رقم (٦٢٥٣) ، وتقع في إحدى وأربعين
ورقة ، تشتمل كل ورقة منها على عشرين سطرا في صفحاتها ، متوسط كلمات كل سطر
سبع كلمات ، كتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل ، وكتب عنوانها على الورقة
الأولى .

وتبتدئ هذه المخطوطة بعد البسطة بمقدمة بين فيها المؤلف غرضه من التأليف
وهو شرح هذا النظم شرحا يحل معضلاته ويكمل مفضلاته ، وقد جاء في ختامها

(١) فتح المنان : ل / ٣٩

(٢) اشارة الى البيت الذي أنشده سيويه من باب التوهم ومراعاة المعاني وهو
قول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ماضي ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

(٣) اشارة بهذا الرد على السيرافي حيث خالف سيويه وجعل العطف على الموضع في
الجزم وان كان في البيت على التوهم .

(٤) الاعلام : ٥ / ١٤٠ .

(٥) وقد وفقت في الحصول على صورة منها

ما نصه : (وقد تم ما أردناه من شرح هذه الأبيات معتمد بين على ما تقرر من القواعد من كتاب التسهيل والخلاصة وغيره ، ولم أطلع وقت شرحه كتابا غير شرح صاحب النظم ، ولم يفصح هذا الإفصاح كما هو عادة من شرح كلام نفسه .
تم هذا الكتاب تأليفا في أواسط شهر رجب الفرد سنة صيغ صياغة حسنة (١٠٩٠ هـ)
والله موفق ، والحمد لله) .^(١)

وجاء في هامش الورقة الأخيرة : (ثم هذا الكتاب على يد الفقير إلى رحمة مولاه
عبد الحى بن ابراهيم البهنسى في آخر ذي الحجة في وقت العصر نهار الأربعاء سنة
١١٥٤ هـ)

(٢) تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبى سميد :
توجد منه نسخة خطية ضمن مجموع مكتبة الاسكوريال تحت رقم (١٠٩٦) من
الورقة (٥٠ - ١٧١) ويضم معه كتاب : (الهدية المستقلة النضرة في فتاوى علماء
الحضرة - غرناطة -)

ولم يذكر جامع فتاوى ابن لب اسمه في مقدمته وإنما اكتفى بقوله في الورقة (٥٠) :
الحمد لله تعالى ، هذا ما ألفيته من مسائل شيخ الجماعة وإمامها الفقيه الاستاذ
المالم المحقق الحجة القدوة أبى سميد فنج بن لب الشلبى رحمه الله .
وقد ذكر المقرئ فتاوى ابن لب فقال : وله فتاوى مدونة بأيدي الناس ، وممن
جمعها الشيخ ابن طراكا ط الأندلسى .^(٢)

(٣) القصيدة النونية :
وهي القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، نظمها ابن لب وعنى بشرحها ، ولم

(١) فتح المنان : ل / ٤١

(٢) نفح الطيب : ٥ / ٥١٤

تذكر كتب التراجم القديمة التي بين أيدينا هذه القصيدة ولا شرحها ، وقد ذكرها الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل فقال : ولا بن لب منظومة نونية فى الألفاز النحوية^(١) . وعبد الله بن شبل فى كتابه (فتح المنان فى الأجمة الثمان) فقال : وهو صاحب القصيدة النونية فى غرائب النحو^(٢) . ونقل عنها الراعى الخرناطى أبياتا فى كتابيه : عنوان الافادة لأغوان الاستفادة^(٣) ، والأجمة المرضية^(٤) . وأوردها السيوطى كاملة مع شرحها فى كتابه (الاشباه والنظائر)^(٥)

لهذه القصيدة وشرحها نسختان خطيتان ، أحدهما بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع تحت رقم (٥١٦٤٨) من الورقة - ٩ - ١٧ ، كتبت فى الخامس والعشرين من شهر شعبان عام ثمانية ومائة وألف ، مكتوبة بخط نسخى معتاد .

والأخرى بجامعة (برنستون) تحت رقم (١٨١٦) وعنوانها : الألفاز النحوية فى علم العربية ، مكتوبة بخط معتاد ، كتبها محمد أبو البرور بن أحمد بن عباس ، ولا تاريخ عليها ويحتفظ مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بشريط مصور عنها تحت رقم (٧٥٢) . مصورة عن دار الكتب المصرية برقم (٧٠٢) نحو تيمور ضمن مجموعة من ورقة : ٢ - ١٧ وقد عني بتحقيقها الزميل الأستاذ عياد الثبتي بجامعة أم القرى ونشرت بمجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى التى يصدرها مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ضمن محتويات العدد السادس لعام ١٤٠٣ هـ - ١٤٠٤ هـ فى الصفحات من : ٣٦٩ الى ٤١٢ .

(١) حاشية الخضرى : ١ / ١٥٩ .

(٢) فتح المنان : ل / ٢ .

(٣) عنوان الافادة لاخوان الاستفادة ل / ٨١ .

(٤) الأجمة المرضية - انظر مقدمة الراعى له .

(٥) الاشباه والنظائر : ٣ / ٣٧ فما بعدها .

وتوجد نسخة ثالثة من هذه القصيدة بدار الكتب المصرية^(١) تحت رقم (٥٤١ ن)

ضمن مجموعة فى ١٨ ص ، وهى بخط مفرى .

هذا وأقربانى قد استفدت من مقدمة الدكتور عياد الشبى فى تحقيقه لهذه

القصيدة فيما يختص بترجمة ابن لب .

(٤) القول المجتاز فى مسألة ابن المواز .

وهو رسالة تتعلق بجواب على مسألة سئله الأستاذ أبو سعيد ، وأورد هذا

السؤال وجوابه (الوانشرى) فى المعيار العربى فقال : وسئل الأستاذ أبو سعيد

ابن لب عن هذه المسألة ، ورسمها بالطريق الممتاز لسلوك ابن المواز .^(٢)

(٥) رسالتان فى الفقه :

هاتان الرسالتان موجودتان بالرباط بالخزانة العامة^(٣) فى مجموع رقم (٥ / ١٥٨٨)

الرسالة الاولى : من ١ ب - الى ٧ ب ، والثانية : من ٣١ الى ٤٨ ، وهما

بخط مفرى واضح .

وموضوع الاولى : أحكام فى الطهارة والصلاة ، وموضوع الثانية : ما يحرض فى الصلاة

ما ليس مشروعاً على جهة السهو أو الشك أو العمد ، مع بيان الحكم المترتب عن كل

أمر يحرض لتعمين المواطن التى تجرى فيها الصلاة بدون سجود سهو ، والتسبى

ترقع فيها الصلاة بسجود وتمييزها عن المواطن التى تبطل فيها وتعاد . وهذه

الرسالة تنبى على الأولى بحيث لا يستفاد منها الا بعد تمييز أركان الصلاة عن

سننها وفنائلهما الواردة فى الرسالة الاولى .

ولا بن لب أسلوبه المتميز فى هاتين الرسالتين ، ان هو أسلوب مبسط ، لا تجد

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب : ٥٨ / ٢

(٢) المعيار العربى : ٥٠ / ٢ فما بعدها ، وانظر نيل الابتهاج ص : ٢٢٠

(٣) انظر الأعلام : ٥ / ١٤٠ .

فيه توسعا لحرص مسائل الخلاف ، بل يشير اليه اشارة عابرة في الغالب ، وهو
ذو تنظيم محكم للمسائل مما ييسر فهمها واستيعابها ، وفي تنظيمه ما يخالف
المصنوع عند غيره من الفقهاء أحيانا .

وقد قام الأستاذان - محمد أبو الأعرجان ، وعبد الرحمن عوف ، من الكلية
الزيتونية للشريعة وأصول الدين بتحقيق هاتين الرسالتين والتعليق عليهما ،
ونشرتا بتونس عام ١٩٨١ م . وقد تحمّلت على نسخة منها .

(٦) القصيدة الثائية في الرد على القائلين بخلق الافعال للانسان :

وهي قصيدة في علم الكلام كان قد أجاب بها ذميا قال أبياتا في ذلك ،

استشهد على كل بيت منها بآية ، يقول فيها :

قضى الرب كفر الكافرين ولم يكن ليرضاه تكليفا لدى كل طائفة

نهى خلقه عما أراد وقوعه وانقاده والملك أبلغ حجة . . الخ

وقد أوردنا مع الآيات الكريمة والشواهد الشاطبية في : الافادات والانشادات (٢)

وابن فرحون في الديباج المذهب (٢) . وتوجد منها نسخة خطية ضمن مجموع بمكتبة

الاسكوريال تحت رقم - ١٨١٠ - ، كما أنها موجودة ضمن تقريب الأمل البعيد الذي

تقدم ذكره (ل ٩٧ - ٩٨) .

(٧) نوازل ابن لب :

وهي عبارة عن مسائل فقهية سئل عنها الأستاذ ابن لب ، وأجاب عليها وفق

أحكام المذهب المالكي .

توجد منها نسخة بمكتبة الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، تحت رقم :

(١) الافادات والانشادات ص : ١٧٢ فما بعدها .

(٢) الديباج المذهب : ١٣٩/٢ فما بعدها ، وانظر دورة الحبال : ٢٦٦/٣ .

(١٢١/٢/٢١٧) ، ومنها شريط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،
تحت رقم : (٢٨٦) (فقه مالكي) .

عدد أوراقها (٣١) في كل ورقة صفحتان ، وعدد الأسطر بها (٢٠) سطرا ،
وخطها مغربي .

كتبها سنة (١١٤٧هـ) فتح الله بن المرباط شعبان بن طاهر الطاهر بن
عبد الحق .

(٨) الطرر المرسومة على الحلل المرقومة :

وهو شرح لأرجوزة ألفية في أصول الفقه ، ألفها لسان الدين بن الخطيب . توجد
منها نسخة خطية بمكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب . (١)

(٢) شرح جمل الزجاجي :

وهو تقييد على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي ، وقد قمت بتحقيقه والتعليق
عليه في القسم الثاني من هذه الرسالة ، فليُنظر في موضعه .

(١٠) رسالة فوتمييين محل دخول الباء من مفعولي (بَدَّلَ وَأَبْدَلَ) وما يرجع
إليهما في المادة :

وهي رسالة جمع فيها ابن لب كل ما يشتق بمحل دخول الباء من مفعولي بدل
وأبدل وما اشتق منهما في المادة ، مما لم يكن مجتمعا في مصدر واحد ، من معاجم
اللغة وكتب النحو وكتب التفسير .

(١) انظر مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي بمكة المكرمة ، المجلد السادس
ص : ٣٧٧ .

(٢) انظر نفح الطيب : ٥/٥١٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، وتاريخ الادب
العربي لبروكلمان : ٢/١٧٥ .

يقول في مقدمتها : الحمد لله الذى جعل العلوم الشرعية مناهل صافية تورد ،
ومصابيح نيرة توقد ، وقبض لها حطة مجالسها عليها تعقد ، وأحاديثها لديهم
تنشد ، وزيفها لديهم ينقد ، وضالتها عليهم تنشد ، والصلاة والسلام على نبيه
ورسوله أفضل صلاة تامة وأزكى ، سلام سرمدى مؤبد ، وبعد :
فانى سئلت عن مسألة تحيين محل دخول الباء من مفعولى بدّل وأبدّل ، وما
يرجع إليهما فى المادة ، وكان الذى حمل السائل على السؤال عن ذلك أنه سمع
بعض علماء اللسان ينكر مثل قول القائل :

* فعما قريب بيدل العسر باليسر *

يزعم أنه لحن خارج عن كلام العرب ، وأن صواب الكلام : بيدل اليسر بالعسر
أى : يجعل اليسر بيدل العسر وعوضه ، قال : فانما تدخل الباء بعد هذا
الفعل ابدا على المتروك ، ويجرد الحاصل منها ، فهو الذى يقام مقام الفاعل
على اللزوم ، فصحت للسائل ذلك المقال ، وأنكرت ذلك الانكار ، فسألنى تقييد
المسألة ببسط وبيان ، فقلت فى الجواب - والله سبحانه المستعان - إن لأفعال
هذه المادة فى الاستعمال أربعة أوجه : - . الخ .
هذا وقد حقق هذه الرسالة الأخ الدكتور عياد الشبتي ، وهى الآن قيد
النشر .

وقد أورد هذه الرسالة السيوطى فى كتابه (عقود الزبرجد فى اعراب مسند
الامام أحمد) ، وأشار اليها فى بغية الوعاة (١) ،
ومركز البحث العلمى بمكة شرائط مصورة من كتاب السيوطى (عقود الزبرجد)
الذى به هذه الرسالة تحت الارقام التالية :

(١) بغية الوعاة : ٢ / ٢٤٤ .

- ١ - شريط رقم (٧٥٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٩٢ حديث) .
- ٢ - شريط رقم (٦٢٤ نحو) عن نسخة الخزنة العامة بالرباط رقم (٧٤٤ ق) .
- ٣ - شريط رقم (٦٢٦ نحو) عن نسخة آيا صوفيا رقم (٨٧٦) ، وهناك شرائط لكتاب السيوطي بالمركز من نسخ أخرى تحت الأرقام التالية : (٩٤٣ نحو ، ٥٨٦ نحو ، ٥٨٩ نحو ، ٦٥٣ نحو ، ٧٤٢ نحو ، ٧٥٤ نحو) .

آثار لابن لب مفقودة :

- (١١) شرح تصريف التسهيل :
- (١٢) الدعاء إثر الصلوات على الهيئة المعروفة :
- قال المقرئ : وقد رد عليه في هذا التأليف تلميذه أبو يحيى بن عاصم الشهيد في تأليف نبيل انتصاراً لشيخه أبي إسحاق الشاطبي . (١)
- (١٣) الرد على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذ في الصلاة :
- ويقع في مقدار كراستين ، ضمنه كل أصيل من الرأي وصحيح النظر . (٢)
- (١٤) ينبوع عين الشرة (٣) في مسألة الامامة بالأجرة :
- (٨) وفاته :

ذكر المنتوري من تلاميذ ابن لب أن وفاة شيخه ابن لب ، كانت في ليلة السبت لسبع عشرة ليلة مضت من ذي الحجة عام اثنين وثمانين وسبعمائة (٤) للهجرة . وذكر

- (١) نفح الطيب : ٥ / ٥١٤ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠
- (٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠
- (٣) وفي : نفح الطيب : ٥ / ٥١٤ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ (الشرة) بالشين .
- (٤) نفح الطيب : ٥ / ٥١٢ - ٥١٣ .

نحوه الشيخ أبو زكريا السراج في فهرسه ^(١).

ونقل ابن حجر في (انباء الخمر بأنباء الخمر) ^(٢)، والسيوطي في بنية الوعاة ^(٣)،

أن وفاة ابن لب ، كانت سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

وما ذكره المنتوري من تاريخ وفاة ابن لب هو الصحيح في نظري ، لأنه ممن

تلاميذه ، وصاحب البيت ادرى بالذي فيه .

(١) فهرس السراج ص : ٣١٨ (خ)

(٢) انباء الخمر : ٢٤٩/١

(٣) بنية الوعاة : ٢٤٤/٢ .

الفصل الثاني

دراسة

تفسيدياين لبّ على بعض جمل الزجّاجيّ

الفصل الثاني

دراسة: تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

قبل الحديث عن تقييد ابن لب هذا يجد ربنا أَنَّ نُلَمَّ بالحديث عن كتاب الجمل نفسه في ايجاز وتركيز.

مدخل:

كتاب الجمل وعناية العلماء به :

(أ) مؤلفه :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (١) ، من أهل الصَّيْرة ، وَلِيْدَ بنهاوند - جنوبي همدان - وانتقل إلى بغداد حيث لقي أستاذه إبراهيم بن السري الزجاج ، فلزمه حتى نسب إليه ، وأخذ عنه وعن أبي بكر بن السراج ، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، وأبي بكر بن الخياط ، وأبي بكر بن شقيير ، وابن كيسان ، وغيرهم من علماء عصره . وتخرج على يده عدد من التلاميذ .

وقد خلف الزجاجي مصنفات كثيرة ، نُشِرَ منها : الأمل ، وكتاب الجمل ، والابتناء في علل النحو ، والابدال والمحاكاة والنظائر ، وكتاب معاني الحروف والصفات ، واللامات ، ومجالس العلماء ، ومختصر الزاهر ، وله مصنفات أخرى بعضها ما زال مخطوطا وبعضها الآخر مفقود .

توفي الزجاجي بطبرية وقيل بدمشق في رجب سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، وقيل : سنة تسع وثلاثين ، وقيل : سنة أربعين وثلاثمائة .

(١) انظر ترجمته في : انباء الرواة : ١٦٠ / ٢ ، والنجوم الزاهرة : ٣٠٧ / ٣ ،
والبداية والنهاية : ٢٢٥ / ١١ ، وشذرات الذهب : ٣٥٧ / ٢ ، ومرآة الجنان :
٣٣٢ / ٢ ، وخفة الوعاة : ٧٧ / ٢ .

(ب) كتاب الجمل :

طُبِعَ هذا الكتاب^(١) في الجزائر سنة (١٩٢٦ م) بتحقيق محمد بن أبي شبيب .
ويعدّ كتاب الجمل نقطة تحوّل في التأليف النحوي وترتيب أبوابه ومسايله . وقد كتب
له من الذبوع والانتشار ما لم يكتب لغيره ، وتداولته أيدي الطلاب والدارسين
والشراح بعنايه وأهتمام ، في جميع أقطار العالم الاسلامي ، حتى صار كتاباً لأهل
المغرب والمصريين وأهل الحجاز واليمن والشام^(٢) .

(ج) أسلوبه :

يمتاز كتاب الجمل بسهولة عبارته وعدم تعقيده ، وخلوه من الالتواء والتعقيلات
والاحتجاجات ، وهو في عبارته ونزغته التعليمية لا يجاريه إلا كتاب الايضاح للفارسي
حيث يمتاز عن الجمل بالتبويب المنظم الذي يخضع لفكرة خاصة خلا منها كتاب
الجمل .

(د) أسباب شهرته :

ترجع أسباب شهرة كتاب الجمل الى ما يأتي :-

- (١) أسلوب عباراته السهل واشتماله على أبواب النحو والصرف ، يعطيك القاعدة
العامة في ايجاز وفي جمل ميسورة بعميدة عن تأويلات المتأولين وتعقيدات
المعقدين وتفريعات النحويين المعروفة عنهم في المسألة الواحدة ، فهو من
كتب النحو الجامعة مع يسر وسهولة في منهجه ، وقد رُجِد من الشواهد
والأمثلة التوضيحية ، متقن تمام الاتقان برئ من الحشو .

(١) وطبع أخيراً بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الاستاذ بجامعة اليرموك في

الأردن ، مؤسسة الرسالة ببيروت لعام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٢) انباه الرواة : ٢ / ١٦١ .

(٢) الجوّ التعبدى الذى ألف فيه ، فقد ألفه الزّجاجى فى مكة المكرمة ، وكان اذا فرغ من باب منه طاف أسبوعاً ، ودعا الله بالمغفرة وأنّ ينفع بكتابه وقراءته . (١)
وتلك لعمر الله طريقة صاحبها الاحسان والبركة ، ومن ثم تلمس الناس الخير والبركة فى هذا الكتاب فأقبلوا عليه .

هـ - اشتغال العلماء به :

بدأت عناية العلماء بكتاب الجمل فى القرن الرابع الهجرى ، وأطردت هذه العناية حتى القرن التاسع الهجرى ، فاعتنى عددٌ غير قليل من العلماء بشرحه وشرح أبياته والتعليق عليه والتنبيه على خطائه ، وقد أورد صاحب كشف الظنون من شرح الجمل عدداً كبيراً (٢) ، قال الياقضى : وأخبرنى بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً (٣) . وقد أحصى الدكتور عبد الحسين المبارك فى كتابه - الزجاجى ومذهبه فى النحو واللغة - خمسين شرحاً (٤) ، وأحصى الأخ الدكتور عياد الثبتي فى رسالته - البسيط فى شرح الجمل - تحقيق ودراسة - تسعة وسبعين شرحاً ، عرّف بمؤلفيها وأماكن وجودها فى مكتبات العالم . (٥) هذا وقد وقع خلط كبير فى كشف الظنون (٦) وتاريخ الأدب العربى (٧) لبروكلمان ، بين شروح جمل الزجاجى وجمل عبد القاهر الجرجاني ، فينبغى التنبيه لذلك .

(١) شذرات الذهب : ٣٥٧/٢ ، رضية الوعاة : ٧٧/٢ .

(٢) كشف الظنون : ٦٠٤ .

(٣) مرآة الجنان : ٣٣٢/٢ ، وشذرات الذهب : ٣٥٧/٢ .

(٤) الزجاجى ومذهبه فى النحو واللغة ص : ٥٣ - ٦٤ .

(٥) البسيط فى شرح الجمل : ر / د / انظر قسم الدراسة ص : ٤٣ - ٥١ .

(٦) كشف الظنون : ٦٠٣ .

(٧) تاريخ الادب العربى : ١٧٥/٢ .

تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

جاء عنوان الكتاب المعنى بالتحقيق على الورقة الثانية من نسخته الوحيدة - فيما علمت - المحفوظة بمكتبة الاسكوريال تحت رقم (١٠٩) ، على هذا النحو : (هذا تقييد على بعض جمل ابي القاسم الزجاجي للأستاذ الإمام أبي سعيد فح بن قاسم ابن لب رحمه الله ورضي عنه) .

وجاء في بعض كتب التراجم باسم (شرح جمل الزجاجي) (١) .
والواقع أنَّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس شرحاً بالمعنى المعروف بمعنى أنَّ يواكب الشارح عبارات الكتاب المشرح فقرةً فقرةً ، ثم يعرض لها بالشرح والايضاح . فابن لب في تقييده لم يلتزم عادة الشراح مثل أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، وإنما اكتفى من نص البطل بوضع عناوين أبوابه فقط ، وأهمـل نص كلام الزجاجي في الجمل اهماً تاماً ، ولم يورد من عباراته شيئاً يذكر إلا فـى معرض التمثيل في بعض المسائل (٢) ، وهذا نادر جداً .

وعلى ضوء هذا المنهج الذي سلكه ابن لب في تقييده ، يمكن القول بأنَّ من يقرأ تقييده يكاد يشعر أنَّه أمام مؤلف في النحو مبتكر .

متى ألف ابن لب تقييده ؟

ليس بين أيدينا ما يدلُّ على زمن تأليف (تقييد ابن لب على جمل الزجاجي) أو السنة التي كُتِبَ فيها ، فلم نظفر بما يشير إلى ذلك ، ولم تسمحنا المصادر بشيء من هذا .

والذي يدولى - والله أعلم - أنه من مصنفاة المتأخرة ، وأنَّه لم يكمله مع وجود

(١) انظر نفع الطيب : ٥١٣/٥ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ ، تاريخ الادب العربي

لبروكلمان : ١٧٥/٢ .

(٢) تقييده ل ٦٨/ ١٤٠٠ .

ما يفيد عقد عزمه على اكماله ، والدليل على ذلك إشارات كثيرة في هذا الجزء الذي بين أيدينا إلى أبواب ستأتى فيما بعد ، وأنه سيسطر القول فيها ، ومن ذلك ما جاء في باب مصرفة علامات الإعراب ، قال : (والرابع - من وجوه شبه ما لا ينصرف - الشبه بالأصل نحو : أحمر ، المنكر بعد التسمية به يمتنع صرفه حينئذٍ لشبهه بأحمر الصفة قبل أن يُسمّى به ، وكذلك الجموع المتناهية إذا نكرت بعد التسمية بها تشبه أصلها قبل التسمية فلا تنصرف لذلك . وسيسط هذا في أبواب ما لا ينصرف إن شاء الله) (١) .

وجاء في باب النعت : (...) وإضافة المحضة هي التي ليست في نية الانفصال كالإضافة في نحو : هذا ضارب زيد الآن ، المراد : ضاربٌ زيداً ، فالإضافة هنا يراد بها الانفصال ، وسيبين حكم الإضافة في بابها إن شاء الله) (٢) .

وجاء في باب (إنَّ) وأخواتها : (...) وفي هذا شدوْنٌ عند سيبويه من جهة عدم تكرار النفي ، ومن مذهبه أنَّ (لا) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا بُدَّ من تكرار النفي إلا في ضرورةٍ ، وسيأتى بيان هذا مكملاً والكلام عليه في باب (لا) إن شاء الله عز وجل) (٣) .

ومن هذه الإشارات ندرك أنَّ ابن لب عقد الحزم على أنَّ يكون تقييده شاملاً لكلِّ أبواب الجمل ، ولكن يبدو - والله أعلم - أنَّ المنية أدركت ابن لب قبل أن يكمل تقييده على كتاب الجمل ، أو لعلَّ هناك سبباً آخر حال دون إكمال كتابه ، كل هذا احتمال استخلصته من عبارة الناسخ في ختام هذا التقييد ، قال النَّاسِخُ :

(١) تقييده : ل / ٥٠ .

(٢) تقييده : ل / ٢٥٠ .

(٣) تقييده : ل / ١٧٢ .

(ألفت فيما قيدت هذا منه ما نصه ، هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه
رحمه الله ورضي عنه) (١)

أبواب التقييد وفصوله :

لما كان ابن لب - رحمه الله - يكتب على جمل الزجاجي ، فقد ألزم نفسه بمتابعة
تسلسل أبواب الجمل كما وردت في متنه دون تقديم أو تأخير ، فقد أورد في هذا
الجزء - الذي بين أيدينا - من تقييده سبعة عشر باباً من أبواب الجمل ، وزاد عليها
ضمن باب العطف (عطف البيان) ، وليس عطف البيان في كتاب الجمل ، لأن الزجاجي
خصّ عطف النسق بالكلام في باب العطف وأهمّل عطف البيان الذي زاده ابن لب في
تقييده .

وعناوين أبواب الجمل التي جاءت في تقييد ابن لب هي على الترتيب كما يلي :

- ١ - الكلام وما يتألف منه .
- ٢ - باب الإعراب .
- ٣ - باب معرفة علامات الإعراب .
- ٤ - باب الأفعال .
- ٥ - باب التثنية والجمع .
- ٦ - باب الفاعل والمفعول به ، ونوع/آخر منه .
- ٧ - باب ما يتبع الاسم في إعرابه .
- ٨ - باب النعت .
- ٩ - باب المحطوف .
- ١٠ - باب التوكيد .

(١) تقييده : ل / ١٨٠ .

١١ - باب البدل .

١٢ - باب أقسام الأفعال في التعدى .

١٣ - باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية .

١٤ - باب الابتداء .

١٥ - باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره .

١٦ - باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

١٧ - باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١٨ - باب الفرق بين (إِنَّ) و(أَنَّ) .

تلك هي عناوين أبواب الجمل التي جاءت في هذا الجزء من تقييد ابن لـب .
وقد أسهب ابن لـب في شرح هذه الأبواب كثيراً ما اقتضاه أَنْ يقسم تلك الأبواب
إلى فصول ، والفصول إلى مسائل ، فبلغت جملة الفصول في تقييده واحداً وعشرين
فصلاً ، وجملة المسائل ستاً وسبعين مسألة . تناول في هذه الفصول والمسائل جانباً
من جوانب الباب الذي يشرحه ، مع وضع عناوين بارزة لهذه الفصول والمسائل .
وقد يعمد إلى افتتاح الباب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو يحده أو يوطئ
للكلام في مسأله .

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أَنَّ ابن لـب لم يضع مقدمة لتقييده هذا ، يبين لنا
فيها هدفه ودوافعه من تأليف هذا التقييد ، وكذلك منهجه الذي سار عليه .
بدأ ابن لـب بتقييده بقوله - بعد البسطة - : الكلام هو اللفظ المركب وجوذاً
أو تقديراً ، المفيد بالوضع ، ثم بين محترزات هذا التعريف ، ثم تكلم على أقسام
الكلام في كلام أبي القاسم ، وتناول خواص الأسماء وخواص الأفعال ، ثم انتقل إلى باب
الإعراب فتحدث عن ألقاب الإعراب والبناء ، ثم ذكر بعد ذلك باب معرفة علامات
الإعراب فتحدث عن الرفع وعلاماته والنصب وعلاماته والخفض وعلاماته والجزم وعلاماته

ثمَّ انتقل إلى التنوينات في كلام العرب فذكرها بأقسامها ، ثم تحدّث عن المصرب
والبنى من الأسماء والأفعال . ثم انتقل إلى باب الأفعال فتحدّث عن أقسامها
الثلاثة ، الماضي والمضارع والأمر .

ثم انتقل إلى باب التثنية والجمع فحمد فيه أولاً إلى تعريف التثنية ، ثم تكلم على
شروط التثنية ، ثم قسم الاسم المثنى إلى منقوص وهو على ضربين : منقوص بقياس ومنقوص
بغير قياس ، ثم الاسم المقصور فالمدود ، وعرض لكل هذه الأقسام بالأثلة والشواهد
ثم انتقل إلى الجمع فقسمه إلى أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير واسم جمع
واسم جنس ، وتناول كل نوع منها بالتعريف ، ثم تحدّث عن الجمع السالم بقسميه
المذكر والمؤنث ، وهذا الجمع هو الذي دار عليه الباب من أنواع الجمع .

ثم انتقل إلى باب الفاعل والمفعول به ، فبدأ بتعريف الفاعل ثم فصل أحكامه
ما يتعلق بها ، ثم تحدّث عن المفعول به فعرّفه وبين مرتبته ومواضع تأخيرته عن الفاعل
وتقدّمه عليه ، ثم انتقل إلى نوعٍ منه آخر فتحدّث عن الموصولات أسماء وحروفاً ثم
انتقل إلى باب ما يتبع الاسم في إعرابه فبدأ باباب النعت فعرّفه وتحدّث داخل
هذا الباب عن المعارف الخمسة : المضمرة والعلم والمبهم - اسم الإشارة - والمصروف
بالألّف واللام ، والمضاف إلى واحدٍ من هذه المعارف إنرافة محضة واستوفى الكلام
على كلّ واحدٍ من هذه المعارف ، ثم انتقل إلى باب المعطوف فقسمه إلى قسمين :

بيان ونسق ، فتكلّم أولاً على عطف البيان وهو من زياداته على كتاب الجمل ، ثم
تكلم على عطف النسق وقسمه إلى ثلاثة فصول : الأول في العطف وحقيقته ، والثاني :
في العاطف ، والثالث : في المعطوف والمعطوف عليه ، وذكر في هذا الفصل سبع
مسائل . ثم انتقل إلى باب التوكيد فقسمه إلى قسمين : لفظي ومعنوي ، واستوفى
الكلام على اللفظي ، وقسم المعنوي إلى مسائل : الأولى : في ألفاظه ، والثانية : في
معاني هذه الألفاظ ، والثالثة : في التوكيد ، والرابعة : فيما ينصرف من هذه

الألفاظ ، والخامسة : فيما يجوز منها أن ينفرد فيؤكد به وحده ، وما لا يجوز ،
والسادسة : في ترتيبها ، والسابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ .

ثم انتقل إلى باب البذل فقسمه إلى ثلاثة فصول : الأول في حقيقته ، والثاني :
في أنواع البذل ، والثالث : في أحكام البذل مع البذل منه ، وأورد فيه أربع مسائل
واستوفى الكلام عليها . ثم انتقل إلى باب أقسام الأفعال في التعدى وقسمه إلى ثلاثة
فصول : الأول في حقيقة التعدى ، والثاني في أقسام الأفعال بالنظر إلى التعدى
وعده ، والثالث في أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وأورد في هذا الفصل ست
مسائل . ثم انتقل إلى باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية وقسم
هذا الباب إلى مقدمة وأربعة فصول : الفصل الأول في المصدر ، وأورد فيه ست مسائل
استوفى الكلام عليها ، والفصل الثاني في ظرف الزمان وفيه ست مسائل ، والفصل الثالث
في ظرف المكان وفيه سبع مسائل ، والفصل الرابع في الحال وذكر فيها ست مسائل ،
واستوفى الكلام على مسائل هذه الفصول .

ثم انتقل إلى باب الابتداء فقسمه إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول في المبتدأ وفيه
أربع مسائل ، والفصل الثاني في الخبر وفيه سبع مسائل ، والفصل الثالث في الأحكام
المشتركة بين المبتدأ والخبر ، وفيه مسألتان ، وقد استغرق هذا الباب من المخطوط
ثلاثين لوحة .

ثم انتقل إلى باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، وقسمه إلى فصلين : الأول
في حده ، والثاني في إعراب ذلك الاسم المتقدم وفيما يحمل عليه من ضمائه أو أسبابه ،
وذكر في ^{هذا} الفصل أحوال إعراب المشتغل عنه .

ثم انتقل إلى باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وقسمه إلى أربعة فصول :
الأول في عدد هذه الكلم وتمييزها ، والثاني في أقسام هذه الكلم ، والثالث في معاني
هذه الأفعال ، والرابع في عطفا وأحكام ما تحمل فيه ، وأورد في هذا الفصل أربع

مسائل ، ثم ختم هذا الباب بمسألةٍ تتكلم فيها في موضعين ، أحدهما فيما تدلُّ عليه أفعالُ هذا الباب ، هل هو الحدثُ والزمانُ أم الزمانُ خاصةً ؟ والثاني في بنائها للمفعول ، وفي لفظة (مَكُون) الواقعة في كلام سيوييه في هذا الباب ، وساقها أبو القاسم في باب (إَنَّ) .

ثم انتقل إلى باب الحروف التي تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر ، وجعلَ الكلامَ فيه في سبع مسائل ، استوفى الكلام على كلِّ مسألةٍ تحت عنوان منفصلٍ كما هو شأنه في كل مسائل الكتاب وفصوله .

ثم انتقل إلى باب الفرق بين (إَنَّ) و (أَنَّ) ، فبينَ فيه المواضع التي تقع فيها (إَنَّ) مكسورة ، والمواضع التي تفتح فيها همزة (ان) والضابط لذلك .

وكان هذا الباب هو آخر ما وجد من تقييد ابن لب على جمل الزجاجي ، كما تفيدُه عبارة ناسخه في تمامه .

وإذا تجاوزنا أبواب هذا التقييد وفصوله ومسائله لنتعرف عليه من داخله ، استوقفنا السمات البارزة التالية :

- (١) سهولة الأسلوب : عمد ابن لب في تقييده إلى استخدام أسلوب سهل مبسط ، واضح غاية الوضوح ، سلس العبارة ، هين الأخذ ، يشرح في توضيح ويستشهد مؤيداً القاعدة بآيات من القرآن العظيم ، وأبيات من الشعر .
- (٢) يعرض لك القاعدة عرضاً يتوخى فيه التسهيل ، ويذكر لك وجهات النظر المختلفة المتمدة ، ثم يتبعها وجهاً ووجهاً ، في ترتيب مريح ، ذاكرةً كل ما قيل من آراء . وقد تتدخل شخصيته فيؤيد وجهة نظرٍ ويعدُّ أخرى ، أو يعطي رأياً ، ولنضرب لذلك مثلاً ، ففي باب الاشتغال عند حديثه عن عامل النصب في الاسم المشتغل عنه ، ذكر رأى سيوييه والجمهور من أنَّ الاسم المشتغل عنه منصوب على إضمار فعلٍ يفسره الفعل المتأخر ، ثم ذكر رأى الفراء

المقائل بأنه منصوب بالماثل المتأخر ، وأعقبه برأى ابن الطراوة القائل بأنَّه منصوبٌ بوقوع الفعل عليه في المعنى لا بنفس الفعل المتأخر ، ثم تتبع رأى الفراء وابن الطراوة وردَّ كليهما وأيد رأى سيويه والجمهور .^(١)

(٣) يستخدم بعض المصطلحات الكوفية مثل (لا التبرئة)^(٢) بدل (لا) النافية للجنس ، والخفص^(٣) بدل الجبر ، والقطع^(٤) بدل الاستئناف .

(٤) إذا جاء بالتحريف ذكر محترزاته ، انظر مثلاً تعريف الفاعل^(٥) ، والحال^(٦) ، والبدل^(٧) ، وتلك صفة ظاهرة في تقييده لا تحتاج إلى أمثلة .

(٥) يحاور في المسألة الواحدة ويفترض الأسئلة ويجيب عليها ، ولذلك نجده يكثر من قوله : (فَإِنْ قُلْتَ) ، وذلك أسلوب في الشرح تطليعى . ولنضرب لذلك أمثلة :

جاء في كلامه عن قول الشاعر :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبِهِمْ يَحْيَوُ ۝ وَتَعَطَّفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي

ما نصه : (فمتى ظرف زمان فيه معنى الشرط ، وواغل فاعل بفعل محذوف يفسره يَنْبِهِمْ ، تقديره : فمتى يَنْبِهِمْ واغل يَنْبِهِمْ ، وفاعل (يَنْبِهِمْ) الظاهر ضمير مستتر فيه يعمود على (واغل) . فَإِنْ قُلْتَ : وما الجازم (يَنْبِهِمْ) الظاهر وقد أخذت (متى) مجزوميهما ، أحدهما (يَنْبِهِمْ) المقدّر ، والثاني (يحْيَوُ) وعلامة الجزم فيه حذف النون

(١) تقييده : ل / ١٢٠ .

(٢) تقييده : ل / ٨ ، وانظر معاني القرآن : (١) / ١٢٠ .

(٣) تقييده : ل / ١٤ .

(٤) تقييده : ل / ٢٥ .

(٥) تقييده : ل / ١٥ - ١٦ .

(٦) تقييده : ل / ٦٢ - ٦٣ .

(٧) تقييده : ل / ٣٧ - ٣٨ .

و (مق) لا تجزم إلا اثنين ، فيبقى (ينبهم) الظاهر لا جازم له ، إذ ليس بفعل الشرط ولا جوابه ؟

فالجواب : أنه لما كان مفسر الفعل الشرط الذي هو (ينبهم) المحذوف ، وقائماً مقامه ولذلك لا يجتمع معه ، صار كأنه هو ، وحكم له بحكمه فانجزم إذ صار كأنه فعل الشرط (١) .

وقال أيضاً في بيت المرار الأسدي :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالشغام المخلص

الذي أضيفت فيه (بعد) إلى الجملة بعدها لأن (ما) وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد ، وهياتها للإضافة إلى الجملة - : (فإن قلت : ولم لم يجعل سيبويه (ما) هذه المتصلة ب (بعد) موصولة مصدرية و (بعد) مضافة إلى (ما) مع صلتها التي هي الجملة من المبتدأ والخبر ، وكانت تكون (بعد) غير مكفوفة عن عملها ؟ فالجواب : أن (ما) المصدرية لا توصل إلا بالجملة الفعلية على ما تقدم في فصل الموصولات من باب الفاعل ، والمفعول به ، فلو جعلت (ما) هنا مصدرية ، والجملة بعدها من المبتدأ والخبر صلتها ، لكانت قد وصلت (ما) المصدرية بالجملة الاسمية وذلك لا يجوز ، على أن معنى النحويين قد أجاز أن توصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية وحمل هذا البيت على ذلك ، وبعضهم أيضاً أجاز استباحة ذلك في الضرورة ورأى هذا البيت يجوز أن يكون من ذلك القبيل ، ومأخذ سيبويه فيه ما تقدم (٢) .

(٦) فيه إشارات كثيرة إلى المراجع التي أخذ عنها ، ففي كلامه على رأى ابن الطراوة الذي أثبت (كأن) أنها قد تكون بمعنى الظن دون تشبيه قال : (وقد نحا ابن أبي الربيع نحو هذا المذهب في شرح الجمل فقال : وتقول : كأن زيـداً

(١) تقييده : ل/١٠٧ .

(٢) تقييده : ل/١٦٧ .

قائم ، لما كان على حالة يشبه فيها الرجل القائم ، ويصحبها هنا معنى الظن ، فقد أشار كما ترى إلى هذا المذهب بقوله (ويصحبها هنا معنى الظن) لكنه لم يخلها من معنى التشبيه كما فعل ابن الطراوة ، فهو إذاً مذهب ثالث في المسألة يجمع بين التشبيه والظن (١) .

وفي حديثه عن دلالة (كَانَ) وأخواتها على الحدث والزمان ، هل تدل عليهما معا أم على الزمان خاصة ؟ ذكر مذاهب النحاة في ذلك ، ومنهم ابن السراج والفارسي ومن تبعهما القائلين بأن أفعال هذا الباب مجردة من الدلالة على الحدث للدلالة على الزمان ، قال ابن لب : ورَّجَّحه الشلومي في شرح الكتاب (٢) هذا وقد ذكر ابن لب في تقييده كثيراً من المراجع نذكر منها : التوطئة (٣) للشلوميين ، والتذكرة والايضاح (٤) للفارسي ، والكافي والقوانين (٥) لابن أبي الرييع والأفعال (٦) لابن القوطية ، والخطريات (٧) لابن جني ، وشرح الايضاح لابن عصفور (٨) ، وتفسير ابن عطية (٩) ، وتفسير الزمخشري (١٠) وكتاب سيويه (١١) ، وتسهيّل

(١) تقييده : ل/ ١٥١ .

(٢) تقييده : ل/ ١٤٤ .

(٣) تقييده : ل/ ١٢٨ - ١٤٤ .

(٤) تقييده : ل/ ١٤ - ٦٩ - ١٤٨ .

(٥) تقييده : ل/ ١١٩ .

(٦) تقييده : ل/ ١٦١ .

(٧) تقييده : ل/ ١٧٣ .

(٨) تقييده : ل/ ١٦٥ .

(٩) تقييده : ل/ ٧٨ .

(١٠) تقييده : ل/ ١٢٥ .

(١١) تقييده : ل/ ١١٥ ، ١١١ .

الفوائد وتكميل المقاصد^(١) لابن مالك ، وموطأ الامام مالك^(٢) والمقدمة الجزولية
(الكراسة) :^(٣) وغير ذلك .

(٧) التفاوت في الشرح والايضاح والصرح ، نلاحظ أنَّ المؤلف - رحمه الله - سار
في الأبواب الأولى من تقييده على حال متوسطة من الشرح والصرح ، حتَّى إذا ما
وصل إلى باب الابتداء فما بعده توسَّع في الشرح وأفاض فيه وأكثر من تفريح المسائل ،
فبلغ ما أخذه باب الابتداء من تقييده إحدى وثلاثين لوحة من : (٧٠ - ١٠١) ،
وباب الاشتغال ثلاثا وعشرين لوحة من : (١٠١ - ١٢٤) .
وباب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر خمسا وعشرين لوحة من (١٢٤ -
١٤٩) ،

وباب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ثلاثين لوحة من (١٤٩ - ١٧٩) ،
(٨) فيه عرض لآراء النحاة واختلافهم في المسألة الواحدة ، وهو في عرضه لهذه
الآراء قد يوافق آراء بعضهم وقد يخالفها وقد يصحح رأي من يوافقه ، ولكن تصحيحه
لبعض الآراء نادرا ما يطلُّ له أو يصحُّ به صراحة . وقد يورد في المسألة رأيين
مختلفين دون بيان الراجح .

(٩) قد يشرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح كقوله في بيت الشماخ :
كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلْ أَرَوَى ظُنُونٌ ، أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ
قال : (ومعنى البيت أَنَّ الشماخ لقي أَرَوَى وهي امرأة في يومين بطواله وهي بشر ،
فلم يَرْضها ما يرضاه ويسره ، فعتبَ عليها ذلك فقال : في كلِّ واحدٍ من يومي طواله
وصل هذه المرأة ظُنُونٌ ، أي لا خيرَ فيه ، ثم قال : أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ ، أي جَآنَ

(١) تقييده : ل ١٢٨ ، ١٥٥ .

(٢) تقييده : ل ٧٢ .

(٣) تقييده : ل ٩ .

اطراح مَنْ لا خير فيه ، ومَطْرَحٌ هنا اسم مصدر ، وكَلَّا ظرفُ زمانٍ لأنَّه مضافٌ إلى اسم الزمان بعده ، ووصل مبتدأ ، وأروى مضاف إليه ، وظنون خبر المبتدأ وهو العامل في الظرف المتقدم على المبتدأ (١) .

وقال في بيت زياد بن زيد المذرى :

إذا ما انتهى عِلْمِي تناهيتُ عنده أطالَ فأملَى أو تناهى فأقصرَا

(تناهى : أى حيث انتهى بى العلم مطيلاً أو مقصراً ، والمعنى : طالت مدته

أو قصرت ، وأملَى : من المَلَى وهو الزمان الطويل) (٢)

وقال فى شرح المثل (عَوْدٌ يَعْلَمُ الْحَنْجَ) : الْعَوْدُ : الْجَمْلُ الصَّنُّ ، ومعنى

(يَعْلَمُ الْحَنْجَ) : يراعى فيردُّ على رجله . (٣)

(١٠) استنفاء الكلام على المسائل والقضايا التى يعالجها ، واتباع ذلك بالشواهد

من القرآن العظيم والشعر العربى ، فإذا أخذنا مثلاً مسألة تخفيف (إنَّ) من باب

(إنَّ) وأخواتها ، نجد المؤلف استوفى الكلام على هذه المسألة فذكر أنَّ (إنَّ) إذا

خَفَّفَتْ جاز فيها وجهان : الإعمالُ والإلغاءُ ، وساق الأمثلة لذلك ، وأنها إذا خففت

تلتزمها اللام فارقة بينها وبين (إنَّ) النافية ، ثم ذكر خلاف النَّحَاة فى هذه اللام ،

هل هى لام الابتداء التى تدخل فى خبر (ان) أم أنها ليست لام الابتداء بل هى

لام أخرى تسمى (الفارقة) ؟ وتكلَّم على القولين فى ذلك ونسبهما إلى قائليهما ، وأورد

هجج كل فريق فيما ذهب إليه ، وما يؤيدُهما من الأدلة والشواهد ، واعتراضات

كل فريق على رأى الفريق الآخر ، وردود كل منهما على الآخر ، واستغرقت هذه

المسألة خمس لوحات من تقييده من ل (١٦٨ - ١٧٢) وذكر خلالها من الشواهد

أربعاً وثلاثين آية كريمة ، وسبعة أبيات من الشعر ، وهديثاً نبوياً واحداً .

(١) تقييده : ل / ١٠٠ .

(٢) تقييده : ل / ٦٥ .

(٣) تقييده : ل / ١٥٥ .

(١١) أكثر ابن لب - رحمه الله - من التحليل في تقييده ، فلا يكاد يذكر حكماً أو قاعدة إلا وأتبعها سبباً وعلّة . ودونك أمثلة لتحليله .

أ - من شروط حذف الضمير الحائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً له ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة الحامل للحمل وقطعه عنه أو إلى ما يشبه ذلك . قال في باب الابتداء (إذا قلت : زيدٌ ضربته ، على الابتداء والخبر ثم قدمت الجملة الواقعة خبراً وهي (ضربته) على الاسم المبتدأ فقلت : ضربته زيدٌ ، فلا يجوز حذف الضمير هنا بوجه ، فلا تقول : ضربت زيدٌ ، تريد : ضربته زيد - ثم علل لا متناع ذلك بقوله - لأن الحامل المتقدم قوى ، فقطعه عن الحمل مع قوة تهيئته له لا يسوغ) (١) .

ب - قال في باب (كان) وأخواتها : (ولا يتقدم خبر (مادام) عليها اتفاقاً ، لأن (ما) الصاحبة لها موصولة مصدرية وخبرها من الصلة وبعض الصلة لا يتقدم على الموصول . وكذلك أيضاً لا يتقدم خبر (ما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح) عليها ما دامت منفية بـ (ما) ، لأن (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يحمل ما بعدها فيما قبلها) (٢) .

ج - قال في حديثه على تقديم مفعول خبر (إن) على اسمها ، (لا يقال : إن طعماك زيدا أكل ، لأمرين ، أحدهما : أنك أوليت (إن) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وإذا كان ذلك ممنوعاً في باب (كان) على ما تقدم ، فامتناعه في هذا الباب أولى وأحرى ، لأن (كان) وأخواتها عوامل قوية لأنها أفعال وأكثرها متصرف ، وعوامل هذا الباب حروف عطيت بالتشبيه بالأفعال فحملها ضعيف جداً) (٣) .

(١) تقييده : ل/٨٢ .

(٢) تقييده : ل/١٣٨ .

(٣) تقييده : ل/١٦٦ .

توثيق نسبة الكتاب :

يمكن أن يدافع الباحث إلى توثيق نسبة هذا الكتاب إلى ابن لب من أمرين :

(١) من العنوان الذى ورد على الورقة الثانية فى صدر المخطوطة منسوباً لأبى

سعيد بن لب .

(٢) أنه قد ذكر ضمن مؤلفات ابن لب عند أصحاب التراجم حينما عرضوا لترجمة

حياته ، ومن الكتب التى ذكرت ذلك : نيل الابتهاج (١) ونفع الطيب (٢) ،

ومعجم المؤلفين (٣) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٤) .

قيمة الكتاب العلمية :

تبدو قيمة هذا الكتاب فى تناوله القواعد والأحكام النحوية من خلال نصوص القرآن

العظيم ، فهو لا يذكر مسألة نحوية إلا فى شواهد آية من القرآن ، وذلك يوضح

الصلة الوثيقة بين النحو والقرآن .

وكذلك تبدو قيمته من شواهد الشعر الكثيرة وأقوال العرب ، وهذا المسلك

من تناول الشواهد القرآنية والشعرية يربط ابن لب علم النحو بمصادره الأصلية التى

تشرى مادته وتوصل وجوده .

ولا تقف قيمة الكتاب عند هذا الحد ، فهناك جمهرة من العلماء ورد ذكرهم فى

الكتاب ، ونقل عنهم ابن لب ولم يعرف عنهم الدارسون إلا القليل ، فكان ذكرهم

آرائهم بمثابة حفظ لها .

وكذلك احتفظ الكتاب بجملته من أسماء الكتب فى علوم اللغة ، ومنها ما لم يصل

(١) انظر منه ص : ٢٢٠ .

(٢) انظر منه : ٥ / ٥١٤ .

(٣) انظر منه : ٨ / ٥٨ .

(٤) انظر منه : ٢ / ١٧٥ .

إلينا كشرح الكتاب لأبي على الشلميين ، وشرح الايضاح لابن عصفور ، والتذكرة لأبي على الفارسي ، وكان في ذكرها والاقتباس منها تأكيد نسبتها لأصحابها .

مصادر الكتاب :

لا نشك أنه قد تجمعت لابن لب ثروة عظيمة من كتب سالفه وأطلع عليها أطالع الباحث المحقق ، وضمها هضمًا سافًا وتمثلها تمثلاً واعياً وأفاد منها ، ولم يضيع ابن لب مقدمة لتقييده يبين لنا فيها منهجه ودوافع تأليفه والمصادر التي اعتمد عليها ، ولكن من خلال نصوص كتابه أمكن التعرف على مصادره . فهناك بعض المصادر نقل عنها ابن لب وأشار إلى أسمائها ، كما أن هناك مجموعة من العلماء الذين أخذ عنهم .

فمن الكتب التي نقل عنها وصرح بأسمائها ما يأتي :-

الكتاب لسيويه وقد أكثر النقل عنه ، التذكرة ، والايضاح للفارسي ، شرح الجمل (البسيط) ، والكافي ، والقوانين ، ثلاثتها لابن أبي الربيع ، التواترة ، وشرح الكتاب لأبي على الشلميين ، وشرح الايضاح لابن عصفور ، الأفعال لابن القوطية ، الخاطريات لابن جني ، المقدمة الجزولية (الكراسية) لأبي موسى الجزولي ، التسهيل لابن مالك ، التبصرة للصيمري ، وشرح الجمل لابن عصفور . ومن كتب التفسير : تفسير الزمخشري (الكشاف) ، تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز)

ومن كتب الحديث : الموطأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه .

وهناك كتب أخذ عنها ولم يصرح بأسمائها ومنها : الخصائص لابن جني ، المقرب لابن عصفور ، شرح الجزولية للأبدي ، معاني القرآن للفراء ، شرح الكتاب للسيرافى الافصاح لابن الطراوة ، وإصلاح الخلل لابن السيد ، وشرح الجمل لابن الضائع ، الرد على النحاة لابن مضاء ، الانتصار لابن ولاد ، شرح الجمل لابن خروف ، وغير ذلك .

ومن العلماء : أبو عمرو بن الحلاء* (ت ١٥٩هـ) ، الخليل (ت ١٧٥هـ) ، وسيبويه
(ت ١٨٠هـ) ، يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) ، الكسائي (ت ١٩٧هـ) ، الفراء (ت ٢٠٧هـ)
أبو بكر بن عبيد (ت ٢١١) ، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥) ، أبو عمر الجرجي (ت ٢٢٥)
المازني (ت ٢٤٩) ، المبرد (ت ٢٨٥) ، أبو علي الدينوري (ت ٢٨٩) ، ابن كيسان
(ت ٢٩٩هـ) ، أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١٠هـ) ، الأخفش الأصغر (ت ٣١٥) ، ابن
السراج (ت ٣١٦هـ) ، ابن ولاد (ت ٣٣٢) ، ابن درستويه (ت ٣٤٧) ، أبو علي
القالبي (ت ٣٥٦) ، ابن القوطية (ت ٣٦٧) ، السيرافي (ت ٣٦٨) ، أبو علي الفارسي
(ت ٣٧٧) ، ابن الصريف (ت ٣٩٠) ، ابن جني (ت ٣٩٢) ، ابن فورك (ت ٤٠٦) ، ابن
بابشاذ (ت ٤٦٩) ، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦) ، أبو الوليد الوقشي
(ت ٤٨٩) ، ابن الأغضر (ت ٥١٤) ، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، ابن
الطراوة (ت ٥٢٨) ، ابن الباذش (ت ٥٢٨) ، الزمخشري (ت ٥٣٨) ، ابن يسمون
(ت ٥٤٠) ، القاضي أبو محمد بن عطية (ت ٥٤٦) ، ابن طاهر الخدب (ت ٥٨٠) ،
السهيلى (ت ٥٨١) ، ابن أبي العافية (ت ٥٨٣) ، ابن ملكون (ت ٥٨٤) ، ابن
مضاء (ت ٥٩٢) ، أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧) ، ابن خروف (ت ٦٠٩) ، أبو بكر بن
طلحة (ت ٦١٨) ، أبو علي الشلوين (ت ٦٤٥) ، ابن أبي غالب (ت ٦٤٥) ، ابن
عصفور (ت ٦٦٣) ، ابن مالك (ت ٦٧٢) ، ابن الضائع (ت ٦٨٠) ، الأبيــــــذى
(ت ٦٨٠) ، ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) .

شواهد ابن لب في تقييده :

أ - القرآن الكريم :

لا شك في أن القرآن الكريم هو المادة الأولى التي عليها مدار الدراسات العربية
جميعا ، وهو أجد النصوص بالاعتماد عليه ، وأقننها وسيلة للاحتجاج به ، وأعلى
مراتب الكلام حجة واستشهاداً على الأحكام المتعلقة بقواعد العربية وأهم ينبوع للشاهد.

ومما يحمد لابن لب في تقييده احترامه لقراءات القرآن السبعية وغيرها ، واكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فقلَّ أن تجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات ، ولا شكَّ أن هذا المسلك من ابن لب في الاستشهاد بالقرآن الكريم عمل يستحقُّ عليه التقدير ، فإنَّ أولَّ ما يحتج به في أصول اللغة وتقرير العربية ووضع قواعد وأحكامها ، يجب أن يكون القرآن الكريم ، لأنَّ أفصح ما ورد فيها .

ولقد كان توسع ابن لب في إيراد الشواهد من القرآن الكريم ، نتيجة لاستحضاره السريع لآيات القرآن التي تتصل بالمسائل النحوية التي يتحدث عنها ، ولا عجب في ذلك فالرجل من القراء الحفظة ، قرأ لنافع وتصدر للاقراء ونشر العلوم ،^(١)

ومهذا المسلك أصبح الاستشهاد بالقرآن الكريم من أهم مميزات تقييده .

وقد أحصيت جملة الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن لب في هذا الجزء من تقييده ، فبلغت خمس عشرة وخمسمائة آية ، إذا استثنينا الآيات المكررة . وهو عدد ضخم حيث أن كتاب سيويه وهو على رفعة شأنه في العربية قد ضم (٣٧٣) آية كما أحصاها الأستاذ علي النجدي ناصف .^(٢)

وأكثر هذه الآيات على قراءة الجمهور ، تمثل بها ابن لب في مواضع كثيرة لتوضيح قواعده وتثبيت أحكامه .

ومن أبرز السمات في استشهاد ابن لب بالقرآن الكريم ما يأتي :

(١) في استشهاد بالقرآن كثيراً ما كان ينسب القراءة لأصحابها ، فقد نسب في باب الابتداء قراءة قوله تعالى : (إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ)^(٣) بإثبات ياء (يَتَّقِي) لقبيل . وقراءة قوله تعالى : (وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى)^(٤) برفع (كُلُّ) لابن عامر ، وغير

(١) غاية النهاية : ٧ / ٢ .

(٢) سيويه امام النحاة ص : ٢٤١ .

(٣) من الآية (٩٠) من سورة يوسف ، وانظر تقييده : ل / ٩٦ .

(٤) من الآية (١٠) من سورة الحديد ، وانظر تقييده : ل / ٨١ .

ذلك كثير جداً .

(٢) في استشهاده بالقراءات لا يفرق بين قراءة وأخرى ، فهو يستشهد بالقراءات السبع كما يستشهد بالقراءات الشاذة ، وقد يصح بشذوذ القراءة ، ففي حديثه عن حذف الضمير المبتدأ العائد على الموصول في باب (إنَّ واخواتها) مثل له بقوله تعالى : (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ^(١) فِيمِنَّ قَرَأٌ) بعوضة بالرفع ، وهي قراءة شاذة قرأ بها الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عيلة ، ورهبة بن المصجاج ^(٢) .

قال : ومثلها أيضاً في ذلك قوله عز وجل : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) ^(٣) برفع (أحسن) في قراءة شاذة قرأ بها يحيى بن يعمر ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، فأحسن خبر مبتدأ محذوف وهو الضمير العائد على الذي ، أي : على الذي هو أحسن ^(٤) .

(٣) يذكر أوجه القراءات في الآيات التي يستشهد بها ، كتوجيه القراءتين في قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) ^(٥) ، قال في باب أقسام الأفعال في التمدى : (فإن كانت (ظننت) بمعنى : اتهمت ، و(رأيت) بمعنى : أبصرت ، كانا متعديين إلى واحد نحو : رأيت زيداً ، أي أبصرته ، وظننت زيداً ، أي اتهمته ، ومن هذا قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) فيمن قرأه بالظاء ، أي بمتهم ، وفيه ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله . ومن قرأه بالضاد فمعناه (ببخيل) والضمير المستتر فيه فاعل ^(٦) .

(١) من الآية (٢٦) من سورة البقرة .

(٢) تقييده : ل/١٦٦ .

(٣) من الآية : (١٥٤) من سورة الانعام .

(٤) تقييده : ل/١٦٦ .

(٥) الآية : (٢٤) من سورة التكوين .

(٦) تقييده : ل/٤١ .

(٤) يذكر أوجه الإعراب في الآية واختلاف النحاة ، ففي باب (كان وأخواتها) أتى بقوله تعالى : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا)^(١) ، قال : (قراءة حمزة وحفص بنصب (البر) على أنه الخبر ، و(أَنْ تُولُوا) الاسم ، وهذه القراءة على الوجه الكثير .
وقرأ الباقون برفع (البر) ، وتحتل هذه القراءة وجهين ، أجودهما وأقواهما
أَنْ يَكُونَ اسْمٌ (ليس) ضمير المرأة والشأن ، وأن يكون (البر) اسْمٌ (ليس) و(أَنْ تُولُوا) الخبر على الوجه القليل)^(٢) .

وذكر أيضاً في هذا الباب قراءة ابن مسعود رضي الله عنه لقوله تعالى : (أَكْسَانٌ لِلنَّاسِ عَجَبٌ أَنْ أَوْحَيْنَا^(٣)) برفع (عَجَب) ثم ذكر فيها ثلاثة أوجه من الإعراب^(٤) .
وذكر أيضاً قوله تعالى : (قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ^(٥)) قال : على قراءة أبي عمرو (كله) بالرفع ، فكله مبتدأ ، ولله في موضع الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (إِنَّ) . وعلى قراءة الجماعة بنصب (كله) فكله توكيد للأمر ولله في موضع خبر (أَنْ)^(٦) .

وذكر قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ^(٧)) ، قال : يُقْرَأُ فِي السَّبْعِ بِرَفْعِ (آية) ونصبها ، و(يكن) مع رفع آية بالتاء ومع نصبها بالياء ، ثم ذكر أوجه الإعراب فيها والخلاف بين النحاة^(٨) .

(١) من الآية : (١٢٧) من سورة البقرة .

(٢) تقييده : ل / ١٢٩ .

(٣) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٤) تقييده : ل / ١٣٢ .

(٥) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٦) تقييده : ل / ٨١ .

(٧) من الآية : (١٦٧) من سورة الشعراء .

(٨) تقييده : ل / ١٣٢ .

(٥) القرآن عنده لا يحمل على الوجه الضعيف مع امكان غيره ، ففي باب الاشتغال ذكر قوله تعالى : (يَفْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) ، قال : فإن جعلت قوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) معطوفاً على الجملة الاسمية الفعلية الواقعة صفة صارت أيضاً صفة لنحاس ، ولا ضمير فيها يعود عليها ، وأيضاً ففي ذلك عدم المشاكلة من جهة عطف الأسمية على الفعلية ، والقرآن لا يحمل على الوجه الضعيف مع امكان غيره . (٢)

وخلاصة القول فإن ابن لب قد بسط للقراءات أرحب ما بسط ، فاحترم قراءات القرآن السبعة وغيرها من القراءات ، وكان يعتد بالقراءات المختلفة من غير تفريق بين قارئ وآخر .

ب - الحديث النبوي الشريف :

قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج قضية كثر حولها الحديث والجدل بين مؤيد ومعارض ، وقد استقصى العلماء قدماً ومحدثين جوانب البحث حول هذه القضية . (٣)

وقد أعتمد ابن لب في تقييده الحديث النبوي الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج في إثبات القواعد ، إيماناً منه بأن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبقة العليا من البلاغة البشرية .

فقد وقع في تقييده تسعة عشر حديثاً نبوياً ما عدا الآثار ، وهو في استدلاله بالحديث قد يثبت المرجع الذي استمد منه الحديث كقوله في الابتداء بالنكـهـ وهو يعدد مسوغاتها : (السابع عشر : أن تتقدمه وأوال الحال . . . وفي الموطأ في

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٢) تقييده : ل / ١١٥ .

(٣) انظر خزانة الادب : ٩ / ١ ، فما بعدها ، والاقتراح ص ٤٥ ، في أدلة النحوص : ٨١ ، مدرسة الكوفة : ١٤٢ - ١٤٣ ، في أصول النحول للاستاذ سعيد الافغاني :

باب ترك الوضوء من المذى عن سعيد بن المسيب : أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ ، فَالْوَاوُ
الداخل على رجل وَأَوَّ الْحَال ، وَهِيَ الْمَسْوُوقَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ
(يَسْأَلُهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ (١) .

وقد يورد الحديث لبيان أوجه الإعراب فيه ، ففي حديثه في باب (كان وأخواتها)
أورد الحديث (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفَطَارَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِيهِ
أَوْ يَنْصَرَانِيهِ) قَالَ : وَيُرْوَى أَيْضًا (اللَّذَيْنِ) بِالنَّصْبِ وَجْهًا وَاحِدًا ، وَعَلَى الرَّفْعِ وَجْهَيْنِ
ثُمَّ بَيْنَ وَجْهِ النَّصْبِ وَجْهَ الرَّفْعِ مِنَ الْإِعْرَابِ (٢) .

وأورد أيضًا الحديث : (إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ) ، وَذَكَرَ
فِيهِ وَجْهَيْنِ مِنَ الْإِعْرَابِ (٣) .

وعلى كل حال فقد كان ابن لب يحتدُّ بالحديث النبوي الشريف أصلاً في اثبات
القواعد النحوية .

ج - كلام العرب : شعراً ونثراً :

الشعر العربي مصدرٌ رُصِمَ من مصادر اللغة عند النحاة العرب ، وقد كُتِبَ
احتجاجهم به ، ووضعوا لهذا الاحتجاج أصولاً وقواعد ، فحدّدوا الشعراء الذين
يحتج بشعرهم وعصور الاحتجاج (٤) .

ولابن لب في تقييده على بعض جمل الزباجي اهتمام ظاهرٌ بالشعر ، ينشده
للاستشهاد على صحة ما يذهب إليه من صحة تأكيد الأحكام وتثبيت القواعد وتوضيحها
والدفاع عنها . وقد أحصيت شواهدُه من الشعر فبلغت أربعة وستين وثلاثمائة بيتاً

(١) تقييده : ل / ٧٢ .

(٢) تقييده : ل / ١٤٣ .

(٣) تقييده : ل / ١٥٥ .

(٤) انظر مقدمة الخزائن ، والاقتراح ص ٧٠ .

من الشعر والرجز ، جميعها تعود إلى عصور الاحتجاج ما عدا ستة أبيات :
أولها : قول أبي القاسم الحريري :

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْيَ هَوَاهُ عَيْنُهُ فَانْتَنَى بِلا عَيْنَيْنِ

جاء به شاهداً على قول مَنْ لم يشترط - من النحاة - في التثنية اتفاق المعنيين ،
فأتى بالتثنية في (عينين) يريد بهما : عين الذهب والعين الباصرة . (١)

وثانيها : قول أبي تمام :

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزَمِهِ وَهَمُومِهِ رَوَعَى الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً (٢)

ولم يأت به ابن لب شاهداً وإنما أتى به متابعة لأبي على الفارسي في الأيضاح
وقد جاء به مثلاً لما يجوز فيه من وجوه الأعراب .

وثالثها : قول أبي نواس :

البدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا حِينَ اسْتَوَى وَدَا مِنْ الْحَجَبِ (٣)
وَلِ الرِّشَا لَمْ يَخْطِهَا شَبْهًا فِي الْجِيدِ وَالْعَيْنَيْنِ وَاللَّبِّبِ

وجاء به شاهداً على الجمع بين حرفي المعطف (الواو - ويل) وصار المعطف للواو
و (بَلْ) لمجرد الأضراب من غير عطف .

وأبو نواس وإن لم يكن مَنْ يعتج بشعره فهو معاصر للعرب الذين تقوم بهم الحجة
ورابعها : قول أبي نواس أيضا :

فِي مَجْلِسِ ضَحِكِ السُّرُورِ بِهِ عَنْ نَاجِذِهِ وَحَلَّتِ الْخَمْرُ (٤)

وجاء به شاهداً على استعمال المجاز في اللفظة .

(١) تقييده : ل/٩٠ .

(٢) تقييده : ل/١٤٣ .

(٣) تقييده : ل/٣٠ .

(٤) تقييده : ل/١٦٠ .

وخامسها : قول صالح بن عبد القدوس :

والشيخ لا يترك أخلاقه حتى يوارى في ثرى رسيه (١)

وجاء به مثالا لمشابهة معناه لمعنى بيت ومثل سالفين .

وسادسها : قول المتنبي :

وحر هجير يترك الماء صاديا (٢)

وجاء به شاهداً على استعمال المجاز والاتساع في اللغة على طريق المبالغة وهذه الشواهد الكثيرة التي جاء بها ابن لب في هذا الجزء من تقييده ، ففى الغالب لا ينسبها إلى قائلها ويتركها غفلاً ، وتلك عادة سار عليها أكثر النحاة ، وقد أدت هذه المادة الى ظهور حركة من التأليف تدور حول هذه الشواهد ، موجهة اهتمامها إلى نسبة هذه الشواهد لأصحابها ، وإلى شرحها واعرابها ، ومن المؤلفات فى هذا الشأن نذكر على سبيل المثال لا الحصر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ولأعلم ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ، وشرح أبيات المفضى ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ، وشرح شواهد الكشف لمحمد عليان ، وشرح شواهد الألفية للمعنى وغير ذلك من كتب الشواهد ، ومن بين شواهد هذا التقييد نسب ابن لب عشرة أبيات فقط لقائلها ، فقد نسب إلى كل من النابغة الذبياني (٣) وزهير (٤) ، وامرئ القيس (٥) وحسان بن ثابت (٦) ، ويزيد بن الحكم الثقفي (٧) وساعدة بن بجوة (٨) ،

(١) تقييده : ل/١٥٥ .

(٢) تقييده : ل/١٥٨ .

(٣) انظر تقييده : ل/٢٧ ، ٤٠ ، ١٦٦ .

(٤) تقييده : ل/٦٧ .

(٥) تقييده : ل/٧٣ .

(٦) تقييده : ل/١٣٣ .

(٧) تقييده : ل/١٥٨ .

(٨) تقييده : ل/١٥٨ .

وأبى الطيب المتنبي (١) ، والشماخ بن ضرار الغطفاني (٢) ، والفرزدق (٣)

وتتبعنا بقية الشواهد في مآلاتها من كتب النحو واللغة والدواوين ، وأسندتها لأصحابها ما وجدت لذلك سبيلاً ، ولم أوفق في العثور على نسبة بعض الأبيات مع طول المكث والتأني .

وأما شواهد النثر فقد كان ابن لب يستشهد بما أشرع العرب الفصحاء الذين نقلت عنهم اللغة العربية من أقوال وأمثال ، فبلغ جملة ما أستشهد به من أقوال ثمانية وعشرين قولاً ، وستة أمثال .

أثر (البسيط في شرح الجمل) في (تقييد ابن لب) :

البسيط كتاب ألفه أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي ، المتوفى سنة (٦٨٨هـ) في شرح الجمل . ويعتبر ابن أبي الربيع هذا من شيوخ أشياخ ابن لب . ويعتبر البسيط أيضاً مصدراً مهماً من مصادر ابن لب في تقييده ، فقد نقل عنه كثيراً واستقى من آرائه وشواهد ، وانتفع به انتفاعاً عظيماً وأفاد . ولا يبعد عندي أن يكون ابن لب قد اطلع على كتاب البسيط فقرأه وتفهمه ، والدليل على ذلك تردد اسم ابن أبي الربيع في تقييد ابن لب كثيراً وتصريحه به وكثرة آرائه المنقولة عنه ، واقتفائه أثره وتأثره به في معالجة بعض المسائل النحوية . ودونك أمثلة تكشف لك هذا التأثير .

(١) ابن أبي الربيع في البسيط يفترض الأسئلة ويجيب عليها ، قال في باب الفاعل والمفعول به : (ولا يجوز : الشمس طلعت ، إلا في الشعر ، قال :

(١) تقييده : ل/٥٨٠ .

(٢) تقييده : ل/١٠٠ .

(٣) تقييده : ل/١٠٠ .

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فَإِنْ قُلْتُ : ليس في هذا ضرورة ، ألا ترى أنه لو قال : وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلْتُ إِبْقَالَهَا
لم ينكسر الشعر ، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها قياساً ، وقد قرئ
به .

الجواب : النقل ليس من لغات جميع العرب ، فهذا الشاعر ليس من لغته
النقل ، فلما لم يكن من لغته اضطر إلى حذف التاء ، وأجرى الضمير مجرى الظاهر (١)
وانظر ماذا قال ابن لب في ذلك ، قال : (وَأَمَّا قول الشاعر :

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فضرورة ، لأنه لم يلحق التاء في (أبقل) مع أن فاعله ضمير غيبة يفسره مفرد
مؤنث وهو الأرض ، فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا قال هذا الشاعر : أَبْقَلْتُ إِبْقَالَهَا ، بالحاق
التاء مع نقل حركة الهمزة بعدها إليها ، فكان بذلك يخرج عن الضرورة مع أن
البيت لا ينكسر بذلك ، فلم لم يفعله ؟

فالجواب : أن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليس من لغة جميع العرب ،
انما هو لغة بعضهم ، ولعل هذا الشاعر لم يكن من لغته ذلك (٢) .

وهذا الكلام - الذي قاله ابن لب - في مضمونه وفحواه يلتقي مع الكلام الذي قاله
ابن أبي الربيع ، في افتراض الأسئلة والإجابة عليها .

(٢) وجه ابن أبي الربيع في باب الابتداء قول العرب : (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرْهِمٍ)
فقال : (فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الضَّمِيرَ الحَائِدَ عَنِ الْخَبَرِ إِلَى الْبِتْدَاءِ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِشَرْطَيْنِ
فتقول : قولهم : السمن منوان بدرهم ، يجوز فيه الوجهان :

أحدهما : أن يكون (منوان) مبتدأ ، و (بدرهم) خبر عن منوين ، والجملة

(١) البسيط ص : ١١٥ - ١١٦ .

(٢) تنقيده : ل / ١٧ .

خبر عن السمن ، والضمير العائد محذوف تقديره : السمن منوان منه بدرهم ،
(منه) في موضع الصفة وحذف لوجود الشرطين .

الثاني : أن يكون (منوان) خبراً عن السمن ، و (بدرهم) في موضع الصفة ويكون
على حذف مضاف ويكون التقدير : منوا السمن منوان بدرهم ، كما تقول : الرجلان
رجلان صالحان ، ويجوز أن تقدر حذف المضاف من الثاني ويكون التقدير : السمن
ذو منوين بدرهم .

والدليل على أنه يجوز أن تجعل المنوين خبراً عن السمن ، ويكون من قبيل الاخبار
بالمفردات أن سيويه حكى عن بعض العرب : كان السمن منوين بدرهم ، و (كان)
لا تؤثر في الجملة (١) .

واقفى ابن لب في تقييده أثر ابن أبي الربيع في توجيهه هذا القول فقال : (ومن
حذف الضمير أيضاً لا اجتماع الشرطين قول العرب : السمن منوان بدرهم ، فالسمن
مبتدأ ، و (منوان بدرهم) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول ، والضمير
محذوف لفهم المعنى تقديره : منوان منه بدرهم ، وكذلك : البرق قفيزان بدرهم ،
أى قفيزان منه بدرهم ، ويجوز أيضاً في هذا ونحوه وجه آخر ، وهو أن يكون (السمن)
مبتدأ ، و (منوان) خبره ، و (بدرهم) في موضع الصفة لمنوين ، فيكون الخبر على هذا
مفرد لا جملة ، فلا يفتقر الى وجود ضمير يعود على المبتدأ ، إنما يشترط ذلك فسى
الخبر إذا كان جملة ، ولا بد أن يكون هذا الوجه الثاني على حذف مضاف ، إما
من المبتدأ وإما من الخبر ، فتقديره إذا كان محذوفاً من المبتدأ : منوا السمن
منوان بدرهم ، وقفيزا البرق قفيزان بدرهم ، وتقديره إذا كان من الثاني : السمن
ذو منوين بدرهم ، والبرق وقفيزان بدرهم ، أى صاحب هذا التسمير (٢) .

(١) البسيط : ٤٤٣ .

(٢) تقييده : ل / ٨٠ .

(٣) الجملة الواقعة خبراً لأبدَّ فيها من ضمير يعود إلى المبتدأ ، وقد توضع
الحرب موضع الضمير اسم الإشارة ، قال تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ
أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (١) ، فالذى وقع به الربط (أُولَئِكَ) وهى فى موضع الضمير ، وفى
(كان) ضمير يعود إلى المكلف ، التقدير : إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّهَا كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا ، وفى (مَسْئُول) ضمير ، وهو المفعول الذى لم يسم فاعله ، و (عنه) فى
موضع نصب . وجعل الزمخشري (عنه) فى هذه الآية فى موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله
يتعلق بمسؤول (٢) .

قال ابن أبي الربيع : (ولا يجوز أن يكون (عنه) فى موضع رفع ، لأنَّ ما يسند
إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه ، فلا تقول : يزيدٌ مرٌّ ، تريد : مرَّ يزيد ، وإذا قلت :
زيدٌ ضربٌ ، فليس زيد هو الذى أسند إليه الفعل ، إنما هو مبتدأ ، والذى أسند
إليه الفعل ضميرٌ مستترٌ يظهر فى التثنية والجمع فتقول : الزيدان ضربا ، والزيدون
ضربوا . وهذا مما غلط فيه الزمخشري فجعل (عنه) فى هذه الآية مفعولاً لم يسم
فاعله لمسؤول ، ولا أعلم أحداً قاله ولا أجازة (٣)

واقفى ابن لبّ أثر ابن أبي الربيع فى الرد على الزمخشري فقال : (وقد جعل
الزمخشري اسم (كان) ضميراً مستتراً فيها يعود على (كل) ، و (مسؤولاً) خبرها ،
وليس فيه ضمير ، و (عنه) يتعلق بمسؤول ، وهو عنده فى موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله
مسؤول مقدماً عليه ، وأما قوله تعالى : (وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ) (٤) ، فليس فيه ضمير ،
على العامل ، فيجوز على هذا أن تقول : زيدٌ منه مضحوك ، والزيدان منهما مضحوك
والزيدون منهم مضحوك ، وكذلك أيضاً تقول : يزيدٌ سيرٌ ، على أن يكون يزيد فى
موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله يسير مقدماً عليه) (٤) .

(١) من الآية : (٣٦) من سورة الاسراء .

(٢) الكشاف : ٤٤٩ / ٢ .

(٣) البسيط : ص ٤٣٧ .

(٤) تقييده : ل / ٧٦ .

(٤) قال ابن أبي الربيع : (الابتداء : تسمية الاسم من العوامل اللفظية ، والإسناد إليه ، ومجيئه ليسند إليه هو الذي أوجب رفعه وهو العامل ، والتعريفة شرط في العمل)^(١) .

ونرى ابن لب يقفواثر ابن أبي الربيع في ذلك فيقول : (والابتداء : هو الإسناد والتعريفة من العوامل اللفظية غير الزائدة ، فمعنى الابتداء في (زيد) من قولك : زيد قائم ، هو الاخبار عنه بما بعده وتعريه من العوامل في اللفظ ، والرافع للمتدا في الحقيقة إنما هو الإسناد الذي هو الاخبار عنه ، والتعريفة شرط في العمل)^(٢) .

(٥) الخبر الواقع بعد (لولا) في نحو قولك : لولا زيد لأكرمتك ، لازم الحذف والاسم الواقع بعده مبتداً . ويرى الكوفيون أن (زيد) في المثال المذكور فاعل بفعل محذوف عوضت منه (لا) ، فالأصل عندهم : لو زال زيد لأكرمتك .

قال ابن أبي الربيع : ويبتل هذا - أي مذهب الكوفيين - بأمرين ، ثم ذكر الأمرين . ونقل عنه ابن لب هذين الأمرين في تقييده .^(٣)

(٦) (جاء) و (قعد) لا يستعملان ناقصين (بمعنى : صار) إلا في المثلين المسموعين خاصة ، وهما : ما جاءت حاجتك ، وقولهم : شحذ شفرته حتى قصدت كأنها حرية ، وطرد الزمخشري ذلك في غير هذين المثلين ، وجعل من ذلك قوله تعالى (فتقعد مذموماً مخذولاً)^(٥) ، وقوله تعالى : (فتقعد طموماً محسوراً)^(٦) .

(١) البسيط ص : ٤١٣ .

(٢) تقييده : ل / ٧١ .

(٣) البسيط ص : ٤٦٤ .

(٤) تقييده : ل / ٨٤ .

(٥) من الآية : (٢٢) من سورة الاسراء .

(٦) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء ، وانظر الكشاف : ٢ / ٤٤٧ .

وحكى ابن أبي الربيع^(١) مذهب الزمخشري ورد عليه ، واقتفى ابن لب في تقييده
أثر ابن أبي الربيع في الكلام على (جاء وقعد) وحكاية مذهب الزمخشري والرد عليه^(٢) .
قلت : وفي الحقيقة يفضل أن لا يتجاوز (جاء وقعد) الموضع الذي استعملتهما
فيه العرب .

(٧) ذهب المبرد إلى منع تقدم خبر (ليس) عليها ، وقال : لأن (ليس) لا تتصرف
في نفسها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في مضموله ، فلا يقال : قائماً ليس زيد^(٣) ،
وانفصل ابن أبي الربيع في كتابه (البيسيط)^(٤) عن ذلك ورد مذهب المبرد .
ونقل ابن لب انفصال ابن الربيع وتأثر بكلامه^(٥) .

(٨) قال ابن أبي الربيع : يشترط في الاسم المبتدأ شرطان : أحدهما : الافراد
..... والثاني : أن يكون معرفة^(٦) .

واقتفى ابن لب في تقييده أثر ابن أبي الربيع في ذكر هذين الشرطين ، والكلام
على الشرط الأول وبعض مواضع من الشرط الثاني ، فقال : (المسألة الثالثة فيما
يشترط في المبتدأ ، وله شرطان : أحدهما : الافراد ... الشرط الثاني : أن يكون
معرفة^(٧) .

(٩) ويظهر تأثر ابن لب بابن أبي الربيع أيضاً في التوجيه لقراءات القراء ، وذلك
كتوجيه قراءة : (الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبار^(٨)) برفع (سواء)

(١) البسيط ص : ٥٣٧ .

(٢) تقييده : ل / ١٢٥ .

(٣) المقتضب : ٤ / ١٩٠ .

(٤) البسيط ص : ٥٤٦ .

(٥) تقييده : ل / ١٣٩ .

(٦) البسيط : ص : ٤١٣ فما بعدها .

(٧) تقييده : ل / ٧١ - ٧٢ .

(٨) انظر البسيط ص : ٩٤٩ - ٩٥٠ ، وتقييد ابن لب : ل / ٩٩ .

هذا ولم يكن البسيط وحده في هذا المجال ، فهناك كتب أخرى لابن أبي الربيع
كان لها أيضاً أثر واضح في تقييد ابن لب ، ومن ذلك كتاب " الكافي " وكتاب " ^{المختصر} المخلص
في قوانين العربية " .

فالمطلع على هذين الكتابين يدرك مدى أثرهما في هذا التقييد ، من حيث
الأسلوب وطريقة المعالجة لقضايا النحو .

نسخة الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب - بعد بحث طويل جاوز فهرس المكتبات
العربية إلى فهرس المكتبات الأجنبية - على نسخة وحيدة ، وهي المحفوظة في مكتبة
الأسكوريال تحت رقم (١٠٩) ، ولم أشر على غيرها مع طول البحث وكثرة التنقيب .
وقد أهدانى الأخ الدكتور عياد الشبتي مصورة منها ، وحصلت أيضاً على شريط
مصور منها .

وهذه النسخة تامة وواضحة ، مثبتة الأول والآخر ، وليس فيها من نقص إلا ما
يوجد بها من فراغات بسيطة في الورقة رقم (١٠٩) بمقدار سطر ، وفي الورقة رقم
(١١٠) بمقدار سطر ونصف ، وفي الورقة رقم (١١٢) بمقدار أربع كلمات . وليس
هذا الفراغ ما يضطر المحقق إلى الأحكام عنها .

خطها وعدد أوراقها :

كتبت هذه النسخة بقلم مغربي جميل ، وكتبت عنوانات الأبواب والفصول والمسائل
بخط عريض واضح .

تقع هذه النسخة في ثمانين ومائة ورقة ، لكل ورقة صفحتان ، وتشتمل كل صفحة
على ثلاثة وعشرين سطراً ، في كل سطر نحو خمس عشرة كلمة تقريباً .

بدايتها ونهايتها :

بأولها ورقتان تحتوى الورقة الأولى منهما فى صفحتها اليسرى من تحت على ما يفيد اعارتها أو تملكها ، فقد جاء ما نصه : (الحمد لله فى ذمة الفقيه محمد بن على بن عبد الله ، أهدى عشر برشال تمر ، أربعة أبو فقوس وسبعة خلط أحمد بن على بن راشد ، عشرة براشل خلط أحمد بن عثمان بن على بن بدير ، ثمانية براشيل خلط) .
وعلى الورقة الثانية فى صفحتها اليسرى من أعلى كتب عنوانها بخط الناسخ الذى نسخ الكتاب ، ونصه : (هذا تقييد على بعض جمل أبى القاسم الزجاجى للأستاذ الإمام أبى سعيد فرج بن قاسم بن لب ، رحمه الله ورضى عنه) .

ومن الورقة الثالثة يبدأ نص المخطوطة - بعد البسطة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم - بقوله : قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب الشهير العالم العلم المفتى المقدس المرحوم بركة الأندلس ، أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب الثعلبى رحمه الله :
الكلام هو اللفظ المركب وجودا أو تقديرا

وختمت المخطوطة بقوله : (والله سبحانه ولى التوفيق بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله . ألفيت فيما قيدت ما نصه ، هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضى عنه) .

ولا يعرف تاريخ نسخها ولا ناسخها ، ولا توجد إشارة لذلك ، ولكنى عرضتها على الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحى ، الخبير فى مجال المخطوطات والأستاذان المشاركون بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، وبعد أن قام بفحصها رجح أنها من خطوط القرن التاسع أو العاشر الهجريين ، والله أعلم .

وهذه النسخة مقابلة بعد الفراغ من نسخها ، والدليل على ذلك أن الناسخ الحق فى هوامشها بعض ما سقط منها فى أثناء النسخ .

ويبدو - والله أعلم - أنها منقولة عن نسخة المؤلف بدليل قول الناسخ في ختامها :
(هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضي عنه) .

منهج التحقيق :

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إنما هي إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت الجهد في هذا السبيل ، ليخرج الكتاب صحيحاً سليماً كما وضعه صاحبه دون المساس بجوهره إلا بما تقتضيه أصول القواعد الإملائية واللغوية المعروفة اليوم .

وقد التزمت في تحقيق الكتاب القواعد التالية :
١ - حرصت على الإشارة إلى بدء كل ورقة من الأصل ^{المصور} / فوضعت لصفحتي الورقة رقماً هو نفس الرقم الذي تحمله في الأصل ، مشيراً للصفحة اليمنى بحرف الألف والصفحة اليسرى بحرف الباء ، فمثلاً رقم الورقة (٣) صفحتها اليمنى (٣ / أ) واليسرى (٣ / ب) وقصدت بذلك تسهيل المهمة لمن أراد الرجوع إلى المخطوطة للمراجعة والمقارنة .
٢ - بذلت ما استطعت من جهد في ضبط نص الكتاب بما يتفق وقواعد الإعراب وحررت نصه بدقة وأناقة وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم ، ولم أتقيد بالنص الأصلي ، لاسيما وهو مكتوب بالخط المغربي .

٣ - أضفت كلمات اقتضاها السياق وملأت بعض الفراغات ، مستعيناً في ذلك بكل ما أسمعني من مصادر ، وأشارت إلى هذه الإضافة وملء الفراغات في الهامش .
٤ - قمت بتخريج شواهد الكتاب من آيات وأحاديث وآثار وأشعار وأقوال وأشكال ، في مظاهرها ، فأشرت إلى مواضع الآيات من القرآن في سورها ، ونسبت قراءتها لأصحابها ، وأكملت الآية إن كان ثمة ضرورة ، وضبطت الآيات ضبطاً تاماً ، وعلقت على شواهد الشعر - بعد تخريجها من مظاهرها من كتب النحو واللغة والدواوين - بما يفيد ، ونسبتها لأصحابها ما وجدت لذلك سبيلاً ، وخرجت الأحاديث من كتب

التخريج المعتمدة ما أمكنني ذلك ، وكذلك الأقوال والأمثال .

٥ - تمت بالتطبيق على أهمّ مسائل الكتاب وقضاياها من وجهة نظر واحدة ، وربطت ما فيه من مادة نحوية بأهمّ المصادر التي توفرت إليّ ، كما ربطت الآراء التي أشار إليها المؤلف بمؤلفات أصحابها ، أو المصادر الأخرى إن لم تتوفر تلك المؤلفات ، وحاولت تبسيط القول في التحليلات ما أمكن ذلك .

٦ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النصّ بإيجاز ، وأحلت على الكتب التي ترجمت لهم .

٧ - وضعت علامات الترقيم من فواصل ، وعلامات تعجب واستفهام ونقاطا . . .

٨ - وضعت فهرس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآثار ، والشواهد الشعرية ، والأعلام ، والأقوال والأمثال ، والنماذج النحوية ، والقراءات القرآنية ، والقبائل والطوائف والأبواب والفصول والمسائل .

الفصل الثالث

آرأؤه النحويّة ومذهبُه النحويّ

الفصل الثالث

آرائه النحوية ومذهبه النحوى

أولا : آرائه النحوية :

(أ) آراء أخذ فيها بمذهب سييويه

ظَلَّ كتاب سييويه عمدة النحو ودعامته الأولى في جميع العصور في المشرق والمغرب ، وكان لهذا الكتاب عند نحاة المغرب والأندلس عناية خاصة ، ومكانه مقدسة . ولهذا شغفوا به وتنافسوا في اظهاره ، إذ كان حفظه عندهم شارة النبوغ في العربية . وكان هذا الكتاب وما زال النبع الفياض والمنهل العذب للنحاة على مر العصور لا يخلو كتاب نحو معتبر من الأخذ منه والارتشاف من فيضه .

وابن لب - رحمه الله - كان لآراء سييويه أكبر الأثر في تكوين آرائه النحوية ، ولهذا كثيرا ما نجد في تقييده على كتاب العمل يأخذ بمذهب سييويه . ولعل من مظاهر هذا الأثر النقل عن كتابه والأخذ بآرائه ، أن اسم سييويه قد تكرر في تقييد ابن لب أكثر من مائتين وعشرين مرة .

ونريد هنا أن نبرز هذا الذي ذكرناه بآراء اختار فيها ابن لب مذهب سييويه ورجحه . وإليك طائفة من هذه الآراء استخلصتها من تقييده .

(١) التنوين في (جوار وفواش) عَوَى من الياء المحذوفة .

قال ابن لب في حديثه عن التنوين وأقسامه : (والرابع : ما يلحق الاسم الذي فيه ما يمنع الصرف ، وآخره ياء قبلها كسرة نحو : جوار وفواش ، فالتنوين فيه عَوَى من الياء المحذوفة) . (١) وهذا هو مذهب سييويه والجمهور . ويرى المبرد والزجاج أن المحذوف أولا هو الحركة ، ولما حذفت الحركة عَوَى منها التنوين فالتقى ساكنان

(١) تقييده : ل / ٦ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والأشمونى : ١ / ٣٥٠ .

- الياء والتنوين - فحذفت الياء (١).

وأرى أنَّ الصَّواب هو مذ هب سيبويه ، لأنَّ التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً عن حرف ، لأنَّ عوضَ الحرف عن الحرف قد ثبت ، ولم يثبت عوض الحرف عن الحركة ، فالتنوين في (جوار وفواشٍ) إنما جاء ليحذف عن النقص الناشئ عن حذف الياء في حالتها الرفع والجر .

(٢) (إِذَا) حرفٌ.

قال ابن لب في حديثه عن الجواز : (والجازم لفطين : أدوات الشرط وهي على قسمين : حروف وأسماء ، فالحروف : (إِنْ) و(إِذَا) على رأى سيبويه . والمبرد يرى أنَّ (إِذَا) من ظروف الزمان المذكورة بعد ، وهو مذ هب ابن السراج والفارسي صاحب الكراسة) .

قلت : والحق أنَّ ظاهر كلام المبرد في المقتضب : ٤٦/٢ - أنَّ (إِذَا) حرفٌ كما يراه سيبويه ، حيث يقول ما نصه : (ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إِنْ) و(إِذَا) . والذي أرجحه أنَّ (إِذَا) حرفٌ ، وذلك للآتي :

أنَّه لا خلاف في أنَّ (إِذَا) مركبة من (إِنْ) و(مَا) واستعمل هذا المركب أداة من أدوات الشرط الجازمة . قال سيبويه : (ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إِذَا حتَّى يضمَّ إلى كلِّ واحدٍ منهما (مَا) فتصيرُ (إِنْ) مع (مَا) بمنزلة (إِنَّمَا) و(كأنَّما) (٤) ولم يوفق العلامة الرضی فی فهم مراد سيبويه فحكى عنه عدم التركيب في (إِذَا) فقال : فَإِنَّ مَا عنده غير مركبة (٥) . والحق أنَّ عبارة سيبويه في النصِّ المتقدم صريحة وواضحة

(١) المنصف : ٧٠/٢ ، والأشعري : ٢٤٥/٣ .

(٢) التذليل والتكميل : ٢٠٩/٥ .

(٣) تقييده : ل/٩ .

(٤) الكتاب : ٥٦/٣ - ٥٧ .

(٥) شرح الكافية للرضی : ٢٥٣/٢ .

على التركيب ولا يفهم منها غير ذلك . وقد زعم المبرد - كما حكى الرضى - أنها اسم ، وقال المبرد إنَّ مَا بَاقِيَةٌ عَلَى اسْمِهَا ^(١) .

وقد ترتَّب على هذا التركيب أنَّ خرجت (إنَّ) من الظرفية الزمانية إلى هيـز الحروف ، وذلك لأنَّ معناها المجتمع عليه - بعد التركيب - هو المجازاة ، وهو معنى حقه أنَّ يؤدى بالحروف ^(٢) . ومن هنا تبين أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه ابن لب من حرفية (إنَّ مَا) هو الصحيح يدلُّل أنها لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء .

(٣) فى إعراب (الذين)

من قول الحق عز وجل : (واسرُّوا النجوى الذين ظلموا) ^(٣) .
ذهب سيبويه إلى أنَّ الواو فى (اسرُّوا) هو الفاعل و (الذين) بدل منه . وإعرابه أخذ ابن لب فقال : (فليس (الذين) فاعلاً والواو فى (اسرُّوا) علامة للجمع على حدِّ الحديث المذكور - يقصد حديث : يتحاقبون فيكم ملائكة - لأنه لا ينبغى الحمل على هذه اللفظة ما وجدت عنها مندوحة ، والآية تحتل أن تكون فيها الواو فى (اسرُّوا) ضميراً هو الفاعل يعود على الناس ، و (الذين) بدل منه ، فيجب حملها على هذا ، وعليه حملها سيبويه رحمه الله ^(٤))

قلت : وفى إعراب (الذين ظلموا) وجوه : الرفع على البدل من ضمير (اسرُّوا) وعليه سيبويه وابن لب . أو فاعلاً والواو علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث) قاله أبو عبيدة والأخفش . أو على الذين مبتدأ و (اسرُّوا) الخبر قاله الكسائى . أو على أنه فاعل بفعل لقول محذوف ، أى يقول الذين ظلموا . والثانى : النصب على الذم قاله الزجاج ، أو على إضمار أعنى . والثالث : الجرُّ على أن يكون نعتاً للناس أو بدلاً فى قوله (اقترب الناس) قاله الفراء ، وهو أبعد الأقوال ^(٥) .

(١) شرح الكافية للرضى : ٢٥٤ ، ولم أقف على هذا الرأى فى كتب المبرد .

(٢) انظر التركيب فى المفردات والادوات / ر / م / ص : ٣٤ .

(٣) الكتاب : ٤١ / ٢ .

(٤) تقييده : ل / ١٧ .

(٥) البحر المحيط : ٢٩٦ / ٦ - ٢٩٧ ، ومعانى القرآن : ١٩٨ / ٢ .

(٤) في ترتيب المعارف.

قال ابن لب : (وأعرف هذه المعارف المضر ثم العلم ثم الصهم ثم المعرف بالألف واللام) (١) . وهذا هو ترتيب سيبويه (٢) لمراتب المعارف.

(٥) المعطف على التوهم .

ذهب السيرافي والفارسي وطائفة إلى أن الفعل (أكن) من قوله تعالى : (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ) (٣) على قراءة (وَأَكْنَ) بالجزم - وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمة والكسائي - مجزوم عطفاً على محل (فأصدق) ، لأن موضع الفعل المضارع المنصوب - فأصدق - هنا جزم ، إذ لو أزلت الفاء لكان مجزوماً (٤) .

وذهب الخليل وسيبويه (٥) وأكثر الناس على أن هذا المنصوب ليس في موضع جزم ، وإنما الجزم فيه من قبيل التوهم ، فقوله تعالى : (فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ) بالجزم هو عند هم من قبيل التوهم .

ورجح ابن لب - رحمه الله - مذهب سيبويه فقال : (وهذا الثاني هو ظاهر (٦) مذهب سيبويه وهو الأصح) .

(٦) في باب البدل

ذهب سيبويه وبمهور البصريين إلى أن (مَنْ) في قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٧) ، بدل من الناس ، بدل بمعنى من كُـلِّ ، لأن

(١) تقييده : ل / ٢٣ .

(٢) الكتاب : ٥ / ٢ - ٧ ، وانظر الانصاف المسألة رقم (١٠١) .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين ، وانظر السبعة ص : ٦٣٧ .

(٤) شرح السيرافي : ٤ / ٢١٠ - ٢١٤ ، والمفنى : ٢ / ٤٧٧ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٤٤ ، ٣ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٦) تقييده : ل / ٣٢ .

(٧) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران . وانظر الكتاب : ١ / ١٥٢ ، والمقتضب

المستطيعين بعض الناس.

وذهب الكسائي إلى أن (من) اسم شرط مبتدأ والخبر (استطاع) ، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، التقدير : من استطاع إليه سبيلاً فليحج . وحسن مذهب ابن عصفور . (١)

وذهب الفراء إلى أن (من) فاعل بالمصدر الذي هو (حج) والتقدير : ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع . (٢)

قال ابن لب - رحمه الله - مطلقاً مذهب الفراء : (وهذا القول باطل من جهة المعنى ، لأن مقتضاه أن يلزم الناس كلهم أن يحج المستطيع منهم ، ولا يلزم أحداً أن يحج غيره ، ويضعف أيضاً من جهة إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، وذلك قليل ، أكثر ما يكون في الشعر . ثم رجح ابن لب مذهب سيويه بقوله : وفي قول الكسائي دعوى الحذف ، فقول سيويه أولى لصحة المعنى والسلامة من الحذف) . (٣)

(٧) " أفعلنى " لازم لا يتعدى .

ذهب سيويه (٤) إلى أن (أفعلنى) لازم غير متعدى ، وزعم ابن جني أن هذا البناء يكون متعدياً وغير متعدي ، وجعل من المتعدى قول الراجز :

قد جعل النحاس يفرند يني أدفعه عني ويسرند يني (٥)

ووافق ابن لب سيويه فقال في باب أقسام الأفعال في التعدى : (وأما قول الشاعر : - وذكر البيت الذي أنشده ابن جني - فشاذ وقليل ، لأنه عدي (يفرندى ويسرندى) إلى المفعول به الذي هو ضمير المتكلم وهو اليا ، وهما

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٥/١ ، والبحر المحيط : ١١/٣ .

(٢) مشكل اعراب القرآن : ١٥١/١ ، والكافي لابن أبي الربيع : ٢٩٤/٢ .

(٣) تقييده : ل/٣٨ .

(٤) الكتاب : ٧٧/٤ .

(٥) المنصف : ٧٦/١ .

مضارعا (أفردى واسرندى) بوزن افعللى (١) .

(٨) نصبُ المفعولِ الثاني لا اختار بحرف الجر المحذوف .

من الأفعال التى تتعدى إلى اثنين ، إلى الأول بنفسها وإلى الثانى بحرف الجر ويجوز ستوطه كثيراً ونصب الاسم بشرط تعيين موضع الحذف (اختار) ، فقومه من قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (٢) عند سيويه (٣) مما انتصب على إسقاط حرف الجر (من) وهو المفعول الثانى لا اختار ، و (سبعين) هو مفعولها الأول . وتعيين موضع الحذف هنا ليس من جهة اللفظ إذ يمكن تقدير (من) مع (سبعين) دون (قومه) ، ولكن تعيينه من جهة المعنى المنقول ، وهو أن الذين حضروا الميقات مع موسى عليه السلام سبعون رجلاً اختارهم من قومه كلهم . (٤)

وفى الآية وجهان آخران سوى ما ذكر سيويه .

أحدهما : أن تكون (اختار) لم يذكر لها فى الآية إلا مفعول واحد وهو (قومه) وليس على إسقاط حرف الجر ، و (سبعين) بدل من (قومه) بدل شيء من شيء ، ويصح أيضاً أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى سبعين رجلاً منهم .
والثانى : أن يكون (سبعين) حالاً من (قومه) / هو المفعول الأول وليس على إسقاط حرف الجر كما تقدم ، والمفعول الثانى الذى تصل إليه (اختار) بـ (من) محذوف على كلا الوجهين ، والتقدير : واختار موسى قومه سبعين رجلاً ممن آمن به من بنى إسرائيل ، و (قومه) على هذين الوجهين سوى بدل البعض من الكل داخله مجاز التفصيل ، لأنه إنما يراد به السبعون المختارون فقط ، وهؤلاء بعض قومه لا قومه كلهم ، والحقيقة فى قومه هنا أن يراد به جميع من آمن به من بنى إسرائيل ،

(١) تقييده : ل / ٤١ .

(٢) من الآية : (١٥٥) من سورة الاعراف .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٧ .

(٤) تقييده : ل / ٤٣ .

وهو في قول سيويه باقٍ على حقيقته لم يدخله مجازاً.

واختار ابن مذهب سيويه في الآية وعلل له بقوله : (فهو أولى لقلة الحذف

وسلامته من المجاز) . (١)

(٩) في تعليق (علم)

قال تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ) (٢) . اللام في قوله

(لَمَنِ) عند سيويه لام الابتداء (وَعَلِمُوا) معلقة لأجلها (وَمَنْ) مبتدأ موصولة

بمعنى (الذي) و(اشتراه) صلتها ، والجملتان التي هي قوله تعالى : (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ

مِنْ خَلَقٍ) خبر المبتدأ ، واللام في قوله (لَقَدْ) جواب قسم محذوف لا غير .

ويتصور في الآية وجهان آخران أحدهما : أن تكون اللام في قوله (لَمَنِ) لام القسم

أعني اللام الدالة على القسم وتسمى لام التوطئة ، (وَمَنْ) مبتدأ اسم شرط و(اشتراه)

جملة الشرط في موضع خبره ، وقوله : (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ) جواب القسم الذي

دلت عليه اللام في قوله (لَمَنِ) وجواب الشرط محذوف ، (وَعَلِمُوا) مضمنة معنى القسم

معلقة لأجل اللام . (٤)

والثاني : أن تكون اللام في قوله (لَمَنِ) جواب قسم ضمنت (عَلِمُوا) معناه ، (وَمَنْ)

موصولة بمعنى (الذي) مبتدأ ، و(اشتراه) صلتها ، والجملتان بعده في موضع الخبر . (٥)

واختار ابن لب - رحمه الله - مذهب سيويه في الآية فقال : (وقول سيويه أجود

من هذين الوجهين . ثم علل لذلك بقوله : لما فيهما من دخول القسم على قسم آخر ،

لأن (عَلِمُوا) فيهما مضمنة معنى القسم كما تقدم فهي بنفسها قسم ، وقد دخل عليها

(١) تقييده : ل / ٤٤٠ .

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة البقرة .

(٣) الكتاب : ٢٣٦ / ١ - ٢٣٧ ، ٣ / ١٤٨ .

(٤) البحر المحيط : ٣٣٤ / ١ .

(٥) التبيان : ١ / ١٠١ .

في التقدير قسم آخر ، لأنَّ اللَّامَ في قوله : (لَقَدْ عَلِمُوا) جوابه ، مع ما في الوجه
الثاني من الحذف ، لأنَّ جواب الشرط فيه محذوف كما تقدَّم . (١)

(١٠) في صفة المصدر إذا حُذِفَ .

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ صفة المصدر إذا حُذِفَ وأقيمت مقامه أنَّها تعرب بإعرابه
فتكون مصدرًا نحو : ضربت زيدًا شديدًا ، فـ (شديدًا) عنده مصدر لأنَّه صفة للمصدر
المحذوف قامت مقامه ، والتقدير : ضربت زيدًا ضربًا شديدًا . (٢)
وذهب سيويوه (٣) إلى أنَّ هذه الصفة إنما تعرب حالًا من المصدر الذي يقتضيه
الفعل ولا يجوز عنده أن تكون مصدرًا .

وصحَّح ابن لب مذهب سيويوه فقال : (وقول سيويوه هو الصحيح) (٤)

(١١) في الابتداء بالنكرة .

حكى سيويوه قول العرب : (أمت في الحجر لا فيك) من الابتداء بالنكرة ، أنَّه
ما جاء شاذًا نادرًا في قليل من الكلام على غير معنى الدعاء (٥) .
وقال الجرد : ليس هذا بشاذٍ وحطه على معنى الدعاء (٦) مثل قوله تعالى : (ويل
للمنافقين) (٧) ، ومثل قول الشاعر :

لَقَدْ أَلْبَ الْوَاشُونَ أَلْبَا لَجْمَعِهِمْ فَتَرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوَشَاةِ وَجَنَدِلْ

فتربُّ مبتدأ والمجرور بعده في موضع الخبر ، وساغ الابتداء به وهو نكرة ، لأنَّ

الكلام فيه معنى الدعاء .

(١) تقييده : ل / ٤٩٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٤ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٨٧ .

(٤) تقييده : ل / ٥٣ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٢٩ .

(٦) شرح السيرافي : ٢ / ٩٣ ، والغصائص : ١ / ٣١٨ .

(٧) الآية : (١) من سورة المنافقين .

وصَحَّحَ ابْنُ لُبٍّ - رحمه الله - قولَ سييويه وعُلِّلَ ذلك التصحيح فقال : (وقول سييويه هو الصحيح ، لأنه نقله من العرب على غير معنى الدعاء .) (١)

(١٢) في حذف الخبر -

من المواضع التي يلزم فيها حذف خبر المبتدأ أن يكون المبتدأ قد عطف عليه اسم آخر بالواو التي معناها الصاحبة بمنزلة (مع) نحو قولهم : كل رجل وضعته .

فإذا دخلت (إن) وأخواتها أو (كان) وأخواتها على شيء من أمثلة هذا الموضع ، صار الاسم الأول اسماً لها وتبعه الثاني في إعرابه عطفاً عليه ، وبقي الخبر محذوفاً لا يظهر . ومن دخول (إن) قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِ فَانِئِي وَجِرَّةَ لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ
حَمَلُ سِيَّوِيهِ (٢) هذا البيت على أن الياء في (إنني) اسمها و (جررة) عطف عليه يخفى عن الخبر ، أي فاني وجررة مقرونان . وكان الأصل قبل دخول (إن) : أَنَا وَجِرَّةُ ، فلما دخلت صار الضمير الذي كان مبتدأ ضمير نصب متصلاً بها ، وانتصب المحذوف وبقي الخبر محذوفاً . والجملة التي قوله (لا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ) مستأنفة لا موضع لها من الإعراب .

نقل عن الفارسي في هذا البيت وجه آخر ، وهو أن يكون قوله (لا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ) في موضع خبر (جررة) ، والخبر عن الاسم الأول - وهو الياء في إنني - محذوف لدلالة تلك الجملة عليه من جهة معناها ، لأن مقتضى كون جررة لا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ أنه يلزمها ولا تفارقه ، وصار هذا الكلام من جهة معناه دالاً على الخبر الأول وتقديره : فاني ملازم لجررة وجررة لا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ ، فجررة الثاني محذوف على الياء في (إنني) وقوله : لا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ ، محذوف على قوله (ملازم) لكنه حذف قوله (ملازم لجررة) لدلالة الجملة المتأخرة عليه ، إذ كأنه قال : وجررة ملازمة لي .

(١) تقييده : ل / ٧٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٠٦ .

ورجح ابن لب مذ هب سبيويه في البيت فقال : (ومذ هب سبيويه أحسن من هذا وأقرب) (١)

(١٣) في دخول الفاء على الخبر.

مذ هب أبو الحسن الأخفش إلى جواز دخول الفاء على الخبر وإن فقدت شروط دخولها وتكون الفاء إن ذاك زائدة ، فأجاز أن تقول : زيد فمطلق ، على أن يكون (زيد) مبتدأ و (مطلق) خبره والفاء زائدة (٢) ، وحمل على هذا قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

فالفاء في قوله (فانكح) زائدة على مذ هبه . ومذ هب سبيويه (٣) في البيت أن

(خولان) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذه خولان أو هؤلاء خولان ، والفاء للربط بين الجملتين وليست بزائدة .

ورجح ابن لب - رحمه الله - مذ هب سبيويه في البيت فقال : (ومذ هب سبيويه في البيت أولى ، لما يلقي على مذ هب أبي الحسن من كون البيت جاء على الوجه الضعيف ، وهو رفع الاسم الأول مع وقوع فعل الأمر بعده) (٤)

(١٤) الضمير المنفصل في قولك : (زيد هند يضربها هو) توكيد .

مذ هب سبيويه أن الضمير المنفصل في قولك : زيد هند يضربها هو ، توكيد للفاعل يقول سبيويه : (ويكون هو وصف المضمرة في ضاربها) (٥) ، وكثيراً ما يعبر سبيويه عن التوكيد بالوصف . والمبرد يرى أن الضمير المنفصل فاعل (٦)

(١) تقييده : ل/٨٥ .

(٢) تقييده : ل/٨٨ ، وشرح المفصل : ١/١٠٠ .

(٣) الكتاب : ١/١٣٩ .

(٤) تقييده : ل/٨٨ .

(٥) الكتاب : ٢/٥٢ .

(٦) المقتضب : ٣/٢٦٢ .

وأخذ ابنُ لبٍ بمذهبِ سيبويه فقالَ في تقييده : (فإذا قلتَ : زيدٌ هُندٌ يضرُّها هو ، وزيدٌ اضرَّه أنا ، وزيدٌ تكرمه أنت ، وزيدٌ نكرمه نحن ، فليس الضميرُ المنفصلُ هو الفاعلُ ولكنه توکیدٌ للضميرِ الفاعلِ المستترِ في الفعل) .^(١)
(١٥) طلبُ المشاكلةِ في عطْفِ الجملةِ في باب الاشتغال .

من الأشياءِ التي يختارُ معها الحملُ على الفعلِ في باب الاشتغال طلبُ المشاكلةِ ، وذلك يكونُ في ثلاثة مواضع : العطفُ والجوابُ والتفسيرُ .
فأما العطفُ فهو أنَّ تعطَفَ جملةُ الاشتغالِ على جملةٍ فعليةٍ فيختارُ إنْ ذاكَ في الاسمِ المشتغلِ عنه الحملُ على إضمارِ فعلٍ لتكونَ الجملةُ الاشتغالِ مشاكلةً لما عطفتُ عليه فعليةً مثلها .

ومن أمثلة ذلك عند سيبويه قوله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)^(٢)
ففریقًا الثانی عنده ^(٣) مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ يفسره قوله (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) تقديره : وأضلَّ فریقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ . وإنما كان ذلك لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الفعليةِ قبلها ، التي هي قوله (فَرِيقًا هَدَى) وفریقًا هذا مفعولٌ لهدى مقدمٌ عليه ، أي : هَدَى فریقًا .

والفراءُ يرى أنَّ الآيةَ ليست من باب الاشتغال ، وفریقًا الأولُ عنده حالٌ موطأةٌ من قوله تعالى : (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ)^(٤) ، وَطِئَتْ لَأَنَّ تكونَ حالًا بالصفةِ بعدهما ، فجعلَ قوله تعالى (هَدَى) في موضعِ الصفةِ لفریقٍ ، وفریقًا الثاني معطوفٌ على الأولِ فصارَ لذلك حالًا مثله ، والجملةُ بعده أيضًا في موضعِ الصفةِ كالجملةِ بعده الأولِ والتقديرُ :

(١) تقييده : ل/٩٧٠ .

(٢) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف .

(٣) الكتاب ٨٩/١ .

(٤) من الآية : (٢٩) من سورة الأعراف ، وانظر معاني القرآن : ٣٧٦/١ ، والبسيط .

كَمَا بَدَأَكُمْ تَصُودُونَ فَرِيقًا مَهْدِيًّا وَفَرِيقًا مَضِلًّا .

قال ابن لب - رحمه الله - : (وهذا الذي قاله الفراء ممكن وجائز غير أن فيه ضعفاً من جهة حذف الضمير من الفعل الواقع صفةً في قوله تعالى (فَرِيقًا هَدَى) لأن الأصل عنده : فَرِيقًا هَدَاهُ . وقد نص سيويوه ^(١) على أن حذف الضمير من الجملة الواقعة صفةً له ضعيف ، وأنشد عليه قول الشاعر :

أَبَحْتُ حِمِيَّ تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيْتُ بِمُسْتَبَاحٍ

أراد : وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتُهُ ، فحذف الضمير من الجملة الواقعة صفةً بالحمل على الجملة الواقعة صلةً لشبهها بها من جهة أن الصفة مع موصوفها كالشيء الواحد ، كما أن الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة ، تقول : مررتُ برجلٍ ضُرِبَتْ ، حملاً على قوليك مررتُ بالذي ضُرِبَتْ . لكن لما كان الموصول لا معنى له إلا مع صلتِهِ ويحصلُ منهما جميعاً معنى اسمٍ واحدٍ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : مررتُ بالذي ضُرِبَتْ ، وكان المضروب مثلاً زيداً فكانتَ قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، وليس الموصوفُ مع صفتِهِ كذلك ، صارت الصلة أشدَّ اتصالاً بالموصول من الصفة بالموصوف ، فكان لذلك الحذف من الصلة حسناً قوياً ومن الصفة ضعيفاً .

ثم قال ابن لب بعد هذا التقرير القوي مرجحاً مذهب سيويوه في الآية : (فإذا تقرر هذا تبين أن في مذهب الفراء المذكور في الآية ضعفاً ليس في مذهب سيويوه ، فمذهب سيويوه في الآية أولى) ^(٢) .

(١٦) زيادة (كان) .

ذهب سيويوه ^(٣) إلى زيادة (كان) في بيت الفرزدق الذي يقول فيه :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَّتْ بَدَارُ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كَرَامٍ

(١) الكتاب : ٨٢/١ - ٨٨ -

(٢) تقييده : ل/١١٤ -

(٣) الكتاب ١٥٣/٢ -

وذهب المبرد^(١) وتبعه ابن هشام إلى أن (كان) في البيت لا يصح أن تكون زائدة، لأن (كانوا) رفعت الضمير، و(كان) الزائدة لا ترفع ولا تنصب، ولأنه يجوز أن يكون (لنا) غير (كان).

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بذهب سيويه وجعل (كان) زائدة في البيت فقال: (فكرام نمت لجيران و(كان) زائدة فصل بها بين النعت والمنعوت)^(٢).

والحق أن الذي ذهب إليه سيويه من زيادة (كان) في بيت الفرزدق أقرب إلى الصواب، لأن اتصال (كان) باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنهم يلفون (ظننت) متأخرة ومتوسطة في نحو قولك: زيد قائم ظننت، ونحو: زيد ظننت قائم، ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها، وأيضاً فإن تقديم خبر (كان) عليها عدل عما هو الأصل إلى شيء غيره.

(١٢) في اتصال الخبر إذا كان ضميراً ب(كان) وأخواتها.

ذهب سيويه وأكثر النحويين إلى أن اتصال الخبر ب(كان) وأخواتها قليل، وأن انفصاله هو المختار. وكان سيويه قد تعرض لوصل الضمير مرتين، مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلّة أو ندور، قال في كتابه: (وتقول كناهم كما تقول: ضربناهم وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم. قال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يكنها أو تكنه فإنسه
أخوها غدت أمه بلبانها^(٣)

وفي موضع آخر صرح أن ذلك الوصل قليل، قال: (ومثل ذلك: كان إياه لأن^(٤) كانه قليلة)

(١) المقتضب: ١١٦/٤ - ١١٧، وأوضح المسالك: ٢٥٨/١.

(٢) تقييده: ل/١٢٤.

(٣) الكتاب: ٤٦/١، وابن الطراوة النحوى: ٩٤ - ٩٥. للدكتور البنت.

(٤) الكتاب: ٣٥٨/٢.

قال ابن يمين مرجحاً مذ هب سيويه وأكثر النحويين في انفصال الضمير ، ومحللاً ذلك الترجيح بالآتي :

١ - أنَّ الخبر منفصل عن المبتدأ فكذلك ينبغي أن يفصل ما دخل على المبتدأ والخبر .

٢ - أنَّ اسم (كان) وأخواتها ليس فاعلاً في الحقيقة ليصبح كالجزء من عامه ، وإنَّما الفاعل ما تضمنته الجملة .

٣ - أنَّ الخبر قد يكون جملةً أو ظرفاً فلا يصح إضماره ، فحمل ما يصح إضماره على ما لا يصح إضماره .

٤ - أنَّ الاتصال في (كُنْتُ وَكَانَ وَكَانِي) يجعلُ الفاعل والمفعول شيئاً واحداً ، وفعلُ الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوز : ضربتني وضربتكَ (١) .

وذ هب الرماني وابن الطراوة وابن مالك (٢) إلى أنَّ اتصال الخبر إذا كان ضميراً بـ (كان) وأخواتها هو الأوضح والأجود ، وحجتهم في ذلك ما يأتي :

١ - أنَّ الضمير الواقع خبراً لم يفصله عن الفعل الناسخ إلا مرفوعه وهو كجزء منه ، فأشبهه مفعولاً لم يحجزه عن الفعل إلا الفاعل ، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول ، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون الاتصال مرجوحاً (٣) .

٢ - أنَّ الانفصال لم يرد إلا في الشعر كقول عمر بن ربيعة :

لِئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا

..... البيت

(١) شرح المفصل : ١٠٧/٣ ، وخزانة الأدب : ٤٢٠/٢ .

(٢) شواهد التوضيح : ٢٧ ، والتذليل والتكميل : ١٦٩/١ ، والأشمونى : ١١٨/١ .

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٧/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢٣١/١ .

ولم يرد في النثر إلا في قليل من الكلام ، وأما الاتصال فقد جاء في فصيح النثر والشعر ، فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم لمرضى الله عنه : إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ . وقوله - عليه السلام - لعائشة : إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا هَمْرَاءَ ، وقول بعض العرب : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي ، ومن الشعر قوله :

لِجَارِيٍّ مَنْ كَانَهُ عِزَّهُ يَخَالُ ابْنَ عَمٍّ بِهَا أَوْ أَجَلَّ

وقوله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ البيت

وقوله :

كَمْ لَيْتَ أَغْرَبِي ذَا أَشْبَلْ غَرِثٌ فَكَانَنِي أَعْظَمَ اللَّيْثِينَ إِقْدَامًا (١)

واختار ابن لب - رحمه الله - مذ هب سيديوه ومن تبعه في هذه المسألة فقال : (وَإِنَّمَا الْأَفْصَحُ فِي خَيْرٍ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا الْإِنْفِصَالُ كَقَوْلِهِ : لَكِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالٌ بَعْدَنَا . . . البيت ، فَإِيَّاهُ هُوَ خَيْرٌ (كَانَ) وَأَتَى بِهِ مِنْفَصَلًا لِأَنَّ ذَلِكَ (٢) هُوَ الْوَجْهُ .

والذي نرجحه ونميل إليه في هذه المسألة هو رأى الرماني وابن الطراوة وابن مالك والقاضي باختيار الاتصال ، وذلك لوروده بكثرة في فصيح الكلام نشره ونظمه ، كثرة تجعل المرء يميل لمذهبهم .

(١٨) (أَنْ) تَأْتِي بِمَنْزِلَةِ (لَعَلَّ) .

قال تعالى : (وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣)

(١) انظر هذه الشواهد في شواهد التوضيح : ٢٨ .

(٢) تقييده : ل / ١٣٧ .

(٣) من الآية : (١٠٦) من سورة الأنعام .

ذهب الخليل وسيبويه إلى أَنَّ (أَنَّ) في هذه الآية على قراءة الفتح ^(١) بمنزلة
(لَعَلَّ) وحكى سيبويه قول العرب : ائت السوقُ أنك تشتري لنا سويقاً ، أرادوا :
لعلَّك تشتري سويقاً ، فذلك الآية كأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . ^(٢)

وذهب أبو علي الفارسي إلى أَنَّ (أَنَّ) في الآية ليست بمنزلة (لَعَلَّ) ، وإنما هي
التي أصلها الكسر ، وهي على حذف لام الجر متعلقة بمعنى الجملة التي هي قوله
تعالى : (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ) ، لأنَّ هذه الجملة تفهم عدم انزال الآيات عليهم
فكأنه قال : إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُهَا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، والجملة التي هي قوله
تعالى (وَمَا يَشْعُرْكُمْ) اعتراضية فاصلة بين العامل والمعمول . ^(٣) قال ابن لب - رحمه
الله - : (وفيه ضعف من جهة أنه يبعد أن يفهم من قوله سبحانه (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ
عِنْدَ اللَّهِ) امتناع انزال الآيات عليهم ، إذ ليس في ذلك أكثر من تسليم أمر الآيات
إلى الله عز وجل ، وأنَّ انزالها ليس إلى أحد سواه ، فالمعنى في ذلك : قُلْ إِنَّمَا
الآيَاتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ ، فَإِنْ شَاءَ أَنْزَلَهَا وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَنْزِلْهَا ، وهذا لا يقتضي
عدم الانزال) ^(٤) .

وذهب كثير من المفسرين إلى أَنَّ (أَنَّ) في هذه الآية ^{هي} التي أصلها الكسر وهي على
حذف باء الجر متعلقة بقوله (يشعركم) و (لا) من قوله سبحانه (لَا يُؤْمِنُونَ) زائدة
والمعنى : وما يدريكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، أي : وما يدريكم بايمانهم إذا جاءتهم
الآية . ^(٥)

(١) وقراءة فتح الهمزة في (أنها) هي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر . انظر

حجة القراءات : ٢٦٥ / ٢٦٦ .

(٢) الكتاب : ١٢٣ / ٣ .

(٣) تقييده : ل / ١٤٩ ، والمفنى : ١ / ٢٥١ .

(٤) تقييده : ل / ١٤٩ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٣٥٠ ، وتفسير القرطبي : ٧ / ٦٥ ، والكشاف : ٢ / ٤٤ .

ورجح ابن لب - رحمه الله - مذهب سيويه في هذه الآية وعلل له فقال : (وقول سيويه أولى من هذين القولين لما تقدّم من ضعف قول الفارسي ، ولما في الأخير من الزيادة . وقول سيويه كما تقدّم سالم من ذلك ، وقد ثبت كون (أَنَّ) بمعنى (لَمَّا) من كلام العرب ، فحمل الآية على ذلك أولى وأحسن ، والله أعلم^(١) .

(١٩) في تخفيف (أَنَّ) .

تخفّف (أَنَّ) وتكون عاملة ، اسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف وخبرها لا يكون إلا جملة ، وقد تكون فعلية فعلها متصرف ، وفي هذا الحال لا يخلو الفعل المتصرف من أن يكون في معنى الدعاء أو لا .

فإن كان في معنى الدعاء ولي (أَنَّ) المخففة من غير فاصل ، وإن كان ليس في معنى الدعاء فلا بدّ من الفصل بينه وبين (أَنَّ) بواحد مما يأتي : قد ، السين ، سوف ، لو ، لم ، لن ، ما ، و (لا) النافيتين ، ولا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة أو حيث سمع^(٢) .

وأشده سيويه على الضرورة قول الشاعر (النابغة الجعدي) :

قَرَّومَ تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَأَن يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمَ فَيَقْتَلُ^(٣)

هكذا أشده سيويه برفع (يُؤْخَذُ) على أَنَّ (أَنَّ) فيه مخففة من (أَنَّ) ، والكاف حرف جر في موضع خير المبتدأ الذي هو (دِفَاعُهُ) ، وكان يجب لولا الضرورة أن يأتي بـ (ما) الزائدة بعد الكاف فاصلة بينها وبين (أَنَّ) . وذلك حتى لا يلي الفعل الواقع خبراً (أَنَّ) وليس في معنى الدعاء .

وهذا البيت الذي أشده سيويه فيه ثلاث ضرائر :

الأولى : حذف (ما) الزائدة وعليه أشده سيويه .

(١) تقييد : ل/١٥٠ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٣٨٦/١ - ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٣) الكتاب : ١٤١/٣ .

والثانية : ولَا يَةُ الْفَعْلِ ل (أَنْ) المَخْفَفَةُ من غير فاصل .

والثالثة : النَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّاجِبِ فِي تَوَلَّهِ (فَيَقْتَلَا) ، لِأَنَّ الْفَعْلَ لَمْ

يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ وَلَا نَهْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ

بَعْدَهَا .

والرابعة : عَلَى مَذْهَبِ السِّيْرَافِيِّ ، لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْكَافُ الَّتِي تَزَادُ بَعْدَهَا

(مَا) لَدُ خَوَلِهَا عَلَى (أَنْ) لَا تَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ جُمْلَةٍ . (١)

وَنَقَلَ عَنِ الْمَازِنِيِّ (٢) أَنَّهُ قَالَ : أَنَا لَا أُنْشِدُهُ إِلَّا :

* كَأَنَّ يُؤْخَذَ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيَقْتَلَا

بِنَصْبٍ (يُؤْخَذُ) لِأَنَّهَا (أَنْ) النَّاصِبَةُ لِلْأَفْعَالِ دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ .

قَالَ ابْنُ لُبٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمَازِنِيُّ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ

الْقِيَاسِ ، لِزَوَالِ تِلْكَ الضَّرَائِرِ كُلِّهَا ، وَبِصِيرٍ (يَقْتُلُ) مَنْصُوبًا بِالْمَعْطُوفِ عَلَى (يُؤْخَذُ) .

فَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْمَازِنِيُّ تَخْطِئَةَ سَيِّوِيهِ فِي إِنْشَادِهِ فَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ ، لِأَنَّ سَيِّوِيَهُ لَمْ

يُنْقَلُ إِلَّا مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ ، فَرَفَعَ (يُؤْخَذُ) ثَابِتٌ بِالسَّمَاعِ عَلَى مَا نَقَلَهُ سَيِّوِيَهُ ، وَوَجْهَهُ مَا ذَكَرَهُ

وَهُوَ ضَرُورَةُ قَبِيحَةٍ • وَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الصَّحِيحَ نَصْبٌ (يُؤْخَذُ) فَذَلِكَ مُسَلِّمٌ لَا يَنْبَازُ

فِي ذَلِكَ ، لَكِنَّ السَّمَاعَ فِي الْبَيْتِ عَلَى خِلَافِهِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ بَيْنَ سَيِّوِيهِ وَالْمَازِنِيِّ

(٣) خِلَافٌ .

وَلِلْسِّيْرَافِيِّ أَيْضًا فِي رَفْعٍ (يُؤْخَذُ) مِنَ الْبَيْتِ نَظْرٌ ، فَقَدْ ضَعُفَ الرِّفْعُ فِيهِ وَقَالَ :

إِنَّ وَجْهَ الْكَلَامِ فِيهِ النَّصْبُ . (٤)

قَالَ ابْنُ لُبٍّ : (وَلَعَلَّهُ - أَيْ السِّيْرَافِيُّ - أَيْضًا أَرَادَ تَضْعِيفَ هَذَا السَّمَاعِ مِنْ جِهَةِ

(١) شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ : ٣١ / ٤ .

(٢) الْأُصُولُ : ٣٢٨ / ١ .

(٣) تَقْيِيدُهُ : ل / ١٧٧ .

(٤) شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ : ٣١ / ٤ .

القياس ، وأنَّ القياسَ كانَ أنْ يُنصَبَ ، وإلَّا فلا معنى لِإنكار كون الرفع ثابتاً في البيت ،
إنَّ سيويه - رحمه الله - الثَّقةُ فيما ينقله والثَّبتُ فيه فلا يجوز أنْ يظنَّ به أنَّه لم يحقِّق
السَّماع في ضبط (يؤخذ) ، وأنَّ الرفعَ فيه ينظرُ منه لا بالسَّماع ، وهذا لا يجوز ولا يصحُّ
كيف وهو إنما أنشده على الضَّرورة والخروج عن القياس ولا يصح ذلك إلاَّ مع السماع . (١)

ونرى من خلال كلام ابن لب هذا في رده على كلام المازني والسيرافي ، دفاعه عن
سيويه واحترامه لآرائه وما ينقله عن العرب . وهكذا ظلَّ ابن لب دائماً في موقف
الدفاع عن سيويه وعن آرائه .

(١) تقييده : ل / ١٧٧ .

(ب) : آراء وافق فيها البصريين

عرض ابن لب في تقييده لبعض المسائل الخلافية التي جرت بين المدرستين البصرية والكوفية ، في مواضع متفرقة من تقييده ، ووقف إلى جانب البصريين . وهناك بعض المسائل الخلافية تعرض لها ابن لب من دون ترجيح . وإليك فيما يلي عرضاً لتلك المسائل :

(١) الإعراب أصل في الأسماء خاصة .

ذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال .
 وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال .
 وأخذ ابن لب بذهب البصريين فقال : (والإعراب أصل في الأسماء خاصة) (١) .
 وذهب البصريين هو الصحيح لأن الاسم الأصل فيه الإعراب لكونه تعرض له أن تطرأ عليه معانٍ مختلفة تفتقر إليه ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولأن الأسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلا بد أن يفرق بينها .
 وأما الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغنى عن الإعراب . (٢)
 (٢) علة إعراب الفعل المضارع .

ذهب البصريون إلى أن العلة في إعراب الفعل المضارع مشابهته الاسم من وجوه ،
 منها : أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصّص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصّص ، ومنها : أن لأم الابتداء تدخل عليه في خبر (إن) كما تدخل على الاسم تقول : إن زيدا يقوم ، كما تقول : إن زيدا لائق .
 ومنها : أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، فصارب يجري في الحركات

(١) تقييده : ل / ٤ ، وانظر الجمل : ٢٦٠ ، والهمع : ٤٤ / ١ .
 (٢) التبصرة : ٧٦ / ١ ، والأشمونى : ٦٠ / ١ ، والايضاح للزجاجي : ٧٧ - ٧٨ .
 (٣) حاشية الصبان : ٥٩ / ١ .

والسكون على ما يجرى عليه (يَضْرِبُ) .

وذهب الكوفيون إلى أَنَّ الحَلَّةَ في إعرابه توارد المعاني المختلفة والأوقات الطويلة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب. (١)

وأخذ ابن لب بمذهب البصريين في هذه المسألة فقال : (وَإِنَّمَا أُعْرِبَ المضارع وحده لما عرض فيه من شبهه بالاسم من جهتي الإبهام والتخصيص ، ومعنى ذلك أَنَّ (يقوم) مبهم الزمان إذ هو محتملٌ للحال والاستقبال ، كما أَنَّ (قائماً) وهو اسم مبهم إذ لا يدري على مَنْ يقع ، ثم يخصص هذا الفعل ويزال إبهامه بحرف في نحو : سيقوم وسوف يقوم ، كما يخصص الاسم ويتمين بالألف واللام الداخلة عليه في نحو القائم. (٢)

(٣) رافع الفعل المضارع .

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع ، فذهب سيبويه (٣) وبجمهور البصريين إلى أَنَّ العاملَ الرافعَ للفعل المضارع هو : مشابهته الاسم - أي اسم الفاعل - ، لأنَّ (ينطلق) مثلاً في (زيدٌ ينطلق) يعادل اسم الفاعل (منطلق) في : زيدٌ منطلقٌ .

وذهب الأخفش إلى أَنَّ ارتفاع المضارع نتيجة لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة (٤) وهو قول الفراء وغيره من حذائق الكوفيين ، واختاره ابن مالك فقال في ألفيته :

ارفع مضارعاً إذا جَرَّدَ من ناصبٍ وجازمٍ (تسعد) (٥)

وذهب الكسائي إلى أَنَّ المضارع مرفوعٌ بعروف المضارعة (٦) . وهو رأي ضعيفٌ يثيرُ

(١) انظر الانصاف : ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ .

(٢) تقييده : ل/٤

(٣) الكتاب : ٩/٣ - ١١ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ٢٣١/١ .

(٤) الهمع : ٢٧٤/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٣٤١/٢ .

(٦) شرح الكافية للرضي : ٢٣١/٢ ، والانصاف : ٥٥٢/٢ .

الدشة حين نرى حروف المضارعة عاجزة عن عمل الرفع في المضارع منصوباً أو مجزوماً على الرغم من ثبوتها فيهما . وهذه الحروف جزء من الفعل وجزء الشيء لا يحمل فيه .
وأما ثعلب وهو آخر أقطاب المدرسة الكوفية ، والزجاج من البصريين فقد ذهبوا إلى أن المضارع مرفوع بـ (المضارعة) ^(١) ، ولا ندري ماذا يقصد ثعلب والزجاج بالمضارعة؟ وماذا تعني بالضبط؟ أتكون عاملاً معنوياً آخر يضاف إلى قائمة الحوامل ، أم هي لا تخرج عن كونها الحامل الذي قال به سيبويه وجمهور البصريين ، أي مشابهة الاسم ، لأن مدلول كلمة (المضارعة) هو المشابهة .

وابن لب - رحمه الله - يعرض لسألة رفع الفعل المضارع دون أن يرجح رأياً فيقول : (وهو (أي المضارع) مرفوع أبداً إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، والرافع له في مذاهب أكثر البصريين وقوعه موقع الاسم ، وفي مذاهب الكوفيين وبعض البصريين تحريه من النواصب والجوازم) ^(٢) .

ويظهر لي - والله أعلم - أن ابن لب أخذ بمذهب الأخفش ومن وافقه من أهل الكوفة القائلين بارتفاع المضارع نتيجة لتحرية من الحوامل الناصبة والجازمة ، لأنه قال (وهو مرفوع أبداً إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم) وهو قول مرجوح في نظري .
(٤) إعراب الأسماء الستة .

اختلف النحاة حول إعراب الأسماء الستة وهي : أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، وفوك وذو مال - على مذاهب أوصلها بعضهم إلى اثني عشر مذاهب ^(٣) .
قال ابن لب : (وأما الأسماء الستة بشروطها الثلاثة فترفع بالواو نحو : جاءني أبوك ، وتنصب بالألف نحو : رأيت أخاك ، وتخفف بالياء نحو : مررت بأخيك . هذا

(١) الهمع : ٢٧٤/٢ .

(٢) تقييده : ل/٩٠ .

(٣) انظر هذه المذاهب في الهمع : ١٢٣/١ - ١٢٦ ، وشن الجمل لابن عصفور

١١٩/١ - ١٢٢ ، والانصاف : ١٢/١ وما بعدها .

قول بعض النحويين^(١) في هذه الأسماء . والقول الصحيح الذي عليه حذاق النحويين أنها مرفوعة بالضمة المقدرة في الواو ، ومنصوبة بالفتحة المقدرة في الألف ، ومخفوضة بالكسرة المقدرة في الياء^(٢) .

ويظهر من كلام ابن لب أنه يأخذ بالقول القائل بأنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وهو مذهب سيويه والفارسي وجمهور البصريين^(٣) .

والراجح في نظري القول القائل بأنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، والفراء وهشام بن معاوية الضريمر من الكوفيين ، وذلك لسهولة كما قال ابن مالك : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جئ به لبيان مقتضى العامل...^(٤) .

(٥) الحراك في قول الشاعر : (أرسلها الحراك) مصدر منصوب بفعل محذوف وذلك الفعل هو الحال .

الأصل في الحال أن يكون تكرةً ، وقد جاء محرفاً بالإضافة و (ال) كما في قولهم : الجماء الخفير ، وأرسلها الحراك .

اختلف النحاة في توجيه ذلك . فذهب سيويه في ظاهر كلامه أن المصدر المعرف وقع حالاً اتساعاً ، قال بعد إيراد قوله (أرسلها الحراك) من بيت لبيد : كأنه قال : اعتراك^(٥) . قال ابن يعيش موجهها كلام سيويه : وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لأن لفظها ليس بلفظ الحال ، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت

(١) انظر شرح المفصل : ٥٢/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٧/١ - ٢٨ .

(٢) تقييده : ل/٧٠ .

(٣) الكتاب : ٣٦٠/٣ ، والمقتضب : ١٥٥/٢ ، والأشياء والنظائر : ٢٧/٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٤٦/١ ، وانظر الاشموني والصبان : ٧٤/١ .

(٥) الكتاب : ٣٧٢/١ ، وانظر البسيط : ٣٩٧ .

بالصفة لم يجرّد حول الألف واللام لم تقل العرب : أرسلها المعتركة ، ولا : جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال ، والتحقيق : أنّ هذا نائب عن الحال وليس بها ، وإنّما التقدير : أرسلها معتركة ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار متمركاً ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه (١) .

وذهب الأئمة والخفش والمبرد وأبو علي الفارسي وأكثر النحويين إلى أنّ الحراك ونحوها ليست بأحوال في الحقيقة وإنّما الأحوال هي العوامل الناصبة لها (٢) .

وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنّ الحراك ونحوها واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقة من ألقاها أو من معانيها (٣) .

وذهب ابن الطراوة إلى أنّ الحراك صفة مصدر محذوف والتقدير : أرسلها —————
الارسال الحراك (٤)

وأما ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ في هذه المسألة بذهب الأئمة والخفش والمبرد ومن تبعهما فقال : (وأما قولهم : أرسلها الحراك ، وجاءوا الجماعة الغفير ، وطلبته جهدي وطاقتي ، فليست هذه أحوالاً وإنّما هي موضوعة موضع الأحوال ، فالحراك مصدر منصوب بفعل محذوف وذلك الفعل هو الحال ، والتقدير : أرسلها متمرك الحراك ، وكذلك جهدي وطاقتي ، أي أجتهد جهدي وأطبق طاقتي) (٥) .

ويبدو لي أنّ ذهب ابن طاهر ، وابن خروف ، هو المذهب الأرجح من هذه المذاهب ، لأنّه بعيد عن تكلف الإضمار ، كما أنّ المعنى ينصره ، فمعنى أرسلها —————
الحراك : معتركة ومعنى : مرت بهم الجماعة الغفير : (مجتمعين) (٦) .

(١) شرح المفصل : ٦٢/٢ - ٦٣

(٢) المقتضب : ٢٣٧/٣ ، والايضاح : ٢٠٠/١ ، والتذيل والتكميل : ٦٧/٣ .

(٣) التذيل والتكميل : ٦٧/٣ .

(٤) الارتشاف : ٧٥٩ ، والخزانة : ٥٢٤/١ .

(٥) تقييده : ل/٦٣ .

(٦) ابن الطراوة النحوي للدكتور عياد ص : ٢٥٩ .

(٦) إضافة اللقب إلى الاسم إذا كانا مفردين .

(١) مذ هب سيبويه وجمهور البصريين أَنَّ اللَّقَبَ يضافُ إلى الاسم إذا كانا مفردين .
ومذ هب الكوفيين وبعض البصريين أنه يجوز الاتباع فتقول في رجل اسمه يحيى ولقبه
عينان : جاء يحيى عينان ، ورأيت يحيى عينين ، ومررت بيحيى عينين . (٢)
وقد علل ابن يعيش صحة ما ذهب إليه البصريون بقوله : (وإنما فعلوا ذلك لئلا
يخرجوا عن منهاج أسمائهم ، ألا ترى أَنَّ أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف
كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر ، وليس في كلامهم اسمان مفردان لسمي
واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على
سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم إلى
اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو : عبد الله وشبهه . . .) (٣)
وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذ هب سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة
فقال : (وتجري الأعلام والكنى والألقاب بعضها على بعض بدلا أو عطف بيان ، إلا أن
يجتمع لك لقب مع علم مفرد فإنك تضيف العلم إلى اللقب ولا يجوز غير ذلك ، فتقول :
جاءني أبو حفص عمر ، وأبو حفص كرز ، وزيد كرز ، ولا يجوز : زيد كرز) (٤)
(٧) الحذف على الضمير المخفون .

ذهب البصريون - إلا يونس وقد أربأ والأخفش - إلى منع الحذف على الضمير المخفون
إلا بإعادة حرف الجر .
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الحذف على الضمير المخفون بدون إعادة الحذف (٥)

(١) الكتاب : ٢٩٤/٣ ، والمقتضب : ١٦/٤ .

(٢) المساعد : ١٢٩/١ .

(٣) شرح المفصل : ٣٣/١ .

(٤) تقييده : ل/٢٨ .

(٥) الانصاف : ٤٦٣/٢ وما بعده ، والمهمع : ٢٦٨/٥ ، ومحاني القرآن : ١٥٢/١ .

ووافقهم الشلوين وابن مالك وأبو حيان .

وللبصريين فيما ذهبوا إليه حجج نذكر منها : أن ضمير الجر شبه بالتنوين ومما قبله فلم يجز المطف عليه كما لا يعطف على التنوين . ومنها : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه ، فمنع المعطف عليه إلا باعادة حرف الجر . (١)

والكوفيون استندوا في إجازتهم الى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (٢) بخفض الأرحام - وهي قراءة حمزة الزيات وبراheim النخعي وقتادة ويحيى ابن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش - عطفاً على (الهاء) في (به) .

والى قوله تعالى : (وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُوا بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) (٣) بخفض (المسجد) عطفاً على (الهاء) في (به) .

والى قوله تعالى : (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) (٤) ، بخفض (المقيمين) عطفاً على (الكاف) في (اليك) .

والى قول مسكين الدارمي :
تعلق في مثل السواري سيوفنا
وما بينها والكعب غوط نفانف (٥)

بخفض (الكعب) عطفاً على (بها) في (بينها) . وغير ذلك من الشواهد التي ورد بها السماع نثراً ونظماً . (٦)

(١) الانصاف المسألة (٦٥) .

(٢) من الآية (١) من سورة النساء .

(٣) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (١٦٢) من سورة النساء .

(٥) الانصاف : ٤٦٣ / ٢ - ٤٦٥ .

(٦) البحر المحيط : ١٤٨ / ٢ ، وشواهد التوضيح : ٥٣ وما بعدها لمزيد من الشواهد .

وتابع ابن لب - رحمه الله - البصريين في مذاهبهم فقال : (ومتى أردت العطف عليه - أي على ضمير الخفض - في الكلام لزمك أن تأتي معه بالخافض الأول ، ويكـون الخافض مع مخفوضه مضطوفاً على الخافض الأول مع مخفوضه كقوله تعالى : (وَبِئْسَ نَعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ) (١) .

والذي أرجحه في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم ، وذلك لـورود الأدلة الكثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نثراً ونظماً ، فينبغي مع هذا القـدر من الشواهد ألا يمنع العطف على الضمير المخفوف ، إلا أن الأحسن أنه إذا عطف على الضمير المخفوف أن يعاد الخافض .

ومرجح آخر أراه جديراً بإجازة العطف على الضمير المخفوف من غير إعادة الخافض وهو أن في إجازة ذلك تيسيراً على المتكلم في أمره ، تجعله هذه الإجازة بالخيـار بين أن يكرر حرف الجر أو أن يستغنى عن تكريره تخفيفاً إذا أمن في عبارته اللبس فيقول مثلاً : مررت بك وزيد ، أو : مررت بك وزيد ، وسلمت عليك وعلى زيد ، أو : سلمت عليك وزيد .

(٨) العطف على الضمير المرفوع المتصل .

يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر في اختيـار الكلام ، كأن يقال : قمت وزيد ، وقام زيد - برفع زيد فيهما عطفاً على الضمير - دون اللجوء إلى توكيد الضمير المتصل أو المستتر بضمير منفصل كما يشترط ذلك البصريون .

واحتج الكوفيون لذلك بوروده في الكلام نثراً ونظماً ، ومن شواهدهم في ذلك قول الحق تبارك وتعالى : (ذُورَةٌ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) (٢) ، بعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) .

(١) من الآية : (٦) من سورة يوسف ، وتقييده : ل / ٣ .

(٢) الأيتان : (٦ - ٧) من سورة النجم ، وانظر الانصاف : ٤٧٤ / ٢ وما بعدها .

ويقول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَعَجِ الْفَلَا تَحْسَفَنَّ رَمَلًا

بمعطف (زهر) بالرفع على الضمير المرفوع المستكن في (أقبلت) . ويقول جرير :

وَرَجَا الْأَخِي طَلُّ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَى مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا (١)

بمعطف (أب) بالرفع على الضمير المرفوع المستكن في (يكن) .

وهناك أيضاً ما ورد في صحيح البخاري من قول عمر رضي الله عنه : (كُنْتُ وَجَارٌ

لِي مِنَ الْأَنْصَارِ) (٢) ، بمعطف (جار) بالرفع على (التاء) في (كنت) . وقول علي رضي

الله عنه : كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، بمعطف (أبو) بالرفع على (التاء) في (كنت) .

وجعل الكوفيون من هذا قوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٣) ، بمعطف (آباء)

بالرفع على (نا) في (أشركنا) .

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجح مذهب

البصريين في الألفية (٥) . ويبدو أن ابن مالك لا يرتضى منع هذا المعطف بدون فاصل ،

وفي ذلك يقول : وهو - أي هذا المعطف - مما لا يجيزه النحويون في النشر ، إلا على

ضعف . ويزعمون أن بابه الشعر ، والصحيح جوازه نشرًا ونظمًا (٦) .

وأما البصريون فيزعمون أن الاسم الظاهر إذا عطف على ضمير متصل يجب أن يؤكد

بضمير مثله أو يفصل بفاصل (ما) ، وأن العطف بدون فاصل ضعيف لا يجوز إلا على

(٧)

قبح في ضرورة الشعر .

(١) الانصاف : ٤٧٦/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في : ٤٦ - كتاب المظالم والغصب .

(٣) أخرجه البخاري في : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي (ص) .

(٤) من الآية : (١٤٨) من سورة الانعام .

(٥) شرح ابن عقيل : ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ .

(٦) شواهد التوضيح ص : ١١٤ .

(٧) الانصاف : ٤٧٥/٢ .

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب البصريين في هذه المسألة فقال : (غميرُ
الرفع المتصل لا يجوز العطف عليه إلا بعد أن يؤكد بضمير رفع منفصل ، أو يفصل بينه
وبين حرف العطف بفاصل ، أو يفصل بين حرف العطف والمصطوف ب (لا) (١) .

والذي أرجحه هو مذهب الكوفيين وذلك لورود الشواهد الكثيرة نشرًا ونظمًا ،
كثرة توجب القياس عليها . قال الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد - حين رأى تأويل
البصريين لشواهد الكوفيين - : وهو كلام لا يقضى العجب منه ، أن يجدوا في كلام
الله تعالى - وهو أفصح الكلام وأدقه رعاية للمصحيح البالغ الغاية - دليلًا يشهد
لخصوصهم فيتمهلون ويتعللون . (٢)

(٩) تقدم الفعل في باب (ظننت) وأخواتها على الاسمين .

ذهب البصريون إلى أن الفعل في باب (ظننت) وأخواتها إذا تقدم على الاسمين
لا يجوز فيه الإلفاء . وجوز الكوفيون والأخفش ، وأجاز ابن الطراوة ، إلا أن الأعمال
عنده أحسن . (٣)

تقول على إجازة الكوفيين والأخفش وابن الطراوة : ظننت زيد قائم ، وهي إجازة
يدعمها الاستعمال اللغوي ، فقد قال الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلتي أنى رأيت ملاك الشيعة الأدب (٤)

فأتى بعد فعل القلب (رأيت) بالمبتدأ والخبر على حالهما من الرفع .

وقول الآخر :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل (٥)

(١) تقييده : ل / ٣٤ .

(٢) حاشية الانصاف : ٤٧٦ / ٢ .

(٣) البهع : ٢٢٩ / ٢ ، وابن الطراوة النحوي : ٨٠ .

(٤) الأشموني : ٢٩ / ٢ .

(٥) الأشموني : ٢٩ / ٢ .

فأتى بالمتبدأ (تنويل) على حاله من الرفع بعد فعل القلب (إخال) .
وأخذ ابن لب - رحمه الله - بذهب البصريين فقال : (فَإِنْ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى
الْأَسْمَاءِ امْتَنَعَ الْإِلْفَاءُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْخَبَرِ مَعْمُولٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ فَقَدْ يَجُوزُ الْإِلْفَاءُ
ضَعِيفًا) (١) .

(١٠) عامل النصب في (المفعول معه) .

ذهب البصريون إلى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ كَانْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَيْ إِنْ عَامَلَ
النَّصْبَ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ بَوَاطِنِ الْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَإِنْ كَانَ
فِي الْأَصْلِ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَوِيَ بِالْوَاوِ فَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ فَنَصَبَهُ ، كَمَا عُدِيَ بِالْهَمْزَةِ
فِي نَحْوِ : أَخْرَجْتَ زَيْدًا ، وَنَظِيرَ ذَلِكَ نَصَبُهُمُ الْأَسْمَاءَ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ
بِتَقْوِيَةِ (إِلَّا) (٢) .

وذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : اسْتَوَى
الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ ، لَا يَحْسُنُ تَكْرِيرُ الْفِعْلِ فَيُقَالُ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَى الْخَشْبَةُ ، لِأَنَّ
الْخَشْبَةَ أَمْ تَكُنْ مَعْمُومَةً فَتَسْتَوِي ، فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ تَكْرِيرُ الْفِعْلِ كَمَا يَحْسُنُ فِي : جَاءَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو ، فَقَدْ خَالَفَ الثَّانِي الْأَوَّلَ ، فَانْتَصَبَ عَلَى الْخِلَافِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُتَقَدِّمَ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ لِأَنَّهُ فِعْلٌ لَا زَمَ ، وَالْفِعْلُ اللَّازِمُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ هَذَا النَّوعُ مِنَ
الْأَسْمَاءِ (٣) .

وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ عَامِلٍ ، وَالتَّحْدِيدُ :
وَلَا يَسَّ الْخَشْبَةَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ وَمِنْهُمَا الْوَاوُ
وَقَدْ أَبْطَلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ مَذْهَبَهُ هَذَا (٤) .

(١) تقييده : ل/٤٧ .

(٢) الانصاف : ١/٢٤٨/٢٤٩ ، وشرح المفصل : ٢/٤٩ .

(٣) المصدر السابق ، وشرح الكافية للرضي : ١/١٩٥ .

(٤) الانصاف : ١/٢٤٨ - ٢٤٩ .

وزهد أبو الحسن الأخفش إلى أَنَّ الواو هيأت الاسم بعد ما لأنَّ ينتصب انتصاب
الظرف ، لأنَّ أصل : استوى الماء والخشبة ، هو : استوى الماء مع الخشبة ، فلما
حذفت (مع) وكانت منتصبه على الظرف وأقيمت (الواو) مقامها ، انتصب ما بعد
هذه (الواو) على انتصاب (مع) التي وقعت (الواو) موقعها ، إذ لا يصح انتصاب
الحروف ، كما يرتفع ما بعد (إلا) الواقعة موقع (غير) بارتفاع (غير) نحو قوله
تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (١) ، والأصل : غير الله .
ورد عليه صاحب كتاب الانصاف بأنَّ انتصاب المفعول مع انتصاب (مع) الظرفية
ضعيف ، لأنَّ (مع) ظرف والمفعول معه في : استوى الماء والخشبة ، ليس بظرف ،
ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف . (٢)

قلت : يظهر - والله أعلم - أَنَّ الأخفش في رأيه هذا يتشبه بفكرة (العامل)
التي ورثها عن أساتذته . وأنه ما دام لا شيء يمنع عمل الفعل النصب في الظرف وإن كان
هذا الفعل لازماً - نحو : نمت ليلاً ، وخرجت صباحاً ، وما أشبه ذلك - فليكن
معمول الفعل اللازم في : استوى الماء والخشبة ، ظرفاً ، وليفب هذا الظرف الذي
حلت محله (الواو) في اللفظ فقط ، وليحلَّ محله الاسم المنصوب الواقع بعد (الواو)
في وقوع الفعل عليه وكونه معمول الفعل .

وأما ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ بمذهب البصريين فقال : (وأما المفعول
معه فينصبه أيضاً الفعل بوساطة الواو التي بمعنى (مع) نحو : قمتُ وزيداً ، فزيداً
منصوب بـ (قمت) والواو واسطة بينهما موصلة على ما تقدم في (إلا) ، والواو بمعنى
(مع) ، كأنك قلت : مع زيد) (٣) .

(١) من الآية : (٢٢) من سورة الأنبياء ، وانظر الهمع : ٢٣٩ / ٣ ، والانصاف :

٠٢٤٨ / ١

(٢) الانصاف : ٢٤٩ / ١ ، وانظر شرح الكافية : ١٩٥ / ١ للرضي :

(٣) تقييده : ل / ٥١ .

والراجح في نظري مذهب البصريين الذي مشى عليه ابن لب ، من أنَّ العامل
الفعل الأول ، لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوى بالواو النائية عن (مع) ، فتعدى كما
تعدى الفعل المقوى بالهمزة نحو : أخرجت زيدا ، إلا أنَّ الواو لا تعمل (١)

(١١) ما الذي يعمل في المستثنى النصب ؟

يرى سيويه والجمهور من البصريين أنَّ الذي عمل النصب في المستثنى بـ
(إلاَّ) هو الفعل الواقع قبله ، بواسطة (إلاَّ) . ف(زيد) في قولنا : قام القوم إلاَّ زيدا ،
منصوب بـ (قام) عبر (إلاَّ) . (٢)

ويرى بعض البصريين أنَّ عامل النصب هو (إلاَّ) نفسها ، وإليه ذهب ابن مالك (٣)
وزعم أنه رأى سيويه والمبرد (٤) . وحضهم الآخر ذهب إلى أنه فعلٌ مضمَّرٌ تقدَّيره
(استثنى) . (٥)

وأما الكوفيون فاختلف مذاهبهم في ذلك ، فذهب شيخهم الكسائي إلى أنَّ ناصبَ
المستثنى هو (أنَّ) مقدرة بعد (إلاَّ) محذوفة الخبر ، وأنَّ تقدِيرَ الكلام في : قامَ
القوم إلاَّ زيدا ، هو : قام القوم إلاَّ أنَّ زيدا لم يقم . (٦)

وذهب تلميذه الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذاهبهم - إلى
أنَّ (إلاَّ) مركبة من (إنَّ) و(لا) ، وقد حذفت النون الثانية من (إنَّ) للتخفيف ،
فأصبحت (إنَّ) ، ثم أدغمت في لام (لا) ، وطأراً على العبارة شيءٌ من التقديس

(١) شرح المفصل : ٤٩/٢ .

(٢) الكتاب : ٣١٠/٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والانصاف : ٢٦١/١ ، والمقتضب :

٣٩٠/٤ - ٣٩١ .

(٣) التسهيل : ١٠١ ، والهمع : ٢٥٢/٣ .

(٤) سر الصناعة : ١٤٧ .

(٥) الهمع : ٢٥٢/٣ ، وسر الصناعة : ١٤٦ .

(٦) الانصاف : ٢٦١/١ ، وشرح المفصل : ٢٧٢/٢ .

والتأخير ، إذ كان أصل الكلام : قام القوم إنَّ زيداً لا قام .^(١)

ولا يخفى عليك أيها القارئ الكريم ما في رأى الكسائى وتلميذه الفراء من إغراق في التَّحَلُّ ، لاسيما رأى الفراء الذى يفيد أنَّ المتكلم أتعب ذهنه وكده في ثلاث عمليات تخفيف (إنَّ) مع الابقاء على عملها النصب في اسمها (زيداً) ، وتقدير خبر (إنَّ) : لا قام وادخال (لا) النافية على الفعل الماضى (لا قام) ، على الرغم من أنَّ اللغة تكاد لا تسمح بإدخالها إلا في حالة معينة ، هو الدُّعاء نحو : لا رحمه الله ، ولا كان .

وأما ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ بمذهب سيويه وجمهور البصريين فقال :
(وأما المستثنى فينصبه (أى الفعل) بواسطة (إلا) نحو : قام القوم إلاَّ زيداً ،
(زيداً) منصوب ب (قام) على رأى سيويه ، و (إلاَّ) واسطة بينهما وصلت الفعل
الأول الى الاسم الذى بعدها فنصبه) .^(٢)

(١٢) تقديم الحال على عاملها الذى ضمن معنى الفعل دون حروفه .

ذهب الجمهور من البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها الذى ضمن معنى الفعل دون حروفه ، نحو : زيدٌ فى الدار ضاحكاً ، فالعامل فى الحال المجرور قبلها ، فلا يجوز تأخيره عنها إلا في ضرورة ، فلا تقول : زيدٌ ضاحكاً فى الدار ، على أن يكون ضاحكاً منصوباً بالمجرور بعده .^(٣)

وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمير نحو : أنت قائماً فى الدار ،^(٤)

وذهب الفراء^(٥) والأخفش إلى إجازة ذلك مطلقاً . وجوزه ابن مالك بقوة إذا كانت الحال ظرفاً أو حرف جر .^(٦)

(١) شرح المفصل : ٢٦ / ٢ - ٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٢٦ / ١ .

(٢) تقييده : ل / ٥١ .

(٣) التصريح : ٣٨٥ / ١ .

(٤) الأشموني : ١٨١ / ٢ .

(٥) معاني القرآن : ٤٥٢ / ٢ ، والهمع : ٣٢ / ٤ .

(٦) التسهيل : ١١١ / ١ .

ووافق ابن لب^(١) جمهور البصريين في مذهبهم .

(١٣) عامل النصب في الظرف الواقع خبراً .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف في مثل : زيدٌ عندك ، ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ .

ويرى البصريون أنه ينتصب بفعلٍ مقدّر أو بتقدير اسم فاعل . ولكلٍّ من الفريقين في ذلك حججٌ أوردها ابن الأنباري في (الانصاف) ، وانتصر لمن ذهب من البصريين القائلين بأنه ينتصب بتقدير الفعل^(٢) . ورجح ابن مالك^(٣) تقدير اسم الفاعل وهو مذهب الفارسي وابن الحاجب والزمخشري .

وتبع ابن لب البصريين في مذهبهم فقال : (العامل في الظرف في مثل هذا - أي في : زيدٌ عندك - هو اسم فاعلٍ ، وهو الأحسن)^(٤)

(١٤) العامل في المبتدأ والخبر بعد (كان) وأخواتها .

ذهب البصريون إلى أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، فيرتفع المبتدأ بها اسماً لها وينصب الخبر خبراً لها ، أي أنها تنصبه . وصححه ابن عصفور^(٥) . وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبر ويقى المبتدأ على رفعه^(٦) .

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بذهب البصريين فقال : (وكل هذه الأفعال في هذا

(١) انظر تقييده : ل/٦٨ .

(٢) الانصاف المسألة (٢٩) .

(٣) التسهيل ص : ٤٩ .

(٤) تقييده : ل/٧٤ .

(٥) شرح الجمل له : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، وانظر الكتاب : ١٣١/٢ .

(٦) المجمع : ٨٣/٢ .

الباب تدخل على المبتدأ والخبر ، فيرتفع المبتدأ بها اسماً لها وينتصب الخبر خبراً لها (١).

(١٥) عامل الرفع في الخبر بعد (إِنَّ) وأخواتها :

ذهب البصريون إلى أن (إِنَّ) وأخواتها ترفع الخبر خبراً لها (٢).

وقال نحاة الكوفة في خبرها ما قالوه في اسم (كان) من أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .

ووافق ابن لب - رحمه الله - البصريين في مذاهبهم ، فقال في تقييده : (وهي تدخل - أي إِنَّ وأخواتها - على المبتدأ والخبر ، فت نصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها نحو : إِنَّ زيدا قائمٌ) (٣)

(١٦) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إذا" الشرطية :

ذهب أكثر البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد "إذا" في نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) (٤) وما كان نحوها من الآيات ، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وليس مرفوعاً بالابتداء كما يقول بعض الكوفيين .

واحتجوا بأن "إذا" لا تدخل على الجملة الاسمية ، لأنَّ فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفصل ، فلا يجوز أن يحمل على غيره . (٥)

وذهب بعض الكوفيين والأخفش إلى أن الاسم بعد "إذا" مرفوع لأنه مبتدأ والفعل بعده في موضع الخبر .

(١) تقييده : ل/١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) انظر الكتاب : ١٣١/٢ ، والانصاف : ١٧٦/١ فما بعدها ، وشرح المفصل :

١٠٢/١

(٣) تقييده : ل/١٥٢ .

(٤) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٥) الانصاف : ٢/٦٢٠ .

وقد نصر ابن جني في الخصائص (١/ ١٠٤ ، ١٠٥) مذهب الأَخفش .
ويظهر من كلام سيويه في باب الاشتغال ^(١) جواز هذا المذهب الذي قال به
بعض الكوفيين والأَخفش : لكن بشرط أن يكون الخبر فعلاً . وأيد مذهب الكوفيين
ابن مالك ^(٢) .

ويظهر من كلام ابن لب في تقييده وقوفه مع المذهب الأول القائل برفع الاسم بعد
(إذا) على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المتأخر ، قال عند حديثه عن قوله تعالى :
(إذا السماء انشقت) ^(٣) و(إذا السماء انفطرت) ^(٤) ونحوهما من الآيات : (فالسَّمَاءُ
فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره : إذا انشقت السماء انشقت ، وإذا انفطرت السماء
انفطرت ، وفاعل الفعل الظاهر ضميرٌ مستترٌ يعود على السماء) ^(٥) .

والذي أميل إليه من هذه المذاهب هو ما ذهب إليه بعض الكوفيين والأَخفش
من أن الاسم المرفوع بعد (إذا) يعرب مبتدأ ، لأنَّ هذا الإعراب في تلك الآيات
ونحوها لا تأويل فيه ولا تقدير ، وليس ثمة من داعٍ إلى تقدير الإعراب في تلك الآيات
لأنَّ الأسلوب بدون هذا التقدير الذي لجأ إليه أكثر البصريين سليم لا يحتاج إلى
إصلاح بالتقدير ، وإعراب بعض الكوفيين والأَخفش تؤيده النصوص القرآنية الكثيرة التي
دخلت فيها (إذا) الشرطية على الجملة الاسمية ، فانظر مثلاً الآيات (٨ - ٩ - ١٠ -
١١) من سورة المرسلات ، والآيات : (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ -
١١ - ١٢ - ١٣) من سورة التكوين ، والآيات : (١ - ٢ - ٣ - ٤) من سورة
الانفطار ، والآيات : (١ - ٣) من سورة الانشقاق .

(١) الكتاب : ١/ ١٠٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٤٤ ، والجنى الداني : ٣٦٨ .

(٣) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٤) الآية : (١) من سورة الانفطار .

(٥) تقييده : ل/ ١٠٨ .

وتؤيده أيضاً الشواهد الشعرية التي لا يأتي عليها الحصر ، ومنها على سبيل

المثال قول لبيد :

إِذَا الْمَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَمَلًا وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلٌ

وقول السموأل بن عاد ياء اليهودي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرَضَهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

وقول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جَدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مَدْبِرٌ

وقول الشاعر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِدًا نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ

وقول ضيفم الأسدي :

إِذَا هَوْلٌ يَخْفَى فِي ابْنِ عَمَى - وَإِنْ لَمْ أَلْقَ - الرَّجُلُ الظُّلُومَ

(١٧) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطية :

ذهب البصريون إلى أَنَّ الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطية في نحو قوله تعالى :

(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) ، وفي نحو قولك : وَإِنْ زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ أَكْرَمْتُكَ ،

مرفوع بتقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده . (٢)

وذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل (٣) ، (أَيْ

أَنَّهُ فاعلٌ مَقْدَمٌ) .

وحكى عن الأخفش والسهيلي رفعه بالابتداء والجملة الفعلية بعده في موضع

الخبر .

(١) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٢) الانصاف : ٦١٦/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٢٥٥/٢ .

ووافق ابن لب البصريين في مذاهبهم ، فمنع أن يرفع زيد بالابتداء من قولك : إن زيد ضربته أكرمتك ، قال : ولا يقال : إن زيد ضربته أكرمتك ، على أن يكون زيد مبتدأ . . . ثم قال : ومن هذا أيضاً قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) (١) ، فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره (استجارك) تقديره : وإن استجارك أحد . (٢)

والأخفش في معاني القرآن أجاز اعتبار الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في آية التوبة مبتدأ ، على الرغم من ذهابه إلى أن رفع (أحد) على فعل مضمّر - هو - رأى مدرسته البصرية - أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فاعل مجزوم في اللفظ . (٣)

وقد رد النحاة رأى الأخفش في جواز اعتبار الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية مبتدأ ، بأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه بطل الابتداء ، لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ، لأن حقيقة الابتداء هو التعمير من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم . (٤)

والذي يبد وأن رأى الأخفش في ابتداء الاسم بعد (إن) الشرطية بل بمعد حروف المجازاة جميعها ، رأى يحضده الاستعمال اللفظي في أعلى مراتبه وهو

(١) تقييده : ل/١٠٤ .

(٢) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢/٣٢٢ .

(٤) الانصاف : ٢/٦٢٠ .

القرآن الكريم ، فالى جانب آية التوبة فهناك آية النساء : (وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا (١)) وآية الحجرات : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا . . . آية (٢)) .

وهناك أبيات لشعراء فصحاء جاءوا فيها بأسماء مرفوعة بعد حروف شرطية غير (إِنْ) وأعطوها الجزم في أفعال مضارعة صريحة ، منها قول عدى بن زيد :
فَتَى وَأَغْلَ يَنْبِهِمْ يَحْيَوُ وَتُعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي
وقول كعب بن جحيل :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ
وقول هشام المرى :

فَمَنْ نَحْنُ نُوْمُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نَجْرَهُ يَمِينٌ مِمَّا مَفْرَعًا

ومع تلك الشواهد يتعنت النحاة ويضعفونها ويدعون إلى أن ما جاء فيها لا يجوز في الكلام ، لأن تلك الحروف فرع على (إِنْ) وعطفا الجزم ظاهر في الفعل المضارع ، وذلك ضعيف في (إِنْ) نفسها في اختيار الكلام . (٢)

ولا دليل لهم على اختصاص حروف المبالاة بالأفعال دون غيرها - بدليل الشواهد المذكورة - سوى افتراضهم الذي فرضه تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشرط يفسره الفعل المذكور .

(١٨) (كَأَنَّ) المعنى الغالب عليها (التشبيه) :

ذهب جمهور البصريين إلى أن معنى (كَأَنَّ) المتفق عليه عندهم هو التشبيه ، وليس لها معنى غيره عندهم . (٣)

(١) من الآية : (١٢٨) من سورة النساء .

(٢) الانصاف : ٦١٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب : ١٤٨/٣ ، والارتشاف ص : ٥٨٠ ، والجنى الدانى ص : ٥٧٢ .

وزاد الكوفيون في معانيها أنَّها تفيد التحقيق كقول الشاعر :

فَأَصْبَحَ بَطْنٌ مَكَّةَ مَقْشَعَرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هَشَامٌ

وكذلك قول الشاعر :

كَأَنِّي حِينَ أُمْسَى لَا تَكَلَّمُنِي مَتِيمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

كما أدعوا أنَّها تكون للتقريب ، وجعلوا منه : كَأَنَّكَ بِالْدِّينَا لَمْ تَكُنْ ، وَكَأَنَّكَ

بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ . (١)

وقد أنكر البصريون كلَّ هذه المعاني سوى التشبيه ، وتأولوا أدلة الكوفيين .

قال المرادي عقب ذكره لهذه المعاني التي زادها الكوفيون : والصحيحُ أَنَّ (كَأَنَّ) في هذا كله للتشبيه . (٢)

ونجد ابن لب - رحمه الله - يوافق البصريين في إنكار هذه المعاني التي زادها الكوفيون لـ (كَأَنَّ) قال حين ذكر أدلة الكوفيين على أثبات هذه المعاني : ولا حجةَ لهم في شيءٍ من هذا ، أما البيت الأولُ فمعناه : كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِبَطْنِهَا هَشَامٌ ، ولا شكَّ أنَّه مدفون ببطنها ، فمعنى التشبيه على هذا صحيحٌ في البيت كأنه يقول : أَصْبَحَ بَطْنٌ مَكَّةَ مَقْشَعَرًا وما كان ينبغي له أَنْ يَقْشَعَرَ لَأَنَّ هَشَامًا بِبَطْنِ الْأَرْضِ مَدْفُونٌ فِيهَا ، فحين أَقْشَعَرَ وَهَشَامٌ فِي الْأَرْضِ صَارَ كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ هَشَامٌ فِيهَا .

ثم وجه البيت الثاني بقوله : وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فمعنى التشبيه فيه مستقيمٌ على أن يكون معنى قوله : (يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا) ، أَي يَشْتَهِي مَا لَيْسَ فِي الْوَجُودِ أَي مَا هُوَ مُحَالٌ ، ولا شكَّ أَنَّ تَكْلِيمَهُ لَهُ لَيْسَ بِمُحَالٍ إِذْ ذَاكَ ، فحين اشتبهى كلامه ولم يفعل مع إمكانه ، صَارَ كَأَنَّهُ يَشْتَهِي مَا هُوَ مُحَالٌ لَا يُمْكِنُ وَجُودُهُ . (٣)

ثم قال : وأعلم أَنَّ الذي استند إليه الأكثرُ في إنكار هذه المعاني الثلاثة

(١) معنى اللبيب : ١/١٩٢ .

(٢) الجنى الداني : ٥٧٣ .

(٣) تقييده : ل/١٥١ .

- أى التحقيق والتقريب والظن - ولا تقتصر على معنى التشبيه ، هو أن "كَانَ" قد استقر فيها التشبيه باتفاق ، فإذا أمكن أن تقرر على ما استقر فيها وألا تخرج عنه إلى غيره مما لم يستقر كان الأولى (١) .

قلت : والحقيقة أن التشبيه هو معنى (كَانَ) الغالب عليها والمتفق عليه ، وهو ما يفهم منها بأصل الوضع كقولك : "كَانَ زَيْدًا أَسَدًا" ، وقد تخرج "كَانَ" عن هذا المعنى الأصلي إلى معاني أخرى كما ذكر الكوفيون وبعض النحاة ، ولكن الأمر هنا يحتاج إلى قرينة كقرينة السياق ، فليس في قولك : "كَانَ زَيْدًا قائمًا تشبيه" ، وإنما هناك شيء يشبه الظن ، وقد قال بذلك ابن أبي الربيع ، ونقل عن ابن الطراوة أنها - أى كَانَتْ - في نحو : "كَانَ زَيْدًا قائمًا" ، للظن دون التشبيه (٢) ، فإذا صح ذلك فانكار البصريين ومتابعيهم لهذه المعاني غير التشبيه دعوى غير مقبولة وتضييق لما هو واسع .

هذا ولا ينكر في الحرف أن يوضع المعنى ويصحبه في بعض مواضعه معنى آخر ، يكون فيه بحكم العرض لم يوضع له في أصل وضعه ، ألا ترى أن (الباء) وضعت للالصاق ويصحبها في بعض المواضع الاستعانة والمصاحبة والسببية والظرفية والتبحيض ، وغير ذلك من المعاني التي أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر معنى (٣) أو خمسة عشر معنى .

ويمكن أن نقول : إذا كان في جملة "كَانَ" مشبة ومشبّه به اكتلت أركان التشبيه ، وكثيراً ما يكون ذلك في الأسماء الجامدة ، ولهذا زعم جماعة منهم ابن السكيت البطلاني أن لا يكون - أى التشبيه - إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو : "كَانَ زَيْدًا أَسَدًا" ، بخلاف ، "كَانَ زَيْدًا قائمًا" ، أو في الدار ، أو عندك ، أو يقوم ، فإنها في

(١) تقييده / ل ١٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨/١ ، والهمع : ١٥١/٢ .

(٣) انظر معنى اللبيب : ١٠١/١ فما بعدها ، والأشمونى : ٢١٩/٢ فما بعدها .

ذلك كله للظن. (١)

(١٩) (أَنْ) و(أَنَّ) تسدُّ سدَّ المفعولين في باب (ظَنَنْتَ) :

ذهب سيويه وبمهور البصريين إلى أَنَّ (أَنْ) واسمها وخبرها في مثل : علمتُ
أَنْ زيدا قائمٌ ، سدَّتْ سدَّ مفعولى فعل القلب (عِلِمَ) .

قال سيويه : (فأما : ظَنَنْتُ أَنَّهُ مذالِقٌ ، فاستغنى بخبر "أَنْ" ، تقول : أظنُّ
أَنَّهُ فاعلٌ كذا وكذا ، فتستغنى . وإنما يقتصر على هذا إذا علم أَنَّهُ مستغنى بخبر
أَنْ (٢) .

ووافق ابن لب البصريين في ذلك فقال : وقد تسدُّ سدَّ المفعولين في هذا الباب
(أَنْ) و(أَنَّ) مع صلتيهما كقوله تعالى : (لتعلموا أَنَّ اللَّهَ يعلم ما فى السمواتِ) (٣) ،
وكقوله سبحانه : (وحسبوا أَن لا تكون فتنة) (٤) ف(أَنْ) و(أَنَّ) مع صلتيهما
تفنيان عن المفعولين في باب ظننت (٥) .

وذهب الأخفش إلى أَنَّ (أَنَّ) ومحموليهما سدَّتْ سدَّ المفعول الأول وحده ، وأما
المفعول الثانى فمقدَّرٌ . وعلى هذا يكون تأويل الجملة - علمتُ أَنْ زيدا قائمٌ - حسب
رأيه : علمتُ قيامَ زيدٍ حاصلًا (٦) .

ويبدو من مذهب الأخفش هذا ، أَنَّ الذى دفعه إلى تقدير المفعول الثانى فى
المثال المذكور ، ضرورة اعتبار الاسمين التاليين لفعل القلب (مفعولين) على أساس
أَنَّ الاسمين الواقعيين بعده أصلهما (مبتدأ وخبر) .

(١) المغنى : ١/ ١٩٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٢٥ .

(٣) من الآية : (٩٧) من سورة المائدة .

(٤) من الآية : (٧١) من سورة المائدة .

(٥) تقييده : ل / ٤٢ .

(٦) التبيان للمعبرى : ١ / ٠٣ .

والذى نراه أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ تدعونا إلى تقدير المفعول الثانى فى المثال المذكور ، لأنَّهُ يمكن للمعرب أَن يقتصر - دون أَن يتعدى على حرمة اللغة - فى إعرابه : علمت أَن زيدا قائمٌ ، على مفعولٍ واحدٍ ل (علمت) ، فتكون جملة (أَن زيدا قائمٌ) المؤولة بالمصدر (قيام) مفعول به للفعل (علم) ، لأنَّ هذا هو فى الواقع ما قصد إليه المتكلم وأراد به ، كما فىما لو سئل : أعلمت أَن زيدا قائمٌ ؟ فقال : علمت ذلك ، فجاء ب (ذلك) مفعولاً به ل (علمت) وأفاد معنى تاماً ، دون حاجة إلى مفعول به ثانٍ يقدره ضمن المفعول الأول - كما ذهب إليه سيويه وجمهور البصريين - أو يقدره ب (حاصل) أو نحوه كما ذهب إليه الأخفش .

(٢٠) المصطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجئ الخبر.

ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أَنَّهُ لَا يجوز المصطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر على كل حال ، قال سيويه : وأعلم أَن أناساً من العرب يغلطون فيقولون : ^(١) إنك وزيدٌ ذاهبان .

فسيويه وجمهور البصريين يمنعون هذه الصيغة لأنها تقتضى بمصطف اسمٍ مرفوعٍ على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر .

ووافق ابن لب سيويه وجمهور البصريين فى ذلك فقال : فلا يقال : إن زيدا وعمرو قائمان ، لأنَّ المصطف الذى هو (عمرو) ليس بمتأخر عن الخبر الذى هو (قائمان) ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، ألا ترى أَنَّهُ لَا يقال : إن زيدا قائمان وعمرو . ^(٢)

ونذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ يجوز المصطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر ، فأجازه الكسائى على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك ومكرم القان ، وأجازه الفراء فيما لم يظهر فيه عمل

(١) الكتاب : ١٥٥/٢ ، وانظر الانصاف : ١٨٦/١ فما بعدها .

(٢) تقييده : ل/ ١٢٩٠ .

(۱) "ان"

أقول ما المانع من ذلك طالما الاستعمال اللغوي يبيح له ذلك وفي أفصح
مصادره ، في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح .
(٢١) : (ما) التعجبية نكرة .

(١) يرى سيويه وجمهور البصريين أن " ما " في قولك : ما أحسن زيداً ، نكرة تامة
بمعنى (شيء) ، موضعها الرفع على الابتداء والجملة بعد ها - من فعل التعجب
وفاعله المقدر - خبرها ، والتقدير : شيء أحسن زيداً ، أي جملة (حسناً) .
وأخذ ابن لب بهذا الرأي في تقييده . (٢)

وزهد الأخفش إلى أن " ما " التعجبية اسم موصول صلته (أحسن) وخبره محذوف
تقديره (شيء عظيم) أو نحو ذلك .

وزهد في رأي آخر إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة بعد ها في موضع رفع نعتاً
لها ، والخبر محذوف . (٣) فيكون التقدير على الرأي الأول : الذي أحسن زيداً - أي
جملة حسناً - شيء عظيم . وعلى الرأي الثاني : أمر محسن زيداً شيء عظيم .

وواضح من رأي الأخفش هذا أنه رفض رأي سيويه وجمهور البصريين القائل بأن
" ما " التعجبية نكرة تامة ، ولجأ إلى القول بموصوليتها تارة ، ويكونها نكرة موصوفة
تارة أخرى ، فافرضاً قول النحاة بعدم جواز الابتداء بالنكرة ما لم تفد .

وعلى القولين عنده تكون " ما " التعجبية معرفة يجوز الابتداء بها ، ويكون مبدأ
الإنشاء على القولين سليماً . فحين قال بموصوليتها جعل ما بعد ها - وهو جملة
(أحسن) - صلته ، والخبر محذوف ، وحين قال بكونها نكرة موصوفة جعل جملة
(أحسن) نعتاً لها ، والخبر محذوف .

(١) الكتاب : ٧٢ / ١ ، وانظر المقتضب : ١٧٣ / ٤ ، ١٧٥ .

(٢) تقييده : ل / ٧١ .

(٣) معنى اللبيب : ٢٤٧ / ١ ، وشرح الكفاة للرضي : ٣٠٧ / ٢ .

والذى ذهب إليه الأُخفش فيه بُعْدٌ ، لأنَّه حَذَفَ الْخَبَرَ وَجْهًا مَعَ عَدَمِ مَا يَسْتَدُّ
سَدَّهُ ، وليس فى التقدير الذى ذهب إليه معنى الابهام اللائق فى التعجب كما كان
(١)

فى تقدير سيبويه .
ولعلَّ الأُخفش رأى أَنَّ "ما" التامة غير ثابتة أو غير فاشية ، وحذف الخبر فاش ،
(٢)
فترجح عنده الحمل عليه .

* * *

هذا وهناك كثير من المسائل الخلافية التى وقعت بين المدرستين - البصرية
والكوفية - تعرض لها ابن لب فى تقييده هذا ، ونصر فيها نحاة البصرة ، تصريحاً
أو تلميحاً ، وأثبت بعض هذه المسائل فى حواشى التحقيق .
ومن المسائل الخلافية التى تعرض لها دون ترجيح - على سبيل المثال - ، القول
فى الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ، قال فى تقييده : (والأفعال عنده
البصريين مشتقة من مصادرها ، أى مأخوذة منها ، وعكس ذلك الكوفيون فجعلوا
المصادر مشتقة من الأفعال) . (٣)

(١) حاشية المقتضب : ١٢٢/٤ .

(٢) معنى اللبيب : ٦٠٢/٢ .

(٣) تقييده : ل/٥٢ ، وانظر الكتاب : ٣٥/١ ، والانصاف : ٢٣٥/١ فمما
بعدها .

(ج) اختياراته وردده على بعض النحاة

ابن لب في تقييده له اختيارات لبعض الآراء يقف فيها إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك ، وليست هذه الاختيارات آراء خاصة به ، وإنما هي آراء انتقاماً من النحاة المتقدمين . وجانب ذلك له ردود على بعض النحاة فيما ذهبوا إليه . وإليك عرضاً لتلك الاختيارات والردود استخلصتها من تقييده .

(أ) اختياراته :

(١) (لما) مركبة .

قال ابن لب في تقييده عند حديثه عن الجوازم : (فالجازم لفعل واحد (لَمْ) و (لَمَّا) وإنما هي (لَمْ) زيدت عليها (ما) . (١)
وهذا الذي ذهب إليه ابن لب في (لما) هو مذهب الأكثرين وإليه ذهب سيبويه (٢) والرماني والفارسي . قال الفارسي في الايضاح : (وإنما هي (لَمْ) ادخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول (ما) عن حال (لَمْ) فوقع بعدها مثال الماضي (٣) .
وذهب آخرون إلى أنها كلمة برأسها - أي أنها بسيطة - وقد نقل ذلك عن أبي حيان (٤) .

قلت : بالنظر إلى ما تدل عليه (لما) من معاني تزيد على ما تفيد (لَمْ) فلا يستبعد أن تكون (لما) مركبة من (لَمْ) و (ما) ، وصار الجميع (لما) أداة جازمة والذي يدل على ذلك أن (لما) أبلغ في الدلالة على النفي من (لَمْ) ، لأنها تضمنت معنى التوقع والانتظار (٥) ، كما أن (لما) تزيد على (لَمْ) باستدالة زمان فعلها ، لأنها

(١) تقييده : ل/٩٠ .

(٢) الكتاب : ٢٢٣/٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٣٢ ، والهمع : ٢١٩/٣ .

(٣) الايضاح : ٣١٩/١ .

(٤) الارتشاف : ٧٩٩ .

(٥) المعنى : ٢٧٨/١ .

تدل على نفي الفعل متصلاً بالحال . (١)

والحقيقة أن كل هذه الفروق بين (لَمْ) و (لَمَّا) تؤكد لنا القول بتركيب (لَمَّا)، ومعقول أن تكون (لَمَّا) مركبة، لأن الأداة المركبة أبلغ في الدلالة على معناها من الأداة المفردة، لا سيما إذا جاءت (لَمَّا) لعدة وظائف، فهي تجزم وتنفي وتحول زمان الفعل إلى الماضي، فالتركيب لا محالة هو الذي هيا (لَمَّا) لتأديه هذه المعاني.

(٢) تشنية (هذان) و(اللذان).

ذهب المحققون من العلماء إلى أن (هذان) و(اللذان) ونحوهما أنها صيغٌ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي . (٢) وحجتهم في ذلك : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقل في حالة الرفع (هذان) كما يقال : فتیان ، وقليل في حالتی النصب والجر : هذین كما يقال : فتيین . وأن من شروط التشنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تشني (زيداً) العلم حتى تعتقد تنكيهه ، ثم إذا أردت تصريفه بعد التشنية أدخلت عليه (ال) فقلت (الزيدان والزيدین) .

واختار ابن لب هذا الرأي فقال : (وأما (هذان واللذان) ونحوهما في تشنية (هذا والذي) وهما مثنیان ، فعلى طريقة التشنية وليست بتشنية حقيقية) . (٣)

ويرى ابن مالك أن (هذان واللذان واللذان) مثناة حقيقة وأنها لما ثنيت أعربت، وهذا الذي قاله ابن مالك مؤيد بأن هذه الصيغ تحرّب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، ولو وضعت ابتداءً لكان البناء أشبه بها . وأن لهذه الصيغ مفردات هي : ذا ، والذي ، والتي ، فعولمت في التشنية معاملة المفرد من غيرها فلحققتها علامتا التشنية كما يفعمل

(١) الأشمونى : ٥٢/٤ .

(٢) الارتشاف : ٢١٨ ، والهمع : ١٤٠/١ ، والكواكب الدرية : ٦٥/١ .

(٣) تقييده : ل/١٠ .

(٤) الهمع : ١٤٠/١ .

بالاسماء المتمكنة (١) . ومن ثم فلا يبعد عندي ترجيح ما ذهب إليه ابن مالك .

(٣) (إِذَا) ليست بعاطفة .

اتَّفَقَ النَّحَاةُ عَلَى أَنَّ (إِذَا) الأولى ليست بعاطفة ، واختلفوا في (إِذَا) الثانية ، فذهب أكثرهم إلى أنها عاطفة والواو قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف (٢) وذهب يونس وابن كيسان والزجاج وابن السراج والفارسي وابن عصفور والشلويس وابن مالك والأندلسي والسخاوي والرضي وأبو البقاء ، إلى أنها ليست بعاطفة والعطف إِنَّمَا وقع بالواو التي قبلها . (٣)

واختار ابن لب مذهب هؤلاء النحاة فقال : (إِذَا) ليست بعاطفة في الحقيقة ، وإنما ذكرت مع حروف العطف لمصاحبتها لها نحو : قام إِذَا زيدٌ وَإِذَا عمروٌ ، فالعطف وقع (٤) بالواو .

وما اختاره ابن لب مرجح في نظري لأن في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف . ولأن وقوع (إِذَا) بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع (لَا) بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل : لا زيدٌ ولا عمروٌ فيها ، و(لَا) هذه غير عاطفة باجماع النحاة ، فلتكن (إِذَا) مثلها الحاqqاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية . (٥)

(٤) موقع (أبو من هو) من قولك : (عرفتُ زيداً أبو من هو) من الإعراب .

اختلف النحاة في موضع الجملة - أبو من هو - من الإعراب على خمسة أقوال :

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٩/١ .

(٢) عدة السالك : ٣٨١/٣ .

(٣) الإيضاح : ٢٨٩/١ ، وشرح المفصل : ١٠٣/٨ ، والاشباه والنظائر : ٣١٣/١ -

٣١٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٦/٣ ، والبسيط : ١٩٢ .

(٤) تقييده : ل/٢٨٠ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٢٢٦/٣ .

أحدها : أَنَّهَا في موضع نصبٍ على الحال من زيدٍ ، وهو قول المبرد والأعلم وابن خروف . (١)

والثاني : أَنَّهَا بدلٌ اشتغالٍ من زيدٍ ، وهو اختيار السيرافي وابن الضائع وابن مالك . (٢)

والثالث : أَنَّهَا بدلٌ شئٍ من شئٍ من (زيد) على حذفٍ مضافٍ تقديره : عرفتُ أمرَ زيدٍ أبو من هو ، وهو اختيار ابن عصفور . (٣)

والرابع : أَنَّهَا في موضع نصبٍ بإضمارِ فعلٍ محذوفٍ لتقدم ذكره والتقدير : عرفتُ زيداً عرفتُ أبو من هو ، وهو اختيار ابن أبي الربيع . (٤)

والخامس : أَنَّهَا في موضع مفعولٍ ثانٍ لـ (عرفتُ) وزيداً مفعولٌ أولٌ ، و (عرفتُ) هنا مضممةٌ معنى (علمت) تتمدى إلى اثنين بمنزلتها ، وهو قول ابن أبي العافية . (٥)

واختار ابن لب القول الثاني - أي أَنَّهَا بدلٌ اشتغالٍ من (زيد) كأنك قلت : عرفتُ زيداً أبوته أو كنيته - فقال : (وأجود هذه الأقوال القول الثاني) . (٦)

(٥) أصلُ الضمير في قوله تعالى : (واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً) (٧)

يرى سيويه كما يدل عليه ظاهر كلامه أَنَّ الضمير المحذوف من الصفة في الآية ضميرٌ جرٌّ ، لأنَّ قدره : (لا تجزي فيه) (٨) فالضميرُ عنده حذفٌ هو وحرفُ الجرِّ معاً

(١) شرح السيرافي : ٤٨ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٢١ / ١ ، والهمع : ٢٣٨ / ٢

(٢) شرح السيرافي : ٤٨ / ٢ ، والتسهيل : ٧٣ .

(٣) شرح الجمل له : ٣٢٢ / ١ .

(٤) البسيط : ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٥) تقييده : ل / ٥١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٢ / ١ ، والمغنى : ٤١٨ / ٢

والهمع : ٢٣٩ / ٢ .

(٦) تقييده : ل / ٥١ .

(٧) من الآيتين : (٤٨ - ١٢٣) من سورة البقرة .

(٨) الكتاب : ٣٨٦ / ١ ، وانظر المغنى : ٥٠٣ / ٢ .

دفعه واحدة .

ويرى الأخفش كما يرى الكسائي^(١) حذف الجار/فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً ، أى أَنَّ (فى) قد حذفت أولاً من الآية فصارت الكلمة (لا تجزئ) ثم حذف الضمير فأصبح اللفظ (لا تجزئ) ، وهذا يعنى أَنَّ الضمير قد حذف وهو منصوب لا مجرور .

واختار ابن لب - رحمه الله - مذهب الأخفش والكسائي فقال : (الأصل : لا تجزئ ، ثم حذف ، ولا يقال : إِنَّ أصله قبل الحذف (لا تجزئ فيه) ، ثم حذف الضمير وحرف الجر معاً ، لأنَّ الضمير فى مثل هذا لا يحذف حتى يكون متصلاً بالفعل ، فلولا لم يكن متصلاً به هنا لم يحذف) .^(٢)

(٦) إعراب (النار) من قوله تعالى : (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارِ) .^(٣)
أعرب أبو على الفارسي (النار) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو النار ، وهو يعود على الشر ، وحذف (هو) لتقدم مفسره .^(٤)

ويجوز أن يكون (النار) مبتدأ وخبره فى الجملة بعده التى هى قوله تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ) ، واليه ذهب الزمخشري .^(٥)

وأختار ابن لب إعراب الفارسي فقال : (النار عند الفارسي خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو النار . ويتصور أيضاً أن يكون (النار) مبتدأ وخبره فى الجملة بعده التى هى قوله تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ) ، والأول أحسن) .^(٦)

(١) معانى القرآن للأخفش : ١/٨٨ - ٨٩ ، وحاشية الصبان : ٦٣/٣ ، وشرح

الحماسة لابن جنى : ل/١١١ .

(٢) تقييده : ل/٥٨ .

(٣) من الآية : (٧٢) من سورة الحج .

(٤) الايضاح : ١/٢٨٤ .

(٥) الكشف : ٣/٢٢ ، وانظر معانى القرآن : ٢/٢٣٠ ، والقرطبي : ١٢/٩١ ،

والتبيان : ٢/٩٤٨ .

(٦) تقييده : ل/٧٣ .

(٧) ناصِبُ المصدرِ في قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(١) وقوله تعالى :
(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(٢) ، وما كان نحوهما .

يرى ابنُ لب - رحمه الله - أَنَّ ناصِبَ المصدرِ في الآيتين وما كان نحوهما هو نفسُ
الفعلِ السابقِ عليه ، وهو المختارُ عند ابنِ مالك^(٣) .

قال ابنُ لب في تقييده : (فمثالُ المصدرِ الذي ليس بجارٍ على فعله الناصِبُ إليه
قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ، فنباتًا مصدرٌ منصوبٌ بـ (أَنْبَتَ) وهو -
غير جارٍ عليه ، لأنَّ (نَبَاتًا) وزنه (فَعَال) وليس القياسُ في مصدر (أَفْعَلَ) إلا أن يكون
على (إفعال) وكذلك أيضًا قوله سبحانه : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) فـ (تَبْتِيلًا)
مصدرٌ منصوبٌ بـ (تَبَتَّلَ) وليس بجارٍ عليه ، لأنَّ (نَفَعَلَ) قياسُ مصدره (تَفَعَّلَ) فـ
(تَبَتَّلَ) مصدره الجارِ عليه (تَبَتَّلَ) كـ (تَكْرَمَ) تَكْرِمًا ، وأما (تَبْتِيلًا) فمصدر (بَتَّلَ)
كـ (سَلَّمَ) تسليمًا . . .)^(٤)

ويرى سيبويه^(٥) - كما يرى المبرد - أَنَّ الناصِبَ للمصدر في الآيتين وما كان نحوهما
فعلٌ مقدَّرٌ يجرى المصدر عليه ، حُذِفَ لدلالة الأولِ عليه ، والتقديرُ في الآية الأولى :
والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَنَبَتُمْ نَبَاتًا ، فنباتًا مصدرٌ منصوبٌ بـ (نَبَتُمْ) هذا المقدَّرُ ، لا بأَنْبَتَكُمْ
وحُذِفَ لدلالة (أَنْبَتَكُمْ) عليه ، وكذلك في الآية الثانية التقدير فيها : وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ
بَتَّلَ نَفْسَكَ تَبْتِيلًا ، فتبتيلًا منصوبٌ بـ (بَتَّلَ) المقدَّرُ لا بتبتَّلَ ، وكذلك التقدير فيما أشبهه
الآيتين .

(١) الآية : (١٧) من سورة نوح .

(٢) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦٥٤/٢ - ٦٦٠ .

(٤) تقييده : ل/٥٤ .

(٥) الكتاب : ٨١/٤ - ٨٢ .

(٦) المقضب : ٢٠٤/٣ .

وقد نسب ابن يعميش والرضي إلى المبرد القول بأن الناصب للمصدر في مثل الآيتين السابقتين هو الفعل المذكور ، قال ابن يعميش : (أكثر النحويين يعمل فيهما الفعل المذكور ، لا تفاهما في المعنى ، وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي)^(١) والحق أن المبرد يرى أن الناصب للمصدر في الآيتين فعل محذوف - كما يراه سيبويه - بدليل قوله في المقتضب : ولكن المعنى - والله أعلم - أنه إذا أنبتكم نبتكم نباتاً^(٢) .

والذي يترجح في نظري هو ما ذهب إليه ابن لب - رحمه الله - من أن المصدر في الآيتين وما كان نحوهما منصوباً بالفعل الظاهر ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه ، فإذا أمكن عدم التقدير كان أولى ، والله أعلم .
(٨) حذف المعطوف عليه مع حرف المطف :

قد يحذف قليلاً المعطوف عليه مع حرف المطف ، ومثل له النحاة بقوله تعالى :
(أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ)^(٣) ، تقديره : فَضْرَبَ فَانْفَلَقَ ، ويقول تعالى :
(فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)^(٤) أي : فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ ، ويقول تعالى :
(أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ)^(٥) أي : فَضْرَبَ فَانْبَجَسَتْ .

ويرى ابن لب أن هذه الآيات الثلاث ونحوها ليست من حذف المعطوف عليه ، وإنما هي من حذف السبب وإقامة السبب مقامه . قال بعد أن ذكر الآيات الثلاث :
(وليست هذه الآيات الثلاث ونحوها من حذف المعطوف عليه مع حرف المطف كالبيت على الأصح ، وإنما هي من حذف السبب وإقامة السبب مقامه ، لأن الضرب

(١) شرح المفصل : ١١٢/١ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ١١٦/١ .

(٢) المقتضب : ٢٠٤/٣ .

(٣) من الآية : (٦٣) من سورة الشعراء .

(٤) من الآية : (٦٠) من سورة البقرة .

(٥) من الآية : (١٦٠) من سورة الاعراف .

سَبَبٌ فِي انْفِلَاقِ الْبَحْرِ ، وَكَذَلِكَ هُوَ سَبَبٌ فِي الْانْفِجَارِ وَفِي الْانْبِجَاسِ . وَحُذِفَ السَّبَبُ
وَإِقَامَةُ السَّبَبِ مَقَامَهُ جَائِزٌ فَصِيحٌ فِي الْكَلَامِ (١) .

قلتُ : وَكَوْنُ ذَلِكَ مِنْ حَذْفِ السَّبَبِ وَإِقَامَةِ السَّبَبِ مَقَامَهُ ، لَا يَنْفِي أَنَّ السَّبَبَ حِينَ

يَذْكُرُ يَكُونُ مَعْدُومًا عَلَيْهِ .

(٩) (كَانَ) مُرَكَّبَةٌ .

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لَفْظِ (كَانَ) أَبْسِيطٌ هَوَاءٌ مُرَكَّبٌ ؟ . فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ
الْحَاجِبَ وَأَبُو حَيَّانَ وَالْمَالِقِيَّ وَأَبْنَ هَشَامَ ، إِلَى أَنَّ (كَانَ) بَسِيطَةٌ ، وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءُ
بِمَا يَلِي :

١ - الْأَصْلُ الْبَسَاطَةُ وَالتَّرْكِيْبُ خِلَافُ الْأَصْلِ (٢) ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

٢ - لَوْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً لَكَانَتِ الْكَافُ حَرْفَ جَرٍّ ، فَيَلْزِمُهَا مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ إِنْ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ .

٣ - مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً ، أَنَّهَا تَخَفَّفَ فِي جُوزِ إِعْمَالِهَا وَإِلْفَاؤِهَا ، فَلَمَّا

كَانَتْ مُرَكَّبَةً لَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمُ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَضْمَرِ ، وَهَذِهِ

أِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ .

وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ (كَانَ) كَالْكَافِ وَضَعْتُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لِلتَّشْبِيهِ ، كَمَا وَضَعْتُ

الْكَافَ لَهُ . وَيَدُلُّ لِهَذَا الْقَوْلِ مَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ : . . . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ - أَيْ كَآنَ -

حَرْفًا بَسِيطًا وَضَعْتُ لِلتَّشْبِيهِ كَالْكَافِ (٣) .

وَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيِّوِيهِ وَالْأَخْفَشُ وَمِمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَاءُ (٤) ، إِلَى أَنَّ (كَانَ)

مُرَكَّبَةٌ وَلَيْسَتْ بِبَسِيطَةٍ . قَالَ سَيِّوِيهِ : (وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ "كَانَ" فَزَعَمَ أَنَّهَا (إِنَّ) ،

لِحَقِّقَتِهَا الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ، وَلَكِنَّهَا صَارَتْ مَعَ إِنْ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ (٥) .

(١) تَقْيِيدُهُ : ل/٣٥ .

(٢) الْهَمْعُ : ١٥١/٢ .

(٣) الْارْتِشَافُ : ٤٧٦ ، وَالْهَمْعُ : ١٥١/٢ ، وَمِنْهُجُ السَّالِكِ : ٧٢/١ .

(٤) الْهَمْعُ : ١٥٢/٢ .

(٥) الْكِتَابُ : ١٥١/٣ .

فأصل (كَانَ) عند الخليل ومن وافقه الكاف التشبيهية و(إِنَّ) المؤكدة لمعناها ، فإذا قلت - على رأى الخليل ومتابعيه - كَانَ زيدًا أسدًا ، كان معناه : إِنَّ زيدًا كَأَسَدٍ ، فالكاف هنا تشبيه صريح و(أَنَّ) مؤكدة له ، فلما أرادوا الاهتمام بالتشبيه قدسوا الكاف إلى صدر الكلام ، لأن التشبيه هو المعنى الذى أريد الأسلوب على أدائه . ثم تلا تقديم الكاف إلى الصدر مزجها بِيَنَّ ، وكان من نتيجة هذا المزج أن فتحت همزة (إِنَّ) بسبب دخول الجار عليها ، لأنَّ (إِنَّ) المكسورة لا تقع بعد حرف الجر . (١)

وهذا المزج بين الكاف و(إِنَّ) صار المجموع (كَانَ) كلمة واحدة .

هذا وقد اختلف النحاة فى أمر هذه الكاف الداخلة على (إِنَّ) هل تتعلق بشئ ؟ على قولين :

أحدهما : أنها غير متعلقة بشئ ، وعلى هذا رأى ابن جنى ، والكاف عنده باقية على جرهما ، (٢) والرضى وابن عصفور . (٣) (٤)

والآخر : أنها تتعلق ، وعليه الزجاج ، فالكاف عنده فى موضع رفع ، وقد دخلها فى تأويل المصدر والخبر محذوف ، فإذا قلت : كَانِي أَخوكَ ، فالتقدير : كَأَخوتى وإياك موجودة .

وأما صاحبنا ابن لب فقد وافق الخليل ومتابعيه على أن (كَانَ) مركبة وليست بسيطة ، فقال فى تقييده : (وأما كَانَ فمعناها التشبيه نحو : كَانَ زيدًا الأسد ، ألا ترى أنك تشبه زيدًا بالأسد فى الشجاعة والجرأة ، والأصل : إِنَّ زيدًا كالأسد ، والتشبيه حصل بالكاف ، ثم قدّمت الكاف اعتناءً بمعنى التشبيه ، لأنه المقصود ، وركبت مع (إِنَّ) وصارت كالحرف الواحد ، وخربت الكاف عن أن تكون حرف جر بالتركيب ، فصار : كَانَ زيدًا الأسد ، وإنما فتحت (إِنَّ) لدخول الكاف عليها ، لأنها فى الأصل

(١) الهمع : ١٥٢/٢ ، وسر الصناعة : ٣٠٣ .

(٢) الخصائص : ٣١٧/١ .

(٣) شرح الكافية للرضى : ٣٦٠/٢ .

(٤) الهمع : ١٥٢/٢ .

﴿١﴾

حرف جر ، وحروف الجر توجب فتح (إِنْ) ،
والذى نراه راجحاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - من هذه الآراء ، هو ما ذهب إليه الخليل
ومتابهوه ، من تركيب (كَانَ) من الكاف و(إِنْ) ، فلفظ (كَانَ) يشير إلى تركيبها ،
إذ فيه الكاف و(إِنْ) ولم يدخلها من التغيير سوى فتح همزة (إِنْ) ، والذى يدلنا
على صيرورة الكاف و(إِنْ) كلمة واحدة هو أن هذه الكاف - عند الجمهور - لا تجر
ما بعدها ولا تتعلق بشئ ، والسرفى ذلك أن التركيب قد ذهب بعمل الكاف للجر
وأغناها عن التحليق .

ودليل آخر هو أن سيويه - رحمه الله - قد أسقط (أَنْ) مفتوحة الهمزة من أخوات
(إِنْ) ، لأن أصلها (إِنْ) المكسورة ، على حين أنه عدّ (كَانَ) أصلاً برأسه ،
مع أن أصلها (إِنْ) المكسورة والكاف ، وفي هذا دليل على أن هذا الأصل قد
انحى بصيرورة الكاف و(إِنْ) حرفاً واحداً ، ذاك دالة تختلف عن مفرديه ، فأصبحت
(كَانَ) بحد تركيبها تدل على تأكيد معنى التشبيه فيما دخلت عليه .

(١) تقييده : ل/١٥٠ .

(٢) الكتاب : ٢/١٣١ .

(ب) : ردوده على آراء بعض النحاة .

تحقق ابن لب - رحمه الله - آراء بعض النحاة السابقين واعترض عليها وردها ففى عبارات صريحة مرة وأحياناً يفهم رده واعتراضه من فحوى كلامه . وهو فى رده واعتراضاته يلتزم جادة الحق ، بعيداً عن التَّحَاوُلِ والمصيبة . واليك أمثلة لذلك .

(١) لحاقُ (التاء) للفعلِ مع الفصل بـ (إِلَّا) :

زعم ابن عصفور أن لحاق التاء للفعل مع الفصل بـ (إِلَّا) لا يجوز إلا فى ضرورة ، يقول فى المقرب : (إذا أُسندَ الفعلُ إلى مؤنَّثٍ فإنَّ فصلَ بينهما بـ (إِلَّا) لم تلحقه علامة تأنيثٍ نحو قولك : ما قامَ إلاَّ هُندٌ ، ولا يقال : (ما قامت) إلاَّ فى ضرورة) (١) . وهذا الذى ذهب إليه ابن عصفور هو اختيار الأَخفش . (٢)

وفهم من كلام ابن لب حول هذه المسألة عدم موافقته لابن عصفور فيما زعمه ورده لذهبه ، قال فى تقييده : (والفصلُ بينَ الفعلِ وفاعله - أى المؤنَّث الحقيقى التأنيث - إن كان بـ (إِلَّا) فالأحسنُ ألاَّ تلحقَ العلامةُ نحو : ما قامَ إلاَّ هُندٌ ، ويجوز لحاقها قليلاً وعليه قراءة (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) (٣) ، بالتاء فى (تكن) ونصب الفتنة وأنَّ القولَ حملاً على المصنى . وزعم ابن عصفور أن لحاق التاء مع الفصل بـ (إِلَّا) لا يجوز إلا فى ضرورة ، وليس كذلك وتردُّ عليه الآية المذكورة) (٤) . (٢) تقدّم خبر المبتدأ عليه .

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقدّم خبر المبتدأ عليه وتأخيرُه عنه إذا لم يكن

(١) المقرب : ١ / ٣٠٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ١١٣ .

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام ، وهى قراءة ابن كثير وابن عامر وحفص ،

حجة القراءات : ٢٤٣ .

(٤) تقييده : ل / ١٧٠ .

واجب التأخير أو التقديم ، سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ ، أو كان رافعاً سببه أو ناصباً ضميره أو سببه نحو : قائمٌ زيدٌ ، وقائمٌ أبوه زيدٌ ، وضرته زيدٌ ، وضرب أخاه زيدٌ . (١)

ومنع ابن الطراوة والكوفيون : قائمٌ زيدٌ ، قال ابن الطراوة : ولو قلت : زيدٌ قائمٌ صح ، لأنه مركبٌ من جائزٍ وواجبٍ ، فلو قدمت وقلت : قائمٌ زيدٌ ، لم يجز ، لأن زيداً صار بتأخيره واجباً ، فصار الكلام مركباً من واجبين ، فصار بمنزلة قائمٌ رجلٌ . (٢)

ورد عليه ابن لب بقوله : (وقد زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز تقدم خبر المبتدأ عليه ولا معنى لإنكار ذلك ، لوجوده في كلام العرب . وتأويل ذلك كله تكلفٌ وخروجٌ عن الظاهر لغير دليلٍ صحيح) . (٣)

وهذا ذهب البصريين هو الصحيح في نظري لورود ذلك في فصيح كلام العرب نشراً ونظماً ، فمن النثر قولهم : مشنوءٌ من يشنؤك ، وقولهم : تميمي أنا ، ومن الشعر قول الفرزدق :

بنونا بنو أبناءنا ومنا تناسا
بنوهن أبناء الرجال الأبعد

وفير ذلك من فصيح الكلام . (٤)

(٣) ناصب الاسم المشغول عنه .

ذهب البصريون إلى أن الاسم المشغول عنه في نحو : زيداً ضرته ، منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يفسره المتأخر . (٥)

وذهب الفراء (٦) إلى أنه منصوبٌ بالفعل المتأخر . وهو مذهب عامة الكوفيين . فعنده

(١) الانصاف المسألة (٩) والكتاب : ١٢٨ / ٢ ، والهمع : ٣٦ / ٢ - ٣٧ .

(٢) الاقتراح : ٤٧ ، والهمع : ٣٨ / ٢ .

(٣) تقييده : ل / ١٠٠ .

(٤) انظر شواهد أخرى في الانصاف : ٦٦ / ١ - ٦٧ .

(٥) الكتاب : ٨٠ / ١ ، والانصاف : ٨٢ / ١ .

(٦) شرح الكافية للرضي : ١٦٧ / ١ .

أنَّ زَيْدًا في المثال المذكور مفعولٌ بضربت المتأخر العامل في ضميره ، وهذا الفعلُ عاملٌ في زيد وفي ضميره معاً ، لأنَّ من قاعدته أنَّ كلَّ اسمين واقعين على شيءٍ واحدٍ فحائزٌ أنَّ يحصلَ فيهما عاملٌ واحدٌ وإنَّ لم يكن الثاني تابعاً للأول .

قال ابنُ لب : (ويردُّ عليه قولهم : زيداً مررتُ به ، فلا يتصورُ هنا مذهبٌ ، لأنَّ (مررتُ) لا ينصبُ بنفسه ، وكذلك لا يتصورُ في مثل : زيداً ضربتُ أخاه ، فلا يصحُّ أن يكون (زيداً) مفعولاً بـ (ضربت) ، لأنَّه لم يضربْ إنما ضربَ أخوه ، فإنَّ وافق الجمهور في هذا فيقال له : ما ثبت في هذا ثبت في غيره) (٢)

وزهب ابن الطراوة إلى أنَّ (زيداً) في المثال المذكور منصوبٌ بوقوع الفعلِ عليه في المعنى لا بنفس الفعلِ المتأخرِ ، فانتصب (زيد) عنده من حيث كان في المعنى مضمراً فالعامل عنده هنا في الاسم المتقدم معنوي لا لفظي . (٣)

قال السهيلي : (وما انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداً ضربته ، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين ، وكذلك : زيداً ضربتُ ، بلا ضمير ، لا يجعله مفعولاً مقدماً ، لأنَّ المعمول لا يتقدم على عامله ، وهو مذهب قوي) (٤) . ثم وجه القول بهذا العامل فقال : إنَّ الفعلَ كالحرف ، لأنه عاملٌ في الاسم ودالٌّ على معنى فيه ، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم ، كما لا يتقدم على الحرف . . . (٥)

يقول الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا : (ولم يناقش النحاة المتأخرون هذا العامل . . . ولكنه يستحقُّ وثقةً نظرياً وتقدير ، ذلك أنَّ ما يقوله النحاة من أنَّ العامل في مثل هذه الأسماء مقدَّرٌ ، قولٌ لا يقوم على أساسٍ قوي ، إذ لم يمسد ظهوره في شيءٍ من الكلام ، وما يقوى القول بهذا أنه وثيقُ الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول : إنَّ ما

(١) الجمع : ١٥٨/٥ .

(٢) تقييده : ل/ ١٢٠ .

(٣) تقييده : ل/ ١٢٠ ، والإفصاح لابن الطراوة : ل/ ٩ .

(٤) نتائج الفكر : ٤٣٥ .

(٥) المصدر السابق : ٤٣٦ .

قدّم فلغرضي نحو الاهتمام أو التخصيص ، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق ، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر (١) .

وأنكر ابن لب مذ هب ابن الطراوة فقال : (ويردُّ عليه قولك : زيداً ضربت أخاه ، ألا ترى أن (زيداً) منصوبٌ ولم يقع به فعلٌ في المعنى ، وأيضاً فإنه جعل المعنى ناصباً ، وذلك لم يثبت في شيءٍ من كلامهم ، وقد ثبت النصب بإضمار الفعل في أماكن لا تحصي ، وأيضاً يلزمه النصب في (زيد) من قولك : زيدٌ ضربَ ، ألا ترى أن زيداً واقع به الضرب من جهة المعنى ، فالمعنى الذي يقتضيه النصب عنده موجود في (زيد) هنا ، ولم يسمع فيه النصب . وذلك يدل على بطلان قوله (٢) .

(٤) الاخبار عن النكرة بالمعرفة في باب (كان) وأخواتها .

إذا وقع بعد (كان) أو شيء من أخواتها معرفة ونكرة فإنك تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر (٣) . ثم النكرة إن كان فيها تخصيصٌ من جهة المعنى تقرب به من المعرفة ، جاز مع ذلك العكس على ضعفٍ ، وهو جعل تلك النكرة الاسم والمعرفة الخبر . وإن لم يكن في النكرة ذلك لزم الوجه الأول ، ولم يعمز عكسه إلا في ضرورةٍ . وما جاء في الشعر

من الاخبار عن النكرة بالمعرفة بيت حسان بن ثابت الذي أنشده سيوييه :
 كَانَ سَبِيْقَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (٤)

ف(مزاجها) خبر (يكون) وهو معرفة و(عسل) اسمها وهو نكرة لا تخصيص فيها ،

هذه طريقة سيوييه وأكثر النحويين في هذا الباب .

ولأبي علي الفارسي وجه آخر يخرج به هذا البيت عن هذه الضرورة ، وهو أن يكون (مزاجها) مصدرًا واقعًا موقع الطرف - والمصادر كثيرًا ما تقع ظرفًا على حذف مضافٍ

(١) ابن الطراوة النحوي : ٧٦/٧٥ للدكتور محمد ابراهيم البنا .

(٢) تقييده : ل/١٢٠ .

(٣) الكتاب : ١/٤٧ .

(٤) الكتاب : ١/٤٩ .

هو الظرف في الأصل ، فيحذف ويقوم المصدر مقامه - والخبر محذوف ، و (عسل) هو الاسم ، كَأَنَّ الْأَصْلَ : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، ف(عسل) اسم (يكون) و(وقت) ظرف ، و(فيها) في موضع الخبر ، ثم حذف الظرف وقام المصدر مقامه فصار ظرفاً مثله . (١)

ورد الشلوين قول الفارسي هذا وقال : إِنَّ سَيَّوِيَه - رحمه الله - رأى أَنَّ هَذَا الَّذِي تَأْوَلَه لَا يَسْتَقِيم إِلَّا بِتَقْدِيمِ حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ (يَكُونُ) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، وحذف الضمير المجرور من الصفة لا يكون إِلَّا شَأْنًا إِنْ كَانَ فَذَلِكَ لَمْ يَحْمَلْ سَيَّوِيَه الْبَيْتَ عَلَيْهِ وَحَمَلَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ خَرُجٌ عَنِ الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ لَا يَحذف والمزاج ليس بظرف . (٢)

قال ابن لب : وما ذكره الشلوين من حذف الضمير المجرور هنا ، الذي هو (فيها) فمعناه أَنَّ الْجُملَةَ الَّتِي هِيَ (يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ) فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ لِسَبِيئَةٍ ، وَالضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ (فِيهَا) الْمَقْدَرِ يَعُودُ عَلَى الْمَنْصُوتِ ، وَحذف الضمير المجرور المائد على الصفة من صفته شأناً كما ذكر . لكن هذا الرد لا يلزم هنا ، لأنَّ الشذوذ في حذف الضمير من الصفة إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الرِّبْطُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ . وَأَمَّا إِذَا حَصَلَ الرِّبْطُ بِغَيْرِهِ فَلَيْسَ يَحذف إِذَا فُهِمَ بِشَأْنٍ ، وَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مِنَ الْحذف لِلَاكْتِفَاءِ بِفُهُمِ الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ حِينَئِذٍ بِحَرْفٍ رَابِطٍ ، إِذْ الرِّبْطُ قَدْ حَصَلَ بِغَيْرِهِ . وَهَذَا الْبَيْتُ قَدْ حَصَلَ فِيهِ الرِّبْطُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ (مَزَاجُهَا) ، لِأَنَّهُ أَيْضًا يَعُودُ إِلَى الْمَنْصُوتِ ، وَالرِّبْطُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَالصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، وَالْمِتْدَأِ وَالْخَبَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، يَكْتَفَى فِيهِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فَحَسَبَ ، فَإِنْ وَجَدَ ضَمِيرَانِ حَصَلَ الرِّبْطُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالْآخَرُ جِيءَ بِهِ لِأَجْلِ الْمَعْنَى لَا لِلرِّبْطِ . فَحذف أَحَدِ الضَّمِيرَيْنِ إِذَا كَانَ إِذَا فُهِمَ لَيْسَ مِنْ بَابِ حذفِ الرِّبْطِ . وَمَا ذَكَرَهُ

(١) تقييده : ل/ ١٣٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ل/ ٢٦ ، والخزانة : ٤/ ٦٤ .

(٢) تقييده : ل/ ١٣٣ .

من شذوذ حذف ضمير الجرّ إنما هو إذا كان هو الرابطة ، فالببت إذا ليس ما ذكر .
(٥) تقدم الاسم على الخبر لزوماً في باب (كان) وأخواتها .

زعم ابن عصفور أنّ الخبر إذا كان فعلاً قد رفع ضميراً للاسم متصلاً يلزم تقدّم
الاسم عليه نحو : كان زيدٌ يقومُ ، ف (يقوم) في موضع الخبر وفاعله ضمير متصل يعود
إلى الاسم الذي هو (زيد) ، ولا يجوز عنده : كان يقومُ زيدٌ ، على أن يكون (يقوم)
مقبلاً من تأخير في موضع الخبر ، وفاعله ضمير متصل لزيد ، ووجهه في المنع أن (كان)
وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز في الابتداء أن تقول : يقوم زيد ،
على أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، و (يقوم) خبر مقدّم وفاعله ضميرٌ زید ، لا يجوز في
ناسخه . وإنما يجوز عنده : كان يقوم زيد ، على أن يكون (زيد) فاعل (يقوم) و (يقوم
زيد) في موضع خبر (كان) واسمها ضمير الأمر مستتر فيها ، أي كان الأمر أو الشأن
يقوم زيد ، وليس (يقوم) على هذا مقدماً من تأخير .

قال ابن لب : وهذا الذي منعه ابن عصفور قد نصّ على جوازه ابن جنّي وابن
الباز ولم يحكما في ذلك خلافاً لأحدٍ ، وجوزه أيضاً الشلوين وذكر أن أبا بكر بن
الحبة منع ذلك ، فابن عصفور في ذلك متبع لابن الحبة .

ثم قال ابن لب بعد ذلك رداً على ابن عصفور في الوجه الذي منعه : والمسالمة
إذا قلت : كان يقوم زيدٌ ، من باب الإعمال ، لأنّه قد تقدّم عاملان وهما : كان و يقوم ،
وتأخر عنهما محمولٌ واحدٌ وهو (زيد) ، وكلُّ واحدٍ من العاطلين يطلبه من جهة
المعنى ، (كان) تطلبه بأن يكون اسماً لها ، و (يقوم) تطلبه بأن يكون فاعلاً به
فيجوز وجهان :

أحد هما : أن يكون ذلك الاسم محمولاً للأول الذي هو (كان) وفاعل الثاني

(١) تقييده : ل / ١٣٣ .

(٢) تقييده : ل / ١٣٦ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والمجموع

هو ضمير يعود عليه ، والفعل الثاني على هذا مؤخر في التقدير ، وهذا الوجه الذي منع ابن عصفور ، ولا ينبغي أن يمنع ، لأنَّ (كان) عاملٌ لفظيٌّ كسائر الأفعال ، فلا وجه لأنَّ تخنَّ المسألة من باب الإعمال ، وإنَّما يكون هذا الذي ذكره ابن عصفور في الابتداء مع غيره من العوامل اللفظية نحو : يقوم زيد ، فلا يجوز أن يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء (يقوم) خبرٌ مقدَّمٌ وفاعله ضميرٌ زیدٍ ، ويجعل المسألة من باب الإعمال ، لأنَّ الابتداء عاملٌ ممنونٌ فهو ضعيفٌ ، فإذا اجتمع مع العامل اللفظي لم يراع ومطل حكمه . وأمَّا (كان) وسائر أخواتها فعوامل لفظية كسائر الأفعال فلا تجرى مجرى الابتداء فلي ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون (زيد) من قولك : كان يقوم زيدٌ ، فاعلاً بيقوم واسم (كان) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، وهذا على إعمال الثاني وهو المختار عند البصريين والأوَّل هو المختار عند الكوفيين . (١)

وكان ابن جنِّي قد جوز الوجه الذي ضمه ابن عصفور ، وهو أن يكون (زيد) من قولك كان يقوم زيدٌ ، مرتفعاً (كان) وأنَّ (يقوم) مقدَّمٌ عن موضعه على سبيل الاتساع فإذا حذفت (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، ونظر لذلك بقوله : (كما أنَّ ألفَ (عِلَاقَةٍ) لللاحقِ ، فإذا حذفت الهمزة استحال التقدير للتأنيث) . (٢)

(٦) (كان) وأخواتها هل يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله .

أجاز الكسائي والفراء بناءً (كان) للمفعول - أي للمجهول - فيقال : كين ، ومكون ، ودارداه في جميع الصيغ الممكنة في (كان) ، وليقل المتكلم في : كان زيدٌ قائماً : كين قائمٌ ، وفي : كان زيدٌ يقوم : كين يقيم ، وفي : كان زيدٌ قام : كين قيم . (٣)

(١) تقييده : ل / ١٣٧ .

(٢) الخصائص : ١ / ٢٧٤ .

(٣) البهع : ٢ / ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٥ .

وعند ما تحدث ابن لب في تقييده عن هذه المسألة وأقوال العلماء فيها تعرض
لقول الكسائي والفراء ووصفه بالفساد ، ومعنى هذا أن رأيهما مردود في نظره . قال :
(وأما الموضع الثاني وهو رد هذه الأفعال للمفعول الذي لم يسم فاعله ، هل يجوز
فيقال : كين ومكون كما يقال : قيل ومقول ، أم لا يجوز ذلك في أفعال هذا الباب ؟ فيه
للنحويين أقوال :

القول الأول : أن ذلك جائز فيها على قياس سائر الأفعال ، فيحذف الاسم لأنه
شبيه بالفاعل ويرفع الخبر لأنه شبيه بالمفعول ، فيجعل بمنزلة المفعول الذي لم يسم
فاعله ، لأن قولك : كان زيد قائماً ، شبيه بـ (ضرب زيد عمراً) فكما أنك ترد (ضرب)
لما لم يسم فاعله وتحذف الفاعل وتقيم المفعول مقامه وترفعه مفعولاً لم يسم فاعله ،
فتقول : ضرب عمرو ، وكذلك تفعل فيما أشبهه ، فتحذف المشبه بالفاعل وترفع المشبه
بالمفعول فتقول : كين قائم ، وتقول على هذا : القائم مكون ، كما تقول : عمرو مضروب
وهذا قول الفراء وهو فاسد .

ثم علل لفساده بقوله : لما فيه من بقاء الخبر دون مخبر عنه ، لا في اللفظ ولا في
التقدير ، وذلك لا يجوز أجمعاً ، وذلك أن الفاعل في باب المفعول الذي لم يسم
فاعله يحذف اقتصاراً ، فلا يكون مراداً ولا مقدراً ، ولا يجوز حذف المبتدأ وحده
ولا خبره اقتصاراً بوجه ، لأن المبتدأ والخبر وكل ما أصلهما ذلك لا يستغنى أحدهما
عن الآخر ، فلا بد لكل واحد منهما من الآخر ، إما في اللفظ أو في التقدير فيجوز
حذف الاختصار ، لأن المحذوف مراد ومقدر ، وإما حذف الاقتصار فلا سبيل إليه
بوجه . واسم (كان) وأخواتها مبتدأ في الأصل فيجب ألا يحذف لفظاً أو تقديرًا
ويبقى خبره وقد لزم هذا المحذور ولا بد في قول الفراء . وإذا امتنع أن يقال : كين
قائم لما تقدم ، امتنع أيضاً أن يقال : القائم مكون ، لأنه لا يقع اسم المفعول إلا على
ما يرفع بفعل المفعول فتقول : عمرو مضروب ، لأنك تقول : ضرب عمرو .

والقول الثاني : أَنَّ ذلك جائز بشرط أَنَّ يكون الخبر فعلاً ، وأن يردَّ لما لم يسمَّ فاعله مثلها ، فتقول في قولك : كان زيدٌ يقومُ : كَيْنَ يَقَامُ ، وفي : كان زيدٌ يضربُ عمراً : كَيْنَ يُضْرَبُ عمرو . وهذا قول الكسائي ، والفراء أيضاً يجيز ذلك ، وفيه من الفساد ما تقدَّم في القول الأول (١) .

وواضحٌ من هذا الكلام أَنَّ الذي دفع الكسائي والفراء إلى إجازة ما ذهبا إليه المنطق النحوي المتمثل في الآتي :

مادام المنصوب - أي المفعول به - يحلُّ محلَّ المرفوع - أي الفاعل - في الجملة الفعلية ، ومادام المنصوب - أي الخبر - في الجملة الاسمية المصدرية بـ (كان) يقابلُ المفعول في الجملة الفعلية ، فليكن هذا المنصوب (أي الخبر) في : كان زيدٌ قائماً ، هو الذي يحلُّ محلَّ المرفوع (أي الاسم) ، وليقل المتكلم : كَيْنَ قائمٌ ، في حالة بناء (كان) للمجهول ، كأنَّ هذه الصيغة (كَيْنَ قائمٌ) يمكن أن تفيـدَ المخاطب أنَّ المتكلم أراد إخباره عن قيام (زيد) في زمن ماغي ، وأنَّه لم يرد ذكر (زيد) لخص في نفسه .

والحقُّ أَنَّ قياسَ الكسائي والفراء بناء (كان) للمجهول على سائر الأفعال قياسٌ في غير محله ، وذلك لأنَّه إذا كان لهذا الفعل (كان) بعض خصائص الأفعال الأخرى كالـتصَرُّفِ والاتِّصالِ بالضمائر ، فإنَّه ليس من المحتمِّ أن يكون له جميع خصائصه بما في ذلك البناء للمجهول .

وأمر آخر هو أنَّ (كان) تباينُ الأفعال الأخرى في أنَّها لا تستعملُ إلاَّ لتحويلِ مضمون الكلام بعد ما من الماضي القريب إلى الماضي البعيد (٢) .

وأمر ثالث هو أنَّ المتكلم يريدُ بها (أي كان) الإخبار ، ومن ثمَّ فهو ليس بحاجةٍ إلى بنائها للمجهول ، الذي يؤدي بدوره إلى غياب محدث الحدث للجملِ بـ (٣)

(١) تقييده : ل/١٤٧ .

(٢) البسيط : ٦٠٥ .

(٣) انظر خطيَّ منفردة من : ١٤٨ - ١٤٩ .

أولفرضي من أغراض البناء للمجهول .

(٧) اتّصال (نون الوقاية) بـ (إِنَّ) وأخواتها .

قال ابن أبي الربيع في البسيط : (وتقول : إِنَّنى فتلحق نون الوقاية ، كما تقول :

رَدَّنى ، لأنها شبيهة بالأفعال في معانيها وفي أواخرها) (١)

ومعنى هذا أَنَّ ابن أبي الربيع يرى أَنَّ لحاق نون الوقاية بهذه الحروف (إِنَّ وأخواتها)

من وجوه شبهها بالفعل المتعدي) .

والزجاجي

وردَّ ابنُ لب - رحمه الله - هذا الذي ذهب إليه ابن أبي الربيع فقال : (وزاد غيره

(أى غير الزجاجي) اتّصال نون الوقاية بها كما تتّصل بالفعل نحو : إِنَّنى كضربنى ،

وليست هذه الزيادة بصواب ، لأنَّ اتّصال الضمائر ونون الوقاية بهذه الأحرف إنّما

كان لأجل شبهها بالفعل ، وذلك أَنَّ اتّصال الضمائر ونون الوقاية من أحكام

الأفعال ، فكان يجب ألا يكون في هذه الأحرف ، لكنها لما كانت قد اشبهت الأفعال

دخلها ذلك الحكم لأجل الشبه ، فصار اتّصال الضمائر ونون الوقاية داخلًا في هذه

الأحرف بعد الشبه ، إن لأجله كان فيها . فالشبه ولا بُدَّ حاصل قبله بغيره ، فصار

بمنزلة عطفا النصِّ والرفع في كونهما موجبين للشبه ، لا فرق بينهما فلا وجه لعدّه من

وجوه الشبه ، والله أعلم) (٢)

والحقُّ أَنَّ اتّصال الضمائر ونون الوقاية بهذه الأحرف - إِنَّ وأخواتها - ليسا من

وجوه الشبه ، لأنَّ ضمائر النصِّ إنّما اتّصلت بها بعد عطفا النصِّ ، وكذلك نون

الوقاية إنّما الحقت من أجل ياء المتكلم ، وياء المتكلم إنّما اتّصلت بها بعد العمل ،

ومن هنا فلا وجه لعدّه من وجوه الشبه . (٣)

(١) البسيط : ٦٣٤ .

(٢) تقييده : ل / ١٥٣ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٢٣ .

(٨) الجَرَّ بـ (لَعَلَّ).

تدخل (إنَّ) وأخواتها على المبتدأ والخبر ، فتَنْصِبُ الأولَ اسماً لها وترفعُ الثانيَ خبراً لها ، ولا عمل لها فيما سوى هذا عند البصريين ، إلا (لَعَلَّ) فإنَّها قد تخفضُ المبتدأ وترفعُ الخبر ، وعليه جاء قول كعب بن سعيد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

فأتى باسم (لَعَلَّ) (أبى) مخفوضاً بها .

وتأول أبو علي الفارسي (١) وابن عصفور (٢) هذا البيت ، فأخرجوا (لَعَلَّ) فيه عنى

أن تكون جارةً وجعلوها باقيةً على ما استقرَّ فيها من نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبر ، فعندهما أنَّ اسمَ (لَعَلَّ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفاً ، و(أبى) مخفوضاً بحرفِ جرٍّ محذوفٍ و(قريبٌ) مبتدأ على حذفِ الموصوفِ وخبره في المجرور الواقع بعد (لَعَلَّ) والتقديرُ : لَعَلَّه لأبى المَفْوَارِ مِنْكَ جوابٌ قريبٌ ، فحذفَ الضَّميرُ الذي هو اسم (لَعَلَّ) وحذفَ أيضاً حرفَ الجرِّ وهو اللامُ وأبقى عطه ، وحذفَ أيضاً الموصوفَ الذي هو (جوابٌ) وقامت صفته مقامه . (٣)

ولم يرتضِ ابن لب - رحمه الله - هذا التأويلَ منهما فقال : (وهذا التأويلُ فسى غايةَ البعدِ والشذوذِ ، لما فيه من اجتماعِ ثلاثِ ضرائرٍ وهي : حذفُ ضميرِ الأمرِ ، وحذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عطه ، وحذفُ الموصوفِ وإقامةَ صفته مقامه ، وليس هذا من المواضع التي يجوزُ فيها ذلك) . (٤)

أقولُ : ما ذهب إليه البصريون من الجرِّ بـ (لَعَلَّ) لا يمكنُ إنكاره ، ولا محتملُ

لتأويله كما ذهب إليه الفارسي وابن عصفور . قال أبو حيان في النكتِ الحسان : ٣٦ / أ

(١) الجعفي الداني : ٥٨٤ .

(٢) شرح الجمل له : ٤٢٦ / ١ .

(٣) تقييده : ل / ١٥٤ ، وانظر المثنى : ٢٨٦ / ١ ، ٤٤١ / ٢ .

(٤) تقييده : ل / ١٥٤ .

(والجبر بلعل لغة حكاهما أبو عبيده والأخفش والفراء وأبو زيد ، وقال : إنها لغة عقيل ، ومن أنكر الجبر محجوج بنقل هؤلاء) .

وما ورد مسموعاً عن العرب يقوى ما ذكره أبو حيان .

(٩) الطرف والمجرور لا يجوز تعلقهما ب (إن) .

ذهب أكثر النحويين إلى أنه يجوز تقدم معمول الخبر في باب (إن) وأخواتها على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول ظرفاً أو مجروراً ، فإذا قلت : إن زيدا قائمٌ عندك ، وإن زيدا جالسٌ في الدار ، جاز لك تقدم الطرف والمجرور على الاسم فتقول إن شئت : إن عندك زيدا قائمٌ ، والعامل في (عندك) : (قائم) ، وكذلك تقول : إن في الدار زيدا قائمٌ ، وفي الدار يتعلق ب (قائم) .

وقد نص سيويه على جواز : إن بك زيدا مأخوذٌ ، وإن لك زيدا واقفٌ ، ف (بك) متعلق ب (مأخوذ) و (لك) متعلق ب (واقف) ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلِهِ (١)

ف (أخاك) اسم (إن) و (مصاب) خبرها و (بحبها) متعلق ب (مصاب) قدّمه على الاسم والتقدير : فإن أخاك مصاب القلب بحبها .

وذهب ابن عصفور في شرح الأيضاح إلى منع تقدم معمول الخبر على الاسم وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وتأول البيت على أن (بحبها) إما أن يكون متعلقاً ب (إن) - قال لأن (إن) وأخواتها يجوز إعمالها في الطرف والمجرورات - وإما أن يكون تعلقه بعامل محذوف تقديره : أصيب بحبها ، والجملة اعتراضية بين (إن) واسمها ، ولا اعتراض بين (إن) واسمها جائز نحو قول أبي الغول الطهمي :

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَيْمِيلٍ - أَثَانِيهَا حَمَامَاتٌ مُشَوِّلٌ

(١) الكتاب : ١٣٢ / ٢ - ١٣٣ .

(٢) تنقيده : ل / ١٦٥ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٠ / ١ ، والمقرب :

فقوله : قد أتى حَوْلَ كَمِيلٍ ، جملةً اعتراضية بين (كَانَ) واسمها الذي هو (أَنَافِيهَا)

قال ابن لب - رحمه الله - محترضاً على مذهب ابن عصفور من تعلق المجرور بـ (إِنَّ) :

وما ذكره (أى ابن عصفور) من جواز تعلق الظرف والمجرور بـ (إِنَّ) فيه نظرٌ ، إِنَّمَا يجوز

ذلك فى هذه الحروف فيما يقوى فيه معنى الفعل ، وذلك (كَأَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) ،

وَأَمَّا (إِنَّ) فلا سبيل إلى تعلق شيءٍ بها ، لأنها لا تحدث فى الجملة معنى أكثر من

التوكيد ، فلا ينبغى أن تعمل فى شيءٍ ، ألا ترى أَنَّ (ما) النافية و (لَمْ) ونحوهما

لا تعمل فى ظرفٍ ولا مجرورٍ وإن كانتا يفهم/معنى الفعل الذى هو النفى ، وإذا كانت

(كان) لا تعمل مع أنها فعلٌ متصرفٌ فى ظرفٍ ولا مجرورٍ على قول أكثر النحويين ، فإنَّ

لا تعمل (إِنَّ) فيهما أولى وأحرى ، لأنها حرفٌ عملٌ بالتشبيه بالفعل ، فلا ينبغى

أن يتعدى ما ثبت له بذلك من الحمل إلا بسماعٍ ثابتٍ كما سَمِعَ ذلك فى (كَأَنَّ) ، ولا

يقاسُ عليها فى ذلك إلا ما شاركها فى قُوَّةِ معنى الفعل كـ (لَيْتَ) . وقد نصَّ ابنُ جنى (١)

على ذلك فى (كَأَنَّ) و (لَيْتَ) .

وأيضاً فَإِنَّكَ إِذَا عَلَّقْتَهُ بـ (إِنَّ) صار المعنى كأنه قال : أؤكد بحبها ، وهذا لا معنى

له ، وليس هذا المجرور الذى هو (بحبها) مما يقتضى معنى التوكيد ليتعلق به ، فإنما

ينبغى أن يعمل معنى الحرف فى الظرف أو المجرور أو الحال إذا قَوَّى فيه معنى الفعل ،

وكان معنى الكلام على تعلقه بذلك المعنى صحيحاً ، ألا ترى إلى صحته فى قول الشاعر :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ حَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَلِ

تقديره : أشبهه فى حال خروجه من جنب صفحته بسفود حربٍ ، وهذا معنى صحيح

مستقيم . . . (٢)

(١) الخصائص : ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ .

(٢) تقييده : ل/١٦٥ .

(١٠) إعراب قوله عليه الصلاة والسلام : (أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ) :

الراجح في إعراب هذا الحديث أن يكون (مُخْرِجِيَّ) خبراً مقدِّماً، و(هَمْ) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس، لأنَّ (مُخْرِجِيَّ) نكرة فإنَّ إضافته غير محضة، وإنَّ هو اسم فاعلٌ بمعنى الاستقبال، فلا يتصرف بالإضافة، وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ، لثلاث تغر بالمعركة عن النكرة، دون مصحح (١).

وأجاز ابن أبي الربيع أن يكون (مُخْرِجِيَّ) مبتدأ، و(هَمْ) فاعلٌ به يسدُّ سدَّ الخبر، ويكون الحديث على هذا الوجه إنَّما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) في جمع الوصف لكون فاعله مجموعاً.

قال ابن لب - رحمه الله - : (وفي هذا الوجه الذي أجاز به ابن أبي الربيع نظر، وهو أنَّ الفاعل بالصفة على ما ذكره الضمير المنفصل، الذي هو (هَمْ) . وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها انفصال ضمير الفاعل، ألا ترى أنه لا يجوز باتفاق : زيدٌ قائمٌ هو، على أن يحرب (هو) فاعلاً بـ (قائم) ، والمانع منه انفصال الضمير. فذلك لا ينبغي أن يكون (هَمْ) في الحديث فاعلاً بـ (مُخْرِجِيَّ) لانفصاله، إلاَّ أن يكون المسوغ عنده لانفصاله هنا على ما ذكره كونه ساداً سدَّ الخبر ومغنياً عنه، فجرى عليه في ذلك حكم الخبر، فانفصل كما انفصل الضمير الواقع خبراً. فإنَّ كان هذا عنده مسوغاً لانفصال الضمير ونفى على ذلك في تجويزه هذا الوجه هنا، فذلك مذهب انفرد به، وإنَّ لم يجعل غيره ذلك من مسوغات الانفصال. وهو أيضاً - أعني ابن أبي الربيع - حيث ذكر المسوغات لانفصال الضمير لم يذكر ذلك ولا عنَّ عليه، ولا ينبغي من جهة القياس والنظر أن يكون ذلك مجوزاً لانفصال الضمير، وذلك أنك إذا قلت : قائمٌ زيدٌ، على أن يكون (قائم) مبتدأ، و(زيدٌ) فاعلٌ به يسدُّ سدَّ الخبر، فليس زيدٌ خبراً ولا له حكم من أحكام الخبرية وإنَّما هو فاعلٌ حقيقة، لكن هذا الوصف لما كان بمعنى الفعل لم يحتاج

إلى خبر ، واستعمل بفاعله ، بمنزلة الفعل ، كما لو قلت : أيقوم زيد ، وأيضاً فقد حصل الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما فلا حاجة إلى زيادة لفظ آخر . . . ثم قال ابن لسب - بعد أن نظر لوجود الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما بأثلة منها : ظننت أن زيدا قائم ، وعسى أن يقوم زيد ، وذكر أيضاً شواهد من القرآن الكريم - قال : فقد تحصل من هذا كله أن (زيداً) في قولك : أقائم زيد ، إذا ارتفع (قائم) بالابتداء إنما هو فاعل حقيقة وأحكامه أحكام الفاعل ، فحلى هذا لا ينبغى أن يكون الاسم المرفوع بالوصف هنا ضميراً منفصلاً إلا مع موجب الانفصال في نحو : زيد قائم إلا هو ، وما قائم إلا أنا ، فلك أن تجعل (قائم) مبتداً ، والضمير المنفصل بعد (إلا) فاعل به يسد مسد الخبر ، واقرانه ب (إلا) مستوف لانفصاله ، لأن ذلك يوجب انفصال الضمير مطلقاً . فإن قلت : فإذا تقرر أن ذلك الاسم فاعل حقيقة فلم لا يجوز أن يكون ضميراً متصلاً بالصفة ساداً مع ذلك مسد الخبر في نحو : زيد أقائم ، فيكون زيد مبتدأ ، وقائم مبتداً ثانٍ والضمير المستتر فيه المائد على زيد فاعل به يسد مسد الخبر ، والجملة من المبتداً وفاعله المبنى عن الخبر في موضع خبر زيد . فالجواب : أن ذلك ممنوع لما تقدم من الاكتفاء في استقلال ذلك كلاماً بحصول الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما ، فإذا قلت : زيد أقائم ، فلم يوجد المخبر عنه مفوظاً به ، فامتنع لذلك ، ألا ترى أنه ضمير مستتر في قائم غير مفوظ به ، فلهذا يشترط في الفاعل الساد مسد الخبر أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً لشيء من المسوقات لانفصال ضمير الفاعل . فالضمير في الحديث على هذا لا يكون إلا مبتداً و(مخرجي) قبله خبره ، إذ لا مستوف هنا لانفصال ضمير الفاعل فيحمل على أنه فاعل بالوصف كما ذكره أبو الحسين على ما تقدم (١) .

ثانيا : مذ هبه النحوى

وضع النحاة الأولون من مدرسة البصرة والكوفة أصول علم النحو وقواعده على أعمق الأسس وأمتنها ، ومكّنوا له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم ، وعلى أساس هاتين المدرستين جرى تصنيف النحاة الأولين إلى بصريين وكوفيين .
وأما النحاة المتأخرون فقد جرى أيضاً تصنيفهم إلى مدارس ، تكثر عند بعضهم وتقتصر عند آخرين على مدرستي البصرة والكوفة .

والواقع أنّ ما يسمى بالمدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية هو فى حقيقته فرعٌ لهاتين المدرستين وثمرَةٌ تالية من ثمارهما ، فلو نظرنا إلى النحاة الذين ظهرتوا بعد القرن الرابع الهجرى ، نجد أغلبهم قد تخلصوا من المذهبية ونوا ثقافتهم النحوية على الاختيار من محاسن المذهبين البصرى والكوفى ، ونظروا فيهما ووازنوا بين الفريقين .

ولمّا كان أغلب العلماء من النحاة واللّغويين من البصريين ، وامتاز رجال المدرسة البصرية بكثرة التّأليف ، وأغلب المؤلفات النحوية التى وصلتنا حتّى نهاية القرن الرابع الهجرى معظمها مؤلفات بصرية ، كالكتاب والمقتضب والأصول والجمل وشرح السيرافى والرمانى ومؤلفات أبى على الفارسى وابن جنى ، فقد كتبت لهذه المؤلفات السّيادة والتالى للمذهب البصرى ، فى المشرق والمغرب ، وأصبح جُلّ النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد القرن الرابع ، ويدورون فى أغلب ما يذهبون إليه من آراء نحوية حول المذهب البصرى .

وإذا كان الباحث مطالب بالتعرّض لما سار عليه الباحثون من تصنيف النحاة وبيان انتماء المتأخرين منهم إلى مدارس ، فأقول : إنّ انتماء صاحبنا ابن لب - رحمه الله - على ما يبدو من خلال معالجته لقضايا النحو ، بصرى المذهب ، يستشهد بأقوال سيبويه كثيراً ، وأقوال النحاة البصريين كالخليل والمبرد والأخفش والمازنى والجرمى

وابن السراج والزجاجي . ويظهر لنا هواه البصري واضحاً من خلال موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فهو لا يذكر مسألة في هذا الخصوص إلا أخذ برأى البصريين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، تجدها في الحديث عن آرائه .

ومضى لنا أن نسأل ، هل كان ابن لب في هواه البصري نحويًا مقلدًا ومتابعًا

لهم ، أم كانت له شخصية متميزة ، تبتكر الجديد وتناقش القديم بحرية واتساع أفق ؟
الحق أن ابن لب يعتبر نحويًا مقلدًا للبصريين ومتابعًا لهم في ^{معظم} آرائه ، ومع ذلك
فيمكن القول بأن الرجل كانت له شخصيته التي تجلت في بعض اختياراته عند تصديده
لبعض الآراء النحوية .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه ومن أهدى بهداه إلى يوم الدين .
بحون الله وتوفيقه فقد تمت الدراسة بمد رحلة طويلة . ويسرني أن أورد في ختامها أهم نتائجها فأقول :

تناولت الدراسة في هذه الرسالة كتاب تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي دراسة وتحقيقاً ، وقد خرجت الدراسة بقدر لا بأس به من النتائج ، أجمله في النقاط التالية :-

أولاً : نعتقد أن إخراج الكتاب محققاً مفهراً صحيحاً يعتبر بحد ذاته جديداً ، يهيئ للباحثين كتاباً ينتفعون به ، ويضيف إلى المكتبة العربية كتاباً جديداً .
ثانياً : أرخت الدراسة لابن لب وحقق قدرًا من الاطمئنان فيما يختص بحياته ، ووثقت نسبه ، وحددت زمن وفاته ، وعرفت بشيوخه وتلاميذه ومنزلته العلمية .

ثالثاً : استخلصت الدراسة ما أمكن آراء ابن لب النحوية ، وكشفت عن هواه النحوي وانتمائه للمذهب البصري في البحث والدراسة النحوية ، وأحصت له ستين رأياً نحوياً ، وناقشت بعضها مع إبداء الرأي فيها .

رابعاً : استطاعت الدراسة أن تبحث في آثار ابن لب ومخلفاته العلمية ، وفصلت القول في هذه الآثار وعينت الموجود منها والمفقود ، وأشارت إلى أماكن وجودها وعرفت بها وبيّنت ما حوته من موضوعات ، وكشفت الدراسة عن آثار جديدة لابن لب ، لم يقف عليها الباحثون من قبل .

خامساً : وقفت الدراسة عند تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ، فكشفت عن مادته ومنهجه ومصادره وشواهده ، كما وثقت نصه مع إخراج سليماً كما

وضع المؤلف دون المساس بجوهره إلا بما تقتضيه أصول القواعد اللغوية
والإملائية المعروفة .

وبعد :

فهذا جهدي في درس الكتاب وتحقيقه ، ولا أدعي له الكمال فإن الكمال لله
وحده ، وأما عمل الإنسان فمعرض للخطأ والصواب ، ولكنني أزعم صادقاً أنني حرصت
على نشر الكتاب وفق مناهج التوثيق والتحقيق المعروفة ، وحاولت أن أمنح على هذا
كل ارادة الإنسان وصبره وطموحه ، فإن أكن قد وفقت فذلك ما عطيت من أجله باخلاص
وإن كانت الأخرى فهذا عمل إنسانٍ يؤخذُ منه ويردُّ عليه .
ويسرنى أن أرحّب بكلّ نقدٍ بناءٍ وتوجيهٍ سليمٍ هادفٍ ، وأحمد الله على توفيقه
وأشكره على عطائه ، والله من وراء القصد وهو بكلّ شيءٍ عليم .

القسم الثاني : نص تقييد ابن لب
على بعض جمل أبي الفاسم
الزجاجي

للاستاذ الإمام أبي سعيد قح بن قاسم بن لب - رحمه الله
المنوف سنة (٧٨٢ هـ)

« تحقيقاً وتعليقاً »

Ms. № 109

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدايتنا ربنا ورب
المؤمنين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدايتنا ربنا ورب
المؤمنين

قد انبجى في غنم جمال الابل في ارضنا
للانخط وكما لم يسمع من حزننا في
الدور من كبرنا

[illegible]

/بسم الله الرحمن الرحيم/

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلّم تسليمًا
قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب الشهير العالم العلم المفتي المقدّر المرحوم
بركة الأندلس أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الثعلبي رحمه الله :

/ باب الكلام وما يتألف منه (١) /

الكَلَامُ هو اللَّفْظُ المركَّبُ وجوداً أو تقديراً المفيدُ بالوضع .
فمعنى اللفظ : ما يلفظ به اللسان والشفتان ، وهو تحرزٌ ممّا ليس بلفظٍ كالإشارة
والكتابة وكلام النفس ، فإنّ هذا ونحوه ليس بكلامٍ في اصطلاح النحويين .
ومعنى المركَّب : ما تركَّب من كلمتين فأكثر نحو : قام زيدٌ ، وما قام زيدٌ . وهذا
أيضاً مثال المركَّب في الوجود ، أى في اللفظ .

ومثال المركَّب في التقدير لا في اللفظ قولك : (زيداً) لِمَنْ رأيتَه قد أَشَالَ (٢)
سوطاً ، فزيداً هنا يسمّى كلاماً لأنّه مركَّبٌ في التقدير ، والأصل : اضربْ زيداً ،
لكنك حذفْتَ (اضربْ) لدلالة الحال عليه ، وهذا تحرزٌ من المفرد لفظاً وتقديراً ،
فإنّه لا يسمّى كلاماً لِفَقْدِ التركيب فيه نحو : (زيدٌ) وحده ، و (قام) وحده .

ومعنى المفيد : ما يستفاد منه إذا سَمِعَ معنى مستقلٌ نحو : قام زيدٌ ،
لأنّ سامعه يعلمُ منه معنى يستفيده ، وهو أنّ زيداً قد حصلَ منه في الوجود قيامٌ ،
وهو تحرزٌ من المركَّب الذي لا يفيد نحو : إن يُقْمَ زيدٌ ، ونحو : السَّماءُ فوقنا ، فلا
يسمّى هذا ونحوه كلاماً ، لأنّ السامع لا يستفيد منه معنى .

ومعنى بالوضع : بقصد المتكلم للإفادة ، وهو تحرزٌ ممّا يفيد بخيرٍ قصْدٍ من المتكلم
ككلام السّاهي والنائم والمجنون .

(١) ليس هذا العنوان من أصل الكتاب .

(٢) أشال : رفع ، ويقال : شالت الناقة بذنبها تشوله شولاً وشولاناً ، وأشالته

واستشالته أى رفعته ، وشال ذنبها أى ارتفع . انظر اللسان (شول) .

والتَّركيب أربعة أقسام : اسمان نحو : ذَا زَيْدٌ ، أو فِعْلٌ واسمٌ نحو : قَامَ زَيْدٌ ،
أو اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ نحو : لم يَقمْ زَيْدٌ ، أو اسمٌ وحَرْفٌ في باب النداء خاصَّةً
نحو : يَا زَيْدُ . وما عدا ذلك من التَّركيب فليس بكلامٍ .

والأصلُ في التَّركيب من هذه الأربعة القِسْمَانِ الأَوَّلَانِ ، لأنَّ قولَكَ : لم يَقمْ
زَيْدُ ، أصلٌ تركيبي من الفِعلِ والاسمِ وذلك قولكَ : يَقومُ زَيْدٌ ، ثُمَّ دَخَلَ الحَرْفُ
لمعناه بعد حصول التَّركيب واستقلاله . وأمَّا قولَكَ : يَا زَيْدُ ، فَإِنَّ أصله : أَنَادَى
زَيْدًا ، فتركيبه إذا إِنَّمَا هو من الفِعلِ والاسمِ ، ثُمَّ حُذِفَ الفِعلُ وعوضَ منه حَرْفُ
النداء فصار : يَا زَيْدُ .

وأقسامُ الكلامِ في كلامِ أبي القاسمِ ^(١) هي أجزاءه ^(٢) التي يأتلف منها ، وهي
ثلاثةٌ : اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ .

أمَّا الاسمُ ^(٣) فهو : كلمةٌ أو ما هو / في حكمها ، تدلُّ على معنى في نفسه — (٣ / ب)
ولا تتصرَّعُ ببنييتها للزَّمان .

فقولهم : (كلمةٌ) الكلمةُ هي اللَّفْظُ المفردُ نحو : زَيْدٌ ، ورجلٌ .

وقولهم : (أو ما هو في حكمها) يريدون الأسماءَ المركباتَ نحو : (بعليبك)
اسمًا للقرية ، و (نَرَى حَبَا) ^(٤) و (تَأْبِطُ شَرًّا) اسمين لرجلين .

(١) هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، مصنف كتاب الجمل ، وقد
تقدَّمت ترجمته .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٨٧ / ١ - ٨٨ : (وأراد بالأقسام : الأجزاء
أو المواد التي يأتلف منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأن الأقسام إنما
تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم . . .) وانظر الجمل : ١٧ .

(٣) انظر حدَّ الاسم في الايضاح للزجاجي : ٤٨ ، والمقتضب : ٣ / ١ ، والصاحبي
لابن فارس : ٤٩ - ٥١ ، وأسرار العربية لابن الانباري : ٩ - ١٠ ، قال ابن
الانباري : وقد ذكر فيه النحويون حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدًا ، ومنهم
من قال : لا حدَّ له ولهذا لم يعده سيبويه .

(٤) في الأصل (نَرَى حَبَا) بالخاء المعجمة والتصويب من اللسان حيث انشد في
(رزب) : إِنَّ لَهَا لِرَكْبًا رِزْبًا كأنه جبهة نَرَى حَبَا .

وانظر الكتاب : ٣ / ٣٢٦ .

وقولهم : (تدلُّ على معنى في نفسها) تحرزُّ من الحرفِ لأنَّه لا يدلُّ على معنى

في نفسه .

وقولهم : (ولا تتعرَّضُ ببنيتها للزمان) أي : بصيغتها وشكلها من الحركات
والسكنات ، وهذا تحرزُّ من الفعلِ نحو : (قام) لأنَّه يتعرَّضُ بصيغته للزمان . فإن
كان تعرَّضَ الكلمة للزمان بحروفها لا بصيغتها فهي اسمٌ داخلةٌ في هذا الحدِّ نحو :
أَمْسٍ ، وَغَدٍ ، وَالصَّبُوحِ ، ومعناه : الشُّرْبُ في الصَّبَاحِ ، وَالْغَبُوقُ ومعناه : الشُّرْبُ
في الحَشَى ، فهذه ونحوها أسماءٌ وإن كانت يفهم منها الزَّمان ، لأنَّه فهمٌ من ذاتها
وحروفها إن وضعت اسماً له لا من صيغها .

ولاسمِ خَوَاصٍ ينفردُ بها منها : الْخَفْضُ وحروفه ، وَالتَّنْوِينُ ، وَالْأَلْفُ وَالسَّلَامُ ،
وَالنَّعْتُ ، وَالتَّصْفِيرُ ، وَالنَّدَاُ (١) ، وَالْإِضَافَةُ إلى ما بعده ، وَالتَّثْنِيَةُ ، وَالْجَمْعُ ،
وَالتَّأْنِيثُ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ فهو كلمة تدلُّ على معنى في نفسها وتتعرَّضُ ببنيتها للزمان .

فقولهم : (تدلُّ على معنى في نفسها) تحرزُّ من الحرفِ .

وقولهم : (تتعرَّضُ ببنيتها للزمان) تحرزُّ من الاسمِ .

وللفعلِ خَوَاصٌ ينفردُ بها ، منها : (قَدْ) ، وَالسَّيْنُ ، وَ (سَوْفَ) من أوله ،
ولحاقُ النُّونِ الشَّديدة أو الخفيفة وتاءُ التَّأْنِيثِ الساكنة له من آخره ، وَالْجَزْمُ وَالتَّصَرُّفُ (٢)
ومعنى التَّصَرُّفِ : اختلافُ الأبنية للدلالة على الأزمنة ، ومعنى ذلك أنك إذا قلتَ
من الضَّرْبِ : (ضَرَبَ) دلَّ على الزَّمانِ المَاضِي ، فإذا قلتَ : (اضْرِبْ) دلَّ على
الزَّمانِ المُسْتَقْبَلِ ، فإذا قلتَ : (يَضْرِبُ) دلَّ على الحَالِ أو الاستقبالِ ، فتختلفُ
أبنيتها كما ترى ويختلفُ الزَّمانُ باختلافها .

وَأَمَّا الْحَرْفُ فهو كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها لكن في غيرها ، ولا يكونُ فيه
شيءٌ من خَوَاصِّ الأسماءِ ولا خَوَاصِّ الأفعالِ .

(١) الجمل ص : ١٨ .

(٢) الجمل ص : ١٨ .

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ مَا أَوْجِبَهُ الْعَامِلُ ^(١) فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ، مِنْ حَرَكَةٍ ، أَوْ حَرْفٍ ، أَوْ سَكُونٍ ، أَوْ حَذْفٍ .

مِثَالُ الْحَرَكَةِ : قَامَ زَيْدٌ ، وَمِثَالُ الْحَرْفِ : قَامَ الرَّيْدُونَ ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ ، وَالزَّيْدَانِ يَقُومَانِ .

وَمِثَالُ السَّكُونِ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَخِنْ . وَمِثَالُ الْحَذْفِ : لَمْ يَقُومَا ، وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَدْعُ .

وَالْقَابُ الإِعْرَابِ مَعَ عَدَمِ التَّجَوُّزِ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ . وَيُعَبَّرُ أَيْضًا عَنْ / الْخَفْضِ بِالْجَرِّ ^(٢) . وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ (مَعَ عَدَمِ التَّجَوُّزِ) أَنَّهُ قَدْ يَتَجَوَّزُ فَتَطْلُقُ عَلَى (١/٤) الإِعْرَابِ الْقَابُ الْبِنَاءُ ، فَقَدْ يَطْلُقُ عَلَى الرَّفْعِ ضَمٌّ ، وَعَلَى النَّصْبِ فَتَحٌ ، وَعَلَى الْخَفْضِ كَسْرٌ ، وَعَلَى الْجَزْمِ سَكُونٌ . وَعَلَى هَذَا التَّجَوُّزِ جَرَى كَلَامُ النَّحْوِيِّينَ ^(٣) فِي بَابِ مَصْرِفَةِ عِلَامَاتِ الإِعْرَابِ بَعْدَ هَذَا .

وَهَذِهِ الْأَقْبَابُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَخْصُ الْأَسْمَاءَ وَهُوَ الْخَفْضُ . وَقِسْمٌ يَخْصُ الْأَفْعَالَ وَهُوَ الْجَزْمُ . وَقِسْمٌ يَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ .

وَالْمَصْرَبُ مِنَ الْكَلِمِ صِنْفَانِ : الْأَسْمُ الْمُحْتَمَكُنُ وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَوْجِبُ بِنَاءٍ . وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ إِحْدَى النُّونَاتِ الثَّلَاثِ : النُّونُ الشَّدِيدَةُ أَوِ النُّونُ الْخَفِيفَةُ أَوْ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ . وَالْإِعْرَابُ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً .

وَالْبِنَاءُ هُوَ مَا لَمْ يَوْجِبْهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ مِنْ حَرَكَةٍ ، أَوْ حَذْفٍ ، أَوْ سَكُونٍ .

(١) الْمُرَادُ بِالْعَامِلِ : مَا بِهِ يَحْدُثُ الْمَعْنَى الْمَحْصُوحُ لِلْإِعْرَابِ

(٢) الْجَرُّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْخَفْضُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

(٣) وَفِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرَّمْضِيِّ : ٣ / ٢ (وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الْقَابِ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ وَحَرَكَاتِ

الْبِنَاءِ وَسَكُونُهُمَا فِي اصْطِلَاحِ الْبَصْرِيِّينَ مُتَقَدِّمِيهِمْ وَمُتَأَخِّرِيهِمْ تَقْرِيْبًا عَلَى السَّامِعِ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُفْزِدُونَ الْقَابَ الْإِعْرَابِ فِي الْمَبْنِيِّ ، وَعَلَى الْحَكْمِ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَهُمَا) .

وَانْظُرِ الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ : ١٥٨ / ١ - ١٥٩ .

مِثَالُ الحَرَكَةِ : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَهَؤُلَاءِ . وَمِثَالُ الحَذْفِ : قَتَوْنِي ، وَقَوْمَا ،
وَخَشَى ، وَارْمِ ، وَادْعُ . وَمِثَالُ السُّكُونِ : قُمْ ، رَاخُجْ ، وَمَنْ ، وَكَمْ ، وَإِذْ .
وَالْقَابُ الْبِنَاءُ أَرْبَعَةٌ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَوَقْفٌ . وَقَدْ يَمْبَرُّ عَنِ الْوَقْفِ بِالسُّكُونِ .
وَمِثَالُ الضَّمِّ : (مُنْذُ) وَ (حَيْثُ) . وَمِثَالُ الْفَتْحِ : (أَيْنَ) وَ (كَيْفَ) ، وَمِثَالُ
الْكَسْرِ : (هَؤُلَاءِ) . وَمِثَالُ الْوَقْفِ : (مَنْ) وَ (كَمْ) .

وَالْمَبْنَى مِنَ الْكَلِمِ الْحُرُوفُ كُلُّهَا ، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي ، وَالْفِعْلُ الْمَضارعُ الَّذِي اتَّصَلَتْ
بِهِ إِحْدَى النُّونَاتِ (١) وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَصِيغُ الْأَمْرِ (٢) .

وَلَا يُبْنَى مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ كَالْمَضْمَرَاتِ لَا فَتْقَارَهَا إِلَى مَفْسَرٍ ، وَالْمَبْهَمَاتِ
لَا فَتْقَارَهَا إِلَى حُضُورِ الْمَشَارِإِلَيْهِ ، وَالْمَوْصُولَاتِ لَا فَتْقَارَهَا إِلَى الصَّلَةِ .

أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ لِأَنَّهُمَا تَضَمَّنَتَا مَعْنَى (إِنْ) ، وَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ
لِأَنَّهُمَا تَضَمَّنَتَا مَعْنَى الْهَمْزَةِ . وَيَسْتَتْنِي مِنَ الْمَوْصُولَاتِ وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ
(أَيْ) فَإِنَّهَا مَعْرَبَةٌ حَمَلًا عَلَى نَظِيرَتِهَا وَهِيَ (بَعْضُ) لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ
التَّبَعِيَّةُ ، وَنَقِيبُتُهَا وَهِيَ (كُلُّ) .

أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَبْنَى كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْأَمْرِ نَحْوُ : (نَزَالِ) لِأَنَّهُا وَقَعَتْ مَوْقِعَ
أَفْعَالِ الْأَمْرِ كَ (أَنْزِلْ) وَكَالْمَنَادِ الْمَبْنَى عَلَى الضَّمِّ نَحْوُ : يَا زَيْدُ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ
ضَمِيرِ الْخِطَابِ مَعَ شَبِيهِهِ فِي الْأَفْرَادِ وَالتَّصْرِيفِ .

أَوْ ضَارَعَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَبْنَى كَهَذَا ، وَوَقَّاشِ ، مِنْ أَسْمَاءِ النِّسَاءِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَشْبَهَ
(نَزَالِ) فِي الْوِزْنِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْمَلْمِيةِ وَالْمَحْدَلِ .

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَاقِ : ٣٥٩ : (وَالْمَضَارِعُ إِذَا لَحِقَتْهُ نُونُ الْإِنَاثِ فَذَكَرَ
ابْنُ مَالِكٍ إِنَّهُ مَبْنَى عَلَى السُّكُونِ بِإِخْلَافٍ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، بَلْ ذَهَبَ ابْنُ
دُرُسْتُوهٍ وَتَبِعَهُ السَّهْمِيلِيُّ وَابْنُ طَلْحَةَ وَطَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ .

وَالْبِنَاءُ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبُ سَبْيُوهٍ .
(٢) قُلْتُ : وَفِعْلُ الْأَمْرِ مُخْتَلَفٌ فِي بِنَائِهِ ، فَهُوَ مَبْنَى عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَمَعْرَبٌ عِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَرْجُوحُ .

أو خَرَجَ عن نظائره وذلك (أَيْ) الموصولة إذا كانت مضافةً وحذف الضميرُ
 المبتدأ الحائذُ عليها من صلتها نحو قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ
 أَشَدُّ) (١) بنيت لمخالفتها أخواتها في حُسن حذف / الضمير المذكور من صلتها ، (٤/ب)
 وقبحه مع أخواتها التي هي سائر الموصولات أو شبه بمثله نحو (كَمْ) الخبرية بنيت
 لأنها مشبهة بالاستفهامية . أو أضيفت إلى مبنى نحو : (مِثْل) في قوله تعالى : (إِنَّهُ
 لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنطِقُونَ) (٢) ف (مِثْل) نصت لـ (حَقٌّ) وهو مبنى على الفتح لا ضافته
 إلى (أَنْ) وهي حرف مبنى ، و (مَا) زائدة .

ونحو قول الشاعر :

لَمْ يَمْنَحِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوقَالِ (٣)
 ف (غَيْرَ) فاعل بـ (يَمْنَحُ) لكنه مبنى لإضافته إلى (أَنْ) وهي حرف . ومن هذا
 ظروف الزمان إذا أضيفت إلى جملة مصدرية بمبنى نحو قول الشاعر :

(١) من الآية : (٦٩) من سورة مريم ، وقرأ الجمهور (أيهم) بالرفع . وقرأ طلحة
 ابن مصرف ، ومعاذ بن مسلم المبرأ ، وزائدة عن الأعشى (أيهم) بالنصب
 على أنها مفعول به منصوب . انظر تفسير القرطبي : ١١/ ١٣٣ ، والبحر
 المحيط : ٦/ ٢٠٨ ، والانصاف : ٢/ ٧١١ ، والبيان : ٢/ ١٣٠ ، والأشياء
 والنظائر : ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) من الآية : (٢٣) من سورة الذاريات . وقرأ بفتح اللام من (مثل) ابن كثير
 ونافع وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعفص عن عاصم . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر
 وحزمة والكساعي بالرفع . انظر السبعة : ٦٠٩ ، وحجة القراءات : ٦٧٩ ،
 ومشكل أعراب القرآن : ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٣) من البسيط ، استشهد به سيوطي : ٢/ ٣٢٩ ، ولم ينسبه . وهو لأبي قيس بن
 الأسلت من قصيدة له يصف فيها ناقته . (منها) أي الناقة في بيت قبله ، يريد
 لم يمنحها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت الحمامة فنفرت . والأوقال : جمع (وقل)
 وهو الثمر اليابس لشجر الدوم .

انظر ديوانه : ٨٥ ، والانصاف : ١/ ٢٨٧ ، وأما ابن الشجري : ١/ ٢٦ ،
 ٢/ ٢٦٤ ، وشرح الفصل : ٨/ ٣ ، ٨/ ١٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
 ١/ ١٠٦ ، والمغني : ١/ ١٥٩ ، والتصريح : ١/ ١٥ ، والمساعد : ٢/ ٣٦١ ، =

عَلَى حَيْنٍ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتَ : أَلَمْ أَصَحِّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ (١)

ف (حَيْنٌ) مَنِةٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى (عَاتَبْتَ) وَهُوَ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

عَلَى حَيْنٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذَنْوُهُ يَرِثُ شَرُّهُ إِذَا فِي الْمَقَامِ تَدَابُرٌ (٢)

ف (حَيْنٌ) أَيْضًا مَنِةٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا ، وَهِيَ مَعْدُورَةٌ بِمَبْنِيٍّ وَذَلِكَ

(مَنْ) الَّتِي هِيَ اسْمٌ شَرْطِيٌّ . وَلَا يُقَاسُّ الْبِنَاءُ فِي الْمُضَافِ إِلَى مَبْنِيٍّ إِلَّا فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ

أَوْ رَكَّبَ مَعَ قَبْرِهِ نَحْوُ : (بِطَلَبِكَ) وَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) . وَ (سَيِّوِيهِ) وَ (عَمْرُوِيهِ) . فَلَا سَمَّ

الْأَوَّلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ مَبْنِيٌّ ، لِأَنَّهُ رَكَّبَ مَعَ الَّذِي بَعْدَهُ فَمَارَ آخِرُهُ كَوْسَطِ الْكَلِمَةِ ، وَالْأَعْرَابُ

لَا يَكُونُ وَسْطًا . وَنَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (لَا رَيْبَ فِيهِ) (٣) ف (رَيْبٌ) مَبْنِيٌّ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ (لَا) .

= وَالْمُهْمَجُ : ٢٣٣/٣ ، وَاللِّسَانُ (وَقُلْ) وَالْخَزَانَةُ : ٤٦/٢ ، ١٤٤/٣ ، وَيُرْوَى
(هَتَفَتْ) مَكَانَ (نَطَقَتْ) .

(١) مِنَ الطَّوِيلِ ، لِلْمُنَافَةِ الذِّبْيَانِي . عَاتَبْتَ مِنَ الْعِتَابِ وَهُوَ اللَّوْمُ ، وَالْوَاوُ : اسْمُ
فَاعِلٍ مِنْ وَزَعِهِ يَزَعُ ، أَيْ : نَهَاهُ وَزَجَعَهُ عَنْ فِعْلِ الْمَقَابِحِ .

انظُرْهُ فِي : دِيَوَانِهِ : ٧٢ ، وَالْكِتَابُ : ٣٣٠/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٣٢٧/١ ،
وَالْإِنْصَافُ : ٢٩٢/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، ٢٦٤ ، وَمَجَازُ
الْقُرْآنِ : ٩٣/٢ ، وَالْإِيضَاحُ لِلزَّجَّاجِيِّ : ١١٤ ، وَالْمَفْنَى : ٥١٧/٢ ، وَشَرْحُ
شَوَاهِدِهِ : ٨١٦ ، وَالْمُهْمَجُ : ٢٣٠/٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٥١/٣ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ . الذَّنْبُ بِالْفَتْحِ : الدَّلُومُ مَطْوًى مَاءٌ ، وَقَدْ
ضَرَبَهُ مِثْلًا لِمَا يَدُلُّ بِهِ مِنَ الْحِجَةِ ، وَالشَّرْبُ بِالْكَسْرِ : الْحِطُّ مِنَ الْمَاءِ . وَالتَّدَابُرُ :
التَّقَاطُعُ ، وَأَصْلُهُ أَنْ يُولَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَاطِعِينَ صَاحِبَهُ دَبْرَهُ . وَالْمَقَامُ :
الْمَجْلِسُ .

وَقَدْ ذَكَرَ سَيِّوِيهِ أَنْ إِضَافَةَ (حَيْنٍ) إِلَى (مَنْ) الشَّرْطِيَّةُ ضَرْوَةٌ مِنْ ضَرْوَاتِ الشَّعْرِ
انظُرْهُ فِي : دِيَوَانِهِ : ٢١٧ ، وَالْكِتَابُ : ٧٥/٣ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٩١/١ ، وَفِيهِ
(يَجِدُ فَقْدَهَا) مَكَانَ (يَرِثُ شَرُّهُ) ، وَالْمُهْمَجُ : ٣٣٤/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٦٤٩/٣

(٣) مِنَ الْآيَاتِ : (٢) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَ (٩ - ٢٥) مِنْ آلِ عِمْرَانَ ، وَ (٨٧) مِنْ
النِّسَاءِ ، وَ (١٢) مِنَ الْأَنْعَامِ ، وَ (٣٧) مِنَ يُونُسَ .

أَوْ قَلَّ تَمَكُّنُهُ نَحْوَمَا أَجَازَهُ سَيُؤَيِّهِ ^(١) مِنْ بِنَاءِ (قَاف) إِذَا جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْمَسُورَةِ
فَقُلْتُ :

(قَرَأْتُ قَافَ) أَجَازَ بِنَاءَهُ عَلَى الْفَتْحِ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِ ^(٢) ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَمْلِكِ إِلَّا عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ ، فَلَا يَوْجَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَبْنِيًّا إِلَّا وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ التَّسْعَةِ ، وَأَصْلُهَا
الْإِعْرَابُ لَكُنَّهَا بِنْيَةٌ لَمَّا عَرَضَ فِيهَا مِنْ سَبَبِ الْبِنَاءِ .

وَأَصْلُ الْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ كُلُّهَا الْبِنَاءُ ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمَضَارِعُ وَحْدَهُ لَمَّا عَرَضَ فِيهِ
مِنْ شَبِيهِهِ بِالْأَسْمِ مِنْ جِهَتِي الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِصِ ^(٣) . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ (يَقُومُ) مَبْنِيٌّ
الزَّمَانِ إِذَا هُوَ مُحْتَمَلٌ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، كَمَا أَنَّ (قَائِمًا) وَهُوَ اسْمٌ بِهِمْ ، إِذَا لَا
يَدْرَى عَلَى مَنْ يَقَعُ ، ثُمَّ يَخْصُصُ هَذَا الْفِعْلُ وَيَزَالُ إِبْهَامُهُ بِحَرْفٍ فِي نَحْوِ : سَيَقُومُ ،
وَسَوْفَ يَقُومُ ، كَمَا يَخْصُصُ الْأَسْمُ وَيَتَمَيَّنُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ : (الْقَائِمُ)
وَلِمَضَارِعِهِ هَذَا الْفِعْلُ لِلْأَسْمِ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ سُمِّيَ مَضَارِعًا . وَالْمَضَارِعَةُ هِيَ :
الْمُشَابِهَةُ .

(١) هُوَ أَبُو بَشَرٍ ، عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ ، (ت ١٨٠ هـ) عَلَى الْأَصَحِّ . اِمَامُ
النُّحَاةِ وَأَوَّلُ مَنْ بَسَطَ عِلْمَ النُّحُوِّ ، وَتَرَكَ فِيهِ (الْكِتَابَ) لَزِمَ الْخَلِيلُ فَفَاقَهُ . مَاتَ
بِالْأَهْوَازِ وَقِيلَ بِشِيرَازَ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : مَرَاتِبِ النُّحَوِيِّينَ : ١٠٦ ، وَابْنُ نَوَاحٍ
الرُّوَاةُ : ٢٤٧/٢ ، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ : ١٢/١٩٥ ، وَهَفْيَةُ الْوَعَاةِ : ٢/٢٢٩ /
٢٣٠ ، وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ : ٢/٩٩ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣/٢٥٨ .

(٣) انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٢/٥٤٩ - ٥٥٠ ، وَالْأَشْمُونِيَّ : ١/٥٩ - ٦٠ .

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ (١)

أَلْقَابُ الْإِعْرَابِ كَمَا تَقَدَّمَ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ .

فَأَمَّا (الرِّفْعُ) فَهُوَ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ : الضَّمَّةُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالنُّونُ .

وَهَذِهِ الْعِلَامَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَخُصُّ الْأَسْمَاءَ وَهُوَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ . وَقِسْمٌ يَخُصُّ

(١/٥)

الْأَفْعَالَ وَهُوَ : / النُّونُ . وَقِسْمٌ يَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الضَّمَّةُ .

فَأَمَّا (الضَّمَّةُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : فِي الْأِسْمِ الْمَفْرَدِ

سِوَاهُ أَكَانَ الْمَعْنَى أَفْرَادًا أَوْ جَمْعًا نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَشَجَرٌ ، وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ نَحْوُ :

رَجَالٌ . وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ : هِنْدَاتٌ .

وَالْأِسْمُ الْمَفْرَدُ لَفْظًا يَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : الْأِسْمُ الْوَاقِعُ عَلَى وَاحِدٍ فِي الْمَعْنَى ،

وَأِسْمُ الْجَمْعِ ، وَأِسْمُ الْجِنْسِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ أَمْثَلَهَا .

وَتَكُونُ الضَّمَّةُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُعْرَبَةِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ الَّتِي

لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا مَا يُوَجِّبُ رَفْعَهُ بِالنُّونِ نَحْوُ : يَقُومُ وَيَقْعُدُ .

وَأَمَّا (الْوَاوُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي نَوْعَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً ، فِي جَمْعِ الذَّكَرِ

السَّالِمِ نَحْوُ : زَيْدُونَ وَفِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّ إِذَا كَانَتْ مَفْرَدَةً مُكَبَّرَةً مضافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءٍ

الْمُتَكَلِّمِ ، وَهِيَ : أَغْوَكَ ، وَأَبُوكَ ، وَحَمُوكَ ، وَهَنُوكَ ، وَفُوكَ ، وَ (نُو) الَّتِي بِمَعْنَى

(صَاحِبِ) نَحْوُ : نُو مَالٍ . وَلَا تَكُونُ (نُو) هَذِهِ إِلَّا مضافَةً إِلَى مَا يَمُدُّهَا .

وَأَمَّا (الْأَلْفُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً وَهِيَ التَّثْنِيَةُ (٢)

نَحْوُ : الزَّيْدَانِ .

وَأَمَّا (النُّونُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مَضَارِعٍ

اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : يَقُومَانِ ، أَوْ وَآوَتْ دَلَّ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ : يَقُومُونَ

أَوْ يَاءٌ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ وَالتَّأْنِيثِ نَحْوُ : تَقُومِينَ يَا هِنْدُ .

(١) الْجُمْلَةُ ص : ١٨ .

(٢) الْجُمْلَةُ ص : ١٩ .

وللنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ (١) : الفَتْحَةُ ، والأَلِفُ ، واليَاءُ ، والكُسْرَةُ ، وحَذْفُ النُّونِ .

وهذه العِلَامَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ يُخَصُّ الأَسْمَاءَ وهو الأَلِفُ ، واليَاءُ ، والكُسْرَةُ .

وقِسْمٌ يُخَصُّ الأَفْعَالَ وهو حَذْفُ النُّونِ .

وقِسْمٌ يَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا وهو الفَتْحَةُ .

فَأَمَّا (الفَتْحَةُ) فتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ مِنَ الأَسْمَاءِ فِي نوعَيْنِ : فِي الأِسْمِ المَفْرُودِ لَفْظاً

وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ مِنَ الأَفْعَالِ فِي نوعٍ وَاحِدٍ ، وهو الفِعْلُ المَضارعُ المَرْفُوعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : لَنْ يَقْرَأَ ، وَلَنْ يَقْعَدَ .

وَأَمَّا (الأَلِفُ) فتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي نوعٍ وَاحِدٍ مِنَ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً ، وهو الأَسْمَاءُ السَّالِمَةُ بِشَرْطِهَا الثَّلَاثَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ .

وَأَمَّا (اليَاءُ) فتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي نوعَيْنِ مِنَ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً ، فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : الزَّيْدَيْنِ . وَفِي جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ نَحْوُ : الزَّيْدِينَ .

وَأَمَّا (الكُسْرَةُ) فتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي نوعٍ وَاحِدٍ مِنَ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً وهو جَمْعُ المؤنَّثِ السَّالِمِ نَحْوُ : رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ .

وَأَمَّا (حَذْفُ النُّونِ) فيَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي كُلِّ مَضارعٍ مَرْفُوعٍ بِالنُّونِ . (٢)

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ : الكُسْرَةُ ، واليَاءُ ، والفَتْحَةُ ، وَهِيَ كُلُّهَا مَخْتَصَةٌ بِالأَسْمَاءِ ، لِأَنَّ الخَفْضَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الأَسْمَاءِ .

فَأَمَّا / (الكُسْرَةُ) فتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : فِي الأِسْمِ المَفْرُودِ لَفْظاً (٥/ب)

الْمَنْصُوفِ نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمَنْصُوفِ نَحْوُ : رِجَالٌ ، وَفِي جَمْعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ نَحْوُ : هِنْدَاتِ .

وَأَمَّا (اليَاءُ) فتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : الزَّيْدَيْنِ ، وَفِي

جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ نَحْوُ : الزَّيْدِينَ ، وَفِي الأَسْمَاءِ السَّالِمَةِ بِشَرْطِهَا الثَّلَاثَةِ نَحْوُ : أَخِيكَ وَأَبِيكَ .

وَأَمَّا (الْفَتْحَةُ) فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ
نحو : أَحْمَدُ وَزَيْنَبُ.

وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ هُوَ كُلُّ اسْمٍ وَجَدَ فِيهِ عِلْتَانِ أَوْ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلْتَيْنِ مِنْ
عِلَلٍ تَسْعُ ، وَهِيَ الْعِلْمِيَّةُ ، وَالْعَدَلُ ، وَالْحُجَّةُ ، وَالْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي ، وَالتَّرْكِيبُ ،
وَالتَّأْنِيثُ ، وَالْوَصْفُ ، وَالْوَزْنُ ، وَشَبْهُ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَهَذَا الشَّيْءُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهَا لَا تَلْحَقُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ نحو : عِثَانُ وَعِطْشَانُ .

وَالثَّانِي : زِيَادَةُ الْأَلْفِ الْأَلْحَاقِ أَوِ التَّطْوِيلِ فِي نَحْوِ : (مَعْرَى) ، وَ (قَبْعَثَرَى) (١)

إِذَا سُمِّيَتْ بِهِمَا فَصَارَا عِلْمَيْنِ .

وَالثَّلَاثُ : شَبْهُ الْأَعْجَمِيِّ نَحْوِ : (مَسَاجِدَ) إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ رَجُلًا ، وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ
الْمُتَنَاهِيَةُ كُلُّهَا إِذَا سُمِّيَ بِهَا تَمْتَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَشَبْهُ الْحُجَّةِ مِنْ حَيْثُ لَا نَظِيرَ
لَهُ فِي الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ ، كَمَا أَنَّ الْأَعْجَمِيَّ كَذَلِكَ .

وَالرَّابِعُ : الشَّيْءُ بِالْأَصْلِ نَحْوِ : (أَحْمَرُ) الْمَكْرَبُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ يَمْتَنَعُ صَرْفُهُ
حِينَئِذٍ لِشَبْهِهِ بِأَحْمَرِ الصِّفَةِ قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى بِهِ . وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِيَةُ إِذَا نَكَّهَتْ
بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهَا تَشَبَّهُ أَصْلَهَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَلَا تَنْصَرِفُ لَذَلِكَ . وَسَيَسِدُّ هَذَا فِي
أَبْوَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَالْحِلَّةُ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ عِلْتَيْنِ : الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي وَهُوَ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى طَرِيقَةِ
(مَفَاعِلِ) أَوْ (مَفَاعِيلِ) نَحْوِ : مَسَاجِدَ ، وَدَنَانِيرَ ، وَصَوَافٍ (٢) .

وَالتَّأْنِيثُ اللَّازِمُ وَهُوَ التَّأْنِيثُ بِالْأَلْفِ الْحَقُورَةِ أَوِ الْمُدَوْدَةِ (٣) نَحْوِ : حُبْلَى وَحَمْرَاءُ
فَمَتَى وَجَدَ فِي الْاسْمِ عِلْتَانِ مُؤَثَّرَتَانِ مِنْ هَذِهِ أَوْ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلْتَيْنِ لَمْ يَدْخُلْهُ تَنْوِينُ
الْتِمَكُّنِ وَخُفِضَ بِالْفَتْحَةِ ، إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يُضَافَ إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ يَنْوَنَ فِي

(١) الْقَبْعَثَرَى : الْجَمْلُ الضَّخْمُ الْعَظِيمُ ، وَالْأَشْيُ قَبْعَثَرَاءُ . وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ أَلْفُهُ

لَيْسَتْ لِلْأَلْحَاقِ ، وَأَمَّا هِيَ لِمَجْرَدِ تَكْثِيرِ الْكَلِمَةِ . انْظُرِ الْمُقْتَضَبَ : ٥٧ / ١ ،

وَالْمُضْطَبَّ : ٥١ / ١ .

(٢) الصَوَافُ : الْأَبِلُ الْمَقُولَةُ

(٣) فِي الْأَصْلِ : (الْمُدَوْدُ)

الضَّرورة ، فيخفُّ حينئذٍ بالكسرة نحو : مررتُ بالمساجِدِ ، ومساجِدِ القومِ ، ونحو قول الشاعر :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرٌ عَنِيْزَةٌ (١)

لما اضطرَّ إلى تنوين (عنيزة) خفضه بالكسرة وفيه العلمية والتأنيث ، فَلَوْلَا الضَّرورة لمنع التنوين وخفَّض بالفتحة .

ومعنى المصرب يصرفُ الجَمْعَ المتناهي مطلقاً في الكلام ، وهي لغة (٢) قليلة لكنها فصيحة ، وعليها جاء قوله تعالى (سَلَسِلًا) (٣) و (قَوَارِيرًا . قَوَارِيرًا) (٤) في قراءة مَنْ نَوَّنَ .

والتنوين نون ساكنة وضماً / زائدة تلحقُ الاسمَ بعد كماله ، تفصله عما بعده (١/٦) نحو النون التي في آخر زيد ، ورجل . وقولهم (ساكنة وضماً) أي : لم توضع في أصلها إلا ساكنة ، فإن وجدت متحركة

(١) من الطويل ، لامرئ القيس من مطلقته المشهورة . وعجزه

..... فقالت لك الويلات أنك مرجلي

الخدر : اليهودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخي فوقها ستور لتكون بداخلها النساء . وعنيزة : بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه .

انظر ديوانه : ص ١١ ، وجمهرة أشعار العرب : ١٣٣ ، وأوضح المسالك : ١٣٦/٤ ، والاشموني : ٢٧٤/٣ ، وشرح القصائد العشر : ص ٤٠ .

(٢) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا اليه في الشعر ، انظر الانصاف : ٤٩٣/٢ ، وما بعدها ، وأوضح المسالك : ١٣٧/٤ ، والاشموني : ٢٧٥/٣ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة الانسان ، وهي : (انا اعتدنا للكافرين سلاسلًا واغلالًا وسعيرا)

(٤) من الآية : (١٥) ، (١٦) من سورة الانسان . وقراءة من نون هي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي ، وقرأ الباقر بنغير تنوين . وقرأ ابن كثير : (قواريرا) منونا ، و (قوارير من فضة) بنغير تنوين . انظر حجة القراءات : ٧٣٨ .

فإنما ذلك لعارضٍ ، وأصلها السكون نحو قوله تعالى : (خَبِيثَةٌ اجْتَثَّتْ)^(١) فلم يحرك التنوين في آخر (خَبِيثَةٌ) بالكسر أو بالضم على اختلاف القراءتين^(٢) إلا لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة والجيم بعدها في (اجْتَثَّتْ) ساكنة أيضاً ، فالتقى الساكنان فحُرِّكَ الأوَّل وهو التنوين .

وقولهم (زائدة) لأنها ليست أصلاً في الكلمة .

وقولهم (تلحق الاسم بعد كماله) تحرّز من النون في (مطلق) لأنها ساكنة زائدة ، لكنها لم تلحق الاسم بعد كماله .

وقولهم (تفصله عما بعده) أي تؤذن بأن الاسم التي هي فيه ليس مضافاً إلى ما بعده ، بل منفصلاً منه .

والتنوينات في كلام العرب خمسة : تنوين التمكن ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة وتنوين العوض ، وتنوين الترتم^(٣) . ولا يذهب من هذه الخمسة لعلل مالا ينصرف إلا تنوين التمكن خاصة ، ألا ترى أن (عرفات) فيه العلمية والتأنيث لأنه اسم لموضع معين ، ومع ذلك فلم يذهب منه التنوين ، لأنه للمقابلة لا للتمكن . فالأوَّل نحو : زيد ، عمرو ، وجميع ما يلحق الأسماء المصرية المتصرفة خاصة . والثاني : ما يلحق الأصوات نحو : (فاق) في حكاية صوت الخراب ، وأسماء

(١) من الآية : (٢٦) من سورة إبراهيم ، وهي : (ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار) .

(٢) انظر معاني القرآن : ٢ / ٧٦ .

(٣) أورد ابن الفجار في شرح الجمل : ٤ على هذه التسمية اشكالا فقال : (وهذه التسمية مشكلة لأن الترتم هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك إنما يتأتى مع حرف المد دون التنوين ، ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للمعلم به . والأصل تنوين عدم الترتم ، ويكون سمي بذلك اعتبارا بالموضع الذي يكون فيه الترتم اذا كانت القوافي مطابقة ، فتكون تلك التسمية بهذه الملابس) وانظر الجني الداني : ١٤٦ .

الأفعال نحو : (صه) و (إيه)^(١) والأسماء المركبة في نحو : سبيويه ، وعمرويه .
والثالث : ما يلحق جمع المؤنث السالم نحو : هندات ، فالتنوين فيه يقابل
النون في الزيدين ، لأن كليهما جمع سلامة ، فلما الحق جمع المذكر النون حمل جمع
المؤنث عليه .

والرابع : ما يلحق الاسم الذي فيه ما يمنع الصرف ، وآخره ياء قبلها كسرة نحو :
جوار ، وفواش ، فالتنوين فيه عوّن من الياء المحذوفة^(٢) ، وسبيويه وأكثر النحويين
يلحقونه في كل اسم فيه مانع الصرف آخره ياء قبلها كسرة في حالة الرفع أو الخفض
مطلقاً نحو : جوار ، و (قاعي) اسم امرأة ، و (أعيم) في تصغير أعى . ويونس^(٣)
لا يلحقه من ذلك إلا الجمع المتناهي خاصة إذا كان باقياً على جمعيته نحو : جوار ،
وفواش . ولا يلحقه في (قاعي) و (غازي) و (يفرز) إذا سميت بشيء من ذلك امرأة ،
ولا في (جوار) وبابه إذا سمي به ، فتقول على مذهبه^(٤) : هذه غازي ، وقاضي ،
ويفرز ، بخير تنوين . وكذلك جاءني أعيم ، وكذلك أيضاً في حالة الخفض : مَرَرْتُ
بجوار ، وأعيم ، وكذلك أيضاً التنوين اللّاحق لـ (إن) في نحو : يومئذ ، وحينئذ ،
هو عوّن من الجملة المحذوفة والأصل / يوم إن كان ذلك ، وحين إن كان ذلك ، (٦ / ب)

(١) تقول للرجل إذا استردته من هديث أو عمل : إيه .

(٢) هذا مذهب سبيويه ، ويرى المبرد والزجاج أن المحذوف أولاً هو الحركة ،
ولما حذفت الحركة عوّن منها التنوين ، فالتقى ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت
الياء . انظر الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والمنصف : ٢ / ٧٠ ، والتذيل : ٥ / ٢٠٩ ،
والتصريح : ٢ / ٢١٢ ، والأشمونى : ٣ / ٢٤٥ .

(٣) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، (٩٤ - ١٨٢ هـ) الضبي بالولاء ، أعجمي
الأصل ، إمام نحاة البصرة في عصره ، وأستاذ سبيويه والكسائي والفراء ، له من
الكتب : (كتاب معاني القرآن) ، و (كتاب اللغات) و (كتاب النوادر الكبير)
 وغير ذلك ، انظر ترجمته في الفهرست : ٣ / ٦٣ ، مراتب النحويين : ٤٤ - ٤٧ ،
لزمة الألبا : ٥٩ ، ومعجم الأدباء : ٢٠ / ٦٥ .

(٤) انظر الكتاب : ٣ / ٣١٢ فما بعده .

فحذفت الجملعة وعوّض منها التنوين . وتلك الجملعة المحذوفة هي التي أضيف الظرف إليها .

والخامس : ما لحق القوافي في الشعر وأوجب ذلك امتناع الترتم نحو قوله :
يا صاح ما حاج الدُّموع الذَّرَقْنَ من طَلَلٍ كالأُتْحَمِيِّ أَنهَجَنِ (١)
فإن لم يلحق هذا التنوين القوافي المحركة مدَّ الصوت فيها لأجل حرفي الألف واللام ،
وإنما لحق هذا التنوين زال حرف الألف وامتنع الترتم الذي هو المد . وإنما
سُقِيَ تنوين الترتم لأنه يوجب ترك الترتم ، فالمعنى تنوين ترك الترتم .
وهذا التنوين الخامس يلحق الأسماء والأفعال والحروف ، وقد تقدّم تشيله في
الأسماء والأفعال في قوله في البيت (الذَّرَقْنَ وَأَنهَجَنِ) ومثاله في الحروف قول الشاعر :
لما تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِين (٢)

(١) الشاهد طفق من ارجوزتين للعجاج . مطلع الأولى

يا صاح ما حاج العيون الذرفا من طلل أسمى يحاكي المصحفا
ومطلع الثانية :

ما حاج أحزانا وشجبوا قد شجبا من طلل كالأتحمي أَنهَجَنِ
الذرف : جمع ذراف وذرافة ، أي قاطرة . الأتحمي : ضرب من البرود موشى ،
شبه به في اختلاف آثاره . انهج انهجا : أخلق ولى ويروي (الذرفا وانهجنا)
بالألف هي رواية الديوان ، ويروي : (الذرفن وانهجن) بالنون وهو المشهور
كما في الكتاب : ٢٠٧/٤ وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٥٢/٢ ، وأمالى
السهيلى : ص ٢٦ .

وانظر ديوان العجاج : ٣٤٨ ، ٤٨٨ ، والخصائص : ١٧١/١ ، وشرح
المقدمة المعنوية : ١٨٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٠/١ ، وتوضيح
المقاصد : ٢٧/١ .

(٢) هذا عجز بيت للنايفة الذي ياتي من قصيدة دالية من الكامل ، قالها في
المتجردة امرأة النعمان . ومدره : أفد الترحل غير أن ركابنا .
أفد : قرب ودنا ، ويروي أرف ، وهو مثله معنى ووزنا ، والرحال : من
الرحيل وهو مسكن الرجل ومنزله .

انظره في : ديوانه : ٨٩ ، وحاشية المقتضب : ٤٢/١ ، والأزهية : ٢٢١ ، =

يُرِيدُ : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ فَالْحَقَّ التَّنْوِينَ (قَدْ) وَهِيَ حَرْفٌ .

(١) وَالتَّنْوِينَاتُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي قَبْلَ هَذَا تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ . وَزَادَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ

تَنْوِينًا سَادِسًا يُسَمَّى (الْفَالِي) وَهُوَ اللَّاحِقُ لِلْقَوَافِي الْمُقَيَّدَةِ ، وَهِيَ السَّاكِنَةُ ، نَحْوُ
قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُفْتَرِقِينَ (٢)

يُرِيدُ (الْمُفْتَرِقُ) لَكِنَّهُ الْحَقَّ التَّنْوِينَ وَهُوَ سَاكِنٌ وَالْقَافُ قَبْلَهُ سَاكِنَةٌ ، فَكَسَرَهَا

لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَاللَّجْزَمُ عَلَامَتَانِ : السُّكُونُ وَالْحَذْفُ ، وَهُمَا تَخَصُّانِ الْفِعْلَ كَمَا أَنَّ الْجَزْمَ يَخْصُهُ .

فَالسُّكُونُ يَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي كُلِّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ سَالِمٍ مِنْ أَحَدِ النُّونَاتِ الثَّلَاثِ ،

صَحِيحِ الْآخِرِ ، يَرْفَعُ بِالضَّمِّ نَحْوُ : لَمْ يَخْرُجْ ، وَلَمْ يَقُمْ . وَالصَّحِيحُ الْآخِرُ تَحْرُزُ مَنْ

الْمَعْتَلِ الْآخِرِ وَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ نَحْوُ : يَخْشَى أَوْ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ نَحْوُ : يَدْعُو ، أَوْ يَأْ

قَبْلَهَا كَسْرَةٌ نَحْوُ : يَرِي .

وَالْحَذْفُ يَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي نَوْعَيْنِ مِنَ الْأَفْعَالِ ، فِي كُلِّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ سَالِمٍ مِنْ

أَحَدِ النُّونَاتِ الثَّلَاثِ مَعْتَلِ الْآخِرِ يَرْفَعُ بِالضَّمِّ نَحْوُ : لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَدْعُ ، وَلَمْ يَرَمْ .

وَهَذَا إِذَا كَانَ حَرْفُ الْمَلَّةِ غَيْرَ مُبْدَلٍ مِنْ هَمْزَةٍ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُبْدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ ،

ثُمَّ دَخَلَ الْجَازِمُ ، فَلَهُ فِيهِ وَجْهَانِ :

= وَالْخَصَائِصُ : ٣٦١/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٥/٨ - ١١٠ - ١٤٨ ، وَشَرْحُ

الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١١٠/١ ، وَالْمَفْنَى : ١٧١/١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٦٧٩/٢ ،

وَالْخِرَانَةُ : ٢٣٢/٣ ، ٦٢٧ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ .

(١) هُوَ الْأَخْفَشُ كَمَا فِي الْأَشْمُونِيِّ : ٣٣/١

(٢) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الرَّجَزِ لِرُؤْيَا بْنِ الصَّجَّاجِ وَعَجَزُهُ :

مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفْقَنِ

وَالْقَاتِمُ : الْمَكَانُ الْمَظْلَمُ الْمَخْبِرُ . وَالْأَعْمَاقُ : جَمْعُ عَمَقٍ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَضَمٍّ -

مَا بَعْدَ مِنْ أَطْرَافِ الصَّهْرَاءِ . وَالْخَاوِيُ : الْخَالِي ، وَالْمُفْتَرِقُ : مِهْبِ الرِّيَّاحِ .

انْظُرْ : دِيَوَانُهُ : ١٠٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١١/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ :

١٤٢٩/٣ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢٠/١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٦٨٠/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :

٣٢/١ ، وَالْمِهْمَجُ : ٢٢٢/٤ ، ٤٠٧ ، وَالْخِرَانَةُ : ٧٨/١ ، ٣٤٧/٣ .

أحدهما : الحذف ، والثاني : الإثبات وهو الأحسن ، ومثاله أن تسهّل
 الهمزة في (يقرأ) بإبدالها ألفاً ، وفي (يوضو) بإبدالها واواً ، وفي (يقرر)
 بإبدالها ياءً ، ثم تدخل الجازم فتقول على الحذف : لم يقر ، ولم يوض ، ولم يقرر ،
 وعليه جاء قول الشاعر :

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمَ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيحاً وَالْأَيْدِ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ (١)

الأصل (يبدأ) لكنه كان قد سهّل الهمزة قبل دخول الجازم ، بأن أبدلها
 ألفاً ، فلما أدخل الجازم عليه حذف الألف . وتقول على الإثبات : لم يقرأ ، ولم
 يوضو ، ولم يقرر ، وهو الأحسن .

والنوع الثاني : كل فعلٍ معربٍ مرفوعٍ بالنون فجزمه بحذفها نحو : لم يفعلوا ،
 ولم يفعلوا ، ولم تفعلوا / ياهند ، فقد تحصل من هذا الباب أن الأسماء فيه ستة (١/٧)
 أنواع :

الأول : التثنية ، والثاني : جمع المذكر السالم ، والثالث : جمع المؤنث السالم
 وهو الجمع بالألف والتاء .

والرابع : الأسماء الستة بشروطها الثلاثة ، والخامس : الأسماء التي لا تنصرف ،
 والسادس : ما عدا ذلك .

فأما التثنية فترفع بالألف نحو : جاءني الزيدان ، وتنصب وتخفف بالياء نحو :
 رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين .

وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو نحو : جاءني الزيدون ، وينصب ويخفف
 بالياء نحو : رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين .

(١) من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة ، يمدح فيها هرم بن
 سنان ، والحرث بن عوف ، ويصف حصين بن ضمض أحد فرسان بني ذبيان
 وساداتهم .

شرح ديوانه ص : ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٩ ، وجمهرة أشعار
 العرب ص ٢٠٠ ، والمقرب : ٥٠/١ ، والبحر المحيط : ١٥٣/٢ ، ٣٨٦/٥

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَيَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : جَاءَتْنِي الْهِنْدَاتُ ، وَيَنْصَبُ وَيُخَفِّضُ
بِالْكَسْرِ نَحْوُ : رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ بِشُرُوطِهَا الثَّلَاثَةِ ، فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ نَحْوُ : جَاءَنِي أَخُوكَ ، وَتَنْصَبُ
بِالْأَلِفِ نَحْوُ : رَأَيْتُ أَخَاكَ ، وَتُخَفِّضُ بِالْيَاءِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ . هَذَا قَوْلُ بَعْضِ
النَّحْوِيِّينَ ^(١) فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ .

وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ هَذَا النَّحْوِيُّينَ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ بِالضَّمَّةِ الْمَقْدَرَةُ فِي
الْوَاوِ ، وَنُصْبُوهَا بِالْفَتْحَةِ الْمَقْدَرَةُ فِي الْأَلِفِ ، وَمُخَفَّضَةٌ بِالْكَسْرِ الْمَقْدَرَةُ فِي الْيَاءِ ^(٢) .
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ فَيَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : جَاءَنِي أَحْمَدُ ، وَتَنْصَبُ وَتُخَفِّضُ
بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ السَّادِسُ وَهُوَ مَا عَدَا هَذِهِ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ فَيَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : جَاءَنِي
زَيْدٌ ، وَيَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَيُخَفِّضُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

وَتَحْصُلُ أَيْضًا أَنَّ الْأَفْعَالَ فِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ :
أَحَدُهَا : مَا اتَّصَلَ بِهِ أَلِفٌ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ ، أَوْ وَاوٌ تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، أَوْ يَاءٌ
تَدُلُّ عَلَى الْوَاحِدِ الْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ ، فَهَذَا يَرْفَعُ بِالنُّونِ وَيَنْصَبُ وَيُجْزَمُ بِحَذْفِهَا نَحْوُ :

(١) مِنْهُمْ : قَطْرِبُ ، وَالْفَرَاءُ ، وَهَشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ ، وَالزِّيَادِيُّ ، وَالزَّجَاجِيُّ .
وَقَالَ السَّيْهَوِيُّ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَرَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٤٦/١ ،
فَقَالَ : [وَهَذَا أَسْهَلُ الْمَذَاهِبِ ، وَأَبْعَدُهَا عَنِ التَّكَلُّفِ ، لِأَنَّ الْأَعْرَابَ
أَمَّا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مَقْتَضَى الْحَاطِلِ . . .) وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ٥٢/١ ، وَأَسْرَارُ
الْعَرَبِيَّةِ : ٢٣ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ٢٧/١ ، ٢٨ ، وَضَهَّجَ السَّالِكُ : ٧/١ ،
وَالْهَمْعُ : ١٢٣/١ ، ١٢٤ .

(٢) نَظَرَ إِلَى ذَلِكَ سَيِّوِيَّةُ وَالْفَارَسِيُّ وَجُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانَ
وَابْنُ هَشَامٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَيُرَى الْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ
لَيْسَتْ حُرُوفَ أَعْرَابٍ تَقْدَرُ عَلَيْهَا الْحَرَكَاتُ كَمَا يَقُولُ الْبَصَرِيُّونَ ، بَلْ هِيَ دَلَالٌ
عَلَى الْأَعْرَابِ . انْظُرْ الْكِتَابَ : ٣٦٠/٣ ، وَالْمَقْتَضَبُ : ١٥٥/٢ ، وَالْإِنْصَافُ :
١٢٤/١ - ٣٣ ، وَالْهَمْعُ : ١٢٤/١ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ : ٢٧/٢ .

يَقُومَانِ ، وَيَقُومُونَ ، وَتَقُومِينَ يَا هِنْدُ ، وَلَنْ يَقُومَا ، وَلَنْ يَقُومُوا ، وَلَنْ تَقُومِي ، وَلَمْ يَقُومَا ، وَلَمْ يَقُومُوا ، وَلَمْ تَقُومِي .

والنوع الثاني : ما آخره حرف علة غير مبدل من همزة ألف أو واو أو ياء ، فهذا يرفع بالضمة المقدرة نحو : يَسْعَى وَيَدْعُو ، وَيَرِي . وينصب بالفتحة مقدرة في الألف ظاهرة في غيرها نحو : لَنْ يَسْعَى ، وَلَنْ يَدْعُو ، وَلَنْ يَرِي . ويجزم بحذف حرف العلة نحو : لَمْ يَسْعَ ، وَلَمْ يَدْعُ ، وَلَمْ يَرِ .

والنوع الثالث : ما آخره حرف علة مبدل من همزة ألف أو واو أو ياء . فهذا يرفع بالضمة المحذوفة مع الهمزة نحو يَقْرَأُ ، وَيُوضُو ، وَيَقْرَى . الأصل : (يَقْرَأُ) ثم سكنت الهمزة وأبدل منها الألف ، وكذلك فعل في (يوضو) و (يقرى) . وينصب بالفتحة المحذوفة مع الهمزة أيضا نحو : لَنْ يَقْرَأَ ، وَلَنْ يوضو ، وَلَنْ يقرى . ويجوز في جزئه وجهان :

أحدهما : أَنْ تكون علامته سكون الهمزة المحذوفة / فيثبت حرف العلة على (٧ / ب)

هذا الوجه نحو : لَمْ يَقْرَأَ ، وَلَمْ يوضو ، وَلَمْ يقرى .

والثاني : أَنْ يحذف حرف العلة نحو : لَمْ يَقْرَ ، وَلَمْ يوضَ ، وَلَمْ يقرَ .

والنوع الرابع : ما عدا ذلك ، يرفع بالضمة نحو : يقوم ، وينصب بالفتحة نحو :

لَنْ يَقُومَ ، ويجزم بالسكون نحو : لَمْ يَقُمْ ، وَهَابُ الْوَاوِ فِي نحو هذا ، وَالْيَاءُ فِي نحو : لَمْ يَبِيعْ ، وَالْألفُ فِي نحو : لَمْ يَخَفْ ، إِنَّمَا هُوَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَا لِلْجَزْمِ .

والمعرب بالنظر إلى ظهور ما يعرب به وعدم ظهوره على خمسة أقسام :

أحدها : تَقَدَّرَ فِيهِ أَوْجُهُ الْأَعْرَابِ كُلُّهَا ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ :

الأول : ما آخره ألف نحو : (مُوسَى) ومن هذا النوع المقدَّر إعرابه : (كَلَّا ، وَكَلَّتَا)

مطلقا ، وتقلب ألفهما ياء في حالتَي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ عند إضافتهما إلى المضمَر ، وتثبت

فيما عدا ذلك .

والثاني : ما آخره ياء قبلها كسرة إذا كان مضافاً إلى اسم يجوز تركيبه معه نحو :
(معدى كرب) و (بادى بدا) (١) .

والثالث : الأسماء الستة بشروطها الثلاثة على ما تقدم من القول الصحيح فيها ،
أنها محربة بالمركبات لا بالحروف .

والرابع : المحكيات نحو : من زيداً ؟ في جواب من قال : رأيت زيدا ، ومن زيد ؟
في جواب من قال : مررت بزيد ، ونحو قولهم : (ليس بقرشياً ، ودعنا من تمرتان) (٢) .
والخامس : المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان معتل الآخر نحو : (عصاى) و
(قاضى) .

القسم الثاني : يظهر فيه وجه واحد خاصة باتفاني ، وذلك نوعان :
أحد هما : ما آخره ياء قبلها كسرة إذا كان اسماً منصرفاً أو جمعاً متناهيّاً باقياً
على جمعيته ، يظهر فيه النصب ويقدر الرفع والجرح .

والثاني : ما آخره ألف من الأفعال خاصة ، يظهر فيه الجزم ويقدر الرفع والنصب .
القسم الثالث : اختلف فيه فقيل : هو من القسم الأول ، وقيل : من الثاني ، وذلك
نوع واحد من الأسماء وهو المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن متنى ولا جمع مذكراً سالماً

(١) يقال : أفعل هذا بادى بدا ، بياء خالصة وألف خالصة ، و (بادى بى)

بيائين ساكتين ، هاتان هما المختاران المشهورتان في هذا المركب ، والمعنى :

مبتدئاً ، وأول كل شيء ، وأصل هذا المركب العطف ، أى : بادى ودا ، فلما

كثر استعماله بهذه الصورة تعددوا إلى اختصاره وتجنب ثقله ، فركبوا الاسمين

تركيب خمسة عشر ، بحيث جعل منهما التركيب والتلازم كلمة واحدة ، يستفاد

منها ما يستفاد من الكلمة الواحدة . وكان مقتضى القياس أن يبنى الجزآن على

الفتح تشبيهاً بخمسة عشر ولكنهم أسكنوا آخر الصدر وهو ياء (بادى) كما

فعلوا بمعدى كرب ، ولعل السبب في ذلك كما يقول ابن جنى : (أنه أسكن

لطول الاسم بالتركيب) . انظر الخصائص : ٣٦٤ / ٢ ، والكتاب : ٣٠٤ / ٣ .

٣٠٥ ، والمقتضب : ٢٧ / ٤ ، وشرح المفصل : ١٢٢ / ٤ ، ١٢٣ .

(٢) قال سيوطي : ٤١٣ / ٢ (أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت

زيداً : من زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيد قالوا : من زيد ؟ وإذا قال : هذا

عبد الله قالوا : من عبد الله ،

وكان صحيح الآخر ، فمن جعله من القسم الأول جعل الإعراب كله مقدراً في الحرف المكسور قبل الياء ، والذين جعلوه من القسم الثاني جعلوا الخفض ظاهراً وهو الكسرة التي قبل الياء نحو : مورت بغلامي . واختلفوا في الرفع والنصب ، ف قيل : إنهما مقدران في الحرف المكسور ، وإليه ذهب من التأخرين ابن مالك^(١) رحمه الله . وقيل : إنهما مخيران ، وعلامة رفعه الضمة التي صارت كسرة لأجل الياء ، وعلامة نصبه الفتحة التي صارت أيضاً كسرة لأجل الياء نحو : بجاني غلامي ، ورأيت غلامي . وزعم ابن جني^(٢) أن هذا القسم غير معرب ولا مبني^(٣) ، وكذلك الحكيمات عنده^(٤) .

= وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال . وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فانهم جعلوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول ، كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان . وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سألته فقال : أليس قرشياً ؟ فقال : ليس بقرشياً ، حكاية لقوله . . .) وانظر الجمل للزجاجي ص ٣١١ .

(١) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الطائي الجبلي المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) امام النحاة واللغويين لعصره ، أخذ العربية عن غير عالم في موطنه ، ألف في النحو واللغة والقراءات كتباً كثيرة ، منها : ألفيته المشهورة ، والتسهيل وشرحه ، ولامية الأفعال ، وغير ذلك . انظر بفيضة الوعاة : ١ / ١٣١ ، وفوات الوفيات : ٢ / ٤٥٣ ، ونفح الطيب : ٢ / ٢٩٩ . وانظر مذاهب في شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٠٠ .

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلی (٣٩٤ هـ) امام في الأدب والنحو واللغة ، كان أبوه مطوكاً رومياً ، أخذ عن أبي علي الفارسي . له مصنفات كثيرة منها : الخصائص ، وسر الصناعة ، والمنصف ، والمحتسب ، واللمع ، توفي ببغداد ، انظر ترجمته في : انباء الرواة : ٢ / ٣٣٥ ، ونغية الوعاة : ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف : ٨٠ : (الجمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب ، والجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري يذهبون إلى أنه مبني . وابن جني يذهب إلى أنه ليس بمعرب ولا مبني وابن مالك يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجر مقدرة في الرفع والنصب ، ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب) . وانظر الخصائص : ٢ / ٣٥٦ .

(٤) انظر اللمع : ١ / ٥٨ .

القِسْمُ الرَّابِعُ : يظهرُ فيه وجهان خاصَّةٌ باتِّفائي ، وذلك نوعان :

أحدُهما : من الأسماءِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ إذا كان جَمْعَ مذكِرٍ سالماً يظهرُ

فيه النَّصْبُ والخَفْيُ ويتغيَّرُ الرَّفْعُ / بانقلابِ الواوِ ياءً لا اجتماعها مع الياءِ وسبقهما (أ/٨)

بالسكون . مثالُ النَّصْبِ والخَفْيِ : رأيتُ زَيْدِي ، ومررتُ بَزَيْدِي . قالَ تعالى : (وَمَا أَنْتُمْ

بِمُصْرِئِي) (١) ومثالُ الرَّفْعِ ما جاء في الحديث من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(أَوْ مُخْرِجِيْهِمْ) (٢) أصله : (مُخْرِجُوِي) اجتمعت الواوُ والياءُ ، وسبقت الواوُ

بالسكون فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ فصار : (مُخْرِجِي) ثم قلبت الضمة كسرةً

لوقوعِ الياءِ الساكنة بعد ها . وينبغي أيضاً أن يجرى هنا في حالة الرَّفْعِ مذهبُ أبي

الفتح بن جنى .

والنوعُ الثَّانِي : ما آخره من الأفعالِ ياءً أو واوٍ يظهرُ فيه الجزمُ والنصبُ ويقدرُ

الرَّفْعُ نحو : لَنْ يَرِيَّ ، وَلَنْ يَدْعُو ، وَلَمْ يَرِمْ ، وَلَمْ يَدْعُ ، وَزَيْدٌ يَرِي وَيَدْعُو .

القِسْمُ الْخَامِسُ اختلف فيه قليل : إنَّه من القِسْمِ الثَّانِي ، وقيل : من الرَّابِعِ ، وذلك

نوعٌ واحدٌ من الأسماءِ ، وهو ما آخره ياءً قبلها كسرةٌ من الأسماءِ التي لا تنصرفُ ماعداً

(١) من الآية : (٢٢) من سورة إبراهيم . قرأ حمزة بكسر الياءِ ، والباقون بفتحها .

وأجاز هذه القراءة أبو عمرو بن العلاء وغيره من الأئمة اللغويين . انظر

التفسير : ١٣٤ ، وحجة القراءات : ٣٧٧ ، وقد اعترض بعض النحويين على

هذه القراءة ، وردَّ عليهم . ينظر معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣٧٥ ، ومعاني

القرآن للقراء : ٢ / ٧٥ ، والبحر المحيط : ٥ / ٤١٦ ، والمسائل السلفية

لابن هشام : ٨٧ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري) : ٢٣ / ١ - كتاب بدء الوحي - باب حدثنا يحيى

ابن بكير - حديث رقم (٣) ، وقبلة قول ورقة بن نوفل : ياليتني أكون حياً

إن يخرجه قومك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو مخرجي هم ؟

وسئلهم بشيخ النوى : ٢ / ٢٠٤ - في كتاب الإيمان . وانظر المساعد : ١ / ٢٠٧ ،

وشواهد التوضيح : ١٣ .

الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي الَّذِي لَمْ يُسَمَّ بِهِ ، فَذُهِبَ سَيِّوِيهِ ^(١) وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ ظَهَرُ النَّصَبِ وَحْدَهُ فِي الْيَاءِ ، وَتَقْدِيرُ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِيهَا ، مَحْذُوفَةٌ مَعَ لِحَاقِ تَنْوِينِ الْعَوْنِ لِمَا قَبْلَهَا ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ (أَعْيَى) : رَأَيْتُ أَعْيَى ، وَجَاءَنِي أَعِيمٌ ، وَمَرَرْتُ بِأَعِيمٍ ، وَذُهِبَ يُونُسَ ^(٢) ظَهَرُ النَّصَبِ وَالْخَفْيِ فِي الْيَاءِ ، وَتَقْدِيرُ الرَّفْعِ خَاصَّةً ، وَلَا تَحْذُفُ الْيَاءُ عِنْدَهُ ، وَيَلْحَقُ التَّنْوِينُ مَا قَبْلَهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ أَصْلًا ، فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : جَاءَنِي أَعِيمٌ ، وَرَأَيْتُ أَعِيمًا ، وَمَرَرْتُ بِأَعِيمٍ .

يُرْفَعُ الْأِسْمُ إِذَا كَانَ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَوْ مَهْدًى ، أَوْ خَيْرٌ مَهْدًى أَوْ أَسْمَ (كَانَ) وَأَغْوَاتِهَا ، أَوْ أَسْمَ (مَا) وَأَخْتِيهَا (لَا) ، أَوْ خَيْرَ (إِنَّ) وَأَغْوَاتِهَا ، أَوْ تَابِعًا لِمَرْفُوعٍ عَلَى جِهَةِ النَّعْتِ أَوْ الْمَدْحِ أَوْ التَّوَكُّيدِ أَوْ الْبَدَلِ . وَيُنْصَبُ الْأِسْمُ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا مَلَقًا وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ ، أَوْ مَفْعُولًا فِيهِ ، وَهُوَ ظَرْفُ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ ، أَوْ مَفْعُولًا مَعَهُ ، أَوْ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ ، أَوْ حَالًا ، أَوْ تَمِيِزًا ، أَوْ مُسْتَتْنًى ، أَوْ مُنَادًى ، أَوْ خَيْرَ (كَانَ) وَأَغْوَاتِهَا ، أَوْ خَيْرَ (مَا) وَأَخْتِيهَا (لَا) ، وَ (لَا ت) ، أَوْ أَسْمَ (لَا) الَّتِي لِلتَّبَرُّةِ ^(٣) ، أَوْ أَسْمَ (إِنَّ) وَأَغْوَاتِهَا ، أَوْ تَابِعًا لِمَنْصُوبٍ عَلَى جِهَةِ النَّعْتِ ، أَوْ الْمَدْحِ ، أَوْ التَّوَكُّيدِ ، أَوْ الْبَدَلِ . وَيَخْفَى الْأِسْمُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ خَفْيٍ ، أَوْ أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمٌ ، أَوْ كَانَ تَابِعًا لِمَخْفُوفٍ عَلَى جِهَةِ النَّعْتِ ، أَوْ الْمَدْحِ ، أَوْ التَّوَكُّيدِ ، أَوْ الْبَدَلِ . وَيُرْفَعُ الْفِعْلُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَا جَائِزٌ ، وَيُنْصَبُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ ، أَوْ عَطَفَ عَلَى مَنْصُوبٍ ، أَوْ كَانَ بَدَلًا مِنْهُ . وَيَجُزُّ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَائِزٌ ، أَوْ عَطَفَ عَلَى مَجْزُومٍ ، أَوْ كَانَ بَدَلًا مِنْهُ .

(١) انظر الكتاب : ٣١١ / ٣ - ٣١٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يريد (لَا) النافية للجنس ، وهذا اصطلاح كوفي كما هو معروف . وسميت (لَا)

التبرئة لأنها تدل على تبرئة الجنس من الخبر . ونصب اسم (لَا) مذهب الكوفيين إذ قالوا فتحة اعراب لا فتحة بناء ، وأن التنوين حذف منه للخفة . انظر

الكتاب : ٢٧٤ / ٢ ، ومحاني القرآن : ٥٠ / ١ - ٥١ ، والمقتضب : ٣٥٢ / ٤ ،

والانصاف المسألة : (٥٣) ، والتصريح : ٢٣٩ / ١ .

بَابُ الْأَفْعَالِ

الأفعال ثلاثة : ماضٍ بالوضع كـ (فَعَلَ) ، ومستقبل / بالوضع كـ (أَمْسَل) (٨/ب)
ومبهم بالوضع يحتمل الحال والاستقبال كـ (يفعل) .

فأما المستقبل بالوضع فلا قرينة له تنزيهه عن وضعه .

وأما الماضي بالوضع فله قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال ، وهي أدوات الشرط الجازمة كلها نحو : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو** ، وإعماله في ظرف الزمان المستقبل ، وإضافة ظرف الزمان المستقبل إليه نحو : **إِذَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو** ، وعطفه على المستقبل نحو : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ يَقُمُ عَمْرُو** ، وكونه في معنى الدعاء نحو : **غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ** ، ونفيه بـ (لا) بعد القسم نحو : **وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ** ، ووقوعه بعد (إِلَّا) في القسم نحو : **عَمَرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتُ** ، وأنشدك بالله **إِلَّا فَعَلْتُ** .

وأما المبهم بالوضع فله قرائن تخلصه للحال (١) ، وهي (الآن) وما في معناها ، ولام الابتداء نحو : **إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ** ، و (ليس) و (ما) و (إِنْ) النافيتان إذا لم يقيد الفعل في الثلاثة بزمان سوى الحال ، وعطفه على فعل الحال نحو : **إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ وَيَخْرُجُ** .

وله قرائن تخلصه للاستقبال (٢) ، وهي السين نحو : **سَيَقُومُ** ، وسوف نحو : **سَوْفَ يَقُومُ** ، والنواصب كلها نحو : **لَنْ يَقُومَ** ، وأدوات الشرط الجازمة كلها نحو : **إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ يَقُمُ عَمْرُو** ، والأمر والدعاء نحو : **لَيَقُمُ زَيْدٌ** ، ولتنفیر اللهم لزيد ، و (لا) في النهي والدعاء نحو : **لَا تَقُمْ** ، ولا تعذبني يا الله .

وكونه في معنى الدعاء نحو : **يَغْفِرُ اللَّهُ لَزَيْدٍ** ، ولام القسم والنون الشديدة أو الخفية نحو : **لَيَقُومَنَّ** ، ولتقومين ، وإعماله في ظرف الزمان المستقبل نحو : **يَقُومُ زَيْدٌ غَدًا** ، وإضافة ظرف الزمان المستقبل إليه نحو : **إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو** ، وعطفه على الفعل المستقبل نحو : **سَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ** ، وإسناده إلى مستقبل نحو : **تَقُومُ السَّاعَةُ** .

(١) انظر البسيط : ٩١ .

(٢) المصدر نفسه .

وله قرائنُ تصرفُ معناه إلى الماضي ^(١) وهى (لَمْ) نحو : لم يَقَمْ زيدٌ ، و (لَمَّا) الحازمة نحو : لَمَّا يَقَمْ زيدٌ ، و (لَوْ) نحو : لَوْ يَقُومُ زيدٌ قَامَ عمرو . و (رُبَّمَا) نحو : رُبَّمَا يَقُومُ زيدٌ . وإعماله فى ظرفِ الزَّمانِ الماضى نحو قول الشاعر :

لَعَمْرَى لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ (٢)

وإضافة ظرفِ الزَّمانِ الماضى إليه نحو : قام زيدٌ إذ يقوم عمرو ، وعطفه على الماضى نحو : قام زيدٌ إذ يقوم عمرو ويغنى .

والماضى بالوضع مبنىٌ أبداً ، وهو على ثلاثة أقسام : قسمٌ يبنى على حذفِ النُّونِ وهو ما أتصل به ألفٌ تدلُّ على التثنيةِ نحو : قَامَا ، أو واوٌ تدلُّ على الجمعِ نحو : قَامُوا . (٣)

وقسمٌ يسكن آخره وهو ما أتصل به ضميرٌ رفيعٌ لمتكلمٍ أو مخاطبٍ ، أو نونٌ جماعيةٌ المؤنث نحو : قُمتَ وقُمتَ ، وقُمنَ .

وقسمٌ يبنى على الفتح وهو ما عدا ذلك نحو : قامَ زيدٌ .

وفعلُ الأمرِ الذى هو المستقبلُ بالوضعِ مبنىٌ على ما به يجزم مضارعه من سكونٍ أو حذفٍ نحو : اضربْ وارمِ وأدعْ واخشِ واضربا واضربوا واضربى .

وأما المضارعُ الذى هو المبهمُ بالوضعِ فهو ما افتتح بهمزةٍ للمتكلمِ وحدهُ نحو :

(١) انظر التوطئة : ١٣٤ - ١٣٥ ، والبسيط : ٩٢ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لا مرئ القيس . وعجزه :

* مَرَابِطٌ لِلْأَمْهَارِ وَالْعُكْرُ الدِّثْرِ

والعكر من الأبل : ما بين الستين إلى السبعين ، والجمع عكر ، والدثر : الكثير يقال : مال دثر ، يصف رهل سعد ذو خيل وأبل وهى أرفع المال عند هم وأنفسه .

انظره فى : ديوانه : ١١٢ ، والبسيط : ٩٠ ، والبحر المحيط : ٤٢٧/١ ،

ورصف الباني ص : ١١١ .

(٣) هذا مذ هب غريب لم يقل به أحد من النحاة - فيما علمت - من قبل ، ولعلَّ المؤلف حمل الماضى على الأمر حيث انهما مبنيان ، والماضى أعرق فى البناء .

أَقُومُ ، أَوْ نُونٌ / لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ لِلوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ نَحْوُ : نَقُومُ ، (٩ / أ)
أَوْ بَيَاءٍ تَدُلُّ عَلَى الْغَيْبَةِ نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ ، أَوْ تَاءٌ تَدُلُّ عَلَى الْخُطَابِ أَوِ التَّأْنِيثِ نَحْوُ :
تَقُومُ هِنْدٌ ، وَتَقُومُ يَازِيدٌ . وَيَجْمَعُ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ قَوْلَكَ : (أَنْيْتُ) .

وَالْمُضَارِعُ مُعَرَّبٌ أَبَدًا لَمَّا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ مِنْ شَبْهِهِ بِالْأَسْمِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ
أَبَدًا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَا جَارِمٌ ، وَالرَّافِعُ لَهُ فِي مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ وَقَوْعُهُ
مَوْقِعَ الْأَسْمِ (١) ، وَفِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ تَعَرُّبُهُ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ (٢) ،
فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ نَصَبَهُ أَوْ جَارِمٌ جَرَّمَهُ .

وَالنَّوَاصِبُ عَلَى قَسْمَيْنِ : نَاصِبٌ بِنَفْسِهِ وَنَاصِبٌ بِإِضْمَارٍ (أَنْ) بَعْدَهُ .
فَالنَّاصِبُ بِنَفْسِهِ : (أَنْ) وَلَنْ (إِذَا) (٣) وَ (كَى) فِي لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ (لَكَى) لِأَنَّ (كَى)

- (١) خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَالرَّجَاجُ : وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّينَ بِقَوْلِهِ :
(لَا نَتَقَاذُهُ بِنَحْوِ : هَلَا تَفْعَلُ) فَالْمُضَارِعُ فِيهِ مَرْفُوعٌ وَلَيْسَ حَالًا مَحَلُّ الْأَسْمِ ،
لَأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ حَرْفِ التَّحْذِيظِ . التَّصْرِيحُ : ٢ / ٢٢٩ . وَانْظُرِ الْكِتَابُ :
٩ / ١٠ ، وَالْمُقْتَضِبُ : ٢ / ٥ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢ / ٥٥٠ ، وَمَا بَعْدَهَا ،
وَالْبَسِيطُ : ٧٨ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٣ / ٢٧٢ .
- (٢) وَالْيَاقُوتُ هَذَا مَذْهَبُ حِذَاقِ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْفَرَّاءِ . وَمَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ ارْتَفَعَ
بِحُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ . انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١ / ٥٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ :
٧ / ١٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ١٣١ ، وَفَايَةُ الْأَمَلِ ص : ٢٨ ، وَالْأَشْبَاهُ
وَالنِّظَائِرُ : ١ / ٢٣٨ ، وَالْمِهْمَجُ : ٢ / ٢٧٤ .
- (٣) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي رِسْمِ (إِذَا) فَلَا اخْتِيَارَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَنْ تُكْتَبَ بِالْأَلْفِ ، وَعِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ أَنْ تُكْتَبَ بِالنُّونِ ، وَهِيَ قَالُ السِّيَوطِيِّ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ وَالْمَازَنْسِيِّ ،
وَجَزَمَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ بِأَنَّهَا تُكْتَبُ بِالْأَلْفِ مِرَاعَاةً لِلْوَقْفِ عَلَيْهَا .
وَفَصَّلَ الْفَرَّاءُ فَقَالَ : إِنْ الْغَيْثُ كُتِبَ بِالْأَلْفِ لضعفها ، وَإِنْ أَعْلَتْ كُتِبَتْ بِالنُّونِ
لِقُوَّتِهَا .

وَرَسَمْتُ فِي الْجَمَلِ : ص ٢٢ ، وَالنُّونُ ، وَالْأَلْفُ جَاءَ رِسْمُ الْمُصَاحِفِ .
انْظُرِ الْمِهْمَجُ : ٦ / ٣٠٧ ، وَالتَّسْهِيلُ : ٣٣٣ ، وَمَعَانِيَ الْحُرُوفِ لِلرَّمَازِيِّ :
ص ١١٢ ، وَالْجَنَى الدَانِي ص ٣٦٦ ، وَالْمَغْنَى : ١ / ٢١ ، وَاللِّسَانُ
(إِذَنْ) .

هنا قد دخل عليها حرف الجر ، وحرف الجر لا يدخل على مثله فلا بد أن تكون
هنا ناصبة ، كما تقول : لأن ، وهذا هو الأكثر في (كي) أعني أن تكون ناصبة
بنفسها .

والنَّاصِبُ بإضمار (أن) بعده على قسمين : حروف عطفٍ / حروفٍ . فحروف العطف :
الواو والفاء و (أو) .

وحروف الجر : حتّى ، ولَمْ الجحود ، ولَمْ كى ، و (كي) في لفة ^(١) مَنْ يقول :
كَيْمَ جئت ، لأن (ما) الاستفهامية لا تحذف ألفها إلا إذا دخل عليها خافضٌ .
ولَمْ الجحود هي الواقعة في خبر كون ماضٍ منفي نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ
لِيُعَذِّبَهُمْ) ^(٢) و (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْخَرْ لَهُمْ) ^(٣) .

والجوازُ على قسمين : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين ،
فالجازم لفعل واحد : (لَمْ) و (لَمَّا) وإنما هي (لَمْ) زيدت عليها (ما) ^(٤) .
ولَمْ الأمر والدعاء ، و (لا) في النهي والدعاء .

والجازم لفعلين : أدوات الشرط وهي على قسمين : حروف وأسماء .
فالحروف : (إن) و (إذ ما) على رأى سيبويه ^(٥) ، والمبرد ^(٦) يرى أن (إذ ما)

(١) انظر الكتاب : ٦ / ٣ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة الانفال .

(٣) من الآية : (١٦٨) من سورة النساء .

(٤) لقد أدت مشابهة (لما) لـ (لم) الى الخلط حول أصلها ، فذهب
الاكثرون الى أنها مركبة من (لم) و (ما) كما ركب (لولا) من (لو) و (لا)
ومن هؤلاء القائلين بتركيبها الفارسي والرماني وسيبويه . قال الفارسي في
الايضاح : ٣١٩ / ١ : (وإنما هي (لم) أدخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول
(ما) عن حال (لم) فوقع بعدها مثال الماضي) . وذهب آخرون الى أنها
كلمة برأسها ، أى أنها بسيطة وقد نقل ذلك أبو حيان في الارتشاف : ٧٩٩ ،
وانظر محاني الحروف للرماني : ١٣٢ ، والبسيط : ٨٢ - ٨٨ ، والمهجع : ٢١٩ / ٣ .

(٥) الكتاب : ٥٦ / ٣ .

(٦) هو أبو الحباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، أمام العربية
ببغداد في زمانه . أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، وروى عنه اسماعيل =

من ظروف الزمان ^(١) المذكورة بعد ، وهو مذ هب ابن السراج ^(٢) والفارسي ^(٣) و صاحب الكراسة ^(٤).

والأسماء على قسمين : ظروف ، وغير ظروف . فغير الظروف : (من) و (ما) و (مَهْمَا) و (أَيْ) إذا كانت غير مضافة إلى ما ليس بزمان ولا مكان .
مثال غير المضافة قوله تعالى : (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ^(٥).

= الصفار ونفاطويه والصولي . كان فصيحاً بليغاً صاحب نوادر وطرائف صنّف الكامل والمقتضب ، والروضة ومعاني القرآن والاشتقاق وغير ذلك . توفى ببغداد عام (٢٨٥ هـ) ترجمته في : انباه الرواة : ٣ / ٢٤١ ، غاية النهاية : ٢ / ٢٨٠ ، ونخبة الوعاة : ١ / ٢٦٩ - ٢٧١ .

(١) وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب : ٢ / ٤٦ : أن (ان ما) حرف كما يراه سييويه حيث يقول المبرد ما نصه : (ومن الحروف التي جاءت لمعنى : (ان) و (ان ما)) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج ، من أشهر تلاميذ المبرد ، واليه انتهت رئاسة النحو بعده . له كتاب الأصول الذي قيل عنه : (مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله) أخذ عنه الزجاجي والسيوافي والرماني وأبو علي الفارسي . توفى سنة (٣١٦ هـ) انظر ترجمته في : انباه الرواة : ٣ / ١٤٥ ومعجم الأدباء : ١٨ / ١٩٧ ، ونخبة الوعاة : ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان وابن الخياط . وأخذ عنه ابن جني والريص . له مصنفات في النحو واللغة والقراءات ومن ذلك : الايضاح ، والحجوة والتذكرة وغير ذلك . انظر ترجمته في انباه الرواة : ١ / ٢٧٣ ، ونخبة الوعاة : ١ / ٤٩٦ .

(٤) صاحب الكراسة هو عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولي المغربي المتوفى عام (٦٠٧ هـ) والكراسة مقدمة في النحو جعلها كالحواشي على كتاب البطل للزجاجي ، وتسمى القانون والمقدمة الجزولية . شرحها جماعة من العلماء منهم : ابن معطي والشلميين ، وابن عصفور ، والأبدي وابن مالك . انظر انباه الرواة : ٢ / ٣٧٨ ، ووفيات الأعيان : ٣ / ١٥٧ ، وكشف الظنون : ٢ / ١٨٠٠ .

(٥) من الآية : (١١٠) من سورة الاسراء .

وَمِثَالُ الْمُضَافَةِ : أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُ .
 وَالظُّرُوفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظُرُوفُ زَمَانٍ وَظُرُوفُ مَكَانٍ ، فَظُرُوفُ الزَّمَانِ : (مَتَى) وَ (أَيَّانَ)
 بفتح الهمزة وكسرها ، وَ (إِذَا) فِي الشَّعْرِ ، وَ (أَيُّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى زَمَانٍ .
 وَظُرُوفُ الْمَكَانِ : (أَيْنَ) وَ (أَيْنَى) وَ (هَيْثُمَا) وَ (أَيُّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَكَانٍ .

(١) وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

اسْتَفْزَ مَا اعْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَنَى

وَإِذَا تَصْبِيحُ خِصَامِهِ فَتَجَمَّلِ

انظر المعنى ١/ ١٩٢ والعين الداني ص ٣٦٧

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ

أَمَّا التَّثْنِيَةُ فَهِيَ الْحَاقُّ الْأَسْمُ مِنْ آخِرِهِ أَلْفًا وَنُونًا فِي الرَّفْعِ ، وَيَاءٌ وَنُونًا فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ ، يَصِيرُ الْأَسْمُ بِهِمَا يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ مِمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ / قَبْلُ . (ب / ٩)
وَأَصْلُ التَّثْنِيَةِ الْعَطْفُ ، وَعُدِلَ عَنِ الْعَطْفِ إيجازًا واختصارًا .

وَلَهَا خَمْسَةُ شُرُوطٍ : اتِّفَاقُ اللَّفْظَيْنِ ، وَاتِّفَاقُ الْمَعْنِيَيْنِ ، أَوِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبُ لِلتَّسْمِيَةِ ، وَالْأَفْرَادُ وَالْأَعْرَابُ ، وَالتَّنْكِيرُ . وَتَحَرُّزٌ بِاتِّفَاقِ اللَّفْظَيْنِ مِنْ مِثْلِ : زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ تَثْنِيَتُهُمَا لِأَنَّ اللَّفْظَ فِيهِمَا مُخْتَلَفٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (الْقَمَرَانِ) فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَ (الْعَمْرَانِ) فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَ (الْعَجَّاجَانِ) : فِي رَهْةٍ وَالْعَجَّاجِ ، فَذَلِكَ وَنَحْوُهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، غَلَبَ^(١) فِيهِ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ عَلَى الْآخَرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا وَالْعَمْرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عَمْرُ^(٢)

يُرِيدُ : أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَقَالَ الْآخَرُ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ :

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْهِمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجُومُ الطَّوَالِجُ^(٣)

وَتَحَرُّزٌ بِاتِّفَاقِ الْمَعْنِيَيْنِ مِنْ نَحْوِ : هَيْلَالٌ وَهَيْلَالٌ ، تَعْنِي بِأَحَدِهِمَا هَيْلَالُ السَّمَاءِ

(١) انظر باب التخليل في اصلاح المنطق : ٤٠٠ - ٤٠٢ ، والمخصص : ١٣ / ٢٢٣ .

(٢) من البسيط لجريير من قصيده له في هجاء الأخطل وقومه ، انظره في ديوانه :

٢٠١ ، ومعاني القرآن : ٨ / ١ ، وتفسير القرطبي : ٩١ / ١٦ ، وشرح الجمل

لابن عصفور : ١٣٥ / ١ ، ويروي (الطيَّبان) مكان (العمران) ولا شاهد على

تلك الرواية .

(٣) من الطويل للفرزدق من قصيدة له يهجو فيها جريرا ، ويروي (عليكم) مكان

(عليهم) و (أطراف) مكان (آفاق) .

انظر المشاهد في ديوانه : ٤١٩ / ١ ، ومعاني القرآن : ٣٣ / ٣ ، وحاشية

المقتضب : ٣٢٦ / ٤ ، وأما لي ابن الشجري : ١٤ / ١ ، وتفسير القرطبي :

٩١ / ١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٣٦ / ١ ، والأشباه والنظائر :

والآخر اسم رجل ، فلا يجوز أن يقال في هذا (هالان) ، لأن اللفظين وإن اتفقا
فالمعنى مختلف . وكذلك : نون ونون ، تعنى بأحدِهما الحوت والآخر حرف الهجاء
وكذلك أيضاً (مُشْتَرٍ وَمُشْتَرٍ) تعنى الكوكب والرجل القابل لعقد البيع .
ومن النحويين (١) من لم يشترط اتفاق المعنيين ، فأجاز التثنية في هذا كله ،
وعلى هذا المذهب جرى أبو القاسم الحريري (٢) في قوله في مقاماته :

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعَى هَوَاهُ عَيْنَهُ فَاثْنَى بِأَلَا عَيْنَسَيْنِ
يريد بالعينين : عين الذهب ، والعَيْنُ الباصرة ، وثنى لما اتفق اللفظ وإن
كان المعنى مختلفاً أخذاً بمذهب من أجاز ذلك ، وهو مذهب لبعض النحويين .
ومعنى الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية : أن يكون ما يقع عليه أحد اللفظين
غير ما يقع عليه الآخر في الجنس ، لكنهما متفقان في المعنى الذي جعل اللفظ دالاً
عليه ، ورازئه وضعت التسمية به ، وذلك نحو : أَحْمَرُ وَأَحْمَرُ ، تريد بأحدِهما
(اللَّحْمُ) والآخر (الْخَمْرُ) فتجوز التثنية في هذا ونحوه ، فتقول : (أَحْمَرَانِ) ،
لأن اللحم والخمر وإن كانا مختلفي الجنس فإن المعنى الذي لأجله سمي كل واحدٍ
منهما بأحمر فيهما واحد متفق وهو (الْحُمْرَةُ) . وذلك هو مدلول لفظ أحمر لا غير ،

(١) ومنهم ابن الأنباري وابن مالك ، قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٦٣ / ١ ،
(والأصح الجواز لأن أصل التثنية والجمع المعطف) . وانظر البسيط : ٩٦ ،
وتوضيح المقاصد : ٨٣ / ١ ، والهمع : ١٤٣ / ١ .

(٢) هو عبد الله بن القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري أبو القاسم ، من
أهل البصرة ، شاب فاضل متميز له حظ من الأدب واللغة ، طبع الخط ،
قليل الخط ، صاحب المقامات المشهورة ودرة الخواص . انظر ترجمته في
انباء الرواة : ١٢٦ / ٢ .

والبيت من الخفيف انظره في المقامات بشرح الشريشي : ٤٣٧ / ١ ، وغاية
الأمل : ٣٠ / ١ ، والبسيط : ٩٦ ، والهمع : ١٤٣ / ١ ، وفيه نسب إلى
المصري ، والدرر : ١٢ / ١ .

لِصَّارٍ الْمَعْتَبَرِ عَلَى هَذَا اتِّفَاقِ اللَّفْظَيْنِ فِي الدَّلَالَةِ .

وَتَحَرَّزَ بِالْأَفْرَادِ مِنَ الْجَمَلِ الْمُسَمَّى بِهَا نَحْوُ : (تَابَّطُ شَرًّا) ، وَمِنَ الْمُتَشَبِّهِ
وَالْمَجْمُوعِ ، فَلَا يَشْتَقُّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا . وَكَذَلِكَ الْمَرْكَبَاتُ لَا تَشْتَقُّ أَيْضًا نَحْوُ (لَحَلَّمَا)
(و) (إِنَّمَا) إِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . إِلَّا الْمَرْكَبُ مِنْ اسْمَيْنِ إِذَا جُمِلَ الْإِعْرَابُ فِي
الْأَعْرَابِ مِنْهُمَا نَحْوُ : (بِعَلْبِكَ) وَ (رَامَهُرْمَزُ) ^(١) فَإِنَّ هَذَا تَجَوُّزُ تَشْنِيَّتِهِ خِلَافًا لِأَبْيِ
الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ حَيْثُ مَنَعَ مِنْ تَشْنِيَّتِهِ ^(٢) ، فَعِنْدَهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَقُّ / شَيْءٌ مِنَ الْمَرْكَبَاتِ مُطْلَقًا . (١٠ / أ)
وَكَذَلِكَ (سَبِيوِيَه ، وَعَمْرُوِيَه ، وَنَفْطَوِيَه) عَلَى مَا عَكَاهُ الْجَعْفَرِيُّ ^(٣) فِيهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَمَنْعِ
الصَّرْفِ . ^(٤) تَشْتَقُّ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِيِّ ^(٥) . وَسَبِيوِيَه ^(٦) لَمْ يَحْكُ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْبِنَاءَ ،
فَلَا تَجَوُّزُ تَشْنِيَّتَهُ اتِّفَاقًا .

وَتَحَرَّزَ بِالْإِعْرَابِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ وَهِيَ لَمْ تَعْرَبْ نَحْوُ : (مَنَّ) وَ (كَمَّ) .
وَأَمَّا (هَذَانِ) وَ (اللَّذَانِ) وَنَحْوُهُمَا فِي تَشْنِيَّةِ (هَذَا وَالَّذِي) وَهُمَا مَبْنِيَانِ ،
فَعَلَى طَرِيقَةِ التَّشْنِيَّةِ وَلَيْسَتْ بِتَشْنِيَّةٍ حَقِيقِيَّةٍ ^(٧) ، إِنَّمَا هِيَ أَلْفَاظٌ مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اثْنَيْنِ ،

(١) فِي مَعْنَى الْبُلْدَانِ : ١٧ / ٣ : (رَامَهُرْمَزُ : مَعْنَى (رَامَ) بِالْفَارْسِيَّةِ : الْمَرَادُ
وَالْحَقْصُودُ ، وَهَرْمَزُ أَحَدُ الْأَكْسَرَةِ . فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَرْكَبَةٌ مَعْنَاهَا : مَقْصُودُ
هَرْمَزُ ، أَوْ مَرَادُ هَرْمَزٍ . وَقَالَ حَمْدَةُ : رَامَهُرْمَزُ : اسْمٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ رَامَهُرْمَزِ أَرْدَ شِيرِ
وَهِيَ مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ) .

(٢) الْجَمَلُ ص : ٣٢٧ .

(٣) هُوَ أَبُو عَمْرٍو صَالِحُ بْنُ إِسْحَاقَ ، مَوْلَى بَنِي جَرَمٍ مِنْ قِبَاثِلِ الْيَمَنِ ، أَخَذَ عَنْ يُونُسَ
وَالْأَغْفَقِيِّ وَالْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْمُبَرِّدُ ، لَهُ عِدَّةٌ كُتِبَ مِنْهَا
(الْمُخْتَصَرُ) وَ (الْأُبْنِيَّةُ) وَ (غَرِيبُ سَبِيوِيَه) تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٥ هـ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : ابْنِهِ الرِّوَاةُ : ٨٠ / ٢ ، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ : ٦ / ١٢ ، وَطَبَقَاتُ

الْقُرَاءِ : ٣٣٢ / ١ ، وَغَنِيَّةُ الْجَوَاةِ : ٨ / ٢ .

(٤) انْظُرِ الْجَمَلُ ص : ٣٢٥ ، وَالْمُسَاعَدُ : ١٢٨ / ١ .

(٥) الْجَمَلُ ص : ٣٢٥ .

(٦) الْكِتَابُ : ٢٩٦ / ٣ - ٢٩٧ .

(٧) نَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُلَمَّاةِ ، وَعَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَأَبُو حَيَّانٍ
وَيُرَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مَثْنَةٌ حَقِيقِيَّةٌ وَأَنَّهَا لَمَّا تَشْنِيتُ أَعْرَبَتْ . انْظُرْ
الْإِرْتِشَافُ ص : ٢١٨ ، وَالْبَهْجُ : ١٤٠ / ١ .

كوضوح المفردات للدلالة على الآحاد من غير أن تكون شفعاً لواحدٍ بنيته عليه .
ومعنى التنكير أن الاسم لا تردُّ عليه التثنية إلا وهو نكرةٌ ، فإن كان معرفةً فلا بُدَّ
أن ينكر ، وحينئذٍ يثنى نحو : (الزيدان) فلم يثن زيدٌ حتى نكر ، والدليل على
تنكيره دخول الألف واللام عليه ، فتقول : (الزيدان) وهما لا يدخلان على المعارف .
فإن كان الاسم لا يصحُّ تنكيره فلا يثنى كالمضمرات والمبهمات والموصولات . فقولهم
(هذان) و (اللذان) ونحوهما ، خارجٌ عن التثنية الحقيقية أيضاً من هذا الوجه ،
فقد خرج عن التثنية الحقيقية من وجهين كما تقدم : أحدهما : كونه مبنياً ، والثاني :
كونه لا يتنكر .

والاسم الذي تريد تثنيته على أربعة أقسام : منقوصٌ ، ومقصورٌ ، وممدودٌ ، وما ليس
كذلك .

فأما ما ليس كذلك فتلحقه العلامتين من غير تغييرٍ نحو : الزيدان ، ورجلين .
والمراد بالعلامتين حيث ذكرت هنا : الألف والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً
وجراً .

وقد شد من هذا قولهم في (ألية) : (أليان) . وفي (خصية) : (خصيان)
فغيروا الكلمتين في التثنية بحذف التاء منهما ، أو يكون ذلك مما جاء على واحدٍ ولم
يستعمل كأنهم ثنوا (ألياً) و (خصياً) واستغنوا بذلك عن تثنية (ألية) و (خصية)
فلم يثنوهما إلا قليلاً . وإنما جاء في الأكثر بغير تاء قال الشاعر :

ترتج ألياه ارتجاج الوطوب (٢)

(١) وعند المبرد أن (أليان) مثنى (ألي) ، و (أليتان) مثنى (ألية) ، وأن
(خصيان) مثنى (خصى) و (خصيتان) مثنى (خصية) . وقال أبو عمرو
الشييباني : الخصيتان : البيضتان ، والخصيان : الجلدتان اللتان فيهما البيضتان .
انظر المقتضب : ٤١ / ٣ ، والكتاب : ٣٨٧ / ٤ ، واصلاح الضطى : ١١٦ ،
واللسان (خصى) .

(٢) هذا رجز في هجاء عطية بن كعب ، ولم يعلم قائله . والوطوب : رزق اللبـن ،
وارتجاجه اضطرابه . وقبله .

كأنما عطية بن كعب
ظمينة وافقة في ركب

فَقَالَ : (أَلْيَاءُ) بِضِيرِ تَاءٍ ، وَحَذَفَ النُّونَ مِنْ (أَلْيَانِ) لِلإِضَافَةِ . وَقَالَ الْآخَرُ :
كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (١)
فَأَتَى بِخُصِيِّينَ أَيْضًا بِضِيرِ تَاءٍ ، وَحَذَفَ النُّونَ أَيْضًا لِلإِضَافَةِ . وَقَدْ بَيَّأَ إِثْبَاتُ التَّاءِ
فِيهِمَا قَلِيلًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :
مَتَى مَا تَلَقَّيْتُ فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْهِ وَتُسْتَطَارَا (٢)
فَأَتَى بِالْيَتَيْنِ بِالتَّاءِ . وَقَالَ الْآخَرُ :
وَأَنَّ الْفَعْلَ تُنَزِعُ خُصِيَّتَاهُ فَيَصْبِحُ جَافِرًا قَبْحَ الْمَجَانِ (٣)
فَأُثْبِتَ (التَّاءُ) فِي قَوْلِهِ (خُصِيَّتَاهُ) .

* * *

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ : فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَنْقُوصٌ بِقِيَاسٍ ، وَمَنْقُوصٌ بِضِيرِ قِيَاسٍ .

- = انظر المقتضب : ٤١/٣ ، والنوادر : ١٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٠/١ ،
والمنصف : ١٣١/٢ ، والاقتضاب : ٣٩٣ ، وشرح الحمل لابن عصفور :
١٤٠/١ ، والمقرب : ٤٧/٢ ، والخزانة : ٣٦٦/٣ ، ٣٦٧ .
(١) هذا الرجز فى هجاء شيخ كبير ، واختلف فى قائله فقيل : خطاب المجاشعى ،
وقيل : جندل بن المنى ، وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل : شماء الهذلية .
التدليل : التعلق والاضطراب . والظرف : وعاء كل شىء ، وفى الخزانة : ظرف
العجوز : مزودها الذى تحزن فيه متاعها . انظر الكتاب : ٥٦٩/٣ - ٦٢٤ ،
والمقتضب : ١٥٦/٢ ، واصلاح المنطق : ١٦٨ ، والمخصص : ١١٠/١٢ ،
١٩٦/١٣ ، والمنصف : ١٣١/٢ ، والمساعد : ٧١/٢ ، والخزانة : ٢٦٠/٣ ،
٢٦٧ ، ٣١٤ ، والمقرب : ٣٠٥/١ ، ٤٥/٢ ، والتوطئة : ٢٥٥ ، والمننى
١٥٦/٢ ، والدرر : ٢٠٩/١ .
(٢) من الوافر ، وهو لعنترة بن شداد ، فردين : أى مفردين ، ترجف : أى تضطرب
وتتحرك . والروانف : جمع رانفة وهى الأطراف ، وتستطارا من قولهم : استطير
الشيء إذا طير .
انظر ديوانه : ٧٥ ، والتبصرة : ٢٣٦/١ ، وشرح التسهيل : ٩٨/١ ، والتصريح
٢٩٤/٢ ، ومعجم الشواهد : ١٤٣ ، والخزانة : ٣٧٩/٣ ، واللسان
(طير - رنق) .
(٣) نسب فى اللسان (خصا) ليزيد بن الصمق ، وفى شرح التسهيل : ٩٨ لطفيل =

فالمقيس: ما آخره ياء قبلها كسرة نحو: (قاضي) وحكمه في التثنية أن تثبت الياء بحالها ، أو تردّها / إن كانت محذوفة ، وحينئذٍ تلحقه العلامتين نحو: (١٠ / ب) جاءني قاضيان ، ورأيت قاضيين ، ومرت بقاضيين .

وغير المقيس: ما حذف آخره ، وليس ياء قبلها كسرة نحو: (يد) و (دم) . وحكمه في التثنية ألا يردّ المحذوف إلا في خمسة ألفاظ: (أخ ، وأب ، وهم ، ومن ، وفم) . ففي هذه الألفاظ تردّ المحذوف وهو الواو ، وحينئذٍ تلحق العلامتين فتقول: أغوان ، وأبواه ، وحموان ، وهنوان ، وفموان ، قال الشاعر:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِبَامِ (١)

فردّ الواو ، حينئذٍ ثني (فمًا) حيث قال (مِنْ فَمَوَيْهِمَا) وحذف النون من (فموين) للإضافة ، ويجوز في (فم) وعدّها ألا تردّ الواو في التثنية فتقول: (فمَان) وهو الأفضح .

وما عدا هذه الخمسة فلا يردّ إليه المحذوف ، فتقول في (ذو) من قولك (ذو مال) : (ذو مالٍ) ، وتقول في تثنية (يد : يدَان) ، وفي تثنية (دم : دَمَان) وفي النصب والخفي: (يدَيْن) ، و (دَمَيْن) قال تعالى: (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) (٢) . وحذفت النون منه للإضافة ، ولا يجوز ردّ المحذوف في شيء مما عدا الخمسة المذكورة إلا في ضرورة نحو قول الشاعر:

= الخنوي ، الجافر : الكبير ، جفر الصبي إذا انتفخ لحمه وأكل ، قح : مكتمل ،

والعجان : العنق . وفي اللسان (فيضحي) مكان (يصبح) .

(١) من الطويل ، للفرزدق ، من قصيدة قالها في آخر عمره تائباً إلى الله تعالى

وأراد بالنابج هنا من تعرّس لهبوه من الشعراء . وانظر الشاهد في : ديوانه

٢١٥/٢ ، الكتاب : ٣٦٥/٣ ، والمقتضب : ١٥٨/٣ ، والخصائص :

١٢٠/١ ، ومجالس العلماء : ٣٥٧ ، والهمع : ١٢٤/١ ، والجمهرة :

٢٨٤/٣ ، والخزانة : ٢٦٩/٢ ، ٧٤٦/٣ .

(٢) من الآية : (١) من سورة المسد .

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مَحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَضَامَ وَتَضَهَّدَا (١)

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ (٢)

و (يَد) و (دَم) وزنهما في الأصل (فَعْلٌ) . أصلهما : (يَدَيٌّ) و (دَمَيٌّ) فلما ردت إليهما في الضرورة بقي ما قبل الياء متحركاً ، لأنه قد كان آتياً بالحركة قبل رت الياء ، فلورده إلى أصله من السكون عند رجوع الياء في الضرورة لكان في ذلك إضغاف للكلمة بإسكان ما جرى في الكلام متحركاً ، فلأجل ذلك حين ردت الياء في الضرورة قلت : الدَّمْيَانِ وَيَدَيَانِ ،

* * *

وَأَمَّا المقصور : فهو ما آخره أَلِفٌ من الأسماء نحو : (رَحَى) و (عَصَا) وحكمه في التثنية أَنْ تَلْبَ الألف ياءً فيما زان على ثلاثة أحرفٍ مالمَّا نحو : (مَدْعَى) و (مَخْرَى) تقول في تثنيتهما : (مَدْعَيَانِ) و (مَخْرَيَانِ) و (مَدْعَى) إنما هو من (دَعَوْتُ) و (مَخْرَى) من (غَزَوْتُ) . لكن الواو المفتوح ما قبلها إذا وقعت رابعة

(١) من الكامل ، ولم أقف على نسبه ، رواه الجوهري :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مَحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ مِنْهُمَا أَنْ تَهْضَمَا

تَضَهَّد : تظلم وتقهَّر ، وفي اللسان (ضَهَّد) : غَهَّد يَضْهَدُه غَهْداً أو اضْهَدُه ؛ ظلمه وقهره .

وهو من شواهد التبصرة : ٥٩٩/٢ ، وأما ابن الشجري : ٣٥/٢ ، والنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ ، وشرح المفصل : ١٥٢/٤ ، والمقرب : ٤٤/٢ ، والمخصص ٢٥/١٧ ، والخزانة : ٣٤٧/٣ ، ٣٥٠٠ .

(٢) من الوافر نسبه ابن دريد إلى علي بن بدال ، ورجح هذه النسبة البغدادي في الخزانة ، ونسب أيضاً إلى المثقب العبدى ، وإلى الفرزدق وإلى الأخطا ولم أعر عليه في ديوان أي منهم . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أن الرجلين المتباغضين إذا ذبحا لم تختلط دماؤهما .

وهو من شواهد المقتضب : ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، والتبصرة : ٥٩٩/٢ ، وأما ابن الشجري : ٣٤/٢ ، وشرح المفصل : ١٥١/٤ ، والمقرب : ٤٤/٢ ، وشرح البطل لابن عصفور : ١٤٠/١ ، وبمهرة اللغة : ٣٠٣/٢ ، والخزانة : ٣٤٩/٣ .

فصاعداً طرفاً وجب قلبها ياءً في الأسماء والأفعال ، ثم بعد ذلك تُقلب الياءُ ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها . فَمَفْرَى أصله الأول (مَفْرَو) ثم صارت الواو ياءً لما تقدم من وقوعها رابعة طرفاً بعد فتحة ، فصارت (مَفْرَى) ثم سكنت الياءُ وانقلبت ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، فصارت (مَفْرَى) . فالألف إذا إنما انقلبت عن الياءِ فالياءُ تردُّ في التثنية . وكذلك الكلام في (مَدْعَى) وتقول أيضاً في تثنية (مَرْمَى) و (مَرَى) : (مَرْمَيَانِ) و (مَرَايَانِ) . تَقْلِبُ الألفُ ياءً لأنها زائدة على ثلاثة أحرفٍ ، ولا إشكال في هذا ونحوه ، لأنه من الياءِ ، ألا ترى أنَّ (مَرعى) من (رَمَيْتُ) و (مَرَى) من (رَأَيْتُ) .

(١ / ١١)

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ فتردُّ الألفُ فيه إلى أصلها إن كان أصلها ياءً قلبتها ياءً ، وإن كان أصلها واواً قلبتها واواً نحو : (عَصَوَانِ) في تثنية (عَصَا) و (سَنَوَانِ) في تثنية (سَنَا) ، قلبت الألفُ واواً ، لأنها الأصل في هذه الألف . وتقول في تثنية (فَتَى) : (فَتَيَانِ) ، قال عز وجل : (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَانِ) لأنَّ الألفُ فيه أصلها ياءُ ، وكذلك (رَحَى) تقول في تثنيته : (رَحَيَانِ) قال الشاعر :

كَأَنَا قُدْرَةٌ وَهِيَ أَبِينَا بِجَنْبِ عُنِيزَةٍ رَحِيًّا مَدِيرِ (٢)

* * *

وَأَمَّا الممدودُ فهو : ما آخره همزة قبلها ألفٌ ، وهذه الهمزة على أربعة أقسام :
أحدها : أن تكون أصلية وهي الواقعة لا ما في الوزن ، وتجدها ثابتة في تصارييف

(١) من الآية : (٣٦) من سورة يوسف .

(٢) من الوافر . لمهلل بن ربيعة ، هو من شواهد التبصرة : ٦٣٣ / ٢ ، وشرح المفصل : ١٧٤ / ٤ ، وأمالى القالى : ١٣٣ / ٢ ، والاقتضاب : ٣٦٦ ، واللسان (رجا) والخزانة : ٥٢٠ / ٣ ، ومعجم شواهد العربية : ١٨٥ ، ومعجم البلدان (عنيزة) . وعنيزة : من أودية اليمامة ، والرحى : التي يطحن بها ويروى شطاره الثانى :

بجانب عنيزة ركنًا شبير

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

الكلمة نحو : (قَرَأَ) و (وَضَاءٌ) (١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ (قُرَاءَ) وزنه (فُعَال) ففقدت الهمزة لَمْ الكلمة ، وهي ثابتة في التصارييف تقول : قرأ - يقرأ فهو قَارِيٌّ ومَقْرُوءٌ ، وكذلك (وُضَاءٌ) هو من : وَضَو يَوْضُو وَضَاءَةً .

وحكم هذه في التثنية أَنْ تثبت بحالها ولا تُغَيَّر ، فتقول : (قُرَاءَان) و (وُضَاءَان) والثاني أَنْ تكون الهمزة منقلبة عن ألف التانييد ، وهي الواقعة زائدة في الوزن ولا تثبت في التصارييف ، والكلمة التي هي فيه ممنوعة من الصرف نحو : (حَمَّسَرَاء) و (صَفَّرَاء) لأنها من الضفرة والهمزة .

وحكم هذه الهمزة في التثنية أَنْ تقلب واوًا مالمَّا فتقول : (حَمَّرَاوَان) و (صَفَّرَاوَان) و (بَيَّضَاوَان) ، قال الشاعر :

بَيَّيَانٍ بَيَّضَاوَانٍ عِنْدَ مَحَلِّمٍ

فثنى (بَيَّضَاء) وقلب الهمزة واوًا ، وقد تقدّم البيت (٢) .

والثالث : أَنْ تكون الهمزة منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ أصليتين ، وهي الواقعة لا ما في الوزن ، فلا تثبت في التصارييف ، لكن يخلفها في موضعها الواو أو الياء .

مثال ما هي فيه منقلبة عن واوٍ أصلية (نَسَاء) ، أَلَا تَرَى أَنَّ وزنه (فِعَال) فوقعت الهمزة في موضع اللام ، لكنها في التصارييف واوٌ ، تقول : كَسَوْتُ أَكْسُوهُ كَسُوَّةً . ومثال ما هي فيه منقلبة عن ياءٍ : (رَدَاء) لأنه يقال : فَلَانٌ حَسَنُ الرِّدْيَةِ ، فظهرت الياء .

وحكم هذه التثنية أَنَّهُ يجوز فيها وجهان : إثباتها وهو الأحسن ، وقلبها واوًا ، فتقول على الوجه الأحسن : (كِسَاءَان) و (رَدَاءَان) ، ويجوز : (كِسَاوَان) و (رَدَاوَان) والرابع : أَنْ تكون الهمزة منقلبة عن ياءٍ للاحاق ، وهي الواقعة في الوزن زائدة غير لام ، ولا تثبت في التصارييف ولا يخلفها فيها ياءٌ ولا واوٌ .

(١) وضاء : يقال : رجل وضاء للموضي ، ورجل قراء : المقارئ . انظر اصلاح

المنطق ص : ١٠٩ .

(٢) انظر ص : ٣٦ .

والكلمة التي هي فيها مصروفةٌ ولها نظيرٌ في الحركات والسكنات وعدد الحروف،
يقابل الهمزة منه حرفٌ أصليٌّ، هو اللام في الوزن، مثال ذلك: (عِلْبَاءٌ)^(١) و (حِرْبَاءٌ)
وزنهما (فَعْلَاءٌ) .

فالهمزة لم تقع في الوزن لا ما قبل هي زائدةٌ، والـحِرْبَاءُ^(٢) من الحَرْبِ، وقالوا:
سمهرى مُتَلَبٌّ فسقطت الهمزة ولم يخلفها / شيءٌ. قال الشاعر:

(١١ / ب)

و ظَلَّ لِشِرَانِ الصَّرِيمِ غَمَغِمٌ يَدَاعِسُهَا بِالسَّمْهَرِيِّ الْمُحَلَّبِ^(٣)
و (عِلْبَاءٌ) و (حِرْبَاءٌ) في كلام العرب مصروفان، ونظيرهما في الشكل (قِرطَاسٌ)^(٤)
و (سِرْدَاحٌ)^(٥) .

والهمزة في (عِلْبَاءٌ) و (حِرْبَاءٌ) يقابلها من النظير السَّيْنُ في (قِرطَاسٌ) والـحَاءُ
في (سِرْدَاحٌ) وهما لا مان في الوزن، ألا ترى أنَّ وزن (قِرطَاسٌ) و (سِرْدَاحٌ)
(فَعْلَالٌ) . فالهمزة في (عِلْبَاءٌ) و (حِرْبَاءٌ) منقلبةٌ عن ياءٍ لظهورها في (دِرْهَاقٍ)^(٦) .
فأصلهما : عِلْبَايَ وَحِرْبَايَ ، على وزن (فَعْلَايَ) وزيدت الياءُ فيهما ليلحقا ببنَاءِ
(قِرطَاسٌ) ، ويصيرا على شكله ، ثُمَّ لَمَّا وَقَعَتِ الْيَاءُ هَارِفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ انقلبت
همزةً ، فالهمزةُ فيهما إذا منقلبةٌ عن ياءٍ ، وتلك الياءُ للاحاقِ بِقِرطَاسٍ وَسِرْدَاحٍ .

(١) العلباءُ : عصب العنق يأخذ الى الكاهل ، وقيل : عرق في العنق .

واسم رجل ، ويقال : شيخ علباء للرجل اذا أسنَّ .

(٢) هذه الكلمة جاءت لعدة معان منها : سمار الدرع ، ومنها : الظهر — ر ،

ومنها : نكرام حبين ، ومنها : الأرض الغليظة . انظر اللسان (حرب) .

(٣) من الطويل لامرئ القيس . الصريم : رمل منقطع عن الرمال ، الغمغمم :

الأصوات يداعسها : يطاعنها ، السمهرى : الريح الشديد ، المحلب :

المشدود بالعلباء وهي تشد على العصا اذا غافوا أن تنكس . انظر ديوانه :

٥٢ ، واللسان (علب) .

(٤) القِرطاس : الصحيفة .

(٥) السرداح : الناقة الطويلة الكريمة ، والضخم من كل شيء .

(٦) الدرعاية : (بكسر فسكون) الرجل الكثير اللحم القصير ، لقيم الخلقة .

وحكم هذه الهمزة في التثنية كحكم القسم الثالث من جواز الوجهين فيها ، إثباتها وهو الأحسن ، وتليها واوا / في هذا القسم الرابع أحسن منه في الثالث فتقول في تثنية (علياء) و (حرباء) على الوجه الأحسن : (علياءان) ، و (حرباءان) . وعلى الوجه الآخر : (علياءان) ، و (حرباءان) . وهذا أكثر من قولك : (كسأوان) و (ردأوان) هذا الذي ذكرته فيما آخره همزة قبلها ألف من أحكامه في التثنية هو مذهب سيويه ومسطر في كتابه .^(١)

وما قبل الياء والألف في التثنية مفتوح أبداً ، ونونه مكسورة ، وقد تفتح قليلاً نحو قول الشاعر :

فعلته لا تنقي شهرينك شهرى ربيع وجماد بينه^(٢)

فتفتح النون في (شهرين) و (جمادين) . وهذه النون في مذهب سيويه كأنهما عون من حركة الإعراب^(٣) ومن التنوين اللذين كانا في المفرد ، فأجرى عليهما حكم حركة الإعراب مع الألف واللام فثبتت معهما في قولك : الرجالان ، كما ثبتت الحركة في قولك : الرجل . وأجرى عليهما حكم التنوين مع الإضافة فحذفت في قولك : رجلاً زيدا ، كما يحذف التنوين في قولك : رجلاً زيدا . فهذه النون تسقط للإضافة أبداً .

وتسقط أيضاً لتقصير صلة الموصول في نحو قولك : جاعى الضارب زيدا ، فزيداً مفعولاً بالضاربان ، وحذفت النون لأن (ضاربان زيدا) وقع صلة للألف واللام لأنهما

(١) انظر الكتاب : ٣٩١/٣ - ٣٩٢ .

(٢) من الرجز ، شرحه البغدادي في الغزاة : ٣٣٨/٣ ، وذكر أنه لامرأة ممن فقمى وأنشد قبله :

يارب خال لك من عريت حج على ثلبي جوينك

وروى مكان (فعلته) فسوته ، انظر الانصاف : ٧٥٥/٢ ، وشرح البصائر

١٤٦/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٤٦/١ ، والجمهرة : ٤٨٨/٣ .

(٣) انظر الكتاب : ١٧/١ .

بمعنى (الذى) ، فلما طُلَّ الاسمُ بالصَّلَّةِ حذفتِ النُّونُ تخفيفاً وتقصيراً لطولِ الصَّلَّةِ
وهنا انتهى الكلامُ فى التَّثنيةِ ، واللهُ الموفقُ .

* * * * *

وَأَمَّا الْجَمْعُ فَالاسْمُ الَّذِى يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْسَامٍ : اسْمٌ جَمْعٍ ، واسْمٌ جِنْسٍ
وَجَمْعٌ سَالِمَةٌ ، وَجَمْعٌ تَكْسِيرٍ .

فاسْمُ الْجَمْعِ : مَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْجَمْعُ وَلَا وَاحِدٌ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوُ : رَهْطٌ ، وَقَوْمٌ ، وَخَيْلٌ .
واسْمُ الْجِنْسِ : مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدٍ حَذْفُ التَّاءِ نَحْوُ : شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ ، وَتَمْرَةٌ ، وَتَمَرٌ ،
وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ .

وَجَمْعُ السَّالِمَةِ مَا سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَزَيْدِينَ ، وَهِنْدٌ / وَهِنْدَاتٌ . (١ / ١٤)
وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ : رَجُلٌ وَرَجَالٌ ،
وَهَذَا التَّغْيِيرُ يَكُونُ بزيادةٍ نَحْوُ : (كَمْ) لِلوَاحِدِ ، وَ (كَمَاةٌ) ^(١) لِلْجَمْعِ ، فَتَغْيَرُوا الْجَمْعَ
عَنِ الْوَاحِدِ بِزيادةِ التَّاءِ .

وَيَكُونُ أَيْضاً بِنَقْصٍ نَحْوُ : رَغِيْبٌ وَرَغِيْبٌ ، وَكَثِيْبٌ وَكُثْبٌ .
وَقَدْ يَكُونُ بِتَغْيِيرِ حَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ حَرَكَتَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، نَحْوُ : فَرسٌ وَفَرَسٌ ^(٢) ،
وَخَيْلٌ وَوَرْدٌ ، وَنَحْوُ : أَسَدٌ وَأَسَدٌ .

(١) الكَمْ : نبات ينقى الأرض فيخرج كما يخرج الفطر . قال سيوطه : ليست الكمأة .
بجمع كم ، لأنَّ قَحْلَةً ليس مما يكسر عليه فَعَلَّ ، إنما هو اسم للجمع . وقسأل
ابو خيرة وحده : كمأة للواحد وكم للجمع . وحكى عن أبى زيد أن الكمأة تكون
واحدة وبعضها . انظر الكتاب : ٦٢٤ / ٣ - ٦٢٥ ، واللسان : (كمأ) ، وإصلاح
المنطق : ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) يقال للفرس : (وَرْدٌ) وهو بين الكميث والأشقر . قال ابن سيده : الورد لون
يضرب الى صفرة حسنة فى كل شئ . والجمع : وَرْدٌ ، وَوَرَادَةٌ . انظر اللسان :
(ورد) .

وقد تجتمع الزيادة والنقص وتغير الحركات نحو : رَغِيفٌ وَرَغْفَانٌ ، وَكُتِيبٌ وَكُتُبَانٌ .

وتجتمع أيضاً الزيادة مع تغيير الحركات نحو : رَجُلٌ وَرَجَالٌ .

وربما كان التغيير متدرجاً في النية لا لفظاً نحو قولهم : (فُلُكٌ) في الواحد ، و (فُلُكٌ) في الجمع ، فهذا اللفظ يستعمل للواحد وللجمع ، قال عز وجل : (في الفلك المشحون) فهو هنا مفرد ، وقال سبحانه : (حتى إذا اكتمت في الفلك وجريين بهم) (١) ، فهو هنا جمع لأنه أعاد عليه ضمير جماعة المؤنث ، وهو التَّوْنُ في (جريين) . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (والفلك التي تجري في البحر) (٢) . فإذا كان جمعاً قدّر أنه مفرد عن المفرد ، وكان حركاته مخالفة لحركات المفرد ، فالضمة في فاء (فُلُكٌ) إذا كان جمعاً غير هــا إذا كان مفرداً .

وإنما اشترط في التغيير أن يكون للدلالة على الجمع تحرزاً من التغيير في (صفحات) و (جَفَنَات) ونحوهما ، فإن هذا جمع سالمة وإن كان قد تغير فيه بناء الواحد ، ألا ترى أن الحاء في (صفحات) مفتوحة ، وفي مفرد الذي هو (صَحْفَةٌ) سالمة ، وكذلك الفاء في (جَفَنَات) وجفنة . وإنما كان هذا جمع سالمة وإن كان التغيير حاصلاً لأن هذا التغيير إنما هو للفرق بين الأسماء والصفات ، تغير العين في جمع الأسماء نحو : (صفحات) وتبقى على سكونها في جمع الصفات نحو : امرأة ضخمة ، ونساء ضخمات .

والدلالة على الجمع في نحو : (صفحات) و (جَفَنَات) إنما هي من جهة لسان الألف والتاء في الآخر ، لا من جهة التغيير الكائن في العين .

وأعلم أن جمعي السالمة والتكسير مما يشترط فيهما خمسة الشروط المتقدمة فسي التثنية ، فقول العرب : هؤلاء ، والذين ، وأنتم ، ونحو ذلك مما وضع في الأصل

(١) من الآية : (٤١) من سورة يونس .

(٢) من الآية : (٢٢) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ٥٧٧/٣ .

للدلالة على الجمع وليس بجمع مبنى على واحد ، لأن المبهمات والموصولات والمضمرات ليست بمعرية ، ولا يصح تنكيرها على حسبها تقدم في التثنية في قولهم : هَذَانِ وَاللَّذَانِ . والمقصود بالكلام في هذا الباب إنما هو جمع السالمة خاصة ، وهو على ضربين : جمع بالواو والنون في الرفع ، وبالياء والنون في النصب والجر ، وهو المسمى جمع مذكر سالم نحو : زيدون .

وَجَمْعُ بِالْأَلِفِ / والتاء مطلقاً وهو المسمى جمع مؤنث سالماً نحو : هندات . (١٢ / ب)

فأما الضرب الأول وهو الجمع بالواو والنون ، أو بالياء والنون فالاسم الذي تريد أن تجمع كذا إما أن يكون مصغراً أو مكبراً ، فإن كان مصغراً اشترط فيه زيادة للخصة المتقدمة ثلاثة شروط : الذكورية في المعنى ، والعقل ، والخلو من تاء التانيث (١) نحو : زَيْدٌ ، وَرَجُلٌ ، وَأَحْمَرٌ ، وَسَكْرَانٌ ، وَصَبِيرٌ ، إذا كانت هذه الثلاثة صفات لرجل ، فتقول : زَيْدُونَ ، وَرَجُلُونَ ، وَأَحْمَرُونَ وَسَكْرَانُونَ ، وَصَبِيرُونَ ، لاجتماع الشروط الثلاثة في هذه كلها .

و (رَجُلٌ) تصغير (رَجُلٌ) ، و (أَحْمَرٌ) تصغير (أَحْمَرٌ) ، و (سَكْرَانٌ) تصغير (سَكْرَانٌ) ، و (صَبِيرٌ) تصغير (صَبِيرٌ) ، وهذه ونحوها إذا لم تكن مصغرة لا يجوز جمعها بالواو والنون على ما سيأتى .

ولا يجوز هذا الجمع في مثل : (زَيْنَبٌ) تصغير (زَيْنَبٌ) ولا (قُوَيْمٌ) تصغير (قَائِمٌ) صفة لغير فاعل ، ولا (حَمِيزَةٌ) تصغير (حَمِيزَةٌ) اسم رجل ، لِقَدِّ الشَّرْطِ الأول من (زَيْنَبٌ) والثاني من (قُوَيْمٌ) والثالث من (حَمِيزَةٌ) .

وإن كان مكبراً ، فإما أن يكون جامداً أو مشتقاً . فإن كان جامداً وهو الذي ليس يؤخذ من المصدر نحو : زيد ، اشترط فيه أربعة شروط :

الذكورية في المعنى ، والعلمية ، والعقل ، والخلو من تاء التانيث . فتقول فـ

(١) خالف في هذا الشرط الكوفيون وابن كيسان ، فأجازوا في جمع : طلحة وحمزة :

طلحون وحمزون . انظر الانصاف : ٤٠ / ١ ، وشرح الجمل لابن صفور : ١٤٧ / ١ .

(زيد) : (زيدون) لاجتماع الشرط فيه ، وكذلك تقول في (جَبَلِي) اسم رجل :
جَبَلُون .

وفي (وَرَقَاء) و (حَمْرَاء) اسمي رجل أيضاً : (وَرَقَاوُونَ) و (حَمْرَاوُونَ) . ولا يجوز
لك في (هِنْدِ) لنقص الشرط الأول ، ولا في رجل لنقص الثاني . ولا في (لَاحِيقِ) ،
و (وَاشِقِ) من أسماء الكتاب لنقص الثالث ، ولا في (حَمَزَة) لنقص الرابع .
فإن كان مشتقاً وهو المأخوذ من المصدر نحو : (قَائِم)^(١) و (تَائِد) اشتراط فيسه
أيضاً أربعة شروط : الذكورية في المعنى ، والعقل ، أو التنزيل منزلة ذي العقل ، والخلو
من تاء التانيث ، وألاً يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء .

والذي يمتنع مؤنثه من ذلك ، ما كان من الصفات على وزن (أَفْعَل) ومؤنثه (فَعْلَاء)
أو لا مؤنث له ، أو على وزن (فَعْلَان) ومؤنثه (فَعْلَى)

وكل صفة تكون في المؤنث بخير تاء . مثال (أَفْعَل : فَعْلَاء) : أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ
، وَأَخْضَرٌ وَخَضْرَاءُ ومثال (أَفْعَل) لا مؤنث له قولهم : رجلٌ أَلْسَى ، إذا كان كبير الآلية ،
لا يستعمل له مؤنث من لفظه ، بل يقال : (عَجَزَاء) . ومثال (فَعْلَان : فَعْلَى) : سَكْرَان
وَسَكْرَى ، وَعَطْشَانٌ وَعَطْشَى . ومثال الصفة الكائنة في المؤنث بخير تاء : صَبُورٌ ، وَشَكُورٌ ،
وَقَتِيلٌ . فكل هذه لا يجمع المذكر منها بالواو والنون ، لأن المؤنث لا يجمع بالألف والتاء .

فإن سمي بشيءٍ عاقل ، جمع ما كان منها اسماً لمذكر بالواو والنون / مطلقاً ، (١ / ١٣)
وما كان منها اسماً لمؤنث بالألف والتاء مطلقاً .

ولا يعتبر بعد التسمية كونه قبلها صفةً لمذكر أو لمؤنث ، لأنه إذا دخل دخل في
قسم الأعلام ، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ عالمٍ ، جاز الجمع بالواو والنون لوجود الشرط
الأربعة ، فتقول : مررتُ برجالٍ عالمين ، وجماعتي رجال عالمون . قال تعالى :
(وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ)^(٢) .

(١) كلمة (قائم) مكررة في الأصل .

(٢) من الآية : (٤٢) من سورة النكبات .

ومثال ما تنزل منزلة ذى العقل من غير العاقل فجمع لذلك بالواو والنون قوله تعالى :
 (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) ^(١) ذ (ساجد يسن)
 هنا من صفة الأحد عشر كوكباً والشمس والقمر ، فهي واقعة على غير عاقل ، لكنها عوملت
 معاملة العاقل لاتصافها بالسجود فجمعت صفتها جمع صفة العاقل ، ولذلك أيضاً عَادَ
 عليها ضمير العاقلين في قوله عز وجل (رأيتهم) لأن هذه الميم المتصلة بالهاء في (هم)
 أو بالكاف في (كم) لا تكون إلا في ضمير العاقلين . وكذلك أيضاً الواو في مثل : (فَعَلُوا)
 و (يَفْعَلُونَ) و (افعلوا) لا تكون إلا للعاقلين .

فإن وجدت شيئاً من هذه في غير العاقلين حكمت بأن ذلك إنما كان بعد تنزيله
 منزلة العاقلين ك (رأيتهم) في هذه الآية . وكذلك أيضاً في قوله تعالى : (فَجَعَلَهُمْ
 جُذُودًا) ^(٢) . يعنى الأصنام عوملت معاملة العاقل لعبادة الكفار إياها . وكذلك قوله
 تعالى : (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ) ^(٣) . فأتى بالواو في
 (ادخلوا) و ب (كم) في (مساكنكم) و (يحطمنكم) اجراءً للنمل مجرى ذى العقل
 لوجود الكلام منها إذ ذاك .

ومثله أيضاً قوله سبحانه : (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُون) ^(٤) . يعنى الشمس والقمر والنجوم .
 أتى بضميرها واواً في قوله : (يَسْبَحُونَ) ، اجراءً لها مجرى العاقل لاطاعتها وانقيادها
 بالتسخير وأنها كانت تعبد ، وعاد هذا الضمير على النجوم مع الشمس والقمر ، وإن كان
 لم يجر للنجوم ذكر ، لأنها فهمت من سياق الكلام حيث ذكر الشمس والقمر .
 وأنشد سيويه لما تكلم في هذه الآي :

-
- (١) من الآية : (٤) من سورة يوسف .
 (٢) من الآية : (٥٨) من سورة الأنبياء .
 (٣) من الآية : (١٨) من سورة النمل .
 (٤) من الآية : (٣٣) من سورة الانبياء . وفي سورة يس آية : (٤٠) : (وكل في
 فلك يسبحون) .

شَرِبْتُ بِهَا وَالَّذِيكَ يَدُّ صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوُّوا (١)

فَجَمَعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ (٢) فِي قَوْلِهِ (بَنُو) ، وَاتَى بِالضَّمِيرِ وَآوًا فِي قَوْلِهِ (دَنُوا) وَ (تَصَوُّوا) وَ (بَنَاتُ نَعَشٍ) هِيَ أَنْجُمٌ مَعْلُومَةٌ ، غَامِلُهَا مَعَامِلَةُ الْعَاقِلِ لِأَنَّهَا كَانَتْ تُعْبَدُ ، وَكَانُوا يَحْتَقِدُونَ فِيهَا تَنْهَمُ الدَّالِمَ وَتَوُمِّرُ فَتُطَيِّحُ بِمَنْزِلَةِ الْآدَمِيِّينَ .

وَالِاسْمُ الَّذِي تَرِيدُ أَنْ تَجْمَعَهُ هَذَا الْجَمْعُ تَلَحُّقُهُ الْعَالَمَتَيْنِ : الْوَاوُ وَالنُّونُ رَفْعًا ، وَالْيَاءُ وَالنُّونُ نَعْبًا وَجَزًّا ، وَيَكُونُ حُكْمُ آخِرِهِ / فِي التَّخْفِيرِ وَهُدْمِهِ كَحُكْمِهِ فِي التَّثْنِيَةِ ، إِلَّا فِي (١٣/ب) مُؤَمِّمِينَ :

أَحَدُهُمَا : الْمُنْقُوصُ مُطْلَقًا ، مَقْيَسًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْيَسٍ ، وَحُكْمُهُ إِلَّا يَرُدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ مُطْلَقًا . وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْمُنْقُوصِ بِقِيَاسٍ ثَابِتًا حَذَفَتْهُ ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِ (قَاضٍ) ، مِنْ جَائِزٍ قَاضٍ : قَاضُونَ ، وَفِي مَرَرْتُ بِقَاضٍ : مَرَرْتُ بِقَاضِيَيْنِ . قَالَ تَعَالَى : (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمَادُّونَ) (٣) . وَالْوَاحِدُ (قَاضٍ) ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ) (٤) . وَالْمُفْرَدُ (عَمٍ) ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَاضِيَيْنِ) (٥) . وَوَاحِدُهُ (قَاضٍ) وَهُوَ الْبَهْضُ مِنْ قَلْبٍ الشَّيْءِ إِذَا أَبْغَضْتَهُ .

وَإِذَا جُمِعَتْ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَالْيَاءُ فِيهِ ثَابِتَةٌ حَذَفَتْهَا نَحْوُ : رَأَيْتُ قَاضِيًا ، تَقُولُ فَمِنْ جَمْعِهِ : رَأَيْتُ قَاضِيَيْنِ . وَتَقُولُ فِي جَمْعِ أَبٍ : (أَبُونَ) رَفْعًا وَ (أَبِينِ) نَعْبًا وَجَزًّا ، فَـلَا تَرُدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفَ الَّذِي هُوَ الْوَاوُ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَبْوَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) مِنَ الْمَلُوبِ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدَى ، يَصِفُ خَمْرًا بَاكَرَهَا بِالشَّرْبِ عِنْدَ صِيحِ الدَّيْسِ .
وَيُرْوَى (تَمَزَّزَتْهَا) مَكَانَ (شَرِبْتُ)
انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٤ ، وَالْقِتَابُ : ٤٧/٢ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ : ٢٧٦/١ ، ٣٨/٢ ،
٨٣ ، ٩٣ ، وَفَرْحِ الْمَفْضَلِ : ١٠٥/٥ ، وَالْمَغْنَى : ٣٦٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ :
٤٦١/٣ .

(٢) أَيْ الْمَحْذُوفَةُ لِلْإِضَافَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٦٦) مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ (١٦٨) مِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ .

فَلَمَّا تَفَقَّدَ نَ أَصَوَاتِنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَيْنَا (١)
وكذلك أيضاً تقول في أخ : (أَخُون) رفعا ، و (أخين) نصباً وجزا ، ولا ترد إليه
المحذوف الذي هو الواو . وقال الشاعر :

وَكَا نَ لَنَا فِزَارَةٌ عَمَّ سَوَاءٌ وَكَتُّ لَه كَثْرَ بَنِي الْأَخِينَا (٢)

وقال آخر :

فَقُلْنَا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرَّثَ مِنَ الْإِحْسَنِ الصَّدُورَ (٣)
ف (أخو) من قوله (أخوكم) جَمْعُ (أخ) بالواو والنون ، وأصله (أخون) لكنّه
حَذَفَ النُّونَ لِإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ ، وَبَدَّلَ لَكَ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ وَلَيْسَ بِمُفْرَدٍ وَقَوَّضَ خَبْرًا لَجَمْعٍ وَهُوَ

(١) من المتقارب ، وهو لزياد بن واصل السلمي من شعراء الجاهلية ، يفخر بأبائه
قومه وأسماهم .

وهو من شواهد سيويه : ٤٠٦/٣ ، والمقتضب : ١٧٤/٢ ، وشرح التسهيل :
١٠٦/١ ، وأمالى ابن السجري : ٣٧/٢ ، وفيها كلها (تبين) مكان (تفقدن)
والجمهرة : ٤٨٥/٣ ، والمخصص : ١٧١/١٣ ، واللسان (أبى) وروايته :
فلما تعرفن أصواتنا ٠٠٠ والخزانة : ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ .

والشاهد فيه : جمع (أب) جمع سالمة على (أبين) وهو جمع غريب لا يقاس عليه .
(٢) من الوافر لمقبل بن علقمة . وفزارة : أبوحي من عطفان ، والسوء بالفتح : المؤذى ،
يقال : رجل سوء بالفتح والاضافة ، وعمل سوء .

انظر المقتضب : ١٧٤/٢ ، والخزانة : ٢٧٦/٢ - ٢٧٨ ، والنوادر : ١١١ ،

والبيان والتبيين : ٦١٠/١ ، وشرح التسهيل : ١٠٦/١ .

(٣) من الوافر ، للعباس بن مرداس السلمي . وهو من شواهد : المقتضب : ١٧٤/٢ ،
وأمالى ابن السجري : ٣٨/٢ ، والمختص : ١١٢/١ ، وابن قتيبة في تأويل
مشكل أعراب القرآن : ٢٨٥ ، وذكر أنه من وضع المفرد موضع الجمع ، والمخصص
٢١٨/١٣ ، وذكر أنه جمع (أخ) وكذلك في اللسان (أخوا) وفيه (سلمت)
مكان (برئت) ، ومجاز القرآن : ٧٩/١ - ١٣١ ، ١٩٥/٢ ، وشرح
المفصل : ٣٧/٣ ، وشرح التسهيل : ١٠٦/١ ، والخزانة : ٢٧٧/٢ .

الضمير المتصل بأن في قوله (إِنَّا) ألا ترى أنك لا تقول : إِنَّا قَائِمٌ ، ولا بُدَّ من جمع الخبر فتقول : إِنَّا قَائِمُونَ .

والأصل في قولك : القاضون (الْقَاضِيُونَ) فاستثقلت الضمة على الياء مع تحرك ما قبلها فنقلت حركتها الى ما قبلها وهو الضاد ، وقد كانت مكسورة ، فزادهم عليها الحركتان فنقلت حركة الياء المنقولة وذهبت الكسرة . وإِنَّمَا وَجَبَ ذلك لِأَنَّ الحَكمَ للطَّائِرِ ، والضَّمةُ هي الطَّائِرَةُ على الضَّادِ ، لِأَنَّهَا منقولةٌ مِنَ الياءِ فبُتت لِأَنَّ الحَكمَ لها ، وأزيلت الكسرةُ فلما نقلت حركة الياء بقيت ساكنةً ، والواوُ بعدها ساكنةٌ ، فاجتمع ساكنان فحذف الأول لالتقاءهما وهو الياء .

وكذلك إذا قُلْتَ : القائمين في النَّصَبِ والخَفِيِّ ، أصله : القاضيين ، فاستثقلت الكسرة في الياء مع تحرك ما قبلها ، فسكنت الياء ونقلت كسرتها الى ما قبلها ، واجتمع اذ ذاك ساكنان كما تقدم فحذفت الياء لالتقاءهما .

والموضع الثاني : المقصور ، وحكمه أن تحذف الألف مطلقاً وتبقى ما قبلها على فتحه ، فتقول في : مُوسَى : (مُوسَوْنَ) رفعاً ، و (مُوسِينَ) نصباً وجراً . قال تعالى : / (وَأَنْتُمْ (١/١٤) الْأَعْلَوْنَ) (١) . وقال سبحانه : (وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ) (٢) . فما قبل الياء في المقصور وحده مفتوح أبداً ، وفي غيره يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الياء مكسوراً نحو : زيدون ، وزيد بن وقاصون وقاضين . وأما قول الشاعر :

تهددني وتوعدني رويداً متى كنا لأملك مقتويناً (٣)

(١) من الآية : (١٣٩) من سورة آل عمران .

(٢) من الآية : (٤٧) من سورة (ص) .

(٣) من الوافر لحمرو بن كلثوم التغلبي ، من معانيه المشهورة ، يخاطب به عمرو بن هند ملك الحيرة بعد أن قتله . ورويداً : أي تليلاً . ورواية الزوزني والتبريزي : تهددنا وأوعدنا . . . ورواية الجماهرة : تهددنا وتوعدنا . . .

انظر جماهرة أشعار العرب : ٣٥٣ ، والخصائص : ٣٠٣/٢ ، وفقه اللغة وسر العربية : ٣٦٤ ، والمنتج : ١٤٣/١ ، والتذليل : ٧٨/٦ ، والمزهر : ٢٥/٢ ، وشرح الكافية للموضي : ١٨٥/٢ ، وشرح السبع للزوزني : ٢١٤ ، وشرح العشر للتبريزي : ٢٤٦ .

فقد كان القياس أن يقول : (مَقْتَيْن) ك (مصطفَيْن) لأنَّ واحدَهُ (مَقْتَى) مقصور
كمصطفى ، وفي توجيهه قولان للنحويين :

أحدهما : أنه على حذف ياء النسب وكان الأصل : مَقْتَوَيْن وهو جمع (مَقْتَوِي)
والصفة قد تلحقها ياء النسب لقصد المبالغة كقوله :

أطرباً وأنت قنَسُورِي والدَّهْرُ بِإِلْإِنْسَانٍ دَوَّارِي^(١)
يريد : والدَّهْرُ بِإِلْإِنْسَانٍ دَوَّارُ .

أو يكون (مَقْتَى) هنا اسم مصدرٍ من (الْقَتَوُ) ومعناه الخدمة ك (مَضْرَب) ترسُدُ :
الضَّرْبُ ، ثُمَّ لما أرادوا الوصف به أدخل عليه ياء النسب ، وإن كان الأكثر في المصادر
الَّا يكون فيها ذلك ، وإنما يكون فيها الاشتقاق ، الَّا ترى أنك إذا أردت الوصف بالضرب
اشتقت منه لفظ ضارب أو مضروب ، ولا تقول : (ضَرْبِي) إلَّا قليلاً ، فيكون البيت على
هذا من هذا القبيل ، أو يكون (مَقْتَى) اسم مكان القَتوك (مرمى) اسم مكان الرمي
ثم نُسِبَ إليه .

والقول الثاني : إنهم قد شذُّوا في تفسير (مَقْتَى) حيث قالوا : (مَقَاتَوَة) فصَحَّحُوا
الوَاوَ ، وكان القياس (مَقَاتِيَه) لأنَّ الوَاوَ إذا وقعتْ لَمْ يَحْدُ كسرة قلبتْ ياءً ، فَلَمَّا

(١) من الزجر للمجاج ، يخاطب فيه نفسه فيقول : أتطرب إلى اللهو طرب الشبان
وأنت شيخ مسن ؟ والقنسرى : الكبير المسن الذي أتى عليه الدهر ، دَوَّارِي :
أي ذو دوران ، يدور بالإنسان مرة كذا ومرة كذا ، والطرب : خفة الشوق .
ومعده :

أفنى القرون ، وهو قنسرى

والقنسرى : القوى الشديد

وهو من شواهد سيويه : ٣٣٨/١ ، والتبصرة : ٤٧٣/١ ، والايضاح : ٢٩٢/١

والخصائص : ١٠٤/٣ ، ٢٠٥ ، وأمالى ابن السجري : ٢٦٢/١ ، والمقرب :

٥٤/٢ ، والهمج : ١٢٢/٣ ، واللسان (قنسر) .

شَدَّوا في التَّكْسِيرِ وحافظوا على بقاء الأصل الذي هو الواو - وإن كان موجب تغييرها -
موجوداً - شَدَّوا أيضاً في جَمْعِ السَّالِمَةِ فابقوا الواو لأنها الأصل فقالوا : (مَقْتَوُونَ) في
الرَّفْعِ ، و (مَقْتَوِينَ) في النَّصْبِ والجَزْءِ (١) والوجه الأول وهو حذف ياء في النسب ذكره
الفارسي في الايضاح (٢)

ومعنى قوله (مَقَى كُنَّا لأَمَكِ مَقْتَوِينَا) أي مَقَى كُنَّا لأَمَكِ خَدَّأَ مَا .

والأصل في قولك (مُصْطَفُونَ) و (مُصْطَفِينَ) : مُصْطَفِيُونَ ، وَمُصْطَفِيَيْنِ ، فتحركت
الياء التي بعد (الفاء) (٤) وانفتح ما قبلها ، فسكنت وانقلبت ألفاً ، فصار اللَّفْظُ
(مُصْطَفَاوْنَ) و (مُصْطَفَايْنَ) فاجتمع ساكنان الألف والواو أو الياء بعدها ، فحذف
الأول لتقائهما وهو الألف . وهكذا الكلام على جَمْعِ المقصور كَلَّةً ، فَنَامَ الكلمة أبداً فيه
محدوفة ، فوزن (مُصْطَفُونَ) في اللفظ : (مُفْطَمُونَ) وَمُصْطَفِيَيْنِ : (مُفْطَمِيَيْنِ) . ووزنه
في الأصل : (مُفْتَعْلُونَ) و (مُفْتَعْلَيْنِ) ، وما هذا هذين الموضعين وهما المنقوص
والمقصور فحكمه في الجمع بالواو والنون على ما تقدم في التثنية ، فتقول في زيد : زَيْدُونَ وفي
(قُرَاءَ : قُرَاءُونَ) وفي (حَمْرَاءَ) اسم رجلٍ (حَمْرَاوُونَ) وقال سيويه في رجلٍ اسمه (وَرَقَاءَ)
وَرَقَاوُونَ (٥) ، وَوَرَقَاوِينَ .

وكذلك / أيضاً تقول في جَمْعِ زكريا - زَكْرِيَاوُونَ ، وَزَكْرِيَاوِينَ . وأما في لغة من قصره (١٤/ب)

فقال : (زكريا) وقد قرئ بها ، فتقول في جمعه : (زكريون) رفعا ، و (زكريين)

(١) نقل الرضي في شرح الكافية : ١٨٥/٢ : عن أبي زيد وأبي عبيدة أن بعض العرب
يصرّب مقتوين بالحركات ، ومنهم من يستعملها للمفرد والمثنى والجمع مذكرا
ومؤنثا بلفظ واحد ، وانظر الكتاب : ٤١٠/٣ .

(٢) في الأصل : (ذكر) .

(٣) الايضاح والتكملة : ٤٤/٢ ، وانظر المسائل البغداديات ص : ٥٧٥ .

(٤) في الأصل (الطاء) وهو تحريف .

(٥) انظر الكتاب : ٣٩٨/٣ .

(٦) قرأ عاصم وحفزة والكسائي : (زكريا) قصورا من قوله تعالى : (.....) وكفلهما

زكريا (.....) في سورة آل عمران آية : (٣٧) وقرأ أبو بكر : (زكريا) بالمد .

انظر حجة القراءات ص ١٦١ .

نصباً وجراً ، لأنه على هذه اللفظة مقصور كموسى . وتقول فى جمع كساء ، ورداء ، وعلباء ،
 وحرباء إذا سميت بشئٍ منها رجلاً : كسأون ، وردأون ، وعلبأون ، وحربأون . وإن
 شئت قلبت الهمزة واءاً فقلت : كسأون ، وردأون ، وعلبأون ، وحربأون . وهذا على
 حسب ما تقدم فى التثنية .

ونون الجمع مفتوحة أبداً وقد تكسر ، وعليه جاء قول الشاعر :
 وماذا يدري الشعراء منسى
 وقد جاوزت حد الأرمعين (٢)

فكسر النون فى (الأرمعين) وهو مما جاء على طريقة جمع المذكر السالم . وتسقط
 هذه النون للإضافة أو لتقصير الصلة كتون التثنية نحو : قاضو زيد ، والصارو زيداء ،
 وحكمها فى كونها كالمعوض من الحركة . والتنوين فى مذهب سيبويه كحكم نون التثنية على
 ما تقدم .

وأما الضرب الثانى من ضربى جمع السالمة وهو الجمع بالالف والتاء ، فلا يكون قياساً
 إلا فى أحد خمسة أجناس :
 فى كل اسم فيه تاء التانيث مطلقاً لمذكرٍ كان أو لمؤنثٍ نحو : عائشات ، وحميزات
 فى جمع عائشة ، وحمزة ، إلا ما لا بآل له من الفاظ قليلة ، كخمسة ونحوها من الفاظ

(١) انظر الكتاب : ٣٩١/٣ .

(٢) من الوافر ، لسحيم بن وثيل الرياحى ، شاعر مخضرم ، كان شريفاً فى قومه .
 وقد وجدته فى ديوان جرير ص ٤٧٥ ، من قصيدة يخاطب فيها (فضالة)
 حين أوعده بالقتل .
 درى : يقال أدراه يدريه إذا ختله وخدعه . يقول كيف يطعم الشعراء نفسى
 خد يحقى وقد جاوزت أرمعين سنة .
 وهو من شواهد المبرد فى المقتضب : ٣٣٢/٣ ، والتبصرة : ٥٤٧/٢ ، والمشوف
 المعام : ٢٧٠/١ ، وشرح المفصل : ١١/٥ - ١٣ ، والمخصص : ١٠٣/١٧ ،
 وشرح التسهيل : ٩٣ ، والتصريح : ٧٩/١ ، والاشمونى : ٨٩/١ ، والهمع
 ١٦٤/١ ، والدرر : ٢٢/١ ، والزانة : ٤١٤/٣ ، وبيروى (تبتغى) مكان
 (تدرى) . ولم تكسر النون بعد الواو فى نشر ولا شعر لعدم التجانس

العدد ، وكامراً ، وشقة ، فلا يقال : امرأت ، ولا شقات ، قاله أبو الحسن الأبهدي (١) رحمه الله .

وفى كل اسم علم لمؤنث عاقل نحو : هندات فى (هند) . وفى كل اسم مصغر يستنح من الجمع بالواو والنون نحو : (دريهمات) و (كثيبات) فى جمع دريهم وكثيب . وفى كل صفة لما لا يحقل مذكراً كان أو مؤنثاً نحو : أيام معدودات ، وليال معدودات . وفى كل نكرة فى آخرها ألف التانيث المقصورة أو المدودة نحو : حبللى وصحراء ، تقول : حبلليات ، وصحراوات . ويستثنى من هذا الصفة التى على وزن (فعلاء) (٢) ومذكرها على (أفعل) أو لا مذكر لها (٣) نحو : (حمراء) و (عجاء) تعنى الكبيرة المجز ، وليس لهذا مذكر من لفظه إنما يقال : رجل آلى .

ويستثنى أيضاً الصفة التى على وزن (فعلى) ومذكرها على (فعلان) نحو : سكرى وعطشى ، تقول فى المذكر : سكران ، وعطشان ، فإن أخرج هذا المستثنى عن الوصفية إلى الاسمية جاز جمعه بالالف والتاء ، لأنه إذ ذاك ليس له مذكر على (أفعل) أو (فعلان) ومن هذا ما جاء فى الحديث : (ليس فى الخضروات صدقة) (٤) ، فالخضروات جمه

(١) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني والأبهدي أبو الحسن ، كان نحويًا ذا كرا للخلاف فى النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، ومن أهل المعرفة بكتاب سيويه والواقفين على أغراضه ، توفى سنة (٦٨٠هـ) . انظر ترجمته فى بنخبة الوعاة : ١٩٩/٢ . وانظر رأيه فى شرحه للمقدمة الجزولية ص : ٤٢ .

(٢) وقد أجاز ابن كيسان جمع الصفة التى وزن (فعلاء) و (فعلى) بالالف والتاء نحو : حمراء ، حمراوات ، وسكرى : سكرائيات ، كما أجاز فى المذكر أحمررون وسكرانون . شرح الكافية للرضي : ١٨٢/٢ .

(٣) قال الصبان : ٩٦/١ : (واختلف فى (فعلاء) الذى لا (أفعل) له كمجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لأن المنع فى (حمراء) تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ، ومنعه غيره) ، وانظر الهمع : ٧٠/١ .

(٤) أخرجه الترمذى فى سننه : ٧٥/٢ ، (كتاب الزكاة) حديث رقم (٦٣٢) ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ١٩/٤ ، والدارقطنى من عدة طرق : ٩٤/٢ - ٩٨ وضعفه السيوطى فى الجامع الصغير : ١٣٧/٢ .

(خَضْرَاءُ) اسماً لجميع الخُضَرِ ، ولم يجمع كذلك باقياً على وصفيته . ولا يجمع بالألف والتاء من غير هذه الأجناس الخمسة إلا ما شذَّ كقولهم : (حَمَامَات) و (سَرَادِقَات)^(١) و (سَمَاوَات) و (أَرْضَات) . وزاد ابنُ عصفور^(٢) جنساً سَادِ سَاءَ / وهو كُلُّ اسمٍ لا علامة فيه للتأنيث ، لمذكَّر كان أو لمؤنَّث غير علمٍ إذا لم تكسره العرب نحو : حَمَامَنَسَات ، وَسَرَادِقَات ، وَسَجَلَات ، لأنَّ حماماً لم يجمع جمع تكسير وليس يعلم ، وكذلك (سَرَادِقُ وَسَجَلُ) فجعل ابنُ عصفور وجمع هذا الجنس بالألف والتاء قياساً مطرداً^(٣) ، وجمعهم نُورُ النَّحْوِيِّين على خلاف قوله .

وَأَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ (حَمَامَات ، وَسَرَادِقَات ، وَسَجَلَات) مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . وَالاسْمُ الَّذِي تُرِيدُ جَمْعَهُ بِالْألفِ وَالتَّاءِ يَكُونُ حَكْمُ آخِرِهِ فِي التَّغْيِيرِ وَهُدْمِهِ كَحَكْمِهِ فِي التَّنْيِثِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِهَا نَحْوَ (شَجَرَات ، وَشِمَرَات ، وَعَائِشَات) فِي جَمْعِ : شَجَرَةٍ ، وَشِمْرَةٍ ، وَعَائِشَةٍ .

(١) قال في اللسان : (سَرَدَى) : السَرَادِقُ : ما أحاط بالبناء . . . وفي التنزيل (أحاط بهم سرادقها) في صفة النار أعادنا الله منها ، قال الزجاج : صار عليهم سرادق من العذاب . والسَرَادِقُ : كل ما أحاط بشئ ، نحو الشقة فسي المضرب . . .)

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، أخذ عن الشلوين ولازمه مدة ، وكانت بينهما مناصرة ومقاطعة . صنف : المتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، وشرح الجمل ، ومختصر المحتسب لابن جنى . توفي سنة ٦٦٩ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢ / ١١١ .

(٣) انظر المقرب : ٥١ / ٢ .

بَابُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ

الْفَاعِلُ : هو الاسمُ المرفوعُ ^(١) لفظاً أو تقديراً ، المسندُ إليه فعلٌ أو جارٍ مجرأه ، تامٌ ، مفرغٌ ، مقدمٌ ، غير مصوغ للمفعول .

فَقَوْلُهُ ^(٢) (هو الاسمُ) لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسماً نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، فَأَمَّا (أَنْ) وَ (أَنَّ) وَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّاتُ إِذَا كُنَّ مَعَ صَلَاتِهِنَّ فَوَاعِلٌ ، فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهِنَّ لِأَنَّهُنَّ يَتَقَدَّرْنَ بِالْمَصَادِرِ ، وَتِلْكَ الْمَصَادِرُ هِيَ الْفَوَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي أَنَّكَ تَأْتِمُّ ، وَأَعْجَبَنِي أَنْ تَمْتَ ، وَأَعْجَبَنِي مَا قَمْتَ . فَالْتَقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ كُلِّهَا : أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ ، وَمِثْلُ (أَعْجَبَنِي مَا تَمْتَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَاباً ^(٣)

فَ (مَا ذَهَبَ) فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ بِمِثَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَسُرُّ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي ، لِأَنَّ (مَا) هَذِهِ مَصْدَرِيَّةٌ ، وَالْمَرْءُ هُوَ الْمَفْعُولُ بِمِثَرٍ ، قَدَّمَهُ عَلَى الْفَاعِلِ .

وَقَوْلُهُ (الْمَرْفُوعُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا) أَمَّا الْمَرْفُوعُ فِي اللَّفْظِ فَنَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فِي التَّقْدِيرِ فَكَالْفَاعِلِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ الزَائِدَةِ ، أَوْ بِمِنْ الزَائِدَةِ ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ بَأَنَّ وَالْفِعْلَ إِلَيْهِ نَحْوُ : كَفَى بِزَيْدٍ عَالِماً ، وَمَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً ، وَالتَّقْدِيرُ : كَفَى زَيْدٌ عَالِماً ، وَمَا قَامَ أَحَدٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنَّ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمراً .

قَالَ تَعَالَى : (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) ^(٤) . أَيْ : كَفَى اللَّهُ ، (وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا) ^(٥) .

أَيْ كَفَى رَبُّكَ . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا ^(٦) مَعْرِضِينَ) أَيْ : وَمَا تَأْتِيهِمْ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ ، وَقَوْلُهُ مِنْ (آيَاتِ رَبِّهِمْ) فِي مَوْضِعِ

(١) انظر الجمل ص : ٢٣ .

(٢) أَيْ الْمَوْلُف .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَسْبَتِهِ . انظره في المفصل : ٣١٤ ، وشرح التمهيد :

٢٥٢ / ١ ، والهمج : ٢٨١ / ١ ، والدرر : ٥٤ / ١ - ٥٥ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٢٨) مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٣١) مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ .

(٦) الْآيَةُ : (٤) مِنْ سُورَةِ الْإِنْعَامِ . وانظر التبيان : ٤٨٠ / ١ .

الصفة لآية ، فمن الأولى زائدة ، والثانية للتبعيض وليست بزائدة .
 وقوله (المسند إليه) أى الملتصق به ليفيد الاخبار عنه فعل أو جار مجراه ، مثال
 الفعل : قام زيد ، ألا ترى أن زيدا قد ألتصق به (قام) وأفاد الاخبار عنه فى المعنى
 بالقيام .

ومثال الجارى مجرى الفعل : مرت برجل قائم أبوه ، فأبوه فاعل ولم يسند إليه
 فعل ، وإنما أسند / إليه (قائم) وهو اسم فاعل يجرى مجرى الفعل . (١٥ / ب)
 ويجرى مجرى الفعل فى رفع الفاعل أشياء : اسم الفاعل نحو ما تقدم ، والأمثلة
 التى تحصل عملها نحو : مرت برجل صوام أبوه ، والصفات كلها نحو : مرت برجل حسن
 أبوه ، ومرت برجل كريم . فأبوه فاعل بالصفة التى هى حسن ، وكذلك الضمير المستتر فى
 (كريم) هو فاعل به ، والمصدر المقدّر بأن والفعل نحو : عجب من ضرب زيد عمراً ،
 فزيد فاعل بضرب وتقديره : من أن ضرب زيد . والاسم الموضوع موضع الفعل مصدرًا كان
 أو غير مصدر نحو : ضرباً زيدا ، فضرباً مصدرٌ موضوعٌ موضع فعله ، والتقدير : اضرب
 زيدا ، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ به وهو الذى كان مستتراً فى الفعل ، ومثل هذا قوله
 تعالى : (فَضْرَبَ الرَّقَابِ) (١) أى فاضربوا الرقاب ، وفى (ضرب) ضميرٌ مستترٌ هو
 الفاعل .

وتقول أيضاً : إياك والأسد ، والمعنى بآء نفسك من الأسد ، فإياك اسم وليس
 بمصدرٍ مفعولٍ باضمارٍ فعلٍ قائم مقامه ، ففيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ به ، وهو الضمير الذى
 كان فى (باء) .

ومن هذه الأشياء الجارية مجرى الفعل أيضاً أسماء الأفعال نحو : نزل يازيد ،
 تريد : انزل يازيد ، فنزال اسمٌ لقولك (انزل) وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ مثله فى (انزل) .
 ومنها الظرف أو المجرور إذا وقع صفة ، أو صلة ، أو خبراً فى اللفظ أو فى الأصل ،
 أو حالاً نحو : هذا رجل عندك أبوه ، وهذا رجل فى الدار أبوه ، وجامع الذى عندك
 أبوه ، وجامع الذى فى الدار أبوه ، وزيد عندك أبوه ، وزيد فى الدار أبوه ، هذا مثال

الخبر في اللفظ . ومثال الخبر في الأصل قولك : ظننت زيداً عندك أبوه ، وظننت زيداً في الدار أبوه ، ألا ترى أن (عندك) أو (في الدار) كان في الأصل قبل دخول (ظننت) خبراً للمبتدأ ، فلما دخلت (ظننت) نصبت المبتدأ والخبر ، نصار الظرف أو المجرور مفعولاً ثانياً لها ، وكذلك المفعول الثالث في باب (أعلمت) نحو : أعلمت زيداً عمراً عندك أبوه ، أو في الدار أبوه .

ومثال الحال : هذا زيدٌ عندك أبوه ، أو في الدار أبوه ، فأبوه في هذه المثل كلها يجوز أن يكون فاعلاً بما قبله من الظرف أو المجرور ، لوقوعه في واحدٍ من أربعة المواضع المذكورة . وكذلك أيضاً الظرف أو المجرور إذا اتحد على أداة نفي أو أداة استفهام يرفع الفاعل قولك : عندك زيدٌ ؟ أم في الدار زيدٌ ؟ وما عندك زيدٌ ، وما في الدار زيدٌ ، فزيد يجوز أن يكون فاعلاً بما تقدمه من الظرف أو المجرور ، لاهتمامه على ما ذكر .

ومن هذه الأشياء الظرف أو المجرور إذا وقع موقع الفعل في باب الإغراء نحو : عليك زيداً ، بمعنى (ألزمه) ، ودونك عمراً ، بمعنى (خذّه) . قال الله تعالى : (عليكم أنفسكم)^(١) / أي : ألزموا أنفسكم ، فالظرف هنا فيه ضمير مستتر فاعل به ، وكذلك (١/١٦) المجرور .

وقوله (تام) وصف للفعل أو الذي يجري مجراه ، وهو تحرز من الأفعال الناقصة وما يجري مجراها نحو : كان زيدٌ قائماً ، ومرت برجل كائن أبوه قائماً ، فزيد بحمد (كان) ليس بفاعل إنما هو اسم لها . وكذلك أبوه بعد (كائن) اسم ، لأنه اسم فاعل من (كان) الناقصة ، وكذلك سائر أخواتها .

ومن أطلن من النحويين على اسمها فاعلاً^(٢) ، وعلى خبرها مفعولاً ، فمجاز وتشبيه . وقوله (مفرغ) تحرز من المبتدأ في مثل : قائم زيدٌ ، ألا ترى أن زيداً هنا فيه

(١) من الآية : (١٠٥) من سورة المائدة .

(٢) أطلن ذلك سيويه حيث قال في الكتاب : ٤٦/١ (وإذا كانا) يعني اسم كان وخبرها) معرفة فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلاً رفعتة ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب (٠٠٠) وانظر الهمج : ٦٣/٦ .

صفات الفاعل من الرفع والاسناد ، لأن (قائماً) قبله اسم فاعل وهو خبره ، وغیر المبتدأ مسند إليه ، وغیر ذلك من الصفات المذكورة في حد الفاعل موجود في هذا المبتدأ هنا ، سوى أن (قائماً) قبله غير مفرغ لأن يرفع زيدا ، لأنه قد رفع ضميره مستتراً فيه . فيقول في الحد (مفرغ) خرج هذا المبتدأ في هذا المثال ونحوه .

وقوله (مُقَدَّم) يعني أن الفعل أو الذي يجري مجراه لأبد أن يكون متقدماً على النازل نحو ما تقدم من الأمثلة ، وهذا مذهب البصريين ، والكوفيون لا يشترطون هذا ، ويجوزون تقدم الفاعل على الفعل أو الذي يجري مجراه ، وأنشدوا على قول الشاعر :

فَطَلَّ لَنَا يَوْمَ أَنْ يَذَّ بِنَحْمَةٍ فَقُلْ فِي ثَقِيلٍ نَحْمُهُ مُتَخَيَّبٌ (٦)

ن (نحمة) ضد هم نازل ، بتخيب مقدم عليه ، و (متخيب) نعت لثقل ، قالوا : ولا يجوز أن يكون نحمة مبتدأ إذ لا خبر له ، لأن (متخيب) مخفوض ، فإنما المنسب : نقل ، في ثقل متخيب نحمة . وكذلك أيضاً أنشدوا قول النابغة :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيمًا وَئِيدًا أَجْدَدَ لَا يَحْمِلَانِ أَمْ حَدِيدًا (٧)

(١) ووافقهم الأخفش على ذلك ، ورد في المبرد في التفتيح : ١٦٨/٢ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ - ١٦٠ ، والمغني : ٥٨١/٢ ، وأوضح المسالك : ٨٦/٢ ، والبسيط : ١٦٣ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس بن حجر . والمثيل : اسم مكان من القيلولة وهي الظهيرة . وقيل : فعل أمر من قال : يثقل .

انظره في ديوانه : ٤٠ (ط السندوني) ، ومجالس العلماء : ٣١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٦٠/١ ، والاشباه والنظائر : ٨٥/٣ ، واللسان : (غيب) .

(٣) من الرجز المشطور ، ينسب إلى الزباء بنت عمرو بن النضر من نسل العمالقة ، والوئيد : الثقل ، والجندل : العبارة ، ويروي (مشيها) بثلاثة أوجه :

بالرفع وهو محل الشاهد وعليه الكوفيون فأخذوا بما لوئيد ، وبالنصب : على (سر يكوم) صغراً فحراً كغيره عن مشيها ، ولا شاهد فيه على رواية الجر والنصب فيما نحن بصدده .

وهو من شواهد : معاني القرآن : ٧٣/٢ ، ٤٦٤ ، والانتخاب : ٣٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ ، والبسيط : ١٦٤ ، والمغني : ٥٨٢/٢ .

فَ (مَشِيَّهَا) فاعِلٌ بوئيد مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، والمفعول : وئيداً مَشِيَّهَا ، أى ثقيلاً . ولا يجوز أن يكون مبتدأ ، إذ لا خبر له لانتصاب وئيد . وهذا ونحوه ضد البصريين من الضرائر فلا يقاس عليه ، ولذلك لم يجرى إلّا فى الشعر ، وتأوّل أكثرهم البيت الأوّل على أنّ (نحسه) مبتدأ ، و (متغيّب) خبره على حذف ياء النسب ، أى نحسه متغيّب ، ثم حذف الياء الأخيرة وهى المتحركة ، استثقالاً للتخفيف لاجتماع المثليّن ، فبقيت الكلمة على حذف نحو : قلبي وقاري ، ودخلت فى بابه . والصفة قد تلحقها ياء النسب لقصد المبالغة كقول الآخر :

أَطَرَبَا وَأَنْتَ قَسَّسَرِي
وَاللَّهُ هَرَبًا لِلْإِنْسَانِ دَوَارِي (١)

أراد : والله هَرَبًا لِلْإِنْسَانِ دَوَارٍ ، والحق اليامين للمبالغة .

وقوله (غير مصنوع للمفعول) تحرّز من أن يكون الفعل أو الذى يجرى مجراه قد

صيغ للمفعول ، وغير له وحذف / الفاعل ، فالاسم المرفوع بعده ، إذ ذاك ليس بفاعل (١٦ / ب) ولكنه مفعول لم يسم فاعله نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وصرّت برجلٍ مَضْرُوبٍ أبوه . وارتفاع الفاعل بما أسند إليه من الفعل أو الذى يجرى مجراه .

ثم هذا الرفع إنّ كَانَ فِعْلاً مَاضِياً لحقته من آخره تاءُ التانيث الساكنة علامة لتانيث الفاعل إنّ كَانَ الفاعلُ وائماً على مؤنثٍ ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً مضمراً أو مظهرراً أو كان وائماً على ذكر ولكنه جمع سالمة بالالف والتاء أو جمع تكسير أو اسم جمع نحو : قَامَتِ الطَّلَحَاتُ أَوِ الحَمَزَاتُ ، وقامتِ الرِّجَالُ ، قال تعالى : (أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ) (٢) (وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ) (٣) ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (كَذَبَتْ قَوْمٌ نُّوحٍ) (٤) و (كَذَبَتْ قَوْمٌ لُوطٍ) (٥) أو كان الفاعل (كَلَّ) مضافاً إلى ما يصح لكان التاء فى فعله أو ضميراً يعودُ عليهما

= والبحر المحيط : ٤١٤/٥ ، والميداني : ٤٣٦/١ ، والمهم : ٢٥٥/٢ ، والخزانة : ٢٧٦/٣ ، ٣٦٨ .

(١) تقدم تخريجه فى ص :

(٢) من الآية : (٧٠) من سورة التوبة .

(٣) من الآية : (١٣) من سورة يونس .

(٤) من الآية : (١٠٥) من سورة الشعراء ، وتنتمى (المرسلين)

(٥) من الآية : (١٦٠) من سورة الشعراء ، وتنتمى (المرسلين) . وفى سورة =

نحو : قامت كل امرأة ، وجاءت كل الرجال ، وكل امرأة قامت .

ويستثنى من هذه المواضع أن يكون الفعل قد لحقته من آخره نون جماعة المؤنث ،
فإن التأني لا يجتمع معها أبداً نحو : النساء قمن وقمن النساء ، في لغة أكلوني البراغيث ،
على ما سيأتي وكذلك في هذه اللفظة (قمن الهندات) ولا تلحق في غير هذه المواضع
إلا قليلاً كقولهم : اجتمعت أهل الإمامة ، وجهه سيويه ^(٢) بأنه على اقحام (أهل)
لأنهم يقولون كثيراً : اجتمعت الإمامة ، على حدّ قوله سبحانه : (وأسأل القرية) ^(٣) ثم
اتحموا (أهلاً) بعد (اجتمعت) وابقوا الحكم في الفعل على ما كان عليه من لحاق
التاء . وكقولهم : أتته كتابي فاحتقرها ^(٤) ، فالحقوا التأني في فعل الكتاب ، وأعادوا عليه
ضمير المؤنث لما كان في معنى صحيفة ، والصحيفة مؤنثة ، فكانهم قالوا : أتته صحيفتي
فاحتقرها ، ومثل هذا قول الشاعر :

وَحَمَالُ الْيَمِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانِ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ ^(٥)

فالحق التأني في (أَلَمَّتْ) مع أن فاعله الذي هو (الحدثان) مذكر ، لأنه في معنى
الحوادث ، فكانت قال : أَلَمَّتْ بِنَا الْحَوَادِثُ ، فهذا ونحوه إنما هو من باب الحمل على
المعنى . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ^(٦) . فالحقت في

= القمر آية : (٣٣) : (كذبت قوم لوط بالنذر) .

(١) تنسب هذه اللفظة إلى طي وازد شنوءة ، انظر المساهد : ٣٩٤/١ ، وشرح ابن
عقيل : ٨٠/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٧/٢ ، والجنى الداني ص : ١٤٩ .

(٢) انظر الكتاب : ٥٣/١ .

(٣) من الآية : (٨٢) من سورة يوسف .

(٤) حكى ذلك الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لفسوب
جماعته كتابي فاحتقرها . انظر الخصائص : ٢٤٩/١ ، ٤١٦/٢ .

(٥) ورد هذا البيت في اللسان (حدث) من غير عزو ، وفيه (وهاب) مكان (حمال) .
انظر البسيط : ١٨٢ ، ومعاني القرآن : ١٢٩/١ ، ومجالس ثعلب : ٤٨٩ : ٢ ،
وأما ابن الشجري : ٢٠٦/١ ، والانصاف : ٧٦٦/٢ .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الانعام . وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص (فتنتهم)
بالرفع ، جعلوا الفتنة اسم (كان) والخبر (إلا أن قالوا) . وقرأ نافع وأبو عمرو =

(تكن) تاء المضارعة للتأنيث مع أَنَّ اسمها الذي هو بمنزلة الفاعل مذكّر ، وهو ———
 (أَنَّ قالوا) على تقدير قولهم ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْكُورَ أَخْبَرَهُ بِمَوْتٍ وَهُوَ ———
 الفتنَةُ ، لَا تَرَى أَنَّ (فتنتم) هو الخبر ، فالقول هو الفتنَةُ فِي الْمَعْنَى فَأَنْتَ حَمَلًا
 عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَا فَرْقَ بَيْنِ التَّاءِ السَّاكِنَةِ فِي لِحَاقِهَا آخِرِ الْمَاضِي ، وَبَيْنِ تَاءِ الْمَضَارِعَةِ
 لِلتَّانِيثِ أَوَّلِ الْمَضَارِعِ عَلَى مَا سَيَذْكَرُ .

وقد سُمِعَ أَيْضًا لِحَاقِ التَّاءِ لِلتَّانِيثِ مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ مَذْكَرًا مُضَافًا إِلَى مَوْثٍ هُوَ (بَعْضُهُ) ،
 كَقَوْلِهِمْ : قَطَعْتَ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، فَأَلْحَقُوا التَّاءَ فِي (قَطَعْتَ) مَعَ أَنَّ مَرْفُوعَةً مَذْكَرَةً ،
 وَهُوَ الْبَعْضُ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى / الْأَصَابِعِ (وَهُوَ) ^(١) جُزْءٌ مِنْهَا .

(١/١٧)

وَلَا فَرْقَ فِي لِحَاقِ التَّاءِ بَيْنَ فِعْلِ الْفَاعِلِ وَفِعْلِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى مَا
 سَيَأْتِي . وَقَالُوا أَيْضًا : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
 سُرُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ ^(٢)

فَالسُّورُ مَذْكَرٌ وَلَكِنَّهُ الْحَقُّ التَّاءُ فِي فِعْلِهِ الَّذِي هُوَ (تَوَاضَعَتْ) لَمَّا أَشَارَ إِلَى الْمَدِينَةِ
 وَكَانَ بَعْضًا مِنْهَا . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَمَرَّقَتْنَا
 كَفَى الْإِيْتَامَ نَقْدُ أَبِي الْيَتِيمِ ^(٣)

فَالْحَقُّ التَّاءُ فِي (تَمَرَّقَتْنَا) مَعَ أَنَّ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ وَهُوَ مَذْكَرٌ ، لِأَنَّهُ

= وَأَبُو بَكْرٍ (تَنْتَنَّهُمْ) بِالْغَيْبِ ، جَعَلُوا الْفِتْنَةَ خَيْرًا وَالْإِسْمَ (إِلَّا أَنْ قَالُوا) انْظُرْ
 حُجَّةَ الْقُرَآءَاتِ : ٢٤٣ .

(١) تَكْمَلَةُ يَلْتَنُّ بِهَا الدَّامُ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ لَجَرِيرٍ . وَخَبَرَ الزُّبَيْرِ : مَقْتَلُهُ حِينَ انْصَرَفَ يَوْمَ الْجَدَلِ وَقَتْلُ فِي طَرِيقِهِ غِيلَةً .
 تَوَاضَعَتْ : تَضَاعَلَتْ وَخَشَعَتْ . وَالْخُشَعُ : تَسْمِيَةٌ لَهَا بِمَا صَارَتْ إِلَيْهِ .

انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٧٠ ، وَالْكِتَابُ : ٥٢/١ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ١٦٢/٢ ، وَالْخَزَانَةُ :
 ١٦٦/٢ ، وَاللِّسَانُ : (سُر) .

(٣) مِنَ الْوَاثِرِ لَجَرِيرٍ . يَعْنِي هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ . وَالسَّنَةُ : الْجَدْبُ ، تَمَرَّقَتْنَا :

ذَهَبَتْ بِأَمْوَالِنَا كَمَا يَتَمَرَّقُ الْأَكْلُ الْعَظِيمُ فَيَذْهَبُ مَا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ ، أَيْ كَفَى الْيَتِيمَ
 فَقَدْ أَبَاهُ . انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ ص : ٤١٢ ، وَالْكِتَابُ : ٥٢/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٦٧/٢ ،
 وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٢٤٦/٢ ، وَاللِّسَانُ : (عَرَق) ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٩٨/٤ ، وَفِيهِ
 (مَر) مَكَانَ (بَعْضِ) .

مضاف إلى السنين وهو جزء منها .

واختلف النحويون في القياس على ما سُمح من هذا الأخير على قولين :
أحدهما : أنه مقيس لأنه قد كثر في كلامهم . والثاني : أنه لا يقال إلا حيث سُمح
لخروجه عن باب لحاق التاء ، وهو إسناد الفعل إلى مؤنث ، وهو هنا إنما أسند إلى
مذكر .

ثم هذه التاء يجوز إثباتها واسقاطها في جميع ما تلحق فيه ، إلا في موضعين :
أحدهما : أن يكون الفاعل ضمير غيبة متصل ، سواء أكان التانيث حقيقياً أم غير
حقيقي ، إذا كان منفرداً مفرد مؤنث أو مثناة أو جمعاً لنكير عاقل ، كان واحداً مذكراً
أو مؤنثاً ، لكن بشرط ألا تلحق النون ، إذ لا تجتمع التاء معها أبداً كما تقدم . وأمثلة
هذا الموضع : هُندٌ قامت ، والشمس طلعت ، والهند ان قامت ، والد اران تهتت ،
والجففات انكسرت ، والجزوع انكسرت . فإن قلت في هذا (انكسرن) لم يكن سبيل إلى
لحاق التاء لأجل النون . فأما قول الشاعر :

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ أَبْقَلَهَا (١)

فضرورة ، لأنه لم يلحق التاء في (أبقل) مع أن فاعله ضمير غيبة متصل به ، يفسره
مفرد مؤنث وهو الأرض . فإن قلت : هَلَا قَارَ هذا الشاعر : (أبقلت أبقالها) بالحقاق
التاء مع نقل حركة الهمزة بعدها إليها ، فكان بذلك يخرج عن الضرورة ، مع أن البيت
لا ينكسر بذلك ، فلم لم يفعله ؟ فالجواب : أن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليس
من لغة جميع العرب ، إنما هو من لغة بعضهم ، ولعل هذا الشاعر لم يكن ممن لغته

(١) من المتنازع لما مر بن جوين اللطائي ، يصف أرضاً مخصبة لكثرة الفيث .

والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب . والودق : المطر ، وأبقلت : أخرجت
البقل وهو النبات .

وهو من شواهد الكتاب : ٤٦/٢ ، ومجاز القرآن : ٦٧/٢ ، والرد على النحاة : ٨٢
وشرح المفصل : ٩٤/٥ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، والمحتسب : ١١٢/٢ ، والتصريح
٢٧٨/١ ، والاقتراح : ٧٧ ، والخزانة : ٢١/١ ، ٢٣٠/٢ .

(١)
ذلك .

والموضح الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً قد وجدت فيه ثلاثة شروط : أن يكون
التأنيث حقيقياً ، والآ يفصل بين الفعل وفاعله بفواصلٍ معتدٍ به ، وأن يكون الفاعل
مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعه سالمة بالالف والتاء نحو : قامت هند ، وقامت الهندان ،
وقامت الهندات ، إلا أن تلحق النون مع جمع السالمة فلا سبيل إذ ذاك إلى التاء نحو :
تمن الهندات في لغة (أكلوني البراغيث) . فأما ما حكاه سيويه من قولهم : (قال
فلانة)^(٢) ، فلم تلحق التاء مع اجتماع الشروط الثلاثة ، فهذا نادر لا يقاس عليه . وأما
قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات)^(٣) / من غير تاء مع أن المؤمنات قد وجدت فيه ثلاثة
الشروط ، فإنه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والأصل : إذا جاءك النساء
المؤمنات . ولا شك أن النساء جمع تكسير^(٤) لا تجب التاء معه ، فبقى الحكم في الفصل
على ما كان عليه قبل حذف الموصوف مراعاة له ، إذ هو مقدر مراد والكاف في (جاءك)
فاصل لا يعتد به لاتصاله بالفصل ، وكونه على حرف واحد ، فليس سقوط التاء من (جاء)
لمكان هذا الفاصل ، وما هذا هذين الموضعين فأنت بالخيار في حذف العالمة وإثباتها
نحو : طلعت الشمس ، وطلع الشمس . وقال تعالى : (فمن جاءه موعظة)^(٥) . لأجل
أن التأنيث غير حقيقي ، ولقولهم : حضر القاضي اليوم امرأة ، فامرأة هو فاعل (حضر)
وتأنيثه حقيقي ، ولكن لم تلحق العالمة لأجل الفصل بالمفعول والظرف . والفصل بين
الفعل وفاعله إن كان بالآ فالأحسن ألا تلحق العالمة نحو : ما قام إلا هند ، ويجوز
لحاقها قليلاً وعليه قراءة : (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا)^(٦) . بالتاء في (تكن)
ونصب فتنة ، وأنت القول كما تقدم حملاً على المعنى .

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع : ١١٥ - ١١٦ ، وغاية الأمل ص : ٤٦ .

(٢) انظر الكتاب : ٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٦/٢ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة المنتحنة .

(٤) قلت : والصحيح إنه اسم جمع .

(٥) من الآية : (٢٧٥) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام ، وقد تقدمت في ص :

وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ لِحَاظَ التَّاءِ مَعَ الْفَصْلِ بِ (إِلَّا) لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ^(١) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ ، وَتَرَدُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ .

وَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِخَيْرِ (إِلَّا) نَحْوَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ : حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ، فَلَا حَسَنَ لِحَاظِ التَّاءِ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا قَلِيلًا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : قَامَ الْهِنْدُ ، وَقَامَتِ الْهِنُودُ ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ .

وَالثَّانِيَةُ الْحَقِيقِيَّةُ هِيَ : مَا لَهُ فَرْجٌ بِأَزَائِهِ ذَكَرَ كَالنِّسَاءِ وَإِنَاثُ الدَّوَابِّ .

وَحُكْمُ الْمَضَارِعِ فِي لِحَاظِ التَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ أَوَّلُهُ حُكْمُ الْمَاضِي فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَاسْمُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا حُكْمُ الْفَاعِلِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِ تَسَاءِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ .

وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَثْنً أَوْ مَجْمُوعًا لَمْ تَلْحَقْ فِعْلُهُ عَلَامَةُ لَتَثْنِيَةِ فَاعِلِهِ وَلَا لَجَمْعِهِ مُطْلَقًا ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا فَادَّبَتْ مِنْ بَرُوزِهِ الْفَاءُ فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : الزَّيْدُ إِذَا يَقُومَانِ ، وَوَأَوَّأَ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ أَوْ مَا أُجْرَى مَجْرَاهُ نَحْوُ : الزَّيْدُ وَنَ قَامُوا ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) ^(٢) ، أَجْرَاءٌ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّجْمِ مَجْرَى الْعَاقِلِينَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ ^(٣) .

وَنَوْنًا فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ : الْهِنْدَاتُ قَمْنٌ ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا فِي هَذَا كَصَمِيرِ الْوَاحِدَةِ وَتَلْزِمُهُ التَّاءُ وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ نَحْوُ : الْهِنْدَاتُ قَامَتِ ، وَالنِّسَاءُ خَرَجَتِ ، وَعَلَى قِيَاسِهِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْمَقْرَبِ : ٣٠٦/١ : (إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى مُؤَنَّثٍ ، فَسَانَ فَصْلَ بَيْنَهُمَا بِ (إِلَّا) لَمْ تَلْحَقْهُ عَلَامَةُ ثَانِيَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ ، وَلَا يُقَالُ : (مَا قَامَتِ) إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ) . وَانْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ : ١١٣/١ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٣) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ ،

(٣) انْظُرْ ص : ٥٩

تَرَكْنَا الْخَيْلَ وَالنَّعَمَ الْمُنْدَى وَكَلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا أَقْيَمَى (١)

أَلَا تَرَاهُ خَاطَبَ النِّسَاءِ خِطَابَ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْمُؤنَّثِ فِي قَوْلِهِ (أَقْيَمَى) .

ويجوز في ضمير جمع غير العاقل مطلقاً وجهان :

أن يكون نوناً كضمير جمع المؤنث العاقل ، وأن يكون على حكم ضمير الواحدة من المؤنث وتلزمه / إذ ذاك التاء ، وسواء أكان الواحد في جمع غير العاقل مذكراً (١٨/أ) أم مؤنثاً ، فتقول : الأجزاء انكسرن ، أو انكسرت ، والجفئات انكسرن ، أو انكسرت أيضاً ، غير أن الأفصح أن تنظر فإن كان الجمع يراد به القليل من ثلاثة إلى عشرة كان ضميره نوناً ، وإن كان يراد به الكثير من أحد عشر فما زاد كان ضميره على حكم ضمير الواحدة ، فتقول : الأجزاء انكسرن ، والجزء انكسرت ، قال تعالى : (إِنَّ عَذَابَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) . ثم قال : (مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ فَلَاحِظُوا فِيهِنَّ) (٢) فأعاد على الاثنى عشر ضمير الواحدة في قوله (مِنْهَا) ، وأعاد على الأربعة ضمير الجماعة من المؤنث في قوله (فِيهِنَّ) . وإنما كان الأفصح ما ذكر من التفصيل حملاً على باب التاريخ ، لأنك تقول فيه : كتبته لثمان خلون ، ولثلاث عشرة غلت . وإن لم يكن الفاعل المثنى أو المجموع ضميراً متصلاً لم تلحق الفعل ألف ، ولا واو ، ولا نون ، فتقول : قام أخواك ، وقام أخوتك ، وقامت الهندات . ولبعض العرب هنا لغة قليلة تسمى لغة أكلوني البراغيث ، وهي الحاق الفعل ألفاً في التثنية وواواً في جمع المذكر العاقل أو ما أجري مجراه ، ونوناً في جمع المؤنث ، وفي جمع المذكر غير العاقل ، وفي جمع التكسير من جمع المذكر العاقل نحو :

- (١) من الوافر لجبرير من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، وهو في ديوانه ص : ٤٠١ وفيه (منعنا الجوف) مكان (تركنا الخيل) . المندى : من ندى الابل ، رعاها حول الماء ، وانظره في البحر المحيط : ٢٦٣ / ٧ . وذكره ابن عصفور في المقرب : ٣٠٣ / ١ ، ولم ينسبه وكذلك فعل محققا المقرب ، وذكره صاحب معجم الشواهد العربية : ٣٧١ / ١ ، ولم ينسبه أيضاً .
- (٢) من الآية : (٣٦) من سورة التوبة .
- (٣) قيل : هم طي ، وقيل : أزد شنوءة ، أو بلحارث ، انظر : أمالي الشجرى : ١٣٢ / ١ ، والأشمونى : ٤٨ / ٢ ، ومعاني القرآن للأغفش : ٢٦٢ / ١ .

قاموا أخوتك ، وقاموا أخوتك ، وأكلوني البراغيث ، وقمن الهندات ، وانكسرت الجزوع
أو الأجزاء ، وقمن الرجال ، قال الشاعر :

ولكن ديا في أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقرية^(١)

فالحق النون في (يعصرن) لأن فاعله جمع ، وهو (أقارب) وهو جمع تكسير
لذكر عاقل ، وعلى هذه اللغة جاء الحديث : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار)^(٢) . فهذا الحديث مثل : قاموا أخوتك ، ويقومون أخوتك .

فأما قوله عز وجل : (وأسروا النجوى الذين ظلموا)^(٣) ، فليس (الذين) فاعلا
والواو في (أسروا) علامة للجمع على حدّ الحديث المذكور ، لأنه لا ينبغى الحمل على
هذه اللغة ما وجدت عنها مندوحة ، والآية تحتمل أن تكون فيها الواو في (أسروا)
ضميراً هو الفاعل ، يمود على الناس ، والذين بدل منه ، فيجب حملها على هذا ،
وعليه حملها سيويه^(٤) رحمه الله .

وحكم المضارع والماضي في هذا سواء ، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله ،
واسم (كان) وأخواتها ، حكم الفاعل في هذا كله .

* * *

(١) من الطويل ، وهو للفرزدق يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، بأنه قروي من ديار
وهي قرية بالشام ، وهوران بالفتح ، من مدن الشام أيضا . والسليط : الزيت .
انظره في : ديوانه : ٤٦ / ١ ، والكتاب : ٤٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للأغفش :
٢٦٣ / ١ ، والتبصرة : ١٠٨ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٣٣ / ١ ، والغصائص
١٩٤ / ٢ ، وشرح المفصل : ٨٩ / ٣ ، ٧ / ٧ ، وعراب القرآن للنحاس : ٥١١ / ١
والبسيط : ١١٩ ، والخزانة : ٣٨٦ / ٢ ، ٢٩٣ / ٣ ، ٣٣٤ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٣٣ / ٢) في كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل
صلاة العصر ، حديث رقم (٥٥٥) .

ومسلم بشرح النووي : ١٣٥ / ٥ - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل
صلاة الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

والنسائي في سننه : ٢٠٤ / ١ ، في كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة .

ومالك في الموطأ : ١٢٠ / ١ - في كتاب قصر الصلاة في السفر ، حديث رقم (٨٢)

(٣) من الآية : (٣) من سورة الأنبياء ، وينظر اعراب هذه الآية في التبيان : ٩١ / ٢

والبحر المحيط : ٢٩٧ / ٦ ، ومعاني القرآن : ١٩٨ / ٢ .

(٤) انظر الكتاب : ٤١ / ٢ .

وأما المفعول به فهو : الاسم المنصوب على أنه محلُّ لفعلِ الفاعلِ خاصَّةً
 نحو : ضربتُ زيداً ، والنَّاصِبُ له الفعلُ نحو ما تقدَّم ، أو اسمُ الفاعلِ بمعنى الحال
 أو الاستقبال نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، أو مَثالٌ من الأمثلة التي تعمل عمل
 اسمِ الفاعلِ نحو : / مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، أو المصدر المقدَّر (أَنْ) والفعل (١٨ / ب)
 نحو : عجبتُ من ضَرْبِكَ زيداً ، أو المصدر النائب مناب الفعل نحو : ضَرْباً زيداً ،
 تريد : اضرب زيداً ، أو الظَّرْفُ ، أو المجرور إذا نابَ مناب الفعل في باب الأغراء
 نحو قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)^(١) . فأنفسكم مفعولٌ منصوبٌ بعليكم ، لأنه نَابَ
 مناب (الزموا) ، وكذلك تقول : دونك عمراً ، أى : خذهُ ، أو اسمُ الفعلِ نحو :
 تراك زيداً ، تريد : اترك زيداً .

ومرتبة المفعول به أن يكون بعد الفاعل ، ثم قد يتقدَّم عليه لزوماً أو جوازاً .
 وينقسم بهذا النَّظَر ثلاثة أقسام^(٢) :

قسمٌ يلزم فيه تقديم الفاعل على المفعول ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو :
 ضربتُ زيداً ، أو يكون المفعول مقروناً بالفاعل نحو : ما ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ عمراً ، أو فسى
 معنى المقرون بالفاعل نحو : إِنَّمَا ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر
 المقدَّر (أَنْ) والفعل نحو : عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً ، أو يعدم الفارق بين الفاعل
 والمفعول نحو : ضَرَبَ موسى عيسى . والفارق إمَّا من اللفظ وإمَّا من المعنى ، والذي
 من اللفظ نحو : ضرب زيد موسى ، وضربت موسى سلمى ، وضرب موسى الحافل عيسى .
 والذي من المعنى نحو : أكل الكثرى موسى .

وقسمٌ يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل^(٣) ، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً
 والفاعل ليس كذلك نحو : ضربني زيد ، أو يكون الفاعل مقروناً بالفاعل نحو : ما ضربَ عمراً

(١) من الآية : (١٠٥) من سورة المائدة .

(٢) قسم ابن أبي الربيع في البسيط ص : ١٢٦ - ١٢٩ ، وابن الفخار في شرح الجمل :
 ٣٣ المفاعيل من حيث تقدّمها وتوسطها وتأخرها إلى سبعة أقسام .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٤ .

إِلَّا زَيْدٌ ، أو في معنى المقرون بِالْأَنْحُو : إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، أو يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدّر بأنّ والفعل نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمْرِو زَيْدٌ ، أو مضافاً إليه اسم الفاعل نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرُو أَبِيهِ ، أو يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به نحو : ضَرَبَ هَذَا غُلَامُهَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (١) ، وقوله سبحانه : (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ) (٢) .

وقسم يجوز فيه الوجهان : تقديم المفعول على الفاعل والعكس . وهو ما عدا ذلك نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، نَحْمُ تَقْدِيمَ الْأَهْمِ فِي الْأَخْبَارِ أو الْأَشْرَفِ مِنْهُمَا أَوَّلَى كَمَا قَالَ سَيِّبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَقْدُمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بِهِ أَهْمٌ وَبَيَانُهُ أَعْنَى (٣) فَإِنَّمَا قَدَّمَ الْمَفْعُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا) (٤) لشرفه وعظمه سبحانه وتعالى . ومرتبته الحامل أن يكون مقدّمًا على المفعول ، وأما تقديمه على الفاعل فلازم لا يجوز غيره على ما تقدم في الحدّ ، ثم قد يتقدم المفعول على الحامل ، وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسام :

قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الحامل ، وهو أن يكون المفعول اسم شرط نحو : مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبُهُ ، فمن مفعول بتضرب وجب تقديمه لتضمنه معنى الشرط ، قال تعالى : (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (٥) / ف (أَيَا) مفعول بتدعوا ، وهي (١/١) شرطية ، و (تدعوا) مجزوم بحذف نونه لأن الواو دالة على الجمع و (ما) بمصدر (أي) زائدة . وكذلك قوله تعالى : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ) (٦) ، وقوله : (وَمَا يَمَسُّكَ) (ما) فيها مفعول مقدّم وهي شرطية .

-
- (١) من الآية : (١٢٤) من سورة البقرة .
 (٢) من الآية : (١٥٨) من سورة الانعام .
 (٣) وعبارة سيبويه ت/ عبد السلام هارون : (٣٤ / ١) انما يقدمون الذي بيانه
 أهم لهم وهم ببيانه أعنى (. . .) .
 (٤) من الآية (٣٧) من سورة الحج .
 (٥) من الآية : (١١٠) من سورة الاسراء .
 (٦) من الآية : (٢) من سورة فاطر .

أو يكون المفعول اسم استفهام نحو : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فمن مفعول بضربت لـزم
تقديمه لأنه اسم استفهام . ومن هذا قوله : (إِنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ
شَيْءٍ) . (١) إذا جعلنا (ما) استفهامية كما فعل سيبويه (٢) رحمه الله ، فهمى
مفعول بتدعون واجب التقديم .

أو يكون المفعول (كم) الخبرية نحو : كم غلام ملكك ، فكم مفعول بملكك .
أو يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو : (أَيَّاكَ نَعْبُدُ) (٣)
فأياك مفعول بنعبد وجب تقديمه لأنه لو تأخر لصار متصلاً ، فكنت تقول : (نعبدك)
ولم يكن ليتمكنك ما قصدته من الانفصال .

فإن كان الضمير مع التأخر لا يلزم اتصاله لم يكن واجب التقديم نحو : القائم
أيّاك حسبت ، وإن شئت قلت : القائم حسبتك أيّاك ، لأنّ مثل هذا لا يتصل ،
وكذلك مثل : القائم أيّاك حسبتك وإن شئت قلت : القائم حسبتك أيّاك ، لأنّ مثل
هذا يجوز انفصاله مع التأخر .

أو يكون المفعول منصوباً بجواب (أمّا) وليس في جملة الجواب ما يصح تقديمه
سواء المفعول نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (٤)
فاليتيم مفعول بتقهر ، وكذلك السائل مفعول بتنهر ، وهذا المفعول واجب
التقديم إذ ليس في جملة الجواب التي هي (لا تقهر اليتيم ، ولا تنهر السائل)
ما يتقدم سوى المفعول ، ولا بدّ من تقديم شيء ما بعد هذه الفا عليها ، فأما نحو :

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الحنكوت ، وتتمتها : (وهو العزيز الحكيم) .
وقراءة : (ما تدعون) بالتاء هي قراءة الجمهور . وقرأ أبو عمرو وعاصم :
(ما يدعون) بالياء . انظر حجة القراءات : ٥٥٢ ، والبحر المحييط

١٥٣ / ٧ ، والاتحاف : ٣٤٦ .

(٢) الكتاب : ١٤٨ / ٣ ، وانظر البيان : ٢٤٥ / ٢ ، والبيان : ١٠٣٣ / ٢ .

(٣) من الآية : (٥) من سورة الفاتحة .

(٤) الآيتان : (٩ - ١٠) من سورة الضحى .

أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ الْيَوْمَ ، فَلَيْسَ زَيْدٌ فِيهِ بِرَاجِبِ التَّقْدِيمِ لِأَنَّكَ إِن شِئْتَ قَدْ مَتَ الظَّرْفَ
فَقُلْتَ : أَمَّا الْيَوْمَ فَضَرَبْتُ زَيْدًا .

وَقَسَمُ يُلْزَمُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْحَامِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ^(١) نَحْوُ:
مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فَزَيْدًا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى (أَحْسَنَ) أَبَدًا لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ إِنْ لَا يَسْتَعْمَلُ
مِنْهُ سِوَى هَذَا اللَّفْظِ ، لَا يَقَالُ : مَا يَحْسَنُ زَيْدًا .

أَوْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا نَحْوُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ ، أَوْ (أَنَّ) وَمَعْمُولُهَا نَحْوُ:
كَرِهْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، لَا يَجُوزُ : أَنَّكَ قَائِمٌ كَرِهْتُ ، لِأَنَّ (أَنَّ) لَا تَقَعُ صَدْرَ الْجُمْلَةِ .
أَوْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا بِإِلَّا أَوْ فِي مَعْنَى ذَلِكَ نَحْوُ : لَمْ أَضْرِبْ إِلَّا عَمْرًا ، وَإِنَّمَا
ضَرَبْتُ عَمْرًا .

وَقَسَمُ أَنْتَ فِيهِ بِالْغِيَارِ إِنْ شِئْتَ قَدْ مَتَ الْمَفْعُولَ عَلَى الْحَامِلِ وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتَهُ عَنْهُ
وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٤ .

”نوع منه آخر“^(١)

الكلام في هذا الفصل على الموصولات وهي على قسمين : حُرُوفٌ ، وأَسْمَاءٌ .

فالحُرُوفُ : (أَنْ) و (أَنَّ) و (مَا) و (كَيْ) المصدريات . وزاد فيها ابنُ مالكٍ

(لَوْ) بعد مُشعرٍ / بتمنٍ فجعلها مصدريةً^(٢) موصولةً ، ومثالها قوله تعالى : (٤/١٩)

(يُودُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ)^(٣) أَي : تحميره ، وقوله سبحانه : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا

لَوْ تَغْفِلُونَ)^(٤) . أَي : وَدَّ وَافْغَلْتُمْ . وقوله عز وجل : وَدَّ لَوْ تَدْرِكُهُنَّ (٥) . أَي : ودَّ وَا

اد هَانَك . والمفهم للتمنى هو (وَدَّ وَيُودُّ) وغيره من النحويين يرون (لَوْ) هذه

باقيةً على بابها من الشرطية فيما مضى ، وجوابها محذوف يدل عليه الفعل قبلها ،

والتقدير : لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَوَافِقُ ذَلِكَ غَرَضُهُ . وكذلك لو تَغْفِلُونَ عَنْ أَسْلَحَتِكُمْ

وَأَتَمَمْتُمْ لَوَافِقُ ذَلِكَ غَرَضُهُمْ ، أو لَفَرَحُوا بِذَلِكَ وَلَسُرُّوا بِهِ ، أو مَا كَانَ نَحْوُ هَذَا فِي

المعنى ، والجملة من (لَوْ) وما بعدها مفسرة لفعل (وَدَّ) أو (يُودُّ) المحذوف ،

أَي : يُودُّ أَحَدُهُمْ طَوِيلَ الْعَمَرِ ، وَوَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجُودَ الظُّفْرِ عَلَيْكُمْ أَوْ مَصُولَ

الْخِفْلَةِ مِنْكُمْ .

(١) الجمل ص : ٢٤ ، وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ١٢٩ : (الماء عائدة

على الباب (يريد الماء في منه) ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوع

منهما) . هذا وقد ذهب كلُّ ابنِ خروفٍ في شرح الجمل : ١٣ ، وابنِ عصفور

في شرح الجمل : ١٦٨/١ ، إلى أن الماء في (منه) عائدة على الفاعل

والمفعول .

(٢) والسبب في ذلك ذهب الفراء والفارسي ، وأبو البقاء ، والتبريزي .

انظر التسهيل : ٣٨ ، وشرح الخافيه الشافيه : ٣٠٢/١ ، والهمج : ٢٠٨/١ .

(٣) من الآية : (٩٦) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (١٠٢) من سورة النساء .

(٥) من الآية : (٩) من سورة القلم . وانظر البحر المحيط : ٣٠٩/٨ .

(٦) وعليه الجمهور ، وأيده السيوطي في الهمج : ٢٨٠/١ .

ونظير هذا في حذف المفعول لتفسيره بالجملة قوله تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) (١) فمفعول (وَعَدَ) محذوفٌ لتفسير الجملة له ، والتقدير : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا .
والأسماء : (مَنْ) و (مَا) والَّذِي ، والتي ، وأَيُّ ، والألف واللام بمعنى
الذي أو التي ، و (ذُو) في لغة طيء و (ذَا) إذا كانت مع (مَا) أو (مَنْ)
الاستفهاميتين وأريدَ بها معنى الذي أو التي نحو : (يَسْأَلُونَكَ) (٢) مَاذَا يُنْفِقُونَ
قُلِ الْعَفْوَ) (٣) ، التقدير : يسألك ما الذي ينفقونه قل هو العفو ، وهذا على قراءة
رفع العفو ، وعلى هذا أنشد سيويه وهو مثل القراءة المذكورة ، وهي قراءة أبي
عمرو :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَمَا طُلُوعُ (٤)
أى : ما الذي يحاوله أنحب أم ضلالٌ وما طُلُوعُ . وربما استعملت في الشعر (ما ذا)
كلها اسمًا موصولًا بمنزلة (الذي) وعلى هذا حمل سيويه قول الشاعر :

(١) الآية : (٦) من سورة الطائدة . وانظر التبيان : ٤٢٥/١ .

(٢) (يسألك) ساقطة من الأصل .

(٣) من الآية : (٢١٦) من سورة البقرة . قرأ أبو عمرو : (قل العفو) بالرفع
فجعل (مَا) اسمًا ، و (ذَا) خبرها وهي في موضع (الذي) رت : العفو ،
فرفع .

وقرأ الباقر : العفو بالنصب ، فعملوا (ما ذا) اسمًا واحدًا بمعنى
الاستفهام ، انظر حجة القراءات : ١٣٣ - ١٣٤ ، والبحر المحيط : ١٥٩/٢ ،
والاتحاف : ١٨٨ ، والنشر : ٢٢٢/٢ .

(٤) من الطويل ، للبيد بن ربيعة ، يقول : أسألوه عن هذا الذي هو فيه ، أهو
نذرٌ نذره على نفسه فرأى أنه لا بدَّ من فعله ، أم هو ضلالٌ وما طُلُوعُ من أمره ؟
والنحب : النذر .

انظره في : ديوانه : ٢٥٤ ، والكتاب : ٤١٢/٢ ، ومعاني القرآن : ١٣٩/١
وأما ابن الشجري : ١٧١/٢ ، ٣٠٥ ، والتبصرة : ٥١٨/١ ، ومجاز
القرآن : ١٤٨/٢ ، والجمل : ٣٣١ ، وشرح الفصل : ١٦٥/١ ، ١٤٩/٣ ، =

ولكن بالمغيب تبينني (١)

دعي ماذا علمت سأتيه

أي دعي : الذي علمته .

وكل واحد من هذه الأسماء يكون موصولاً وغير موصول ، إلا (الذي) و (التي)

فلا يخرجان من هذا الباب .

وفي (الذي) أربع لغات : إثبات الياء ساكنة وهي المشهورة ،

وتشديد الياء (الذي) وحذف الياء (الذي) وحذفها مع تسكين الدال (الذي) ،

ومثلها في (التي) قال الشاعر :

وإن انفقته إلا للذي (٢)

وليس المال فاعلمه بمال

لأقرب أقربك وللمصطفى

تنال به الخلاء وتصدق فيه

= والحلل : ٣٩٩ ، وشرح التسهيل : ٢١٩ / ١ ، والمخصص : ١٠٣ / ١٤ ،

واللسان : (حول) . والجمل لابن شقير ص : ٢٩٨ .

(١) من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه المجهولة التي لم يعرف قائلها ، ونسبه

السيوطي في شرح شواهد المخني : ٦٩ عرضا إلى المثقب العبدى ، قال

البخداوى في الخزنة : ٥٥٦ / ٢ : (وزعم المصنف وتبعه السيوطي في شرح

شواهد المخني على أنه من قصيدة للمثقب العبدى ، ثم قال : وهذا لا أصل

له) .

وانظر الكتاب : ٤١٨ / ٢ ، والهمع : ٢٩١ / ١ ، واللسان : (ذا) .

(٣) البيتان من الوافر ، وقائلهما مجهول ، استشهد بهما ابن الشجري فى

أماله : ٣٠٥ / ٢ ، والرضى فى شرح الكافية : ٤٠ / ٢ ، والشلوين فى

التوطئة : ١٦٤ ، وابن منظور فى اللسان : (ذا) ، وابن الأنبارى فى

الانصاف : ٦٢٥ / ٢ ، وروايته :

من الأقوام إلا للذى

وليس المال فاعلمه بمال

لأقرب أقربك وللمصطفى

ينال به الخلاء ويمتدحه

وابن مالك فى شرح التسهيل : ٢١٢ / ١ ، وشرح الكافية الشافيه : ٢٥٤ / ١ ،

والخزنة : ٤٩٧ / ٢ .

وقال الآخر :

والَّذِ كَوْشَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَشْمَ مَشْخِرًا (١)

وقال الآخر :

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِ تَزْبَى زَبِيَّةً فَاصْطِيدَا (٢)

ولا يُوْنُثُ بِالتَّاءِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، إِلَّا (أَيْ) وَ (ذَو) الطَّائِيَةِ فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ فنقول : آيَّةٌ وَذَاتٌ . قالوا : (بِالْفَضْلِ ذَو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَبِالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ) (٣) أرادوا : بِالْفَضْلِ الَّذِي وَبِالْكَرَامَةِ الَّتِي ، وَأَرَادُوا أَيْضًا (بِهَا) وَلَكِنَّهُمْ نَقَلُوا حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ وَوَقَفُوا بِالسَّكُونِ . / ومثال وقوعها على المؤنث بغير (أ / ٢٠)

تاء قول الشاعر :

= والشاهد فيهما قوله (للذي) حيث وردت هذه الكلمة بذيال مكسورة وياء مشددة مكسورة ، وكسر هذه الياء بناءً ، وليست الكسرة التي يقتضيها اللام في الاسم المعرب وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهها افتقارياً ، وتشديد الياء في (الذي) و (التي) لغة من لغات العرب .

(١) من الرجز ، رواه بعضهم : (اللذ) بدون واو ، كما روى (لكانت) بدل (لكنت) و (أصم) بدل (أشم) وتعرضوا لشرح معناه ومع ذلك لم ينسبه أحد قال البخداوي بعد أن شرحه : لا أعلم قائله ، وعلقه عند الله .

الخزانة : ٤٩٨ / ٢ ، والتوفاة : ١٦٤ ، والانصاف : ٦٧٦ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٠ / ٢ ، والكافية الشافية : ٢٥٤ / ١ .

(٢) من الرجز ، قيل : لرجل من هذيل ، وقيل : لرؤبة بن الصجاج وتزبى :

اتخذ زبية ، والزبية - بضم الزاي وسكون الباء - حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السمع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها .

والشاهد فيه قوله (كاللذ تزي) حيث وردت كلمة (اللذ) محذوفة الياء ساكنة الذال .

انظر الانصاف : ٦٧٢ / ٢ ، والتوفاة : ١٦٤ ، واللسان : (ذ) وشرح الكافية للرضي : ٤٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٥٥ / ١ ، والخزانة : ٤٩٧ / ٣ .

(٣) هذا قول لبعض العرب أورده ابن منظور في (ذو ، وذوات) قال : قال شمر : =

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَبَعْدِي وَيَثْرِي ذُو حَفَرٍ وَذُو طَوَيْتٍ (١)
 يريد : التي حفرت والتي طويت ، لأنَّ البئر مؤنثة ، قَالَ تَحَالَى : (وَيَثْرِي
 مَحْطَلَةٌ) (٢) .

وليس من هذه الأسماء ما يعرب إلاَّ (أَيْ) حملاً على نظيرتها وهي (بمعنى)
 ونقيضتها وهي (كُلُّ) (٣) . وقد تبني أيضاً في مواضعها على ما تبين في باب الإعراب
 وهي أبداً تلزم الإضافة لفظاً أو نيةً إلى معرفة ، مثال النية ما أجازته سيويته من قولك :
 اضرب أيّاً أفضل (٤) ، ومعنى الطائيين يعرب (ذو) إعراب (ذي) التي بمعنى صاحب ،
 قال الشاعر :

فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا (٥)

= قال الفراء سمعت اعرابياً يقول : بالفضل . . . وانظر منحة الجليل بتحقيق
 شرح ابن عقيل : ١٥١ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٧٥ / ١ ، وأوضح المسالك
 ١٥٥ / ١

(١) من الوافر لسان بن الفحل الطائي ، يخاطب عبد الرحمن بن الضمك فلي
 شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيين من العرب .

وهو من شواهد الانصاف : ٣٨٤ / ١ ، وأما ابن الشجري : ٣٠٦ / ٢ ، والتواطئة
 ١٦٠ ، والحماسة لأبي تمام : ٣٠٢ / ١ ، وشرح المفصل : ١٤٧ / ٣ ، والبسيط :
 ١٤٣ ، وشرح التسهيل : ١٢٢ / ١ ، والهمع : ٢٨٩ / ١ ، والأشمونى :
 ١٥٨ / ١ ، والخزانة : ٥١١ / ٢

وزعم ابن عصفور في شرح الجمل : ١٧٧ / ١ ، أَنَّ (ذو) خاصة بالمذكر ، وَأَنَّ
 المؤنث يختص بـ (ذات) وَأَنَّ البئر في البيت مذكر بمعنى القليب . وانظر
 التهذيب : ٤١ / ١٥ - ٤٥ .

(٢) من الآية : (٤٥) من سورة الحج .

(٣) ذكر ابن أبي الريبع في البسيط ص : ١٣٢ ، أَنَّ الموجب لا عراب (أَيْ) ثلاثة
 أشياء :

أحدها : الشبه .

الثاني : أنها نقيضة (كل) .

الثالث : أنها نظيرة (بعض) .

(٤) الكتاب : ٤٠١ / ٢

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، صدره :

أراد : مِنَ الَّذِي عِنْدَهُمْ .

والأكثرُ أَنْ تكون بالواو في الأحوال كُلِّهَا ، كما أَنَّ (ذات) منها مضمومة فـى
الأحوال كُلِّهَا . وليس من هذه الأسماء أيضاً ما يختلف لفظه إذا وقع على مثني
أو مجموع إلاَّ الَّذِي وَالَّتِي وذو الطائفة في أحدى اللغتين فيها ، وفي الأخرى تقول :
(ذو) وأنت تريد الاثنين أو الجميع ، وتقول من الَّذِي إذا أردت الاثنين : (اللذان)
رفعاً ، و (اللذين) نصباً وخفضاً ، ومن الَّتِي : (اللتان) رفعاً ، و (اللتين) نصباً
وخفضاً .

ويجوز في النون مطلقاً التخفيف والتشديد ، وبالتشديد قرأ ابن كثير ^(١) (اللذان)
واللذين ^(٢) .

وتقول من (الَّذِي) إذا أردت الجميع ، (الَّذِينَ) في الأحوال كُلِّهَا ، هذا هو
الأفصح ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ (اللذان) رفعاً و (الذين) نصباً وخفضاً ، ومنو

= فَأَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ ٥
.....

وهو لمنظور بن سيعم بن نوفل أحد بني فقمس ، وهو شاعر إسلامي مقل ،
والبيت من قصيدة له يهجو فيها امرأته ومطالعها :
ذهبت إلى الشيطان أخطاب بنته

فأوقعها من شقوتي في حباليها

ويروى : (من ذو) . والشاهد في الحاشية لأبي تمام : ٥٨٤ / ١ ، وشرح
المفصل : ١٤٨ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٧٤ / ١ ، وشرح التسهيل :
٢٢٣ / ١ ، وأوضح المسالك : ١٥٣ / ١ ، والمغنى : ٤٥٧ / ٢ ، وشرح ابن
عقيل : ٤٠ / ١ .

(١) هو عبد الله ، أبو معبد الحارثي الدار الفارسي الأصل ، إمام أهل مكة فـى
القراءة (٤٥ - ١٢٠ هـ) .

انظر ترجمته في طبقات القراء : ٤٤٣ / ١ .

(٢) (اللذان) من الآية : (١٦) من سورة النساء . و (اللذين) من الآية :

(٢٩) من سورة فصلت . انظر حجة القراءات : ١٩٣ - ١٩٤ ، والبحر

المحيط : ٤٩٥ / ٧ .

أراد : **وَإِنَّ الَّذِينَ** . وجعل بعضهم (الذي) في هذا البيت ليس على حذف النون ولكن واقعاً على الحَيِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : **وَإِنَّ الْحَيَّ الَّذِي** ، ثم أعاد على الحَيِّ ضمير الجمع في قوله (د ماؤهم) حملاً على المعنى ، إذ الحَيُّ في المعنى جماعة . وكذلك أيضاً في قوله تعالى : (وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) . (١) قولان :

أحدهما : أَنَّهُ على حذف النون والأصل : كالذين خاضوا .

والآخر : أَنَّهُ واقع على الغوى مصدر (خضتم) والتقدير : وخضتم كالغوى الذي خاضوه .

(و) (الذي) قد يقع على المصدر كقوله تعالى : (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ) (٢)
أى : ذلك التبشير الذي يبشره . **وَإِنْ شِئْتَ** أيضاً قلت من (الذي) في الجمع (الألى) قال الشاعر :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذِلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِنْ يَتَقَلَّبُ (٣)
(الألى) هنا بمنزلة (الذين) .

وتقول من (التى) في الجمع : **اللاتى واللات** ، **واللواتى** ، **واللوات** / **واللائى** (٢٠ / ب)
واللاء ، **واللائات** ، مكسوراً مطلقاً أو معرباً إعراب الهندات ، **واللوا** ، **واللوا** ،
واللائى ، **واللائى** ، والألى . قال زهير :
تَبَدُّ الْأَلَى بِأَتَيْنَهَا مِنْ وَرَائِهَا * (٤)

(١) من الآية : (٦٩) من سورة التوبة . وانظر التبيان : ٦٥٠ / ٢ - ٦٥١ .

(٢) من الآية : (٢٣) من سورة الشورى .

(٣) من الدواويل لمرة بن عداة الفقعسى ، وقيل : لعمر بن أسد الفقعسى .

وقيل : لبعض بني فقعس . ويروى : رأيت موالى الألى . . .

والشاهد في الحماسة لأبى تمام : ١ / ١٢٤ ، والتوطئة : ١٦٠ ، والبسيط :

١٤٢ ، والتضريح : ١ / ١٣٢ ، وشرح اللوحة البدرية : ١ / ٣١٩ ، والمساعد

١ / ١٤٣ ، والهمع : ١ / ٢٨٦ ، والدرر : ١ / ٥٧ ، والغزاة : ١ / ٤٩٩ .

(٤) من الدواويل ، وتماه

..... وان يتقدّمها السوابق تصطيد

وتبدّد : أى تسبق وتغلب ، وأراد بالألى يأتينها : الكلاب . وتصطيد : أى =

وَإِذَا أُرِدَّتِ الْاِثْنَيْنِ فِي (ذُو) الطَّائِيَّةِ عِنْدَ مَنْ لُغَتُهُ اخْتِلَافٌ لِفِظِهَا قُلْتُ فِي الرِّفْعِ : (ذَا وَ) فِي النِّصْبِ وَالْخَفِيِّ : (ذَوِي) وَفِي الْجَمْعِ تَقُولُ : (ذَوُوا) فِي الرِّفْعِ ، وَ (ذَوِي) فِي النِّصْبِ وَالْخَفِيِّ ، وَمَنْ يَقُلْ (ذَاتُ) لِلوَاحِدَةِ يَقُلْ لِلْاِثْنَيْنِ : (ذَوَاتَا) فِي الرِّفْعِ ، وَ (ذَوَاتِي) فِي النِّصْبِ وَالْخَفِيِّ ، وَلِلْجَمْعِ (ذَوَاتُ) بِضَمِّ التَّاءِ لَا غَيْرَ . قَالَ الشَّاعِرُ :

جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْنُقْ مَوَارِقُ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ (١)

ف (ذَوَاتُ) بِمَعْنَى (اللاتي) بَدَلُ مِنْ أَيْنُقِ) وَلَكِنَّهُ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ .

وَلَا بُدَّ لِهَذِهِ الْمُوَصُولَاتِ كُلِّهَا أَسْمَائُهَا وَحُرُوفُهَا مِنْ صِلَاتٍ ، وَتَنْقَسِمُ بِحَسَبِهَا

أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لَا يُوَصِّلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَهُوَ : أَنْ ، وَمَا ، وَكَيْ ، الْمَصْدَرِيَّاتُ ، وَكَذَلِكَ (لَوْ) عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ .

وَقِسْمٌ لَا يُوَصِّلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ وَهُوَ : (أَنْ) وَالْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ هِيَ الْمُرَكَّبَةُ مِنْ

مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ . وَالْفَعْلِيَّةُ هِيَ الْمُرَكَّبَةُ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ .

وَقِسْمٌ لَا يُوَصِّلُ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَّا بِاسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : الضَّارِبُ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ :

الْمَضْرُوبُ ، أَوْ بِمِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَحْمِلُ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : الضَّرَابُ ، وَهَذَا الْقِسْمُ ، الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَأَمَّا فِي الضَّرُورَةِ فَقَدْ تَوَصَّلَ بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= تَصَبُّ بِقَرِينِهَا مَا تَقْدَمُهَا مِنَ الْكَلَابِ .

انظره في ديوانه : ٢٢٩ ، والبسيط : ١٤٣ .

(١) من الرجز لرؤبة بن الحجاج ، أنشده ابن منظور (ذُو ، وَذَان) وَلَمْ يَحْزَرْهُ

وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٢١٨ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٧٥ / ١

والمساعد : ١٤٦ / ١ ، وأوضح المسالك : ١٥٦ / ١ ، وأنيق : جمع ناقصة ،

وموارق : سريجات السير ، وسائق : اسم فاعل من السوق بفتح السين .

يصف ابلا له بأنها مختارة منقادة .

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَأْنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ (١)

المعنى : الذين رسول الله منهم ، وبالجملة الفعلية كقول الآخر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا نِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ (٢)

أَرَادَ : الذي ترضى .

وقسم يوصل بالجملة الاسمية أو الفعلية أو الظرف أو المجرور ، وهو ما عدا الأقسام الثلاثة نحو : جاءني الذي زيد أخوه ، وجاءني الذي قام أخوه ، وجاءني الذي عندك ، وجاءني الذي في الدار .

ويشترط في كل واحد من الظرف والمجرور إذا وقع صلة أن يكون تاماً ، ومعنى ذلك أن يكون في وصل الموصول به فائدة ، فلا يجوز : جاءني الرجل الذي اليوم ، لعدم الفائدة . ويجوز : أعجبنى القيام الذي اليوم ، أي : الذي استقر اليوم ، أو وقع أو حدث .

(١) من الوافر ، استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائله . ودانت :

ذلت وغضعت ، وبنى معد : هم قريش وهاشم ، ومعد : بفتح الميم ، هو

ابن عدنان أدرابن حميس بن اسماعيل بن إبراهيم .

والمأهذ في : التوطئة : ١٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٣ ، وشرح

التسهيل : ١ / ٢٢٧ ، وشرح النافية الشافية : ١ / ٣٠١ ، والمغنى : ١ / ٤٩

وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٤٠ ، والأشمونى : ١ / ١٦٥ ، والخزانة : ١ / ٤٧٧ .

(٢) من البسيط . من أبيات تنسب إلى الفرزدق قالها في وصف رجل من بني عذرة فضل

عليه جريرا في مجلس عبد الملك بن مروان ، فهجاه الفرزدق ببيتين هذا ثانيهما .

والحكم : بالتحريك الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما . والأصيل :

ذو الحسب ، والجدل : شدة الخصومة .

وهو من شواهد : الانصاف : ٢ / ٥٦١ ، والتوطئة : ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ١ / ١١٢ ، والبسيا : ٢٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢٢٥ ، والمساعد :

١ / ١٩٦ ، والتصريح : ١ / ١٤٢ ، والأشمونى : ١ / ١٦٥ ، والخزانة :

١ / ١٤ - ١١١ ، والتهذيب : ١٣ / ١١٩ ، ١٥ / ٤٦٢ .

وُشْتَرَطُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ لِمَوْصُولٍ حَرَفًا كَانَ أَوْ اسْمًا ثَلَاثَةً شُرُوطًا:
 أَحَدُهَا : أَلَّا تَتَقَدَّمَ هِيَ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، فَلَا يُقَالُ : أَعْجَبْنِي
 الْيَوْمَ الَّذِي جَاءَكَ ، تُرِيدُ : أَعْجَبْنِي الَّذِي جَاءَكَ الْيَوْمَ .
 وَالثَّانِي : أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ وَلَا بَيْنَ أَبْعَاضِهَا بِأَجْنَبِيٍّ ، وَهِيَ
 مَا لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ ، إِلَّا بِجُمْلَةِ الْإِعْتِرَافِ وَهِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ فِيهَا تَسْدِيدٌ لِلْكَلَامِ وَتَأْكِيدٌ
 كَالْقَسَمِ وَالنِّدَاءِ نَحْوُ : جَاءَنِي الَّذِي وَاللَّهِ ضَرَبْتُهُ ، وَكَقَوْلِهِ :

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْتِي بِصَلَاةٍ (١)

.....

وَالثَّلَاثُ : أَلَّا يَتَّبِعَ الْمَوْصُولُ بِشَيْءٍ مِنَ التَّوَابِعِ / وَلَا يَسْتَتْنِي مِنْهُ ، وَلَا يُغْبَرُ (١/٢١)
 عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ . وَتَخْتَصُّ كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ صَلَاةً (مَا) عِدَا (أَنْ) مَنْ
 الْمَوْصُولَاتِ بِزِيَادَةِ شَرْطٍ رَابِعٍ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً تَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ نَحْوُ :
 جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ . وَلَا يَجُوزُ : جَاءَنِي الَّذِي هَلْ قَامَ أَبَوُهُ ، وَلَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ فِي صَلَاةٍ
 (أَنْ) فَتَقُولُ : أَمَرْتَهُ بِأَنْ قُمْ . وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ صَلَاةً لَا سِمَ الْمَوْصُولِ بِزِيَادَةِ
 شَرْطٍ خَامِسٍ ، وَهُوَ أَنْ تَشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرٍ يَحْوِي عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَفِي ذَلِكَ الضَّمِيرُ لَا يَخْلُو
 أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ رَفْعٍ أَوْ ضَمِيرَ نَصَبٍ أَوْ ضَمِيرَ خَفَاةٍ . فَإِنْ كَانَ ضَمِيرَ رَفْعٍ فَلَا مَا أَنْ يَكُونَ فِي
 صَلَاةٍ (أَنْ) أَوْ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا . فَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا جَازَ حَذْفُهُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :

(١) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْفَرَزْدَقِ يَذْكُرُ قِصَّتَهُ مَعَ ذَيْبٍ اسْتِضَافَهُ فِي بَعْضِ
 أَسْفَارِهِ ، وَصَدَرَهُ :

تَعَالِ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

وَيُرْوَى (تَعَشَّرَ) مَكَانَ (تَعَالَى) وَ (وَاشْتَقْنِي) مَكَانَ (عَاهَدْتَنِي) . الدِّيْهَوَانُ :
 ٣٢٩/٢ ، وَالْكِتَابُ : ٤١٦/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، وَمَجَازُ
 الْقُرْآنِ : ٤١/٢ ، وَالْجَمَلُ : ٣٤٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٣٢/٢ ، وَالْحَلَلُ :
 ٤٠١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢٣٩/١ - ٢٦١ ، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (مَنْ)
 وَالْأَشْمُونِي : ١٥٣/١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ (مَنْ) وَصَلَتْهَا بِالْإِنْدَاءِ .

أن يكون مبتدأ ، وأن لا يكون خبره ظرفاً ولا مجروراً ، ولا جملةً وألاً يتبع بمعطفٍ أو تأكيدٍ نحو : سأضرب أيهم هو قائمٌ ، وإن شئتَ حذفْتَ الضميرَ فقلتَ : سأضرب أيهم قائم . ويجوزُ إذا حذفْتَ الضميرَ وكانت (أَيْ) مضافةً في اللفظِ ، أعرابُ أَيْ وناوُها على الضمِّ وناوُها أكثرُ . ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) (١) . وإن كان في صلة غير (أَيْ) لم يجز حذفه إلا أنه يحسنُ حذفه بعضُ حُسْنٍ إذا وجدتِ الشروطُ الثلاثةَ المذكورةَ في (أَيْ) وكان في الصلةِ طولٌ نحو قولهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءٌ ، أَيْ : بالذي هو قائلٌ . ولا يجوز الحذفُ في مثل : جاءني الذي هو قائمٌ ، لفقدِ الأولِ من الصلةِ ، ومعنى الطولِ أن يكون للصلة معمولٌ واحدٌ .

وإن كان ضميرُ نصبٍ جاز حذفه بخصصةِ شروطٍ :
الأول : أن يكون مُتصلاً

والثاني : أن يكون اتصاله بفعل أو باسم فاعل ، أو باسم مفعول ، أو بمثال من الأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ .
والثالثُ : أن لا يكون في صلة الألفِ واللامِ عائداً عليهما ، والفاعلُ فيه مُتعمدٌ إلى واحدٍ .

والرابعُ : أن لا يكون معه في الصلةِ ضميرٌ آخرٌ عائدٌ على الموصول .
والخامسُ : أن لا يتبع الضميرُ بمعطفٍ ولا تأكيدٍ ، وذلك كقوله تعالى : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (٢) . الأصلُ (بعثه) فحذف الضميرَ لوجودِ الشروطِ الخمسةِ فيه . وكذلك يجوزُ الحذفُ في نحو : هذا الدرهمُ الذي أنا معطيكهُ ، لأنه مُتصلٌ باسمِ فاعلٍ ، وفي نحو : هذا الدرهمُ الذي أنتَ المعطاهُ ، لأنه مُتصلٌ باسمِ مفعولٍ ، ولا يمنع من حذفه كونه في صلة الألفِ واللامِ ، لأنه ليس عائداً عليهما . وكذلك يجوزُ

(١) من الآية : (٦٩) من سورة مريم ، وانظر البحر المحيط : ٢٠٨ / ٦ .

(٢) من الآية : (٤١) من سورة الفرقان ، وكلمة (الله) ساقطة من الأصل .

الْحَذْفُ فِي نَحْوِ : جَاءَنِي الْمَعْطَايَةُ زَيْدٌ دَرَهْمًا ، وَإِنْ كَانَ فِي صَلَةِ الْأَلْفِ وَالسَّلَامِ عَائِدًا عَلَيْهِمَا ، لِأَنَّ الْحَامِلَ فِيهِ مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ : جَاءَنِي الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ ، لِفَقْدِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ . وَلَا فِي نَحْوِ : جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ / لِفَقْدِ (٢١ / ب) الشَّرْطِ الثَّانِي . وَلَا فِي نَحْوِ : جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ ، لِفَقْدِ الشَّرْطِ الرَّابِعِ ، وَلَا فِي نَحْوِ : جَاءَنِي الَّذِي / وَزَيْدًا ، أَوْ ضَرَبْتُهُ وَنَفْسَهُ ، لِفَقْدِ الشَّرْطِ الْخَامِسِ ، وَإِنْ كَانَ ضَمِيرٌ خَفِيَ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْخَافِضُ لَهُ اسْمٌ فَاعِلٍ أَوْ اسْمٌ مَفْعُولٍ ، أَوْ مَثَلًا مِنْ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ الْخَافِضُ وَاحِدًا مِنْ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ جَازَ حَذْفُهُ بِثَلَاثَةِ الشُّرُوطِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي ضَمِيرِ النَّصْبِ ، وَلَا يَحْتَاجُ هُنَا إِلَى ذِكْرِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَلَا الثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَأَقْصِي مَا أَنْتَ قَائِلٌ) ^(١) الْأَصْلُ : قَاضِيهِ ، وَنَحْوُ : هَذَا الدَّرَهْمُ الَّذِي أَنْتَ مَعْطَايَ ، وَجَاءَنِي الَّذِي أَنَا ضَرَّابٌ .

وَإِنْ كَانَ الْخَافِضُ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ جَازَ حَذْفُهُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ :
 الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ خَفِضَهُ بِحَرْفٍ جَرٍّ .
 وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ مِثْلُ ذَلِكَ الْحَرْفِ عَلَى الْمَوْصُولِ أَوْ مَوْصُوفِهِ .
 وَالثَّالِثُ : أَلَّا يَكُونَ مَعَهُ فِي الصَّلَةِ ضَمِيرٌ آخَرُ عَائِدٌ عَلَى الْمَوْصُولِ .
 وَالرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ فِي الْمَوْصُولِ وَالضَّمِيرِ مَعْنًى وَاحِدًا نَحْوُ : مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ ، الْأَصْلُ : مَرَرْتُ بِهِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قَرِيضِي وَنَعْبِدُهُ وَإِنْ بَعَدَ الْحَمِيمُ ^(٢)

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٧٢) مِنْ سُورَةِ طه . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) مَوْصُولًا حَرْفِيًا يَسْبِقُ مَا بَعْدَهُ بِمَصْدَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَأَقْصِي قَضَائِكَ .

(٢) مِنَ الْوَافِرِ ، اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْقُرْبِ : ٩ / ١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ : ١٨٥ / ١ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، وَابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٢٣٠ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ : ٢٩٣ / ١ ، وَابْنُ هَشَامٍ فِي قَطَارِ النَّدَى : ١١٣ .

الأصل : (الذي) صلت قريش له .

والخاص : أن لا يكون الضمير مع خافضه في موضع رفع . فإذا اجتمعت هذه الشروط الخمسة جاز حذف الضمير مع خافضه ، ولا يجوز الحذف في نحو : مسرت بالذي مرت بأبيه ، لأن خفي الضمير باسم ، ولا في نحو : سلمت على الذي مسرت به ، لأن الحرف الخافض للضمير لم يدخل مثله على الموصول ، ولا في نحو : أحسنت إلى الذي أحسنت إليه في داره ، لأن معه في الصلة ضميراً آخر للموصول ، ولا في نحو : ذهبت بالذي مرت به ، لأن العامل في الموصول والعامل في الضمير ليسا بمعنى واحد ، ولا في نحو : مرت بالذي مر به ، لأن الضمير مع خافضه في موضع رفع ، لأنه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله .

ويشترط أيضاً في حذف ضمير الخفي ألا يتبع بـ (أو) توكيد ، والفراء^(١) لا يشترط ذلك في الضمائر كلها .^(٢)

والأسماء الموصولات بالنظر إلى وقوعها على من يحقل ، وعلى ما لا يحقل تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يقع إلا على ما لا يحقل ، أو على أنواع من يحقل ، أو على صفة من يحقل وهو (ما) نحو : ركبت ماركبت ، وكقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء)^(٤)

(١) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد ، لقب بالفراء ، لأنه كان يفرى الكلام ولد بالكوفة من أصل فارسي ، وتلقى عن الكسائي وغيره ، وتبحر في علوم متنوعة فكان فذاً في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم ، من مصنفاته : معاني القرآن ، وكتاب المصادر ، والجمع والتثنية في القرآن ، وكتاب النوادر ، وغير ذلك ، توفي بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ ، وتحت رأسه كتاب سيبويه .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٣٣ / ٢ ، وتاريخ بغداد : ١٤٩ / ١٤ - ١٥٥ ،

وطبقات القراء : ٢٧١ / ٢ .

(٣) انظر الأشموني : ١٦٩ / ١ .

(٤) من الآية : (٣) من سورة النساء .

أى : النوع الذى طاب لكم . وكقوله تعالى : (وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ) (١) . أى : وما صفته .

وقسم لا يقع إلا على من يعقل أو على ما لا يعقل إذا عومل معاملة من يعقل ،

أو اختلط بمن يعقل فيما وقع عليه الموصول ، أو فيما فصل به ، وهو (من) والذين

واللأوون . مثال وقوع (من) على العاقل خاصة قوله تعالى : (أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِى

السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِى الْأَرْضِ) (٢) / ومثال وقوعها على ما لا يعقل قول امرئ القيس : (٣)

وَهَلْ يَحْمَنُ مَنْ كَانَ فِى الْعَصْرِ الْخَالِى (٤)

ومثال وقوعها على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه قوله تعالى :

(وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِ عَلَى رِجْلَيْنِ) (٥) لأن الماشى على رجلين يكون عاقلًا وغير عاقل .

ومثال وقوعها على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل فيما فصل بها قوله تعالى :

(فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِ عَلَى بَاطِنِهِ) (٦) فأوقع (من) على الماشى على بطنه وإن كان غير

عاقل لا اعتلاطه بالعاقل فى قوله أول الآية : (خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) (٧) وما بعده

(١) من الآية : (٢٣) من سورة الشعراء .

(٢) كلمتا (من فى) مكررتان فى الأصل .

(٣) من الآية : (٦٦) من سورة يونس .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل صدره :

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيْهَا الدَّلِيلُ الْبَالِى

والعصر بضمين : لغة فى العصر ، وهو الدهر ، والخالى : الماضى ،

ويروى : وهل ينحمن ، والشاهد فى :

الديوان : ٢٧ ، والكتاب : ٣٩ / ٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٧٤ / ١ ، وشرح

المفصل : ١٥٣ / ٧ ، والتصريح : ١٣٣ / ١ ، والأشمونى : ١٥١ / ١ ، ٢١٩ / ٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٥ / ١ ، والخزانة : ٢٩ / ١ ، والمغنى :

١٦٩ / ١

(٥) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

(٦) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

(٧) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

تفصيل له . وفي هذا خلاف ، لأن ابن الضائع ^(١) يرى أن (من) إنما وقعت هنا على غير الحاقلي لا اختلاطه بالحاقلي في الضمير في قوله (منهم) لا في أول الآية .
وقسم يقع على من يحقل وعلى ما لا يحقل مطلقاً ، وهو ما بقي من الأسماء الموصولات غير أن (ذا) تخصها من بالحاقلي في نحو : من ذا قام ، وتخصها (ما) بغير الحاقلي كقولك : ما ذا فعلت ، وما كان من الموصولات يقع بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث نحو : (من) و (ما) ، يجوز في (الذي) له من ضمير وخبر وغير ذلك وجهان :

الحمل على اللفظ فيكون حكمه حكم ما هو للمفرد المذكر مطلقاً . والحمل على المعنى فيكون على حسب المعنى الذي تريد . مثال حمليه على اللفظ قوله تعالى :
(وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ) ^(٢) ، ومثال حمليه على المعنى قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) ^(٣) .

فإن كان لهذا الموصول الذي هو بلفظ واحد مطلقاً ضميران أو ضمير وخبر مثلاً ، جاز في ذلك ثلاثة أوجه :

حمل الجميع على اللفظ ، وحمل الجميع على المعنى ، وحمل البعض على اللفظ والبعض على المعنى ، إلا أن الأحسن في هذا الوجه الثالث أن تبدأ بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى ، ويجوز العكس ، مثال الحمل على اللفظ في الجميع

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي الكتامي المعروف بابن الضائع ، قال السيوطي : بلغ الغاية في النحو ، لازم الشلويني وأخذ عنه كتاب سيبويه قراءة وسماع ، له من التصانيف : شرح على سيبويه ، وشرح الجمل ، وأمل على إيضاح الفارسي ، ورد اعتراضات ابن السيد على الزجاجي ، ورد على ابن عصفور فسي معظم اختياراته ، توفي سنة ٦٨٠ هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢ / ٢٠٤ ، ونشأة النحو : ٢٦٣ .

(٢) من الآية : (٤٣) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (٤٢) من سورة يونس .

قولك : جَاءَنِي مَنْ ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً أَوْ مُؤَنَّثًا . وَمِثَالُ
الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْجَمِيعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَخُوضُونَ لَهُ وَيَمْطُونَ)
وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : جَاءَنِي مَنْ ضَرَبْتُهُمَا فِي دَارِهِمَا ، إِذَا أَرَدْتَ اثْنَيْنِ ، وَجَاءَنِي
مَنْ ضَرَبْتَهُمْ فِي دَارِهِمْ ، إِذَا أَرَدْتَ جَمَاعَةً . وَجَاءَنِي مَنْ ضَرَبْتَهَا فِي دَارِهَا ، إِذَا
أَرَدْتَ الْمُؤَنَّثَ . وَمِثَالُ حَمْلِ الْبَعْضِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْبَعْضِ عَلَى الْمَعْنَى مَعَ الْبَدْءِ بِالْحَمْلِ
عَلَى اللَّفْظِ قَوْلُكَ إِذَا أَرَدْتَ الْاِثْنَيْنِ مِثْلًا : جَاءَنِي مَنْ ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِمَا ، وَمِثَالُ الْبَدْءِ
بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى : جَاءَنِي مَنْ ضَرَبْتُهُمَا فِي دَارِهِ .

(١) من الآية : (٨٢) من سورة الأنبياء .

بَابُ مَا يَتَّبِعُ الْاسْمَ فِي إِعْرَابِهِ

/ التَّوَابِعُ خَمْسَةٌ : النَّعْتُ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَ (عَطْفُ النَّسْقِ) ^(١) وَالتَّوَكِيدُ ، (٢٢ / ب)
وَالْبَدَلُ .

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ اسْمٌ أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ ، مُشْتَقٌّ أَوْ مَا فِي عَكْمِهِ ، يَتَّبِعُ الْاسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ
لِتَخْصِصِ نَكْرَةٍ أَوْ لِزَالَةِ اشْتِرَاكِ عَارِيٍّ فِي مَعْرِفَةٍ أَوْ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ تَرْجِيهِ أَوْ تَوَكِيدٍ ، مِمَّا
يَدُلُّ عَلَى عَلَيْهِ أَوْ غَرِيزَةٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ فِعْلٍ لِلْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ أَوْ لَشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ .
فَقَوْلُهُمْ (أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ) الَّذِي فِي تَقْدِيرِ الْاسْمِ هُنَا الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ
وَالْجُمْلَةُ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ هُنَا أَنْ يَكُونَ تَامِّينَ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
مُرْتَبِطًا بِشَيْءٍ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : أَوْ يَجِدُ فِي الدَّارِ ، وَلَا يَجُوزُ
فِي وَصْفِ ذَلِكَ الْمَوْصُوفِ بِهِمَا فَائِدَةٌ نَحْوُ : زَيْدٌ رَجُلٌ الْيَوْمَ ، لِمَعْدَمِ الْفَائِدَةِ ، وَيَشْتَرِطُ
فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةُ صِفَةً أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، وَأَنْ تَشْتَمَلَ عَلَى
ضَمِيرٍ يَحْوِي عَلَى الْمَوْصُوفِ نَحْوُ : زَيْدٌ رَجُلٌ يَقُومُ . وَحُكْمُ ذَلِكَ الضَّمِيرِ فِي الْإِثْبَاتِ
وَالْحَذْفِ كَحُكْمِ الضَّمِيرِ الْحَائِذِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الطُّوْلُ فِي حَذْفِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ نَحْوَ قَوْلِهِ :
وَرَبِّ قَتَلَ عَارًا (٢)

(١) تَكْمَلَةٌ بِهَا تَمَامُ الْكَلَامِ ، وَقَدْ نَسِيَ النَّاسُخَ عَطْفُ النَّسْقِ فَلَمْ يَكْتُبْهُ . قَالَ
الزَّجَاجِيُّ فِي الْجَمَلِ : ص ٢٦ : (بَابُ مَا يَتَّبِعُ الْاسْمَ فِي إِعْرَابِهِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
أَشْيَاءَ : النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكِيدُ وَالْبَدَلُ) قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي الْبَسِيطِ :
١٤٦ : (التَّوَابِعُ خَمْسَةٌ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرَ وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَأَمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ هُنَا ،
لَأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ جَاءَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّهُ جَائِدٌ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَلِيَ الْعَوَامِلَ
وَلَا يَكُونُ تَابِعًا . . .)

وَانْظُرْ إِصْلَاحَ الْخَلَلِ : ص ٦٧ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنِ الْفَخَّارِ : ص ٣٧ .
(٢) هَذَا بَعْزٌ لِبَيْتٍ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ لِثَابِتِ بْنِ كَعْبٍ الطَّقِبِيِّ بِثَابِتِ قُطَانَةَ ، مِنْ أَبْيَاتِ
لَهُ يَرْتَضِي بِهَا يَزِيدُ بْنُ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ ، وَيَذْكُرُ خُذْلَانَ قَوْمَهُ أَيَّاهُ ، وَالْبَيْتُ
بِتَمَامِهِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبِّ قَتَلَ عَارًا

أى : هو عارٌّ فى أحد القولين فيه ، وهو أن (عارٌّ) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ والجملةُ فى موضعِ الصِّفةِ لِقَتْلٍ ، وابنُ السَّراجِ يرى أن (رَبِّ) فى مثلِ هذا اسمٌ مبتدأٌ و (عارٌّ) خبرُها ، استعملت استعمالَ (كُمْ) الخبريةَ تشبيهاً واتِّساعاً ، وهذا عنده من الشَّاذِّ النَّادرِ .

والثانى : أن الصِّفةَ المفردة لا يحذف ضميرُها معالفاً نحو : مررتُ برَجُلٍ ضاربٍ

زيدُ الآن ، لا يجوز أن تقول : ضاربٍ زيد .

وقولهم (مُشْتَقٌّ) هو المأخوذُ من المَصْدَرِ نحو : (قَائِمٌ) مأخوذٌ من (القيام) .

وقولهم (أو ما هو فى حكمه) أى فى حكم المشتقِّ وهو الاسم الذى لم يؤخذ من

المصدر ، ولكنه فى معنى ما أخذ منه نحو : مررتُ برَجُلٍ أَسَدٍ ، لأنَّه فى معنى شجاع

ومررتُ بزيدٍ هَذَا ، لأنَّه فى معنى المشارِ إليه ، ومررتُ بثوبٍ رَاحٍ أو ذِراعين ، لأنَّه فى

معنى مَذْرُوعٌ ، ومررتُ برَجُلٍ قَرَشِيٍّ ، لأنَّه فى معنى منسوبٍ إلى قریش .

وقولهم : (يتبعُ الاسمَ الذى قبله) هذه التَّبعيةُ ستبينُ بعد هذا .

وقولهم : (لتخصيصِ نكرةٍ) نحو : مررتُ برَجُلٍ نَجَّارٍ .

وقولهم (أو لإزالةِ اشتراكِ عارٍ فى معرفةٍ) نحو : مررتُ بزيدٍ النجَّارِ .

وقولهم (أو مَدْحٍ) نحو : بسمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

وقولهم (أو نَدَمٍ) نحو : أعوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .

وقولهم (أو تَرْحُمٍ) معناه الإِشْفَاقُ نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينِ .

= استدل به الكوفيون والأخفش على اسميه (رَبِّ) وجعلوها مبتدأ خبره عار ، وهو

رأى ابن السراج ، وابن الطراوة .

والجمهور على أن (رَبِّ) حرف جر شبهه بالزائد و (قتل) المجرور فى موضع رفع

مبتدأ ، و (عار) خبر لمحذوف أى : هو عار ، والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .

انظر الشاهد فى المقتضب : ٦٦ / ٣ ، وأما لى ابن الشجرى : ٣٠١ / ٢ ، والأزهية :

٢٦٩ ، والانصاف : ٨٣٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٧ / ١ ، وشرح

الكافية للرضى : ٣٣١ / ٢ ، والمغنى : ١٣٤ / ١ ، والمساعد : ٢٨٤ / ٢ ، ٤٠٨ ،

والخزانة : ١٨٤ / ٤ .

وقولهم (أو توكيد) نحو قوله تعالى : (وقال الله لا تتعذوا الهين اثنين) (١)

ونحو : مررت برجل واحد .

وقولهم : (معايد لعلية) هي الصفة الظاهرة نحو : مررت بزيد الأكحل أو الأزرق أو الطويل

وقولهم (أو غريزة) هي الصفة الباطنة نحو : مررت بزيد الجبان ، أو الشجاع .

وقولهم (أو نسب) نحو : مررت برجل قرشي

/ وقولهم (أو فعل) نحو : مررت برجل قائم أو قاعد .

وقولهم (للاسم المتقدم أو لشيء من سببه) معناه أن هذه الأشياء التي هي (٢٣ / ١)

العلية أو الغريزة أو النسب أو الفعل ، تارة تكون للاسم المتقدم نحو الأمثلة

المتقدمة ، ويسمى النعت حينئذ حقيقياً ، وتارة تكون لشيء من سببه ويسمى النعت

حينئذ سببياً نحو : مررت برجل أكحل أبوه ، ومررت برجل جبان أبوه ، ومررت

برجل قرشي أبوه ، ومررت برجل قائم أبوه .

فقد تحصل من هذا أن النعت على قسمين : حقيقى وسببى .

فالحقيقى موضوع على أن يفيد معنى فى الاسم المتقدم الذى هو الموصوف ، وهو

ما رفع ضمير الموصوف نحو : رجل قائم ، ورجل حسن الوجه ، أو حسن الوجه ، وهذان

معناها معنى السببى وإن كانا من باب الحقيقى ، ألا ترى أن الحسن فى المعنى

للوجه .

والسببى ما رفع غير ضمير الاسم المتقدم نحو : مررت برجل حسن وجهه .

فأما الحقيقى فإنه يتبع منعوته غالباً فى أربعة من عشرة : فى واحد من وجوه

الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والخفض ، وفى واحد من التعريف والتنكير ، وفى واحد

من الافراد والتثنية والجمع ، وفى واحد من التذكير والتأنيث .

وأما السببى وهو كما تقدم ما لم يرفع ضمير الموصوف نحو : مررت برجل حسن

وجهه . فحكمه أنه يتبع منعوته فى اثنين من خمسة : فى واحد من وجوه الإعراب

الثلاثة ، وفى واحد من التعريف والتنكير . فإن تبع فى أكثر من ذلك فالزيادة على

الاثنين المتقدمين للذى هو له فى المعنى لا للاسم الأول نحو : مررت برجل قائم

أبوه .

وَالنَّحْوُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا تَجْرَى عَلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكْرَةٍ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لَا يُنَحْتُ بِهِ إِلَّا النُّكْرَةُ وَذَلِكَ الْجَمْلُ وَالظَّرُوفُ وَالْمَجْرُورَاتُ .

وَقِسْمٌ لَا يَجْرَى نَحْوًا إِلَّا عَلَى مَعْرِفَةٍ وَذَلِكَ الْمُبْهَمَاتُ ، وَمَا يُوصَفُ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

الْمُوصُولَاتِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي قَامَ ، وَجَاءَنِي عَمْرُو بْنُ وَقَامَ .

وَقِسْمٌ يَجْرَى عَلَى الْمَعْرِفَةِ تَارَةً وَعَلَى النُّكْرَةِ أُخْرَى ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ

الَّتِي يُوصَفُ بِهَا نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْقَائِمِ .

وَالْمَعْرِفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ لَا تَكُونُ نَحْوًا لَهَا إِلَّا بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ مَسَاوِيَةً

لَهَا فِي التَّحْرِيفِ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا تَحْرِيفًا ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ تَبْيِينِ الْمَعَارِفِ وَمَرَاتِبِهَا

فِي التَّحْرِيفِ .

وَالْمَعَارِفُ خَمْسَةٌ : الْمَضْمَرُ ، وَالْعَلَمُ ، وَالْمُبْهَمُ وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَعْرِفُ

بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ إِضَافَةٌ مُحَضَّةٌ (١) .

وَأَعْرِفُ هَذِهِ الْمَعَارِفَ : الْمَضْمَرَ ، ثُمَّ الْعَلَمَ ، ثُمَّ الْمُبْهَمَ ، ثُمَّ الْمَعْرِفَ بِالْأَلْفِ

وَاللَّامِ (٢) .

(١) . الْإِضَافَةُ الْمُحَضَّةُ هِيَ غَيْرُ إِضَافَةِ الْوَصْفِ الْمَشَابِهِ لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ إِلَى مَحْمُولِهِ .

وَتَفِيدُ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ تَخْصِيصًا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً نَحْوُ : هَذَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ

وَتَحْرِيفًا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ : هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ .

وَيَبْقَى الْمَعْرِفُ بِالنَّدَاءِ ، وَهُوَ النُّكْرَةُ الْمُقْبِلُ عَلَيْهَا نَحْوُ : يَا رَجُلَ . انْظُرْ

الْمُهْمُ : ١ / ٩٠ .

(٢) هَذَا هُوَ تَرْتِيبُ سَيِّوِيهِ لِمَرَاتِبِ الْمَعَارِفِ ، فَالْأَسْمُ الْمَضْمَرُ عِنْدَهُ أَعْرِفُ الْمَعَارِفَ

وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْوَصْفِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ ، ثُمَّ الْأَسْمُ الْعَلَمُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ

أَنْ يُوضَعَ عَلَى شَيْءٍ لَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ جِنْسِهِ ، ثُمَّ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ

بِالْحَيْنِ وَالْقَلْبِ ، ثُمَّ مَا عَرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ بِالْقَلْبِ فَقَطْ ، ثُمَّ مَا أُضِيفَ

إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ .

وَرَأَى ابْنُ السَّرَاجِ أَنْ أَعْرِفَ الْمَعَارِفَ اسْمَ الْإِشَارَةِ ، ثُمَّ الضَّمِيرَ ، ثُمَّ الْعَلَمَ ،

ثُمَّ مَا عَرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ثُمَّ مَا أُضِيفَ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ .

وَفِي هَذَا الْوَقْفِ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ أَعْرِفُ مِنَ الْعَلَمِ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ بِالْحَيْنِ وَالْقَلْبِ =

وَأَمَّا المضاف إلى واحدٍ من هذه فيكون في رتبة / ما أُضِيفَ إِلَيْهِ مِنَ التَّعْرِيفِ ، (٢٣ / ب)
إِلَّا المضاف إلى المضمَرِ فَإِنَّهُ يَنْحَطُّ إِلَى رتبةِ العِلْمِ .

فَأَمَّا المضمَرُ فعلى ثلاثة أقسامٍ : مَرْفُوعُ المَوْضِعِ ، وَمَنْصُوبُ المَوْضِعِ ، وَمَخْفُوفُ
المَوْضِعِ .

فالمرفُوعُ المَوْضِعُ ينقسم قسمين : مُنْفَصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ .

فالمنفصلُ : أَنَا ، نَحْنُ ، أَنْتَ ، أَنْتُمْ ، أَنتِ ، أَنتُنَّ ، هُوَ ، هِيَ ، هُمَا ،
هُمْ ، ذُنَّ .

والمُتَّصِلُ : التَّاءُ فِي (فَعَلْتُ) ، وَالنُّونُ مَعَ الألفِ فِي (فَعَلْنَا) ، وَالتَّاءُ فِي (فَعَلْتُ)
و (فَعَلْتِ) ، وَالتَّاءُ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي (فَعَلْتُمَا) ، وَ (فَعَلْتُمْ) ، وَ (فَعَلْتُنَّ) .

والمستترُ فِي : (فَعَلَ وَفَعَلْتُ) ، وَالْألفُ فِي : (فَعَلَا وَفَعَلْتَا) ، وَالْوَاوُ فِي :
(فَعَلُوا) ، وَالنُّونُ فِي : (فَعَلْنَا) ، وَالْيَاءُ فِي فِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ إِذَا كَانَ
مُضَارِعًا أَوْ أَمْرًا نَحْوُ : (تَفْعَلِينَ وَافْعَلِي) عَلَى مَذْهَبِ سَيَوِيهِ . وَهَذِهِ الْيَاءُ عَلَى
(٢)

مَذْهَبِ الْأَغْفَشِ

= والعلم يعرف بالقلب فقط . واستدلوا على صحة رأيهم بأن العلم يقبل التنكير
بينما اسم الإشارة لا يقبله ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير .
والبصريون يرون أن العلم أعرف من اسم الإشارة ، لأن الأصل في العلم أن
يوضح لشيء بعينه لا يقع على غيره ، وما دام ليس له مشارك فقد أشبه ضمير
المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من اسم الإشارة فكذلك العلم .

انظر الكتاب : ٥ / ٧ - ٧ ، والانصاف : ٧٠٧ / ٢ ، والتصريح : ٩٤ / ١ - ٩٥ ،
وحاشية ياسين بهامشه ، والمهجع : ١٩٠ / ١ ، والأشمونى : ١٠٧ / ١ .

(١) انظر الكتاب : ٢١٣ / ٤ ، والبسيط : ٥٥ - ١٥٨ .

(٢) هو الأغفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المباشعى .

قرأ النحو على سيويه . قال المبرد : أحفظ من أخذ عن سيويه الأغفش ثم
الناشى قطارب ، وكان أعلم الناس بالكلام وأخذ قههم بالجدل . صنف : الأوسط

في النحو ، ومعانى القرآن ، والمقاييس في النحو ، والاشتقاق ، والقوافى ، =

والمازني^(١) علامة تأنيث^(٢) ، والضمير مستتر عند هما .

ف (أَنَا) : للمتكلم وحده .

و (نَحْنُ) : للمتكلم ومعه غيره ، أو المتكلم وحده معظماً نفسه .

و (أَنْتَ) : للواحد المذكر المخاطب .

و (أَنْتِ) : للواحدة المخاطبة .

و (أَنتُمَا) : لل اثنين المخاطبين مذكرين كانا أو مؤنثين .

و (أَنْتُمْ) : لجماعة المذكرين العاقلين المخاطبين .

و (أَنْتِنَّ) : لجماعة المؤنث المخاطبات .

و (هُوَ) : للواحد المذكر الغائب .

و (هِيَ) : للواحدة الغائبة .

و (هُمَا) : لل اثنين الغائبين مذكرين كانا أو مؤنثين .

و (هُمْ) : لجماعة المذكرين العاقلين الغائبين .

= والأصوات ، وغير ذلك .

توفي سنة ٢١٥ هـ ، وقيل : سنة ٢٢١ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات القراء : ١ / ٥٣٥ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٢٦ ،

وهنية الوعاة : ١ / ٥٩٠ - ٥٩١ .

(١) هو بكر بن محمد بن بقيه ، من بني مازن الشيبانيين ، وقيل : بكر بن محمد بن

عدي بن حبيب أبو عثمان . أستاذ المبرد ، لزم الأخفش وأخذ عنه كتاب سيبويه

له عدة كتب منها : التصريف ، وكتاب الصروض ، وكتاب القوافي .

توفي بالبصرة سنة ٢٤٨ هـ ، وقيل : ٢٤٩ هـ ، وقيل : غير ذلك .

انظر ترجمته في : انباه الرواة : ١ / ٢٤٦ ، ومعجم الأدباء : ٧ / ١٠٧ ، وهنية

الوعاة : ١ / ٤٦٣ - ٤٦٦ .

(٢) انظر البسيط : ٥٥ - ١٥٨ ، والمسائل البغداديات ص : ٥٨١ - ٥٨٢ .

و (مَنْ) : لجماعة المؤنث الغائبات .

وأما التاءُ في (فَعَلَتْ) : فـللمتكلِّم وحدهُ ، و (فَعَلْنَا) : للمتكلِّم ومعه غيره
أو المتكلِّم وحدهُ معظماً نفسه . و (فَعَلْتَ) : للواحدِ المذكَّرِ المخاطبِ ، و (فَعَلْتِ) :
للواحدةِ المخاطبةِ ، و (فَعَلْتُمَا) : للاثنتينِ المخاطبتينِ مذكَّرتينِ كَانَا أو مؤنثتينِ ،
و (فَعَلْتُمْ) : لجماعةِ المذكَّرينِ العاقلينِ المخاطبينِ ، و (فَعَلْتَنَّ) : لجماعةِ
المؤنثِ المخاطباتِ . و (فَعَلَ) : للواحدِ المذكَّرِ الغائبِ ، و (فَعَلْتِ) : للواحدةِ
الغائبةِ ، و (فَعَلَا) : للاثنتينِ المذكَّرتينِ الغائبتينِ ، و (فَعَلْتَا) : للاثنتينِ
الغائبتينِ . و (فَعَلُوا) : لجماعةِ المذكَّرينِ العاقلينِ الغائبينِ ، و (فَعَلْنَّ) :

لجماعةِ المؤنثِ الغائباتِ .

وأما الياءُ في : (تَفَعَّلِي وَافْعَلِي) فقد تقدَّم تفسيرها (١)

وأما المنصوبُ الموضعُ فَعَلَى قسمينِ أيضاً : منفصلٌ ومتصلٌ .

فالمنفصلُ : إِيَّايَ ، إِيَّانَا ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّاكُمَا ، إِيَّاكُنَّ ، إِيَّاهُ ،
إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ .

والمُتَّصِلُ : الياءُ في : (نَفَعْنِي) ، والنونُ مع الألفِ في : (نَفَعْنَا) ، والكافُ

في : (نَفَعَكَ وَنَفَعَكِ) ، والكافُ مع ما بعدها في : (نَفَعَكُمَا) و (نَفَعَكُنَّ) ، و

(نَفَعَكُنَّ) ، والهاءُ في : (نَفَعَهُ) ، والهاءُ مع ما بعدها في : (نَفَعَهَا) و (نَفَعَهُمَا)

و (نَفَعَهُنَّ) ، و (نَفَعَهُنَّ) .

ف (إِيَّايَ) : للمتكلِّم وحدهُ .

و (إِيَّانَا) : للمتكلِّم ومعه غيره ، أو للمتكلِّم وحدهُ معظماً نفسه .

و (إِيَّاكَ) : للواحدِ المذكَّرِ المخاطبِ .

و (إِيَّاكِ) : للواحدةِ المخاطبةِ .

و (إِيَّاكُمَا) : للاثنتينِ المخاطبتينِ مذكَّرتينِ كَانَا أو مؤنثتينِ .

(أ/٢٤)

/ وإياكم : لجماعة المذكَّرين الحاقليين المخاطبين .

و (إياكن) : لجماعة المؤنث المخاطبات .

و (إياه) : للواحد المذكَّر الغائب .

و (إياها) : للواحدة الغائبة .

و (إياهما) : للاثنتين الغائبتين مذكَّرين كانا أو مؤنثين .

و (إياهم) : لجماعة المذكَّرين الحاقليين الغائبين .

و (إياهن) : لجماعة المؤنث الغائبات .

و (نَفَعْنِي) : للمتكلِّم وحده . و (نَفَعْنَا) : للمتكلِّم ومعه غيره أو للمتكلِّم وحده

معظمًا نفسه ، و (نَفَعَكَ) : للواحد المذكَّر المخاطب ، و (نَفَعِكِ) : للواحدة

المخاطبة و (نَفَعَكُمَا) : للاثنتين المخاطبتين مذكَّرين كانا أو مؤنثين ، و (نَفَعَكُم) :

لجماعة المذكَّرين الحاقليين المخاطبين ، و (نَفَعَكُنَّ) : لجماعة المؤنث المخاطبات ،

و (نَفَعَهُ) : للواحد المذكَّر الغائب ، و (نَفَعَهَا) : للواحدة الغائبة ، و (نَفَعَهُمَا)

للاثنين الغائبين مذكَّرين كانا أو مؤنثين ، و (نَفَعَهُمْ) : لجماعة المذكَّرين

الحاقليين الغائبين ، و (نَفَعَهُنَّ) : لجماعة المؤنث الغائبات .

وأعلم أن ياء المتكلِّم من ضمائر النصب المتصلة تلحق قبلها نون الوقاية مذكورة

إذا اتصلت الياء بفعلٍ مطلقًا ، ماضيًّا كان أو أمرًا أو مضارعًا أو ب (إِنَّ) وأخواتها

نحو : نَفَعْنِي ، وَنَفَعْنِي ، وَنَفَعْنِي ، وَأَنْتِي ، وَلَكِنِّي ، وَلَيْتَنِي ، وَلَعَلَّنِي .

ويجوز إثبات هذه النون وحذفها في المضارع إذا اجتمعت فيه مع نون الرفع ، وفيما

عدا (لَيْتَ) من (إِنَّ) وأخواتها فتقول : يضرِّباني ، ويضرِّبانِي ، ويضرِّبونَنِي ،

ويضرِّبونِي ، قال تعالى : (أَتَعِدَّانِي) . وقال سبحانه : (تَأْمُرُونِي أَعْدُو) . (٢)

تأمرُونِي

(١) من الآية : (١٢) من سورة الأحقاف . وانظر التيسير : ١٩٩ .

(٢) من الآية : (٦٤) من سورة الزمر . قرأ نافع : (تأمرُونِي) بالتخفيف ، وقرأ

ابن عامر : (تأمرُونِي) بنونين على الأصل . وقرأ الباقون : (تأمرُونِي)

بالتشديد . انظر حجة القراءات : ٦٢٥ .

وكذلك تقول : إِنِّي ، وَإِنِّي ، وَلَدْنِي ، وَلَكِنِّي . وكذلك في : (أَنْ) و (كَأَنَّ)
 و (لَحَلَّ) ، والأكثر الحذف في (لَحَلَّ) كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَدْلِعُ) (١) . وإذا أثبتها
 في الفعل المرفوع بالنون جاز فيها الإظهار وقد تقدّم تمثيله ، والإدغام نحو قوله
 تعالى : (أَتَحَاجُونِي) (٢) . وتلزم نون الوقاية ولا يجوز حذفها في الفعل الماضي
 والأمر والمضارع الذي لم تجتمع فيه مع نون الرفع وفي (لَيْت) (٣) .

وأما المخفوف الموضع فمتصل كله ، ويتصل بالاسم على جهة الإضافة أو بحرف
 الجر . وألفاظه كالألفاظ المنصوب الموضع المتصل ، وتفسيرهما واحد على حسبما تقدّم
 في المنصوب الموضع المتصل .

وأمثلته : عَطَى لِي ، عَطَانَا لَنَا ، عَطَاكَ لَكَ ، عَطَاكَ لَكَ ، عَطَاكَ لَكُمْ ، عَطَاكَ
 لَكُمْ ، عَطَاكَ لَكُمْ ، عَطَاكَ لَهُ ، عَطَاكَ لَهَا ، عَطَاكَ لَهَا ، عَطَاهُمْ لَهُمْ ، عَطَاهُمْ لَهُمْ .
 وباء المتكلم من ضمائر الخففي يذهب أيضاً قبلها نون الوقاية مكسورة إذا اتصلت
 الياء ب (مِنْ) أو (عَنْ) أو (قَدْ) بمعنى حسب ، أو (قَدْ) كذلك ، أو (لَدُنْ)
 نحو : مِنِّي ، وَعَنِّي ، وَقَطْنِي ، وَقَدْنِي ، وَلَدْنِي . ويجوز عند غير سيبويه (٤) في (لَدُنْ)
 وحدها الإثبات والحذف . وقرئ : (مِنْ لَدُنِّي) ، و (مِنْ لَدُنِّي) وتلزم النون

(١) من الآية : (٣٨) من سورة القصص ، وتامها : (إلى الله موسى وإنني لأظنه
 من الكاذبين) .

(٢) من الآية : (٨٠) من سورة الانعام . قرأ نافع وابن عامر : (أَتَحَاجُونِي)
 بتخفيف النون . وقرأ الباقر : (أَتَحَاجُونِي) بالتشديد . انظر حجة القراءات
 . ٢٥٧

(٣) وعند الفرّاء يجوز : ليتني وليتي . انظر أوضح المسالك : (١) / ١٠ ، والأشمونى :
 . ١٢٣ / ١

(٤) انظر الكتاب : ٣٧٠ / ٢ وما بعدهما .

(٥) من الآية : (٧٦) من سورة الكهف ، وهي : (قال ان سألتك عن شيء بعد ما
 فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذرا) . وقرأ نافع وأبو بكر : (من لدني)
 باشمام الدال وتخفيف النون . وقرأ الباقر : (من لدني) بضم الدال وتشديد
 النون . انظر حجة القراءات : ٤٢٤ .

ولا يجوز حذفها في الاربعة إلا في ضرورة كقوله :

/ أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ لَهْوٍ وَلَا اللَّهُ مِنِّْي (١)

(٢٤ / ب)

وَأَمَّا الْمُبْهَمَاتُ : فهي أسماء الإشارة ، وهي على ثلاثة أقسام :

قسم يُشار به إلى القريب وهو (ذَا) للمذكر ، و (ذَانِ) للمذكرين رفعاً ، و (ذَيْنِ) نصباً وخفضاً ، و (أُولَى) (٢) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، و (ذِي) و (تِي) و (تَا) ثلاثتها للمؤنث ، و في (ذِي) أربع لغات (٣) (ذِي) في الوصل والوقف ، و (ذِي) في الوصل ، و (ذِه) في الوقف ، و (ذِه) في الوصل والوقف ، و (ذِه) في الوصل ، و (ذِه) في الوقف . و (تَانِ) للمؤنثتين رفعاً ، و (تَيْنِ) نصباً وخفضاً .

وقسم يُشار به إلى الوسط وهو (ذَاكَ) للمذكر ، و (ذَانِكَ) للمذكرين رفعاً ، و (ذَيْنِكَ) نصباً وخفضاً . و (أُولَاكَ) (٤) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، و (تِيكَ) للمؤنثة و (تَانِكَ) للمؤنثتين رفعاً و (تَيْنِكَ) نصباً وخفضاً .

وقسم يُشار به إلى البعيد وهو (ذَٰلِكَ) للمذكر ، و (ذَانِكَ) للمذكرين رفعاً ، و (ذَيْنِكَ) نصباً وخفضاً ، و (أُولَاكَ) أو (أُولَاكَ) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، و (تِلْكَ) للمؤنثة ، و (تَانِكَ) للمؤنثتين رفعاً ، و (تَيْنِكَ) نصباً وخفضاً . وقد تتسع العرب فتضع بعض هذه الألفاظ موضع بعض ، فربما استعملت (ذَٰلِكَ) في القريب ، ويجوز لك إذا حال (هَا) التي للتنبيه على ما يُشار به إلى القريب وإلى الوسط نحو : (هَٰذَا) و (هَٰذِهِ) و (هَٰذَاكَ) و (هَٰؤُلَاءِ) .

(١) من الرمل ، ولم أقف على نسبته ، رواه ابن هشام في أوضح المسالك : ١١٨ / ١ ، برواية :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّْي

وانظره في التوطئة : ١٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٥١ / ١ ، وشرح

ابن عقيل : ١١٤ / ١ .

(٢) بالقصر على لغة بني تميم ، و (أُولَا) بالمد على لغة أهل الحجاز .

(٣) انظر اللسان (ذَا) ، والبسيط : ١٦١ .

وَأَمَّا الْحَلَمُ فهو على قسمين : شَخْصِيٌّ ، وَجِنْسِيٌّ

فالشخصيُّ : ما كان للفرق بين الأشخاص نحو : زيد وعمرو .

والجنسيُّ : ما كان للفرق بين الأجناس نحو : أسامة لجنس الأسد و (ثعلابة)

لجنس الثعلاب .

والشخصيُّ ينقسم إلى مفردٍ نحو : زيد ، ومركَّبٍ ، والمركَّب على قسمين أيضًا :

جملة في الأصل نحو : (تَابَطَ شَرًّا) ، وغير جملة ، وغير الجملة ينقسم قسمين :

اسمان جُمِلَا اسمًا واحدًا نحو : (بعلبك) ومضاف ومضاف إليه . والمضاف والمضاف

إليه قسمان : كنية نحو : أبي بكر ، وغير كنية نحو : عبد الله .

وينقسم الحَلَمُ أيضًا إلى : منقولٍ ومرتجلٍ

فالمنقول ما يُحفظ له أصلٌ في النكرات بلفظه ، وهو ينقسم ثلاثة أقسام :

منقولٌ من اسم عَيْنٍ جامدٍ نحو : جَعْفَرٌ (١) ، ومكر ، ومنقولٌ من اسمٍ معنًى نحو :

فَضْلٌ ، وَفَهْمٌ ، اسمى رجل ، ومنقولٌ من مشتقٍ من اسم المعنًى نحو : حَارِثٌ ،

(٢)

وملك ، ويزيد .

وتدخل الألف واللام على المنقول من الصِّفَةِ أو من المَصْدَرِ نحو : الحرث والمباس

والفضل ، ولا تلزم بل يجوز حذفها .

والمرتجل : ما لا يُحفظ له أصلٌ في النكرات بلفظه نحو : فقمس (٣) .

وَأَمَّا الْمُعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (٤) فهو كلُّ اسمٍ يكون بهما معرفةً فإذا زالتا عنه صارَ

(١) الجعفر : النهر عامة ، وقيل : النهر الصغير فوق الجداول ، وقيل : النهر

الكبير الواسع . وبه سمى الرجل ، وهو أبو قبيلة من عامر ، وهم الجعافرة .

(٢) إذا جعلناه من الزيادة .

(٣) فقمس : حي من بني أسد ، أبوه فقمس بن طريف بن عمرو

(٤) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي (أل) بجملتها ، وذهب سيويوه إلى

أن أداة التعريف هي اللام وحدها وعليه بمعنى النحاة المتأخرين ، انظر تفصيل

ذلك في المساعد : ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، والأشمونى : ١٧٦/١ وما بعدها .

فهو معرفة

نكرة نحو : الرَّجُلُ ، فإن كان الاسم إذا زالتا عنه بقي معرفةً بالعلمية نحو : العباس والحرث والفضل .

والألف واللام على سبعة أقسام : تكون لتعريف العهد في جنس نحو قولهم — :

(أَمَلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصَّفَرُ وَالذَّرْهُمُ الْبَيْضُ) ^(١) وقوله تعالى : / (إِنَّ الْإِنْسَانَ (١/٢٥)

لَفِي سُورٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ^(٢) . وتكون لتعريف العهد في شخصي (ذَكَرَ) ^(٣) نحو :

جاءني رجل فأكرمت الرجل ، أو علماً نحو : جاءني الرجل ، تعني شخصاً معهوداً

وتكون لتعريف الحضور نحو : جئت اليوم ، وقمت الساعة وجاء هذا الرجل . وتكون

للمح الصفة وهي الداخلة على الاسم العلم الذي كان صفة في الأصل أو مصدرأ نحو :

الحرث ، والعباس ، والفضل . وتكون للخلية وهي الداخلة في الأصل على الاسم النكرة

لتعريف العهد ، ثم تغلب عليه بحيث إذا أُطلق بها لم يفهم منه إلا ذلك المعهود

نحو : النجم الثريا ، والبيت للكعبة . وتكون بمعنى (الذي) أو (التي) وهي

الداخلة على اسم الفاعل نحو : الضارب أو الضاربة ، أو على اسم المفعول نحو :

المضروب والمضروبة ، أو على مثال من الأمثلة التي تحمل عمل اسم الفاعل نحو :

الضارب والضاربة .

ولا تدخل على الجملة إلا في ضرورة ، وقد تقدم تمثيل ذلك في الموصولات ^(٤)

وتكون زائدة نحو : قولهم : ما فعلت العشرون الدرهم . الأصل : العشرون درهما ،

لأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ونحو قول الشاعر :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حَرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا ^(٥)

(١) حكاه الاخفش ، انظر المساعد : ١/١٩٨ ، وشواهد التوضيح ص : ١١٧ .

(٢) الآيتان : (٢ - ٣) من سورة الحصر .

(٣) في الأصل : (ذكر) والوجه ما أثبت .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٧٩ .

(٥) من الرجز ، لأبي النجم المجلي

انظر : عدة السالك الى تحقيق أوضح الصالك : ١/١٨١ ، ومنحة الجليل

بتحقيق شرح ابن عقيل : ١/١٢٧ ، ١٨١ ، والارتشاف : ٤٤٥ .

فَزَادَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي (عمرو) .

وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ الْأَرْبَعَةِ
إِضَافَةً مُحْضَةً نَحْوُ : غُلَامُكَ وَغُلَامُ زَيْدٍ ، وَغُلَامُ هَذَا ، وَغُلَامُ الرَّجُلِ . وَإِضَافَةً مُحْضَةً
هِيَ الَّتِي لَيْسَتْ فِي نِيَةِ الْإِنْفِصَالِ كَالْإِضَافَةِ فِي نَحْوِ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ ، الْمُرَادُ :
ضَارِبُ زَيْدٍ ، فَإِلِإِضَافَةُ هُنَا يُرَادُ بِهَا الْإِنْفِصَالُ ، وَسَيَبَيِّنُ هَكُمُ الْإِضَافَةَ (١) فِي بَابِهَا
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَهَذَا تَفْسِيرُ الْمَعَارِفِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَرَاتِبُهَا فِي التَّصْرِيفِ . وَتَحَصَّلَ أَنَّ الْمَرَاتِبَ
أَرْبَعٌ :

الْأُولَى لِلْمُضْمَرِ ، وَالثَّانِيَةُ لِلْعَلَمِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ ، وَالثَّلَاثَةُ
لِلْمُبْهَمِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالرَّابِعَةُ لِلْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ .
فَأَمَّا الْمُضْمَرُ فَلَا كَلَامَ فِيهِ هُنَا لِأَنَّهُ لَا يَنْمَعُ وَلَا يَنْعَمُ بِهِ (٢)
وَأَمَّا الْعَلَمُ وَمَا فِي مَرْتَبَتِهِ مِنَ الْمُضَافِ فَيَنْمَعُ بِكِلَايَتِهِ بِجَمِيعِ الْمَعَارِفِ الَّتِي يَصِحُّ الْوَصْفُ
بِهَا ، وَهِيَ سِتٌّ : الْمُبْهَمُ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، وَالْمَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ ، وَالْمُضَافُ إِلَى
عَلَمٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو ، وَالْمُضَافُ إِلَى مُبْهَمٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ
هَذَا ، وَالْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ الرَّجُلِ .

(١) بَابُ الْإِضَافَةِ لَيْسَ فِي هَذَا الْجُزْءِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيَّ ، وَيَبْدُو أَنَّ تَقْيِيدَ ابْنِ لَسْبِ
هَذَا عَلَى جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ - عَلَى فَرْقِ أَنْ الْمُؤَلِّفَ قَدْ أَتَمَّهُ - يَقَعُ فِي جُزْئَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ
وَلَا شَكَّ أَنَّ بَابَ الْإِضَافَةِ يَقَعُ فِي غَيْرِ هَذَا الْجُزْءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ فِي نَعْتِ ذِي الْخَيْيَةِ تَمَسُّكًا بِمَا سَمِعَ مِنْ نَحْوِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ . انْظُرِ الْأَشْمُونِي : ٧٣ / ٣ ، وَالْجَمَل : ٢٩ ، وَنَتَائِجُ الْفَكْرِ

وَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَلَا يَنْعَتُ إِلَّا بِالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) نحو : مررت بهذا الرجل .

وَأَمَّا الَّذِي فِي مَرْتَبَتِهِ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى الْمُبْهَمِ فَيَنْعَتُ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : بِالْمُبْهَمِ

نحو : مررت بفُغْلَامٍ هَذِهِ / هَذَا ، وبالمُضَافِ إِلَيْهِ نحو : مررت بفُغْلَامٍ هَذِهِ صَاحِبِ (٢٥ / ب)

هَذَا ، وبالمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نحو : مررت بفُغْلَامٍ هَذِهِ الْعَاقِلِ ، وبالمُضَافِ إِلَيْهِ

نحو : مررت بفُغْلَامٍ هَذِهِ صَاحِبِ الرَّجُلِ .

وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فَيَنْعَتَانِ بِالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نحو :

مررت بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ ، وَفُغْلَامِ الْمَرْأَةِ الصَّالِحِ ، وبالمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ

نحو : مررت بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الْمَرْأَةِ ، وَمررت بفُغْلَامِ الْمَرْأَةِ صَاحِبِ الرَّجُلِ .

وَالْأَسْمَاءُ بِالنَّظَرِ إِلَى نَعْتِهَا وَالنَّعْتِ بِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لَا يَنْعَتُ وَلَا يَنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْمُضْمَرُ وَاسْمُ الشَّرْطِ وَاسْمُ الاسْتِفْهَامِ ، وَ (كَمْ)

الْخَبَرَةُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُتَوَكِّلٍ فِي الْبِنَاءِ نحو : الْآنَ ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَكُلُّ اسْمٍ

غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ وَإِنْ كَانَ مَحْرَبًا . وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يَنْصَرِفُ وَهُوَ : مَا لِيَزِمُ بَعْضُ مَوَاضِعِ الْإِعْرَابِ

وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي جَمِيعِهَا كَأَيِّمِ اللَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، لِأَنَّ أَيْمَنَ اللَّهِ لَا يَسْتَعْمَلُ

إِلَّا مُبْتَدَأً ، وَ (سُبْحَانَ) لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ .

وَقِسْمٌ يَنْعَتُ بِهِ وَلَا يَنْعَتُ ، وَهُوَ مَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا تَابِعًا نحو :

حَسَنٌ بَسَنٌ (١) ، وَلَيْطَانٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ (٣)

(١) قَالَ السَّهِيلِيُّ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ : ٢١٤ (. . .) وَكَذَلِكَ الْمُبْهَمُ عِنْدِي لَا يَنْعَتُ إِنَّمَا

يَبِينُ بِالْجِنْسِ الَّذِي يَشِيرُ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : هَذَا الرَّجُلُ (. . .) .

وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَنْعَتُ وَيَنْعَتُ بِهَا مُسْتَشْهِدِينَ فِي وَصْفِهَا

بِقَوْلِهِ تَعَالَى (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) (٦٢) الْإِسْرَاءُ . وَفِي الْوَصْفِ بِهَا

بِقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) (٦٣) الْإِنْبِيَاءُ ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فَمَنْ

الْإِرْتِشَافُ ٢٩٧ : (وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَتَبِعَهُمُ الزَّجَاجُ وَالسَّهِيلِيُّ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ

الْإِشَارَةِ لَا تُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهَا) .

(٢) أَبَسَنَ الرَّجُلُ إِذَا حَسَنَتْ سَخْنَتُهُ ، وَانْظُرِ الْبَسِيطُ : ٢٥٥ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنَ

عَصْفُورٍ : ٢٦٧ / ١ ، وَأَمَّا الْقَالِي : ٢١٦ / ٢ .

(٣) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي فِي الْأَمَالِيِّ : ٢٠٩ / ٢ : (وَيَقُولُونَ : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ ، فَلَيْطَانٌ =

وَقِسْمٌ يَنْعَتُ وَلَا يَنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْعَلَمُ وَكُلُّ اسْمٍ لَيْسَ مُشْتَقًّا وَلَا فِي حَكْمِهِ سَوَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

وَقِسْمٌ يَنْعَتُ وَيَنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْمَبْهَمُ ، وَكُلُّ اسْمٍ مُشْتَقٍّ وَمَا فِي حَكْمِهِ .
وَالنَّعْتُ إِمَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ / ، فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ جَازَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ مُطْلَقًا ، وَالْقَطْعُ بِشَرْطَيْنِ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُومًا لِلْمَخَاطَبِ ، وَأَنْ يَكُونَ النَّعْتُ يُرَادُ بِهِ الْمَدْحُ أَوِ الْبَذْءُ أَوِ التَّرْحُمُ . فَإِنْ فَقِدَ أَحَدُ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لَزِمَ الْإِتْبَاعُ ، وَرَبَّمَا قَطَعَ النَّعْتُ الَّذِي لِلْبَيَانِ إِذَا اعْتَقَدَ الْمُتَكَلِّمُ مَعْرِفَةَ الْمَخَاطَبِ بِالْمَنْعُوتِ وَنَ وَنَ افْتِقَارِ إِلَى نَعْتٍ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ جِهَلُهُ بِهِ .

وَنَعْتُ الْبَيَانِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ لِتَخْصِيصِ نَكْرَةٍ أَوْ لَا زَالَةٍ اشْتِرَاكِ عَارِضٍ فِي مَعْرِفَةٍ (٢) .
وَالْإِتْبَاعُ هُوَ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ مُوَافِقًا لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ .
وَالْقَطْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا إِلَى الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَإِمَّا إِلَى النَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ ، فَمِثَالُ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرْطَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ ، وَزَيْدٌ لَا اشْتِرَاكِ فِيهِ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ . فَيَجُوزُ لَكَ فِي (الْعَاقِلِ) الْإِتْبَاعُ فَيَكُونُ مَخْفُوضًا عَلَى حَسَبِ مَنْصُوتِهِ .

وَالْقَطْعُ إِمَّا إِلَى الرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ هُوَ الْعَاقِلُ ، وَإِمَّا إِلَى النَّصْبِ عَلَى تَقْدِيرِ أَعْنَى الْعَاقِلَ . وَمِثَالُ مَا فَقِدَ فِيهِ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ فَلَزِمَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ ، لِأَنَّ الْمَنْعُوتَ مَجْهُولٌ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ النَّجَّارِ ، إِذَا بَنَى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ فِي أَوَّلِهِ عَلَى أَنَّ الْمَخَاطَبَ لَا يَعْرِفُ زَيْدًا ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا الْإِتْبَاعُ . فَإِنْ اعْتَقَدَ الْمُتَكَلِّمُ أَوَّلًا مَعْرِفَةَ الْمَخَاطَبِ / بِزَيْدٍ (١ / ٢٦) فَبَنَى عَلَى أَنْ لَا يَنْعَتُهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ جِهَلُهُ بِهِ فَبَيَّنَ لَهُ بِقَوْلِهِ (النَّجَّارِ) جَازَ فِيهِ الْقَطْعُ

= مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا طَ حَبَّه بَقَلْبِي يَلُوطُ وَيَلِيطُ أَى لَصِقَ ، . . . فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ :
شَيْطَانُ لَيْطَانٍ : شَيْطَانُ لَصُوقٍ) . وَانْظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ : ١٣٧ .

(١) انْظُرِ الْجَمْلَ : ٢٧ .

(٢) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ١٤٨ .

والاتباع (١) ، وإن تكرر النعت فإن وجد الشرطان المتقدمان - أن يكون المنصوت معلوماً وأن تكون النعوت يראها كلها المدح أو الذم أو الترحم - جاز في النعوت ثلاثة أوجه :

اتباع الجميع نحو : مرتُّ بزيدٍ الكريمِ الصَّالحِ العَاقِلِ ، وقطاع الجميع إما إلى الرِّفْعِ وإما إلى النَّصْبِ على ما تقدّم نحو : مرتُّ بزيدٍ الكريمِ الصَّالحِ العَاقِلِ ، أو الكريمِ الصَّالحِ العَاقِلِ .

واتباع بعض وقطاع بعض إلا أنك في هذا الوجه تبدأ بالاتباع قبل القطع ولا يجوز العكس ، فتقول : مرتُّ بزيدٍ الكريمِ الفاضلِ العَاقِلِ ، أو الكريمِ الفاضلِ العَاقِلِ ، ولا يجوز أن تقول : مرتُّ بزيدٍ الكريمِ الفاضلِ العَاقِلِ ، لأن فيه الاتباع بعد القطع وذلك لا يجوز (٢) وإن فُقد أحد الشرطين لزم في النعوت كلها الاتباع إلا أن المنصوت إذا كان مبهملاً وكانت الصفات كلها في معنى صفة واحدة لزم في الصفة الأولى الاتباع وجاز في البواقي ثلاثة أوجه المتقدمة . وكذلك أيضاً صفات البيان إذا اعتقد المتكلم معرفة المخاطب بالموصوف من غير افتقار إلى وصف ، ثم تبين له جهله به على ما تقدّم يجوز فيها كلها ثلاثة أوجه المتقدمة . فمثال ما يلزم فيه الاتباع : مرتُّ بربعلٍ كريمٍ صالحٍ عَاقِلٍ ، لأن المنصوت مجهول ، والصفات متباينة المعاني . ومثال ما يلزم فيه الاتباع في الصفة الأولى خاصة لكون الصفات في معنى صفة واحدة : مرتُّ بربعلٍ بَطَلٍ شجاعٍ أَسَدٍ ، فيلزم في بطل الاتباع ويجوز في شجاع وأسد الأوجه الثلاثة .

وعطف بعض النعوت على بعض جائز (٣) نحو : مرتُّ بزيدٍ الكريمِ والفاضلِ

والعَاقِلِ ، وحكمها حينئذٍ في الاتباع والقطاع كما تقدّم مع عدم العطف .

(١) انظر البسيط ص : ١٧٢ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢٠٨ / ١ : لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين

النعت والمنصوت بجملة أجنبية ، وانظر البسيط : ١٧٣ .

(٣) انظر الجمل : ٢٨ ، والهمع : ١٨٣ / ٥ .

وإذا اجتمع صفاتُ موصوفين فلا يعلمون أن تجمعهما نحو : مرتُّ بالزيدِ يمينُ العقلاء ، أو تفرقهما نحو : مرتُّ بزيدِ الكريمِ وعمرو العاقلِ وخالدِ الفاضلِ ، أو تجمع الموصوفين وتفرق الصفات نحو : مرتُّ بالزيدِ ين الكريمِ والفاضلِ والعاقلِ ، أو تجمع الصفات وتفرق الموصوفين نحو : مرتُّ بزيدِ وعمرو وخالدِ العقلاء .

وجمعُ الموصوفين وتفريقُ الصفات جائزٌ في الأسماء الموصوفة كلها إلا في أسماء الإشارة فلا يجوزُ على النَحْتِ : مرتُّ بهؤلاءِ الكريمِ والفاضلِ والعاقلِ ، وجمعُ الصفات وتفريقُ الموصوفين إنما يجوزُ بشرطِ اتفاقِ الموصوفين في الاستفهام أو عدمه ، فإن اختلفوا في ذلك بأن كان بعضهم مستفهمًا عنه ، وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجوز جمعُ صفاتِهِم على الاتباع ولا على القطع ، فلا يجوزُ : من زيدٌ وهذا عمرو العاقلان / (٢٦ / ب) فإن جمعتَهُما أو فرقتهما أو جمعتِ الموصوفين وقرنتِ الصفات كان حكمُ الصفات في جميع ذلك بالنظر إلى الاتباع والقطع كحكم صفاتِ المفرد على ما تقدّم .

وان جمعتِ الصفات وقرنتِ الموصوفين ، فإن اتفق الموصوفون في الإعراب والتعريف أو التَّنْكِير وكان العاملُ فيهِم واحدًا أو اتحدَ جِنْسُهُ إن كان مُتَعَدِّدًا ، وكان كُلُّ واحدٍ من الموصوفين مَّا يَصِحُّ أَنْ يَنْهَضَ ، ولم يكن بعضهم اسم إشارة مفصولًا بينه وبين الصفات بفواصلٍ ، جَازَ في الصفات حينئذٍ الاتباعُ مطلقًا (١) ، والقطعُ حيثُ ذكر جوازه في صفاتِ المفرد . فإن فُقدَ شيءٌ مما تقدّم اشتراطُه في الموصوفين لَزِمَ في الصفاتِ القطعُ مطلقًا ، ولم يجوزِ الاتباعُ .

واتّحادُ جنسِ الخواصِلِ هو أن تكونَ كلها من جنسِ الأسماء ، أو من جنسِ الأفعال أو من جنسِ الحروف ، ولكن يشترطُ في الحروف اتفاقُ المعنى ، فاختلف الحرفين في المعنى كاختلف الحاملين في الجنس . فمثالُ ما يجوزُ فيه الاتباعُ والقطعُ : مرتُّ بزيدِ وعمرو وخالدِ العقلاء . ومثالُ ما لا يجوزُ فيه إلا القطعُ : جاءني زيدٌ وضربتُ عمراً واكرمتُ خالدًا العقلاء ، أو العقلاء ، ولا يجوزُ الاتباعُ لاختلف الموصوفين في

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢١١ / ١ .

الإعراب. وكذلك لا يجوزُ الاتباعُ في نحو : مررتُ بزيدٍ ورجلٍ وغلّامٍ العقلاء ، لا اختلافهم في التعريف والتّكثير ، ولا في نحو : هذا زيدٌ وجاءني عمرو وقام خالدٌ العقلاء ، لأنَّ الحاملَ فيهم مُتحدّدٌ ولم يتحدَّ بنسبه . وكذلك نحو : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرو وسلمتُ على خالدٍ العقلاء ، لأنَّ اختلاف الحروف في المعنى كاختلف الحوامل في الجنس كما تقدّم ، ولا في نحو : جئتنى أنتَ وزيدٌ وعمرو العقلاء ، لأنَّ بمعنى المنحوتين ضميرٌ والضمير لا يصحُّ أن ينعت . ولا يجوزُ الاتباعُ أيضاً في نحو : مررتُ بهذا زيدٍ وعمرو العقلاء ، لأنَّ بعض المنحوتين اسمٌ إشارة قد فصلَ بينه وبين النعتِ بفاصلٍ ، وذلك في أسماء الإشارة لا يجوز . وكذلك مررتُ بزيدٍ وهذا وعمرو العقلاء ، لا يجوز أيضاً الاتباعُ لوجود الفصلِ بين المبهم والصفة . فإن قلت : مررتُ بزيدٍ وعمرو وهذا الرجالُ العقلاء ، جاز الاتباعُ والقطعُ ، لأنّه لم يفصلَ بين المبهم والصفة بفاصلٍ ، وهذا بشرطٍ ألا يكون الوصف مشتقاً محضاً ، فإن كان كذلك امتنع الاتباعُ نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرو وهذا العقلاء ، لا يجوزُ على النعتِ للتدافع لأنّه من حيث يكون نعتاً للمبهم يجبُ أن يكون على حذف الموصوف ، إذ المبهم عندهم إنما يوصفُ بالجامد اللفظي ، ومن حيث يكون نعتاً لزيدٍ وعمرو لا يكون على حذف الموصوف فتدافع . ومتى قامت صفة المدح أو الذم أو الترحم في جميع ما تقدّم إلى الرفع أو النصب لم يجز / اظهار الرفع الذي هو المبتدأ ، ولا اظهار النصب الذي هو الفعل (٢٧/١) المقدّر ، ومتى قامت صفة البيان حيث ذكر ذلك فيها إلى الرفع أو النصب جاز اظهار المبتدأ الرفع أو الفعل الناصب . (١)

وأعلم أنَّ الفصلَ بين النعت والمنعوت جائز في جميع الأسماء ، إلا في أسماء الإشارة فلا يفصلُ بينها وبين نعتها .

ومما فصلَ فيه بين النعت والمنعوت قوله تعالى : (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ) . (٢)

(١) انظر البسيط : ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢) من الآية : (١٤) من سورة الانعام .

وقوله تعالى : (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ) (١) ، على قراءة الخفض ، ولا يجوز
أن تقول : مرت بهذا اليوم الرجل ، على النعت .

ولا يجوز تقديم النعت على المضموت ، ومتى ما ورد ذلك خرج على أن يكون نعتاً
وصارت الصفة مباشرة للعامل والموصوف بدل منها . ومن ذلك قول النابغة :
والمؤمن العائدات الطائر تسمعها ركباً مكة بين الغيل والسعد (٢)
فالطير بدل من العائدات .

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إلا في ستة مواضع :
أحدها : أن يكون الموصوف منصوباً على الظرفية سواء كان ظرف زمان أو مكان
نحو : سرت قليلاً ، وسرت كثيراً ، تريد وقتاً قليلاً ووقتاً كثيراً ، ونحو قوله تعالى :
(والركب أسفل منكم) (٣) . أي : مكاناً أسفل من مكانكم .

والثاني : أن تكون الصفة موصوفة بصفة أخرى نحو قوله :
وَجَادَ عَلَيْهِ كُلُّ أَسَحْمٍ هَطَالٍ (٤)

(١) من الآيتين : (٩١ - ٩٢) من سورة المؤمنين ، وقرأ نافع وحمة والكسائي
وأبو بكر : (عالم) بالرفع . وقرأ الباقون : (عالم) بالخفض . حجة القراءات :
٤٩١ ، والاتحاف : ٣٢٠ .

(٢) من البسيط . قوله (المؤمن العائدات) يعني الله تبارك وتعالى أنها أن تهاج
أو تصاد في الحرم . والعائدات : التي عادت بالحرم ، وقيل : الحديشة
النتاج من الحيوان . والفيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الفيل
والسعد اجتماعان بين مكة ومنى ، وروى (والسند) . انظره في ديوانه : ٢٥ ، وشرح
الجمال لابن عصفور : ٢١٨ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣١٧ / ١ ، والبحر
المحيط : ٤٠٤ / ٥ ، والخزانة : ٣١٥ / ٢ ، والمفصل : ٩٢ ، والمستقصى : ٩ / ١ .

(٣) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس ، يصف داراً بأنها قد تعفت ودرست
لإلحاح المطار عليها .

وصدره : تحاماه أطراف الرماح تحامياً .

أى : كُلُّ سَحَابٍ أَسْهَمَ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ قَدْ اسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِالْأَبْطَحِ
وَالْأَجْرِعِ وَالْأَبْرِقِ ^(١) ، تَرِيدُ بِالْمَكَانِ الْأَبْطَحِ ، وَالْمَكَانِ الْأَجْرِعِ ، وَالْمَكَانِ الْأَبْرِقِ ، وَنَحْوُ
مَرَرْتُ بِصَاحِبِكَ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ خَاصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِكَاتِبٍ ، أَى : رَجُلٍ
كَاتِبٍ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَا لِحَنَةَ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) ^(٢) أَى : عَلَى الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ .
وَالْخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ هِيَ الْمَقْصُودَةُ دُونَ الْمَوْصُوفِ نَحْوُ : أَكْرَمَ مُكْرَمَكَ
وَأَمِنْ ضَارِبًا .

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ قَدْ وَقَعَ خَبْرًا أَوْ حَالًا نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَى : رَجُلٌ
قَائِمٌ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَاحِكًا ، أَى : رَجُلًا ضَاحِكًا ، وَنَحْوُ : ائْتَنِي بِمَاءٍ وَلَوْ بَارِدًا
الْمُقَدِّيرُ : وَلَوْ ائْتَنِي بِهِ مَاءٌ بَارِدًا . هَذَا حُكْمُ الصِّفَةِ الْفَرْدَةِ .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ وَالظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَيَجُوزُ حَذْفُ
الْمَوْصُوفِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي جُمْلَتِهِ مَجْرُورٌ يَمُنُّ أَوْ يَبْقَى وَهُوَ بَعْضُ ذَلِكَ الْمَجْرُورِ
نَحْوُ قَوْلِهِمْ (مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ فِي حَالٍ كَذَا وَكَذَا) أَى : مَا مِنْهُمَا وَاحِدٌ مَاتَ .
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ الَّذِينَ اشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ) ^(٣) . أَى : قَوْمٌ يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ ،

= وَالْأَسْهَمُ : السَّحَابُ الْأَسْوَدُ . وَالْمِهْطَالُ : الْمَطَارُ الضَّعِيفُ الدَّائِمُ . انْظُرْهُ فِي
دِيَوَانِهِ : ٢٧ ، وَشَرْحُ الْقَصِيدَةِ اللَّغْزِيَّةِ : ق/ ١٥ ، وَاللِّسَانُ (هِطَال) وَيُرْوَى
(أَلَج) مَكَانَ (جَاد) . وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ٥٠ / ٣ .

(١) الْأَبْطَحُ : مَسِيلٌ وَاسِعٌ فِيهِ دَقَاقُ الْعَصَى . وَالْأَجْرِعُ : الْمَكَانُ الْوَاسِعُ الْمُسْتَوِى
مِنَ الرَّمْلِ فِيهِ عِزْزَةٌ وَخَشُونَةٌ . وَالْأَبْرِقُ : الْمَكَانُ الَّذِي غُلِظَ فِيهِ حِجَارَةٌ وَرَمْلٌ
وَطِينٌ مُخْتَلِطَةٌ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١٨) مِنْ سُورَةِ هُودَ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٦٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

وقوله سبحانه : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا)^(١) أى : وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ،
وعلى هذا حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِإِ الْمُرْسَلِينَ)^(٢) . أى : نَبَأٌ
مِنْ نَبِإِ الْمُرْسَلِينَ . ومثال ذلك مع المجرور بـفى قول الشاعر :

لَوَقَلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا / لَمْ تَيْثُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ^(٣)
أى : لَوَقَلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ لَمْ تَيْثُمْ ، أى : لَمْ تَأْتُمْ ، وما
عدا ذلك فلا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إِلَّا نَادِرًا أو فى ضرورة كقوله :
* (تَرَى) بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْضِ الْبَشَرِ^(٤) *
أَرَادَ : بِكَفَى رَجُلٍ كَانَ مِنْ أَرْضِ الْبَشَرِ .

- (١) من الآية : (١٥٩) من سورة النساء .
(٢) من الآية : (٣٤) من سورة الانعام .
(٣) من الرجز ، لحكيم بن معوية الرضى ، يصف امرأة ، كما فى الكتاب والخصائص ،
ونسب فى شرح المفصل والتصريح الى أبى الاسود الجمانى .
تَيْثُمْ : أَصْلُهَا (تَأْتُمْ) ثم كسرت تاءها على لغة من يكسرتاء (تَفْعُل) فانقلبت
المهمزة ياء . والميسم : الجمال من الوسامة .
انظره فى الكتاب : ٢ / ٢٤٥ ، معانى القرآن : ١ / ٢٧١ ، والخصائص : ٢ / ٣٧٠
وشرح المفصل : ٣ / ٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢١٩ ، والتصريح :
٢ / ١١٨ ، والمخصص : ٤ / ٢٠ ، والخزانة : ٢ / ٣١١ .
(٤) كلمة (تَرَى) ساقطة من الاصل .
(٥) هذا رجز لم ينسب الى قائل معين ، وفاعل (تَرَى) يعود الى القوس فى بيت
قبله فى قوله :

مالك عندى غير سهم وحبر
وغير كبدا شديده الزتر
والكبدا : القوس الواسعة المقبض .

ويروى (جادات بكفى) ويروى بفتح ميم (من) .
والشاهد فى المقتضب : ٢ / ١٣٩ ، ومجالس شطب : ٢ / ١٣ ، والانصاف : ١ / ١١٥
والخصائص : ٢ / ٣٦٧ ، والمحتسب : ٢ / ٢٧٧ ، والمقرب : ١ / ٢٢٧ ، وشرح
الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٠ ، وشواهد الكشاف : ١٣٧ ، والخزانة : ٢ / ٣١٢ .

بَابُ الْعَطْفِ

الْعَطْفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : بَيَانٌ وَنَسَقٌ .

فَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَهُوَ الْأَسْمُ الْجَامِدُ الْجَارِي عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ لِلْبَيَانِ أَوْ التَّوَكِيدِ ،

وَلَيْسَ عَلَى نِيَّةٍ تَكَرَّرَ الْحَامِلُ .

فَقَوْلُهُمْ : (الْجَامِدُ) تَحَرُّزٌ مِنَ النَّعْتِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالشَّمْتِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ

وَقَوْلُهُمْ (الْجَارِي عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ) أَيْ : التَّابِعُ لَهُ فِي الْأَعْرَابِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَتَّبِعُهُ

فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَفِي وَاحِدٍ

مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَهُوَ يَتَّبِعُ الْأَسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ ، وَلَا يَكُونُ

مُضْمَرًا وَلَا تَابِعًا لِمُضْمَرٍ ^(١) كَالنَّعْتِ .

وَمِثَالُ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) ^(٢) . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ^(٣) *

وَمِثَالُ مَا هُوَ لِلتَّوَكِيدِ قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمَهْمَعِ : ١٩٢ / ٥ : (وَجُوزَ بَعْضُهُمْ بِجَرَيَانِهِ عَلَى الْمُضْمَرِ ،

فَإِنَّهُ قَالَ فِي (قَامُوا إِلَّا زَيْدًا) أَنْ زَيْدًا بَيَانٌ لِلْمُضْمَرِ فِي قَامُوا)

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٥) مِنْ سُورَةِ النُّورِ .

(٣) مِنَ الرَّبِيعِ . وَسَعْدُهُ : * مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ *

نَسَبَهُ ابْنُ يَحْيَى لِرُؤْيَا بَنِ الْمَجَاجِ ، قَالَ الْعَيْنِيُّ : وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ وَفَاةَ

رُؤْيَا فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَارْبَعِينَ وَمِائَةً وَلَمْ يَدْرِكْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَا عَدَهُ أَحَدٌ

مِنَ التَّابِعِينَ وَانَّمَا قَالَهُ أَعْرَابِي (هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَبَةَ) كَانَ اسْتَحْمَلَ عُمَرَ مِنَ

الْخَطَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ : إِنْ نَاقَتِي قَدْ نَقَبَتْ ، فَقَالَ لَهُ : كَذَبْتَ وَلَمْ يَحْمِلْهُ .

وَنَقَبَ الْبَحِيرُ : إِذَا رَقَّ خَفَهُ ، وَدَبْرُ الْبَحِيرِ : إِذَا حَفَى .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) فَإِنَّ الثَّانِيَّ عَطْفٌ بَيَانٌ لِلأَوَّلِ .

انْظُرْهُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : ١٢٩ / ١ ، ٧١ / ٣ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١١٩١ / ٣ ،

وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكِ : ٣٤٧ / ٣ ، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢١٩ / ٢ ، وَالْمَخْصَصِ : ١١٣ / ١ ،

وَالْمِيزَانَةِ : ٢٥١ / ٢ .

إِنِّي وَأَسْمَارُ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَانَصِرُ نَصْرًا (١)

وقولهم : (وليس على نية تكرار الحامل) تحرز من البدل فإنه على نية تكرار الحامل فإذا قلت : رأيت أبا حفص عمر ، على البدل فعمد منصوب بفعل مقدر مكرر والتقدير : رأيت أبا حفص رأيت عمر ، فإن جعلته عطف بيان كان منصوبا بالفعل الأول المفوظ به وليس في الكلام تقدير فعل آخر . وهذا هو الفرق بين عطف البيان والبدل لا غير . (٢)
ويجوز في عطف البيان أن يكون بدلا حيث يصح معه تقدير العامل ، ونعتا حيث يكون في حكم المشتق ، ولم يعرض ما يمنع من النعت ، فإذا قلت : جاءني زيد الرجل الصالح ، احتمل ثلاثة أوجه :

أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، والتقدير : جاءني الرجل الصالح ، وأن يكون نعتا لأنه في حكم المشتق ولا مانع منه ، فلا يتعين عطف البيان ويمتاز بنفسه إلا في أربعة مواضع :

أحدها : في باب النداء إذا وقع وفيه الألف واللام تابعا لمنادي وليس في حكم المشتق نحو : يا أغانا العباس ، فلا يصح في العباس أن يكون نعتا لأنه جامد

(١) من الرجز وهو لرؤبة بن الحجاج (ملحقات ديوانه : ١٧٤) وقد نسبته ابن هشام في الشذور الى ذي الرمة وليس في ديوانه .

والواو المقسم أي : وحق أسطار المصحف ، جمع سطر جمع قلة ،

وهو من شواهد سيبويه : ١٨٥ / ٢ ، وروايته : يانصر نصرا نصرا ،

والمقتضب : ٢٠٩ / ٤ ، وفي حاشيته ذكرت روايات البيت المختلفة .

ومجاز القرآن : ٢٣٠ - ٢٦٤ ، والتبصرة : ٣٤٨ / ١ ، والخصائص : ٣٤٠ / ١

وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٦ / ١ ، وشذور الذهب : ٤٣٧ ، والهمع :

١٩٠ / ٥ ، والغزاة : ٣٢٥ / ٢

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢٩٤ / ١ : (والفرق بينهما أيضا أن عطف

البيان لا يكون الا بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء) .

وقد ذكر ابن هشام في المغني : ٤٥٥ / ٢ وما بعدها ، ثمانية أمور افترق فيها

عطف البيان والبدل ، فانظرها هناك .

ليس في حكم المشتق ، ولا بدلاً لأنه كما تقدم على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير :
يا العباس ، وذلك لا يجوز لأن حرف النداء لا يباشر ما فيه الألف واللام ، فتعيّن
كونه عطف بيان خاصة .

والثاني : في باب النداء أيضاً إذا قلت : يا هذان وزيد الرجل الطوال ،
فالرجال هنا وإن كان في حكم المشتق لأنه قد وصف بمشتق لا يصح أن يكون نعتاً ،
لأنه عرض ما يضح منه وهو ما يلقي فيه من الفصل بين المبهم ونعت ، وذلك لا يجوز
ولا يصح أيضاً أن يكون بدلاً لأن العامل وهو حرف النداء لا يصح تقديره معه / (٢٨ / أ)
لأجل الألف واللام كما تقدم في الموضع الأول ، فتعيّن في الرجال هنا كونه عطف بيان
خاصة . وكذلك لو وقع هنا مشتق صريح نحو : يا هذان وزيد الطوال ، لم يكن إلا عطف
بيان لا متناع النعت والبدل كما تقدم ، وقد حذف موصوف أي : الرجال الطوال .
وكذلك أيضاً يمتنع مثل : يا زيد وهذان الطوال ، على البدل وعلى النعت لأن المبهم
إذا جرى عليه المشتق نعتاً كان على حذف الموصوف ، وإذا جرى كذلك على غير
المبهم لم يكن على حذف الموصوف فتدافعاً .

والثالث : في باب النداء أيضاً إذا كان عطف البيان غير مضاف منوناً تابعاً
لنمادى ، منصوباً بعد المنادى المنصوب نحو : يا أخانا زيداً . وجائزاً رفعه ونصبه
بعد المنادى المبني على الضم نحو : يا زيد زيد بالرفع على اللفظ ، ويا زيد زيدا ،
بالنصب على الموضع ، لأن المنادى المبني في موضع نصب ، وعلى هذين الوجهين جاء
في البيت المتقدم قوله : (يَنْصُرُ نَصْرًا) فلا يصح في زيد في هذا الموضع أن يكون
نعتاً لأنه جامد ، ولا بدلاً لأن العامل وهو حرف النداء يكون مقدراً معه وهو مفرد
والمنادى المفرد يجب بناؤه على الضم . فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيد (١) ،
ويا زيد زيد بالضم من غير تنوين فيهما .

(١) ببناء (زيد) على الضم ، لأن البدل تقديره أن يقع موقع الأول ، فكان حرف
النداء قد دخل على البدل .

والرابع : في باب اسم الفاعل إذا وقع عطف البيان بخير ألف ولا م مجروراً تابعاً للمجرور بإضافة اسم الفاعل المفرد المصروف بالألف واللام إليه نحو : جاءني الضارب الرجل زيد . فلا يصح في زيد هنا أن يكون نعتاً لأنه جامد ، ولا بدلاً لأنه كما تقدم على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : الضارب زيد . وذلك لا يجوز لأن اسم الفاعل المفرد المصروف بالألف واللام لا يضاف إلا إلى ما فيه الألف واللام خاصة ، ويجرى مجرى المفرد في ذلك المجموع تكسيراً ، أو بالألف والتاء ، فإن أردت البدل نصبت زيدا فقلت : جاءني الضارب الرجل زيدا بالنصب على موضع الرجل ، لأنه في موضع نصب من حيث هو مفعول اسم الفاعل ، فعلى هذا لا يجوز في (بشر) من قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكرى بشر
عليه الطير ترقبه وقوعاً (١)

إلا أن يكون عطف بيان ، فهذه المواضع الأربعة لا يجوز فيها إلا عطف البيان كما تقدم . وتجري الأعلام والكنى والألقاب بعضها على بعض بدلاً وعطف بيان ، إلا أن يجتمع لك لقب مع علم مفرد فإنك تضيف العلم إلى اللقب ولا يجوز غير ذلك . فتقول : جاءني أبو حفص عمر ، وأبو حفص كرز وزيد كرز ، ولا يجوز : زيد كرز . (٢)

(١) من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي (أموى) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد . التارك اسم فاعل من ترك . والبكرى المنسوب إلى بكر بن وائل ترقبه : تنتظر ازهاق روحه لأن الطير لا تنزع على القتل وبه رمق . وقوعاً مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ، ونصب على الحال من الطير .

وهو من شواهد سيويه : ١٨٢ / ١ ، والتبصرة : ١٨٤ / ١ ، وشرح المفصل : ٢٢ / ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٦ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٣ / ١ ، والتوضيح : ٩٢ / ٢ ، والمهم : ١٩٤ / ٥ ، والخزانة : ١٩٣ / ٢ .

(٢) كرز - بضم القاف وسكون الراء - هو هنا لقب ، وأصله بمعنى خرج الراعى يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير .

ونقل السيوطي جواز الاتباع في هذه المسألة على البدل أو عطف البيان عن الكوفيين واختاره ابن مالك لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل . وأيد الاتباع =

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسْقِ فَالْكَلَامُ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ :

الأَوَّلُ : فِي الصَّادِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَالثَّانِي : فِي العَاطِفِ ، وَالثَّالِثُ : فِي المَعْطُوفِ

والمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فَعَطْفُ النَّسْقِ هُوَ التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ بِشَرْطِ تَوَسُّطِ حَرْفٍ بَيْنَهُمَا

(٢٨ / ب)

مِنَ الْحُرُوفِ الْمَوْضُوعَةِ / لِذَلِكَ .

فَقَوْلُهُمْ (التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ) أَيْ : فِي الْإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ النَّحْتِ

وَعَطْفِ الْبَيَانِ ، لِأَنَّهُمَا يَتِمَّانِ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ .

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي : فَحُرُوفُ الصَّادِ عَشْرَةٌ : الْوَآءُ ، وَالْفَاءُ ، وَثَمَّ ، وَحَتَّى (١) ،

وَأَوَّ ، وَأَمْ ، وَأَمَّا ، وَهَلْ ، وَلَكِنْ (٢) ، وَلَا ، إِلَّا أَنَّ (إِمَّا) لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ فَسَيُ

الْحَقِيقَةُ (٣) وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ مَعَ حُرُوفِ الصَّادِ لِمَا حَبِطَتْهَا ، نَحْوُ : قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا

عَمْرُو ، فَالْعَطْفُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالْوَآءِ .

وَهَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَقْتَضِي تَعَلُّقَ مَعْنَى الْعَامِلِ بِالْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ

عَلَيْهِ جَمِيعًا وَهُوَ الْوَآءُ ، وَالْفَاءُ ، وَثَمَّ ، وَحَتَّى . وَقِسْمٌ يَقْتَضِي تَعَلُّقَهُ بِأَحَدِهِمَا وَهُوَ

مَا بَقِيَ .

= ابْنُ هِشَامٍ ، وَبِمَجْمُورِ الْبَصْرِيِّينَ يُوجِبُ إِضَافَةَ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي ، قَامَ ابْنُ هِشَامٍ :

وَبِرَدُّهُ النَّظَرُ ، وَقَوْلُهُمْ : (هَذَا يَعْنِي عَيْنَانِ) . انْظُرْ أَوْضَحَ الصَّالِكِ :

١ / ١٣١ ، ١٣٢ ، وَالْمَجْمُوعُ : ١ / ٢٤٦ ، وَالْكِتَابُ : ٣ / ٢٩٥ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١ / ٢٥٠ .

(١) مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ (حَتَّى) لَيْسَتْ بِحَرْفِ عَطْفٍ وَإِنَّمَا يُعْرَبُونَ مَا بَعْدَهَا

بِإِضْمَارٍ عَامِلٍ . الْأَشْمُونِيُّ : ٣ / ٩١ ، وَانْظُرِ الْكِتَابُ : ١ / ٩٦ .

(٢) مَذْهَبُ يُونُسَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ ، شَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنُ عَمْرٍو : ١ / ٢٢٤ .

(٣) هَذَا مَذْهَبُ يُونُسَ وَالْفَارِسِيِّ وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ مَالِكٍ . انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ

٢ / ١٢٢٦ ، وَالْمَجْمُوعُ : ٥ / ٢٥٤ ، وَالْإِضْاحُ لِلْفَارِسِيِّ : ١ / ٢٨٩ ، وَالْكِتَابُ :

١ / ٢٦٨ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنُ الْفَخَّارِ : ٤٨ ، وَالْبَسِيطُ : ١٩٢ .

فَأَمَّا الْوَاوُ فَمَعْنَاهَا : الْجَمْعُ فَقَدْ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّجٍ لِتَرْتِيبٍ ^(١) وَلَا مَهْلَةٍ ، وَتَنْفَرِدُ
بِعَطْفٍ مَا لَا يَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ بِهِ وَنَحْوُهُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَالطَّالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو ،
وَاسْتَوَى زَيْدٌ وَعَمْرُو . وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ هُنَا بِغَيْرِ الْوَاوِ ، وَلَا يُقَالُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرُو ،
وَلَا اسْتَوَى زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو .

وَأَمَّا (الْفَاءُ) فَلَهَا ثَلَاثَةُ مَعَانٍ : الْجَمْعُ ، وَالتَّرْتِيبُ ^(٢) ، وَالتَّعْقِيبُ الَّذِي هُوَ
الِاتِّصَالُ مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ ، وَتَرْتِيبُهَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْحَامِلِ كَقَوْلِكَ : مَرَّتْ بِزَيْدٍ فَعَمْرُو .
وَالْمَعْنَى : أَنَّ مَرُورَكَ بِعَمْرٍ كَانَ عَقِيبَ مَرُورِكَ بِزَيْدٍ . وَقَدْ يَكُونُ فِي الذِّكْرِ كَقَوْلِهِ :
عَفَا نُوْحٌ وَحُصَيْنٌ مِنْ فَرْتَنِي فَالْفَوَارِجُ فَجَنَابُ أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَافِعُ ^(٣)

وَتَنْفَرِدُ الْفَاءُ فِي عَطْفِ الْجُمْلِ بِالسَّبَبِيَّةِ فَيَكُونُ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا فِيمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ :
ضَرَبْتُهُ فَبَكَى ، وَلِذَلِكَ سَاغَ مَعَهَا الْاِكْتِفَاءُ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فِي أَحَدِ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُعْطَوْفَةِ
أَوِ الْمُعْطَوْفِ عَلَيْهَا إِذَا وَقَعَتْ صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ أَوْ شَبْرًا أَوْ حَالًا نَحْوُ : الَّتِي يَدَّيْرُ الذَّبَابُ

(١) وَزَعَمَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ ، وَهَكَذَا ذَلِكَ عَنْ قَدَارِبٍ وَشُعَلْبٍ . وَالرِّبْعِيُّ .

الْأَشْمُونِيُّ : ٩١ / ٣ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنَ عَصْفُورٍ : ٢٢٧ / ١ .

(٢) وَأَنْكَرَ الْفَرَّاءُ التَّرْتِيبَ فِي الْفَاءِ مَا لَقَا . التَّصْرِيحُ : ١٣٨ / ٢ ، وَالْهَمْعُ : ٢٣٢ / ٥ .

(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّابِغَةِ وَهُوَ مَا لَحَ قَصِيدَةُ اعْتِدَارِيَّةٍ ، وَرَوَايَةُ اللِّسَانِ وَالْجَمْهَرَةِ :

عَفَا حَسَمَ ، وَفَوْحُوسٍ : مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي مَرْءَةٍ . وَعَفَا : دَرَسَ وَامْتَحَنَ آثَارَهُ ،

فَرْتَنِي اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَيُرِيدُ مَنَازِلَ فَرْتَنِي . وَالْفَوَارِجُ : مَوَاضِعٌ مُرْتَفِعَةٌ . وَأَرِيكَ :

مَوْضِعٌ أَوْ وَادٍ ، وَالتَّلَاعُ : مَجَارِي الْمِيَاهِ إِلَى الْأَوْدِيَةِ . وَالدَّافِعُ : الَّتِي تَدْفَعُ

الْمَاءَ إِلَى الْوَادِي وَاحِدَتِهَا دَافِعَةٌ .

الْأَشْمُونِيُّ : ٣٠ ، وَالْجَمْهَرَةُ : ٩٩ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٢٩ / ١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ

لَا بِنَ عَصْفُورٍ : ٢٣٠ / ١ ، وَاللِّسَانُ : (أَرِكَ) ، وَشَرَحَ الْأَلْفِيَّةُ لِلشَّاطِطِيِّ :

فتغضبُ هُندٌ^(١) ، ومُرتُ بامرأةٍ يطيرُ الذبابُ فتغضبُ ، وهندُ يطيرُ الذبابُ
فتغضبُ ، ومن هذا قوله :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا (٢)

على رواية رفع (البَيْنِ) . وتقولُ في الحال : مُرتُ بزيدٍ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ ، فساغَ
هذا في الفاء وحدَها دون سائرِ حروفِ العطفِ لأجلِ السَّبَبِيَّةِ ، فصارتِ الجمعتانِ
لذلك في الارتباط كالجمعتين في باب الشرط والجزاء .

وأما (ثُمَّ) فلها ثلاثة معانٍ^(٣) أيضاً : الجَمْعُ ، والتَّرتِيبُ ، والمُصْطَمَّةُ ، ومعنى
الجمع أنَّها تقتضى تعلقَ معنى العاملِ بالاسمين جميعاً المحذوف والمعطوف عليه ،
وترتيبهما يكونُ في معنى العاملِ نحو : قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو ، والمعنى : إِنَّ قِيَامَ عَمْرُو

(١) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالموصول . وقيل : إِنَّ الفارسيَّ
أولَّ من مثَّلَ به ، وقد تعقَّبَ ابنُ الأَرَاوَةِ هذا المثال ، فقال في باب الاخبار :
الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ ، فمن وَضَعَ هذه المسألة واهٍ وناؤها متداعٍ
والأخرى بها والأوجب فيها أن تكون الفاء رابطة ، تربط المعلوم بالعلَّة أو
السبب بالسبب ، نحو قولك : سرت حتى أدخل المدينة .

وهذا المعنى سخف لأنه جعل دأيران الذباب بطبعه علَّة أو سبباً لغضب زيد
في نفسه ، ولو قال : ينزلُ الذبابُ على زيدٍ ونحوه مما يكون سبباً لغضبه جاز ،
فإن جعل الفاء العاطفة حمل جملة على جملة . معها المقام واحد ، نحو :
يقوم زيد من نومه فيستوى الزرع على سوقه ، وما أشبه هذا من برد الكلام وسخف
الخطاب . وأبو الحسين بن الأَرَاوَةِ وأثره في النحو : ص ٦٢ ، والافصح
ورقة : ٨ .

(٢) هذا صدر بيت نسب في اللسان : (خلط) لصمر بن ربيعة ، ويروى فيه

(فاحتملا) مكان (فانفرقا) ، والرواية في الديوان : ٣٢٦

ان الخليط أجد فاحتملا وأراد غيظك بالذي فعلنا

وأجد : حان أن يجد ، واحتملا : حمل أشياءه للانتقال من دار إلى دار .

(٣) انظر المصنف : ١١٧/١ - ١١٨ ، والجمل : ٣١ .

مُتَرَاخٍ عَنْ قِيَامٍ زَيْدٍ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الذِّكْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (ثُمَّ أَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا) (١) .

وَأَمَّا (حَتَّى) فَلَهَا مَعْنَيَانِ : الْجَمْعُ فَقَطْ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ ، وَكَوْنُ الْمَعْطُوفِ غَايَةً لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ، فَلَا يَكُونُ الْمَعْطُوفُ بِهَا إِلَّا الطَّرْفَ الْأَعْلَى أَوِ الْأَدْنَى نَحْوُ : بَجَاءِنِي النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرِ ، وَشَتَمَ زَيْدًا النَّاسُ حَتَّى الْأَرَاذِلِ . وَلَا يَعْطَافُ بِهَا إِلَّا الْمَفْرُودُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ جُزْأً مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ، أَوْ مُطَبَّسًا بِهِ نَحْوُ : خَرَجَ النَّاسُ حَتَّى دَوَابِهِمْ ، وَالْمَعْطَافُ بِهَا قَلِيلٌ (٢) ، وَالْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ بِمَعْنَى / (إِلَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (٣) ، أَوْ حَرْفَ (١/٢٩) ابْتِدَاءٍ كَقَوْلِهِ :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٍ تَسْبِيحُ * (٤)

وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ (٥) . فَتَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ مُجَرَّرٌ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ الْإِنْعَامِ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَفْنَى : ١١٨/١ :
وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْضِعَ الْفَاءِ .

(٢) عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَالْكُوفِيِّينَ يَنْكُرُونَهُ . وَانْظُرِ الْبَسِيطُ : ١٩٤ .

(٣) الْآيَةُ : (٥) مِنْ سُورَةِ الْقَدَرِ .

(٤) وَهَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْفَرَزْدَقِ يَهْجُو بِهَا جَرِيرًا وَكَلْبِيًّا رَهْطَ

جَرِيرٍ ، وَتَمَامُهُ :

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مَجَاشِخٌ

وَنَهَشَلٌ وَمَجَاشِخٌ : هُمَا ابْنَا دَارِمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، رَهْطُ الْفَرَزْدَقِ ،

وَيُرْوَى : فَوَاعَجِبَا بِالتَّنْوِينِ . دِيَوَانُهُ : ٤١٩/١ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيَّةِ : ١٨/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٤١/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ١٣٨/١

وَالْتَبَصُّرَةُ : ٤٢٠/١ ، وَالْجَمَلُ : ٧٨ ، وَشَرْحُ الْفَصْلِ : ١٨/٨ ، وَالْمَخْصَصُ :

٦١/١٤ ، وَالْخِزَانَةُ : ١٦٩/٣ ، ١٤١/٤ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (حَتَّى) هُنَا ابْتِدَائِيَّةٌ دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ .

(٥) انْظُرِ التَّبَصُّرَةُ : ٤١٩/١ وَمَا يَعْدُهَا .

كآلَايةِ المذكورةِ ، أو فِعْلٌ مُضَارِعٌ منصوبٌ كقوله تعالى : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (١) على غيرِ قِراءةٍ نافعٍ . (٢)

وتكون حرفَ عطفٍ إذا وقعَ بعدها اسمٌ موافقٌ في إعرابه لاسمٍ آخرٍ قبلَهَا ، ووُجِدَتْ لها شروطُ الحاطقةِ . وتكون حرفَ ابتداءٍ فيما عدا (٣) ذلك .

وَأَمَّا (أَوْ) (٤) فَإِنَّهَا لأحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ على جهةِ الشكِّ أو الإبهامِ أو التَّخْيِيرِ أو الإباحةِ أو التفصيلِ . فَمِثَالُ الشَّكِّ : قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، إِذَا كُنْتَ تَشْكُ فِي الْقَائِمِ مِنْهُمَا . وَمِثَالُ الْإِبْهَامِ قَوْلُهُ (تَعَالَى) : (أَنَا هَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) (٥) . فَهُوَ سَبْحَانَهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ لَكِنَّهُ أَرَادَ الْإِبْهَامَ عَلَيْنَا ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ الْقَائِمَ مِنْهُمَا لَكِنَّكَ قَصِدْتَ أَنْ تَبْهِمَ عَلَى الْمَخَاطِبِ . وَمِثَالُ التَّخْيِيرِ : هَذَا مِنْ مَالِي حُبَّةٌ أَوْ دِينَارًا . وَمِثَالُ الْإِبَاحَةِ : تَعْلَمُ نَحْوًا أَوْ فِقْهًا .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ جَوَازُ الْجَمْعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي الْإِبَاحَةِ وَمَنْعُهُ فِي التَّخْيِيرِ . وَمِثَالُ التَّفْصِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) (٦) أَيْ : قَالَتْ

(١) من الآية : (٢١٤) من سورة البقرة ، قرأ نافع : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)

بالرفع ، وقرأ الباقون : (حَتَّى يَقُولَ) بالنصب . حجة القراءات : ١٣١ ،

والاتحاف : ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) هو نافع المدني : ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة ، ثقة

صالح ، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، وروى للقراءة

عنه عرضاً وسماعاً جماعة منهم الإمام مالك بن أنس صاحب المذهب ، وقالون من

أهل المدينة ، كان ميلاده سنة ٧٠ ووفاته سنة ١٦٩ هـ . انظر طبقات القراء

لابن الجزري : ٢ / ٣٣٠ .

(٣) في الأصل (فيما عدا ما ذلك) باقحام (ما) بعد (عدا)

(٤) ذكر لها المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر ، انظرها في المغني : ٦١ / ١

- ٦٨ .

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٦) من الآية : (٢٤) من سورة يونس .

(٧) من الآية : (١٣٥) من سورة البقرة .

اليهود كُونُوا هُودًا وَقَالَتِ النَّصَارَى كُونُوا نَصَارَى ، ذ (أَوْ) هُنَا لِتَفْصِيلِ مَا قَالَتِ الْيَهُودُ
مِمَّا قَالَتِ النَّصَارَى . وَمِثَالُهَا لِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ : قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌّ أَوْ خَالِدٌ .

وَأَمَّا (أَمْ) فَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُتَّصِلَةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ ، فَالْمُتَّصِلَةُ هِيَ الْعَاطِفَةُ ، وَلَهَا
شَرَطَانِ : أَنْ تَتَقَدَّمَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، وَأَنْ يَتَقَدَّرَ مَا قَبْلُهَا مَعَ مَا بَعْدَ هَا بِأَيِّ
كَلَامًا وَاحِدًا نَحْوُ : أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُوٌّ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَيُّهُمَا قَامَ ؟ وَكَذَلِكَ : أَقَامَ زَيْدٌ
أَمْ قَعْدٌ ؟ وَالتَّقْدِيرُ : أَيُّ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ فَعَلَ زَيْدٌ ، وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ وَتَكُونُ
مُرَادَةً ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ (١)

أَرَادَ : أَيْسَبَحُ ؟ وَهَذِهِ الْمُتَّصِلَةُ تَصِيرُ الْهَمْزَةُ مَعَهَا اسْتِفْهَامًا عَنِ التَّعْيِينِ ، وَجَوَابُهَا
بِتَعْيِينِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْمَفْرُودُ وَالْجُمْلَةُ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْلِيلُهُ . فَإِنْ فُكِّدَ
فِيهَا أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً وَلَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِيهَا ،
وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ . وَمَعْنَاهَا الْإِضْرَابُ عَمَّا قَبْلُهَا وَاسْتِثْنَاءُ الْاسْتِفْهَامِ
عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَهَا فَتَقَدَّرَ رَبِّبٌ وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ . وَالْإِسْتِفْهَامُ الَّذِي تَقْتَضِيهِ

(١) مِنَ الطَّوِيلِ وَهُوَ لِعَمْرُو بْنِ رَيْحَةَ ، يَتَفَضَّلُ بِعَائِشَةَ بِنْتُ دَالِحَةَ . وَرَوَايَتُهُ فِي
الدِّيَّانِ : ٢٦٩ .

وَاللَّهُ مَا أَدْرِي - وَأَنْتَى لِحَاسِبٍ - بِسَبْعِ رَمِيْتِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ

وَالْجَمْرُ وَالْإِبْرَارُ هِيَ الْحَصِيَّاتُ الَّتِي يَرْمِيهَا الْحَاجُّ فِي مَنْى ، وَهِيَ مِنْ مَنَاسِكَ
الْحَجِّ ، وَالْخَمِيرُ فِي قَوْلِهِ : (رَمِيْنِ) عَائِدٌ عَلَى عَائِشَةَ وَصَوَاحِبِهَا أَوْ عَلَى الْبَنَانِ فِي
رَوَايَةٍ (رَمِيْتِ) بِالتَّاءِ الْعَائِدَةُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ . وَسَيَبُوهُ وَالْبَهْرُ يَرِيَانُ حَذْفُ
الْهَمْزَةِ هُنَا ضَرُورَةٌ وَالْأَخْفَشُ يَقِيْسُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُوهٍ : ١٧٥/٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٢٩٤/٣ ، وَأَمَّا ابْنُ
الشَّجَرِيِّ : ٢٦٦/١ ، وَشَرْحُ الْمُفَصَّلِ : ١٥٤/٨ ، وَالْبَسِيْطُ : ٢١٩ ، وَشَرْحُ
الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٣٨/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٢١٥/٣ ، وَالْمُسَاعَدُ
٤٥٥/٢ ، وَابْنُ عَقِيلٍ : ٢٣٠/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٤٧/٤ .

استفهام عن الوقوع نحو : قَدْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو قَائِمٌ ، والمعنى بَلْ أَعْمَرُو قَائِمٌ ، ومن هذا قوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ)^(١) . المعنى : بَلْ أَلَهُ الْبَنَاتُ عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ . وجوابها نَعَمْ أَوْ (لَا) ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، كقولهم : إِنَّهَا لِأَبْلِ أَمْ شَاءَ ، التَّقْدِيرُ : أَمْ هِيَ / (٢٩ / ب) شَاءَ ، وهذا عِنْدَ مَنْ لَا يَرَاهَا عَاطِفَةً^(٢) وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ فَهِيَ فِي مِثْلِ هَذَا عَاطِفَةٌ لِلْمُفْرَدِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَالِكٍ^(٣) .

وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَتَصِلَةِ تَوْسُطُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ عَنْهُ بَيْنَ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ فَتَقُولُ : أَزِيدُ قَامَ أَمْ عَمْرُو ؟ وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ عَلَى ضَعْفٍ فَتَقُولُ : أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ؟ وَأَزِيدُ أَمْ عَمْرُو قَامَ ؟ وَالَّذِي يَضْبُطُ لَكَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَتَصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ أَنْ تَقُولَ أَمْ إِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا جُمْلَةٌ^(٤) عَارِيَةٌ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ أَوْ اسْتِفْهَامٌ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ أَوْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفَى لَمَّا قَبْلَهَا ، أَوْ كُرِّرَ بَعْدَهَا الْخَبَرُ الْأَوَّلُ ، أَوِ الْفِعْلُ فَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ لِغَيْرِهِ . وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا اسْتِفْهَامٌ بِالْهَمْزَةِ وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ ، فَإِنْ قَصَدْتَ تَقْدِيرَ مَا قَبْلَهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا بِأَيِّ كَلَامٍ وَاحِدًا عَلَى أَنَّكَ سَائِلٌ عَنِ التَّعْيِينَ فَهِيَ مُتَصِلَةٌ ، وَإِنْ قَصَدْتَ الْأَضْرَابَ عَمَّا قَبْلَهَا وَاسْتِثْنَاكَ الِاسْتِفْهَامَ عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَهَا اسْتِفْهَامًا عَنِ الْوُقُوعِ فَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ ، فَمِثَالُ وَقُوعِ الْخَبَرِ قَبْلَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (تَنْزِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ)^(٥) . وَمِثَالُ وَقُوعِ الِاسْتِفْهَامِ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ

(١) آية : (٣٩) من سورة الطور .

(٢) قَالَ الْمُرَادِيُّ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي : ٢٠٦ : (الْمُضَارَبَةُ يَقُولُونَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ بِعَادِةٍ لَا فِي مُفْرَدٍ وَلَا فِي جُمْلَةٍ) .

(٣) نَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ وَالسَّيُوطِيُّ مَذْهَبَ ابْنِ مَالِكٍ هَذَا ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَخَرَفَ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَجْمَاعَ النُّحَوِيِّينَ ، فَقَالَ : لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهَا تَحْطَفُ الْمَفْرَدَاتُ كَ (بَلْ) . الْمَعْنَى : ٤٦ / ١ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٤٦ / ٥ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٤٤ / ٢ ، وَالْجَنِيُّ الدَّانِي : ٢٠٦ .

(٤) فِي الْبَهَا مَشْرِ (مُبْشِرٍ) مَكَانَ (جُمْلَةٍ) .

(٥) الْآيَتَانِ : (٢ - ٣) مِنْ سُورَةِ السَّجْدَةِ .

قبلها قول الشاعر :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدِعْتَ مَكْتُومٌ

(١) أَمْ هَلْهَا إِنْ نَأْتِكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

ومثال وقوع الاستفهام بعدها قوله تعالى : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (٢)

ومثال ما وقع بعدها نفى ما قبلها : أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ لَا ؟ وَأَقَامَ زَيْدٌ أَمْ لَمْ يَقُمْ . ومثال ما كرر بعدها الخبر الأول أو الفعل : أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَمْ عْنَدَكَ عَمْرُو ؟ وَأَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ عَمْرُو ؟ ففي هذه الأمثلة كلها هي منفصلة لا غير . ومثال الموضع الأخير الذي تحتل فيه أن تكون منفصلة ومتصلة بحسب القصد على ما تقدم قولك : أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ؟ فَإِنْ قَصِدْتَ أَنَّ الْمَعْنَى أَيُّهُمَا قَامَ ، فَهِيَ مُتَّصِلَةٌ ، وَإِنْ قَصِدْتَ أَنَّ الْمَعْنَى بَلْ أَعْمَرُوا قَائِمٌ ، فَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ .

وَأَمَّا (إِمَّا) فمعانيها معاني (أَوْ) ولا فرق بينهما إلا من ثلاثة أوجه : (٣)

أحدها : أَنَّ (أَوْ) عارضة ، و (إِمَّا) ليست كذلك على ما تقدم .

والثاني : أَنَّ (أَوْ) لا يشترط أن تكرر نحو : قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، و (إِمَّا) لا بد

أن تكرر نحو : قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو ، أَوْ يَكُونُ فِي الْكَلَامِ مَا يُفْنِي عَنْ تَكَرُّرِهَا ،

وهو إِمَّا (أَوْ) وَإِمَّا (إِلَّا) نحو قولك : قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، ونحو قول الشاعر :

(١) من البسيط ، لعلقة بن عبدة (الفعل) .

وحملها : وصلها ، ونأت : بعدت منك وأصله نأت عنك فعذف عن ووصل
الضمير بالفعل . ومصرُوم : منقطع . انظر ديوانه ص : ٥٠ وهو من شواهد
سيبويه : ١٧٨/٣ ، والمقتضب : ٢٩٠/٣ ، واللمع : ٩٤ ، والأزهية : ١٣٧ ،
وأما ابن الشجري : ٣٣٤/٢ ، وشرح المفصل : ١٨/٤ ، والمفضليات شرح
الأنباري : ٧٨٦ ، والخزانة : ٥١٦/٤ ، ٥١٩ ، والهمع : ٢٤٤/٥ ، والنحو
الوفاي : ٦٢٤/٣ .

(٢) من الآية : (١٦) من سورة الرعد .

(٣) انظر التواترة : ١٨٨ ، والبسيط : ٢٠٧ .

فَمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقِّ فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي (١)
وَالَا فَاطِرْهَنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِنِي

وَالثَّالِثُ : أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا مِنْ أَوَّلِهِ عَلَى إِرَادَةِ أَحَدِ
الشَّيْئَيْنِ ، وَ (أَوْ) لَا يَلْزَمُ فِيهَا ذَلِكَ ، قَدْ يَكُونُ الْكَلَامُ مَعَهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ يَكُونُ
مَبْنِيًّا مِنْ أَوَّلِهِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْعَامِلِ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَسْمِ الَّذِي يَلِيهِ قِطْعًا ، ثُمَّ يَحْدُثُ بَعْدَ
إِرَادَةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ / فَيُؤْتَى بِأَوَّلِ ذَلِكَ ، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ أَضْرَابًا عَنِ الْيَقِينِ الْأَوَّلِ . (٣٠ / ٤)
وَالْأَفْصَحُ فِي هَمْزَتِهَا الْكُسْرُ وَقَدْ تَفْتَحُ (٢) ، فَيُقَالُ : قَامَ أَمَّا زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو .
وَأَمَّا (بَلْ) فَمَعْنَاهَا أَبَدًا الْأَضْرَابُ (٣) ، وَلَا يَخْلُو أَنَّ وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ أَوْ جُمْلَةٌ ،
فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ، كَانَتْ عَاطِفَةً اتِّفَاقًا ، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا
حِينَئِذٍ الِاسْتِفْهَامُ فَلَا يُقَالُ : أَقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ؟ وَمَعْنَاهَا : الْأَضْرَابُ عَنْ جَمْعٍ
الْحُكْمُ لِلأَوَّلِ وَإِيْجَابُهُ لِلثَّانِي نَفْيًا كَانَ فِي حَقِّ الْأَوَّلِ أَوْ إِيْجَابًا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا
(لَا) وَمَعْنَاهَا مَعَ (بَلْ) فِي الْإِيْجَابِ نَفْيٌ ، وَفِي الْأَمْرِ نَهْيٌ ، وَفِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ تَأْكِيدٌ .
فَمِثَالُهَا بَعْدَ الْإِيْجَابِ : قَامَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرُو . وَمِثَالُهَا بَعْدَ الْأَمْرِ : أَضْرَبَ زَيْدًا لَا بَلْ

(١) الْبَيْتَانِ مِنَ الْوَافِرِ ، وَهُمَا مِنْ قَصِيدَةٍ مَفْضُليَّةٍ لِلْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ ، وَغَثَى - بَفَتْحٍ
الْغَيْنِ وَتَشْدِيدِ الثَّاءِ - مِنْ فَتْحِ اللَّحْمِ يَغْتِ : الْمَهْزُولُ ، وَالسَّمِينُ : ضَمٌّ
الْغَثِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (وَلَا فَاطِرْهَنِي) حَيْثُ أَنَابَ (الْإِلَهِ) مُنَابَ (إِمَّا) .
وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٤ / ٢ ، وَشَرْحَ الْمَفْضُليَّاتِ : ٥٨٧ ،
وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٣٢ / ١ ، وَتَوْضِيْحَ الْمَقَاصِدِ : ٢٨١ / ٣ ، وَالْمُغْنَى :
٦١ / ١ ، وَالْمُسَاعَدَ : ٤٦٢ / ٢ ، وَالْمِهْمَجَ : ٢٤٥ / ٥ ، وَالْبَهْجَةَ الْمَرْضِيَّةَ : ٩٨ ،
وَالْأَشْمُونِيَّ : ١١٠ / ٣ ، وَالْخَزَانَةَ : ٤٢٩ / ٤ ، وَيُرْوَى (بِمَدَق) مَكَانَ (بِحَقِّ) .
(٢) وَالتَّرْمُ الْفَتْحُ تَمِيمٌ وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ ، وَهَلْ الْحِجَازُ وَمِنْ جَاوَرِهِمْ فَتَحَ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَهَا .
انْظُرِ الْمُسَاعَدَ : ٤٦١ / ١ ، وَالْمِهْمَجَ : ٢٥٣ / ٥ .

(٣) الْجَمَلُ ص : ٣١ .

عَمْرًا . وَمِثْلُهَا بَعْدَ النَّفْيِ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرُو . وَمِثْلُهَا بَعْدَ النَّهْيِ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَا بَلْ عَمْرًا . وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو قَائِمٌ ، فَقِيلَ : إِنَّهَا عَاطِفَةٌ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ (١) ، وَقِيلَ : لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ (٢) ، وَمَعْنَاهَا عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ الْإِضْرَابُ عَمَّا قَبْلَهَا ، وَاسْتِثْنَاءُ الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَهَا . وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا (لَا) فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرُو قَائِمٌ ، وَمَعْنَى (لَا) حِينَئِذٍ تَأْكِيدٌ مَعْنَى الْإِضْرَابِ .

وَالْإِضْرَابُ الَّذِي تَقْتَضِيهِ (بَلْ) حَيْثُ وَقَعَتْ يَكُونُ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ : إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّرْكِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ ، فَمِثْلُهَا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ أَنْ تَقُولَ قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ، وَزَيْدٌ غَيْرُ قَائِمٍ لَكِنَّكَ نَسَبْتَ الْقِيَامَ إِلَيْهِ غَالِطًا أَوْ نَاسِيًا ، ثُمَّ تَذَكَّرْتَ فَأَضْرَبْتَ عَنْهُ بِبَلْ مُبْدِلًا لَهُ ، ثُمَّ ذَكَرْتَهُ لِعَمْرُو ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْإِبْطَالُ خَاصَّةً تَكُونُ (بَلْ) بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ، فَمَعْنَاهَا إِبْطَالُ نِسْبَةِ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ عَلَى جِهَةِ التَّوَكِيدِ لِلنَّفْيِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ لَا تَضْرِبُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا ، لَا تَكُونُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ إِلَّا لِإِبْطَالِ الْفِعْلِ فِي حَقِّ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ تَوْكِيدِ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ . وَمِثْلُهَا عَلَى جِهَةِ التَّرْكِ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، لَكِنَّكَ بَدَأْتَ لَكَ فِي الْإِخْبَارِ بِهِ ، فَأَضْرَبْتَ عَنْهُ .

وَلَا تَكُونُ (بَلْ) عَاطِفَةً إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ كَانَتْ هِيَ الْعَاطِفَةُ ، وَصَارَتْ (بَلْ) لِمَجْرَدِ الْإِضْرَابِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

حِينَ اسْتَوَى وَبَدَأَ مِنَ الْحَبِيبِ
فِي الْجِيدِ وَالْحَيْنِينَ وَاللَّبِيبِ

الْبَدْرُ أَشْبَهَ مَا رَأَيْتُ بِهَا
وَمَلِ الرِّشَاءُ لَمْ يُعْطِهَا شَبَهَا

(١) الْكِتَابُ : ٤٤٠ / ١ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٣٩ / ١ ، وَالْأَشْمُونِي : ١١٣ / ٣ .

(٣) الْبَيْتَانِ مِنَ الْكَامِلِ ، لِأَبِي نَوَاسٍ مِنْ قَصِيدِهِ لَهُ فِي الدِّيَوَانِ ص : ٧١٠ بِمَعْنَاوَانِ

(شَاوِرَةٌ) وَهُمَا الْبَيْتَانِ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ (وَابْنُ الرِّشَاءِ) =

وَكَذَلِكَ (ثُمَّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ أَيْضًا صَارَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُهْمَلَةِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ ، وَصَارَ الْعَدَافُ لِلْوَاوِ كَقَوْلِهِ :

أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتٌ عَلَى هَوَىٍّ وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا ^(١)

على رواية مَنْ رَوَاهُ كَذَلِكَ ، وَهَذَا فِي (ثُمَّ) قَلِيلٌ جَدًّا .

وَأَمَّا (لَكِنْ) فَمَعْنَاهَا / أَبَدًا (الْاِسْتِدْرَاكُ) ^(٢) وَلَا تَخْلُو أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ ^(٣) (-٣/٤)

= وَلَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ عَلَيْهَا . وَهَذَا فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْأَعْرَابِ : ٥٤ / ٢ هـ كَرَوَايَسَةُ ابْنِ لَبٍ ، وَرِصَفِ الْمَبَانِي ص : ٢٧٥ .

(١) مِنَ الدَّوِيلِ لَزَهْرٍ بِنِ أَبِي سَلَمَى ، مِنْ قَصِيدَةٍ يَذْكُرُ فِيهَا قِصَّةَ النَّمَانِ بَنِ الْمُنْذَرِ لَمَّا خَافَ كَسْرِي وَنَهِبَ يَسْتَجِيرُ بِقَبَائِلِ الْعَرَبِ وَلَمْ يَجْعِرْهُ أَحَدٌ ، فَرَجَعَ إِلَى كَسْرِي حَيْثُ أَلْقَاهُ تَحْتَ أَرْجْلِ الْفِيلَةِ فَقَتَلَهُ .

اِغْتَلَفَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ كَمَا اِغْتَلَفَ حَوْلَ الشَّاهِدِ فِيهِ ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْمَعْنَى وَالْأَشْمُونِي :

أَرَانِي إِذَا مَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ زَاهَوً فَثُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَادِيَا

وَقَدْ جَاءَ بِهِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ وَابْنُ هِشَامٍ شَاهِدًا عَلَى زِيَادَةَ (ثُمَّ) . وَفِي الدَّرَرِ قَالَ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى مَا فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ - عَلَى أَنَّ الْفَاءَ تَرْدٌ زَائِدَةٌ - قَالَ :

وَالْأَصْلُ ثُمَّ بِخَيْرِ فَاءٍ ، وَهَذَا الْبَيْتُ اسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو حَيَّانٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الْفَاءِ عَلَى رِوَايَةِ الْأَخْفَشِ ، ثُمَّ قَالَ : وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ : وَقَدْ تَكُونُ ثُمَّ زَائِدَةٌ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ وَالْكَوْفِيِّينَ نَحْوَ بَيْتِ زَهْرٍ :

وَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا .

وَفِي الدِّيَوَانِ : (وَأَنْتَ) مَكَانَ (وَثُمَّ) وَعَلَيْهَا فَلَا شَاهِدَ فِيهَا .

انْظُرْ : الدِّيَوَانُ : ١٠٦ ، وَالْمَعْنَى : ١١٢ / ١ ، وَالْأَشْمُونِي : ٩٥ / ٣ ، وَالْمَسَاعِدُ

٤٥٠ / ٢ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٢٦ / ٢ ، وَالدَّرَرُ : ١٧٢ / ٢ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٥٨ / ٣ .

(٢) الْجَمَلُ ص : ٣١ .

(٣) وَقَدْ انْكَرَ ابْنُ الطَّرَافَةِ هَذَا الْمَعْنَى وَقَالَ : إِنَّ (لَكِنْ) لَيْسَتْ لِلْاِسْتِدْرَاكِ وَإِنَّمَا

هِيَ ضِدٌّ (لَا) تَوْجِبُ لِلثَّانِي مَا نَفَى عَنِ الْأَوَّلِ . انْظُرِ الْإِفْصَاحَ بِبَعْضِ مَا جَاءَ

مِنَ الْخُطْبَى فِي الْإِيضَاحِ : ٢٦ ، وَالْبَسِيطُ : ٢٠٤ .

أَوْ جُمْلَةً ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ كَانَتْ عَاطِفَةً نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو ، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا
 حِينَئِذٍ إِلَّا النَّفْيُ نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ، أَوِ النَّهْيُ نَحْوُ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا .
 وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فَفِيهَا قَوْلَانِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي (بَلَّ) . أَحَدُهُمَا أَنَّهَا عَاطِفَةٌ (١)
 وَالثَّانِي : أَنَّهَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَلَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ (٢) وَيَتَقَدَّمُهَا الْإِيجَابُ وَالْأَمْرُ وَالنَّفْيُ
 وَالنَّهْيُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا الِاسْتِفْهَامُ ، فَلَا يُقَالُ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو قَامَ .
 وَيَشْتَرِطُ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهَا أَنْ تَكُونَ مُضَادَّةً لِلَّتِي قَبْلُهَا فِي الْإِيجَابِ أَوِ النَّفْيِ ،
 فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي قَبْلُهَا إِيجَابًا كَانَتْ الَّتِي بَعْدَهَا نَفْيًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَقَمْ ،
 وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي قَبْلُهَا نَفْيًا كَانَتْ الَّتِي بَعْدَهَا إِيجَابًا نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو قَامَ .
 وَهَذِهِ الْمُضَادَّةُ تَكُونُ إِمَّا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِمَّا فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ
 نَحْوُ : انْطَلَقَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو مُقِيمٌ ، وَيَقِيمُ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو يَنْطَلِقُ . وَلَا تَكُونُ (لَكِنْ)
 أَيْضًا عَاطِفَةً إِلَّا بِشَرْطٍ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ كَانَتْ هِيَ
 الْعَاطِفَةً ، وَصَارَتْ (لَكِنْ) لِمَجْرَدِ الْاسْتِدْرَاكِ مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ
 تَعَالَى : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِبَّائِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) (٣) . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ :
 (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقٌ) (٤) . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ :
 (مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقٌ) (٥) . وَهَذِهِ الْوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى (لَكِنْ) إِذَا
 عَاطِفَتْ اسْمًا مُفْرَدًا لَا يَتَقَدَّمُهَا أَيْضًا إِلَّا النَّفْيُ كَالْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ ، أَوِ النَّهْيُ نَحْوُ :
 لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا . وَالْعَاطِفُ بِالْوَاوِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ عَامٌّ فِي الْإِيجَابِ وَالْأَمْرِ
 وَالنَّهْيِ وَالنَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ وَالنَّهْيِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً .

(١) وهو قول ابن أبي الربيع وغيره . المساعد : ٤٦٦/١ ، والبسيط : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) وهو قول الجمهور ، المساعد : ٤٦٦/١ .

(٣) من الآية : (٤٠) من سورة الاحزاب .

(٤) من الآية : (٣٧) من سورة يونس .

(٥) من الآية : (١١١) من سورة يوسف .

وَأَمَّا (لَا) فَلَا يَعْطَفُ بِهَا إِلَّا الْمَفْرَدُ بِشَرْطَيْنِ : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا الْإِيجَابُ أَوِ الْأَمْرُ
 نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو (١) ، وَاضْرَبَ زَيْدًا لَا عَمْرًا . وَأَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ لَا يَصْرِحُ
 تَنَاوُلُهُ لِلثَّانِي نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ صَحَّ تَنَاوُلُهُ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 لَا فَارِسٍ ، وَمَعْنَاهَا فِي الْإِيجَابِ النَّفْيُ فِي حَقِّ الثَّانِي ، وَفِي الْأَمْرِ النَّهْيُ فِي حَقِّهِ أَيْضًا .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ كُلُّهُ أَنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لَا يَعْطَفُ إِلَّا الْمَفْرَدُ وَهُوَ (حَتَّى) وَ (لَا) . وَقِسْمٌ يَعْطَفُ الْمَفْرَدَ ، وَاخْتِلَافَ
 هَلْ يَعْطَفُ الْجُمْلَةَ أَمْ لَا ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ ، وَهُوَ (أَمْ) وَ (بَلْ) وَ (لَكِنْ) ، وَقِسْمٌ
 يَعْطَفُ الْمَفْرَدَ وَالْجُمْلَةَ مَعًا وَهُوَ مَا بَقِيَ . وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ
 الْمَفْرَدِ بِخَيْرِ حَرْفٍ مَعْنَى وَحْدِهِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ بِكَوْنِهِ :

أَبُو حَنِشٍ يُؤْرِقُنَا وَطَلَقَ وَعَمَارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا (٢)

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ : ٢٤٠ / ١ ، (وَاتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى الْعَطْفِ
 بِهَا فِيمَا عَدَا الْمَاضِي ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَطْفِ بِهَا بَعْدَ الْمَاضِي فِي نَحْوِ قَوْلِكَ :
 قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ وَهُمْ جُلُّ النُّحَوِيِّينَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ
 ذَلِكَ وَآلِيَهُ ذَهَبُ الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ) .
 وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ١٢٣٢ / ٣ ، وَالْهَمْعُ : ٢٦١ / ٥ - ٢٦٢ ، وَمَعَانِي
 الْحُرُوفِ لِلزَّجَاجِيِّ ص : ٢٣ .

(٢) مِنَ الْوَافِرِ ، وَهُوَ لِعَمْرُو بْنِ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَذْكُرُ فِيهَا جَمَاعَةَ مِنْ
 قَوْمِهِ لَحَقُوا بِالشَّامِ فَصَارَ يَرَاهُمْ فِي النَّوْمِ إِذَا أَتَى اللَّيْلَ .
 وَأَبُو حَنِشٍ وَطَلَقَ ، وَعَمَارٌ ، وَأَثَالَا مَرْخَمٌ (أَثَالَةٌ) أَسْمَاءُ جَمَاعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ ، يُؤْرِقُنِي
 أَيِ يَسْمُرُنِي مِنْ أَرْقَةٍ تَأْرِيقًا إِذَا أَسْمَرَهُ ، وَأَوْنَةٌ : جَمْعُ أَوَانٍ وَنَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .
 وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُيُوهِ : ٢٧٠ / ٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣٥٥ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ
 الشَّجَرِيِّ : ١٢٦ / ١ - ١٢٨ ، ٩٢ / ٢ - ٩٣ ، وَالْغَضَائِصُ : ٣٧٨ / ٢ ، وَشَرْحُ
 ابْنِ عَقِيلٍ : ٤٤١ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٣٣ / ٢ .

المعنى عند سيبويه : وأثالة آتية ، فأثال عنده معطوف على (أبو حنيس) وقد
فُصِّلَ / بينه وبين الواو بقوله (آتية) وهو مرغمٌ حذف منه التاء ونواها ، فلا يجوز (١/٣)
أن يُقال في الكلام : هذا ضاربٌ زيدٌ وقد عمرو ، بمعطوف عمرو على زيد لوجود الفصل
وكذلك لا يجوز أن تقول : زيدٌ واليوم عمرو قائمان ، تريد : زيدٌ وعمرو اليوم قائمان .
فأما قوله تعالى : (خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) (١) . فليس (مثلهن) معطوفاً
على سبع (٢) لأجل الفصل بقوله (مِنَ الْأَرْضِ) ولكنه منصوب بفعل محذوف لتقدم ذكره
أى : وَخَلَقَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ، وكذلك قوله سبحانه : (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِوْسَى
وَهَارُونَ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) (٣) ، في قراءة من فتح (يعقوب) ليس يعقوب معطوفاً على
إسحاق لأجل الفصل بقوله (مِنَ وَرَاءِ إِسْحَاقَ) ، ولكنه أيضاً منصوب بفعل محذوف
يدل عليه قوله (بَشَّرْنَاهَا) ، أى : وَأَتَيْنَاهَا مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ . وفي هذا كله
خلاف في الظرف والمجرور ، وإنما استثنى حرف المعنى لأن الفصل به وحده جائز
كما تقدم في (وَلَكِنْ) في الآيات الثلاث المذكورة . وهذا حكم الفاصل إذا لم يكن
معطوفاً آخر ، فأما إن كان معطوفاً آخر فهو جائز ، وسيأتى حكمه إن شاء الله .
وتدخل همزة الاستفهام على الواو ، والفاء ، وثم . ولا يجوز أن تقع الهمزة بعد
هذه الحروف وإن كانت في المعنى من الهمزة المعطوفة ، بل يجب تقدمها عليها

(١) من الآية : (١٢) من سورة الطلاق . وقراءة (مثلهن) بالنصب هي قراءة

الجمهور . وقرأ المفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر (مثلهن) بالرفع على

الابتداء . انظر البحر المحيط : ٢٨٧/٨ .

(٢) أجاز ذلك الزمخشري في تفسيره : ١٢٤/٤ .

(٣) من الآية : (٧١) من سورة هود ، وقراءة النصب هي قراءة حمزة وابن عامر

وحفص . وقرأ الباقر بالرفع على أنه مبتدأ خبره الظرف قبله . انظر الاتحاف :

٢٥٨ ، وحجة القراءات : ٣٤٦ ، وانظر المفنى : ٤٧٨/٢ ، ٤٧٩ .

كقوله تعالى : (أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) . على قراءةٍ من فتح الواو ، ومثلها قوله تعالى :
 (قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُمْ) (٢) ، وقوله : (أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ) (٣) . وكقوله سبحانه : (أَفَأَنْتُمْ
 لَهُ مُنْكَرُونَ) (٤) ، وكقوله : (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) (٥) .

وانفردت بذلك الهمزة وحدَها لأنها أم أدوات الاستفهام ، فأما باقى أدوات
 الاستفهام فلا تتقدم على حرفِ الحذف ، بل يلزم بقاؤها فى موضعها كقوله سبحانه :
 (فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٦) .

و (أم) المنقطعة تدخل على جميع أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة كقوله تعالى :
 (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ) (٧) وتقول : أفى الدار قام زيد أم متى يخرج عمرو .
 وأما الفصل الثالث ففيه مسائل :

الأولى : أن المعطوف المفرد لا بد أن يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف

(١) الآية : (١٧) من سورة الصافات ، قرأ نافع وابن عامر : (أَوْ أَبَاؤُنَا) باسكان
 الواو . وقرأ الباقون بفتح الواو . وهى واو نسق دخلت عليها همزة الاستفهام .
 انظر حجة القراءات : ٦٠٨ .

(٢) من الآية : (٢٤) من سورة الزخرف . وقرأ ابن عامر وحفص : (قال) ماضيا .
 وقرأ الباقون : (قل) بغير ألف على الأمر . الاتحاف : ٣٨٥ ، وحجـة
 القراءات : ٦٤٨ - ٦٤٩ .

(٣) من الآية : (١٧٠) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (٥٠) من سورة الأنبياء .

(٥) من الآية : (٥١) من سورة يونس .

(٦) من الآية : (١٤) من سورة هود ، وكذلك من الآية : (١٠٨) من سورة

الأنبياء ، وفى الاصل : (فهل أنتم له مسلمون) باقحام (له) بين أنتم
 ومسلمون ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) من الآية : (١٦) من سورة الرعد .

عليه في اللفظ أو في الموضع إن كان له موضع. ومثال تبعيته له في الموضع قوله تعالى :
(وَمَا يَحْزَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ) (١)

على قراءة حمزة بالرفع ، فهو معطوف على موضع مثقال لأنه في موضع رفع على أنه فاعل (٢)

(يحزب) و (مِنْ) زائدة ، ومن قرأ بالفتح فهو مخفوض بالمعطف على لفظ (مثقال) .

وأعلم أن المعطوف عليه إما أن يكون معرباً أو مبنياً ، فإن كان مبنياً عطف على (٣١/ب)
موضعه خاصة نحو : قام هؤلاء وزيد ، ورأيت هؤلاء وزيداً ، ولا يجوز أن يعطف على
لفظه إلا في موضعين خاصة .

أحدهما : المنادى المبني على الضم نحو قوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِىِّ مَعَهُ)

والطير (٣) ، بالرفع على لفظ (جبال) والنصب على موضع (جبال) لأنه في موضع

نصب لأن المنادى مفعول بفعل محذوف قام حرف النداء مقامه ، فالتقدير في قولك :

يأزید : أنادى زیداً .

والثاني : اسم (لا) التي للتبرئة نحو : لا رجل في الدار ، يجوز أن يعطف على

لفظه وعلى موضعه ، وموضعه الرفع بالابتداء لأن أصله : ما من رجل في الدار ، إذ هو

جواب لمن قال : كل من رجل في الدار ؟ و (مِنْ) زائدة . وعلى الوجهين في المعطف

(١) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقرأ حمزة ويحقوب وخلف : (ولا أصفر

ولا أكبر) برفع الراء فيهما ، ووافقهم الحسن والأعمش . وقرأ الباقر بفتح

الراء فيهما . انظر الاتحاف : ٢٥٢ ، وحجة القراءات : ٣٣٤ ، ومشكل

أعراب القرآن : ٣٤٨/١ .

(٢) قال الزجاج : ويجوز رفعه من جهة أخرى على الابتداء ، ويكون المصنوع : ولا ما

هو أصغر من ذلك ولا ما هو أكبر إلا في كتاب ميبين . حجة القراءات : ٣٣٤ .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة سبأ . قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن

هرمز ومسلمة بن عبد الملك ويحقوب والأعرج . وقرأ الباقر بالنصب . مجاز

القرآن : ١٤٣/٢ ، والقرطبي : ٢٢٦/١٤ ، والكتاب : ١٨٧/٢ ، والبحر

المحيط : ٢٦٣/٧ ، وغيت النفع : ٢٠٨ ، والاتحاف : ٣٥٨ ، ومختصر

شوان القراءات لابن خالويه : ١٢١ .

جاء قوله :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)

رَوَى بِرْفَعِ (خُلَّةٌ) عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَنَصَبِهَا عَلَى اللَّفْظِ .

وَحَكْمُ التَّوَابِعِ كُلِّهَا كَحَكْمِ الْمُطَفِّ فِي أَنَّهَا لَا تَجُوزُ عَلَى لَفْظِ الْمَبْنِيِّ إِلَّا فِي الْمَوْضِعَيْنِ

الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى مَا يَتَّبِعُنِ (٢) فِي مَوَاضِعِهِمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَإِنْ كَانَ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْرَبًا ، فَإِنْ كَانَ لَهُ لَفْظٌ خَاصَةٌ حَمَلَ تَابِعُهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا . وَإِنْ كَانَ لَهُ لَفْظٌ وَمَوْضِعٌ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ

ذَلِكَ الْمَوْضِعُ تَوْهَمًا أَوْ أَصْلًا ، فَإِنْ كَانَ تَوْهَمًا لَزِمَ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَلَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ

عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَأَجَازَةٍ الْكُوفِيِّينَ ، وَذَلِكَ كَتَوْهْمُ الْخَفِيِّ فِي كُلِّ اسْمٍ

مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ يَجُوزُ خَفْضُهُ قِيَاسًا بِحَرْفِ جَرٍّ زَائِدٍ ، فَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ خَيْرٌ (لَيْسَ)

أَوْ (مَا) الْحَبَازِيَّةُ نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ،

فِيلْزَمُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ نَصَبُ الْمُعْطُوفِ وَلَا يَجُوزُ خَفْضُهُ عَلَى تَوْهَمِ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ فِي الْخَبَرِ

إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٣)

(١) من السريخ ، نسبه سييويه الى أنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو

لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وفي المؤلف نسب فيه عجز البيت مع صدر

آخر الى ابن حمام الأزدي . ويروي عجزه : اتسع الخرق على الراتق .

والخلة : بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، والراقع ومثله الراتق :

الذي يصلح موضع الفساد من الثوب . وضرب اتسع الخرق مثلا على تفاقم الأمور .

وهو من شواهد سييويه : ٢٨٥ / ٢ ، ٣٠٩ ، والتبصرة : ٣٨٩ / ١ ، والجمل

لابن شقير : ٣٠٧ ، والملح : ٤٤ ، والمساعد : ٦١٥ / ٢ ، والمؤلف : ١٢٧ ،

والتصريح : ٢٤١ / ١ ، وشرح الفصل : ١٠١ / ٢ ، ١٣٨ / ٩ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٢٥٣ / ١ ، والاشموني : ٩ / ٢ ، والمستقصى : ٣٥٠ / ١ .

(٢) في الاصل : (تبين) والوجه ما أثبت .

(٣) من الطويل للأعوص الرياحي ، يهجو بني يربوع ينسبهم الى الشؤم وقلة الصلاح =

فَنَائِبٌ مَحْمُولٌ عَلَى تَوْهَمٍ (بِمُصْلِحِينَ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِيًا (١)

فَسَابِقٌ مَحْمُولٌ عَلَى تَوْهَمٍ (بِمَدْرِكِ) . وَكَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : هَذَا

ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ خَفَضُ الْمَعْطُوفِ عَلَى تَوْهَمٍ خَفَضُ (زَيْدِ)

بِالإِضَافَةِ عَلَى تَقْدِيرٍ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَطَلَّ طَاهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَجْجَلٍ (٢)

= والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم ، فخرابهم لا ينصب إلا بالبين والفرقة .

أنشده سييويه في كتابه ثلاث مرات ونسبه في واحدة (٢٩/٣) إلى الفهرزدق ولم أجدّه في ديوانه المطبوع ببغروت .

انظره في الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والخصائص : ٣٥٤/٢ ،

والجمل لابن شقير : ٢٤٦ ، وشرح الفصل : ٥٢/٢ ، ٥٢/٢ ، ٧٥/٢ ،

٦٩/٨ ، والبيان والتبيين : ٢٩١/٢ ، والمغنى : ٤٧٨/٢ .

(١) من الطويل لزهير بن أبي سلمى . أنشده سييويه في كتابه سبع مرات ونسبه في

واحدة (٣٠٦/٣) لصرمة الأنصاري وفي الباقي لزهير . ويروى لابن رواحة

عبد الله كما في الخزنة : ٦٦٦/٣ . والشاهد فيه قوله (ولا سابق) حيث جاء

به مجرورا مع كونه معطوفا على (مدرك) المنصوب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء

به مجرورا لأن الباء تدخل على خبر ليس كثيرا ، فتوهم أنه أدخل الباء على

خبر ليس فباء المعطوف مجرورا على هذا التوهم .

انظره في الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٥٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ،

١٦٠/٤ ، والجمل : ٩٦ ، والحلل : ١١٠ ، وشرح الفصل : ٥٢/٢ ، وتوضيح

المقاصد : ٢٢٥/٢ ، والمغنى : ٤٧٦/٢ ، ٦٧٨ ، والمساعد : ٣٠٠/٢ ،

وحاشية الخضرى : ٢٣٤/١ ، والخزنة : ٦٦٦/٣ .

(٢) من الطويل ، لامرئ القيس من معلقته المشهورة . والطاهة : جمع طاه وهو

الطباخ ، والصفيف : الذى قد صفف مرققا على الجمر ، والقدير : ما طبخ

في قدر .

ويروى (ما) مكان (من) كما في الديوان وشرح القصائد العشر .

= واستشهد به أيضا على معنى (أو) بمعنى الواو . انظره في ديوانه : ٣٨ ، وشرح =

فليس خفي (قد ير) بالمعطف^(١) على (صفي) على تقدير : منضج صفي شوا ،

وإنما هو معطوف على (منضج) على حذف مضاف ، والتقدير : أو طابخ قد ير .

ومثال المرفوع الذي يتوهم خفضه بحرف جر زائد قولك : مَا قَامَ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ،

فلا يجوز عند البصريين خفي امرأة على توهم (مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ) / وكذلك : هل (١/٣٢)

رَجُلٌ فِي الدَّارِ أَوْ امْرَأَةٌ . ولا يجوز (أَوْ امْرَأَةٍ) على توهم (هل مِنْ رَجُلٍ) إِلَّا عِنْدَ

الكوفيين . ومن هذا أيضا جزم الفعل المضارع بعد صيغة الأمر بالمعطف عليها على

توهم وجود لام الأمر فيها نحو : قُمْ وَتَخْرُجْ ، على توهم (لَتَقُمْ وَتَخْرُجْ) لا يجيزه

البصريون إِلَّا ضرورة كقوله :

فَقُلْتُ ادْعِني وَادْعُ فَإِنْ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يَنَادَى دَاعِيَانِ (٢)

على رواية مَنْ رَوَاهُ كَذَلِكَ ، فادْعُ مجزوم على توهم (لتدعى ، وادْع) .

وإن كَانَ مَوْضِعُ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ أَصْلًا ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ يَجُوزُ التَّلْفُظُ بِهِ أَوْ لَا يَجُوزُ ،

فإن كَانَ لَا يَجُوزُ التَّلْفُظُ بِهِ لَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ عَلَيْهِ ، وَلَزِمَ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَمِثَالُهُ كَلُّ

مَفْعُولٍ تَمَدَّى إِلَيْهِ فَعَلُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ وَلَا يَجُوزُ تَمَدُّدُهُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ نَحْوُ : مَرَّتْ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو

= الكافية الشافية : ١٢٢٣/٣ ، والمغنى : ٤٦٠/٢ ، والمساعد : ٢٠٦/٢ ،
والأشموني : ١٠٧/٣ ، وشرح القوائد العشر للتبريزي : ٨١ ، والمهمع : ٢٧٨/٥

(١) أجاز ذلك الكوفيون والبغداديون .

(٢) من الوافر ، نسبه سيويه للأعشى ، ويروى للحطائية ، ونسب أيضا إلى ربيعة

ابن جشم ، وإلى دثار بن شبيان النمري ، والبيت موجود في زيادات ديوان

الأعشى : ص ٢٦٠ ، ونسبه القالي إلى الفرزدق وليس في ديوانه وهو من

شواهد سيويه : ٤٥/٣ ، والتبصرة : ٣٩٩/١ ، وأما القالي : ٩٠/٢ ،

والانصاف : ٥٣١/٢ - ٥٤٧ ، والمغنى : ٣٩٧/١ ، والشذور : ٣١١ ،

وشرح ابن عقيل : ٣٥٣/٢ ، والأشموني : ٣٠٧/٣ ، ومعجم الشواهد

الحرية : ٤٠٥ .

ويروى (وادعو) ولا شاهد فيها على النصب .

ولا يجوز (وعمراً) على تقدير مررتُ زيداً ، وإن كان ذلك هو الأصل لأنه لا يجوز التلفظ به . فإن ورد مثل ذلك من كلام العرب حمل على أنه مفعول بإضمار فيصل ، والتقدير : مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عمراً ، وإن كان ذلك الموضع يجوز التلفظ به فهو على أربعة أقسام :

القسم الأول : لفظه نصب وموضعه رفع ، وهو اسم (إن ، ولكن) لأنه في الأصل مبتدأ .

والقسم الثاني : لفظه خفي وموضعه رفع ، وهو نوعان :

أحدهما : المخفوف بالمصدر إذا كان ذلك المخفوف فاعلاً في المعنى ، نحو أعجبتني قيامُ زيدٍ ، التقدير : أعجبتني قيامُ زيدٍ ، أي أن قام زيد .
والثاني : كل مرفوع خفي بحرف جر زائد نحو : ما قام من أحدٍ ، وهل قام من ربلي . ومثل ذلك قوله تعالى : (وما تأتيهم من آيةٍ) (١) . أي : وما تأتيهم آيةٌ ، وقوله عز وجل : (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة) (٢) . الأصل (مثقال ذرة) ، وقوله سبحانه : (ما لكم من الله غير) (٣) .

القسم الثالث : لفظه خفي وموضعه نصب ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : المخفوف باسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : مررتُ برجل ضاربٍ زيدٍ الآن أو غداً ، الأصل : ضاربُ زيداً .

والثاني : المخفوف بالمصدر إذا كان ذلك المخفوف هو المفعول في المعنى ، نحو : أعجبتني قتلُ الكافر زيدٍ ، التقدير : قتلُ الكافر زيدٍ ، أي : أن قتل الكافر زيد .

والثالث : كل منصوب خفي بحرف جر زائد نحو : ليس زيدٌ بقائم ، وقوله تعالى

(١) من الآية : (٤) من سورة الأنعام .

(٢) من الآية : (٦١) من سورة يونس .

(٣) من الآيتين : (٦٥ - ٧٣) من سورة الأعراف .

(أَوَّلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ) (١) ، الْأَصْلُ (قَادِرًا) ونحو : مَا ضَرَبْتُ مِنْ رَجُلٍ ، وَهَلْ ضَرَبْتُ مِنْ رَجُلٍ .

وَالرَّابِعُ : الْمَخْفُوفُ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، الْأَصْلُ : حَسَنِ الْوَجْهِ .

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ : مَوْضِعُهُ جَزْمٌ وَقَدْ يَكُونُ لَفْظُهُ رَفْعًا أَوْ نَصْبًا ، فَالَّذِي / لَفْظُهُ (٣٢ / ب) رَفَعَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ نَحْو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُو ، فَلَفْظُ (يَقُومُ) رَفَعَ وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْفَاءُ لَكَانَ مَجْزُومًا بِالشَّرْطِ (٢) ، فَصَارَتِ الْفَاءُ مَعَ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعِ فِعْلِ مَجْزُومٍ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ) (٣) .

وَيَجْرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمَرْفُوعِ فِي هَذَا كُلِّ جُمْلَةٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْفَاءُ أَوْ (إِذَا) فِي جَوَابِ الشَّرْطِ أَيْضًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَإِنْ تَخَفُوهُمَا وَتَؤْتُوهُمَا الْفَقْرَاءَ فَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ) . وَنَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَإِنْ تَصِبُّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (٥) ، فَمَوْضِعُ الْفَاءِ وَ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ بَعْدَ هُمَا جَزْمٌ إِنْ لَوْ وَقَعَ هُنَاكَ فِعْلٌ مَضَارِعٌ لَكَانَ مَجْزُومًا ، وَأَمَّا لَفْظُ الْجُمْلَةِ بَعْدَ الْفَاءِ أَوْ (إِذَا) فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ ، إِنْ لَوْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِمَا فِعْلٌ مَضَارِعٌ لَكَانَ مَرْفُوعًا لِأَجْلِ الْفَاءِ أَوْ (إِذَا) وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَهُ جَزْمٌ ، وَالَّذِي لَفْظُهُ نَصْبٌ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ الَّذِي مَوْضِعُهُ جَزْمٌ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ أَمْرٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ تَمَنٍّ ، أَوْ تَحْضِيضٍ ، أَوْ عَرْضٍ ، أَوْ دُعَاءٍ نَحْو : قُمْ فَأَكْرِمْكَ ، وَأَيْنَ بَيْتِكَ فَأُزَوِّدَكَ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ) (٦) وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصَدِّقَ) (٧) ، وَنَحْوُ قَوْلِكَ :

(١) من الآية : (٨١) من سورة يس .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٥ / ١ .

(٣) من الآية : (٩٥) من سورة المائدة .

(٤) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية : (٣٦) من سورة الروم .

(٦) من الآية : (١٦٧) من سورة البقرة .

(٧) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين .

اللهم اغفر لزيد فيدخل الجنة ، فموضع الفاء مع الفعل المنصوب بعد ها في هذه الأماكن جزم ، إذ لو زالت الفاء لكان مجزوماً ، هذا مذهب السيرافي (١) وطائفة ، وأكثر الناس على أن هذا المنصوب ليس في موضع جزم ، وإنما الجزم فيه من قبيل التوهم ، فقله تعالى : (فاصدق وأكن) بالجزم هو عند هم من قبيل التوهم ، وهذا الثاني هو ظاهر مذهب سيوييه (٢) وهو الأصح ، فكل ما ذكر في هذه الأقسام الأربعة مما له لفظ وموضع إذا عطف عليه غيره ، فيجوز أن يحذف على اللفظ على ما يتبين بعد ، وأما على الموضع فيجوز باتفاق في ثلاثة منها .

أحدها : كل مرفوع خفي بحرف جر زائد ، ومثاله قوله تعالى : (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) (٣) على قراءة الرفع .

والثاني : كل منصوب خفي بحرف جر زائد أيضاً ، ومثاله قوله :
معاوي إنا بشر فأسجح
فلسنا بالجهال ولا العديداً (٤)

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المزيان أبو سعيد . كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن ، وعلى أبي بكر بن دريد اللفظة ، له من الكتب : شرح سيوييه ، الذي لم يسبق إليه بمثله ، وكتاب (أغبار النحويين البصريين) توفي سنة ٢٨٦ هـ ، انظر ترجمته في الفهرست : ٩٣ ، وأبناء الرواة : ٣١٣ / ١ - ٣١٤ ، وانظر مذهب في شرحه لكتاب سيوييه : ٢١٠ / ٤ - ٢١٤ ، والمغني : ٤٧٧ / ٢ .

(٢) الكتاب : ٣٤٤ / ٢ ، وانظر المغني : ٤٧٧ / ٢ .

(٣) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقراءة الرفع هي قراءة حمزة ويحقوق وخلف .

(٤) من الطويل ، وهو لحقينة بن هبيرة الأسدي ، شاعر جاهلي اسلامي وفد على معاوية بن أبي سفيان فدفع اليه رقعة فيها أبيات من جملتها هذا البيت . ومعاوي : مرخم معاوية ، وأسجح : أرفق وسهل والسجاجة السهولة . وهو

من شواهد سيوييه : ١ / ٦٧ ، ٢ / ٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ٣ / ٩١ ، والمقتضب :

٢ / ٣٣٨ ، ٣ / ٢٨١ ، ومعاني القرآن : ٢ / ٣٤٨ ، والانصاف : ١ / ٣٣٢ ، =

فعطاف (الحديد) على موضع (جبال) ، وموضعه نصب ، لأنه خبر ليس .

والثالث : القسم الرابع كله على مذاهب السيراني ومن تبعه ، ومن أمثلته قوله تعالى : (وَإِنْ تَغْفُوْهَا وَتُغْفِرْ لَهُمَا الْفَقْرَاءَ فَهُمْ غَيْرُكُمْ وَيَكْفُرُ) ^(١) بالجزم على قراءة مَنْ قرأه كذلك ، وقوله سبحانه : (مَنْ يَضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) ^(٢) بالجزم على مَنْ قرأه كذلك أيضاً ، وقوله عز وجل : (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ) ^(٣)

/ على قراءة الجزم أيضاً . وما عدا هذه الثلاثة وهو الذي بقي من الأقسام الأربعة ، (٣٣/أ) فاختلف النحويون في جواز العطاف على موضعه ، فأجازوه بعضهم مطلقاً ، ومنعوا بعضهم مطلقاً ، وفصل قوم فجوزوه فيما عدا الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأجازوه ^(٤) سيبويه في (إِنْ ، وَلَكِنْ) وسكت عنه فيما عدا ذلك ، وحمل النصب في نحو : هذا ضارب زيد الآن وعمراً ^(٥) ، أو في نحو : أعجبتني ضرب زيد وعمراً ، على إضمار فعل . أي : ويضرب عمراً .

= وسر الصناعة : ١٤٧/١ ، والجمل : ٦٨ ، وشرحه لابن عصفور : ٢٥٤/١ ، والخزانة : ٣٤٣/١ ، ٣٤٥ .

(١) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة . وقراءة الجزم هي قراءة نافع وحَمْزُهُ والكسائي ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر (نَكَّرَ) برفع الراء على الاستئناف وقرأ ابن عامر وحفص : (وَيَكْفُرُ) بالياء والرفع على الاستثناء . انظر حجة القراءات : ١٤٧ - ١٤٨ ، والاتحاف : ١٦٩ ، والبحر المحيط : ٤٣٣/٢ ، وفيه تفصيل .

(٢) من الآية : (١٨٦) من سورة الاعراف . وقراءة الجزم هي قراءة حمزة والكسائي وخلف . وقرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع على الاستئناف . انظر حجة القراءات : ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، والاتحاف : ٢٣٣ ، والبحر المحيط : ٤٣٣/٤ .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين . وقرأ الجمهور بحزم (وَأَكْنَ) وأبو عمرو (وَأَكُونُ) بالواو بعد الكاف ونصب النون عطفاً على (فاصدق) المنصوب بأن بعد جواب التضي ، الاتحاف : ٤١٧ ، وحجة القراءات : ٧١٠ .

(٤) انظر الكتاب : ١٤٤/٢ ، ١٦٤ ، ١٦٩ .

(٥) الكتاب : ١٦٩/١ .

والمانعون مطلقاً بنوا على أنَّ من شرطِ المحطِّفِ على الموضع وجودُ المحرِّزِ له (١) ، وهو أنَّ يكونَ الطالبُ بذلك الموضعَ موجوداً كما هو في الثلاثة المتقدِّمة المتَّفِقُ عليها ، وهو مذهبُ ابنِ أبي العافية (٢) ، وكثيرٌ من المتأخِّرين .

وأما إنَّ كان الموضعُ الأصلي خفُضاً فلا يجوزُ المحطِّفُ عليه ، فلا يقالُ : اختسرتُ زيداً الكرماءَ والفقهاءَ ، على أنَّ التَّقْدِيرَ : مِنَ الكرماءِ والفقهاءِ ، لأنَّ الخافِضَ لا يحصُلُ محدَّثاً وفاً .

وأما المحطِّفُ على اللَّفْظِ فجائزٌ مطلقاً في الأقسامِ الأربعةِ وغيرِها من المعربات . ومن ذلك قراءةُ الخَفِضِ في قوله تعالى (وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ) (٣) . وقراءةُ النَّصْبِ في قوله تعالى : (فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ) (٤) في الآيتين المتقدِّمتين ، إلَّا أنَّ عاملَ اللَّفْظِ إذا كان لا يَصِحُّ له ذلك العملُ في المعطوف ، امتنعَ عطفه على اللَّفْظِ ، فلا تقولُ : مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ وَلَا هِنْدٍ ، بالخَفِضِ على اللَّفْظِ ، ولا : مَا ضَرَبَتْ مِنْ رَجُلٍ وَلَا هِنْدٍ كَذَلِكَ ، لأنَّ (مِنْ) الزائدة لا تدخلُ على المعارفِ . وكذلك لا تقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ بَلْ قَاعِدٌ ، على اللَّفْظِ ، ولا : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ لَكِنْ قَاعِدٌ ، لأنَّ هذه الباءُ لا تُرَادُّ في الإيجابِ ،

(١) انظر المصنعي : ٤٧٤ / ٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأندلسي (٥٠٧ هـ - ٥٨٣ هـ) أصله من كتندة بمرسية . انتقل إلى غرناطة وسكن بها ثم إلى مالقه وأخذ عن أهلها . أخذ عن أبي بكر بن العربي ، وأبي الوليد الدباغ ، وأبي عبد الله حفيد مكي بن أبي طالب .

كان شيخاً فقيهاً جليلاً أدبياً بارعاً عارفاً بالعربية واللغة ، ذا كراماتٍ ، كاتباً مجيداً ، شاعراً مكثرًا . توفي بغرناطة . انظر ترجمته في بنية الوعاة : ١٥٤ / ١ - ١٥٥ والذيل والتكملة : ٣٤٦ / ٦ ، وانظر مذهبه في البسيط : ٦٦٨ .

(٣) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقراءة الخَفِضِ هي قراءة الجمهور ، وفتحت الراء من (أصغر وأكبر) لأنه لا ينصرف .

(٤) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين ، وقراءة النصب هي قراءة أبي عمرو . وتقدم تخريجها .

وكذلك لا تقول : مَزِيدٌ قائماً بل قائداً ، ولا : مَزِيدٌ قائماً لكن قائداً ، لأنَّ (ما)
الحجازية لا تعمل إلا والخبر منفى غير موجب .

ومن هاهنا منع كثير من النحويين أن تقول : جاءني الضارب الرجل وزيد ،
بالخفص على الرجل ، منعه لأن اسم الفاعل المفرد وما في حكمه المصرف بالألف واللام ،
لا يضاف إلا إلى ما فيه الألف واللام .

وأعلم أن المبنى في غير بابي النداء و (لا) على ما تقدم ، يجري فيه جميع ما جرى
في المصرب من التقسيم والأحكام ، ويتنزل فيه منزلة اللفظ ما يقتضيه العامل الداخل
عليه من العمل . فإذا قلت : جاءني ضاربٌ هذا ، فموضع (هذا) نصب ، لأنه في
المعنى مفعول ، ويتنزل فيه منزلة اللفظ الخفص الذي تقتضيه الأضافة ، فيجرى في
المضاف عليه مجرى المصرب على ما تقدم .

فقد تحصل من هذه المسئلة : أن العطف على اللفظ لا بد فيه من شرطين :
أحدهما : ألا يكون اللفظ بناءً ، ويستثنى من ذلك باب / النداء ، وباب (لا) (٣٣ / ب)
على ما تقدم .

والثاني : أن يكون عامل اللفظ يصح له ذلك العمل في المعطوف ، وإن العطف
على الموضع لا بد فيه من ثلاثة ^(١) شروط متفق عليها عند أكثر البصريين .
أحدها : أن يكون ذلك الموضع أصلاً لا توهماً ^(٢) .
والثاني : أن يكون يجوز التلطف به .

والثالث : أن لا يكون خفصاً ، واختلفوا في زيادة شرط رابع وهو : أن يكون
الطالب بذلك الموضع موجوداً ، فاشتراطه ابن أبي العافية ومن تبعه على المنع فيما
تقدم الخلاف فيه . ولم يشترطه المجيزون مطلقاً ، ولا المجيزون فيما عدا الصفقة

(١) انظر المغني : ٤٧٣ / ٢ ، ٤٧٤ .

(٢) انظر الهمع : ٢٧٨ / ٥ .

المشبهة ، والفارسي لا يشترطه ، لأنه نص (١) على جواز العطف على الموضع في بابي اسم الفاعل والمصدر .

واختلف المتأخرون في مذنب سيبويه ، فحمل بعضهم عليه أنه لا يشترطه ، وحمل بعضهم عليه اشتراطه ، وهو الظاهر من كلامه .

المسألة الثانية :

أن المفرد لا يعطف إلا على ما هو من جنسه لفظاً أو تقديراً (٢) ، فلا يعطف الاسم المفرد إلا على اسم مثله في اللفظ أو في التقدير . فمثال اللفظ : قام زيد وعمر ، ومثال التقدير قوله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) (٣) ثم قال : (ولا جنباً) فجنباً معطوف على الجملة التي هي قوله : (وأنتم سكارى) لأنها في موضع اسم منصوب على الحال . ومثله أيضاً قول الشاعر :

فألفيته يوماً يبير عدوه وحر عطاء يستخف المعابر (٤)

ف (بحر) معطوف على قوله (يبير) لأنه في موضع الحال أي : مبيراً عدوه وحر عطاء . وقول الآخر :

بات يفشيها بعصب باتير يقصد في أسوقها وجائر (٥)

(١) انظر الايضاح : ١٥٩/١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٨/١ .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة النساء .

(٤) من الطويل ، وهو للناطقة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ملك

الحرب في الحيرة . يبير عدوه : أي يهلكه . والمعابر : السفن التي يعبر فيها وقوله : (وحر عطاء) أي جواد كثير العطاء .

انظر الديوان : ٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٩/١ ، وشرح ابن عقيل

٢٤٤/٢ ، وعدة السالك : ٣٩٥/٣ .

(٥) من الرجز : لم يحرف قائله ، يصف رجلاً يحقر ابله للضيغان ، وقيل : في وصف رجل يحاقب امرأته بالسيف القاطع ، والضمير في (يفشيها) يعود على الابل =

ف (جائر) معطوف على (يَقْصِدُ) لأنه في موضع النعت (لِعَضْبٍ) أى : قاصيد
وجائر . وكذلك لا يُشْرِكُ الفعل في الإعراب إلا مع فعل في اللفظ أو في التقدير ، فمثال
اللفظ قوله تعالى : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحْسِنِ اللَّهُ يَتَّقْهِ) . ومثال التقدير قوله
تعالى : (مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) (٢) . وقوله سبحانه : (وَإِنْ تُخَفُّوهَا
وَتُؤْتُوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرْ) على قراءة الجزم فيهما ، فالفعل معطوف على
الفاء مع ما بعدها ، لأنها في موضع فعل مجزوم على ما تقدم في المسألة الأولى .

ويشترط في (٤) الفعلين المُشْرَكَيْنِ اتِّفَاقُهُمَا فِي الزَّمَانِ كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، وَلَا يَشْتَرُطُ
اتِّفَاقُهُمَا فِي الصِّيغَةِ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَا فِيهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ
خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا) (٥) عَلَى قِرَاءَةِ
الْجَزْمِ .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ فَلَا تُعْطَفُ أَيْضًا إِلَّا عَلَى جُمْلَةٍ فِي الْلفْظِ أَوْ فِي التَّقْدِيرِ ، فَلَا تُعْطَفُ

= أَوِ الْمَرْأَةِ . وَالْعَضْبُ : السِّيفُ الْقَاطِعُ : يَقْصِدُ : يَصِيبُ الْهَدَفَ . جَائِرٌ : مَنْ
جَارٍ يَجُوزُ أَيْ مَالٍ عَنِ الْقَصْدِ .

وَالشَّاهِدُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢١٣/١ ، ١٩٨/٢ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ :
١٦٧/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٤٩/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ :
١٢٧٢/٣ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٤٧٧/٢ ، وَعُدَّةُ السَّالِكِ : ٣٩٥/٣ ، وَالْخَزَانَةُ
٣٤٥/٢

وَيُرْوَى (يَحْشِيهَا) بِالْعَيْنِ الْمُهْطَةِ .

- (١) مِنْ الْآيَةِ : (٥٢) مِنْ سُورَةِ النُّورِ .
- (٢) مِنْ الْآيَةِ : (١٨٦) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَبِالْجَزْمِ قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفُ .
- (٣) مِنْ الْآيَةِ : (٢٧١) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَبِالْجَزْمِ قَرَأَ نَافِعٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ .
- (٤) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٥٠/١ .
- (٥) مِنْ الْآيَةِ : (١٠) مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ . قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ بَرْفَعُ
الْلَامِ مِنْ (يَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا) عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحْيٍ . وَقَرَأَ
الْبَاقُونَ : بِجَزْمِ اللَّامِ ، انْظُرْ الْإِتْحَافَ : ٣٢٧ ، وَحِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٥٠٨ ،
وَالْمَحْتَسِبُ : ١١٨/٢ .

على مفرد إلا بشرط أن يصح تقدير أحدهما بالآخر. فمثال تقدير الجملة بالمفرد قوله تعالى : (أولم يروا إلى الدَّائِرِ فوقهم صافاتٍ يقبضن)^(١) / أي : وقابضاتٍ. ومثال (١/٣٤) تقدير المفرد بالجملة قولك : مررتُ بالقائمين وخرجوا ، فخرجوا معطوفٌ على (قائمين) لأنه في تقدير الجملة والمعنى ؛ بالذين قاموا وخرجوا ، ومن هذا قوله تعالى : (فَالْمُخِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَمًا)^(٢) . فقوله (أَثَرُنَ) معطوفٌ على لفظ (مُخِيرَاتِ) (مُخِيرَاتِ) لأنه في تقدير : (فَالَّتَاتِي أَغْرَنَ فَأَثَرُنَ) وليس من هذا قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ)^(٣) . فليس (أَقْرَضُوا) معطوفاً على لفظِ مُصَدِّقِينَ . وإن كان تقديره : الَّذِينَ تَصَدَّقُوا لما يلزم فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالمعطوف الذي هو (وَالْمُصَدِّقَاتِ) ، لأنَّ الألف واللام موصولةٌ و (مصدقين) صلتها . فإن عطفت عليه (أَقْرَضُوا) كان أيضاً صلةً ، ويضعف هذا أيضاً من جهة المعنى ، لأنَّكَ إِن جعلته معطوفاً عليه خاصةً كان مختصاً بالذكر ، والمعنى في (أَقْرَضُوا) أنه يشمل الذكور والإناث ، وليس أيضاً معطوفاً على لفظِ (مُصَدِّقَاتِ) خاصةً ، لأنه للذكور والإناث معاً ، والمُصَدِّقَاتُ مختصٌ بالإناث . فالصواب فيه أن يكون معطوفاً على ما يصلح في موضع المصدقين والمُصَدِّقَاتِ ، لأنه يصلح في موضعه على معناه (إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا) يراد به الذكور والإناث معاً . فإنما هذا من باب الحمل على المعنى ، ويختار في الجملتين إذا عطفت أحدهما على الأخرى أن تتفقاً في التسمية أو الفعلية . فالأحسن أن تعطف التسمية على مثلها والفعلية على مثلها نحو قوله تعالى : (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(٤) . وقوله سبحانه :

(١) من الآية : (١٤) من سورة المائدة .

(٢) في الأصل : (ومثال اللفظ تقدير المفرد) باقها كلمة (اللفظ) .

(٣) الآيتان : (٣ - ٤) من سورة المائدة .

(٤) من الآية : (١٨) من سورة الحديد ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٩ / ١

(٥) الآية : (٥) من سورة البقرة .

(فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) (١) ، ويجوز تخالفهما في ذلك فلا يمتنع عطف الاسمية على الفعلية والفعلية على الاسمية نحو : قام زيد وعمرو أكرمته ، وزيد قائم وأكرمت عمرا ، لكن الأول أولى .

المسألة الثالثة :

في العامل في المصطوف إذا كان مفردا ، وفيه ثلاثة مذاهب :
 (٢) مذ هب سيبويه (٣) أن العامل (في المصطوف هو العامل) (٤) في المصطوف عليه ،
 لكن بوساطة حرف المصطف .

الثاني : أن العامل فيه مقدّر بعد حرف المصطف .
 الثالث : أن العامل فيه عامل آخر غير الذي عمل في المصطوف عليه ، لكنه حذف وجعل حرف المصطف عوضا منه فناب منابه (٥) ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فالعامل في عمرو الرفع في مذ هب سيبويه هو الفعل الأول الذي هو (قام) لكون بوساطة الواو ، فالواو عنده وصلت إلى الحمل فيه ، والعامل فيه على المذهب الثاني فعل آخر مقدّر بعد الواو ، أي : قام زيد وقام عمرو ، والعامل فيه على المذهب (٣٤ / ب) الثالث فعل آخر ، عوضت منه الواو ، وكان الأصل : قام زيد قام عمرو ، فحذف (قام) الثاني وعوضت منه الواو .

(١) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف .

(٢) انظر شرح المفصل : ٧٥ / ٣ ، والبسيط : ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٧٧ / ٢ .

(٤) مابين القوسين زيادة لا يستقيم الكلام بدونها .

(٥) هذا المذهب الثالث نسبه ابن يحيى : ٧٥ / ٣ ، إلى أبي علي الفارسي ،

وقد اعترض ابن أبي الربيع في البسيط ص : ١٨٩ وما بعدهما - على المذهبين

الثاني والثالث وبين وجه الاعتراض لكل منهما ، وانظر نتائج الفكر : ٢٤٩ .

المسألة الرابعة :

أَنَّ الأسماءَ في المصطفِ عليها على ثلاثة أقسام :
قسم لا يجوز المصطفِ عليه وهو ضمير الخفض ^(١) ، لا يجوز المصطفِ عليه وحده إلا في

ضرورة كقوله :

أَبَاكَ أَيُّهُ بَنِي أَوْ مَصْدَرٍ مِنْ حَمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ ^(٢)

فمصطف (مصدر) على ضمير الخفض الذي (هو) ^(٣) الياء في قوله (بَنِي) ومتى
أردت المصطفِ عليه في الكلام لزمك أن تأتي معه بالخافض الأول ^(٤) ، ويكون الخافض مع
مخفوضه محطوفاً على الخافض الأول مع مخفوضه ، كقوله تعالى : (وَيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ
وَعَلَى آلٍ يَحْقُوبُ) ^(٥) . وقوله سبحانه (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٦) . وكذلك

(١) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر المسألة رقم (٦٥) من
الانصاف .

(٢) اللسان : (أوب) وفيه : (ويقال لمن تنصحه ولا يقبل ، ثم يقع فيما حذرت منه :
أبك ، مثل ويلك) . ثم أنشد البيت . وأصل التأنيبه دعاء الإبل ، ويقال :
أيهت بفلان تأنيبها ، إذا دعوته وناديته كأنك قلت له : يا أيُّها الرجل .
والمصدر : الشديد الصدر ، والجملة : جلّت الناقة إذا أسنت ، والواحد
جليل ، والجاب : الخليط ، والحشور : المنتفخ الجنين ، شبه نفسه به
في الصلابة والشدة .

والبيت من الرجز ، وهو من شواهد سيويه : ٣٨٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ٢٤٤ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥١ / ٣ ، وشواهد التوضيح :
٥٥ ولم أجد له نسبة .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : ٢ / ٢٤٠ : (جعل جمهور النحاة إعادة
الخافض - إذا عطف على ضمير الخفض - لازماً ، ولا أقول به ، لورود السماع
نثراً ونظماً ، بالمصطفِ على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض) .

(٥) من الآية : (٦) من سورة يوسف .

(٦) من الآية : (٣) من سورة الشورى .

تَقُولُ : هَذَا غَلَامُكَ وَغَلَامُ عَمْرٍو . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : غَلَامُكَ وَعَمْرٍو ، هَذَا مَذْهَبُ
البصريين ، وتأولوا قوله تعالى : (تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) ^(١) على قراءة الخَفَضِ ،
وقوله تعالى : (وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) ^(٢) . على أَنَّ الواوَ فيهما للقَسَمِ وما بعدَها
مخفوضٌ بها ، وأجاز ذلك الكوفيون ^(٣) ، واحتجوا بالآيتين .

وقسم لا يجوز العطف عليه إلا بشرط ، وهذا القسم هو ضمير الرفع المتصل ^(٤) ،
لا يجوز العطف عليه إلا بعد أن يؤكد بضمير رفع منفصل ، أو يفصل بينه وبين حرف
العطف بفاصل ^(٥) ، أو يفصل بين حرف العطف والمعطوف بـ (لا) ، فمثال توكيده
بضمير رفع منفصل قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) ^(٦) و (اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ) ^(٧) . ومثال

- (١) من الآية : (١) من سورة النساء ، والخفض قراءة حمزة بن حبيب ، والخفض
قرأ الأعشى شيخ حمزة ، وقتادة ، وإبراهيم النخعي ، ويحيى بن وثاب ، وطاعة
ابن مصرف . انظر البحر المحيط : ١٥٧/٣ ، وتفسير الطبري : ٥١٩/٧ ،
٥٢٣ ، والبيان : ٢٠٤/١ ، والانصاف : ٤٦٣/٢ .
- (٢) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .
- (٣) واليه ذهب يونس وقدارب والأخفش من البصريين ، وابن مالك وأبو حيان وابن
عقيل . وأنكره من الكوفيين القراء . انظر : معاني القرآن : ١٥٢/١ ،
والانصاف : ٤٦٣/٢ ، والارتشاف : ١٠٠٩ ، والهمع : ٢٦٨/٥ .
- (٤) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، انظر المسألة رقم (٦٦)
من الانصاف . وانظر أيضا مجالس شعلب : ١٧٦/١ .
- (٥) والعطف إذا كانت هذه الثلاثة جائز باجماع البصريين والكوفيين . انظر
الانصاف ٤٧٥/٢ ، والكتاب : ٣٧٨/٢ وما بعدها .
- (٦) من الآية : (٣٥) من سورة البقرة .
- (٧) من الآية : (٢٤) من سورة المائدة .

الفصل بينه وبين حرف المصطف قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ) (١)
فملائكته يجوز أن يكون مصطوفاً على الضمير الفاعل المستتر في (يُصَلِّي) لأجل
الفصل بـطليكم . ومثال الفصل بين حرف المصطف والمصطوف بـ (لا) قوله تعالى :
(مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٢) .

وقد تجتمع الثلاثة كلها كقوله تعالى : (مَا عِدْنَا مِنْ دُونِهِ شَيْءٌ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا) (٣)
وقد تجتمع اثنان منهما كقوله سبحانه : (لَقَدْ وَعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا) (٤) .
ولا يجوز المصطف عليه مع عدم هذه الثلاثة إلا في ضرورة كقوله :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَا يَالْكَلْبِ وَاعْتَزَيْنَا لِحَامِرَ (٥)

وقسم يجوز المصطف عليه مطلقاً من غير شرط ، وهو ما عدا القسمين كقوله تعالى :

(١) من الآية : (٤٣) من سورة الأحزاب .

(٢) من الآية : (١٤٨) من سورة الانعام .

(٣) من الآية : (٣٥) من سورة النحل .

(٤) من الآية : (٦٨) من سورة النمل .

(٥) من الطويل ، وهو للراعي كما في الكتاب : ٣٨٠ / ٢ ، واللسان : (عزا)
اعتزينا : من العزاء والعزوة وهي دعوة المستغيث ، يقول : يالفلان أويها
للأنصار والمهاجرين كما في اللسان . وكلب : قبيلة من قضاة وهم كلب بن
ويرة .

والشاهد فيه عطف (الجياد) على الضمير المتصل بالفعل ، وهو قبيح حتى
يؤكد بالضمير المنفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد .
وعلى رواية اللسان :

فَلَمَّا التَقْتُ فِرْسَانَنَا وَرَجَالَهُمْ دَعَا

لا يكون في البيت شاهد .

انظر الكتاب : ٣٨٠ / ٢ ، واللسان : (عزا) ، وحاشية الانصاف : ٤٧٥ / ٢ -

(لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ) (١) فَالشَّيَاطِينُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ الْمُتَصِلِ
بِنَحْشُرَنَّهُمْ ، وَهُوَ ضَمِيرُ نَصَبٍ (٢)

المسألة الخامسة :

أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الصَّحَافِ وَالْمَعْطُوفِ مَعَ (٣) فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِذَا
فُهِمَ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَجَعَلَ لَكُم سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) / الْأَصْلُ : تَقِيكُمْ (أ/٣٥)
الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، فَحُذِفَ (وَالْبَرْدَ) لِفَهْمِ الْمَعْنَى . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : رَاكِبُ النَّاقَةِ
دَالِيحَانَ (٥) ، الْأَصْلُ : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالدَّالِيحَانِ ، فَحُذِفَ الْمَعْطُوفُ وَحَرْفُ
الصَّحَافِ .

وَقَدْ يَجُوزُ قَلِيلًا حَذْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعَ حَرْفِ الصَّحَافِ ، وَبَابُهُ الشَّعْرُ كَقَوْلِهِ :
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ (٦)

- (١) مِنَ الْآيَةِ : (٦٨) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .
(٢) وَأَمَّا جَازِئُ ذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ الْمُتَصِلَ وَأَنَّ كَانَ فِي اللَّفْظِ فِي صُورَةِ الْإِضْطِحَالِ
فَهُوَ فِي النِّيَّةِ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْصَافِ . انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٤٧٢ / ٢ .
(٣) انْظُرِ الْأَشْمُونِي : ١١٦ / ٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٥٠ / ١ - ٢٥١ .
(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٨١) مِنْ سُورَةِ النِّحْلِ .
(٥) الدَّالِيحَانُ : مِثْنَى الدَّالِيحِ وَهُوَ الْمَجْمُودُ ، انْظُرِ الصَّحَاحَ : (طَلْح) وَالْمَحْتَسَبُ
٢٢٧ / ٢ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٨٩ / ١ - ٢٩٠ .
(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي ، يَذْكُرُ هُنَا زُرْقَاءَ الْيَمَامَةِ وَمَا كَانَ
مِنْ أَمْرِهَا حِينَ نَظَرَتْ إِلَى سَرَبٍ مِنَ الْقَطَا طَائِرًا ، وَكَانَ عَدَدُهُ سِتًّا وَسِتِّينَ ،
فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ نِصْفُهُ فِي الْعَدَدِ وَأُضِيفَ إِلَى الْحَمَامَةِ تَمَّ الْحَمَامُ مِائَةً .
وَيُرْوَى (فَيَا) بَدَلُ (أَلَا) (وَنِصْفَهُ) بَدَلُ (أَوْ نِصْفَهُ) .
انْظُرِ دِيَوَانَهُ : ٢٤ ، وَالْكِتَابُ : ١٣٧ / ٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ٤٧٩ / ١ ، وَالْجَمَلُ
لِابْنِ شَقِيرٍ : ١٩٢ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ١٤١ / ٢ ، وَالْخَصَائِصُ : ٤٦٠ / ٢ ،
وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٥٤ / ٨ - ٥٨ ، وَالْمَقْرَبُ : ١١٠ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٦٧ / ٤ .

على رواية من رواه ب (أو) والتقدير : أو هذا الحام ونصفه ، فحذف الواو
 المعطوف عليه قبلها ، وهذا المعطوف عليه المحذوف هنا هو مع ذلك معطوف على
 ما قبله . فأما قوله تعالى : (أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ)^(١) . فتقديره : فَضْرَبَ
 فَانْفَلِقْ ، وكذلك قوله تعالى : (أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)^(٢) أى : فَضْرَبَ
 فَانْفَجَرَتْ . وقوله تعالى : (أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْجَسَتْ)^(٣) . أى : فَضْرَبَ
 فَانْجَسَتْ . وليست هذه الآيات الثلاث ونحوها من حذف المعطوف عليه مع حذف
 المعطوف كالبيت على الأصح ، وإنما هي من حذف السبب وإقامة السبب مقامه^(٤) ، لأن
 الضرب سبب في انفلاق البحر ، وكذلك هو سبب في الانفجار وفي الانجاس ، وحذف
 السبب وإقامة السبب مقامه جائز فصيح في الكلام .

المسألة السادسة :

إن الاسم إذا افتقر إلى خبر أو ضمير عطف على ذلك الاسم غيرُه
 قبل الخبر أو الضمير ، فأما أن يكون المعطف بالواو أو بالفاء أو بثم أو بحتى أو بخير
 ذلك من الحروف ، فإن كان المعطف بالواو كان الخبر أو الضمير مطابقاً^(٥) للمعطوف
 والمعطوف عليه في التشية أو الجمع وفي التذكير أو التأنيث نحو : زيد وعمر قائمان ،
 وزيد وعمر وضريتهما ، وكقوله تعالى : (إِنْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ)^(٦) .

(١) من الآية : (٦٣) من سورة الشعراء .

(٢) من الآية : (٦٠) من سورة البقرة . وانظر المعنى : ٦٢٨ / ٢ .

(٣) من الآية : (١٦٠) من سورة الاعراف .

(٤) قلت : وكون ذلك من حذف السبب وإقامة السبب مقامه لا ينفي أن السبب حينما
 يذكر يكون معطوفاً عليه .

(٥) قال ابن عصفور في المقرب : ٢ / ٢٣٥ : (وإذا تقدم معطوف ومعطوف عليه ،

وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما ، فإن كان المعطف بالواو كان الضمير على

حسبهما نحو قولك : زيد وعمر قائما) .

(٦) من الآية : (٨) من سورة القصص .

وكذلك تقول : زينب وهند قائمتان . وقد يجوز أن يكون الضمير أو الخبر مطابقاً فـ
ذلك لأحدهما ، ويجعل الخبر إن ذلك للأول . ويكون خبر الثاني محذوفاً
لدلالة خبر الأول عليه ، ومن ذلك قوله تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه)^(١)
فقوله (أحق أن يرضوه) خبر عن اسم الله تعالى ، وخبر المحذوف الذي هو
(رسوله) محذوف ، التقدير : ورسوله أحق أن يرضوه ، والأول أكثر . و (حتى)

في ذلك بمنزلة الواو .

وإن كان المحذوف بالفاء أو بثم جاز في الخبر أو الضمير وجهان :^(٣)

أن يكون مطابقاً لهما نحو : زيد فعمرو قائمان ، وزيد ثم عمرو قائمان ، وأن يكون
مطابقاً لأحدهما فيكون الخبر أيضاً للأول دالاً على خبر الثاني المحذوف كما تقدم
في الواو نحو : زيد فعمرو قائم ، وزيد ثم عمرو قائم ، فقائم خبر عن زيد ، وخبر
عمرو محذوف ، أي : وعمرو قائم .

وإن كان المحذوف بغير ذلك من الحروف ، كان الضمير أو الخبر مطابقاً للأول
خاصة مع (لا) ، ولثاني خاصة مع (بل) و (لكن) / وجاز فيه الوجهان مع (أم)^(٢)
(أو) و (إما) ، نحو : كان زيد لا هند قائماً ، وزيد بل هند قائمة ، وما كان زيد
لكن هند قائمة .

(١) من الآية : (٦٢) من سورة التوبة .

(٢) قد رسيويه في الآية حذف خبر لفظ الجلالة لدلالة خبر (ورسوله) عليه .
وقدر المبرد أن في الكلام تقديم وتأخيراً وأن المعنى : والله أحق أن يرضوه
ورسوله .

وقدر الفراء المعنى : ورسوله أحق أن يرضوه ، وجعل لفظ الجلالة لافتتاح
الكلام ، قال : وإن شئت قلت : يرضوهما . أما ابن عصفور فزعم أن الفراء
الضمير نادر . ينظر تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء : ٤٤٥ / ١ ، ومشكل
أعراب القرآن : ٣٦٥ / ١ ، والبحر المحييط : ٦٤ / ٥ ، والمقرب : ٢٣٥ / ١ ،
والتبيان : ١٢ / ٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٨ / ١ .

ومثال كونه مطابقاً للأول مع (أو) قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهَبًا ^{هـ} انْفَضُّوا إِلَيْهَا) (١)

ومثال كونه مطابقاً للثاني معها قوله (تعالى) : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا) (٢) . وقد يجوز في (أو) أيضاً أن يكون الضمير مطابقاً لهما معاً ، والأكثر ما تقدّم ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) (٤)

المسألة السابعة : " في العطف على معمولي عاملين " .

أعلم أنه يجوز لك أن تعطف بحرف واحد اسمين فصاعداً على اسمين فصاعداً ، بشرط أن يكون العامل في جميع الأسماء المعطوف عليها واحداً نحو قوله تعالى : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ) (٥) . على قراءة آيات بالنصب ، فآيات معطوف بالواو على آيات الأول ، وقوله (فِي خَلْقِكُمْ) معطوف أيضاً على قوله (فِي السَّمَوَاتِ) بالواو ، والعامل في (آياتِ) الأول وفي السَّمَوَاتِ واحدٌ ، وهو (إِنْ) فجاز لوجود الشرط . وكذلك تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَخَالِدٌ بَكْرًا ، يعطف الاسمين معاً على الاسمين الأولين ، لأنَّ العامل واحدٌ ، وهو (ضَرَبَ) . وتقول : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا وَخَالِدًا بَكْرًا قَاعِدًا ، يعطف الثلاثة على الثلاثة . ولا يجوز أن تقول : كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا وَخَالِدٌ بَكْرًا ، على أن يكون خالدٌ معطوفاً على زيدٍ وبكراً معطوفاً على عمرو ، لأنَّ العامل في زيدٍ (كَانَ) ، والعامل في عمروٍ (يَضْرِبُ) فقد تعدد العامل فحسب

(١) من الآية : (١١) من سورة الجمعة .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) من الآية : (١١٢) من سورة النساء .

(٤) من الآية : (١٣٥) من سورة النساء .

(٥) من الآية : (٤) من سورة الجاثية ، وقراءة النصب هي قراءة حمزة والكسائي

ويحقوب .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٥ / ١ .

المعطوف عليهما . وكذلك لا يجوز : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا والقصرِ عمراً ، على أن يكون
 القصرُ معطوفاً على الدَّارِ وعمراً معطوفاً على (زيداً) ، لأنَّ العَامِلَ في لفظِ الدَّارِ
 (في) والعَامِلُ في زيدٍ (إِنَّ) . فأما قوله تعالى : (واختلاف الليل والنهار وما أنزل
 اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ) ^(١) على
 قراءة (آيَاتٍ) بالنصب ، فليس (اختلاف) مخفوضاً بالعطف على السموات ، مشركاً
 معها في حرف الجر الذي هو (في) . وإنما خُفِضَ بـ (في) أخرى مقدرة ، حذفَتْ
 لتقدِّم ذكرها ، كأنه قال : (وفي اختلاف) . ويكون (في اختلاف) معطوفاً على
 (في السموات) وآيَاتُ الثَّانِي معطوف على آيَاتِ الأوَّل . أو يكون قوله (اختلاف)
 مخفوضاً بالعطف على (السموات) ويكون آيَاتُ الثَّانِي غير معطوف بل مكرراً على جهة
 التوكيد لآيَاتِ الأوَّل . وهذا الوجه الثاني قاله ابن السراج ^(٢) في الآية . وقد أجاز
 الأخفش ^(٣) العطف مع تعدد العامل بشرطين :

أحدهما : أن يكون أحد العاملين في الاسمين المعطوف عليهما ^(٤) خافضاً .

والثاني : أن يتصل المعطوف / المخفوض بحرف العطف أو يفصل بينهما بـ (لا) (١/٣٦)

خاصةً فأجاز : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا والقصرِ عمراً ، على التشريك في الإعراب ، وعلى ذلك
 حمل الآية المتقدمة التي هي (واختلاف الليل والنهار) . وكذلك يجوز عنده ليس
 في الدَّارِ زيدٌ ولا القصرِ عمرو ، على العطف . ولا يجوز عنده : كَانَ زَيْدٌ يضربُ عمراً وخالداً

(١) من الآية : (٥) من سورة الجاثية ، وتامها : (لقوم يعقلون) ونصب

(آيات) قراءة حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش والجهدري ، وقرأ الجمهور

بالرفع . انظر السبعة ص ٥٩٤ ، والتيسير : ١٩٨ ، والنشر : ٣٧١ / ٢ ،

وحجة القراءات : ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، والبحر المحيط : ٤٣ / ٨ . واعراب

القرآن للزجاج : ٩٠٩ / ٣ .

(٢) الأصول : ٧٤ / ٢ ، وانظر البحر المحيط : ٤٣ / ٨ .

(٣) المساعد : ٤٧١ / ٢ .

(٤) في الأصل : (عليها) .

بَكَرًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُطْفِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُ الْعَامِلِينَ خَافِضًا . وَكَذَلِكَ يَمْنَعُ
 إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَعَمْرًا الْقَصْرِ . لِأَنَّ الْمُعْطُوفَ الْمَخْفُوفَ الَّذِي هُوَ (الْقَصْرُ) قَدْ
 فُصِّلَ مِنْ حُرْفِ الْمُطْفِ بِعَمْرٍو . وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ وَجُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ .
 (١)

(١) الْكِتَابُ : ٦٤ / ١ ، ٦٥ ، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبُ : ١٩٥ / ٤ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ :

٢٧ / ٣ ، وَمَفْنَى اللَّيْبِ : ٤٨٦ / ٢ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ لِمَذَاهِبِ
 النَّحَاةِ فِي ذَلِكَ .

بَابُ التَّوَكِيدِ

التَّوَكِيدُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى قِسْمَيْنِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ . فَالْلفْظِيُّ هُوَ إِعَادَةُ اللفْظِ لِقَصْدِ الاسْمَاعِ أَوْ لِرَفْعِ الْمَجَازِ بِنِسْبَةِ الْأَمْرِ إِلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ ، أَوْ لِرَفْعِ الْمَجَازِ بِوَضْعِ الْأَعْمِ مَوْضِعَ الْأَخْصِ . فَمِثَالُ الَّذِي هُوَ لِقَصْدِ الاسْمَاعِ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ زَيْدٌ ، إِذَا تَوَهَّمْتَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَمْ يَسْمَعْ ذَكَرَ زَيْدٍ فَكَّرْتَهُ لَهُ لِيَسْمَعَهُ . وَمِثَالُ الَّذِي هُوَ لِرَفْعِ الْمَجَازِ بِنِسْبَةِ الْأَمْرِ إِلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، فَكَّرْتَهُ لِتَفِيدَ أَنَّ الْأَمِيرَ بِنَفْسِهِ هُوَ الَّذِي جَاءَكَ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الَّذِي أَتَاكَ رَسُولُهُ أَوْ كَتَابَهُ (١) وَلَمْ يَجْعَلْ بِنَفْسِهِ ، وَأَنْكَ تَجَوَّزْتَ فِي كَلَامِكَ . وَمِثَالُ الَّذِي هُوَ لِرَفْعِ الْمَجَازِ بِوَضْعِ الْأَعْمِ مَوْضِعَ الْأَخْصِ أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ الْقَوْمُ ، وَكَّرْتَهُ لِتَفِيدَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْقَوْمِ أَحَدٌ إِلَّا جَاءَكَ ، لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الَّذِي جَاءَكَ بَعْضُهُمْ وَتَجَوَّزْتَ فِي كَلَامِكَ .

وهذا التَّوَكِيدُ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا إِلَّا الْمَبْنِيَّ عَلَى الضَّمِّ فِي بَابِ النَّدَاءِ ، فَلَا يُقَالُ عَلَى التَّوَكِيدِ : يَازَيْدُ زَيْدٌ ، وَيَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ (٢) وَالْجُمَلِ . فَمِثَالُهُ فِي الْأَسْمَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (دَا دَا) (٣) وَ (صَا صَا) (٤) . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) انظر حاشية ابن حمدون على المكودي : ١٤ / ٢ .

(٢) والمراد بالحروف الحروف التي لها شبه بالفعل أو بالاسم ، لا حروف الجر

ولا حروف العطف . وانظر البسيط : ٢٣٢ .

(٣) من الآية : (٢١) من سورة الفجر .

(٤) من الآية : (٢٢) من سورة الفجر . ومن العلماء من منع أن يكون قوله تعالى

(دَا دَا) وَ (صَا صَا) من باب التوكيد اللفظي ، وعلى ذلك بأن التوكيد

اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ

الأول ، والأمر في الآيتين الكريميتين ليس كذلك ، فإن الدك الثاني غير الدك

الأول والمعنى دكا حاصلا بعددك وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معا حال ،

وهو مؤول بنحو مكررا دكها ، ومثله (صفا صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير

قولهم : جاءوا رجلا رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا . انظر منحة الجليل :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ (١)
ومثاله في الأفعال : قَامَ قَامَ زَيْدٌ . ومثاله في الحروف : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَقَوْلُ

الشَّاعِرِ :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشَنَةٍ ، إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَائِقَا وَعَهْدَا (٢)

ومثاله في الجمل : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْجُمْلِ إِذَا أُرِيدَ تَوْكِيدُهَا تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا أَنْ تَعَطَفَ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأُولَى بِثَمٍّ (٣) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) (٤) وهذا التأكيد يكرر فيه الأول وحده بلفظه ، إلا في موضعين ، أحدهما : الضمير المتصل مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أو خفي ، فإنه لا يؤكد إلا على أحد وجهين . إما أَنْ تَأْتِيَ عِوَضًا مِنْهُ بِضَمِيرٍ رَفَعَ مُفَصَّلٍ مُطْلَقًا نَحْوُ : قُصْتُ أَنَا ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، / وَإِمَّا أَنْ تَكْرُرَهُ مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ فَتَقُولَ : قُصْتُ قُصْتُ (٣٦/ب)

(١) من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه . وقد جعل من عدم الإخوان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه ، والهيجاء الحرب يمد ويقصر ، وقيل : قصره للضرورة . وينسب البيت أيضا لابراهيم بن هرمة الفهري . واستشهد به سيويه على نصب (أخاك) الأول على الأغراء في الكتاب : ٢٥٦/١ وانظر الجمل لابن شقير : ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٢/٢ ، والمستقصى : ٣٩٢/٢ ، والمساعد : ٣٩٦/٢ ، والهمع : ٢٠٧/٥ ، والخزانة : ٤٦٥/١

(٢) من الكامل ، لجميل بن معمر الحذري صاحب بثيته . انظر ديوانه : ٧٩ ، والتصريح : ١٢٩/٢ ، والأشموني : ٨٤/٣ ، والهمع : ٢٠٨/٥ ، ومضحة الجليل : ٢١٦/٢ ، والكواكب الدرية : ١١٦/٢ ، وحاشية يس : ١٣٠/٢ ، والخزانة : ٣٥٣/٢

(٣) وصرح الرضي في شرح الكافية : ٣٣٣/١ ، بأن الفاء مثل (ثم) في هذا الموضع ، وانظر الهمع : ٢١١/٥ ، والتسهيل : ١٦٦ ، والمساعد : ٤٠٠/٢

(٤) الآيتان : (٢ - ٣) من سورة التكاثر .

وَرَأَيْتَكَ رَأَيْتَكَ وَمَرَرْتُ بِكَ بِكَ . فَإِنْ أَتَيْتَ بَعْدَ ضَمِيرِ النَّصْبِ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِ نَصْبٍ مُنْفَصِلٍ ،
كَانَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ بَدَلًا لَا تَأْكِيدًا ^(١) ، نَحْوُ : رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ ، فَإِيَّاكَ بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ
فِي (رَأَيْتَكَ) .

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي : حُرُوفُ الْجَرِّ كُلُّهَا لَا يَعَادُ شَيْءٌ مِنْهَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا مَسَّحٌ
مَا دَخَلَ عَلَيْهِ ^(٢) نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِزَيْدٍ ، وَالْأَحْسَنُ إِذَا كَانَ الْمَخْفُوضُ ظَاهِرًا أَنْ تَكَرَّرَ
ضَمِيرًا كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْرُرَ الْحَرْفُ الْجَارِ وَحْدَهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
كَقَوْلِهِ :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفِي لِمَا بِي ^{٥٥} وَلَا لِيْلِمَا بِهِمْ أَبَدًا ^{٥٦} دَوًّا ^(٣)
وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ الْمَحْنُوقُ فِيهِ سَائِلٌ :

الْأَوَّلَى : فِي الْفَاطَةِ وَهِيَ فِي الْخَالِبِ : النَّفْسُ ، وَالْمَعِينُ وَكُلُّ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ^(٤) ،

(١) وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهُ تَوَكُّيدٌ ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، التَّسْهِيلُ : ١٦٦ ، وَالْأَشْمُونِيُّ

٠٨٤/٣

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٦٢/١ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ لِمُسْلِمِ بْنِ مَعْبُدٍ الْوَالِبِيِّ (أُمَوِي) وَهُوَ مِنْ كَلِمَةِ قَالَهَا مُسْلِمٌ فِي ابْنِ
عَمْرِ عِمَارَةَ بْنِ عُبَيْدٍ الْوَالِبِيِّ . وَالضَّمِيرُ فِي (بِهِمْ) يَعُودُ عَلَى قَوْمِهِ . يُرِيدُ أَنَّهُ
يُنْصَحُ قَوْمَهُ فَلَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ فَلَا يُوْجَدُ شِفَاءٌ لِمَا بِهِ مِنَ الْكَدَرِ مِنْ قَوْمِهِ ، وَلَا لِمَا بِهِمْ
مِنْ دَاءِ الْحَسَدِ .

وَيُرْوَى عَجْزُهُ : / وَمَا بِهِمْ مِنَ الْبَلَاءِ شِفَاءٌ / . وَعَلَيْهَا لَا شَاهِدَ فِيهِ ، وَالشَّاهِدُ
فِي مَعْنَى الْقُرْآنِ : ٦٨/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥٧١/٢ ، وَالصَّاحِبِيُّ : ٣٩ ،
وَالْخَصَائِصُ : ٢٨٢/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٢٥٦/٢ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٣٨/١ ، وَشَرْحُ
الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٦٣/١ ، وَالْبَسِيطُ : ٢٣٢ ، وَالْمَفْنَى : ١٨١/١ ،
وَالْخِزَانَةُ : ٣٦٤/١ .

(٤) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ : (كَتَعَ) : (وَيُقَالُ إِنَّهُ مَأْخُوضٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَى
عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتَعَ ، أَيْ تَأَمَّ) . وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصِلِ : ٤٠/٣ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَّةِ
لِلرُّضِيِّ : ٣٣٣/١ ، وَشَرْحَ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ : ٢٢٩/٢ ، وَاللِّسَانُ (كَتَعَ) .

وَأَبْصَحُ ، وَأَبْتَعُ (١) . فَلِلْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ مِنْهَا : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، كُلُّهُ ، أَجْمَعُ ، أَكْتَمَعَ ،
 أَبْصَحُ ، أَبْتَعُ . وَلِلْاِثْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ : أَنْفُسُهُمَا ، أَعْيُنُهُمَا ، كِلَاهُمَا . وَلِلْجَمَاعَةِ
 الْمَذْكُورَيْنِ الْحَاقِلَيْنِ : أَنْفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، كُلُّهُمْ ، أَجْمَعُونَ ، أَكْتَمَعُونَ ، أَبْصَحُوا ،
 أَبْتَعُوا . وَلِلْوَاحِدَةِ : نَفْسُهَا عَيْنُهَا ، كُلُّهَا ، جَمْعُهَا ، كَتَمَها ، بَصَمَها ، بَتَعَها .
 وَلِلْاِثْنَيْنِ ، أَنْفُسُهُمَا ، أَعْيُنُهُمَا ، كِلَاتَاهُمَا ، وَلِلْجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثَةِ : أَنْفُسُهُنَّ ، أَعْيُنُهُنَّ ،
 كُلُّهُنَّ ، جَمَعْنَ ، كَتَعْنَ ، بَصَعْنَ ، بَتَعْنَ (٢)

وَكُلُّ جَمْعٍ لَا يَحْتَقِلُ فَلَهُ فِيهِ وَجْهَانِ مُطْلَقًا : أَنْ تُعَاطِلَهُ مُعَاطَلَةُ الْوَاحِدَةِ مِمَّنْ
 الْمُؤَنَّثُ فَتَجْرَى عَلَيْهِ فِي التَّوَكِيدِ الْفَاطِظُهَا ، وَأَنْ تُعَاطِلَهُ مُعَاطَلَةُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ فَتَجْرَى
 عَلَيْهِ فِي التَّوَكِيدِ الْفَاطِظُهَا ، فَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ : اُنْكَسَرَتِ الْأَجْزَاعُ نَفْسُهَا ، عَيْنُهَا ،
 كُلُّهَا ، إِلَى آخِرِ الْأَلْفَاظِ ، وَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي : اُنْكَسَرَتِ الْأَجْزَاعُ أَنْفُسُهُنَّ ، أَعْيُنُهُنَّ ،
 كُلُّهُنَّ إِلَى آخِرِهَا . وَالْأَفْصَحُ فِي الْمَدْرِ الْقَلِيلِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ، وَفِي
 الْكَثِيرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْوَاحِدَةِ فَتَقُولُ : اُنْكَسَرَتِ الْجَزُوعُ نَفْسُهَا ، عَيْنُهَا ، كُلُّهَا ،
 إِلَى آخِرِهَا . وَتَقُولُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى الْأَفْصَحِ : اُنْكَسَرَتِ الْأَجْزَاعُ أَنْفُسُهُنَّ ، أَعْيُنُهُنَّ ، إِلَى
 آخِرِهَا . وَعَلَى الْأَفْصَحِ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) (٣)
 ثُمَّ قَالَ : (مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) فَأَعَادَ (الْهَاءَ) عَلَى الْاِثْنَى عَشَرَ ، ثُمَّ قَالَ : (فِيهِنَّ)
 لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ .

(١) أَبْصَحَ : كَلِمَةٌ يُوَكَّدُ بِهَا وَالْاِثْنَى بِصَمَاءَ ، تَقُولُ : أَخَذْتُ حَقِّي أَجْمَعُ أَبْصَحَ ، وَهِيَ
 تَأْكِيدٌ مُرْتَبٍ لَا يَقْدَمُ عَلَى أَجْمَعِ . وَأَبْتَعُ كَلِمَةٌ يُوَكَّدُ بِهَا تَقُولُ : جَاءُوا أَجْمَعُونَ
 أَكْتَمَعُونَ أَبْتَعُونَ . انْظُرِ الصَّحَاحَ : (بَصَعَ ، بَتَعَ) .

(٢) انْظُرِ الْجَمْلَ : ٣٣ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ ، وَهِيَ : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا
 عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ : حُرُمٌ ذَلِكَ
 الدِّينَ الْقِيمَ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً
 وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : في معاني هذه الألفاظ .

أَمَّا (النَّفْسُ وَالْحَيُّ) مِنْهَا ، فَمَعْنَاهُمَا رَفَعُ تَوْهُمِ الْمَجَازِ بِنِسْبَةِ الْأَمْرِ إِلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوُ : جَاءَنِي الْأَمِيرُ نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ .

وَأَمَّا (كُلُّ) وَمَا بَعْدَهَا فَمَعْنَاهَا رَفَعُ تَوْهُمِ الْمَجَازِ بِوَضْعِ الْأَعْمِ مَوْضِعَ الْأَخْصِ نَحْوُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، إِلَى آخِرِهَا (١) . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : قَبِضْتُ الْمَالَ كُلَّهُ أَجْمَعُ ، فَإِنَّمَا تَأْتِي بِكُلٍّ وَمَا بَعْدَهَا لِتَرْفَعُ تَوْهُمَ مَنْ يَتَوْهُمُ أَنَّكَ لَمْ تَرِدِ الْجَمِيعَ وَإِنَّمَا أَرَدْتَ الْبَعْضَ / وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ التَّأَكِيدُ بِهَا إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُؤَكَّدُ يَصِحُّ تَجْزُؤُهُ بِذَاتِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ ، مِثَالُ مَا يَتَّبِعُ بَعْضُ بَذَاتِهِ : قَبِضْتُ الْمَالَ كُلَّهُ . وَمِثَالُ مَا يَتَّبِعُ بِعَامِلِهِ : رَأَيْتُ زَيْدًا كُلَّهُ ، فَزَيْدٌ لَا يَصِحُّ تَبَعُّضُهُ فِي نَفْسِهِ ، لَكِنْ يَصِحُّ تَبَعُّضُهُ هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّؤْيَةِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَرَى بَعْضُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي زَيْدٌ كُلَّهُ . (٢)

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمُؤَكَّدُ يَصِحُّ فِيهِ تَوْهُمُ ارَادَةِ الْبَعْضِ نَحْوُ : قَبِضْتُ الْمَالَ كُلَّهُ ، فَلَا يَجُوزُ : اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، لِأَنَّ الْاِخْتِصَامَ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ وَاحِدٍ . وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ بِالنَّفْسِ وَالْحَيِّ فَيَجُوزُ فِي كُلِّ مَعْرِفَةٍ تَبَعُّضٍ أَوْ لَمْ تَتَّبِعْ (٣) نَحْوُ : انْقَبَضَ الْمَالُ نَفْسَهُ ، عَيْنُهُ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسَهُ ، عَيْنُهُ .

السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي الْمُؤَكَّدِ .

وَيَشْتَرَطُ فِيهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالنَّفْسِ أَوِ الْحَيِّ : أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ،

(١) أَيْ أَلْفَاظُ التَّوَكُّيدِ .

(٢) فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : ٤٤ / ٣ : (وَلَوْ قُلْتُ : جَاءَ زَيْدٌ أَوْ أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ كُلَّهُ ، لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ الْمَجْئِ وَالْاِقْبَالَ لَا يَصِحُّ مِنْ أَجْزَائِهِمَا ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ جَاءَ سَالِمُ الْأَعْضَاءِ لَمْ يَفْقَدْ مِنْهَا شَيْئًا نَحْوُ : الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ لَمْ يَبْعُدْ جَوَازُهُ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (يَتَّبِعُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فَلَا يَقَالُ : جَاءَنِي رَجُلٌ نَفْسُهُ ، وَلَا رَأَيْتُ رَجُلًا عَيْنَهُ (١) . وَكَذَلِكَ إِنْ أُكِّدَ بِكُلِّ وَمَا بَعْدَهُ ،
يَشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَلَمْ يَشْتَرُطْهُ الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا : أَكَلْتُ رَغِيْفًا
كَلَّهُ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :
قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا (٢)

(١) والحاصل أن تأكيد النكرة فيه ثلاثة مذاهب :
المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين . والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين ،
والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة أى محدودة ، وهو مذهب بعض الكوفيين
ووافقهم الأخفش واختاره ابن مالك .
انظر الجمل لابن عصفور : ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ، والارتشاف : ٩٢٣ ، وشرح
الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ ، وشرح الألفية للمكودي : ١٦٠ ١٥/٢ ،
والهمع : ٢٠٤/٥ .

(٢) هذا رجز لم ينسب لقائل ، قال العيني : صدره :
إِنَّا إِذَا خُطِّافْنَا تَقَمَّقَمَّا
وقد أنكر عليه البغدادي ذلك . وصرت : بمعنى صوّتت من الصرير وهو
الصوت . يريد أنهم إذا بدأوا الاستقاء فلا يقطع عنهم طيلة اليوم .
وفي الدرر : ١٥٧/٢ : قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا
حَتَّى الضِّيَاءُ بِالْدُّجَى تَقَمَّقَمَّا
وانظر الانصاف : ٤٥٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٨/١ ، وشرح
الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ ، والهمع : ٢٠٤/٥ ، والأشمونى : ٧٨/٣ ،
والخزانة : ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ .
قال ابن جنى فى شرح الحماسة : ل ١٣٩ : (وأما قوله :
قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا)

فشاذ وإن لم يكن مصنوعاً - فوجهه عندى أن (أجمع) هذه ليست التمسى
تستعمل للتوكيد ، أعنى التمسى مؤنثها (جمعا) ولكنها التى فى قولك : أخذت
المالَ بأجمعِهِ ، أى بكلّيته ، فدخل العامل عليها ومباشرة إيّاها يدل على
أنّها ليست التابعة للتوكيد ، ألا ترى أن التّوابع من أجمع وجمعا لا تباشِرُ
الموامل) .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا فِي ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُرِيدَ تَوْكِيدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْمَعْنَى خَاصَّةً :
 أَنْ يُؤَكَّدَ قَبْلَهُ بِضَمِيرٍ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ ^(١) فَتَقُولُ : قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَقُمْتَ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ،
 أَعَيْنُكُمْ ، وَلَا يَجُوزُ قُمْتُ أَنْفُسَكُمْ ^(٢) فَإِنْ أَكَّدْتَهُ بِكُلٍّ وَمَا بَعْدَهُ لَمْ يَلِزَمْ ذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ
 الْوَجْهَانِ فَتَقُولُ : قُمْتُ أَجْمَعُونَ ، وَقُمْتُ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ .

المسألة الرابعة : فيما ينصرف من هذه الألفاظ وما لا ينصرف .

وَكُلُّهَا مُنْصَرِفٌ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ) كَأَجْمَعَ ، أَوْ (فَعْلَاءَ)
 كَجَمَعَاءَ ، أَوْ (فَعَلَ) كَجَمَعَ . أَمَّا مَا كَانَ بِوَزْنِ (أَفْعَلٍ) فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّصْرِيفُ
 وَالْوَزْنُ ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِوَزْنِ (فَعْلَاءَ) فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّأْنِيثِ اللَّازِمُ ، وَأَمَّا مَا كَانَ
 بِوَزْنِ (فَعَلَ) فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّصْرِيفِ وَالْعَدْلِ عَنْ (فَعَالِيٍّ أَوْ فِعَالِيٍّ) إِلَى
 (فُعَلٍ) ، لِأَنَّ (جَمَعَ) فِي ظَاهِرِهِ جَمْعٌ جَمْعَاءَ ، وَجَمْعَاءَ هُنَا اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ
 كَصَحْرَاءَ ، فَكَانَ قِيَاسُ جَمْعِهِ فِي الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ : (جَمَاعِيٍّ) أَوْ (جَمَاعٍ) ، كَمَا
 يُقَالُ فِي جَمْعِ صَحْرَاءَ : صَحَارِيٍّ أَوْ صَحَارٍ ، فَعَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ إِلَى (فُعَلٍ) فَقَالُوا
^(٣)
 (جَمَعَ)

المسألة الخامسة :

مَا يَجُوزُ مِنْهَا أَنْ يَنْفَرِدَ فَيُؤَكَّدَ بِهِ وَحْدَهُ وَمَا لَا يَجُوزُ ، وَكُلُّهَا يَجُوزُ فِيهِمَا
 ذَلِكَ ، إِلَّا مَا بَعْدَ (أَجْمَعَ) مِنَ الْأَلْفَافِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ هِيَ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا
 إِلَّا تَابِعَةً لِأَجْمَعَ وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ فَلَا تَقُولُ : قَبِضْتُ الْمَالَ أَكْتَعَ ، أَبْصَعَ ، أَبْتَعُ ،
 وَلَا جَاءَنِي الْقَوْمُ أَكْتَمُونُ ^(٤) ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

(١) شرح الكافية الشافية : ١١٨١ / ٣ وما بعدها .

(٢) أجاز ذلك الأخفش على ضعفٍ ، انظر المساعد : ٣٨٥ / ٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٢ / ١ وما بعدها ، والبسيط : ٢٤١ ،

وشرح الجمل لابن الفخار : ٦٠ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٢٥ .

(٤) جوز ذلك الكوفيون وابن كيسان . الهمع : ٢٠١ / ٥ .

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا / تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا (١)

(٣٧/ب)

فاستعمل (أَكْتَعَ) وَهَدَهُ غير تابعٍ لِأَجْمَعَ ، وفيه ضَرُورَةٌ أُخْرَى عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَهِيَ أَنَّ الْمُؤَكَّدَ نَكْرَةٌ .

المسألة السادسة : في ترتيبها إذا اجتمع بعضها مع بعض .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ كلها ، بدأت بالنفس ، ثُمَّ بِالْعَيْنِ ، ثُمَّ بِكُلٍّ ، ثُمَّ بِأَجْمَعَ ، ثُمَّ بِأَكْتَعَ . وَأَمَّا (أَبْصَحَ وَأَبْتَعَ) فَلَمْ تَقْدِمْ أَيُّهُمَا شَيْئًا ، وَعَلِمَى هَذَا التَّرْتِيبَ يَكُونُ الْحُكْمُ فِي لَفْظَيْنِ مِنْهُمَا أَوْ أَكْثَرًا إِذَا اجْتَمَعَتَا . وَلَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ أَنْ يَعْطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ (٣) فَلَا يَقَالُ : جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَلْفَافِ .

المسألة السابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ ، ويجرى مجراها في التبعية والمعنى .

(١) قِيلَ إِنَّ إِعْرَابِيًّا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ تَدْعَى ذَلْفَاءَ وَمَعَهَا صَبِيٌّ يَبْكِي وَكَلِمًا بَكَى قَلْبُهُ فَأَنشَدَ يَقُولُ :

إِذَا بَكَيتَ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا فَلَا أَزَالُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

وَالْبَيْتُ مِنَ الرِّجْزِ مَجْهُولُ الْقَائِلِ . الذَّلْفَاءُ : مَا خُوذَ مِنَ الذَّلْفِ بِالتَّحْرِيكِ وَهُوَ صَفَرُ الْأَنْفِ وَاسْتَوَاءُ الْأُرْنَبَةِ ، وَأَصْلُهُ وَصْفٌ لِمَوْثِ الْأَذْلَفِ ثُمَّ نَقَلَ إِلَى الْعَلْمِيَةِ فَسُمِّيَتْ بِهِ امْرَأَةٌ ، وَيَجُوزُ هُنَا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا وَأَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى وَصْفِيَّتِهِ ، وَأَكْتَعَا تَامًا .

وَالشَّاهِدُ فِي : الْإِفْصَاحِ لِابْنِ الطَّرَاوَةِ : ل/٥ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٦٨/١ ، وَالْإِقْتَضَابِ : ٤٣٣ ، وَالْبَسِيطِ : ٢٥٤ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١١٧٤/٣ ، وَالْبَهْجَةِ الْمَرْضِيَّةِ : ٩٤ ، وَالْمَغْنَى : ٦١٤/٢ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ٧٨/٣ ، وَالْخَزَانَةِ : ٣٥٧/٢ .

(٢) انْظُرِ الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ : ٩٢/٢ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٦٦/١ .

(٣) أَجَازَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ عَطَفَ الْفَافِ التَّوَكِيدِ عَلَى بَعْضِهَا . انْظُرِ الْإِرْتِشَافَ : ٩٧٤ ،

وَالْهَمْعَ : ٢٠٦/٥ ، وَابْنَ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيَّ : ٣١ ، وَالْأَشْمُونِيَّ : ٧٧/٣ .

أَمَّا (النَّفْسُ وَالْمَعِينُ) فَلَا يَلْحَقُ بِهِمَا غَيْرُهُمَا . وَأَمَّا (كُلُّ) فَيَلْحَقُ بِهَا أَلْفَاظُ
وهي (جَمِيعٌ وَعَامَّةٌ) مُضَافِينَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَالْيَدُ مَعَ الرَّجُلِ إِذَا عَبَّرَ بِهِمَا عَنْ
الْجَمِيعِ ، وَالظَّهْرُ مَعَ الْبَطْنِ كَذَلِكَ أَيْضًا ، مُعَبَّرًا بِهِمَا عَنِ الْجَمِيعِ . وَالسَّهْلُ مَعَ
الْجَبَلِ ، وَالزَّرْعُ مَعَ الضَّرْعِ ، وَقَضَاهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ^(١) ، عَلَى لُفَّةٍ مِّنْ اسْتِعْمَلَهُ تَابِعًا لِمَا
قَبْلَهُ ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ . وَاللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ فِيهِ النَّصَبُ مُطْلَقًا عَلَى الْحَالِ . وَالْفَاظُ الْعَدَدُ
مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ فَتَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ جَمِيعُهُمْ ، وَجَاءَنِي
الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجُلَ ، تَرِيدُ : كُلَّهُ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّهْرَ
وَالْبَطْنَ ، تَرِيدُ : كُلَّهُ أَيْضًا ، وَمَطَرَتْ أَرْضَنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، أَيْ : كُلَّهَا ، وَمَطَرْنَا
لَنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ ، أَيْ : كُلَّهُ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ قَضَاهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، أَيْ : كُلَّهُمْ . وَالْأَفْصَحُ
قَضَاهُمْ بِقَضِيضِهِمْ بِالنَّصَبِ عَلَى الْحَالِ ، أَيْ : مُجْتَمِعِينَ . وَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ ثَلَاثَتُهُمْ ،
وَكَذَلِكَ أَرْبَعَتُهُمْ وَخَمْسَتُهُمْ إِلَى الْعَشْرَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلَّهُمْ . فَهَذِهِ الْأَفْظَاظُ كُلُّهَا
تَوْكِيدٌ بِمَنْزِلَةِ (كُلِّ) وَهَذَا فِي أَلْفَاظِ الْعَدَدِ عَلَى لُفَّةِ بَنَى تَمِيمٍ ، لِأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَهَا
فِي الْإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَنْصِبُونَهَا عَلَى الْحَالِ ^(٢) ، فَلَا تَكُونُ حِينَئِذٍ مِّنْ
هَذَا الْبَابِ ، كَمَا أَنَّ (قَضَاهُمْ بِقَضِيضِهِمْ) عَلَى اللَّفَّةِ الْفَصِيحَةِ فِيهِ الَّتِي هِيَ النَّصَبُ
لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ .

(١) جَاءَ وَقَضَاهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، أَيْ بِأَجْمَعِهِمْ ، وَالْقَيْسُ : الْحَصَى ، وَقَضِيضُهُ صَفَارُهُ
وَمَا تَكْسَرُ مِنْهُ ، انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٧٤ / ١ ، وَاللِّسَانُ (قَضَى) ، وَالْفَاخِرُ

ص : ٢٥٠ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٧٥ / ١ .

بَابُ الْبَدَلِ

النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ .

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي حَقِيقَةِ الْبَدَلِ ، وَهُوَ التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَقَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ .

فَقَوْلُهُمْ : (هُوَ التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ) أَيْ فِي الْإِعْرَابِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَعْرِيفٍ أَوْ تَنْكِيرٍ أَوْ تَذْكِيرٍ أَوْ تَأْنِيثٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُمْ (مِنْ غَيْرِ وَاسْطَقَ) أَيْ : هُوَ بِخِلَافِ عَطْفِ النَّسَقِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِهِ .

وَقَوْلُهُمْ / (عَلَى نِيَّةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ) ^(١) أَيْ : أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ لَيْسَ الْعَامِلُ فِيمَا قَبْلَهُ (١٣٨) بَلْ هُوَ عَامِلٌ آخَرُ مَقْدَّرٌ ، وَهَذَا تَحَرُّزٌ مِنْ عَطْفِ الْبَيَانِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِيمَا قَبْلَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ ، قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ ، عَلَى الْبَدَلِ كَانَ أَخُوكَ مَرْفُوعًا بِفِعْلِ آخَرٍ مَقْدَّرٍ ، أَيْ : قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَخُوكَ ^(٢) ، وَلَيْسَ مَرْفُوعًا بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ كَانَ مَرْفُوعًا بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ نَفْسِهِ ، وَهَذَا الْعَامِلُ الْمَقْدَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ إِنْ كَانَ حَرْفٌ جَرٍّ بِاتِّفَاقٍ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ ، فَأَخِيكَ مَخْفُوضٌ بِيَاءٍ أُخْرَى مَقْدَّرَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَهَا فَقُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِأَخِيكَ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتِهِمْ) ^(٣) فَأَظْهَرْتَ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ (لَبُيُوتِهِمْ) ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (قَالِ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) ^(٤) فَأَظْهَرْتَ السَّلَامَ فِي قَوْلِهِ (لِمَنْ آمَنَ) . وَعَلَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ الْجَرِّ جَاءَ

(١) عَزَا الدَّامِنِيُّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ إِلَى الْأَخْفَشِ وَالرَّمَانَسِيِّ وَالْفَارَسِيِّ وَأَكْثَرِ التَّأَخَّرِينَ . وَعَزَا الْقَوْلَ بِأَنَّ عَامِلَهُ الْعَامِلَ فِي مَتَبُوعَةٍ إِلَى سَيِّوِيهِ وَالْمَبْرَدِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ ، وَمَالَ إِلَيْهِ .

حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ : ٢ / ٨٥-٨٦ ، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ : ٤ / ٣٩٩ ، وَشَرَحَ الْمَفْصُلُ :

٢٨-٦٧ / ٣ .

(٢) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ٢٦٢ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣٣) مِنْ سُورَةِ الزَّخْرَفِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٧٥) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

قوله تعالى : (وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ) ^(١) فقلوه (أَنْ يُوصَلَ) بدل اشتمال من الضمير المخفوض ^(٢) ، والتقدير : (بَأَنْ يُوصَلَ) وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) ^(٣) فـ (قِتَالٍ) بدل اشتمال أيضاً من (الشَّهْرِ) ، على تقدير : (عَنْ قِتَالٍ فِيهِ) .

فإن كان هذا العامل المقدّر في هذا الباب غير حرف جرّ ، فهل يجوز إظهاره أم لا ؟ قولان للنحويين ^(٤) ، ومثاله : قام زيد أخوك ، فيجوز على أحد القولين أن تقول : قام زيد قام أخوك .

الفصل الثاني : في أنواع البدل

وهي ستة : بدل شيء من شيء ، وبدل بعض من كلّ ، وبدل اشتمال ، وبدل بداء ، وبدل غلط ، وبدل نسيان .

فبدل الشيء من الشيء ، أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكونا واقعين على معنى واحد ويكون في الأسماء وفي الأفعال ، مثاله في الأسماء قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ) ^(٥) . وقوله تعالى : (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) ^(٦) ومثاله في الأفعال قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ) ^(٧)

(١) من الآية : (٢٧) من سورة البقرة .

(٢) وقيل : بدل من (ما) . مشكل إعراب القرآن لمكي : ٣٣ / ١ .

(٣) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة . وانظر البحر المحيط : ١٤٥ / ٢ ، ومعاني

القرآن : ١٤١ / ١ .

(٤) انظر البسيط : ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٩٧٧ ، وشرح اللمحة البدرية :

٢٣٨ / ٢ - ٢٣٩ .

(٥) الأيتان : (٦ - ٧) من سورة الفاتحة .

(٦) من الآيتين : (٥٢ - ٥٣) من سورة اشورى .

(٧) من الآيتين : (٦٨ - ٦٩) من سورة الفرقان .

فـ (بضاعف) بَدَلٌ (١) من (يَلْقَى) وقولُ الشاعر :

فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حَقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَ بِالْمَجْرَبِ (٢)

فـ قوله (لَا تُلَاقِيهَا) بَدَلٌ من (تَنَّا) وقول الآخر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا (٣)

فـ (تُلِّمُ) بَدَلٌ من (تَأْتِنَا) .

وبَدَلُ البعضِ من الكلِّ (٤) أَنْ تُبَدِّلَ لفظاً من لفظٍ بشرطٍ أَنْ يكونَ الأوَّلُ يَجُوزُ

لَكَ السَّكُوتُ عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّانِي ^{وَأَنْ يَكُونَ} بَعْضُ الأوَّلِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ ، وَمِثَالُهُ

(١) هذا على قراءة الجزم وهي قراءة غير ابن عامر وأبى بكر ، وهذا ن قرأ بالرفع على الاستثناف أو على الحال . مشكل اعراب القرآن لمكى : ١٣٨ / ٢ ، والاتحاف : ٣٣٠

(٢) من الطويل ، وهو لا مرى القيس . والضمير فى (عنها) لأم جندب زوجته ، والحقبة : السنة .

انظر الديوان : ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٣٩ / ١ ، والمساعد : ٢٨٨ / ١ ، والتصريح : ٢٠٢ / ١ ، والدرر : ١٠١ - ٦٦ / ١ ، ومعجم الشواهد : ٥٣ .

(٣) من الطويل ينسب لعبيد الله بن الحر الجعفى . تلم بنا : تنزل عندنا والالمام الزيارة ، والجزل : الغليظ ، تأججا : مأخوذ من التأجج وهو التوقد والالتهاب .

وهو من شواهد سيبويه : ٨٦ / ٣ ، والانصاف : ٥٨٣ / ٢ ، وشرح المفصل : ٥٣ / ٧ ، ٢٠ / ١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٨ / ٣ ، وحاشية يس : ١٦٢ / ٢ ،

والهمع : ٢٢١ / ٥ ، والخزانة : ٦٦٠ / ٣ .

(٤) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران (كل وبعض) بأل خطأ ، قال أبو حاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه ، ولا خفى فى كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك فانسه ليس من كلام العرب . وقال الازهرى : النحويون أجازوا الالف واللام فى بعض وكل ، وإن أباه الاصمعى . انظر اللسان (بعض) .

قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (١) فَمَنْ بَدَّلَ مَنْ
النَّاسِ بَدَّلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، لَأَنَّ المستطيعين بعض الناس ، ويجوز في مثل هذا السكوت
على الناس ، والمراد المستطيعون ، وهذا مذهب سيويه والبصريين (٢) في هذه الآية . (٣٨ / ب)
وذهب الكسائي (٣) فيها إلى أَنَّ (مَنْ) اسم شرط مبتدأ ، والخبر (استطاع) ، وجوابه
محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، التقدير : مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَلْيَحْجْ . وذهب الفراء
إلى أَنَّ (مَنْ) فاعل بالمصدر الذي هو (حِج) (٤) والتقدير : ولله على الناس
أن يحج البيت المستطيع .
وهذا القول باطل من (٥) جهة المعنى لأن مقتضاه أن يلزم الناس كلهم أن يحج
المستطيع منهم ، ولا يلزم أحداً أن يحج غيره ، ويضعف أيضاً من جهة إضافة المصدر
إلى المفعول بحضرة الفاعل ، وذلك قليل أكثر ما يكون في الشعر . وفي قول الكسائي
دعوى الحذف ، فقول سيويه أولى لصحة المعنى والسلامة من الحذف .

-
- (١) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .
(٢) الكتاب : ١٥٢ / ١ ، والمقتضب : ٢٧ / ١ ، ٢٦٥ / ٣ ، ١١١ / ٤ ، ٢٩٦ ، والجمل :
٣٧ ، والبحر المحيط : ١١ / ٣ ، واعراب القرآن للنحاس : ٣٥٣ / ١ .
(٣) هو أبو الحسن علي بن حمزة من أصل فارسي ، أحد أئمة الفراء من أهل الكوفة
وامامهم في النحو واللغة ، لزم حلقة حمزة بن حبيب حتى حذق قراءته .
لقب بالكسائي لأنه كان يلبس كساءً أسود ثميناً ، وقيل : لانه أحرم في كساء
له عدة مصنفات منها : معاني القرآن ، ومختصر النحو ، وكتاب الحدود في النحو ،
ولد بالكوفة سنة ١١٩ هـ وتوفي بالري سنة ١٩٧ هـ . انظر ترجمته في : تاريخ
بغداد : ٤٠٤ / ١١ ، والبخية : ١٦٢ / ٢ ، ١٦٤ ، وغاية النهاية : ٥٣٥ / ١ .
(٤) لم أجده في معاني القرآن المطبوع ، ونسبه ابن أبي الربيع في الكافي : ٢٩٤ / ٢
إلى الفراء ، وابن هشام في المغني : ٥٣٦ / ٢ ، إلى ابن السيد ، وأبو حيان في
البحر : ١١ / ٣ ، إلى بعض البصريين ، وانظر مشكل اعراب القرآن : ١٥١ / ١ ،
واعراب القرآن للنحاس : ٣٥٣ / ١ - ٣٥٤ .
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٦ / ١ فقد حكم فيه على مذهب الفراء بالفساد .

وتقول : قَطَعَ زَيْدٌ يَدَهُ ، على أَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، لَأَنَّكَ تَقُولُ : قَطَعَ زَيْدٌ إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ ، وَلَا تَقُولُ : قَطَعَ زَيْدٌ رَأْسَهُ ، لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ السَّكُوتُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّانِي لَا يَقَالُ : قَطَعَ زَيْدٌ إِذَا قُطِعَ رَأْسُهُ ، إِنَّمَا يَقَالُ فِي هَذَا : قُتِلَ زَيْدٌ .

وبَدَلُ الاشتِمَالِ (١) : أَن تَبْدِلَ لَفْظًا مِنْ لَفْظٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ يَجُوزُ لَكَ السَّكُوتُ عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّانِي ، وَالْأَوَّلُ يَكُونُ الثَّانِي بَعْضُ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَكُونُ أَيْضًا إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ) (٣) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلَكُهُ هَلَكٌ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَانِ (٤)

على رواية (هَلَكٌ وَاحِدٍ) بِالنَّصْبِ ، فَ(هَلَكُهُ) بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ (قَيْسٍ) . وتقولُ على هذا : نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ ، فَ(عِلْمُهُ) بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ زَيْدٍ ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : نَفَعَنِي زَيْدٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ عِلْمَهُ ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بَعْضُ زَيْدٍ ، فَالشَّرْطَانِ مُوجُودَانِ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا : نَفَعَنِي زَيْدٌ عَيْدُهُ ، لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ السَّكُوتُ عَلَى نَفَعَنِي زَيْدٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ عَيْدَهُ .

(١) انظر في بدل الاشتمال : الكتاب : ١٥١/١ ، ١٥٢ ، والمقتضب : ٢٧/١ ،

٢٩٦/٤ - ٢٩٧ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ .

(٢) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٢٧) من سورة البقرة .

(٤) من الطويل وهو لعبد بن الطبيب التميمي - شاعر مخضرم مجيد أسلم وحسن

اسلامه ، وشهد فتح بلاد فارس - من قصيدة يرثي فيها قيس بن عاصم المنقري ،

وكان سيد أهل الوبر من تميم .

وهو من شواهد سيويه : ١٥٦/١ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ ، وشرح الجمل

لابن يزيعة : ٩٤ ، والجمل للزجاجي : ٥٦ ، وشرح شواهد لابن سيدة : ل/١٦١ .

وأكثر ما يكون هذا البدل في المصادر نحو ما مثلنا به ، وقد يكون في الأسماء غيرها
 كقوله تعالى : (قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ، النَّارَ) ^(١) (فـ النَّارُ) أعربه الفارسي بـدَل ^(٢)
 اشتمالٍ من الأخدودِ ، والنَّارُ ليس مصدرًا ، وكذلك تقول : سَرَقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ .

ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ، وجود ضمير ^(٣) يعود على المبدل
 منه ، كقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) ^(٤) فـ (كثير) بدلٌ بعضٍ من كُلِّ مَنْ
 الضمير الفاعل وهو الواو ، والضمير في (مِنْهُمْ) يعود عليه . وكذلك قوله تعالى :
 (عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) ^(٥) كما تقدّم ، فـ (قِتَالٍ) بدلٌ اشتمالٍ ، وقد وجد
 الضمير وهو (فيه) ، ويجوز حذف هذا الضمير كثيرًا لفهم المعنى كقوله تعالى :
 (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ) ^(٦) على إعراب سيوييه ، فالضمير محذوف لفهم
 المعنى ، والتقدير : مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ ، وكذلك قوله تعالى : (النَّارُ ذَاتِ الْوَقُودِ) ^(٧)

على / إعراب الفارسي ، أي : النَّارُ فِيهِ .

وبدل البداء ^(٨) : أن تُبدل لفظًا تريده من لفظٍ أردته أولًا ثم بدأ لك فيه .
 ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنْ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ ، وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ،

-
- (١) الآيتان : (٤-٥) من سورة البروج .
 (٢) الايضاح للفارسي : ٢٨٤/١ .
 (٣) قال السيوطي في الهمع : ٢١٣/٥ : (ومن النحويين من لا يلتزم في هذين
 البدلين أيضًا ضميرًا ، وقد صححه ابن مالك في شرح الكافية ، قال : ولكن
 وجوده أكثر من عدمه) . انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٢٧٩/٣ .
 (٤) من الآية : (٧١) من سورة المائدة ، وانظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ٢٤١/١ .
 (٥) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .
 (٦) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .
 (٧) الآية : (٥) من سورة البروج . وانظر الايضاح : ٢٨٤/١ .
 (٨) سمي بذلك لأن المتكلم بدأ له ذكره بعد ذكر الأول قصدًا . والبداء - بفتح
 الباء - والبدال المهبط - ظهور الصواب بعد خفائه .

ثُلُثُهَا ، رُبْعُهَا ، إِلَى الْعَشْرِ ^(١) لَمَّا قَالَ : (نِصْفُهَا) رَأَى كَثِيرًا فَبَدَأَ لَهُ فِيهِ فَتَرَكَّهُ
وَأَبْدَلَ مِنْهُ (ثُلُثُهَا) ثُمَّ رَأَى الثُّلُثَ أَيْضًا كَثِيرًا ، فَأَبْدَلَ مِنْهُ مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفَاظُ
الْبَاقِيَةُ .

وَبَدَلَ الْفَلِطِ ^(٢) : أَنْ تُبْدَلَ لَفْظًا تَرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ سَبَقَ لِسَانُكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ لَا تَرِيدُهُ
وَمِثَالُهُ أَنْ تَكُونَ قَدْ رَأَيْتَ عَمْرًا فَتَقُولُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، عَلَى وَجْهِ الْفَلِطِ وَلَمْ تَقْصِدْهُ ، ثُمَّ
تُبْدِلُ مِنْهُ مَرَادُكَ فَتَقُولُ : عَمْرًا .

وَبَدَلَ النِّسْيَانِ : أَنْ تُبْدَلَ لَفْظًا تَرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ تَوَهَّمْتَ أَنَّهُ الْمَرَادُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ،
وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ : رَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَنْتَ لَمْ تَرَ زَيْدًا ، لَكِنَّكَ ذَكَرْتَهُ لِأَنَّكَ تَوَهَّمْتَ أَنَّ
الْمَرْئِي ، ثُمَّ تَذَكَّرْتَ أَنَّ الْمَرْئِي عَمْرًا فَبَدَّلْتَهُ مِنْ زَيْدٍ .

وهذه الأنواع الثلاثة تكون في الأسماء وفي الأفعال . ويجوز في البدل في هذه الأنواع
الثلاثة ، أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (بَلٌّ) ، فَيَصِيرُ مَعْطُوفًا بِهَا عَلَى مَا قَبْلَهُ ، فَتَقُولُ عَلَى الْبَدَاءِ :
جَاءَنِي الْقَاضِي الْأَمِيرُ ، وَإِنْ شِئْتَ : جَاءَنِي الْقَاضِي بَلُّ الْأَمِيرِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ عَلَى الْفَلِطِ
أَوِ النِّسْيَانِ : جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرًا ، وَإِنْ شِئْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ بَلُّ عَمْرًا ، إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ
الْبَدَلُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ النَّفْيُ أَوِ النَّهْيُ ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عِنْدَ سَيِّبِيهِ ^(٣) وَأَكْثَرِ النُّحُوْبِ
دُخُولُ (بَلٌّ) عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا ، فَلَا تَقُولُ : مَا أَبَالِي
بِالْقَاضِي بَلِّ الْأَمِيرِ ، عَلَى مَعْنَى : مَا أَبَالِي بِالْقَاضِي الْأَمِيرِ ، فِي بَدَلِ الْبَدَاءِ ،
وَلَا تَقُولُ : مَا قَامَ زَيْدٌ بَلُّ عَمْرًا عَلَى مَعْنَى : مَا قَامَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي بَدَلِ الْفَلِطِ
أَوِ النِّسْيَانِ . وَكَذَلِكَ النَّهْيُ لَا تَقُولُ : لَا تَبَالِ بِالْقَاضِي بَلِّ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ : ٢١١ / ١ ، كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي نَقْصَانِ
الصَّلَاةِ حَدِيثُ رَقْمٍ (٧٩٦) . وَالْأَمَامُ أَحْمَدُ فِي سَنَدِهِ : ٣١٩ / ٤ ، ٣٢١ ،
وَانْظُرِ الْمُسَاعَدَ : ٤٣٢ / ٢ .

(٢) وَفِي الْمُقْتَضَبِ : ٢٩٧ / ٤ : (إِنْ هَذَا الْبَدَلُ لَا يَكُونُ مِثْلَهُ فِي الْقُرْآنِ ، وَلَا فِي
الشَّعْرِ وَلَا كَلَامِ مُسْتَقِيمٍ ، وَإِنَّمَا يَأْتِي فِي لَفْظِ النَّاسِ أَوِ الْخَالِطِ) .

انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ٦٥ / ٣ - ٦٦ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٤٣٤ / ١ ، وَالْبَسِيطَ : ٢٨٧ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٠٦ / ١ - ٢٣٩ .

الأمير ، ولا تضرب زيداً بَلْ عمراً ، على معنى البدل ، إِنَّمَا يُقَالُ هَذَا مَعَ (بَلْ) عَلَى
معنى آخر ، وهو إيجابُ الفِعْلِ لِلثَّانِي خَاصَّةً ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْعُطْفِ (١) .

الفصل الثالث : في أحكام البدل مع المبدل منه

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : في التعريف والتكثير .

وأعلم أَنَّهُ يجوزُ إبدالُ المعرفةِ من مثليها ، والنكرةِ من مثليها ، والمعرفةِ من النكرةِ ،
والنكرةِ من المعرفةِ . ولا يشترطُ في بَدَلِ النكرةِ من غيرها إِلَّا وجودُ الفائدةِ .
وأمثلة ذلك في بَدَلِ الشَّيْءِ قولُه تعالى (الصَّراطِ المستقيمِ صراطِ الَّذِينَ) (٢) . وقولُه
سبحانه : (إِنَّا لِلْمُتَّقِينَ مَفَارًا ، هَدَائِقُ) (٣) . وقولُه عزَّ وجلَّ : (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ،
صِرَاطِ اللَّهِ) (٤) .

وقولُه تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ) (٥) .

وأمثله في بَدَلِ البعضِ من الكلِّ : أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثَلَاثَهُ ، وَأَكَلْتُ رَغِيفًا ثَلَاثًا مِنْهُ ، وَأَكَلْتُ
رَغِيفًا ثَلَاثَهُ ، وَأَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثَلَاثًا مِنْهُ .

/ وأمثله في بَدَلِ الاشتمالِ : أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنَهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي جَارِيَةٌ حُسْنُ لَهَا ، (٤/٣٩)
وَأَعْجَبْتَنِي جَارِيَةٌ حُسْنُهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُ لَهَا .

المسألة الثانية : في الإظهار والإضمار :

ويجوزُ في بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، إبدالُ ظَاهِرٍ مِنْ ظَاهِرٍ ، وَمُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ،

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٢٠/١٢١

(٢) من الآيتين : (٦-٧) من سورة الفاتحة .

(٣) من الآيتين : (٣١-٣٢) من سورة النبأ .

(٤) من الآيتين : (٥٢-٥٣) من سورة الشورى .

(٥) من الآيتين : (١٥-١٦) من سورة العلق . وانظر شرح الحماسة لابن جني :

ومضمر من ظاهر ، وظاهر من مضمر غائب خاصة .

مثال الظاهر من الظاهر ، ماتقدم في المسألة الأولى من الأمثلة ، ومثال المضمر من المضمر : زيد " رأيتُه إياه " (١) ، ومثال المضمر من الظاهر : رأيتُ زيداً إياه (٢) ، ومثال الظاهر من المضمر الغائب قوله تعالى : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) (٣) ، فبالذين بدل من الواو في (أسروا) ، وقول الشاعر :

على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لضمن بالماء حاتم (٤)

(فحاتم) بدل من (الهاء) في (جوده) .

فإن كان الضمير لمتكلم أو لمخاطب امتنع إبدال الظاهر منه ، فلا تقول على البديل : قمتُ زيدٌ ، ولا : قمتُ عمروٌ ، ويجوز في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ، ألا وجه الأربعة مطلقاً ، ما لم يعرض مانع ، ولا يشترط في المضمر إذا أُبدل منه الظاهر ففى هذين البدلين أن يكون غائباً ، بل يجوز ذلك في الغائب والمتكلم والمخاطب ، فمثال الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل ماتقدم من الأمثلة في المسألة الأولى (٥) .

(١) يرى الكوفيون أن (إياه) توکید للضمير في (رأيتُه) وليس بدلاً ، لأن البديل

يقوم مقام الشيء وهذا لا يقوم مقامه : مجالس ثعلب : ١/١٣٣ ، ٢/٥٥٧ .

(٢) يرى ابن مالك أن نحو : رأيتُ زيداً إياه ، لم يستعمل في كلام العرب نشره وشعره

وليس بمسوع ، قال : ولو سمع كان توکیداً لا بدلاً ، انظر التصريح : ٢/١٦٠ ، والغنى : ٢/٤٥٥

(٣) من الآية : (٣) من سورة الأنبياء . وفي إعراب (الذين) وجوه انظرها ففى

معاني القرآن : ٢/١٩٨ ، ومشكل اعراب القرآن لمكي : ٢/٨١ .

(٤) من الطويل وهو للفرزدق من قصيدة يهجو بها رجلاً من بلعبر كان ضل بهم

وكان دليلاً . ورواية الديوان : ٢/٢٩٧ .

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضمنت به نفس حاتم وهو من

شواهد شذور الذهب : ٢٤٥-٤٤٢ ، والمساعد : ٢/٤٣٣ ، واللمع : ٨٨-١٣٢ ،

والمخصص : ٤/٨٦ ، واللسان : (يهتم) ، ومعجم شواهد العربية : ٣٦٤ ،

ونسبه للفرزدق ، وقال : ليس في ديوانه .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ١٦٦

ومثال المضمَر من المضمر فيه أن تقول : أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَكَلْتُ ثُلُثَ الْخَبْزَةِ ؟ .

وقولك : كَسَرْتُ ثُلُثَ الْخَبْزَةِ فَأَكَلْتُهَا إِيَّاهُ . ومثال المضمَر من الظَّاهِر فيه أيضاً أن تقول : أَكَلْتُ الْخَبْزَةَ إِيَّاهُ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَكَلْتُ الثُّلُثَ ؟ وقولك : حَزْتُ الثُّلُثَ فَأَكَلْتُ الْخَبْزَةَ إِيَّاهُ ، ومثال الظَّاهِر من المضمر : الْخَبْزَةُ أَكَلْتُهَا ثُلُثَهَا ، ورَأَيْتُنِي وَجْهِي ، ورَأَيْتَكَ وَجْهَكَ .

ومثال الظَّاهِر من الظَّاهِر في بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ مَاتَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ فِي السَّأَلَةِ الْأُولَى (١) . ومثال المضمَر من المضمر فيه أن تقول : عَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَعْجَبَكَ حُسْنُ الْجَارِيَةِ ؟ . وقولك : سَرَرْتُ بِحُسْنِ الْجَارِيَةِ ، وَعَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ .

ومثال المضمَر من الظَّاهِر فيه أيضاً أن تقول : أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ هُوَ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَعْجَبَكَ الْحُسْنُ ؟ . وقولك : سَرَرْتُ بِالْحُسْنِ ، وَأَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ هُوَ .

ومثال الظَّاهِر من المضمر : الْجَارِيَةُ عَجِبْتُ مِنْهَا حُسْنَهَا ، وَأَعْجَبَتْنِي حُسْنُكَ ، وقول الشاعر :
ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتُنِي حَلْمِي مُضَاعَا (٢)

فـ (حلمي) بَدَلُ اِشْتِمَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهِيَ (الْيَاءُ) فِي (أَلْفَيْتُنِي) . ومثالُ مَا عَرَضَ فِيهِ مَانِعٌ مِنَ الْبَدَلِ : ثُلُثُ الْخَبْزَةِ أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ ، وَثُلُثُ الْخَبْزَةِ أَكَلْتُ الْخَبْزَةَ إِيَّاهُ ، وَحُسْنُ الْجَارِيَةِ أَعْجَبَتْنِي هُوَ ، وَحُسْنُ الْجَارِيَةِ / أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ هُوَ ، فَهَذَا كُلُّهُ (١/٤٠)

(١) انظر ماتقدم في ص : ١٦٦

(٢) من الوافر ، لعدى بن زيد العبّادى ونسبه سيويوه لرجل من بجيلة أو خثعم ،

ذريني : دعيني واتركيني ، يخاطب امرأة . ديوانه : ٣٥ .

وهو من شواهد سيويوه : ١٥٦/١ ، ومعاني القرآن : ٧٣/٢ ، وشرح

المفصل : ٦٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٩/١ ، والمساعد :

٤٣٥/٢ ، والخزانة : ٣٦٨/٢ .

لا يجوز لخلو الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ من ضمير يربطها به ، ولا يصح أن يكون البدل نفسه هو الرابط من حيث عاد على المبتدأ ، لأن البدل كما تقدم على نيئة تكرار العامل ، فهو إذاً من جملة أخرى ، وليس من الجملة التي قبله ، فلا يكون رابطاً فيها ، على أن بعض النحويين ^(١) قد أجاز ذلك ، لأن العامل في البدل محذوف ، قام الأول مقامه وأغنى عنه فكان الأول هو العامل فيه ، إذ ليس في اللفظ غيره ، وفيه وإن كان جائزاً على هذا القول تكلف ، فالأولى منعه .

المسألة الثالثة : في البدل من أسماء الاستفهام .

وإذا أبدلت من اسم الاستفهام اسماً لزمك أن تأتي قبله بهمزة الاستفهام ^(٢) فتقول : كم مالك ألاثون أم أربعون ؟ وأيهم ضربت أزيداً أم عمراً ؟ فما بعد الهمزة تابع في إعرابه لاسم الاستفهام ، لأنه بدل منه .

المسألة الرابعة : في البدل من الجمع أو العدد .

وإذا أتيت بعد عدد أو جمع باسمين فما زاد لقصد التفصيل ، لم يجز أن تكون بدلاً منه ، إلا بشرط أن تكون وافية بالمراد به ، ويجوز فيها الرفع على القطع مطلقاً من غير شرط ، فتكون خبر مبتدأ محذوف أو مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف ، وافية كانت أو غير وافية . فمثال الوافية : مرت بثلاثة زيد وعمرو وخالد ، ومرت برجال زيد وعمرو وخالد ، فيجوز لك في هذه الأسماء الثلاثة وجهان : البدل مما قبلها فتكون تابعة له في إعرابه ، والرفع على القطع فيكون التقدير : هم زيد وعمرو وخالد ، أو أحدهم زيد والآخر عمرو ، والآخر خالد .

ومثال غير الوافية : مرت بثلاثة زيد وعمرو ، ومرت برجال زيد وعمرو . فلا يجوز في زيد وعمرو هنا إلا الرفع بالابتداء على القطع ، والتقدير : منهم زيد وعمرو . ^(٣)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٨/١ - ٢٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩١/١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٢/١ .

ويستنع البدل لأن من شرطه أن تكون الأسماء وافية ، وعلى القطع جاء قوله تعالى :
 (فيه آيات بينات مقام إبراهيم)^(١) . أي : منها مقام إبراهيم ، فمقام مبتدأ محذوف
 الخبر ، لأنه بعض الآيات كلها ، فهو غير واف ، فلا يجوز لذلك أن يكون بدلاً^(٢)
 من آيات .

فأما قول النابغة :

توهمت آيات لها فعرفت بها لست أعوام وذا العام سابع^(٣)
 رماذ كحل العين لا يا أبينه ونوى كجذم الحوض أثلم خاشع

فالرواية المشهورة فيه رفع (رماذ ، ونوى) بالابتداء على القطع والخبر محذوف ،
 أي : منها رماذ ونوى ، لأنهما اثنان وآيات جمع^(٤) ، فهما غير وافيين ، وفيهما رواية
 ضعيفة بالنصب على البدل من آيات ، وفي تأويلها قولان :

أحدُهما : أنه لا يريد رماذاً واحداً ولا نوىً واحداً ، وإنما مراده / (المتعدد)^(٥) في (٤٠ / ب)
 تلك الأماكن المتعددة ، والنوى المتعدد فيها ، لأن في كل مكان منها رماذاً ونوىً ،^(٦)

(١) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ١٥١ / ١ .

(٣) البيتان من الطويل . الايات : العلامات ، والضمير في (لها) يعود على الدار ،

توهمت : تفرست . اللأى : البطء وهو منصوب على نزع الخافض . النوى : حضرة

تجعل حول الخباء لتمنع تسرب مياه المطر اليه . الجذم : أصل الحوض

المتبقى منه . خاشع : لاصق بالأرض .

انظره دى ديوانه ص ٣٠ والكتاب : ٨٦ / ٢ ، وفيه البيت الاول فقط ، والمقتضب :

٣٢٢ / ٤ ، ومجاز القرآن : ٣٣ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٢ / ١ ،

والمقرب : ٢٤٧ / ١ ، والخزانة : ٤٢٩ / ١ . ويروى (توست) مكان (توهمت) .

(٤) انظر الجمل ص : ٧١ .

(٥) فى الأصل : (المتعدى) وهو تحريف .

(٦) انظر البسيط : ٢٧٦ / .

فَصَحَّ لَدُنْكَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الرَّمَادِ وَالنُّوَى هُنَا آيَاتٌ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَادِهِمَا ، فَصَارَا
بِهَذَا التَّأْوِيلِ وَافِيَيْنِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ (آيَاتِ) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مِنْ وَضْعِ الْجَمْعِ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ شُذُودًا
عَلَى غَيْرِ قِيَامٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : تَوَهَّمْتُ آيَتَيْنِ رَمَادًا وَنُوًيًا ، فَوَضَعْتُ آيَاتٍ مَوْضِعَ آيَتَيْنِ ، وَلِذَلِكَ
أَبْدَلْتُ مِنْهُ اثْنَيْنِ خَاصَّةً ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَجُودُ إِنْ ثَبَتَ النَّصْبُ رَوَايَةً . وَهَذَا أَنْتَهَى الْكَلَامُ
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ ، وَمَتَى اجْتَمَعَتْ كُلُّهَا لِاسْمٍ وَاحِدٍ بَدَأَتْ مِنْهَا
بِالنَّعْتِ ، ثُمَّ بِعَطْفِ الْبَيَانِ ، ثُمَّ بِالتَّوَكِيدِ ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ ، ثُمَّ بِعَطْفِ النَّسَقِ ، فَتَقُولُ :
يَا أَخَانَا الْكَرِيمَ الْعَبَّاسَ نَفْسَهُ كَرَزُ وَزَيْدُ ، فَالْكَرِيمُ نَعْتٌ ، وَالْعَبَّاسُ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَنَفْسَهُ
تَوْكِيدٌ ، وَكَرَزُ بَدَلٌ ، وَزَيْدٌ مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ .

بَابُ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فِي التَّعَدَّى (١)

يريد (٢) في التَّعَدَّى وغير التَّعَدَّى ، والنَّظَرُ في هذا الباب في ثلاثة فصول ؛

الفصل الأول : في حقيقة التَّعَدَّى .

والتَّعَدَّى في اللغة هو التَّجَاوُزُ ، يُقَالُ : تَعَدَّى فلان طوره ، أي : تَجَاوَزَهُ ، وفي

الحديث : (مَنْ طَلَبَ الْقُوَّةَ لَمْ يَتَعَدَّ) (٣) أي لم يَتَجَاوَزْ مَا أُمِرَ بِهِ .

والتَّعَدَّى في اصطلاح النحويين هو تَجَاوُزُ الْفِعْلِ فَاعِلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ يَنْصِيهِ بِنَفْسِهِ ،

وَالْفِعْلُ الْمُتَعَدَّى عِنْدَهُمْ هُوَ : مَا وَجَدَتْ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَةُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَالْفِعْلُ

الْمُتَعَدَّى عَلَى هَذَا مَا اجْتَمَعَ فِي الْأِسْمِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ شَيْئَانِ : أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا

وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ فَلَا يُقَالُ فِيهِ مُتَعَدِّيًا بِاطِّلاقٍ ، فَمَا

نَصَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ خَاصَّةً ، أَوْ كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَعَهُ غَيْرُ مَنْصُوبٍ أَبَدًا ،

فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا ، وَقَامَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمَرَّتْ بَزِيدٍ ، وَذَهَبَتْ

إِلَى عَمْرٍو ، فَالْفِعْلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَنَحْوِهَا لَا يُسَمَّى مُتَعَدِّيًا بِاطِّلاقٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ

يَنْصَبْ مَفْعُولًا بِهِ (٤) .

الفصل الثاني : في أقسام الأفعال بالنظر إلى التَّعَدَّى وَعَدَمِهِ .

وهي بالنظر إلى ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مُتَعَدِّ مطلقًا ، وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ مطلقًا ، وَجَائِزٌ فِيهِ

الْوَجْهَانِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ هُوَ كُلُّ فِعْلٍ يَصِلُ إِلَى اسْمٍ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفٍ جَرٍّ

وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ نَحْوُ : جِئْتُكَ ، وَجِئْتُ إِلَيْكَ ،

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (جَاءَ آلُ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ) (٥) .

(١) الجمل ص : ٣٩ .

(٢) أي : أبو القاسم الزجاجي .

(٣) لم أقف عليه في كتب الحديث التي اطلعت عليها وقد ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٢٩٩/١

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٩/١ .

(٥) من الآية : (٦١) من سورة الحجر .

وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (فَأَجَاءَهَا الْمَخَانِي إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ) (١) . وهو منقولٌ بالهمزة من جَاءَتْ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وهو غير المتعدي مطلقاً ، فأبنيته / المختصة به ثمانية : من الثلاثي (١١/١) (فَعَلَ) نحو : كَرَّمَ ، وَشَجَّعَ ، وَمِنَ الْخُمَاسِيَّ (انْفَعَلَ) نحو : انْطَلَقَ ، وَ(تَفَعَّلَ) نحو : تَدَخَّرَجَ ، وَ(أَفْعَلَ) نحو : أَحْمَرَّ ، وَأَصْلُهُ : أَحْمَرَّ رِبُوزٍ (افْعَلَّ) فأدغم ، وَمِنَ السَّدَاسِيَّ (اِفْعَالَ) نحو : أَحْمَارَّ ، وَأَصْلُهُ : أَحْمَارِرْ ، بوزنٍ (اِفْعَالِل) فأدغم أيضاً ، وَ(افْعَلَّل) نحو : اطمأنَّ ، أَصْلُهُ : اطمأْنَنَ . تقول : اطمأْنَنْتُ ، وَ(افْعَلَّلَل) نحو : احرَنْجَمَ (٢) ، وَ(افْعَنْلَى) نحو : اسلَنْقَى (٣) .

فهذه الأبنية كلها ما كان من الأفعال على وزنٍ واحدٍ منها فإنه لا يتعدى أبداً ، وكذلك المضارع منها والأمر وجميع تصرفاتها ، فأما قولهم : (رَحَّبْتُكُمْ الطَّاعَةَ) (٤) فَعَدَّوْا (رَحَّبَ) وهو على وزنٍ (فَعَّلَ) فإنما هو على إسقاطِ حرفِ الجرِّ ، والأصل : رَحَّبْتُ لَكُمْ الطَّاعَةَ ، فحذفت اللام شذوذاً ، فليس إذاً بمتعدي في الأصل . وَأَمَّا قول الشاعر :

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِي نِيَّ أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِي نِيَّ (٥)

(١) من الآية : (٢٣) من سورة مريم .

(٢) احرنجم القوم : ازدحموا .

(٣) اسلنقى الرجل : إذا نام على ظهره .

(٤) انظر المغنى : ٢ / ٥٢٠ ، والأشمونى : ٢ / ٩٧ .

(٥) هذا رجز مجهول القائل . الأغرداء والاسرنداء : العلو والغلبة ، وقصد

استشهد ابن جنى بهذا الرجز على تعدى (افعنلى) ومذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء .

انظر الشاهد فى : الخصائص : ٢ / ٢٥٨ ، والمنصف : ١ / ٨٦ ، والمتع : ١ / ١٨٥ ،

وشرح الشافية : ١ / ١١٣ ، والمساعد : ٢ / ٦١٠ ، والمغنى : ٢ / ٥٢٠ ، والأشمونى :

٢ / ٨٨ ، وجمهرة اللغة : ٣ / ٣٩٨ ، واللسان والتاج (سرند - غرند) . ويروى

(أطرده) مكان (أدفعه) .

فَشَادَّ وَقَلِيلٌ جِدًّا ، لِأَنَّهُ عَدَى (يَفْرَنْدَى وَيَسْرَنْدَى) إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي هُوَ
 ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ الْيَاءُ ، وَهُمَا مَضَارِعَا (أَفْرَنْدَى وَاسْرَنْدَى) بوزن (أَفْعَلْنَى) .
 وما بقي من أبنية الأفعالِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْقِسْمِ ، بَلْ يَكُونُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي عَلَى وَزْنِهِ ،
 مَا يَتَعَدَّى وَمَا لَا يَتَعَدَّى نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَذَهَبَ زَيْدٌ ، وَشَرِبْتُ الْمَاءَ ، وَطَرَزَ زَيْدٌ .
 وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمُتَعَدَّى مُطْلَقًا فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ
 نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ نحو : أُعْطِيَتْ
 زَيْدًا بِرَهْمًا ، وَكَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَذَلِكَ :
 طَنَنْتُ ، وَحَسَبْتُ ، وَخَلْتُ وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَصَيَّرْتُ ، وَجَعَلْتُ .
 نحو : طَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا .

فَأَمَّا (طَنَنْتُ وَرَأَيْتُ) فَلَا يَكُونَا ^(١) مِنْ هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَمَعْنَاهُمَا الْيَقِينُ أَوِ الشَّكُّ مَعَ
 تَرْجِيحِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، مِثَالُ (طَنَنْتُ) لِلشَّكِّ مَعَ التَّرجيحِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنْتُمْ
 ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) ^(٢) . وَمِثَالُ (طَنَنْتُ) لِلْيَقِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ^(٣) وَ (أَنْ) مَعَ (ظَنَنْتُ) فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ سَدَّتْ مَسَدَّ
 الْمَفْعُولَيْنِ . وَمِثَالُ (رَأَيْتُ) لِلشَّكِّ وَلِلْيَقِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ
 قَرِيبًا) ^(٤) . فَلَا وَلِيَّ لِلشَّكِّ مَعَ التَّرجيحِ ، وَالثَّانِيَةُ لِلْيَقِينِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَإِنْ كَانَتْ (طَنَنْتُ) بِمَعْنَى : اتَّهَمْتُ ، وَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى : أَبْصَرْتُ كَانَا مُتَعَدِّينِ إِلَى
 وَاحِدٍ نحو : رَأَيْتُ زَيْدًا ، أَيْ : أَبْصَرْتُهُ ، وَطَنَنْتُ زَيْدًا ، أَيْ : اتَّهَمْتُهُ ، وَمِنْ هَذَا
 قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) ^(٥) فَيَمْنُ قَرَأَهُ بِالظَّاءِ ، أَيْ : يَمْتَهَنُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَكُونُ) .

(٢) الْآيَةُ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْجِنِّ .

(٣) مِنْ الْآيَةِ : (٤٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٤) الْآيَتَانِ : (٦-٧) مِنْ سُورَةِ الْمَعَارِجِ .

(٥) الْآيَةُ : (٢٤) مِنْ سُورَةِ التَّكْوِيمِ . وَفِي الْمَصْحُفِ (بَظْنَيْنِ) وَقَرَأَ بِالظَّاءِ ابْنُ

كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ، وَالْكَسَائِيُّ وَرُوَيْسٌ وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصٍ وَالْيَزِيدِيُّ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ

بِالضَّادِ . تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ٢٤٢/١ ، وَالْإِتْحَافُ : ٤٣٤ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٤٢/٣ ،

الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٤٣٥/٨ .

وفيه ضميرٌ مستترٌ "مفعولٌ" لم يسم فاعله ، ومن قرأه بالضادِ فمعناه ببخيلٍ والضميرُ المستترُ فيه فاعلٌ .

وَأَمَّا (حَسِبْتُ وَخَلْتُ) فمعناها في هذا الباب الشكُّ مع ترجيحِ أَحَدِ الطرفين .
وَأَمَّا (عَلِمْتُ وَوَجَدْتُ) فمعناها في هذا الباب أيضاً اليقينُ لا غير ، فإن / كانت (ب/٤١)

(عَلِمْتُ) بمعنى : عَرَفْتُ ، وَوَجَدْتُ) بمعنى : أَصَبْتُ كَانَتْا مُتَعَدَّيْنِ إِلَى وَاحِدٍ
نحو : وَجَدْتُ الضَّالَّةَ بمعنى أَصَبْتُهَا ، وَقَالَ تَعَالَى : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (١)
أَنْ : لَا تَعْرِفُونَهُمْ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) هُوَ أَيْضًا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) (٢) . أَيْ : وَلَقَدْ عَرَفْتُمْ .

وَأَمَّا (زَعَمْتُ) فمعناها في هذا الباب قولٌ يصحبه اعتقادٌ كقولِ الشاعر :
فَإِنْ تَزْعُمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِبْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ (٣)
فالياءُ في (تَزْعُمْنِي) هي المفعولُ الأولُ ، والجُمْلَةُ بعده من (كَانَ) واسمُ ههنا
وخبرها في موضعِ المفعولِ الثاني .

فَإِنْ كَانَتْ (زَعَمْتُ) بمعنى الكفالة لم تتعدَّ كقولهِ تَعَالَى : (وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) (٤) أَيْ كَفِيلٌ .
وَأَمَّا (صَيَّرْتُ) فمعناها التَّحْوِيلُ نحو : صَيَّرْتُ زَيْدًا قَائِمًا .
وَأَمَّا (جَعَلْتُ) فلها في هذا الباب ثلاثةُ معانٍ : أَنْ تَكُونَ تَحْوِيلًا كَصَيَّرْتُ نَحْوُ :
جَعَلْتُ الْفِضَّةَ خَلْجَالًا ، أَوْ اعْتِقَادًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) (٥) . أَيْ : اعْتَقَدُوا فِي الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُمْ إِنَاثٌ ، أَوْ تَسْمِيَةً كَقَوْلِكَ :

-
- (١) من الآية : (٦٠) من سورة الانفال . وأتى بها الزجاجي في الجمل ص : ٤٣ .
(٢) من الآية : (٦٥) من سورة البقرة .
(٣) من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي . أجهل : الجهل هو الخفة والسفلة ،
الحلم : التوعدة والرزانة .

وهو من شواهد سيويبه : ١٢١ / ١ ، والتبصرة : ١١٤ / ١ ، ودِيوان الهذليين
/ ٩٠ ، وشرح ابن عقيل : ٤٢٣ / ١ ، والمغني : ٤١٦ / ١ ، والدرر : ١٣١ / ١ ،
ومعجم الشواهد : ٣٠٠ / .

- (٤) من الآية : (٧٢) من سورة يوسف .
(٥) من الآية : (١٩) من سورة الزخرف .

جَعَلْتُ وَلَدِي زَيْدًا، أَيُ: سَمِيَتْهُ بِزَيْدٍ، فَإِنْ كَانَتْ (جَعَلَ) بِمَعْنَى أَلْقَى أَوْ بِمَعْنَى (خَلَقَ وَعَمِلَ) تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً)^(١) أَيُ: أَلْقَيْنَا، وَيَصِحُّ أَيْضًا هُنَا مَعْنَى (خَلَقْنَا)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)^(٢) أَيُ: خَلَقَهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ)^(٣).
أَيُ: خَلَقَ وَعَمِلَ.

وَقَدْ زَادَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ^(٤) فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ، (ضَرَبَ) فِي الْمَثَلِ، وَ(اتَّخَذَ) بِمَعْنَى (صَيَّرَ) وَ(عَدَّ) بِمَعْنَى (حَسِبَ) وَ(سَمِعَ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا لَا يُسْمَعُ، فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَنْصِبُ مَفْعُولِينَ أَصْلَهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كـ(ظَنَنْتَ) وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا، وَأَمْثَلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ)^(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)^(٦) أَيُ: صَيَّرَهُ خَلِيلًا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى (صَيَّرَ) تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ (تَعَالَى)^(٧): (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا)^(٨) وَمِثَالُ (عَدَّ) بِمَعْنَى (حَسِبَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَعَدُّونَ عَقْرَ النَّبِيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا^(٩)

-
- (١) من الآية: (٢٧) من سورة الجديد .
(٢) من الآية: (١) من سورة الانعام .
(٣) من الآية: (٨١) من سورة النحل .
(٤) انظر شرح الكافية الشافية: ٥٤٥/٢، ٥٤٧، ٥٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٠١/١، والايضاح: ١٧٠/١، والبسيط: ٣١٢ .
(٥) من الآية: (٧٦) من سورة النحل .
(٦) من الآية (١٢٥) من سورة النساء .
(٧) تَكَلَّمَةُ .
(٨) من الآية: (٨٨) من سورة مريم .
(٩) من الطويل، لجبرير من قصيدة في هجاء الفرزدق وقومه، وفي الديوان: (سعيكم) مكان (مجدكم) و(هلا) مكان (لولا)
العقر: القطع، عقر الفرس والبعير بالسيف عقرا: قطع قوائمه وذلك لنحره .
بنو ضوطرى: حى معروف، وقيل: الضوطرى: الحمقى . والكى: الشجاع المتكى فى سلاحه أى المستتر بالدرع . والنبيب: جمع ناب وهى الناقة المسنة . =

أى : تحسبون عقر النيب . ومثال (سَمِعَ) إذا دخلت على مَالَا يَسْمَعُ قولك : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ (١) ، لَأَنَّ زَيْدًا لَا يَسْمَعُ ، فَإِنْ دَخَلْتُ عَلَى مَا يَسْمَعُ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ نَحْوُ : سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذَا تَدْعُونَ) (٢) فَهِيَ فِي الْأَصْلِ دَاخِلَةٌ عَلَى مَا يَسْمَعُ ، لِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَلَا جَلَّ ذَلِكَ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : هَلْ يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ إِذَا تَدْعُونَ ، فَحَذْفُ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ (دُعَاءٌ) وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ الضَّمِيرُ مَقَامَهُ .

وَقَدْ أَخْرَجَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، (صَيَّرَتْ وَجَعَلَتْ) / فلم يجعلهما (١/٤٢) من هذا الباب مطلقاً . فهذه الأفعال على الاختلاف المذكور في الستة الأخيرة منها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما ، ويصير المبتدأ لها مفعولاً أول والخبر مفعولاً ثانياً ، فكل ما جاز أن يكون مبتدأ كان مفعولاً أول لها ، إلا ما يلزم الرفع فمع بالابتداء كأيمن الله ، وكل ما جاز أن يكون خبر المبتدأ فإنه يكون مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال من مفرد أو جملة ، إلا جمل الطلب غير الاستفهام فلا تقول : عَلِمْتُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ ، وَلَا : عَلِمْتُ زَيْدًا لَا تَضْرِبُهُ ، وتقول : عَلِمْتُ زَيْدًا هَلْ ضَرَبْتَهُ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ اسْتِفْهَامَ ، فَتَقَعُ مَفْعُولًا ثَانِيًا . وقد تسدّ سدّ المفعولين في هذا الباب ، (أَنْ) و (أَنَّ) مع صلتيهما كقوله تعالى : (لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ) (٣) وَيَعْلَمُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ ،

= والشاهد في : الديوان : ٢٦٥ ، والتبصرة : ٣٣٤/١ ، وأمالى ابن السجري :

٣٣٤/١ ، ٢١٠/٢ ، والخصائص : ٢٥/٢ ، وشرح المفصل : ٣٨/٢ - ١٠٢ ،

١٤٢/٨ ، ١٤٥ ، والجمل : ٢٤٥ ، وشرحه لابن عصفور : ٣٠٢/١ ، والخزانة :

١/٤٦١ ، ٢/٤٦٨ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٢/١ .

(٢) من الآية : (٧٢) من سورة الشعراء .

(٣) من الآية : (٩٧) من سورة المائدة .

فليس لها إلا مفعول واحد ، وهو قوله (مَا فِي السَّمَوَاتِ) . وقوله سُبْحَانَ :
(وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ)^(١) . وكذلك ما تقدم من قوله تعالى : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
مَلَاقُوا رَبَّهُمْ)^(٢) .

وقوله تعالى : (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لَن يَمِيتَ اللَّهُ أَحَدًا)^(٣) ، ف (أَن) و (أَن)
مع صلتيهما تَغْنِيَانِ عن المفعولين^(٤) في باب (طَانَتْ) .

والقسم الرابع متعدٍ إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك (أَعْلَمَ) المنقولة بالهمزة من (عَلِمَ)
المتعدية إلى اثنين ، و (أَرَى) المنقولة بالهمزة أيضاً من (رَأَى) المتعدية إلى
اثنين ، و (نَبَأَ) المتضمنة معنى (أَعْلَمَ) ولم يذكر سيبويه غير هذه الثلاثة^(٥) ، وأمثلة لها :
أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا وقول الشاعر :

وَنَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كَرَمًا مَوَالِيهَا لَيْثِيًا صَمِيمَهَا^(٦)

فالتاء في (نَبِئْتُ) هي المفعول الأول ، وأتى به ضمير رفع لأنَّ الفعل لم يُسَمَّ فاعله ،

(١) من الآية : (٧١) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (٤٦) من سورة البقرة .

(٣) الآية (٧) من سورة الجن .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٧ / ١ فما بعدها .

(٥) قال سيبويه في الكتاب : ٤١ / ١ : (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله
إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ،
لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى . وذلك
قولك : أَرَى اللَّهَ بَشَرًا زَيْدًا أَبَاكَ ، وَنَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبَا فُلَانٍ ، وَأَعْلَمَ اللَّهَ زَيْدًا
عَمْرًا خَيْرًا مِنْكَ) .

(٦) من الطويل ، نسبه سيبويه إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ببغروت

الجو : اسم موضع . والصميم : الخالص نسبه والمراد أعيان القبيلة .

وهو من شواهد سيبويه : ٣٩ / ١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٢٦ / ١ ،

والبسيط : ٣٣٣ ، والتصريح : ٢٤٣ / ١ ، والأشمونى : ٧٠ / ٢ .

و(عبد الله) مفعول ثانٍ ، وهو اسمُ قبيلةٍ ، والجُمْلَةُ من (أَصْبَحَ) واسمُهَا وخبرُهَا
في موضعِ المفعولِ الثَّالِثِ .

وَزَادَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ^(١) عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَ سَيُويْه : أَنْبَاءً ، وَأَخْبَرَ ،
وَحَبَّرَ ، وَحَدَّثَ ، إِذَا ضُمَّتْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَعْنَى (أَعْلَمَ) نَحْوُ : أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ،
وَأَخْبَرْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وَحَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وَمِثَالُ (حَدَّثَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ :
أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ ^(٢)

فَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ فِي (حُدِّثْتُمُوهُ) هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ ضَمِيرُ رَفْعٍ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ ، وَالْهَاءُ فِيهِ هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ وَهِيَ قَوْلُهُ (لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ)
فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ .

وَأَصْلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مَا عَدَا (أَعْلَمَ ، وَأَرَى) أَنْ تَتَمَدَّى إِلَى الْأَوَّلِ بِنَفْسِهَا ، وَالسِّي
الثَّانِي بـ (عَنْ) ، وَالْإِلَى الثَّالِثُ بِالْبَاءِ ، فَلَا أَصْلَ أَنْ تَقُولَ : نَبَأْتُ زَيْدًا عَنْ عَمْرٍو بَقِيَامِهِ ،
وَكَذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ ، لَكِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ كُلُّهَا عَلَى أَصْلِهَا ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ
قَوْلُهُ / تَعَالَى : (وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا) ^(٣) ، وَالْمَفْعُولُ الثَّالِثُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ (٤٤/ع)

مَحذُوفٌ ، أَيْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ بِخَبَرِهِ مَعَهُمْ إِذْ دَخَلُوا ، وَلَوْ ضُمِّنَتْ هُنَا مَعْنَى (أَعْلَمُهُمْ)
لَقَالَ : وَنَبِّئْهُمْ ضَيْفَ إِبْرَاهِيمَ دَخَلُوا عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تُضْمَّنَ مَعْنَى (أَعْلَمَ)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٤/١ ، والتبصرة : ١١٩/١ ، وشرح
الكافية الشافية : ٥٧١/٢ ، والبسيط : ٣٣٠ .

(٢) من الخفيف للحارث من حلزة اليشكري من معلقته ، والخطاب لبني تغلب .
وهو من شواهد التبصرة : ١٢١/١ ، وشرح المفصل : ٦٥-٦٦ ، وشرح
الكافية الشافية : ٥٧١/٢ ، والتصريح : ٢٦٥/١ ، والهمع : ٢٥٢/٢ ،
والاشموني : ٤١/٢ ، وشرح القصائد العشر : ٣٨٢ .

(٣) من الآيتين : (٥١-٥٢) من سورة الحجر .

فَتَعَدَّى تَعَدَّيْهَا تَنْصِبُ الثَّلَاثَةَ بِنَفْسِهَا ، فَيَرَّ أَنْ سَيُويهِ كَمَا تَقْدَمَ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ إِلَّا فِي (نَبَأَتْ) وَجُوزَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ ، وَاقْتَصَرَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيُّ ^(١) وَطَائِفَةٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سَيُويهِ ، وَلَمْ يَجِيزُوا ذَلِكَ إِلَّا فِي (نَبَأَتْ) وَالتَّرْمُومَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ اسْتِعْمَالَ الْأَصْلِ ، وَزَادَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَحْدَهُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ : (أَظَنَّ وَأَحْسَبَ ، وَأَخَالَ ، وَأَوْجَدَ ، وَأَزْعَمَ) ^(٢) فَأَجَازَ أَنْ يُقَالَ : أَظَنَنْتَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وَغَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ^(٣) مَنَعَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَنْقُولَةً بِالْمَهْمَزِ ، فَلَا يُقَالُ عِنْدَهُمْ : أَظَنَّ ، وَلَا أَحْسَبَ . وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي .

فَجُمِلَةُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ اثْنَا عَشَرَ فِعْلًا ، اتَّفَقَ مِنْهَا عَلَى اثْنَيْنِ ، وَهُمَا : أَعْلَمَ وَأَرَى . وَاخْتَلَفَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ أَصْلُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِيهِمَا الْمَبْدَأُ وَالْخَبَرُ ، كَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي (ظَنَنْتَ) وَأَخَوَاتِهَا ، فَيَكُونُ ثَالِثًا هُنَا كُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَانِيًا فِي بَابِ (ظَنَنْتَ) وَتَسَدُّ أَيْضًا هُنَا (أَنْ) وَ(أَنْ) مَعَ صَلَاحِيَّتِهِمَا مَسَدُّ الْمَفْعُولَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ . فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنَّ عَمْرًا قَائِمٌ ، وَأَرَيْتُ زَيْدًا أَنَّ لَا يَقُومُ عَمْرُو ، وَكَذَلِكَ بَاقِي الْأَفْعَالِ .

(١) هُوَ الْأَسْتِزَادُ أَبُو عَلِيٍّ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْبِيلِيُّ الْأَزْدِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالشَّلُوبِيِّ ، نَسَبُهُ إِلَى حَصْنِ الشَّلُوبِيِّينَ بِجَنُوبِ الْأَنْدَلُسِ الْمَوْلُودِ سَنَةَ ٦٢ هـ وَالتَّوْفَى سَنَةَ ١٤٥ هـ . أَخَذَ عَنْ نَجْدَةَ بْنِ يَحْيَى ، وَأَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ ، وَأَبِي الْفَهْرِيِّ وَابْنِ طَلْحَةَ وَغَيْرِهِمْ ، عَكَفَ فِي صَبَاهِ عَلَى النَّحْوِ حَتَّى بَرَعَ فِيهِ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ التَّوْطِئَةُ ، وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ ، وَشَرْحُ كِتَابِ سَيُويهِ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْبَغِيَّةِ : ٢٢٥ / ٢ ، وَنَفْحُ الطَّيِّبِ : ٤٩١ / ٣ . وَانْظُرْ مَذْهَبَهُ فِي التَّوْطِئَةِ : ١٩٥ .

(٢) وَزَادَهَا أَيْضًا ابْنُ السَّرَّاجِ كَمَا فِي الْهَمْعِ : ٢٥٢ / ٢ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٠٤ / ١ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٥٧٣ / ٢ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٠٤ / ١ .

الفصل الثالث

فى أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وصلت إليها بنفسها أو بحرف جر ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : فى حذف حرف الجر من كل مفعول وصل إليه فعله به ، ولا يجوز ذلك قياساً إلا فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المفعول (أن) أو (أن) ، فيجوز حذف حرف الجر منهما قياساً مطرداً على الاطلاق ، واختلف فى موضعيهما بعد الحذف ، فذهب الخليل ^(١) أنهما فى موضع نصب خاصة .

ومذهب سيويه ^(٢) أنه يجوز فيهما وجهان : أن يكونا فى موضع نصب ، وأن يكونا فى موضع خفض بالحرف المحذوف . ومثال ذلك قوله تعالى : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) ^(٣) . أى : ولأن هذه ، والمعنى فاتقون ^(٤) لأن هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة وأنا ربكم .

(١) الكتاب : ١٢٧/٣ ، ١٢٨ ، والمسا عد : ٤٣٠ / ١ .

(٢) الكتاب : ١٢٧/٣ - ١٢٨ .

(٣) الآية : (٥٢) من سورة المؤمنين . وفى الأصل (فاعبدون) وهذه من الآية (٩٢) من سورة الانبياء وأولها : (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ) بكسر الهمزة التى لاتسبقها الواو ، وهذه لاخلاف فى قراءتها بكسر الهمزة ، وليست مرادة ، بل المراد هذه الآية التى فى أولها (واو) مع فتح الهمزة وهى الآية (٥٢) من سورة المؤمنين من قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو ، بفتح الهمزة وتشديد النون . وقرأ ابن عامر وحده (وَأَنَّ) بفتح الهمزة مع تخفيف النون . وعاصم وهمزة والكسائى (إِنَّ) بكسر الهمزة على الاستئناف ، أو عطفا على الآية السابقة (إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) . الاتحاف : ٣١٩ ، والنشر : ٣١٥ / ٢ ، والبحر المحيط : ٣٣٧ / ٦ .

وانظر هامش الكتاب : ١٢٦ / ٣ .

(٤) فى الأصل : (فاعبدون) .

وقوله تعالى : (فدعا ربه أني مغلوب)^(١) أي : يأتي مغلوب . وقوله تعالى :
 (ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه أني لكم نذير مبين)^(٢) على قراءة (أني) بالفتح ،
 أي : يأتي ، وقوله تعالى : (وأن المساجد لله فلا تدعوا)^(٣) . أي : ولأن المساجد ،
 والمعنى : لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله ، على هذا أخذ سيويه^(٤) هذه
 الآية ، وذكر أن المفسرين يذهبون إلى أنه معمول / لأوحى عطف على قوله سبحانه (١/٤٣)
 (أنه استمع) كما أن قوله تعالى بعد (وأنت لما قام)^(٥) على قراءة فتح الهمزة
 (أنه) معطوف على (أنه استمع) .

ومثال حذف حرف الجر من (أن) قوله تعالى : (ولا يجرمنكم شنآن قوم
 أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا)^(٦) . أي : على أن تعتدوا ، لقوله
 تعالى في الآية الأخرى : (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا)^(٧) فإظهار
 (على) ، وقوله تعالى : (إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة)^(٨) . أي : بأن أعبد ،
 وقول الشاعر :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبةً إلى ولا دين بها أنا طالبه^(٩)

-
- (١) من الآية : (١٠) من سورة القمر .
 (٢) الآية : (٢٥) من سورة هود . وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير والكسائي .
 وقرأ باقي السبعة : (أني لكم) بكسر الهمزة . انظر حجة القراءات : ٣٣٧ ،
 والاتحاد : ٢٥٥ / .
 (٣) الآية : (١٨) من سورة الجن .
 (٤) الكتاب : ١٢٧ / ٣ .
 (٥) من الآية : (١٩) من سورة الجن . وقراءة الفتح هي قراءة غير نافع وأبي بكر ،
 فهذان قرأ : (وإنه) بكسر الهمزة . الاتحاد : ٤٢٥ ، والبحر المحيط :

٣٥٢ / ٨

- (٦) من الآية : (٢) من سورة الطائفة .
 (٧) من الآية : (٨) من سورة المائدة .
 (٨) من الآية : (٩١) من سورة النمل .
 (٩) من الطويل للغزدق من قصيدة يمدح فيها المطلب بن عبد الله بن حنطب
 المحزومي . =

فَقَوْلُهُ (أَنْ تَكُونَ) مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى حَدِّ الْآيَتَيْنِ قَبْلَهُ ، وَقَوْلُهُ (وَلَا دَيْنَ)
 مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ كَقَوْلِهِ :

..... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ (١)

وَقَوْلُهُ : لَسْتَ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ (٢)

فَقَوْلُهُ (وَلَا دَيْنَ) عِنْدَ سَيَبَوِيهِ (٣) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (أَنْ تَكُونَ) عَلَى تَوْهُّمِ وَجُودِ السَّلَامِ
 أَيْ لِأَنْ تَكُونَ لِأَنَّ السَّلَامَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ.

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي : أَعْمَالٌ " مَحْصُورَةٌ " تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، إِلَى الْأَوَّلِ بِنَفْسِهَا
 وَإِلَى الثَّانِي بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَيَجُوزُ سَقُوطُهُ كَثِيرًا ، وَنَصَبُ الْأَسْمِ بِشَرْطِ تَعْيِينِ مَوْضِعِ الْحَذْفِ ،
 وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ : (اخْتَارَ) وَ (تَخَيَّرَ) بِمَعْنَاهَا ، وَ (أَمَرَ) وَ (اسْتَغْفَرَ) وَ (سَمَّى) وَ (كَتَبَ)
 بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَتَخْفِيفِهَا ، وَ (دَعَا) بِمَعْنَى (سَمَّى) (٤) .

فَتَقُولُ : اخْتَرْتُ زَيْدًا مِنَ الرِّجَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ (مِنْ) وَتَنْصَبَ الرِّجَالَ فَتَقُولُ :
 اخْتَرْتُ زَيْدًا الرِّجَالَ ، لِأَنَّ مَوْضِعَ الْحَذْفِ مُتَعَيَّنٌ وَهُوَ الرِّجَالُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَمِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الزَّعَازُعُ (٥)

= انظره في الديوان : ٨٤/١ ، والكتاب : ٢٩/٣ ، والانصاف : ٣٩٥/١ ، وشرح
 الكافية الشافية : ٦٣٤/٢ ، والمغنى : ٥٢٦/٢ ، والا شموني : ٩٢/٢ - ٢٣٥ .

(١) تقدم في ص : ١٢٨

(٢) تقدم في ص : ١٢٩

(٣) الكتاب : ٢٩/٣ .

(٤) احترز المؤلف بقوله (بمعنى سَمَّى) عن (دَعَا) التي بمعنى (نَادَى) . قَالَ
 سَيَبَوِيهِ : ٣٧/١ : (ودعوته زيدا ، إذا أردت دعوته التي تجرى مجرى سميته ، وإن
 عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً) .

(٥) من الأوّل للفرزدق ، مطلع قصيدة له في الفخر . والزعازع : واحدتها (زعزع)
 وهي الريح الشديدة ، عنى بذلك الشتاء .

والشاهد في ديوانه : ٤١٨/١ ، وفيه (وخيرا) مكان (وجودا) ، والكتاب : ٣٩/١ ،
 وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٢٤/١ ، والمقتضب : ٣٣٠/٤ ، ومحابس العلماء : ١٩٣/١ ،
 والاصول : ٢١٥/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٦٤/١ ، وأعراب القرآن للنحاس :
 ٦٤٢/١ ، ونتائج الفكر : ٣٣١/١ ، والبسيط : ٣٠١/١ ، والهمع : ٢٦٤/٢ ، والخزانة : ٦٧٢/٣ .

أَيُّ : اخْتِيرَ مِنَ الرِّجَالِ ، والمفعولُ الأولُ ضميرٌ مستترٌ في (اخْتِيرَ) يحوِّدُ على (الَّذِي) وهو ضميرٌ رفعٌ لأنَّه لم يسمَّ فاعلهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : اخْتَرْتُ الزَّيْدِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، لم يَجْزَأَنَّ حَذْفَ (مِنْ) لَأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَهَا فَقُلْتَ : اخْتَرْتُ الزَّيْدِينَ الرِّجَالِ ، لم يَدْرَ هَلْ أَرَدْتَ اخْتَرْتَ مِنَ الزَّيْدِينَ الرِّجَالِ ، أَوِ اخْتَرْتَ الزَّيْدِينَ مِنَ الرِّجَالِ ؟ فلم يَتَمَيَّنْ إِنْ ذَلِكَ مَوْضِعُ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ كِلَا المفعولينِ يَصِحُّ دُخُولُ (مِنْ) التَّبَعِيَّةَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَا مُتَجَرِّعَيْنِ ، وَمَتَى كَانَ المفعولانِ هَكَذَا لم يَكُنْ مَوْضِعُ الْحَذْفِ مُتَمَيَّنًا ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَتَجَرَّأُ دُونَ الْآخَرِ ، جَازَ الْحَذْفُ مُطْلَقًا لِتَمَيَّنِ مَوْضِعِهِ ، وهو المتجرَّعُ مِنَ المفعولينِ نَحْوُ : اخْتَرْتُ زَيْدًا الرِّجَالِ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) . فجملةٌ سَيُؤَيِّسُهُ مِمَّا حَذَفَتْ مِنْهُ (مِنْ) كَالْبَيْتِ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : (٢) وَاخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ سَبْعِينَ ، فَسَبْعِينَ هُوَ المفعولُ الأولُ ، وَ (قَوْمَهُ) هُوَ الثَّانِي ، وَانْتَصَبَ عَلَى اسْقَاطٍ / (مِنْ) (٤٣ ب) وَتَمَيَّنَ مَوْضِعُ الْحَذْفِ هُنَا لَيْسَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، إِنْ يُمْكِنُ تَقْدِيرُ (مِنْ) مَعَ (سَبْعِينَ) دُونَ (قَوْمَهُ) وَلَكِنْ تَمَيَّنَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْمُنْقُولِ ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ حَضَرُوا المِيقَاتَ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبْعُونَ رَجُلًا اخْتَارَهُمْ مِنْ قَوْمِهِ كُلِّهِمْ ، وَيُمْكِنُ فِي الْآيَةِ وَجْهَانِ آخِرَانِ سَوَى مَا ذَكَرَ سَيُؤَيِّسُهُ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُتَكَوَّنَ (اخْتَارَ) لَمْ يَذْكُرْ لَهَا فِي الْآيَةِ إِلَّا مفعولٌ وَاحِدٌ ، وهو (قَوْمَهُ) وَلَيْسَ عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ ، وَ (سَبْعِينَ) بَدَلُ (٣) مِنْ قَوْمِهِ ، بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَيَصِحُّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ عَلَى حَذْفِ الضميرِ ، أَيُّ : سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ .

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٥) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَانْظُرِ الْجُمْلَةَ : ٤٠ ، وَجَازَ الْقُرْآنَ

٢٢٩ / ١ ، وَالتَّبَيَّنَ : ٥٩٧ / ١ ، وَالْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ : ٣٥ / ١ .

(٢) الْكِتَابُ : ٣٧ / ١ .

(٣) ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلَةِ ج ٣ : ٣٠ ، وَابْنُ بَزِيزَةَ فِي غَايَةِ الْأَمَلِ

ل : ١٠٣ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِي الْبَسِيطِ : ٣٠١ .

والوجهُ الثاني : أَنْ يَكُونَ (سَبْعِينَ) حَالًا مِنْ (قَوْمِهِ) وَ (قَوْمُهُ) هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَلَيْسَ عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي الَّذِي تَصِلُ إِلَيْهِ (اخْتَارَ) بِمَنْ مَحذُوفٌ عَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا مِمَّنْ آمَنَ بِهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَقَوْمُهُ هُنَا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ سَوَى بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ دَخَلَهُ مَجَازُ التَّخْصِيسِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ السَّبْعُونَ الْمُخْتَارُونَ فَقَطْ ، وَهَؤُلَاءِ بَعْضُ قَوْمِهِ لَا قَوْمَهُ كُلَّهُمْ ، وَالْحَقِيقَةُ فِي قَوْمِهِ هُنَا أَنَّ يُرَادُ بِهِ جَمِيعُ مَنْ آمَنَ بِهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَهُوَ فِي قَوْلِ سَيُوبَةَ بَاقٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَمْ يَدْخُلْهُ مَجَازٌ ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ أَيْضًا حَذْفُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، فَلِذَلِكَ اخْتَارَ سَيُوبَةُ ذَلِكَ الْوَجْهَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، لِقَلَّةِ الْحَذْفِ فِيهِ وَسَلَامَتِهِ مِنَ الْمَجَازِ .

وَبَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَإِنْ قُلْنَا لَا مَجَازَ فِيهِ فَفِيهِ كَثْرَةُ الْحَذْفِ ، إِنْ فِيهِ مَعَ حَذْفِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي حَذْفُ الضَّمِيرِ مِنَ الْبَدَلِ ، وَقَوْلُ سَيُوبَةَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ (مِنْ) لِأَنَّهُ لَاحِظٌ . عَلَى أَنَّ بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ غَيْرُ خَالِصٍ مِنَ الْمَجَازِ ، إِنْ الْمُتَكَلِّمُ لَمْ يَقْصِدْ بِالْأَوَّلِ حَقِيقَتَهُ وَإِنَّمَا قَصَدَ بِهِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الْبَعْضُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَيُوبَةَ كَيْفَ جَمَلَ الثَّانِي إِنْ أُلِغَ مَرَادُ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْأَوَّلِ تَوْكِيدًا (١) ، وَإِلَّا فَالثَّانِي بَيَانٌ لِمُرَادِهِ ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى الْمَجَازِ .

وَمِثَالُ (تَخَيَّرْتُ) : تَخَيَّرْتُ زَيْدًا مِنَ الرِّجَالِ ، وَيجوزُ أَنْ تَحْذِفَ (مِنْ) وَتَنْصِبَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي (اخْتَارَ) لَأَفْرُقَ بَيْنَهُمَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمِثْلُهَا مِنْ نَسِجِ ابْنِ دَاوُدَ نَشْرَةٌ تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ اللَّقَاءِ الْمَلِيسَا (٢)

(١) انظر الكتاب : ١٥٠ / ١ - ١٥١ .

(٢) من الطويل لحسين بن سجيح بن ربيعة الضبي ، من أبيات له أوردها أبو

تمام في حماسته ، ومطلعها

لقد علم الحي المصبح أننا غداة لقينا بالشريف الأحاسا

بيضاء من نسج داود : هي الدرع النقية من الصدا ، ونسبها إلى داود لأنه

أول من اشتغل بعمل الدروع ، ونصب الملابس على المفعول ، لأن الفعل بمعد

حذف حرف الجر منه وصل إليه فمصبه .

أَيَّ : مِنْ الْمَلَابِيسِ ، فحذف (مِنْ) والمفعول الأول الهاء في (تخيَّرتها) .
وَمِثَالُ (أَمَرَ) : أَمَرْتُ زَيْدًا بِالْخَيْرِ ، هذا هو الْأَصْلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَمُرُّ
أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) (١) ، ويجوز حذف الباء والنصب كقول الشاعر :-

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ (٢)

الكاف في (أَمَرْتُكَ) هي المفعول الأول ، و (الْخَيْرُ) هو الثاني وانتصب على
اسقاط الباء ، وَالْأَصْلُ : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، وقد / استعمل الْأَصْلُ في قوله (مَا أَمَرْتُ بِهِ) (٤٤ / أ)
فالتاء هي المفعول الأول والضمير في (بِهِ) هو الثاني ، تعدى إليه الفعل بالباء .
وقوله تعالى : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) (٣) ، إِنْ جَعَلْتَ (مَا) اسْمًا مَوْصُولًا بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) كَانَ
(تُؤْمَرُ) مِنْ قَبِيلِ (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) لَأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى حَذْفِ الضمير ، ولم يحذف الضمير

= (نثرة) : الدرع النثرة هي السلسلة الطيس ، وقيل : الواسعة . وإنما جرَّ
(نثرة) لأنها صفة لبيضاء المجرورة بالمعطف على (بمطرود) في البيت السابق
ويروى (فخمة) مكان (نثرة) .

انظر الشاهد في : التبصرة : ١ / ١١١ ، والحماسة لابن تمام : ٢٩٤ / ١ ،
وشرحها للمرزوقي : ٢٩٤ / ١ .

(١) من الآية : (١٣٢) من سورة طه .

(٢) من البسيط ، واختلف في قائله فنسبه سيويه الى عمرو بن محمد يكره ، وعزاه
غيره الى غفاف بن نديه ، وقيل : للعباس بن مرداس ، ولزرة بن سائب ،
وقيل : لأعشى طرود .

النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وقيل : النشب جميع المال .

وهو من شواهد الكتاب : ٣٧ / ١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٥٠ / ١ ،
والمقتضب : ٣٦ / ٢ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والمحتسب : ٥١ / ١ ، ٢٧٢ ، وأمالى
ابن الشجري : ٣٦٥ / ١ ، والمقدمة المحسبة : ٣٦١ / ١ ، والحلل : ٣٤ ،
وشرح المفصل : ٤٤ / ٢ ، ٥٠ / ٨ ، والبسيط : ٣٠٤ ، والمغنى : ٤١٥ / ٢ ،
٧٣٦ ، والمزهر : ٤٥٧ / ٢ .

(٣) من الآية : (٩٤) من سورة الحبر .

حَتَّى كَانَ مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَاصَدَعَ بِالَّذِي تَوَمَّرَهُ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : تَوَمَّرَ
(١) ، فَحُذِفَتِ الْبَاءُ وَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ فَحُذِفَ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ضَمِيرُ الْخُطَّابِ

المستتر في (تَوَمَّرَ) .

وَأَنْ جُعِلَتْ (مَا) حَرْفًا مُوَصَّوْلًا كَانَتْ مُصَدَّرِيَّةً وَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى ضَمِيرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ :
فَاصَدَعَ بِالْأَمْرِ .

وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ) (٢) . يَتَصَوَّرُ فِي (مَا)
أَيْضًا الِوَبْهَانِ الْمَذْكُورَانِ . وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ فِي (أَمْرٍ) مِنْ جِهَازِ حَذْفِ الْبَاءِ إِنَّمَا
هُوَ بِشَرْطٍ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا نَحْوُ : أَمَرْتُ
زَيْدًا بِعَمْرٍو أَنْ يَكْرِهَهُ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ هُنَا .

وَمِثَالُ (اسْتَغْفِرُ) : اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِي ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ
(مِنْ) وَالنَّصْبُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :-

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مَحْصِيهِ رَبِّ الْحَبَابِ إِلَيْهِ (الْوَجْهَ) (٣) وَالْفِعْلُ (٤)

أَصْلُهُ : اسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبٍ ، فَحُذِفَتْ (مِنْ) وَانْتَصَبَ الْأِسْمُ .

وَمِثَالُ (سَمِيَ) : سَمِيَتْ وَلَدِي بِزَيْدٍ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا حَذْفُ الْبَاءِ وَالنَّصْبُ كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ :

(١) انظر البسيط : ٣٠٥ ، وعراب القرآن للنحاس : ٢٠٤ / ٢ .

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة الصافات . وانظر البسيط : ٤ ، ٣ .

(٣) كلمة (الوجه) ساقطة من الأصل .

(٤) من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب التي لا يعرف قائلها .

والشاهد في : الكتاب : ٣٧ / ١ ، وشرحه للسيرافي : ٢٨٢ / ١ ، والمقتضب :

٢١٢ / ٢ ، ١٣١ / ٤ ، ومعاني القرآن : ٢٣٣ / ١ ، والتبصرة : ١١١ / ١ ،

وشرح المفصل : ٦٣ / ٧ ، ٥١ / ٨ ، وأمالى المرتضى : ٤٧ / ٣ ، والتصريح :

٣٩٤ / ١ ، والخزانة : ٤٨٦ / ١ . وقد ذكر أن استغفر يمكن استكون

متعدياً إلى المفعول بدون حرف الجر لتضمن معنى (استغفرت)

وسميت كعباً بشر العظام وكان أبوك يسمى الجمل (١)
الأصل : وسميت بكعب ، فحذف الباء ونصب الاسم ، والمفعول الأول التأ في
(سميت) لأنه لما لم يسم فاعله . وكذلك أيضاً قوله آخر البيت : (يسمى الجمل)
الأصل : يسمى بالجمل فحذف الباء وانتصب الاسم لكنه سكنه للقافية ، لأن القوافي
مقيدة غير مألوفة ، والمفعول الأول ضمير مستتر في (يسمى) يعود على الأب . ومثله
أيضاً قوله :

أنا الذي سميتني أمي حيدرة أضرب بالسيف رقاب الكفرة (٢)
أي : سميتني أمي بحيدرة ، فحذف الباء ، والياء في (سميتني) هي المفعول
الأول .

ومثال (كنى) : كنى ولدي بأبي عبد الله ، هذا هو الأصل ، ويجوز حذف
الباء والنصب كقول الشاعر :

وما صفراء تكنى أم عمرو كان سويقتيها منجلان (٣)
أي : تكنى بأم عمرو ، والمفعول الأول ضمير مستتر في (تكنى) يعود على صفراء .

(١) من المتقارب للأخطل يهجو كعب بن جحيل الشاعر التغلبي ، وينسب أيضاً
لجبرير .

والشاهد في المقتضب : ٣٥٠ / ٤ ، والمعقد الفريد : ٣٦٠ / ٣ ، والاقتضاب :
٤٥ ، ١٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٥ / ١ ، والخزانة : ٢٢٠ / ١ ،
٤٥٨ ، ودويان جبرير : ٤٨٦ .

(٢) هذا رجز قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه في يوم خيبر ، وكان يبارز يهوديا
اسمه (مريحب) قال رجزاً يتحدث فيه عن قوته ، فرد عليه عليٌّ بهذا الرجز .
ويروى : سمّنت بكسر النون وحذف الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها .

انظر الاقتضاب : ٣١٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٣ / ٢ .

(٣) من الوافر لحمام الراوية وقيل : لأبي عطاء السندی . ويروى : (أم عوف) مكان
(أم عمرو) و (رجيلتيها) مكان (سويقتيها) . وأم عمرو كنية الجراداة وهي
التي أرادها بقوله (صفراء) .

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٥ / ١ ، والحلل : ١٤٨ ، واللسان
(صفر - عوف) والتاج (عوف) ، والأغانى : ٣٣١ / ١٢ ، والمحكم : ٢٦٩ / ٢ .

وَمِثَالُ (دَعَا) بِمَعْنَى (سَمَّى) : دَعَوْتُ وَلَدِي بِزَيْدٍ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ وَالتَّنْصِبُ كَقَوْلِهِ :

دَعَيْتِي أَخَاهَا أُمَّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا ، وَلَمْ أَرْضَحْ لَهَا بِلَبَانٍ (١)
أَنْ : سَمَّيْتِي بِأَخِيهَا ، وَالْيَاءُ فِي (دَعَيْتِي) هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرَفِ الْجَرِّ وَوَصُولِ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ / هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ، وَهُمَا (٤٤ / ب)
(أَنْ) وَ (أَنَّ) ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ السَّبْعَةُ الْمَحْصُورَةُ إِلَّا حَيْثُ سُمِّحَ ، كَقَوْلِهِمْ : رَحَّبْتُكُمْ
الطَّاعَةَ ، الْأَصْلُ : (رَحَّبْتُ لَكُمْ) كَمَا تَقْدَمُ (٢) . أَوْ فِي ضَرْبٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ .
آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ (٣)
الْأَصْلُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ : آلَيْتُ عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ ، فَحَذَفَ (عَلَى) وَنَصَبَ الْأِسْمَ ضَرْبَةً
وَعَالِفَهُ الْمَجْرُودَ فَجَعَلَ (حَبَّ الْعِرَاقِ) عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ قَوْلُهُ
(أَطْعَمُهُ) مِنْ بَابِ الْأَشْتَغَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : آلَيْتُ لَا أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ (٤) ،
وَلَا (فِي الْبَيْتِ) مَحْذُوفَةٌ عَلَى كَلَا الْقَوْلَيْنِ كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (تَا لِلَّهِ
تَفْتَرَا) (٥) أَيْ : لَا تَفْتَرِي ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا فِي حَذْفِ حَرَفِ الْجَرِّ قَوْلَ الْآخَرِ :

(١) مِنْ الطَّوِيلِ ، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ يَشْبَبُ فِيهَا بِامْرَأَةٍ مَرَّوَانِ
ابْنِ الْحَكَمِ .

وَالشَّاهِدُ فِي : الْعَقْدِ الْفَرِيدِ : ٣٢٤ / ٤ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٩٣ / ٢ ، وَالْمَقْرَبِ
١٢١ / ١ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٠٦ / ١ ، وَالشَّدَّورُ : ٣٧٥ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدَمُ فِي ص : ١٧٣ .

(٣) مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهُوَ لِلْمُتَلَمِّسِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَسِيحِ . آلَيْتُ : خَلَفْتُ بِالْضَمِّ يَخْبِرُ
عَنْ نَفْسِهِ ، وَالْفَتْحُ يَخَاطَبُ مَلِكَ الْهَيْرَةِ .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيَوَانِهِ : ٩٥ ، وَالْكِتَابُ : ٣٨ / ١ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَافِئِيِّ :
٢٨٣ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّيْبَرِيِّ : ٣٦٥ / ١ ، وَالْأَصُولُ : ٢١٤ / ١ ، وَالتَّصْرِيحُ
٣١٢ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٩٠ / ٢ ، وَمَعْجَمُ الشَّوَاهِدِ : ١٩٧ .

(٤) انْظُرِ الْإِتِّصَارَ لِابْنِ وَلاَدٍ : ل / ٩ ، وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَّاجِ : ٢٥١ / ١ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٨٥) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

تَمْرُونَ الدَّيَّارَ وَلَمْ تَعْرِجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ^(١)

أَيُّ : تَمْرُونَ عَلَى الدَّيَّارِ ، فَحَذَفَ (عَلَى) وَنَصَبَ الْأَسْمَ ضَرْوَةً ، هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ ، وَكَتَبَ عَلَى بْنُ سُلَيْمَانَ وَهُوَ الْأَخْفَشُ الْأَصْفَرُ^(٢) ، إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ قِيَاسًا حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ وَوَصُولِ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : تَعْيِينُ الْحَذْفِ ، وَتَعْيِينُ مَوْضِعِهِ ، وَتَعْيِينُ الْمَحْذُوفِ ، فَأُجَازَ أَنْ يُقَالَ : بَرِيتُ الْقَلَمَ السَّكِينَ^(٣) ، وَالْأَصْلُ بِالسَّكِينِ ، فَتَحَذَفَ الْبَاءُ لَوْجُودِ الشَّرْطِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ فُقِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا امْتَنَعَ الْحَذْفُ .

وَمِثَالُ مَا فُقِدَ فِيهِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : عَرَفْتُكَ بَزِيدٍ ، تَرِيدُ : جَعَلْتُكَ تَعْرِفُ بَزِيدٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحذفَ الْبَاءَ هُنَا لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَهَا فَقُلْتَ : عَرَفْتُكَ زَيْدًا ، أَمْكَنَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى : جَعَلْتُكَ تَعْرِفُ زَيْدًا ، وَتَكُونُ (عَرَفَ) إِذَا ذَاكَ هِيَ الَّتِي تَتِمَّدُ إِلَى اثْنَيْنِ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى يَلْتَبَسُ امْتَنَعَ الْحَذْفُ ، وَكَذَلِكَ :

(١) من الوافر ، وهو لجريير من قصيدته التي مدحها :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طَلْحٍ سَقَيْتُ الْغَيْثَ أَتَيْتَهَا الْخِيَامُ

تَعْوَجُوا : يُقَالُ : عَاجَ فُلَانٌ بِالْمَكَانِ يَمْوِجُ عَوْجًا وَمَعَاجَا إِذَا قَامَ بِهِ أَوْ عَنْ عَلَيْهِ وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانُ : أَتَمَضُونُ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا كَلَامُكُمْ

قَالَ النَّحَّاسُ : سَمِعْتُ عَلَى بْنَ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرَّدُ قَالَ حَدَّثَنِي عِمَارَةُ بْنُ بِلَالٍ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ : إِنَّمَا قَالَ جَدِّي : مَرَرْتُمُ بِالْدَّيَّارِ وَلَمْ تَعْوَجُوا * وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةُ فَلَا شَاكَّ فِي الْبَيْتِ .

وَالشَّاهِدُ فِي الدِّيَوَانِ : ٤١٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨ / ٨ ، ١٠٣ / ١ ، وَالْمَقْرَبُ : ١ / ١١٥ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٠٦ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ١ / ٥٣٨ ، وَالْمَعْنَى : ١ / ١٢٠ ، ٢ / ٤٧٣ ، وَالْمَهْمَعُ : ٥ / ٢٠ ، وَالْغُرَانَةُ : ٣ / ٦٧١ .

(٢) هُوَ عَلَى بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْفَضْلِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ ، سَمِعَ مِنَ الْمُبَرَّدِ وَشُعَلْبٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَرَوَى عَنْهُ عَلَى بْنُ هَارُونَ الْحَرَمِيُّ . بَرَعَ فِي النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ وَالْأَغْبَارِ

تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣١٥ هـ . أَبْنَاءُ الرِّوَاةِ : ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٨ ، وَالْفَهْرَسْتُ : ١٢٣ .

(٣) رَوَّافَتُهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ . انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٠٧ ، وَالْمَهْمَعُ :

١٨٥ ، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ : ٢ / ٩١ ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ : ٩٠ .

سَلَّمَتْ عَلَى زَيْدٍ (١) ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ سَلَّمْتُ زَيْدًا ، لِأَنَّهُ يَلْتَبِيسُ بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : نَجَّيْتُ زَيْدًا ، مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ .

ومثال ما فُقد منه الشرط الثاني : شهرت زيدا بأبى عبد الله ، فلا يجوز أن تحذف الباء هنا ، لأنك لو قلت : شهرت زيدا أبا عبد الله ، لم يدر هل حذفت الباء من (أبا عبد الله) ، أو من زيدا ؟ إذ يمكن أن يكون المعنى : شهرت بزيدا أبا عبد الله ، أى : شهرته بهذا الاسم ، فلم يتعين إن ذاك موضع الحذف فامتنع . ومثال ما فُقد فيه الشرط الثالث : رغبت فى الأمر ، لا يجوز حذف (فى) هنا ، لأنك إن قلت : رغبت الأمر ، لم يدر هل أردت رغبت فى الأمر إذا أردته وحرصت عليه ، أو رغبت عن الأمر إذا تركته ، فلم يتعين الحذف فامتنع حذفه لأجل اللبس ، وبمهور النحويين كما تقدم على منع الحذف فيما عدا الموشحيين المتقدمين وإن وجدت الشروط الثلاثة .

المسألة الثانية : / فى دخول حرف الجر على كل مفعول يتعدى إليه فعله (٤٥ / أ)

بنفسه ولا يجوز ذلك قياساً إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون حرف الجر اللام دون غيرها .

والثاني : أن يكون ذلك المفعول متقدماً على فعله .

والثالث : أن يكون الفعل متحدياً إلى واحد خاصة ، واللام إن ذاك زائدة

تقوية للفعل من حيث ضعف بتقدم مفعوله عليه (٢) ، ومثاله قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ

لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ) فاللام زائدة و (الرؤيا) مفعول (تعبرون) تقدم عليه .

وقد اجتمعت فى الآية الشروط الثلاثة . ولا تجوز زيادة حرف الجر فيما ذكر مع

فقد شيء من تلك الشروط ، إلا حيث سمح بقوله تعالى : (رَدِّفْ لَكُمْ) (٤) هـ

(١) فى الأصل : (على زيدا) وهو خطأ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٨ .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة يوسف .

(٤) من الآية : (٧٢) من سورة النمل . وهى : (قل عسى أن يكون رديف لكم بعض

الذي تستصجلون) .

الأصل : رَدِّكُمْ (١) ، أَيْ : تَبَعَكُمْ ، فزِيدَت اللَّامُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَ تَأْخُرِهِ عَنِ الْفِعْلِ ،
وَكُنَّ الْفِعْلُ ضَمَّنَ مَعْنَى (قَرَّبَ) ، أَيْ : قَرَّبَ لَكُمْ ، أَوْ فِي ضَرُورَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :-

فَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيلًا أَنْخَنَّا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا (٢)

أَيْ : أَنْخَنَّا الْكَلاَكِلَ ، وَزَادَ اللَّامُ فِي الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ الْكَلاَكِلُ مَعَ تَأْخُرِهِ . وَكَقَوْلِ

الآخر :

كُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٍ أَحْمَرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالْسُّورِ (٣)

أَيْ : لَا يَقْرَأَنَّ السُّورَ ، وَزَادَ الْبَاءُ ، وَلَا يُقَالُ : لَزِيدٍ أُعْطِيَتْ بِرُكْمًا ، بِزِيَادَةِ

اللَّامِ فِي زَيْدٍ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِأَعْمَايْتُ ، لِأَنَّ (أَعْمَايْتُ) مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى

اثنين .

(١) البيان لابن الأنباري : ٢٢٧ / ٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ٩٥ .

(٢) من الوافر لعبد الشارق بن عبد العزيز الجهمي (جاهلي) .

يريد أنه بعد المطاردة نزلوا وأناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم .

والشاهد في : الحماسة لأبي تمام : ٢٤٦ / ١ ، وشرحها للمرزوقي : ٢٤٨ / ١ ،

والمقرب : ١١٥ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٨ / ١ ، ومجموع

الشواهد : ٣٨٤ .

(٣) من البسيط ، وورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للمراعي النميري والآخر

للقتال الكلابي . ويرون : ولا ربّات أحمر . ويريد برّيات الأخمرة النساء ،

والغمار هو ما تستربه المرأة رأسها . والمحاجر من الوجه حيث يقع عليه

النقاب وما بدأ من النقاب أيضا . سود : صفة لربّات ، وجملّة لا يقرآن صفة

ثانية ، يقول : لسن باماء ذوات عمر ولا يتلون القرآن .

وهو من شواهد : المقتضب : ٢٤٤ / ٣ ، والمرتبّل : ٣٢٠ ، وشرح الجمل

لابن عصفور : ٣٠٨ / ١ ، والمخني : ٢٩ / ١ ، ١٠٩ ، والخزانة : ٦٦٣ / ٣ ،

وديان الراعي : ٨٧ ، وديوان القتال : ٥٣ ، والجمهرة : ٤١٤ / ٣ ، والصاح

واللسان والتاج (سور) .

وهذه الشروط الثلاثة إنما تشترط في الفعل ، وأما الصفة فيزاد حرف الجر في مفعولها بشرط أن يكون ذلك الحرف اللام لا غير ، ولا يشترط سوى هذا فتقول : هذا ضارب لزيد ، وهذا معطوف لزيد بـ **رهما** ، والأصل : ضارب زيدا ومعطوف زيدا . وقال الله تعالى : (فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ) ^(١) . أي : فَعَالٌ ما يريد ، و (ما) مفعول (فَعَالٌ) زيدت فيه اللام .

المسألة الثالثة : في تعدّي الفعل إلى الاسم ظاهراً ومضمراً .

ولا يجوز أن يتعدّى الفعل إلى اسم ظاهر وإلى ضميره معاً ، لا بنفسه ولا بحرف جر ، وكذلك الصفة على حكم الفعل في هذا ، فلا يقال : زيدا ضربته ، على أن يكون زيدا منصوباً بضربت المتأخر ، لأنه قد تعدّى إلى الهاء التي هي ضمير زيدا ، وكذلك لا يجوز : زيدا أنا ضاربه ، على أن يكون (زيدا) منصوباً بضارب من قولك (أنا ضاربه) وكذلك : لزيد ضربته ، والمنع إنما هو على أن تكون (الهاء) عائدة على زييد ، فإن جعلتها عائدة على المصدر المفهوم من الفعل أو الصفة جاز ذلك كله ، وعلى هذا يحتمل قول الشاعر :-

هذا سراق للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيب ^(٢)
فالقرآن مفعول (يدرس) زيدت فيه اللام لتقدمه عليه ، والهاء في (يدرسه)

(١) من الآية : (١٠٧) من سورة هود .

(٢) من البسيط وهو مجهول القائل . سراق رجل من القراء نسب إليه الرشاء وقبول الرشاء ، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته .

وهو من شواهد الكتاب : ٦٧ / ٣ ، والمقرب : ١١٥ / ١ ، وهواشي المفضل ١٠٥ ، واللامات للمهروى : ٥٢ ، وأما ابن الشجري : ٣٣٩ / ١ ، والخزانة : ٢٢٧ / ١ ، ٢٨٣ / ٢ ، ٥٧٢ / ٣ - ٦٤٩ ، ١٧٠ / ٤ ، والمفنى : ٢٨١ / ١ ، ويروى عجزه فيه :

يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً

تعود على الدرس المفهوم من يَدْرُسُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : للقرآن يَدْرُسُ الدَّرْسُ ، ففعلى هذا يجوز ما تقدّم / من نحو : زيدا ضربه ، أى : زيدا ضربت الضرب . وعود (٤٥ / ب) الضمير على المصدر المفهوم من الفعل أو من الصفة قد جاء فى فصيح كلام العرب ، قال الله تعالى : (اعدلوا هو أقرب للتقوى) (١) . ف (هو) يعود على العدل المفهوم من (اعدلوا) أى : عدلكم أقرب للتقوى ، وقال سبحانه : (ولا يحسن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) (٢) ف (هو) يعود على البخل المفهوم من (يخلون) وعلى هذا أيضا حمل بعضهم قوله تعالى : (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة) (٣) ، أى : وإن هذه الاستعانة لكبيرة ، فأعاد الهاء من (إنها) على الاستعانة المفهومة من (استعينوا) . وقد أعادها قوم على الصلاة (٤) ومن ذلك أيضا قول العرب : (من كذب كان شرا له) ، أى : كان الكذب (٥) ، فاسم (كان) ضمير مستتر يعود على الكذب المفهوم من (كذب) . ومثاله فى الصفة قول الشاعر :
إذا نهى السفية جرى إليه وخالف ، والسفيه إلى خلاف (٦)

(١) من الآية : (٨) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (١٨٠) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (٤٥) من سورة البقرة .

(٤) قال مكى فى مشكل اعراب القرآن : ٤٤ / ١ ، والهاء فى قوله (وإنها لكبيرة)

تعود على الكعبة ، وقيل : تعود على الاستعانة ، وقيل : بل تعود على

الصلاة ، وهذا أبين الأقوال لقربها منها) .

(٥) انظر الكتاب : ٣٩١ / ٢ ، والانصاف : ١٤٠ / ١ .

(٦) من الوافر ، ولم أقف له على نسيبة . السفية : وصف من السفه وهو الطيش

والحمق ورقة العقل .

والشاهد فى : معانى القرآن : ٢٤٩ / ١ ، والانصاف : ١٤٠ / ١ ، والخصائص

٤٩ / ٣ ، والمحتسب : ١٧٠ / ١ ، والخزانة : ٣٨٢ / ٢ - ٣٨٣ .

ويروى : (إذا زجر) مكان (إذا نهى) .

أَيُّ : جَرَى إِلَى السَّفْهِ ، فَأَعَادَ الْمَهَاءَ مِنْ (إِلَيْهِ) عَلَى السَّفْهِ الْمَفْهُومِ مِنَ السَّفْهِ .

المسألة الرابعة : فِي اتِّحَادِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى .

وَلَا يُمْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُوْدَى إِلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ :

الأول : تَعَدَّى فِعْلُ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ ، فَلَا يَجُوزُ : هِنْدًا ضَرَبْتُ ، تَعْنِي : ضَرَبْتُ نَفْسَهَا ، لِأَنَّ (ضَرَبْتُ) فَاعِلَةٌ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ يَحُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ (هِنْدٌ) .

والثاني : تَعَدَّى فِعْلُ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى مَضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ ، فَلَا يَجُوزُ : (ضَرَبْتَنِي) تَعْنِي : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وَلَا (ضَرَبْتَكَ) تَعْنِي : ضَرَبْتُ نَفْسَكَ ، وَلَا (زَيْدٌ ضَرَبَهُ) تَعْنِي : ضَرَبَ نَفْسَهُ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ ضَمِيرَانِ مُتَّصِلَانِ يَقَعَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ .

والثالث : تَعَدَّى فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مَضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا وَالْمَفْعُولُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ يَحُودُ عَلَى الْفَاعِلِ ، فَلَا يَجُوزُ : ضَرَبَهُ زَيْدٌ ، تَعْنِي : ضَرَبَ نَفْسَهُ ، وَالْأَوَّلُ مَنْعُ مَالِقًا فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ يَمْنَعَانِ إِلَّا فِي بَابِ (ظَنَنْتُ) وَفِي (فَقَدَ ، وَعَدِمَ) فَتَقُولُ فِي الثَّانِي : ظَنَنْتَنِي قَائِمًا ، أَيْ : ظَنَنْتُ نَفْسِي قَائِمًا . وَكَذَلِكَ : ظَنَنْتَكَ قَائِمًا ، وَزَيْدٌ ظَنَنَهُ قَائِمًا ، قَالَ تَهَالِي : (أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْنَى) ^(١) أَيْ : أَنْ رَأَى نَفْسَهُ مُسْتَعْنِيًا ، وَ(رَأَى) هَذِهِ بِمَعْنَى (عَلِمَ) مِنْ بَابِ (ظَنَنْتُ) وَمَفْعُولُهُمَا الْأَوَّلُ الْمَهَاءُ فِي (رَأَاهُ) وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ ، وَكِلَاهُمَا يَحُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، وَقَوْلُهُ (اسْتَفْنَى) فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : عَدِمْتَنِي ، وَفَقَدْتَنِي ، قَالَ الشَّاعِرُ :-

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا أَلَا قِي مِنْهُمَا / مَتَزَهَجٌ ^(٢) (١/٤٦)

(١) الْآيَةُ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْعَلَقِ . وَانْظُرْ مُشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٤٨٥ / ٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ مِنْ قَصِيدَةِ لَجْرَانِ الْحُودِ ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ : لَقَدْ كَانَ لِي مَتَزَهَجٌ

عَنِ الْجَمْعِ بَيْنِ ضَرَّتَيْنِ بِأَنْ لَا أَتَزَوَّجَ شَتْنَيْنِ لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ مَا سَيَكُونُ لِي مِنَ الشَّقَاءِ

وَمَا يِنَالْنِي مِنَ التَّعَبِ ، وَلَوْ فَطَنْتُ لَمَا يَنْتَظِرْنِي مِنْ شَرِّهِمَا وَأَزَاهُمَا . =

أى : عَدِمَتْ نَفْسِي . وتقول في الثالث : ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، أَيْ : ظَنَّ نَفْسَهُ ، وَعَدِمَهُ زَيْدٌ ، وَفَقَدَهُ زَيْدٌ ، أَيْ : عَدِمَ نَفْسَهُ ، وَفَقَدَ نَفْسَهُ . وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ اتِّحَادُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى إِلَى وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ حَيْثُ ذُكِرَ امْتِنَاعُهَا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ نَحْوُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا أَيْكَ ، وَمَا ضَرَبَ هِنْدٌ إِلَّا هِيَ ، وَمَا ضَرَبَتْ هِنْدٌ إِلَّا أَيْهَا .

المسألة الخامسة : في حذف المفعول الواحد أو الاثنين فما زاد .

والحذف على قسمين : اختصار وهو الحذف لدلالة مع إرادة المحذوف ، ^(١) واقتصار وهو الحذف لغير دليل مع إرادة المحذوف .

فَأَمَّا حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ فَجَائِزٌ فِي جَمِيعِ الْمَفْعُولَاتِ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ . كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ) ^(٢) . الْأَصْلُ : إِنْ يَشَأْ أَنْ يُسْكِنَ الرِّيحَ يُسْكِنُهَا ، وَ(أَنْ) مَعَ صَلَاتِهَا مَفْعُولٌ (يَشَأْ) ، فَحَذْفٌ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ (يُسْكِنُ الرِّيحَ) عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ) ^(٣) أَيْ : وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَنْ يَنْتَصِرَ مِنْهُمْ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ ، فَحَذْفٌ مَفْعُولٌ (يَشَاءُ) وَهُوَ (أَنْ) مَعَ صَلَاتِهَا لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ (لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ) عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ) ^(٤) ، إِذَا جَعَلْنَا (الَّذِينَ) مَعَ صَلَاتِهِ فَاعِلٌ (يَحْسَبَنَّ) عَلَى قِرَاءَةِ الْيَاءِ ، فَمَفْعُولُهُ

= والشاهد فيه (عد متنى) حيث جاء في اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان . قال الفراء : فهو جائز وإن كان قليلا .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٤٠ ، ومعاني القرآن : ١٠٦/٢ ، وشرح المفصل : ٨٨/٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٦٥/٢ ، والمساعد : ٣٧٣/١ .

(١) في الأصل : (وهو اقتصار) باقحام (هو) .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة الشورى . والرياح بالجمع قراءة نافع وأبي جعفر . الاتحاف : ٣٨٣ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة محمد .

(٤) من الآية : (١٨٠) من سورة آل عمران . وقراءة الياء هي قراءة غير حمزة ، فحمزة قرأ بالتاء . النشر : ٢٣٦/٢ ، وحبّة القراءات : ١٨٤ ، والاتحاف : ١٨٢ ، والبحر المحيط : ١٢٨/٣ .

الأول محذوف لدلالة (يَخْلُونَ) عليه ، أَيْ : بَخْلُهُمْ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ، و (خَيْرًا) هُوَ المفعول الثاني ، و (هُوَ) فَضْلٌ ، وَإِنْ جَعَلْنَا فَاعِلَ (يَحْسَبَنَّ) ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا ، فَالَّذِينَ هُوَ المفعول الأول على حذف مضاف ، أَيْ : لَا يَحْسَبَنَّ حَاسِبًا وَاحِدًا بَخَلَ الَّذِينَ ، و (خَيْرًا) هُوَ المفعول الثاني ، وَقَدْ يَسُوعُ أَيضًا أَنْ يَكُونَ الضمير في (يَحْسَبَنَّ) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا يَحْسَبَنَّ النَّبِيُّ بَخَلَ الَّذِينَ يَخْلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ التَّاءِ فِي (تَحْسَبَنَّ) ففاعلة ضمير خطاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، و (الَّذِينَ) هُوَ المفعول الأول على حذف مضاف أيضًا كما تقدم . أَيْ : وَلَا تَحْسَبَنَّ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ بَخَلَ الَّذِينَ يَخْلُونَ . (١)

وكذلك يجوز في باب (ظَنَنْتُ) وفي باب (أَعْلَمْتُ) حذف المفعولين أو المفعولات كلها اختصارًا وحذف بعض وأبقاء بعض ، فتقول : (ظَنَنْتُ) جوابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا ؟ تريد : ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وحذفت المفعولين ، وكذلك تقول : أَعْلَمْتُ جوابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَعْلَمْتَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ؟ تريد : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وحذفت المفعولات الثلاثة اختصارًا لفهمها من كلام السائل .

/ وَأَمَّا حَذْفُ الْاِقْتِصَارِ فَيَجُوزُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ ، أَنْ يُقْتَصَرَ (٤٦ / ب) فِيهَا عَلَى الْفَاعِلِ وَحَذْفِ الْمَفْعُولِ كُلِّهَا ، فتقول : ضَرَبْتُ ، أَيْ : وَقَعَ مِنِّي ضَرْبٌ ، وَلَا تَرِيدُ أَوْقَعْتُهُ بِهِ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ) (٢) ، أَيْ : أَوْقِعُوا هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ ، وتقول : ظَنَنْتُ ، تريد : وَقَعَ مِنِّي ظَنٌّ ، وَأَعْلَمْتُ ، أَيْ : وَقَعَ مِنِّي إِعْلَامٌ . وَأَعْطَيْتُ ، أَيْ : وَقَعَ مِنِّي إِعْطَاءٌ ، وَقَالَ تَعَالَى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) (٣) ، أَيْ : فَأَمَّا مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْإِعْطَاءُ وَالِاتِّقَاءُ .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي : ١٦٨ / ١ - ١٦٩ ، والبيان : ٢٣٢ / ١ ،

والتبيان : ٩٣ / ١ ؛ وحجة القراءات : ١٨٣ - ١٨٤ .

(٢) من الآية : (١٨٧) من سورة البقرة . وفي الأصل : (فكلوا) وهو تحريف .

(٣) الآية : (٥) من سورة الليل .

وَأَمَّا حَذْفُ بَعْضِ الْمَفْعُولَاتِ اقْتِصَارًا ^(١) ، وَابْقَاءُ بَعْضٍ فِيهَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ ،
فَيَجُوزُ مَطْلَقًا فِي غَيْرِ بَابِي (ظَنَنْتُ) وَ(أَعْلَمْتُ) فَتَقُولُ : أَعْلَيْتُ زَيْدًا ، وَأَعْطَيْتُ دُرْهَمًا .
وَأَمَّا بَابُ (ظَنَنْتُ) فَلَا يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اقْتِصَارًا وَابْقَاءُ الْآخَرِ مَطْلَقًا .
وَأَمَّا بَابُ (أَعْلَمْتُ) فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا فِيهِ حَذْفُ الثَّانِي اقْتِصَارًا وَابْقَاءُ الثَّلَاثِ بَوَاحٍ ،
وَلَا حَذْفُ الثَّلَاثِ وَابْقَاءُ الثَّانِي مَطْلَقًا .

وَأَمَّا حَذْفُ الْأَوَّلِ وَحْدَهُ وَحَذْفُ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَابْقَاءُ الْأَوَّلِ ، ففِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :
الْمَنْعُ مَطْلَقًا وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيُوهٍ ^(٢) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ ^(٣) ، وَالْجَوَازُ مَطْلَقًا وَهُوَ
مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَاجِ ^(٤) ، وَأَجَازُهُ حَذْفُ الْأَوَّلِ وَحْدَهُ وَمَنْعُ حَذْفِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ خَاصَّةً
وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّلُومِيِّينَ ^(٥) ، فَلَا يَجُوزُ بَاتِّفَاقٍ فِي أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبْشَكَ سَمِينًا ، أَنْ تَقُولَ
اقْتِصَارًا : أَعْلَمْتُ كِبْشَكَ ، وَلَا : أَعْلَمْتُ سَمِينًا ، وَلَا : أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبْشَكَ ، وَلَا : أَعْلَمْتُ زَيْدًا
سَمِينًا ، وَمَوْضِعُ الْخِلَافِ أَنْ تَقُولَ : أَعْلَمْتُ كِبْشَكَ سَمِينًا ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا ^(٦) .

المسألة السادسة : فِي قَطْعِ الْفِعْلِ عَنِ النَّصَبِ الَّذِي يَعْمَلُهُ فِي الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ

حَذْفٍ لِلْمَفْعُولِ .

وَذَلِكَ عَلَى قَسَمَيْنِ : الْإِلْفَاءُ ، وَتَمْلِيقٌ .

فَأَمَّا الْإِلْفَاءُ : فَهُوَ قَطْعُ الْعَامِلِ عَنْ عَمَلِهِ لِغَيْرِ مَنْعٍ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَنْعُ
مَطْلَقًا إِلَّا فِي أَفْعَالٍ مَحْصُورَةٍ ، وَهِيَ : أَرَى ^(٧) بِمَعْنَى أَظُنُّ ، وَظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلَيْتُ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٣/١ .

(٢) وهو مذهب المبرد وابن بابشاذ وابن خروف ، انظر الكتاب : ٤١/١ ، والمقتضب

١٢٢/٣ ، وشرح المقدمة المحسوبة : ٢٦٤/٢ ، والهمع : ٢٥٠/٢ ، وشرح

المفصل : ٦٨/٧ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٣/١ .

(٤) وإليه ذهب ابن كيسان وخطاب وابن مالك ونسبه السيوطي للمبرد ، الهمع :

٢٥٠/٢ ، وانظر المقتضب : ١٢٣/٣ ، وفيه ما يناقش نسبة السيوطي للمبرد .

(٥) الهمع : ٢٥٠/٢ .

(٦) التصريح : ٢٦٥/١ ، وأوضح المسالك : ٨٠/٢ .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية : ٢٧٧/٢ (ويستعمل (أرى) الذي لم يُسمَّ فاعله

من (أرى) عاملًا عمل (ظن) الذي هو بمعناه) .

وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَرَعِمْتُ . إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي
تَتَعَدَّى مَعَهَا إِلَى اثْنَيْنِ فَيَجُوزُ فِيهَا إِذَا ذَاكَ الْإِلْفَاءُ ، فَتَرْفَعُ الْأَسْمِينَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ
وَالْخَبَرِ ، لَكِنْ بِشَرطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَتَوَسَّطَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ أَوْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا .

وَالثَّانِي : أَلَّا تُؤَكَّدَ بِالْمَصْدَرِ وَلَا بِضَمِيرِهِ وَلَا بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ ، وَالْإِعْمَالُ مَعَ ذَلِكَ

جَائِزٌ وَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطَانِ فَقُولُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ، وَإِنْ شِئْتَ

أَلْخَيْتَ الْفِعْلَ لَوَجُودِ الشَّرْطَيْنِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ / وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، قَالَ (٤٧ / أ)
الشَّاعِرُ :

أَبَا لَا رَاجِيزَ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تَوَعَّدَنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَّتِ اللَّؤْمُ وَالْخُورُ (١)

فَاللَّؤْمُ مُبْتَدَأٌ ، وَ (فِي الْأَرَاجِيزِ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَالْفَى (خَلَّتْ) لَتَوَسَّطِهَا وَعَدِمَ

تَوْكِيدِهَا بِمَا تَقْدُمُ . فَإِنْ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْأَسْمِينَ امْتَنَعَ الْإِلْفَاءُ (٢) إِلَّا أَنْ يَكُونَ

لِلْخَبَرِ مَحْمُولٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ ، فَقَدْ يَجُوزُ الْإِلْفَاءُ ضَعِيفًا مَعَ وَجُودِ الشَّرْطِ الثَّانِي ،

وَأَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ الْإِلْفَاءُ لَكُونَ الْخَبَرِ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ بِحَرْفِ اسْتِفْهَامٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الْفِعْلِ ،

فَمِثَالُ الْإِلْفَاءِ لَتَقْدُمُ مَحْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ : طَعَامُكَ ظَنَنْتُ زَيْدٌ أَكَلُ . فَطَعَامُكَ

مَفْعُولٌ لَا كَلٍّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى (ظَنَنْتُ) وَكَذَلِكَ : مَتَى ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ إِذَا جَعَلْتَ (مَتَى)

مُتَطَلِّقَةً بِقَائِمٍ . وَمِثَالُ الْإِلْفَاءِ لَتَقْدُمُ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ عَلَى الْفِعْلِ : هَلْ ظَنَنْتُ زَيْدٌ

(١) مِنَ الْبَسِيطِ ، قَائِلُهُ اللَّعِينُ الْمُنْقَرِي وَاسْمُهُ (مَازِلُ بْنُ زَمْعَةَ الْمُنْقَرِي التَّمِيمِي)

يَهْجُو الْعَبَّاجَ . قِيلَ : سَيِّ اللَّعِينِ لِأَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَهُ
يَنْشُدُ شِعْرًا وَالنَّاسُ يَصْلُونَ ، فَقَالَ : مِنْ هَذَا اللَّعِينِ فُطِّقَ بِهِ هَذَا الْأِسْمُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١٢٠ / ١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١١٦ / ١ ، وَالْإِيضَاحُ :

١٣٥ / ١ ، وَاللَّمْعُ : ٥٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨٤ / ٧ - ٨٥ ، وَالتَّصْرِیحُ :

٢٥٣ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٢٤ / ١ ، وَرَوَى عَجْزُهُ فِيهَا : (وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَّتْ

اللَّؤْمُ وَالْكَسَلُ) .

وَيُرْوَى عَجْزُهُ أَيْضًا : (وَفِي الْأَرَاجِيزِ جَلَبَ اللَّؤْمُ وَالْكَسَلُ) وَلَا شَاهِدَ عَلَيْهَا .

(٢) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ : ٤٣٥ / ١ .

قَائِمٌ ؟ إذا أردت : هل زيد قائم في ظنك ؟ فالإلغاء هنا أجازة سيوية ^(١) وهو
ضعيف ، والإلغاء مع تقدم معمول الخبر أقوى منه . فإن لم يتقدم على الفعل شيء
مما ذكر لم يجز الإلغاء إلا في ضرورة بقوله :

كَذَاكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبِ ^(٢)

فألغى (رأيت) مع أنها لم يتقدمها شيء مما ذكر . وتأول البيت قوم ^(٤) على أن
(رأيت) معلقة لا ملغاة ، و (مَلَاكَ) عندهم على حذف لام الابتداء ، أي : رأيت
لملاك الشئمة الأدب . وتأوله أيضاً بعضهم على حذف ضمير الشأن كأنه قال : أنسى
رأيت مَلَاكَ الشئمة الأدب ، فالبهاء في (رأيت) هي المفعول الأول لـ (رأيت)

(١) الكتاب : ١ / ١٢٤ .

(٢) من البسيط ، وينسب إلى بعض الفزاريين . والملك : قوام الشيء وما يجمعه
والشئمة : الخلق وجمعها شيم .

والشاهد في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣١٤ ، والمقرب : ١ / ١١٧ ،
وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٥٨ ، والتصريح : ١ / ١٥٨ ، والهمـ
٢ / ٢٢٩ ، والخزانة : ٤ / ٥ ، ٣٣٣ ، ويروى البيت في ديوان الحماسة
لأبي تمام : ١ / ٥٧٤ .

كَذَاكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبِ
ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لأنه نصب المفعولين لفظاً لتقدم العامل
عليهما .

(٣) الكوفيون والأغفر يجيزون الإلغاء مع تقديم هذه الأفعال وإن كان الأعمال
عندهم أحسن ، وتبهمهم في ذلك محمد بن الوليد ، وأبو بكر الزبيدي وابن
الطراوة وابن مالك . انظر الواضح في علم العربية : ٢٥٥ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ١ / ٣١٤ ، والتسهيل : ٧١ ، والارتشاف : ١٠٦٣ ، وأوضح المسالك
٢ / ٦٥ ، وابن الطراوة النحوي : ص : ٨٠ .

(٤) هم البصريون لأنهم يضمنون الإلغاء إذا تقدمت هذه الأفعال .

انظر الارتشاف : ١٠٦٣ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٨٠ .

والجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي (١) وَهِيَ قَوْلُهُ (مَلَأْتُ الشَّيْطَةَ الْأَدَبُ) ذ (رَأَيْتُ) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَحْطَةٌ غَيْرُ مَطْفَاةٍ وَلَا مَطْلَقَةٍ ، لَكِنَّ مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ مَحْذُوفٌ اخْتِصَارًا . وَمَتَى أُكِّدَ الْفِعْلُ بِمَصْدَرِهِ أَوْ بِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ أَوْ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ كَانَ مَحْمَلًا ، مُتَقَدِّمًا كَانَ الْفِعْلُ أَوْ مُتَوَسِّطًا أَوْ مُتَأَخِّرًا نَحْوُ : زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُهُ ، تَرِيدُ : ظَنَنْتُ الظَّنَّ ، فَالْهَاءُ فِي (ظَنَنْتُهُ) تَعْمُودُ عَلَى الظَّنِّ الْمَفْهُومِ مِنْ (ظَنَنْتُ) ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ذَاكَ ، تَرِيدُ أَيْضًا ظَنَنْتُ الظَّنَّ ، فَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ (ظَنَنْتُ) وَهُوَ الظَّنُّ .

وَقَدْ يَجُوزُ الْإِلْفَاءُ مَعَ التَّكْيِيدِ بِالضَّمِيرِ أَوْ بِالْإِشَارَةِ مَعَ تَوَسُّطِ الْفِعْلِ أَوْ تَأْخِرِهِ ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ (٢) جِدًّا فَتَقُولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُهُ ، وَكَذَلِكَ مَعَ الْإِشَارَةِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

/ يَاعْمُرُونَكَ قَدْ مَلِيتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ أَخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ (٣)

ذ (صَحَابَتِيكَ) مُبْتَدَأٌ وَ (قَلِيلٌ) خَبَرُهُ ، وَ (ذَاكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ (أَخَالَ) وَ (أَخَالَ) مَطْفَىٌّ مَعَ أَنَّهُ قَدْ أُكِّدَ بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَ (صَحَابَةٌ) فِي الْبَيْتِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الصُّحْبَةِ ، وَالْيَاءُ فِي (صَحَابَتِيكَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، فَأُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِالْمَصْدَرِ ، أَرَادَ : وَصَحْبَتِي إِيَّاكَ قَلِيلَةٌ ، هَذَا حُكْمُ الْمَصْدَرِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْفِعْلِ . فَأَمَّا إِنْ حُذِفَ الْفِعْلُ وَصَارَ هَذَا الْمَصْدَرُ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٥/١ ، والارتشاف : ١٠٦٣ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٥٥٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣١٦/١ .

(٣) من الكامل ، ولم أقف على نسبته ، استشهد به ابن هشام لجواز الإشارة إلى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار إليه كقولك : ضربته ذلك الضرب وجملته (أخَالَ ذَاكَ) اعتراضية بين المبتدأ وخبره .

والشاهد في : المقرب : ١١٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣١٩/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ٥٥٩/٥ ، والمغنى : ٦٤٢/٢ .

المنصوب بدلاً من لفظه فذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون قَامَ مقامَ الفعلِ في الأمرِ أو الاستفهامِ نحو : طَنَا زَيْدًا قائماً ، تريد : طَنَّ زَيْدًا قائماً ، ونحو : أَطْنَا زَيْدًا قائماً .

وحكمُ هذا المصدرِ أنه يقومُ مقامَ فعله في الأعمالِ مطلقاً نحو ما تقدّم ، وفي الإلغاء بشرطِ توسطه أو تأخره ، فتقول على الإلغاء ، زَيْدٌ طَنَا قائمٌ ، وزَيْدٌ قائمٌ طَنَا ، تريد : طَنَّ هذا ثابتاً ، وأثبت المصدرَ مَنَابَ هذا الفعلِ الذي هو (طَنَّ) في الأمرِ .

والوجهُ الثاني : أن ينتصبَ ذَلِكَ المَصْدَرُ في الخبرِ توكيداً للمعنى الجملة ، فهذا إنما يقومُ مقامَ فعله في الإلغاء خاصة لا في الأعمالِ فيجبُ الغاؤه ، ويمتنعُ تقدُّيمُهُ على المبتدأ والخبر ، إلا أن يتقدّمه محمولٌ للخبرِ فيجوزُ ضعيفاً ، فتقول : زَيْدٌ قائمٌ طَنَا ، وزَيْدٌ طَنَا قائمٌ ، ولا يجوزُ الإعمالُ . ولا يجوزُ أيضاً : طَنَا زَيْدٌ قائمٌ ، لتقدّمه ، فإن قلت : متى طَنَّك زَيْدٌ قائمٌ ؟ على أن (متى) محمولٌ لقائمٍ بـ (كان) ولكنه ضعيفٌ ، ولأجل ما ذكر من قيامِ هذا المَصْدَرِ في هذا الوجهِ مقامَ فعله في الإلغاء دون الأعمالِ ، امتنع الجمعُ بينهما في الإلغاء لئلا يجمعَ بين المتعاقبين وجازَ في الأعمالِ لأنهما لم يتعاقبا فيه .

وفي الإلغاء (أعلم) وأخواتها عن المفعولين الثاني والثالث ، حيث يجوزُ الإلغاء في (ظننتُ) وما ذكرَ معها ثلاثة أقوالٍ : المنعُ مطلقاً وهو الأكثرُ ، والجوازُ مطلقاً وإليه ذهبُ ابنِ مالكٍ ^(١) ، والجوازُ مع بنائها للمفعولِ خاصةً نحو : (أعلمتُ) وهو مذهبُ صاحبِ الكُرَاسَةِ ^(٢) وابنِ عصفورٍ ، وقد يكونُ مذهبُ سيبويه ^(٣) .

(١) التسهيل : ٧٥ ، وانظر توضيح المقاصد : ٣٩٥/١ ، وشرح ابن عقيل : ٦٥/٢

والتصريح : ٢٦٦/١ ، والهمع : ٢٤٩/٢ .

(٢) وهو أبو موسى الجزولي عيسى بن عبد العزيز . وانظر المقدمة الجزولية : ل/١٧

(٣) الكتاب : ١٤٨/٣ ، وانظر البسيط : ٣٣٦ .

وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَهُوَ قَطْعُ الْعَامِلِ عَنْ عَطْفِهِ لِمَانِعٍ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ . وَالْأَفْعَالُ الَّتِي يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا هِيَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ مَا أَفَادَ عِلْمًا أَوْ ظَنًّا أَوْ اعتقادًا . وَسَمَّيْتُ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي تَفِيدُهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْقُلُوبِ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَى جَوَازِ / الإِلْغَاءِ فِيهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الْكَلَامِ عَلَى الإِلْغَاءِ ، وَيَلْحَقُ (١ / ٤٨) بِهَا مَا شَارَكَهَا فِي مَعْنَى مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي كـ (دَرَيْتُ) ، وَ (عَرَفْتُ) أَوْ كَانَ سَبَبًا فِيهِ كـ (نَظَرْتُ) لَا بِمَعْنَى (انتظرت) وَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ ، وَ (سَأَلْتُ) وَ (فَكَّرْتُ) إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ الْفِعْلُ مِنْ هَذِهِ مَعْنَى فِعْلٍ لَا يَعْطِقُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُهُ ، وَذَلِكَ (أَرَأَيْتَ) إِذَا دَخَلَهَا مَعْنَى (أَخْبَرْنِي) فَإِنَّهَا لَا تَعْلَقُ ، لِأَنَّ (أَخْبَرْنِي) لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُهَا .

وَأَخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي (أَعْلَمَ) وَأَخَوَاتِهَا ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَعْلَقَ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ أَمْ لَا ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ كَالْخِلَافِ فِي إِغَائِبِهَا عَنْهَا ، فَطَاهِرٌ مِنْ هَذَا سَبَبِ سَيُوبِهِ (١) جَوَازُهُ مَطْلَقًا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ (٢) ، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ (٣) إِلَى مَنَعِهِ مَطْلَقًا ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى التَّفْصِيلِ فَأَجَازُوهُ فِيهَا إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَمَنَعُوهُ إِذَا كَانَتْ مَبْنِيَةً لِلْفَاعِلِ وَهُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ (الْكِرَاسَةِ) (٤)

وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَيُونُسُ التَّعْلِيقَ (٥) فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، وَمَنَعَهُ غَيْرُهُمْ .

وَمَعْنَى التَّعْلِيقِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ دَخُولُهَا عَلَى مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهُ فِيهِ أَوْ فِيهَا بَعْدَهُ ، فَالَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهُ فِيهِ ، اسْمُ الاسْتِفْهَامِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَالْاسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَ (إِنْ) مَعَ لَامِ الْابْتِدَاءِ .

(١) الْكِتَابُ : ١٤٨ / ٣

(٢) الْأَلْفِيهِ بِشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ : ٤٥٣ / ١ ، وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٢٥٩ / ٧ ، وَتَوْضِيحُ

الْمَقَاصِدِ : ٣٩٥ / ١ ، وَالْمِصْبَحُ : ٢٤٩ / ٢ .

(٣) الْمِصْبَحُ : ٢٤٨ / ٢ .

(٤) الْمَقْدَمَةُ الْجَزُولِيَّةُ : ل / ١٧ ، وَالْمِصْبَحُ : ٢٤٨ / ٢ .

(٥) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١٤٦ / ٣ ، وَالْمَعْنَى : ٤١٧ / ٢ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ :

٢٤٤ / ١ ، ٢٤٥ ، وَالْمِصْبَحُ : ٢٣٦ / ٢ .

وَالَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهُ فِيمَا بَعْدَهُ ، حَرَفُ الاسْتِفْهَامِ ، وَلَا مَ الْابْتِدَاءُ ،
وَلَا مَ الْقَسَمِ ، وَ (مَا) وَ (إِنَّ) النَّافِيَتَانِ ، وَتُسَمَّى هَذِهِ أَدَوَاتِ الصُّدُورِ ، وَكَذَلِكَ
أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ ، وَبَقِيَ مِنْ أَدَوَاتِ الصُّدُورِ أَشْيَاءٌ تَذَكَّرُ فِي بَابِ الْاِسْتِفْهَامِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ ، إِنْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا هُنَا ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِذَا وَقَعَ وَاحِدٌ مِنْهَا بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ
تِلْكَ الْأَفْعَالِ امْتَنَعَ مِنَ النَّصْبِ الَّذِي يَطْلُبُهُ ، وَامْتَنَعَ أَعْمَالُهُ مَطْلَقًا إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ
وَهُوَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْاسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : الْإِعْمَالُ
وَالتَّحْلِيقُ ، وَالْإِعْمَالُ أَحْسَنُ ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيُوبِهِ (١) ، وَقَدْ نَصَّ السِّيرَافِيُّ
عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ : إِنْ التَّحْلِيقُ فِيهِ أَضْعَفُ الْوَجْهَيْنِ (٢) فَمَثَالُ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ
قَوْلُهُ تَعَالَى : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَيْتُوا أَمَدًا) (٣) ، فَأَيُّ مُبْتَدَأٍ فِيهِ مَعْنَى
الاسْتِفْهَامِ وَ (أَحْصَى) خَبَرُهُ ، وَ (نَعْلَمَ مَحَلَّةٌ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ
ظَلَمُوا أَيُّ مَنَقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (٤) فَأَيُّ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ وَإِعْرَابِهِ مَصْدَرٌ مُنْصَوِّبٌ بَيْنَقَلْبُونَ ، لِأَنَّ
إِعْرَابَ (أَيُّ) بِحَسَبِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ ، وَهِيَ هُنَا قَدْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ
(مَنَقَلَبٌ) وَ (سَيَعْلَمُ) مَحَلَّةٌ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا عِنْدَ سَيُوبِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ اللَّهُ
يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) (٥) فَ (مَا) عِنْدَهُ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مَفْعُولٌ بِتَدْعُونَ
وَ (يَعْلَمُ) مَحَلَّةٌ .

(٤٨ / ب)

/ وَيتصورُ في هذه الآية وجهانِ آخرانِ :

- (١) انظر الكتاب : ٢٣٩ / ١ .
- (٢) شرح السيرافي : ٤٩ / ٢ .
- (٣) من الآية : (١٢) من سورة النمل .
- (٤) من الآية : (٢٢٧) من سورة الشعراء . وانظر البيان : ٢١٧ / ٢ .
- (٥) الآية : (٤٢) من سورة العنكبوت . وقراءة : (ما تدعون) بالتاء هي قراءة جمهور القراء . وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء . البحر المحيط : ١٥٣ / ٧ ، والاتحاف ٣٤٦ .
- (٦) الكتاب : ١٤٨ / ٣ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ (مَا) نَافِيَةً وَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ (مِنْ شَيْءٍ) زَائِدَةٌ ، وَ (شَيْءٌ) مَفْعُولٌ (تَدْعُونَ) ^(١) وَ (يَعْلَمُ) أَيْضًا مَحَلَّةٌ فِي هَذَا الْوَجْهِ لِأَجْلِ دُخُولِهَا عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ ، وَالْمَعْنَى : مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ شَيْئًا .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ (يَعْلَمُ) بِمَعْنَى (يَعْرِفُ) وَ (مَا) مَوْصُولَةٌ ^(٢) مَفْعُولٌ بِيَعْلَمُ ، وَ (يَعْلَمُ) عَلَى هَذَا مَحَلَّةٌ غَيْرُ مَحَلَّةٍ .

وَمِثَالُ الْمُضَافِ إِلَى الِاسْتِفْهَامِ قَوْلُكَ : عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، فَأَبُو مُبْتَدَأٍ وَزَيْدٌ خَبَرُهُ وَ (عَلِمْتُ) مَحَلَّةٌ لِدُخُولِهَا عَلَى الْمُضَافِ إِلَى اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ ، لِأَنَّ (أَبُو) مُضَافٌ إِلَى (مَنْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ .

وَمِثَالُ الِاسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى قَوْلُكَ : عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ، فزَيْدٌ الْوَاقِعُ بَعْدَ (عَلِمْتُ) أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ أَدَاءِ الِاسْتِفْهَامِ ، فَلَا أَصْلَ : أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، ثُمَّ قَدْ مَزِيدٌ ، وَبِحَمَلِ ضَمِيرِهِ فِي مَوْضِعِهِ لِقَصْدِ التَّوَكِيدِ بِذِكْرِهِ مَرَّتَيْنِ ، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : النَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ وَهُوَ الْأَحْسَنُ ، إِنْ لَا مُوجِبَ فِي اللَّفْظِ لِتَعْلِيلِهِ ، وَرَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٣) ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ مَحَلًّا مَرَاعَاةً لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ ، الَّذِي هُوَ وَقُوعُ الِاسْمِ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ ، وَعَلَى التَّطْلِيقِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي غَرِيمَ لَوَيْتِهِ
أَيْشْتَدُّ أَنْ قَاضَاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ ^(٤)

(١) انظر التبيان : ١٠٣٣ / ٢ ، والبحر المحيط : ١٥٣ / ٧ .

(٢) اعراب القرآن للزجاج : ١٢١ / ٣ .

(٣) أجازته سيويوه ومنعه ابن كيسان . الهمع : ٢٣٧ / ٢ .

(٤) البيت من الطويل لكثير عزة وهو في ديوانه : ٤٠٥ وفيه (لاقاك) مكان (قاضاك) .

والشاهد في : البسيط : ٣٢٨ ، ٦٢٤ ، ٦٧٤ ، وفيه (لعمرك) مكان (فوالله)

والمساعد : ٣٧٠ / ١ ، والهمع : ٢٣٧ / ٢ ، والدرر : ١٣٧ / ١ ، وابن

كيسان النحوي : ٢٠٢ ، وقال فيه : (انه فيما بيد وبيت مصنوع) .

فغريم مبتدأ و (لوَيْتِه) في موضع صفته ، والجملَةُ التي هي قوله (أَيْشَتَدُّ) في موضع خبره ، وأدرب معلقةٌ ، لأنَّ الأصل في غريم أن يَقَعَ بعد همزة الاستفهام ، فكانتْه قال : ما أدرب أَيْشَتَدُّ غريم لوَيْتِه .

ومثال (إِنْ) مع لام الابتداء قوله تعالى : (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ) (١) فَنَعْلَمُ معلقةٌ لأجل لام الابتداء الداخلة في خبر (إِنْ) الذي هو (يَحْزُنَكَ) وكذلك قوله تعالى : (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَافِعٌ إِلَى الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ) (٢) فَيَعْلَمُ معلقةٌ لأجل لام الابتداء الداخلة أيضاً على خبر (إِنْ) في قوله (لَخَبِيرٌ) (لخبير) .

ومثال حرف الاستفهام : عَلِمْتُ أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ (٣) ؟ وقد يكون من هذا قوله تعالى : (عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ . هَلْ ثَوَّبَ الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (٤) ف (يَنْظُرُونَ) معلقةٌ لوقوع حرف الاستفهام بعدها وهو (هَلْ) .

ومثال لام الابتداء قوله : عَلِمْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ ، فزَيْدٌ مبتدأ ، وقَائِمٌ خبره ، و (عَلِمْتُ) معلقةٌ لوقوع لام الابتداء بعدها في قوله (لَزِيدٌ) .

ومثال لام القسم قول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّي
إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَامَهَا (٥)

(١) من الآية : (٣٣) من سورة الأنعام .

(٢) الآيات : ٩ - ١٠ - ١١ من سورة الحاديات .

(٣) قال بعض النحاة : ليس هذا من باب التعليق في شيء ، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو : ظننت ما زيد قائم ، فلو حذف (ما) لقلت : ظننت زيدا قائما . ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكر . انظر شرح ابن عقيل : ٤٣٨ / ١ ، والمغنى : ٤٠١ / ٢ .

(٤) الآيتان : (٣٥ - ٣٦) من سورة المطففين .

(٥) من الكامل ، للبيد بن ربيعة العامري . ويروى صدره في شرح القصائد العشر :

ف (عَلِمْتُ) معلقة مضممة معنى القسم ، واللَّامُ في قوله (لَتَأْتِيَنَّ) جواب القسم ،
ولأجلها علقت (عَلِمْتُ) ، فأما قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ
مِنْ خَلَقٍ) ^(١) فاللَّامُ في قوله (لَمَنِ) عند سيويوه لامُ الابتداء (وَعَلِمُوا) معلقة / (٤٩ / أ)
لأجلها ، و (مَنْ) مبتدأ موصولة بمعنى (الذي) و (اشْتَرَاهُ) صلتهما ، والجملة
التي هي قوله تعالى (مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ) خبر المبتدأ ، واللَّامُ في قوله
(لَقَدْ) جواب قسم محذوف لا غير ، والتقدير : والله لقد علموا للذي اشتراه ما له
في الآخرة من خلاق . ويتصور أيضاً فيها وجه آخر ، أن تكون اللَّامُ في قوله (لَمَنِ)
لامُ القسم ^(٢) أعني اللَّامُ الدالة على القسم كالتي في قوله تعالى : (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا
رِيحًا) ^(٣) وتسمى لامُ التوطئة و (مَنْ) مبتدأ اسم شرط ، و (اشْتَرَاهُ) جملة الشرط
في موضع خبره ، وقوله (مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ) جواب القسم الذي دلت عليه
اللَّامُ في قوله (لَمَنِ) وجواب الشرط محذوف و (عَلِمُوا) مضممة معنى القسم معلقة
لأجل اللَّام . ^(٤)

ويتصور أيضاً فيها وجه ثالث ، وهو أن تكون اللَّامُ في (لَمَنِ) جواب قسم ضمنت
(عَلِمُوا) معناه ، و (مَنْ) موصولة بمعنى (الذي) مبتدأ ، و (اشْتَرَاهُ) صلتهما ،
والجملة بعده في موضع الخبر ^(٥) ، وقول سيويوه أجمود من هذين الوجهين لما فيهما

= والشاهد في الديوان : ٣٠٨ ، والكتاب : ١١٠ / ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور

١٥٨ / ١ - ٥٣١ ، والمساعد : ٣٦٨ / ١ ، والتصريح : ٢٥٤ / ١ ، والأشمونى

٣٠ / ٢ ، والخزانة : ١٣ / ٤ - ٣٣٢ .

(١) من الآية : (١٠٢) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ٢٣٦ / ١ - ٢٣٧ ،

١٤٨ / ٣ .

(٢) انظر التبيان : ١٠١ / ١ ، والبيان : ١١٥ / ١ .

(٣) من الآية (٥١) من سورة الروم .

(٤) البحر المحيط : ٣٣٤ / ١ .

(٥) هذا الوجه ذكره المكبرى في التبيان : ١٠١ / ١ .

مِنْ دُخُولِ الْقَسَمِ عَلَى قَسَمٍ آخَرَ ، لِأَنَّ (عِلْمُوا) فِيهِمَا مَضْمَنَةٌ مَعْنَى الْقَسَمِ كَمَا تَقَدَّمَ فِيهِ
بِنَفْسِهَا قَسَمٌ ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي التَّقْدِيرِ قَسَمٌ آخَرٌ ، لِأَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ : (لَقَدْ
عِلْمُوا) جَوَابُهُ مَعَ مَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ فِيهِ مَحْذُوفٌ كَمَا
تَقَدَّمَ .

وَمِثَالُ (مَا) النَّافِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) (١) فـ (مَا) حَرَفُ
نَفْيٍ وَ (ظَنُوا) مَعْلُوقَةٌ لِأَجْلِهَا ، وَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ (مِنْ مَّحِيصٍ) زَائِدَةٌ ، وَ (مَّحِيصٍ)
مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ ، أَوْ فَاعِلٌ بِذَلِكَ الْمَجْرُورِ لِعَمَادِهِ عَلَى حَرَفِ النَّفْيِ ،
وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يَبَاهِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) (٢)
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ) (٣) فـ (تَتَفَكَّرُوا) مَعْلُوقَةٌ لِدُخُولِهَا
عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ ، وَقَوْلُهُ (مِنْ جِنَّةٍ) يَتَصَوَّرُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ (مِنْ مَّحِيصٍ) فَفِي
الآيَةِ الْآخَرَى .

وَمِثَالُ (إِنْ) النَّافِيَةِ قَوْلُكَ : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، تَرِيدُ : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،
وَكَذَلِكَ : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَتَقُولُ : عَرَفْتُ أَبُوَ مَنْ زَيْدٌ ، فَتَعْلَقُ (عَرَفْتُ) .
وَكَذَلِكَ : دَرَيْتُ أَبُوَ مَنْ زَيْدٌ ، تَعْلَقُ أَيْضًا (دَرَيْتُ) قَالَ تَعَالَى : (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ
مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ) (٤) فـ (تَدْرِي) فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَعْلُوقَةٌ
لِدُخُولِهَا عَلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (مَاذَا) فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ ، وَ (أَيُّ) فِي الْمَوْضِعِ
الثَّانِي . وَيَتَصَوَّرُ فِي (مَاذَا) فِي هَذَا وَنَحْوِهِ حَيْثُ وَقَعَتْ وَجْهَانِ : (٥)
أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ (مَاذَا) كُلِّهَا اسْمُ اسْتِفْهَامٍ ، وَالْأَسْمُ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ

(١) مِنْ الْآيَةِ : (٤٨) مِنْ سُورَةِ فَصَلَتِ .

(٢) الْآيَةُ : (٣٥) مِنْ سُورَةِ الشُّورَى .

(٣) مِنْ الْآيَةِ : (٤٦) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ . وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (١٨٤) : (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا
مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ) .

(٤) مِنْ الْآيَةِ : (٣٤) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ .

(٥) انْظُرِ الْبَيَانَ : ٢٥٢ / ٢ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ١٩٥ / ٢ .

(ما) وَصِلَتْ بِ (ذَا) وَجَعَلْنَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ .

والثاني : / أَنْ تَكُونَ (ما) وَحَدَّهَا اسْمُ اسْتِفْهَامٍ ، وَ (ذَا) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَهَذَا الْوَجْهُ الَّذِي تَقْدَمُ فِي بَابِ الْمَوْصُولَاتِ (١) ، فَإِذَا جَعَلْنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ (مَا ذَا) كُلِّهَا اسْمَ اسْتِفْهَامٍ كَانَتْ مَفْعُولًا بِتَكْسِيبٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ شَيْءٍ تَكْسِبُ غَدًا ، وَإِذَا جَعَلْنَا (مَا) وَحَدَّهَا اسْمَ الْاسْتِفْهَامِ كَانَتْ مُبْتَدَأً وَ (ذَا) خَبَرَهَا بِمَعْنَى (الَّذِي) وَتَكْسِيبُ صِلَةٍ لـ (ذَا) وَمَفْعُولُ (تَكْسِيبٍ) ضَمِيرٌ مَعْدُوفٌ هُوَ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَالتَّقْدِيرُ مَا الَّذِي تَكْسِبُهُ غَدًا ؟ وَقَوْلُهُ (بِأَيِّ أَرْضٍ) هَذَا الْمَجْرُورُ يَتَعَلَّقُ بِتَمُوتِ وَالْبَاءِ ظَرْفِيَّةٌ بِمَعْنَى (فِي) كَأَنَّهُ قَالَ : فِي أَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ . وَقَالَ تَعَالَى : (لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (٢) فَعَلَّقَ (نَنْظُرَ) لَوُقُوعِ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ بَعْدَهَا وَهُوَ (كَيْفَ) وَ (كَيْفَ) هُنَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (تَعْمَلُونَ) وَهُوَ الْوَاوُ ، وَمِثْلُهَا مَا تَقْدَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَنْظُرُونَ هَلْ ثَوَّبَ الْكُفَّارُ) (٣) . وَتَقُولُ الصَّرْبُ : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَا هُنَا ، فـ (أَيُّ) مُبْتَدَأٌ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ وَ (هَا هُنَا) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَ (تَرَى) مَعْلُوقَةٌ لِدُخُولِهَا عَلَى اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ بِمَعْنَى (تُبْصِرُ) أَوْ بِمَعْنَى (تَعْلَمُ) وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ) (٥) فَعَلَّقَ (يَسْأَلُونَ) عَنْ مَفْعُولِهَا الثَّانِي الَّذِي تَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ الْكَافِ فِي (يَسْأَلُونَكَ) وَعَلَّقْتَ عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي الَّذِي تَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ الْأَجَلِ اسْمَ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (مَاذَا) وَيَجْرِي فِيهِ الْوَجْهَانِ (٦) الْمَذْكُورَانِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا) وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ (سَأَلَ) عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِوَجْهِهِ ،

(١) انظر ما تقدم في ص : ٧٠

(٢) من الآية : (١٤) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (٣٦) من سورة المطففين .

(٤) انظر الكتاب : ٢٣٦ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٠ / ١ .

(٥) من الآية : (٢١٥) من سورة البقرة .

(٦) انظر التبيان : ١٧٢ / ١ .

لأنَّه شَخْصٌ وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيقُ إِلَّا عَنِ الْمَفْعُولَاتِ الَّتِي هِيَ قَصَصٌ وَأَخْبَارٌ ، كَمَفْعُولَاتِ
أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَمَا بَرَى مَجَرَاهَا ، وَتَقُولُ : فَكَّرْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو؟ فَتَعْلَقُ
(فَكَّرْتُ) عَنِ مَفْعُولِهَا الَّذِي تَتَّحَدَّى إِلَيْهِ بِ (فِي) تَقُولُ : فَكَّرْتُ فِي كَذَا . وَمِنْ
تَعْلِيقِهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ) (١) ، وَلَا تَقُولُ :
أَرَأَيْتَكَ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، وَلَا : أَرَأَيْتَكَ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؟ لِأَنَّ (أَرَأَيْتَكَ) لَا تَعْلَقُ عَنِ
مَفْعُولِهَا لِمَا دَخَلَهَا مِنْ مَعْنَى (أَخْبَرَنِي) وَ (أَخْبَرَنِي) لَا تَعْلَقُ (٢) ، وَلِزِمَ النِّصْبُ (٣)
فِي الْأَسْمِ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا ، فَتَقُولُ : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ،
فَزَيْدًا هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَالْكَافُ فِي
(أَرَأَيْتَكَ) إِنَّمَا هِيَ حَرْفُ خُطَابٍ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ زَيْدٍ بِاتِّفَاقٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ . وَكَذَلِكَ
يَمْتَنِعُ عِنْدَ سَيُوهٍ وَقُوعُ أَدَاةِ صَدْرِ مِنَ الْأَدَوَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَوْجِبُ التَّعْلِيقَ
بَعْدَهَا ، وَأَجَازَ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ / ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ ، فَوَافَقَ ابْنَ أَبِي الْعَافِيَةِ سَيُوهٍ (٥٠ / أ)
عَلَى امْتِنَاعِ : أَرَأَيْتَكَ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ، وَخَالَفَهُ فِي امْتِنَاعِ : أَرَأَيْتَكَ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ،
وَأَرَأَيْتَكَ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ، فَأَجَازَ ذَلِكَ وَضَعَهُ سَيُوهٍ (٤) ، وَتَقُولُ عَلَى ظَاهِرِ
كَلَامِ سَيُوهٍ مِنْ تَعْلِيقِ (أَعْلَمَ) وَأَخَوَاتِهَا : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَعْمَرُو فِي الدَّارِ أَمْ خَالِدٌ ،
فَتَعْلَقُ (أَعْلَمْتُ) عَنِ مَفْعُولِهَا الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، وَزَيْدًا هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَلَا يَجُوزُ
تَعْلِيقُهَا عَنْهُ أَبَدًا لِأَنَّهُ شَخْصٌ ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُ (أَعْلَمَ) كَقَوْلِكَ : نَبَأْتُ زَيْدًا إِنْ عَمْرًا
لِقَائِهِ ، فَزَيْدًا هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَطَلَقْتُهَا عَنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ لِأَجْلِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي
خَبَرِ (إِنْ) وَعَلَى هَذَا أَخَذَ سَيُوهٍ (٥) قَوْلَهُ تَعَالَى : (يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَسْرَاقٍ)
إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ (٦) فَالضَّمِيرُ فِي (يَنْبِئُكُمْ) هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَطَلَقَتْ (يَنْبِئُ)

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٤٦) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ . وَتَقَدَّمَ فِي ص :

(٢) الْبَهْمُ : ٢٣٧ / ٢ .

(٣) الْكِتَابُ : ٢٣٩ / ١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لابنِ عَصْفُورٍ : ٣٢٢ / ١ .

(٤) الْكِتَابُ : ٢٣٩ / ١ .

(٥) الْكِتَابُ : ١٤٨ / ٣ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

عن الثاني والثالث لأنه وقع في موضعيهما (إِنْ) مع لام الابتداء في خبرهما ، وذلك قوله سبحانه : (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) ، ومن منع التعليل في (أعلم) وأخواتها تأول الآية على أحد وجهين :

الأول : حذف المفعولين الثاني والثالث اختصاراً ، لدلالة قوله (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) عليهما ، كأنه قال : ينبئكم أنكم مبعوثون إذا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْقٍ ، و (أَنْكُمْ مَبْعُوثُونَ) يصد صد المفعولين ، لكنه حذف وجعلت الجملة مفسرة له .

والوجه الثاني : أن (ينبئ) فيها ليست المضممة معنى (أعلم) التي تتعدى إلى ثلاثة (١) ، وإنما هي باقية على أصلها تتعدى إلى الأول بنفسها ، وإلى الثاني ب (عَنْ) وإلى الثالث بالباء ، فمفعولها الأول في الآية هو الضمير ، ومفعولها الثاني الذي تتعدى إليه بمن محذوف ، وكذلك المفعول الثالث الذي تتعدى إليه بالباء محذوف ، وجعلت الجملة التي هي قوله تعالى (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) مفسرة له ، أعني للمفعول الثالث كقوله سبحانه : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) (٢) الأصل : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ، فحذف مغفرةً وأجرًا عظيمًا ، وهو المفعول الثاني ل (وَعَدَ) وجعلت الجملة التي هي قوله (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) مفسرة لذلك المحذوف . وكذلك هذه الآية كأن الأصل فيها عند مَنْ مَنَعَ التعليل (ينبئكم عنكم إذا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْقٍ بتجديد خلقكم) فحذف (عنكم) لدلالة المضي عليه ، وحذف (بتجديد خلقكم) وجعلت الجملة مفسرة له ، وعلى أحد هذين الوجهين يتأول الآية أصحاب المذهب الثاني . لأن الفعل فيها وهو قوله (ينبئكم) مني للفاعل ، وهم يمنعون / التعليل حينئذٍ ويجوزونه (٥٠ / ب) إذا كَانَ الفعلُ منياً للمفعول على ما تقدم (٣) ، كقولك : أعلمت أزيد في الدار أم عمرو ، ونبتت إن زيدا لقائم .

(١) انظر البسيط ص : ٣٣٦ .

(٢) الآية : (٩) من سورة المائدة .

(٣) انظر ص : ٢٠٣ .

وَقَدْ حَمَلَ الْكُوفِيُّونَ وَيُونُسُ عَلَى التَّطْلِقِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَئِمْهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) (١) . فَأَبَازُوا التَّطْلِقَ فِي غَيْرِ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، فَنَنْزِعَنَّ عَنْهُمْ مَعْلَقَةً عَنْ مَفْعُولِهَا ، وَ (أَئِمْهُمْ) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ ، وَ (أَشَدُّ) خَبَرُهُ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِنْدَ سَيُوهٍ وَالْخَلِيلِ عَلَى التَّطْلِقِ ، أَمَّا سَيُوهٍ فَ (أَيْ) عِنْدَهُ فِي الْآيَةِ مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَهِيَ مَفْعُولُ (نَنْزِعَنَّ) لَكِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ كَمَا تَقْدُمُ فِي بَابِ الْأَعْرَابِ ، وَفِي بَابِ الْمَوْصُولَاتِ (٢) ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ ، وَرَدَّ سَيُوهٍ قَوْلَ يُونُسَ بِأَنَّ التَّطْلِقَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُخْتَصٌّ بِأَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَمَا قَارَبَهَا وَ (نَنْزِعَنَّ) لَيْسَتْ مِنْهَا .

وَأَمَّا الْخَلِيلُ (٤) فَنَزَعَ أَنْ (أَيْ) لَا يَجُوزُ بِنَاؤُهَا مُطْلَقًا ، وَحَمَلَ الْآيَةَ وَمَا كَانَ نَحْوَهَا عَلَى الْحِكَايَةِ (٥) ، وَالْمَعْنَى : لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يُقَالُ لَهُ أَئِمْهُمْ أَشَدُّ وَ (أَيْ) عِنْدَهُ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ وَ (أَشَدُّ) خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ نَفْسُهَا مَفْعُولُ (نَنْزِعَنَّ) صُرِّتْ كَأَنَّهَا اسْمُ الَّذِي تُقَالُ لَهُ ، فَعَبَّرَ بِهَا عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) الْآيَةُ : (٦٩) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٤٠٠/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْعُولِ : ١٤٦/٣ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٢٦ ،

وَالْمَعْنَى : ٤١٧/٢ .

(٣) انْظُرْ مَا تَقْدُمُ فِي ص : ٨١/٦ .

(٤) هُوَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ تَمِيمٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَرَاهِيدِي ، صَاحِبُ الْعَرَبِيَّةِ وَالْعَرُونِ . قَالَ عَنْهُ السِّيَرَانِي : كَانَ غَايَةً فِي اسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ النُّحُوِّ وَتَصْحِيحِ الْقِيَاسِ فِيهِ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَفْخَرَ الْعَرُوضَ وَحَصَرَ أَشْعَارَ الْعَرَبِ بِهَا ، وَعَمِلَ أَوَّلَ كِتَابِ الْعَيْنِ الْمَشْهُورِ . وَكَانَ مِنْ الزُّهَادِ فِي الدُّنْيَا .

وُلِدَ سَنَةَ ١٠٠ هـ وَتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٠ هـ ، وَقِيلَ : سَنَةَ ١٧٥ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْبَغِيَّةِ : ٥٥٧/١ ، وَأَنْبَاءُ الرِّوَاةِ : ٣٤١/١ ، أَخْبَارُ

النُّحُوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ص ٣٠ ، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ : ١٨/٢ - ١٩ .

(٥) الْكِتَابُ : ٣٩٩/٢ .

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُّوهُ (١)

فأضاف (بنى) إلى (شَابَ قَرْنَاهَا) وهى جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، لأنه جعلَ هذا الكلامَ كأنه اسمٌ للشيِّ يُقالُ لها فحكاها ، كأنه قالَ : بَنَى الَّتِي يُقَالُ لَهَا شَابَ قَرْنَاهَا ، و (شَابَ قَرْنَاهَا) معناه : شَاخَتْ ، و (الْقَرْنُ) الْفَوْدُ من الشَّعْرِ فى جانبِ الرَّأسِ وقوله (تَصْرُّوهُ) كنايةٌ عن كونها راعيةً للإبل ، والمعنى : بَنَى الْعَبَّازُ الرَّاعِيَةَ .

فقد تحصَّلَ فى الآيةِ ثلاثةٌ مذهبٍ ، أصوبُها مذهبُ سيويهِ - رحمه الله - وعليه أكثرُ النُّحَوِيِّينَ ، ويقويه قراءةُ بعضِ النَّاسِ فى الشَّاذِّ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنَّصْبِ (٢) ، فقد تَمَيَّنَ فى هذه القراءةِ أَنَّ (أَيًّا) موصولةٌ مفعولٌ بـ (نَزَعَنَّ) فينبغى حَمْلُ القراءةِ الأُخرى عليها ، فترجعُ القراءتانِ إلى وجهٍ واحدٍ ، وقد اختار ابنُ السَّرَّاجِ مذهبَ الخليل .

* * * * *

وأعلمُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُطْلَقَ إِنْ كَانَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ ، كَانَتِ الْجُمْلَةُ فى مَوْضِعِ نَصْبٍ بَعْدَ اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ (٣) ، كقولُه تعالى : (ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جَنَّةٍ) (٤) فالجملةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ (مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جَنَّةٍ) فى مَوْضِعِ نَصْبٍ بَعْدَ اسْقَاطِ

(١) من الطويل ونسب لرجل من بني أسد . وأراد بالقرنين ضفيري المرأة . تصر :

أى تشدّ ضرع الحلوة بخيط إذا أرسلت إلى المرمى .

وإذا راحت عشيا هل الخيط وحلبت . يصف أهم أنها راعية عجوز . والشاهد فيه حمل (بنى شاب قرنها) على الحكاية .

وهو من شواهد سيويهِ : ٨٥ / ٢ ، ٢٠٧ / ٣ ، ٣٢٧ ، والمقتضب : ٩ / ٤ ، ٢٢٦ ،

والخصائص : ٣٦٧ / ٢ ، وشرح المفصل : ٢٨ / ١ ، والمقرب : ٦٥ / ١ ، واللسان

(قرن) والتصريح : ١١٧ / ١ .

(٢) هى قراءة معاذ بن مسلم الهراء ، ودالحة بن مصرف . مختصر شوان ابن

خالويه ص : ٨٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢١ / ١ .

(٤) من الآية : (٤٦) من سورة سبأ ، وقد تقدمت . فى : ٢١٠ / ٢٠٨

(في) لأن (تفكر) تتعدى بـ (في) وكذلك قوله سبحانه : (يَنْظُرُونَ ، هَلْ ثَوْبٌ)
 وقوله عز وجل : (فَنَاطِرُهُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)^(٢) ، فالجملة التي بعد (يَنْظُرُونَ)
 والتي بعد (نَاطِرُهُ) في موضع نصب / بعد اسقاط (إلى) لأنك تقول : نظرت إلى (أ / ٥١)
 كذا ، فتعديها بإلى ، كما قال سبحانه : (إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ)^(٣) . وقال عز وجل :
 (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَبْلِ)^(٤) ، فَإِنْ كَانَتْ (نَظَرَ) بمعنى (انتظر) كَانَتْ مُتَعَدِّيةً
 بنفسها ولا يجوز تعليلها حينئذ بوجه ، قَالَ تَعَالَى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ)^(٥)
 فالساعة مفعول (يَنْظُرُونَ) لأنها بمعنى (ينتظرون) .

وإن كان ذلك الفعل المطلق مَّا يتعدى إلى واحدٍ بنفسه ، كانت الجملة فسي
 موضع مفعوله^(٦) كقولك : عرفتُ أبوَ مَنْ زيدٌ ، فالجملة التي بعد (عرفت) في موضع
 نصبٍ على أنها مفعول (عرفت) تقول : عرفت زيداً .

وإن كان مَّا يتعدى إلى اثنين سَدَّتِ الجملةُ سَدَّهما كقوله سبحانه : (لَنَعْلَمَ
 أَى الْحَزْبَيْنِ أَهْصَى)^(٧) ، وقوله تعالى : (وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ)^(٨) ، فالجملة التي
 بعد (نَعْلَمَ) والتي بعد (ظَنُوا) سَدَّتْ كُلَّ واحدةٍ منهما سَدَّ المفعولين ، هذا
 إذا لم يوجد للفعل مفعولٌ بوجهٍ ، فَإِنْ وُجِدَ له مفعولٌ وقعت الجملة التي فيها
 أداة الصدر بعد ذلك المفعول . فَإِنْ كان الفعل مَّا يتعدى إلى اثنين كَانَتْ
 الجملة في موضع المفعول الثاني : نحو : عَلِمْتُ زيداً أبوَ مَنْ هُوَ ، فزيداً هو المفعول
 الأول والجملة بعده في موضع المفعول الثاني .

(١) من الآيتين : (٣٥ - ٣٦) من سورة المطففين .

(٢) من الآية : (٣٥) من سورة النمل .

(٣) الآية : (٢٣) من سورة القيامة .

(٤) من الآية : (١٧) من سورة الخاشية .

(٥) من الآية : (٦٦) من سورة الزخرف .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢١ .

(٧) من الآية : (١٢) من سورة الكهف .

(٨) من الآية : (٤٨) من سورة فصلت .

وإن كان مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ إِلَى آخِرِ حَرْفٍ جَرٍّ، وَوَحِيدَ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بَعْدَ اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ) (١) فَالْكَافُ هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِيَسْأَلُونَ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي الَّذِي تَتَعَدَّى إِلَيْهِ (يَسْأَلُ) بِعَيْنٍ، فَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ بَعْدَ اسْقَاطِ (عَنْ) لِأَنَّ الْمَعْنَى : يَسْأَلُونَكَ عَنْ هَذَا.

وإن كان مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ، كَانَتِ الْجُمْلَةُ سَادَةَ سَدِّ الْمَفْعُولِينَ الثَّانِي والثَّالِثَ، عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يُجِيزُ التَّحْلِيْقَ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْقٍ إِنَّكُمْ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ (٢) فَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (إِنَّكُمْ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) سَادَةُ سَدِّ الثَّانِي والثَّالِثَ لِيَنْبِئَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبٍ سَيُورِيهِ.

وإن كان الْفِعْلُ مِمَّا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى وَاحِدٍ خَاصَّةً نَحْوُ : عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ، فزَيْدًا مَفْعُولٌ (عَرَفْتُ).

وَاخْتَلَفَ النُّجُومِيُّونَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ (زَيْدٍ)، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ (٣) وَالثَّانِي : أَنَّهَا بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ (زَيْدٍ) كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو تَسْمِيٍّ أَوْ كُنْيَتُهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ السَّيْرَافِيِّ (٤)

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٢١٥) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

(٣) وَوَافَقَهُ الْأَعْلَمُ وَابْنُ خُرُوفٍ . قَالَ السَّيْرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ : ٤٨ / ٢ : (ذَكَرَ أَبُو الْمُبَاسِّ أَنَّ هَاجِرًا (يَعْنِي جُمْلَةً أَبُو مَنْ هُوَ) وَقَدْ غَلَطَ عِنْدِي ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ جَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَبُوهُ قَائِمٌ ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : عَرَفْتُ زَيْدًا وَأَبُو مَنْ هُوَ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : عَرَفْتُ زَيْدًا وَأَبُوهُ قَائِمٌ ، فَقَدْ بَطَلَ الَّذِي قَالَهُ مِنَ الْحَالِ) . وَانْظُرْ

الْمَهْمَعُ : ٢٣٨ / ٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٢١ / ١ .

(٤) وَوَافَقَهُ ابْنُ مَالِكٍ . انْظُرْ شَرْحَ السَّيْرَافِيِّ : ٤٨ / ٢ ، وَالتَّسْهِيلُ : ٧٣ ، وَالْمَهْمَعُ :

وابن الضائع (١)

والثالث : أَنَّهَا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ مِنْ (زَيْدٍ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، / كَأَنَّكَ (١٥١/٧)

قُلْتُ : عَرَفْتُ أَمْرَ زَيْدٍ أَوْ شَأْنَ زَيْدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ . (٢)

وَالرَّابِعُ : أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ حَذْفٍ لَتَقْدِمِ ذِكْرِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : عَرَفْتُ

زَيْدًا عَرَفْتُ أَبُو مَنْ هُوَ ، فَحَذْفُ الْفِعْلِ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ

ابْنِ أَبِي الرَّيِّحِ . (٣)

وَالْخَامِسُ : أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ ثَانٍ لِمَعْرِفَتِهِ ، وَزَيْدًا مَفْعُولُ أَوَّلٍ ، وَ (عَرَفْتُ) (٤)

هَذَا مَضْمُونَةٌ مُعْنَى (عَلِمْتُ) تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِمَنْزِلَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الْحَافِيَةِ (٥) .

وَأَجُودُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْقَوْلُ الثَّانِي .

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَفَلَا يَنْظُرُونَ

إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خَلَقَتْ) (٦) لِأَنَّ (يَنْظُرُونَ) كَمَا تَقْدِمُ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بـ (إِلَى)

فَالِى الْإِبْلِ هُوَ مَعْمُولٌ (يَنْظُرُونَ) وَيَنْبَغِي أَنْ تَجْرِيَ فِي الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ الْأَقْوَالُ

الْأَرْبَعَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَلَا يَجْرِي هَذَا الْقَوْلُ الْخَامِسُ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّيٍّ هَذَا

أَنَّ الْجُمْلَةَ بَدَلٌ (٧) مِنْ قَوْلِهِ (إِلَى الْإِبْلِ) . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَ اللَّهِ :

(١) الهمع : ٢/٢٣٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٢٢ .

(٣) البسيط : ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٤) فِي الْأَصْلِ (عَلِمْتُ) وَهُوَ سَهْوٌ .

(٥) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ فِي مَعْرِفَةِ رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي نَسَبَهُ ابْنُ لُبِّ

لَابْنِ أَبِي الْحَافِيَةِ : ١/٣٢٢ : (وَذَلِكَ فَاسِدٌ لِأَنَّ التَّضْمِينَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ،

فَلَا يُقَالُ بِهِ مَا وَجَدْتَ عَنْهُ مِنْ دَوَّجَةٍ) . وَنَسَبَهُ السَّيُوطِيُّ لِلْفَارِسِيِّ ، وَاخْتَارَهُ

أَبُو حَيَّانٍ . الهمع : ٢/٢٣٩ ، وَالْمَفْنَى : ٢/٤١٨ .

(٦) الْآيَةُ : (١٧) مِنْ سُورَةِ الْغَاشِيَةِ .

(٧) ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ : ٨/٤٦٤ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ .

(وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وَإِلَى الْبِحَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)^(١) ،
 ولم يتيّن أبو الفتح هل ذلك من بدل الاشتغال أو من بدل الشيء من الشيء ؟
 والأقوال الأربعة جارية هنا كما تقدم .

(١) الآيات : (١٨ - ١٩ - ٢٠) من سورة الفاشية .

بَابُ مَا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيَّةِ

النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي مَقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ فُصُولٍ .

أَمَّا الْمَقَدِّمَةُ فَهِيَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا مُتَعَدِّيَّةٌ بِهَا وَغَيْرُ مُتَعَدِّيَّةٍ بِهَا تَنْصِبُ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ :

الْمَصْدَرُ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَثْنَى ،
وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ . وَكُلُّهَا يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ إِلَّا الْمُسْتَثْنَى
وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ .

أَمَّا الْمُسْتَثْنَى فَيَنْصِبُهُ بِوَاسِطَةٍ (إِلَّا) نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، (ف) زَيْدًا (
مَنْصُوبٌ بِ) قَامَ (عَلَى رَأْيِ سَيُوبِهِ) (إِلَّا) وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا وَصَلَتْ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ إِلَى
الاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا فَانْصَبَهُ . (١)

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَيَنْصِبُهُ أَيْضًا الْفِعْلُ بِوَاسِطَةِ الْوَائِ التِّي هِيَ بِمَعْنَى (مَعَ)
نَحْوُ : قُمْتُ وَزَيْدًا ، فَزَيْدًا مَنْصُوبٌ بِقُمْتُ وَالْوَائِ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا (٣) مَوْصُلةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
فِي (إِلَّا) وَالْوَائِ بِمَعْنَى (مَعَ) كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَعَ زَيْدٍ .

وهذه الثمانية على قسمين : قِسْمٌ يُطْلَبُهُ الْفِعْلُ عَلَى الْلِزُومِ وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ الْأَوَّلُ :
الْمَصْدَرُ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْحَالُ ، فهذه الأربعَةُ وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرْ
فَالْفِعْلُ يَقْتَضِيهَا وَيَطْلُبُهَا .

أَمَّا الْمَصْدَرُ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ

(١) انظر الكتاب : ٣١٠ / ٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والانصاف : ٢٦٠ / ١ فما بعد ها .

وللنحاة خلاف في العامل في الاسم المنصوب بعد (الا) حصره الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد في ثمانية أقوال . انظرها في عدة السالك : ٢٥٤ / ٢ -
٢٥٥ . وانظر أيضا المقتضب : ٣٩٠ / ٤ ، ٣٩١ .

(٣) هذا هو رأي البصريين . وذهب الكوفيون الى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى
الْخِلَافِ . انظر الانصاف : ٢٤٨ / ١ فما بعد ها ، والأشمونى : ١٣٤ / ٢ - ١٣٥

اختلاف صيغيه ، تقول : قَامَ ، وَيَقُومُ ، وَقُمَ ، ودلالة هذه الصيغ على القيام الذي هو المصدر واحدة غير مختلفة .

والأفعال عند البصريين / مشتقة^(١) من مصادرها ، أي مأخوذة منها ، وعكس (١/٥٢) ذلك الكوفيون فحملوا المصادر مشتقة من الأفعال .

وأما الزمان فإن الفعل يدل عليه بصيغته وشكله ، ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغيه ، تقول : (قَامَ) فيدل على زمان ماضٍ ، و (قُمَ) فيدل على زمان مستقبل ، و (يَقُومُ) فيدل على الحال أو الاستقبال ، لأنه مبهم بينهما ، وقد لا تختلف دلالة على الزمان عند اختلاف صيغيه لعاري يعرض نحو : إن قمت قمت ، وإن تقم أقم ، فالماضي والمضارع هنا وإن اختلفت صيغتهما لم تختلف دلالتهمما على الزمان ، لأنهما لا يدلان إلا على زمان مستقبل لأجل (إن) الشرطية ، لأن أدوات الشرط تميّن الأفعال بعدها للاستقبال مطلقاً ، وكذلك الفعلان بعد (إذا) يدلان على الاستقبال مطلقاً نحو : إذا قام زيد قام عمرو ، وإذا يقوم زيد يقوم عمرو .

وأما المكان فإن الفعل يدل عليه بالالتزام ، لأن كل فعل لابد له من مكان يقع فيه ، فصار كل فعل يستلزم مكاناً .

وأما الحال فإن الفعل أيضاً يستلزمه ، إذ لابد أن يكون وقوعه في حالة ما ، أو يكون على صفة يكون عليها الذي أوقعه .

والقسم الثاني يطلبه الفعل على غير اللزوم ، وهو الأربعة الباقية .
أما التمييز منها فقد لا يكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج إليه . وأما المستثنى فقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه . وأما المفصول معه فقد لا يكون أيضاً في الكلام

(١) القول في أصل الاشتقاق ، الفعل أو المصدر ، من مسائل الخلاف بين

البصريين والكوفيين . انظر الانصاف : المسألة (٢٨) ، والجمل : ٤٤ ،

والكتاب : ٣٥ / ١ ، والايضاح للفارسي : ١٦٨ / ١ .

مُصَاحِبٌ فِي فِعْلِهِ . وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ فَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا الْفَاعِلُ نَائِمًا أَوْ سَاهِيًا
 أَوْ مَجْنُونًا ، فَلَا يَكُونُ لِفِعْلِهِ سَبَبٌ ، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَطْلُبُهَا ،
 وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا مِنْهَا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا يَطْلُبُهُ .
 وَالْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأُولِ ، وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ فَقَدْ
 وَضَعَ أَبُو الْقَاسِمِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَابًا ^(١) ، وَهَنَّاكَ يُسْتَوْفَى الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 فَيَتَكَلَّمُ هُنَا عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأُولِ فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ .

(١) انظر الجمل ص : ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ .

الفصل الأول : في المصدر

وَيُسَمَّى مَفْعُولًا مَذَالِقًا ، وفيه سِتُّ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى : في حده .

وَالْمَصْدَرُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ عِبَارَةٌ عَنِ اسْمِ الْحَدَثِ أَوْ مَا نَابَ مَنَابَهُ ، الْمُنْتَصِبُ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ ، بَيَانًا أَوْ تَوْكِيدًا .

فَقَوْلُهُمْ (عَنْ اسْمِ الْحَدَثِ) أَيْ : عَنِ الْاسْمِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْحَدَثِ ، وَالْحَدَثُ هُنَا هُوَ الْمَعْنَى الصَّادِرُ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالْاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَى / ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَصْدَرُ . (٤ / ٥٤)
نَحْوُ : (قِيَامٌ) فَإِنَّهُ اسْمٌ لَا نَتَصَابُ قَامَةَ الْفَاعِلِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْحَدَثُ .

وَقَوْلُهُمْ (أَوْ مَا نَابَ مَنَابَهُ) مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَاجْلِدْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) ^(١) فَمِائَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّهَا أُريدَ بِهَا عَدَدُ الْجَلَدَاتِ ، وَنَابَتْ مَنَابَ لَفْظِ (جَلْدَاتٍ) .

وَقَوْلُهُمْ (الْمُنْتَصِبُ) لَا يَمْرُبُ هَذَا الْاسْمُ مَصْدَرًا حَتَّى يَكُونَ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَخْفُوضًا لَمْ يَمْرُبْ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) ^(٢) ف (نَفْخَةٌ) مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِنَفْخَ .

وَقَوْلُهُمْ : (بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ) نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا ، ف (قِيَامًا) مُنْتَصِبٌ بِقَامَ الَّذِي هُوَ مِنْ لَفْظِ قِيَامٍ .

وَقَوْلُهُمْ (أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ) مِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَيْبِ تَمَدَّرَتْ عَلَى وَآلَتِ حَلْفَةٍ لَمْ تَتَحَلَّلْ ^(٣)

(١) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٢) الآية : (١٣) من سورة الحاقة .

(٣) من الطويل لامرئ القيس بن حنبل الكندي من معلقته المشهورة .

الكيب : الرمل المتجمع المرتفع على غيره . تمَدَّرَتْ : امتنعت . لم تحلل : أي لم تقل ان شاء الله تعالى .

انظره في ديوانه : ١٢ ، وجمهرة أشعار العرب : ١٣٦ / ١ ، والمساعد :

١ / ٦٧ ، والدرر : ١ / ١٦١ .

فَ (حَلْفَةٌ) مَصْدَرٌ مُنْتَصِبٌ بِ (أَلْتِ) لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (حَلَفْتُ) فَصَحَّ أَنْ يَنْصَبَهُ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْأِسْمُ مُنْتَصِبًا بِفِعْلٍ لَا مِنْ لَفْظِهِ وَلَا مِنْ مَعْنَاهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَصْرُبُ حِينَئِذٍ مَصْدَرًا نَحْوُ : كَرِهْتُ قِيَامَكَ ، فَقِيَامُكَ مَفْعُولٌ بِ (كَرِهْتُ) لِأَنَّ (كَرِهْتُ) لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْقِيَامِ وَلَا مِنْ مَعْنَاهُ .

وَقَوْلُهُمْ (بَيَانًا أَوْ تَأْكِيدًا) مِثَالُ الْبَيَانِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَمِثَالُ التَّأْكِيدِ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الْمَصْدَرِ إِلَّا مَا فُهِمَ مِنَ الْفِعْلِ فَهُوَ مُؤَكَّدٌ ، فَالْمُؤَكَّدُ هُوَ مَا سَاوَى مَعْنَاهُ مَعْنَى فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ ، وَيُسَمَّى مَبْهَمًا .

وَالْمَبْهُمُ : مَا زَادَ مَعْنَاهُ عَلَى مَعْنَى فِعْلِهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُخْتَصٌّ وَمَعْدُودٌ .
فَالْمُخْتَصُّ هُوَ النَّكْرَةُ الْمُوصُوفَةُ نَحْوُ : قُمْتُ قِيَامًا سَرِيعًا ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا
وَالنَّكْرَةُ الْمُضَافَةُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ شُرْطِي ، وَالْمَعْرُفُ مُطْلَقًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الضَّرْبَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الشَّرْطِيِّ .

وَالْمَعْدُودُ هُوَ مَا أَفَادَ بَيَانَ الْعِدَّةِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ :

فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَصَادِرَ ، وَلَكِنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْحَدَّثُ .

أَمَّا الْمَبْهُمُ فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ . وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ فَيَقُومُ مَقَامَهُ (كُلُّ وَبَعْضُ) مُضَافَتَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا كُلَّ الضَّرْبِ ، وَضَرْبَتُهُ بِمَعْنَى الضَّرْبِ ، قَالَ تَعَالَى : (إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْقٍ) (١) فَ (كُلُّ) مَصْدَرٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (مَرَقٌ) .
وَالثَّالِثُ (أَيْ) مُضَافَةٌ إِلَيْهِ أَيْضًا نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَيْ ضَرْبٍ ، وَقَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : (أَيْ مُنْقَلَبٌ يَنْقَلِبُونَ) (٣) . لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى مَصْدَرِهِ الَّذِي هُوَ (مُنْقَلَبٌ)

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

(٢) وَقَدْ مَرَّ (الْمَبْهُمُ) وَهُوَ الْأَوَّلُ ، وَ (الْمُخْتَصُّ) وَهُوَ الثَّانِي . وَانْظُرِ الْبَسِيطُ : ٣٥٢

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢٢٧) مِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَرَضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْ لَالٍ (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : فَإِذْ لَلَّتْهَا أَيْ إِذْ لَالٍ ، ذ (أَيْ) أَيْضًا مَصْدَرٌ / لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَصْدَرِ (٥٣ / أ)
الَّذِي هُوَ (إِذْ لَالٍ) .

وَالرَّابِعُ : (أَفْعَلُ) الَّتِي لِلتَّفْضِيلِ مِثْلَ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ أَيْضًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا
أَشَدَّ الضَّرْبِ . ذ (أَشَدَّ) مَصْدَرٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الضَّرْبِ .

وَالْخَامِسُ : مَا كَانَ اسْمًا لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : رَجَعَ زَيْدٌ الْقَهْقَرَى ،
فَالْقَهْقَرَى مَصْدَرٌ لـ (رَجَعَ) لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلرَّجُوعِ إِلَى خَلْفٍ ، وَهَذِهِ الْهَيْئَةُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ
الرَّجُوعِ ، وَكَذَلِكَ : اشْتَمَلُ الصَّمَاءِ ، وَقَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ (٢) ، فَالصَّمَاءُ مَصْدَرٌ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ
لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِشْتِمَالِ ، وَكَذَلِكَ الْقَرْفَصَاءُ مَصْدَرٌ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لِنَوْعٍ مِنَ الْقُعودِ . وَقَدْ
نَصَّ سَيِّوِيهٌ (٣) عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ وَنَحْوَهَا مَضْمُونَةٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلُهَا ، لِأَنَّهَا تَرْجِعُ
إِلَى مَعْنَاهُ .

(١) هَذَا عَجَزٌ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ لَا مَرَّةَ الْقَيْسِ وَصَدْرُهُ :

وَصَرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَى كَلَامَنَا

رَضْتُ فَذَلْتُ : الْمَعْنَى لِيَنْتَهِيَ بِالْكَلَامِ وَالْمَدَارَاةِ ، وَيُرْوَى (فَصَرْنَا) وَصَعْبَةً
بِالرَّفْعِ أَيْضًا .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيوانه : ٣٢ ، وَالْمُقْتَضِبُ : ٧٤ / ١ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٢٦٠ / ٢ ،

وَالْبَسِيطُ : ٦١٨ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٨ / ١ ، ١٥٨ ، ٢٤ / ٤ ، ٢٥٠ .

(٢) الصَّمَاءُ : أَنْ يُلْقَى الرَّجُلُ طَرَفَ رِجْلَيْهِ عَلَى الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَالْقَرْفَصَاءُ : أَنْ
يَقْعُدَ الْإِنْسَانُ عَلَى إِيْتِيهِ وَيُلْصِقُ فَخْذَيْهِ بِبَطْنِهِ وَيَحْتَبِي بِإِيْدِيهِ يَضَعُهُمَا عَلَى سَاقَيْهِ
كَمَا يَحْتَبِي بِالنُّوبِ .

(٣) قَالَ سَيِّوِيهٌ : ٣٥ / ١ : (... فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ ، وَاشْتَمَلُ الصَّمَاءِ ،
وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ، لِأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ) .

وَانْظُرِ الْإِيضَاحَ : ١٦٨ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٥١ .

وَمَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْخَامِسِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي تُدَالِقُ عَلَى الصَّلَوَاتِ إِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِ الصَّلَاةِ ، نَحْوُ : صَلَّيْتُ الظُّهْرَ ، وَصَلَّيْتُ الْعَصْرَ ، وَصَلَّيْتُ الْمَضْرَبَ ، وَصَلَّيْتُ الْعِشَاءَ ، وَصَلَّيْتُ الصُّبْحَ ، فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَنْصُوبَةُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنْ تَجْعَلَ اسْمًا لِلصَّلَاةِ الْمَوْقِعَةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ فَتَعْرَبُ عَلَى هَذَا مَصَادَرٍ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمٌ لِلوَدْعِ مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهُ بِحُرُوفِهِ شَلْ : رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : صَلَّيْتُ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ فِي وَقْتٍ كَذَا ، كَمَا كَانَ الْقَهْقَرَى بِمَنْزِلَةِ رَجَعْتَ الرَّجُوعَ الَّذِي مِنْ صِفَتِهِ كَذَا .

والوجه الثاني : أَنْ تَكُونَ اسْمًا لِلأَوْقَاتِ الَّتِي فُرِضَتْ فِيهَا تِلْكَ الصَّلَوَاتُ ، فَتَعْرَبُ عَلَى هَذَا ظُرُوفَ زَمَانٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : صَلَّيْتُ فِي الظُّهْرِ صَلَاتَهُ الْمَفْرُوضَةَ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ صَلَّيْتُ فِي الْعَصْرِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي ظَاهِرٌ مَذْهَبِ سَيُوبِهِ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الظُّهْرَ فِي قَوْلِهِ : هَذِهِ الظُّهْرُ ، اسْمًا لِلْوَقْتِ مِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ عَلَى حَذَفٍ مُضَافٍ ، وَقَدَّرَهُ : هَذِهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ . (١)

السادس : ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : قُمْتُهُ ، تَرِيدُ قُمْتُ الْقِيَامِ ، فَالضَّمِيرُ مَصْدَرٌ لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ : ضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، تَرِيدُ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ) (٢) عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ (٣) بِكُسْرٍ الْهَاءِ ، فَهِيَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ (اقْتَدِ) أَيْ : اقْتَدِ الْاِقْتِدَاءَ ، وَأَمَّا عَلَى

(١) انظر الكتاب : ١ / ٢١٥ .

(٢) من الآية : (٩٠) من سورة الانعام .

(٣) ابن عامر الدمشقي عبد الله أبو عمران اليحصبي (٨ - ١١٨ هـ) امام أهل الشام في القراءة ، واليه انتهت مشيخة الاقراء فيها . وأحد القراء السبعة .

انظر ترجمته في طبقات ابن الجزري : ١ / ٤٢٣ .

(١) قِراءةُ الاسكانِ فهي هاءُ السَّكْتِ التي تلحقُ آخرَ الكلمةِ في الوقفِ لبيانِ الحركةِ ،
كالهاءِ في : (مَالِيهِ ، وَسَلْطَانِيهِ ، وَكِتَابِيهِ) ومثالُ الآيةِ أيضاً البيتُ المتقدمُ فـ في
البابِ قبلَ هذا :

هَذَا سَرَاةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ (٢)

فَالْهَاءُ فِي (يَدْرُسُهُ) مَصْدَرٌ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ الدَّرْسِ الْمَفْهُومِ مِنْ يَدْرُسُ .
السَّايِعُ : اسْمُ الإِشَارَةِ الْمَوْصُوفِ بِالصَّدْرِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ذَاكَ الضَّرْبَ ،
وَقُمْتُ هَذَا الْقِيَامَ .

/ الثَّامِنُ : مَا كَانَ مِضَافًا إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ فِي التَّقْدِيرِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوْطًا (٣) ، (٥٣ / ب)
فَسَوْطًا مَصْدَرٌ مُنْصَوِّبٌ بِضَرَبْتُ ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مِضَافٌ إِلَيْهِ فِي التَّقْدِيرِ ، وَالْأَصْلُ : ضَرَبْتُ
زَيْدًا ضَرْبَةً سَوْطًا ، فَحُذِفَ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ (ضَرْبُهُ) وَأُقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ
(سَوْطٌ) فَصَارَ يَعْربُ بِأَعْرَابِهِ ، وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ جِنِّي مِنْ هَذَا قَوْلَ الشَّاعِرِ :
أَلَمْ تَغْتَمِ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا وَتِ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مَسْهَدَا (٤)

(١) وقراءة الاسكان على اثبات هاء السكت في (اقتده) وفقا على الأصل متفق عليها ، واختلفوا في اثباتها وصلا فأثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر . وقرأ بحذف الهاء وصلا ، حمزة والكسائي وخلف ويحقوب وقرأ الباقيون باثبات الهاء في الوصل .

انظر حجة القراءات : ٢٦٠ ، والاتحاف : ٢١٣ .

(٢) تقدم البيت في ص : ١٩٣ .

(٣) انظر الهمع : ٣ / ١٣٠ .

(٤) من الطويل للأعشى من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الاسلام فصداًته قريش . والسليم : اللديغ .

وانشأه في ديوانه : ١٣٥ ، ويروى عجزه فيه :

وعادك كما عاد السليم المسهدا

وهو من شواهد الخصائص : ٣ / ٢٢٢ ، والمحتسب : ٢ / ١٢١ ، والمغنى :

٢ / ٦٢٤ ، والأشمونى : ٢ / ١١٤ .

فَجَعَلَ (لَيْلَةً) مَصْدَرًا منصوبًا بتختص على حذف مضاف ، أَيْ : اغتنام ليلة
أرمد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فَصَارَ يُحْرَبُ بِأَعْرَابِهِ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ
زَيْدًا سَوْطًا .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ صِفَةَ الْمَصْدَرِ إِذَا حُذِفَ وَأُقِيمَتْ مَقَامُهُ تَعْرَبُ بِأَعْرَابِهِ (١)
فَتَكُونُ مَصْدَرًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا شَدِيدًا ، فَشَدِيدًا عِنْدَهُ مَصْدَرٌ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ
الْمَحذُوفِ قَامَتْ مَقَامَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا غَرِيًّا شَدِيدًا .

وَمِنْ هَبِّ سَيُوبِهِ (٢) خِلَافَ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ إِنَّمَا تَعْرَبُ حَالًا مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي
يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ مَصْدَرًا ، وَقَوْلُ سَيُوبِهِ هُوَ الصَّحِيحُ .

وَأَمَّا الْمَحذُوفُ فَتَقُومُ مَقَامَهُ أَسْمَاءُ الْحَدَبِ إِذَا فَسَّرَتْ بِالْمَصْدَرِ نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ :
(فَاجْلِدْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (٣) ، فَثَمَانِينَ مَصْدَرٌ لِأَنَّهُ عَدَدٌ لِلْمَصْدَرِ ، وَ (جَلْدَةً) تَمْيِيزٌ
وَتَفْسِيرٌ لَهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (فَاجْلِدْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (٤) فَمِائَةُ مَصْدَرٌ ،
لِأَنَّهُ عَدَدٌ مَفْسَّرٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ وَهُوَ (جَلْدَةً) .

المسألة الثالثة : فِي النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ وَحُكْمِهِ مَعَهُ .

وَهُوَ الْفِعْلُ أَوِ الصِّفَةُ الْجَارِيَةُ مَجْرَاهُ أَوِ الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ بِ (أَنْ) وَالْفِعْلُ ، فَمِثَالُ
الْفِعْلِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مُنْصَوْبٌ بِضَرَبْتُ . وَمِثَالُ الصِّفَةِ : أَنَا ضَارِبٌ
زَيْدًا ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مُنْصَوْبٌ بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (ضَارِبٌ) وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ مُضْرُوبٌ
ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مُنْصَوْبٌ بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (مُضْرُوبٌ) وَكَذَلِكَ أَيْضًا : أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا
ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مُنْصَوْبٌ بِضَارِبٌ . وَمِثَالُ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ بِأَنْ وَالْفِعْلُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ
زَيْدًا ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مُنْصَوْبٌ بِضَرْبِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ مَقْدَرُ (أَنْ) وَالْفِعْلُ وَالتَّقْدِيرُ :
أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرْبًا .

(١) انظر شرح البطل لابن عصفور : ١ / ٣٢٤ .

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٣٨٧ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة النور .

(٤) من الآية : (٢) من سورة النور .

والأكثر في المصدر أن يكون جارياً على فعله الناصب له وملاقياً له في الاشتقاق نحو : أَكْرَمْتُ زَيْدًا إِكْرَامًا ، فإِكْرَامًا جَارٍ عَلَى (أَكْرَمْتُ) لِأَنَّ (أَكْرَمْتُ) وَزَنَهُ (أَفْعَلْتُ) ، و (أَفْعَلْتُ) الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ عَلَى وَزَنِ (إِفْعَالٍ) كإِكْرَامٍ .

ومعنى ملاقاته له في الاشتقاق : أن يكون المصدر من لفظ الناصب له ، كالإِكْرَامِ مع (أَكْرَمَ) لأنه من لفظه ، وقد يكون المصدر غير جارٍ على فعله الناصب له ، ويكون / (أ / ٥٤) أيضاً غير ملاقٍ له في الاشتقاق ، لكن يلاقيه في المعنى ، فمثال المصدر الذي ليس بجارٍ على الفعل الناصب له قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (١) فنباتاً مصدر منصوب بأنبت وهو غير جارٍ عليه ، لأنَّ (نَبَاتًا) وَزَنَهُ (فَعَالٍ) وليس القياس في مصدر (أَفْعَلَ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى (إِفْعَالٍ) كَمَا تَقَدَّمَ ، فالجاري على (أَنْبَتَ) إِنَّمَا هُوَ (إِنْبَاتٌ) ، و (نَبَاتٌ) جَارٍ عَلَى (نَبَتَ) (٢) ، وكذلك أيضاً قوله سُبْحَانَهُ : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (٣) فَتَبْتِيلًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِتَبَتَّلَ ، وليس بجارٍ عليه ، لأنَّ (تَفَعَّلَ) قِيَاسُ مَصْدَرِهِ (تَفَعَّلُ) ، فَتَبَتَّلَ مَصْدَرُهُ الْجَارِي عَلَيْهِ (تَبَتَّلُ) ك (تَكْرَمُ : تَكْرُمًا) . وَأَمَّا (تَبْتِيلٌ) فَمَصْدَرُ (بَتَّلَ) ك (سَلَّمَ : تَسْلِيمًا) . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

فَإِذَا تَشَكَّرُوا الْمَعْرُوفَ مِنَّا وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عَوَادًا (٤)

ويروى : (تَعَاوَدْنَا عَوَادًا) بِالْإِدَالِ ، فَعَوَادًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِتَعَاوَدْنَا ، وليس جارياً عليه ، لأنَّ (تَفَاعَلَ) مَصْدَرُهُ (تَفَاعَلُ) ك (تَقَاتَلَ : تَقَاتَلًا) ، و (فِعْمَالٌ) مَصْدَرُ (قَاعَلَ) ك (قَاتَلَ : قِتَالًا) ، فَعِمَوَانًا مَصْدَرُ (عَاوَدَ) وكذلك أيضاً قول الآخر :

(١) الآية : (١٧) من سورة نوح .

(٢) انظر التبيان : ١٢٤٧/٢ ، والبيان : ٤٦٩/٢ ، ٤٧٠ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٤) من الوافر ، لشقيق بن جزل من قصيدة في فرحة الأديب . وقبله

سرحت على بلادكم جيادي فأدت منكم كوما جلادا

ويروى صدر البيت : بما لم تشكروا المعروف عندي .

انظر المحتسب : ١٨٢/١ ، والخصائص : ٣٠٩/٢ ، ٣١/٣ ، البيان : ٤٧٠/٢

والاقتضاب : ٤٧٧ ، وفرحة الأديب : ٤٩ وفيها (تَعَاوَدْنَا عَوَادًا) بِالْإِدَالِ

المهملة .

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعًا (١)
فَاتِّبَاعًا مَصْدَرٌ (اتَّبَعَ) لَا مَصْدَرٌ (تَتَّبِع) وَإِنَّمَا مَصْدَرٌ : (تَتَّبِع) : (تَتَّبِع) كَمَا
تَقْدَمُ فِي (تَبَتَّل) .

وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَحْمِلُ هَذَا الْمَصْدَرُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ
الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ يَجْرِي الْمَصْدَرُ عَلَيْهِ ، حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ (٢)
وَالْتَقْدِيرُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَنَبْتُمْ نَبَاتًا) فَنَبَاتًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ
بِنَبْتُمْ هَذَا الْمَقْدَرُ لَا بِأَنْبَتَكُمْ ، وَحُذِفَ لِدَلَالَةِ (أَنْبَتَكُمْ) عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ
الثَّانِيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (٣) التَّقْدِيرُ : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ بِتَّلٍ نَفْسَكَ
تَبْتِيلًا) فَتَبْتِيلًا مَنْصُوبٌ (بِتَّل) الْمَقْدَرُ لَا بِتَبَتَّلْ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ الْآيَتَيْنِ .
وَمَثَلُ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَيْسَ بِمَلَاقٍ لِفِعْلِهِ فِي الْاِشْتِقَاقِ مَا تَقْدَمُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :
.....
وَأَلَّتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلُلِ (٤)

فَحَلْفُهُ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِأَلَّتْ ، وَلَيْسَ بِمَلَاقٍ لَهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ
وَلَكِنَّهُ مَلَاقٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَ(أَلَّتْ) مَعْنَاهُ : حَلَفَتْ . وَمِنْهُ

(١) من الوافر للقطامي .

والشاهد في ديوانه : ٤٠ ، والكتاب : ٨٢ / ٤ ، ومعاني القرآن للأخفش :

٢ / ٣٩٠ - ٥١٢ ، والمقتضب : ٢ / ٢٠٥ ، والخصائص : ٢ / ٣٠٩ ، وأمالى

ابن الشجري : ٢ / ١٤١ ، والاقتضاب : ٤٧٧ ، وشرح المفصل : ١ / ١١١ ،

والخزانة : ١ / ٣٩٢ .

(٢) هذا مذهب سيويه والجمهور ، ونقل السيوطي في الهمع أَنَّهُ مذهب المبرد
وابن خروف . ومذهب بعضهم إلى العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ،
وهو اختيار ابن مالك ، وعزاه ابن يمين إلى المبرد والسيرافي . انظر
المقتضب : ١ / ٧٣ ، ٧٤ ، وشرح المفصل : ١ / ١١٢ ، والهمع : ٣ / ٩٨ ،
وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٥٤ - ٦٦٠ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٤) تقدم تخريجه البيت في ص : ٢٢١

قوله سبحانه : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) ^(١) أَيْ : يَهْلِفُونَ . ومعنى النحويين أيضاً
 ينصب هذا بفعل آخر من لفظ المصدر لا بالفعل الأول والتقدير : حلفت حلفاً ،
 وعلى الأول أكثر النحويين ، وهو ظاهر مذهب سيويه . ^(٢) ومثل البيت أيضاً قولك :
 جلس زيد قعوداً ، وقعد زيد جلوساً ، فقعوداً ليس بملاق في الاشتقاق لجلس ،
 وكذلك جلوساً غير ملاق لقعد ، لكن الحلاقة في المعنى خاصة .

المسألة الرابعة : في أقسام المصدر / بالنظر إلى التصرف ولا نصراف . ^(٥٤/ب)

والصادر بهذا النظر أربعة أقسام :

قسم لا يتصرف ولا ينصرف ، وذلك (سبحانه) إذا جعلته علماً غير مضاف نحو
 قول الشاعر :

أقول لما جاءني فخره سبحانه من علقمة الفاخر ^(٣)

أى : البراءة من علقمة ، فـ سبحانه هنا اسم علم بمعنى البراءة ، وهو حيث وقع
 مصدر منصوب بإضمار فعل لا يظهر أبداً تقديره : (سبحت سبحانه) بالتخفيف
 ولم يستعمل ، ومعظمهم يقدرونه (سبحت) بالتشديد ، وإنما هذه تفسير معنى ،
 والمخفف هو الناصب لا غير .

وقسم يتصرف ولا ينصرف ، وذلك ما في آخره ألف التأنيت الممدودة أو المقصورة

(١) من الآية : (٢٢٦) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : ٨١ / ٤ ، ٠٨٢ .

(٣) من السريح للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة هجا بها علقمة بن علاثة

العامري الصحابي رضي الله عنه ، ومدح ابن عمه عامر بن الطفيل .

ويروى الفاجر مكان الفاخر وهو الضناد للمعاصي .

انظر : ديوانه : ٧٢ ، والكتاب : ٣٢٤ / ١ ، ومجاز القرآن : ١٢٣ / ٢ ، وأما

ابن الشجري : ٣٤٧ / ١ ، ٢٥٠ / ٢ ، والخصائص : ١٩٨ / ٢ ، وشرح المفصل :

١ / ٣٧ - ١٢٠ ، وهاشيه للشلمين : ٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٥٩ / ٢ ،

واللسان (سبج) والخزانة : ٤١ / ٢ .

وَالْعَلَمُ الَّذِي فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ. مِثَالُ الْمَدَوْدَةِ : كِبْرِيَاءُ ، وَاسَاءُ ، وَضَرَاءُ .
وَمِثَالُ الْمَقْصُورَةِ : دَعَا ، وَذَكَرَى ، وَرَجَعَى ، وَمِثَالُ الْعَلَمِ الَّذِي فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ :
(بَرَّة) اسْمًا عَلَمًا لِلْبَرِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطِيئَتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا (١)

أَيُّ : فَحَمَلْتُ أَنَا الْبَرَّ وَاحْتَمَلْتُ أَنْتَ الْفُجُورَ ، (فَبَرَّةٌ) مَفْعُولٌ بِحَمَلْتُ ، وَ (فَجَارٌ)
مَفْعُولٌ بِاحْتَمَلْتُ وَهُوَ بَنِي .

وَقِسْمٌ يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَصَرَّفُ نَحْوُ : سَبَّحَانَ اللَّهِ ، أَيُّ : بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ الشَّرِّ ، وَمَعَانِ
اللَّهِ أَيُّ : اسْتَعِيزُ بِاللَّهِ اسْتِعَاذَةً ، وَرِيحَانَ اللَّهِ ، أَيُّ : اسْتِرْزَاقُهُ ، وَفَرَانَ اللَّهِ ،
أَيُّ : اسْتِغْفَارُهُ ، وَحَبْرًا ، أَيُّ : تَحْرِيمًا لِذَلِكَ وَرَاءَهُ مِنْهُ . قَالَ تَعَالَى : (وَيَقُولُونَ
حَبْرًا مَحْبُورًا) (٢) أَيُّ : حَرَامًا مُحَرَّمًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْبُشْرَى . وَ (لَبِيكَ) وَمَعْنَاهُ :
إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ ، وَ (سَعْدِيكَ) وَمَعْنَاهُ : اسْعَادًا بَعْدَ اسْعَادٍ ، أَيُّ : مُتَابِعَةٌ
لَكَ بَعْدَ مُتَابِعَةٍ ، وَ (حَنَانِيكَ) أَيُّ : تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ ، وَالتَّحَنُّنُ : الرَّحْمَةُ
وَالْإِشْفَاقُ ، وَ (هَذَا ذِيكَ) أَيُّ : هَذَا بَعْدَ هَذَا ، وَالْهَدْيُ : هُوَ السُّرْعَةُ ، وَدَوَالِيكَ ،
أَيُّ : مُدَاوَلَةٌ بَعْدَ مُدَاوَلَةٍ . وَأَجَازُ سَيِّوِيهِ فِي (هَذَا ذِيكَ) وَ (دَوَالِيكَ) وَجَمْعُهُنَّ :

(١) مِنَ الْكَامِلِ لِلنَّابِغَةِ يَخَاطِبُ زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو الْكَلَابِيِّ ، وَكَانَ قَدْ عَرَضَ عَلَى النَّابِغَةِ
وَعَشِيرَتِهِ وَنَبِيهِ أَنْ يَغْدِرُوا بِنَبِيِّ أَسَدٍ وَيَنْقُضُوا حَلْفَهُمْ ، فَأَبَى النَّابِغَةُ وَجَعَلَ
النَّابِغَةُ خَطِيئَتَهُ فِي الْوَفَاءِ (بَرَّةً) وَخَطَاةَ زُرْعَةَ لَمَّا دَعَاهُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَدْرِ وَنَقَضَ
الْحَلْفَ (فَجَارًا) .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيَوَانِهِ : ٥٥ ، وَالْكِتَابُ : ٢٧٤ / ٣ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي : ١ / ١٢١ ،
٤ / ٤١٧ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٥٦٤ / ٢ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١١٣ / ٢ ، وَالْخَصَائِصُ
٢ / ١٩٨ ، ٣ / ٢٦١ ، وَالْجَمَلُ : ٢٣٤ ، وَالْمَخْصَصُ : ٦٤ / ١٧ - ٦٥ ، وَشَرْحُ
الْمَفْصَلِ : ٣٨ / ١ ، ٥٣ / ٥ ، وَاللِّسَانُ (بَرِّ - فَجَر) وَالْأَشْمُونِي : ١٣٧ / ١ ،
وَالْخِزَانَةُ : ٦٥ / ٣ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٢٢) مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ .

(٣) وَالصَّوَابُ : أَقِيمْ عَلَى إِجَابَتِكَ أَقَامَةً بَعْدَ أَقَامَةٍ .

أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ (١) .
 ومن هذا القسم أيضًا : عَمَّرَكَ اللَّهُ ، وَقَعَدَكَ اللَّهُ (٢) ، أَمَّا (عَمَّرَكَ) فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ
 مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمُونٍ وَهُوَ : (عَمَّرْتُكَ) وَالْأَصْلُ : عَمَّرْتُكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا ، وَمَعْنَاهُ : سَأَلْتُكَ
 بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، أَيْ : بِإِقْرَارِكَ لَهُ بِالْحَمْرِ وَوَصْفِكَ لَهُ بِهِ ، وَالْعَمْرُ هُوَ : الْبَقَاءُ ، كَأَنَّكَ
 قُلْتَ : سَأَلْتُكَ بِبَقَائِكَ اللَّهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ وَأُقِيمَ مَصْدَرُهُ مَقَامَهُ مَضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ ،
 فَصَارَ : تَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، ثُمَّ وَضِعَ (عَمَّرَكَ) الْمَجْرُودُ مِنَ الزِّيَادَةِ مَوْضِعَ (تَعْمِيرِ) فَصَارَتْ :
 عَمَّرَكَ اللَّهُ .

وَأَمَّا (قَعَدَكَ) فَمَصْدَرٌ أَيْضًا مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ ، وَمَعْنَاهُ : سَأَلْتُكَ
 بِقَعْدِكَ اللَّهُ ، أَيْ : بِوَصْفِكَ اللَّهُ تَعَالَى بِالثَّبَاتِ وَالِدَّامِ ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَوَاعِدِ
 الَّتِي هِيَ الْأَصُولُ (٣) .

وقسمٌ يَنْصَرَفُ وَيَنْصَرِفُ ، وَهُوَ مَا عَدَا مَا ذَكَرْنَاهُ : ضَرَبَ وَقِيَامٌ ، وَقَعُودٌ ، وَمِنْ
 هَذَا الْقِسْمِ / : مَعَاذَ اللَّهِ ، الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الْاسْتِعَاذَةِ بَلْ مَصْدَرٌ (عَاذَ يَعُوذُ) ، (١/٥٥)
 وَغَفَرَانَ اللَّهِ ، الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الْاسْتِغْفَارِ بَلْ مَصْدَرٌ (غَفَرَ يَغْفِرُ) ، وَرِيحَانَ اللَّهِ ،
 الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الْاسْتِرْزَاقِ (٤) بَلْ بِمَعْنَى الرِّزْقِ ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ) (٥) .
 وَمَعْنَى التَّنْصَرُّفِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ اسْتِعْمَالُهُ غَيْرُ مَنْصُوبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ رِثَةً فَاعِلًا وَمَفْعُولًا
 بِهِ وَمَغْفُوضًا ، وَمَعْنَى الْإِنْصَرَفِ : وَجُودُ التَّنَوُّينِ أَوِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا
 بَعْدَهُ فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ (سُبْحَانَ) عَلَمًا ، لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى
 الْمَصْدَرِ ، لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا بِهِ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ سِوَى النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ رِثَةً ،
 وَلَا يَنْصَرَفُ أَيْضًا لِلْحَلْمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي آخِرِهِ .

(١) انظر الكتاب : ١ / ٣٥١ .

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٣٢٣ .

(٣) انظر شرح الفصل : ١ / ١٢٠ .

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٣٢٢ .

(٥) من الآية : (٨٩) من سورة الواقعة .

والقسم الثاني يستعمل غير منصوب على المصدرية فاعلاً وغير ذلك ، لكنه لا ينصرف إلا أن تدخل شيئاً منه الألف واللام أو يضاف إلى ما بعده ، فيصير حينئذٍ منصرفاً متصرفاً من القسم الأخير كقوله سبحانه : (أَخَذْنَا هُم بِالْأَسَاءِ وَالضَّرَاءِ) (١) .
والقسم الثالث ينصرف ولا يتصرف ، فلا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية لا غير .
والقسم الرابع ينصرف ويتصرف ، فيستعمل غير مصدرٍ منوناً وبالألف واللام ومضافاً إلى ما بعده .

المسألة الخامسة : في المصدر المشبه به .

وهو يلزم الإضافة نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ شُرْطِي ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، وَجَرَيْتُ جَرَى الْفَرَسِ . (ضَرْبٌ وَجَرٌ) منصوبان بالفعل الأول ، وسمي مشبهاً به لأنَّ مرادك : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ شُرْطِي ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، وَجَرَيْتُ جَرًى مِثْلَ جَرَى الْفَرَسِ ، وهذا هو الأصل ، لكن حذف المصدر الأول (و) (مِثْلُ) اختصاراً ، ونصب المصدر الذي كان مخفوضاً بالإضافة لما أقيم مقام المضاف المحذوف ، وصار مصدرًا منصوباً بالفعل الأول لأنه اسمُ المعنى الذي اقتضاه الفعل الأول .

المسألة السادسة : في تثنية المصدر وجمعه .

أما المعدود وهو الذي لحقته تاء التانيث الدالة على الإفراد . نحو : (ضَرَبَهُ) فتجوز تثنيته وجمعه باتِّفاقي فتقول : ضَرَبْتَيْنِ وَضَرَبَاتٍ .
وأما الذي ليس بمعدود فإنه يقع على القليل والكثير من جنسه ، فلا يثنى ولا يجمع إلا أن تختلف أنواعه ، فإنَّ تثنيته وجمعه حينئذٍ مسموعان من الصرب نحو : الحلوم ، والأشغال .

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الأنعام .

(٢) الحلوم : جمع الحلم - بكسر الحاء وسكون اللام - الأناة والعقل . وانظر الكتاب

وأختلف النحويون في جواز القياس على ما سُمِعَ منه على قولين : فأجازه بعضهم

وهو مذ هب أبي القاسم ، فتقول على هذا : ضروب في جمع / (ضرب) إذا أردت أنواعاً (٥٥/ب)
مختلفة من الضرب ، قياساً على قول العرب : (حلوم وأشغال) لما أردت من ذلك
أنواعاً مختلفة ، ومنع القياس على ذلك كثير من النحويين (٢) وهو ظاهر كلام سيويه (٣) .

وكذلك الخلاف في الأسماء الدالة على الأجناس هل يجوز تثنيتهما وجمعهما عند
اختلاف أنواعها قياساً على ما سُمِعَ من ذلك أم لا يقاس على ذلك ؟ فتقول عند من أجاز
القياس (٤) : (عسلان) إذا أردت نوعين من العسل ، و (تمران) إذا أردت نوعين
مختلفين من التمر ، وكذلك (عسول) إذا أردت أنواعاً من العسل مختلفة ، لقول
العرب في الماء المختلف الأنواع (مياه ، وأمواه) ولا يجوز ذلك على القول الآخر (٥)
إلا أن يسمع من العرب .

الفصل الثاني : في ظرف الزمان

ويسمى مفعولاً فيه ، والنظر فيه أيضاً في مسائل :
الأولى : في هذه . وهو عند النحويين عبارة عن اسم الزمان أو ما قام مقامه ،
المنتصب بفعل أو ما فيه معناه ، على تقدير (في) .
وأسماء الزمان نحو : الوقت ، والحين ، واليوم .

- (١) وعليه ابن مالك . انظر المجمع : ٩٧/٣ ، والجمل ص : ٤٥ .
(٢) منهم الشلوبيين . انظر التصريح : ٣٢٩/١ ، والمجمع : ٩٧/٣ ، والأشمونى :
٠١١٥/٢
(٣) قال سيويه : ٦١٩/٣ : (وأعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر
يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب .)
(٤) وهو مذ هب المبرد والرماني . انظر المجمع : ١٢٣/٦ .
(٥) وهو مذ هب سيويه والفراسي وعليه الجمهور ، الكتاب : ٦١٩/٣ ، والتصريح
٣٢٩/١ ، والبسيط : ٣٥٥ ، والمجمع : ١٢٣/٦ .

وقولهم (أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ) مثاله : سِرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَثَلَاثَةُ ظَرْفٍ زَمَانٍ لِأَنَّهَا عَدَدٌ لَهُ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : سِرْتُ أَيَّامًا مَعْدُودَةً .

وقولهم : (الْمُنْتَصِبُ) لَا يُعْرَبُ ظَرْفُ زَمَانٍ إِلَّا إِذَا كَانَ مُنْصَوِّبًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَخْفُوضًا لَمْ يُعْرَبْ ذَلِكَ إِلَّا عَرَابَ كَقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَسِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وقولهم (بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ) مِثَالُ الْفَعْلِ : سِرْتُ يَوْمًا ، وَأَمَّا مَا فِيهِ مَعْنَاهُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : (كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبِسُوا) (١) فَيَوْمٌ ظَرْفٌ مُنْتَصِبٌ بـ (كَأَنَّ) لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ وَالْمَعْنَى : يُشَبِّهُونَ يَوْمَ يَرَوْنَهَا مَنْ لَمْ يَلْبِسْ إِلَّا زَمَانًا يَسِيرًا جَدًّا كَالْعَشْيَةِ أَوِ الضُّحَى . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ ، فَالْيَوْمُ ظَرْفٌ مُنْتَصِبٌ بِالْمَجْرُورِ قَبْلَهُ ، لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ غَيْرًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ .

وقولهم (عَلَى تَقْدِيرِ فِي) لَا يُعْرَبُ ظَرْفًا إِلَّا إِذَا كَانَ انْتِصَابُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . فَإِنْ كَانَ انْتِصَابُهُ عَلَى مَعْنَى وَقْعِ الْفَعْلِ بِهِ ، لَا عَلَى مَعْنَى (فِي) أَعْرَبَ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ : أَحْبَبْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَيَوْمٌ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ : أَحْبَبْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا أَحْبَبْتُ نَفْسَ الْيَوْمِ ، فَبِهِ نَفْسَهُ تَحْلُقُ الْفَعْلُ .

المسألة الثانية : فِي أَقْسَامِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِبْهَامِ وَالْإِغْتِصَاصِ وَالْحَدِّ وَهِيَ بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

صُهُمٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ مَا لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينَ وَلَا عَدَدٌ ، فَلَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (مَتَى) وَلَا فِي جَوَابِ (كَمْ) نَحْوُ : زَمَانٌ ، وَوَقْتُ ، وَحِينٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : سِرْتُ زَمَانًا ، وَلَا : سِرْتُ وَقْتًا ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتَ ؟ لِأَنَّ (مَتَى) سَوَالٌ عَنْ تَعْيِينَ الزَّمَانِ وَلَا تَعْيِينَ فِي ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُهُ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : كَمْ سِرْتَ ؟ لِأَنَّ (كَمْ) سَوَالٌ عَنِ الْحَدِّ ، وَلَا عَدَدٌ فِي ذَلِكَ .

وَمُخْتَصٌّ / لاَ غَيْرُ ، وهو ما فيه تعيينٌ لَدُنَّ عَدَدٍ نَحْوُ : لَيْلٍ ، وَنَهَارٍ ، أَلَا تَرَى (١/٥٦)
 أَنَّكَ تَقُولُ : سِرْتُ لَيْلًا ، وَسِرْتُ نَهَارًا ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتَ ؟ وَلَا تَقُولُ
 ذَلِكَ لِمَنْ قَالَ لَكَ : كَمْ سِرْتَ ؟ لِأَنَّ (كَمْ) سَوَالٌ عَنِ الْعَدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا عَدَدٌ
 فِي ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) (١) الْإِخْبَارُ
 بِتَعْيِينِ زَمَانِ الْإِسْرَاءِ .

ومعدودٌ خاصَّةٌ وهو : ما فيه عددٌ لَدُنَّ تعيينٍ ، فيكونُ جوابًا لـ (كَمْ) وَلَا يَكُونُ
 جوابًا لـ (مَتَى) نَحْوُ : يَوْمَيْنِ ، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَشَهْرٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ :
 سِرْتُ يَوْمَيْنِ ، وَسِرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : كَمْ سِرْتَ ؟ وَلَا تَقُولُ ذَلِكَ لِمَنْ
 قَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتَ ؟ .

وَمُخْتَصٌّ مُعَدودٌ وهو : ما فيه التَّعْيِينُ وَالْعَدَدُ مَعًا ، فيكونُ جوابًا لـ (مَتَى)
 وَلـ (كَمْ) نَحْوُ الْيَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَالثَّلَاثِينَ يَوْمًا ، وَالشَّهْرَ وَالْجُمُعَةَ وَالصَّبِيحَ
 وَالشَّتَاءَ ، وَالْقَيْظَ ، وَالرَّبِيعَ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا أَسمَاءُ الشُّهُورِ سِوَاءَ أَضْيَفِ إِلَيْهَا لَفْظُ
 الشَّهْرِ أَمْ لَا ، نَحْوَ الْمُحَرَّمِ ، وَشَهْرِ رَمَضَانَ ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ يُسَمَّى مُخْتَصًّا مُعَدودًا ،
 وَيَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى وَلِكَمْ كَمَا ذَكَرْنَا فِيهِ مِنَ التَّعْيِينِ وَالْعَدَدِ ، فَتَقُولُ : سِرْتُ رَمَضَانَ ،
 وَسِرْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتَ مِنَ الشُّهُورِ ؟ أَوْ فِي أَيِّ شَهْرٍ
 سِرْتَ ؟ لِأَنَّ (أَيًّا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى حِكْمِ (مَتَى) مِنْ اقْتِضَاءِ التَّعْيِينِ ، وَتَقُولُ ذَلِكَ
 أَيْضًا جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : كَمْ سِرْتَ ؟

المسألة الثالثة : فَمَا يَقْتَضِي الْإِسْتِفْهَامُ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ ، وَمَا لَا يَقْتَضِيهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ مِنَ الزَّمَانِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ فِيهِ كُلَّهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهِ
 إِلَّا أَنْ يَقْتَرْنَ بِالْكَلَامِ مَا يَخْرُجُهُ لِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَيُعَيِّنُهُ ، وَالْقَرَأَنُ الْمَعِينَةُ لَهُ خَمْسٌ ،
 أَرْبَعٌ مِنْهَا تَبَيِّنُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الظَّرْفِ كُلِّهِ ، وَوَاحِدَةٌ تَبَيِّنُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي بَعْضِ الظَّرْفِ .
 فَأَمَّا الْأَرْبَعُ (٢) فَأَحَدَاهَا : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَدْ وَقَعَ جَوَابًا لـ (كَمْ) كَقَوْلِكَ : سِرْتُ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١) مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

(٢) انْظُرْهَا فِي الْبَسِيطِ : ٣٧٠ ، وَمَا بَعْدَهَا .

شَهْرَ رَمَضَانَ ، أَوْ عَامَ كَذَا ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : كَمْ سِرَتْ ؟ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِمَّا هُوَ مُحْتَمَلٌ لِلِاسْتِفْرَاقِ وَعَدَمِهِ ، لَوْلَمْ يَقَعْ جَوَابًا لـ (كَمْ) فَإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي جَوَابِ (كَمْ) عُلِمَ أَنَّ السَّيْرَ وَقَعَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْإِسْتِفْرَاقِ ، وَكَوْنُ الْعَمَلِ فِي الظَّرْفِ كُلِّهِ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَفْرَقَ الظَّرْفَ كُلَّهُ بِوُقُوعِهِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ .

الثَّانِيَةُ : أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ مِمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِي بَعْضِ الظَّرْفِ وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي جَمِيعِهِ نَحْوُ : صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَيَوْمَ ظَرْفُ وَالْفِعْلُ الَّذِي هُوَ الصُّومُ مُسْتَفْرَقٌ لَهُ وَوَاقِعٌ فِي جَمِيعِهِ ، لِأَنَّ الصُّومَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِبَعْضِ الْيَوْمِ ، لِأَنَّ الْأَمْسَاكَ فِي الشَّرْعِ لَا يُسَمَّى صَوْمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمْسَاكًا فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ . (١)

وَالثَّلَاثَةُ : أَنَّ يَكُونَ الظَّرْفُ لَفْظُ الدَّهْرِ وَالْأَبَدِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٢) / وَمَا أَشْبَهَهُ (٥٦ / ب) ذَلِكَ مِمَّا يَرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : فَلَانٌ يَصُومُ الدَّهْرَ ، وَزَيْدٌ يَسِيرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، وَفُلَانٌ يَسِيرُ الْأَبَدَ ، فَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ فِي الْجَمِيعِ عَلَى جِهَةِ الْمَبَالِغَةِ فِي تَكْثِيرِ الْفِعْلِ ، وَهَذَا الْإِسْتِفْرَاقُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ مُجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ .

الرَّابِعَةُ : أَنَّ يَكُونَ الظَّرْفُ لِمَجْرَدِ الْعَدَدِ نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمَيْنِ ، وَسِرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَسِرْتُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَسِرْتُ شَهْرًا ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ فِي نَحْوِ هَذَا وَاقِعًا فِي جَمِيعِ الظَّرْفِ ، إِذْ لَوْ أُرِدَتْ وَقُوعُهُ فِي بَعْضِهِ لَمْ يَكُنْ فِي اتِّبَاعِكَ بِجَمِيعِ الْعَدَدِ فَائِدَةً .

(٣) وَيَجْرَى مَجْرَى الْعَدَدِ عِنْدَ سَيِّوِيهِ أَسْمَاءُ الشُّهُورِ إِذَا لَمْ يُضَفَّ إِلَيْهَا لَفْظُ شَهْرٍ نَحْوُ : سِرْتُ رَمَضَانَ ، وَسِرْتُ الْمُحَرَّمَ أَوْ شَعْبَانَ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ ، فَالْمَعْنَى عِنْدَ سَيِّوِيهِ : هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِفْرَاقِهِ جَمِيعَ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، فَإِنْ أَضِفْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا لَفْظُ شَهْرٍ فَقُلْتَ : سِرْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ ،

(١) انظر البسيط : ٣٦٩ .

(٢) انظر الكتاب : ٢١٦ / ١ .

(٣) انظر الكتاب : ٢١٦ / ١ - ٢١٧ .

احتمل أن يكون الفعل واقعاً في جميع الشَّهرِ واستغرقاً له وأن يكون في بعضه ، وهذا إذا لم يقع في جواب (كَمْ) فإن وقع في جوابها لزم الاستغراق لا غير على ما تقدّم في الأولى ففرق سيويوه (١) كما ذكر بين اسم الشهر إذا لم يصف إليه لفظ شهر وبينه إذا أضيف إليه ، فإن لم يصف إليه اقتضى الاستغراق لا غير ، وإن أضيف إليه كان محتملاً للاستغراق وعدمه ، وعليه أكثر النحويين ، وخالف في ذلك أبو اسحاق الزجاج (٢) فسوى بينهما وجعلهما محتملين للاستغراق وعدمه مطلقاً (٣) ، إلا أن يقع أحدهما في جواب (كَمْ) فيتعين الاستغراق على ما تقدّم ، فقلوه صلى الله عليه وسلم : (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدّم من ذنبه) (٤) فيه نص عند سيويوه وأكثر النحويين

(١) الكتاب : ٢١٦/١ ، ٢١٧ ، وانظر البسيط : ٣٧٠ ، والمهمص : ١٤٦/٣ .
 (٢) هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل ، ولقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج ثم أحب علم النحو . نشأ ببغداد وتلقى عن ثعلب والمبرد . ومن تلاميذه أبو علي الفارسي ، ولا زمه أبو القاسم الزجاجي فنسب إليه . له من المؤلفات مختصر النحو ، ومعاني القرآن ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح أبيات سيويوه ، وكتاب فعلت وأفعلت وغير ذلك . توفي ببغداد سنة ٣١٠ هـ ، وقيل : ٣١١ ، وقيل : ٣١٦ ، ترجمته في الفهرست : ٩٠ ، وإبناه السرواة ١٥٩/١ ، وتاريخ بغداد : ٨٩/٦ ، ٩٠ .

(٣) انظر المهمص : ١٤٦/٣ .
 (٤) أخرجه البخاري (فتح الباري) : ٩٢/١ - في كتاب الايمان ، باب صوم رمضان حديث رقم (٣٨) وفي فضل ليلة القدر حديث رقم (٢١٠) .
 ومسلم (شرح النووي) : ٣٩/٦ - في صلاة المسافرين - باب الترغيب في قيام رمضان (وهو التراويح) حديث رقم (١٧٣) .
 والترمذي في سننه : ١٥١/٢ - في الصوم - باب الترغيب في قيام شهر رمضان وجاء فيه ، حديث رقم (٨٠٤) .
 والنسائي في الصيام حديث رقم (٣٩ - ٤٠) وفي الايمان (٢٢) .

عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْوَعْدِ إِلَّا بِالْقِيَامِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِيهِ لَكُونَهُ أَتَى
بِلَفْظِ رَمَضَانَ غَيْرَ مضافٍ إِلَيْهِ لَفْظُ الشَّهْرِ ، وَرَمَضَانَ ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ بِقَامَ ، وَلَيْسَ فِيهِ نَصٌّ
عَلَى ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُحْتَمَلٌ لِلِاسْتِغْرَاقِ وَعَدَمِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
(شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)^(١) يَكُونُ (الَّذِي) عِنْدَ الْجُمْهُورِ نَحْتًا لَشَهْرِ
لَا غَيْرَ ، وَالضَّمِيرُ فِي (فِيهِ) يَعُودُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الَّذِي) نَحْتًا لِرَمَضَانَ
وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا أُنْزِلَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ . فَإِنْ
جَعَلْتَ الْوَصْفَ لِرَمَضَانَ كَانَ الْمَعْنَى : أُنْزِلَ فِي رَمَضَانَ الْقُرْآنُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْاسْتِغْرَاقَ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ . فَإِذَا جَعَلْتَهُ لَشَهْرِ كَانَ الْمَعْنَى أُنْزِلَ فِي شَهْرِ
رَمَضَانَ الْقُرْآنُ / وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْاسْتِغْرَاقَ ، فَيَصِحُّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ عَلَى الَّذِي (٥٧ / أ)
قَبْلَهُ ، فَتَعَيَّنَ فِي الْآيَةِ هَذَا الْوَجْهُ عِنْدَهُمْ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ بَلْ
يَجُوزُ عِنْدَهُ الْوَجْهَانِ .

وَأَسْمُ الزَّمَانِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا حَيْثُ يَكُونُ الْفِعْلُ مُسْتَغْرَقًا لَهُ وَوَاقِعًا فِي
جَمِيعِهِ ، يُعْرَبُ ظَرْفًا (عِنْدَ) جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ بَنُ
الطَّرَاوَةِ^(٣) فَأَعْرَبَهُ مَفْعُولًا بِهِ^(٤) ، فَإِذَا قُلْتَ : صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَالْجُمْهُورُ يُعْرَبُونَ

(١) مِنْ الْآيَةِ : (١٨٥) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَانْظُرِ التَّبْيَانُ : ١ / ١٥١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (عَلَى) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمَالِقِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الطَّرَاوَةِ . كَانَ نَحْوِيًّا
مَاهِرًا ، أَدَبِيًّا بَارِعًا يَقْرَأُ الشَّعْرَ . سَمِعَ عَلَى الْأَعْلَمِ كِتَابَ سَيِّوِيهِ ، لَهُ آراءٌ فِي
النُّحُوِّ تَفَرَّدَ بِهَا وَخَالَفَ فِيهَا الْجُمْهُورَ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ التَّرْشِيحُ فِي النُّحُوِّ ،
وَالْمَقْدَمَاتُ عَلَى كِتَابِ سَيِّوِيهِ ، وَالْإِفْصَاحُ عَلَى الْإِيضَاحِ ، وَمَقَالَةٌ فِي الْأَسْمِ وَالْمَسْمِيِّ ،
وغير ذلك . تَوَفَّى بِمَالَقَةِ سَنَةِ ٥٤٨ هـ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : أَنْبَاءِ الرِّوَاةِ : ٤ / ١٠٨ ، وَالدَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ : ٤ / ٧٩ ، وَهَفِيَّةُ
الرِّوَاةِ : ١ / ٦٠٢ .

(٤) انْظُرِ الْبَسِيطُ : ٣٦٩ ، وَهَذَا السَّيُّوطِيُّ فِي الْهَمْعِ : ٣ / ١٤٨ إِلَى الْكُوفِيِّينَ .

يَوْمَ الْجُمُعَةِ ظَرْفًا ، وَابْنُ الطَّارُوَةِ يُعْرِيهُ مَفْعُولًا بِهِ لَاغِيرَ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ مَلَأَ الظَّرْفَ وَاسْتَغْرَقَهُ .

وَأَمَّا الْقَرِينَةُ الْخَامِسَةُ الَّتِي تَمَيَّنَ فِي الظَّرْفِ عَدَمُ الاسْتِفْرَاقِ وَكَوْنُ الْفِعْلِ وَقَعًا فِي بَعْضِهِ ، فَهِيَ أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ لَا يُمْكِنُ تَحْلُقُهُ بِالْجَمِيعِ نَحْوُ : لَقِيَتْ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (١) ، لِأَنَّ اللَّقَاءَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِي الْيَوْمِ كُلِّهِ ، وَكَذَلِكَ : أَتَيْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَجِئْتُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَمَاتَ زَيْدٌ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ وَمَا أَشَبَّهَهَا لَا يُمْكِنُ تَحْلُقُهَا إِلَّا بِبَعْضِ الظَّرْفِ (٢) ، فَتَمَيَّنَ مَعَهَا فِي الظَّرْفِ عَدَمُ الاسْتِفْرَاقِ .

السَّأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فِي أَقْسَامِ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّصَرُّفِ وَالْإِنْصَرافِ .

وظُرُوفُ الزَّمَانِ بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ كَمَا تَقْدَمُ فِي الْمَصْدَرِ .
قِسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِّفُ ، وَذَلِكَ (سَحَرٌ) إِذَا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ بِمَعْنَاهُ (٣) ، فَيَكُونُ إِذَا ذَاكَ عِلْمًا لِذَلِكَ الْوَقْتِ .

وَقِسْمٌ يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِّفُ وَذَلِكَ (غَدَوَةٌ ، وَكُرَّةٌ) إِذَا أَرَدْتَهُمَا أَيْضًا لِمَعْنِيَيْنِ مِنْ ذِيكَ الْوَقْتَيْنِ ، لِأَنَّهُمَا إِذَا ذَاكَ عِلْمَانِ ، هَذَا عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامَ سَبِيئِيهِ (٤) . وَذَكَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ هَكَمْهُمَا مَطْلَقًا ، لِأَنَّهُمَا عِنْدَهُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا عِلْمَيْنِ أَبَدًا ، عَلَى ذَلِكَ وَضَعَهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشُّلُومِيِّينَ (٥) وَحَمَلَ عَلَيْهِ كَلَامَ سَبِيئِيهِ ، وَجَعَلَهُمَا عِلْمَيْنِ عِنْدَ ارَادَةِ التَّمْيِينِ أَوْ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ إِنَّمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ اللُّغَاتِ .

وَقِسْمٌ يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِّفُ (٦) وَهُوَ مَا أُرِيدُ بِهِ زَمَانٌ مَحِينٌ مِمَّا عَدَا مَا ذُكِرَ نَحْوُ : سَحِيرٌ ،

(١) انظر البسيط : ٣٧٢ ، والمقتضب : ٣٣٣ / ٤ .

(٢) في الأصل : (الضرب) وهو تحريف .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٥٠ .

(٤) الكتاب : ٢٢٠ / ١ ، ٢٩٣ / ٣ ، وانظر المقتضب : ٣٥٤ / ٤ ، والبسيط : ٣٦٧ .

(٥) انظر التوطئة : ١٩٨ .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٥١ .

وَكِرَ ، وَعَشَى وَعَشِيَّةٌ ، وَعَتَمَةٌ ، وَضُحُوَّةٌ ، وَضَحَى ، وَعِشَاءٌ ، وَمَسَاءٌ ، وَصَبَاحٌ ، وَلَيْلٌ ،
 وَنَهَارٌ ومن هذا القسم (غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ) على لغةٍ قليلةٍ لبعض العرب لكنها فصيحَةٌ ،
 وعليها جاء قوله (١) تعالى : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) (٢) بصرفٍ بكرةً ، وإن كان
 إنما يراد بها هنا ذلك الوقت المصنَّ من كلِّ يومٍ ، والمعنى : بُكْرَةً أَيَّامِهِمْ وَعَشِيَّتِهَا ،
 ولا يصحُّ أن تكون هنا لا يراد بها التَّعْيِينَ فيكون نكرةً في اللفظ والمعنى ، لأنَّ النكرةَ
 في اللفظ والمعنى يراد بها واحدٌ خاصٌّ شائعٌ في جنسه ، وليس معنى الآية على ذلك
 لفساده . ومن هذا القسم أيضاً على الإطلاق من غير اشتراطٍ / التَّعْيِينَ : (بُعِيدَاتِ (٥٧/ب)
 بَيْنِ (٣) وَ(ذَاتِ مَرَّةٍ) (٤) ، وَ(ذَا صَبَاحٍ) وَ(ذَا مَسَاءٍ) ، عند أكثر العرب . فجميعُ
 ما ذكر في هذا القسم ليس بعلمٍ ، وإنما هو نكرةٌ في اللفظ وإن كان المعنى معنى المعرفةِ
 فيما يراد به التَّعْيِينَ من ذلك ، ولذلك انصرف نحو : عِشْيَةٌ وَعَتَمَةٌ وَضُحُوَّةٌ ، وإن اردتَ
 بها أوقاتاً معينةً ، ومعنى العرب يجري (عِشْيَةٌ) عند ارادة التَّعْيِينَ مجرى

(١) في الأصل : (قولهم) وهو تحريف .

(٢) من الآية : (٦٢) من سورة مريم ، وقال سيويه : ٢٤٤ / ٣ (وَزَعَمَ الْخَلِيلُ
 أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : آتِيكَ الْيَوْمَ غُدْوَةً وَبُكْرَةً تَجْعَلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ ضُحُوَّةٍ . وَزَعَمَ
 أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُوَثِّقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ : آتِيكَ بُكْرَةً وَهُوَ يَرِيدُ
 الْإِتْيَانَ فِي يَوْمِهِ أَوْ فِي غَدِهِ ، ومثل ذلك قول الله عز وجل : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا
 بُكْرَةً وَعَشِيًّا) .

(٣) في اللسان : (بعد) : أبو عبيد : يقال : لقيته بُعِيدَاتِ بَيْنٍ : إذا لقيته
 بعد حين . وقيل : بُعِيدَاتِ بَيْنٍ أَيُّ بُعِيدٍ فراقٍ ، وذلك إذا كان الرَّجُلُ
 يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ، ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ، ثم
 يأتيه . قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً

وانظر الكتاب : ٢٢٥ / ١ ، والجمل : ٤٥ .

(٤) انظر المقتضب : ٣٣٣ / ٤ - ٣٥٣ ، والجمل : ٤٥ .

(غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ) فيمنعها الصَّرْفُ ^(١) ويجعلها علماً ، فتكون على هذا من القسم الثاني المتقدم .

وقسم يتصرف ويتصرف وهو ما لم يرد به التعمين من أسماء الزمان سوى (بعيدات بين) وما أضيفت إليه (ذو) من أسماء الزمان على لغة أكثر العرب ، وقد تقدّم في القسم الثالث ، وذلك نحو : زمان ، وحين ، ووقت ، على الإطلاق ، إذ لا اختصاص لها بوقت من الأوقات ، ونحو : سحر ، وغُدْوَةٌ ، وبُكْرَةٌ ، وعَشِيَّةٌ ، وغير ذلك إذا لم ترد التعمين .

ومن هذا القسم على لغة (غَشَمٌ) ما أضيفت إليه (ذو) من أسماء الزمان نحو : ذَا صَبَاحٍ ، وَذَا مَسَاءٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :-

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأُمِرَ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودٍ ^(٢)

فاستعمل (ذَا صَبَاحٍ) مضافاً إليه ، وهذا تصرف ، وأكثر العرب على أنها من القسم الثالث كما تقدّم .

ومعنى التصرف في هذا كله استعمال الزمان غير منصوب على الظرفية فاعلاً أو مفعولاً به ومخفوضاً وغير ذلك سوى النصب على الظرفية .

ومعنى الانصراف على ما تقدّم في المصادر وغيرها من دخول التنوين أو الألف واللام أو الإضافة ، فالقسم الأول لا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية غير منون نحو

(١) انظر الكتاب : ٢٩٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٧٩/٢ .

(٢) من الوافر لأنس بن مدركة الخشمي كما في الخزانة ، ونسبه صاحب اللسان لأنس بن نهيك . يحتز بشجاعته بالافارة على المد والى أن يطلوا النهار . وكان العرب يختارون الصباح للخارة على المد والتماساً لغفلته في ذلك الوقت .

وهو من شواهد سيبويه : ٢٢٧/١ وروايته : (لشيء ما) مكان (لأمر ما) والمقتضب : ٣٤٥/٤ ، والتبصرة : ٣٠٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٦/١ والخصائص : ٣٢/٣ ، والمخصص : ٢٢١/١٣ ، والمقرب : ١٥٠/١ ، وإصلاح الخلل : ٣٥٠ ، والبسيما : ٣٦٣ ، والجنى الدانى : ٣٣٤ ، والهمع :

١٤٣/٣ ، والخزانة : ٤٧٦/١

جِئْتُ سَحَرًا ، تمنى سَحَرُ يَوْمٍ مَعِينٍ ، وَسِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا ، فَيَوْمَ ظَرْفٍ وَسَحَرٍ بَدَلٌ منه ، ولم يخرج بذلك عن الظرفية ، لأنه على نية تكرار الحامل كما تقرر في باب البَدَلِ (١) فإنما هو ظرف آخر ، إن التقدير : سِرْتُ سَحَرًا ، ويضعه من الصرف العلمية والمَدَلُ (٢) عن أصله الذي كان ينبغي أن يكون عليه من التصريف بالالف واللام ، أو الإضافة إلى التصريف العلمية على ما يبين في باب (مَا لَا يَنْصَرِفُ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ . والقسم الثاني يستعمل فاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، لكنه لا ينون ولا يخفئ إلا بالفتحة كسائر الأسماء التي لا تنصرف لما فيه من العلمية والتأنيث فتقول : أعجبتني يوم الجمعة فُدُوَّةً ، واحببت يوم الجمعة فُدُوَّةً ، وسرت حتى يوم الجمعة فُدُوَّةً . ففُدُوَّةً في هذا كله بدل من يوم الجمعة ، وكذلك (بكرة) .

والقسم الثالث لا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية منصرفاً نحو : جِئْتُ سَحِيرًا ومكرًا ، ولا تقول : جِئْتُ فِي سَحِيرٍ ، ولا في بكر ، إذا أرت التمين .

/ والقسم الرابع يستعمل فاعلاً وغير ذلك منصرفاً نحو قوله سبحانه : (إِلَّا آتٍ لُّوطٍ (٥٨/أ) نَجِّينَاهُمْ بِسَحَرٍ) (٣) ، لأنه في هذه الآية إيراد به سَحَرٌ مَعِينٍ ، إنما المراد : نجيناهم في سَحَرٍ من الأسفار .

(١) انظر ص : ١٥٩

(٢) هذا مذهب الجمهور . وقيل : انه منصرف وانما لم ينون لنية (آل) وعليه السهيلي . وقيل : إنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التصريف ، وعليه صدر الأفاضل الخوارزمي وابن الطراوة ، ونصره أبو حيان .

انظر الكتاب : ٢٨٣ / ٣ - ٢٨٤ ، والمقتضب : ٣٧٨ / ٣ ، ونتائج الفكر : ٣٧٥ ، وشرح المفصل : ٤١ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١٨٨ / ١ ، والتصريح : ٣٢٣ / ٢ ، ٣٢٤ ، والمهم : ٩٢ / ١ ، وابن الطراوة النحوي : ٨٤ .

(٣) من الآية : (٣٤) من سورة القمر .

السَّأَلَةُ الْخَامِسَةُ : فِيهَا يَقُومُ مَقَامَ اسْمِ الزَّمَانِ وَلَيْسَ بِاسْمٍ لَهُ .

وَذَلِكَ أَشْيَاءٌ : أَحَدُهَا : (كُلُّ) وَمَا فِي مَعْنَاهَا نَحْوُ : سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ ، وَجَمِيعَ

الْيَوْمِ ، وَعَامَّةَ الْيَوْمِ .

الثَّانِي : (بَعْضُ) نَحْوُ : سِرْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ .

الثَّالِثُ : (أَيْ) نَحْوُ : سِرْتُ أَيْ يَوْمٍ ، وَأَيْ يَوْمٍ تَقُمُ أَقَمُ ، وَ (أَيْ) هُنَا ظَرْفٌ

فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الِاسْتِفْهَامِ : أَيْ يَوْمٍ تَقُومُ ؟ .

الرَّابِعُ : (أَفْعَلُ) الَّتِي لِلْمُفَاضَلَةِ نَحْوُ : سِرْتُ أَطْيَبَ يَوْمٍ ، وَجِئْتُ أَحْسَنَ يَوْمٍ ،

وَصُمْتُ أَفْضَلَ يَوْمٍ .

الْخَامِسُ : مَا كَانَ عَدَدًا لِلزَّمَانِ نَحْوُ : سِرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَسِرْتُ عَشْرِينَ يَوْمًا .

السَّادِسُ : مَا كَانَ صِفَةً لَزَمَانٍ مَحْذُوفٍ نَحْوُ : سِرْتُ قَلِيلًا ، تَعْنِي : زَمَانًا قَلِيلًا ،

أَوْ وَقْتًا قَلِيلًا ، فَقَلِيلًا ظَرْفٌ ، لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ مَوْصُوفِهِ الَّذِي هُوَ الظَّرْفُ الْمَحْذُوفُ ، فَصَارَ

يُحَرَّبُ بِإِعْرَابِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ)

مَا يَهْجَعُونَ ^(٣) يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (قَلِيلًا) صِفَةً لظَرْفٍ مَحْذُوفٍ قَامَتْ مَقَامَهُ ، وَالْعَامِلُ

فِيهِ يَهْجَعُونَ ، وَ (مَا) زَائِدَةٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَانُوا يَهْجَعُونَ زَمَانًا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ ،

أَوْ وَقْتًا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ ، أَوْ تَكُونُ (مَا) مَصْدَرِيَّةٌ وَهِيَ مَع صِلَتِهَا مُبْتَدَأٌ ، وَ (قَلِيلًا)

ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ غَيْرِ (كَانِ) ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَانُوا هَجَعُوا زَمَانًا

قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ . وَفِي الْآيَةِ وَجْهُ أُخَرُ مِنَ الْإِعْرَابِ . ^(٤)

السَّابِعُ : (نُو) وَ (ذَاتُ) نَحْوُ : جِئْتُ ذَا صَبَاحٍ ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ .

الثَّامِنُ : مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ زَمَانٍ مَحْذُوفٍ قَامَ مَقَامَهُ نَحْوُ : أَتَيْتُهُ خُفُوقَ النُّجُومِ ،

(١) مِنْ الْآيَةِ : (٣٤) مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (أَفْضَلَ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) الْآيَةُ : (١٧) مِنْ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ .

(٤) انْظُرْ ذَلِكَ فِي مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي : ٣٢٣ / ٢ ، وَالْبَيَانُ : ٣٨٩ / ٢ ،

وَالْتَبْيَانُ : ١٣١ / ٢ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ٣٥ / ١٧ .

التقدير : وقت غفوق النجم ، فحذف المضاف الذي هو (وقت) وأقيم المضاف إليه مقامه ^(١) ، فصار يعرب بإعرابه ، ومن هذا قوله تعالى : (لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا) ^(٢) ف (ما) ظرف وهي في الأصل المصدرية قامت مقام الظرف المحذوف ، والتقدير : مدة دَوَامِكَ قائماً عليه .

التاسع : اسم الإشارة في نحو : بعثتك ذلك اليوم ، فهذه التسعة تعرب ظروفًا لأنها قامت مقام الظروف فتزلت منزلتها .

المسألة السادسة : في حكم الظرف الزماني مع العامل فيه .

ويجوز في ظرف الزمان وجهان : أحدهما : أن يكون انتصابه على تقدير (في) كما تقدم في الحد وهذا هو الأصل . وإذا أضمرته على هذا الوجه لزمك أن تأتي معه بـ (في) مظهرة نحو : يوم الجمعة قمت فيه ، فالهاء ضمير الظرف وأتيت معها بـ (في) ظاهرة .

والثاني : أن يكون انتصابه على الاتساع ، ومعنى ذلك أن / يجعل مفعولاً به ^(٣) مجازاً ولا تقدّر معه بـ (في) فتقول : قمت يوم الجمعة ، (هو يوم) مفعول به منصوب بـ (قمت) كمنصب زيد في قولك : ضربت زيداً ، صيرت (اليوم) كأنك أوقعت الفعل به مجازاً لأنه ، وإذا أضمرته على هذا الوجه لم تأت معه بـ (في) فتقول : يوم الجمعة قمت . ومن هذا قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي ^(٤) الْأَصْلُ : لا تجزيه ثم حذف ^(٥)) ، ولا يقال : إن أصله قبل الحذف (لا تجزي فيه) ثم حذف الضمير

(١) انظر الكتاب : ٢٢٢/١ .

(٢) من الآية : (٧٥) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (٤٨) و (١٢٣) من سورة البقرة . وانظر المغني : ٥٠٣/٢ .

(٤) أي الضمير المفعول .

وَحَرْفُ الْجَرِّ مَعًا (١) ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي مِثْلِ هَذَا لَا يُحَذَفُ حَتَّى يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ ،
فَلَوْلَمْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِهِ هُنَا لَمْ يُحَذَفْ . وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَيَوْمًا شَهِدْنَا هُ سَلِيمًا وَعَامِرًا قَلِيلَ سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٢)

فَالْهَاءُ فِي (شَهِدْنَا) ضَمِيرُ الظَّرْفِ صَيَّرَهُ مَفْعُولًا بِهِ مَجَازًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
بـ (فِي) وَ (سَلِيمًا) مَفْعُولٌ بِشَهِدْنَا ، وَأَصْلُهُ قَبْلَ الْاِتِّسَاعِ : (شَهِدْنَا فِيهِ سَلِيمًا)
وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

* فِي لَيْلَةٍ يَحِبُّهَا الطَّعَامُ (٣) *

(١) هَذَا رَأَى سَيِّوِيهِ أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ حُذِفَا مَعًا . وَيَرَى الْأَخْفَشُ كَمَا يَرَى
الْكَسَائِيُّ أَنَّ الْجَارَ قَدْ حُذِفَ أَوَّلًا فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ (لَا تَجْزِيهِ) ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ
فَأَصْبَحَ اللَّفْظُ (لَا تَجْزِي) وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الضَّمِيرَ قَدْ حُذِفَ وَهُوَ مُنْصَرِّبٌ
لَا مَجْرُورَ . انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٨٦/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٨٨/١ - ٨٩ ،
وشرح الحماسة لابن جنى : ل ١١١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٦/١ ، وَحَاشِيَةُ
الصَّبَّانِ : ٦٣/٣ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ ، نَسَبَهُ سَيِّوِيهِ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ . وَسَلِيمٌ وَعَامِرٌ : قَبِيلَتَانِ مِنْ قَبِيسِ
غِيلَانَ . الطَّعْنُ : جَمْعُ طَاعْنَةٍ . النَّهَالُ : الْمُرْتَوِيهِ بِالدَّمِ وَأَصْلُ النَّهْلِ : أَوَّلُ
الشَّرْبِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّوِيهِ : ١٧٨/١ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ١٠٥/٣ ، وَالتَّبَصُّرَةُ :
٣٠٨/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٦/١ - ١٨٦ ، وَشرح الحماسة لابن جنى
ل ١١١ ، وَشرح المِفْصَلِ : ٤٥/٢ - ٤٦ ، وَالْمَقْرَبُ : ١٤٧/١ ، وَالْبَسِيطُ :
٣٦١ ، وَالْمَخْنَى : ٥٠٣/٢ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٤٥/٢ ، وَالْهَمْسُ :
١٦٦/٣ .

(٣) مِنَ الرَّجَزِ وَلَمْ أَجِدْ لَهُ نَسَبَةً وَقَبْلَهُ :

قَدْ صَبَحَتْ صَبَحَهَا السَّلَامُ بِكَبْدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ

صَبَحَتْ : أَتَتْ بِالتَّصْبِيحِ تَرِيدُ بِهِ بِالْفُطُورِ ، وَيُرْوَى (سَاعَةٍ) مَكَانَ (لَيْلَةٍ)
انْظُرْهُ فِي الْكَامِلِ : ٣٤/١ ، وَشرح الحماسة لابن جنى : ل ١١١ ، وَأَمَالِي
ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٦/١ .

فَالْهَاءُ فِي (يُحِبُّهَا) ضَمِيرُ الظَّرْفِ تَبْجُوزٌ فِيهِ فَلَمْ يَأْتِ بِـ (فِي) وَأَصْلُهُ : يُحِبُّ فِيهَا الطَّعَامَ ، وَالطَّعَامُ مَفْعُولٌ لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ بِيُحِبُّ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَرْفَعُ الظَّرْفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَفْعُولًا لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ وَيُضَافُ إِلَيْهِ الْأَسْمُ الْعَامِلُ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، فَتَقُولُ : صِيَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَعْجَبَنِي صِيَامُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَأَعْجَبَنِي ضَارِبُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ زَيْدًا ، فَيَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَغْيِرْ لَهُ الْفِعْلُ وَرَفَعَ بِهِ وَلَا خَفِيَ بِالْإِضَافَةِ حَتَّى صَيَّرَ مَفْعُولًا بِهِ مَجَازًا ، وَلَوْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرُ (فِي) لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِيهِ . وَمِنْ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ (١)
فَلَمْ يُضِفْ (طَبَّاحًا) إِلَى (سَاعَاتِ) حَتَّى صَيَّرَهَا مَفْعُولًا بِهَا مَجَازًا ، وَ (زَادَ) مَفْعُولٌ بِطَبَّاحٍ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : (بَلَّ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (٢) فَلَمْ يُضِفْ (مَكْرَ) إِلَى اللَّيْلِ حَتَّى صَيَّرَ مَفْعُولًا (٣) بِهِ مَجَازًا ، فَالْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، (٤) وَالتَّقْدِيرُ : بَلَّ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، ثُمَّ وَقَعَتِ الْإِضَافَةُ ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْفَارِسِيِّ (٥) ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ سَبِيئِيهِ (٦) : أَنَّ الْمَصْدَرَ فِي الْآيَةِ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَاللَّيْلُ أَصْلُهُ

(١) مِنَ الرَّجُلِ لِحَبَّارِ بْنِ جَعْزٍ بْنِ ضَرَّارٍ وَهُوَ ابْنُ أَخِي الشَّطَّاحِ . الْمَشْمَعِلُ : الْجَادُّ فِي الْأَمْرِ الْخَفِيفِ فِي جَمِيعِ مَا أَخَذَ فِيهِ مِنْ عَمَلٍ . الْكَرَى : النَّعَاسُ ، وَالْكَسِلُ بِكُسْرِ السِّينِ الْكَسْلَانُ .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيْوَانِ الشَّطَّاحِ : ٣٨٩ ، وَالْكِتَابُ : ١/١٧٧ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢/٢٨٠ ، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ : ١/١٢٦ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢/٢٥٠ وَشَرْحُ الْمَفْعُولِ : ٢/٤٦ ، وَالْبَسِيْطُ : ١/٣٦١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢/٢٠٢ ، وَالْغُرَانَةُ ٢/١٧٣ ، ٣/٤٧٤ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٣) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَفْعُولٌ) بِالرَّفْعِ ، وَالْوَجْهُ مَا أَثْبَتَ .

(٤) الْكَشَافُ : ٣/٢٩١ .

(٥) الْإِيضَاحُ : ١/١٨٤ .

(٦) الْكِتَابُ : ١/٢١٢ .

أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَكِنْ تَجُوزُ فِيهِ وَجَعِلَ فَاعِلًا وَنُسِبَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ مَجَازًا ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا : بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، عَلَى نِسْبَةِ الْمَكْرِ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَجَازًا مِنْ حَيْثُ كَانَ فِيهِمَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ ^(١) ، ثُمَّ وَقَعَتِ الْإِضَافَةُ فَصَارَ : بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَاتَّفَقَ سَيُوبُهُ وَالْفَارِسِيُّ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ فِي الْآيَةِ دَخَلَ الْمَجَازَ ، وَاخْتَلَفَا فِي صُورَةِ الْمَجَازِ ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ جَائِزٌ حَسَنٌ . وَهَذَا الْوَجْهُ / (٥٩ / أ)

الثَّانِي فِي الظَّرْفِ وَهُوَ الْإِتِّسَاعُ فِيهِ وَنَصْبُهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرَايِينِ : أَحَدُهُمَا : أَلَّا يَقَعَ الظَّرْفُ فِي مَوْضِعٍ يَتَعَلَّقُ فِيهِ بِمَحذُوفٍ خَاصَّةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَّسَعَ فِيهِ إِذَا وَقَعَ صَلَةً أَوْ صِفَةً ، أَوْ خَبَرًا ، أَوْ حَالًا ، لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَا يَنْتَصِبُ إِلَّا بِمَحذُوفٍ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ لَهُ فِعْلًا نَحْوُ : صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ اسْمَ فَاعِلٍ نَحْوُ : زَيْدٌ صَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ نَحْوُ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مِثَالًا مِنَ الْأُمَثَلِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : زَيْدٌ صَوَّامٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مَصْدَرًا مَقْدَرًا بـ (أَنْ) وَالْفِعْلِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي صِيَامُ زَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، التَّقْدِيرُ : أَنْ صَامَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مَصْدَرًا مَوْضِعًا مَوْضِعَ الْفِعْلِ نَحْوُ : ضَرَبَا زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، التَّقْدِيرُ : اضْرَبَ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ . فَإِنْ كَانَ النَّاصِبُ لَهُ سِوَى هَذِهِ السُّتَةِ لَمْ يَجُزْ نَصْبُهُ عَلَى الْإِتِّسَاعِ ، بَلْ يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرُ (فِي) ، فَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا) ^(٢) إِلَّا أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرُ (فِي) ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا ، لِأَنَّ الْحَامِلَ فِيهِ مَا فِي (كَانِ) مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ وَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ السُّتَةِ . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لَا يَجُوزُ فِي (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) النَّصْبُ عَلَى الْمَجَازِ ، لِأَنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْمَجْرُورُ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ خَبَرًا ، وَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ السُّتَةِ .

(١) الْكِتَابُ : ٣٣٧ / ١

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٤٦) مِنْ سُورَةِ النَّازِعَاتِ .

ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ بَعْدَ هَذَا فِي هَذَا التَّوَجُّهِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ النَّصْبُ عَلَى
الِاتِّسَاعِ ، عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ كُلِّهَا ، مَا يَتَعَدَّى مِنْهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ إِلَى أَقَلٍّ
وَمَا لَا يَتَعَدَّى ، فَتَقُولُ عَلَى الْإِتِّسَاعِ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَظَنَنْتُ
زَيْدًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَسَرَّتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَيَجُوزُ
فِي (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فِي هَذِهِ الْمَثَلِ كُلِّهَا نَصْبُهُ عَلَى الْإِتِّسَاعِ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا
الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُيُوهٍ وَأَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ . (١)

الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى تَعَدِّي الْفِعْلِ لِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ (٢) ، فَإِنْ
أَدَّى إِلَى ذَلِكَ امْتَنَعَ وَلَزِمَ النَّصْبُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الظَّرْفِيَّةُ ، فَلَا تَقُولُ : أَعْلَمْتُ
زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَنْصُوبًا بِ (أَعْلَمْتُ) نَصْبُ
المَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا ، لِمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنْ تَعَدِّي الْفِعْلِ إِلَى أَرْبَعَةِ مَفْعُولِينَ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ
فِعْلٌ هَكَذَا فَيُشَبَّهُ هَذَا بِهِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِغَيْرِ ، وَتَقُولُ عَلَى
الِاتِّسَاعِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَتَعَدَّ إِنْ ذَاكَ إِلَى أَكْثَرِ
مِنْ ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ . وَهَذَا الثَّانِي مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ . (٣)

الثَّلَاثُ : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي مَالِقًا ، وَفِي الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ ، وَلَا يَجُوزُ
فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَجُوزُ عَلَى الْإِتِّسَاعِ / : قُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، (٥٩/ب)
وَلَا يَجُوزُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَا : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ
عَلَى أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فِيهِمَا مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِتِّسَاعِ . فَحَاصِلُ هَذَا
الْمَذْهَبِ أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْإِتِّسَاعِ جَائِزٌ مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى تَعَدِّيهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مَفْعُولِينَ ، وَهُوَ
مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ (٤) ، وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَعَلَيْهِ سَيُيُوهٌ

(١) انظر الهمع : ١٦٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩٠/١ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية : ١٩٠/١ : (وَأَمَّا التَّوَسُّعُ فِي ظَرْفِ الْمُتَعَدِّي إِلَى

ثَلَاثَةٍ فَلَمْ يَجُوزْهُ إِلَّا الْأَخْفَشُ) .

(٣) المقتضب : ١٢١/٣ ، والهمع : ١٦٨/٣ .

(٤) انظر الهمع : ١٦٩/٣ .

وَجُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ نَصْبُهُمَا عَلَى الْأَصْلِ مطلقًا ، وعلى الاتِّساعِ والمَجَازِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ ، وَتَجْرَى فِيهِمَا الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ . فَنَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، فَيَجُوزُ لَكَ فِي (ضَرْبٍ) وَجْهَانِ :

أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ رَبِّيةً وَهُوَ الْأَصْلُ .

وَأَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا ، وَلَا يَرْفَعُ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا بَعْدَ نَصْبِهِ عَلَى الاتِّسَاعِ نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً) (١) فَلَمْ يَرْفَعْ (نَفْخَةً) مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَغَيَّرَ لَهُ الْفِعْلُ حَتَّى صَارَ مَفْعُولًا بِهِ مَجَازًا ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : سَرْتُ فَرَسًا ، فَيَجُوزُ لَكَ فِي (فَرَسًا) وَجْهَانِ :

أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ .

وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى الاتِّسَاعِ ، وَلَا يَرْفَعُ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَيُضْمَرُ بِغَيْرِ (فِي) وَيُضَافُ إِلَيْهِ الْأِسْمُ الْعَامِلُ فِيهِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الاتِّسَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : سِيرَ الْمَيْلَ ، وَالْمَيْلَ سِرَّتَهُ ، وَأَعْجَبَنِي سَيْرُ الْمَيْلِ . فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَعْنَى : الْمَصْدَرِ وَظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَانِ مِنْهَا ، جَازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْأَصْلِ مطلقًا ، وَالنَّصْبُ عَلَى الاتِّسَاعِ ، لَكِنْ هَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي يَكُونُ جَوَازَهُ عَلَى حَسَبِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) الآية : (١٣) من سورة الحاقة .

الفصل الثالث : في ظَرْفِ الْمَكَانِ

وفيه أيضاً مسائل :

الأولى : في هَدِّهِ ، وهو عند النحويين : عِبَارَةٌ عَنْ اسْمِ الْمَكَانِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ ،
الْمُنْتَصِبُ بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ ، عَلَى تَقْدِيرِ (فِي) ، فَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ : مَكَانٌ ،
وَمَوْضِعٌ ، وَأَمَامٌ ، وَخَلْفٌ ، وَمِيلٌ ، وَفَرْسَخٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .
وقولهم (أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ) نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (١) (أَسْفَلَ)
ظَرْفُ مَكَانٍ ، لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ اسْمِ الْمَكَانِ ، وَالْأَصْلُ : وَالرَّكْبُ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْكُمْ ، فَمَكَانًا
ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (الرَّكْبُ) ، وَ (أَسْفَلَ) نَعْتٌ لِمَكَانٍ ، ثُمَّ
حُذِفَ الْمَنْعُوتُ الَّذِي هُوَ مَكَانٌ ، وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ فَصَارَتْ تُعَرَّبُ بِأَعْرَابِهِ .
وقولهم (الْمُنْتَصِبُ) ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَخْفُوضًا لَمْ يُعَرَّبْ ظَرْفًا نَحْوُ :
سِيرَ الْمِيلُ ، وَسِرْتُ فِي الْمِيلِ .

وقولهم (بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ) بِثَالِ الْفِعْلِ ، سِرْتُ مِيلًا ، وَثَالُ (مَا فِيهِ
مَعْنَاهُ) : زَيْدٌ سَائِرٌ مِيلًا ، فَمِيلًا مَنْصُوبٌ بِسَائِرٍ ، لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ بِمَعْنَى الْفِعْلِ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ يَسِيرُ / مِيلًا .

(١ / ٦٠)

وقولهم (عَلَى تَقْدِيرِ (فِي)) . لَا يُعَرَّبُ اسْمُ الْمَكَانِ ظَرْفًا حَتَّى يَكُونَ انْتِصَابُهُ
عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، نَحْوُ : قُمْتُ مَكَانَكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : قُمْتُ فِي مَكَانِكَ . فَإِنْ
قَالَ : حُزْتُ مَكَانَكَ ، أَوْ كَرِهْتُ مَكَانَكَ ، أُعَرِّبُ مَفْعُولًا بِهِ لَا ظَرْفًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَقْدِيرِ
(فِي) .

المسألة الثانية : فِي أَقْسَامِ اسْمِ الْمَكَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِبْهَامِ وَالْإِخْتِصَاصِ وَالْعَدَدِ .

وَأَسْمَاءُ الْمَكَانِ مِنْ جِهَةٍ وَضَعَهَا بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : (٢)
مَبْهُمٌ ، وَمَعْدُودٌ ، وَمَخْتَصٌ .

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٢) انظر هذه الأقسام في البسيط : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

فَالْبَهْمُ مَا كَانَ لَفْظُهُ غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَقْدَارٌ مَعْلُومٌ
 مِنَ الْمَسَافَةِ نَحْوُ : مَكَانٍ ، وَخَلْفٍ ، وَأَمَامٍ ، وَيَمِينٍ ، وَشِمَالٍ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَلَا يَقَعُ
 شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فِي جَوَابِ (كَمْ) مَطْلَقًا ، وَلَا فِي جَوَابِ (أَيْنَ) إِلَّا أَنْ يَعْرَضَ فِيهِ
 اخْتِصَاصٌ مِنْ جِهَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، فَيَقَعُ حِينَئِذٍ فِي جَوَابِ (أَيْنَ) لِأَجْلِ
 الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي عَرَضَ فِيهِ ، فَتَقُولُ : جَلَسْتُ مَكَانَكَ ، أَوِ الْمَكَانَ ، وَجَلَسْتُ خَلْفَكَ
 وَأَمَامَكَ ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ وَلَا تَقُولُ : سِرْتُ الْمَكَانَ ، فِي جَوَابِ
 كَمْ سِرْتُ ؟ وَلَا : سِرْتُ مَكَانًا ، فِي جَوَابِ كَمْ سِرْتُ ، وَلَا : أَيْنَ سِرْتُ ؟ لِأَنَّ (كَمْ)
 سُؤَالٌ عَنِ الْمَعْدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي (١) ، فَلَا يَكُونُ جَوَابُهَا إِلَّا مَا يَقْتَضِي
 الْمَعْدَدَ ، وَ (أَيْنَ) سُؤَالٌ عَنِ التَّصْيِينِ فَلَا يَكُونُ جَوَابُهَا إِلَّا مَا يَقْتَضِي التَّصْيِينَ
 وَالْاِخْتِصَاصَ بِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ .

وَالْمَعْدُودُ مَا كَانَ لَهُ مَقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَافَةِ نَحْوُ : مِيلٌ وَمِيلَيْنِ ، وَفَرَسٌ ، وَفَرَسَيْنِ ،
 وَلَا يَقَعُ هَذَا الْقِسْمُ فِي جَوَابِ (كَمْ) وَلَا فِي جَوَابِ (أَيْنَ) إِلَّا أَنْ يَعْرَضَ فِيهِ اخْتِصَاصٌ
 بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ فَهُوَ مَا كَانَ لَفْظُهُ مُخْتَصًّا بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ نَحْوُ : الدَّارُ ، وَالسَّجْدُ
 وَالدَّارِيقُ ، وَالْحَانُوتُ ، وَالسُّوقُ ، وَالْحَمَامُ ، وَهَذَا الْقِسْمُ يَقَعُ فِي جَوَابِ (أَيْنَ)
 وَلَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (كَمْ) ، وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ : دَاخِلُ الدَّارِ ، وَخَارِجُهَا ، وَشَرْقُهَا ،
 وَغَرْبُهَا ، وَقِبْلَتُهَا ، وَجُوفُهَا .

وَأَمَّا شَرْقُ الدَّارِ ، وَغَرْبُهَا ، وَقِبْلَتُهَا ، وَجُوفُهَا ، فَمَبْهُمَةٌ مِنْ أَصْلِ الْوَضْعِ ،
 لَا يَكُونُ التَّخْصِصُ فِيهَا إِلَّا عَارِضًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، فَهِيَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي انْقِسَامِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْاِشْتِقَاقِ وَعَدَمِهِ .

وَأَسْمُ الْمَكَانِ بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى قِسْمَيْنِ :

الأول : مُشْتَقٌّ وهو ما كانت في أوله الميم الزائدة على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعِل) (٢)
 من الفعل الثلاثي ، وعلى شكل اسم المفعول من الزائد على الثلاثة ، ويسمى هذا
 القسم اسم مكان ، يطلق عليه النحويون هذا اللفظ كثيراً نحو : رأى ، وسمع ،
 ومكان ، من : رأى ، وسمع ، وكان . ونحو : منزل ، وسقط ، وسجد ، من : نزل ،
 وسقط ، وسجد . ونحو : مدخل ، ومقام ، من (أدخل) و (أقام) .
 والقسم الثاني : غير مشتق ، وهو ما عدا ذلك نحو : دار ، وطريق ، وميل ،
 وفرسخ .

المسألة الرابعة : في ما يقتضي الاستغراق من ظروف المكان وما لا يقتضيه .

والمعروف / من ظروف المكان ويقتضي الاستغراق وهو وقوع الفعل في جميعه (٦٠ / ب)
 نحو : سرت الميلىن والفرسخين ، فلا بد أن يكون الفعل واقعا في جميع الميلىن
 والفرسخين .

وغير المعروف به يحتل الاستغراق وعدمه ، نحو : سرت المكان ،
 يحتل أن تكون قد ملأت المكان فلم تبق منه شيئا إلا أوقمت فيه
 السير ، وأن تكون إنما سرت في بعض المكان دون بعض .

المسألة الخامسة : في أقسام ظرف المكان بالنظر إلى التصرف والانصراف .

وظروف المكان بالنظر إلى التصرف وعدمه تنقسم ثلاثة أقسام :
 قسم لا يتصرف باتفاق ، فلا يستعمل قياسا إلا منصوبا على الظرفية نحو : سوى
 وسوى وسواء ، وعند ، لدى ، ولدن ، وغير ذلك من اللغات التي في (لدى) و (وسط)

(١) إذا كان مضارعه مضموم العين ، أو مفتوحا ، أو معتل اللام مطلقا .

(٢) إذا كانت عين مضارعه مكسورة ، أو كان مثالا مطلقا في غير معتل اللام .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل : ٩٧ : (وقد يقال : لدن ولدن ولدن ولدن)

ولد ولد ولد ولد (وانظر اللسان : (لدن) والمساعد : ٥٣٢ / ١ .

(١) سَاكِنَةُ السَّيْنِ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَوَرَاءَ ، وَقَدَامَ ، فِهَذَا الْقِسْمُ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِدُخُولِ
(مِنْ) عَلَيْهِ حَيْثُ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ نَحْوُ : /عِنْدَكَ ^{فِي} ، وَمِنْ لَدُنْ ، وَمِنْ فَوْقِهِمْ ، وَمِنْ تَحْتِهِمْ
، وَمِنْ وَرَائِهِمْ ، وَلَيْسَ هَذَا التَّصَرُّفُ بِمِنْ قِيَاسًا فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ . (٢) وَلَا يَتَصَرَّفُ
شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ بِخَيْرِ (مِنْ) مُطْلَقًا . أَوْ بِهَا فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فِيهِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوِ
قَوْلِهِ :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (٣)
فَصَرَّفَ (سَوَاءً) بِمَنْ فِي الضَّرُورَةِ ، لِأَنَّهَا لَمْ يُسَمَّ ذَلِكَ فِيهَا فِي الْكَلَامِ ، فَلِهَذَا حَمَلَهُ
سَيِّوِيهِ عَلَى الضَّرُورَةِ (٤) . وَنَحْوُ قَوْلِ الْآخِرِ :
تَجَانَفَ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا (٥)

(١) وبالفتح اسم ، انظر المقتضب : ٣٤٢ / ٤ .

(٢) الكتاب : ٢٨٦ / ٣ .

(٣) من الطويل للمرار بن سلامة الحبلي ، شاعر مخضرم له شعر في يوم ذي قار ،
يصف في هذا البيت نادى قومه بالتوقيير والتعظيم .

وهو من شواهد سيوييه : ٤٠٨ ، ٣١ / ١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى :
٤٢٤ / ١ ، والمقتضب : ٣٥٠ / ٤ ، والانصاف : ٢٩٤ / ١ ، وفيه (المكره)
مكان (الفحشاء) والمخصص : ٥٨ / ١٤ ، ٦٤ ، وشرح المفصل : ٤٤ / ٢ ، ٨٤ ،
واللسان : (سوى) ، والبسيط : ٣٧٧ ، وابن عقيل : ٦١٢ / ١ .

(٤) الكتاب : ٣٢ / ١ - ٤٠٨ .

(٥) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس . تجانف : أصله تتجانف أى تنحرف .

والشاهد في ديوانه : ٨٩ ، والكتاب : ٣٢ / ١ ، ٤٠٨ ، وشرح أبياته لابن
السيرافى : ١٣٧ / ١ ، والمقتضب : ٣٤٩ / ٤ ، والانصاف : ٢٩٥ / ١ ، وأما
ابن الشجرى : ٢٥٣ / ١ ، ٤٥ / ٢ - ١١٩ ، والمخصص : ١٥١ / ١٥ ، وشرح
المفصل : ٤٤ / ٢ - ٨٤ ، وشرح الكافية للرضى : ٢٤٨ / ١ ، والبسيط :
٣٨٣ ، والهمع : ١٦٢ / ٣ ، والخزانة : ٥٩ / ٣ ، وفيها (عن) مكان
(من) ، والكامل : ١٠ / ٤ .

فَاسْتَعْمَلَ (سَوَاءً) أَيْضًا مَتَصَرِّفَةً بِغَيْرِ (مِنْ) ضَرُورَةٍ .
 وَالْغَالِبُ فِي (حَيْثُ) أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ لَا تَتَصَرَّفُ إِلَّا بِ (مِنْ) وَقَدْ تَصَرَّفَ
 بِغَيْرِهَا كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَتَهُ) ^(١) ف (حَيْثُ) هُنَا مَفْعُولٌ
 بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (أَعْلَمُ) أَيْ : يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي يَجْمَلُ فِيهِ رِسَالَاتِهِ ،
 فَحَيْثُ هُنَا مَفْعُولٌ بِمَعْلَمِ الْمَحْذُوفِ . ^(٢)
 وَقِسْمٌ يَتَصَرَّفُ مَذَلًّا فَيَسْتَعْمَلُ غَيْرَ مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا بِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ
 نَحْوُ : يَمِينٌ ، وَشِمَالٌ ، وَمَكَانٌ ، قَالَ تَعَالَى : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ) ^(٣) وَقَالَ
 الشَّاعِرُ :

وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانَ الْقُرَايِ مِنْ أَسْتِ الْجَمَلِ ^(٤)
 ف (مَكَانَكَ) مَبْدَأٌ ، وَمَكَانَ الثَّانِي خَبَرُهُ ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ (مَكَانًا) غَيْرَ ظَرْفٍ
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا (مِيلٌ) وَ (فَرَسَخٌ) يَسْتَحْمِلَانِ غَيْرَ ظَرْفَيْنِ .
 وَقِسْمٌ اخْتَلَفَ فِيهِ ، فَذَهَبَ سَيُوه ^(٥) إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي ، وَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍ
 الْجَرَمِيُّ وَطَائِفَةٌ ^(٦) إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ : خَلْفٌ ، وَأَمَامٌ ، وَعَلَى أَنَّهُمَا
 مَتَصَرِّفَانِ الْفَارِسِيُّ ^(٧) وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

-
- (١) من الآية : (١٢٤) من سورة الانعام .
 (٢) انظر التبيان : ٥٣٧ / ١ ، والمغني : ١٣١ / ١ ، ١٣٢ ، والهمع : ٢٠٨ / ٣ .
 (٣) من الآية : (٣٧) من سورة المعان .
 (٤) من المتقارب للأخطأ وينسب أيضا لجرير وإلى عتبة بن الوغل . وائل : أبو بكر
 وتغلب ، القراد : دوية تحس الأبل .
 وهو من شواهد سيويه : ٤١٧ / ١ ، والمقتضب : ٣٥٠ / ٤ ، والاقتضاب : ٤٥ ،
 ١٢٥ ، والمقد الفريد : ٣٦٠ / ٣ ، والأغانى : ١٦٢ / ٧ ، والمؤتلف : ٨٤ ،
 والخزانة : ٢٢٠ / ١ ، ٤٥٨ .
 (٥) انظر الكتاب : ٤١١ / ١ ، والبسيط : ٣٨٢ / ٢ .
 (٦) انظر الهمع : ١٩٩ / ٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٥٢ / ٢ .
 (٧) انظر الايضاح للفارسي : ١٨٦ / ١ ، وشرح المفصل : ٤٤ / ٢ ، والهمع :

فَقَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (١)

ف (كِلَا) مبتدأ ، وخَلْفَهَا و (أَمَامَهَا) بدلٌ منه ، فقد استعملتهما غيرَ ظرفين .

وأصحاب المذهب الآخر حملوا هذا البيت على الضرورة .

وتنقسم ظروف المكان أيضاً بالنظر إلى الانصرافِ وعدَمِه إلى قسمين :

منصرفٌ / نحو : مَكَانٌ ، وَمَيْلٌ ، وَفَرَسٌ ، وَيَمِينٌ ، وَشِمَالٌ ، وحاصله كلُّ ما (أ/٦١)

ليس فيه موجبٌ لمنعِ الصَّرفِ .

وغير منصرفٍ وهو : كُلُّ ما فيه موجبٌ لمنعِ الصَّرفِ ك (أَسْفَلَ ، وَأَعْلَى) نحو قوليه

سُبْحَانَهُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (٢) ف (أَسْفَلَ) ظرفٌ مكانٍ لا ينصرفُ ، للوزنِ والوصفِ

وكذلك (أَعْلَى) في نحو قولك : جَلَسْتُ أَعْلَى مِنْ زَيْدٍ ، تُرِيدُ : مَكَانًا أَعْلَى مِنْ مَكَانِ زَيْدٍ ،

فَأَعْلَى ظَرْفٌ مَكَانٍ لِقِيَامِهِ مَقَامِ اسْمِ الْمَكَانِ ، لا ينصرفُ للوصفِ والوزنِ .

المسألة السادسة : فيما يقوم مقام اسم المكان وليس باسم مكان .

وذلك أشياء : أَحَدُهَا : (كُلُّ) نحو : جَلَسْتُ كُلَّ الْمَكَانِ ، وكقوله سُبْحَانَهُ :

(١) من الكامل للبيد بن ربيعة العامري يصف بقرة وحشية أوجست خيفة من صائد ،

فهى حذرة من مخوف تخال كلا طريقيهما من خلفها وأمامها شجرة يسلك منها

اليها . والفرن : موضع المخافة كالشفر .

والشاهد في ديوانه : ٣١١ ، والكتاب : ٤٠٧/١ ، والمقتضب : ١٠٢/٣ ،

وإصلاح المنطق : ٧٧ ، وأمالى ابن السجري : ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، والإيضاح

١٨٢/١ ، والإفصاح للفارقي : ٣٣٥ ، وشرح المفصل : ٤٤/٢ - ١٢٩ ،

والبسيط : ٣٨٢ ، وغاية الأمل : ١١٥ ، والهمع : ١٩٩/٣ ، واللسان :

(أم - كلا) .

(٢) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(وَاقْعُدْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ) (١) ف (كَلَّ) في هذه الآية منصوبٌ نصبَ الظرفِ على اسقاطِ
حَرْفِ الجَرِّ الذي هو (فِي) .

الثَّانِي : (بَعْضُ) نحو : جَلَسْتُ بَعْضَ الْمَكَانِ .

الثَّالِثُ : (أَىُّ) نحو : جَلَسْتُ أَىِّ مَكَانٍ .

الرَّابِعُ : (أَفْعَلُ) الَّتِي لِلْمُفَاضَلَةِ نحو : جَلَسْتُ أَحْسَنَ مَكَانٍ .

الخَامِسُ : (ذَاتُ) نحو : ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشَّامِلِ .

السَّادِسُ : صِفَةُ ظَرْفِ الْمَكَانِ الْمَحْدُوفِ نحو : جَلَسْتُ قَرِيبًا مِنْكَ ، تُرِيدُ : مَكَانًا

قَرِيبًا ، فَقَرِيبًا صِفَةُ لِمَكَانٍ حُذِفَ وَقَامَتْ مَقَامَهُ فَصَارَتْ تُعَرَّبُ بِأَعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : (وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ) (٢) وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْحَدِّ .

السَّابِعُ : مَا كَانَ عَدَدًا لَا مَكْنَةَ نحو : سِرْتُ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ ، وَسِرْتُ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخٍ ،

فَثَلَاثَةُ ظَرْفُ مَكَانٍ لِأَنَّهُ عَدَدٌ لَهُ .

الثَّامِنُ : اسْمُ الْإِشَارَةِ نحو : سِرْتُ ذَلِكَ الْمَكَانَ ، فَذَلِكَ ظَرْفُ مَكَانٍ لِأَنََّّهُ

مَوْصُوفٌ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَكَانَ نَحْتُ لِذَلِكَ .

السَّأَلَةُ السَّابِعَةُ : فِي حُكْمِ اسْمِ الْمَكَانِ مَعَ النَّاصِبِ لَهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْمَكَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى جَوَازِ نَصْبِهِ وَعَدَمِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهُمَا : الْمَشْتَقُّ مُطْلَقًا .

وَالثَّانِي : الْمَخْتَصُّ بِوَضْعِهِ لِابْعَارِنِ .

وَالثَّالِثُ : مَا عَدَا ذَلِكَ .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ الْمَشْتَقُّ فَلَا يَنْصَبُهُ مُطْلَقًا إِلَّا فَعْلُهُ الَّذِي أُشْتُقَ مِنْهُ خَاصَّةً (٣)

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٥) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ . وَنَصَبَ (كَلَّ) عَلَى الظَّرْفِ اخْتِيَارَ الزَّجَاجِ

وَقَدْ خُذَلَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ ، وَقَالَ : الطَّرِيقُ مَكَانٌ مَخْصُوصٌ كَالْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ ،

فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ إِلَّا مَا سَمِعَ (. تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ٨ / ٨٣ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٤٢) مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ .

(٣) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ٣٧٣ .

وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ إِلَّا ب (فِى) ظَاهِرَةً ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا وَالنَّصَبُ إِلَّا فِيمَا
سَمِعَ أَوْ فِى ضَرُورَةٍ شَعَرَ ، فَتَقُولُ : جَلَسْتُ مَجْلِسًا حَسَنًا ، وَاتَّكَأَ زَيْدٌ مُتَّكَأً جَمِيلًا ،
وَقَامَ زَيْدٌ مَقَامًا ، فَمَجْلِسًا وَمُتَّكَأً ، وَمَقَامًا ، وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ظُرُوفُ مَكَانٍ مَنْصُوبَةٍ
بِالْفِعْلِ الَّذِى تَقْدُمُهَا ، لِأَنَّهَا مِنْ لَفْظٍ وَمَشْتَقَّةٌ مِنْهُ ، وَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ مَجْلِسًا حَسَنًا ،
تَرِيدُ : فِى مَجْلِسٍ حَسَنِ ، وَلَا ضَرَبْتُ زَيْدًا الْمَجْلِسَ ، تَرِيدُ : فِى الْمَجْلِسِ . وَيَلْزَمُ فِى
هَذَا وَنَحْوِهِ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظٍ أَوْ ظَاهَرٍ (فِى) وَالْخَفِىِّ إِلَّا فِيمَا سَمِعَ فِيهِ
حَذْفُهَا وَالنَّصَبُ نَحْوُ : مَكَانٍ وَمَوْضِعٍ مَعَ كُلِّ فِعْلٍ مُطْلَقًا ، تَقُولُ : سِرَّتَ الْمَكَانَ ، وَجَلَسْتُ
مَوْضِعًا ، وَ (مَنَزَلَةً) فِى قَوْلِهِمْ : هُوَ مِثْلُ مَنَزَلَةِ الشَّافِى (١) ، وَهُوَ مِثْلُ مَنَزَلَةِ الْوَلَدِ ،
وَ (مَزَجَرٍ) فِى نَحْوِ قَوْلِهِمْ : هُوَ مِثْلُ مَزَجَرِ الْكَلْبِ ، وَ (مَقْعَدٍ) فِى نَحْوِ قَوْلِهِمْ / : هُوَ (١١/٦١)
مِثْلُ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ (٢) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
فَوَرَدَنَ وَالْحَيَوِىَّ مَقْعَدَ رَابِئِ الْـ
ضَرْبًا خَلْفَ النِّجْمِ لَا يَتَلَعَّ (٣)
وَ (مَنَاطٍ) فِى نَحْوِ قَوْلِهِمْ : هُوَ مِثْلُ مَنَاطِ الثَّرِيَا (٤) ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :-

- (١) الشَّافِى : خَلْفَ الْقَلْبِ ، وَهُوَ جِلْدَةٌ دُونَهُ كَالْحِجَابِ . وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ١ / ١٣٤
- ٤١٤ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٤ / ٣٤٣ .
(٢) يَرِيدُونَ : أَنَّهُ قَرِيبٌ كَقَرَبِ مَكَانٍ قَصُودِ الْقَابِلَةِ عِنْدَ وِلَادَةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ .
(٣) مِنَ الْكَامِلِ لِأَبِي زَوْعْبِ الْهَذَلِيِّ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِى رِثَاءِ سَبْعَةٍ مِنْ أَبْنَائِهِ مَاتُوا
فِى يَوْمٍ وَاحِدٍ . الْحَيَوِىَّ : كَوَكَبٍ أَحْمَرَ يَطْلُعُ حَيْثُ الشَّرِيَا وَفَوْقَ الْجُوزَاءِ . رَابِئُ :
اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (رَبَا) بِمَعْنَى عَلَا وَارْتَفَعَ وَأَشْرَفَ الضَّرْبَاءُ : بِجَمْعِ ضَرْبٍ ، وَهُوَ
الَّذِى يُضْرَبُ بِالْقِدَاحِ . يَتَلَعَّ : يَتَقَدَّمُ مَأْخُودٌ مِنَ التَّلْعَةِ أَرْضٍ مُرْتَفَعَةً أَوْ مَجْرَى
الْمَاءِ مِنْ أَعْلَى الْوَادِى .
وَالشَّاهِدُ فِى : دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ : ١ / ٦ ، وَالْكِتَابُ : ١ / ٤١٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ :
٤ / ٣٤٤ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١ / ٤٤ ، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٨٦٤ ، وَاللِّسَانُ :
(تَلَعَّ) ، وَالْخَزَانَةُ : ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ - ٤١٨ .
(٤) قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢ / ٢٥٤ : (الْمَنَاطُ مَوْضِعُ النُّوْطِ ، مَصْدَرُ نَطَتِ الشَّيْءِ
بِالشَّيْءِ إِذَا عُلِقَتْ بِهِ ، أَيْ هُوَ بِالْمَكَانِ الَّذِى نِيدَتْ بِهِ الثَّرِيَا ، شَبَّهُوا ارْتِفَاعَ
مَنْزِلَتِهِ بِارْتِفَاعِ مَكَانِ الثَّرِيَا) .

وَإِنْ بَنِيَ حَرْبٌ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ نَجْوَمَهَا (١)
 وَ (مَعْقِدٌ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : هُوَ مَنَى مَعْقِدَ الْإِزَارِ. فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ (٢) السَّبْعَةُ
 أُخْرِجَتْ عَنْ أَصْلِهَا وَاسْتَعْمِلَتْ مَنْصُوعَةً نَصَبَ الظَّرْفِ عَلَى اسْقَاطِ (فِي) غَيْرِ أَفْعَالِهَا
 الَّتِي اشْتَقَّتْ مِنْهَا ، وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ هَذَا مِنَ الْعَرَبِ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَجْرُورَةً بِ (فِي) عَلَى
 أَصْلِهَا كَمَا تَسْتَعْمَلُ سَائِرُ الظَّرُوفِ وَالْمَشْتَقَاتِ الَّتِي لَمْ يُسَمَّ ذَلِكَ فِيهَا. هَذَا
 مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ (٣) وَالْفَارِسِيِّ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ، أَنَّهَا مَنْصُوعَةٌ نَصَبَ
 الظَّرُوفِ عَلَى اسْقَاطِ (فِي) .

وَذَكَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ (٤) فِيمَا عَدَا (مَكَانًا وَمَوْضِعًا) إِلَى أَنَّ النَّصَبَ فِيهِ عَلَى
 الْقِيَاسِ ، وَلَيْسَ عَلَى مَا ذَكَبَ إِلَيْهِ سَيِّوِيهِ ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ مَنَى مَنَاطَ
 الثَّرِيَا : زَيْدٌ مَنَى مَكَانًا مِثْلَ مَنَاطِ الثَّرِيَا ، وَ (مَكَانًا) ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ،
 وَ (مِثْلُ) نَعَتْ لَهُ ، وَ (مَنَاطُ) مَضَافٌ إِلَيْهِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ الَّذِي هُوَ (مَكَانًا)
 وَأُقِيمَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ ، فَصَارَتْ تُعَرَّبُ بِأَعْرَابِهِ وَصَارَ الْكَلَامُ : زَيْدٌ مَنَى مِثْلَ مَنَاطِ الثَّرِيَا ،
 وَ (مِثْلُ) ظَرْفٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الظَّرْفِ الْمَحْذُوفِ عَلَى حَدِّ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالرَّكْبُ
 أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (٥) ثُمَّ بَعْدَ هَذَا حُذِفَ الْمَضَافُ الَّذِي هُوَ (مِثْلُ) وَأُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي
 هُوَ (مَنَاطُ) مَقَامَهُ فَنُصِبَ وَصَارَ يُعَرَّبُ بِأَعْرَابِهِ ، فَصَارَ الْكَلَامُ : زَيْدٌ مَنَى مَنَاطَ الثَّرِيَا ،

(١) مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ سَيِّوِيهِ لِلْأَحْوَصِ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ
 ابْنِ ثَابِتٍ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّوِيهِ : ١ / ٤١٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٤ / ٣٤٣ ، وَأَمَّا ابْنُ
 الشَّجَرِيِّ : ٢ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، وَالْمَوْثَلَفُ : ٤٧ ، ٤٨٠ .

(٢) انْظُرْهَا فِي الْكِتَابِ : ١ / ٤١٢ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ : ١ / ٥٨٣ ،
 وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢ / ١٣٠ .

(٣) الْكِتَابُ : ١ / ٤١٤ ، وَانْظُرِ الْهَمْعَ : ٣ / ١٥٥ .

(٤) هُوَ الْكَسَائِيُّ كَمَا فِي الْهَمْعِ : ٣ / ١٥٥ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ : ١ / ٥٨٣ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٤٢) مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ .

وكذلك يجرى الكلام على هذا المذهب في سائر ما ورد من نحو هذا ، إلا في (مكان وموضع) فلا خلاف بين النحويين أن نصبهما على الظرفية جائز على الإطلاق ، ونظير هذا المذهب الثاني في حذف اسمين معاً قوله تعالى : (فقبضت قبضة من أثَرِ الرَّسُولِ) (١) ، الأصل : من (تراب) أثر حافر فرس الرسول ، فحذف (تراب) وأقيم المضاف إليه مقامه ، وحذف أيضاً (حافر) وأقيم المضاف إليه مقامه ، ثم حذف (فرس) وأقيم المضاف إليه أيضاً مقامه ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه) (٢) الأصل : كدوران عين الذي ، فحذف (دوران) وأقيم المضاف إليه الذي هو (عين) مقامه ، ثم حذف (عين) وأقيم المضاف إليه الذي هو الموصول مقامه ، فصار كالذي يغشى ، وهذا المذهب الثاني يقتضي جوازه قياس قول الخليل في مسألة : له صوت صوت الحمار ، حيث أجاز أن يكون (صوت الحمار) نعتاً لصوت الأول على حذف (مثل) والتقدير : له صوت مثل صوت الحمار ، لأن (مثلاً) لا تتعرف بالإضافة إلى المعارف ، فأجاز الخليل هذه المسألة على النعت (٤) ، ولم يراع قبح اللفظ من جهة وصف النكرة بالمعرفة في اللفظ ، فذلك يلزم أن يكون (١٦٢ / ١)

هذا المذهب جائزاً عنده هنا ، ولا يبالى بقبح اللفظ من جهة وقوع اسم المكان المشتق منصوباً على الظرفية وتقدير (في) ، وقياس قول سيويه في مراعاته القبح اللفظي امتناع هذا المذهب الثاني هنا ، ومما سمع أيضاً فيه إسقاط (في) والنصب من ظروف المكان المشتقة قوله تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصد) (٥) ، لأن (كلاً)

(١) من الآية : (٩٦) من سورة طه .

(٢) كلمة (تراب) ساقطة من الأصل ، وانظر الخصائص : ٣٦٢ / ٢ ، والمفنى :

٠٦٢٤ / ٢

(٣) من الآية : (١٩) من سورة الأحزاب .

(٤) قال سيويه : ٣٦١ / ١ : (وزعم الخليل أنه يجوز له صوت صوت الحمار ، على

الصفة لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به) .

(٥) من الآية : (٥) من سورة التوبة . وانظر تفسير القرطبي : ٧٣ / ٨ .

بِحَسَبِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ ، وَهِيَ هُنَا قَدْ أُضِيفَتْ إِلَى اسْمِ الْمَكَانِ الْمَشْتَقِّ فَحُكِمَ بِحُكْمِهِ ،
فَكَانَ الْأَصْلُ : وَأَقْعَدُوا لَهُمْ فِي كُلِّ مَرَدٍّ ، ثُمَّ حَذَفَتْ (فَي) وَانْتَصَبَ الْأِسْمُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ الْمُخْتَصُّ بِوَضْعِهِ لَا بِعَارِضٍ نَحْوُ : دَارَ ، وَطَرِيقَ ، وَخَارِجُ
الدَّارِ ، وَدَاخِلُهَا ، وَشَرْقُهَا ، وَغَرْبُهَا ، فَلَا تَصِلُ إِلَيْهَا الْأَفْعَالُ إِلَّا بِ (فَي)
ظَاهِرَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا وَالنَّصْبُ إِلَّا حَيْثُ سُمِعَ أَوْ فِي ضَرُورَةٍ ، فَتَقُولُ : جَلَسْتُ فِي
الدَّارِ ، وَسَرْتُ فِي الدَّارِ ، وَالَّذِي سُمِعَ مِنْ ذَلِكَ : الظُّرُوفُ الْمُخْتَصَّةُ كُلُّهَا مَعَ
(دَخَلْتُ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا ، وَالشَّامَ مَعَ (زَهَبْتُ) تَقُولُ : دَخَلْتُ الدَّارَ ، وَأَدْخُلُ
الدَّارَ ، وَزَيْدٌ دَاخِلُ الدَّارِ ، وَهَكَذَا عَنْهُمْ (زَهَبْتُ الشَّامَ) فَالدَّارُ وَالشَّامُ هُنَا
مَنْصُوبَانِ عَلَى اسْقَاطِ (فَي) ، عَلَى هَذَا مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ (١) وَالْفَارِسِيُّ وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ،
وَحَالَفَ أَبُو عَمْرِو الْجَرْمِيُّ فِي اسْمِ الْمَكَانِ الْمُنْتَصَبِ بَعْدَ (دَخَلْتُ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا
فَأَعْرَبَهُ مَفْعُولًا بِهِ (٢) ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ عَلَى حَذْفِ (فَي) فَإِذَا قُلْتَ : دَخَلْتُ الدَّارَ ، فَالدَّارُ
عِنْدَهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَلَيْسَ أَصْلُهُ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدَرَ خَدَرَ غَنِيَّةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوِيَلَاتُ إِنَّكَ مَرْجُلِي (٣)

فَ (الْخَدَرُ) عِنْدَ الْجَرْمِيِّ مَفْعُولٌ بِ (دَخَلْتُ) كَزَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَهُوَ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَنْصُوبٌ عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي هُوَ (فَي) ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي
الضَّرُورَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

-
- (١) وَعَلَى مَذْهَبِمَا ابْنُ مَالِكٍ . انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٥/١ ، وَالْإِيضَاحُ : ١٧١/١ ،
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٦٨٢/٢ وَمَا بَعْدَهَا .
- (٢) مَا مَذْهَبُ إِلَيْهِ الْجَرْمِيُّ يَنْسَبُ أَيْضًا إِلَى الْأَخْفَشِ وَهُوَ أَخَذَ الْمَبْرَدَ ، انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ
٣٣٩/٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ١٨٦/١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٦٧/١ -
٣٦٨ ، وَالْمَهْمُجُ : ١٥٣/٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٢٨/١ ، وَالْأَصُولُ
٢٠٤/١ ، وَفِيهِ رَجَحَ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ وَمَنْ تَبِعَهُ .
- (٣) مِنَ الطَّوِيلِ لَا مَرَّةَ الْقَيْسِ مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ . وَالْخَدَرُ : الْيَهُودُجُ وَهُوَ مَنْ
مَرَكَبَ النِّسَاءَ . مَرْجُلِي : أَيُّ تَارِكِي أَمْشِي رَاجِلَةً .
وَانْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ١١ ، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ الْحَشَرِ : ٤٠ ، وَشَرْحُ السَّبْعِ : ٣٨ .

فَلَأَبْغِينَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَا قِبْلَنَ الْخَيْلَ لِأَبَةِ ضَرْغِدٍ (١)

الأصل : لأبغينكم في قنا وعوارض ، لأنهما موضحان معينان ، لكنه حذف حرف

الجبر ونصب الاسمين ضرورة ، وكذلك قول الآخر :

لَدُنَّ بَهْرُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الشَّعْلُ (٢)

الأصل : عَسَلَ في الطريق ، لأن الطريق مختص بوضعه ، لكنه حذف الجبر ونصب

الاسم ضرورة ، وقد خالف أبو الحسين بن الطراوة في لفظ الطريق (٣) ، فزعم أنه من

الظروف المبهمة بالوضع من القسم الثالث بعد هذا ، فالبيت عنده على القياس ،

ويجوز عنده أن يقال : سَرَّتْ الطريق ، وجمهور النحويين على خلاف قوله .

وأما القسم الثالث : وهو ما عدا القسمين المذكورين فيجوز فيه وجهان مطلقاً

في جميع الأفعال .

أحدهما : النَّصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وتقدير (في) وهذا / هو الأصل . (٦٢/ب)

والثاني : النَّصَبُ عَلَى الْمَفْعُولِ به اتساعاً ومجازاً ، لكن يجري فيه على هذا

الوجه الثاني جميع ما تقدم في ظرف الزمان من اشتراط أن يكون الناصب له أحد

(١) من الكامل لحامر بن الطفيل . لأبغينكم : لأطلبينكم . قنا : جبل في ديار

بنى نبيان . عوارض : جبل في بلاد طيء ، واللابة : الحرة ذات الحجارة

السود . ضرغد : مكان وقيل جبل .

انظر الشاهد في ديوانه : ٥٥ ، والكتاب : ١ / ١٦٣ ، وأما ابن الشجري :

٢ / ٢٤٨ ، وشرح المفضليات : ٧١٢ ، وفيها (الملا) مكان (قنا) و

(لأهبطن) مكان (لأقبلن) ، ومعجم البلدان : (ضرغد) ، وشرح الكافية

الشافية : ٢ / ٦٨٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٨٦ ، والخزانة : ١ / ٤٧٠ .

(٢) من الكامل لساعدة بن جؤنه المهذلي يصف رماح اللدان : الناعم ، يحسل :

يشدد اهتزازة . الحسلان : عدو الذئب .

والشاهد في ديوان المهذليين : ١ / ١٩٠ ، وفيه (لَدِي) مكان (لدن) ، والكتاب

١ / ٣٦ ، وأما ابن الشجري : ١ / ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٣٠ ،

والمفني : ١ / ١١ ، ٢ / ٥٢٥ - ٥٧٦ ، والهمع : ٣ / ١٥٤ ، والخزانة : ١ / ٤٧٤

(٣) الافصاح لابن الطراوة : ١٩ ، الهمع : ٣ / ١٥٤ ، أبو الحسين بن الطراوة :

الثَلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ هُنَاكَ (١) ، ومن المذاهبِ الثلاثةِ المذكورةِ أيضاً ، فتقولُ : سِرَّتْ
مَيْلًا ، وَسِرَّتْ الْفَرْسَخَ وَالْبَرِيدَ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَكَذَلِكَ : جَلَسَتْ
شَرْقَى الدَّارِ وَغَرْبَهَا ، وَقَبْلَهَا ، وَخَوْفِهَا ، وَلَا يَلْزَمُ إِظْهَارُ (فِى) فِى شَيْءٍ مِنْ
هَذَا الْقِسْمِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

هَبْتَ جَنْبَهَا فَذَكَرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِى شَرْقَى حُورَانَا (٢)

ف (شَرْقَى) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرُ (فِى) خَاصَّةٌ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ صِلَةٌ لِلَّتِى ، فَإِنْ
كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ بِغَيْرِ يَأْوِي النِّسْبِ كَانَ مُخْتَصًّا بِالْوَضْعِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِى ،
فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا إِظْهَارُ (فِى) فَتَقُولُ : جَلَسَتْ فِى شَرْقِ الدَّارِ ، وَفِى غَرْبِهَا ، وَفِى
قَبْلِهَا ، وَفِى خَوْفِهَا ، كَمَا تَقْدَمُ فِى الْقِسْمِ قَبْلَهُ ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ أَيْضًا مِنَ النَّصْبِ
عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ الْإِتْسَاعِ جَائِزَانِ فِيمَا يَصِحُّ نَصْبُهُ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُشْتَقَاتِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِى
الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا مَضْرِبًا ، وَتَنْصِبُ (مَضْرِبًا) إِذَا جَعَلْتَهُ اسْمَ
مَكَانٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ عَلَى الْإِتْسَاعِ .

وَلَا يَرْفَعُ ظَرْفُ الْمَكَانِ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا بَعْدَ نَصْبِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ ، وَكَذَلِكَ
إِضْمَارُهُ بِغَيْرِ (فِى) وَاضَافَةُ نَاصِبِهِ إِلَيْهِ ، لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ نَصْبِهِ عَلَى
الْإِتْسَاعِ كَمَا تَقْدَمُ فِى ظُرُوفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : سِيرَ بَزِيدٌ فَرَسَخَانِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
وَكَّرَارٌ خَلْفَ الْمَحْجَرَيْنِ جَوَادِهِ إِذَا لَمْ يَحَامِ دُونَ أَنْثَى حَلِيلِهَا (٣)

(١) انظر ما تقدم فى ص : ٢٤٤ / ٢٤٥

(٢) من البسيط لجرير فى هجاء الأخطل ، وبيروى : هبت شمالا . حوران : بفتح

الحاء جبل ببلاد الشام . انظره فى ديوانه : ٤٩٣ ، والكتاب : ٢٢٢ / ١ ، ٤٠٤

(٣) من الطويل للأخطل من قصيدة يمدح بها همام بن مطرف التغلبى . انظره فى

ديوانه : ٣٦١ ، وروايته :

وكرار خلف المرحقين جواده حفاظا اذا لم يحم انثى حليلها

والمردق : الذى غشيه السلاح ، والمحجر : الطبقا الى الضيق ، ويقصد الشاعر :

بالمحجرين المنتهكين للحرمت . لم يحام : لم يدافع ، والحليل : الزوج وهو

من شواهد سيويه : ١٧٧ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٠٦ / ١ ، والخزانة :

الأصل : وَكَرَّرَ خَلْفَ الْمَحْجَرَيْنِ جَوَادَهُ ، و (خَلْفَ) منصوبٌ على الظرفية ،
و (جَوَادَهُ) مفعولٌ بـ (كَرَّرَ) ثُمَّ نَصَبَ (خَلْفَ) على أنه مفعولٌ به آخر مجازاً ، ثُمَّ
بعد ذَلِكَ أَضَافَ (كَرَّرَ) إِلَى (خَلْفَ) ، وَتَقُولُ : الْمِيلَ سِرَّتَهُ ، وَمَكَانَكَ قُمَّتَهُ ، فَلَمْ
تَأْتِ بِالضَّمِيرِ بَغَيْرِ (فِي) حَتَّى نَصَبْتَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازاً .
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَفْضَ بـ (فِي) عَامٌّ فِي جَمِيعِ الظُّرُوفِ الْمُتَصَرِّفَةِ وَالْمَشْتَقِّ مِنْهَا وَالْمَخْتَصِّ
وغيرِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ الْمُتَصَرِّفَةِ أَيْضاً ، فَتَقُولُ : جَلَسْتُ فِي مَجْلِسٍ ، وَسِرْتُ
فِي الطَّرِيقِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ، وَسِرْتُ فِي الْيَوْمِ ، وَجِئْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ .

الفصل الرابع : في الحال ، وفيها سائل

المسألة الأولى : في حدّها .

والحال في اصطلاح النحويين : هي الاسم أو ما هو في تقديره ، المنصوب ، الدال على هيئة صاحبها ، تبيناً أو تأكيداً ، غير تابع ولا عمدة .
 فقولهم : (أو ما هو في تقديره) هو الظرف والمجرور والجملة نحو : هذا زيد عندك ، أى : مستقراً عندك ، وهذا زيد في الدار ، أى : مستقراً في الدار ، وهذا زيد يضحك ، أى ضاحكاً ، فقد صار (يضحك) وهو جملة من فعل وفاعل في موضع اسم منصوب وهو / (ضاحك) ، وكذلك : هذا زيد أبوه ضاحك ، ذ (أبوه ضاحك) (١/٦٣) جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالاً في موضع اسم منصوب ، أى : ضاحكاً أبوه .
 وقولهم : (المنصوب) لابد أن يكون ذلك الاسم منصوباً نحو : جاء زيد ضاحكاً ، ذ (ضاحكاً) حال ، وهو اسم منصوب .
 وأما ما هو في تقدير الاسم ، فهو أيضاً في موضع اسم منصوب كما تقدم تبينه في الظرف والمجرور والجملة .

وقولهم : (الدال على هيئة صاحبها) معناه : أنك إذا قلت : جاء زيد ضاحكاً ، ذ (ضاحكاً) دال على هيئة زيد حين مجيئه وهي الضحك ، وعلى شيء متصف بتلك الهيئة ، وكذلك : ضربت زيداً شديداً ، ذ (شديداً) حال من الضرب الذي اقتضاه الفعل ، وهو دال على هيئة الضرب حين وقوعه بزيد ، وعلى متصف بالشدة ، وأما إذا قلت : جاء زيد مشياً ، فليس (مشياً) حالاً بنفسه ، لأنه دال على هيئة وهي المشي دون صاحبها ، وإنما هو مصدر في موضع الحال ^(١) ، والأصل : جاء زيد مشياً ، لكن جعل (مشياً) في موضع (ماشياً) وماشياً هو الحال في الحقيقة .
 وقولهم : (تبيناً أو تأكيداً) مثال التي هي للتبيين : جاء زيد ضاحكاً ، لأن

(١) انظر الكتاب : ٣٧٠ / ١ ، والمقتضب : ٢٣٤ / ٣ ، ٣١٢ / ٤ .

هذه الهيئة لم تفهم من قولك : (جاء زيد) . ومثال التي هي للتوكيد قوله تعالى :
 (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا) ^(١) (ضَاحِكًا) حال من الضمير الفاعل في (تَبَسَّمْ) ، وقد فهم معنى
 الضحك من قوله (فَتَبَسَّمْ) وكذلك قولك : أنا عنتره شجاعاً ، وزيد هاتم جواداً ، وزيد
 زهير شاعراً ، ألا ترى أن الشجاعة قد فهمت من قولك : أنا عنتره ، وكذلك الجود
 فهم أيضاً من قولك (زيد هاتم) ، وكذلك اتصاف زيد بالشعر فهم أيضاً من قولك :
 زيد زهير .

وقد يجتمع في الحال التبيين والتوكيد معاً كقول الشاعر :-

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي وهل بدارة يالللناس من عاري ^(٢)

فقوله (معروفًا) حال مبينة من جهة ما فيها من الإخبار بأنه معروف النسب بذلك
 يدريه كل أحد ، ومؤكدة من جهة ما فيها من الإخبار بأن ذلك نسبه ، ولا بد وقد
 حصل هذا المعنى من قوله (أنا ابن دارة) .

والأكثر في الحال المؤكدة أن تقع بعد البهجة الاسمية ، وقد تقع بعد الفعلية

كما تقدم من قوله تعالى : (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا) ^(٣) ، وقد منع الزمخشري ^(٤) وقوعها بعد

(١) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٢) من البسيط لسالم بن دارة البريعي من قصيدة يهجو بها فزارة . و (دارة) أمه

سميت بذلك لجمالها تشبيها بدارة القمر . ويروى (لها) مكان (بها) .

وهو من شواهد سيويه : ٧٩ / ٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١ / ٥٤٧ ،

وفرحة الأديب : ١٨٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٨٥ ، والخصائص :

٢ / ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٦٠ / ٣ ، وشرح الفصل : ٢ / ٦٤ ، والبسيط :

٤٠٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٥٦ ، والشذور : ٢٤٧ ، والبهجة

المرضية : ٦٨ ، والأشمونى : ٢ / ١٨٥ ، والخزانة : ١ / ٥٥٣ - ٥٥٧ .

(٣) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٤) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله ، ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) وتلقى

عن النيسابورى وغيره . كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وعبوده

القريبة ، محترليا قويا في مذهبه . له من المؤلفات : النموذج والأمالى

والمفصل والكشاف ، والفائق في غريب الحديث والمستقصى في الأمثال ، =

الجملة الفعلية^(١) ، والجمهور على جواز ذلك .

وقولهم : (غير تابع) تحرز من مثل : رأيت رجلاً ضاحكاً ، فإن (ضاحكاً) هنا نعتٌ فهو تابعٌ من التوابع .

وقولهم : (ولا عمدة) تحرز من نحو : ظننتُ زيداً ضاحكاً ، ف (ضاحكاً) هنا مفعول ثانٍ لـ (ظننتُ) وهو عمدةٌ في الأصل ، لأنه كان قبل دخول (ظننتُ) خبر مبتدأ ، وقد تقدم^(٢) في الباب قبل هذا أن (ظننتُ) وأخواتها داخلَةٌ / على (٦٣ / ب) المبتدأ والخبر .

المسألة الثانية : في شروط الحال .

وهي ستة ، منها ثلاثة لا بد منها ولا يجوز فقد شيء منها ، وثلاثة مشترطة في الغالب ، وقد تفقد قليلاً .

فالثلاثة التي لا بد منها : أن تكون منصوبةً ، نكرةً ، بعد تمام الكلام ، وأما قولهم : أرسلها العراق^(٣) ، وباءٌ والجاء الغفير^(٤) ، والبتة جهدي وطاقتي ،

= وشرح أبيات الكتاب ، والأحاجي النحوية وغير ذلك . توفي يوم عرفة سنة ٥٣٨ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ونشأة النحو ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(١) الفصل : ٦٣ ، وليس فيه نص صريح بمنع وقوع الحال بعد الجملة الفعلية ، وإنما يفهم ذلك من فحوى كلامه الذي جاء فيه : (والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقد ما من اسمين لا عمل لهما . . .)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٧٧

(٣) يريد : أرسل الابل الى الماء وهي مشتركة أي تتراحم على ورده . وهذه قطعة من بيت للبديع بن ربيعة العامري وهو بتمامه :

فأرسلها العراق ولم يذرها ولم يشفق على نخلي الدخال

انظر شرح المفصل : ٢ / ٦٢ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٧ ، والايضاح : ١ / ٢٠٠ .

(٤) الجماء - بفتح الجيم وتشديد الميم - وصف من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الفخر وهو الستر وصفت به الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون

وجه الأرض .

فَلَيْسَتْ هَذِهِ أَحْوَالًا ، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ مَوْضِعَ الْأَحْوَالِ ، ذ (الْعِرَاكُ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْحَالُ (١) ، وَالتَّقْدِيرُ : أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ ، وَكَذَلِكَ : جُهْدِي وَطَاقَتِي أَيُ : اجْتَهِدْ جُهْدِي وَأَطِيقْ طَاقَتِي ، وَأَمَّا (الْجَمَاءُ الْخَفِيرُ) فَمَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ ، وَالْأَصْلُ : جَاءُوا مُجْتَمِعِينَ ، فَوَضَعَ (اجتماعًا) مَوْضِعَ (مجتمعين) واجتماعًا مَصْدَرُ ثُمَّ وَضَعَ (الجماء الخفير) مَوْضِعَ (اجتماعًا) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ ، الْأَصْلُ : جَاءَ زَيْدٌ مُنْفَرِدًا ، ثُمَّ وَضَعَ (انفرادًا) مَوْضِعَ (منفرد) ثُمَّ وَضَعَ (وحده) مَوْضِعَ (انفرادًا) ، فَوَحَّدَهُ اسْمُ مَوْضُوعٍ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ كَالْجَمَاءِ الْخَفِيرِ .

وَالْأَسْمَاءُ الْمَوْضُوعَةُ مَوْضِعَ الْحَالِ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَصَادِرُ وَغَيْرُ مَصَادِرَ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : نَكْرَةٌ ، وَمَعْرَفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَمَعْرَفٌ بِالِإِضَافَةِ .
مِثَالُ النَّكْرَةِ مِنَ الْمَصَادِرِ قَوْلُهُ (تَعَالَى) : (تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا) (٢) . أَيُ : دَائِبِينَ ثُمَّ وَضَعَ (دَأْبًا) مَوْضِعَهُ ، وَقَوْلُهُ : كَلَّمْتُهُ مُشَافِهَةً ، أَيُ : مُشَافِهًا لَهُ ، وَكَذَلِكَ : رَأَيْتُهُ عَيَانًا ، أَيُ : مُعَايِنًا لَهُ ، وَأَتَيْتُهُ رَكُضًا ، أَيُ : رَاكِبًا ، وَجَاءَ زَيْدٌ مَشِيًّا ، أَيُ : مَاشِيًّا .

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ : جَاءَنِي الْقَوْمُ طَرًّا ، وَجَاءُوا قَاطِبَةً (٤) ، فَالْإِسْمُ

(١) هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْمَبْرَدِ وَأَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَأَمَّا سَيُوبُيْهِ فظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي كِتَابِهِ : ٣٧٢/١ ، أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَعْرُوفَ وَقَعَ مَوْضِعَ الْحَالِ اتِّسَاعًا لَا مَحْمُولَ حَالٍ مَحذُوفٍ . وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢٣٧/٣ ، وَالْإِيضَاحَ : ٢٠٠/١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ١٥٤/١ ، ٢٨٤/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٦٢/٢ - ٦٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٣٦/١ ، وَالْمُسَاعَدَ : ١٣/٢ .

(٢) تَكْطِةٌ يَلْتَمِثُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٤٧) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

(٤) طَرًّا وَقَاطِبَةً : أَيُ جَمِيعًا . وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٧٦/١ ، وَالْمُقْتَضِبَ : ٢٣٨/٣ .

في هذا وهو (طاراً) ونحوه موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كما تقدم تفسيره في الجَمَاءِ الْخَفِيرِ .

وَمِثَالُ الْمُعَرِّفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنَ الْمَصَادِيرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَرْسَلَهَا الصِّرَافَ وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمَصَادِيرِ : جَاءَنِي الْقَوْمُ الْجَمَاءُ الْخَفِيرُ ، وَمِثَالُ الْمُعَرِّفِ بِالْإِضَافَةِ مِنَ الْمَصَادِيرِ : طَلَبْتُهُ جُهْدِي وَطَاقَتِي ، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمَصَادِيرِ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَحْدَهُ .

وهذه الأسماء التي وقعت موضع الحال كلها لا يقاس عليها ، ولا يقال منها ما إلا ما قالته العرب باتِّفَاقٍ ، إلا المصدر النكرة ففي القياس على ما سمع منه واقعاً موضع الحال خلاف ، مذ هب سيبويه أنه غير مقيس ^(١) كالأقسام الأخر ، ومذ هب أبي العباس المبرد أنه مقيس في بابيه ومشارك ^(٢) .

ومعنى الشرط الثالث وهو وقوعها بعد تمام الكلام ^(٣) ، أنها لا تقع إلا بعد حصول جزئ الكلام من الفعل والفعل أو المبتدأ والخبر نحو : جاء زيدٌ ضاحكاً ، وزيدٌ قائمٌ ضاحكاً ، ولا يراعى استقلال الكلام قبلها / من جهة المعنى ، بل قد يكون ^(٤) (أ/٦٤) الكلام الذي قبلها مستقلاً من جهة المعنى نحو ما تقدم ، وقد يكون غير مستقلاً في المعنى إلا مع الحال نحو قول الشاعر :-

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ يَمِيتُ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَهْيَاءِ ^(٤)

(١) الكتاب : ٣٧٠ / ١ ، وانظر شرح المفصل : ٥٩ / ٢ .

(٢) المقتضب : ٢٣٦ / ٣ ، ٢٦٨ ، وانظر شرح المفصل : ٥٩ / ٢ ، والمساعد : ١٤ / ٢ .

(٣) قال ابن خروف في شرح الجمل : ص ٣٥ (وقد تأتي والكلام لم يتم) وانظر

التوطئة ص : ٢٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٩ / ١ .

(٤) من الخفيف لعدى بن الرعلاء الغساني - شاعر جاهلي - من قصيده له فـ

الأصمعيات : ١٧٠ ، والرغاء : لين الحيش ، ويروي (الرجاء) :

وانظر الشاهد : في معاني القرآن للأخفش : ١٥٥ / ١ ، وسباز القرآن : ١٤٩ / ١ ،

١٦١ / ٢ ، وأما ابن الشجري : ١٥٢ / ١ ، والمنصف : ١٧ / ٢ ، ٦٢ / ٣ ، والتوطئة

٢٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٩ / ١ ، والبسيط : ٣٩٤ ، والأشمونى :

١٦٩ / ٢ ، والخزاعة : ١٨٧ / ٤ - ١٨٨ .

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَحْيِيهِ كَثِيرًا كَاسِفًا بِالْه قَلِيلُ الرِّغَاءِ

ذ (كَثِيرًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (يَحْيِيهِ) ، وَلَمْ يَسْتَقِلْ مَعْنَى الْكَلَامِ إِلَّا بِهَا ،
إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا الْمَيِّتُ الْحَيُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْتُ
الَّذِي قَبْلَهُ حَيْثُ قَالَ : إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ .

وَأَمَّا الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تَشْتَرِطُ فِي الْغَالِبِ (١) وَقَدْ تَفَقَّدُ ، فَهِيَ : أَنْ تَكُونَ الْحَالُ
مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَأَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ تَكُونَ مُنْقَلَةً (٢) ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا مِنْ مَعْرِفَةٍ : أَنْ يَكُونَ
صَاحِبُ الْحَالِ مَعْرِفَةً نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، ذ (ضَاحِكًا) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ
مَعْرِفَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُهَا نَكْرَةً نَحْوَ قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِمْدَةٍ رَجُلٍ ، وَمَرَرْتُ بِبِرٍّ
قَفِيرًا يَدْرِهِمْ ، ذ (قِمْدَةٍ) حَالٌ مِنْ (مَاءٍ) وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَكَذَلِكَ (قَفِيرًا يَدْرِهِمْ) حَالٌ
مِنْ (بِرٍّ) وَهُوَ نَكْرَةٌ ، أَيْ : مُسَمَّرًا هَكَذَا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مُقْبِلًا رَجُلًا ، ذ (مُقْبِلًا)
حَالٌ مِنْ رَجُلٍ النَّكْرَةِ ، تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُنْتَصِبَةً أَيْضًا مَعَ التَّأَخِيرِ ، وَهَذَا
الَّذِي ذَكَرَ مِنْ كَوْنِ صَاحِبِهَا نَكْرَةً مُقَيَّنٌ ، وَهُوَ مَعَ تَقَدُّمِهَا عَلَيْهِ أَقْيَسُ وَأَحْسَنُ ، وَقَدْ
جَوَّزَ سَيِّبُوهُ أَنْ يَقُولَ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمًا (٤) ، وَذَكَرَ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ النَّكْرَةِ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْحَالِ مُشْتَقَّةً فَهُوَ الْغَالِبُ أَيْضًا نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا ، ذ (ضَاحِكًا)
مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّحِكِ ، وَقَدْ تَكُونُ بِالْجَامِدِ الَّذِي لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ قَلِيلًا نَحْوَ قَوْلِكَ : عَلِمْتَهُ
الْحِسَابَ بَابًا بَابًا ، ذ (بَابًا بَابًا) حَالٌ وَهُوَ جَامِدٌ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَ هُنَا فِي
مَعْنَى الْمُشْتَقِّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَلِمْتَهُ الْجِسَابَ مُفَصَّلًا ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) انظر البسيط ص : ٤٠٠ .

(٢) انظر البسيط : ٣٩٤ ، وإصلاح الخلل : ١٠٦ ، وما بعدها ، وشرح المقدمة

المحسبة : ٣١٢/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٣٤ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما أخذ من الأرض قعوده . وهذا المثال حكاه سييويه

عن يونس . الكتاب : ١١٢/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية : ٧٤٠/٢ .

(٤) الكتاب : ١١٢/٢ .

مَشَقَّ الْمَهَاجِرِ لِحَمِيمٍ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبَ كَلَّا وَصَدَّ وَرَا (١)

ف (كَلَّا كَلَّا) حَالٌ مِنَ النُّونِ فِي (ذَهَبَ) ، وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، أَيْ : حَتَّى ذَهَبَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :-

أَوَّلُ مِثْلِ الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشَقُّ رَحِيْبِ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ (٢)

ف (كَاهِلًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (أَشْرَفَ) وَهُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، أَيْ : أَشْرَفَ مُرْتَفَعًا عَظِيمًا ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوَلًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا (٣)

ف (طَوَلًا) حَالٌ مِنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (ذَهَبْتُ) ، وَكَذَلِكَ (عَرْضًا) ، فَهَذِهِ الْأَبْيَاتُ عَمَلُهَا سَبِيوِيَّةٌ عَلَى الْحَالِ ، وَهِيَ كَلِمَا بِالْجَامِدِ لَا بِالْمَشْتَقِّ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيوِيَّةِ أَنَّ الْحَالِ بِالْجَامِدِ قِيَاسٌ لَا مَسْمُوعٌ ، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْبَرْدُ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْمُنتَصِبَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ لَيْسَ بِحَالٍ وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

(وَاشْتَقَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا) (٤) / الْأَصْلُ : وَاشْتَمَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُ (٦٤ / ب) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : حَتَّى ذَهَبَتْ كَلَّا كَلِمَا وَصَدَّ وَرَهَا ، وَفِي الثَّانِي : أَشْرَفَ كَاهِلُهُ ، وَفِي الثَّلَاثِ : ذَهَبَ طَوَلِي وَذَهَبَ عَرْضِي .

(١) مِنَ الْكَامِلِ لَجَرِيرٍ يَصِفُ رَوَاحِلَ أَهْلِهَا دُوبَ السَّيْرِ فِي الْمَهَاجِرِ مَعَ اللَّيْلِ حَتَّى ذَهَبَتْ لِحُومُ كَلَّا كَلِمَا وَصَدَّ وَرَهَا ، مِنْ قَصِيدَةٍ فِي هَجَاءِ الْأَخْطَلِ . انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٢٣ ، وَالْكِتَابُ : ١ / ١٦٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ : لِعَمْرُو بْنِ عَمَّارِ النَّهْدِيِّ ، الْمِثْلُ الْعُنُقُ : الطَّوِيلُ الْخَلِيطُ الْمَخْرُزُ ، الْكَاهِلُ : فُرُوعُ الْكَتِفَيْنِ ، وَالْأَشَقُّ : الطَّوِيلُ ، وَالرَّحِيْبُ : الْوَاسِعُ ، وَالْجِرْمُ : الْجِسْمُ . انْظُرْهُ فِي الْكِتَابِ : ١ / ١٦٢ ، وَاللِّسَانُ (تَلَّل) .

(٣) مِنَ الرَّجَزِ لِرَجُلٍ مِنْ عَمَّانَ . وَالْفَرَضُ : ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ صَفَارٌ لِأَهْلِ عَمَّانَ فَفِي أَجُودِ تَمَرِهِمْ . وَالطَّوَلُ وَالْمَعْرِي كُنَايَةٌ عَنْ جَمِيعِ الْجِسْمِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيَّةِ : ١ / ١٦٣ ، وَالْمَخْصِي : ١١ / ١٣٤ ، وَاللِّسَانُ (فَرَسٌ) وَمَجَالِسُ ثَعْلُثُ : ١ / ٢١٧ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٤) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .

وَمِثَالُ الْحَالِ بِالْجَامِدِ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) (١) (آيَةٌ)
حَالٌ بِالْجَامِدِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : دُونَكَ مَطِيتِي نَاقَةٌ ، وَمَطِيتُكَ فَرَسِي
مِهْرَةٌ (٢) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

دَعَى لَوْحِي وَمَعْتَبَتِي أَمَامَا عَلَى خُلُقٍ نَشَأَتْ بِهِ غَلَامَا (٣)

ف (غَلَامَا) حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُتَكَلِّمِ فِي (نَشَأَتْ) وَهُوَ جَامِدٌ ، وَحَمَلَ سَبِيحَةً
قَوْلَهُمْ : هَذَا خَاتِمٌ حَدِيدًا (٤) ، عَلَى أَنَّ (حَدِيدًا) مُنْتَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَفِيهِ مَعَ
كَوْنِهِ جَامِدًا أَنَّهُ حَالٌ مِنْ نَكْرَةٍ وَهُوَ (خَاتِمٌ) .

وَأَمَّا كَوْنُ الْحَالِ مُنْقَلَةً (٥) فَلَا يَشْتَرُطُ فِي الْمَوْكِدَةِ مَطْلَقًا نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَكَ :
(فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا) (٦) . وَيَشْتَرُطُ ذَلِكَ فِي الْمَبْنِيَةِ غَالِبًا ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ غَيْرَ
لَا زِمَةً ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، فَلَيْسَ الضَّحْكُ لَا زِمًا لَزَيْدٍ ،
إِذَا يَتَصَوَّرُ انْتِقَالَهُ عَنْهُ ، وَقَدْ تَكُونُ لَا زِمَةً وَلَكِنَّهُ يَقِلُّ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَهَذَا بَعْطَلِي
شَيْخًا) (٧) ، لِأَنَّ صَاحِبَ الشَّيْخِ لَا يَتَصَوَّرُ انْتِقَالَهُ عَنْهُ ، وَتَقُولُ : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا ،

(١) من الآية : (٧٣) من سورة الأعراف .

(٢) انظر المجموع في علم البلاغة لابن جني : ل / ١٧ .

(٣) من الوافر ، ونسبه صاحب (الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة) إلى بعض
المتأخرين ، وروى صدره :

وكيف ملاقتي مذ شاب رأسي

انظره في : الدرة الفاخرة : ١ / ١٢٩ ، والمجموع في علم البلاغة : ل / ١٧ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٩٦ ، وقال المبرد في المقتضب : ٣ / ٢٧٢ : (ولا أرى نصبه
إلا على التمييز) . وذكر في موضع آخر من المقتضب : ٣ / ٢٦٠ (أن (حديدًا)
نصب على الحال .

(٥) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٣٩٤ : (ومن الناس من زاد في هذه الحال
أن تكون منتقلة ، ويظهر لي أن هذا ليس بلازم) .

وانظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣١٢ ، وإصلاح الخلل : ١٠٦ - ١٠٨ - ١٠٩ .

(٦) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٧) من الآية : (٧٢) من سورة هود .

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْتَقِلُ عَنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْوَاجِبَةِ لَهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ
الْعَرَبِ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا ^(١) (يَدَيْهَا) بَدَلٌ مِنْ
الزَّرَافَةِ ، بَدَلٌ بِمَعْنَى مِنْ كُلِّ ، وَ (أَطْوَلُ) هَالٌ مِنْ يَدَيْهَا ، وَلَا تَنْتَقِلُ الزَّرَافَةُ عَنْ
ذَلِكَ ، فَالْحَالُ هُنَا أَيْضًا لَزْمَةٌ .

المسألة الثالثة : فيما يقع موقع الحال .

وذلك ثلاثة أشياء : الظرف ، والمجرور ، والجملة كما تقدم في الحد .
فأما الظرف والمجرور فيشترط فيهما : أن يكونا تامين ، ومعنى ذلك : أن يكون
فيهما فائدة ، فَلَا يجوز أن تقول : هذا زيدُ اليوم ، على أن يكون اليوم في موضع
الحال من زيد ، لأنه لا فائدة في ذلك ، ولا تقول أيضاً : هذا زيدُك ، و (بك)
في موضع الحال ، لعدم الفائدة .

وأما الجملة فلا تقع في موضع الحال ، إلا بثلاثة شروط ^(٢) :
أحدها : أن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب ، فلا تقع جملة الطلب من
الأمر والنهي والاستفهام وما في معنى ذلك في موضع الحال ^(٣) .
والثاني : أن لا تكون مفتحة بدليل استقبال ، وذلك السّين وسوف ، أي : لا
يكون في أولها حرف استقبال كالسّين أو سوف ، لأنّهما يدلّان على الاستقبال ، فإذا
قلت : هذا زيدُ سأضربه ، وهذا عمرو سوف أكرمه ، لم يجز أن تكون الجملة بمقد
زيد في موضع الحال منه ، لأنّها مفتحة بدليل الاستقبال .

والثالث : أن تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال ، أو تدخل عليها واو
الحال ، وقد يجتمعان ، ثم هذه الجملة بالنظر إلى دخول الواو عليها ووجوه

(١) انظر الكتاب : ١ / ١٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٣٢ ، والبسيط :

(٢) انظر الأشموني : ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) وخالف في ذلك الفراء والأمين المحلى كما نقل ابن هشام ، فأجازا وقوع

الطلبية حالا . المغنى : ٢ / ٥٨٦ ، وانظر المساعد : ٢ / ٤٣ .

الضمير لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن / كانت اسمية جاز فيها ثلاثة أوجه : (١/٦٥)
 الإتيان بالضمير وحده ، والاكتفاء بالواو وحدها ، والجمع بينهما ، فتقول :
 جاءني زيدٌ يده على رأسه ، فيده مبتدأ ، و (على رأسه) في موضع الخبر ، والجملة
 في موضع الحال من زيد ، واكتفى فيها بالضمير المعائد على زيد ، وعلى هذا جاء قوله
 تعالى : (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَهُمْ فِي لَأِبَسٍ) (١) ف (وَهُمْ فِي لَأِبَسٍ) جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال ، واكتفى فيها بالضمير المضاف إليه في قوله
 (وَهُمْ فِي لَأِبَسٍ) وهو عائد على (الَّذِينَ) و (منه هي الحال) (٢) . ومثل ذلك أيضاً
 قولهم : كلمته فوه إلى في ، ف (فوه إلى في) جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال ،
 واكتفى فيها بالضمير دون الواو .

وأما قولهم : لقيته عليه جبة وشي ، فمحتمل أن يكون من هذا ، وأن يكون
 (عليه) وحده في موضع الحال و (جبة) بعده فاعل به ، وهذا أغنى : الاكتفاء
 بالضمير عن الواو في الجملة الاسمية مقيس ومترادف عند أكثر البصريين ، وهذا سبب
 الزمخشري والكوفي أنهما غير مقيس ، فما سمع منه عندهم شأن (٤) لا يقاس عليه ، ولا بد

(١) من الآية : (٦٠) من سورة الزمر . وانظر التبيان : ١١١٢ / ٢ .

(٢) كذا في الأصل . ولعل صواب العبارة : (والحال منه) أي من (الذين) .

(٣) قال سيويه : ٣٩١ / ١ : (. . .) ومن العرب يقول : كلمته فوه إلى في ، كأنه
 يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي كلمته وهذه حاله . فالرفع على قوله كلمته وهذه
 حاله ، والنصب (كلمته فاه إلى في ، أي مشافهة) على قوله : كلمته في هذه
 الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفصل . . .) . وانظر أمالي ابن السجري :

١٥٤ / ١ ، وشرح الفصل : ٦١ / ٢ ، والمقتضب : ٢٣٦ / ٣ .

(٤) ونسب ذلك إلى الفراء ، قال ابن عقيل في المساعد : ٤٦ / ٢ : (والزمخشري

وافقه ، ولكنه في الكشف رجع إلى قول الجمهور) . وانظر شرح المفصل :

٦٦ / ٢ ، والكشاف : ٤٠٦ / ٣ ، وضح السالك : ٢١١ / ١ .

عند هم من الواو ، والبصريون يرونها الأكثر وليس يلزم .

ومثال الاكتفاء بالواو خاصة قول الشاعر :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكْنَاتِهَا (١)

فالواو للحال ، وليس في الجملة بعدها ضمير .

ومثال اجتماعهما : جاء زيدٌ ويده على رأسه ، فقد اجتمعت فيه الواو مع الضمير .

وإن كانت الجملة الواقعة حالاً فعلية ، فأما أن يكون الفعل مضارعاً في اللفظ

والمعنى أو لا يكون كذلك ، فإن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لزم الإتيان بالضمير ولم

يجزئ دخول الواو نحو : جاء زيدٌ يضحك ، وجاء زيدٌ يركب ، فيضحك ويركب في موضع

الحال من زيد ، والفاعل ضمير يعود عليه ، ولا يجوز أن تقول في هذا : جاء زيدٌ

ويضحك ، قال الشاعر :

مَتَى تَأْتِي تَمْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ (٢)

(١) من الطويل لا مرئ القيس وتامه :

بمنحردٍ قيدٍ الأوابدِ هيكل
.....

الوكنات : جمع وكنة وهي المواضع التي تأوى إليها الطيور . والمنحرد : الفرس

القصير الشعر . والأوابد : الوحوش النافرة . والهيكل : الفرس الضخم .

انظره في : ديوانه : ١٩ ، وشرح المفصل : ٦٦/٢ ، ٦٨ ، وشرح الكافية

الشافية : ٧٥٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩٩/١ ، والخزانة : ٥٠٧/١ .

(٢) من الطويل للحطيئة من قصيدة قالها في مدح بضيئ بن عامر وقيل في مدح

قيس بن شماس . تمشو : تجهئه على غير هداية .

انظر : ديوانه : ١٦١ ، وسيبويه : ٨٦/٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٧٨/٢ ،

ومجاز القرآن : ٢٠٤/٢ ، وشرح المفصل : ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، ٤٥/٧ ،

٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٨/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٣٦٥/٢ ،

والصاحح والتاج واللسان : (عشا) ، وشواهد الكشاف : ٩٨ ، والخزانة :

فـ (تَعَشُّوْ) في موضعِ الحالِ ، إمَّا من الضَّميرِ الفاعِلِ المستترِ في (تَأْتِيْ) وهو المَخاطَبُ والمُعَايِدُ عليه فاعِلُ (تَعَشُّوْ) وإمَّا من الضَّميرِ المفعولِ في (تَأْتِيْ) وهو ضميرُ الغَائِبِ والمُعَايِدُ عليه الضَّميرُ المضافُ إليه في قوله (نَارِهِ) ، ولا يجوزُ دُخُولُ الواوِ في مثل هذا إلاَّ أَنْ سُمِعَ أو في عَرُورَةٍ . مثالُ ما شَدَّ من ذلك قولُهُمْ : قُمْتُ وَأَصْكُ عَيْنَهُ (١) ، فـ (أَصْكُ) فِعْلٌ مُضارعٌ في موضعِ الحالِ ، وقد دَخَلَتْ عليه واوُ الحالِ ، وينبغي أن يعملَ على أَنَّ (أَصْكُ) في موضعِ خَبَرٍ مبتدأٍ محذوفٍ والتَّقْدِيرُ : قُمْتُ وَأَنَا أَصْكُ عَيْنَهُ ، فصارتِ الواوُ في التَّقْدِيرِ داخِلَةً على الجملةِ الاسميَّةِ ، وكذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ :

فَلَمَّا غَشِيَتْ أَظْفِيرَهُمْ / نَجَوْتُ وَأَرْهَنْهُمْ مَالِكًا (٢)

(٦٥/ب)

فدَخَلَتْ واوُ الحالِ على قوله : (وَأَرْهَنْهُمْ) وهو حالٌ ، لكنَّه يعملُ أيضًا على حَذْفِ المبتدأِ ، والتَّقْدِيرُ : نَجَوْتُ وَأَنَا أَرْهَنْهُمْ ، فالجملةُ على هذا التَّقْدِيرِ اسميَّةٌ وإنَّما لم تدخُلِ الواوُ على الفِعْلِ المُضارعِ إذا وَقَعَ حالًا لشبهه باسمِ الفاعِلِ ، ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضاحِكًا ، فكما لا تدخُلُ الواوُ على اسمِ الفاعِلِ إذا وَقَعَ حالًا لا تدخُلُ على ما أشبهه وجعري مَجْرَاهُ .

وإن لم يكن الفعلُ مُضارعًا في اللَّفْظِ والمعنى ، فإمَّا أَنْ يُحْطَفَ عليه فِعْلٌ بـ (أو) أو لا يُحْطَفَ عليه ، فإن عُدِافَ عليه بـ (أو) لَزِمَ الضَّميرُ ولم يجزُ دُخُولُ الواوِ كقولِكَ :

(١) حكاه الأصمعي ، انظر المساعدي : ٤٦/٢ ، والأشموني : ١٨٧/٢ .

(٢) من المتقارب لعبد الله بن همام السلولي . أظافير : جمع أظفور لغة فـ في الظفر ، والمراد به هنا السلاح . والذي خشيته هو عبيد الله بن زياد وكان قد أوعده فهرب إلى الشام واستجار ببيزيد فأمنه وكتب إلى عبيد الله يأمره أن يصفح عنه . مالكا : هو عريفه .

وهو من شواهد : مجاز القرآن : ٢٨/١ - ٨٣ ، ودلائل الإعجاز : ١٤١ ، والمقرب : ١٥٥/١ ، والبسيط : ٦٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٦٢/٢ ، وشرح أبيات المفضي للبغدادى : ٢٧٢/٧ ، والهمع : ٤٦/٤ ، والأشموني : ١٨٧/٢ ، والخزانة : ٦٣٩/٣ .

لَا ضَرِيئَةَ ذَهَبٍ أَوْ مَكَّةَ (١) ، التَّقديرُ : لَا ضَرِيئَةَ ذَاهِبًا أَوْ مَكَّةً ، أَي : لَا ضَرِيئَةَ عَلَى إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ ، ومن هذا قولُ الشَّاعِرِ :

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمَلِي أَوْ تَنَاهَيْتُ فَأَقْصَرَا (٢)

فـ (أَطَالَ) حَالٌ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ الْفَاعِلُ فِي (أَطَالَ) وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ فِي مِثْلِ هَذَا لِأَنَّهُ قَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ (تَنَاهَيْتُ) بِأَوْ ، أَي : انْتَهَيْتُ حَيْثُ انْتَهَى بِي الْعِلْمُ مَطِيلًا أَوْ مُقْصِرًا ، والمعنى : طالت مدَّتُهُ أَوْ قَصُرَتْ ، وَ (أَمَلِي) مِنَ الْمَلَى وَهُوَ الزَّمَانُ الطَّوِيلُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ :

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمٍ مَطَرٍ حُتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ (٣)

فـ (أَكْثَرَتْ) حَالٌ مِنَ (حُتُوفِ) وَالْحَائِدُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ فِي (أَكْثَرَتْ) ، أَي : لَا أَبَالِي الْمَنَايَا مَكْثَرَةً أَوْ مَقْلَةً .

وإن لم يُحْدِثْ عَلَيْهِ بـ (أَوْ) فَإِنَّ غَلَتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الضَّمِيرِ لَزِمَتْ الْوَاوُ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا فِي اللَّفْظِ لَزِمَتْ مَعَ الْوَاوِ (قَدْ) ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا وَتَكُونُ مُرَادَةً ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْوَاوِ ، لِأَنَّهَا لَا تُحْدَفُ هُنَا .

وإن كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا فِي اللَّفْظِ مُنْفِيًا بِلَمْ فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِ (مَا) بِلَمْ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا حَذْفُهَا قَلِيلًا ، مِثَالُ الْفِعْلِ الْمَاضِي مَعَ الْوَاوِ وَ (قَدْ) : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ ضَحِكَ عَمْرُو ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ . وَمِثَالُ ذَلِكَ مَعَ الْوَاوِ دُونَ (قَدْ) : جَاءَ زَيْدٌ وَضَحِكَ عَمْرُو ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(١) الكتاب : ١٨٥ / ٣ .

(٢) من الطويل لزياد بن زيد المذري ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية . وهو من شواهد سيويه : ١٨٥ / ٣ ، والمقتضب : ٣٠٢ / ٣ ، ومجالس العلماء :

١٧٦ ، والخزانة : ٤٦٩ / ٤ .

(٣) من الطويل ولم أعثر على نسبه . ويروى : بعد موت مطرف . والحتوف : جمع حتف وهو الحنية .

وهو من شواهد سيويه : ١٨٥ / ٣ ، والخزانة : ٤٦٧ / ٤ .

وَمِثَالُ الْمُنْفَى بِلَمْ مَعَ اتِّصَالِ (مَا) بِهَا : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا أَقَمَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا تَطَلَعَ الشَّمْسُ .

وَمِثَالُهُ مَعَ حَذْفِ (مَا) : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ أَقُمْ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَلَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ .
وَأِنْ كَانَ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ فَلَا اخْتِيَارَ مَعَ ذَلِكَ الْوَائِو (قَدْ)
فِي الْمَاضِي اللَّفْظِ ، وَالْوَائِوُ وَاتَّصَالَ (مَا) بِلَمْ فِي الْمَضَارِعِ الْمُنْفَى بِهَا ، وَقَدْ يَجُوزُ
الْاِكْتِفَاءُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ وَلَا يُؤْتَى مَعَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا الْاِتْيَانُ بِالْوَائِوِ
وَحْدَهُمَا مَعَ الضَّمِيرِ أَوْ بِ (قَدْ) فِي الْمَاضِي ، وَ (مَا) فِي الْمُنْفَى بِلَمْ مَعَ الضَّمِيرِ ، وَلَا يُؤْتَى
بِالْوَائِوِ .

وَمِثَالُ الْوَائِوِ (قَدْ) فِي الْمَاضِي : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ ضَحِكَ ، وَمِثَالُ الْوَائِوِ (مَا) فِي
الْمُنْفَى بِلَمْ قَوْلُهُ تَعَالَى / : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ
جَاهَدُوا مِنْكُمْ) (١) . إِذَا جُمِلَتِ الْجُمْلَةُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (تَدْخُلُوا) وَالْعَائِدُ
عَلَيْهِ قَوْلُهُ (مِنْكُمْ) ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ) (٢) وَقَوْلُهُ
عَزَّ وَجَلَّ : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) (٣) . وَمِثَالُ
حَذْفِ الْوَائِوِ (قَدْ) قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ) (٤) فَالْجُمْلَةُ
الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، إِمَّا مِنْ
الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (جَاءُوكُمْ) وَهُوَ ضَمِيرُ الْخَائِبِ وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ فِي
قَوْلِهِ (صُدُورُهُمْ) . وَإِمَّا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي (جَاءُوكُمْ) وَهُوَ ضَمِيرُ الْخِطَابِ وَالْعَائِدُ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٤٢) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٢١٤) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٩٠) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ ، وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٢٨٢ / ١ ، وَمَشْكَلُ

أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢٠١ / ١ ، وَالتَّبَيَانُ : ٣٧٩ / ١ .

عليه الضمير في (يُقَاتِلُوكُمْ) . وقد قرأ يعقوب (١) : (حَصْرَةٌ صُدُّوهُمْ) فحَصْرَةٌ اسم منصوب على الحال ، فهذه القراءة تقوّي أن يكون الفعل في القراءة الأخرى في موضع الحال ، ويكون على حذف (قد) (٢) كأنه قال : قد حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ .

وجوز أبو علي الفارسي فيه وجهاً آخر (٣) ، وهو أن يكون حالاً من الضمير الفاعل في (جَاءُوكُمْ) على حذف الموصوف ، والتقدير : أو جاءوكم قوماً حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ ، و (قوماً) في مثل هذا حال من الواو في (جَاءُوكُمْ) ، و (حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ) في موضع الصفة لقوم ، ثم حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فصارت تحرب بإعرابه ، فالبجطة على هذا حال من حيث حذف الحال وأقيمت مقامها .

وقد أجاز أبو العباس المبرد (٤) في هذه الآية أن يكون (حَصْرَتْ) دعاء عليهم ، والمعنى : ضيق الله صُدُّوهُمْ عن قتالكم ، وردّه أبو علي الشلوسين بفساده من جهة المعنى ، لأجل قوله سبحانه بعد (أو يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ) فيكون المعنى على هذا : ضيق الله صُدُّوهُمْ عن قتالكم أو عن قتال قَوْمِهِمْ ، ولا يصح أن يدعى عليهم بأن

(١) هو يعقوب بن اسحاق بن زيد بن عبد الله بن اسحاق الحضرمي . كان أعلم

الناس بهذا اذهب النحويين في القراءات ، ثقة عالم صالح دين . أحد القُرَّاء وله قراءة مشهورة به . توفي سنة ٢٠٥ هـ . انظر ترجمته في بنية الوعاة : ٣٤٨/٢ .

(٢) صحح المبرد في المقتضب : ١٢٥/٤ هذه القراءة مع أن القراء السبعة اتفقوا على قراءة (حَصْرَتْ) بالتاء المفتوحة . وانظر الاتحاف : ١٩٣ .

(٣) وقوع الفعل الماضي من غير تقدير (قد) هو مذ هب الكوفيين والأخفش . وقد

عقد ابن الأباري لذلك مسألة في الانصاف : ٢٥٢/١ وما بعدها ، وقد رجح أبو حيان مذ هب الكوفيين . انظر البحر المحيط : ٣١٧/٣ ، ٣٥٥/٦ ،

٤٩٣/٧ ، ٤٢٣/٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢١٣/١ .

(٤) انظر فتح القدير : ٤٩٦/١ .

(٥) ما أجازاه المبرد في هذه الآية ذهب اليه أيضا ابن الطراوة .

انظر المقتضب : ١٢٤/٤ - ١٢٥ ، والافصاح لابن الطراوة : ل/٢٦ ، وأمالى

ابن الشجري : ٢٧٨/٢ .

تضييقُ صُدُّوهُمْ عن قتالِ قَوْمِهِمْ ، لأنَّ في ذلك خيراً للمسلمين بوقوعِ الفتنةِ بينهم ،
والوقفُ في قولِ المبرِّدِ هذا على قوله تعالى : (أَوْ جَاءُوكُمْ) .

ومثالُ الاتيانِ مع الضميرِ بالواوِ دُونَ (قَدْ) في الفعلِ الماضي قوله تعالى :
(قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) ^(١) فالجملةُ بعد (لَكَ) حالٌ من الكافِ والضميرُ
الراجعُ لها الكافُ في (اتَّبَعَكَ) و (قَدْ) هنا محذوفةٌ ، والتقديرُ : وقد اتَّبَعَكَ
الْأَرْذَلُونَ . وكذلك قوله تعالى : (قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ) ^(٢) فالجملةُ بعد
(قَالُوا) في موضعِ الحالِ من الواوِ ، وقوله : (مَاذَا تَفْقِدُونَ) معمولُ القولِ . وكذلك
أيضاً قولُ الشاعرِ :

تَقُولُ وَصَدَّكَ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبْطَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسِ؟ ^(٣)

ففاعلُ (تَقُولُ) ضميرٌ مؤنثٌ فاعِلٌ مستترٌ ، والجملةُ / بعده حالٌ منه ، والعايدُ (ب/٦٦)
عليه المستترُ في (صَدَّكَ) ، والمضافُ إليه في (وَجْهَهَا وَيَمِينِهَا) ، و (قَدْ) هنا
محذوفةٌ والتقديرُ : تقولُ وقد صَدَّكَ .

ومثالُ (قَدْ) في الماضي دُونَ الواوِ : جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ ضَحِكَ . ومثالُ الاتيانِ
بالواوِ وحدها مع الضميرِ في المنفى بَلَّمَ دُونَ (مَا) قولُ الشاعرِ :-

(١) الآية : (١١١) من سورة الشعراء .

(٢) الآية : (٧١) من سورة يوسف .

(٣) من الطويل لأعرابي من بني سعد بن زيد مائة بن تميم اسمه : المهذلول بن
كعب المنبري . كان مُطْكَاً فنزل به أضياف فقام إلى الرَّحَى فطحن لهم ، فمرَّت
به زوجته في نسوة فقالت لهن : أهدا بطلي أ فأعلم بذلك ، فقال هذا
البيت من أبيات . والقُصُصُ : نتوءُ الصدرِ خلقةً . والمتقاعسُ : الذي يخشع
صدره ويدخل ظهره .

انظر الشاهد في الكامل للمبرِّد : ٣٥ / ١ ، والخصائص : ٢٤٥ / ١ ، والعقد
الفريد : ١٢٨ / ١ ، وغريب الحديث للخطابي : ٤٧٤ / ١ ، وشرح التسهيل :
٢٦٧ / ١ ، ٢٩٣ ، وعدة السالك : ٣٥٢ / ٢ .

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتْ (١)

فقوله (لَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا) في موضع الحال من (سُيُوفٍ) ، والمَعَايِدُ عليها قوله (بِهَا) وأتى بالواو ولم يأتِ بِهَا مع (لَمْ) ومعنى البيت أَنَّ هؤلاء الرِّجَالَ لَمْ يَغْمِدُوا سُيُوفَهُمْ فِي حَالِ قَلَّةِ الْقَتْلَى بِهَا ، بَلْ إِنَّمَا غَمَدُوا فِي حَالِ كَثْرَةِ الْقَتْلَى بِهَا وَقَسَتْ سُلُوكَهَا .

وَمَثَالُ الْإِتْيَانِ بـ (مَا) فِي النَّفْيِ بـ (لَمْ) مَعَ الضَّمِيرِ دُونَ الْوَائِ قَوْلُكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَمَّا يَضْحَكُ ، فَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا كَلِمَةٌ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا جَازَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ :

الضَّمِيرُ وَحْدَهُ ، وَالْوَاوُ وَحْدَهَا ، وَاجْتِمَاعُهُمَا . وَأَنَّ الْفِعْلَ الْمَضارعَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْفِيٍّ بـ (لَمْ) لَزِمَ الضَّمِيرُ وَلَمْ يَجْزِ الْإِتْيَانُ بِالْوَاوِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَضارعُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بـ (لَمْ) وَهُوَ الْمَضارعُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى إِذْ مَعْنَاهُ الْمَضَى لِأَجْلِ (لَمْ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ لِصَاحِبِ الْحَالِ جَازَ وَجْهَانِ : الْوَاوُ (مَا) وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَالْوَاوُ وَحْدَهَا . وَإِنْ وُجِدَ الضَّمِيرُ جَازَ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ : الْاِكْتِفَاءُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، وَالْإِتْيَانُ مَعَهُ بِالْوَاوِ خَاصَّةً ، أَوْ بـ (مَا) خَاصَّةً ، وَاجْتِمَاعُ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

وَأَنَّ (كَانَ) الْفِعْلُ الْمَاضِي وَضَعًا إِنْ لَمْ يَوْجَدْ ضَمِيرٌ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ : الْوَاوُ (قَدْ) ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَالْوَاوُ وَحْدَهَا ، وَإِنْ وُجِدَ الضَّمِيرُ جَازَ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ : الْاِكْتِفَاءُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ وَالْإِتْيَانُ مَعَهُ بِالْوَاوِ وَحْدَهَا أَوْ بـ (قَدْ) وَحْدَهَا ، وَاجْتِمَاعُ

(١) من الطويل ، ونسبه ابن هشام في المغنى للفرزدق ، ولم أقف عليه في ديوانه طبعة بيروت ، وفي الديوان ثلاث قصائد على الوزن والقافية . يشيما : يقال : شمت السيف : أغمدته وسللته .

انظره في الكامل : ٣٠٨ / ١ ، الانصاف : ٦٦٧ / ٢ ، والتوطئة : ٢٠١ ، وغريب الحديث للخطابي : ٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ٦٧ / ٢ ، والمغنى : ٣٦٠ / ٢ ، ٤١١ ، واللسان (شيم) .

(٢) تكملة بها يتم الكلام .

الثَلَاثَةُ وهو المختارُ ، إِلَّا أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ فِعْلٌ أَخْرَبَ (أَوْ) فَيَكْتَفَى بِالضَّمِيرِ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الواوِ عَلَيْهِ .

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فِي الْحَالِ الَّتِي تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

وذلك أَنَّ الْحَالَ تَسُدُّ مَسَدَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مَصْدَرًا عَامِلًا فِي مَفْسَرِ صَاحِبِهَا أَوْ مضافًا إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَقْدَرٍ بِهِ . مِثَالُ الْمَصْدَرِ : ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا ، فَضَرَبَ مَبْتَدَأٌ ، وَزَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَ (قَائِمًا) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (ضَرَبَ) وَأَغْنَتْ عَنْهُ ، وَكَانَ الْأَصْلُ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ : ضَرَبَ زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ^(١) ، إِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ ، أَوْ ضَرَبَ زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ، إِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمَضِيِّ ، فَالظَّرْفُ هُوَ الْخَبَرُ ^(٢) ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ لَوْقُوعِهِ خَبَرًا ، وَ (كَانَ) تَامَةً لَا تَفْتَقِرُ إِلَى اسْمٍ وَخَبَرٍ ، إِنَّمَا تَطْلُبُ فَاعِلًا خَاصَّةً ، وَفَاعِلُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ، وَ (قَائِمًا) حَالٌ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ (كَانَ) ، فَهَذَا الضَّمِيرُ / هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ ، وَمَفْسَرُهُ زَيْدٌ الَّذِي هُوَ مَحْمُولُ الْمَصْدَرِ ، وَالْعَامِلُ فِي (٦٧ / أ) الْحَالِ (كَانَ) الَّتِي أُضِيفَ الظَّرْفُ إِلَيْهَا ، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَأُقِيمَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْحَالِ مُقَامَهُ وَاسْتَفْنَى بِهِ عَنْ الْخَبَرِ ، وَمِنْ هَذَا أَبَى الْحَسَنُ الْأَخْفَشُ أَنَّ الْخَبَرَ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ ^(٣) مضافٌ إِلَى الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : ضَرَبَ زَيْدًا ضَرْبَةً قَائِمًا ، فَضَرْبُهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَالْهَاءُ مضافٌ إِلَيْهِ ، وَ (قَائِمًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْخَبَرُ مَعَ الضَّمِيرِ وَسَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَهُ .

وَمِثَالُ الْمضافِ إِلَى مَصْدَرٍ عَامِلٍ فِي مَفْسَرِ صَاحِبِهَا قَوْلُهُمْ : أَكْثَرُ شَرِبِ السُّوقِ مَلُتُوتًا ، ^(٤)

(١) انظر البسيط : ٤٣٣ .

(٢) هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين ، انظر الكتاب : ٤١٩ / ١ ، والايضاح :

٢٤ / ١ ، والمساعد : ٢١١ / ١ .

(٣) ووافقه ابن مالك ، انظر التسمييل : ٤٥ ، والمساعد : ٢١١ / ١ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري : ٣٠٢ / ١ ، والمساعد : ٢١١ / ١ .

وَأَكْثَرُ رُكُوبِ الْفَرَسِ دَارِعًا ، التَّقْدِيرُ : أَكْثَرُ شَرَبِ السَّوِيقِ إِذَا كَانَ مُتَوَاتًا ، والمعنى
 إِذَا وَجِدَ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ : أَكْثَرُ شَرَبِ السَّوِيقِ شَرَبُهُ
 مُتَوَاتًا ، ف (مُتَوَاتًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ بِكَانَ الْمَقْدَرَةِ ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ
 إِلَيْهِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ مَفْسَرُهُ السَّوِيقُ الَّذِي هُوَ مَحْمُولٌ
 الْمَصْدَرِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ وَهُوَ (أَكْثَرُ) ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْمِثَالِ الْآخِرِ .
 وَمِثَالُ الْمَبْتَدَأِ الْمُضَافِ إِلَى مَقْدَرٍ بِمَصْدَرٍ عَامِلٍ فِي مَفْسَرٍ صَاحِبِ الْحَالِ قَوْلُهُمْ : أَخْطَبُ
 مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا ^(١) ، وَ (مَا) هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ تَتَقَدَّرُ مَعَ الْفِعْلِ بِعَدِّهَا بِالْمَصْدَرِ ،
 وَ (قَائِمًا) حَالٌ سَدَّتْ سَدَّ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (أَخْطَبُ) وَالتَّقْدِيرُ عَلَى مَذْهَبِ
 الْجُمْهُورِ : أَخْطَبُ أَكْوَانِ الْأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائِمًا ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ : أَخْطَبُ أَكْوَانِ
 الْأَمِيرِ كَوْنُهُ قَائِمًا ، وَالْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ هُنَا وَهُوَ (أَكْوَانٌ) عَامِلٌ فِي الْأَمِيرِ الَّذِي هُوَ مَفْسَرُ
 الضَّمِيرِ خَفِضًا ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ مَجَازٌ مِنْ حَيْثُ نِسْبَةُ الْخُطَابَةِ إِلَى الْأَكْوَانِ كَمَا تَقُولُ :
 نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ ، وَمِثْلُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُمْ أَرْخَصَ مَا يَكُونُ الْبَرُّ قَفِيزِينَ بِدَرِّهِمْ ،
 أَيْ : أَرْخَصَ أَكْوَانِ الْبَرِّ إِذَا كَانَ قَفِيزِينَ بِدَرِّهِمْ ، أَيْ : إِذَا وَجِدَ مَسْمَرًا بِهِ هَذَا
 التَّسْمِيرَ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ : أَرْخَصَ أَكْوَانِ الْبَرِّ كَوْنُهُ قَفِيزِينَ بِدَرِّهِمْ ، وَكَذَلِكَ
 أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةٌ تَسْمَى بِبِزَّتِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ ^(٢)
 مِنَ الْأَوْجِهِ ^(٣) الْمَتَصَوِّرَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ رَفَعَ (أَوَّلُ) وَنَصَبَ (فَتِيَّةٌ) ف (أَوَّلُ) مَرْفُوعٌ
 بِالْأَبْتَدَاءِ وَ (فَتِيَّةٌ) حَالٌ سَدَّتْ سَدَّ الْخَبَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَوَّلُ أَكْوَانِهَا إِذَا كَانَتْ
 فَتِيَّةً ، أَوْ كَوْنُهَا فَتِيَّةً عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ .

(١) انظر أمالي ابن الشعري : ٣٠٠ / ١ - ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) من الكامل لمعروين معد يكره . والبزة بالكسر : اللباس ، ويروى (بزنتها) .

انظر الشاهد في : ديوانه : ١٤٢ ، والكتاب : ٤٠١ / ١ ، ٤٠٢ ، وشرح سقط

الزند : ١٦٧٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٥٢ ، ٣٦٨ ، ٤٠٨ ، والحلبيات :

١٤٣ - ١٥٠ .

(٣) انظرها في الكتاب : ٤٠٢ / ١ ، والحلبيات : ١٤٣ - ١٥٠ .

والحال السادة مسد الخبر الغالب فيها أن تكون اسماً مفرداً نحو ما تقدم ، وقد

تكون جملة نحو قول الشاعر :-

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ (١)

ف (عَهْدِي) مبتدأ ، و (الْحَيَّ) مفعول به ، و (الجميع) صفة للحي ، والواو من قوله (وَفِيهِمْ) واو الحال ، والجملة بعدها في موضع نصب على الحال سادة مسد الخبر ، والتقدير على مذ هب الجمهور / إن كانوا وفيهم قبل التفريق ميسر ، والتقدير (ب / ٦٧) على مذ هب الأغفش : عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ عَهْدُهُمْ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ .

والحال في جميع أمثلة هذه المسألة لم تأت في اللفظ بعد تمام الكلام ، لأنها سادة مسد خبر البتدأ وتستغنى بها عنه ، لكنها في التقدير والأصل حاصلة بعد تمام الكلام ، إن الخبر مقدّر قبلها على حسب القولين المذكورين فيه ، فروعي فـ في الحال هنا الأصل والتقدير ون اللفظ . ومما يحتمل أن يكون من هذه المسألة مثل البيت قبل هذا قول زهير :-

عَهْدِي بِهِمْ يَوْمَ بَابِ الْقَرَيْتَيْنِ وَقَدْ زَالَ الْهَمَالِيحُ بِالْفُرْسَانِ وَاللَّجَمِ (٢)

فَعَهْدِي مبتدأ و (بِهِمْ) متعلق به لأنه مصدر ، و (يَوْمَ) ظرف زمان منصوب بالمصدر أيضاً ، والواو من (وَقَدْ زَالَ) واو الحال ، والجملة بعدها في موضع نصب على الحال السادة مسد الخبر ، وتقدير الخبر على حسب ما تقدم . ويمكن أيضاً

(١) من الكامل للبيد بن ربيعة ، والجميع : المجتمعون . والميسر : القمار على الخدور ليعود نفعه على المعوزين . والندام : المنادة وهو جمع نديم أوندان والشاهد في ديوانه : ٢٨٨ ، والكتاب : ١ / ١٩٠ ، وشرح الحماسة لابن جني ل / ٦٠ ، وشرح المفصل : ٦ / ٢٦ ، واللسان : (حاضر) .

(٢) من البسيط ، من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان المرمي . باب القريتين : موضع في طريق مكة ، وهي قرية كانت لماسم وجديس . الهماليج : أراد بها الأبل . اللجم : ملاك الفارس يقيم به السير وهو كناية عن الخيل . انظر الشاهد في ديوانه ص : ١٥٠ ، والكامل للمبرد : ٣ / ٢٥ .

في هذا البيت ألا يكون من هذا القبيل ، بل يكون (يوم) ظرفاً في موضع خبر
المبتدأ متعلقاً بمحذوف ، وفيه على هذا ضمير مستتر فاعل بالظرف ، والجملة التي
دخلت عليها الواو في موضع الحال من ذلك الضمير : فلا تكون الحال على هذا
سادة خبر ، كأنه قال : عهدي بهم مستقر في هذا اليوم على هذه الحال .

المسألة الخامسة : في الحامل في الحال .

واتفقوا على أن الحامل في الحال ، يكون على وجهين : (١)
أحدهما : أن يكون فعلاً نحو : جاءني زيد ضاحكاً ، فالفعل الذي هو
(جاء) نصب ضاحكاً .

والثاني : أن يكون فيه معنى الفعل بوضعه ، وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول
والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل نحو : أنا ضارب زيداً ضاحكاً ، وأنت معطو
برهما ضاحكاً ، ف (ضاحكاً) حال من الضمير في (معطو) وهو مفعول لم يسلم
فاعله ، و (ضاحكاً) منصوب بلفظ (معطو) لأنه اسم مفعول ، وكذلك تقول : أنا
ضارب زيداً ضاحكاً ، فالنائب لضاحك (ضارب) ، لأنه من الأمثلة ، وكذلك أيضاً
تعمل فيها المصادر نحو : أعجبتني ضربك زيداً ضاحكاً ، ف (ضاحكاً) منصوب بضرب ،
لأنه مصدر ، وأسماء الإشارة نحو : هذا زيد ضاحكاً ف (ضاحكاً) منصوب بهمذا
لما فيه من معنى التنبيه ، والمعنى : تنبه إليه ضاحكاً (٢) والظرف والمجرور إذا وقع
صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً نحو : جاءني الذي في الدار ضاحكاً ، ومررت برجل
في الدار ضاحكاً ، ومررت بزيد في الدار ضاحكاً ، وزيد في الدار ضاحكاً ، ف (ضاحكاً)
في هذه الأمثلة يصح أن يكون حالاً من الضمير الفاعل في المجرور قبله ، ويكون المجرور
هو الحامل فيه من حيث قام مقام الفعل المحذوف أو اسم الفاعل ، وقد ثبت بهمذا
أن ما فيه معنى الفعل على قسمين :

(١) انظر المقتضب : ٣٠٠ / ٤ ، والجمال : ٤٧ ، والبسيط : ٤٠٤ .

(٢) انظر البسيط : ص ٤٠٤ .

جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ ، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ . فَالْجَارِ مَجْرَاهُ كَاسِمٍ / الْفَاعِلِ وَاسْمِهِ (١٨ / أ)
المفعول والأمثلة ، والمصادر .

وَالَّذِي لَيْسَ بِجَارٍ مَجْرَاهُ كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالظُّرُوفِ أَوِ الْمَجْرُورَاتِ إِذَا وَقَعَتْ فِي
مَوْضِعٍ لَا تَتَمَلَّقُ فِيهِ إِلَّا بِمَحذُوفٍ ، وَكَالْحُرُوفِ الَّتِي تَفْهَمُ مِنْهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ مِثْلَ
(كَانَتْ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

كَانَتْ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ (١)

ف (خَارِجًا) حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (كَانَتْ) وَالنَّاصِبُ لَهُ (كَانَتْ) بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى
التَّشْبِيهِ ، وَسَفُودٌ خَبَرٌ (كَانَتْ) وَمِثْلَ (كَانَتْ) فِي ذَلِكَ أَيْضًا (لَيْتَ) عِنْدَ بَعْضِ
النَّحْوِيِّينَ (٢) نَحْوُ قَوْلِهِ :

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ النِّعْمَانِ وَالْإِعْتِزَالِ لَهُ عَمَّا
بَلَّغَهُ عَنْهُ . يَشْبَهُ قَرْنَ ثَوْرٍ وَحَشَى طَمَعِنَ بِهِ كَلْبًا فَأَخْرَجَهُ مِنْ صَفْحَةِ عُنُقِهِ بِسَفُودٍ
قَوْمٌ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ ، وَالْمُفْتَأَدُ : الْمَشْتَوَى وَالْمَطْبِخُ ، وَالصَّفْحَةُ :
الْجَانِبُ كُلُّهُ . انْظُرْهُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٩٠ / .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُرْتَجَلِ : ١٦٢ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٧٥ / ٢ ، وَمِجَازُ الْقُرْآنِ :
١٣٢ / ٢ ، وَالْخِزَانَةُ : ٥٢١ / ١ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٧٧ / ٢ ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ١٩٩ / ١ .

(٢) اتَّفَقَ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى أَعْمَالِ حُرُوفِ ثَلَاثَةٍ فِي الْحَالِ وَهِيَ : لَيْتَ وَكَأَنَّ وَلَمَّا .
وَضَمُّوا (أَنَّ) وَ (لَكِنَّ) مِنْ عَطْفِهَا فِي الْحَالِ .

انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٤٨ / ٢ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٧٧ / ٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ،
وَالْخَصَائِصُ : ٢٧٥ / ٢ ، ٢٩٧ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٢٤٢ / ٣ .
وَمُخَالَفَ الرُّضِيِّ النَّحْوِيِّينَ فَقَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : ٢٠١ / ١ : (وَأَمَّا حُرُوفُ التَّنْيِ
وَالْتَرَجِي ، نَحْوُ : لَيْتَكَ قَائِمًا فِي الدَّارِ ، وَلَعَلَّكَ جَالِسًا عِنْدَنَا ، فَالظَّاهِرُ
أَنَّهَا لَيْسَا بِعَامِلَيْنِ ، لِأَنَّ التَّنْيَ وَالتَّرَجِيَّ لَيْسَا بِمُقَيَّدَيْنِ بِالْحَالِيْنَ . بَلِ
الْعَامِلُ هُوَ الْخَبَرُ الْمُؤَخَّرُ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ) .

* يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا ^(١) *

فـ (رَوَّاجِعُ) حال ^(٢) من (أَيَّامٍ) والنَّاصِبُ لَهَا (لَيْتَ) بما فيها من معنى التَّمَنَّى ، وَخَبَرَهَا مَحْذُوفٌ ، وتَقْدِيرُهُ : يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا لَنَا .

وهذا القسم الثاني لا يعمل في الحال إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون ظاهراً غير محذوفٍ ، فلا يجوز على هذا في (رَوَّاجِعِ) من البيت المتقدم ، أن يكون حالاً من الضمير المستتر في المجرور المحذوف الذي هو خبر (لَيْتَ) ويكون ذلك المجرور هو العامل في الحال ، فيكون التقدير : يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعًا ، لأن هذا لا يجوز أن يعمل في الحال محذوفاً ، فإن قُدِّرَ الخبرُ فعلاً أو من القسم الأول جاز ذلك ، لأن القسم الأول يعمل ظاهراً ومحذوفاً فيكون التقدير على هذا : يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا أو مقبلةً رَوَّاجِعًا .

والشرط الثاني : أن يتقدم على الحال نحو : زيد في الدار ضاحكاً ، فالعامل في الحال المجرور قبلها ، ولا يجوز تأخيرها عنها إلا في ضرورةٍ ، فلا تقول : زِيدَ

(١) من الرجز المشطور ، وهو لرؤبة بن المعجاج كما ذكر ابن يعيش ، وذكر السيوطي في شرح شواهد المفني ص : ٦٩٠ نقلاً عن الجمعي في طبقات الشعراء أنه للمعجاج .

وانظر الكتاب : ١٤٢/٢ ، ومعاني الحروف للبرماني : ١١٣ ، والتوطئة : ٢٢٢ ، وشرح المفصل : ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٧/٢ ، والهمع : ١٥٧/٢ ، والأشعوني : ٢٧٠/١ ، والخزاعة : ٢٩٠/٤ .

(٢) وقد رالكسائي (رَوَّاجِعِ) خبراً لـ (كان) المحذوفة لأنها تستعمل بمصدر (ليت) كثيراً . واعترضه ابن هشام في المفني : ٢٨٥/١ - لعدم تقدم (أن ولو) الشرطيتين ، فان تقدمهما شرط لكثرة حذف (كان) .

صَاحِكًا فِي الدَّارِ عَلَى أَنْ يَكُونَ صَاحِكًا مِنْصَحًا بِالْمَجْرُورِ بَعْدَهُ (١) . وَمِثَالُ الضَّرُورَةِ قَوْلُ
الشَّاعِرِ :-

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْ رَاعِيهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْعَةٍ بِنِ حَذَارِ (٢)
ف (رَهْطٌ) مُبْتَدَأٌ ، و (فِيهِمْ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، و (مُحَقِّبِي) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ
الَّذِي فِي الْمَجْرُورِ ، وَذَلِكَ الْمَجْرُورُ هُوَ النَّاصِبُ لِمُحَقِّبِي ، وَكَانَ الْأَصْلُ : رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ
فِيهِمْ مُحَقِّبِي أَذْ رَاعِيهِمْ ، لَكِنَّهُ قَدَّمَ الْحَالَّ عَلَى الْمَجْرُورِ الْعَامِلِ فِيهَا لِضَرُورَةِ الْوُزْنِ .
وَيُمْكِنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجْهُ آخَرٌ يُخْرُجُ بِهِ عَنِ الضَّرُورَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (مُحَقِّبِي) حَالًا
مِنْ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ إِذَا كَانُوا مُحَقِّبِي أَذْ رَاعِيهِمْ
فِيهِمْ ، فَمُحَقِّبِي حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي (كَانُوا) و (كَانِ) هُنَا تَأَمَّةٌ فِي مَوْضِعِ خَفِيٍّ بِإِذْ
وَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ (فِيهِمْ) . وَنَظِيرُ هَذَا
قَوْلُ الْحَرْبِ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا (٣) ، قَدَرُهُ سَيُؤَيِّهِ : هَذَا إِذَا كَانَ بُسْرًا

(١) أَجَازَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وَالْأَخْفَشُ مِثْلًا . وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ فِيمَا كَانَتِ الْحَالُ فِيهِ مِنْ
مُضْمَرٍ نَحْوُ : أَنْتَ قَائِمًا فِي الدَّارِ . وَجَوَزَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقُوَّةٍ إِذَا كَانَ الْحَالُ ظَرْفًا
أَوْ حَرْفَ جَرٍّ . انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٤٥٢/٢ ، وَالْهَمْعُ : ٣٢/٤ ، وَالتَّسْمِيلُ
١١١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٨١/٢ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ لِلنَّبَاغَةِ الذِّبْيَانِي مِنَ قَصِيدَةِ يَخَاطِبُ فِيهَا زُرْعَةَ بَنِ عَمْرِ .
وَالرَّهْطُ : مَا دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَلَيْسَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ . وَابْنُ كُوزٍ - بَضْمُ
الْكَافِ - هُوَ يَزِيدُ بْنُ حَذِيفَةَ . مُحَقِّبِي : مَعْنَاهُ جَاعِلُوهُمْ خَلْفَهُمْ مَوْضِعَ الْحَقَائِبِ .
انْظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيَوَانِهِ : ٥٥ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٥٣/١ ، وَشَرْحَ
الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٧٣٣/٢ - ٧٥٣ ، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ١٤٨/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :
١٨١/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٦٨/٣ .

(٣) الْكِتَابُ : ٤٠٠/١ ، وَلِلْسَيُوطِيِّ رِسَالَةٌ خَتَمَ بِهَا الْأَشْيَاءَ : ٢٤١/٤ ، ٢٤٧ ،
سَمَاهَا تَحْقِيقَةَ النِّجَاءِ فِي قَوْلِهِمْ (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا) ، وَانْظُرْ شَرْحَ
الْمَفْصَلِ : ٦٠/٢ - ٦١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٨٥/٢ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ
لِلرُّضِيِّ : ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .

أَطِيبَ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا .

واختلف النحويون في الابتداء وفيما عرّف فيه معنى الفِعْلِ وليس معنى الفِعْلِ فيه بالوضع الأصلي ، هل يَصِحُّ لهما العمل في الحال أم لا ؟ أمّا الابتداء فجمهورهم على أنه لا يَصِحُّ له العمل في الحال أصلاً (١) ، ويظهر من / كلام أبي القاسم في باب (٦٨/ب) الصّلات جواز ذلك ، لأنه أجاز في قولك : الذي قصده أخوك راكباً يوم الجمعة زيد (٢) ، أن يكون (راكباً) حالاً من (الذي) وهو مبتدأ ، والرافع للمبتدأ الابتداء ، والغالب في الحال أن يكون العامل فيها هو العامل في صاحبها ، وقد ذكر سيويه (٣) أيضاً مثل هذا الذي ذكره أبو القاسم ، فيظهر من كلامهما جواز ذلك ، لكن يتأول كلامهما على أن العامل في الحال في المسألة التي تكلمنا فيها ليس الابتداء ، ولكنها من باب ما يكون العامل في الحال فيه غير العامل في صاحبها ، وذلك جائز في الحال وإن كان قليلاً ، فالعامل في (راكب) في مسألة أبي القاسم الفعل الذي بعمد الموصول ، وهو (قصده) ، لأنه عامل في ضمير الموصول فكأنه العامل في الموصول ، ألا ترى أن الضمير هو الموصول في المعنى ، فالحال من الموصول كأنها من ضميره ، وعلى مثل هذا يتأول كلام سيويه ، وعلى تأويل كلامهما على ما ذكر أكثر النحويين (٤) ، ولأجل ما ذكر من كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها امتنعت الحال من المضاف إليه المخفوف ، إلا أن يكون المضاف هو الخافض^{والذي} فيه معنى الفعل فتقول : جأني ضارب هندی ضاحكة فضاحكة حال من هندی ، لأن المضاف الذي هو (ضارب) فيه معنى الفعل لأنه اسم فاعل . وكذلك تقول : أعجبنى ضرب هندی ضاحكة ، لأن المضاف الذي هو (ضرب) مصدر فيه معنى الفعل ، ولا تقول : أعجبنى وجه هندی ضاحكة ، لأن المضاف الذي هو (وجه) ليس فيه

(١) انظر المقتضب : ٢٧٤/٣ ، ٣٠٨/٤ ، والأصول : ٢٦٥/١ .

(٢) الجمل : ٣٤٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٧٨/٢ - ٨١ ، والبسيط : ٤٠٦ .

(٤) انظر البسيط : ص ٤٠٦ .

معنى الفعل ، فلا يصح له العمل في الحال ، لكن قد يجوز هذا على الوجه الضعيف من كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، فيكون الناصب لصاحبه هنا الفعل الرفع للمضاف وهو (أعجبنى) لأن المضاف والمضاف إليه كشيء الواحد ، فالحال من المضاف إليه كأنها من المضاف ، وقد نص بعض النحويين (١) على جواز هذا الوجه الضعيف هنا ، وأكثر النحويين على منعه ، لأنه لا ينبغي أن يقاس على ما ورد من كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها لقلته ، فإذا أردت الحال في مثل هذا إذا كان المضاف ليس فيه معنى الفعل أتيت بها جملة وادخلت عليها الواو ، وكانت الحال من المضاف فتقول : جاءني أبو هند وهي ضاحكة ، وأعجبنى وجهه هند وهي ضاحكة .

فأما قوله تعالى : (أَيْحَبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) (٢) فلا ينبغي أن يحمل على هذا الوجه الضعيف من كون (مَيْتًا) حالاً من (أَخِيهِ) لأن المضاف الذي هو (لَحْمٌ) لا يصح له العمل في الحال ، وإنما ينبغي أن يحمل على أن (مَيْتًا) حال من ضمير مستتر في فعل محذوف والتقدير : أَيْحَبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ إِذَا كَانَ مَيْتًا ، ف (مَيْتًا) حال من / فاعل (كَانَ) وهو الضمير العائد على الأخ ، والعامل (أ/٦٩) في (إِذَا) يَأْكُلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَيْحَبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ فِي وَقْتِ وُجُودِهِ مَيْتًا ومثله ما تقدم من تتدبر سبويه في قولهم : هَذَا بَشَرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، وَمَنْ أَجَازَ جِرْيَانَ الْوَجْهِ الضَّعِيفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ (٣) بشرط كون المضاف جزءاً من المضاف إليه كما هو في الآية .

(١) منهم أبو علي الفارسي في المسائل الشيرازيات : ل / ٧٤ ، وعزه للسيوطي في الهمع : ٢٣ / ٤ ، إلى بعض البصريين . وانظر أمالي ابن السكيت : ١٦٢ / ١ ، ٣٢٢ / ٢ ، والبسيط : ٤٠٩ ، والخزانة : ١٥٦ / ٢ ، والمساعد :

٠٢٥ / ٢

(٢) من الآية : (١٢) من سورة الحجرات .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٧٥٠ / ٢ .

وَأَمَّا مَا عَرِى فِيهِ مَعْنَى الْفَعْلِ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ بِالْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ ، فَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : مُرَوِّى
بِهِنْدٍ ضَاحِكَةً حَسَنٌ وَهُوَ بَزِينَبُ قَائِمَةٌ قَبِيحٌ ، فَقَائِمَةُ حَالٍ مِنْ (زَيْنَب) وَالْعَامِلُ
فِيهَا (هُوَ) بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ مِنْ حَيْثُ عَادَ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ :
وَمُرَوِّى بَزِينَبَ قَائِمَةً ، وَقَوْلُكَ : بَزِينَبُ يَتَمَلَّقُ أَيْضًا بـ (هُوَ) فَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى مَنْعِ
هَذَا ، وَقَدْ أَجَازَهَا الْفَارْسِيُّ فِي غَيْرِ الْإِيضَاحِ ، وَمَنْعَهَا فِي الْإِيضَاحِ (١) .

المسألة السادسة : فى تقدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا ، أَوْ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا .

وَتَقْدِيمُ الْحَالِ الْمَفْرُودَةِ عَلَى صَاحِبِهَا بِجَائِزٌ بَشْرًا إِلَّا يَكُونُ مَخْفُوضًا بِحَرْفٍ غَيْرِ
زَائِدٍ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضَاحِكَةً ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الَّذِى هُوَ
هِنْدٌ ، فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ ، نَحْوُ عَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ سَيُورِيهِ (٢) ، وَهُوَ مَذْهَبُ
أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ . وَكَهَبُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْمَخْفُوضِ (٣) فَأَجَازُوا : مَرَرْتُ
ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَعْنُ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيئًا ، إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ (٤)

- (١) الْإِيضَاحُ : ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وَانْظُرِ الْبَسِيطُ : ٤٠٥ ، وَالْكَافَى : ٥٦/٢ .
(٢) قَالَ سَيُورِيهِ : ١٢٤/٢ : (وَمَنْ شَاءَ صَارَ مَرَّتُ قَائِمًا بِرَجُلٍ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ صَارَ
قَبْلَ الْعَامِلِ فِي الْأَسْمِ ، وَلَيْسَ بِفَعْلٍ ، وَالْعَامِلُ الْبَاءُ . وَلَوْ حَسَنَ هَذَا لَحَسَنَ
قَائِمًا هَذَا رَجُلًا . فَاِنْ قَالَ : أَقُولُ مَرَرْتُ بِقَائِمًا رَجُلًا ، فَهَذَا أَخْبَثُ ، مِنْ قَبْلِ
أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ . .) وَانْظُرِ أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٨٠/٢ -
٢٨١ . وَالْأَصُولُ : ٢٦٠/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٧١/٤ ، ٣٠٢ ، وَالْبَسِيطُ :

٥٤٠٧

- (٣) وَوَأَفْقَهُمُ الْفَارْسِيُّ وَابْنُ جَنَى وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ بَرْهَانَ وَابْنُ مَطْكَونَ وَابْنُ مَالِكٍ .
التَّصْرِيحُ : ٣٧٩/١ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٨٠/٢ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٠٧ ،
وَالْمَنْعِيُّ لِابْنِ فَلَاحٍ : ١/١ ل ١٦٣ - ١٦٤ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ١/١ ٦٤١ .
(٤) مِنَ الطَّوِيلِ يَنْسَبُ إِلَى عُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ص : ١٥ ، وَالْكَثِيرُ عَزَّه
وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ : ٥٢٢ ، وَالْكَثِيرُ فِي دِيَوَانِهِ ص : ٥٦ .

وَبُرْوَى (هَيْمَانَ) مَكَانَ (حِرَانَ) وَالدَّهِيْمَانُ : الصَّطَّاشَانُ . وَالصَّدَى : الصَّطَّاشُ

وَهُوَ مِنْ شُرَاهِدٍ : الْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ : ٢٤٢/٢ ، وَنَسَبَهُ فِيهِ إِلَى قَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ ، =

ف (حَرَّان) حَالٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ (إِلَيَّ) فَقَدْ م الْحَالُ مِنَ الْمَخْفُوضِ وَهُوَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ إِمَّا ضُرُورَةٌ وَإِمَّا مُؤَوَّلٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ (حَرَّان) حَالًا مِنْ ضَمِيرٍ فِي فِعْلٍ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : لَيْتَن كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ إِذَا كُنْتَ حَرَّانَ صَادِيًا حَبِيبًا إِلَيَّ ، وَالْحَامِلُ فِي (إِذَا) قَوْلُهُ (حَبِيبًا) بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ .

فَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ جُمْلَةً قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ امْتَنَعَ أَيْضًا تَقْدِيمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا مَطْلَقًا ، سِوَاهُ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا ، فَتَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ مُسْرِعٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَهُوَ مُسْرِعٌ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَهُوَ مُسْرِعٌ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ هُنَا بِوَجْهِ . وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْوَاوُ جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَخْفُوضًا بِحَرْفٍ غَيْرِ زَائِدٍ فَتَقُولُ : رَأَيْتُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ زَيْدًا ، (فَبَدَّهُ عَلَى رَأْسِهِ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ زَيْدٍ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَذَا يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ زَيْدٌ ، تَرِيدُ : هَذَا زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، فَقَدْ مَتَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ حَالًا عَلَى صَاحِبِهَا وَهُوَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ يَدُكَ عَلَى رَأْسِهَا بِهِنْدٍ ، لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ الَّذِي هُوَ (هِنْدٌ) مَخْفُوضٌ .

وَمِثَالُ تَقْدِيمِ الْحَالِ الْمَفْرُودَةِ عَلَى صَاحِبِهَا الَّذِي لَيْسَ بِمَخْفُوضٍ قَوْلُهُ تَعَالَى : (٦٩/ب) (خَشَعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرِجُونَ) (١) ف (خَشَعًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (يَخْرِجُونَ) وَهُوَ الْوَاوُ ، وَتَقُولُ : مَا جَاءَتْنِي قَائِمَةً مِنْ امْرَأَةٍ ، وَمَا رَأَيْتُ صَاحِبَةً مِنْ امْرَأَةٍ ، فَتَقْدِّمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَخْفُوضِ لِأَنَّ خَفَضَهُ بِمِنْ الزَّائِدَةِ ، وَلَا يَرَاوِي حَرْفَ الْجَرِّ الزَّائِدِ . وَمِنْ التَّقْدِيمِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

= وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَةُ : ٧٤٥/٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ : ٦٤١/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :

١٧٧/٢ ، وَعَمْدَةُ الْحَافِظِ : ٤٢٨ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٣٣/١ .

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ . وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ : ١٧٥/٨ : (انتصب

خَشَعًا عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ (يَخْرِجُونَ) وَالْحَامِلُ فِيهِ يَخْرِجُونَ ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ

مُتَصَرِّفٌ وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى بَطَالَانِ مَذْهَبِ الْجَرْمِيِّ ، لِأَنَّهُ لَا يُجِيزُ تَقْدِيمَ الْحَالِ

عَلَى الْفِعْلِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا .)

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(١)

ف (مُوحِشًا) هَالٌ مِنْ (طَلَّلَ) مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :-

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَانِرُ^(٢)

ف (مُسْتَظِلَّةٌ) هَالٌ مِنْ (ظِبَاءٌ) تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ :-

وَالْجِسْمُ مَنَى بَيْنًا لَوْ عَلِمَتْهُ شُحُوبٌ وَأَنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ^(٣)

ف (بَيْنًا) هَالٌ مِنْ (شُحُوبٌ) مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامٍ سَيُؤَيِّدُهُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ

(١) من مجزوء الوافر لكثير عزة ويروي :

لمية موحشا طلل قد يم عفاه كل أسحم مستديم

ويروي : (لِحْزَةً) مكان (لَمِيَّةٌ) والطلل : ما شخص من آثار الديار ، والخلل :

جميع الخلة بكسر الفاء وفتح اللام المشددة ، وهي بطانة تفضى بها أجفان

السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، والأسحم : الأسود وأراد به السحاب .

والشاهد في : ديوانه : ٥٠٦ ، والكتاب : ١٢٣ / ٢ ، وأمالى ابن الجعفى :

٢٦ / ١ ، ٢٧٦ / ٢ ، والخصائص : ٤٩٢ / ٢ ، ومجالس الملوك : ١٧٤ ،

والتصريح : ٣٧٥ / ١ ، وأوضح المسالك : ٣١٠ / ٢ ، والأشمونى : ١٧٤ / ٢ ،

والخزانة : ٥٣٣ / ١ ،

(٢) من الطويل لذي الرمة ، يصف نسوة سبين فصرن تحت عوالى الرماح وفي حوزتها

القنا : الرماح . الجانر : جمع جؤنر وهو ولد البقرة الوحشية . ديوانه : ٣٢٢

وهو من شواهد سيبويه : ١٢٣ / ٢ ، وشرح المفصل : ٦٤ / ٢ ، وشرح

الحماسة لابن جنى : ل / ٤٥ .

(٣) من الطويل ، مجهول القائل ، يصف حاله وشحوب جسمه لما يقاسى من الوجد

بمحبوبته ، وأنها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

وهو من شواهد سيبويه : ١٢٣ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٣٨ / ٢ ، وشرح

ابن عقيل : ٦٣٤ / ١ ، والمساعد : ١٨ / ٢ ، والأشمونى : ١٧٥ / ٢ ، وعمدة

الحافظ : ٤٢٢ .

المنصوبة من هذه الأبيات الثلاثة أَنَّهَا حَالٌ مِنَ النِّكَرَةِ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا ، وَأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ قَبْلَ التَّقْدِيمِ صِفَةُ النِّكَرَةِ انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ فَقَبِحَ اللَّفْظُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ كَوْنِ صَاحِبِ الْحَالِ نِكَرَةً ، فَقَدَّمَ الْحَالُ لِيُزَوَّلَ الْقُبْحُ ، لِأَنَّ الْحَالُ مِنَ النِّكَرَةِ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا جَائِزَةٌ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . وَصَاحِبُ الْحَالِ فِي الْأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ فِي الْمَجْرُورِ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ ، وَفِي الظَّرْفِ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي .

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْحَالِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْإِبْتِدَاءُ ، لَكِنْ يَتَأَوَّلُ هَذَا عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ فِي الْحَالِ الظَّرْفُ أَوِ الْمَجْرُورُ الْوَاقِعُ خَبَرًا ، لِأَنَّهُ قَدْ تَحَمَّلَ ضَمِيرَ صَاحِبِ الْحَالِ الَّذِي هُوَ النِّكَرَةُ وَرَفَعَهُ ، فَكَانَ الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ إِذْ عَمَلَ فِي ضَمِيرِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ جُمِعَتِ الْحَالُ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْمَجْرُورِ أَوِ الظَّرْفِ لَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ الظَّرْفُ أَوِ الْمَجْرُورَ ، لِأَنَّهُ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا .

وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا فَيَجُوزُ عَلَى الْجُمْلَةِ بِشَرَطَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلًا ^(١) مُتَصَرِّفًا ، أَوْ اسْمًا جَارِيًا مَجْرَاهُ ، مَاعَدَا الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ (أَنْ) وَالْفِعْلِ .

وَالثَّانِي : أَلَّا تَكُونَ الْحَالُ جُمْلَةً قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، فَتَقُولُ : بِهِندٍ قَائِمَةٌ مَرَرْتُ ، فَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ (مَرَرْتُ) لِأَنَّهُ فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ : هُنْدًا ضَاحِكَةٌ أَنَا ضَارِبٌ ، فَضَاحِكَةٌ حَالٌ مِنْ هُنْدٍ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) لِأَنَّهُ

(١) لا يميز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف ان كان صاحبها اسما ظاهرا نحو : راكبا جاء زيد ، ويبعيزونه مع المضمرة نحو : راكبا جئت . وقد عقد ابن الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الانصاف : ٢٥٠ / ١ ، وما بعدها . وعرض ابن جني في الخصائص : ٣٨٤ / ٢ - ٣٨٥ لتعليل جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون التمييز . وانظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٦ / ١ .

اسْمُ فَاعِلٍ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ ، وَلَا تَقُولُ : كَرِهْتُ ضَاحِكَةً ضَرْبَكَ هُنْدًا ، لِأَنَّ ضَاحِكَةً
 حَالٌ مِنْ هِنْدٍ ، وَالْحَامِلُ فِيهَا (ضَرْبٌ) وَهُوَ مُصَدَّرٌ مُقَدَّرٌ بِ (أَنْ) وَالْفِعْلُ . وَكَذَلِكَ
 أَيْضًا لَا تَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَى عَامِلِهَا فِي مِثْلِ : نِعِمَّ الرَّجُلُ رَاكِبًا زَيْدٌ ، لَا تَقُولُ : رَاكِبًا
 نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، لِأَنَّ (رَاكِبًا) حَالٌ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْحَامِلُ فِيهِ (نِعِمَّ) وَهِيَ فِعْلٌ
 غَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ لَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهَا سِوَى هَذَا / اللَّفْظُ ، لَا يُقَالُ مِنْهَا مَضَارِعٌ وَلَا أُمُورٌ ، (٧٠ / أ)
 وَلَا تَقُولُ أَيْضًا : ضَاحِكًا هَذَا زَيْدٌ تَرِيدُ هَذَا زَيْدٌ ضَاحِكًا ، لِأَنَّ الْحَامِلَ فِي ضَاحِكٍ
 اسْمُ الْإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ (هَذَا) بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ ، وَلَيْسَ بِجَارٍ
 مَجْرَى الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ ضَاحِكًا فِي الدَّارِ ، لِأَنَّ الْحَامِلَ فِي ضَاحِكٍ
 قَوْلُهُ (فِي الدَّارِ) وَلَيْسَ بِجَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ

فَقَدْ تَقَدَّمَ (١) الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا تَتَقَدَّمُ جُمْلَةُ الْحَالِ فِي مِثْلِ : جَاءَ زَيْدٌ
 وَهُوَ مُسْرِعٌ ، فَلَا يُقَالُ : وَهُوَ مُسْرِعٌ جَاءَ زَيْدٌ ، لِأَنَّهَا قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا وَأَوَّ الْحَالِ .
 وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ التَّقْدِيمَ مَعَ اجْتِمَاعِ الشَّرْطَيْنِ جَائِزٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَعَرَّضُ
 عَوَارِضٌ خَارِجَةٌ عَنْ نَفْسِ الْحَامِلِ وَعَنْ ذَاتِ الْحَالِ تَمْنَعُ مِنْ تَقَدُّمِهَا عَلَى الْحَامِلِ ، مِثْلُ
 أَنْ يَقَعَ الْحَامِلُ صِلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ لِحَرْفٍ مُصَدَّرٍ ، أَوْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ لَامٌ أَوْ بَدْءٌ (٢)
 لَامُ الْقِسْمِ ، أَوْ يُؤَدَّى تَقَدُّمُهَا عَلَى الْحَامِلِ إِلَى تَقَدُّمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا الْمُخْفَوْهِ بِحَرْفٍ
 غَيْرِ زَائِدٍ ، أَوْ يَكُونَ الْحَامِلُ مُخْفُوضًا بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِحَرْفٍ غَيْرِ زَائِدٍ أَيْضًا ، مِثَالُ وَقْعِهِ
 صِلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ : زَيْدٌ الْجَائِي ضَاحِكًا ، ف (ضَاحِكًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِفِ
 الْجَائِي ، وَالْحَامِلُ فِيهَا (جَاءَ) ، لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ،
 لَوُقُوعِهِ صِلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ (٣) الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى (الَّذِي) أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : زَيْدٌ
 الَّذِي جَاءَ ضَاحِكًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ضَاحِكًا الْجَائِي . وَمِثَالُ وَقْعِهِ صِلَةً

(١) انظر ص : ٢٨٧ .

(٢) في الأصل : (و) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٥ / ١ .

لحرفٍ مصدرٍ : كَرِهْتُ أَنْ تَخْنَ رَاكِبًا ، فـ (رَاكِبًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فـسـي
 (تَخْنَ) وهذا الْفِعْلُ هُوَ النَّاصِبُ لِلْحَالِ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، لَوْقُوعِهِ
 فِي صَلَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ ، فَلَا تَقُولُ : كَرِهْتُ رَاكِبًا أَنْ تَخْنَ ، عَلَى التَّقْدِيمِ ، وَكَذَلِكَ
 أَيْضًا فِي مِثْلِ : أَحْبَبْتُ مَا خَرَجْتَ رَاكِبًا ، تَرِيدُ : أَحْبَبْتُ خُرُوجَكَ رَاكِبًا ، فـ (رَاكِبًا) حَالٌ
 مِنَ التَّاءِ فِي (خَرَجْتَ) وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ ، لَوْقُوعِهِ ، أَعْنَى
 الْفِعْلِ صَلَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ ، فَلَا تَقُولُ : أَحْبَبْتُ رَاكِبًا مَا خَرَجْتَ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا
 فِي مِثْلِ : جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ مُجُورًا ، فَلَا تَقُولُ : جِئْتُ مُجُورًا كَيْ أَتَعَلَّمَ ، لِأَنَّ اتَّعَلَّمَ
 هُوَ الْعَامِلُ فِي مُجُورٍ ، وَهُوَ قَدْ وَقَعَ صَلَ لَكِنْ إِنْ جَعَلْتَهَا نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا ، أَوْ لَأَنَّ
 الْمَضْمُورَةَ إِنْ جَعَلْتَ (كَيْ) جَارَةً ، فَالْفِعْلُ عَلَى الْوَجْهِينِ قَدْ وَقَعَ صَلَ لِحَرْفٍ مُصْدَرٍ
 فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ . وَمِثَالُ دُعُولٍ لَامِ الْابْتِدَاءِ عَلَيْهِ : لَضَارِبُ زَيْدٍ ضَاحِكًا
 فِي الدَّارِ ، فَضَارِبٌ مُبْتَدَأٌ وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ لَامُ الْابْتِدَاءِ ، وَغَيْرُهُ الْمَجْرُورُ الَّذِي
 هُوَ قَوْلُكَ (فِي الدَّارِ) وَ (ضَاحِكًا) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي
 هُوَ (ضَارِبٌ) لِدُعُولٍ لَامِ الْابْتِدَاءِ عَلَيْهِ ، فَلَا يُقَالُ : ضَاحِكًا / لَضَارِبُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، (٧٠ / ب)
 وَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْابْتِدَاءِ لَا أَثَرُ لَهَا بِحَدِّ (إِنَّ) بَلْ يَتَقَدَّمُ مَحْمُولٌ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ
 فَيَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لَضَارِبٌ هِنْدٍ ضَاحِكًا ، أَنْ تَقَدَّمَ الْحَالُ وَهُوَ ضَاحِكَةٌ عَلَى
 عَامِلِهَا وَهُوَ (ضَارِبٌ) فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا ضَاحِكًا لَضَارِبٍ هِنْدٍ ، فَلَا تَمْنَعُ لَامُ الْابْتِدَاءِ
 هُنَا مِنْ تَقَدُّمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي (دَخَلَتْ) عَلَيْهِ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهَا بِمُحْدِ
 (إِنَّ) وَمِثَالُ لَامِ الْقَسَمِ قَوْلُكَ : لِأَضْرِبَنَّ زَيْدًا ضَاحِكًا ، فـ (ضَاحِكًا) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ ،
 وَالْعَامِلُ فِيهَا (أَضْرِبَنَّ) وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ اللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ ، وَهِيَ جَوَابُ قَسَمٍ
 مُحَذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : وَاللَّهِ لِأَضْرِبَنَّ زَيْدًا ضَاحِكًا ، فَلَا يُقَالُ : ضَاحِكًا لِأَضْرِبَنَّ زَيْدًا ،
 وَهَذِهِ اللَّامُ مُؤَثَّرَةٌ مُطْلَقًا وَقَعَتْ فِي خَبَرٍ (إِنَّ) أَوْ لَمْ تَقَعْ . وَمِثَالُ وَقُوعِهَا فِي خَبَرٍ (إِنَّ)
 قَوْلُكَ : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ ضَاحِكًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ زَيْدًا ضَاحِكًا لَيَقُومَنَّ ،
 وَمِثَالُ كَوْنِ التَّقْدِيمِ مُؤَدِّيًا إِلَى تَقْدِيمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا الْمَخْفُوفِ بِحَرْفٍ غَيْرِ زَائِدٍ . قَوْلُكَ :
 لَمْ أَمْرٌ بِهِنْدٍ ضَاحِكًا ، فَضَاحِكَةٌ حَالٌ مِنْ (هِنْدٍ) وَالْعَامِلُ فِيهِ (أَمْرٌ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ

على الفعلِ فلا يقالُ : ضاحِكَةٌ لمَ أمراً لا بهندٍ ، لما في ذلك من تقدُّمِ الحالِ على صاحبِها المفعولِ الذي هو (هند) وتقدُّمُ صاحبِها معها لا يجوزُ لإقترانهِ بالآ .
ومثالُ كونِ العاملِ مخفوضاً بالاضافة قولُك : رأيتُ وجهه ضاربِ هندٍ ضاحِكَةً ،
فـ (ضاحِكَةٌ) حالٌ من (هندٍ) والعاملُ فيه (ضاربٌ) ولا يتقدَّمُ عليه ، لا يقالُ :
رأيتُ ضاحِكَةً وجهه ضاربِ هندٍ ، لأنَّ العاملَ الذي هو (ضاربٌ) مخفوضٌ باضافةِ
(وجهه) إليه ، ويستثنى من هذا أن يكونَ المضافُ الخافضُ (غيراً) فيجوزُ في قولِكَ :
أنا غيرُ ضاربِ هندٍ ضاحِكَةٌ ، أنْ تقدَّمَ الحالُ ، وهى (ضاحِكَةٌ) على العاملِ الذي
هو (ضاربٌ) فتقولُ : أنا ضاحِكَةٌ غيرُ ضاربِ هندٍ ، وزادَ الكسائيُّ (أولٌ) فأجازَ :
أنا ضاحِكَةٌ أولُ ضاربِ هندٍ ، على أنْ تقدَّمَ الحالُ من هندٍ على العاملِ الذي هو
(ضاربٌ) لأنَّ خفضَهُ بأولٍ ، والأصلُ قبلَ التقدُّيمِ : أنا أولُ ضاربِ هندٍ ضاحِكَةٌ .
ومثالُ كونِ العاملِ مخفوضاً بحرفٍ غيرِ زائدٍ قولُك : مررتُ بضاربِ هندٍ ضاحِكَةً ،
فـ ضاحِكَةٌ حالٌ من هندٍ ، والعاملُ فيه (ضاربٌ) ولا يجوزُ تقدُّمُه ^(١) عليه ، فلا يقالُ :
مررتُ ضاحِكَةً بضاربِ هندٍ . فإن كانَ العاملُ مخفوضاً بحرفٍ زائدٍ جازَ تقدُّمُ الحالِ
عليه نحو : ما رأيتُ من بائعٍ برِّ قفيزاً بدرهمٍ ، فـ (قفيزاً) حالٌ من (برِّ) والعاملُ
فيه (بائعٌ) ويجوزُ لك تقدُّيمُه عليه فتقولُ : ما رأيتُ قفيزاً بدرهمٍ من بائعٍ برِّ ، لأنَّ
خفضَ العاملِ الذي هو (بائعٌ) إنما هو بحرفٍ جرٍّ زائدٍ .

(١) هذا هو مذاهب جمهور النحويين ، وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان ،

إلى جواز ذلك ووافقهم ابن مالك فقال في اللفية :

وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ، ولا أمنعه فقد ورد

انظر شرح ابن عقيل : ٦٤٠ / ١ - ٦٤١ ، والأشمونى : ١٧٦ / ٢ ، وشرح الكافية

للرضى : ٢٠٧ / ١ .

باب الابتداء

الكلام في هذا الباب في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : في المبتدأ ، وفيه مسائل:

المسألة الأولى : في حده

وهو / الاسم أو ما هو في تقديره ، المرفوع لفظاً أو تقديرًا ، المعرّي من الحوامل (١/٧١)
اللفظية غير الزائدة ، المسند إليه .

فقولهم : (الاسم) مثاله : زيد قائم ، وقولهم : (أو ما هو في تقديره) هو
(أن) و (أن) و (ما) المصدريات ، فكل واحد من هذه الثلاثة يجوز أن يقع مع
صلته مبتدأ وليس باسم ، ولكنه يتقدّر مع صلته بالاسم . مثال (أن) قولك : في الكتاب
أنك قائم ، فإن مع اسمها وخبرها تقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء وخبره في المجرور قبله
والتقدير : في الكتاب قيامك . ومثال (أن) قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) (١)
ف (أن تصوموا) في موضع اسم مرفوع بالابتداء والتقدير : صومكم خير لكم ، و (خير)
هو الخبر .

ومثال (ما) قوله تعالى في بعض الوجوه الجائزة فيه : (كانوا قليلاً من الليل
ما يهيجمون) (٢) يتصور في (ما) أن تكون مصدرية (٣) و (يهيجمون) صلتها ، وهي
مع صلتها تتقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء ، و (قليلاً) ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة
من المبتدأ والخبر في موضع نصب على خبر (كان) والتقدير : كانوا في قليل من الليل
هجومهم ، أي : كانوا هجومهم في قليل من الليل ، وقوله (من الليل) في موضع
الصفة لقليل .

(١) من الآية : (١٨٤) من سورة البقرة .

(٢) الآية : (١٧) من سورة الذاريات .

(٣) انظر التبيان : ١١٧٩/٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٣٢٣/٢ ، ومعاني القرآن

للفراء : ٨٤/٣ ، والبحر المعيل : ١٣٥/٨ .

وقولهم : (المَعْرَى من الصَّوَابِلِ اللَّفْظِيَّةِ) تحرُّزٌ من المبتدأ الدَّاخِلِ عليه شيءٌ من نَوَاسِخِ الابتداءِ ، كـ (إِنْ) وأخواتِها ، و (كَان) و (ظَنَنْتَ) وأخواتِهما نحو : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِنَّ زَيْدًا هُنَا ^(١) لَا يَحْرَبُ مبتدأً وَإِنَّمَا يُحْرَبُ اسْمًا لـ (إِنْ) ونحو : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فـ (زَيْدٌ) اسمٌ (كَان) ونحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فـ (زَيْدًا) مفعولٌ أَوَّلٌ لـ (ظَنَنْتَ) .

وقولهم : (غيرِ الزائدةِ) لأنَّ الحَامِلَ اللَّفْظِيَّ الدَّاخِلَ على المبتدأ إذا كان زائدًا لَا يُوَثِّرُ فِيهِ فِيغْيِرُهُ عن كونه مبتدأً ، بَلْ يَبْقَى على حَالِهِ من الابتداءِ ، لكن يصيرُ الرَّفْعُ فيه مَقْدَرًا في الموضعِ لخفضِهِ في اللَّفْظِ بحرفِ الجرِّ الزائدِ ، وهذا هو المرفوعُ فـ في التَّقْدِيرِ كما ذَكَرَ في الحَدِّ ، ومثاله قولك : مَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فَمِنْ زَائِدَةٌ ، ورجلٌ مبتدأٌ خَبَرَهُ في المجرورِ بعده ، فلفظُ (رجل) خَفَضَ بالحرفِ الدَّاخِلِ عليه وموضِعُهُ رَفْعٌ بالابتداءِ والتَّقْدِيرُ : مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وكذلك أيضًا قولك : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، فالباءُ زائدةٌ و (حَسْبِكَ) مبتدأٌ و (دِرْهَمٌ) بعده خَبَرٌ ^(٢) ، فلفظه خَفَضَ بالباءِ وموضِعُهُ رَفْعٌ بالابتداءِ ، تقدِيرُهُ : حَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وعلى هذا قولُ الشَّاعِرِ :-
بَحْسَبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بَأَنَّكَ فِيهِمْ غَنَى مُضِرٌّ ^(٣)

(١) لو قال : فزيد هنا ... الخ ، مع ترك (إِنْ) لكان أحسن .

(٢) قال السيوطي في الهمع : ٥ / ٢ : (وما قالوه في (بحسبك درهم) غير مرضى) أيضًا ، فَإِنَّ شَيْخَنَا الكافيجي اختار أن (بحسبك) خبرٌ مقدَّمٌ ، وأنَّ المبتدأ (درهم) نظرًا للمعنى ، لأنَّه محطُّ الفائدة ، إذ القصدُ الإخبارُ عن درهمٍ بأنَّه كافيه . وما قاله شيخنا هو الصواب .

(٣) من المتقارب للأشعر الرُّقْبَانِ الأَسَدِيُّ (شاعر جاهلي) يهجو ابن عمَّه واسمه رضوان . وقد رواه ثاني أربعة أبيات ابن منظور في اللسان (ضرر) . المضر : الذي يروح عليه ضره من المال . والضرة : الكثير من المال . وانظره في مجاز القرآن : ٢٥٦ / ١ ، والانصاف : ١٢٠ / ١ ، وشرح المفصل : ٢٣ / ٨ ، وأوضح المسالك : ٢٦٣ / ١ ، واللسان : (ضرر) .

ف (حَسْبِكَ) مبتدأ والباء زائدة وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ (أَنْ يَعْلَمُوا)
 وقولهم : (الصندُ إليه) معناه : المخبر عنه ، أي : أَنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من
 خبر ، ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فزَيْدٌ مخبر عنه بالقيام .

المسألة الثانية : في العامل فيه .

والرَّافِعُ للمبتدأ عند سيويه ^(١) وأكثر النحويين الابتداء ، وهو عامل / مَعْنَوِيٌّ (٧١ / ٢٢)

لا لفظي .

والابتداء هو الإسناد والتعريف من العوامل اللفظية غير الزائدة ، فمعنى
 الابتداء في زَيْدٍ من قولك : زَيْدٌ قَائِمٌ ، هو الإخبار عنه بما بعده وتعريفه من العوامل
 في اللفظ .

والرَّافِعُ للمبتدأ في الحقيقة إنما هو الإسناد الذي هو الإخبار عنه ، والتعريف
 شرط في العمل ^(٢) ، لكن بمجموع الوصفين وهما الإسناد والتعريف يكون الرفع فـ في
 المبتدأ ولهذا نَسَبَ الرفع أولاً إلى حقيقة الابتداء .

المسألة الثالثة : فيما يشترط في المبتدأ .

وله شرطان : أَحَدُهُمَا : الأفراد فلا يكون جملة أصلاً بل لا بُدَّ أَنْ يكون مفرداً ،
 ومعنى المفرد هنا : ألا يكون جملة وإن كان مثنى أو مجموعاً ، والمبتدأ في هذا الشرط
 بخلاف الخبر ، إذ يجوز في الخبر أَنْ يكون مفرداً وجملة كما سيأتى في الفصل
 الثاني إن شاء الله .

وخالف في اشتراط هذا في المبتدأ الرمخشى في تفسيره ^(٣) ، فأجاز أَنْ تكون

(١) الكتاب : ١٢٦ / ٢ ، وفي المسألة خلاف انظره في المقتضب : ١٢٦ / ٤ ، والانصاف

المسألة رقم (٥) : ٤٤ / ١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٥ / ١ -

٣٥٦ ، والهمع : ٨ / ٢ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤١٣ : (والاسناد إليه ومجيئه ليسند إليه

هو الذي أوجب رفعه ، وهو العامل ، والتعريف شرط في العمل) .

(٣) الكشف : ١٥١ / ١ ، وانظر شرح المفصل : ٩٣ / ١ ، والبسيط ص : ٤١٤ .

الجملة في موضع المبتدأ في مثل قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) (١)
 وقوله عز وجل : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) (٢) وقوله سبحانه :
 (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٣) ، فزعم أن الجملة التي دخلت عليها
 الهمزة بعد (سواء) في هذه الآيات ونحوها في موضع اسم مرفوع بالابتداء ، و (سواء)
 المتقدم خبره والتقدير : سواء عليهم أنذارك لهم وعدمه ، وسواء عليهم استغفارك
 لهم وعدم استغفارك ، وسواء عليكم دعاؤكم وصمتكم ، ثم جعلت الجملة في موضع الاسمين
 المبتدأ والمعلول عليه ، وهذا هو جمهور النحويين أن (سواء) في هذا كله هو
 المبتدأ ، والجملة بعده في موضع خبره ، إن لا نظير لما ذكره الزمخشري من وقوع
 الجملة موقع المبتدأ ، فيجعل الاسم المفرد الذي هو (سواء) هو المبتدأ ، لأنه
 مفرد والجملة بعده في موضع خبره ، لأن الخبر يكون مفرداً وجملةً .

الشرط الثاني : أن يكون معرفة ، وهذا ليس على اللزوم بل /نكرة لكن في مواضع :
الأول : أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ ، ف (مَنْ) مبتدأ
 نكرة ، لأن فيه معنى الشرط .

الثاني : أن يكون اسم استفهام نحو : مَنْ قَامَ ؟ وَمَا هَذَا ؟ ف (مَنْ) و (مَا) مبتدآن
 وما بعدهما الخبر ، وهما نكرتان ، والتقدير : أي رجل قام ؟ وأي شيء هذا ؟
 وخالف ابن كيسان (٤) في هذا ، فزعم أن (مَنْ) و (مَا) الاستفهاميتين معرفتان (٥) ،

(١) من الآية : (٦) من سورة البقرة ، وفي سورة يس آية : (١٠) (وسواء) بالواو .

(٢) من الآية : (٦) من سورة المنافقين .

(٣) من الآية : (١٩٣) من سورة الاعراف .

(٤) هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي . أخذ عن
 المبرد وشعيب ، وكان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو . من مصنفاته
 المذهب في النحو ، وغلط أدب الكاتب ، واللامات ، والبرهان ، وغريب
 الحديث وغير ذلك . توفي سنة : ٢٠٢ هـ .

انظر ترجمته في : ابناه الرواة : ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة : ١٨/١ ، ١٩٠ .

(٥) الأشموني : ١٠٤/١ - ١٠٥ .

والتقدير عنده : أَيْ النَّاسِ قَامَ ؟ وَأَيْ الْأَشْيَاءِ هَذَا ؟ وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ نَحْوُ : كَمْ عِنْدِي مِنَ الثِّيَابِ ؟

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا (١) (مَا) مَبْتَدَأُ (١) ، وَ (أَحْسَنَ) فِعْلٌ مَا فِيهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مَا فِيهِ الْكَلَامُ مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ .

الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ نَحْوُ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، فَسَلَامٌ مَبْتَدَأُ (١/٧٢)

و (عَلَيْكُمْ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيَلِّ لِلْمُطَفِّينَ) (٢) (وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ) (٣) ، خَرَجَ هَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ الدُّعَاءِ .

السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَصِيَّةٌ لَأَزْوَاجِهِمْ) (٤)

السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الْحَصْرِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : (شَرُّ أَهْرَ ذَانَابٍ) (٥) فَشَرُّ مَبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا أَهَرَّ ذَانَابٍ إِلَّا شَرُّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (شَرُّ مَا أَجَاءَكَ إِلَى مَخَةِ عَرْقُوبٍ) (٦) أَيْ : مَا أَجَاءَكَ

(١) انظر الكتاب : ٧٢/١ ، والمقتضب : ١٧٣/٤ ، وشرح المفصل : ١٤٨/٧ .

(٢) الآية : (١) من سورة المطففين .

(٣) الآية : (١٨١) من سورة الصافات .

(٤) من الآية : (٢٤٠) من سورة البقرة ، و (وَصِيَّةٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى غَيْرِ قِرَاءَةِ أَبِي

عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ وَحُمَزَةٌ وَحَفْصٌ ، فَهَؤُلَاءِ قَرَأُوا بِالنَّصْبِ وَالْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ .

انظر حجة القراءات : ١٣٨ ، والسبعة : ١٨٤ ، والكشف عن وجوه القراءات :

٢٩٩/١ .

(٥) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشرِّ ومخايله . أهـره : حمله على الهرير وهو

صوت دون النباح ، وذو الناب : الكلب هنا . اللسان : (هرر) ومجمع

الأمثال : ٤٩/١ ، والمستقصى : ٤٥٠/١ ، والفاخر : ١٥٢ .

(٦) مثل يضرب لكلِّ مضطَّرٍّ إِلَى مَا لَا خَيْرَ فِيهِ . وَأَجَاءَكَ : أَلْجَأَكَ .

انظر كتاب الأمثال : ٣١٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٨٩/١ .

إِلَى مَخَّةٍ عَرُوبٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَقَوْلُهُمْ : شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ ، أَيْ : مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ (١)
الثَّامِنُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ مَعْنَى الْمُضْمَرِ نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ فَعَلَ هَذَا ، ف (كُلُّ)
 مَبْتَدَأٌ وَفِيهِ مَعْنَى الْمُضْمَرِ وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ
 امْرَأَةٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : كُلُّ رَجُلٍ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ ، وَقَوْلُهُمْ : (تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ) (٢)
 أَيْ : كُلُّ تَمْرَةٍ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ جَرَادَةٍ .

التَّاسِعُ : أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) (٣)
 ف (عَبْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِهِ (مُؤْمِنٌ) ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ
 النَّكْرَةُ الْمَصْفُورَةُ نَحْوُ : رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ ، لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِي مَعْنَى الْوَصْفِ فَكَأَنَّكَ
 قُلْتَ : رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ ، فَصَارَ الْمَبْتَدَأُ كَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ .
الْحَاشِرُ : أَنْ يَكُونَ صِفَةً قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ ،
 تَرِيدُ : رَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ رَجُلٍ كَافِرٍ .

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ : خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، فَخَيْرٌ
 مَبْتَدَأٌ ، وَ (فِي الدَّارِ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي الْمَجْرُورِ
 بَعْدَهَا إِنْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِهَا ، وَكَذَلِكَ : مِثْلُكَ فِي الدَّارِ ، فَمِثْلُكَ مَبْتَدَأٌ ، وَالْمَجْرُورُ
 بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ ، فَهُوَ عَامِلٌ فِيهِ
 الْخَفِيُّ .

(١) الكتاب : ٣٢٩/١ .

(٢) هذا قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أن رجلاً جاء إلى عمر بن
 الخطاب فسأله عن جرادات قتلها محرم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى تحكم ،
 فقال لكعب : درهم . فقال عمر لكعب : انك لتجد الدراهم ، لتمرة خير من
 جرادة . موطأ مالك (كتاب الحج) ، ونسب في بعض نسخ الموطأ لابن عباس
 رضي الله عنهما ، تنوير الحوالك : (كتاب الحج) وانظر نتائج الفكر : ٤٠٩ .

(٣) من الآية : (٢٢١) من سورة البقرة .

الثاني عشر : أَنْ يَقَعَ الْكَلَامُ فِي جَوَابٍ مَنْ سَأَلَ بِالْهَمْزَةِ وَ (أَمْ) نَحْوَ قَوْلِكَ : رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ ^(١)

الثالث عشر : أَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ تَفْصِيلٍ نَحْوَ قَوْلِهِ :
إِنَّا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ يَشِقُّ وَيَشِقُّ عِنْدَنَا لَمْ يَحُولْ ^(٢)

فَشِقُّ الثَّانِي مَبْتَدَأٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ سَوَّغٌ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا إِرَادَةَ تَفْصِيلِ الشَّقِيَيْنِ وَتَنْوِيمَهُمَا .
 الرَّابِعُ عَشَرَ : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَبْتَدَأُ أَدَاةُ نَفْيٍ نَحْوَ : مَا أَحَدٌ مِثْلَكَ . ^(٣)

الخامس عشر : أَنْ يَتَقَدَّمَ أَدَاةُ اسْتِفْهَامٍ نَحْوَ : أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ ؟ ^(٤)
 السادس عشر : أَنْ يَتَقَدَّمَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ نَحْوَ : أَمَّا مَكَ رَجُلٌ
فَ (رَجُلٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (أَمَّا مَكَ) قَبْلَهُ ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَتَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ هُوَ الْمَسْوُوعُ
لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ ، وَنَحْوُ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، فَالْمَسْوُوعُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ تَقَدُّمُ خَبَرِهِ الْمَجْرُورِ
عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُكَ : (فِي الدَّارِ) .

السابع عشر : أَنْ يَتَقَدَّمَ (وَאוּ) / الْحَالِ نَحْوَ : أَتَيْتُ زَيْدًا وَرَجُلٌ يَضْرِبُهُ ، (٧٢ / ب)
فَ (رَجُلٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَوَّغُ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ دُخُولُ وَاوِ
الْحَالِ عَلَيْهِ .

وفى الموطأ فى باب ترك الوضوء من المذى عن سميد بن المسيب : أَنَّهُ سَمِعَهُ

(١) انظر المصنفى : ٤٧٠ / ٢ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة . الشق : شطر الجسم ، وما أثبتته

المصنف رواية أبى عبيدة . انظره فى ديوانه / ١٢ ، وجمهرة اشعار العرب / ١٣٦

وشرح القصائد العشر : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٢ / ١ ، والبسيط :

٤١٥ ، وشرح السبع للزوزنى : ٤١ ، ويروى شطره الثانى :

* يشق وتحتى شقها لم يحول * وعليه لا شاهد فيه .

(٣) فى الأصل : (الثالث) .

(٤) فى الأصل : (الرابع) .

(٥) فى الأصل : (الخامس) .

(٦) فى الأصل : (السادس) .

وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ^(١) فَالَوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى رَجُلٍ وَأَوُّ الْحَالِ ، وَهِيَ الْمَسَوَّةُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ : (يَسْأَلُهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ .

الثَّامِنُ عَشَرَ : أَنَّ تَقَدُّمَهُ الْفَاءُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ نَحْوُ : إِنْ تَأْخُذَ شَيْئًا فَيَنَارُ خَيْرٌ لَكَ ، وَهَذَانِ الْأَخِيرَانِ زَادَهُمَا ابْنُ مَالِكٍ^(٢) .

وَقَدْ جَاءَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ^(٣) نَادِرًا أَوْ ضَرْوَةً ، فَمَا جَاءَ نَادِرًا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ قَوْلُهُمْ : (أَمَتٌ فِي الْحَجَرِ لَافِيكَ)^(٤) حَكَاهُ سَيِّوِيهِ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى الدُّعَاءِ وَجَعَلَهُ شَاذًّا ، وَقَالَ الْمَبْرُورُ : لَيْسَ هَذَا بِشَاذٍ ، وَحَطَّهُ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ^(٥) مَثَلُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَلِّ الْمُطَفِّفِينَ)^(٦) ، وَمَثَلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-
لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لَجَمْعِهِمْ فَتُرِبٌ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدِلٌ^(٧)

فَ (تُرِبٌ) مُبْتَدَأٌ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ وَهُوَ نَكْرَةٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَقَوْلُ سَيِّوِيهِ هُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّهُ نَقَلَهُ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى

(١) وَنَصَ الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ : (حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ ، فَقَالَ : إِنِّي لَا أَجِدُ الْبَلَلَ وَأَنَا أَصْلَى أَفَأَنْصَرِفُ ؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ : لَوْ سَأَلَ عَلَى فَخَذِي مَا أَنْصَرَفْتَ حَتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي) الْمَوْطَأُ بِشَرْحِ السَّيُوطِيِّ (تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ) : ٦٤ / ١ .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٤٦ .

(٣) انْظُرْ مَسَوِّفَاتٍ أُخْرَى لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢١٦ / ١ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٤٠ / ١ ، وَالْهَمْعُ : ٢٩ / ٢ - ٣٠ ، وَشَرْحُ الْفَصْلِ : ٨٦ / ١ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ٤٥ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْمَفْنَسِيُّ : ٤٦٧ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٤) هَذَا قَوْلٌ مَأْثُورٌ عَنِ الْعَرَبِ ، مَعْنَاهُ : اَعْوَجَّاجٌ فِي الْحَجَرِ لَافِيكَ . وَالْأَمَتُ : الطَّرِيقَةُ الْحَسَنَةُ وَالْعَوَجُ . انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٢٩ / ١ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٣٦٠ / ١ .

(٥) انْظُرْ شَرْحَ السِّيَرَانِي : ٩٣ / ٢ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣١٨ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤١٨ .

(٦) الْآيَةُ : (١) مِنْ سُورَةِ الْمُطَفِّفِينَ .

(٧) مِنَ الطَّوِيلِ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَسْبَتِهِ . أَلَبَ : أَلَبَ : جَمَعَ ، وَالتَّرَابُ وَالْجَنَدِلُ كُنَايَةٌ عَنِ الْخَبِيَةِ ، وَالْجَنَدِلُ : الْحَبَارَةُ وَاحِدَتَهَا جَنَدَلَةٌ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّوِيهِ : ٣١٥ / ١ ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِهِ لِابْنِ السِّيَرَانِي : ٣٨٣ / ١ =

غير معنى الدعاء ، وكان قائلًا قال : في أمّ ، فقيل له : أمّ في الحجر لا فيك ، أى ليس فيك غلط الغلط في الحجر . ومّا جاء من ذلك في الضرورة قول امرئ القيس :

مرسعة ، بين أرساغه به عسم يتغى أرنبًا (١)

ف (مرسعة) مبتدأ والظرف بعده في موضع خبره ، وابتدأ هنا بالنكرة التى هى

(مرسعة) وليست فى واحدٍ من تلك المواضع لضرورة الشعر .

وقد زاد ابن عصفور في تلك المواضع أن تكون النكرة غير مرادة بعينها (٢) ، فيكون

هذا البيت داخلًا في هذا الموضع المزيد ، لأن الشاعر لم يرد مرسعة دون أخرى ،

وإنما أراد مرسعة أى مرسعة كانت .

= والمقتضب : ٢٢٢/٣ ، وشرح المفصل : ١٢٢/١ ، والحجة لابن خالوية :

٣٢٢ ، والبسيط : ٤١٦ ، والمخصص : ١٨٥/١٢ ، والهمع : ١٣٠/٤ ،

والدر : ١٦٦/١ ، وفي الكتاب والمقتضب (لبيهم) مكان (لجمعهم) .

(١) من المتقارب لأمرئ القيس بن حجر الكندي وهو في ديوانه ، وقيل : لأمرئ

القيس بن مالك النميري كما حققه الآمدى .

المرسعة : التسمية يجعلها بعضهم في رسفه ، والمسم : اعوجاج وبيس فى المرفق والرسغ .

يخاطب الشاعر أخته أن لا تتزوج رجلا من جهلة العرب يضع التائم ويقعد عن الخروج للحروب ، وفي رسفه اعوجاج وبيس ، ولا يبحث الا عن الأرنب ليتخذ كمويه تائم .

والشاهد فى ديوان امرئ القيس : ١٢٨ ، وشرحه للسندوبى : ٨٣ ، والمؤتلف :

٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٢/١ ، والبسيط : ٤١٨ ، وشرح

ابن عقيل : ٢٢٢/١ ، والأشمونى : ٢٠٨/١ ، واللسان : (رسغ) وهامش

الخزانة : ٥٤٦/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٢/١ .

السَّأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فِي حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ وَإِثْبَاتِهِ .

وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز حذفه بوجه ، وذلك إذا لم يكن عليه دليل نحو : زيد قائم ، ومحمد صاحبك .

وقسم يجوز إثباته وحذفه ، وذلك إذا دل عليه دليل من اللفظ أو الحال ، مثال اللفظ أن يقول قائل : من القائم ؟ فتقول : زيد أو عمرو ، ف (زيد) خبر مبتدأ محذوف ، التقدير : القائم زيد ، أو القائم عمرو ، لكن حذف المبتدأ الذي هو (القائم) لتقدم ذكره في كلام السائل ، ومثل هذا قوله تعالى : (لَا يَخْرُجُ تَقْلُوبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ)^(١) (فَمَتَاعٌ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : تَقْلُوبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ، و (قَلِيلٌ) نعت لِمَتَاعٍ ، وحذف المبتدأ هنا لتقدم ذكره في قوله (تَقْلُوبُ الَّذِينَ) على هذا حمل الفارسي هذه الآية^(٢) ويمكن فيها وجه آخر ، أن يكون (مَتَاعٌ) بدلاً من (تَقْلُوبٌ) بدل شيء من شيء ، لكنه بعيد . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (٧٣ / أ) (قُلْ أَنَأْتِبُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ)^(٣) ف (النَّارُ) عند الفارسي أيضاً خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو النَّارُ^(٤) ، و (هُوَ) يعود على الشرِّ ، فحذف (هُوَ) لتقدم مفسره ، ويتصور أيضاً أن يكون (النَّارُ) مبتدأ^(٥) ، وخبره في الجملة بعده التي هي قوله تعالى : (وَعَدَهَا اللَّهُ) ، والأول أحسن .

ومثال دليل الحال قولك عند التماس الهلال ورؤيته : الهلال والله ، أي : هذا

(١) من الآيتين : (١٩٦ - ١٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) الايضاح : ٥١ / ١ ، وانظر البحر المحيط : ١٤٦ / ٣ - ١٤٧ .

(٣) من الآية : (٧٢) من سورة الحن .

(٤) وفي البحر المحيط : ٣٨٩ / ٦ (قرأ الجمهور (النار) رفعا على اضمار مبتدأ

كأن قائل يقول : وما هو؟ قال : النار) . وانظر الايضاح : ٢٨٤ / ١ .

(٥) أجاز ذلك الزمخشري فقال في تفسيره : ٢٢ / ٣ : (ويحتمل أن تكون النار مبتدأ

و (وعدها) خبرا) . وانظر التبيان : ٩٤٨ / ٢ ، ومعاني القرآن : ٢٣٠ / ٢ .

الِهَلَالُ ، فَالِهَلَالُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ الَّذِي هُوَ (هَذَا) وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ (١)
وَقَدْ شَمَتَ رِيحًا : الْمِسْكُ وَاللَّهُ ، ف(الْمِسْكُ) خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : هَذَا
الْمِسْكُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعْتَ صَوْتًا أَوْ نَحْنَةً فَقُلْتَ : زَيْدٌ ، أَيْ : صَاحِبُ هَذَا زَيْدٌ ،
غَزِيْدٌ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ ، وَحَذُفَ الْمَبْتَدَأُ فِي هَذَا كُلِّهِ وَأَمثَالِهِ إِنَّمَا هُوَ لِدَلَالَةِ
الْحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ شَمَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ .

(٢) وَقَسَمَ يَلْزَمُ حَذْفُهُ وَلَا يَجُوزُ الْإِثْبَاتُ وَنَدْلُكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : صِفَاتُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَوْ التَّرْحُمِ إِذَا قُطِعَتْ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى مَا مَضَى فَمِنْ
بَابِ النَّعْتِ (٣) مِثَالُ الْمَدْحِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا) (٤)

ف(الْمُؤْمِنُونَ) مَقْطُوعٌ إِلَى الرَّفْعِ فَهُوَ خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ ، وَأَمَّا
قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ بَعْدَ : (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ) (٥) فَمَقْطُوعٌ إِلَى النَّصْبِ ، أَيْ :
وَأَعْنَى الصَّابِرِينَ ، فَالصَّابِرِينَ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالْمُقِيمِينَ
الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (٦) ف(الْمُؤْتُونَ) خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ : وَهُمْ الْمُؤْتُونَ (٧)
وَأَمَّا (الْمُقِيمِينَ) فَمَقْطُوعٌ إِلَى النَّصْبِ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، أَيْ : وَأَعْنَى الْمُقِيمِينَ ،
فَالْمَقْطُوعُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الرَّافِعِ فِيهِ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَلَا النَّاصِبُ
الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ .

(١) وَالْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ : (وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ أَيْضًا قَوْلُكَ) .

(٢) انْظُرْ مَوَاضِعَ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ وَبَعْضَهَا فِي الْهَمْعِ : ٣٩ / ٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ :

٢٥٥ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٦٩ - ٤٧٢ .

(٣) انْظُرْ ص : ١٠٤ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (١٧٢) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (١٧٢) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَانْظُرْ مُشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي : ٨٢ / ١

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١٦٢) مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (الْمُؤْمِنُونَ) وَهُوَ خَطَأٌ .

وَمِثَالُ الذِّمِّ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاسِقِ ، ف (الْفَاسِقُ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ
تَقْدِيرُهُ : هُوَ الْفَاسِقُ . وَمِثَالُ التَّرَحُّمِ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَسْكِينِ ، ف (الْمَسْكِينُ) خَبْرٌ
مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَيْضًا ، أَيْ : هُوَ الْمَسْكِينُ .

المَوْضِعُ الثَّانِي : فِي التَّلَطُّفِ عِنْدَ اللَّقَاءِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرَ مُضِيقٍ (١)

ف (مَرْحَبٌ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ تَقْدِيرُهُ : أَمْرِي مَرْحَبٌ بِكَ ، وَهَذَا
الْكَلَامُ تَلَطُّفٌ مِنَ الْبَوَابِ بِالْمَتَكَلِّمِ حِينَ لَقِيَهُ وَشَاشَةً مِنْهُ لَهُ .

الثَّالِثُ : أَنَّ يَكُونَ الْكَلَامُ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ نَحْوُ قَوْلِ الْآخِرِ :

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى (٢)

ف (صَبْرٌ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، التَّقْدِيرُ : الَّذِي يَلِيقُ بِكَ صَبْرٌ

جَمِيلٌ ، وَهَذَا الْمُبْتَدَأُ لَا يَظْهَرُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ ، يَقُولُ لَجَمَلِي : اصْبِرْ صَبْرًا
جَمِيلًا ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَالُوا بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلًا) (٣) / (٧٣)

(١) من الطاويل لأبي الأسود ، وهو من شواهد الكتاب : ٢٩٦/١ ، وتفسير

الطبري : ١٠٣/٢٣ ، ومجاز القرآن : ١٨٦/٢ ، ويروى صدره :

ولما رآني مقبلًا قال مرحبا

وتجدر الإشارة بأن محقق البسيط قال في : ٤٦٩ : ولم أقف عليه فيما أطلعت
عليه من مصادر .

(٢) من الرجز ، نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٣١٧/١ للطبيد بن

حرطة الشيباني ، ويروى : (شكا إلى) وبين الشطر الأول والثاني في أمالي

المرتضى : ١٠٧/١ .

يا جملي ليس إلى المشتكى الدرهمان كلفاني ما ترى

وفي معاني القرآن : ١٥٦/٢ (صبرا جميلا) وعليها لا شاهد فيه .

وانظره في : الكتاب : ٣٢١/١ ، وفرحة الأديب : ١٧٩ - ١٨٠ ، وشروح سقط

الزند : ٦٢٠ ، والبسيط : ٤٦٩ ، بمنحة الجليل : ٢٥٦/١ ، والمساعد :

٤٧٧/١ ، والأشموني : ٢٢١/١ .

(٣) من الآية : (١٨) من سورة يوسف . وانظر البسيط : ٤٧٠ .

يجوز أيضاً أن يكون (صَبْرٌ) خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أمرى صَبْرٌ جميلٌ ،
أو شأني صَبْرٌ جميلٌ ، أو الذي يليق بصبر جميل . ويتصور أيضاً في (صَبْرٌ) فصي
الآية والبيت معاً أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : صَبْرٌ جميلٌ أمثلُ
وأولى .

الرابع : أن يذكر الشاعر دياراً أو أطالاً ثم يأخذ في تفسيرها ، فقد يرفع
على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتمت العرب في مثل هذا حذف المبتدأ ، ومن
هذا قول امرئ القيس :

لَمَنِ الدِّيَارُ غَشِيَتْهَا بِسَحَابٍ فَعَمَّا يَتَيْنِ فَهَضْبِ ذِي أَقْدَامِ (١)
ثُمَّ قَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّالِثِ :

دِيَارُ لَهْنَدٍ وَالرَّيَابِ وَفَرَّتَنِي وَلَمِيسَ قَبْلَ حَوَادِثِ الْأَيَّامِ
فذكر في البيت الأول والثاني دياراً مجعلةً بمواضع متعددة ، ثم أخذ في البيت
الثالث في بيانها بنسبتها إلى أهلها وساكنيها ، ف(دِيَارُ) خبر مبتدأ محذوف
لا يظهر تقديره : هي دِيَارُ ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ وَهَاجَ أَمْوَاعُ الْمَكُونَةِ الطَّلَلِ (٢)
رَبِّ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارِ مَاهٍ غَضِلُ

(١) البيتان من الكامل . سحام : اسم موضع أو جبل . عمايتان : جبلان والهضب :
جمع هضبة وهي قطعة من الجبل مرتفعة ، ذوا أقدام : جبل ، يصف أن هذه
الديار بين هذه المواضع ، وأنها لهند وصواحبها أن نحن جيره قبل أن
تحدث الأيام الفراق . الديوان : ١١٤ ، وفيه (دار) مكان (ديار) وهو رواية
الديوان يستقيم البيت الثاني على بحر الكامل .

وانظر الافصاح للفارقي : ٣٤٣ ، والبسيط ص : ٤٠٧ .

(٢) البيتان من البسيط نسبهما البغدادي في شرح شواهد المغني : ٢٦٦/٧ ،
لحمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه المطبوع . عوائد القلب : ما يعتاده من
ذكريات . والمكنونة : الخفية المستورة . الريح : المنزل ، والقواء : القفر .
أذاع المعصرات به : أذهبه وطست معالمه ، والمعصرات : السحاب ذوات =

ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لَفْظَ الظَّلِيلِ ، ثُمَّ أَغْدَى فِي وَصْفِهِ وَبَيَانِهِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، فَ (رُبَّ)
خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، أَيْ : هُوَ رُبَّ ، أَوْ ذَلِكَ رُبَّ .

الخَامِسُ : الْفَاطَةُ جَرَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مُبْتَدَأٍ لَا يَظْهَرُ ، وَجَرَتْ كَالْمَثَلِ لَا يُقَاسُ
عَلَيْهَا وَلَا تُغَيَّرُ ، لِأَنَّ الْأَمْثَالَ لَا تُغَيَّرُ عَمَّا وَرَدَتْ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : مَنْ أَنْتَ
زَيْدٌ ؟ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي (زَيْدٍ) وَهُوَ الرَّفْعُ ، فَهُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ
أَبَدًا ، تَقْدِيرُهُ عِنْدَ سَيُوبِهِ : مَنْ أَنْتَ ذِكْرُكَ زَيْدٌ (١) ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ
(ذِكْرُكَ) وَلِزِمَ حَذْفُهُ . وَقَدَرَهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : مَذْكَورُكَ زَيْدٌ (٢) ، وَالْوَجْهُ الْكَثِيرُ فِي هَذَا
نَصْبُ (زَيْدٍ) بِإِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرُهُ : مَنْ أَنْتَ تَذْكَرُ زَيْدًا (٣) ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ أَيْضًا :
لَا سَوَاءٌ (٤) ، فَ (سَوَاءٌ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ ، تَقْدِيرُهُ : لَا هُمَا سَوَاءٌ ، تَقُولُ
ذَلِكَ إِذَا جَرَى ذِكْرُ شَخْصَيْنِ ، فَتَنْفِي اسْتِوَاءَهُمَا بِقَوْلِكَ : لَا سَوَاءٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :
لَا يَسْتَوِيَانِ .

= الْمَطَرُ ، وَالْحَيْرَانُ : عَنَى بِهِ سَحَابًا تَرْدُدُ بِمَطَرِهِ عَلَيْهِ وَلَا زَمَهُ فَهُوَ كَالْحَيْرَانِ .

وَالسَّارَى : الَّذِي يَسِيرُ لَيْلًا . وَالْخُضْلُ : الرُّطَابُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٢٨١ / ١ ، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ لِابْنِ السِّيرَافِيِّ : ٣٩٢ / ١ ،

وَالْخُصَائِمُ : ٢٩٦ / ١ ، ٢٢٦ / ٣ ، وَدَلَائِلُ الْأَعْجَازِ : ١٠٤ ، وَالْبَسِيطُ :

٤٧١ ، وَالْمَغْنَى : ٦٠١ / ٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٩٢٤ / ٢ .

(١) الْكِتَابُ : ٢٩٢ / ١ ، ٣٢١ .

(٢) الْهَمْعُ : ٤٠ / ٢ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٧١ .

(٣) وَفِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : ٢٨ / ٢ (أَصْلُهُ أَنَّ رَجُلًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِفَضْلِ تَسَمَّى بِزَيْدٍ ، وَكَانَ

زَيْدٌ مَشْهُورًا بِالْفَضْلِ وَالشَّجَاعَةِ ، فَلَمَّا تَسَمَّى الرَّجُلُ الْمَجْهُولُ بِاسْمِ ذِي الْفَضْلِ

دَفَعَ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لَهُ : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ

أَنْتَ تَذْكَرُ زَيْدًا ، أَوْ ذَاكَرَا زَيْدًا ، لَكِنَّهُ لَا يَظْهَرُ ذَلِكَ النَّاصِبُ لِأَنَّهُ كَثُرَ فِسْيُ

كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ مَثَلًا) .

(٤) الْكِتَابُ : ٣٠٢ / ٢ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيرَافِيِّ : ٩٧ / ٣ .

(٥) أَجَازُ الْمَبْرَدِ وَالْسِّيرَافِيُّ أَظْهَرَهُ ، الْهَمْعُ : ٤٠ / ٢ ، وَانْظُرِ الْكِتَابُ : ٣٠٢ / ٢ .

الفصل الثاني : في الخبر

والنظر فيه في مسائل : الأولى : في هذه أقسامه .

وهو الجزء المستفاد من الجملة ، فهو إذا معتمد الفائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، إنما قصدت الإخبار بالقيام .

وهو ينقسم إلى : مفرد وجملة . فأما المفرد فثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ في المعنى وهو على ضربين : جامد نحو : هذا زيد ، ومشتق نحو : زيد قائم .

وقسم نزل المبتدأ منزلته مبالغة في التشبيه نحو : زيد الأسد شدة (١) ، وزيد زهير شعراً ، وزيد حاتم جوداً (٢) ، ف (زيد) مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده خبره ، والاسم المنتصب تمييز ، والمقصود من هذا تشبيه زيد بالأسد في الشدة وتنزيله منزلته ، وكذلك قصدت في المثال الثاني تشبيه زيد / بزهير في الشعر ، وفي المثال (١/٧٤) الثالث تشبيهه بحاتم في الجود ، فليس الخبر في هذا ونحوه هو المبتدأ في المعنى ، إذ ليس (زيد) هو نفس الأسد ، ولكنه جميل كأنه هو مبالغة في التشبيه .

وقسم واقع موقع ما هو المبتدأ في المعنى ومعمول له ، وذلك الظرف والمجرور

نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار ، الأصل : زيد كائن عندك ، وزيد كائن في الدار ، وزيد مستقر عندك ، ومستقر في الدار ، والكائن أو المستقر هو المبتدأ في المعنى وهو الحامل في الظرف أو المجرور ، لكنه حذف وأقيم معموله مقامه ، فتنزل منزلته ، وصار هو الخبر ، وتحمل الضمير الفاعل الذي كان في ذلك المحذوف ، وهو عائد على المبتدأ ، ففيه إذا ضمير مستتر يعرب فاعلاً به ، هذا إذا قدر الحامل في الظرف أو المجرور في مثل هذا اسم فاعل كما ذكرنا ، وهو الأحسن (٣)

(١) الجمل ص : ٥٥ .

(٢) انظر البسيط : ص ٤٢٣ .

(٣) ورجعه ابن مالك . انظر التسهيل ص : ٤٩ ، والهمع : ٢٢/٢ .

وَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ فِعْلًا ، فَيَكُونُ هَذَا الْقِسْمُ مِنْ قَبِيلِ الْجَمَلِ ^(١) ، لَا مِنْ قَبِيلِ
 الْمَفْرَدَاتِ ، إِذْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ : زَيْدٌ يَكُونُ عِنْدَكَ ،
 أَوْ يَسْتَقَرُّ عِنْدَكَ وَكَذَلِكَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ يَمُودُ
 عَلَى (زَيْدٍ) وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جُمْلَةٌ ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ وَاسْتَتَرَ الضَّمِيرُ فِي الظَّرْفِ
 أَوِ الْمَجْرُورِ ، وَلَيْسَ كُلُّ ظَرْفٍ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ بَلْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ : وَهُوَ
 أَنَّ الظَّرْفَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ ^(٢) قَبْلَ هَذَا عَلَى قِسْمَيْنِ : زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ ، فَأَمَّا ظَرْفُ
 الْمَكَانِ فَيَكُونُ خَبَرًا لِلْجُمْلَةِ وَلِلْمَصَادِرِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَزَيْدٌ خَلْفَكَ ، فَأَخْبَرْتَ
 بِـ (عِنْدَكَ) وَ (خَلْفَكَ) وَهُمَا ظَرْفَا مَكَانٍ عَنْ (زَيْدٍ) وَهُوَ جُمْلَةٌ لَا مَصْدَرٌ ، وَتَقُولُ
 أَيْضًا : الْقِيَامُ عِنْدَكَ ، فَتَجْعَلُ ظَرْفَ الْمَكَانِ خَبَرًا عَنِ الْقِيَامِ وَهُوَ مَصْدَرٌ لَا جُمْلَةٌ .
 وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَيَكُونُ خَبَرًا لِلْمَصَادِرِ ^(٣) مُطْلَقًا نَحْوُ : الْقِيَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،
 وَالْقِتَالُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَلَا يَكُونُ خَبَرًا لِلْجُمْلَةِ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :
 أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ عَلَى حَذْفِ مضافٍ نَحْوُ : الْهَيْلَالُ اللَّيْلَةُ ^(٤) ، فَ (الْهَيْلَالُ)
 مَبْتَدَأٌ ، وَ (اللَّيْلَةُ) بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَ (الْهَيْلَالُ) جُمْلَةٌ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، لَكِنَّهُ
 عَلَى حَذْفِ مَصْدَرٍ مضافٍ وَالتَّقْدِيرُ : حَدَثَ الْهَيْلَالُ اللَّيْلَةَ ^(٥) ، أَوْ رُؤْيَا الْهَيْلَالِ اللَّيْلَةَ ،
 وَالْأَخْبَارُ هُنَا بِالظَّرْفِ عَنِ الْمَصْدَرِ ثُمَّ حُذِفَ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ وَأُقِيمَ الْمضافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ،
 فَأَعْرَبَ بِأَعْرَابِهِ وَصَارَ مَبْتَدَأً مِثْلَهُ وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، تَرِيدُ : وَلَادَةُ زَيْدٍ

(١) انظر الايضاح : ٢٤٧ / ١ ، والبسيط : ٤٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٤ / ١

(٢) انظر ص : ١٨٨

(٣) انظر الجمل : ٥٠٠ ، والبسيط : ٤٧٢ .

(٤) هكذا جاء المثال في البسيط : ٤٧٣ ، وتوضيح المقاصد : ٢٨١ / ١ . وفي

المقتضب : ٣٥١ / ٤ ، والايضاح للفارسي : ٤٩ / ١ ، وشرح ابن عقيل :

٢١٤ / ١ ، والهمع : ٢٣ / ٢ ، (اللَّيْلَةُ الْهَيْلَالُ) .

(٥) انظر الايضاح : ٤٩ / ١ .

يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذَا كَانَ مَعَكُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَحَذَفَ الْمُضَافُ لِلْعِلْمِ بِهِ كَثِيرٌ جَدًّا
 فِي كَلَامِ الْحَرْبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) ^(١) أَيْ : وَأَسْأَلُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَقَوْلِيهِ
 سُبْحَانَهُ : (فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ) ^(٢) أَيْ : فَلْيَدْعُ أَهْلَ نَادِيَهُ ، وَجُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ عَلَى
 أَنَّ حَذَفَ الْمُضَافِ لِلْعِلْمِ بِهِ قِيَاسٌ مُطَرَّدٌ ، إِلَّا مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ
 غَيْرُ مَقِيسٍ ، لَا يُقَالُ مِنْهُ / إِلَّا مَا سَمِعَ ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، (٢٤٤ / ٢)
 وَلَمْ يَرَأْ أَنَّهُ أَحَدًا يَذْهَبُ
 إِلَى ذَلِكَ .

المَوْضِعُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مَوْصُوفًا نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَكَلِ عَامٍ نَعَمٌ تَحَوُّونَهُ يَلْحَقُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ ^(٤)

ف (نَعَمٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (تَحَوُّونَهُ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِنَعَمٍ ، وَ (كُلِّ عَامٍ) ظَرْفٌ
 فِي مَوْضِعِ غَيْبِهِ ، وَسَوْغُ الْإِخْبَارِ عَنْ (نَعَمٍ) وَهُوَ جُمْلَةٌ بِظَرْفِ الزَّمَانِ كَوْنُهُ مَوْصُوفًا
 بِالْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ ، وَيَصُحُّ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ فِيهِ مِنَ الْمَوْضِعِ
 الْأَوَّلِ عَلَى حَذَفِ مُضَافٍ وَالتَّقْدِيرُ : أَكَلِ عَامٍ أَخَذَ نَعَمٌ تَحَوُّونَهُ ^(٥) ، أَوْ حَذَفِ نَعَمٍ ،

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٨٢) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ٢١٢ / ١ - ٢٤٧ ،

٢٤٧ / ٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٣٠ / ٣ ، ٣٥٥ .

(٢) الْآيَةُ : (١٧) مِنْ سُورَةِ الْحَقِّ .

(٣) انْظُرِ الْخَصَائِصَ : ٣٦٢ / ٢ .

(٤) مِنَ الرَّجَزِ نَسَبٌ فِي الْخَزَانَةِ لِقَيْسِ بْنِ الْحَصِينِ الْحَارِثِيِّ ، يَخَاطِبُ بَنِي مَذْهَجٍ
 وَقِيلَ : لَصَبِي مِنْ بَنِي سَعْدٍ ، وَقِيلَ : لَرَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَبَّةَ . وَالنَّعَمُ : الْإِبِلُ
 وَتَحَوُّونَهُ : تَجْمَعُونَهُ ، يَلْحَقُهُ قَوْمٌ : أَيْ يَحْمِلُونَ الْفَحُولَةَ عَلَى النُّوقِ . وَتَنْتَجِبُ
 الدَّابَّةُ : اسْتَوْلَدَهَا .

وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : الْكِتَابِ ١٢٩ / ١ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ لَابِنُ السِّيْرَافِيِّ : ١١٩ / ١ ،
 وَاللَّمْعُ : ٢٩ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ : ٣٦٢ / ١ ، وَالرَّدُّ عَلَى النِّهَاةِ : ١١٣ ، وَالْإِنْصَافُ
 ٦٢ / ١ ، وَشَرَحَ الْجَمْلَ لَابِنُ عَصْفُورٍ : ٣٤٨ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٧٣ ، وَالْخَزَانَةُ
 ١٩٦ / ١ ، وَاللِّسَانُ (اِبِل - نَعَم) .

(٥) انْظُرِ شَرَحَ الْجَمْلَ لَابِنُ عَصْفُورٍ : ٣٤٩ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٧٥ .

فَحَذَفَ الْمَضَافَ وَأَقَامَ الْمَضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَدْ تَجَوَّزَ فِيهِ وَأُخْرِجَ عَنْ حَدِّهِ ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ لَكَ :
 فِي أَيِّ يَوْمٍ نَحْنُ ؟ ^(١) : نَحْنُ فِي يَوْمِ السَّبْتِ ، وَلِمَنْ قَالَ لَكَ : فِي أَيِّ عَامٍ نَحْنُ ؟ ^(٢) (نَحْنُ)
 فِي عَامٍ كَذَا ، وَلِمَنْ قَالَ لَكَ : فِي أَيِّ شَهْرٍ نَحْنُ ؟ : نَحْنُ فِي شَهْرِ الْمُحَرَّمِ ، فَالْكَلَامُ
 هُنَا فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ مَخْرُجٌ عَنْ أَصْلِهِ ، لِأَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا وَقَعَ عَنْ تَعْيِينِ الْيَوْمِ
 أَوِ الشَّهْرِ أَوِ الْعَامِ ، وَأَمَّا كَوْنُنَا فِي يَوْمٍ أَوْ فِي شَهْرٍ أَوْ فِي عَامٍ فَمَّا لَا يَجْهَلُ ، فَكَانَ
 الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ فِي السُّؤَالِ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ أَوْ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ أَوْ أَيُّ عَامٍ هَذَا ؟
 وَأَنْ يُقَالَ فِي الْجَوَابِ : هَذَا الْيَوْمُ السَّبْتُ ، وَهَذَا الشَّهْرُ شَهْرُ الْمُحَرَّمِ ، وَهَذَا
 الْعَامُ عَامٌ كَذَا ، فَلَمَّا أَخْرَجَ الْكَلَامُ عَنْ أَصْلِهِ جَازَ فِيهِ الْإِخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ
 الْجُثْثِ ، إِنْ لَيْسَ ذَلِكَ بِأَصْلٍ وَضَعَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُكَ : زَيْدٌ حِينَ
 طَرَّ ^(٣) شَارِبُهُ ، وَزَيْدٌ حِينَ بَقَلَ ^(٤) وَجْهُهُ ، ف (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ وَهُوَ وَجْهُهُ وَالظَّرْفُ
 بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ طَرَّ شَارِبُهُ ، وَزَيْدٌ بَقَلَ
 وَجْهُهُ ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ هَذَا الْفِعْلَانِ لَا يَكُونَانِ إِلَّا فِي زَمَانٍ تَجَوَّزَ فِي الْكَلَامِ وَاتَّسَعَ
 فِيهِ ، فَقِيلَ فِي زَمَانٍ كَذَا ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالْإِخْبَارِ بِأَنَّ زَيْدًا فِي زَمَانٍ كَذَا ، وَإِنَّمَا
 الْمُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ الْمَوْجُودِ فِي الزَّمَانِ ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
 أَقُولُ فِي الْأَكْفَانِ أَرْوَعُ مَا جَدُّ كَفُصِّنَ الْأَرَاكِ وَجْهُهُ حِينَ وَشَمَا ^(٥)

(١) انظر البسيط : ٤٧٣ ، والهمع : ٢٣/٢ ، والتصريح : ١٦٧/١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) طرَّ شارب الغلام : طلع ونبت . وانظر شرح الشاطبي لألفية ابن مالك : ٢٩٠/٢ .

(٤) بقل وجهه : خرج شعره ، أي أول ما نبتت لحيته . وانظر اصلاح ^{المنهجي} : ١٨٣ ،

والمشوف المعلم : ١١٢/١ ، واللسان : (بقل) ، والبسيط : ٤٧٣ .

(٥) من الطويل ، لرقية الجرمي الطائي ، قال ابن منظور (وشم) : ويروى وشم وسم ،

فوشم : بدأ ورقه ، وسم : حسن . وانظر الشاهد في : الحماسة لأبي تمام :

٤٨٨/١ ، فيها : (أبيض) مكان (أروع) و (سما) مكان (وشما) ، وشرح

الحماسة للمرزوقي : ٩٨٢/٢ ، والبسيط : ٤٧٣ - ٤٧٥ .

فَ (وَجْهَهُ) مبتدأ و (حِينَ وَشَمَّ) بعده في موضع خبره ، و (وَشَمَّ) فعلٌ وفاعلٌ فسي موضع خفي بإضافة الظرف إليه ، وكان الأصل أن يقول : وجهه وشم ، لكنه تجوز فأتى بالزمان ، وكذلك يجوز لك في كل فعلٍ حاضرٍ تريد الأخبار به أن تدخل عليه اسم الزمان فتقول : زيد حين بدأ شيء . وذَهَبَ الكوفيون إلى أن الظرف قبل الفصل في هذا ونحوه زائد ، لأنهم يميزون زيادة الأسماء ^(١) ، والبصريون يضمنون ذلك

فلا يميزون زيادة الأسماء ، ومن زيادة الاسم عند الكوفيين قول الشاعر :

يَاشَاةٌ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمْ ^(٢)

ف (مَنْ) عند هم اسم زائد ، و (قَنَصٍ) مخفوض بإضافة شاةٍ إليه ، وحل ذلك

البصريون على أن (مَنْ) فيه نكرة موصوفة بقنص ، فيكون هذا من قبيل الوصف بالمصدر ، فيكون / التقدير : ياشاة شخص قنص ، و (قَنَصٍ) مصدر وقع نعتاً لمن ، (٢٥/أ) لأنها نكرة تتقدّر بشخص ونحوه . وذَهَبَ ابن الطراوة إلى أن ظروف الزمان تقع أخباراً عن الجثث مطلقاً حيث وجدت الفائدة ^(٣) .

وأما الجملة الواقعة خبراً فعلى قسمين : اسمية نحو : زيد أبوه قائم ، ف (زيد) مبتدأ و (أبوه) مبتدأ ثانٍ و (قائم) خبر الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول ، وهي جملة اسمية إذ تركبت من المبتدأ والخبر .

(١) انظر المغني : ٣٢٩/١ ، والبسيط : ٤٧٦ ، والأشباه والنظائر : ٤٩/٣ .

(٢) من الكامل لمنتر الميسى . ياشاة : كناية عن المرأة ، والحرب تكتنى عن المرأة بالنعبة . قنص : أي صيد ويرى (ما) مكان (من) .

وانظره في ديوانه : ١٥٢ ، والتواتر : ١٦٦ ، وشرح المفصل : ١٢/٤ ، وشرح التسهيل : ٢٤٣/١ ، والمساعد : ١٦٤/١ ، والمغني : ٣٢٩/١ ، والخزانة :

٥٤٩/٢ .

(٣) ووافقه ابن مالك فقال في الألفية :

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا

انظر شرح ابن عقيل : ٢١٣/١ ، والبسيط : ٤٧٢ ، والتصريح : ١٦٨/١ ، وابن

الطراوة النحوي : ٢٥٦ ، والأشباه والنظائر : ٥٦/٣ .

والقسم الثاني : أن تكون الجملة فعلية نحو : زيد قام أبوه ، فزيد مبتدأ و (قام أبوه) جملة من فعل وفاعل في موضع خبر المبتدأ .

ثم الجملة الواقعة خبراً اسمية كانت أو فعلية تنقسم ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون هي المبتدأ في المعنى : نحو : هجيري أبي بكر : لا إله إلا الله والهجيري هو الداب والعادة ، أي : عادته ودأبه هذا الكلام ، فهذا الكلام الذي هو : لا إله إلا الله هو نفس الهجيري في المعنى ، والهجيري هو المبتدأ والجملة بعده في موضع خبره . وكذلك تقول : داب زيد سبحانه الله ، وعادة عمرو والحمد لله .

والقسم الثاني : أن تكون الجملة واقعة موقع ما هو المبتدأ في الأصل نحو قولك :

سواء على أقمت أم قعدت ، ونحو ما تقدم من قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم) (٢) وكذلك أيضاً ما ذكر معها من الآيات ، وذلك أنك إذا قلت :

سواء على أقمت أم قعدت (٣) فإن قولك : (أقمت أم قعدت) واقع موقع قيامك وقعودك ،

فكان الأصل أن يقال : سواء على قيامك وقعودك ، على أن يكون (قيامك) مبتدأ

و (قعودك) عطف عليه ، و (سواء) خبر مقدم ، هذا هو أصل الأعراب ، لأن المقصود

الاعتماد على القيام والقعود بالاستواء ، إلا أنهم تجاوزوا في هذا الكلام واتسموا

بأن يجعلوا الخبر الذي هو (سواء) مبتدأ ، وجعلوا المبتدأ الذي هو (قيامك)

و (قعودك) خبراً ، كما حكى سيويه أنهم يقولون : إن مثلك زيد ، وإن خيراً

منك عمرو (٤) فجعلوا (مثلك) اسم (إن) وهو نكرة ، وزيد الخبر وهو معرفة ،

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٥ / ١ ، والمغني : ٥٠٢ / ٢ .

(٢) من الآية : (٦) من سورة البقرة .

(٣) انظر نتائج الفكر : ٤٢٨ ، والبسيط : ٤١٣ .

(٤) وفي الكتاب : ١٤٢ / ٢ (وتقول : ان قريباً منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا

أن تقول : ان زيدا قريب منك أو بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة) .

وكذلك المثال الآخر ، ولا يكون اسم (إِنْ) إلا ما كان مبتدأ في الأصل قبل دخولها
ولا يكون خبرها إلا ما كان خبر المبتدأ في الأصل ثم بعد هذا التجوز والتسارع
وقعت الجملة التي هي : (أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) موقع قيامك وقعودك ، فصارت هذه
الجملة إذا واقعة موقع ما كان مبتدأ في الأصل الذي هو قيامك وقعودك ، ثم تجوز
فيه وصير خبراً ، وحينئذ وقعت الجملة موقعه ، وقد تقدم خلاف الزمخشري ففي
هذا القسم في المسألة الثالثة من الفصل الأول .

القسم الثالث : أن تكون الجملة واقعة موقع ما هو خبر في الأصل ، فلم يتجوز
فيه أصلاً نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه / فالجملة بعد زيد في موضع الخبر (٧٥ / ب)
حقيقة من غير تجوز ، والأصل : زيد قائم أبوه ، فزيد مبتدأ و (قائم) خبره ، و (أبوه)
فاعل بقائم ، ف (أبوه) إذا معمول للخبر إن هو مرفوع به ، ثم وقعت الجملة التي
هي : (أبوه قائم) أو (قام أبوه) موقع الخبر مع معموله .

فأما القسم الأول والثاني فلا يحتاج فيهما إلى ضمير يعود على المبتدأ ولا إلى
ما يقوم مقام الضمير ، ألا ترى أنك إذا قلت : هجيري أبي بكر لا إله إلا الله ،
فليس في الجملة الواقعة خبراً التي هي : (لا إله إلا الله) ضمير يعود على المبتدأ
الذي هو (هجيري) وكذلك ضمير الأمر والشأن في نحو : (قل هو الله أحد) (١)
وهو من القسم الأول ، لأن المعنى الأمر الذي يعول عليه الله أحد ، والأمر الذي
يعول عليه هو الخبر الذي هو : الله أحد ، ف (هو) مبتدأ وهو ضمير الأمر
والجملة بعده في موضع خبره ، وهذه الجملة هي المبتدأ في المعنى على ما بين ،
وليس في هذه الجملة ضمير يعود على (هو) وكذلك أيضاً أمثلة القسم الثاني نحو :
سواء على أقمت أم قعدت ، فليس في الجملة التي هي قولك : (أقمت أم قعدت) ضمير
يعود إلى المبتدأ الذي هو (سواء) .

وأما القسم الثالث : فلا بد في جملة الخبر فيه من ضمير يعود إلى المبتدأ أو ما
يقوم مقام الضمير ، والذي يقوم مقام الضمير أحد ثلاثة أشياء : إما اسم الإشارة ، وإما

عُمُومٌ يَدُغْلُ تَحْتَهُ الْمَبْتَدَأُ ، وَإِذَا تَكَرَّرَ الْمَبْتَدَأُ بِلَفْظِهِ .

مِثَالُ الضَّمِيرِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، فَالْبَهاءُ مِنْ (أَبُوهُ) هِيَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَامَ ، وَزَيْدٌ ضُرِبَ ، فَقَامَ وَضُرِبَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْفَاعِلُ فِي (قَامَ) وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ فِي (ضُرِبَ) .

وَمِثَالُ اسْمِ الْإِشَارَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) ^(١) عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ ^(٢)

فِي لِبَاسٍ ، فـ (لِبَاسٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ذَلِكَ) مَبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ (خَيْرٌ) خَبَرُ الثَّانِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعْمُودُ عَلَى اللَّبَاسِ ، لَكِنْ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ (ذَلِكَ) ، لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى اللَّبَاسِ . وَكَذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) ^(٣) . فَالسَّمْعُ اسْمٌ (إِنَّ) وَالْأَسْمَانِ بَعْدَهُ مَعْطُوفَانِ عَلَيْهِ ، وَ (كُلُّ)

مَبْتَدَأٌ وَ (أُولَئِكَ) مضافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ مِنْ (كَانَ) وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (كُلُّ) ، وَ (كُلُّ) مَعَ خَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (إِنَّ) ، وَ (إِنَّ) كَمَا تَقَدَّمَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْفُؤَادُ فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأَاتٌ ، وَ (كُلُّ) مَعَ خَبَرِهَا جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعْمُودُ إِلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْفُؤَادِ ، لَكِنْ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ

اسْمُ / الْإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ (أُولَئِكَ) ، لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الثَّلَاثَةِ ، أَيْ : كُلِّهَا كَمَا أَنَّ (أ/٧٦) الْمَكْلَفُ مَسْئُولًا عَنْهُ ، وَ (كَانَ) مَعَ مَا بَعْدَهَا كَمَا ذُكِرَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (كُلُّ) ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيْهِ هُوَ الْمَخْفُوفُ بِ (عَنْ) فِي قَوْلِهِ (عَنْهُ) وَاسْمُ (كَانَ)

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٢٦) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٢) وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ هِيَ قِرَاءَةُ غَيْرِ نَافِعٍ وَأَبَى حَفْصٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ ، فَهَذَا قِرَاءَةً بِالنَّصَبِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ . الْإِتْحَافُ : ٢٢٣ ، وَحِجَةُ الْقِرَاءَاتِ : ٢٨٠ ، وَالنَّشْرُ : ٢٦٨ / ٢ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣٦) مِنْ سُورَةِ الْأَسْرَاءِ . وَانْظُرِ التَّبْيَانَ : ٨٢١ / ٢ .

ضمير مستتر فيها يعود على المكلف صاحب السمع والبصر والفؤاد ، ومسؤولاً خبر
(كان) و (عنه) يتعلق بمسؤول ، وفي مسؤول ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله يعود
على إلى المكلف ، لأن المكلف مسؤول عن ذلك كله .

وقد جعل الزمخشري اسم (كان) ضميراً مستتراً فيها يعود على كل ، و (مسؤولاً)
خبرها ، وليس فيه ضمير ، و (عنه) يتعلق بمسؤول وهو عنده في موضع رفع مفعولاً لم
يُسم فاعله (١) بمسؤول متقدماً عليه ، فأجاز تقدم المجرور الواقع مفعولاً لم يسم فاعله
على الحامل ، فيجوز على هذا أن تقول : زيد منه مضحك ، والزيدان منهما مضحك
والزيدون منهم مضحك . وكذلك أيضاً تقول : زيد سير (٢) ، على أن يكون بزيد في
موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله بسير مقدماً عليه . وقد نسب أبو علي الفارسي في بعض
توالم فيه جواز تقدم المجرور في هذا ونحوه إلى سيويه وإلى أبي إسحاق الزجاج ، فزعم
أن ذلك مذاهبهما كما ذهب إليه الزمخشري .

وذهب أكثر النحويين إلى منع ذلك ، لأن المفعول الذي لم يسم فاعله بمنزلة
الفاعل ، إذ هو نائب عنه والفاعل لا يتقدم على رافعه ، فكذلك المفعول الذي لم
يُسم فاعله . مع أن الاتفاق على منع تقدمه إذا كان غير مجرور بل مرفوعاً في اللفظ ،
فلا يجوز عند الجميع : زيد ضرب ، على أن يكون (زيد) مفعولاً لم يسم فاعله بضرب ، (٣)

(١) الكشاف : ٤٤٤ / ٢ ، وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٣٧ : (وهذا مما
غلط فيه الزمخشري فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولاً لم يسم فاعله لـ
(مسؤولاً) ، ولا أعلم أحداً قاله ولا أجازته .)

(٢) انظر الهج : ٢٦٩ / ٢ .

(٣) اقتفى ابن لب - في الرد على الزمخشري في تعلق (عنه) بمسؤول - أثر ابن أبي
الربيع في البسيط ، قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٣٧ : (ولا يجوز أن يكون
(عنه) في موضع رفع ، لأن ما يسند إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه ، فلا تقول
بزيد مر ، تريد : مر بزيد ، وإذا قلت : زيد ضرب ، فليس زيد هو الذي
أسند إليه الفعل ، إنما هو مبتدأ ، والذي أسند إليه الفعل ضمير يظهر
في التثنية والجمع . . .) .

فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَنْضَعَ فِي الْمَجْرُورِ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَقَدْ قَامَ مَقَامَ مَا لَا يَتَقَدَّمُ وَهُوَ الْفَاعِلُ فَصَارَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمَجْرُورِ .

وَمِثَالُ الْعُمُومِ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمَبْتَدَأُ قَوْلُكَ : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَزَيْدٌ بَيْئَسَ الرَّجُلِ ، فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ (نِعَمٌ) فِعْلٌ مَاوِيٌّ وَكَذَلِكَ (بَيْئَسٌ) وَالرَّجُلُ فَاعِلٌ بِنِعَمٍ أَوْ بَيْئَسٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (زَيْدٌ) وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ ، لَكِنْ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَهُوَ الْعُمُومُ الَّذِي فِي لَفْظِ الرَّجُلِ ، لِأَنَّهُ هُنَا يَرَادُ بِهِ جِنْسُ جَمِيعِ الرِّجَالِ وَزَيْدٌ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْعُمُومِ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) ^(١) فَالَّذِينَ اسْمٌ (إِنْ) وَقَوْلُهُ (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) صِلَةٌ لِلَّذِينَ ، وَقَوْلُهُ (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنْ) وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اسْمَ (إِنْ) وَخَبَرَهَا فِي حُكْمِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَلَا ضَمِيرٌ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَعُودُ / عَلَى (الَّذِينَ) لَكِنْ فِيهَا عُمُومٌ قَوْلُهُ (مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) لِأَنَّ الْمَعْنَى : لَا نُضِيعُ أَجْرَ (٧٦ / ب) جَمِيعِ الْمُحْسِنِينَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحْسِنِينَ ، فَصَارَ الْمَبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ (الَّذِينَ) دَاخِلًا فِي هَذَا الْعُمُومِ ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ خَبَرُ (إِنْ) قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ بَعْدَ (أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ) ^(٢) فَ (أُولَئِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الَّذِينَ آمَنُوا ، فَتَكُونُ الْإِشَارَةُ هُنَا هِيَ الْمَغْنِيَّةُ عَنِ الضَّمِيرِ ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَ اسْمِ (إِنْ) وَخَبَرِهَا جُمْلَةً اعْتِرَاضِيَّةً ، وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) لِأَنَّهَا وَقَعَتْ

(١) الْآيَةُ : (٣٠) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ .

(٢) مِنْ الْآيَةِ : (٣١) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ .

بين متلازمين وهما اسم (إِنْ) وخبرها (١) ومن العموم أيضا قول الشاعر :
فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْيَارًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا (٢)

ف (الصُّدُورُ) مبتدأ والجملة المنفية بعده في موضع خبره ، وليس فيهما ضمير يعود على الصُّدُورِ ولكن فيها عموم يشمل المبتدأ ، لأنَّ قوله : (لَا صُدُورَ) معناه : لا صُدُورَ لهم بوجهه ، فكأنه قال : فَأَمَّا الصُّدُورُ التي اوجبوا لأنفسهم فلا صُدُورَ لهم أصلاً ، لا هي ولا غيرها . فالصُّدُورُ الأولى داخله في الثانية ، وكذلك أيضاً قول الآخر :-

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيِّراً فِي عَرَابِ الْمَوَاكِبِ (٣)
لأنَّ هؤلاء الذين هاجم كانوا قد أثبتوا لأنفسهم أنهم قاتلوا في يوم ما ، فقال لهم في البيت : أَمَا الْقِتَالُ الَّذِي أَثْبَتُوهُ لأنفسكم فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ أصلاً ، لَا هَذَا

- (١) وفي التبيان : ٨٤٥/٢ : (في خبر (إِنْ) ثلاثة أوجه :
أحدها : (أولئك لهم جنات عدن) وما بينهما معترض مسدود .
والثاني : تقديره : لا تضيع أجر من أحسن عملاً منهم ، فحذف العائد للمعلم به
والثالث : أن قوله تعالى : (من أحسن) عام ، فيدخل فيه الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ويغني ذلك عن ضمير ، كما أغنى دخول زيد تحت الرجل في باب نعم عن ضمير يعود عليه .
- (٢) من الطويل ، لربيع من الضباب يهجو جعفر بن كلاب . وقيل : لقومة بن الحمير . وهو من شواهد : الايضاح للفارسي : ٨٦/١ ، وشرح المفصل : ١٣٤/٧ ، والبسيط : ٣٤٨ ، وعدة السالك : ٢٠٠/١ ، والخزانة : ٥٧/١ ، ٢١٧٠ .
- (٣) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومي يهجو بني أسد بن أبي العيص ، وينسب للوليد بن نهيك ، وللكميث بن يزيد الأسدي . والعراض : جمع عري بضم الحين وسكون الراء بمعنى الناحية . والمواكب : الجماعة وقيل : ركاب الابل للزينة .

وانظر الشاهد في : شعر الحارث بن خالد المخزومي : ٤٥ ، والمقتضب : ٧١/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، والايضاح : ٨٦/١ والمنصف : ١١٨/٣ ، وشرح المفصل : ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والبسيط : ٤٣٨ ، والمساعد : ٢٤٣/١ ، والمغني : ٨٠/١ ، والتصريح : ٢٦٢/٢ ، والهمع : ٣٥٦/٤ ، والأشمونى : ١٩٦/١ ، والخزانة : ٢١٧/١ .

الَّذِي أُثْبِتَ وَلَا غَيْرَهُ ، عَلَى هَذَا أَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ . (١) وَيَتَصَوَّرُ فِيهِمَا أَيْضًا وَجْهُ آخَرٌ يُذَكَّرُ فِيمَا يَأْتِي ، (٢) وَالْفَاءُ فِي الْبَيْتَيْنِ مَحذُوفَةٌ ضَرُورَةً ، التَّقْدِيرُ : فَأَمَّا الصَّدُورُ فَلَا صُدُورَ ، وَأَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ .

وَأَمَّا تَكَرَّرُ الْمَبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) (٣) وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) (٤) فَالْحَاقَّةُ مَبْتَدَأٌ ، وَ (مَا) مَبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَالْحَاقَّةُ خَبَرُ الثَّانِي وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَغَيْرِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، لَكِنْ فِيهَا تَكَرَّرُ الْمَبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : الْحَاقَّةُ مَا هِيَ ، لَكِنْ وَضَعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ فَأَغْنَى عَنْهُ .

وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي الْكَلَامِ إِلَّا فِي مَوَاضِعِ التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا تَعْظِيمُ أَمْرِ الْحَاقَّةِ وَهِيَ الْقِيَامَةُ ، وَكَذَلِكَ الْقَارِعَةُ ، وَالْكَلَامُ فِي الْآيَتَيْنِ وَاحِدٌ . وَمِثْلُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَحْصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ (٥)

(ف) أَرَى (مَا) هُنَا قَلْبِيَّةٌ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، فَالْمَوْتُ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ مَبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَ (يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ) جُمْلَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَكَانَتْ / خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ ، (٧٧ / أ)

(١) الإيضاح للفراسي : ٨٦ / ١ .

(٢) انظر ما سيأتي ص : ٣٢٣ .

(٣) الآيتان : (١ - ٢) من سورة الحاقة .

(٤) الآيتان : (١ - ٢) من سورة القارعة .

(٥) من الخفيف لعدي بن زيد العبادي ، ونسبه سيهويه لابنه سواد أو (سواده)

كما ينسب لأمية بن أبي الصلت .

وانظر الشاهد في : ديوان عدي بن زيد ص : ٦٥ ، والكتاب : ٦٢ / ١ ، ومعاني

القرآن للأخفش : ٢١٢ / ١ ، وأما ابن الشجري : ٢٤٣ / ١ ، ٢٨٨ ، والخصائص

٥٣ / ٣ ، والافصح للفرقي : ١٤٤ ، والبسيط : ٤٣٧ ، والمفني : ٥٠٠ / ٢ ،

والأشياء والنظائر : ١٧٠ / ٤ ، والخزانة : ١٨٣ / ١ .

وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْتِ الْأَوَّلِ لَكِنْ فِيهَا تَكَرُّرُهُ بِلَفْظِهِ ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ
الضَّمِيرِ ، أَرَادَ : لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ ، فَقَالَ :
يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ، وَالْمَوْتُ مَفْعُولٌ بِسَبْقٍ ، وَ(شَيْءٌ) هُوَ الْفَاعِلُ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لِقَصْدِ
تَعْظِيمِ أَمْرِ الْمَوْتِ وَتَهْوِيلِهِ ، وَيَتَصَوَّرُ فِي الْبَيْتَيْنِ قَبْلَ هَذَا وَجْهٌ آخَرٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ
الْفَارِسِيُّ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا اسْتُغْنِيَ فِيهِ عَنِ الضَّمِيرِ بِتَكَرُّرِ الْمَبْتَدَأِ
بِلَفْظِهِ ، فَتَكُونُ الصَّدُورُ الْأُولَى يُرَادُ بِهَا الْجِنْسُ كُلُّهُ ، ثُمَّ كُرِّرَتْ فِي جُمْلَةِ الْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ
الْقِتَالُ فِي الْبَيْتِ الْآخِرِ ، ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ الْآخَرَ فِي الْبَيْتَيْنِ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّيٍّ (١) وَلَمْ
يَذْكُرْ غَيْرَهُ . وَقَدْ زَادَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيُّ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ رَابِعًا ، وَهُوَ
تَكَرُّرُ الْمَبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ ، (٢) فَأَجَازَ أَنْ يَقُولَ : مُحَمَّدٌ قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ
مَبْتَدَأٌ وَ(قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلِ فَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَأَغْنَى هَذَا عَنِ الضَّمِيرِ
الْحَائِدِ عَلَى مُحَمَّدٍ كَوْنُهُ قَدْ كُرِّرَ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَعْنَى ،
وَكَذَلِكَ يَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدٌ قَامَ أَبُو مُحَمَّدٍ ، إِذَا كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ هُوَ زَيْدٌ فِي الْمَعْنَى ،
وَلَمْ يُجِزْ ذَلِكَ سَبِيحِيهِ ، وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْشَ (٣) الْكَرِيمَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَ (٤)

أَرَادَ : أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِهِ أَنْ تَقْطَعَ ، ثُمَّ وَضَعَ الْفَتَى مَوْضِعَ الضَّمِيرِ ، وَأَغْنَى
عَنْهُ لَمَّا كَانَ الْفَتَى هُوَ الْمَرْءُ فِي الْمَعْنَى . فَكَذَلِكَ يَجُوزُ : مُحَمَّدٌ قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ،

(١) انظر الخزانة : ٢١٧/١ .

(٢) انظر البسيط : ٤٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٥/١ .

(٣) في الأصل : (يَخْشَ) وهو تحريف .

(٤) من الطويل للكلّبة العُزْنِيَّ (هبيرة بن عبد مناف) من فرسان تميم فسي

الجاهلية ، من قصيدة له في المفضليات . الهوينى : الرفق والدعة .

وهو من شواهد الخصائص : ٥٣/٣ ، والنوادر : ١٥٣ ، وشرح المفضليات

٢٣ ، والبسيط : ٤٣٩ ، وشواهد التوضيح : ١٤٣ ، وعمدة الحافظ : ٨١٧ ،

والخزانة : ١٨٦/١ .

ويكون الربط من جهة المعنى كما فعل في البيت. وردَّ الشلّوين هذا الاستدلال بأنَّ قوله في البيت (أوشكت حبال الهوينى بالفتى) لم يقع خبر مبتدأ وإنما وقع جواباً لـ (إذا) ولا يلزم أن يكون في جملة الجواب ضمير يعود إلى اسم في جملة الشرط ألا ترى أنك تقول: إذا قام زيد قام عمرو ، وجملة الجواب التي هي (قام عمرو) ليس فيها ضمير ولا ما يقوم مقامه. (١)

ونذكر بعض النحويين أن أبا الحسن أيضاً يجيز أن يقوم مقام الضمير الاسم الذي هو سبب المبتدأ ، فيجوز أن تقول: زيد قام عمرو (٢) ، إذا كان عمرو أبا زيد أو أخاه أو صاحبه أو نحو ذلك ، فكأنك قلت: زيد قام أبوه ، أو أخوه ، أو صاحبه ، ولا يقوم مقام الضمير عند سيويه إلا واحد من الأشياء الثلاثة المذكورة على ما تقدّم. ولا يجوز خلو الجملة الواقعة خبراً عن الضمير وما يقوم مقامه ، فأما قوله تعالى: (مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار) وقوله سبحانه: (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد) (٤) فـ (مثل) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: مما يقص / عليكم مثل (٧٧/ب) الجنة ، أو مما يتلى عليكم مثل الجنة ، والجملة التي هي قوله تعالى: (فيها أنهار) مستأنفة لا موضع لها من الإعراب ، ولا يستقيم أن تكون هي خبر المبتدأ لخلوها عن ضمير يعود عليه ، وما يقوم مقامه ، والهاء في قوله (فيها) عائدة على الجنة لا على

(١) انظر ردّ الشلّوين في البسيط: ٤٣٩ - ٤٤٠ ، وقال فيه: (ويمكن عندي انفصال آخر ، وهو أن يقال: أنه على حذف الضمير ، لأن المرء إنما يراد به الناس كلهم والفتى إنما يراد به من الناس) . ثم استدل لهذا الانفصال بشاهد من الشعر.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/١ ، وقال المبرد في المقتضب: ١٢٨/٤ : (ولو قلت: زيد قام عمرو ، لم يجز ، لأنك ذكرت اسماً ولم تخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره) . وانظر المصنف: ٥٠٠/٢ ، وشرح الالفية للشاطبي:

١٤٦/١ - ١٤٨٠

(٣) من الآية: (١٥) من سورة محمد ، وانظر التبيان: ١١٦١/٢ .

(٤) من الآية: (١٨) من سورة إبراهيم .

المبتدأ الذي هو (مَثَلُ) ، على هذا حَمَلَ سَيُويهِ ^(١) هذه الآية ، والكَلَامُ على الآيةِ الأخرى كالكَلامِ على هذه . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَكُونَ تِلْكَ الْجُمْلَةُ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (مَثَلُ) زَائِدًا ^(٢) ، وَالْجَنَّةُ هِيَ الْمَبْتَدَأُ ، وَالتَّقْدِيرُ : الْجَنَّةُ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ، وَالضَّمِيرُ الْمَاعِدُ عَلَى الْجَنَّةِ (الْهَاءُ) مِنْ قَوْلِهِ (فِيهَا) ، وَبِتَصَوُّرٍ أَيْضًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنَّ يَكُونَ الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ (فِيهَا) خَبَرًا ، وَ(أَنْهَارٌ) فَاعِلٌ بِهِ ^(٣) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونَ (مَثَلُ) فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى زَائِدًا ، وَ(الَّذِينَ) مَعَ صَلْتِهِ هُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ : (أَعْمَالُهُمْ كَرَامًا) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ^(٤) ، وَالْمَاعِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (أَعْمَالُهُمْ) ، وَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْآيَتَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ يَجْزِئُونَ زِيَادَةَ الْأَسْمَاءِ ^(٥) ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَيُمْضَوْنَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَجْزِئُونَ زِيَادَةَ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، إِنَّمَا الزِّيَادَةُ عِنْدَهُمْ مَخْتَصَةٌ بِالْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) ^(٦) فَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ يَكُونَ (الَّذِينَ) مَعَ صَلْتِهِ مَبْتَدَأُ مَحذُوفٍ الْخَبَرُ تَقْدِيرُهُ : وَمَا يَقْصُ عَلَيْكُمْ الَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ، أَوْ مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ الَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ، وَيَكُونَ (الَّذِينَ) عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ ^(٧) ، أَيْ : حُكْمُ الَّذِينَ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ

(١) الكتاب : ١٤٣/١ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ٣٠٧/٢ ، واعراب القرآن للنحاس : ١٧٣/٢ .

ومعاني القرآن للفراء : ٦٥/٢ .

(٣) انظر البسيط : ٤٤٧ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ٤٤٧/١ .

(٥) البسيط : ٤٤٨ .

(٦) من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة . وانظر المغني : ٥٠٢/٢ .

(٧) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٩/١ ، والبيان : ١٦٠/١ ، والبسيط : ٤٤٦ .

وتفسير القرطبي : ١٧٤/٣ .

(يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ) والمصطوفة عليها وهي قوله (وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا) وقعا معاً صلة للذين والجملة بعد هذا وهي قوله (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب ، وهذا القول جار على قياس قول سيويه من الآية المتقدمة ، التي هي قوله تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) وقد جوز سيويه هذا الوجه من الحذف في آيات أربع :

أحداها : هذه الآية المتقدمة وهي (مَثَلُ الْجَنَّةِ)

والثانية قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) ^(١) (الزَّانِيَةُ) عنده ^(٢) مبتدأ محذوف الخبر ، أي : في الفرائض الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، وهو أيضاً على حذف مضاف ، أي : حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، وإن شئت قدرت الخبر : مَّا يَقْضُ عَلَيْكُمْ ^(٣) أَوْ مَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ أو نحو هذا من المجرورات ، فذلك كله سواء .

والثالثة : قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ^(٤) أي : وَمَا يَقْضُ عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ .

والرابعة : قوله سبحانه : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَنْتَهُمَا) ^(٥) / أي : وَمِمَّا (١/٧٨) يَقْضُ عَلَيْكُمْ حُكْمُ الَّذِينَ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ . وسُيِّمَ في باب الاشتغال إن شاء الله السبب الذي لأجله حمل سيويه ثلاث الآيات الأخيرات على حذف الخبر وما في ذلك من الخلاف . وأما الآية الأولى فقد ذكرنا سبب ذلك فيها ، وهو أن الجملة التي هي : (فِيهَا أَنْهَارٌ) لا ضمير فيها للمبتدأ ولا ما يقوم مقامه ، فامتنع لذلك جعلها خبراً للمبتدأ الذي هو (مَثَلٌ) مع أن سيويه كما تقدم لا يجيز زيادة الأسماء ، وهذا السبب موجود في قوله سبحانه : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ) ، لأن قوله (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ)

(١) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٢) الكتاب : ١ / ١٤٣ .

(٣) انظر البسيط : ٤٤٦ .

(٤) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة النساء ، وانظر الكتاب : ١ / ١٤٣ .

لا ضمير فيه للمبتدأ (الذي هو) ^(١) (الذين) مع صلته ، ولا ما يقوم مقام الضمير .
وأما الضمير الذي هو النون في (يَتَرَيَنَّ) فإنما هو عائد على الأزواج ، والمراد به
(الزوجات) فلا شك في جريان هذا الوجه من حذف الخبر في هذه الآية على قياس
قول سيويه في الآيات الأربع ، لا متناع أن تكون الجملة بعد المبتدأ خبراً له لقيام
المانع فيها . وقد زعم القاضي أبو محمد بن عطية ^(٢) في تفسيره أن هذا القول في
الآية ليس بجارٍ على قياس قول سيويه ، قال : لأن سيويه إنما أجاز ذلك حيث وقع
بعد المبتدأ جملة طليئة لا خبرية ^(٣) ، كقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا)
وقوله سبحانه : (الزانية والزاني فاجلدوا) ^(٤) وقوله عز وجل : (واللذان يأتیانها
منكم فاذنهما) ^(٥) ألا ترى أن (اقطعوا واجلدوا واذنهما) أوامر لا أخبار ، وليس
ذلك في هذه الآية ، لأنه إنما وقع فيها بعد المبتدأ جملة خبرية وهي قوله :
(يَتَرَيَنَّ بأنفسهم) وليست بطليئة . وهذا الذي قاله غير صحيح ، لأن سيويه
قد جاوز ذلك كما تقدم في قوله تعالى : (مثل الجنة) وليس هنا بعد المبتدأ إلا جملة

(١) مابين القوسين مثبت في الهامش وعليه طمس .

(٢) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن
عطية الفرناطى ، صاحب التفسير ، الامام أبو محمد الحافظ القاضي . كان
فقيها جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، نحوياً لغوياً ، أدبياً
مفيداً ، فاضلاً من بيت علم وجلالة . روى عن أبيه والصدقى ، وروى عنه ابن
مضاء . وولى قضاء المرية . ألف تفسير القرآن العظيم وهو أصدق شاهد له
بإمامته في العربية وغيرها . ولد سنة ٤٨١ هـ وتوفى في رمضان سنة ٥٤٢ هـ ،
وقيل : ٥٤٦ هـ ، وقيل : ٥٤١ هـ . ترجمته في البغية : ٧٣ / ٢ - ٧٤ .

(٣) المحرر الوجيز : ١١٩ / ٢ ، وفيه (وحكى المهدوى عن سيويه أن المعنى :
وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون ، ولا أعرف هذا الذي حكاه ، لأن ذلك إنما
يتبعه إذا كان في الكلام لفظ أمر بمعد ، مثل قوله (والسارق والسارقة فاقطعوا)
< >

(٤) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة النساء .

خبرية ، وهي قوله تعالى : (فِيهَا أَنْهَارٌ) فهذه غفلة من القاضي أبي محمد رحمه الله .

القول الثاني : أن هذه الآية على حذف مضاف هو المبتدأ في الأصل ، والتقدير أزواج الذين يتوفون منكم ^(١) ، فـ (أزواج) مبتدأ ، و (الذين) مضاف إليه ، وقوله (يتربصن) جملة في موضع خبر المبتدأ والمائد عليه الضمير في (يتربصن) الذي هو النون ، ثم حذف المبتدأ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بأعرابه وصار مبتدأ ، والمبتدأ في الحقيقة إنما هو المحذوف .

القول الثالث : أن (الذين) هو المبتدأ حقيقة من غير حذف والجملة التي هي (يتربصن) في موضع خبره ، والضمير المائد على الأزواج الذي هو النون فـ (يتربصن) يفتى عن الضمير المائد على المبتدأ ، وهو (الذين) لأن الأزواج من سبب المبتدأ / ألا ترى أن المعنى : يتربصن أزواجهم ^(٢) ، والضمير في أزواجهم عائد إلى (الذين) ثم وضع الضمير الذي هو النون موضع (أزواجهم) فقام مقامه فـ حصول الربط ، وهذا القول بجار على قياس ما نسب لأبي الحسن الأخفش من تجويزه : زيد قام عمرو ، إذا كان عمرو من سبب زيد صاحبه أو أخاه أو أباه أو نحو ذلك ، لأنك كأنك قلت : زيد قام صاحبه ، وكذلك أيضا اختلف في قوله تعالى : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ^(٣) على ثلاثة أقوال :

أحدهما : أن تكون اللام في (لَمَنْ) لام الابتداء ، و (مَنْ) مبتدأ موصولة بمعنى (الذي) و (صَبَرَ وَغَفَرَ) صلة لها ، والجملة التي هي قوله تعالى : (إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) في موضع خبر المبتدأ الذي هو (مَنْ) وليس فيها ضمير يعود عليه ^(٤) ،

(١) مشكل اعراب القرآن : ١ / ٩٩ ، و اعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٦٩ ، والبيان :

١ / ١٦١ ، وتفسير القرطبي : ٣ / ١٧٤ ، ولم ينسب هذا القول في تلك المصادر

(٢) مشكل اعراب القرآن لمكي : ١ / ٩٩ .

(٣) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٤) ذكر هذا القول ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٤٤ ، وانظر المغني : ٢ / ٩٩٩ .

لكن فيها ما يقوم مقامه وهو اسم الإشارة الذي هو (ذَلِكَ) فيكون على هذا إشارة إلى (مَنْ) والمعنى : إِنَّ الذي صَبَرَ وَفَقَرَ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ، ويكون في الآية على هذا مجازاً وتوسعاً من حيث جعل الصَّابِرَ والخَافِرَ من عَزَمَ الْأُمُورَ على حدِّ قوله تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ)^(١) جعل كَأَنَّهُ مخلوقٌ مِنَ الْعَجَلِ ، لكثرة ورود العَجَلِ منه ، ويحتمل أن يكون (عَزَمَ) على حذف مضافٍ والتقدير : لِمَنْ ذَوَى عَزَمَ الْأُمُورَ ، ثم حذف الذي هو (ذَوَى) وأقيم المضاف إليه الذي هو (عَزَمَ) مقامه^(٢) ، ولا يكون فيها على هذا مجازاً.

القول الثاني : أن تكون الجملة في موضع خبر المبتدأ ، و (ذَلِكَ) إشارة إلى الصَّابِرِ المفهوم من (صَبَرَ) والغفرانِ المفهوم من (غَفَرَ) وإنما كان اسم الإشارة هنا مفرداً وهو عائِدٌ على اثنين ، ولم يكن (ذَيْنِكَ) بلفظ التثنية ، لأنه محمولٌ على معنى ، ما ذَكَرَ ، فكأنه قال : إِنَّمَا ذَكَرَ وهو الصَّابِرُ والغفرانُ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(٣) أى : بين الفارِضِ والبكرِ ، لكنَّه جاء بلفظ الافرانِ حملاً على معنى ما ذَكَرَ ، تقديره : عَوَانٌ بَيْنَ ما ذَكَرَ مِنَ الْفَارِضِ والبكرِ ، والجملة على هذا ليس فيها من اللفظ ضميرٌ يعود على المبتدأ الذي هو (مَنْ) ، ولا ما يقوم مقامه ، لكن فيها ضميرٌ محذوفٌ من اللفظ لفهم المعنى ، تقديره : إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ، والمعنى : إِنَّ الصَّابِرَ والغفرانَ مِنَ الذي صَبَرَ وَفَقَرَ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ، ويكون (مِنْهُ) المقدر متعلقاً بمحذوفٍ حالاً من الضميرِ الفاعِلِ المستترِ في المجرور الذي هو : مَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ، لوقوعه خبراً لـ (إِنَّ) فقام مقام اسم الفاعل الذي يتعلق به وهو كائنٌ أو مستقرٌ وتحمل الضمير الذي كان فيه ، وهذا القول الثاني من الآية قاله أبو علي الفارسي في الإيضاح .^(٤)

(١) من الآية : (٣٧) من سورة الأنبياء .

(٢) انظر البحر المحيط : ٥٢٤ / ٧ .

(٣) من الآية : (٦٨) من سورة البقرة .

(٤) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٤٤ : (وعلى هذا أخذ أبو علي هذه الآية وهو أحسن ما تؤخذ عليه هذه الآية) . وانظر الإيضاح : ٤٥ / ١ .

الْقَوْلُ الثَّالِثُ : أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةُ أَيْضًا خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (مَنْ) وَ (ذَلِكَ)
 إِشَارَةٌ إِلَى الصَّبْرِ وَالْفُفْرَانِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ / فِي الْقَوْلِ الثَّانِي ، وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ (١ / ٧٩)
 عَلَيْهِ لَظَاهِرٍ وَلَا مَحْذُوفٍ ، لَكِنْ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ
 إِلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (الصَّبْرُ وَالْفُفْرَانُ) لِأَنَّ الْمَعْنَى : وَلِلَّذِي
 صَبَرَ وَفُفِرَ إِنْ صَبَرَهُ وَفُفِرَانَهُ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ، ثُمَّ وَضِعَ (ذَلِكَ) مَوْضِعَ صَبَرَهُ وَفُفِرَانِهِ ،
 فَأَعْنَى عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ فِي الْمَعْنَى عَلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الْمَبْتَدَأِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ
 ذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ الْغَدَبِ (١) ، وَنَسَبَ لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ
 أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ حَيْثُ جَوَزَ فِيمَا نَسَبَ إِلَيْهِ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، إِذَا كَانَ عَمْرُو مِنْ سَبَبِ
 زَيْدٍ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهٌ رَابِعٌ وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ (مَنْ) اسْمٌ شَرْطِيٌّ مَبْتَدَأٌ ، وَاللَّامُ
 الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لَامُ التَّوَلُّدِ دَالَّةٌ عَلَى تَقْسِيمِ مَحْذُوفٍ ، وَقَوْلُهُ (صَبَرَ وَفُفِرَ) فِي مَوْضِعِ
 خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ اسْمُ الشَّرْطِ ، وَكَلَامُهُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ بِهِ ، وَفِي كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ هُوَ الرَّابِطُ ، وَالْجُمْلَةُ
 الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (إِنْ ذَلِكَ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ) جَوَابُ الْقَسَمِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ
 اللَّامُ وَوُطِّئَتْ لَهُ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ جَوَابُ الْقَسَمِ تَقْدِيرُهُ : مَنْ يَصْبِرُ

-
- (١) الْغَدَبُ - بِكسر الخاء وفتح الدال المهملة وتشديد الباء - معناه الرجل الطويل . وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر ، المشهور بالغدب . ولد في
 أشبيلية ، ورحل إلى مراکش فدرس في (فأس) كتاب سيوييه على أبي القاسم بن
 الرماك ، وأخذ عن ابن الأخضر . وذاع اسمه فأقبل الناس عليه من الجهات
 النائية . له من المصنفات : طرر على كتاب سيوييه ، وعلى الإيضاح ، وتعاليف
 على أصول ابن السراج ، ومعاني القرآن للفراء . توفي سنة ٥٨٠ هـ . انظر
 ترجمته في الذيل والتكملة : ٢ / ٥ ، ٦٤٨ ، ومغنته الوعاة : ١ / ٢٨ .
 وانظر رأيه في البسيط : ٤٤٥ ، والكافي : ١ / ١٢٨ .
 (٢) انظر التبيان : ٢ / ١١٣٥ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥٢٣ .

وَيَغْفِرُ فَإِنَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزِمَ الْأُمُورَ ، وَحَذَفَ (فَإِنَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزِمَ الْأُمُورَ) لدلالة جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ ، وهو قوله : (إِنَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزِمَ الْأُمُورَ) . وَجَوَابُ الشَّرْطِ لَا يَلْزَمُ فِيهِ وَجُودُ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ يُكَرِّهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١) فَقَوْلُهُ : (فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ) جملة وقعت جواباً لِمَنْ الشَّرْطِيَّةُ ، وليس فيها ضميرٌ يَعُودُ عليها . وكذلك أيضاً قول الشاعر :-

وَمَا أَنَسَ مِنْ أَشْيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلُهَا وَأَدَّ مَعَهَا يَدَ رَيْنَ حَشَوِ الْمَكَاحِلِ (٢)

ف (ما) اسمٌ شرطٍ مفعولٌ بَأَنَسَ ، وقوله : (لَا أَنَسَ) جوابُ الشَّرْطِ وهو المجزومُ الثاني لـ (ما) ، وليس في هذه الجملة الواقعة جواباً ضميرٌ يَعُودُ عَلَى (ما) وأَرَادَ (مِنْ أَشْيَاءَ) لَكِنَّهُ حَذَفَ النُّونَ لِالتَّعَادُلِ السَّاكِنِينَ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَلَا مُتَّعِيفٍ بَعْدَ هَا سَاكِنَةٌ ، وَالْأَكْثَرُ أَنَّ تَحَرُّكَ هَذِهِ النُّونِ مَعَ اللَّامِ بِالْفَتْحِ وَأَلَّا تُحَذَفَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (مِنَ الْأَرْضِ) (٣) وَ (مِنَ الْمَاءِ) (٤) وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ . وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ تَخَلَّوْا الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ عَنْ ضَمِيرٍ وَعَمَّا يَقُومُ مَقَامَهُ ، لَكِنْ يَقْتَرِنُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى مَعْدُوفَةٌ عَلَيْهَا بِالنِّفَاءِ خَاصَّةً ، مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ ، وَذَلِكَ نَعْوِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٣٣) مِنْ سُورَةِ النَّوْرِ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِابْنِ مَيْمُونَةَ (الرَّجَاحُ بْنُ أِبْرَدَ) شَاعِرٌ مَجِيدٌ مِنْ شُعَرَاءِ الدَّوَلَتَيْنِ .

حَشَوِ الْمَكَاحِلِ : أَرَادَ أَنَّهَا كَهَلَاءَ ، فَكَأَنَّ الدَّمَ مَعَ حِينَ ذَرْفِ صَاحِبِهِ الْكَهْلَ .
انْظُرِ الْبَيْتَ فِي الْحِمَاسَةِ لِأَبِي تَمَامٍ : ١٠٦ / ٢ ، وَالْأَمَالِي : ١٦١ / ١ ، وَالْمَسْلُوكُ
فِي غَرِيبِ اللَّفْظَةِ : ٢٦٩ ، وَاسْمُ الْكَلَامِ : ٤٢٣ / ١ ، وَالْمَصْنُوعُونَ فِي الْإِدْبِ : ٧٠ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٤) مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٣٠) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ .

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً / فَيَدُ وَتَارَاتٍ / يَجْمُ فَيَفْرِقُ (١)

(٧٩/ب)

ف (إنسان) مبتدأ و (عيني) خفيض بالإضافة ، و (يحسر الماء) جملة من فصل
وفاعل في موضع خبر المبتدأ ، وليس فيها ضمير يعود عليه ولا ما يقوم مقامه ، لكن
جواز ذلك لأنه عطاف عليه بالفاء قوله : (يَدُ و) وفيه ضمير مستتر هو الفاعل يعود
إلى المبتدأ الذي هو (إنسان) وكذلك أيضاً قول الآخر :-

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجَدَّ الْبَيْنُ فَانْفَرَقَا / وَطَقَّ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عَلَقَا (٢)

ف (الخليظ) اسم (إن) وهو مبتدأ في الأصل ، و (أجدد البين) جملة من
فعل وفاعل في موضع خبر (إن) وهي خبر المبتدأ في الأصل وليس فيها رابط ، وجاز
ذلك لأنه عطاف عليها بالفاء قوله : (انفرق) ، وفاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ
الذي هو (الخليظ) ويروى أيضاً هذا البيت (أجدد البين) بالنصب ، ولا إشكال
في هذه الرواية ، لأن فاعل (أجدد) ضمير مستتر يعود إلى الخليظ الذي هو
المبتدأ . وتقول على هذا : زيد يطير الذباب فيفضب (٣) ، فزيد مبتدأ ،

(١) من الطويل لدى الرمة . يحسر : يكشف ، يجم : يكثر ويتراكم ، ويروى برفع
الماء ونصبه ، ومن رفع جعل الفعل للماء ، وقد انكر صاحب المخصص : ٩٤/١
رواية النصب فقال : (ولم يرو : يحسر الماء - نصبا - ومن رواه كذلك فقد
أخطأ ، لأن الإنسان ليس حجب فيسب الماء وإنما هو صورة ، يقول : فإذا
حسر الماء كشف عنه فظهر ، وإذا جم الماء غرق فلم يظهر ، يعني بالماء
الدمع) .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٤٦٠/١ ، والمقرب : ١٣ ، والمحتسب : ١٥٠/١
والمعنى : ٥٠١/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٢٧٥/١ ، والهمج : ١٩/٢ ،
والاشموني : ١٩٦/١ ، ٩٦/٣ ، والدرر : ٧٤/١ ، ومعجم الشواهد العربية :
٢٤٥/١ .

(٢) من البسيط لزهير بن أبي سلمى ، مطلع قصيدة يمدح بها الهرم بن سنان .
أجدد : جد أمره وأجدد إذا أخذ فيه فهو جاد ومجد . وانفرق : انقطع .
الديوان : ٣٣ ، والبسيط : ٤٣٤ .

(٣) انظر البسيط ص : ٤٣٤ .

و (يَطِيرُ الذُّبَابُ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضع الخبرِ والضميرُ العائدُ على زيدٍ فاعلٌ (يَغْضِبُ) المعطوفُ بالفاءِ ، ولا يجوزُ ذلك في غيرِ الفاءِ من حروفِ المعطفِ ، لَوْ قُلْتَ : هُنْدٌ قَامَ زَيْدٌ وَأَكْرَمَهَا ، على أَنَّ يَكُونُ الرَّابِطُ الضَّمِيرَ فِي (أَكْرَمَهَا) وهو الهاءُ لم يجزْ ، لأنَّ المعطفَ بالواوِ (١) ، وذلك إِنَّمَا يَغْتَضُّ بالفاءِ وقد تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ على هذه المسألةِ في بابِ المعطفِ . (٢)

وَأَعْلَمُ أَنَّ الضَّمِيرَ العائدَ على المبتدأِ من الجملةِ الواقعةِ خبراً له يجوزُ حذفُ فُـه بشرطينِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَخْفُوضاً بحرفٍ خفيٍّ أو بإضافةِ اسمٍ يَصِحُّ قطعهُ عن الإضافةِ إليه ، كـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) و (كُلُّ) .

الثَّانِي : أَلَّا يُوَدَّى حذفُهُ إلى تهيئةِ الحاملِ للعملِ وقطعهُ عنه (٣) ، أو إلى ما يشبهُ ذلك ، وهذا إِذَا فُهِمَ الضَّمِيرُ من جهةِ المعنى . مثالُ ذلك قولُهُ تَعَالَى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) (٤) (مَنْ) مبتدأٌ موصولٌ بمعنى (الَّذِي) وقوله : (خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ) صلةٌ له ، وقوله : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) عطْفٌ على الصَّلَةِ والنَّاءِ الدَّخْلَةِ على (إِنَّ) جَوَابٌ (أَمَّا) لأنَّ فِيهِمَا معنى الشرطِ ، والجملةُ التي هي قوله تَعَالَى : (إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) في موضعِ خبرِ المبتدأِ الَّذِي هو (مَنْ) والضميرُ العائدُ عليه محذوفٌ لفهمِ المعنى ، تقدُّيره : فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى له (٥) ، وَجَازَ حَذْفُ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ مَخْفُوفٌ بحرفٍ خفيٍّ وهو الـلَّامُ ، وحذفُهُ لَا يُؤَدِّي إلى التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ .

(١) قال السيوطي في الهمع : ٢٠ / ٢ : (وأجازه هشام وحده) .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١١٣ - ١١٤ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥١ / ١ ، والهمع : ١٥ / ٢ .

(٤) الايتان : (٤٠ - ٤١) من سورة النازعات .

(٥) مشكل اعراب القرآن : ٤٥٦ / ٢ .

وكذلك أيضاً الآية الأخرى قبل هذه ، وهي قوله عز وجل : (فَأَمَّا مَنْ طَغَى ،
وَأَثَرَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى) (١) ، والكلام في هاتين الآيتين واحد ،
وتقول على هذا : زيدَ أَمَّا الْمَالُ فَكَثِيرٌ ، فزيد مبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر
بعده في موضع خبره ، والضمير / الحائد عليه محذوف تقديره : أَمَّا الْمَالُ لَهُ فَكَثِيرٌ . (٨٠ / أ)
وذَ هَبَ الْكَوْفِيُّونَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مُحَاقِبَةٌ لِلْضَمِيرِ ، فَأَغْنَتْ عَنْهُ
وَصَارَتْ هِيَ الرَّابِطُ ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ : فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ مَأْوَاهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ
وَعُوِضَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَقَامَتْ مَقَامَهُ فِي الرَّبِطِ ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ فِي الْآيَةِ
الْأُخْرَى ، وَالْمَثَالِ الْمَذْكُورِ وَمَا كَانَ نَحْوَهُ ذَلِكَ .

وَالْبَصْرِيُّونَ يَنْصَحُونَ أَنَّ تَقْوَمَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَقَامَ الضَّمِيرِ فِي الرَّبِطِ .
وَمِنْ حَذْفِ الضَّمِيرِ أَيْضًا لاجتماع الشرطين قول العرب : السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ ،
فالسَّمْنُ مبتدأ ، و (مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول ، والضَّمِيرُ
محذوف لفهم المعنى ، تقديره : مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ ، وكذلك : الْبُرُّ قَفِيزَانٍ بِدِرْهِمٍ ،
أَي : قَفِيزَانٍ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ .

ويجوز أيضاً في هذا ونحوه وجه آخر ، وهو أن يكون (السَّمْنُ) مبتدأ و (مَنَوَانٍ)
خبره ، وبدِرْهِمٍ في موضع الصفة لمَنَوَانٍ ، فيكون الخبر على هذا مفرداً لا جملة ،
فلا يفتقر إلى وجود ضمير يعود على المبتدأ ، إنما يشترط ذلك في الخبر إذا كان جملة
ولا بد أن يكون هذا الوجه الثاني على حذف مضاف ، إما من المبتدأ وإما من الخبر ،
فتقديره إذا كان محذوفاً من المبتدأ : مَنَوَا السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ ، وقفيزا البُرُّ
قفيزان بدِرْهِمٍ .

-
- (١) الآيات : (٣٧ - ٣٨ - ٣٩) من سورة النازعات .
(٢) ونسبه ابن هشام في المغنى : ٥٠١ / ٢ إلى طائفة من البصريين أيضاً . وانظر
الاشموني : ١٩٦ / ١ .
(٣) انظر الايضاح : ٤٤ / ١ ، وشرح المفضل : ٩١ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٠٣ / ١
والبسيط : ٤٤٣ ، وفيه توجيه هذا القول بما يوضح اقتفاء ابن لب لأثر ابن
أبي الربيع في ذلك .

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القري
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة والتخو

د. عبد الله بن عبد الرحمن
سراة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٠٩٨

نقد ابن القيم على بعض رجال القاسم الجاهلي

لأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن لبّ رحمته ورضي عنه
(ت ٧٨٢ هـ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في التحو والصرف

إعداد الطالب

محمد الزين زروق

١٠٠٢١٥٢

إشراف

الأستاذ الدكتور يوسف عبد الرحمن الصنيع

الأستاذ بالكلية

١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

١٩٨٥ - ١٩٨٦ م



١٠٩٨

در قضا علیٰ ارض مصر
و قد مررت
سرا علیکم

المجلد الثاني

وتقديره إذا كان من الثاني : السَّمَنُ ذُو مَنُوبِينَ بِدَرِهِم ، وَالْبُرُّ ذُو قَفِيزِينَ بِدَرِهِم
 أَيْ : صَاحِبُ هَذَا التَّسْمِيرِ . ونظيرُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الحَذْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ
 مِنْ آمَنَ) ^(١) أَيْ : وَلَكِنَّ ذُو ^(٢) الْبِرِّ مِنْ آمَنَ ، والمعنى : صَاحِبُ الْبِرِّ مِنْ آمَنَ ، أَوْ يَكُونُ
 التَّقْدِيرُ : وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرٌّ مِنْ آمَنَ . وقد أَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَمَثَلُ
 الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ) ^(٣) عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، أَعْنَى عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ
 إِمَّا مِنَ الْأَوَّلِ وَإِمَّا مِنَ الثَّانِي ، تَقْدِيرُهُ إِذَا كَانَ الحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ (الَّذِينَ)
 وَمَثَلُ دَاعِي الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ ، فَحَذْفُ (دَاعِي) وَهُوَ المضافُ وأَقِيمَ
 المضافُ إِلَيْهِ وَهُوَ (الَّذِينَ) مَقَامَهُ ، وتقديره إذا كان الحذف من الثاني وهو
 (الَّذِي) : وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ مَنْفُوقِ الَّذِي يَنْفِقُ ، ثُمَّ حَذْفُ المضافِ وَهُوَ
 (مَنْفُوقٌ) وَأَقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ وَهُوَ (الَّذِي) مَقَامَهُ . وَلِسِيَوِيهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا أَخَذَ
 آخَرُ سَوَى هَذَا ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْأَصْلُ : مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ
 الَّذِي يَنْفِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً وَمَا يَنْفِقُ بِهِ ، أَيْ : كَمَثَلِ النَّاعِقِ وَالْمَنْفُوقِ
 بِهِ ^(٥) ، فَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا : تَشْبِيهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دُعَائِهِ الْكَفَّارَ إِلَى
 الْإِيمَانِ بِالنَّاعِقِ بِالْغَنَمِ ، وَهُوَ الصَّائِحُ بِهَا ، وَتَشْبِيهِ الْكَفَّارِ فِي كَوْنِهِمْ لَا يَنْفَعُ فِيهِمْ
 الدُّعَاءُ بِالْغَنَمِ الْمَنْفُوقِ بِهَا لِأَنَّهَا / لَا تَنْفَعُهُ مَا يَقُولُ النَّاعِقُ إِنَّمَا تَسْمَعُ صَوْتًا لَا غَيْرَ ، (٨٠ / ب)
 فَحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ لَوْجُودِ نَظِيرِهِ فِي الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي شَبَّهَ بِهِ ، وَذَلِكَ
 قَوْلُهُ : (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) وَحَذْفُ مِنَ الثَّانِي وَمَا يَنْفِقُ
 بِهِ ، لَوْجُودِ نَظِيرِهِ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ الَّذِي شَبَّهَ بِهَِذَا الْمَنْفُوقِ بِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) من الآية : (١٧٢) من سورة البقرة .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي اللِّسَانِ (بَرَر) : (وَلَكِنَّ ذَا الْبِرِّ مِنْ آمَنَ) . وَأَيْضًا فِي

تفسير القرطبي : ٢ / ٢٣٩ ، والبحر المحيط : ٢ / ٣ .

(٣) من الآية : (١٧١) من سورة البقرة . وانظر البسيط : ٤٣٢ .

(٤) انظر الكتاب : ٢١٢ / ١ .

(٥) انظر تفسير القرطبي : ٢ / ٢١٤ .

(وَشَلُّ الذِّينَ كَفَرُوا) وهذا النوع من الحذف على مأخذ سيبويه يُسمى الحذف للنظير
حذف فيه من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول
وهكى سيبويه أن بعض العرب يقول : كَانَ السَّمْنُ مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ (١) ، وَكَانَ الْبُرُّ قَفِيزِينَ
بِدَرَاهِمٍ ، وهذا إنما هو على الوجه الثاني من الوجهين المتقدمين في قولك : السَّمْنُ
مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ ، وَالْبُرُّ قَفِيزَانٍ بِدَرَاهِمٍ ، وهو أن يكون السَّمْنُ أو الْبُرُّ مبتدأ والاسم
المفرد بعده خبره ، والمجرور في موضع الصفة للخبر ، فلما دخلت (كَانَ) رفضت
المبتدأ اسماً لها ونصبت الخبر خبراً لها .

وأما على الوجه الأول وهو أن يكون ما بعد المبتدأ الذي هو السَّمْنُ أو الْبُرُّ
جملة من مبتدأ وخبر في موضع الخبر ، فإذا أدخلت (كَانَ) على هذا الوجه قلت :
كَانَ السَّمْنُ مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ ، وتصير الجملة التي هي (مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ) في موضع
نصب خبراً ليكان . وكذلك تقول في المثال الآخر : كَانَ الْبُرُّ قَفِيزَانٍ بِدَرَاهِمٍ ، والوجه
الأول في هذا ونحوه ذكره أبو علي الفارسي في الإيضاح . (٢)

ومن حذف الضمير أيضاً لا اجتماع الشرطين المتقدمين قوله تعالى : (وَلَمَنْ صَبَرَ
وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) (٣) وهذا على مأخذ الفارسي فيها على ما تقدم (٤) ، وقد
ذكرنا ما في ذلك من الخلاف وما يتصور فيها . وتقول أيضاً على حذف الضمير : زَيْدٌ
جِئْتُ مِنْ قَبْلُ ، فزَيْدٌ مبتدأ ، و (جِئْتُ مِنْ قَبْلُ) جملة في موضع الخبر ، والضمير
المائد عليه محذوف تقديره : زَيْدٌ جِئْتُ مِنْ قَبْلِهِ ، ثُمَّ حذفت الضمير المضاف إليه ،
لأن (قَبْلًا) من الأسماء التي يجوز قطعها عن الإضافة ، وكذلك (بَعْدُ) تقول :
زَيْدٌ قُمْتُ بَعْدُ ، تُرِيدُ : قُمْتُ بَعْدَهُ ، ثُمَّ حذفت الضمير ، وتقول أيضاً : الْقَوْمُ

(١) الكتاب : ٣/١ ، وفيه : (وَأَمَّا قَوْلُ النَّاسِ : كَانَ الْبُرُّ قَفِيزِينَ ، وَكَانَ السَّمْنُ
مَنُونٍ ، فَأَنَّمَا اسْتَغْنَوْا هَاهُنَا عَنْ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ لَمَّا فِي صَدْرِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ . . .)

(٢) الإيضاح : ٤٤/١ .

(٣) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٤) انظر ما سبق في ص : ٣٢٩

جاءني كُلُّ ، أَيْ : كُلُّهُمْ ، وحذفت الضمير ، لأنَّ (كَلَّا) أيضاً ما يصحُّ قطعه عن الإضافة .

ولا يجوز حذف الضمير في مثل قولك : زيد قام أبوه ، لفقد الشرط الأول ، لأنه ليس مخفوضاً بحرف خفي ولا باسم يصحُّ قطعه عن الإضافة .

ومثال ما يؤدّي حذف الضمير فيه إلى التهيئة والقطع قولك : زيد مررت به ، لا يجوز حذف الضمير هنا ، لأنك لو حذفته قللت : زيد مررت ، لكنك قد هيأت (مررت) لأن يتعدى إلى زيد بالباء ^(١) وقطعته عن ذلك بأن رفعته بالابتداء ،

ألا ترى أنك تقول : بزيد مررت ، فتعدى (مررت) إلى زيد المتقدم بالباء ، فمتى أمكن / تعدّيه إليه لم يجرّ قطعه عنه إلى الرفع بالابتداء ، ولهذه العلة امتنع حذف (أ/٨) ضمير النصب في مثل قولك : زيد ضربته ، لا تقول : زيد ضربت ، لأنَّ (ضربت) إن ذاك مهياً لأن ينصب زيداً ، فلا يقطع عنه ويرفع بالابتداء إلا حيث سمع أو في ضرورة . فمن المسموع قوله تعالى : (وكلُّ وعد الله الحسنى) ^(٢) على قراءة ابن عامر برفع (كل) على الابتداء ، والجملة بعده في موضع الخبر ، والضمير محذوف تقديره : وكلُّ وعد الله الحسنى فحذفت الهاء من (وعدة) وهي ضمير نصب ، ولا يقاس ^(٣) عليه غيره لما فيه من التهيئة والقطع ، ألا ترى أن (وعد) بعد حذف الضمير مهياً لأن ينصب (كلاً) بدليل أنه قد نصبه على قراءة الجماعة ^(٤) حيث قرأوا : وكلُّ وعد الله الحسنى . ومن الضرورة قول الشاعر :

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥١ / ١ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة الحديد . وانظر البحر المحيط : ٢١٩ / ٨ ،

وتفسير القرطبي : ٢٤١ / ١٧ ، وحجة القراءات : ٦٩٨ ، والمغنى : ٤٩٨ / ٢ .

(٣) نقل ابن مالك الاجماع على جواز هذا الحذف . انظر المساعد : ٢٣٤ / ١ ،

والخزانة : ٣٥٩ / ١ .

(٤) حجة القراءات : ٦٩٨ .

وَحَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ (١)

فـ (حَالِدٌ) مبتدأ ، والجُمْلَةُ بعده في موضع خبره والضمير محذوف تقديره : وَحَالِدٌ يَحْمَدُهُ سَادَاتِنَا ؛ لَكِنَّهُ حَذَفَهُ ضَرُورَةً . وَمِنْ الضَّرُورَةِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّ لَمْ أَصْنَعْ (٢)

فـ (كُلُّ) مبتدأ ، و (لَمْ أَصْنَعْ) في موضع خبره والضمير محذوف تقديره : كُلُّ لَمْ أَصْنَعَهُ ، وَحَذَفَ الضَّمِيرَ ضَرُورَةً ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخَذَ اللَّهُ رَابِعَةً تَعْمُودًا (٣)

فـ (كُلِّهِنَّ) مبتدأ ، و (قَتَلْتُ) في موضع خبره على حذف الضمير ، أَي : كُلِّهِنَّ قَتَلْتُهُ ، أَوْ قَتَلْتُهُنَّ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ :-

(١) من السريخ نسبة ابن عصفور في المقرب للأسود بن يعفر ، وليس في ديوانه

جمع الدكتور نوري القيسي . ويروي (أصحابه) مكان (ساداتنا) .

انظره في المقرب : ٨٤ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٨ / ١ ، والبحر

المحيط : ٢١٩ / ٨ ، والخزانة : ١٧٤ / ١ - ٣٦٠ .

(٢) البيت من أرموزة لأبي النجم الصبلي ، وأم الخيار : زوجته . انظر الكتاب :

٨٥ / ١ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٤٦ ، والمقتضب : ٢٥٢ / ٤ ، والتبصرة : ٢٠١ / ١

والمحتسب : ٢١١ / ١ ، والخصائص : ٢٩٢ / ١ ، ٦١ / ٣ ، وشرح المفصل :

٣٠ / ٢ ، ٩٠ / ٦ ، والافصح للفارقي : ٢٠٥ ، والبسيط : ٤٤١ ، وشرح

الجميل لابن عصفور : ٣٥٠ / ١ ، والمساعد : ٣٩٤ / ٢ ، والمفنى :

٢٠١ / ١ ، ٤٩٨ / ٢ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، والجمع : ١٦ / ٢ ،

ويرى الفراء قياسية هذا الحذف إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به كما فى

البيت ، ونقل الصَّفار أنه مذهب الكسائي أيضا ، انظر الخزانة : ٣٥٩ / ١ .

(٣) من الوافر ، ولم اهتمد لقائله ، انظر الكتاب : ٨٦ / ١ ، ومعاني القرآن

للأخفش : ٢٥٢ / ١ ، والحبجة لابن خالويه : ٣٤٢ ، وأمالى ابن السجرى :

٣٢٦ / ١ ، ومعجم الشواهد : ١٠٦ ، والخزانة : ١٧٧ / ١ .

فَأَقْبَلَتْ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجْرٌ (١)

(فَثَوْبٌ نَسِيتُ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وحذف الضمير من الخبر ، وكذلك أيضاً قوله : ثَوْبٌ أَجْرٌ ، أَرَأَى : أَجْرُهُ ، وحذف الضمير من الخبر ، ومثل هذه الأبيات قول الآخر أيضاً :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَاءً وَيَوْمٌ نُسْرٌ (٢)

والاسم المرفوع في الأبيات الثلاثة الأول مبتدأ لا غير ، وأما البيتان الأخيران فأخذهما سيويه في ظاهر كلامه على أن الاسم المرفوع فيهما أيضاً مبتدأ على ما تقدّم . والمسوّغ للابتداء بالنكرة على هذا ما في البيتين من معنى التفصيل . ويتصور في ذلك الاسم فيهما أيضاً وجه آخر ، وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والأصل : فَثَوْبِي ثَوْبٌ نَسِيتُهُ وَثَوْبٌ أَجْرُهُ ، و (نَسِيتُهُ) و (أَجْرُهُ) على هذا في موضع الصفة لثوبٍ وحذف منها الضمير العائد على الموصوف . وكذلك أيضاً الأصل في البيت الأخير : فَأَيَّامُنَا يَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ، وَيَوْمٌ نَسَاءً فِيهِ ، وَيَوْمٌ نُسْرٌ فِيهِ ، فَأَيَّامُنَا مبتدأ ، وَيَوْمٌ بعده مع ما عطف عليه خبره ، و (عَلَيْنَا) في موضع الصفة ليوم ، وكذلك قوله : (لَنَا) في موضع الصفة ليوم الذي قبله ، وكذلك أيضاً نَسَاءً فِيهِ ، وَنُسْرٌ فِيهِ ، في موضع الصفة ليوم / فحذف المبتدأ وأبقى خبره ، وحذف أيضاً الضمير من الجملة الواقعة صفةً في (٨١/ب) قوله : (نَسَاءً) وفي قوله (نُسْرٌ) ويحتمل أن يكون حذفه مخفوضاً ب (في) فيكون قد

(١) من المتقارب لا مرئ القيس ، ويروى صدره في ديوانه : ١٥٩ :

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّ يَتَهَا

انظر : الكتاب : ٨٦/١ وفيه (لبست) مكان (نسيت) وأما ابن الشجري :

٩٣/١ ، ٣٢٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٦/١ ، والمفنى : ٤٧٢/٢ ،

وشرح ابن عقيل : ٢١٩/١ ، والخزانة : ١٨٠/١ .

(٢) من المتقارب للنمر بن تولب العكلى . انظر شعره : ٥٧ ، والكتاب : ٨٦/١ ،

والبسيط : ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٦/١ ، والمساعد : ٢٣٣/١ ،

والهجم : ٣٠/٢ ، ٨٦/٤ ، والدرر : ٧٦/١ .

حَذَفَ الْخَافِضَ وَالْمَغْفُوعَ مَعًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا حَذَفَهُ بَعْدَ أَنْ صِيَّرَهُ مَفْعُولًا بِهِ مَجَازًا ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا إِنَّمَا حَذَفَهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ نَصَبٍ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ تَقْدِيرُهُ : نَسَاؤُهُ وَنَسْرُهُ ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَاءَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (١) فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا أَنَّ ضَمِيرَ اسْمِ الزَّمَانِ إِنْ أَخِذَ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لَزِمَتْ مَعَهُ (فِ) ، وَإِنْ أَخِذَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا لَزِمَ أَلَّا يُؤْتَى مَعَهُ بِ (فِ) . وَالْوَجْهُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلَى أَنْ يُدْعَى فِي الضَّمِيرِ الْمَحْذُوفِ لِيَكُونَ حَذَفٌ وَهُوَ ضَمِيرٌ نَصَبٍ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ كَالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَوْصُولِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّوِيهِ (٢) فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْخَمْسَةِ وَمَا كَانَ نَحْوَهَا ، أَنَّهُمَا فِي الشَّدِّ وَفِي بَعْضِ لَيْتِهَا فِي غَيْرِ الشَّعْرِ وَلَيْسَتْ بِضُرُورَةٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ فِيهَا الْاسْمَ الْأَوَّلَ بِالْفِعْلِ الْمَتَّاعِرِ لَمْ يَفْتَلِ الْمَعْنَى (٣) وَلَمْ يَنْكَسِرِ الشَّعْرُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ ، بِنَصَبِ (كُلُّ) لَكَانَ فِي وَزَنِ الشَّعْرِ مِثْلَ الرَّفْعِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَبْيَاتِ الْأُخْرَى لَوْ نَصَبَ الشَّاعِرُ الْاسْمَ بِالْفِعْلِ الْمَتَّاعِرِ لَكَانَ مَسَاوِيًا لِلرَّفْعِ فِي الْوَزَنِ .

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّوِيهِ فِيهِ إِشْكَالٌ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مِنْ جِهَتَيْنِ أَنَّ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ فِيهِمَا هُوَ (كُلُّ) مُضَافَةٌ إِلَى الضَّمِيرِ ، وَقَدْ حَكَى سَيِّوِيهِ (٤) عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ الْمَرْبَ وَضَعَتْ كُلًّا الْمُضَافَةَ إِلَى الضَّمِيرِ (عَلَى أَنْ تَكُونَ لِلْعُمُومِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا تَوْكِيدًا تَابِعَةً لَهَا قَبْلُهَا فِي الْإِعْرَابِ أَوْ مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ) (٥) ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ تَسْتَعْمَلَ فَاعِلَةً وَلَا مَفْعُولَةً وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ سِوَى التَّوْكِيدِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، مِثَالُ اسْتِعْمَالِهَا مُبْتَدَأُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِلَّهِ) (٦) عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو (٧) (كُلُّهُ) بِالرَّفْعِ ،

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٨٥ - ٨٦ .

(٣) انظر دلائل الإعجاز : ١٨٤ - ١٨٥ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١١٦ - ١١٧ .

(٥) مابين القوسين مثبت في الحاشية .

(٦) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٧) ويمحقوب . انظر حجة القراءات : ١٧٧ ، والاتحاف : ١٨٠ ، والنشعر :

فَكَلَّمَهُ مَبْتَدَأٌ وَ (لَهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ وَالْجَمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (إِنَّ) .
 وَمِثَالُ اسْتِعْمَالِهَا تَوْكِيدًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)^(١) عَلَى قِسْرَاءِ
 الْجَمَاعَةِ بِنَصْبِ (كُلِّ) فَكَلَّمَهُ تَوْكِيدًا لِلأَمْرِ ، وَ (لَهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (إِنَّ) فَإِذَا ثَبَتَ
 هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مِنَ الضَّرَائِرِ ، لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَكُنْ لِيَقْدِرَ
 عَلَى نَصْبِ (كَلَّمَ) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَلَا (كَلَّمَهُنَّ) فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ ، لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ
 فِيهِمَا (كُلًّا) الْمِضَافَةَ إِلَى الضَّمِيرِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ لَكَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَهَا
 فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ وَالتَّوْكِيدِ ، وَذَلِكَ مَضْعُوعٌ عَلَى حِكَايَةِ الْخَلِيلِ ، فَالشَّاعِرُ إِذَا مَضَى إِلَى
 حَذْفِ الضَّمِيرِ ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى نَصْبِ الْأَسْمِ فِيهِمَا ، إِذَا هُوَ مُتَمَتِّعٌ كَمَا ذَكَرَ ، فَكَيْفَ
 يَقُولُ سَيُوهِيهِ^(٢) إِنَّ الشَّاعِرَ فِي الْبَيْتَيْنِ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ النَّصْبِ ؟ فَعَلَى هَذَا كَانَ يَنْبَغِي
 أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الضَّمِيرِ فِيهِمَا ضَرُورَةً ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِي حَذْفِهِ شِبْهَ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ
 مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ هَلْ / ضَرَبْتَ ؟ وَأَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ فِيهِمَا أَشْبَهَ يَسِيرًا مِنْهُ فَنَحْنُ
 الْأَبْيَاتِ الْأُخْرَى ، لِأَنَّ مَا يُؤَدِّي الْحَذْفُ فِيهِ إِلَى شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ دُونَ الْأَوَّلِ فَفِي
 الْقُبْحِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ .

وَقَدْ انفصلوا عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ فِي كَلَامِ سَيُوهِيهِ ، بِأَنَّ فِي (كُلِّ) الْمِضَافَةَ إِلَى
 الضَّمِيرِ لُحْظًا قَلِيلَةً ، وَهِيَ أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّوْكِيدِ وَالْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ مَا حَكَاهُ
 الْخَلِيلُ ، لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا فَتَكَلَّمَ عَنْ سَيُوهِيهِ هُنَا عَلَى مَقْتَضَى تِلْكَ
 اللَّفْظَةِ مِنْ جَوَازِ النَّصْبِ فِيهَا بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ .

وَمِثَالُ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ حَذْفُ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ ، قَوْلُكَ :
 زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ؟ وَزَيْدٌ أَضْرَبْتَهُ ، وَزَيْدٌ إِنْ تَضَرَّبَ أَهْنَكَ . فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ
 فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (ضَرَبْتَهُ) وَفِي (تَضَرَّبَ) وَيَقْبَحُ حَذْفُهَا هُنَا ،
 وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ بَعْدَ حَذْفِ الضَّمِيرِ لِأَجْلِ أَدَاةٍ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ : ٢٤٢/٤ ،

وَمِثْلُ اِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ١٦٤/١ .

(٢) الْكِتَابُ : ٨٥/١ .

الاستفهام أو أداة الشرط ، لأنَّهما من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما قبَّح ذلك وليس فيه التَّهْيِئَةُ والقطعُ ، لأنَّ ذلك الحذف يُوَدِّي إلى الشَّبه بما فيه التَّهْيِئَةُ والقطعُ ، ألا ترى أنَّ ذلك الفعل المتأخَّر واقع بعد الاسم المبتدأ في موضع خبره عامل في ضميره ، فصار شبيهاً بقولك : زيدٌ ضربته ، ولكنه ليس بمنزلة في قبَّح الحذف . ومن هذا القبيل : كَلَّه لم أعنع ، وكُلَّهْن قتلَتْ في البيتين المتقدمين على مقتضى اللغة الفصيحة التي حكاهما الخليل ، لأنَّ الفعل المتأخَّر فيهما على ما تقدَّم لا يصحُّ له الحمل بعد حذف الضمير في الأول ، فصار في ذلك بمنزلة : زيدٌ كَلَّ ضربته ؟

وأعلم أنَّ العامل في ضمير الاسم المبتدأ إذا تقدَّم على المبتدأ ، فإنه لا يجوز حذف الضمير منه مطلقاً بوجه لا في الشعر ولا في غيره ، فإذا قلت : زيدٌ ضربته ، على الابتداء والخبر ، ثُمَّ قدَّمت الجملة الواقعة خبراً وهي (ضربته) على الاسم المبتدأ فقلت : ضربته زيدٌ ، فلا يجوز حذف الضمير هنا بوجه ، فلا تقول : ضربت زيدٌ ، تريد : ضربته زيدٌ ، وكذلك أيضاً إذا قلت : زيدٌ هل ضربته ؟ ثُمَّ قدَّمت الخبر فقلت : هل ضربته زيدٌ ؟ لا يجوز أيضاً أن تحذف الضمير فتقول : هل ضربت زيدٌ ؟ لا يجوز أيضاً أن تحذف الضمير فتقول : هل ضربت زيدٌ ، فإن قلت : ولم جاز مع تأخُّر الخبر في الشعر وحيث سُمِع من الكلام حذف الضمير في مثل الآية المتقدِّمة على قراءة ابن عامر ، والأبيات المذكورة ، ولمَّ يجز ذلك مع تقدُّم الخبر على وجه من الوجوه ، وما الفرق بينهما ؟ فالجواب : أنَّ العامل المتقدم قوٌّ ، فقطعه من العمل مع قوَّة تهْيِئِهِ له لا يسوغ ، فلذلك لم يرد في كلامهم نحو : ضربت زيدٌ ، على حذف الضمير ، وأمَّا العامل المتأخَّر فضعيف العمل فهو أيضاً ضعيف التَّهْيِئَةِ (٨٢ / ب) فقطعه عن العمل أسهل . فلذلك جاء في كلامهم مثل : زيدٌ ضربت ، ويدلُّك على أنَّ العامل المتقدم قوٌّ العمل والمتأخَّر ضعيف جواز قولك : لزيدٌ ضربت ، وامتناع :

ضَرَبْتُ لَزِيدٌ ، على ما تقدّم في بابِ أقسامِ الأفعالِ في التّعدّي (١) ، لأنَّ العاملَ المتأخّرَ ضعيفٌ في التّعدّي فَقُوِيَ بِاللَّامِ وليس المتقدّمُ كذلك ، بَلْ هُوَ قُوِيَ التّعدّي فلم يحتج إلى دخولِ اللَّامِ على معموله .

السّأَلَةُ الثّانِيَةُ : في حَذْفِ خَبَرِ المبتدأ وإثباته .

والخبرُ بهذا النّظَرِ على ثلاثة أقسامٍ :

قسمٌ لا يجوزُ حذفُه ، وذلك إذا لم يكن عليه دليلٌ نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ صَاحِبُكَ .

وقسمٌ يجوزُ فيه وجهانِ : الحذفُ والإثبات ، وذلك إذا كان عليه دليلٌ إمّا مِنْ اللَّفْظِ وإمّا مِنْ الْحَالِ . مثَالُ دليلِ اللَّفْظِ أن يقولَ قائلٌ : مَنْ القائمُ ؟ فتقولُ : زيدٌ ، أو عمروٌ ، فيجوزُ في زيدٍ أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ تقديرهُ : زيدٌ القائمُ أو عمروُ القائمُ ، وحذفه لتقدّمه في كلامِ السّائلِ . ويجوزُ أيضاً أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرهُ : هو زيدٌ ، فيكونُ من حَذْفِ المبتدأِ للدّليلِ على ما تقدّم في الفصلِ الأوّلِ (٢) .

ومن حَذْفِ الخبرِ أيضاً لدلالةِ اللَّفْظِ عليه قولك : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فعمروٌ مبتدأٌ وخبره محذوفٌ تقديرهُ : وعمروٌ قائمٌ ، لكنّه أيضاً حَذْفٌ لتقدّم ذكره . ومثَالُ دليلِ الْحَالِ أن ترى شخصاً مقبلاً تظنّه زيداً فتقولُ : زيدٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ وخبره محذوفٌ تقديرهُ : زيدٌ الجائِي ، أو زيدٌ المُقْبِلُ ، وحذفه لدلالةِ الْحَالِ عليه ، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : هذا زيدٌ ، فيكونُ إنَّ ذاكَ من حَذْفِ المبتدأِ للدّلالةِ على ما ذكر في الفصلِ الأوّلِ .

وقسمٌ يلزم فيه حذفُ الخبرِ وذلك في خمسة مواضع :

(١) انظر ص : ١٩٣-١٩٤

(٢) انظر ص : ٣٠٦

أَحَدُهُمَا : خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَوْلَا) نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، فـ (لَوْلَا)
 حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِمَوْجُودٍ ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الْإِكْرَامِ لِمَوْجُودِ زَيْدٍ ، وَزَيْدٌ
 مَبْتَدَأٌ ، وَلَا أَكْرَمَتَكَ جَوَابٌ لَوْلَا ، لِأَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ جَوَابٍ ، وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ
 لَا يَجُوزُ ظَهْرُهُ ^(١) ، تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ أَوْ مَوْجُودٌ لِأَكْرَمَتِكَ . وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ خَبَرُ هَذَا الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ (لَوْلَا) غَيْرَ حَاضِرٍ أَوْ مَوْجُودٍ أَوْ نَحْوَهُمَا فِي الْمَعْنَى
 أَمْ لَا ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَلَا بُدَّ مِنْ ظَهْرِ الْخَبَرِ حِينَئِذٍ ، لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَهُ لَمْ
 يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، فَتَقُولُ : لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، وَلَوْلَا زَيْدٌ ضَاحِكٌ لَفَعَلْتُ كَذَا .
 فـ (قَائِمٌ) خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَكَذَلِكَ (ضَاحِكٌ) وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الْخَبَرِ هُنَا ، لِأَنَّكَ
 إِنْ حَذَفْتَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَالضَّابِطُ لِمَا يُلْزَمُ حَذْفُهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ
 يَكُونَ الْخَبَرُ مَفْهُومًا مِنَ الْجُمْلَةِ / قَبْلَ ذِكْرِهِ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ (أ / ٨٣)
 لَفْظَ مَوْجُودٍ أَوْ حَاضِرٍ أَوْ ثَابِتٍ أَوْ مَا كَانَ بِهَذَا الْمَعْنَى ، فَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ
 تَقُولَ : لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْجُمْلَةِ فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ^(٢) ، وَمِنْ
 هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ^(٣) فـ (أَنْتُمْ) مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ لَا يَظْهَرُ
 تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ أَوْ حَاضِرُونَ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْخَبَرُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَالًا
 يُفْهَمُ مِنَ الْجُمْلَةِ دُونَ أَنْ يُذَكَّرَ فَلَا بُدَّ مِنْ ظَهْرِهِ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ لِأَكْرَمَتِكَ ،
 فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي هَذَا : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ الْقِيَامَ ،
 وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَخَاطِبًا لِمَائِشَةَ

(١) هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَنَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى : ٢٧٣ / ١ أَنَّ
 الرِّمَانِيَّ وَابْنَ الشَّجَرِيَّ وَالشُّلُومِيَّ وَابْنَ مَالِكٍ قَرَّرُوا أَنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ لَوْلَا يَجِبُ
 ذِكْرُهُ إِذَا كَانَ كَوْنًا مُقَيَّدًا وَلَمْ يَعْلَمْ ، وَيَجِبُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا
 كَالْوَجُودِ وَالْحَصُولِ . انْظُرْ أَمَالِي ابْنَ الشَّجَرِيَّ : ٢ / ٢١١ ، وَالْمُسَاعِدَ : ١ / ٢٠٨ .
 - ٢٠٩ ، وَالْمُهَمَّجَ : ٢ / ٤٠ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ١ / ٢٨٨ .

(٢) انْظُرِ الْبَسِيطَ ص : ٤٦٥ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣١) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِكُفْرٍ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)
 (قَوْمُكَ) مبتدأ ، و (عَنْهُمْ) متبداً آخر ، و (بِكُفْرٍ) يتعلّق به ، و (حَدِيثٌ)
 خبره مقدّم عليه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول
 الذي هو (قَوْمُكَ) ولزم ظهوره هنا ، لأنّه لو حذف لم يفهم من الجملة . ويتصوّر
 أيضاً أن يكون (حَدِيثٌ) خبر المبتدأ الأول الذي هو (قَوْمُكَ) و (عَنْهُمْ) فاعل
 بحديث ، وهه يتعلّق المجرور بعده أو بحديث ، والخبر أيضاً لا زم الظهور هنا ،
 لأنّه لو حذف لم يفهم ، ومثّل الحديث أيضاً قول الشاعر :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ لَأَبَوْا خَزَايَا وَالْأَيَابُ حَبِيبُ (٢)

(فَارِسُ) مبتدأ ، و (مِنْهُمْ) في موضع خبره وظهر أيضاً الخبر هنا ، لأنّه
 لو حذف لم يفهم .

والقول الثاني وعليه أكثر النحويين أنّ خبر المبتدأ الواقع بعد (لَوْلَا) إنّما يكون
 ما يفهم من الجملة دون أن يذكر ، وذلك حاضر أو موجود أو ما كان نحوهما فـ

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري) ٢٢٤ / ١ - بروايات مختلفة في كتاب العلم
 حديث رقم (٤٨) وفي الحج حديث رقم (٤٢) . وسلم (بشرح النووي)
 ٨٩ / ٩ - في الحج باب نقض الكعبة وبنائها . والنسائي في سننه : ٢١٤ / ٥ -
 ٢١٨ - في المناسك . ومالك في الموطأ : ٣٦٣ / ١ - باب الحج - باب ما جاء
 في بناء الكعبة . وأحمد في مسنده : ١٠٢ / ٦ - ١٧٩ - ١٨٠ .
 وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦٢ : (ان الرواية الصحيحة في الحديث
 لولا حدثان قومك بالكفر . كذا رواه مالك في موطأه . وهذه الرواية لم أرها
 في الصحاح ، فيعمد الأخذ بها) . وانظر تنوير الحوالك : ٣٣٢ / ١ .
 (٢) من الطويل لعلمة بن عبدة بن النعمان بن قيس من باعته المشهورة والتي
 مطلعها :

طأ حاكك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

ديوانه : ٤٣ ، وشرح الفضليات : ٧٨٠ ، وسمط اللالكى : ٤٣٣ / ١ ،
 والبسيط : ٤٦٦ .

كونه مفهوماً من الجملة ويجب إن ذاك حذفه^(١)، فإذا أردت على هذا القول الإخبار عن ذلك الاسم بما لا يفهم من الجملة كالقيام والضحك ونحو ذلك، أضفته إلى الاسم الأول وجعلته مبتدأ، وصار الخبر إن ذاك مفهوماً من الجملة، فتقول: لولا قيام زيد لأكرمتك، ولولا ضحك زيد لفعلت كذا، وتقدير الخبر: لولا قيام زيد حاضر، ولولا ضحك زيد موجود، وحذف لزوماً، لأنه يفهم من الجملة، ولا يقال عند هؤلاء في مثل هذا: لولا زيد قائم، ولا: لولا زيد ضاحك، وعلى هذا القول الثاني أكثر النحويين، ولهم في البيت المتقدم والحديث المذكور، وما ورد من نحوهما قولان:

أحدهما: إبقاء ذلك على ظاهره من كون ما ظهر بعد الاسم خبراً عنه، وحمله على الشذوذ والقلّة فلا يقاس عليه، وهذا ظاهر مذاهب ابن مالك^(٢).

والثاني: تأويله وصرف ما ظهر عن أن يكون هو الخبر. أما البيت فيحمل على

أن (منهم) ليس خبراً للمبتدأ الذي هو (فارس) وإنما / خبره محذوف، حاضر^(٣) (ب/٨٣) أو موجود أو نحوهما، و(منهم) متعلق بما في فارس من معنى التعظيم والإعناء في الحروب، فكانه قال: لولا العظيم منهم أي: لولا هذا الذي عظم فيهم وشرف^(٣).

وأما الحديث المتقدم فمحمول على أن قوله صلى الله عليه وسلم فيه (حديث عهدهم بكفر) جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة لا موضع لها من الإعراب مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك لأقممت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قال: عهدهم بالكفر حديث كانه جواب لسؤال مقدر، وكأنه عليه السلام قدر عائشة رضي الله عنها تقول: ما بال قومي تمتنع من ذلك لأجلهم؟ فقال: حديث عهدهم بكفر، لكن الجملة قدّمت فوضعت بين (لولا) وجوابها، على أن هذه الرواية في هذا الحديث

(١) انظر البسيط: ٤٦٥.

(٢) انظر شواهد التوضيح ص: ٦٥.

(٣) ذكر هذا التأويل ابن أبي الربيع في البسيط: ٤٦٦.

لم تثبت فيما زعموا من طريق صحيح ، وإن ثبتت فوجهها ما تقدم والله أعلم .
والى هذه الطريقة من التأويل ^(١) ذهب من المتأخرين ابن أبي الربيع ^(٢) . فقد
حصل من هذا أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) إن كان مفهوماً من الجملة
حذف ، ولم يجز إثباته قولاً واحداً .

ويختلف هل يجوز أن يكون ما لا يفهم من الجملة فيظهر أم لا ؟ على قولين :
أصحهما المنع على ما تقدم ، وقد لحنوا المصرى فى قوله :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا ^(٣)

لأنه أظهر الخبر الذى هو (يُمَسِّكُهُ) مع أنه كان يفهم من الكلام قبل ذكره ، على أنه
يمكن ألا يجعل (يُمَسِّكُهُ) الخبر ، بل يجعل مقدماً من تأخير على حسبهما ذكر فى

(١) انظر تأويل ابن أبي الربيع فى : البسيط : ٤٦٧ ، وتوضيح المقاصد : ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ .

(٢) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن
أبي الربيع القرشى الأموى الأشبيلي . امام أهل النحو فى زمانه ، ولد سنة
٥٩٩ هـ قرأ النحو على الدجاج والشلميين ، وأخذ القراءات عن محمد بن أبى
هارون التميمي ، وسمع عن القاسم بن بقى وغيره . صنف شرح الايضاح ، والمخلص
والقوانين فى النحو ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل وغير ذلك . توفى سنة
٦٨٨ هـ . انظر ترجمته فى البهية : ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، والطالع السعيد :
٤٧٧ - ٤٧٩ .

(٣) من الوافر لأبى العلاء المصرى فى وصف سيف . وقد اعتذر ابن هشام عن
المصرى باحتمال تقدير (يمسه) بدل احتمال على أن الأصل : (أن يمسه)
ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسه جملة معترضة .
انظره فى شروح سقط الزند : ١٠٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٢/١
وشرح الكافية الشافية : ٣٥٦/١ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ ، وأوضح
المسالك : ٢٢١/١ ، والمغنى : ٢٧٣/١ ، ٥٤٢/٢ ، والمصاعد :
٢٠٩/١ ، والهمع : ٤٢/٢ ، والألمونى : ٢٥١/١ .

الحدث ، ويكون الخبر محذوفاً ، أو يكون (يُسَكُّه) في موضع الحال من الضمير
المستتر في الخبر المحذوف (١) ، والتقدير : فلولا الفم موجد أو حاضر يسكك ، وفي
(موجد) ضمير مستتر مفعول لم يسَم فاعله ، وكذلك في حاضر ضمير فاعل ، فتكون
الجملة في موضع الحال من ذلك الضمير ، وهذا الوجه أيضاً يطرد في الحديث
والبيت المتقدمين . وهذا الذي ذكر من كون الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ
هو مذهب البصريين (٢) ، وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف (٣) عوضاً منه
(لا) فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك ، فالأصل عندهم : لو زال زيد لأكرمتك ، فزيد
فاعل بزال ، لكنه حذف وجعلت (لا) في موضعه عوضاً منه ، فصار : لولا زيد ، فهذا
عندهم مما وضع فيه الحرف موضع الفعل كما يقوله البصريون في قول العرب : أما أنت
منطلقاً انطلقت معك (٤) ، الأصل : أن كنت منطلقاً انطلقت معك . والتاء في (كنت)
ضمير متصل هو اسمها ، و(منطلقاً) خبرها ، و(أن) مصدرية على حذف لام الجبر ،
أي : لأن كنت منطلقاً انطلقت معك ، لكنهم حذفوا (كان) وعوضوا منها الحرف
الذي هو / (ما) وادغموا نون (أن) في الميم ، ولما حذف (كان) انفصل (أ/٨٤)
الضمير الذي كان متصلاً بها ، ف(ما) الواقعة بعد (أن) زائدة عوضاً من (كان)
و(أنت) اسم كان المحذوف (منطلقاً) خبرها ، وعلى هذا خطأ قول الشاعر :-

(١) المغني : ٢٧٣ / ١

(٢) الانصاف : ٧٠ / ١

(٣) البسيط : ٤٦٤ ، والجنى الداني : ٦٠٢ ، والانصاف : ٧٠ / ١ ، وشرح
المفصل : ٩٦ / ١ ، ونسبه السيوطي في الهمع : ٤٣ / ٢ ، وأبو حيان في منهج
السالك : ٤٩ / ١ إلى الكسائي ، وذهب الفراء في معاني القرآن : ٤٠٤ / ١ إلى
أنه مرفوع بـ (لولا) لاستغنائه بها . ونسب ابن يعيش مذهب الفراء إلى
بمهور الكوفيين .

(٤) انظر الكتاب : ٢٩٣ / ١ ، ١٤٩ / ٣ ، ٣٣٢ .

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعَ (١)
فَالكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ كَالْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ فِي : أَمَّا أَنْتَ مُطْلَقًا ،
(أَنْتَ) اسْمُ (كَانَ) الْمُحَدَّثِ وَقَعَ ، وَ (ذَا) خَبَرُهَا بِمَعْنَى صَاحِبِ نَفَرٍ ، أَيْ : أَنْ كُنْتَ
ذَا نَفَرٍ .

وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ (٢) بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ مَا أَدَّاهُ الْكُوفِيُّونَ فِي قَوْلِكَ :
لَوْلَا زَيْدٌ لَا كَرُمْتُكَ ، بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي هِيَ : أَمَّا أَنْتَ مُطْلَقًا انْطَلَقَتْ مَعَكَ ،
نَابَ فِيهَا الْحَرْفُ مَنَابَ (كَانَ) وَهِيَ فَعْلٌ نَاقِصٌ شَبِيهٌ بِالْحُرُوفِ ، إِنْ لَا تَدُلُّ عَلَى
حَدَثٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ظَرْفٌ وَلَا مَجْرُورٌ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا عَلَى الْقَوْلِ
الصَّحِيحِ ، فَصَارَتْ شَبِيهَةً بِ (أَنْ) مِنْ حَيْثُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، فَلَضَعُفُهَا
أُنْيَبَ الْحَرْفُ مَنَابَهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (زَالَ) الَّذِي أَدَّعَى الْكُوفِيُّونَ نِيَابَةَ الْحَرْفِ مَنَابَهُ
فِي مَسْأَلَةِ (لَوْلَا) إِنْ هُوَ فَعْلٌ حَقِيقَةٌ قَوِيٌّ غَيْرُ نَاقِصٍ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنَابَ الْحَرْفُ
مَنَابَهُ .

وَيُمْتَرُ هَذَا الْفَرْقُ بِقَوْلِكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) منصوبٌ بإضمارِ
فَعْلٍ نَابَتْ (يَا) مَنَابَهُ تَقْدِيرُهُ : أَنَا دَعَى عَبْدَ اللَّهِ ، فَقَدْ نَابَ الْحَرْفُ هُنَا مَنَابَ
فَعْلٍ قَوِيٍّ غَيْرِ نَاقِصٍ . فَهَذَا إِذَا نُظِّرَ مَا قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ ، وَقَدْ فُرِّقَ أَيْضًا بَيْنَهُمَا بِأَنَّ

(١) من البسيط للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن نديه في ملاحظة
وقعت بينهما . والنضر : رهط الرجل ، والضبع : حيوان معروف والمراد به
هنا السنة المجدية .

وهو من شواهد سيويه : ٢٩٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٤/١ ، ٣٥٣ ،
٣٥٠/٢ ، والإيضاح : ١٠٩/١ ، وشرح الأبيات المشككة للفارسي : ل/١٣ ،
والحلل : ٣٨ ، وشرح المفصل : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٨/١ ،
والمغنى : ٣٥/١ ، ٥٩ ، ٤٣٧/٢ - ٦٩٤ ، والخزانة : ٨٠/٢ .

(٢) وهو ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٤٦٥ .

(أنادى) المقدّر هنا مَنَّعٌ عن أصله ووضعيه^(١) لأنَّ وضعه أن يكون خبراً ، فعُدِلَ به عن ذلك إلى غير الخبر وهو الإنشاء . (والإنشاء هو : ما ليس بخبر ولا أصله كالقسم والتداء ، ألا ترى أنك إذا قلت : احلف بالله ، أو يازيد ، فليست تُخبر أحداً بشيء ، ولا تطلب من أحدٍ إيقاع فعلٍ ولا تركه^(٢)) - مع أنه لم يستعمل قط ملفوظاً به على هذا المعنى الذى هو الإنشاء ، فصُفِّ من هذه الجهة ، و (زَالَ) على ما ادَّعاه الكوفيون ليس كذلك .

وهذه الطريقة من الفرق بين ما ادَّعاه الكوفيون وبين المسألتين بعدها ارتضاه

(٣)

ابن أبي الربيع

الموضع الثانى من المواضع التى يلزم فيها حذف خبر المبتدأ أن يكون المبتدأ قسماً نحو قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)^(٤) فعَمْرُكَ مبتدأ فيه معنى القسم ، واللام الداخلة عليه لام الابتداء ، والجملة بعده من (إن) مع اسمها وخبرها جواب القسم ، وخبر المبتدأ محذوف لا يظهر أبداً تقديره : لَعَمْرُكَ قَسَمِى أو يمينى ، أو ما أقسم به .

والعمر : هو البقاء والحياة ، أقسم الله تعالى هنا بحياة النبي صلى الله عليه وسلم ، تشريفاً له وتعظيماً ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)^(٥) على قراءة عاصم وحمزة^(٦) ، برفع الحق الأول على الابتداء ، وفيه معنى القسم ، وقوله (لَأَمْلَأَنَّ) جواب القسم / والحق الثانى مفعول بأقول متقدّم (٨٤ / ب)

(١) انظر البسيط ص : ٤٦٥ .

(٢) مابين القوسين مثبت من الحاشية .

(٣) انظر البسيط : ٤٦٥ .

(٤) الآية : (٧٢) من سورة الحجر . وانظر البسيط : ٤٦٨ .

(٥) الايتان : (٨٤ - ٨٥) من سورة (ص) .

(٦) ووافقهم خلف ، انظر حجة القراءات : ٦١٨ ، والنشر : ٣٦٢ / ٢ ، والسبعة

٥٥٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ٢٣٤ .

عليه ، والجملة التي هي قوله عز وجل : (والحق أقول) جملة اعتراضية لا موضع لها من الإعراب ، وقعت بين متلازمين وهما القسم وجوابه ، وخبر المبتدأ الذي هو الحق الأول محذوف لا يظهر تقديره : فالحق قسمي أو يميني على ما تقدم ، ومن نصب الحق الأول فعلى إسقاط حرف الجر ، والأصل : فبالحق لأملأن ، وبالحق متعلق بفعل محذوف تقديره : فاقسم بالحق أو أهلك بالحق لأملأن ، ثم حذف حرف الجر فانتصب الاسم على إسقاطه بالفعل المحذوف ، فالحق على هذا مفعول بإضمار فعل (١) ، وفي الكلام معنى القسم ، وكذلك أيضاً قول الشاعر :-

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي (٢)

يروي (يمين الله) بالرفع والنصب (٣) على ما تقدم في هذه الآية ، فيمين مبتدأ محذوف الخبر لا يظهر ، أي : يمين الله قسمي أو يميني ، ويمين بالنصب مفعول بإضمار فعل على إسقاط حرف الجر ، و (أبرح قاعداً) جملة من (برح) واسمها المستتر فيها وخبرها الذي هو (قاعداً) وقعت جواباً للقسم ، وهي على حذف (لا) ، أراد : لا أبرح قاعداً ، وحذف (لا) كقوله تعالى : (تالله تفتؤا) (٤) أراد : لا تفتؤا .

(١) انظر البسيط : ٨٢٤ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس ، ديوانه : ٣٢ ، وروايته :

فقلت لها تالله أبرح قاعداً

ولا شاهد عليها . وانظر الشاهد في : الكتاب : ٥٠٤ / ٣ ، والمقتضب :

٣ / ٣٢٦ ، ومعاني القرآن : ٥٤ / ٢ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والأصول : ١ / ٥٢٩ ،

وأما ابن الشجري : ١ / ٣٦٩ ، والخصائص : ٣ / ٢٨٤ ، واللمع : ١٨٦ ،

وشرح المفصل : ٧ / ١١٠ ، ٣٧ / ٩ ، ١٠٤ ، والجمل : ٨٥ ، وشرحه

لابن عصفور : ١ / ٥٣٢ ، والبسيط : ٨٢٢ ، والهمع : ٤ / ٢٣٣ ، والخزانة :

٤ / ٢٠٩ .

(٣) رواية النصب هي رواية الديوان ، وأوردتها أبو علي الفارسي في الشيزاريات : ل ٢٧

(٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .

وَمِنَ الْقَسَمِ الْمَحذُوفِ خَبْرَهُ أَيْضًا قَوْلُكَ : أَيْمُنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ ، فـ (أَيْمُنُ) مبتدأ
محذوف والخبر أيضاً ، تقديره : أَيْمُنُ اللَّهِ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي كَمَا تَقَدَّمَ ، وعلى هذا
قول الشاعر :-

فَقَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لِيَمِينِ اللَّهِ مَا نَدْرِي (١)

فـ (أَيْمُنُ) مبتدأ والتَّلاَمُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ لَمْ الْإِبْتِدَاءُ ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ كَمَا ذَكَرَ ،
وقوله (مَا نَدْرِي) جملةٌ منفيةٌ هي جوابُ القسمِ .

المَوْضِعُ الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ قَدْ عُرِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ آخَرُ بِالْوَاوِ الَّتِي مَعْنَاهَا
المصاحبة ، بمنزلةِ (مَعَ) نحو قولهم : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، فـ (كُلُّ) مبتدأ ، و
(وَضِيعَتُهُ) معطوفٌ عليه ، والواو هنا للمصاحبة ، كَأَنْكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ ،
فَالْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى (مَعَ) وَهَذَا الْمَعْطُوفُ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ وَسَدَّ سَدَّهُ ، وَقَدْ دَرَسَ
سَبِيحُ الْخَبَرِ فَقَالَ : كَأَنْكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ ، (٣) فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنْ
الْخَبَرَ هُوَ (مَقْرُونَانِ) الْمَحذُوفُ (٤) ، وَلِزِمَ حَذْفُهُ هُنَا ، لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مِنَ الْمَعْطُوفِ ،

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِنَصِيبِ بْنِ رِيَّاحِ الْأَسْوَدِ (شَاعِرُ أُمَوِي) وَيَعْرِفُ بِنَصِيبِ الْأَكْبَرِ .
انظره في ديوانه : ٩٤ ، وَالْكِتَابُ : ٥٠٣ / ٣ ، ١٤٨ / ٤ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ
لَا بِنَ السَّيْرَانِي : ٢٨٨ / ٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٢٨ / ١ ، ٩٠ / ٢ ، ٣٣٠ ،
وَالْأَصُولُ : ٥٢٨ / ١ ، وَالْبَطْلُ : ٨٦ ، وَالْحَلُّ : ١٠٠ ، وَالْمَنْصَفُ : ٥٨ / ١ ،
وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ : ٣٥ / ٨ ، ٩٢ / ٩ ، وَالْمَغْنَى : ١٣٧ / ١ ، وَالْمَجْمَعُ : ٣٢٩ / ٤
وَفَرْعَةُ الْأَدِيبِ : ١٤٧ ، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ
فَقَالَ فَرِيقٌ لَا ، وَقَالَ فَرِيقٌ نَعَمْ وَفَرِيقٌ قَالَ : وَيْلَكَ مَا نَدْرِي
وَلَا شَاهِدَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ .

(٢) لَعَلَّهُ يَرِيدُ (أَيْمُنُ) بَعْدَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ .

(٣) الْكِتَابُ : ٢٩٩ / ١ - ٣٠٠ - ٣٩٣ .

(٤) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ إِلَى الْكَلَامِ فِي مِثْلِ هَذَا تَامَ وَمُسْتَفْنٍ عَنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ ،
وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ) وَأَنْتَ لَوْ ذَكَرْتَ (مَعَ) فِي الْكَلَامِ فَقُلْتَ :
(كُلُّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ) لَكَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُسْتَفْنً عَنِ التَّقْدِيرِ . فَكَذَا مَا هُوَ
بِمَعْنَى ذَلِكَ .

وَقَدْ رَدَّ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : ١٠٢ / ١ ، هَذَا الْقَوْلُ . وَانْظُرْ إِلَى شَمُونِي : ٢١٧ / ١

وكذلك أيضاً تقول : أنت وشأنك (١) وزيد وكتابه ، إذا أردت أنه ملازم له لا يفارقه ،
وتقدير الخبر : أنت وشأنك مقرونان أو متلازمان أو مقترنان أو ما كان نحو هذا ففى
المعنى ، وتقدير الخبر هنا على رأى بعض النحويين وإليه ذهب أبو الحسين بن أبى
الريح : كل رجل مع ضيعته وضيعة معه ، (كل) مبتدأ و (مع) ظرف فى موضع
الخبر ، و (ضيعته) خفى بالإضافة و (ضيعته) الثانى مبتدأ آخر ، و (معه) ظرف
ومخفون به فى موضع الخبر ، ثم / حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة المبتدأ الثانى (٨٥ / أ)
عليه ، وحذف أيضاً خبر المبتدأ الثانى لدلالة المبتدأ الأول عليه ، فبقى الكلام :
كل رجل وضيعة ، وهذا من حذف الضمير ، حذف من الأول ما أثبت نظيره فى
الثانى ، ومن الثانى ما أثبت نظيره فى الأول . وهكذا التقدير فى سائر مثل هذا
النوع .

وحمل أصحاب هذا المذهب تقدير سيبويه المتقدم على أنه تفسير للمعنى ولم
يتعرض لتفسير الإعراب .

وإذا دخلت (إن) وأخواتها أو (كان) وأخواتها على شيء من أمثلة هذا
الموضع صار الاسم الأول اسماً لها وتبعه الثانى فى إعرابه عطفاً عليه ، ونفى الخبر
محدوفاً لا يظهر ، فمن دخول (كان) قول الشاعر :-
فَكَانَ تَنَادٍ بَيْنَا وَعَقْدٌ عِزَارِهِ
وَقَالَ صَحَابِي : قَدْ شَأْنُكَ فَاطِلَبُ (٣)

(١) الكتاب : ٣٠٢ / ١ - ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) البسيط : ٤٦٩ .

(٣) من الطويل لامرئ القيس . كان تنادينا : أى كان نداء بعضنا بالخروج الى
مطاردة الوحش ، وعقد عذار الفرس من العجلة . وشأونك : سبقتك .انظره فى ديوانه : ٥٠ ، والارتشاف : ٥٠٦ ، وشرح الالفية للشاطبى :
٣٥٢ / ٢ ، واللسان : (صحب) ، وفيه (تدانينا) مكان (تنادينا) .

فـ (تَنَادَيْنَا) اسْمُ كَانَ ، و (عَقَدُ عِذَارِهِ) عَطَفٌ عَلَيْهِ مَغْنٍ عَنِ الْخَبْرِ وَسَادُّ سَدِّهِ ،
تَقْدِيرُهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ سَيُوبَةَ : فَكَانَ تَنَادَيْنَا وَعَقَدُ عِذَارِهِ مَقْرُونَيْنِ أَوْ مُتَلَازِمَيْنِ ،
وَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ : فَكَانَ تَنَادَيْنَا مَعَ عَقْدِ عِذَارِهِ ، وَعَقْدُ عِذَارِهِ مَعَ تَنَادَيْنَا ،
ثُمَّ وَقَعَ الْحَذْفُ لِدَلَالَةِ النَّظِيرِ .

ومن دخول (إِنَّ) قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي
وَجِرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (١)

فَالْيَاءُ فِي (إِنِّي) اسْمُهَا ، و (جِرَّةٌ) عَطَفٌ عَلَيْهِ يُغْنِي عَنِ الْخَبْرِ ، أَيُّ : فَإِنِّي
وَجِرَّةٌ مَقْرُونَانِ ، و (جِرَّةٌ) اسْمُ فَرْسِهِ ، يَقُولُ : أَنَا مُلَازِمٌ لَهَا لَا أَفَارِقُهَا ، وَالتَّقْدِيرُ
عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ : فَإِنِّي مَعَ جِرَّةٍ وَجِرَّةٍ مَعِي . وَكَأَنَّ الْأَصْلَ قَبْلَ دُخُولِ (إِنَّ) : أَنَا
وَجِرَّةٌ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (٢) صَارَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُبْتَدَأَ ضَمِيرٍ نَصَبٍ مُتَصِلًا بِهَا ، وَانْتَصَبَ
المعطوفُ وَبَقِيَ الْخَبْرُ مُحَذَّوفاً ، عَلَى هَذَا حَمَلُ سَيُوبَةَ (٣) هَذَا الْبَيْتَ ، وَهَكَى عَنِ
الْعَرَبِ فِي نَحْوِ هَذَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّكَ مَا وَخِيرًا (٤) فَالْكَافُ اسْمُ (إِنَّ) و (مَا)
زَائِدَةٌ ، و (وَخِيرًا) مُعْطَوْفٌ عَلَى الْكَافِ سَادُّ سَدِّ الْخَبْرِ ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْقَوْلَيْنِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْخَيْرِ لَا يَفَارِقُهُ ، فَالْأَصْلُ قَبْلَ دُخُولِ (إِنَّ) : أَنْتَ
وَوَخِيرٌ ، ثُمَّ لَمَّا دَخَلَتْ (إِنَّ) صَارَ الضَّمِيرُ اسْمًا لِأَنَّهُ مُتَصِلًا بِهَا وَانْتَصَبَ الْمُعْطَوْفُ
إِنْ ذَاكَ وَبَقِيَ الْخَبْرُ مُحَذَّوفاً ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ (لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ) مُتَأَنِّفَةٌ
لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَنُقِلَ عَنِ الْفَارْسِيِّ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجْهٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ

(١) من الوافر لشداد أبي عنتره الحبشي كما في الكتاب : ١/٣٠٢ . تروى : تجبىء

وتذهب ، وانظر مجاز القرآن : ١/٢٤٣ ، ٢/٤٧ ، والأغانى : ١٦/٣٢ ،

واللسان (جرا) . والبحر المحيط : ٢/٢٢٢ ، والارتشاف : ٥٠٦ ، وشرح

الشاطبي على الألفية : ٢/٢٩٠ .

(٢) أي : (إِنَّ) .

(٣) الكتاب : ١/٣٠٢ .

(٤) الكتاب : ١/٣٠٢ .

قوله (لا تَرُودُ ولا تُعَارُ) في موضع خبر (جِزْءٌ) والخبر عن الاسم الأول وهو الياء في (إِنِّي) محذوف لدلالة تلك الجملة عليه ، من جهة معناها ، لأن مقتضى كون جزوة لا تَرُودُ ولا تُعَارُ ، أنه يلازمها ولا تفارقه ، لأن معنى تَرُودُ : تطوف على البيوت وتُعَارُ : من الإغارة ، أي : أنها لا تذهب عنه ولا يغيرها أحداً ، فصار هذا الكلام من جهة معناه / دالاً على الخبر الأول ، وتقديره : فإني ملازم لجزوة وجزوة لا تَرُودُ (٨٥ / ب) ولا تُعَارُ ، فجزوة الثاني محذوف على الياء في (إِنِّي) وقوله : (لا تَرُودُ ولا تُعَارُ) محذوف على قوله (ملازم) لكنه حذف قوله (ملازم لجزوة) لدلالة الجملة المتأخرة عليه ، إن كانه قال : وجزوة ملازمة لي ، وذهب سيويوه أحسن من هذا وأقرب .

الموضع الرابع : أن يكون مبتدأ في معنى الأمر ، فقد يرد الخبر في هذا محذوفاً

لا يظهر نحو قول الشاعر :

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طَوَّلَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مَبْتَلَى (١)

(صبر) يحتمل أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : صبرٌ جميلٌ أمثلُ بك وأولى ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف لا يظهر أيضاً على ما تقدم في الفصل الأول في مسألة حذف المبتدأ . ومن هذا القبيل قوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (٢) يحتمل أيضاً الوجهين على ما تقدم ، أي : فأمرى صبرٌ جميلٌ ، أو فصبرٌ جميلٌ أمثلُ بي .

الموضع الخامس : أن يكون المبتدأ مصدراً أو مضافاً إليه أو إلى متأول به وقعت بعده حالٌ ، ذلك المصدر هو العامل في مفسر صاحبها نحو : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوتا (٣) وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فالخبر في هذا كله محذوف لا يظهر عند أكثر النحويين ، تقديره عند سيويوه : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، أو إن كان قائماً ، على حسب المعنى من استقبال أو مضى ، فالظرف هو خبر المبتدأ الأول ، حذف مع فعله الذي أضيف إليه ، وتقدير الخبر عند أبي الحسن

(١) ينسب البيت للبلد بن حرمة الشيباني . وقد تقدم تخريجه في ص : ٨ - ٧

(٢) من الآية : (١٨) من سورة يوسف .

(٣) انظر الكتاب : ٤١٩ / ١ ، والايضاح : ٣٤ / ١ ، وشرح المفصل : ٩٥ / ١ .

(٤) انظر الكتاب : ٤٠٠ / ١ .

الأخفى : (١) ضربي زيداً ضربه قائماً ، وقد تقدم بسط هذا الموضوع في فصل الحال من الباب قبل هذا (٢) ، وذكرنا هناك أن هذه الحال سدت سدّ الخبر .

ونَهَبَ بعض النحويين إلى جواز إظهار هذا الخبر ، فتقول : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، على أن (كان) تامة ، و (قائماً) حال من فاعليها ، وهو الضمير المستتر فيها ، وكذلك في سائر الأمثلة . وإلى هذا ذهب من المتأخرين أبو الحسين بن أبي

(٣)

الربيع .

المسألة الثالثة : في دخول الفاء على الخبر .

وذلك لا يجوز إذا لم يكن المبتدأ مقروناً بـ (إما) إلا بأربعة شروط (٤) :

أحدها : أن يكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً به ، أو نكرة موصوفة عامة .

والثاني : أن تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية صالحة لولاية

أداة الشرط .

والثالث : أن تكون الصلة أو الصفة سبباً في الخبر .

والرابع : ألا يدخل على المبتدأ عامل ما عدا (إن) ، وزاد ابن مالك (٥)

(أن) و (لكن) .

وهل يشترط في المبتدأ الموصول أن يكون ما عدا الألف واللام أم لا يشترط ذلك ؟

فيه خلاف اشترطه بعض النحويين ، / وإليه ذهب ابن أبي الربيع ، فلم يجوز دخول (٨٦ / أ)

(١) ووافقه ابن مالك في التسهيل : ٤٥ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ١٠٥ / ١ .

(٢) انظر ص : ٢٨١

(٣) البسيط : ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٤) انظر الكتاب : ١٠١ / ٣ - ١٠٣ ، وأما ابن الشجرى : ٢٣٦ / ٢ ، وشرح

المفصل : ٩٩ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٠١ / ١ - ١٠٢ ، والبسيط :

٤٤٨ وما بعدها .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية : ٣٧٥ / ١ - ٣٧٦ ، والتسهيل : ٥١ .

الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام بمعنى الذي أو التي ، وزعم أنه مذهب سيويه ، ولم يشترط ذلك بعضهم ، بل عمم الحكم في الموصولات كلها ، وهو مذهب أبي الحباس المبرد (١) . فمثال الموصول إذا كانت صلته جملة فعلية مع وجود الشرط الآخر قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) (٣) فالذين مبتدأ ، والجملةتان بعده وهما قوله (كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) صلة له ، وكلتا هما جملة فعلية صالحة لولاية أداة الشرط ، ألا ترى أنه يحسن أن يقال : إِنْ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا ، فالصلة أيضاً سبب في الخبر ، لأن كفرهم وتكذيبهم بالآيات سبب لاستحقاقهم العذاب ، ولم يدخل على المبتدأ عامل ، فلما استوفى هذا المبتدأ الشرط دخلت الفاء في خبره ، في قوله عز وجل (فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) وهذه الفاء بجواب الشرط الذي (.) (٤) أن المعنى : إِنْ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا . ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (٥)

ومثال الموصوف بالموصول المذكور قولك : الرجل الذي يأتيني فله درهم ، فالرجل مبتدأ ، و(الذي) صفة له ، والجملة الفعلية بعده صلته ، و(له درهم) في موضع الخبر ، ودخلت الفاء هنا لأن المبتدأ موصوف بالموصول المجتمعة فيه الشرط . ومن هذا قوله تعالى : (قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ) (٦) فالموت اسم (إن) وهو كان المبتدأ في الأصل ، والجملة الداخلة عليها الفاء في موضع خبر (إن) ، ودخلت عليها الفاء ، لأن الاسم الذي كان مبتدأ موصوف

(١) انظر البسيط : ٤٤٨ .

(٢) انظر المقتضب : ١٩٥/٣ وما بعدها ، والهمع : ٥٦/٢ ، والبسيط : ٤٤٨ .

(٣) الآية : (٥٧) من سورة الحج .

(٤) بيان في الأصل ، ويمكن أن يملأ بـ (دلت عليه الصلة) .

(٥) من الآية : (٢٧٤) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وانظر الخصائص : ٣٢٤/٣ - ٣٢٥ .

بالموصول الذي اجتمعت فيه الشروط . فإن قلت : ليست الصلة هنا سبباً في الخبر فكان ينبغي ألا تدخل الفاء لنقص هذا الشرط ، لأن فرارهم من الموت ليس سبباً في ملاقاته ، ألا ترى أنه يلاقيهم قرواً أو لم يفروا ؟ فقد أجاب سيويه ^(١) عن ذلك بأن الآية خطاب لمن هرب عن الموت ولم يتمه حين قيل لهم : (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فحين تخيلوا النجاة من الموت بالفرار هبطوا بنقيض معتقدهم وتخيلهم ، فجعل سبباً للموت ما اعتقدوه سبباً للنجاة منه ، فجعل الفرار كأنه سبب في ملاقاته الموت إن كانوا يعتقدون الاعتصام بذلك منه ، فدخلت الفاء لذلك ، وكأن المعنى - والله أعلم - فراركم من الموت أولى بأن يكون سبباً لملاقاته من أن يكون سبباً للنجاة منه ، ونظير هذا قول الشاعر :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَةِ يَلْقَاهَا وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بَسَلِمٍ ^(٢)

وذلك أن جملة الشرط سبب في الجواب ، ولا شك أن هيئة الموت ليست / بسبب (٨٦ / ب) في لقيه ، إذ لا بد أن يلقاه من هابه ومن لم يهبه ، ولكنه في البيت خرج مخرج الرد على من يهاب لينجس بتخيل أن ذلك سبب في النجاة ، فذلك الآية جرت هذا المجرى .

ومثال الموصول إذا كانت صلته ظرفاً أو مجروراً قولك : الذي عندك فله درهم ،

(١) الكتاب : ٣ / ١٠٣ .

(٢) من الطويل لزهير بن أبي سلمى من مطلقته المشهورة . وأسباب السماء :

نواحيها ووجوهها . ورام : حاول . ويروى : (المنايا) مكان (المنية) و (يلنه) مكان (يلقها) و (نال) مكان (رام) .

انظره في : الديوان : ٣٠ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢٧٠ ، ومعاني الحروف

للرمانى : ٤٥ ، وشرح القصائد الحشر : ١٩٤ ، وشرح السبع للتبريزى :

١٥٢ ، والرواية فيه :

ومن يبخ أطراف الرماح يئلنه ولو رام أن يرق السماء بسلم

والخصائص : ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

وَالَّذِي فِي الدَّارِ فِائِي أَكْرَمُهُ ، إِذَا أُرِدَّتْ أَنْ السَّبَبُ فِي اسْتِحْقَاقِ الدَّرَجَةِ أَوِ الْإِكْرَامِ
الاستقرارُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (١)

ف (مَا) مَوْصُولَةٌ مُبْتَدَأٌ وَ (بِكُمْ) صَلَّتْهَا ، وَ (مِنَ اللَّهِ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ
عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَوْصُولٌ وَصَلَّتْهُ الْمَجْرُورُ بَعْدَهُ ، وَهَذِهِ الصَّلَةُ سَبَبٌ فِي الْخَبَرِ ،
لِأَنَّ اسْتِقْرَارَ نِعْمَةِ اللَّهِ بِنَا سَبَبٌ فِي أَنْ يُعْرَفَ كَوْنُهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ الْمَقْدَرُ
لَهَا وَالْمُرِيدُ لِإِقَاعِهَا بِنَا ، فِيهِذِهِ الْمَلَا حِظَةُ دَخَلَتِ الْفَاءُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْعَامَّةِ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فَكُلُّ رَجُلٍ
مُبْتَدَأٌ (وَيَأْتِينِي) جُمْلَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (لَهُ دِرْهَمٌ)
فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ نَكْرَةٌ فِيهَا مَعْنَى الصُّمُومِ مَوْصُوفَةٌ بِالْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَّةِ .

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْعَامَّةِ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ
عِنْدَكَ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ .

وَمِثَالُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ (إِنْ) مِنَ الْمَوْصُولَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ الَّذِينَ فَتَنُوا
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) (٢) فَدَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى الْخَبَرِ (٣) فِي
قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) ، لِأَنَّ دُخُولَ (إِنْ) لَمْ يَغَيِّرْ حَكْمَ الْمُبْتَدَأِ عَمَّا
كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ
مَلَأَقِيكُمْ) (٤) .

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٥٣) مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ . وَانْظُرِ التَّبْيَانَ : ٢ / ٧٩٨ ، وَمَعَانِي

الْقُرْآنَ لِلْأَخْفَشِ : ٢ / ٣٨٣ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١٠) مِنْ سُورَةِ الْبُرُوجِ .

(٣) وَخَالَفَ فِي هَذَا الْأَخْفَشُ فَلَمْ يَجِزْ دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَبَرِ (إِنْ) وَإِنْ كَانَ فِي الصِّفَةِ

مَعْنَى الشَّرْطِ . انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١ / ١٠١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٤٨ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١ / ٣٧٨ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٨) مِنْ سُورَةِ الْجُمُعَةِ .

وكذلك أيضا تقول في النكرة الموصوفة : **إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** .

ومعنى ما اشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول أو صفة للنكرة العامة من كونها صالحة لولاية أداة الشرط ، أن يكون ذلك الفعل مما يصح وقوعه بعد أداة الشرط كما تقدم من نحو قولك : **الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، ألا ترى أن الفعل الواقع صلة وهو (يَأْتِينِي) يسوغ وقوعه بعد (إِنَّ) فتقول : **إِنَّ يَأْتِينِي أَحَدٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، وكذلك في الصفة نحو : **كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، فهذا الفعل تصح مباشرته لأداة الشرط . فإن كان الفعل قد دخلت عليه أداة الشرط أو (ما) النافية ، أو كان قسما لم يجز دخول الفاء في الخبر ، لأن أداة الشرط لا تدخل على الشرط ، ولا على (ما) النافية ولا على القسم وجوابه ، فإذا قلت : **الَّذِي إِنْ يَأْتِينِي إِنَّهُ مُحْسَنٌ** ، لم يجز دخول الفاء على الخبر الذي هو (مُحْسَنٌ) لأن الصلة شرط وجوابه ، فلا (١/٨٧) تصح مباشرتها لأداة الشرط ، ولهذا منع أبو علي الفارسي أن يقال : **الَّذِي إِنْ تَكْرَمَهُ يَكْرَمُكَ فَمُحْسَنٌ** ^(١) ، وكذلك إِنْ قلت : **الَّذِي مَا يَأْتِينِي مُكْرَمٌ** ، لم يجز أيضا دخول الفاء على الخبر الذي هو (مُكْرَمٌ) لأن أداة الشرط لا تليها (ما) النافية ، وكذلك : **إِذَا قلت : الَّذِي وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ مُكْرَمٌ** ، لا يجوز أن تقول : (فمكرم) لأن الصلة قسم وجوابه ، وهي (وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ) وأداة الشرط كما تقدم لا تدخل على القسم وجوابه .

ومن عمم الحكم في الموصولات كلها فأجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام الموصولة ، وهو أبو العباس المبرد كما تقدم ، حمل على ذلك قوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما) ^(٢) (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ^(٣) . فالزانية عنده ^(٤) مبتدأ ، وقوله سبحانه (فاجلدوا كل واحد منهما)

(١) الايضاح للفارسي : ٥٥ / ١ ، وعبارته : (الَّذِي إِنْ يَكْرَمُنِي يَكْرَمُكَ فَمُحْسَنٌ) .

(٢) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٣) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة .

(٤) انظر اعراب القرآن للنحاس : ٤٦٦ / ١ ، وشرح السيرافي : ٥ / ٢ .

جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى الْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ الَّذِي هُوَ (الزَّانِيَةُ) فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْمُوصُولَةُ ، وَكَذَلِكَ الْآيَةُ الْأُخْرَى . وَإِلَى هَذَا أَيْضًا ذَهَبَ الْفَرَّاءُ (١)
 مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ وَمَعْصُومُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى امْتِنَاعِ (٢)
 دُخُولِ الْفَاءِ فِي خَبَرِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْوَاقِعِ صَلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْآيَتَانِ عِنْدَهُمَا مَحْمُولَتَانِ
 عَلَى مَا ذَكَرَ سَيِّوِيهِ مِنْ كَوْنِ الزَّانِيَةِ وَالسَّارِقِ مَبْتَدَأَيْنِ خَبَرُهُمَا مَحذُوفَانِ (٣) ، أَيْ : مِمَّا
 يَقُصُّ عَلَيْكُمْ ، أَوْ مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، أَوْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ ، وَقَدْ
 تَقَدَّمَ بَسْطُ هَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْفَصْلِ (٤) .

وَقَدْ زَعَمَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ (٥) وَابْنُ عَصْفُورٍ ، أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّوِيهِ امْتِنَاعُ ذَلِكَ ، اعْتِمَادًا
 مِنْهُمَا فِي ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ سَيِّوِيهِ حَمَلَ الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ كَمَا ذَكَرَ ،
 وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرَ الْمُبَرِّدُ وَلَا عَنَّ عَلَيْهِ ، فَقَدْ وَلَّهِ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ لِجَلِّ
 دُخُولِ الْفَاءِ ، فَلَوْ كَانَ مُجِيزًا لِدُخُولِ الْفَاءِ هُنَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ لَذَكَرَ ذَلِكَ
 الْوَجْهَ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى دَعْوَى الْحَذْفِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ سَيِّوِيهِ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَحْرُفُ لَهُ فِيهَا مُوَافَقَةً لِقَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ
 وَلَا مُخَالَفَةً ، وَلَيْسَ فِي حَمَلِهِ الْآيَتَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَضَعُ دُخُولَ الْفَاءِ ، إِنْ لَعَلَّهُ
 يَجِيزُ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْمِلِ الْآيَتَيْنِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ فَعِلٌ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ
 عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ وَهُوَ مَعَهُ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ - عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الْإِشْتِفَالِ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فَالْمَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ فَعِلٍ يَفْسِدُ بِهِ
 الْفَعْلُ الْمُتَأَخَّرُ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، بِنَصْبِ زَيْدٍ بِإِضْمَارِ فَعِلٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَضْرِبْ (٦)

(١) انظر معاني القرآن : ٣٠٦/١ .

(٢) انظر المجمع : ٥٦/٢ ، والمساعد : ٢٤٤/١ .

(٣) انظر الكتاب : ١٤٣/١ - ١٤٤ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٣٨٨ .

(٥) انظر البسيط : ٤٤٦ .

(٦) انظر الكتاب : ١٤٤/١ .

زيداً ، ولا ينبغي أن يقال : زيدٌ اضره ، على أن يكون (اضره) في موضع / خبر (٨٧/ب)
المبتدأ إلا على الضعيف ، ومهما وجد نحو هذا في كلام فصيح وأمكن أخراجه عن هذا
الوجه الضعيف إلى وجه سائغ فهو أولى ، فلعل سيويه إنما عدل عن جعل الجملة
خبراً لما في ذلك من حمل القرآن على الوجه الضعيف ، وحذف الخبر في كلام العرب
كثير جداً فهو أولى ، ويؤيد أن سيويه إنما لم يذكر ذلك لما فيه من حمل القرآن
على الوجه الضعيف مع إمكان غيره لا لأجل دخول الفاء ، كونه لم يذكره أيضاً في قوله
تعالى : (واللذان يأتياها منكم فاذنوهما)^(١) بل حمل هذه الآية على مثل ما حمل
عليه الآيتين المذكورتين مع صحة دخول الفاء على الخبر فيهما ، إن المبتدأ موصول
ليس الألف واللام ، ما ذاك إلا لأن جعل الجملة الطلبية بعده خبراً حمل للقرآن
على الوجه الضعيف ، فلذلك عدل عنه سيويه لا لأجل الفاء ، ألا ترى أن سيويه
قد جواز أن تقول : اللذان يأتياك فاضربهما ، على أن يكون (اللذان) مبتدأ
والجملة التي هي (فاضربهما) في موضع الخبر ودخلت الفاء عليها^(٢) لأجل الموصول
فقد نص^(٣) على جواز هذا الوجه في هذا المثال ، ثم لم يذكره في الآية ، ولا فرق
إلا أنه يكره حمل القرآن على الوجه الضعيف ، والله أعلم .
وقد ذكر سيويه في الآيتين المتقدمتين أن بصرى الناس قرأها بالنصب (الزانية
والزاني فاجلدوا -)

- (١) من الآية : (١٦) من سورة النساء ، وانظر الكتاب : ١٤٣ / ١ - ١٤٤ .
(٢) في الأصل : (عليهما) وهو تسريفة .
(٣) الكتاب : ١٣٩ / ١ ، وفيه : (وتقول : اللذان يأتياك فاضربهما ، تنصبه كما
تنصب زيدا ، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنيًا على مظهر أو مضمَر . وإن شئت
كان مبتدأ . . .) .
(٤) من الآية : (٢) من سورة النور . وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر ، ويحيى
ابن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبى جعفر ، وشيبة ، ورويس ، وأبى السمال .
انظر البحر المحيط : ٤٢٧ / ٦ .

(والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطعوا) (١) ووجه هذه القراءة الشاذة ما تقدم في قولك : زيداً اضره . ووجهها من العربية قوى ، فمضى فقد شئ من هذه الشروط الأربعة المتقدمة لم يجز دخول الفاء على الخبر ، هذا مذ هب سيبويه والفارسي وأكثر النحويين ، وذكبت أبو الحسن الأخفش إلى جواز دخول الفاء على الخبر ، وإن فقدت الشروط أو بعضها ، وتكون الفاء إن ذاك زائدة ، فأجاز أن تقول : زيد فمطلق ، على أن يكون زيد مبتدأ ، و (مطلق) خبره ، والفاء زائدة ، وحمل على هذا قول الشاعر :

وَقَائِلَةُ خَوْلَانٍ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَكَرُومَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ (٢)

ف (خولان) عنده مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده في موضع خبره ، والفاء زائدة . وخالف أيضاً أبو الحسن في الشرط الأخير من الشروط المذكورة ، فزعم أن دخول (إن) على المبتدأ الموصول أو النكرة الموصوفة مؤثر (٤) ، فيمنع دخول الفاء في الخبر

(١) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة . وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر ،

وابن أبي عملة . انظر البحر المحيط : ٤٧٦ / ٣ .

(٢) انظر شرح المفصل : ١٠١ / ١ ، والبسيط : ٤٤٩ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . خولان : حي من اليمن ، والاكرومة : الكريمة والحيان : حي أبيها وحي أمها ، وخلو : أى خالية من الزوج ، كما هي كعهدك من بكارتها .

وهو من شواهد سيبويه : ١٣٩ / ١ ، ١٤٣ ، ١٧٨ / ٣ ، وشرح أبياته لابن

السيرافي : ٤١٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٧٦ / ١ - ٨٠ ، والأزهمية :

٢٥٢ ، والايضاح : ٥٣ / ١ ، وشرح المفصل : ١٠٠ / ١ ، ٩٥ / ٨ ، والبسيط

٤١١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، والبحر المحيط : ٤٧٧ / ٣ ، والتصريح : ٢٩٩ / ١ ،

والمغنى : ١٦٥ / ٢ ، ٤٨٣ ، والجنى الدانى : ٧١ ، والمهم : ٥٩ / ٢ ،

والخزانة : ٢١٩ / ١ ، ٣٩٥ / ٣ ، ٤٢١ / ٤ ، ٥٥٢ .

(٤) انظر الأشموني : ٢٢٥ / ١ ، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٣٧٨ / ١

- ٣٧٩ : (وثبت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه (معاني

القرآن) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قال :

وأما (واللذان يأتيا نهما منكم فأتوهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، =

على حدٍّ ما كانت قبل دخولها ، من كونها لتضمين المبتدأ معنى الشرط ، بل دخولها حينئذٍ عنده على الزيادة كما هي في قولك : زيدٌ فمطلقٌ ، فعنده أن الفاء الداخلة على الخبر في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ)^(١) وفي قوله سبحانه (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ)^(٢) زائدة ، ومذهب سيويه وأكثر النحويين امتناعاً

(زيادة) / الفاء ، فالآيتان عندهم على ما تقدم من كون دخول (إن) غير مؤثر ، (٨٨ / أ)
فالحكم على ما كان عليه قبل دخولها .

وأما البيت فحمله سيويه على أن (خولان) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان فانكح فقاتهم ، والفاء للربط بين الجملتين ، وليست بزائدة ، ومذهب سيويه في البيت أولى لما يلقي على مذهب أبي الحسن من كونه البيت جاءً على الوجه الضعيف ، وهو رفع الاسم الأول مع وقوع فعل الأمر بعده ، والنصب في مثل هذا هو المختار كما تقدم .

ومما حمل أيضاً في مذهب أبي الحسن على زيادة الفاء قول الشاعر :
أرواحٌ مودعٌ أم بـكـورٌ
أنتَ فانظرْ لأى ذاك تصيرُ^(٥)

= لأن الذي إذا كان صلته فعلاً يجوز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله تعالى :
(ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) . . . ثم قال : (فأولئك ماواههم
جهنم) . وانظر معاني القرآن للأخفش : ٨٠ / ١ - ٨١ .

(١) من الآية : (١٠) من سورة البروج ، وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله
تعالى : (ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم) .
(٢) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله تعالى :
(فانه ملاقيكم) .

(٣) كلمة (زيادة) مكررة في الاصل .

(٤) الكتاب : ١٣٩ / ١ - ١٤٣ .

(٥) من الخفيف لحدى بن زيد الصبادى ، وجاء البيت فى أكثر المراجع بضبط مودع
اسم فاعل وفي بعضها اسم مفعول ، وقيل يجوز هذا .

وانظر الشاهد فى ديوانه : ٨٤ ، ويروى عجزه فيه : فاعلم لأى حال تصير .

والكتاب : ١٤٠ / ١ ، وأما ابن الشجرى : ٨٩ / ١ ، والخصائص : ١٣٢ / ١ ، =

ف (أَنْتَ) مبتدأ ، والفاء زائدة ، و (أَنْظُرْ) في موضع الخبر ، وقد جَوَزَ سيبويه
في هذا البيت ثلاثة أوجه :^(١)

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُكُونَ (أَنْتَ) مبتدأ وخبره محذوف تقديره : أَنْتَ الْهَالِكُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يُكُونَ خبر مبتدأ محذوف تقديره : الْهَالِكُ أَنْتَ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يُكُونَ فاعلاً بفعلٍ محذوف يفسره (أَنْظُرْ) والفاء جوابٌ لشرطٍ
محذوف ، تقدير الكلام : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَاَنْظُرْهُ لِأَنَّ ذَاكَ تَصِيرُ ، أَيْ : لَا يَصْدُنَّكَ
شَيْءٌ عَنِ النَّظَرِ ، فالفاء على هذا دخلت كدخولها في قولك : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ ، وذلك
أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَحَذَفُ الشَّرْطُ وَتَبْقَى جَوَابُهُ مَعَ الْفَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ
وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَمُوتَ مِنْهُ (أَمَّا) فتجعلها في مكان الشرط المحذوف ، ثُمَّ تَقْدَمُ
شَيْئًا مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهُ يَقْبَحُ وَلَا يَأْتِي الْفَاءُ ل (أَمَّا) لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَا يَلِيقُ
الْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى جَوَابِهِ ، فَقَدْ مَوَّاهُ شَيْئًا مِمَّا بَعْدَهَا وَجَعَلُوهُ وَالْيَاءُ ل (أَمَّا) إِصْلَاحًا
لِلْفِطْرِ وَازَالَةَ لِقَبْحِهِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ ، الْأَصْلُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ
فَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، ثُمَّ حَذَفَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (مَهْمَا) مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ فَصْلِ
الشَّرْطِ ، فَحَذَفَ (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) .

وَلَا يَقْدَرُ النُّحَوِيُّونَ أَبَدًا الشَّرْطَ الْمَحْذُوفَ إِلَّا هَكَذَا ، فَلَمَّا حَذَفُوا عَوْضُوا مِنْ

= وفيهما (لَأَيِّ حَالٍ) مكان (لَأَيِّ ذَاكَ) ، والرد على النحاة : ٩٩ ، والمفني
١٦٦/١ ، والمساعد : ٢٢٩/٢ ، والهمع : ٥٩/٢ ، والدرر : ٧٩/١ -
١٤٥ .

(١) انظرها في الكتاب : ١٤١/١ . وأضاف السيرافي في شرحه : ٤/١ ، هـ
ثلاثة أخرى وهي : أَنْ تَرْفَعَ (أَنْتَ) ببكور لأن المصادر تعمل عمل الأفعال .
والخاص : أَنْ تَجْعَلَ (ببكور) في معنى (باكر) .
والسادس : أَنْ تَحْذِفَ المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه ، كأنك قلت : أَصَاحِبُ
ببكور .

المحذوف (أَمَّا) فَصَارَ اللَّفْظُ : أَمَّا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَقَبَّحَ اللَّفْظُ بِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ وَلَايَةِ
 الْفَاءِ ل (أَمَّا) فَقَدَّمُوا شَيْئًا مِنْ جُمْلَةِ الْجَوَابِ ، لِيُفْصَلُوا بِهِ بَيْنَ الْفَاءِ وَ (أَمَّا) فَيُزَوَّلَ
 قَبْحُ اللَّفْظِ ، فَقَالُوا : أَمَّا زَيْدٌ فَضَلُّوا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(١)
 الْأَصْلُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَثَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ ، ثُمَّ حُذِفَ (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) وَعَوِّضَتْ
 مِنْهُ (أَمَّا) ، فَصَارَ : أَمَّا فَثَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ ثُمَّ قَدَّمَ لَفْظُ (ثَمُودُ) لِيُفْصَلَ بِهِ بَيْنَ (أَمَّا)
 وَالْفَاءِ ، فَصَارَ : (أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) وَهَكَذَا هُوَ التَّقْدِيرُ أَبَدًا فِي (أَمَّا) حَيْثُ
 وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْحَرْبِ ، وَلِهَذَا يُلْزَمُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ (أَمَّا)
 مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، لِأَنَّهَا جَوَابُ ل (أَمَّا) مِنْ حَيْثُ قَامَتْ مَقَامَ / الشَّرْطِ الْمُحْذَفِ (٨٨ / ب)
 وَتَنَزَّلَتْ مُنْزَلَتَهُ ، فَأَغْنَتْ عَنْ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَفَعَلِهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، فَثَمُودُ فِي الْآيَةِ مُبْتَدَأٌ ،
 وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ وَالْفَاءُ لَا زِمَةَ جَوَابًا ل (أَمَّا) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَمَّا زَيْدٌ
 فَضَلُّوا ، فَالشَّرْطُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا هِيَ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ (أَمَّا) ،
 وَأَمَّا مَعَ دُخُولِهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا أَنْ
 دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مِنَ الْقَوْلِ وَحُذِفَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مَعَهَا وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ أَوْ فِي ضَرُورَةٍ .
 فَمَثَالُ حَذْفِهَا مَعَ الْقَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ
 بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)^(٢) فَالَّذِينَ مُبْتَدَأٌ وَ (اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) صِلَةٌ لَهُ ، وَقَوْلُهُ (أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
 إِيمَانِكُمْ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ مَعْمُولِ قَوْلٍ مُحْذَفٍ وَفِي تَقْدِيرِهِ : فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ^(٣) ، وَالْفَاءُ
 جَوَابُ (أَمَّا) وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ (الَّذِينَ) ثُمَّ حُذِفَتِ الْفَاءُ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٧) مِنْ سُورَةِ فَصَلَتْ . وَ (ثَمُودُ) بِالرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ هِيَ قِرَاءَةُ
 الْجُمْهُورِ . وَقَرَأَ ابْنُ وَثَابٍ وَالْأَعْمَشُ وَبُكَرُ بْنُ حَبِيبٍ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ . وَالْحَسَنُ وَابْنُ
 أَبِي إِسْحَاقَ (ثَمُودًا) مَنْوُونةً مَنْصُوبَةً . انْظُرْ تَفْسِيرَ أَبِي حَيَّانَ (الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ) :

٤٩١ / ٧ ، وَالْإِتْحَافُ : ٣٨١ .

(٢) مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢ / ٢٧١ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٠٦) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ، وَانْظُرِ الْمَغْنَى : ١ / ٥٦ .

(٤) انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ١ / ٢١١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ١ / ٢٤٤ .

مع القول وبقي معموله . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ) (١) التَّقدير : فَيَقَالُ لَهُمْ : أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي ، والكلام في هذا مثله في الآية قبلها . ومثال الضرورة قول الشاعر :

فَأَمَّا الصَّدُورُ لَا صَدُورَ لِحَمْفِرٍ * (٢)

وقول الآخر :-

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * (٣)

التَّقدير : فَلَا صَدُورَ ، وَلَا قِتَالَ ، وحذفت الفاء ضرورة ، وقد تقدّم هذان

البيتان .

وأعلم أن المقدم قبل الفاء من جملة الجواب يشترط فيه عند سيبويه (٤) : أن يكون مع تقدير الشرط وإظهاره يصح وقوعه بعد الفاء والياء لها ، فإن امتنع ذلك فإنه لم يجهز تقديره قبل الفاء ، ألا ترى أنك إذا قلت : أما زيد فمطلق ، فإذا قدرت الشرط المحذوف وأظهرته صح أن تقول : مهما يكن من شيء فزيد مطلق ، وكذلك قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) (٥) تقديره : مهما يكن من شيء فثمود هديناهم . وذكر سيبويه أن بعض الناس قرأوا : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) بنصب (ثمود) (٦) على إضمار فعل يفسره (هديناهم) من باب الاشتغال ، ولا بد أن يقدر ذلك الفعل بعد الفاء ، تقديره : وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَا ، والأصل على هذه القراءة : مَهْمَا

(١) من الآية : (٣١) من سورة الجاثية .

(٢) وتامه : * ولكن أعجازا شديدا ضريرها . وتقدم البيت في ص : ٣٩١

(٣) وتامه : * ولكن سيرا في عراض المواكب . وتقدم البيت في ص : ٣٩١

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٨١ .

(٥) من الآية : (١٧) من سورة فصلت . وانظر الكتاب : ١ / ١٤٨ .

(٦) وقراءة نصب (ثمود) من الشوان ، قرأ بها ابن أبي اسحاق وعيسى الشافعي

انظر شوان ابن خالويه : ١٣٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٩١ ، والاتحاف

يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَشَمَوْدَ هَدَيْنَاهُمْ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ،
وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)^(١) فَالْيَتِيمُ مَفْعُولٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ ، وَكَذَلِكَ السَّائِلُ ،
فَإِذَا قَدَّرْتَ الشَّرْطَ صَحَّ أَنْ تَقُولَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْيَتِيمَ لَا تَقْهَرْ ، وَمَهْمَا يَكُنْ
مِنْ شَيْءٍ فَالسَّائِلَ لَا تَنْهَرْ ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ سَيُؤَيِّهِ يَشْتَرِطُ ذَلِكَ اسْتِدْلَالُهُ عَلَى جَوَازِ
تَقْدِيمِ مَحْمُولِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهَا بِقَوْلِ الْعَرَبِ : أَمَّا الْعَسَلُ
فَأَنَا شَرَابٌ^(٢) ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْعَسَلُ أَنَا شَرَابٌ ، وَشَرَابٌ
(فَعَالٌ) مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَالْعَسَلُ مَفْعُولٌ بِهِ ، فَلَوْلَا صَحَّةُ تَقْدِيمِ مَحْمُولِهِ عَلَيْهِ بِعَمَلِ
الْفَاءِ لَمْ يَصِحَّ وَقُوعُهُ قَبْلَهَا ، فَعَلَى هَذَا الشَّرْطِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ سَيُؤَيِّهِ أَنْ تَقُولَ / أَمَّا زَيْدًا^(٣) (٨٩ / أ)
فَأَنْتَ ضَارِبٌ ، وَلَا : أَمَّا زَيْدًا فَأَنْتَ ضَرَبْتُ ، وَلَا : أَمَّا زَيْدًا فَمَا ضَرَبْتُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ
(زَيْدًا) مَفْعُولًا بِضَارِبٍ أَوْ بِضَرَبْتُ ، لِأَنَّ زَيْدًا الْمَتَقَدِّمَ هُنَا لَا تَصِحُّ وَلَا يَتَّهَ لِلْفَاءِ
أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدًا إِنِّي ضَارِبٌ ، وَأَنْتَ ضَرَبْتُ ، لَمْ يَجُزْ
أَصْلًا ، لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ مَا بَعْدَ (إِنْ) فِيمَا قَبْلَهَا . وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْمَثَالِ الْآخَرِ
لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدًا مَا ضَرَبْتُ ، لِأَنَّ زَيْدًا مَنْصُوبٌ بِضَرَبْتُ
(مَا) نَافِيَةٌ ، وَلَا يَحْمِلُ مَا بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةَ فِيمَا قَبْلَهَا ، فزَيْدٌ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
وَنَحْوِهَا لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْيَا لَهَا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا .
وَخَالَفَ أَبُو الْحَسَنِ الْمُبَرِّدُ فِي هَذَا ، فَأَبَانَزَ تَقْدِيمَ الْاسْمِ مَعَ وَجُودِ (أَمَّا) عَلَى الْفَاءِ^(٣)

(١) الْآيَتَانِ : (٩ - ١٠) مِنْ سُورَةِ الضَّحَى . وَانْظُرْ مُشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢ / ٤٨١

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ١١٠ / ١ - ١١١ .

(٣) إِلَى مِثْلِهِ ذَهَبَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ وَاعْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، وَنَقَلَ السَّيُوطِيُّ عَنْ ابْنِ وَلاَدٍ

وَالزَّجَّاجُ أَنَّ الْمُبَرِّدَ رَجَعَ عَنْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِمَذْهَبِ سَيُؤَيِّهِ وَالْجُمْهُورِ .

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ كُلَّ نَاسِخٍ يَحْمِلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ مَعَ (أَمَّا) . انْظُرْ

الْمُهَمَّجَ : ٤ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ، وَأَمَّا إِلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢ / ٣٤٩ ، وَالْمُغْنَى :

٥٨ / ١ ، وَحَوَاشِي الْمَقْتَضَبِ : ٣ / ٢٧٠ .

وإن كان لا يصح وقوعه بعدها والياً لها ، لأنه لا يشترط في المقدم أن يكون مما تصح ولايته للفاء .

وأعلم أن هذه الفاء الواقعة جواباً لـ (أما) جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها في مثل قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَاتَتَّهَر) لما كان ذلك الاسم المقدم على الفاء إنما قدّم عليها اصلاً للفظ وإزالة لقبه فاخرجت عن الصّدرية ، ولا تخرج الفاء الواقعة جواباً للشرط عن الصّدرية إلا في هذا وفي الوجه الثاني الآتي إثر هذا إن شاء الله . الوجه الثاني من الوجهين اللذين يحذف الشرط فيهما ويبقى جوابه مع الفاء الداخلة عليه ، وهو أن يحذف الشرط ولا تمعن منه (أما) ولا يكون هذا إلا بشرط ثلاثة :

أحدهما : أن تكون الجملة فعلية .

والثاني : أن يكون الفعل طلباً أو أمراً أو نهياً أو نحوهما ، في طلب إيقاع الفعل أو تركه .

والثالث : أن يقدم بعد حذف الشرط شيء من الجملة على الفاء إزالة لقبه اللفظ بوقوع الفاء أول الكلام ، وهي لم توضع إلا على أن تقع بعد جملة الشرط . ومثال ذلك قولك : زيدا فاضرب ، وزيدا فلا تضرب ، وزيدا فامر ، وزيدا فلا تمر ، الأصل : مهما يكن من شيء فاضرب زيدا ، ثم حذف الشرط وفعله وهو قولك : مهما يكن من شيء ، وبقي الجواب مع الفاء فبقى الكلام : فاضرب زيدا ، ففتح وقوع الفاء أول الكلام ولم توضع على ذلك ، فقدّم زيدا إصلاحاً للفظ ، فصار : زيدا فاضرب ، وزيدا مفصولاً باضرب وكذلك في المثل الآخر ، وجاز ذلك فيها لاجتماع الشروط الثلاثة . ومما جاء على هذا في القرآن قوله سبحانه : (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) (١) الأصل : مهما يكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا ، فحذف الشرط وقدم على الفاء المجرور مع المضاف إليه الذي هو (لمثل هذا) فصار (لمثل هذا فليعمل العاملون)

و (لِجَلِّ) متعلق بقوله (يَعْمَل) ومثلها أيضاً قوله تعالى : (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) وشيأ بك
 فَطَهَّرَ وَالرَّجَزَ فَاهْجُرْ ^(١) / الأصل : ومهما يكن من شيء فَكَبِّرْ رَبِّكَ ، ومهما يكن من (٢/٨٩)
 شيء فَكَبِّرْ رَبِّكَ ، ومهما يكن من شيء فَطَهَّرْ شَيْئاً بِكَ ، ومهما يكن من شيء فَاهْجُرْ الرَّجَزَ ،
 ثُمَّ حُذِفَ الشَّرْطُ وَقُدِّمَ عَلَى الْفَاءِ مَحْمُولُ الْفِعْلِ ، وَالشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ مُوجُودَةٌ ، وَمِثْلُهَا
 أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ) ^(٢) / الأصل : ومهما يكن من شيء فَاصْبِرْ لِرَبِّكَ ، ثُمَّ
 فَعِلَ مَا تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ أَيْضاً عِنْدَ سَيِّوِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا
 مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) ^(٣) / الأصل : ومهما يكن من شيء فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ
 لِلَّهِ ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ الْجَارَةُ مِنْ (أَنَّ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فِي التَّمَدُّي ،
 وَحُذِفَ أَيْضاً الشَّرْطُ وَفَعِلُهُ ، ثُمَّ قُدِّمَتْ (أَنَّ) مَعَ أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَدْعُوا ،
 وَالْفِعْلُ هُنَا نَهْيٌ ، وَذَكَرَ أَيْضاً سَيِّوِيهِ أَنَّ الْمَفْسَّرِينَ يَحْمِلُونَ (أَنَّ) مَعَ مَحْمُولِيهَا
 هُنَا عَلَى أَنَّهَا مَحْذُوفَةٌ بِالْوَاوِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَنَّهُ اسْتَمَعَ) ^(٤) ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ
 الثَّانِي جَعَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُبَيْدَةَ ^(٥) قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) ^(٦) فَالْفَاءُ
 عِنْدَهُ فِي قَوْلِهِ (فَسَبِّحْ) جَوَابَ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ ، وَ (إِذَا) مُتَعَلِّقَةٌ بِسَبِّحَ فَهُوَ الْعَامِلُ
 فِيهَا ، وَحُذِفَ الشَّرْطُ هُنَا لَوْجُودِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ ، وَالْأَصْلُ : مِمَّا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ
 فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، ثُمَّ لَمَّا حُذِفَ الشَّرْطُ قُدِّمَ

(١) الآيات : (٣ - ٤ - ٥) من سورة المدثر .

(٢) الآية : (٧) من سورة المدثر .

(٣) الآية : (١٨) من سورة الجن ، وانظر الكتاب : ١٢٧/٣ - ١٢٨ .

(٤) من الآية : (١) من سورة الجن .

(٥) هو : محمد بن عبيدة الأنصاري الأشبيلي المتوفى سنة (٧٠٦ هـ) ، قال
 السيوطي : (قال ابن رشيد في رحلته : أستاذ مقرئ ، أديب نحوي بارع ،
 نزل سبته ، وله نظم) ، أخذ عن الدباج ، وابن أبي الربيع .
 انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١٧٠/١ ، وبرنامج الوادي أشي ص ١٢١ ، وغاية
 النهاية : ١٨٢/٢ .

(٦) الآية : (١) من سورة النصر .

على الفاء محمول الفعل الذي هو الظرف ، لئلا تقع الفاء أول الكلام ، وإنما حمل الآية على هذا ولم يجعل الفاء جواباً (إذا) لأنه لو فعل ذلك لم يجز لفعل الأمر الذي هو (سَبَّحَ) أن يعمل في (إذا) ، لأنَّ الفاء الداخلة عليه تمنع ، إذ كانت تكون باقية على صدريتها ، لأنه قد تقدم أنَّ الفاء الواقعة جواباً لاتصال عن الصدرية ، إلا أنَّ تكون جواب شرط محذوف على أحد الوجهين المذكورين ، فذلك جعلها من هذا الوجه الثاني ، على أنه يمكن في الآية البقاء مع الظاهر من كون الفاء جواباً لـ (إذا) من غير ادعاء حذف شرط ، ويكون الحامل في (إذا) معنى الجملة الواقعة جواباً ، التي هي قوله : (فَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) ، لأنَّ هذا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بلزوم تعظيم الله تعالى وتمجيده وتسبيحه عند ذلك ، ولا شك في امتثاله عليه السلام أمر ربه تعالى ، فصار المعنى على هذا : إذا جاء نصر الله والفتح لزمت التعظيم والتمجيد والتسبيح واشغلت بذلك ، إذ قد كفت عناد المحاند بين لمجيء النصر والفتح ودخول الناس في الدين قبائل قبائل ، فالحامل في (إذا) معنى قوله فسبح ، أي : لزمت التسبيح والاستغفار . ونظير هذا ما قاله ابن جني في قوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ) جعل الفاء في قوله (فَلَا أَنْسَابَ) جواباً (إذا) ، والحامل فيها معنى الجملة ، لأنهم إذا لم تكن بينهم أنساب فقد تقاطعوا وتعادوا ، فكأنه قال : فإذا / نفخ (١٠٠ / أ) في الصور تقاطعوا ، ولا يمشى هنا ما ذكره ابن عبدة ، لأنَّ الجملة ليست فعلية ولا طلبية ، فلا سبيل إلى ادعاء حذف الشرط . والله أعلم .

ومن هذا الوجه الثاني أيضاً جعل سيويه قول الشاعر :

أرواحٌ مودَّعٌ أم بكُورٌ أنت فانظر لأى ذاك تصيرُ (٢)

على أحد الأوجه الثلاثة (٣) المتقدمة ، فالأصل : مهما يكن من شيء فأنت انظر ،

(١) الآية : (١٠١) من سورة المؤمنين . وانظر الخاطريات : ل / ٤٦ .

(٢) تقدم تخريج البيت ص : ٦٤٣

(٣) انظر الكتاب : ١٤٠ / ١ .

و(أَنْتَ) فاعِلٌ بفعلٍ آخرٍ محذوفٍ يفسره قوله (انظُر) ثم حُذِفَ الشرطُ وفعلُهُ ، وبقي
انظُر ، ثم قَدِّمَ على الفاءِ (أَنْتَ) فصَارَ : أَنْتَ فانظُرْ ، وفُعِلَ هذا لاجتماعِ الشُّرُوطِ
الثلاثة .

وقد ذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أنه لا يشترطُ في هذا الوجهُ كَلَمَةُ الشرطِ الأولِّ ولا الثاني
فلا يُشترطُ عندَهم في حذفِ الشرطِ وابقاءَ جوابِهِ مع الفاءِ كَوْنُ الجملةِ فعليةً ولا طلبيةً
بل قد تكونُ اسميةً وغيرَ طلبٍ ، فحطُّوا هذا البيتَ على أَنَّ (أَنْتَ) مبتدأ ، و(انظُرْ)
في موضعِ خبرِهِ ، والفاءُ جوابُ شرطٍ محذوفٍ ، و(أَنْتَ) مُقَدِّمٌ من تأخيرٍ ، والأصلُ :
مهما يكن من شيءٍ فَأَنْتَ انظُرْ ، والجملةُ على هذا اسميةٌ ، وعليه أيضاً حَطُّوا قسَولَ
الآخر :-

وَقَائِلُهُ خَوْلَانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ * (١)

ف(خولان) مبتدأ ، و(انكِحْ فَتَاتَهُمْ) في موضعِ خبرِهِ ، والفاءُ جوابُ شرطٍ محذوفٍ
أى : مهما يكن من شيءٍ فخولانُ انكِحْ فَتَاتَهُمْ ، ثم لما حُذِفَ الشرطُ قَدِّمَ على الفاءِ
المبتدأ الذي هو (خولان) وقد تَقَدَّمَ مذَهبُ سيبويه (٢) في هذا البيتِ .

المسألة الرابعة : في الفاعِلِ الذي يَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

وذلك هو الاسمُ المرفوعُ بوصفٍ قبلَهُ ، واقعٌ بعدَ نفيٍّ أو استفهامٍ على مذَهبِ
سبويه (٣) بشرطٍ أَنْ يكونَ الاسمُ بعدَ الوصفِ ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، ويجوزُ فيه
إذْ ذاك وجهان :

أحدهما : أَنْ يكونَ الوصفُ المُتَقَدِّمُ مبتدأً والاسمُ المرفوعُ بعده فاعِلٌ به يَسُدُّ
مَسَدَ خَبَرِهِ (٤) فلا يحتاجُ ذلكَ الوصفُ معه إلى خبرٍ ، ولا يجوزُ في ذلكَ الوصفِ على هذا
أَنْ يُصَغَّرَ مطلقاً ولا أَنْ يُنَعَتَ قبلَ الفاعِلِ ولا يُشْتَرَى ولا يُجَمَعَ على اللُّغَةِ الفُصْحَى ،

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٣

(٢) انظر ص : ٣٦٣

(٣) انظر الكتاب : ١٢٧/٢

(٤) انظر شرح الفصل : ٧٩/٦ ، والبسيط : ٤٥٦ ، والتصريح : ١٥٨/١

وتجوز تشنيته وجمعه على لغة (أكلوني البراغيث) وهي قليلة ضعيفة تقدم ذكرها في باب الفاعل ^(١) ، وزاد ابن مالك أيضاً أنه لا يعرف ^(٢) ، لأن حكمه حكم الفعل ، والفعل لا يجوز فيه ذلك .

والوجه الآخر : أن يكون ذلك الاسم المتأخر مبتدأ ، والوصف المتقدم عليه خبره ^(٣) ، مقدم عليه ، وأصله التأخير ، وعلى هذا الوجه لا يمنع في ذلك الوصف شيء مما ذكر امتناعه في الوجه الأول فيصغر وينعت ويصرف ويشئ ويجمع مطلقاً . فإن لم يقع ذلك الوصف بعد نفي ولا استفهام بل وقع أول الجملة تعين الوجه الثاني ، وهو أن يكون ذلك الوصف خبراً مقدماً ، والاسم المتأخر مبتدأ ، ولم يجر الوجه / الأول ، ^(٤) (ب / ٩٠) ومذهب أبي الحسن الأفش أنه لا يشترط في جواز الوجهين وقوع الوصف بعد نفي أو استفهام ^(٥) ، بل يجوز الوجهان المذكوران مطلقاً ، تقدم الوصف نفي أو استفهام أو لم يتقدمه شيء . ومثال هذه المسألة قولك : أقائم زيد ، وهل قائم زيد ، وما قائم زيد ، فيجوز لك في إعراب هذا وجهان باتفاق ، لأن الوصف الذي هو قائم واقع بعد الاستفهام في المثالين الأولين ، وبعد النفي في المثال الثالث ، فأحسد الوجهين أن يكون (قائم) مبتدأ ، و (زيد) بعده فاعل به يسد سد خبره ، فلا يفتقر معه إلى وجود خبر ، فهذا الاسم هنا فاعل سد سد الخبر ، لأنه مرفوع بوصف وهو (قائم) وذلك الوصف متقدم عليه واقع بعد نفي أو استفهام ، وهذا على الوجه الأول من الوجهين المتقدمين ، فقائم على هذا لا يصغر ، فلا يقال : أقويم زيد ، ولا ينعت فلا يقال : أقائم كريم زيد ، ولا يعرف على ما زاده ابن مالك ،

(١) انظر ص : ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) التسهيل ص : ٤٤ .

(٣) هذا مذهب سيويه وجمهور النحويين ، انظر الكتاب : ١٢٧ / ٢ ، والايضاح :

١ / ١٤١ ، وشرح المفصل : ٦ / ٧٩ ، والهمع : ٥ / ٧٩ .

(٤) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر التسهيل : ٤٥ ، والتصريح :

١ / ١٥٨ ، والهمع : ٢ / ٦ .

فَلَا يُقَالُ : الْقَائِمُ زَيْدٌ ، وَلَا : هَلِ الْقَائِمُ زَيْدٌ ؟ وَلَا يَشْنَى وَلَا يَجْمَعُ إِلَّا عَلَى اللَّغَةِ الضَّعِيفَةِ ، فَيُقَالُ عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ، وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَكْتَفَى بِالْفَاعِلِ هُنَا عَنِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : أَقِيمُ زَيْدٌ ، فَهَذَا الْوَصْفُ هُنَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ خَبَرٌ ، وَلِهَذَا أَيْضًا امْتَنَعَ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ لِكُونِهَا مِنْ غَضَائِي الْأَسْمَاءِ ، وَلِهَذَا الْأَسْمُ هُنَا حُكْمُ الْفِعْلِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً وَ(قَائِمٌ) قَبْلَهُ خَبَرُهُ ، مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، فَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَاعِلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبَرِ ، وَفَاعِلُ هَذَا الْوَصْفِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا ضَمِيرٌ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ فَاعِلَهُ الْأَسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ . وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْوَصْفِ الْمُسْتَقَدِّمِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي شَيْءٌ مَّا تَقَدَّمَ ، بَلْ تَثْنِيَّتُهُ وَجْمَعُهُ عِنْدَ تَثْنِيَةِ الْمُبْتَدَأِ وَجْمَعِهِ لِزَمَانٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَتَأَخَّرًا ، لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ فَتَقُولُ : هَلِ قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَهَلِ قَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ كَمَا تَقُولُ : هَلِ الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ؟ وَهَلِ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ؟ فَإِنْ قُلْتَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْوَصْفُ نَفْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ لَزِمَ فِي مَذْهَبِ سَيُوبِيهِ ^(١) أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً وَقَائِمٌ خَبَرُهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ لَكَ تَصْفِيرُ هَذَا الْوَصْفِ هُنَا وَنَحْوَهُ وَتَمْرِيفُهُ مُطْلَقًا ، وَتَلْزِمُ تَثْنِيَةَ الْمُبْتَدَأِ وَجْمَعُهُ فَتَقُولُ : قَوِيْمٌ زَيْدٌ ، وَقَائِمٌ كَرِيمٌ زَيْدٌ ، وَالْقَائِمُ زَيْدٌ ، وَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ، وَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ . وَلَا يَجُوزُ هُنَا عِنْدَ سَيُوبِيهِ أَنْ يَكُونَ (قَائِمٌ) مُبْتَدَأً ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ بِهِ يَسُدُّ سَدَّ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْوَصْفَ لَمْ يَقَعْ بَعْدَ نَفْيٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ ، وَكَلَّا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ ، إِذَا وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الْاسْتِفْهَامِ (أَوَّلُهُمْ يَقَعُ) ^(٢) فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ ^(٣) : / قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ . فَلَا تَشْنَى الْوَصْفَ ، وَلَا تَجْمَعُهُ (١ / ٩١)

(١) انظر الكتاب : ١٢٧ / ٢ ، والمقتضب : ١٢٧ / ٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح المفصل : ٧٩ / ٦ ، والبسيط : ٤٥٦ - ٤٥٧ .

إذا جعلته مبتدأ إلا على تلك اللفظة الضعيفة كما تقدم ، فيجوز على ما ذهب إليه أبو الحسن من هذا جواز كون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعلاً به يسد مسد الخبر أن يكون على ذلك قوله تعالى : (فَأَنَّهُ أَثِمُّ قَلْبُهُ)^(١) فيكون (أَثِمُّ) مبتدأ و (قَلْبُهُ) فاعل به يسد مسد الخبر ، والمبتدأ وفاعله معاً في موضع خبر (إِنَّ) ولا يجوز ذلك في ما ذهب إليه بل تكون الآية على أحد وجهين :

إما أن يكون (قَلْبُهُ) مبتدأ ، و (أَثِمُّ) خبره تقدم عليه ، والجملة في موضع خبر (إِنَّ)

وإما أن يكون (أَثِمُّ) وحده خبر (إِنَّ) وقلبه فاعل به^(٣) . ويمكن أيضاً وجسه ثالث أن يكون (أَثِمُّ) أيضاً خبر (إِنَّ) وفاعله ضمير مستتر فيه ، و (قَلْبُهُ) بدل من ذلك الضمير ، بدل بمعنى من كل^(٤) . وباء في الحديث : (أَوْ مَخْرَجِي هُمْ)^(٥) فالهمزة للاستفهام والواو للمعطف توسطت بين الهمزة وما دخلت عليه كقوله تعالى : (أَوَلَوْ كَانُوا يَتَّقُونَ)^(٦) و (قَالَ أَوَلَوْ يَخْتَكُمُ)^(٧) وقد تقدم في باب المعطف أن الهمزة وحدها دون سائر أدوات الاستفهام انفردت بدخولها على الواو ، والفاء ، و (ثُمَّ) من حروف المعطف . ومثال الفاء وثم ، قوله تعالى : (أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ)^(٨) وقوله عز وجل : (أَثِمُّ إِنْ مَا وَقَعَ)^(٩) . ولا يجوز ذلك في غير الهمزة من أدوات الاستفهام ، بـل

(١) من الآية : (٢٨٣) من سورة البقرة .

(٢) تفسير القرطبي : ٤١٦ / ٣ .

(٣) هذا الوجه هو اختيار ابن أبي الربيع . انظر البسيط : ٥٦٢ .

(٤) هذا الوجه ذكره مكي في مشكل اعراب القرآن : ١٢١ / ١ ، والقرطبي : ٤١٦ / ٣ .

(٥) تقدم تخريبه في ص : ٤٤

(٦) من الآية : (١٧٠) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٠٤) من سورة المائدة .

(٧) من الآية : (٢٤) من سورة الزخرف .

(٨) من الآية : (٥٠) من سورة الأنبياء .

(٩) من الآية : (٥١) من سورة يونس .

يدخل حرف المطفأ عليها كقوله تعالى : (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (١) وقوله سبحانه :
 (وَمَنْ أَوْفَى بِوَعْدِهِ مِنَ اللَّهِ) (٢) فَمَنْ اسْمٌ استفهام مبتدأ ، و (أَوْفَى) بعده خبره ،
 ودخلت الواو عليه . و (مُخْرِجِي) في الحديث خبر مقدم ، و (هُمْ) مبتدأ ، وأصل
 (مُخْرِجِي) قبل الإضافة : (مُخْرِجُونَ لِي) وهو جمع مذكر سالم مرفوع بالواو ثم
 لما أضيف إلى ياء المتكلم وحذفت النون للإضافة صار اللفظ : (مُخْرِجُونَ) فاجتمعت
 الياء والواو وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ، فصَارَ
 (مُخْرِجِي) ثم قلبت ضمة الجيم كسرة لأجل الياء الساكنة بعدها ، فصَارَ :
 (مُخْرِجِي) فعلاصة رفعه الآن الواو التي صارت باجتماعها (٣) مع الياء (ياء) (٤) فعلى
 هذا ينبغي أن يحمل هذا الحديث من كون (مُخْرِجِي) خبراً مقدماً ، والضمير
 بعده مبتدأ .

وقد أجاز فيه أبو الحسين بن أبي الربيع وبها آخر ، وهو أن يكون (مُخْرِجِي)
 مبتدأ ، و (هُمْ) فاعل به يسد سد الخبر كما تقدم في قولك : أقائم زيد ، لأن الوصف
 الذي هو (مُخْرِجِي) وقع بعد همزة الاستفهام ، ويكون الحديث على هذا الوجه
 إنما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) في جمع الوصف لكون فاعله مجموعاً ، كما جاء
 في حديث آخر : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) (٥) فالحق علامنة
 الجمع في (يتعاقبون) . لأن الفاعل الذي هو (ملائكة) جمع / ولو جاء على اللغة (٩١ / ب)
 الفصحى لكان الفعل معه كماله مع المفرد (يتعاقبون فيكم ملائكة) . وكذلك لو جاء
 هذا الحديث الآخر على اللغة الفصحى لكانت الصفة مفردة غير مجموعية ، فكان
 يجب أن يكون (أو مُخْرِجِي هُمْ) بتسكين الياء أو فتحها مخففة على إضافة (مخرجي)

(١) من الآية : (٩١) من سورة النائدة .

(٢) من الآية : (١١١) من سورة التوبة .

(٣) في الأصل : (بالاجتماعها) وهو تحريف .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٦٥ .

إلى الياء ، كما تقول : غلامى وفلامي ، وفي هذا الوجه الذى أجازَه ابنُ أبى الربيع
فى هذا الحديث نظرٌ ، وهو أنَّ الفاعلَ بالصفة على ما ذكره الضمير المنفصل الذى هو
(هم) ، وليس هذا من المواضع التى يجوزُ فيها انفصال ضميرِ الفاعلِ ، ألا ترى أنَّه
لا يجوزُ باتِّفاقٍ : زيدٌ قائمٌ هو ، على أنَّ يَمْرُبَ (هو) فاعلاً بقائِمٍ ، والمانعُ منه
انفصالُ الضميرِ ، فكذلك لا ينبغى أن يكونَ (هم) فى الحديثِ فاعلاً بمخرجِهم
لا انفصالِهِ ، إلا أن يكونَ المسوَّغُ عنده لا انفصالِهِ هنا على ما ذكره كونه ساداً مسدداً
الخبرِ ومضمناً عنه ، فمجرى عليه فى ذلك حكمُ الخبرِ ، فانفصلَ كما انفصلَ الضميرُ
الواقعُ خبراً ، فإن كان هذا عنده مسوَّغاً لانفصالِ الضميرِ ونى على ذلك فى تجويزه
هذا الوجه هنا ، فذلك مذهبُ انفردَ به ، وإن لم يجعلْ غيره ذلك من مسوغاتِ
الانفصالِ ، وهو أيضاً أعنى ابنُ أبى الربيع حيث ذكر المسوغاتِ لانفصالِ الضميرِ لم
يذكر ذلك ولا عن عليه ، ولا ينبغى من جهة القياس والنظر أن يكونَ ذلك مجسوزاً
لانفصالِ الضميرِ ، وذلك أنك إذا قلتَ : أقائمُ زيدٌ ، على أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً
وزيدٌ فاعلٌ به يسدُّ سدَّ الخبرِ ، فليس (زيدٌ) خبراً ولا له حكمٌ من أحكامِ الخبريةِ
وإنما هو فاعلٌ حقيقةً ، لكن هذا الوصفُ لما كان بمعنى الفعلِ لم يحتجْ إلى خبرٍ ،
واستقلَّ بفاعله بمنزلةِ الفعلِ ، كما لو قلتَ : أيقومُ زيدٌ . وأيضاً فقد حصلَ الخبرُ
والمخبرُ عنه مفوظاً بهما فلا حاجةَ إلى زيادةٍ لفظٍ آخر . ونظيرُ هذا قولك : ظننتُ
أنَّ زيداً قائمٌ ، ف (أن) مع اسميها وشبهها سدَّتْ سدَّ مفعولى (ظننتُ) و (أن)
مصدريةٌ تتقدَّرُ مع محموليها بالمصدرِ المفردِ ، فلم يقعَ بعد (ظننتُ) فى الحقيقةِ
إلا المفردُ ، وكأنَّك قلتَ : ظننتُ قيامَ زيدٍ ، وهذا لا يجوزُ أعنى : أن يقعَ بعد (ظننتُ)
المتعدِّية إلى اثنين مفردٌ ، لأنها إنما تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتتصبيهما ، فإنما
بجاء : ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ ، وإن كان لم يقعَ بعد (ظننتُ) فى الحقيقةِ إلا المصدرُ
المفردُ ، لوجودِ الخبرِ والمخبرِ عنه بعدهما فى قولك : إنَّ زيداً قائمٌ ، مفوظاً بهما ،
فاكتفى بذلك ولم يجز : ظننتُ قيامَ زيدٍ ، لأنها لم يقعَ بعدهما فى اللفظِ إلا المفردُ ،
وكذلك قولك : أقائمُ زيدٌ ، اكتفى فى استقاله كلاماً بحصولِ الخبرِ والمخبرِ عنه مفوظاً

بهما عن زيادة لفظ آخر، ونظيره أيضاً قولك : عَسَى / أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فزَيْدٌ فاعِلٌ يَقُومَ (٢٠ / أ)
و (يَقُومُ) منصوبٌ (أَنْ) و (عَسَى) تعلقان إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ كقولك : عَسَى
زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، فزَيْدٌ اسمُها ، و (أَنْ يَقُومَ) في موضعٍ خبرِها ، ولم يقع بعدُها فـى
قولك : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، اسمٌ وخبرٌ معاً ، لِأَنَّ (أَنْ) مع صلتها في تقديرٍ مصدرٍ
مفردٍ ، لكن اكتفى بعدُها بقولك : أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، لَمَّا كَانَ فِيهِ الْخَبَرُ وَالْمَذْهَبُ عَنْهُ
ملفوظاً بهما ، فسَدَّ ذلك سَدَّ اسمِها وخبرِها معاً ، ومثُلُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، قوله
تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)^(١) وقوله سبحانه : (عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي سُبُلَ
رَبِّي)^(٢) وقوله عز وجل : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا)^(٣) ، ويدلُّك على أَنَّ (زَيْدًا) المرفوعُ
بالوصفِ في قولك : أَقَامَ زَيْدٌ ، ليس له حُكْمُ الْخَبَرِ وَأَنَّهُ فاعِلٌ حَقِيقَةٌ ، أَنَّ النّوَاسِخَ
النّاصِبَةَ لِلْخَبَرِ لَا تَنْسِبُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَقُولَ عَلَى قِيَاسٍ مَذْهَبِ الْأَخْفِيِّ : كَانَ قَائِمٌ
أَخْوَاكَ ، فَقَامَ اسْمٌ (كَانَ) ولم تنصبْ (أَخْوَاكَ) لِأَنَّهُ فاعِلٌ بقائِمٍ ، ولو كان له حُكْمُ
الْخَبَرِ لَنَصَبْتَهُ (كَانَ) لِأَنَّهُ تَنْصِبُ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ . وكذلك تَقُولُ عَلَى قِيَاسٍ قَوْلُهُ : ظَنَنْتُ
قَائِمًا زَيْدٌ ، وَظَنَنْتُ قَائِمًا أَخْوَاكَ ، ولو كان الاسمُ بعد الوصفِ خبراً لَانْتَصَبَ بِظَنَنْتُ
لِأَنَّهُ تَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ معاً ، فَرَفَعَهُ بَعْدَ دُخُولِهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ فاعِلٌ لِأَخْبَرٍ ،
لَكِنَّهُ يَسَدُّ سَدَّ (الْمَفْصُولِ)^(٤) الثَّانِي لَظَنَنْتُ ، وَسَدَّ الْخَبَرَ لِكَمَا كَانَ يَسَدُّ سَدَّ
الْخَبَرَ قَبْلَ دُخُولِهَا . وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ عَلَى قِيَاسٍ قَوْلِ سَيُوهٍ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، عَلَى
أَنْ تَجْعَلَ (مَا) حِجَازِيَةً تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، مِنْ أَخْوَاتِ (كَانَ) فَيَكُونُ (قَائِمٌ)
اسْمٌ (مَا) وَزَيْدٌ فاعِلٌ يَسَدُّ سَدَّ خَبَرِهَا الْمَنْصُوبِ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ ، لِأَنَّهُ فاعِلٌ

(١) من الآية : (٧٩) من سورة الاسراء .

(٢) من الآية : (٢٤) من سورة الكهف . و (يهْدِيَنِي) بالياء في الوصل هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمره والنسائي : (يهْدِيَن) بخير ياء . انظر السبعة : ٣٨٩ .

(٣) من الآية : (٥١) من سورة الاسراء .

(٤) تَكْلُفَةٌ يَلْتَمِثُ بِهَا الْكَلَامُ .

حقيقة وليس له حكم الخبر. فقد تحصل من هذا كله أن (زيداً) في قولك : أقائم زيد ، إذا ارتفع (قائم) بالابتداء إنما هو فاعل حقيقة وأحكامه أحكام الفاعل ، فعلى هذا لا ينبغي أن يكون هذا الاسم المرفوع بالوصف هنا ضميراً منفصلاً إلا مع موجب للانفصال في نحو : زيد ما قائم إلا هو ، وما قائم إلا أنت ، وما قائم إلا أنا ، فلك أن تجعل (قائم) مبتدأ والضمير المنفصل بعد (إلا) فاعل به يسد سد الخبر ، واقتترانه بإلا مسوغ لانفصاله ، لأن ذلك يوجب انفصال الضمير مطلقاً . فإن قلت : فإذا تقرر أن ذلك الاسم فاعل حقيقة فلم لا يجوز أن يكون ضميراً متصلاً بالصفة ساداً مع ذلك سد الخبر في نحو : زيد أقائم ؟ فيكون (زيد) مبتدأ ، و (قائم) مبتدأ ثان ، والضمير المستتر فيه المائد على زيد فاعل به يسد سد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله المفعول عن الخبر في موضع خبر زيد ؟ فالجواب أن ذلك منوع لما تقدم من الاكتفاء في استقلال ذلك كلاماً بحصول الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما / (٩٢ / ب) فإذا قلت : زيد أقائم ، فلم يوجد المخبر عنه مفوظاً به فامتنع لذلك ، ألا ترى أنه ضمير مستتر في (قائم) غير مفوظ به ، فلهذا يشترط في الفاعل الساد سد الخبر أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ^(١) لشيء من المسوغات لانفصال ضمير الفاعل ، فالضمير في الحديث على هذا لا يكون إلا مبتدأ ، و (مخرجي) قبله خبره ^(٢) ، إذ لا مسوغ هنا لانفصال ضمير الفاعل ، فيحمل على أنه فاعل بالوصف كما ذكره أبو الحسين على ما تقدم ، ويمكن أيضاً في الحديث وجه آخر من الإعراب وإن كان بعيداً ، وهو أن يكون (مخرجي) خبر مبتدأ محذوف ، و (هم) توكيد لفاعل (مخرجي) وهو ضمير مستتر فيه تقدير المبتدأ : أقوي مخرجي هم ، وحذف المبتدأ لتقدم ذكره قبل هذا الحديث ، لأن فيه : سيخرجك قومك ، وفي هذا الوجه تكلف الحذف من غير حاجة إلى دعواه .

(١) انظر شرح ابن عقيل : ١٨٩ / ١ ، والجمع : ٦ / ٢ .

(٢) انظر شواهد التوضيح : ١٣٠ .

وأعلم أنه يعبري مجرى النفي لفظ (غير) ، في مثل قولك : غير قائم زيد ، ففيسر مبتدأ ، وقائم مخفون بالإضافة ، وزيد فاعل بقائم يسد سد خبر (غير) وساغ ذلك هنا وإن لم يتقدم الوصف الذي هو (قائم) أداة نفي ولا أداة استفهام ، لأن (غيراً) تعطى معنى النفي ، بمنزلة (لا) ألا ترى أنها تعبري مجرى (لا) في قولك : أنا زيداً غير ضارب ، فزيداً مفعول بضارب المخفون بخير ، وجاز هنا أن يعمل المخفون فيما قبل خافضه ، لأن (غيراً) محمولة على (لا) فكأنك قلت : أنا زيداً لا ضارب ، وقد تقدم هذا (٢) ، وأن الكوفيين الحقوا بخير في ذلك (أول) . وأعلم أن الظرف والمجرور يعبريان مجرى الوصف في جميع ما تقدم من جـ — واز الوجهين المذكورين ، إذا (وقعا) بعد نفي أو استفهام في مذهب سيبويه ، ومطلقاً في مذهب الأخفش . غير أن الظرف أو المجرور إن ذاك لا يعرب مبتدأ والفاعل به يسد سد خبره ، بل إنما يكون هنا حكم كل واحد منهما كحكم الفاعل إذا جعلت ما بعده فاعلاً ، والفعل لا يحتاج إلى خبر ، ففي هذا وحده فارق الظرف أو المجرور الوصف . ومثال ذلك : أعندك زيد ؟ وأفي الدار زيد ؟ فيجوز لك في زيد هنا وجهان باتفاق :

أن يكون فاعلاً بالظرف أو المجرور ، ولا يكون هنا ساداً سد خبر ، إن ليس قبله مبتدأ وإنما قبله ما هو بمنزلة الفعل ، فكأنك قلت : استقر عندك زيد ، واستقر في الدار زيد ، ولا ضمير في الظرف ولا في المجرور على هذا الوجه .

والوجه الآخر : أن يكون زيد مبتدأ ، وخبره في الظرف أو المجرور قبله ، ففي كل واحد منهما على هذا ضمير مستتر فاعل . فإذا قلت : عندك زيد ، أو في الدار زيد لزم عند سيبويه الوجه الثاني من الابتداء والخبر ، وجاز الوجهان المذكوران عند

(١) المعنى : ١٥٩/١ ، وانظر المساعد : ٢٠٨/١

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢٩٦

(٣) في الأصل : (وقع) .

(٤) انظر البسيط : ص : ٤٥٨ .

أبي الحسن . وكذلك أيضاً حكم الضمير المنفصل هنا حيث يسوغ انفصاله على حكمه
 / بعد الوصف كما تقدم (١) ، نحو : ما في الدار إلا أنت ، وما عندك إلا أنا ، ويبيوز (أ / ٩٣)
 أيضاً في الوصف أو الظرف أو المجرور أن يرفع الظاهر بالفاعلية أو الضمير المنفصل
 بعده إذا وقع أعني : كل واحد من الثلاثة خبراً في اللفظ أو في الأصل أو صفة أو صلة
 أو حالاً . مثال الخبر في اللفظ : زيد قائم أبوه ، وزيد عندك أبوه ، وزيد في الدار
 أبوه ، ف (أبوه) يبيوز أن يكون فاعلاً بالوصف أو بالظرف أو بالمجرور ، لأنها وقعت
 أخباراً لزيد .

ومثال الخبر في الأصل : ظننت زيدا قائماً أبوه ، وظننت زيدا عندك أبوه ،
 وظننت زيدا في الدار أبوه ، ف (أبوه) فاعل بالمفعول الثاني لظننت ، لأن أصله
 أن يكون خبراً للمبتدأ ، وكذلك مع جملة نواسخ الابتداء ، (إن) وأخواتها ،
 و (كان) وأخواتها ، وباب (ظننت) وباب (أعلمت) .

ومثال الصفة : مررت برجل قائم أبوه ، ومررت برجل في الدار أبوه ، ومررت
 برجل عندك أبوه .

ومثال الصلة : جاءني الذي عندك أبوه ، وجاءني الذي في الدار أبوه ، ف (أبوه)
 فاعل بمعندك أو بفى الدار ، لوقوعهما صلة للموصول ، ولا يصح أن يقع الوصف وحده
 صلة إلا والموصول الألف واللام ، نحو : جاءني القائم أبوه ، ف (أبوه) فاعل بقائمه
 لوقوعه صلة للألف واللام ، كأنك قلت : جاءني الذي قام أبوه .

وأما قولك : اضرب أيهم قائم أبوه ، إذا جعلت (أبوه) فاعلاً بقائمه ، فليس
 قائم وحده صلة (أي) بل هو خبر مبتدأ محذوف والجملة هي الصلة تقديره : اضرب
 أيهم هو قائم أبوه ، فقائم على هذا إنما رفع الظاهر لوقوعه خبراً ، لا لوقوعه صلة .

ومثال الحال : هذا زيد قائماً أبوه ، وهذا زيد عندك أبوه ، وهذا زيد في
 الدار أبوه . فقائماً حال ، ولأجل ذلك رفع الظاهر ، وكذلك الظرف والمجرور .

فقد تحصل من هذا كله أن الوصف والظرف والمجرور لا يرفع الظاهر شيء منها
إلا إذا وقع في واحد من هذه المواضع الأربعة ، أو اعتمد على أداة نفي أو أداة
استفهام . هذا مذهب سيوييه ، ومذهب أبي الحسن أنه يجوز في هذه الثلاثة
أن ترفع الظاهر مطلقاً من غير شرط .

المسألة الخامسة : في الخبر السببي والحقيقي .

وأعلم أن الوصف الواقع خبراً للمبتدأ إن كان فاعله ضميراً يعود على المبتدأ
فهو حقيقي نحو : زيد قائم ، وهند قائمة ، ألا ترى أن (قائماً) هنا و (قائمة)
فاعلهما ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، ولا يجوز انفصاله هنا من غير موجب ، فإن
قلت : زيد قائم هو ، وهند قائمة هي ، فليس الضمير المنفصل بعد الوصف فاعلاً
به ، وإنما هو توكيد لفاعله الضمير المستتر .

/ ومثال انفصاله لموجب قولك : زيد قائم إما هو وإما عمرو ، ف (هو) فاعل (٩٣ / ب)
بقائم ، وانفصل لا قترانه ب (إما) وإن لم يكن فاعله ضميراً يعود على المبتدأ فهو
سببي ، ولا بد فيه من وجود ضمير يعود على المبتدأ . ثم فاعل هذا الخبر السببي
يكون ظاهراً ومضمراً ، وإذا كان مضمراً فلا بد من انفصاله مطلقاً ، ولا يجوز أن
يكون متصلاً إلا في ضرورة ، هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ^(١) ذلك في
الكلام . وهكذا الحكم على كل وصف جري على غير من هوله في المعنى ، حكمه كحكم
الخبر السببي في جميع ما ذكر .

ومعنى كون الوصف جارياً على غير من هوله في المعنى ، أن يقع الوصف خبراً
لمبتدأ لفظاً أو أصلاً أو صفة لموصوف ^(٢) ، أو صلة لموصول ، أو حالاً من ذي حال
وفاعل ذلك الوصف في الجميع ليس ضمير المبتدأ ولا ضمير الموصوف ولا الموصول

(١) انظر الانصاف : ٥٧ / ١ - ٥٨ ، والأشمونى : ١٩٩ / ١ ، والتصريح : ١٦٥ / ١

(٢) في الاصل : (لموصول) وهو تحريف .

ولا صاحب الحال ، فهذا يعتبر كون الوصف جارياً على غير من هو له ، فمتى كان فاعل الوصف ليس ضميراً عائداً على ما جرى عليه ذلك الوصف خبراً أو صفة أو حالاً ، فهو سببى جارٍ على غير من هو له ، ولا يعتبر ذلك بكون الوصف فى المعنى لغير من جرى عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ حسن الوجه ، أو حسن الوجه ، فليس (حسن) صفة سببية ، وإن كان إنما أفاد معنى فى غير موصوفه ، ألا ترى أن الحسن فى الوجه خاصة لا فى الرجل كله ، وإنما هو حقيقى ، لأن فاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعود على الرجل .

ومثال وقوع الوصف السببى خبراً فى اللفظ قولك : زيد قائم أبوه ، فزيد مبتدأ و (قائم) خبره ، و (أبوه) فاعل به ، وهذا الخبر هنا سببى ، لأن فاعله الأب ، وليس ضميراً يعود على المبتدأ ، فهو جارٍ على زيد خبراً وليس له فى المعنى ، فهو إن ذاك جارٍ على غير من هو له ، والضمير الذى أضيف إليه الأب هو الحائد على زيد .

ومثال وقوع الوصف السببى خبراً فى الأصل : ظننتُ زيداً قائماً أبوه ، ف (قائماً) مفعول ثانٍ لـ (ظننتُ) وهو فى الأصل - قبل دخول ظننتُ - خبرٌ للمبتدأ سببى لكون فاعله ليس ضميراً يعود على زيد .

ومثال وقوعه صفة لموصوفٍ : مررتُ برجلٍ قائم أبوه ، فقائم نعت سببى ، وقد تقدم ذكر ذلك فى باب النعت (١) ، وذكر الأشياء التى يتبع منعوته فيها .

ومثال وقوعه صلة لموصولٍ قولك : مررتُ بالقائم أبوه ، فقائم صلة للألف واللام سببية ، لأن الفاعل ليس ضميراً ما تقع عليه الألف واللام ، ألا ترى أن المعنى مررتُ بالرجل الذى قام أبوه ، فليس فاعل القيام إلا الأب دون الرجل .

ومثال الحال بالسببى قولك : جاءنى زيد قائماً أبوه ، ف (قائماً) حال من زيد

سببية ، ومن هذا قوله / تعالى : (خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يُخْرِجُونَ) (١) ف (خَشَعًا) حال (٩٤ / أ) من فاعل (يَخْرِجُونَ) وهو الواو ، وهي سببية ، لأنها لم ترفع ضمير صاحبها وإنما رفعت الأبصار . وهذه الأمثلة كلها فاعل الوصف فيها ظاهر ، ولا بد معه كما تقدم من ضمير يعود على الاسم الأول الذي جرى الوصف عليه .

ولقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام تقوم مقام الضمير (٢) هنا ، فأجازوا : مررت برجل حسن الوجه ، والأصل : حسن وجهه ، و (الوجه) فاعل بحسن وهو صفة سببية ، والمائد على الموصوف المهاء من (وجهه) ثم عوضت منه الألف واللام .

ومذهب البصريين أن الألف واللام لا تقوم مقام الضمير ، لكنهم اختلفوا في جواز حذف هذا الضمير هنا ، فذهب أبي القاسم الزجاجي جوازه (٣) ، فتقول على مذهب زيد حسن الوجه ، تريد : حسن الوجه منه . وكذلك أيضاً يجوز على مذهب مررت برجل حسن وجهه ، تريد : وجهه منه ، فحذفت الضمير .

ومذهب الفارسي امتناع حذف هذا الضمير مطلقاً (٤) ، فلا يجوز في مذهبهم : مررت برجل حسن الأب ، تريد : الأب له . ولا يجوز أيضاً عنده : مررت برجل حسن الوجه ، على حذف الضمير ، بل إنما يجوز هذا في مذهبهم على أن (الوجه) بدل من الضمير المستتر في (حسن) وهو الفاعل المائد على (رجل) وعلى هذا حمل قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عِدْنٍ مِّنْ قَبْلِ هَٰؤُلَاءِ جَنَّاتٍ مَّقْصُودَاتٍ لِّهِنَّ الْأَبْوَابُ) (٥) فجعل (مقصودات) حالاً من (جنات عدن) وفيه

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . قال أبو حيان في البحر المحيط : ١٧٥ / ٨ (وقيل : هو حال من الضمير المجرور في (عنهم) من قوله (فتول عنهم) وقيل : مفعول بـ (يدع) وفيه بحد) .

(٢) البسيط : ٩٧٣ ، والبحر المحيط : ١١٣ / ١ ، والمغني : ٥٠١ / ٢ .

(٣) الجمل : ١١١ ، والبسيط : ٩٧١ - ٩٧٣ .

(٤) الايضاح : ١٥٤ / ١ ، وانظر البسيط : ٩٧٣ .

(٥) الآية : (٥٠) من سورة (ص)

ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسم فاعله ، و (الأبواب) بدلٌ من ذلك الضمير ^(١) ، ويجوزُ على مذهب الكوفيين أن تكون (الأبواب) مفعولاً بمفتحة ، والألف واللام فيه تُغنى عن الضمير المائد إلى الجنات ^(٢) ، ويجوزُ أيضاً ذلك على مذهب أبي القاسم على حذف الضمير ، والتقدير : مفتحة لهم الأبواب منها . و (جنات عدن) في الآية بدلٌ من (حُسن مآب) ، بدلٌ شيءٍ من شيءٍ .

وذَهَبَ بعضُ النحويين إلى جوازِ حذفِ هذا الضمير مع وجودِ الألف واللام خاصةً ، وإلى هذا ذهب ابنُ عصفور ^(٣) فأجاز : زيدٌ حسنُ الوجه ، على حذفِ الضمير ، لا على أن الألف واللام عوضٌ من الضمير تقوم مقامه من غيرِ حذفٍ كما يقوله الكوفيون ، فالتقدير : زيدٌ حسنُ الوجه منه ، ومنع أصحابُ هذا المذهب : زيدٌ حسنٌ وجهه ، لفقدِ الألف واللام .

ويسوغُ في الآية على هذا المذهب أن تكون ^(٤) (الأبواب) مفعولاً لم يُسم فاعله على نحو مذهب أبي القاسم من حذفِ الضمير . وسيعودُ الكلامُ في هذه الآية وهذه المسائل في بابِ الصفة المشبهة باسمِ الفاعل إن شاء الله بأعجب من هذا .

ومثالُ الوصفِ السببيِّ وفاعله مضمَرٌ منفصلٌ قولك : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، فزيدٌ مبتدأ ، و (هندٌ) مبتدأ ثانٍ ، و (ضاربٌ) خبرٌ هندی ، وليس لها ^(٥) ، ألا ترى أنها ليست فاعلةُ الضرب ، ففاعلٌ (ضاربٌ) ليس ضميراً يعودُ على هندی ، وإنما فاعله ضميرُ زيدٍ المنفصلُ ، ويدلُّك على أن ذلك الضميرُ منفصلٌ هو الفاعلُ بـضاربٍ / وليس فاعله (٩٤ / ب) ضميراً مستتراً و (هو) توكيدٌ له ، أنك في التثنية والجمع لا تثني (ضارباً) ولا تجمعهُ

(١) الأفعال : ل ١٢١ - ١٢٢ ، وانظر الايضاح : ١٥٤ / ١ ، والبسيط : ٩٧١ ،

والمغنى : ٥٠٧ / ٢ .

(٢) معاني القرآن : ٤٠٨ / ٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢٥٢ / ٢ ، والبسيط : ٩٧٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١ / ١ .

(٤) في الأصل : (يكون) بالياء المثناة التحتية .

(٥) انظر المقتضب : ٢٦٢ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٣٩ / ١ .

جَمَعَ سَلَامَةً إِلَّا عَلَى لُغَةٍ (أَلْكُونِي الْبَرَّافِيثُ) وهى ضعيفة ، فتقول فى التثنية : الزَّيْدَانِ
 هِنْدٌ ضَارِبُهَا كَمَا ، وفى الجَمْعِ : الزَّيْدُونَ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُمْ ، أو الزَّيْدُونَ هِنْدٌ
 ضَارِبُهَا هُمْ ، وتقول على اللُّغَةِ الضَّعِيفَةِ : الزَّيْدَانِ هِنْدٌ ضَارِبَاهَا هُمَا ، والزَّيْدُونَ
 هِنْدٌ ضَارِبُوهَا هُمْ ، ولو كَانَ فاعِلٌ (ضارب) ضميراً متصلاً به مستتراً لوجبَ أَنْ يُثْنَى
 ويَجْمَعَ فى كُلِّ لُغَةٍ ، لأنَّ الوصفَ إذا كَانَ فاعله ضميراً متصلاً وجبَ عند تثنية ذلك
 الضَّمِيرِ وجمعه أَنْ يُثْنَى الوصفُ ويَجْمَعَ إمَّا تَكْسِيراً أو سَلَامَةً ، وإن كَانَ فاعله ظاهراً
 أو ضميراً منفصلاً وجبَ فى اللُّغَةِ الفصحى أَنْ يَكُونَ ذلك الوصفُ مع تثنية فاعله كَحَالِهِ
 مع المفردِ ومع جمعه كذلك أيضاً ، أعْنَى : كَحَالِهِ مع المفردِ ، أو مجموعاً جَمَعَ تَكْسِيراً ،
 وتكسيره إنَّ ذَاكَ أَحْسَنُ من الافرادِ لقوله تعالى : (خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ) (١) وقد قرأه
 أبو عمرو وحُمَزَةُ والكسائيُّ : (خَاشَعَا أَبْصَارَهُمْ) على الافرادِ .

ومثَالُ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بالوصفِ السببُ فى الضَّرورة قولُ الشَّاعِرِ :-

يَجْرَانِ ثَنِيًّا خَيْرَهَا عَظْمُ جَارَةٍ بِصِيرًا بِهَا لَمْ تَعُدْ عَنْهَا مَشَاغِلُهُ (٢)

ف (بِصِيرًا) نعتٌ لِثَنِيٍّ وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الرَّجُلِ المدحِ صاحبِ
 الثَّنى ، وأتى بالضَّمِيرِ هنا متصلاً ضرورةً ، ولولا الضَّرورة لقالَ : بِصِيرًا بِهَا هُوَ ،
 وفَصَلَ الضَّمِيرَ الفاعِلَ . وكذلك أيضاً قولُ الآخرِ :-

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . و (خَشَعَا) بضم الخاء وتشديد الشين

قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : السبعة : ٦١٧ .

(٢) حجة القراءات : ٦٨٨ .

(٣) من الطويل لزَيْنَب بنت الطَّحْثِيَّة من أبياتِ لها فى الحماسة تَرثَى أَخَاهَا يَزِيدَ
 ابنَ الطَّحْثِيَّة . والثَّنَى : الولد الذى بعد الولد الأول ، فالأول بَكْرٌ والثانى
 ثَنَى .

وهو من شواهد التوطئة : ١٧٦ ، والأُمالي : ٨٦/٢ ، والحماسة لابن

تمام : ٥١٦/١ ، والاغانى : ٦١/١٣ - ٦٢ .

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَا (١)

ف (مُتَقَلِّدِيهَا) حالٌ من (أَرْبَاق) وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على أصحابِ الأَرْبَاقِ ، لَوْلَا الضَّرُورَةُ لَفَصَلَهُ فَقَالَ : (مُتَقَلِّدِيهَا هُمْ) على اللُّغَةِ الْفُصْحَى ، أو (مُتَقَلِّدِيهَا هُمْ) على لُغَةِ (أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ) على أَنَّهُ يُمْكِنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالاً من الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ (أَرْبَاقَهُمْ) فَيَكُونُ عَلَى هَذَا جَارِياً عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَالْحَامِلُ فِيهِ (تَرَى) وَيَكُونُ هَذَا جَاءَ عَلَى الْقَلِيلِ مِنْ كَوْنِ الْحَامِلِ فِي الْحَالِ غَيْرِ الْحَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، لِأَنَّ الْحَامِلَ فِي صَاحِبِ الْحَالِ هُنَا (أَرْبَاق) ، لِأَنَّهُ الْخَافِئُ لَهُ بِالْإِضَافَةِ ، وَالنَّاصِبُ لِلْحَالِ (تَرَى) أَوْ يَكُونُ (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالاً من ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ بِفِعْلِ مُحَذَوْفٍ تَقْدِيرُهُ : تَرَى أَرْبَاقَهُمْ إِذَا كَانُوا مُتَقَلِّدِيهَا ، فَالْوَاوُ فِي (كَانُوا) فَاعِلٌ ، وَ(كَان) هُنَا تَائَةً ، وَ(مُتَقَلِّدِيهَا) حَالٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْحَامِلُ فِي (إِذَا) (تَرَى) ثُمَّ مُحَذَفُ الظَّرْفِ وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ وَهُوَ الَّذِي أَضَيَّفَ الظَّرْفَ إِلَيْهِ وَبَقِيَتْ الْحَالُ . وَنَظِيرُ هَذَا مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَى زَيْدًا (٢) قَائِماً ، وَفِي قَوْلِهِمْ : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْباً ، مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرَبَى زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِماً ، وَهَذَا إِذَا كَانَ بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْباً . وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضاً مُمْكِنٌ فِي الْبَيْتِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : يَجْرَانُ شَيْئاً غَيْرَهَا عَظَمَ جَارَةً إِذَا كَانَ بِصِيرَا بِهَا ، وَيَكُونُ الْحَامِلُ فِي (إِذَا) / (٩٥ / أ) (يَجْرَانُ) ، فَيَكُونُ الْوَصْفُ فِي الْبَيْتَيْنِ عَلَى هَذَا جَارِياً عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَلَا ضَرُورَةَ إِذَا ذَاكَ فِي اتِّصَالِ الضَّمِيرِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

(١) من الوافر للفرزدق ، ديوانه بشرح الصاوي : ١ / ١٣١ ، والأرباق : جمع ربق - بكسر الراء وقد تفتح وسكون الباء ، وأصله الحبل والحلقة التي تشدُّ بهما الخنم الصفار لئلا ترضع ، ومتقلدِيها : أي جعل عليها في أعناقهم في موضع القلادة ، والكُما : جمع كمي وهو الشجاع المتكبي . انظر معاني القرآن : ٢ / ٢٧٧ ، ومجاز القرآن : ٢ / ٨٤ ، والانصاف : ١ / ٥٩ . ويروى : (إِذَا) مكان : (كَمَا) ، و(يرى) بالياء المثناة التحتية .

(٢) في الأصل : (زيد) بالرفع وهو خطأ .

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاً وَيِدَاءً سَلَقَ (١)
لَمَحْقُوقَةً أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ وَأَنْ تَحْلِمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوفَّقُ

فظاهره أيضاً أَنَّ (محقوقة) خبر (إِنَّ) فهو جارٍ على امرئ خبراً له ، وليس له في المعنى ، لأنَّ الضمير المستتر فيه وهو المفعول الذي لم يسم فاعله القائم مقام الفاعل يعود على المرأة المخاطبة ، و (أَنْ تَسْتَجِيبِي) على اسقاطِ باءِ الجرِّ ، تقديره : لمحقوقة أنتِ بأنَّ تستجيبِي لصوته ، فأتى بالضمير متصلاً ضرورةً ، لكن هذا يحتمل وجهاً آخر يخفى به عن الضرورة ، وهو وجه حسن ، وذلك أَنْ يَكُونَ (محقوقة) لا ضمير فيه و (أَنْ تَسْتَجِيبِي) ليس على حذفِ باءِ الجرِّ ، ولكنه مفعول لم يسم فاعله بمحقوقةٍ وأنَّه لما كان (أَنْ تَسْتَجِيبِي) مقدراً بمصدرٍ مؤنثٍ ، كأنَّه قال : لمحقوقة استجابتك لصوته (٢) ، كما قال تعالى : (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ (٣) إِذَا جَعَلْنَا الضَّمِيرَ فِي (إِنَّهَا) يعودُ على المصدرِ المفهومِ من (استعينوا) جاء الضمير مؤنثاً لأنَّ ذلك المصدر يتقدَّر كذلك ، أي : أَنَّ الاستعانة ، ولا ينبغي أَنْ يجعلَ (محقوقة) خبراً مقدَّماً و (أَنْ تَسْتَجِيبِي) مبتدأً والجملة خبرُ (إِنَّ) لأجلِ لَمْ الابتداءِ الداخلةِ على الخبرِ في قوله : لَمَحْقُوقَةً ، وهي لا تدخلُ على خبرِ المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً (لِأَنَّ) ألا ترى أَنَّك لا تقول : إِنَّ زيدا أبوه لقائمٌ ،

(١) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، يمدح الملق بن خنثم بن شداد بن ربيعة . مومة : أي صحراء واسعة ، وسطق : أي قفر لا نبات فيها . وعجز البيت الأول في الديوان : ٢٢٣ :
فَيَا فَيَاتُ تَنُوفَاتُ وَيِدَاءُ خَيْفَقُ
والخيفق : الفلاة الواسعة .

وهو من شواهد الانصاف : ٥٨/١ ، والخزانة : ٥٥١/١ ، ومجاز القرآن : ٢٤٤/١ ، واللسان (حقق) ، وحواشي المفضل : ٤٢٨ ، والصاحبي : ٣٥٨ / ٣٥٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٢١٢/١ .

(٢) هذا الوجه ذكره ابن الأنباري في الانصاف : ٦٠/١ .

(٢) من الآية : (٤٥) من سورة البقرة .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ هَذِهِ اللَّامَ جَوَابَ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ ، فحينئذٍ يَصِحُّ هَذَا الْوَجْهُ ،
يَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَاللَّهُ لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبَ ، والجملة من الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ
(إِنْ) وَيَكُونُ عَلَى هَذَا فِي (مَحْقُوقَةٌ) ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ مَفْعُولٌ لَمْ يَسَمَّ فاعله يعود على
الاستجابة ، لَأَنَّهُ مَقْدَمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ . وهذه الأبيات ونحوها عند الكوفيين ليست بضرورية
مع بقائها على ظواهرها ، لأنَّهم يَجِيزُونَ اتِّصَالَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بِالْوَصْفِ السَّبْبِيِّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)^(١) ففيها أربعة أقوال :

أَحَدُهَا : أَنَّ (خَاضِعِينَ) خَبَرُ (ظَلَّتْ) ، لأنها من أَعْوَاتِ (كَانَ) و(لَهَا)
مَتعلقٌ بِهِ ، أَوْ يَكُونُ (لَهَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (ظَلَّتْ) وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهِ يَعُودُ عَلَى
الْأَعْنَاقِ ، وَهُوَ فاعِلٌ بِهِ ، أَعْنَى : بِلَهَا مِنْ حَيْثُ قَامَ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي
يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ مُسْتَقَرَّةً لَهَا أَوْ كَائِنَةً لَهَا ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ :
زَيْدٌ لَهَا بِهِ ، إِنْ أَمْلَكَ الْمَرْضُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُطَوِّكٌ لِلْمَرْضِ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى هُنَا فِي
قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (ظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا) وَيَكُونُ (خَاضِعِينَ) إِنْ كَانَ (لَهَا) هُوَ الْخَبَرُ
حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي (لَهَا) الَّذِي هُوَ / ضَمِيرُ الْأَعْنَاقِ ، وَيَكُونُ الْوَصْفُ الَّذِي (٩٥ / ب)

هُوَ (خَاضِعِينَ) فِي هَذَا الْقَوْلِ سَبْبِيًّا ، لِأَنَّ فاعله ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهِ يَعُودُ عَلَى أَصْحَابِ
الْأَعْنَاقِ لَا عَلَى الْأَعْنَاقِ ، وَجَاءَ هَذَا عَلَى اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْوَصْفِ السَّبْبِيِّ ، وَعَلَى حَذْفِ
الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْأَعْنَاقِ ، لِأَنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ يَشْتَرِطُ فِي الْوَصْفِ السَّبْبِيِّ وَجُودَ ضَمِيرٍ
يَعُودُ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ ، وَالْأَصْلُ : خَاضِعِينَ بِهَا هُمْ ، فَحُذِفَ (بِهَا)
وَأَتَّصَلَ الضَّمِيرُ الْفَاعِلُ الَّذِي هُوَ (هُمْ) بِالْوَصْفِ . وَهَذَا الْقَوْلُ^(٢) ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَهُوَ
مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْوَصْفُ السَّبْبِيُّ ،

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٤) مِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ . وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٢٧٦ / ٢ - ٢٧٧ ،

وَالْكَشَافُ : ٢ / ١٠٤ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٧ / ٥ - ٧ ، وَتَفْسِيرُ أَبِي السَّمْعُونِ : ٤ / ٢٠ .

(٣) نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ لِلْكَسَائِيِّ . وَانْظُرِ التَّبْيَانُ : ٢ / ٩٩٣ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ :

كما تقدم^(١) في مذهب أبي القاسم ، ومبنى أيضاً على مذهب الكوفيين في جواز اتصال
الضمير الفاعل بالوصف السببي.

القول الثاني : ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن (خاضعين) خبر (ظل)
أو حال من الضمير المستتر في (لها) على ما تقدم ، وفاعل (خاضعين) ضمير مستتر
فيه يعود على الأعناق ، والمراد بالأعناق هنا : الجماعات^(٢) . تقول العرب : أتانى
عنى من الناس ، أى : جماعة ، فكانه قال : فظلت جماعاتهم لها خاضعين ، والوصف
على هذا القول حقيقى ولا حذف فيه .

القول الثالث : أن (خاضعين) خبر عن الأعناق أو حال من ضميرها المستتر
في (لها) ، على ما تقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على الأعناق أيضاً ، فالوصف
على هذا حقيقى لا سببى ، وجاء هذا الوصف هنا مجموعاً بالياء والنون كجمع المذكر
الحاقل ، والأعناق ليست بمذكرة ولا عاقلة ، وكان الأصل أن يكون : فظلت أعناقهم
لها خاضعات أو خاضعة ، فإنما جاء هكذا ، لأن الأعناق مضافة إلى ضمير المذكورين
الحاقلين في قوله (أعناقهم) فجرى على المضاف في هذا حكم المضاف إليه ، فعومل
في وصفه معاملة المذكر الحاقل لإضافته إليه .

ونظير هذا قوله تعالى : (إِنْ تَكْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي
السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ)^(٣) ألا ترى أن المِثْقَالَ مذكّر وأنت هنا في قوله
تعالى : (تَكْ ، وَتَكُنْ ، وَيَأْتِ بِهَا) وإنما ذلك لإضافته إلى مؤنث وهو العبادة ،
فأجرى عليه حكم ما أضيف إليه . ومن ذلك أيضاً قولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ،
فأنت (البعض) وإن كان مذكراً لإضافته إلى المؤنث الذى هو (الأصابع) وقد بين

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣٨٤

(٢) ونسب هذا القول إلى الأخفش وأبى زيد الانصارى . المقتضب : ١٩٩/٤ ، وتفسير

القرطبي : ٨٩/١٣ ، وعراب القرآن للزجاج : ٦٠٧/٢ .

(٣) من الآية : (١٦) من سورة لقمان . وانظر تفسير القرطبي : ٦٧/١٤ .

هذا وشروطه في باب الفاعل (١).

القول الرابع : أن (خاضعين) أيضاً على ما تقدم خبر (ظل) أو حال من الضمير المستتر في (لها) وجاء مجموعاً (بالياء)^(٢) والنون ، والأعناق ليست بمذكرة ولا عاقلة ، لأنه محمول على ما يصلح في الموضع ، فهذا من باب الحمل على المعنى ، وكأنه قال : فظنوا لها خاضعين ، والواو إنمّا هي للمذكر العاقل ، فلما كان يقال : ظنوا وظلت أعناقهم على معنى واحد ، جاء الوصف مع ظلت أعناقهم على حكمه مع

(ظنوا) / والحمل على ما يصلح في الموضع كثير في كلام العرب ، قال تعالى : (١/٩٦) (أو كالذي مر على قرية)^(٣) فقله سبحانه (كالذي) معطوف على ما يصلح في موضع قوله جلّ وتعالى : (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم)^(٤) لأنه يصلح في موضعه : أرايت كالذي حاج إبراهيم ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا)^(٥) فأقرضوا معطوف على ما يصلح في موضع قوله سبحانه (إن المصدقين والمصدقات) كأنه قال : إن الذين تصدقوا وأقرضوا ، ويكون الذين تصدقوا يشمل المذكر والمؤنث ، وقد تقدمت هذه الآية في باب العطف^(٦) ، وتقدم التنبيه على المنع من كونه معطوفاً على المصدقين من حيث يتقدر بالفعل وهو في تأويله ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (إنه من يتقى ويصبر)^(٧) في قراءة قبل^(٨) بإثبات ياء (يتقى) على

(١) انظر ما تقدم في ص : ٦٠ - ٦١ .

(٢) في الأصل : (بالواو) .

(٣) من الآية : (٢٥٩) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (٢٥٨) من سورة البقرة . وانظر تفسير القرطبي : ٢٨٨ / ٣ ،

والمعنى : ٤٧٩ / ٢ .

(٥) من الآية : (١٨) من سورة الحديد . وانظر البيان : ٤٢٢ / ٢ .

(٦) انظر ما تقدم في ص : ٣٩٨ .

(٧) من الآية : (٩٠) من سورة يوسف .

(٨) هو أبو عمر المكي محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء الطلق بقنبل (١٩٥ -

٢٩١ هـ) شيخ القراء بالحجاز ، وإليه انتهت رئاسة الاقراء به ، كان على الشرطة

بمكة لأهليته لذلك ، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد النبالي ، ورواهما =

قَوْلٍ مَنْ جَعَلَ (مَنْ) موصولة بمعنى (الَّذِي) و (يَتَّقِي) صلة لها وهو مرفوع بالضمة المقدرة لا يجزم ، وقوله (يَصْبِرُ) معطوف على (يَتَّقِي) فكان يجب أن يكون مرفوعاً ، لكنه مجزم ^(١) حملاً على ما يصلح في موضع الموصول وصلته ، ألا ترى أنه يصلح فيه (مَنْ) الشرطية مع مجزومها ، لأنه يقال : مَنْ يَتَّقِي ، وَمَنْ يَتَّقِي ، على معنى واحد ، ولذلك قرئت هذه الآية بالوجهين ^(٢) معاً ، فلما كان (يَصْبِرُ) مجزوماً مع وجود (مَنْ) الشرطية وجزم (يَتَّقِي) جاء أيضاً مجزوماً مع وجود الموصولة ، ووقع (يَتَّقِي) حملاً على الشرطية لصحتها في الموضع ، وكون الموصولة بمعناها . وهذا القول في هذه الآية على قراءة قبل ذكره الفارسي وارتضاه ، وفيها أوجه ^(٣) سوى هذا ^(٤) .

ومن باب الحمل على ما يصلح في الموضع أيضاً عند الفارسي قول العرب : هُوَ أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ ، فالهاء في (أجمله) تعود على ما يصلح في موضع الفتيان لأنه يصلح في موضعه المفرد على معناه ، فكأنهم قالوا : هُوَ أَحْسَنُ فَتًى وَأَجْمَلُهُ ^(٥) ، ولو جاء الضمير على لفظ الفتيان لقالوا : وَأَجْمَلُهُمْ ، وسيبويه يقول في هذا الضمير :

= عن البزى ، وروى عنه جماعة كثيرة منهم : أبو ربيعة محمد بن اسحاق ، وابن

مجاهد ، وابن شنبوذ وغيرهم . انظر ترجمته في طبقات القراء : ١٦٥ / ٢ ،

والاعلام : ٦٢ / ٧ .

وانظر قراءته في السبعة : ٣٥١ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، وانظر المصنف : ٤٧٨ / ٢

(١) مشكل اعراب القرآن : ٤٣٥ / ٢ .

(٢) قرأ ابن كثير وحده (إنه من يَتَّقِي) بياء في الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل

وقرأ الباقر : (إنه من يَتَّقِ) بخير ياء مجزوماً .

انظر حجة القراءات : ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، والسبعة : ٣٥١ ،

وتفسير القرطبي : ٢٥٦ / ٩ .

(٣) انظر المصنف : ٤٧٨ / ٢ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن : ٤٣٤ / ١ - ٤٣٥ .

(٥) انظر البسيط : ٦٥٥ .

إِنَّهُ يَحُودُ عَلَى الْفِتْيَانِ ، عَلَى مَعْنَى مَا ذَكَرَ (١) ، فَكَانَتْهُمْ قَالُوا : هُوَ أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُ مَنْ ذَكَرَ (٢) .

وَمِنْ الْحَمْلِ عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ لِمَكْثَرِ الْكَلَامِ (حَسْبُكَ يَنْبَغُ النَّاسُ) فَحَسْبُكَ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، أَيْ : حَسْبُكَ هَذَا ، وَ (يَنْبَغُ) مَجْذُومٌ عَلَى جَوَابِ أَمْرٍ يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : اكْتَفَيْ بِهَذَا الْقَدْرِ يَنْبَغُ النَّاسُ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : حَسْبُكَ هَذَا : اكْتَفَيْ بِهِ ، وَحَسْبُكَ مَعْنَاهُ : كَافِيكَ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، بَرْفَعُ (عمرو) عَطْفًا عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ (غَيْرُ زَيْدٍ) كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عمرو) مَعْطُوفًا عَلَى لَفْظِ (غَيْرِ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ / شَيْءٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ : مَا قَامَ عمرو ، بِنَفْيِ الْقِيَامِ (٩٦ / ب) عَنْهُ وَالْمَعْنَى إِثْبَاتُهُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ (إِلَّا) لَذَلِكَ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي (عمرو) الْخَفْضُ عَطْفًا عَلَى لَفْظِ زَيْدٍ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ : -
مُشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ (٥)

الْبَيْتُ الْمَذْكُورُ فِي بَابِ الْعَطْفِ ، حَمَلُ (نَاعِبِ) بِالْخَفْضِ عَلَى مَا يَصْلُحُ فَنَسِيَ (مُصْلِحِينَ) الْمَنْصُوبَ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ وَلَا نَاعِبٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ : -

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * (٦)
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ : -

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ،

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٨٠ / ١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا اللِّسَانَ (ثَقَل) .

(٣) وَقِيلَ : مَبْتَدَأٌ لَا خَبْرَ لَهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ طَاهِر . انْظُرِ الْهَمْعَ : ٤٤ / ٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (عمر) بَدُونِ وَاو .

(٥) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ كَامِلًا وَتَخْرِيجُهُ فِي ص : ١٨٠

(٦) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ كَامِلًا وَتَخْرِيجُهُ فِي ص : ١٢٩

فَإِذَا تَرَيْنِي وَلَيْسَ لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَاثِثَ أَوْدَى بِهَا (١)
 فالضَّمِيرُ الْفَاعِلُ فِي (أَوْدَى) جَاءَ مَذْكَرًا حَمَلًا عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ الْحَوَاثِثِ ، كَأَنَّهُ
 قَالَ : فَإِنَّ الْحَدَثَانِ أَوْدَى ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ الْحَدَثَانِ وَهْمٌ يَرِيدُونَ بِهِ الْكَثْرَةَ وَالْجِنْسَ ،
 كَمَا يُرَادُ ذَلِكَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا قُلْتَ الْحَوَاثِثِ ، وَلِهَذَا أَيْضًا ذَكَرَ الْآخِرُ الْحَدَثَانِ ،
 فَأَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الْحَوَاثِثِ فِي قَوْلِهِ :

أَلَا هَلَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ وَمَدَّ رَهْنًا الْحَسَامُ إِذَا نَفِيرُ (٢)
 وَحَمَالُ الْمَعِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بَنَا الْحَدَثَانِ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ
 فَالْحَدَثَانِ فاعِلُ (أَلَمَّتْ) وَالْحَقُّ التَّاءُ فِي فِعْلِهِ وَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا ، إِذَا يَصْلُحُ فِي
 مَوْضِعِهِ (الْحَوَاثِثِ) وَهُوَ مُؤَنَّثٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَلَمَّتْ بَنَا الْحَوَاثِثِ ، (وَالْأَنْفُ) فِي

(١) من المتقارب للأعشى ميمون من قصيدة يمدح بها ربه قيس بن معدى كـرب
 الكندي ويزيد بن عبد المدان الحارثي . (لمة) - بكسر اللام وتشديد الميم -
 ما ألمَّ وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس . والحواث : جمع حادثة وأراد بها
 نوازل الدهر وكوارثه ، وأودى بها : ذهب بها وأبادها . الديوان : (١٧١) .
 وهو من شواهد سيبويه ، وصدره في الكتاب : ٤٦ / ٢ : فاما ترى لمتى بدلت *
 ومعاني القرآن : ١٢٨ / ١ ، والانصاف : ٧٦٤ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى :
 ٣٤٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ٩٥ / ٥ ، ٦ / ٦ ، ٤١ ، والبسيط : ١٨٦ ،
 والأشمونى : ٥٣ / ٢ ، والخزانة : ٨٧٨ / ٤ .

(٢) من الوافر ، أنشدهما ابن منظور (حدث) من غير عزو . والمدرة - بكسر
 الميم وسكون الدال وفتح الراء - السيد الشريف ، والمقدم في اللسان واليد
 عند الخصومة والقتال . وفي اللسان (ووهَّاب) مكان (وحمَّال) و (الحامى)
 مكان (الأنف)

وهو من شواهد معاني القرآن : ١٢٩ / ١ ، ومجالس شعلب : ٤٨٩ / ٢ ،
 والانصاف : ٧٦٦ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٠٦ / ١ ، واصلاح الخلل :
 ٣٨٣ ، والبسيط : ١٨٧ ، ٢٥١ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ .

هذا البيت معطوف على (حَمَالٍ) لا على (الحَدَثَانِ) ، وَلَوْ جَاءَ البيتَانِ على مراعاة المفظوظ به لقال في الأول : فَإِنَّ الْحَوْدَاثَ أَوْدَتْ بِهَا ، وفي الثاني : إِذَا أَلَمَّ بَنَا الْحَدَثَانِ .

ومن هذا القبيل أيضا قول الآخر :-

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشَمِيلِبَاتٍ وَلَا بَيْدَانِ نَاجِيَةٍ (ذَمُولًا)^(١)
وَلَا مُتْدَارِكَ (الشَّمْسُ) دَافِلٌ بِيَمِينِ (نَوَاشِغِ) الْوَادِي هُمُولًا

فقوله : (ولا متدارك) معطوف على ما يصلح في موضع قوله (لَنْ تَرَى) قَدَرَهُ ابنُ جَنِّي : أَجِدُّكَ غير راءٍ ، وَقَدَرَهُ الْفَرَاءُ : لستُ براءٍ^(٢) ، فمتدارك معطوف على (راءٍ) المخفوف المقدر في موضع (لَنْ تَرَى) ومنه أيضا على مذهب بعض النحويين^(٣) قولُ الْحَرَبِ : (رَأَيْتُ التَّيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) (تَيْمٌ) بالخفض بدلٌ مما يصلح في موضع التَّيْمِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الْمُنْسُوبُ إِلَى تَيْمٍ تَيْمَ عَدِيٍّ ، فتيمُ الثَّانِي بدلٌ من (تَيْمٍ) الأولِ المقدر ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقَالُ : التَّيْمِيُّ وَالْمُنْسُوبُ إِلَى تَيْمٍ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ . وقولُ الْفَارَسِيِّ في هذا وجمهور النحويين أَنَّهُ عَلَى حَذْفٍ مضافٍ^(٤) ، وَالْأَصْلُ : رَأَيْتُ التَّيْمَ ذَا تَيْمٍ عَدِيٍّ ، وَ(ذَا) بدلٌ من التَّيْمِ بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، وَ(تَيْمٍ) مضافٌ إِلَيْهِ ، ثُمَّ حَذَفَ

(١) من الوافر ، للمرار بن سعيد الفقعسي . شميلبات وبيدان : موضعان ، والناجية : الناقة السريعة ، والنواشغ : جمع ناشغة مجازي الماء في الوادي ونواشغ الوادي أعاليه ، والهمول : الأبل عليها الهواج . والذمول : التي تسير سيرا ليئا .

انظر معاني القرآن : ١٧١/١ ، ومجالس شعلب : ١٥٩/١ ، والخصائص : ٣٨٨/١ ، ومعجم البلدان : (شميلبات) واللسان : (نشغ) وفيه (متلاقيا) مكان (متدارك) . وما بين الأقواس في البيتين بيان في الأصل .

(٢) معاني القرآن : ١٧١/١ .

(٣) وهم الكوفيون ، انظر شرح المفصل : ١٤٢/٥ ، والمقدمة المحسبة : ٢٧٣/١ ،

وحاشية الصبان : ١٧٦/٤ .

(٤) انظر الكامل للمبرد : ١٤٢/٢ ، والانصاف : ٤٧٤/٢ .

المضاف ومتى المضاف إليه على خفضه كقراءة بعض الناس في الشاذ : (تريدون عرس الدنيا والله يريد الآخرة)^(١) بـخفض الآخرة على حذف مضاف تقديره : والله يريد باقى الآخرة .

وبالجملة فالحمل على ما يصلح في الموضع كثير جداً في كلام العرب ، فحمل هذه الآية قوله تعالى : (فظلت أعناقهم لها خاضعين) على ذلك قول حسن ارتضاه / (٩٧ / أ) المبرد^(٢) وابن أبي الربيع من المتأخرين ، والله الموفق .

وأعلم أن ما تقدم من أن الكوفيين يميزون أن يكون فاعل الوصف السببي ضميراً متصلاً ، إنما ذلك عندهم بشرط أن لا يوقع اتصاله لبساً^(٣) ، فنحو : زيدٌ هندٌ غاربها ونحو ما تقدم من الأبيات والآية التي هي قوله تعالى : (فظلت أعناقهم لها خاضعين)^(٤) على القول الأول فيها ، ونحو قوله تعالى : (وإن للمتقين لحسن مآبٍ ، جنات عدن مفتحة لهم الأبواب)^(٥) على أن يكون (مفتحة) حالاً من (المتقين) وفيه ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله ، يعود على (جنات عدن) والأبواب بدل بعض من كل من ذلك الضمير المستتر ، ومرفوع الوصف السببي على هذا ضمير متصل به ، فيجوز هذا الإعراب في هذه الآية على مذهب الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين لأنه لو كان حالاً من المتقين والأبواب بدل لوجب انفصال الضمير المرفوع بمفتحة ، فكان يجب أن يكون مفتحة هي لهم الأبواب ، وتوجيهها عندهم على ما تقدم ممن مذهبى الفارسي وأبى القاسم .

(١) من الآية : (٦٧) من سورة الأنفال . وقراءة الخفض هي قراءة ابن جهماز ، انظر المحتسب : ٢٨١ / ١ .

(٢) المقتضب : ١٩٨ / ٤ - ١٩٩ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل : ٢٠٧ / ١ - ٢٠٨ .

(٤) من الآية : (٤) من سورة الشعراء .

(٥) تكملة .

(٦) من الآيتين (٤٩ - ٥٠) من سورة (ص) . وانظر الايضاح : ١٥٤ / ١ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ اتِّصَالُ ضَمِيرِ الْوَصْفِ السَّبْبِيِّ يُوقَعُ لَبْسًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ انفصالِهِ إِذَا ذَاكَ
عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ^(١) نَحْوُ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا ، وَهِنْدٌ ضَارِبُهَا أَنْتَ ، وَالزَّيْدَانِ
ضَارِبُهُمَا نَحْنُ ، وَالزَّيْدَانِ ضَارِبُهُمَا أَنْتُمَا . فَلَا يَجُوزُ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
وَنَحْوِهَا لِأَجْلِ اللَّبْسِ ، إِذَا لَا يَتَحَيَّنُ كَوْنُهُ لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ . وَإِلَى مِثَالِ
مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ طَالِبٍ ^(٢) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَصْفَ السَّبْبِيَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى وَصْفٍ حَقِيقِيٍّ حَكَمَهُ كَحَكْمِ السَّبْبِيِّ الْمُبَاشِرِ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَضَارِبُهُ أَنَا ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ وَغَانٌ أَبُوهُ .

فَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى وَصْفٍ سَبْبِيٍّ وَفَاعِلُ الْمَعْطُوفِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ الْوَصْفِ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَمْتَنِعْ اتِّصَالُ فَاعِلِ الْمَعْطُوفِ بِهِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ لَا قَاعِدَانِ
فَقَائِمٌ خَبَرُ زَيْدٍ ، وَ (أَبُوهُ) فَاعِلٌ بِهِ وَهُوَ سَبْبِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ ضَمِيرَ زَيْدٍ ، وَ (لَا) حَرْفُ
عَطْفٍ ، وَ (قَاعِدَانِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَائِمٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ
 (قَائِمٍ) وَهُوَ (أَبُوهُ) وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَبَرِ خَبَرٌ مِثْلُهُ ، فَقَدْ صَارَ (قَاعِدَانِ) خَبَرًا
سَبْبِيًّا عَنْ زَيْدٍ ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ ضَمِيرُهُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ لَا قَاعِدَيْنِ .
فَإِنْ كَانَ فَاعِلُ الْمَعْطُوفِ غَيْرَ عَائِدٍ عَلَى فَاعِلِ الْوَصْفِ الْأَوَّلِ ، فَحَكْمُهُ أَيْضًا حَكْمُ
السَّبْبِيِّ الْمُبَاشِرِ فِي لَزُومِ انفصالِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ وَضَارِبُهُ أَنَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا جَرَّيَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هُمَا لَهُ فَحَكْمُهُمَا ^(٣) أَيْضًا فَمِنْ
انفصالِ الضَّمِيرِ كَحَكْمِ الْوَصْفِ السَّبْبِيِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدٌ فِي دَارِهَا هُوَ ،
وَزَيْدٌ هِنْدٌ عِنْدَهَا هُوَ ، تَرِيدُ : زَيْدٌ هِنْدٌ مُسْتَقَرٌّ فِي دَارِهَا هُوَ ، / وَزَيْدٌ هِنْدٌ ^(٤٧/ب)
مُسْتَقَرٌّ عِنْدَهَا هُوَ ، (فَهُوَ) فَاعِلٌ بِالْمَجْرُورِ أَوِ الظَّرْفِ ، لَا يَجُوزُ اتِّصَالُهُ بِهِ ، فَلَا تَقُولُ :
زَيْدٌ هِنْدٌ فِي دَارِهَا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي (دَارِهَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ هِنْدٍ ، وَالْاِسْتِقْرَارُ فِي
الدَّارِ لَزِيدٍ ، وَفَاعِلُ الْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية : ٣٣٩/١ .

(٢) انظر التسهيل ص : ٤٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (حَكْمُهَا) .

وأما الفعل فلا ينفصل ضميره مطلقاً إلا لموجب ، كان جارياً على من هو له أو على غير من هو له ، فتقول : زيدٌ هندٌ يضربها ، وزيدٌ اضربه ، وزيدٌ تكرمه ، وزيدٌ تكرمه ، فإن قلت : زيدٌ هندٌ يضربها هو ، وزيدٌ اضربه أنا ، وزيدٌ تكرمه أنت ، وزيدٌ تكرمه نحن ، فليس الضمير المنفصل هو الفاعل ، ولكنه تأكيد^(١) للضمير الفاعل المستتر في الفعل .

المسألة السادسة : في الرفع للخبر .

والمبتدأ كما تقدم مرفوع بالابتداء في مذهب سيبويه ، والخبر عنده مرفوع بالمبتدأ^(٢) ، فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء الذي هو تحريره من الحوامل اللفظية واسناد الخبر إليه على ما تقدم بيانه في أول الباب^(٣) ، و(قائمٌ) مرفوع بالمبتدأ الذي هو (زيدٌ) .

المسألة السابعة : في تعدد الخبر .

وأعلم أنه يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعداً ، من غير عطف بشرط أن يكونا في المعنى يصح أن يشطهما اسم واحد ، نحو ما أجازهُ سيبويه من قولك : هذا زيدٌ منطلق^(٤) ، على أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(زيدٌ) خبر له ، و(منطلقٌ)

(١) وهذا على رأى سيبويه . والمبرد يرى أن الضمير الذي أبرز فاعل . انظر الكتاب

٥٢/٢ ، والمقتضب : ٢٦٢/٣ .

(٢) وعند المبرد أن الخبر رفع بالابتداء ، ويرى الكوفيون أنهما يترافعان . انظر

الكتاب : ١٢٧/١ ، والمقتضب : ٤٩/٢ ، والانصاف : ٤٤/١ وما بعدها ،

والتصريح : ١٥٨/١ - ١٥٩ ، واصلاح الخلل : ١٤٩ ، والبسيط : ٤١٩ - ٤٢٠

وشرح الكافية الشافية : ٣٢٤/١ ، والتسهيل : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٣٥٥/١ وما بعدها .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٢٩٩

(٤) انظر الكتاب : ٨٣/٢ ، والمقتضب : ٣٠٧/٤ - ٣٠٨ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٣٥٩/١

خبر ثان ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : هذا جامع كونه زيدا والانطلاق ، ويكون (جامع) وحده الخبر ، وهو اسم مفرد يشمل معنى الخبرين في قولك : هذا زيد منطلق . وتقول أيضا : زيد قائم ضاحك ، على أن يكون (قائم) و (ضاحك) خبرين عن زيد ، لأنه يصح أن تقول : زيد جامع القيام والضحك ، فتأتي بخبر واحد يشملهما . ومن هذا أيضا قوله تعالى : (صم بكم عى) (١) فهذه ثلاثة أخبار لمبتدأ واحد محذوف تقديره : هم صم بكم عى (٢) ، ويجوز أيضا أن يكون (صم) وحده الخبر ، (بكم وعى) صفتان لصم ، وكذلك أيضا يجوز هذان الوجهان في قوله تعالى : (والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات) (٣) يجوز في المجرور الذي هو قوله سبحانه (في الظلمات) أن يكون خبرا ثانيا (٤) ، وأن يكون في موضع الصفة . وما جاء على الخبرين أيضا قول الشاعر :-

اترضى بأنا لم تجف دماؤنا وهذا عروس باليماة خالد (٥)

(هذا) مبتدأ ، وعروس وخالد خبران له ، وكذلك قول الآخر :-

ينام باحدى مقلتيه ، ويتقى المنايا بأخرى ، فهو يقظان هاجع (٦)
(يقظان وهاجع) خبران لـ (هو) ومن هذا أيضا قولهم : هذا حلوحامض ، أى : مز (٨) (فحلوحامض) في معنى خبر واحد ، كأنك قلت : هذا مز ، وكذلك قوله فسى البيت (يقظان هاجع) في معنى خبر واحد ، كأنه قال : فهو حذر .

وقد زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز أن يكون للمبتدأ خبران / فصاعدا إلا أن يكونا (٩٨ / أ) في معنى خبر واحد ، وإن لم يكونا كذلك لزم العطف فتقول : هذا زيد وقائم ، وهذا قائم وضاحك ، وإنما اشترط في الخبرين أن يكونا يصح أن يشملهما اسم واحد تحرزا من مثل : أين زيد قائم ؟ وكيف زيد خارج ؟ على أن يكون (زيد) مبتدأ و (قائم) خبر ، و (أين) في موضع خبر ثان ، وكذلك كيف ، وخارج في المثال الآخر ، فهذا ونحوه لا يجوز عند ابن الطراوة وغيره ، لأنه لا يصح هنا أن يعوض من الخبرين اسم واحد يشملهما .

(١) من الآية (١٨) من سورة البقرة ، وتامها : (فهم لا يرجعون) .

(٢) تفسير القرطبي : ٢١٤ / ١ .

(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الانعام .

(٤) التبيان : ٤٩٤ / ١ .

(٥) من الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، ويروى الشاهد بنصب (عروس) على الحال من

(هذا) . انظر شرح السيرافي : ٤ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٠ / ١ ،

والاصول : ١٨١ / ١ .

(٦) من الطويل ، لحميد بن ثور الهلالي ، في وصف ذئب . وذلك أن الذئب لا ينام كل

نومه لشدة حذره ، فمن شقائه بالسهر لا يكاد يخطئه من رماه ، وإذا نام فتح

احدى عينيه وأغضى الاخرى . ديوانه : ١٠٥ ، وفيه (الأعادى) مكان (المنايا) .

انظر العقد الفريد : ٣٦١ / ٤ ، وكتاب الأمثال : ٣٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور

١٦٩ / ١ ، ٣٦٠ ، والاشموني ٢٢٢ / ١ ، وفيه (نائم) مكان (هاجع) وليس بصواب

لأن قافية القصيدة (عينية) .

(٧) انظر الكتاب : ٨٣ / ٢ ، والاشموني : ٢٢٢ / ١ . وقد أنكر ابن هشام أن يكون هذا

المثال من تعدد الخبر ، لأن الاثنين بمعنى خبر واحد وهو : مز . التصريح ٥٤ / ١

(٨) مز : من المزاة وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة .

الفصل الثالث : في الأحكام المشتركة بين المبتدأ والخبر

وفيه مسائل :

الأولى : في التقديم والتأخير ، والأصل تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، وقد يخرج عن هذا الأصل ، والمبتدأ والخبر بحسب ذلك على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يلزم فيه الأصل وهو تقديم^(١) المبتدأ ، وذلك أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ ، ف (مَنْ) مبتدأ لازم التقديم ، لأنه متضمن معنى الشرط ، و (يَقُمْ) في موضع الخبر ، وكذلك المضاف إلى اسم الشرط نحو : غلام مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ .

أو يكون اسم استفهام نحو : مَنْ ضاحك ؟ أو مضافاً إليه نحو : غلام مَنْ ضاحك ، أو (كَمْ) الخبرية نحو : كَمْ رجلٍ في الدار ؟ ف (كَمْ) مبتدأ ورجلٌ مضاف إليه ، و (في الدار) في موضع الخبر .

أو يكون (ما) التعجبية نحو : ما أحسن زيداً ! ، ف (ما) مبتدأ فيه معنى التعجب لازم التقديم ، و (أحسن زيداً) في موضع الخبر .

أو يكون الخبر مقروناً بـ (إلا)^(٢) نحو : ما زيد إلا قائمٌ ، فزيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبره ، والمبتدأ هنا يلزم تقديمه على الخبر .

أو يكون في معنى المقرون بإلا نحو : إنما زيد قائمٌ .

أو يكون الخبر مقروناً بالفاء نحو : أما زيدٌ فقائمٌ ، والذي يأتي في قوله دَرَهُمْ ، فزيدٌ مبتدأ ، وكذلك (الذي) مع صليته وهو هنا لازم التقديم ، لاقتراح الخبر بالفاء .

أو يكون المبتدأ ضمير الأمر والشأن أو القصة نحو : هو زيد قائمٌ ، وهي هنا ضاحكة ، فهو مبتدأ والجملة بعده من المبتدأ والخبر في موضع خبره ، وتقدمه عليها لازم ، لأنه ضمير الأمر والشأن كأنك قلت : الأمر زيد قائمٌ ، أو الشأن زيد قائمٌ ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٣ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٨ / ١ .

(٢) انظر البسيط : ٤٦٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٥ / ١ .

وكذلك المثال الآخر (هي) فيه مبتدأة والبطئة من المبتدأ والخبر بعده في موضع خبره ، ولزم أيضاً تقديم هذا الضمير ، لأنه ضمير القصة كأنك قلت : القصة منسدة صالحة .

أو يكون المبتدأ في المعنى مشبهاً بالخبر نحو : زيدٌ زَمِيرٌ ، وزيدٌ حَاتِمٌ .
أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو : زيدٌ أَخُوكَ ، فزيدٌ مبتدأ و (أَخُوكَ) خبره ، ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ ، لأنك لو قلت : أَخُوكَ زيدٌ ، لالتبس أن يكون (أَخُوكَ) هو المبتدأ ، و (زيدٌ) الخبر ، فإن فهم المراد من جهة المعنى ولم يقع لبسٌ ، فقال ابن جني : إنه يجوز إذ ذاك تأخير المبتدأ نحو قول الشاعر :-

بَنُونَا بَنُوا أَبْنَانًا وَمَنَاتِنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ (١)

ف (بَنُونَا) خبرٌ مقدَّمٌ ، و (بَنُوا أَبْنَانًا) هو المبتدأ ، ومراده (بَنُوا أَبْنَانَنَا) بَنُونَا) لكنه أخر المبتدأ لدلالة البيت على المراد وفهمه من جهة المعنى ، ألا ترى (٦٨ / ب) أن المعنى الإخبار عن بني الأبناء بأنهم أبناءٌ ، وعن بني البنات بأنهم ليسوا بأبناء ، ولكنهم أبناء رجالٍ أباعدٍ ، ولا يستقيم أن يكون (بَنُونَا) مبتدأ و (بَنُوا أَبْنَانَنَا) الخبر ، لأن المعنى إذ ذاك يكون الإخبار عن البنين بأنهم بنو الأبناء ، وهذا ليس بمستقيم ، وإن أخذ قوله (بَنُونَا بنوا أَبْنَانًا) على معنى التشبيه وجب أيضاً أن يكون (بَنُوا أَبْنَانًا) لأنهم المشبهون بالبنين ، فالمراد : بَنُوا أَبْنَانَنَا كَبْنِينَا ،

(١) من الطويل ، للفرزدق .

انظره في : ديوانه بشرح الصاوي : ٢١٧/١ ، والانصاف : ٦٩/١ ،
وشرح الكافية الشافية : ٣٦٧/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٣/١ ، والمساعد :
٢٢١/١ ، والمغنى : ٤٥٢/٢ ، والتصريح : ١٧٣/١ ، وشرح الكافية
للرضي : ٩٧/١ ، والهمع : ٣٢/٢ ، والخزانة : ٢١٣/١ - ٤٤٤ .

فهذا من تشبيه المبتدأ بالخبر ، فقدَّ كَانَ الوجهُ أَنْ يقدَّمَ المبتدأ كما يلزم ذلك في مثل : زيدٌ زهيرٌ ، لكنه قدَّمَ الخبرَ اعتماداً على فهم المعنى ^(١) وعدم اللبس ، إذ لا يستقيم المعنى حقيقةً على تشبيه البنين ببنى الأبناء .

أو يكون المبتدأ والخبر نكرتين كَلْتَاهُمَا يصحُّ الابتداءُ بها ، نحو : رجلٌ كريمٌ خيرٌ من زيدٍ ، فربَّما له مسوغٌ بالابتداء به وهو كونه موصوفاً ، وللخبر أيضاً مسوغٌ وهو كونه عاملاً في المجرور بعده ، فلا يجوز تقديم الخبر هنا ، إذ يلتبس بأن يكون المقدَّم هو المبتدأ لوجود المسوغ .

أو يكون المبتدأ مقروناً بلام الابتداء نحو : لزيدٌ قائمٌ ، أو مخبراً عنه بفعلٍ رافعٍ لضميره المتصل ^(٢) نحو : زيدٌ قام ، فزيدٌ مبتدأ ، و (قام) فعلٌ ماضٍ في موضع خبره ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ ، فتقدَّم المبتدأ هنا لأنَّه لا يجوز أن يتأخَّر .

فأما قولك : قام زيدٌ ، فليس (زيدٌ) مبتدأ ، و (قام) في موضع خبره مقدَّم ، هذا لا يجوز .

ففي هذه المواضع الخمسة عشر يلزم تقديم المبتدأ على خبره ، ويزاد فيها سادسٌ عشر ، وهو أن يكون الخبر مفرداً عاملاً في اسم استفهام أو في مضافٍ إليه . فيلزم إنَّ ذلك تقدِّمٌ ذلك المعمول على المبتدأ وتقدِّم المبتدأ على الخبر . فمثال الخبر المفرد العامل في اسم الاستفهام قولك : متى زيدٌ قائمٌ ؟ فزيدٌ مبتدأ ، وقائمٌ خبره ، و (متى) ظرفُ زمانٍ فيه معنى الاستفهام ، والعامل فيه الخبر الذي هو (قائمٌ) فلا يجوز تقدِّم الخبر هنا على المبتدأ ، فلا تقول : متى قائمٌ زيدٌ ، على أن يكون (قائمٌ) خبراً مقدَّماً .

(١) انظر دلائل الإعجاز : ٢٤١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ٢٣٤ / ١ - ٢٣٦ .

(٣) لأن الفعل إذا تقدم بطل الابتداء لأن العامل اللفظي أقوى من العامل

المعنوي . انظر البسيط : ٤٢١ - ٤٦٣ .

وَمَثَالُ الْمَعَامِلِ فِي مِثَالِ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُكَ : غَلَامٌ مِنْ أَنْتَ ضَارِبٌ ، فَغَلَامٌ مَفْعُولٌ بِضَارِبٍ ، وَهُوَ مِثَالُ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (مَنْ) وَ (أَنْتَ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ضَارِبٌ) الْخَبَرُ ، وَتَقْدِيمُ هَذَا الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ لَا زِمٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَمَلَ فِي (غَلَامٍ) الْمِثَالِ إِلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يُقَالُ غَلَامٌ مِنْ ضَارِبٍ أَنْتَ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي الْخَبَرِ هُنَا أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، نَحْوُ : مَتَى زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَتَى ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، وَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ضَرَبْتَهُ) الْمَقْدَمُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : صَاحِبَةٌ مِنْ تَطْنُهَا هِنْدٌ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : صَاحِبَةٌ مِنْ هِنْدٍ تَطْنُهَا ، وَ (هِنْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (تَطْنُهَا) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَ (صَاحِبَةٌ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ (تَطْنُ) وَمَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ / (الْهَاءُ) الْمُتَّصِلَةُ بِهَا فِي قَوْلِكَ : (١ / ٩٩) (تَطْنُهَا) ثُمَّ قَدْ مَتَّ (تَطْنُهَا) عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ مُفْرَدٍ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا يَلِزُ فِيهِ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ ^(١) ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَ (أَيْنَ) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَيَلِزُ تَقْدِيمُ هَذَا الْخَبَرِ لِكُونِهِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ . أَوْ يَكُونُ مِثَالُ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَكَانَ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ (مَكَانَ) ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ وَهُوَ لَا زِمَ التَّقْدِيمِ لِأَنَّهُ مِثَالُ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (أَيُّ) . أَوْ يَكُونُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ نَحْوُ : كَمْ دُرٍّ هِيَ مَالِي ، عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ الْاسْمَ الْمَعْرِفَةَ الْمَتَأَخَّرَ هُوَ الْمَبْتَدَأُ وَ (كَمْ) الْخَبَرُ ، فَهَذَا الْخَبَرُ عَلَى هَذَا لَا زِمَ التَّقْدِيمِ ، لِأَنَّ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ . وَمِنْ هَبَّ سَيِّبِيَّةٌ فِي هَذَا أَنَّ (كَمْ) هِيَ الْمَبْتَدَأُ وَالْاسْمُ بَعْدَهُ الْخَبَرُ ، فَمَالِي ، عِنْدَهُ خَبَرٌ عَنِ (كَمْ) وَهِيَ عَلَى مَنْ هَبَّ فِي نَحْوِ هَذَا مَبْتَدَأٌ ^(٢) ، يَلِزُ التَّقْدِيمُ عَلَى الْخَبَرِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَبْلَ هَذَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِيهِ .

وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُ (كَمْ) خَبَرًا عَلَى مَنْ هَبَّ فِي نَحْوِ : كَمْ فَرَسٌ سَيَّرِي ، فَسَيَّرِي مَبْتَدَأٌ وَ (كَمْ) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَيَلِزُ تَقْدِيمُهَا إِنْ ذَاكَ .

(١) انظر الجمل : ٤٩ ، والبسيط ص : ٤٥١ فما بعدها .

(٢) انظر الكتاب : ١٥٨ / ٢ .

أو يكون المبتدأ نكرة وخبره ظرف أو مجرور معرفة ، ولا مسوغ للابتداء بتلك النكرة إلاّ تقدّم ذلك الظرف أو المجرور عليها ^(١) نحو قولك : عندك رجل ، وفي الدار رجل .

أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو قولهم : على التمرة مثلها زيداً ^(٢) ، فمثلها مبتدأ ، والمجرور قبله في موضع خبره ، و (زيداً) تمييز ، وتقديّم الخبر في هذا ونحوه لازم ، لأنّ المبتدأ الذي هو (مثل) قد اتصلت به الهاء الحادثة إلى التمرة ، وكذلك أيضاً قولك : في الدار مالِكها ، لأنّ الهاء المتصلة بالمبتدأ الذي هو (مالك) تعود إلى الدار .

أو يكون المبتدأ مقروناً بالأنحو : ما قائم إلاّ زيد ، أو في معنى المقرون بها نحو : إنّما قائم زيد . أو يكون المبتدأ (أنّ) مع اسمها وخبرها نحو : في الكتاب أنّك قائم ، وحقّ أنّك قائم ، فأنت قائم يتقدّر بمصدر مبتدأ ، و (حقّ) قبله أو المجرور هو الخبر . وهذا الخبر هنا لازم التقديّم ، ففي هذه المواضع الثمانية يلزم تقدّم خبر المبتدأ عليه .

والقسم الثالث : ما يجوز فيه تقدّم كلّ واحد من المبتدأ والخبر على صاحبه نحو قولك : زيد قائم ، هذا هو الأصل ، ويجوز تقدّم الخبر فتقول : قائم زيد . وحكى سيويه أنّ المربّ تقول : مشنوء من يشنؤك ^(٣) ، أي : مفضّ من يفضّك ، والشأنى هو المفضّ ^(٤) ، ومنه قوله تعالى : (إنّ شأنك هو الأبتى) ^(٥) فمشنوء خبر

(١) انظر شرح ابن عقيل : ٢٤٠/١ .

(٢) انظر الجمل : ٢٤٥ ، والتوطئة : ٢٨ ، والبسيط : ٤٦١ .

(٣) الكتاب : ١٢٧/٢ ، والمهم : ٣٨/٢ .

(٤) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٢٨٤ : (وتقول : هذا رجل مشنوء إذا كان مفضّاً وإن كان جميلاً ، وهذا رجل مشنأ ، إذا كان قبيح المنظر ورجلان مشنأ وقوم مشنأ .) . وانظر المشوف المعلم : ٤٠٨/١ .

(٥) الآية : (٣) من سورة الكوثر .

مَقْدَمٌ ، و (مَن) مبتدأ وهى موصولة بمعنى (الذى) ، و (يَشْنُوْكَ) صلتها ، ولو
 قَدَّمُوا المبتدأ هنا فقالوا : مَن يَشْنُوْكَ مَشْنُوْءٌ ، لكان جائزاً . وحكى أيضاً أَنَّهُمْ
 يَقُولُونَ : تَمِيْىُ أَنَا (١) ، / ف (أَنَا) مبتدأ ، و (تَمِيْىُ) خبره مَقْدَمٌ عليه ، ولو قالوا : (٩٩ / ب)
 أَنَا تَمِيْىُ ، لجاز أيضاً .

ويجوز فى هذين المثالين على مذ هب أبى الحسن الأَخْفَش وجه آخر سوى هذا ،
 وهو أَن يكون (مَشْنُوْءٌ) مبتدأ و (مَن) مفعول لم يسم فاعله بِمَشْنُوْءٍ يَسُدُّ مَسَدَ الْغَبْرِ ، (٢)
 وكذا لك المثال الآخر يجوز عنده أَن يكون (تَمِيْىُ) مبتدأ ، و (أَنَا) فاعل به يَسُدُّ
 مَسَدَ الْغَبْرِ . وهذا الوجه فى هذا المثال الأخير ، إِنَّمَا يَجْرِى على طريقة ابن أبى
 الربيع المذكورة فى الحديث المتقدم ، الذى هو قوله صلى الله عليه وسلم : (أَوْمَخْرِجْىْ
 هُمْ) (٣) وقد نص أيضاً على جريانه هنا فى مذ هب أبى الحسن . والصَّحِيْح أَنَّ مَذْهَبَ
 أبى الحسن لا يجرى فيه لأجل انفصال ضمير الفاعل من غير موجب على ما تقدم بسطه
 فى الكلام على الحديث ، ولا يجوز هذا الوجه فى هذين المثالين على مذ هب سيوييه
 لأن الوصف المتقدم فيهما لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام .
 ومن تقدم الخبر أيضاً وليس بلازم قوله تعالى : (سَوَاءٌ الْحَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِى) (٥) وقوله

(١) الكتاب : ١٢٧ / ٢ .

(٢) قال ابن أبى الربيع فى البسيط : ٤٥٢ : (ولا أعلم خلافاً فى أَن (مَشْنُوْءٌ)
 خبر مقدم الا ما ذكر عن أبى الحسن ، فانه أجاز أَن يكون (مَشْنُوْءٌ) مبتدأ ،
 و (مَن) يَشْنُوْكَ مفعول لم يسم فاعله) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور :
 ٥٥٣ / ١ ، وشرح المفصل : ٧٩ / ٦ ، ونسب مذ هب الأَخْفَش الى الكوفيين فى

شرح ابن عقيل : ١٩٢ / ١ ، والمجموع : ٦ / ٢ ، ٨١ / ٥ .

(٣) انظر ص : ٣٧٥

(٤) انظر الكتاب : ٢٢ / ١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٨ / ٢ .

(٥) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، و (البادى) كذا فى الاصل باثبات الياء ،
 على قراءة ابن كثير فى الوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو واسماعيل وورش بالياء فى
 الوصل والحذف فى الوقف . وقرأ الباقر بن بغير ياء اتباعاً للمصحف واجتيازاً
 بالكسرة عن الياء . انظر حجة القراءات : ٤٧٥ .

سبحانه : (سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) ^(١) على قراءة (سَوَاءٌ) بالرفع ^(٢) فيهما ، فالعاكف مبتدأ ، و (البادي) معطوف عليه ، و (سَوَاءٌ) خبر مقدم ، وكذلك (مَحْيَاهُمْ) مبتدأ و (مَمَاتُهُمْ) عطوف عليه ، و (سَوَاءٌ) خبر مقدم ، ولا ينبغي أن يجرى هنا الوجه الآخر الذي يجيزه أبو الحسن ، لأن (سَوَاءٌ) لا ترفع الظاهر مباشرة إلا قليلاً ضعيفاً ، إنما ترفع الضمير المتصل كما في هاتين الآيتين على قراءة الرفع ، لأن (سَوَاءٌ) خبر مقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، فلو حملنا الآيتين هنا على ما أجازة أبو الحسن ، لَكَانَ (سَوَاءٌ) مبتدأ و (العاكف) فاعل به يسدُّ سدَّ الخبر ^(٣) ، والجملة في موضع المفعول الثاني أو في موضع الحال ، إِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (جَعَلْنَاهُ) وإِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (لِلنَّاسِ) ، وكذلك (مَحْيَاهُمْ) في الآية الأخرى ، والجملة في موضع الحال ، فكانت (سَوَاءٌ) فيهما قد رفعت الظاهر الذي هو (العاكف) في الآية الواحدة ، و (مَحْيَاهُمْ) في الأخرى . وقد نصَّ سييويه على ضعف ذلك وقلته ، إلا مع المعطوف فليس بضعيف ، نحو قولهم : مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ هو والعدم ^(٤) ، فسَوَاءٌ نعت لرجلٍ وفاعله ضمير مستتر فيه يعودُ على الرجل ، و (هو) توكيدٌ لذلك الضمير ، و (العدم) عطوف على ذلك الضمير المستتر في (سَوَاءٌ) ، وقد تقدّم في باب المعطف أنَّ العامل هو العامل في المعطوف ^(٥) ، والعامل في المعطوف عليه هنا الذي

(١) من الآية : (٢١) من سورة الباقية .

(٢) قراءة الرفع في آية الحج هي قراءة الجماعة ، وقرأ حفص بالنصب (سَوَاءٌ) ، وقرأ بالرفع في آية الباقية (سَوَاءٌ) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمر وابن عامر وعاصم في رواية عن أبي بكر ، وقرأ حفص وحمزة والكسائي (سَوَاءٌ) بالنصب . انظر السبعة : ٤٣٥ - ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٤٧٥ ، ٦٦١ ، والتبيان :

٠١١٥٢/٢

(٣) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٧/٢ ، ٢٩٦ ، ومعاني القرآن : ٢٢٢/٢ ،

٠٣٦٢/٦ ، والبحر المحيط : ٤٧/٣

(٤) انظر المثال في الكتاب : ٣١/٢

(٥) انظر ص : ٤٠

هو الضمير المستتر لفظ (سَوَاءٌ) فهو إذاً الحامل في المصطوف الذي هو (العدَمُ) وهو اسم ظاهرٌ ، فقد رفعت (سَوَاءٌ) على هذا الاسم الظاهر ، لكن بواسطة حرف العطف لا بالباشرة ، والمنوع إنما هو أن ترفع الظاهر المباشر .

وَمَا جَاءَ مَسْمُوعًا عَلَى / الوجه القليل من رفع الظاهر بِسَوَاءٍ مباشرة قوله تعالى : (١٠٠ / أ)

(الَّذِي جَعَلَنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي) ^(١) على قراءة حفص بنصب (سَوَاءٌ)

فَسَوَاءٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَجَعَلَنَاهُ ، وَالْهَاءُ هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، أَوْ يَكُونُ

المفعول الثاني المجرور الذي هو (لِلنَّاسِ) و (سَوَاءٌ) هَالٌ ^(٢) مِنَ الْهَاءِ فَهِيَ

(جَعَلَنَاهُ) أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْمَجْرُورِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَسْجُودِ ، وَهُوَ فاعِلٌ

بِالْمَجْرُورِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِجَعَلَ التَّيْ هِيَ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ) و (الْعَاكِفُ)

فَاعِلٌ بِسَوَاءٍ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ الْفَارِسِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا

السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ) ^(٣) . بنصب

(سَوَاءٌ) عَلَى قِرَاءَةِ حَفْصٍ وَهَمْزَةٍ وَالْكَسَائِيِّ ، فَسَوَاءٌ هَالٌ ، و (مَحْيَاهُمْ) عِنْدَ الْفَارِسِيِّ ^(٤)

فَاعِلٌ بِهِ ، فَهَذَا أَيْضًا عَلَى مَا قَالَهُ الْفَارِسِيُّ فِيهَا مِنَ الْمَسْمُوعِ عَلَى الْوَجْهِ الْقَلِيلِ .

وَقَدْ تَأَوَّلَهَا أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِي عَلَى وَجْهِ تَخْنُّنٍ بِهِ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ الضَّعِيفِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ

(سَوَاءٌ) هَالًا وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ ، و (مَحْيَاهُمْ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، و (مَمَاتِهِمْ)

أَيْضًا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ^(٥) ، وَالتَّقْدِيرُ : مَحْيَاهُمْ كَمَحْيَاهُمْ ، وَمَمَاتِهِمْ كَمَمَاتِهِمْ ،

(١) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، وانظر حجة القراءات : ٤٧٥ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٦ / ٢ .

(٣) من الآية : (٢١) من سورة الباقية ، وانظر البحر المحيط : ٤٧ / ٨ ، ٤٨ .

(٤) انظر السبعة : ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٦٦١ .

(٥) انظر البسيط : ٩٥١ .

(٦) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٩٥١ : (وضهم من قال : محياهم مبتدأ ومماتهم

مصطوف عليه ويكون الوقف على سواء ، ويكون الخبر محذوفاً ، وعلى هذا كان

الأستاذ أبو علي يأخذ هذه الآية) . ثم قال : (ويمكن عندى أن يكون

(محياهم ومماتهم) خبر مبتدأ محذوف ويكون التقدير : المتباينات محياهم

ومماتهم ويجب أن يحتمل القرآن على أفصح اللغات) .

فالمجرور المحذوف فيهما هو الخبر ، والجملة في موضع الحال ، أو بدل من قوله
 (كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) والضمير في (مَحْيَاهُمْ) الأول يعود على (الَّذِينَ
 اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ) وفي (مَحْيَاهُمْ) الثاني يعود على الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 وكذلك في (مَمَاتِهِمْ) الأول لمجرى السيئات وفي الثاني للمؤمنين ، والمعنى : أم
 حسب الذين اجتروحوا السيئات أن نبطلهم مثل المؤمنين سواء مَحْيَاهُمْ كمحيي
 المؤمنين ومماتهم كمماتهم ، وهذا المحذوف هنا في هذا القول لفهم المعنى ، والمحذوف
 في كلام العرب كثير جداً ، والآية بهذا المحذوف تخرج عن الوجه الضعيف فهو
 أولى والله أعلم .

وقد استدل الفارسي على جواز تقدم خبر المبتدأ عليه بقول الشاعر وهو الشماخ :
 كَلَّا يَوْمَى طَوَالَةٌ وَصَلَّ أَرَوَى ظُنُونٌ ، أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ (١)

ومعنى البيت : أَنَّ الشَّماخَ لَقِيَ (أَرَوَى) وهي امرأة في يومين بطوالة وهي بئر ،
 فلم ير منها ما يرضاه ويسره ، فعتب ذلك عليها ، فقال : في كُلِّ واحدٍ من يومى
 طوالة وصل هذه المرأة ظُنُونٌ ، أَى : لا خير فيه ، ثُمَّ قَالَ : أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ ، أَى :
 جَانِ اطْرَاحَ مَنْ لا خير فيه . ومَطَرَحَ هنا اسمٌ مصدرٍ (٢) و (كَلَّا) ظرفُ زمانٍ ، لأنَّه
 مضافٌ إلى اسمِ الزَّمانِ بعده ، و (وصل) مبتدأ ، و (أَرَوَى) مضافٌ إليه ، و (ظُنُونٌ)
 خبرُ المبتدأ ، وهو الحامل في الظرف المتقدم على المبتدأ . ووجه استدلال الفارسي
 به أَنَّ المعمول لا يتقدم إلا حيث يصحُّ تقدم الحامل ، و (كَلَّا) هنا معمولٌ لظُنُونِ
 وقد تقدم / على المبتدأ الذي هو (وصل) وذلك دليل على جواز تقدم الحامل الذي (١٠٠ / ب)

(١) من الوافر للشماخ بن ضرار الخطافاني ، مطلع كلمة له يمتدح بها عرابة بن أوس .
 انظره في ديوانه : ٣١٩ ، وأملى القالي : ٣٠ / ٢ ، والايضاح : ٥٢ / ١ ،
 والمحتسب : ٣٢١ / ١ ، والانصاف : ٦٧ / ١ ، وشرح المفصل : ١٠١ / ٣ ،
 والمقدمة المحسبة : ٤١١ / ٢ ، والبسيط : ٤٥٢ ، ومعجم البلدان (طوالة)
 واللسان (طول) .

(٢) والصواب أنه مصدر ميمي بمعنى الاطراح .

هو (ظُنُونٌ) على المبتدأ الذي هو (وَصَلٌ) مِنْ حَيْثُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ ، وَلَوْ كَانَ تَقَدَّمَ مَعْتَمِدًا لَا مَتْنَحَ أَيْضًا تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ ، وَمِثْلُ هَذَا اسْتَدَلَّ الْفَارْسِيُّ فِي غَيْرِ الْإِضَاحِ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ خَبَرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا ^(١) ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ اسْمٌ (لَيْسَ) وَ (قَائِمًا) خَبَرُهَا مَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا ^(٢) ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) فَاسْمٌ (لَيْسَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهَا ، وَ (مَصْرُوفًا) خَبَرُهَا وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، لَكِنْ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى (لَيْسَ) مَعْمُولٌ هَذَا الْخَبَرِ وَهُوَ الظَّرْفُ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِمَصْرُوفٍ ، فَتَقَدَّمَ عَلَى (لَيْسَ) دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ (مَصْرُوفٍ) عَلَيْهَا ، إِذْ الْمَعْمُولُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا يَتَقَدَّمُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ وَقُوعُ الْعَامِلِ فِيهِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ : قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ .

وَمِنْ تَقَدُّمِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِلَى مَلِكٍ ^(٤) مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبَوْهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبَ تَصَاهِرُهُ ^(٥)

(١) ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ خَبَرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ وَابْنُ بَرَهَانَ ،

وَالزَّمَخْشَرِيُّ وَالشُّلُومِيُّ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَالْفَارْسِيُّ .

وَمِنْ ذَلِكَ الْجَمْهُورُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ وَالزَّجَّاجِ ، وَابْنُ السَّرَاجِ وَالسِّرَافِيُّ ، وَالْبُجَرْجَانِيُّ وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ . وَقَدْ نَسَبَ السِّيُوطِيُّ الْمَنْعُوعَ

أَيْضًا لِلْفَارْسِيِّ . انْظُرِ الْهَمْعَ : ٨٨ / ٢ - ٨٩ ، وَالْإِنْصَافَ : ١٦٠ / ١ وَمَا

بَعْدَهَا ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنَ عَصْفُورٍ : ٣٨٨ / ١ .

(٢) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ٤٥٣ ، وَالْكَافِيُّ لَابْنَ أَبِي الرَّبِيعِ : ١٤٧ / ١ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٨) مِنْ سُورَةِ هُودٍ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (مَالِكٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ . دِيَوَانُهُ :

٢٥٠ / ١ . انْظُرْ شَرْحَ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ لِلْفَارْسِيِّ : ل ٣٤ ، وَالْخَصَائِصُ :

٣٩٤ / ٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنَ عَصْفُورٍ : ٣٥٤ / ١ ، وَالْمَغْنَى : ١١٦ / ١ .

فَ (أَبُوهُ) مبتدأ ، و (مَا) قبله حرف نفى و (أُمُّهُ) مبتدأ ، و (مِنْ مَّحَارِبٍ) فصي موضع خبره ، هذا إِنْ جَعَلْتَ (مَا) تَمِيزَةً وَهِيَ لُغَةُ الْفَرَزْدَقِ قَائِلِ الْبَيْتِ ، لَأَنَّهُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، وَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) هِجَازِيَّةً مِنْ أَخَوَاتِ (كَانِ) كَانِ (أُمُّهُ) اسماً لَهَا ، و (مِنْ مَّحَارِبٍ) فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرٍ لَهَا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ (مَا) مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي كِلْتَا اللَّفْظَيْنِ فِيهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْمَتَأَخَّرِ الَّذِي هُوَ (أَبُوهُ) فَقَدَّمَ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا عَلَى الْمَبْتَدَأِ كَمَا تَقُولُ : قَامَ أَخُوهُمَا هِنْدٌ ، تُرِيدُ : هِنْدٌ قَامَ أَخُوهُمَا ، وَصَرَّرْتُ بِخَلَامِهِمَا الزَّيْدَانِ ، تُرِيدُ : الزَّيْدَانِ مَرَرْتُ بِخَلَامِهِمَا ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَيْتِ : إِلْسِي مَلِكِ أَبُوهُ مَا أُمُّهُ مِنْ مَّحَارِبٍ .

وقد زعم ابنُ المَرَاوَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدُّمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ ^(١) ، وَلَا مَعْنَى لِنِكَارِ ذَلِكَ لَوْجُودِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ كُلُّهُ تَكْلُفٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ دَلِيلٍ صَحِيحٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي أَحْكَامِ الْمَبْتَدَأِ وَالْأَخْبَارِ إِذَا اجْتَمَعَتْ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ إِذَا تَعَدَّدَ فَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ : بِعَطْفٍ وَغَيْرِ عَطْفٍ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِعَطْفٍ أَكْتَفَى بِخَبَرٍ وَاحِدٍ لِمَجْمُوعِهَا ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ وَاحِدًا عَنْهَا كُلِّهَا ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْصِيلِ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى اخْتِلَافِ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، كَمَا ذُكِرَ فِي بَابِ الْعَطْفِ ^(٢) . وَحَيْثُ كَانَ فِي الْخَبَرِ ضَمِيرٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَلَى اللِّزُومِ فِي الْوَاوِ ، وَعَلَى الْجَوَازِ فِي الْفَاءِ ، وَ (ثُمَّ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ فِي ضَمِيرٍ وَاحِدٍ غَيْرِ مُتَعَدِّدٍ ، مِثْلِي أَوْ مَجْمُوعٍ بِحَسَبِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ وَهِنْدٌ قَائِمَانِ ، وَزَيْدٌ فَهِنْدٌ قَامَا ، وَزَيْدٌ ثُمَّ هِنْدٌ ضَرَبْتُهُمَا ، فَزَيْدٌ / مُبْتَدَأٌ (أ/١٠١) وَ (هِنْدٌ) عَطْفٌ عَلَيْهِ ، فَصَارَ لِذَلِكَ مُبْتَدَأٌ آخَرُ مِنْ حَيْثُ عَطِفَ عَلَى مُبْتَدَأٍ ، وَالْمَعْطُوفُ

(١) انظر الهمع : ٣٨/٢ ، والاقتراح : ٤٦ - ٤٧ ، وضمهج السالك : ٤٥/١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٢٦ .

شريك المعطوف عليه في الإعراب ، و (قائمان) خبر عنهما ، وفيه ضمير تشنية واحد مستتر يعود عليهما ، والألف في (قاما) أيضاً ضمير تشنية يعود عليهما .

وكذلك الضمير أيضاً لم يتعدد في (ضربتها) وكذلك إذا قلت : زيدٌ وهنْدٌ وعمرو قائمون ، أو قاموا ، أو ضربتهم ، الضمير أيضاً غير متعدٍ في هذا كله ، ولا خلاف في جوازه .

وهل يجوز تعدد الضمير بتعدد المعطوف والمعطوف عليه حتى يكون أحد الضميرين مثلاً فاعلاً والآخر مفعولاً ؟ في ذلك خلاف ، منعه البصريون ، وذَهَبَ الكوفيون إلى جوازه ، وأجازه أيضاً ابن مالك^(١) من المتأخرين ، ومثال ذلك قولك : زيدٌ والريح يباريها^(٢) ، وأخوك والدنيا يذمها ، فأجاز الكوفيون وابن مالك ذلك ، على أن يكون (يباريها) خبراً عن الاسمين قبله ، والضمير العائد على زيدِ الفاعل بباري ، وهو المستتر فيه العائد على الريح (الهاء) التي هي المفعول بباري ، وكذلك في المثال الآخر .

ومنع ذلك البصريون على هذا الوجه .

فإن كان تعدد المبتدأ من غير عطف فذلك أيضاً على وجهين : أحدهما : أن يضاف غير الأول من المبتدآت إلى ضمير المبتدأ الذي قبله . والثاني : ألا يضاف شيء من المبتدآت إلى ضمير ما قبله ، لكن يضاف بعد خبر المبتدأ الأخير بضمير لكل واحد من المبتدآت ، ويكون آخر الضمائر لأول المبتدآت^(٣) ، وما قبل الأخير من الضمائر لما بعد الأول من المبتدآت ، هكذا على هذا الترتيب وفي كلا الوجهين يكون ما بعد المبتدأ الأخير خبراً عنه ، ويكون ذلك المبتدأ الأخير مع خبره في موضع الخبر للمبتدأ الذي قبل الأخير ، والمبتدأ الذي قبل الأخير مع جميع ما بعده في موضع خبر المبتدأ الذي قبله . هكذا أبداً على هذا الترتيب .

(١) التسهيل ص : ٥٠ ، وانظر الهمع : ٥٢ / ٢ .

(٢) انظر المثال في الهمع : ٥٢ / ٢ ، والمساعد : ٢١٦ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٨ / ١ ، والهمع : ٥٥ / ٢ .

فَمَثَالُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ بِنْتُهُ أَخُوها غَلَامُهُ قَائِمٌ^(١) ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ مُبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ خَبَرٌ لْغَلَامٍ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (غَلَامُهُ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ الْأَخِ ، وَ (أَخُوها) مَعَ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْبِنْتِ ، وَبِنْتُهُ^(٢) مَعَ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ ، وَالْهَاءُ فِي (بِنْتُهُ) تَعْوِذٌ عَلَى زَيْدٍ ، وَفِي (أَخُوها) تَعْوِذٌ عَلَى الْبِنْتِ ، وَفِي (غَلَامُهُ) تَعْوِذٌ عَلَى الْأَخِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ غَيْرِ الْأَوَّلِ مضافٌ إِلَى ضَمِيرٍ مَا قَبْلَهُ . وَتَقْرِيبُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ فَهْمٍ مَعْنَاهَا أَنْ تُضَيَّفَ الْمُبْتَدَأُ الْأَخِيرُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، وَالَّذِي قَبْلَهُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْأَوَّلِ^(٣) ، فَيَصِيرُ الْمُبْتَدَأُ الْأَخِيرُ إِنْ ذَاكَ أَوَّلَ الْكَلَامِ وَالْخَبَرُ لَهُ وَحْدَهُ ، وَلَا مُبْتَدَأٌ سِوَاهُ ، فَالْتَقْدِيرُ هُنَا : غَلَامٌ أَخِي بِنْتِ زَيْدٍ قَائِمٌ .

وَمَثَالُ الْوَجْهِ الثَّانِي : / زَيْدٌ هِنْدٌ عَمْرُو زَيْنَبُ (قَائِمَةٌ)^(٤) مَعَهُ عِنْدَهَا لِأَجْلِهِ ، (١٠١ / ب) فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ أَيْضًا مُبْتَدَأٌ ، وَ (قَائِمَةٌ) خَبَرٌ عَنْ زَيْنَبَ وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ بِقَائِمَةٍ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِيهِ ، وَ (زَيْنَبُ) مَعَ خَبَرِهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ عَمْرُو ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (مَعَهُ) وَعَمْرُو مَعَ كُلِّ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هِنْدٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْهَاءُ فِي (عِنْدَهَا) وَهِنْدٌ مَعَ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (لِأَجْلِهِ) . وَتَقْرِيبُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا لِمَنْ رَامَ فَهْمَ مَعْنَاهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِالْمُبْتَدَأِ الْأَخِيرِ وَخَبَرِهِ أَوَّلَ الْكَلَامِ ، ثُمَّ تَجْعَلَ سَائِرَ الْمُبْتَدَأَاتِ فِي مَوَاضِعِ ضَمَائِرِهَا الْعَائِدَةِ عَلَيْهَا^(٥) ، فَتَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : زَيْنَبُ قَائِمَةٌ مَعَ عَمْرُو وَعِنْدَ هِنْدٍ لِأَجْلِ زَيْدٍ .

(١) وصف ابن السراج مثل هذه التراكييب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به

المتعلمون ، قال : (ولا أعرف له في كلام العرب نظيرا) .

انظر الاصول : ٢٥ / ١ ، والهمج : ٥٥ / ٢ .

(٢) في الاصل : (بنتها) وهو تحريف .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٩ / ١ .

(٤) كلمة (قَائِمَةٌ) ساقطة من الاصل ، وفيها يستقيم المثال .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٨ / ١ .

بَابُ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِضَمِيرِهِ

الكَلَامُ فِي الِاشْتِغَالِ فِي فَصْلَيْنِ :

الفصل الأول : فِي حَدِّهِ

وهو أن يتقدّم اسمٌ معرّى من العَوَامِلِ فِي اللَّفْظِ ، مفتقرٌ لما بعده ، ويتأخّرُ عنه فعلٌ أو جارٌ مجرّاه ، عامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ فِي مَوْضِعِ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ، وَزَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، وَزَيْدٌ أَنَا ضَارِبُ أَخَاهُ ، (زَيْدٌ) الْمُتَقَدِّمُ كَمَا تَرَى مُعَرِّى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُفْتَقِرٌ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، قَدْ تَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ فِي الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَفِي سَبَبِهِ فِي الْمِثَالَيْنِ الْآخِرَيْنِ ، لِأَنَّ أَخَا الرَّجُلِ مِنْ سَبَبِهِ ، وَلَوْ جَعَلْتِ فِي مَوْضِعِ (زَيْدٍ) ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا لَصَحَّ لَذَلِكَ الْعَامِلُ أَنْ يَحْمَلَ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوَقَلْتَ : عِنْدَكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَوْ فِي الدَّارِ ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَوْ عِنْدَكَ ضَرَبْتُ أَخَا زَيْدٍ ، أَوْ فِي الدَّارِ ضَرَبْتُ أَخَا زَيْدٍ ، أَوْ عِنْدَكَ أَنَا ضَارِبُ أَخَا زَيْدٍ ، أَوْ فِي الدَّارِ أَنَا ضَارِبُ أَخَا زَيْدٍ ، لَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ بَعْدَهُ أَوْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

وَقَدْ حَصَلَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ تَمَثُّلُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الضَّمِيرِ أَوِ السَّبَبِ ، وَتَمَثُّلُ الْجَارِى مُجْرَاهُ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ : ضَارِبُهُ أَوْ ضَارِبُ أَخَاهُ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي اسْمِ الْمُتَقَدِّمِ أَنْ يَكُونَ مُعَرِّى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ تَحَرُّزًا مِنْ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) حِجَازِيَّةً ، وَ(زَيْدٌ) اسْمَهَا ، وَ(ضَرَبْتَهُ) فِي مَوْضِعِ نَصَبِ خَبَرٍ لَهَا ، فَلَيْسَ هَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّ الْاسْمَ قَدْ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ (مَا) فَأَمَّا إِنْ جَعَلْتَ (مَا) تَمِيمِيَّةً ^(١) فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، لِفَقْدِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُفْتَقِرًا لِمَا بَعْدَهُ ، تَحَرُّزًا مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) (مَا) النَافِيَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِ(لَيْسَ) عَاطِفَةٌ عَمَلُ (لَيْسَ) عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَمِهْمَلَةٌ

عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ .

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ)^(١) / فليس (مَفَاتِحُ) هنا مع الفِعلِ (١٠٣ / أ)
بعده الذي هو (يَعْلَمُهَا) من باب الاشتغال ، وإن كان ذلك الاسم معرّياً من
الحوامل اللفظية والعمائل في ضميره يصح له العمل في موضعه ، وإنما لم يكن من
هذا الباب ، لأنه غير مفتقر للجملة التي بعده ، ألا ترى أن قوله سبحانه (وَعِنْدَهُ
مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) مستقل المعنى ، لأنها جملة من مبتدأ وخبر ، فـ (مَفَاتِحُ) مبتدأ ،
و (عنده) ظرف في موضع الخبر .

ومعنى السبب ما كان ملتبساً بالاسم الأول ، وذلك أحد خمسة أشياء :^(٢)

الأول : ما أضيف إلى ضمير ذلك الاسم الأول نحو : زيدٌ ضربت أخاه ، فالأخ
من سبب زيد ، لأنه مضاف إلى ضميره ، وكذلك : زيدٌ ضربت غلامه .

والثاني : ما أضيف إلى ما اتصل بضمير الاسم الأول نحو : زيدٌ ضربت غلام أخيه
فالغلام من سبب زيد ، لأنه مضاف إلى الأخ المتصل بضمير زيد .

والثالث : ما اشتملت صفة على ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم نحو : هندٌ
ضربت رجلاً يحبها ، فالرجل هنا من سبب هند ، لأنه موصوف بقولك (يحبها) ،
فـ (يحبها) في موضع الصفة له ، وقد اشتملت هذه الصفة على ضمير (هند) وهو
(الهاء) .

والرابع : ما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير ذلك الاسم المتقدم ، إذا كان
العطف بياناً أو نسقاً بالواو خاصة . مثال عطف البيان : هندٌ ضربت زيدا أخاه ،
إذا جعلت (أخاه) عطف بيان على زيد ولم تجعله بدلاً ، فـ (زيد) إذ ذاك من
سبب هند ، لأنك قد عطف عليه ما اتصل بضميرها وهو (الأخ) . ومثال عطف
النسق بالواو قولك : هندٌ ضربت زيدا وأخاه ، فـ (زيد) أيضاً من سببها لعطفك
(أخاه) عليه بالواو . فإن قلت : هندٌ ضربت زيدا فأخاه ، أو هندٌ ضربت زيدا

(١) من الآية (٥٩) من سورة الانعام .

(٢) انظر المساعد : ٤١٠ / ١ .

ثُمَّ أَخَاها ، لم يجز لكونِ الْعَطْفِ بِغَيْرِ الْوَاوِ (١) ، فَإِنْ كُرِّرْتَ الْفِعْلَ بَعْدَ الْوَاوِ قُلْتَ :
 هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَضَرَبْتُ أَخَاها ، فَإِنْ جَعَلْتَ (ضَرَبْتُ) الْوَاقِعَ بَعْدَ الْوَاوِ هُوَ
 النَّاصِبُ لِأَخِيها ، وَ(أَخَاها) مَفْعُولًا بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلِها التِّي
 هِيَ (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فَالسَّأَلَةُ غَيْرُ جَائِزَةٍ ، لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ عَلَى وَجْهِ ، فَإِنْ
 جَعَلْتَ (أَخَاها) مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ عَلَى زَيْدٍ وَأَرَدْتَ : هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَخَاها وَلَكِنَّكَ
 كُرِّرْتَ (ضَرَبْتُ) توكِيدًا ، أَوْ لَمْ تَجْعَلْ (أَخَاها) مَفْعُولًا بِهِ ، فَالسَّأَلَةُ جَائِزَةٌ ،
 لِأَنَّ زَيْدًا إِنْ ذَاكَ مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ ، إِنْ قَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُها .

وَالْخَامِسُ : مَا أُبْدِلَ مِنْهُ اسْمٌ مُتَّصِلٌ بِضَمِيرِ الْاسْمِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا
 أَخَاها ، إِذَا جَعَلْتَ (أَخَاها) بَدَلًا مِنْ زَيْدٍ ، فَ(زَيْدٌ) إِنْ ذَاكَ مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ ،
 لِأَنَّهُ / قَدْ أُبْدِلَ مِنْهُ مضافٌ إِلَى ضَمِيرِها . وَفِي هَذَا الْخَامِسِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ (٢) ، (١٠٢/ب)
 مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ إِذَا فَعَلَ مُحذُوفٌ ،
 فَصَارَ إِذَا مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى ، فَلَا يَكُونُ الْبَدَلُ مِنْهُ بِذَلِكَ مِنْ سَبَبِ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ،
 وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاها . وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ ، إِمَّا لِأَنَّ مَذْهَبَهُ
 أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ نَفْسُ الْعَامِلِ فِي الْبَدَلِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ
 الْمُبَارَكِ (٣) ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمُرَاعَى مَا فِي الْيَدِ وَلَا يُرَاعَى مَا كَانَ ، فَ(أَخَاها) فِي مَسْأَلَتِنَا
 وَإِنْ كَانَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ وَالْعَامِلُ فِيهِ فَعَلَ آخِرُ مُحذُوفٌ ، فَذَلِكَ الْعَامِلُ لَيْسَ
 مَوْجُودًا وَلَا مَلْفُوظًا بِهِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ قَامَ مَقَامَهُ وَأَغْنَى عَنْهُ فَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ الْآنَ غَيْرُ
 الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ الْعَامِلُ ، وَيَكُونُ هُوَ الْمُرَاعَى دُونَ ذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَوْجَدْ ، وَكَأَنَّ
 الْكَلَامَ لَا حَذْفَ فِيهِ ، فَصَارَ (زَيْدٌ) عَلَى هَذَا مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ ، لِأَنَّ (أَخَاها) لَا عِقْ
 بِمَا هُوَ مَعَهُ ، أَعْنَى مَعَ زَيْدٍ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ جِنِّي ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٦١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٦٢ ، والمهمع: ٥/١٥٧ - ١٥٨ ، والمساعد

(٣) انظر شرح الجمل له: ٩/ل (نسخة دار الكتب المصرية)

إلى أن ذلك العامل المحذوف في باب البدل لا يراعى وأن المراعى ذلك العامل المفوظ به . وقد سأل ابن جني أبا علي الفارسي عن الحال في قولك : زيد ضربته إياه قائماً^(١) ، فأجابه بأن (قائماً) حال من (إياه) و (إياه) بدل من الهاء في (ضربته) وأن العامل في هذه الحال الفعل الظاهر ، فقال له ابن جني : أوتجعل العامل في الحال غير العامل في صاحبها ؟ فأجابه بأنه لما لم يظهر ذلك الفعل المحذوف ، وكان هذا الظاهر مفسراً له ، والمفسر عندهم بمنزلة المفسر ، تنزل هذا الظاهر هنا منزلة ذلك المحذوف من حيث لم يظهر مراعاة لما في اليد ، وإنما جعل الفارسي هذه الحال هنا من البدل دون البدل منه الذي هو الضمير المتصل بالفعل ، لأن البدل أقرب ، وجعلها للأقرب أولى ، وإنما اشترط في العامل المتأخر أن يكون يصح له العمل في ظرف أو مجرور في موضع ذلك الاسم المتقدم تحرراً من مثل : زيد هل ضربته ؟ فليست هذه المسألة من هذا الباب ، لأنك لو جعلت في موضع زيد ظرفاً أو مجروراً لم يصح أن يكون العامل فيه (ضربت) الذي بعد (هل) ، لأن أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولم يشترط في الحد أن يكون ذلك العامل يصح له العمل في الاسم الأول عند اسقاط الضمير أو السبب ليدخل في الحد مثل : زيد قام ، ألا ترى أن

(١) وفي الخصائص : ٤٢٨ / ٢ : (سألت أبا علي - رحمه الله - عن مسألة الكتاب : رأيت إياك قائماً ، الحال لمن هي ؟ فقال : لـ (إياك) . قلت : فالعامل فيها ما هو ؟ قال : (رأيت) هذه الظاهرة . قلت : أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول ؟ وهذا يقود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها أعني الفعل المقدّر ؟ فقال : لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاطة مع هذا الظاهر . فهذا يدل على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله ، وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره . . .) . وانظر الكتاب : ٣٨٢ / ٢ ، ونص المسألة فيه : (ضربته إياه قائماً) .

(قَامَ) قد عمل في ضمير زيد ، لأنه قد رفع ضميره المستتر بالفاعلية ، ويصح له مع ذلك العمل في موضعه لو قلت : عندك قام زيد ، أو : في الدار (قام) (١) زيد ، لكان جائزاً ، والمعامل في (عندك) أو في المجرور لفظ (قام) .

وأعلم أن هذه الزيادة في هذا الحد التي هي قولك فيه (يصح له العمل (١/١٠٣) في ظرف أو مجرور في موضع ذلك الاسم المتقدم) وهي طريقة جماعة من النحويين ، والأحسن اسقاطها ، لأن حقيقة الاشتغال اصطلاحاً حاصله دونها ، فقولك : زيد هل ضربته ونحوه ينبغي أن يكون من باب الاشتغال ، لكن هذا الباب تشتمل مسائله على ما يلزم ابتداءه لعارض عرضي ، وعلى ما يلزم حمله على الفعل وعلى ما يجوز فيه الوجهان كما سيأتي تفصيله في الفصل الثاني ، وينبغي أن يعوّض في الحد من تلك الزيادة أن يقال في مكانها (جائز العمل فيما قبله لذاته) فهذه الزيادة يخرج من الحد نحو : زيد ضربه حسن ، لأن المصدر المقدّر بأن والفعل وإن كان جارياً مجرى الفعل في عطيه لا يجوز أن يعمل فيما قبله من جهة ذاته .

الفصل الثاني : في إعراب ذلك الاسم المتقدم ، وفيما يحمل عليه

من ضمائره أو أسبابه .

فهنا مسألتان :

أما الأولى : وهي في إعرابه ، فله أحوال خمس :

حَالٌ يَجِبُ فِيهَا رَفْعُهُ بِالابتداءِ .

وَحَالٌ يَجِبُ فِيهَا حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَالْأَفْصَحُ رَفْعُهُ بِالابتداءِ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَالْأَفْصَحُ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ عَلَى السَّوَاءِ .

(١) كلمة (قام) مكررة في الأصل .

فَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا رَفْعُ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَهِيَ أَنْ يَقَعَ
 ذَلِكَ الْحَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ مَجْرُورًا بِمَا سَوَى (غَيْرِ) مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَمِمَّا
 سَوَى الزَّوَائِدِ مِنَ الْحُرُوفِ ، أَوْ يَقَعَ ذَلِكَ الْحَامِلُ تَالِيًا لـ (إِلَّا) وَفِي هَيْزِهَا ، أَوْ يَقَعَ
 فِي هَيْزِ أَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ الصِّدْرِ فَاصِلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ . وَأَدَوَاتُ الصِّدْرِ
 هِيَ : (مَا) النَّافِيَةُ وَ (إِنْ) مِثْلُهَا ، وَ (لَا) الَّتِي لِلتَّبَرُّعَةِ ، وَلَا مِثْلُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ إِذَا لَمْ
 تَقْعُ بَعْدَ (إِنْ) فَإِنَّهَا إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا لَيْسَتْ بِحَرْفِ صَدْرٍ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 (إِنْ) وَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ ، وَ (لَا) الَّتِي فِي جَوَابِ الْقَسَمِ أَيْضًا ، وَالْحُرُوفُ
 النَّاسِخَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ : (إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا ، وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ كُلُّهَا ، وَأَدَوَاتُ
 الِاسْتِفْهَامِ كُلُّهَا ، وَأَدَوَاتُ التَّحْضِيضِ وَهِيَ أَرْبَعٌ : (هَلَا) وَ (لَوْلَا) ، وَ (لَوْمًا) ، وَ
 (أَلَا) ، وَمِنْ أَدَوَاتِ الصِّدْرِ أَيْضًا (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ وَحُرُوفُ الْجَوَابِ كَالْفَاءِ الدَّاخِلَةِ
 عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ ، مَا لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ لَهُ مَحْذُوفًا ^(١) مَعَ تَعْوِيضٍ
 (أَمَّا) وَمَعْدَمُهُ ، أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ ذَلِكَ الْحَامِلِ فِي الضَّمِيرِ أَوِ السَّبَبِ وَبَيْنَ الْاسْمِ
 الْمُتَقَدِّمِ بِفَاصلٍ يَسْتَقِلُّ ذَلِكَ الْحَامِلُ بِهِ مَاعِدَا الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ
 كَمَا سَيَأْتِي أَوْ يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ مَا يَلْزِمُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ وَذَلِكَ (إِذَا) الَّتِي
 لِلْمُفَاجَأَةِ ، أَوْ يَكُونُ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يَطْلُبُ بِالْفِعْلِ لَا لَزُومًا وَلَا اخْتِيَارًا
 وَضَمِيرُهُ أَوْ سَبَبُهُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ / فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، أَوْ يَكُونُ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ لَوْ حُمِلَ عَلَى (١٠٣ / ب)
 إِضْمَارِ فِعْلٍ لَكَانَ مُخَالَفًا لَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ . فَهَذِهِ الْأَمَاكُنُ كُلُّهَا
 يَلْزِمُ فِيهَا رَفْعُ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَمْتَنِعُ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، وَلِنَبَسِطِهَا
 بِالْأَمْثَلِ ، مِثَالُ وَقْعِ الْحَامِلِ صِلَةً : زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ ^(٢) ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ (أَنَا) مُبْتَدَأٌ
 ثَانٍ ، وَ (الضَّارِبُ) خَبَرُ الثَّانِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ (رَفْعٍ) ^(٣)
 خَبَرُ الْأَوَّلِ ، وَ (ضَارِبُهُ) اسْمُ فَاعِلٍ عَامِلٍ فِي ضَمِيرِ زَيْدٍ ، وَزَيْدٌ يَلْزِمُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (مَحْذُوفٍ) بِالرَّفْعِ .

(٢) الْكِتَابُ : ١ / ١٣١ .

(٣) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِثُ بِهَا الْكَلَامُ .

لأنَّ اسمَ الفاعِلِ قد وَقَعَ صِلَةً لِلألفِ وَاللَّامِ . ومثَالُ وَقوعِهِ صِفَةً قَوْلُكَ : هِنْدٌ أَنْتَ رَجُلٌ مُكْرِمٌهَا ، فَيَلْزَمُ أَيْضاً فِي (هِنْدٍ) الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، لأنَّ الحَامِلَ المتأخَّرَ الَّذِي هُوَ (مُكْرِمٌ) قد وَقَعَ صِفَةً لِرَجُلٍ . ومثَالُ كَوْنِ الحَامِلِ مَجْرُوراً بِمَا سَوَى (غَيْرٍ) مِنَ الأَسْمَاءِ (المضافَةِ) ^(١) إِلَيْهِ قَوْلُكَ : هِنْدٌ أَنَا صَاحِبُ ضَارِبِهَا ، فَالحَامِلُ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) قد وَقَعَ مَجْرُوراً بِصَاحِبٍ ، فَيَلْزَمُ فِي هِنْدٍ الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : هِنْدٌ أَنَا غَيْرُ ضَارِبِهَا ، فَلَا يَكُونُ مِنْ هَذِهِ الحَالِ ، وَ(أَوَّلُ) عِنْدَ الكَسَائِي بِمَنْزِلَةِ (غَيْرٍ) .

ومثَالُ كَوْنِهِ مَخْفُوضاً بِحَرْفٍ غَيْرِ زَائِدٍ قَوْلُكَ : هِنْدٌ فِي مُكْرِمِهَا سَمَاحَةً ، فَمُكْرِمٌ وَهُوَ الحَامِلُ فِي ضَمِيرِ هِنْدٍ قَدْ وَقَعَ مَخْفُوضاً بِ(فِي) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هِنْدٌ) إِلَّا مَرْفُوعاً بِالابتداءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : هِنْدٌ لَسْتُ بِضَارِبِهَا ، لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الحَالِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا رَفْعُ الاسْمِ بِالابتداءِ وَإِنْ كَانَ الحَامِلُ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) مَخْفُوضاً ، لِأَنَّ البَاءَ الخَافِضَةَ لَهُ زَائِدَةٌ .

ومثَالُ وَقوعِهِ بَعْدَ (إِلَّا) فِي حَيْزِهَا قَوْلُكَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا أَضْرِبُهُ ، فَلَا يَجُوزُ فِي زَيْدٍ إِلَّا الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، لِأَنَّ الحَامِلَ فِي ضَمِيرِهِ الَّذِي هُوَ (أَضْرِبُهُ) بَعْدَ (إِلَّا) .

ومثَالُ الفَصْلِ بَيْنَ الحَامِلِ وَالاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِ(مَا) النَّافِيَةِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ مَا أَنَا ضَارِبُهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَيْضاً إِلَّا رَفْعُ زَيْدٍ بِالابتداءِ ، لِفَصْلِ (مَا) النَّافِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَامِلِ الَّذِي هُوَ (ضَارِبُهُ) .

ومثَالُ الفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِ(إِنْ) النَّافِيَةِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ إِنْ ضَرَبْتُهُ ، تَرِيدُ : مَا ضَرَبْتُهُ .

ومثَالُ الفَصْلِ بِ(لَا) الَّتِي لِلتَّبَعَةِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ لَا أَحَدٌ ضَارِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (ضَارِبُهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُتَدَايِلِ الَّذِي (لَا أَحَدٌ) فِي مَوْضِعِهِ ، وَالْأَصْلُ : زَيْدٌ مَا مِنْ أَحَدٍ ضَارِبُهُ ، وَ(مِنْ) زَائِدَةٌ ، وَ(أَحَدٌ) مُتَدَايِلٌ ، وَ(ضَارِبُهُ) خَبَرُهُ ، ثُمَّ جَاءَ بِ(لَا) لِلنَّفْيِ مَضْمُومَةً مَعْنَى (مِنْ) الزَّائِدَةِ وَرَكِبَتْ مَعَ اسْمِهَا الَّذِي كَانَ مُتَدَايِلٌ ، وَبَنَى ذَلِكَ الاسْمُ إِذْ ذَاكَ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ الحُرُوفِ ، وَصَارَتْ مَعَ اسْمِهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ فِي مَوْضِعِ الاسْمِ المَرْفُوعِ

بالابتداء ، وسيبسط هذا في باب (لا) إن شاء الله تعالى . فزيد في هذه المسألة
يجب رفعه بالابتداء لفصل (لا) التبرئة بينه وبين العامل .

ومثال الفصل بين العامل المتأخر والاسم المتقدم بلام الابتداء قولك : زيد
لأننا ضاربه ، فزيد مبتدأ ، و (أنا) مبتدأ ثانٍ ، و (ضاربه) خبر هذا الثاني ، واللام
الداخل على (أنا) لام الابتداء ، وقد حالت بين زيد وضارب الذي هو العامل
التأخر ، فذلك / يجب في زيد الرفع بالابتداء ، وليس لهذه اللام إذا وقعت (١٠٤ / أ)
بعد (إن) صدر الكلام فيما بينهما وبين (إن) ، فيحمل حينئذ ما بعدها فيما
قبلها فتقول : إن زيدا عمرا ليضرب ، تريد : إن زيدا ليضرب عمرا ، ثم قد مت
معمول (يضرِب) على اللام ، فتقول على هذا : إن زيدا هنداً ليضربها ، ويكون
(هنداً) مفعولاً باضمار فعل يفسره الفعل المتأخر ، وتكون المسألة أعني قولك :
هنداً ليضربها ، من هذا الباب .

ومثال الفصل بين الاسم والعامل بلام القسم قولك : هنداً لأضربنها ، فيلزم
رفع هند بالابتداء ، لأجل لام القسم الداخلة على الفعل ، والتقدير : هند والله
لأضربنها ، فاللام جواب ذلك القسم المحذوف .

ومثال الفصل ب (لا) التي في جواب القسم قولك : زيد لا أضربه ، إذا أردت :
زيد والله لا أضربه ، وحذفت القسم ، فلا يجوز أن ذلك في زيد إلا الرفع بالابتداء .
ومثال الفصل بحرف ناسخ للابتداء قولك : هنداً إنني مكرمها ، فلا يجوز أيضاً
في (هند) إلا الرفع بالابتداء لأجل (إن) .

ومثال الفصل بأداة من أدوات الشرط قولك : زيد إن تره تضربه ، فلا يجوز
في (زيد) إلا الرفع بالابتداء لأجل (إن) الشرطية ، فإن قلت : زيد إن رأيتَه
تضربه ، برفع (تضربه) فلا تكون المسألة على هذا من هذه الحال التي يجب فيها
رفع الاسم المتقدم بالابتداء ، لأن الفعل الأخر الذي هو (تضربه) لم يقع في
حيز أداة الشرط ، لأنه ليس بجواب لها ، والمراد به التقديم على الشرط ، فكانك

قلت : زيدٌ تضربه إن رأيتَه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة (تضربه) عليه ، لكنه من يشترط في جواز العمل على إضمار فعل في هذا الباب عدم الفصل بين الاسم المتقدم والفعل المتأخر بما عدا الظرف أو المجرور ، فمقتضى مذهبه أيضاً في (زيد) وجوب الرفع بالابتداء وإن رفعت (تضربه) لوجود الفصل بقولك : (إن رأيتَه) واشترائط ذلك هو مذهب ابن طاهر ، وابن أبي الربيع ^(١) على ما سيأتى بيانه .

ومثال الفصل بين الاسم المتقدم أيضاً وذلك العامل المتأخر بأداة استفهام قولك : زيداً ضربته ؟ وهندٌ هل أكرمتها ؟ فلا يجوز في (زيدٍ وهندٍ) إلا الرفع بالابتداء ، لأجل أداة الاستفهام بعدهما .

ومثال الفصل بينهما بأداة تمضيي قولك : زيدٌ هلاً ضربته ، وهندٌ لوما أكرمتها . ومثال الفصل بينهما أيضاً بـ (كم) الخبرية قولك : زيدٌ كم ضربة ضربته ^(٢) ، فـ (كم) مصدر لا ضافيتها إليه ، فهي في موضع نصب بضربت ، و (زيد) مبتدأ لا يجوز فيه غير ذلك ، لأجل (كم) بعده ، والجملة من (كم) وما بعدها في موضع خبره . وكذلك أيضاً (كم) الاستفهامية من أدوات الصدور ، وقد تقدمت في ذكر أدوات الاستفهام ، لأنها من جملتها ، ومثالها قولك : زيدٌ كم ضربته ، تريد : كم ضربة ضربته ، وتكون (كم) / إن ذاك مصدراً ، أو كم مرة ضربته ، فتكون حينئذٍ (١٠٤ / ب) ظرفاً ، لأن الاستفهامية تعرب بحسب ما تميز به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ، وتميزها هو الاسم المنصوب بعدها ، كما أن الخبرية بحسب ما تضاف إليه ، ولا يجوز في (زيد) قبلها مطلقاً إلا الرفع بالابتداء .

ومثال وجوب الرفع في الاسم المتقدم لأجل فاء الشرط الداخلة على العامل قولك : هندٌ إن رأيتها فأضربها ، فلا يجوز في (هندٍ) النصب بإضمار فعل يفسره (رأيتها) لأجل أداة الشرط ، ولا (أضربها) لأجل الفاء الداخلة عليه ، وهي جواب الشرط ، فإن نزع هذه الفاء وأردت بالفعل التقديم على الشرط وجعلت الجواب محذوفاً

(١) انظر البسيط : ٤٩٠ .

(٢) انظر الكتاب : ١٢٧ / ١ .

فَقُلْتُ : هِنْدٌ إِنْ رَأَيْتَهَا أَضْرِبُهَا ، جَبَّازُ نَصَبُ (هِنْدٍ) بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسِّرُهُ (أَضْرِبُهَا)
وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هِنْدًا أَضْرِبُهَا إِنْ رَأَيْتَهَا ، إِلَّا عَلَى مَقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي طَاهِرٍ
وَابْنِ أَبِي الرَّيِّعِ ، فَيَلْزِمُ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَتَأَخِّرَ الَّذِي هُوَ (أَضْرِبُهَا)
لَمْ يَلِ الْأَسْمَ الْمُتَقَدِّمَ بَلْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا قَوْلُكَ (إِنْ رَأَيْتَهَا) فَإِنْ كَانَتِ الْفَاءُ الدَّاخِلَةُ
عَلَى الْعَامِلِ جَوَابَ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَيَجُوزُ إِذَا أَنْ يَحْمَلَ
مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا ، وَأَنْ يَفْسَّرَ مَا يَحْمَلُ فِيهِ ، سَوَاءٌ أَعُوذُ مِنْ ذَلِكَ الشَّرْطِ
الْمَحْذُوفِ (أَمَّا) أَمْ لَمْ يَعْوَذْ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ (١) ، فَيَكُونُ
(زَيْدًا) مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ ، لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ جَوَابُ الشَّرْطِ
الْمَحْذُوفِ تَقْدِيرُهُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدًا أَضْرِبْ ، قَالَ تَعَالَى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ
فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (٢) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : زَيْدًا فَاضْرِبْ ، قَالَ تَعَالَى :
(وَرَبِّكَ فَكْبِرْ ، وَشِيبَاكَ فَطَهِّرْ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ) (٣) وَقَدْ مَضَى بِسَطُ هَذَا فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ (٤)
فَتَقُولُ فِي هَذَا الْبَابِ : أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ ، وَأَمَّا زَيْدًا فَضْرِبْ ، قَالَ سُبْحَانَهُ : (وَأَمَّا
ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) (٥) عَلَى قِرَاءَةِ بَعْضِ النَّاسِ فِي الشَّانِ بِنَصْبِ (٦) (ثَمُودَ) فَلَا سَمَّ الْأَوَّلِ
فِي هَذَا مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ تَقْدِيرُهُ : وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ
هَدَيْنَاهُمْ ، فَ(ثَمُودَ) مَنْصُوبٌ بِ(هَدَيْنَا) الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ لَكِنَّهُ حُذِفَ وَجُعِلَ

(١) انظر البسيط ص : ٤٩١ .

(٢) الْآيَاتَانِ : (٩ - ١٠) مِنْ سُورَةِ الضَّحَى .

(٣) الْآيَاتُ : (٣ - ٤ - ٥) مِنْ سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٣٦٥ / ٣٦٨ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (١٧) مِنْ سُورَةِ فَصَلَتْ .

(٦) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي اسْحَاقَ ، وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍ ، وَالْحَسَنِ . وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ

انظر البحر المحيط : ٤٩١ / ٧ ، وشوان ابن غالية : ١٣٣ ، ومعاني

القرآن : ١٤ / ٣ ، والاتحاف : ٤٦٧ .

(هَدَيْنَاهُمْ) عَوَضًا مِنْهُ وَدَالًا عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي اللَّفْظِ ، إِنْ لَا يَجْمَعُ
بَيْنَ الْعَوْنِ وَالْمَعْوَى مِنْهُ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَكَاهَا سَيِّوِيهِ (١) رَحِمَهُ اللَّهُ ،
وَأَنشَدَ عَلَيْهَا قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنَ مُرَّرٍ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَهْمَى نِيَامَا (٢)

وَيُنْشَدُ أَيْضًا : (تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنَ مُرَّرٍ) بِالرَّفْعِ ، فَقِي هَذَا الْبَيْتَ الْوَجْهَانِ كَالْآيَةِ ،
فَعَلَى رَوَايَةِ النَّصَبِ يَكُونُ (تَمِيمًا) الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا (٣) بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (أَلْفَاهُمْ)
كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْآيَةِ ، وَ (تَمِيمٌ) الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ فِي كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ .

وَتَقُولُ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ : زَيْدًا فَاضِرِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَنْصُوبًا (٤)

بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (اضِرِيهِ) الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْفَاءُ لَيْسَ لَهَا صَدْرُ
الْكَلَامِ / إِنْ هِيَ جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، قَالَ سُبْحَانَهُ : (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) (٥) ، (وَإِيَّايَ) (١٠٥/أ)
فَارْتَبِئُونَ (٦) (وَإِيَّايَ) مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ الْفَعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَالنُّونُ فِي
آخِرِهِ لِلْوَقَايَةِ ، وَالضَّمِيرُ الْمَفْعُولُ هُوَ الْيَاءُ الْمَحذُوفَةُ ، حَذَفَتْ اجْتِزَاءً بِالْكَسْرِ عَنْهَا .

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ وَالْعَامِلِ الْمُتَأَخِّرِ بِفَاصِلٍ يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ دُونَهُ
وَلَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ قَوْلُكَ : هِنْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، فَلَا يَجُوزُ فِي (هِنْدٍ) إِلَّا الرَّفْعُ

(١) الْكِتَابُ : ٨٢/١ ، ٩٥ ، ١٤٨ .

(٢) مِنَ الْمُتَقَارِبِ لِبَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ الْأَسَدِيِّ . وَالرُّوَيْبِيُّ : الرَّجُلُ الَّذِي فَتَرَتْ نَفْسُهُ

وَاخْتَلَطَ رَأْيُهُ وَأَمْرُهُ ، مِنْ رَأْيِ الرَّجُلِ إِذَا تَحِيرَ . قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ : الْوَاحِدُ

(رَوِيَان) وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَاحِدُهُمْ (رَائِب) مِثْلُ مَائِفٍ وَمَوْقِيٍّ وَهَالِكٍ وَهَلَكِيٍّ

دِيَوَانُهُ / ١٩٠ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ٨٢/١ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي : ١٩٥/١ ،

وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٨/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٢٧/١ ، وَاللِّسَانُ : (رَوَيْ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَنْصُوبٌ) بِالرَّفْعِ .

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٤٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣٨/٢ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٤١) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (٤٠) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

بالابتداء ، لفصلك بينها وبين العامل في ضميرها الذي هو (تَضْرِبُهَا) بالابتداء
 الثاني الذي هو (أَنْتَ) وكذلك أيضاً ما تقدم من قولك : هُنْدُ إِنْ رَأَيْتَهَا تَضْرِبُهَا ،
 برفع (تَضْرِبُهَا) على نية التقديم ، ومن قولك أيضاً : هُنْدُ إِنْ رَأَيْتَهَا أَضْرِبُهَا ،
 على نية التقديم (أَضْرِبُهَا) أيضاً ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ وَنَحْوِهَا
 يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ الْمَتَأَخِّرُ وَنَهْ ، وليس بظرف ولا مجرور ، أَلَا تَرَى إِلَى حَصُولِ مَعْنَى
 الْكَلَامِ وَاسْتِقْلَالِهِ لَوْ قُلْتَ : هُنْدُ تَضْرِبُهَا ، وَهِنْدُ تَضْرِبُهَا إِنْ رَأَيْتَهَا ، وَهِنْدُ أَضْرِبُهَا
 إِنْ رَأَيْتَهَا ، فَإِذَا مَا قُلْتَ : هُنْدُ أَنْتَ ضَارِبُهَا ، فَلَا يَلْزَمُ فِي (هِنْدُ) الرَّفْعُ
 بِالْأَبْتَدَاءِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ الَّذِي هُوَ (أَنْتَ) لَا يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ الْمَتَأَخِّرُ وَنَهْ . وَكَذَلِكَ
 أَيْضاً إِذَا قُلْتَ : هُنْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَضْرِبُهَا ، وَهِنْدُ فِي الدَّارِ تَضْرِبُهَا ، لَا يَلْزَمُ فِي
 (هِنْدُ) الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ
 طَاهِرٍ ، وَابْنِ أَبِي الرَّيْعِ (١) . وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْفَصْلَ
 بِضَمِيرِ أَدَاةِ صَدْرِ لَا يُوَجِبُ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ الرَّفْعَ بِالْأَبْتَدَاءِ ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ (٢)
 أَوْجَبَ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ مُبْتَدَأً وَالْعَامِلُ الْمَتَأَخِّرُ فَعْلٌ ، نَحْوَ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ الَّذِي
 هُوَ قَوْلُكَ : هُنْدُ أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، قَالَ : لِأَنَّ الْفَعْلَ الْوَاقِعَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لَا يَجُوزُ
 أَنْ يَحْمَلَ فِيمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْسَرَ مَا يَحْمَلُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 أَنْ يُفْسَرَ إِلَّا مَا يَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ هُنَا أَنْ يَحْمَلَ فِيمَا قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ ،
 لِفَصْلِ الْمُبْتَدَأِ إِذْ ذَاكَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ (٣) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَهُ : عَمْرًا زَيْدٌ
 ضَرَبَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(ضَرَبَ) حَمْلَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ
 خَبَرِهِ ، وَ(عَمْرًا) مَفْعُولٌ (بِضَرَبَ) تَقَدَّمَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، لِفَصْلِكَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ
 بِالْمُبْتَدَأِ ، وَلِهَذَا مَنَعَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

(١) انظر البسيط ص : ٤٩٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ .

قَنَافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا (١)

أَنْ يَكُونَ اسْمٌ (كَان) ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ مُتَّصِلًا بِهَا مُسْتَتِرًا ، وَ (إِيَّاهُمْ) مَفْعُولٌ بِعَوْدٍ ، وَ (عَطِيَّةٌ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (عَوْدٌ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَمَعْمُولُهُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ . مَنَعَ هَذَا لِمَا يَلْقَى فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ الْمَذْكُورِ ، وَالزَّمَّ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ (عَطِيَّةٌ) اسْمٌ (كَان) وَ (عَوْدٌ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا وَ (إِيَّاهُمْ) مَفْعُولٌ بِعَوْدٍ ، فَيَكُونُ قَدْ أَوَّلَى (كَان) مَعْمُولَ خَبَرِهَا ضُرُورَةً ، لِأَنَّهُ لَا يَلِي (كَان) وَأَخَوَاتِهَا مَا لَيْسَ بِاسْمٍ لَهَا وَلَا خَبَرٍ مِمَّا عَدَا الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ / إِنَّمَا (١٠٥ / ب) هُوَ إِذَا كَانَ الْحَامِلُ فِعْلًا ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ اسْمٌ فَاعِلٍ نَحْوُ : زَيْدًا أَنَا ضَارِبٌ ، فَلَيْسَ بِمَمْنُوعٍ ، وَالْفَرْقُ عِنْدَهُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ فِي هَذَا ، أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَقْلَلَ وَتَمَّ بِفَاعِلِهِ ، فَالْمُبْتَدَأُ الْفَاعِلُ إِذَا أَجْنَبِيٌّ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ حَتَّى يِعْتَمِدَ عَلَى غَيْرِهِ .

وَمِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَشْتَرُطُ اعْتِمَادَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا الْمُبْتَدَأُ الْوَاقِعُ هُوَ خَبَرًا لِسِهِ ، عَلَى مَا يُبَيِّنُ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَصَارَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ ، إِنْ لَا يَسْتَقِلُّ دُونَهُ ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ إِلَّا مَعَهُ .

وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ نَصَّ الْمُبَرِّدُ عَلَى

(٢) جَوَازِهِ

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ ، وَالرَّوَايَةُ فِي الدِّيَوَانِ : ١٨١ / ١

قَنَافِدُ دَرَامُونَ خَلْفَ جَحَاشِهِمْ

وَالْقَنَافِدُ : جَمْعُ قَنَفَذٍ حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي السَّرَى ، يُقَالُ : هُوَ أَسْرَى مِنْ قَنَفَذٍ . وَالْهَدَاجُ : فَحَّالٌ بِالتَّشْدِيدِ مِنَ الْهَدَجَانِ وَهُوَ مَشْيَةُ الشَّيْخِ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَدَرَامُونَ : مَا شُونَ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضَبِ : ١٠١ / ٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١٩٤ / ١ ، وَاصْلَاحُ الْخُلُلِ :

١٢٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٩٣ / ١ ، وَالبَسِيطُ : ٥٧٤ ، وَالمَغْنَسَى :

٦١٠ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٩٠ / ١ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٣٨١ / ١ ، وَالمُسَاعَدُ :

٢٧٧ / ١ ، وَالمِهْمَعُ : ٩٢ / ٢ ، وَالْأَشْمُونِي : ٢٣٧ / ١ ، وَالْخِزَانَةُ : ٥٧ / ٤ .

(٢) الْمُقْتَضَبُ : ٩٩ / ٤ - ١٠١

وما ذكره من الفصل فليس بمعتبر ، لأنَّ المبتدأ ليس بأجنبيٍّ من خبره مفرداً كان الخبر أو جملة . والفصل بين الصَّامِلِ والمفعول كثيرٌ جداً في كلام العرب ، قال الله تعالى : (أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)^(١) (إِيَّاكُمْ) مفعولٌ بـ يَعْبُدُونَ ، وقد فصل بينهما بكانوا . وإذا كان الفصل بين النعت والمنعوت بالأجنبيٍّ منهما جائزاً مع أنَّهما كالشئ الواحد نحو قوله (تعالى)^(٢) : (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ، عَالِمِ الْغَيْبِ)^(٣) على قراءة (عَالِمِ) بالخفض^(٤) نعتاً (لله) وقد فصل بينهما قوله (عَمَّا يُصِفُونَ) فأحرى أن يجوز بين الفعل ومفعوله ، لأنهما ليسا كالشئ الواحد بمنزلة النعت مع المنعوت ، وأنشد سيويه قول الشاعر :-

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ^(٥)

ولم يمنع أحدٌ من النعويين أن يكون (هُنَّ) مبتدأ ، و (يتركن) في موضع خبره ، و (ذَا) من قوله (ذَا ضِيَاعٍ) مفعولٌ منصوبٌ بـ يتركن ، بل ضعفوه فقط من جهة أن فيه عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، فإذا تقرر أنه لا يمنع أن يعمل الفعل الواقع خبراً لمبتدأ فيما قبل ذلك المبتدأ ، ثبت أنه يصح أن يفسر ما يعمل فيه فتقول : هندا أنت تضرِّبها ، برِّف (هندی) بالابتداء أو نصِّبها بإضمارِ فِعْلٍ

(١) من الآية : (٤٠) من سورة سبأ .

(٢) تكلمة يقتضيها السياق .

(٣) من الآيتين : (٩١ - ٩٢) من سورة المؤمنين .

(٤) وقراءة الخفض هي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وحفص . وقرأ الباقر بالرفع

السبعة : ٤٤٧ ، والبحر المحيط : ٤١٩ / ٦ ، والحجة لابن خالوية : ٢٥٨ ،

وتفسير الطبري : ٥٠ / ١٨ .

(٥) من الطويل لهدبة بن الخشرم الحذري ، يذكر المنايا لم تهب الجليل ولم

تشفق على الفقير .

وهو من شواهد سيويه : ١٤٥ / ١ ، والتبصرة : ٣٣٢ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى

٣٣٤ / ١ ، وأمالى القالى : ٢٥٠ / ١ ، وشرح المفصل : ٣٧ / ٢ ، والرد على

النحاة : ١٠٥ ، وورد في الخزائن عرضاً : ٨٦ / ٤ وروايتها : فلا تتقى ذاهية

لجلاله

يُفسَّرُ (تَضَرُّبُهَا) اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَمْنَحَ ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ طَاهِرٍ
وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، مِنْ أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ فِي بَابِ الْإِشْتِفَالِ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، (١)
فَالْمَفْسَرُ فِيهِ ضَعِيفٌ ، فَيَشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ يَلِيَ الْأَسْمَ الْمُتَقَدِّمَ ، فَهَذَا لَهُ وَجْهٌ ، وَإِنْ كَانَ
أَكْثَرُ النَّحَاةِ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا مَا بَنَى عَلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ فَضَعِيفٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ .
وَمِثَالُ وَقْعِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بَعْدَ (إِذَا) الْمَفْاجَأَةِ قَوْلُكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ
يُضْرِبُهُ عَمْرُوٌ ، فزَيْدٌ يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ (٢) ، لَدُخُولِ (إِذَا) الَّتِي مَعْنَاهَا
الْمَفْاجَأَةُ عَلَيْهِ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ خَاصَّةً ، فَلَوْ نَصَبْتُ زَيْدًا بِإِضْمَارِ
فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (يَضْرِبُهُ) ، لَكَانَتِ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً ، وَ(إِذَا) هَذِهِ يَمْتَنِعُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ
إِذَا ذَكَرَ .

وَمِثَالُ كَوْنِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يُطَالَبُ / بِالْفَعْلِ لَا لَزُومًا وَلَا اخْتِيَارًا (١٠٦ / أ)
وَضَمِيرُهُ أَوْ سَبَبُهُ مَرْفُوعٌ أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ قَوْلُكَ : هَنْدٌ قَامَتْ ، وَهَنْدٌ قَامَ أَخُوهَا ، وَهَنْدٌ
مَرْبُوبٌ ، وَهَنْدٌ مَرْبُوبٌ أَخِيهَا ، فَلَا يَجُوزُ فِي (هَنْدٍ) هُنَا إِلَّا الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ
لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا شَيْءٌ يُطَالَبُ بِالْفَعْلِ ، وَالضَّمِيرُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مَرْفُوعٌ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ
بِقَامَتْ مُسْتَتَرٌّ فِيهِ ، وَالسَّبَبُ أَيْضًا فِي الْمَثَالِ الثَّانِي مَرْفُوعٌ ، وَالضَّمِيرُ وَالسَّبَبُ فِى
الْمَثَالَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ . وَذَهَبَ ابْنُ الْعَرِيفِ (٣) إِلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ هَذِهِ

(١) قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي الْبَسِيطِ : ٤٨٥ (أَعْلَمُ أَنَّ نَصْبَ هَذَا الْأَسْمِ بِإِضْمَارِ
فَعْلٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْذَفُ شَيْءٌ حَتَّى يَتَقَدَّمَ مِنْ
الْلَفْظِ أَوْ مِنْ قَرَأْنِ الْحَالِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَعْلِ ، وَأَمَّا أَنْ يَحْذَفَ الْفَعْلُ عَلَى
شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ فَخَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ) .

(٢) الْبَسِيطُ : (٤٩١) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٦١٦ / ٢ .

(٣) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ نَصْرِ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرِيفِ النَّحْوِيِّ
كَانَ أَمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ نَحْوِيًّا مُتَقَدِّمًا فِيهَا ، اسْتَأْذَنَ فِي الْأَدَابِ ، مُقَدِّمًا فِي
الشُّعْرِ ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ الْقَوَاتِيَّةِ وَغَيْرِهِ . لَهُ شَرْحٌ عَلَى الْجُمْلِ . مَاتَ بِالْبَيْطَلَةِ فِي
رَجَبِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ ، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعْدَةِ :

الحَالِ ، بَلَّ يَجُوزُ فِي (هِنْدِ) عِنْدَهُ الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فَيَكُونُ
فَاعِلًا ^(١) بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ الْمُتَأَخَّرُ فِي الْمَثَالِينِ الْأُولَيْنِ ، وَمَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ أَيْضًا يَفْسَرُهُ الْمُتَأَخَّرُ فِي الْمَثَالِينِ الْآخِرِينَ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ ^(٢) .

وَمِثَالُ كَوْنِ الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِحَيْثُ لَوْ حُمِلَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ لَكَانَ مُخَالَفًا لَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ
فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ
بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقُلْتَ : زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، لَكَانَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ
الْمَحْذُوفِ : لَابَسْتُ زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، أَوْ لَأَصَقْتُ زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، أَوْ مَا كَانَ نَحْوَ
هَذَا فِي الْمَعْنَى ، وَزَيْدٌ كَيْفَمَا قَدَّرْتَ النَّاصِبَ لَهُ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ ، هَذِهِ جِهَةُ إِعْرَابِهِ
وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لَجِهَةِ إِعْرَابِ سَبَبِهِ ^(٣) الَّذِي هُوَ (عِنْدَهُ) ، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .
وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، فَلَا يَجُوزُ فِي (زَيْدٍ) إِلَّا الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ
أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَصَبْتَهُ فَقُلْتَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، لَكَانَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى تَقْدِيرٍ :
(مَا ثَلَّثُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ) أَوْ (شَابَهْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ) أَوْ نَحْوَ هَذَا ، وَلَيْسَ
السَّبَبُ الَّذِي هُوَ (ضَرْبَهُ) بِمَفْعُولٍ بِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ فَقَدْ تَخَالَفَا
فِي الْإِعْرَابِ ، فَيُلْزَمُ إِذَا ذَاكَ الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا غَيْرُ كُلِّهِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ
الْأَخْفَشِ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي يُلْزَمُ فِيهَا الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ
الْوَجْهَانِ : الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ
فِي الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فِي هَذَا الْبَابِ اتِّفَاقُ جِهَتَيْ الْإِعْرَابِ فِي الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ
وَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، عَلَى أَنَّ سَيُوبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتُهُ ^(٤) ،

(١) قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمَهْمُوحِ : ١٦٠ / ٥ : (قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهِيَ نَزْعَةُ كُوفِيَّةٌ أَى

لِبَنَائِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ) . وَانْظُرِ الْمُسَاعَدَ : ١ / ٤٢٣ .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٨٢ ، وَالْمُسَاعَدَ : ١ / ٤٢٣ .

(٣) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ٤٨٧ .

(٤) الْكِتَابُ : ١ / ٨٥ .

بَنَصَبِ (يَوْمِ الْجُمُعَةِ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (سِرُّهُ) تَقْدِيرُهُ : سِرْتُ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرُّهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) عَلَى هَذَا جِهَةً إِعْرَابٍ مُخَالَفَةً لَجِهَةِ
إِعْرَابِ ضَمِيرِهِ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ فِي (سِرُّهُ) لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا وَتَسَاعًا
لَأَنَّ ضَمِيرَ الظَّرْفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ مَا تَتَمَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيَّةِ (١)
لَا يَأْتِي بِغَيْرِ (فِي) إِلَّا إِذَا نَصَبَ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا ، وَأَنْ يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنْ
الظَّرْفِيَّةِ لِيُزَمَّ أَنْ يَأْتِيَ / مَعَهُ ب (فِي) فَقَدْ صَارَتِ الْهَاءُ عَلَى هَذَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَالاسْمُ (١٠٦ / ب)
الْمُقَدَّمُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَقَدْ اخْتَلَفَا فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ كَمَا تَرَى . وَكَذَلِكَ أَيْضًا
أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فِيهِ (٢) ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى
الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا ، مَعَ أَنَّ ضَمِيرَهُ بَانٍ عَلَى الْأَصْلِ غَيْرُ مُتَّسِعٍ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ يَجِيءُ مَعَهُ
ب (فِي) فَقَدْ اخْتَلَفَا أَيْضًا فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ ، فَأَخَذَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ
أَنَّ سَبْيُوِيَه مَوَافِقٌ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَى إِجَازَةٍ : زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ (٣) ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ،
بَنَصَبِ (زَيْدٍ) وَأَنَّهُ لَا يُرَاعَى اخْتِلَافُهُ مَعَ ضَمِيرِهِ أَوْ سَبْبِهِ فِي الإِعْرَابِ .
وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ (٤) بَيْنَ مَسْأَلَةِ سَبْيُوِيَه هَذِهِ وَبَيْنَ مَا أَجَازَهُ أَبُو الْحَسَنِ ، بِأَنَّ مَا
أَجَازَهُ سَبْيُوِيَه لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَضَمِيرِهِ فِي الإِعْرَابِ بِمُلَاحَظَةِ الْأَصْلِ
وَالْحَقِيقَةِ وَعَدَمِ مِرَاعَاةِ الْمَجَازِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرُّهُ ، عَلَى أَنْ
يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَالْأَصْلُ وَالْحَقِيقَةُ فِي ضَمِيرِهِ أَنْ يَكُونَ ب (فِي)
وَعَلَى هَذَا هُوَ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَمَجَازٌ وَتَسَاعٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ ،
فَرَوَعِي فِيهِ الْأَصْلُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي الإِعْرَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا
إِذَا قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى التَّسَاعِ
فَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ بِالْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ ، وَالْأَصْلُ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَهَذَا هُوَ

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب : ٨٥ / ١ .

(٣) انظر البسيط : ٤٨٧ .

(٤) المصدر السابق : ٤٨٨ .

المُراعى ، ولا اختلاف إذ ذاك بينه وبين ضميره من جهة الإعراب ، ويدلُّك على أنَّ المُراعى عند سيويوه في الظرف المتَّسِّح فيه أصله قبل الاتِّساع ، أنَّ سيويوه قد أجاز أنَّ تقول : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً يوم الجمعة^(١) ، على أنَّ يكون (يوم الجمعة) منصوباً على المفعول به مجازاً ، فقد صار (أعلمتُ) على هذا متعدّياً إلى أربعة مفعولين ، وليس ثمَّ فعلٌ يتمدّى إلى زيادة على ثلاثة ، فما جاز هذا إلاَّ بمراعاة أصله من الظرفية ، وليس في الحقيقة مفعولاً به ، وقد تقدّمت هذه المسألة في باب ما تتمدّى إليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية^(٢) ، وتقدّم هناك أنَّ أبا العباس المبرّد لم يُكرع الأصل فمنع المسألة ، وكذلك ابنُ عصفور لم يُراعِ الأصل أيضاً ، فإذا تقرّر هذا فلا يلزم عليه أنَّ سيويوه يجيزُ : زيداً جلسْتُ عنده ، وزيداً ضربتُ ضربه ، بالنصب إذ ليس هنا أصلٌ يُراعى في جواز المسألة ، كما في مسألة سيويوه والله أعلم.

وأما الحال التي يجبُ فيها حملُ الاسم المتقدّم على إضمار فعلٍ ، فهي أنَّ يدخل

عليه ما لا يليه إلاَّ الفعلُ ، وذلك أدوات الشرط الجازمة كـ (إن) وغيرُ / الجازمة (أ/١٠٧) كـ (لو) ، وأدوات التحضيض المذكورة ، وكلُّ ظرف زمانٍ لما يستقبل . واختلف فيما عدا الهمزة من أدوات الاستفهام على قولين :

أحدُهما : أنَّ الحملَ معها على إضمار فعلٍ على اللزوم وإليه ذهب ابنُ مالك^(٣).

والثاني : أنَّ ذلك ليس من هذه الحال ، وأنَّ الحملَ معها على إضمار فعلٍ على الاختيار ، ويجوزُ مع ذلك الرفع بالابتداء ، فتكون هذه الأدوات على هذا القول من الحال الآتية بعد هذا ، وهذا القول الثاني هو ظاهر كلام سيويوه^(٤).

وهذه الأدوات التي يجبُ معها الحملُ على إضمار فعلٍ على قسمين :

(١) انظر الكتاب : ٤١/١ .

(٢) انظر ما تقدّم في ص : ٢٤٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦١٨/٢ ، والتسهيل ص : ٨٠ .

(٤) انظر الكتاب : ٩٨/١ - ١٠١ .

قِسْمٌ تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مَعَهُ مِنَ الْإِشْغَالِ مُطْلَقًا .

وَقِسْمٌ لَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مَعَهُ كَذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ .

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ أَدَوَاتُ التَّهْضِيئِ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَ (لَوْ) مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ

وَ (إِنْ) إِذَا كَانَ فَعْلُهَا الْأَوَّلُ مَاضِيًا أَوْ مُنْفِيًا بِ (لَمْ) وَمَا عَدَا الْهَمْزَةَ مِنْ أَدَوَاتِ

الِاسْتِفْهَامِ إِذَا كَانَ الْحَامِلُ فِي ضَمِيرِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ سَبَبِهِ غَيْرُ فَعْلٍ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي

بَيَانُهُ (١)

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا بَقِيَ ، وَذَلِكَ مَا عَدَا الْهَمْزَةَ مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ إِذَا كَانَ

الْحَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ فَعْلًا ، وَمَا عَدَا (لَوْ) ، وَ (إِنْ) مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ ، وَ (إِنْ) إِذَا

كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُضَارِعًا غَيْرَ مُنْفِيٍّ بِ (لَمْ) فَهَذَا الْقِسْمُ لَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مَعَهُ مِنْ

الِإِشْغَالِ ، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ خَاصَّةً .

وَذَلِكَ أَنَّ أَدَوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ مَا عَدَا الْهَمْزَةَ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَالْخَبَرِ

غَيْرِ فَعْلٍ مُطْلَقًا فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ، فَتَقُولُ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَأَيُّ زَيْدٍ ذَاهِبٌ ؟ وَمَتَى

عَمْرُو مَنْطَلِقٌ ؟ وَتَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ مَعَ مَا شَرْتَهَا لِلْفِعْلِ مَلْفُوظًا بِهِ مُطْلَقًا

فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ، نَحْوُ : هَلْ رَأَيْتَ زَيْدًا ؟ وَمَتَى ضَرَبْتَ عَمْرًا ؟ وَأَيُّ قَامَ عَمْرُو ؟

وَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، فَتَدْخُلُ فِي الشَّعْرِ عَلَى الْجُمْلَةِ

الْأَسْمِيَّةِ وَالْخَبَرِ فِعْلًا فِي ظَاهِرِ كَلَامٍ سَيَبُوهٍ حَيْثُ جَعَلَ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ بَعْدَ

هَذِهِ الْأَدَوَاتِ فِي الشَّعْرِ عَلَى الْإِخْتِيَارِ (٢) ، فَيَجُوزُ إِذَا مَعَ ذَلِكَ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ :

هَلْ زَيْدٌ رَأَيْتَهُ ؟ وَمَتَى عَمْرُو أَكْرَمْتَهُ ؟ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى هَذِهِ فِي الشَّعْرِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ ،

إِنْ يَجِبُ عِنْدَهُ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ (٣) فَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً .

(١) انظر ما يستأني في ص : ٤٣٥

(٢) قال سيبويه : ١ / ١٠١ : (وأعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير

بعد ما الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم . لو قلت : هل زيدٌ قام ؟ وأيُّ

زيدٌ ضربته ، لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف

فإنه يجوز فيها الرفع والنصب) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦١٧ - ٦١٨ .

وتدخل أيضاً في الشعر على الجملة الفعلية والفعل محذوف مفسر بظاهر من هذا الباب نحو : هل زيداً رأيته ؟ ومتى عمراً أكرمته ؟ فزيداً منصوب بإضمار فعل يفسره ذلك الفعل بعده ، وكذلك (عمراً) في المثال الآخر تقديره : هل رأيت زيداً رأيته ؟ ومتى أكرمت عمراً أكرمته ؟ وتدخل أيضاً في الشعر على الجملة الفعلية ^(١) مفصلاً بينها وبين الفعل نحو : هل زيداً رأيت ؟ ومتى عمراً أكرمت ؟ فزيداً منصوب بالفعل المتأخر ، وكذلك (عمرو) في المثال الآخر .

والجملة فأدوات الاستفهام سوى الهمزة ، متى وجدها / الفعل في الجملة التي (١٠٧ / ب) دخلت عليها ، طابت أن يليها ظاهراً ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، ولا أن يليها محذوفاً إلا في ضرورة ، فيلزم من هذا أن جملة الاشتغال مع كون الحامل المتأخر فعلاً لا تقع بعدها إلا في الضرورة ، لأن جملة الاشتغال إن ذاك إما أن يرفع فيها الاسم بالابتداء وفي ذلك الفصل بينهما وبين الفعل نحو : هل زيداً رأيته ؟ وإما أن يحمل ذلك الاسم على إضمار فعل وفيه إضمار الفعل بعدها نحو : هل زيداً رأيته ؟ ^(١)

وأما أدوات الشرط ما عدا (لو) و (إن) ، فلا تدخل أيضاً في الكلام إلا على الجملة الفعلية مباشرة للفعل ظاهراً غير محذوف نحو : متى قام زيد قام عمرو ، وأينما تضرب زيداً أضربه ، وتدخل في الشعر على الجملة الفعلية مفصلاً بينها وبين الفعل نحو : متى زيداً تضرب أضربه ، وأينما زيداً تضرب أضربه ، فزيداً مفعول بتضرب

(١) انظر البسيط : ٥٠١ .

(٢) هذا هو مذاهب سيويه في الكتاب : ٩٩ / ١ ، ونقل أبو حيان في الارتشاف ص ١١٠٠ - أن الكسائي أجاز دخول (هل) على الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر .

ومذهب الرضي إلى أنه يقيح دخول (هل) على جملة فعلية مقدر فعلها مفسراً بفعل ظاهر نحو : هل زيداً ضربته ، وحسن النصب ههنا . انظر شرح الكافية

للرضي : ١٧٣ / ١ ، والتصريح : ٢٩٧ / ١ ، والمساعد : ٤١٣ / ١ .

(٣) انظر البسيط ص : ٥١٠ .

مَقْدَمٌ عَلَيْهِ فَاصِلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (مَتَى) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ وَ (أَيْنَ) فِي الْمَثَالِ الثَّانِي ، وَلَأَجْلِ هَذَا الْفَصْلِ لَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي شِعْرِ . وَتَدْخُلُ أَيْضًا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْفِعْلُ مِنْهَا مَحذُوفٌ مَفْسَّرٌ بِفِعْلِ ظَاهِرٍ نَحْوُ : مَتَى زَيْدًا تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ ؟ وَأَيْنَمَا عَمْرًا تَكْرُمُهُ أَكْرُمُهُ ؟ فزَيْدًا مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (تَضْرِبُهُ) تَقْدِيرُهُ : مَتَى تَضْرِبُ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْمَثَالِ الْآخِرِ تَقْدِيرُهُ : أَيْنَمَا تَكْرُمُ عَمْرًا تَكْرُمُهُ . وَمِمَّا جَاءَ مِنْ نَحْوِ هَذَا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (١)

ف (الرِّيحُ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (تَمِيلُهَا) تَقْدِيرُهُ : أَيْنَمَا تَمِيلُهَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا ، وَفَاعِلُ (تَمِيلُهَا) الظَّاهِرُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهِ يَحُودُّ عَلَى (الرِّيحِ) وَهُوَ ضَرُورَةٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ فِيهِ إِضْمَارَ الْفِعْلِ بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (أَيْنَمَا) وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

فَمَتَى وَافِلٌ يَنْبَهُمْ يَحْيَوُ نُوْتُ وَتَعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي (٢)

(١) مِنَ الرَّمْلِ لَكُمْبُ بْنُ جَعْفَرٍ التَّخْلِبِيُّ (شَاعِرٌ اسْلَافِي) يَصِفُ امْرَأَتَهُ بِالصَّعْدَةِ وَهِيَ الْقَنَاةُ الَّتِي نَبَتَتْ مُسْتَوِيَةً . وَالْحَائِرُ : الْمَدَامُنُ مِنَ الْأَرْضِ يَسْتَقِرُّ فِيهِ السَّبِيلُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١١٣/٣ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ لَا بِنَ السَّيْرَانِي : ١٩٦/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٣/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٩٧/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٧/٢ ، ٣٣٢/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٦١٨/٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنَ عَصْفُور : ٣٧٠/١ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٢٠ ، ٥١٠ ، وَالْمُهَمَّجُ : ٣٢٥/٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٠/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٥٧/١ ، ٤٦٢/٣ .

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ لِحَدِيدِ بْنِ زَيْدٍ الْحَبَابِيُّ . وَالْوَافِلُ : الدَّاخِلُ عَلَى الشَّرْبِ مَنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ . يَنْبَهُمْ : يَنْزِلُ بِهِمْ ، وَيُرَوَّى (يَزْرَهُمْ) مَكَانَ (يَنْبَهُمْ) انْظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيَوَانِهِ : ١٥٦ ، وَالْكِتَابُ : ١١٣/٣ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ لَا بِنَ السَّيْرَانِي : ٨٨/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٦/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٤١٨/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٣٢/١ ، وَاعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٤٧٥/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٦١٧/٢ ، وَشَرَحَ الْفَصْلُ : ١٠/٩ ، وَالْبَسِيطُ : ٥١١ ، وَالْمُهَمَّجُ : ٣٢٥/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٥٦/١ ،

ف (مَتَى) ظرف زمان فيه معنى الشرط، و (وَإِغْلٍ) فاعل بفعل محذوف يفسره (يَنْبَهُم) تقديره : فَمَتَى يَنْبَهُم وَإِغْلٍ يَنْبَهُم ، وفاعل (يَنْبَهُم) الظاهر ضمير مستتر فيه يعود على (وَإِغْلٍ) : فَإِنْ قُلْتَ : وما الجازم لـ (يَنْبَهُم) الظاهر وقد أخذت (مَتَى) مجزوميهـا (١) ، أحدها (يَنْبَهُم) المقدّر والثاني (يَحْيُوهُ) وعلامة الجزم فيه حذف النون ، و (مَتَى) لا تجزم إلا اثنين فيبقى (يَنْبَهُم) الظاهر لا جازم له ، إنَّ ليس بفعل الشرط ولا جوابه ؟ فالجواب : أنه لما كان مفسر الفعل الشرط الذي هو (يَنْبَهُم) المحذوف وقائماً مقامه ولذلك لا يجتمع معه ، صار كأنه هو وحكم له بحكمه فانجزم إنَّ صار كأنه فعل الشرط ، وكذلك أيضاً الكلام في البيت قبل هذا وما كان نحوه مثل قول الآخر :-

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَيْتٌ وَهُوَ مَنْ وَمَنْ لَا نَجْزُهُ يَمْسُ مِنْهُ مَفْزَعاً (٢)

ف (مَنْ) مبتدأ فيه معنى الشرط ، و (نَحْنُ) / فاعل بفعل محذوف يفسره (نُؤْمِنُهُ) (١٠٨/أ) تقديره : (فَمَنْ نُؤْمِنُهُ) ويصير (نَحْنُ) متصلاً بالفعل إذا أظهرته مستتراً فيه ، وإنما انفصل لما حذف الفعل الذي كان متصلاً به ، والكلام في جزم (نُؤْمِنُهُ) الظاهر كاللّكلام في البيت قبله . وأما (إِنْ) إذا كان الفعل بعدها مضارعاً غير منفي بـ (لَمْ) فكأنَّ وَاثِ الشرط سواها فيما تقدّم ، فتدخل في الكلام على الجملة الفعلية مباشرة للفعل ظاهراً غير محذوف نحو : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو ، وَإِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ ، ولا يجوز مثل : إِنْ زَيْدًا تَضْرِبْهُ أَكْرَمْتُكَ ، إلا في ضرورة ، لفصليكَ في المثال الأول (٣) بين (إِنْ) والفعل ، واضمارك الفعل بعدها في المثال الثاني . هذا تمام الكلام على بيان القسم الثاني .

(١) في الأصل : (مجزوماً) بالرفع وهو خطأ .

(٢) من الطويل لهشام المري وينسب أيضاً لمرة بن كعب بن لؤي القرشي . وهو من شواهد سيويه : ١١٤/٣ ، والمقتضب : ٧٥/٢ ، والانصاف : ٦١٩/٢ ، والمغنى : ٤٠٣/٢ ، وحاشية يس : ٢٩٧/١ ، والخزانة : ٤٤١/٣ ، ٦٤٠ .

(٣) هكذا في الأصل ، وواضح أن المؤلف لم يذكر إلا مثالا واحداً . وهذا المثال الذي ذكره إنما ينصرف إلى ما أشار إليه من اضمار الفعل ، وهو المثال الثاني وعلى ذلك فيكون قد سقط من النسخة المثال الأول ، الذي ينبغي أن يكون : ان زيدا تضرب أكرمك .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي تَتَصَوَّرُ مَعَهُ مَسَائِلُ الْإِشْتَغَالِ فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ، فَمِثَالُ
أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ مِنْهُ قَوْلُكَ : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَلَوْمَا عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، فَيَجِبُ نَصَبُ ذَلِكَ
الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ مَا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ ^(١) الْفِعْلُ الْمَتَأَثَّرُ وَالتَّقْدِيرُ : هَلَّا ضَرَبْتَ
زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَلَوْمَا أَكْرَمْتَ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ شَيْءٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ
عَلَى بَعْطَةِ اسْمِيَّةٍ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

وَبُنِيتَ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَتُهَا ^(٢)

ف (نَفْسٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (شَفِيعَتُهَا) خَبَرُهُ ، وَهَذَا شَذُوذٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ ، لَكُونِهِ
أَدْخَلَ أَدَاةَ التَّحْضِيضِ الَّتِي هِيَ (هَلَّا) عَلَى الْبَعْطَةِ الْاسْمِيَّةِ ، فَهَذَا مِنْ وَضْعِ الْبَعْطَةِ
الْاسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفِعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حُرُوفَ التَّحْضِيضِ أَرْبَعَةٌ : (هَلَّا) وَ (لَوْمَا) وَ (لَوْ) وَ (أَلَّا)
وَالَّتِي بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ ^(٣).

وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَكُونُ لِلتَّحْضِيضِ وَتَكُونُ لِلْعَرَضِ ، وَأَحْكَامُهَا فِي كَلَامِ الْمَعْنِيِّينَ وَاحِدَةٌ
فَتَقُولُ : هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَهَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَهَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، عَلَى جِهَةِ الْعَرَضِ
أَوِ التَّحْضِيضِ . وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ بَعْدَ مَا لِفَهْمِ الْمَعْنَى مَطْلَقًا فَتَقُولُ : هَلَّا عَمْرًا ،
لَمَنْ قَالَ لَكَ : ضَرَبْتَ ، تَرِيدُ : هَلَّا ضَرَبْتَ عَمْرًا ، فَمَعْرًا مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ حُذِفَ
لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

تَعْدُوْنَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَعَا ^(٤)

(١) الْكِتَابُ : ١ / ١٨٠ .

(٢) مِنَ الْبَازِيلِ ، يَنْسَبُ لِمَعْنُونَ لَيْلَى وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ : ١٩٥ ، وَلَأَبَى الدِّمِينَةِ وَهُوَ
فِي دِيَوَانِهِ : ٢٠٦ ، وَابْرَاهِيمُ بْنُ الْمُبَاسِّطِ ، وَلِلصَّمَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِي
وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي الْحَمَاسَةِ لِأَبِي تَمَامٍ : ٥ / ٢ ، وَشَرَحَ الْحَمَاسَةَ لِلْمَرْزُوقِيِّ :

٣ / ١٢٢ ، وَالبسيط : ٥٢١ ، ٧٦٥ ، وَالْمَغْنَى : ١ / ٧٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٧ ،

٢ / ٥٨٣ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٥٠٩ - ٦١٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ١ / ٤٦٣ ، ٣ / ٥٩٧ -

٤ / ٤٩٨ - ٥٢٤ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْضَلِ : ٨ / ١٤٤ ، وَالبسيط : ٥٠٥ ، وَالْمَغْنَى : ١ / ٦٩ - ٧٤ .

(٤) تَقْدِيمُ تَعْرِيضِهِ فِي ص : ١٧٦ .

فـ (الكمي) مفعول بفعلٍ محذوفٍ تقديره : لَوْلَا تَعْقِرُونَ الكميَّ المقنَّعَ ، وذلكَ
أَنَّ الفرزدقَ كَانَ يَفْخَرُ بِمَا فَعَلَ جَدُّهُ مِنْ عَقْرِ النَّيْبِ لِلْأُضْيَانِ وَهِيَ الْإِبِلُ الْمَسْنُونَةُ ،
فَقَالَ لَهُ بِعِيرٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ : تَحْسَبُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ شَرْفِكُمْ يَا بَنِي الْحَقِّ لَوْلَا
تَعْقِرُونَ الكميَّ المقنَّعَ . و (الكمي) : الشُّبَاعُ الَّذِي تَسْتَرُ شِجَاعُهُ غَيْرُهُ عِنْدَ شِجَاعَتِهِ ،
و (المقنَّع) : اللَّابِسُ الصُّفْرَ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّرْفِ وَالتَّحْضِيصِ إِلَّا مِنْ بَهْمَةِ الْمُصْنَى ،
لَأَنَّكَ فِي الصَّرْفِ تَصْرُفُ عَلَيْهِ الْفِعْلَ لِيَنْظُرَ فِيهِ وَيَرَى رَأْيَهُ ، وَأَنْتَ فِي التَّحْضِيصِ تَحْضِيصُهُ
عَلَى الْفِعْلِ / وَتَقُولُ إِنَّ الْأَلِيْقَ بِكَ وَالْأَوْلَى أَنَّ تَفْعَلَ فَلَا تَتْرَكَ وَلَا يَفْتَكُ (١)

(١٠٨ / ب)

وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ فَنَحْوُ : إِذَا زَيْدًا (٢) ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتُكَ ، فَيَجِبُ
فِي (زَيْدٍ) النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسَرُهُ (ضَرَبْتَهُ) تَقْدِيرُهُ : إِذَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ
أَكْرَمْتُكَ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ بِمَعْنَى فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ،
لَأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ
أَبُو عِثْمَانَ الْمَازِنِيُّ (٣) وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ جَنِّي وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ . وَتَقُولُ عَلَى هَذَا
إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتُكَ ، فَيَكُونُ (زَيْدٌ) فَاعِلًا (٤) بِفِعْلِ مُحذوفٍ يَفْسَرُهُ الْمَتَأَخَّرُ تَقْدِيرُهُ :
إِذَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتُكَ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَمَالَى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (٥) وَ (إِذَا
السَّمَاءُ انْقَطَرَتْ) (٦) وَنَحْوَهُمَا ، فَالْسَّمَاءُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مُحذوفٍ تَقْدِيرُهُ : إِذَا انْشَقَّتْ

(١) انظر البسيط ص : ٥٥٥ .

(٢) في الاصل : (زيد) بالرفع .

(٣) هو بكر بن محمد بن بقرية بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني من بني شيان كان
إماماً في الصربية متسماً في الرواية ، وكان لا يناظره أحد إلا قطع له قدرته على
الكلام . أستاذان الصبر والفضل بن محمد اليزيدي . روى عن الأصمعي وعن أبي
عبدة وأبي زيد . له عدة كتب منها : التصريف ، وكتاب الصروني وكتاب القوافي .
توفي بالبصرة سنة ٢٤٨ هـ وقيل : سنة ٢٤٩ هـ وقيل : غير ذلك . انظر ترجمته
في البهية : ١ / ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، وانباه الرواة : ١ / ٢٤٦ ، وشذرات الذهب
١ / ١٢٩ .

(٤) البسيط : ٧٦٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٦١ .

(٥) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٦) الآية : (١) من سورة الانفطار .

السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَإِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَضَّتْ ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
يَعُودُ عَلَى السَّمَاءِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (١) فَالشَّمْسُ
مَفْعُولٌ لَمْ يَسَمَّ فاعِلُهُ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ مفسَّرٍ بِالظَّاهِرِ تَقْدِيرُهُ : إِذَا كُوِّرَتِ الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ،
وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يَسَمَّ فاعِلُهُ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الشَّمْسِ ،
وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ بَعْدَ (إِذَا) هَذِهِ مَرْفُوعًا بِالْاِبْتِدَاءِ .

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (إِذَا) هَذِهِ يَجُوزُ فِيهَا عَلَى ضَعْفٍ أَنْ يَرْتَفَعَ بَعْدَهَا
الْاسْمُ بِالْاِبْتِدَاءِ (٢) ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ فِعْلًا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِذَا زَيْدٌ
ضَرَبَتْهُ أَكْرَمَتَكَ ، وَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(ضَرَبَتْهُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ الْآيُ
الْمَذْكُورَةُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَ (إِذَا) فِيهَا مُبْتَدَأً
وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ فِي أَبْوَابِ
الْاِسْتِفْهَالِ (٤) ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ وَنَسَبَهُ أَيْضًا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيِّ (٥) ، وَعَلَيْهِ
جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَقَدْ يَسَّرَتْ إِذَا مَا الْجُوعُ كَلَفَهُ مَعْقَبٌ مِنْ قِدَاحِ النَّبْعِ مَقْرُومٌ (٦)

(١) الآية : (١) من سورة التكوير .

(٢) انظر الخصائص : ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٤٤/٢ ،

والانصاف : ٦٢٠/٢ .

(٣) في الأصل : (زيدا) بالنصب .

(٤) الكتاب : ١٠٧/١ .

(٥) قال الرمادي في الجنى الداني : ٣٦٨ : (وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بمعد

(إذا) ، قال ابن مالك : ويقولُه أقول ، لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب

(ان) . وانظر شرح الكافية الشافية : ٤٤٤/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦١/٢ .

(٦) من البسيط ، لعلامة بن عبدة (الفحل) .

يسرت : أغذت في الميسر ، أو ضربت بالقداح وقامت ، ومعقَّب : مشدود

بالعقَّب أي قدماً قد شُدَّ بالعقَّب ، ومقروم : مخرَّزٌ معلَّم والخُرْزَةُ يقال لها

الْقَرْمَةُ وَالْقُرْمَةُ .

انظره في ديوانه : ٧٧ ، وشرح الفضليات : ٨١٧ ، والبسيط : ٧٦٥

ف (ما) بعد (إذا) زائدة ، و (الجوع) مبتدأ ، و (كُلفَ) في موضع الخبر ، وهذا هو الظاهر في هذا البيت وليس (الجوع) محمولاً على إضمار فعلٍ ، لأنَّ ضميره المتصل بالفعل في قوله (كُلفَ) ضميرٌ نصبٍ ، فلو كان الجوع محمولاً على الفعل لكان منصوباً كضميره ، لأنَّه كما تقدّم يشترط في الاسم المحمول على إضمار فعلٍ في هذا الباب موافقته لضميره أو سببه في جهة الإعراب ^(٢) فإذا ارتفع ضميره أو سببه أو كان في موضع رفعٍ كان هو مرفوعاً ، وإذا انتصب أو كان في موضع نصبٍ كان ذلك الاسم منصوباً ، فمثال المرفوع بإضمار فعلٍ لكون ضميره مرفوعاً قولك : هَلَّا زيدٌ قامَ ، وهَلَّا زيدٌ ضربَ ، ف (زيدٌ) في المثال الأول فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ ، لأنَّ ضميره المستتر في الفعل بعده فاعلٌ ، و (زيدٌ) في المثال الثاني مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلهُ / بإضمار فعلٍ ، لأنَّ ضميره المستتر في الفعل بعده مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلهُ .

ومثال المرفوع بإضمار فعلٍ لكون ضميره أو سببه في موضع رفعٍ قولك : هَلَّا زيدٌ نُهِبَ بهُ ، ف (زيدٌ) مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلهُ ، لأنَّ ضميره المشفوق في موضع رفعٍ مفعولاً ب (نُهِبَ) وكذلك أيضاً في السبب مرفوعاً أو في موضع رفعٍ نحو : هَلَّا زيدٌ ضربَ أخوه وهَلَّا زيدٌ نُهِبَ بأخيه .

ومثال المنصوب بإضمار فعلٍ لكون ضميره منصوباً مثله قولك : هَلَّا زيداً ضربتَه ، ومثال كون الضمير في موضع نصبٍ قولك : هَلَّا زيداً نُهِبَ بهُ ، وكذلك أيضاً في السبب نحو : هَلَّا زيداً ضربتَ أخاهُ ، وهَلَّا زيداً ^(٣) نُهِبَ بأخيه ، فإذا تقرّر هذا فيلزم عليه أن يكون (الجوع) في البيت مبتدأً ، إذ لو كان محمولاً على إضمار فعلٍ لكان منصوباً موافقاً لضميره ، وهو الهاءُ في (كُلفَ) على أنه قد يكون الفعل المقدّر في هذا الباب مأوفاً للظاهر فيرتفع إنَّ ذلك الاسم المتقدّم مع نصب ضميره ، وتحصل المخالفة حينئذٍ بين الاسم المتقدّم وضميره في جهة الإعراب ، لكن هذا قليل لا يقاسُ عليه ،

(١) انظر البسيط : ٧٦٥ .

(٢) انظر ما تقدّم في ص : ٤١٤ .

(٣) في الأصل : (زيد) بالرفع وهو خطأ .

وسَيُيِّنُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وقد نُسِبَ لأبي الحسنِ الأَخْفَى أيضاً في (إذا) هذه مذهب ثالث وهو أنه يجوز أن يقع بعدها المبتدأ والخبر مطلقاً ، سواءً أكان الخبر فعلاً أم غيره ، فأجـاز أن تقول : إذا زيد قائم أكرمك ، فزيد مبتدأ ، و (قائم) خبره ، و (أكرمك) جواب (إذا) وهو الحامل فيها وعليه جاء قول الشاعر :-

مِنْ كُلِّ فَيْتٍ فِي السَّنَةِ —————
بين إذا الكواكب خافية (١)

ف (الكواكب) مبتدأ ، و (خافية) خبره ، وأكثر النحويين على أن هذا البيت ضرورة من وضع الجملة الاسمية مكان الفعلية كما تقدم في قول الآخر :

..... فَمَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيحَهَا (٢)

وقد استدل ابن جني (٣) لصحة مذهب أبي الحسن في جواز وقوع الاسم المبتدأ

بعد (إذا) بقول الآخر :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفِنِي فِي ابْنِ عَمِّي —————
- وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَّجُلُ الظُّلُمُ (٤)

وذلك أن الظاهر في هذا البيت أن (هو) ضمير الأمر والشأن ، فيلزم إذ ذاك أن يكون مبتدأ ، والجملة بعده في موضع خبره ، والرجل فاعل يخفني ، على هذا أخذ ابن جني (٥) ، وقد تأوله أبو الحسن بن عصفور على أن (هو) يعود على الرجل والرجل بدل منه بدل شيء من شيء ، وفاعل (يخفني) ضمير مستتر فيه يعود إلى (هو) ويكون (هو) على هذا فاعلاً بفعل محذوف يفسره (لم يخفني) فلم يقع بعد (إذا) في البيت على هذا مبتدأ وخبر ، وسأغ على هذا التأويل أن يعود الضمير

(١) من مجزوء الكامل ، واورده ابن أبي الربيع في الكافي : ٩٦/١ من غير عزو

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٤٣٥

(٣) انظر الخصائص : ١٠٤/١ فما بعدها .

(٤) من الوافر ، ونسبه ابن جني في الخصائص : ١٠٤/١ ، إلى ضيفم الأسدي .

(٥) الخصائص : ١٠٤/١

هنا وهو الواقع بعد (إذا) على الرجل الواقع آخرًا ، لأنَّ عود الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبته في باب البدل جائز ، ألا ترى أنَّ الخليل قد أجاز أن تقول : مررت به المسكين^(١) ، على أن يكون (المسكين) بالخفي بدلاً من الهاء في (به) . وكذلك أجاز أن تقول : مررت به أخيك ، على إبدال / الأخ من الهاء ، وأنشد على ذلك (١٠٩ / ب) قول الشاعر :-

فَأَمْبَهَتْ بَقْرُ قَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا (٢)

ف (البائس) بالنصب بدل من الهاء في (تلمه) ، وأجاز أيضاً أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ تقدیره : أعنى البائس ، فيكون هذا البيت الذي استدلل به ابن جني على هذا التأويل الذي ذكره ابن عصفور من هذا النوع الذي أجاز الخليل أن يعود الضمير فيه على ما بعده لفظاً ومرتبته ، وهذا التأويل في البيت ممكن غير أن فيه التهيئة والقطع ، ألا ترى أنَّ (يخفني) مهياً لأن يرفع الرجل بالفاعلية ، وذلك هو الظاهر فيه ، فنصرف هذا الفعل عن ذلك إلى أن يضم فيه ضمير الرجل ، وحمل الرجل على أنه محمول ليخفني آخر مضمّر خروج عن الظاهر .

وهذه المذاهب الثلاثة المذكورة في (إذا) ينبغي أن تجرى أيضاً في كل ظرف زمانٍ مستقبلٍ . وقد نص أبو عثمان المازني على أن كل ظرف لما يستقبل من الزمان فحكمه حكم (إذا) ، فتقول : سأجيبك يوم زيداً تضربه ، ويلزم في (زيد) النصب بإضمار فعلٍ يفسره (تضربه) على المذهب الأول ، ويجوز فيه على المذهب الثاني والثالث وجهان : النصب بإضمار فعلٍ وهو المختار ، والرفع بالابتداء . وتقول أيضاً على المذهب الثالث : سأجيبك يوم زيد قائم ، وقد أجرى ابن عصفور^(٣) أيضاً الخلاف

(١) الكتاب : ٧٥ / ٢ .

(٢) من الرجز مجهول القائل . يصف ابلاً بركت بعد أن شبعت فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة للرعى . وقرقى : موضح مخصب باليامة . وكوانس : يقال كنس الظبي وقر الوحش ، دخل كناسه أي بيته .

وهو من شواهد سيوييه : ٧٥ / ٢ ، والهمع : ٢٣١ / ١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠ / ١ .

في جميع ظروف الزمان المستقبل مطلقاً ، ولم يخصه بـ (إذا) .
 وأما (لو) من أدوات الشرط فمثالها قوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)^(١) ذ (أَنْتُمْ) فاعل بفعل محذوف يفسره (تَعْلَمُونَ) ولا يجوز فيه الرفع
 بالابتداء لدخول (لو) عليه . وكذلك أيضاً قولهم (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتَنِي)^(٢) ذ (ذَاتُ)
 فاعل بفعل مضمير يفسره (لَطَمَتَنِي) تقديره : لَوْ لَطَمَتَنِي ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتَنِي ، فلا
 يجوز أن يكون مبتدأ ، وتقول أيضاً : لَوْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتُكَ ، على تقدير : لَوْ ضَرَبْتَ
 زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، ولا يجوز : لَوْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتُكَ بالرفع على الابتداء
^(٣) ولا يقال : إِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتُكَ ، على أن يكون
 (زَيْدٌ) مبتدأ ، وكذلك : إِنْ زَيْدٌ^(٤) لَمْ تَضْرِبْهُ أَكْرَمْتُكَ ، فزيدٌ يجب نصبه بإضمار
 فعلٍ يفسره قولك : لَمْ تَضْرِبْهُ ، لأنَّ (المفسر)^(٥) أيضاً لم يظهر (إِنْ)^(٦) فيه

- (١) من الآية : (١٠٠) من سورة الاسراء . وانظر التبيان : ٨٣٣ / ١ .
 (٢) في حاشية الأمير على المغني : ٢١٢ / ١ : (أصله لحاتم الطائي . أسرفني
 حَيٍّ من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : أفصد ناقة ، وكان من عادة
 العرب أكل دم الفصاد في المباحة ، فنهروها ، وقال : هذا فصدى ، فطامته
 جارية فقال ذلك ...) . والمعنى : لو كان هذا الذي ظلمني نِدًّا لى ،
 وكان له شرف وقدرا احتملته ، ولكنه ليس بكفٍّ ، فهو أشدُّ على .
 ويروى هذا القول : (لو غيِّرَ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتَنِي) .
 انظره في كتاب الأمثال : ٢٦٨ ، والمستقصى : ٢٩٧ / ٢ ، والمقتضب : ٧٧ / ٣ .
 والجنى الداني : ٢٧٩ ، ومجمع الأمثال : ١٧٤ / ٢ .
 (٣) بيان في الأصل بمقدار سطر واحد تقريباً .
 (٤) في الأصل (زيدا) بالنصب .
 (٥) في الأصل بيان ، ولعل بما أثبت يتجه الكلام .
 (٦) في الأصل : (لَنْ) بكسر الهمزة وتشديد النون وهو خطأ .

عَمَلٌ ، وَالْجَزْمُ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ (لَمْ) وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ : إِنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرْبَةً أَكْرَمَتْكَ ، وَفِي الثَّانِي : إِنْ لَمْ تُضَرْبْ زَيْدًا لَمْ تُضَرْبْهُ أَكْرَمَتْكَ ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ هَذَا .

وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ^(١) (فَرَأَى أَحَدٌ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (اسْتَجَارَكَ) تَقْدِيرُهُ : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

لَا تَجْزِعْ إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتَ فَمَعْنَى ذَلِكَ فَاجْزِعْ ^(٢)
 (فَرَأَى مُنَفِّسًا) / مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (أَهْلَكْتَهُ) تَقْدِيرُهُ : إِنْ أَهْلَكْتَ ^(٣) (١١٠ / أ)
 مُنَفِّسًا أَهْلَكْتَهُ ، وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ مِنْ امْتِنَاعِ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ (إِنْ) ، هُوَ مَذْهَبُ
 جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ السُّهَيْلِيُّ ^(٤) فَأَجَازَ رَفْعَ الْأَسْمِ بَعْدَهَا هُنَا

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَبٍ مِنْ قَصِيدَةٍ يَصِفُ نَفْسَهُ فِيهَا بِالْكَرَمِ وَيَعَاتِبُ زَوْجَتَهُ عَلَى لَوْمِهَا فِيهِ .

وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيَوَانِهِ : ٧٢ ، وَالْكِتَابُ : ١٣٤ / ١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٦ / ٢ ،
 وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ : ٤٦ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٣٢ / ١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ،
 ٣٣٢ / ١ ، ٣٤٦ / ٢ ، وَشَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ لِلْفَارَسِيِّ : ج ١ ، ٨٣ ، وَالرَّدُّ
 عَلَى النُّحَاةِ : ١٠٦ ، وَالتَّوْطِئَةُ : ٢٠٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣٨ / ٢ ، وَحَوَاشِي
 الْمَفْصَلِ : ٥٣ ، وَمَضِيعُ السَّالِكِ : ٢٠٦ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ١٦٦ / ١ ، ٤٠٣ / ٢ ،
 وَالْخِزَانَةُ : ١٥٢ / ١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٣ / ٣ ، ٤١٠ / ٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (هَلَكْتَ) وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ .

(٤) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ الْخَثْعَمِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ
 الْمَالِقِيُّ . كَانَ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ وَالْقِرَاءَاتِ ، نَحْوِيًّا مُتَقَدِّمًا ، أَدِيبًا ، عَالِمًا
 بِالتَّفْسِيرِ وَصَنَاعَةِ الْحَدِيثِ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ : الرَّوْنِ الْأَنْفَ ، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ فِي
 النُّحُو ، وَالْأَمَالِي ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ .

أَخَذَ مِنْ ابْنِ الطَّرَاوَةِ ، وَابْنِ طَاهِرٍ . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٨١ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي
 بَغِيَةِ الْوَعَاةِ : ٨١ / ٢ .

بلا ابتداء (١) ، ولا بُدَّ إِذْ ذَٰلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ فِعْلًا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ زِيدٌ
ضَرَبَتْهُ أَكْرَمَتَكَ ، عَلَى أَنَّ يَكُونَ (زِيدٌ) صِتْدًا ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ،
وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَيْتِ رَفْعُ (مُنْفِسٍ) ، وَظَاهِرُهُ يَشْهَدُ لَصَحَّةِ مَذْهَبِ السَّهْلِيِّ هَذَا ،
لِأَنَّ ضَمِيرَهُ فِي قَوْلِهِ (أَهْلَكْتَهُ) ضَمِيرٌ نَصَبٍ ، فَإِنْ حُمِلَتْهُ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مِنْ
هَذَا الْبَابِ ، كَانَ مَخَالِفًا لَضَمِيرِهِ فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ ، إِذْ الْأَسْمُ مَرْفُوعٌ وَالضَّمِيرُ نَصَبٌ
لَكِنَّ النَّحْوِيِّينَ تَأَوَّلُوهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ :
(أَهْلَكْتَهُ) ، لِأَنَّهُ إِذَا أَهْلَكَهُ فَقَدْ هَلَكَ هُوَ ، فَالْتَقْدِيرُ : إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتَهُ ،
وَسَاغَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ هُنَا مَخَالِفًا لَضَمِيرِهِ فِي الْإِعْرَابِ لِمَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ مَطَاوِعًا
لِلظَّاهِرِ ، تَقُولُ : أَهْلَكْتَهُ فَهَلَكَ ، كَمَا تَقُولُ : كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، فَهَلَكَ مَطَاوِعٌ لِأَهْلِكَ
كَمَا أَنَّ انْكَسَرَ مَطَاوِعٌ لِكَسَرٍ ، فَأَجْرَى الْمَطَاوِعُ هُنَا ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ مَالِكٍ (٢) فَنَسِيَ
هَذَا

(٣) المتأخرُ على أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ (آخِر) (٤)
خَارِجٌ عَنْ بَابِ الْإِشْتِغَالِ ، لِأَنَّ بَابَ الْإِشْتِغَالِ مَقْصُورٌ عَلَى الْحَذْفِ لِلتَّفْسِيرِ بِالْعَامِلِ
الْمَتَأَخَّرِ مَعَ مُوَافَقَةِ الْأَسْمِ لَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ كَمَا تَقَدَّمَ .
وَلَا يَتِمَّحِينَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَضْمُرُ (هَلَكَ) بَلَّ كُلُّ مَا يَصْلَحُ
هُنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَتَقْدِيرُهُ : إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَوْ نَفَدَ مُنْفِسٌ أَوْ لَمْ يَبْقَ مُنْفِسٌ
أَوْ مَا كَانَ نَحْوَ هَذَا فِي الْمَعْنَى . وَقَوْلُهُ (فَمَعْنَدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي) مَذْهَبُ ابْنِ جِنِّي

(١) وَهَكَذَا الْمَذْهَبُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ أَيْضًا . انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٦١٦ / ٢ .

(٢) انْظُرِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةَ : ٦٢٧ / ٢ ، وَالْأَشْمُونِي : ٧٤ / ٢ - ٧٥ .

(٣) بَيَانٌ فِي الْأَصْلِ بِمَقْدَارِ سَطْرٍ وَنُصْفٍ ، وَفِي الْهَامِشِ أَشَارَ النَّاسِخُ بِقَوْلِهِ : (هُنَا

تَقْطِيعٌ فِي الصَّفْحَةِ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ بَيَانٌ ، وَلِحُلِّلَ بِمَا أُثْبِتَ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ .

أَنَّ الْفَاءَ الثَّانِيَةَ زَائِدَةٌ ^(١) وَالْأُولَى (هِيَ) جَوَابُ (إِذَا) ، وَ(عِنْدَ) مَنْصُوبٌ بِأَجْزَعِي ،
وَالْتَّقْدِيرُ : وَإِذَا هَلَكْتَ فَأَجْزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، وَلَا تَكُونُ الْأُولَى هِيَ الزَّائِدَةُ ^(٢) وَالثَّانِيَةُ
جَوَابُ (إِذَا) ، لِأَنَّ فَاءَ الْجَوَابِ صَدْرِيَّةٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مَّا بَعْدَهَا عَلَيْهَا ، وَقَالَ
ابْنُ عَبِيدَةَ : إِنَّ الْأُولَى هِيَ جَوَابُ (إِذَا) وَالثَّانِيَةُ جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، وَ(عِنْدَ)
مَنْصُوبٌ بِأَجْزَعِي عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) ^(٣) وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ :
وَإِذَا هَلَكْتَ فَفَهْمَا يَكُنُّ مِنْ شَيْءٍ فَأَجْزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، ثُمَّ حُذِفَ الشَّرْطُ فَصَارَ : وَإِذَا
هَلَكْتَ فَقَأْجَزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، فَقَدَّمَ الظَّرْفُ / إِصْلَاحًا لِلْفِظِ ، وَالْفَاءُ ^(٤) فِي مِثْلِ هَذَا (١١٠/ب)
تَخْرُجُ عَنِ الصَّدْرِيَّةِ فَيَحْمِلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا كَالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَتَقُولُ : زَيْدًا
فَاضْرِبْ .

وَأَمَّا أَدَوَاتُ الاسْتِفْهَامِ مَا عدا الهمزة إِذَا لَمْ يَكُنَّ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ فِعْلًا فَتُحَالَفُهَا
قَوْلُكَ : هَلْ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟ وَمَتَى هِنْدًا أَنْتَ مَكْرُمُهَا ؟ وَأَيُّنَ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟
فَيَجِبُ أَيْضًا حَمْلُ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ أَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ : هَلْ
تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، وَمَتَى تَكْرُمُ هِنْدًا أَنْتَ مَكْرُمُهَا ؟ وَأَيُّنَ تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ
ضَارِبُهُ ؟ وَالْمَفْسَّرُ لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُتَأَخَّرِ ، وَالرَّفْعُ بِالْأَبْتِدَاءِ
هَذَا مَمْتَنَعٌ .

(١) انظر المجموع في علم البلاغة لابن جنى : ل ١٧ - ١٨

(٢) في الأصل : (هو) والوجه ما أثبت .

(٣) قال أبو علي الفارسي في شرح الأبيات المشككة الاعراب : ل / ١٨ / ٨٣ : الفاء
الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء . . . وقال في موضع آخر : اجعل الزائدة
أيهما شئت .

(٤) الآية : (٦١) من سورة الصافات .

(٥) وفي الأصل : (وهو الفاء) باقحام كلمة (هو) بين الواو وكلمة الفاء .

وهذا على أحد القولين المتقدمين في أدوات الاستفهام سوى الهمزة ، وهو امتناع وقوع المبتدأ بعدها ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك (١) .

وأما على القول الآخر وهو أن حمل الاسم بعدها على إضمار فعلٍ هو الاختيار ، ويجوز رفعه بالابتداء وهو كما تقدم ظاهر كلام سيوييه (٢) ، فيكون النصب في هذه الأمثلة هنا هو المختار ، وإن شئت رفعت بالابتداء فقلت : هل زيد أنت ضاربه ؟ ومتى هتد أنت مكرمها ؟ وأين زيد أنت تضربه ؟

وأما الحال التي يجوز فيها في الاسم المتقدم الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعلٍ ، والمختار الحمل على إضمار فعلٍ ، فهي أن تقترب الجملة بما الأولى والأحسن معه الجملة الفعلية ويضعف وجود الاسمية معه ، وذلك ثلاثة أشياء باتفاق :

أحدها : همزة الاستفهام نحو : أزيذا ضربته ؟ فيجوز في (زيد) النصب بإضمار فعلٍ يفسره (ضربته) وهو المختار (٣) ، والرفع بالابتداء . وكذلك أيضا قولك : أزيذا قام ، فالمختار في (زيد) الرفع بأنه فاعل يفعل محذوف تقديره : أقام زيد قام ، ويجوز رفعه بالابتداء ، قال الله تعالى : (أبشرا منا واحدا نتبعه) (٤) ف (بشرا) منصوب بإضمار فعلٍ يفسره (نتبعه) تقديره : أنتبشرا منا واحدا ، و (منا) في موضع الصفة لبشر ، و (واحدا) أيضا صفة له ، وجاءت هذه الآية على الوجه المختار من الحمل على إضمار فعلٍ .

وأما نحو قوله تعالى : (أنتم أنزلتموه) (٥) فيحمل (أنتم) الوجهين ، والمختار أن يحمل على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره (أنزلتموه) لأجل الهمزة الداخلة عليه ، هذا هو المختار في الهمزة بشرط ألا يفصل بينها وبين الاسم المشتغل عنه بما عدا الظرف أو المجرور ، هذا مذهب سيوييه (٦) وجمهور النحويين ، وزاد أبو الحسين بن

(١) التسهيل ص : ٨٠ - ٨١ .

(٢) الكتاب : ٩٩/١ - ١٠١ .

(٣) الكتاب : ١٠٢/١ .

(٤) من الآية : (٢٤) من سورة القمر .

(٥) من الآية : (٦٩) من سورة الواقعة .

(٦) الكتاب : ١٠٤/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠/١ ، وأوضح

المصالح : ١٦٥/٢ .

الطَّارِوة شرطاً ثالثاً ، وهو أنَّ تكون الهمزة سؤالاً عن وقوع الفعل أو عن تعيينه ،
لا عن تعيين أحد الاسمين أو الأسماء ^(١) ، فإن / كانت لتعيين أحد الاسمين أو ^(١/١١١)
الأسماء كَانَ المختارُ عنده الرفعُ بالابتداء ولم يكن من هذه الحال .

وأما الكلام على الشرط الأول المتفق عليه ، فمثال عدم الفصل بين الهمزة والاسم
بشيء ما تقدّم من الآيتين والمثالين ، ومثال الفصل بالظرف أو المجرور قولك :
أعندك زيداً ضربته ؟ وأفي الدار زيدٌ قام ، فالمختار في (زيد) أيضاً الحمل على
إضمار الفعل ، فيكون مفعولاً في المثال الأول ، وفاعلاً في المثال الثاني ، ولا يُعتدُّ
بالظرف والمجرور فاصلاً . وقد نصّ سيويوه على أنَّ المختار في قولك : أَكَلَ يومَ زيداً
تضربه ، نصبُ زيد ، قال : (وهو كقولك : أزيداً تضربه ؟ لأنَّ الظروف لا تفصل) ^(٢)
يعنى : أنَّ حكمَ زيدٍ هنا كحكمه لو ولي الهمزة ، ولا يُعتدُّ بالظرف فاصلاً .

ومثال الفصل بخير ظرفٍ ولا مجرورٍ قولك : أَهْنَدُ أخوها اضربه ، ف (هند)
مرفوعٌ بالابتداء ، ولا يختار في الأخِ النَّصْبُ بإضمارِ فعلٍ يفسِّره (اضربه) لأجلِ

(١) وابن الطَّارِوة ليس أول من فكر في التفريق بين السؤال عن الفعل وبين السؤال
عن الاسم في باب الاشتغال ، فهو مسبوق في رأيه . قال الزجاجي في مجالس
العلماء ص : ٣٢٣ - ٣٢٤ : (سأل مروان ، سعيد بن مسعدة الأخفش عن :
أزيداً ضربته أم عمرا ، فقال : أي شيء تختاره فيه ؟ فقال : اختار النصب
لمعنى ألف الاستفهام . فقال : ألسنت انما تختار في الاسم النصب اذا كان
المستفهم عنه الفعل كقولك : أزيداً ضربته ، أعبدا لله مرت به ؟ فقال : بلى
فقال له : فأنت اذا قلت : أزيداً ضربت أم عمرا ، فالفعل هنا قد استقر
عندك أنه قد كان ، وانما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل فلا اختيار
الرفع ، لأنَّ المسئول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأخفش : هذا هو
القياس . قال أبو عثمان : وهو القياس عندي ، ولكن النحويين اجتمعوا على
اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل)
وانظر الهمع : ١٥٤ / ٥ ، والأشمونى : ٧٨ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٦٥ / ٢ .

(٢) الكتاب : ١٠٤ / ١ - ١٠٥ .

الفصل بينه وبين الهمزة بالابتداء الذي هو (هُنْد) ، فيجوز في الأخ وبهتان : الرُّفْعُ بالابتداء وهو المختار ، ونَصَبُهُ بإضمارِ فعلٍ بمنزلة ما لو لم يتقدّمه شيء ، فصارَ حكمه كحكمه لو قلت : أُنْهَوِ هُنْدِ أَضْرِبْهُ ، فَإِنْ حطمت الأخ على الوجه الذي ليس بمختار فنصبته بإضمارِ فعلٍ يفسّره (أَضْرِبْهُ) الظاهر ، جَازَ في (هُنْدِ) الوجهان : الرُّفْعُ بالابتداء فتقول : أَهْنَدُ أَخَاهَا أَضْرِبْهُ ؟ والتقدير : أَهْنَدُ أَضْرِبْ أَخَاهَا أَضْرِبْهُ ، والوجه الآخر النَّصْبُ بإضمارِ فعلٍ يفسّره (أَضْرِبْ) المحذوف الذي هو العامل في الأخ ، وهو المفسر بأضربه الظاهر ، وبَازَ لهذا الفعل المقدّر أن يفسّر ما ينصب هُنْدًا ، لأنه عاملٌ في سببها الذي هو الأخ ، فتقول على هذا الوجه الثاني : أَهْنَدُ أَخَاهَا أَضْرِبْهُ (١) والتقدير : أَلْهَيْنَ هُنْدًا أَضْرِبْ أَخَاهَا أَضْرِبْهُ ؟ وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ الْعَامِلَ فِي هُنْدٍ (أَلَيْسَ)

وهذا الوجه الثاني في (هُنْدِ) مع نصب الأخ هو المختار لأجل دخول الهمزة عليها من غير فاصلٍ بينها ، فَصَارَ نَصْبُ الْأَخِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرَ مَخْتَارٍ ، إِذْ لَمْ يَقْتَرَنَّ بِهِ مَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ ، وَإِنَّمَا الْمَخْتَارُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَنَصْبُ (هُنْدِ) إِذَا نَصَبَ الْأَخَ هُوَ الْمَخْتَارُ ، لِاقْتِرَانِهَا بِمَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ وَهُوَ الْهَمْزَةُ الدَّخْلَةُ عَلَيْهَا ، وَرَفْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ إِذَا ذَاكَ ضَعِيفٌ .

فَأَمَّا إِنْ رَفَعْتَ الْأَخَ بِالْإِبْتِدَاءِ فَيَنْبَغُ فِي (هُنْدِ) الرُّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ أَيْضًا وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهَا بِوَجْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهَا عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهَا وَلَا فِي سَبَبِهَا ، فَلَيْسَتْ (هُنْدُ) إِذَا ذَاكَ بِاسْمٍ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ ، وَهَكَذَا الْحَكْمُ فِي كُلِّ جُمْلَةٍ تَقْدَمُ فِيهَا اسْمٌ وَوَقَعَ بَعْدَهُ اسْمٌ آخَرُ مِنْ سَبَبِهِ ، يَلِيهِ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، رَافِعٌ لَغَيْرِ ضَمِيرِي ذِيكَ الْأَسْمَيْنِ إِذَا اقْتَرَنَ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ مَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ عَلَى / الْإِطْلَاقِ .

(١١١ / ب)

فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ رَافِعًا لَضَمِيرِ أَحَدِ الْأَسْمَيْنِ نَحْوُ : أَزِيدُ هُنْدُ يَضْرِبُهَا ، وَأَزِيدُ هُنْدُ تَضْرِبُهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ فَاعِلَ (يَضْرِبُهَا) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ ضَمِيرُ زَيْدٍ ، وَفَاعِلُ (تَضْرِبُهَا) فِي الْمَثَالِ الثَّانِي ضَمِيرُ هُنْدٍ ، فَيَجُوزُ هُنَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ ، مِنْهَا

مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، ومنها مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، ومنها مَا يَخُصُّ .

أَحَدُهَا : أَنَّ تَرْفَعَ الْأَسْمِينَ مَعًا بِالْإِبْتِدَاءِ فَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(هِنْدٌ)

مُبْتَدَأٌ ثَانِي ، وَالْفِعْلُ الْمَتَأَخَّرُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هِنْدٍ ، وَ(هِنْدٌ) مَعَ خَبَرِهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ الْأِسْمُ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ مَرْفُوعًا فَاعِلًا مَحذُوفٌ يَفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ ، وَالْأِسْمُ الْآخِرُ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبًا مَفْعُولًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ أَيْضًا ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ قَدْ عَمِلَ فِي أَسْمَيْنِ ، رَفَعَ الْفَاعِلَ وَنَصَبَ الْمَفْعُولَ ^(١) الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، يَكُونُ (زَيْدٌ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (يَضْرِبُهَا) لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الظَّاهِرَ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ، وَتَنْصِبُ (هِنْدًا) مَفْعُولًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ ، لِأَنَّهَا صَاحِبَةُ ضَمِيرِ النَّصْبِ فِي (يَضْرِبُهَا) وَالتَّقْدِيرُ : أَيْضَرُ زَيْدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ؟ وَتَقُولُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي : أَيْضَرُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ؟ وَالتَّقْدِيرُ : أَتَضْرِبُ زَيْدًا هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ؟ وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي نَصٌّ عَلَى جَوَازِهِ وَاجْتِيَازِهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ ^(٢) ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ مَالِكٍ ^(٣) وَابْنُ أَبِي غَالِبٍ ^(٤) ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ سَيِّمِيهِ ضَعْفُهُ ، وَعَلَى إِطْلَاقِهِ حَمَلُهُ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ

(١) فِي الْهَامِشِ أَشَارَ النَّاسِخُ بِقَوْلِهِ : (كَأَنَّ هُنَا تَقْطِيعَ) .

(٢) انْظُرْ مَا نَقَلَهُ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونُ مِنْ كَلَامِ الْأَخْفَشِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حَوَاشِي

الْكِتَابِ : ١٠٥ / ١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا الْبَسِيطُ : ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣) التَّسْمِيلُ : ٨٢ ، وَانْظُرِ الْمَسَاعِدُ : ٤٢٤ / ١ .

(٤) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبِ الْمَالِقِيِّ . سَمِعَ بِمَصْرِ مِنْ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ الْقُدْسِيِّ وَأَخَذَ عَنْهُ كِتَابَ (تَحْقِيقِ الْجَوَابِ) عَنْ

أَجِيزِ لَهُ مَا فَاتَهُ مِنَ الْكِتَابِ (مِنْ تَأْلِيفِهِ ، وَرَجَعَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ ، ثُمَّ نَهَى إِلَى

مَرَاكِشَ فَمَاتَ فِي أَغْصَى بِلَادِ السُّوسِ فِي هُدُودِ سَنَةِ (٦٤٥ هـ) . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ

فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ : ٥٢ / ٢ .

فَزَعَمُوا أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّوِيهِ امْتِنَاعُهُ ، وَقَبِلَ ابْنُ أَبِي غَالِبٍ ذَلِكَ الْإِطْلَاقَ فَحَمَلَهُ عَلَى أَنَّ
الاسْمَ الثَّانِي لَا يَغْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ إِذَا رَفَعْتَ الْاسْمَ الْأَوَّلَ بِالْإِبتِدَاءِ
وَأَمَّا إِنْ حَمَلْتَهُمَا جَمِيعًا عَلَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَنْفَعِ سَيِّوِيهِ وَلَا تَكَلَّمَ فِيهِ ، فَتَمَّ أَبُو الْحَسَنِ
كَلَامَ سَيِّوِيهِ ، فَتَكَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي سَكَتَ عَنْهَا وَذَكَرَ أَنَّهَا الْأُولَى ، وَأَنَّهَا لَا مَانِعَ مِنْهَا .

وَأُخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِامْتِنَاعِ هَذَا الْوَجْهِ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ ، فَزَعَمَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ مَضَا (١)

- وَتَبِعَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ (٢) ، أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ لِكُنُوفِ الْفِعْلِ الْمُحَذَوْفِ فِي هَذَا الْبَابِ

لِضَعْفِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا فِي اسْمٍ وَاحِدٍ (٣) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ،

وَلِذَلِكَ مَنَعَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضَرُّعًا ، أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ الَّذِي

هُوَ (كُلِّ يَوْمٍ) مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ الْمُحَذَوْفِ الَّذِي هُوَ النَّاصِبُ لَزَيْدٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَدْ عَمِلَ

فِي اثْنَيْنِ ، وَالزَّمَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الظَّرْفُ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ (٤) ، وَجَعَلَ هَذَا أَعْنَى

كَوْنِ الْعَامِلِ الْمُحَذَوْفِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي وَاحِدٍ ، شَرْطًا فِي هَذَا / الْبَابِ دُونَ مَذْهَبِ (١١٢/أ)

أَبِي الْحَسَنِ .

وَزَعَمَ السَّيْرَافِيُّ وَابْنُ طَاهِرٍ أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ لَوْجُودِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْاسْمِ الْأَوَّلِ وَالْفِعْلِ

الْمَتَّخِرِ بِالْاسْمِ الثَّانِي ، وَمِنْ شَرْطِ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ عِنْدَهُمَا أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الْاسْمِ

(١) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مِضَاءٍ اللَّخْمِيُّ الْقُرْطُبِيُّ ، أَخَذَ

عَنِ ابْنِ الرَّمَاكِ كِتَابَ سَيِّوِيهِ ، كَانَ حَبِيبًا فِي الْفَقْهِ الظَّاهِرِيِّ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ .

صَنَفَ : الْمَشْرِقَ فِي النُّحُو ، وَتَنْزِيهِ الْقُرْآنَ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِالْبَيَانِ ، وَكُتَابَ الرَّدِّ

عَلَى النُّحَاةِ وَفِيهِ هَاجِمُ نَظَرِيَةِ الْعَامِلِ الَّتِي عَقَدَتْ النُّحُو . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٢ هـ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ : ٣٢٣/١ ، وَالدِّيَاغِ الْمَذْهَبِ : ٤٧ .

(٢) الْبَسِيطُ : ٤٨٨ .

(٣) الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ ص : ١٠٥ .

(٤) الْبَسِيطُ : ٤٩٠ .

وَالْفِعْلِ الْمُسْتَرِ (١) . وَزَعَمَ ابْنُ وَلاَدٍ (٢) أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ هَذَا الْوَجْهَ الثَّانِي ، لِأَنَّ الْمَشْتَقَّ لَ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا أُريدَ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فَيَشْتَرِطُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لَوْ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ (٣) وَلَمْ يَوْجَدْ هَذَا الشَّرْطُ هُنَا فِي حَقِّ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ مَعَ الْأَسْمِ الثَّانِي عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ وَاحِدٍ الْبَتَّةَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمِثَالَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ لَوْ رَفَعْتَ الْأَسْمَيْنِ فِيهِمَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَأَزَلْتَ الْفِعْلَ

(١) انظر شرح السيرافي : ٢٢٢/١

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد الوليد بن محمد النحوي هو ووالده وجده . كان بصيراً بالنحو أستاذاً ، أخذ عن الزجاج وكان يفضل على أبي جعفر النحاس . صنف المقصور والمدود ، وانتصار سيبويه على المبرد ، وله مناظرات مع أبي جعفر النحاس بسطها السيوطي في الأشباه والنظائر (الفن السابع من المناظرات في الجزء الثالث) توفي سنة ٣٣٢ هـ . انظر ترجمته في بخية الوعاة : ٣٨٦/١ ، ومعجم الأدباء : ٢٠١/٤ - ٢٠٣ .

(٣) بيان في الأصل بمقدار أربع كلمات ، ويمكن أن يملأ بالآتي : (أن يكون الفعل خبراً عنه) . وقال ابن ولاد في كتابه الانتصار : ٣٢ - ٣٣ ، عندما شرح المسألة : (ومثل ذلك : أنت زيد ضربته ، لأن (أنت) ابتداءً وخبره الجملة وهي الابتداء الثاني وخبره ، فلم يقع الفعل مبنياً على (أنت) فيكون الألف بالفعل أولى ، وإنما يكون هذا إذا كان خبراً عن الاسم الذي يليها . فأما إذا كان خبراً عن اسم آخر وفي جملة أخرى فليس الأمر على ذلك . وإلى هذا ذهب سيبويه) .

وقال ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة : ١٠٤ : (واحتج أبو العباس أحمد ابن ولاد عليهما (يعني الأخفش والمبرد) بأن قال : إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل إذا كان الفعل خبراً عنه ، أي : يرتفع بالابتداء كقولك : أزيداً ضربته ؟ لو رفعت بالابتداء لكان (ضربته) خبراً له . وكذلك : و (أزيد قام) لو رفع زيد بالابتداء لكان (قام) خبراً له ، وأنت إذا قلت : أنت عبد الله ضربته ؟ ورفعت (أنت) بالابتداء لم يكن (ضربته) خبراً عنه ، وإنما خبره الجملة بعده ، التي هي (عبد الله ضربته) فهي بمنزلة قولك : أزيد أخوه قائم) .

المتوَّبة عليهما في التقدير لم يكن الحامل المتأخراً إلا خبراً عن الاسم الثاني خاصة ، وصار الاسم الثاني مع خبره هو الخبر عن الأول ، فتعذر إذاً هنا أن يكون الحامل المتأخراً خبراً عن الاسم الأول إذا رُفِعَ بالابتداء ، فامتنع لذلك هذا الوجه ، وردَّ عليه بأن الاتفاق حاصل على جواز الحمل على إضمار فعل في مثل قولك : زيداً أنا ضاربه ، ولا شك أن (زيداً) هنا مع رفعه بالابتداء لا يكون خبره الحامل المتأخراً ، الذي هو (ضاربه) ، وإنما الخبر المبتدأ الثاني مع خبره ، فهذا يدل على ما ذكره لا يشترط في هذا الباب ، وكيف ينسب اشتراط ذلك لسيويه ؟ وهو قد نص على جواز النصب في قولك : أزيداً أنت ضاربه (١) ، وهذان الوجهان المذكوران جاريان فيما إذا كان الحامل المتأخراً رافعاً لضمير أحد الاسمين على الإطلاق ، سواء أكان صاحب الضمير المرفوع متقدماً أم متأخراً ، فهما يحمان هذا القسم .

وأما الوجهان الباقيان من الأربعة فيخصان عند الجمهور ما إذا كان صاحب الضمير المرفوع متقدماً على صاحب ضمير النصب نحو المثال الأول ، الذي هو : أزيداً هندا يضربها ، وهو مثل مسألة سيويه حيث مثل بقولك : أنت عبد الله ضربته (٢) ، ولا يجريان فيما إذا تقدم صاحب ضمير النصب نحو المثال الثاني الذي هو : أزيداً هندا تضربه ، فأحد الوجهين وهو الثالث أن يرفع الاسم الأول بالابتداء وينصب الثاني بإضمار فعل يفسره الحامل المتأخراً ، فتقول : أزيداً هندا يضربها ، فزيد مبتدأ ، و (هندا) مفعول بفعل محذوف يفسره (يضربها) التقدير : أزيداً يضرب هندا يضربها ؟ وهذا الوجه جائز باتفاق ، لكنه ضعيف إذ لم يقرن بالاسم الثاني ما يحسن حمله على الفعل ، والوجه الآخر وهو الرابع أن ينصب الاسم / الثاني بفعل (١١٢/ب) محذوف ، يفسره الحامل المتأخراً ، ويرفع الاسم الأول بفعل محذوف يفسره الفعل المحذوف والنائب للاسم الثاني ، فتقول : أزيداً هندا يضربها ، على أن يكون (هندا) منصوباً بفعل محذوف يفسره (يضربها) تقديره : أزيداً يضرب هندا يضربها ، وزيد

(١) الكتاب : ١٠٨/١

(٢) الكتاب : ١٠٤/١

مرفوعاً على الفاعل عليه بفعلٍ آخر محذوفٍ يفسره (يَضْرِبُ) المقدّر بعده ، وهو النَّاصِبُ
 لهندي ، تقديره : أَيْضَرُ زَيْدٌ يَضْرِبُ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، وَجَازِلٌ (يَضْرِبُ) النَّاصِبُ لهندي
 أَنْ يَفْسُرَ مَا يَرْفَعُ زَيْدًا ، لِأَنَّهُ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرَهُ ، إِذْ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ،
 وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِهِ ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ
 هَذَا الْوَجْهَانِ أَعْنَى الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ ، فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ الْمَتَأَخِّرُ رَافِعًا لَضَمِيرِ
 الْأَسْمِ الثَّانِي نَحْوَ الْمَثَالِ الثَّانِي الْمُتَقَدِّمِ وَهُوَ قَوْلُكَ : أَزِيدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، فَكَنتَ تَقُولُ
 فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ : أَزِيدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(هِنْدٌ) فَاعِلًا
 بِفَعْلٍ مُحذوفٍ يفسره (تَضْرِبُهُ) وَالتَّقْدِيرُ : أَزِيدُ تَضْرِبُهُ ^(١) هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، وَفِي الْوَجْهِ
 الرَّابِعِ : أَزِيدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (هِنْدٌ) أَيْضًا فَاعِلًا بِفَعْلٍ مُحذوفٍ يفسره
 (تَضْرِبُهُ) وَزَيْدًا مُنْصَوِّمًا بِفَعْلٍ مُحذوفٍ يفسره ذَلِكَ الْمَقْدَرُ بَعْدَهُ الرَّافِعُ لهندي ، لِأَنَّهُ
 نَصَبَ ضَمِيرَهُ فِي التَّقْدِيرِ ، وَتَقْدِيرُ الْفَعْلَيْنِ : أَتَضْرِبُ هِنْدٌ زَيْدًا تَضْرِبُهُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ
 فَحُذِفَ (تَضْرِبُ) الْأَوَّلُ مَعَ فَاعِلِهِ الَّذِي هُوَ لَفْظُ (هِنْدٍ) وَ(تَضْرِبُ) الثَّانِي مَعَ مَفْعُولِهِ
 الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَهُوَ الْهَاءُ ، إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ هَذَا الْوَجْهَانِ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ
 تَرْفَعُ هِنْدًا فِيهِمَا بِفَعْلٍ مُحذوفٍ ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفَعْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي
 الْحَالِ الْأَوَّلِ مِنْ خَمْسَةِ الْأَحْوَالِ أَنَّ الْأَسْمَ الْمُشْتَغَلَ عَنْهُ يَلْزَمُ رَفْعُهُ بِالْأَبْتَدَاءِ إِذَا كَانَ
 الْعَامِلُ الْمَتَأَخِّرُ رَافِعًا لَضَمِيرِهِ وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ شَيْءٌ يَخْتَارُ مَعَهُ الْفَعْلُ ^(٢) وَلَا شَيْءٌ يَجِبُ

معه .

نَعَمْ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْعَرِيفِ وَظَاهِرِ مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا
 الْوَجْهَانِ هُنَا جَائِزَيْنِ ، لِأَنَّ الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ بِالْفَعْلِ الْمُحذوفِ عِنْدَهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ
 يَسْتَوِيَانِ فِي الشَّرْطِ وَالْأَحْكَامِ ، فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ تَكُونُ أَرْبَعَةُ الْأَوْجُهَةِ الْمَذْكُورَةِ عَامَةً
 فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَكُلُّ مَا كَانَ نَحْوَهُمَا ، عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَذْكُرْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ
 فِي هَذَا الْقِسْمِ ، لَا فِي هَذَا الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مِنْهُ وَلَا الثَّانِي ، بَلْ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ (يَضْرِبُهُ) بِالْيَاءِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ ، وَالْوَجْهَ مَا أَثْبَتَ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٤١٨

الثاني خاصة ، وهو المذهب الذي نص عليه أبو الحسن ، ويؤخذ من كلامه في الباب جواز الوجه الأول أيضاً . وهذا تمام الكلام على الشرط الأول وما يتعلق بمسائله .
وأما الكلام على الشرط الثاني الذي زاده ابن الطراوة ، فمثال كون الهمزة سؤالاً عن وقوع الفعل : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربته ؟ ألا ترى أنك في المثال الأول تسأل عن وقوع القيام من زيد / هل حصل أم لا ؟ وفي المثال الثاني تسأل هل وقع (١١٣ / أ) الضرب بزيد أم لا ؟ .

ومثال كونها سؤالاً عن تعيين الفعل قولك : أزيد قام أم قعد ؟ وأزيداً أهنته أم أكرمته ؟ إذا لم ترد بأمر معنى (بل) وهمزة الاستفهام ، فأنت هنا في المثال الأول سائل عن تعيين الفعل الواقع من زيد ، هل هو القيام أم القعود ؟ وفي المثال الثاني سائل عن تعيين الفعل الواقع به ، هل هو الإهانة أم الإكرام ؟
ووافق ابن الطراوة على أن المختار في هذين النوعين حمل الاسم المتقدم على إضمار الفعل ، وخالف في النوع الثالث الذي هو أن تكون الهمزة سؤالاً عن تعيين أحد الاسمين أو الأسماء كقولك : أزيد قام أم عمرو ، وأزيداً ضربته أم عمراً ، ألا ترى أنك هنا سائل عن تعيين أحد الرجلين ولم تتعرض للفعل في سؤالك ، وكذلك إذا قلت : أزيد قام أم عمرو أم خالد ، وأزيداً ضربته أم عمراً أم خالداً ، فأنت سائل عن تعيين أحد الرجال الثلاثة ، فهذا النوع هو محل الخلاف ، فالجمهور يختارون أيضاً في الاسم المتقدم الحمل على إضمار فعل كالنوعين المتقدمين ، وابن الطراوة يختار الرفع بالابتداء ، ويجيز الوجه الآخر على ضعف ، فالمختار عنده أن تقول : أزيد ضربته أم عمرو ، برفع زيد على الابتداء ، قالوا : والسمع يرد عليه لأن مثلاً هذا إنما ورد في أكثر كلامهم بالنصب ، أنشد سيويه لجرير :-

أَشْعَلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَا حَا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخَشَابَا (١)

ولم يسمع هذا البيت إلا بنصب (شعلبة) مع أنه يسأل عن تعيين أحد هذين الرهطين وهما (شعلبة ورياح) فشعلبة منصوب بإضمار فعل يفسره (عدلت بهم) تقديره أظلمت شعلبة أم رياحاً عدلت بهم هذين الرهطين ؟ والمعنى : أن جريراً ينكر على الفرزدق المفاخرة عليه بالآباء والقبائل ، فهو يقول له على جهة الإنكار : أخبرني بمن تعدل وهطيك ، (طهية) و (الخشاب) من أحد هذين الرهطين الشريفيين الماجدين ، (شعلبة) (ورياح) (٢)

وَأَمَّا الثَّانِي مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَتَّفِقِ عَلَى اخْتِيَارِ الْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ مَعَهَا ، فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ فِي مَعْنَى أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ دُعَاءٍ . مَثَلُ الْأَمْرِ قَوْلُكَ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ وَعَمْرًا لَتَكْرِمَهُ ، فَالْمُخْتَارُ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمُتَأَخَّرُ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، وَلَتَكْرِمْ عَمْرًا لَتَكْرِمَهُ ، وَيَجُوزُ الرُّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ (٣) ، فَتَقُولُ إِنْ شِئْتَ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ وَعَمْرًا لَتَكْرِمَهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قُلْتَ زَيْدٌ لِيَقُمْ ، فَالْمُخْتَارُ فِي زَيْدٍ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مُحذَوْفٍ يَفْسِّرُهُ (لِيَقُمْ) تَقْدِيرُهُ : لِيَقُمْ

(١) من الوافر من قصيدة له يهجو بها الراعي النميري . وشعلبة : هم شعلبة بن يربوع

ابن مالك . ورياح : من يربوع بن حنظلة ، وطهية والخشاب من قوم الفرزدق .

وانظر الشاهد في : ديوانه : ٥٩ ، والكتاب : ١٠٢ / ١ ، ١٧٣ / ٣ ، ومجاز

القرآن : ١٤٨ / ٢ ، ١٧٥ ، ٢٢٧ ، وأما ابن الشجري : ٣٢١ / ١ ، ٣١٧ / ٢ ،

والرد على النحاة : ٩٨ ، والتصريح : ٣٠٠ / ١ ، وأوضح المسالك : ١٦٦ / ٢ ،

والاشموني : ٧٨ / ٢ ، واللسان والتاج (خشب) وابن الطراوة النحوي : ٩٨ .

(٢) في الهامش أشار هنا بقوله : (هنا تقطيع في الأصل) .

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٠٢ : (. . لأن الابتداء يضعف فيها لما

ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون مفردا ، وإذا كان جملة فالجملة موضوعة موضع

المفرد وأنت إذا قلت : زيد أضربه . . . فليست هذه الجملة موضوعة موضع

المفرد ، وإنما هي شبيهة بما وضع موضع المفرد . . .) .

زَيْدٌ لِيَقُمَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى ضَعْفِهِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَحْمَلُ الْاسْمُ
الْمُتَقَدِّمُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ إِذَا دَخَلَ الْفَاءُ عَلَى الْأَمْرِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ نَحْوُ : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ ^(١) ،
فَزَيْدًا كَمَا ذَكَرَ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ / يَفْسِّرُهُ (اضْرِبْهُ) وَالْفَاءُ الدَّخْلَةُ عَلَيْهِ جَوَابُ شَرْطٍ ^(١١٣/ب)
مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدًا اضْرِبْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطًا
فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ^(٢) . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ) ^(٣) ، (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ) ^(٤)
(فَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ) ^(٥) (وَإِيَّايَ) مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِّرُهُ الْأَمْرُ الْمُتَأَخَّرُ ، لِأَنَّهُ قَدْ
عَمِلَ فِي ضَمِيرِهِ وَهُوَ الْيَاءُ الْمَحذُوفُ ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْ اجْتِزَاءً بِالْكَسْرِ عَنْهَا ، وَهِيَ الْكَسْرَةُ
فِي النَّوْنِ قَبْلَهَا ، وَتِلْكَ النَّوْنُ هِيَ نَوْنُ الْوَقَايَةِ ، وَالْفَاءُ الدَّخْلَةُ عَلَيْهِ جَوَابُ شَرْطٍ
مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِيَّايَ ارْهَبُونَ ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِيَّايَ
اتَّقُونَ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِيَّايَ ارْهَبُونَ . وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ مَعَ دُخُولِ هَذِهِ الْفَاءِ هُنَا
لَا يَجُوزُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ لَا يُحْذَفُ
الشَّرْطُ وَتَبْقَى الْفَاءُ دَاخِلَةً عَلَى الْجَوَابِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ إِلَّا مَعَ وُجُودِ (أَمَّا) عَوَضًا مِنْ
ذَلِكَ الشَّرْطِ نَحْوُ : أَمَّا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ ، وَأَمَّا مَعَ فَقَدْ (أَمَّا) فَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَةِ الدَّلِيلِيَّةِ ، فَإِنَّ رَفْعَ الْاسْمِ هُنَا مَعَ وُجُودِ الْفَاءِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ جَازٍ
فَتَقُولُ : زَيْدٌ ^(٦) فَاضْرِبْهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : هَذَا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ . نَصٌّ عَلَى جَوَازِ
ذَلِكَ سَيَبْرُهُ ^(٧) ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

(١) الكتاب: ١/١٣٨ ، والرد على النحاة: ٩٦ ، والبحر المحيط: ١/٣٨٤-٣٨٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص: ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) من الآية: (٤٠) من سورة البقرة ، وانظر مشكل اعراب القرآن: ١/٤٢ .

(٤) من الآية: (٤١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية: (٥١) من سورة النمل . وانظر البحر المحيط: ١/٥٧ ، وحاشية

بين: ١/٢٩٦ ، وحاشية الصبان: ٢/٧١ .

(٦) في الأصل: (زيدا) بالنصب وهو خطأ .

(٧) في الكتاب: ١/١٣٨ : (وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه ، إذا كان

مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمير ، فأما في المظهر فتقول: هذا زيد فاضربه ، وإن
شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته . . .) .

وَقَائِلُهُ خَوْلَانٌ فَانْكُحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خُلُوكُمَا هِيَا (١)

ف (خَوْلَانٌ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذه خَوْلَانٌ فانكح فتاتهم ، وقد تقدم هذا البيت في باب الابتداء . وتقول : أَنْتَ قُمْ ، وَأَنْتَ ائْخِرْ ، ف (أَنْتَ) فاعل بفعل محذوف يفسره الأمر بعده ، ويجوز رفعه بالابتداء على ضعفه . وكذلك تقول : أَنْتَ فَمَّ ، وَأَنْتَ فَاغْرُجْ ، فيكون (أَنْتَ) فاعلاً أيضاً ، والفاء الداخلة على الأمر جواب شرط محذوف ، وعلى هذا حمل سيبويه قول الشاعر :

أَرْوَاهُ مَوْدِعٌ أَمْ بِكُورٍ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ (٢)

فحمل (أَنْتَ) على أنه فاعل بفعل محذوف من هذا الباب يفسره (انظر) وتكون الفاء على هذا جواباً لشرط محذوف ، وأجاز أيضاً سيبويه في هذا البيت وجهين آخرين وقد تقدم ما في الكلام على هذا البيت في باب الابتداء (٣)

ومثال النهي قولك : زَيْدًا لَا تُضْرِبْهُ ، وَهَذَا لَا تُكْرِمْهَا ، فتحمل زَيْدًا وَهَذَا على إضمار الفعل ، ويجوز أن ترفعه بالابتداء ضعيفاً (٤) فتقول : زَيْدٌ لَا تُضْرِبْهُ ، وَهَذَا لَا تُكْرِمْهَا . وكذلك تقول : زَيْدٌ لَا يَقُمْ ، وَهَذَا لَا تُكْرِمْ ، فيجوز الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل وهو المختار ، فيكون (زَيْدٌ) في المثال الأول فاعلاً بفعل محذوف ، وهند مفعولاً لم يسم فاعله بفعل محذوف ، لأن ضميرها كذلك والحكم مع دخول الفاء على أداة النفي مثل ما تقدم في الأمر نحو : زَيْدًا فَلَا تُضْرِبْهُ ، وَهَذَا فَلَا تُكْرِمْهَا ، وَزَيْدٌ فَلَا يَقُمْ ، وَأَنْتَ فَلَا تَخْرُجْ .

ومثال الدعاء قولك : زَيْدًا اغْفِرِ اللَّهُمَّ لَهُ ، وَهَذَا ارْحَمْهَا يَا اللَّهُ ، وعمراً ليجزه الله خيراً ، فيجوز في هذين وزيد وعمرو الوجهان ، لكن المختار الحمل على إضمار (١١٤ / أ) فعل .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٤ .

(٣) انظر ذلك في ص : ٣٦٤ ، وانظر الكتاب : ١ / ١٤٠ .

(٤) انظر البسيط ص : ٥٠٢ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٤٢ .

وكذلك أيضاً إذا قلت : اللهم زيدا فاغفر له ، وزيدا فاصح له شأنه ، وتقول
أيضاً : زيدا قحاح الله يده ، فيختار في (زيدا) الحمل على الفعل وإن وقع بمصدره
الفعل الماضي ، لأن معناه الدعاء . وكذلك : زيدا أمر الله عليه العيش ، وزيدا
يغفر الله له ، وأنشد سيويه :

أَمِيرَانِ كَانَا أَخْيَانِي كَلَامَا
فَكَلَا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَا (١)

ف (كل) مفعول بإضمار فعل يفسره (جزاه) تقديره : يجرى الله كلا ، واختار
النصب على الرفع ، لأن (جزاه الله) دعاء . وكذلك أيضاً الحكم مع دخول الفاء على
ما ذكر في الأمر والنهي فتقول : زيدا فاغفر اللهم له .

وأما الثالث من ثلاثة الأشياء التي يختار معها الحمل على الفعل فطالب المشاكلة
وذلك يكون في ثلاثة مواضع : العطف والجواب والتفسير .

فأما العطف فهو أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية ، فيختار إن ذاك في
الاسم المشتغل عنه الحمل على إضمار فعل ، لتكون جملة الاشتغال مشاكلة لما عطف
عليه فعلية مثلها ، فتقول : ضربت زيدا وعمراً أكرمتهم ، فيختار في عمرو والنصب بإضمار
فعل يفسره (أكرمتهم) ، تقديره : وأكرمت عمراً أكرمتهم . وإنما اختير هذا ، لأن هذه
الجملة معطوفة على الجملة الفعلية التي هي (ضربت زيدا) ، وإن شئت رفعت (عمراً)
بالبتداء فقلت : ضربت زيدا وعمرو أكرمتهم ، لكنه ضعيف من جهة عدم المشاكلة بين
الجمتين ، إذ الأولى فعلية والثانية اسمية .

ومما جاء في القرآن على الوجه المختار قوله تعالى : (يَدْخُلْ مِنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ
وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (٢) ف (الظالمين) مفعول بإضمار فعل يفسره

(١) من الطويل لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد الكتاب : ١٤٢/١ ، وشرح
المفصل : ٣٧/٢ ، وفيه (صاحب) مكان (أخيانى) ، والرد على النحاة ص :

(٢) الآية : (٣١) من سورة الانسان . وانظر الجمل : ٥٣ ، والبسيط : ٥٢٥ ، ٥٢٦

(أَعَدَّ لَهُمْ) تقديره : وَيَحْذِبُ الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا (١) . وَإِنَّمَا جَاءَ
 بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَحْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ (يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَقَوْمٌ نَحِيحٌ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ) (٢) ف (قَوْمٌ) منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ يَفْسُرُهُ
 (أَغْرَقْنَاهُمْ) وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ : وَأَغْرَقْنَا قَوْمَ نَحِيحٍ أَغْرَقْنَاهُمْ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
 سُبْحَانَهُ بَعْدَ هَذَا : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (٣) التَّقْدِيرُ : وَذَكَّرْنَا كُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ
 الْأَمْثَالَ ، أَوْ : وَوَعَّظْنَا كُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ، وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ قَوْلُهُ (ضَرَبْنَا
 لَهُ الْأَمْثَالَ) ، لِأَنَّ فِي ضَرْبِ الْأَمْثَالِ لَهُ تَذْكِيرُهُ وَوَعْظُهُ ، بَلْ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ
 ضَرْبِهَا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَاتَانِ الْآيَتَانِ بِنَصْبٍ (قَوْمٌ) وَ (كُلٌّ) ، لِأَنَّهُمَا مَحْطُوفَتَانِ عَلَى
 قَوْلِهِ : (فَذَرَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا) (٤) ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَّلَنَاهُ تَفْصِيلًا) (٥) (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ) (٦) ف (كُلٌّ) فِيهِمَا مَنْصُوبٌ
 بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسُرُهُ الْفِعْلُ الْمَتَاخَّرُ ، أَيْ : وَفَصَّلْنَا كُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ ، وَأَلْزَمْنَا كُلَّ
 إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ، وَاخْتِيرَ هَذَا / فِيهِمَا عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ لِمُطَافِهِمَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (١١٤ / ب)
 قَبْلَهُمَا وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ) (٧) .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عِنْدَ سَيُوبِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ
 الضَّلَالَةُ) (٨) . ف (فَرِيقًا) الثَّانِي مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسُرُهُ قَوْلُهُ (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)

(١) . انظر معاني القرآن : ٢ / ٢٢٠ ، والجمل : ٥٣ ، والبحر

المحيط : ٦ / ٤٩٨ ، ٨ / ٤٠٢ .

(٢) من الآية : (٣٧) من سورة الفرقان . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣

(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٦ / ٤٩٩ .

(٤) من الآية : (٣٦) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٦ / ٤٩٩ .

(٥) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء . وانظر البحر المحيط : ٦ / ١٥ .

(٦) من الآية : (١٣) من سورة الإسراء .

(٧) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء .

(٨) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف . وانظر الكتاب : ١ / ٨٩ ، والبحر المحيط

تقديره : وَأَصْلُ فَرِيقًا حَقٌّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَحْطُوفَةٌ عَلَى
الْفِعْلِيَّةِ قَبْلَهَا ، الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (فَرِيقًا هَدَى) و (فَرِيقًا) هَذَا مَفْعُولٌ بِهِدَى
مَقْدَمٌ عَلَيْهِ ، أَيْ : هَدَى فَرِيقًا . وَنَهَبَ الْفَرَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ
الِاشْتِغَالِ ، وَفَرِيقًا الْأَوَّلَ عِنْدَهُ هَالٌ مَوْطَأٌ مِنْ قَوْلِهِ : (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ) ^(١) وَطُئِثَتْ
لِأَنَّ تَكُونَ حَالًا بِالصِّفَةِ بَعْدَهَا ، فَجَبَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَدَى) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ
لِفَرِيقٍ ، و (فَرِيقًا) الثَّانِي مَحْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَصَارَ لِذَلِكَ حَالًا مِثْلَهُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ
أَيْضًا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ كَالْجُمْلَةِ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَالتَّقْدِيرُ : كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ وَفَرِيقًا مَهْدِيًّا
وَفَرِيقًا مُضَلًّا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْفَرَاءُ مُمْكِنٌ وَجَائِزٌ ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ ضَعْفًا مِنْ جِهَةِ حَذْفِ
الضَّمِيرِ مِنَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ صَفَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَرِيقًا هَدَى) لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَهُ : فَرِيقًا
هَدَاهُ . وَقَدْ نَصَّ سَيُيُوه عَلَى أَنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صَفَةً لَهُ ضَمِيمٌ ،
وَأَنشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

أَبَحَّتْ يَمِينِي تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَاشَى حَمِيَّتَ بُمُسْتَبَاحٍ ^(٣)

أَرَادَ : وَمَاشَى حَمِيَّتَهُ ، فَحَذَفَ الْهَاءَ ، و (حَمِيَّتَهُ) صَفَةٌ لِشَيْءٍ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ أَيْضًا :

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٢٩) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٣٧٦ / ١ ،

وَمَشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣١١ / ١ ، ٣١٢ ، وَأَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٦٠٨ / ١
وَالْبَسِيطُ : ٥٢٦ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٨٧ / ١ ، ٨٨ ،

(٣) مِنَ الْوَافِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَالْحَمَى : مَوْضِعٌ فِيهِ كَلَأُ يَحْمَى مِنَ
النَّاسِ أَنْ يُرْعَى ، وَتِهَامَةٌ : النَّاحِيَةُ الْجَنُوبِيَّةُ مِنَ الْحِجَازِ ، وَنَجْدٌ : هِيَ النَّاحِيَةُ
الَّتِي بَيْنَ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ .

وَانْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٧٧ ، وَالْكِتَابُ : ٨٧ / ١ ، ١٣٠ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي : ١٩٥ / ١
وَالْتَبَصُّرَةُ : ٣٢٩ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٥ / ١ ، ٧٨ ، ٣٢٦ ، وَالرَّدُّ عَلَى
النُّحَاةِ : ١١٣ ، وَالْبَسِيطُ : ٩٥٦ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١١٢ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ٥٠٣ / ٢
، ٦١٢ ، ٦٣٣ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٠٧ / ٢ .

وَمَا أَدْرِ أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ^(١)

ف (أَصَابُوا) في موضع الصفة لمال، أراد: أَمْ مَالٌ أَصَابُوهُ، وحذف الهاء، وعلل سيويوه جواز حذف ذلك الضمير من الجملة الواقعة صفة بالحمل على الجملة الواقعة صلة لشبهها بها ^(٢)، من جهة أن الصفة مع موصوفها كالشئ الواحد، كما أن الصلة مع الموصول كاللغة الواحدة، فقلت: مررت برجل ضربت، حملاً على قولك: مررت بالذي ضربت، لكن لما كان الموصول لا معنى له إلا مع صلته ويحصل منهما جميعاً معنى اسم واحد، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بالذي ضربت، وكان المضروب مثلاً زيداً، فكأنك قلت: مررت بزيد، وليس الموصوف مع صفته كذلك. صارت الصلة أشد اتصالاً بالموصول من الصفة بالموصوف، فكان لذلك الحذف من الصلة حسناً قوياً ومن الصفة ضعيفاً. ثم قد يحمل الخبر على الصفة فيحذف منه الضمير وهو ضعيف جداً فلا يجوز إلا حيث سمع أو في ضرورة وليس بقياس، وقد تقدمت من ذلك الأمثلة في باب الابتداء ^(٣)، فإذا تقرر هذا تبين أن في مذهب الفراء المذكور في الآية ضعفاً ليس في مذهب سيويوه، فذهب سيويوه في الآية أولى.

ومن المحمول على إضمار فعل أيضاً لأجل الحذف على جملة فعلية في القرآن (أ/١١٥) قوله تعالى: (وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) ^(٤) وقوله عز وجل: (وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا) ^(٥)

(١) من الوافر للحارث بن كلدة الثقفي (طبيب الحرب المشهور). وهو من شواهد سيويوه: ١/٨٨، ١٣٠، وشرح أبياته لابن السيراقي: ١/٣٦٥، والتبصرة: ١/٣٢٨، ٣٣١، وأمالى ابن الشجرى: ١/٣٢٦، ٢/٣٣٤، وأمالى القالى: ٢/١١٩، والرد على النحاة: ١١٤، وشرح المفصل: ٦/٨٩، والبسيط: ٩٥٧، والبحر المحيط: ٨/٢١٩.

(٢) انظر الكتاب: ١/٨٨.

(٣) انظر ما تقدم في ص ٣٣٧، ٣٤٣.

(٤) الآية: (٣٠) من سورة النازعات.

(٥) الآية: (٣٢) من سورة النازعات.

ف (الأرض) مفعول^(١) بإضمارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (نَحَاها) ، تقديره : ودحا الأرضَ بِمَدِّ
 ذَلِكْ نَحَاها ، وذلكَ لِأَنَّ هذه الجملةَ معطوفةٌ على قولِهِ سَبَّحَانَهُ : (بَنَاهَا ، رَفَعَ
 سَمَكُهَا فَسَوَّاهَا ، وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا)^(٢) وهذه جملٌ فعليةٌ ، وكذلكَ
 (الجبال) في الآيةِ الأخرى بِمَدِّها مفعولةٌ بإضمارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (أَرَسَاهَا) تقديره :
 وَأَرَسَى الْجِبَالَ أَرَسَاهَا ، لِأَنَّ هذه الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الفعليةِ قَبْلَهَا الَّتِي هِيَ
 قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا)^(٣)

وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ أَيْضًا فِي هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا
 بِهَا)^(٤) فَاَلْمَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (أَمَرَنَا) تقديره :
 وَأَمَرَنَا اللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَخْتَارُ هَذَا ، لِأَنَّ الجملةَ معطوفةٌ على قولِهِ
 (وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا) وهذه جملةٌ فعليةٌ ، ويجوزُ على الوجهِ الضَّعِيفِ أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ)
 مُبْتَدَأً ، و (أَمَرَنَا) في مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَضَعْفُ هَذَا الْوَجْهِ هُنَا لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْمَشَاكِلَةِ
 بِعَطْفِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ عَلَى الْفِعْلِيَةِ .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا أَيْضًا فِي الشَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا^(٥)

(١) قرأ بنصب (الأرض) و (الجبال) الجمهور . وقرأ الحسن وأبو حيوة وعمرو بن

عبيد وابن أبي عبله وأبو السمال ، برفعهما . البحر المحيط : ٤٢٣ / ٨ ، وانظر

معاني القرآن : ٢٣٣ / ٣ .

(٢) الآيات : (٢٨ - ٢٩) من سورة النازعات .

(٣) الآية : (٣١) من سورة النازعات .

(٤) من الآية : (٢٨) من سورة الاعراف . وانظر البسيط : ٥١٤ .

(٥) البيتان من المنسرح للربيع بن ضبح الغزاري ، من المعمرين يقال أنه نيف على

مائتي عام ، يصف حاله لما كبر . ويروى (ارد) وهما من شواهد سيوييه :

١ / ٨٩ ، ٩٠ ، والنوادر : ١٥٩ ، والتبصرة : ٣٣٠ / ١ ، وأمالى القالسى :

١٨٥ / ٢ ، والمحتسب : ٩٩ / ٢ ، والجمال : ٥٢ ، وشرح أبياته لابن سيده :

ل / ١١٢ ، والحلل : ٣٧ ، والرد على النحاة : ١٠٧ ، وشرح الفصل : ١٠٥ / ٢

والمستقصى : ١٩٢ / ٢ ، والتوطئة : ٢١١ ، والبسيط : ٥٢٢ ، والخزانة : ٣٠٨ / ٣ ،

وَالذَّئِبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّتْ بِهِ وَحْدَى وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَ

ف(الذَّئِبَ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسرُهُ (أَخْشَاهُ) ، التَّقْدِيرُ : وَأَخْشَى الذَّئِبَ أَخْشَاهُ ، واختارَ هذا الوجهَ على الرفعِ بالابتداءِ ، لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الفعليةِ قبلها التي هي قوله (أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ) ، أو تكونُ معطوفةً على قوله (لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ) خَاصَّةً ، فتصيرُ إنَّ ذَاكَ خَبَرًا لـ (أَصْبَحَ) من حيثِ عَطِفتْ على خَبَرِهَا ، والأولُّ أولى لأنَّ هذا الثاني فيه عيبُ التَّضمينِ ، والتَّضمينُ هو افتقارُ البيتِ الثاني إلى الأولِ (١) ، وهو عيبٌ من عيوبِ الشعرِ . ومثلُ ذَلِكَ أيضًا قولُ الشاعرِ :

تَخْلَى الْجَمَاجِمَ وَالْأَكْفَ سَيُوفُنَا رِمَا حَنَا بِالطَّمَنِ تَنْتَظِمُ الْكَلَى (٢)

ف(رِمَا حَنَا) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسرُهُ (تَنْتَظِمُ) ويختارُ هذا الوجهُ على الرفعِ بالابتداءِ ، لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الفعليةِ قبلها وهي قوله (تَخْلَى الْجَمَاجِمَ) وهذا البيتُ نظيرُ الآيةِ المتقدِّمةِ التي هي قوله سُبْحَانَهُ : (قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا) (٣) وَقَدْ زَعَمَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ الجملةَ لَا تَعُطَفُ إِلَّا عَلَى مِثْلِهَا (٤) ، إِنْ كَانَتْ فَعَلِيَّةً فَعَلَى فَعَلِيَّةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَعَلَى اِسْمِيَّةٍ ، ومقتضى هذا المذهبُ أَنَّ جملةَ الاشتغالِ إِذَا عَطِفتْ عَلَى جملةٍ فَعَلِيَّةٍ يَجِبُ فِيهَا حَمْلُ اِلِسْمِ المِشْتَغَلِ عَنْهُ عَلَى اِضْمَارِ فَعَلٍ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِالابتداءِ ، وهذا المذهبُ / مصادمٌ لِنَصِّ سَيُوفِيهِ ، على (١١٥/ب) أَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْعَرَبِ ، فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ (٥) أَنَّ الرفعَ بالابتداءِ فِي هَذَا النِّوعِ جَائِزٌ عَرَبِيٌّ ، ويردُّ عليه قوله تعالى : (قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ بِمُؤْمِنِينَ) (٦) أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى (مَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ

(١) أى لا يفهم معناه إلا الثاني ، انظر البسيط ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٢) من الكامل للأفوه الأودى (صلاة بن عمر بن مالك الأودى) كما نسبته ابن أبى

الربيع في البسيط : ٥١٤ .

(٣) من الآية : (٢٨) من سورة الأعراف ، وقد تقدمت في ص ٤٦١

(٤) انظر البسيط : ٥١٢ ، وشرح العمل لابن الفخار : ٨٨

(٥) الكتاب : ١ / ٩٠ .

(٦) الآية : (٥٣) من سورة هود .

قَوْلِكَ) والجملة الأخرى بعده كِلْتَاهُمَا جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ (مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ)
وهي جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ، وَأَيْضًا فَقَدْ رَوِيَ الْبَيْتُ الْمُتَقَدِّمُ : (وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ) بَرَفِيعُ (الذُّئْبِ)
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ أَيْضًا عَلَى هَذَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ ، فَالِاسْمَاعُ
كَمَا تَرَى يَرِدُ عَلَيْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) ^(١) فَالْوَاوُ
فِي قَوْلِهِ (وَطَائِفَةٌ) وَوَاوُ ^(٢) الْحَالِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، عَلَى هَذَا حَمَلَهَا
سَيَبُويهِ ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْمَعْطُوفِ وَالْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ بَعْدَهَا مَعْطُوفَةٌ
عَلَى الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ (يَغْشَى طَائِفَةٌ) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ) فِي مَوْضِعِ
الصِّفَةِ لِلنَّعَاسِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الصِّفَةِ صِفَةٌ مِثْلُهَا ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً فَلَا بُدَّ مِنْ
اشْتِمَالِهَا عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّعَةِ ^(٤) ، فَإِنْ جُمِعَتْ قَوْلُهُ
تَعَالَى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) مَعْطُوفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً صَارَتْ أَيْضًا صِفَةً
لِلنَّعَاسِ ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا يَعُودُ عَلَيْهِ ، وَأَيْضًا فَقَدْ عَدِمَ الْمَشَاكِلَةَ مِنْ جِهَةِ عَطْفِ
الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ، وَالْقُرْآنُ لَا يُحْمَلُ عَلَى
الْوَجْهِ الضَّعِيفِ مَعَ إِمْكَانٍ غَيْرِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً
ابْتَدَعُوهَا) ^(٥) فَيَجُوزُ فِي (رَهْبَانِيَّةٍ) وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (ابْتَدَعُوهَا) وَالتَّقْدِيرُ :

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١ / ١٦٤

(٢) وقيل : هي واو الابتداء ، وقيل : هي بمعنى (إِنَّ) . انظر مشكل اعراب القرآن

١ / ١٦٤ ، والتبيان : ١ / ٣٠٣ ، والمفنى : ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٩٠ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٨٧ .

(٥) من الآية : (٢٧) من سورة الحديد .

وَابْتَدَعُوا رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ^(١) ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ ،
وَجَاءَتْ بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَحْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ قَبْلَهَا ، الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ :
(وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً) ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا ،
ثُمَّ يَبْتَدَأُ بِقَوْلِهِ (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ (رَهْبَانِيَّةً) مَحْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : (رَأْفَةً وَرَحْمَةً) وَ(ابْتَدَعُوهَا)
فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِرَهْبَانِيَّةٍ ^(٢) ، أَيْ : وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً
مَبْتَدَعَةً لَهُمْ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يَبْتَدَأَ بِقَوْلِهِ : (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) .
وَقَدْ اقْتَصَرَ الْفَارِسِيُّ ^(٣) عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَمَنْعَ الْوَجْهِ الثَّانِي بِنَاءً
عَلَى مَذْهَبِهِ السَّوِّءِ مِنَ الْاعتِرَالِ ^(٤) وَالْخُرُوجِ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ أَنَّ تَقَعَّ جُمْلَةُ الْاِسْتِفْهَامِ / جَوَابًا لِسُؤَالٍ بِجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : (١١٦ / أ)
زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ بِجُمْلَةٍ
فَعْلِيَّةٍ وَهِيَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، لِأَنَّ (أَيُّهُمْ) مَفْعُولٌ بِضَرَبْتَ مَقْدَّمٌ عَلَيْهِ ، لَا زُمْ التَّقْدِيمِ
بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْاِسْتِفْهَامِ ، فَالْمَخْتَارُ فِي جَوَابِهَا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً مِثْلَهَا ، فَلِذَلِكَ
يَخْتَارُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، بِنَصْبِ زَيْدٍ عَلَى تَقْدِيرِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، لِتَكُونَ
الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً ، وَالرَّفْعُ بِالْاِبْتِدَاءِ جَائِزٌ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ .

وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرًا ؟ فَالْمَخْتَارُ فِي
زَيْدِ النَّصْبِ بِإِضْمَارِ فِعْلِ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : دُخُولُ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِ

وَالثَّانِي : كَوْنُهُ تَفْسِيرًا لِقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فَيَخْتَارُ فِي تَفْسِيرِهَا

(١) الْبَيَانُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٢ / ٤٢٥ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ١٧ / ٢٦٣

(٢) التَّبْيَانُ : ٢ / ١٢١١ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ١٧ / ٢٦٣ .

(٣) الْإِيضَاحُ : ١ / ٣١ - ٣٢ ، وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٨ / ٢٢٨ .

(٤) الْمُعْتَزَلَةُ يَقُولُونَ مَا كَانَ مَخْلُوقًا لِلَّهِ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا لِلْعَبْدِ ، فَالرَّأْفَةُ وَالرَّحْمَةُ مِنْ
خَلْقِ اللَّهِ وَالرَّهْبَانِيَّةُ مِنْ ابْتِدَاعِ الْإِنْسَانِ فَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لَهُ . انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ :

مَوَاقِفَهَا ، ويجوز الرفعُ بالابتداءِ لكنه ضعيفٌ جداً فتقولُ : أَيَّهْمَ ضَرَبْتَ ، أزيدُ ضَرَبْتَهُ
أَمْ عَمْرُو؟ فهذه جملةُ الأشياءِ المتَّفَقِ على اختيارِ الفعلِ مَعَهَا .

وَأُخْتَلَفَ فِي أَشْيَاءٍ أُخْرَى ، مِنْهَا أَدَوَاتُ الاسْتِفْهَامِ مَا عَدَا الِهْمَزَةَ نَحْوُ : هَلْ زَيْدًا
أَنْتَ ضَارِبُهُ؟ فَقِيلَ : إِنَّ الْحَمْلَ مَعَهَا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَخْتَارُ وَلَا يَجِبُ وَهُوَ قَوْلُ سَيَّوِيهِ (١) ،
فَتَكُونُ عَلَى هَذَا مِنْ هَذِهِ الْحَالِ ، وَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ مَعَهَا وَلَا يَجُوزُ الِرْفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ
وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ (٢) ، فَتَكُونُ عَلَى هَذَا مِنَ الْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا
الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الْخِلَافِ فِي الْحَالِ قَبْلَ هَذَا .
وَمِنْهَا ظُرُوفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٣) وَمَا ذُكِرَ
مَعَهَا مِنَ الْآيِ ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَا زَرًا (٤)

ف (ابْنُ) فِي هَذَا الْبَيْتِ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسَرُهُ (بَلَغْتِهِ) ، وَ (بِلَالًا) بَدَلٌ مِنْ
(أَبِي مُوسَى) وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ : إِذَا بَلَغْتَ ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
أَيْضًا ذِكْرُ هَذَا الْخِلَافِ ، وَأَنَّ سَيَّوِيهِ وَأَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيَّ يَقُولَانِ بِأَنَّ الْحَمْلَ بَعْدَهَا
عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ مُخْتَارٌ لَا وَاجِبٌ ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ
ارْتَضَى ابْنُ مَالِكٍ (٥) ، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَذْهَبُونَ إِلَى وَجُوبِ ذَلِكَ وَامْتِنَاعِ الِرْفَعِ

(١) الكتاب : ١/١٠١ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/٦١٨ ، والأشمونى : ٢/٧٣ ، ٧٤ .

(٣) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٤) من الماويل لذى الرمة يمدح بلالا بن أبي بردة ، ويخاطب ناqqته اذا بلغته

المدح . انظره فى ديوانه : ٢/١٤٠٣ ، والكتاب : ١/٨٢ وجاء البيت فيه برفع

الاسمين (ابن هلال) والمقتضب : ٢/٧٧ ، ومعانى القرآن : ١/٢٣٩ ، والتبصرة

١/٣٣٣ ، والخصائص : ٢/٣٨٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٣٤ وفيها (بين

رجليك) مكان (بين وصليفا) والوصل - بكسر الواو - المفصل ، وشرح المفصل :

٢/٣٠ ، ٤/٩٦ ، والمغنى : ١/٢٦٩ برفع (ابن) ونصب (بلال) ، والخزانة :

١/٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٥) انظر المساعد : ١/٤١٣ ، والهمع : ٥/١٥١ .

بالابتداء بعدها ، وإليه ذهب من المتأخرين ابن عصفور^(١) ، فعلى هذا تكون من الحال قبل هذه .

ومنها (إن) الشرطية إذا كان فعلها الأول ماضياً أو مضارعاً مضياً بـ (لم) فقد تقدم أيضاً الخلاف^(٢) في ذلك بين جمهور النحويين والسهيلى ، فالسهيلى يرى أنه من هذه الحال ، والجمهور على أن الحمل على الفعل بعدها واجب ، فتكون من الحال قبل هذه .

ومنها حروف النفي التي لا تختص بالفعل نحو : (ما) و(إن) و(لا) ، فإذا دخل شيء منها على الاسم المشتغل عنه ففيه اختلاف^(٣) : قيل : إن المختار فيه الحمل على إضمار فعل ، وقيل : يستوى حينئذ الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل ، لا يختار أحدهما على الآخر .

وعلى المذهب الأول من المتأخرين ابن مالك^(٤) وابن عصفور ، وعلى الثاني منهم (١١٦/ب) ابن أبي الربيع^(٥) . وتفقوا على جواز الوجهين بعدها مطلقاً^(٦) ، وإنما الخلاف فلى استوائيهما وعدمه كما ذكر ، وكلام سيويه^(٧) رحمه الله محتمل للقولين ليس في أحدهما بظاهر منه في الآخر ، وابن أبي الربيع يرى أنه ظاهر فيما ذهب إليه من الاستواء^(٨)

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٠ / ١

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٢ / ٤٤٣

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف : ١١٠٢ : (أن يلى الاسم حرف نفي لا يخص الفعل نحو : ما زيدا ضربته ، ولا عمرا ضربته ، فيه ثلاثة مذاهب : مذهب الجمهور أنه يختار النصب على الرفع ، واختاره ابن عصفور وابن مالك . والثاني : يختار فيه الابتداء على النصب وهو ظاهر مذهب سيويه . والثالث : هما مستويان وهو مذهب ابن البان ش وابن خروف) .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٦١٩ / ٢ ، والمساعد : ٤١٥ / ١ .

(٥) البسيط : ٥٠٣ ، وعليه أيضا ابن البان ش كما نقل السيوطي في الهمع : ١٥٥ / ٥ .

(٦) البسيط : ٥٠٤ .

(٧) الكتاب : ١٤٥ / ١ - ١٤٦ .

(٨) البسيط : ٥٠٤ .

وَقَدْ نَهَبَ ابْنُ طَاهِرٍ مَذْهَبًا ثَالِثًا ، فَزَعَمَ أَنَّ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ حُرُوفِ النَّفْسِ أَقْوَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ^(١) ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ بَعِيدٌ جِدًّا مِنْ كَلَامِ سَيُوبَةَ ، لَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ كَثِيرٍ ، وَتَحَرَّرْنَا بِقَوْلِنَا (فِي حُرُوفِ النَّفْسِ الَّتِي لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) مِنْ نَحْوِ : (لَمْ) وَ (لَنْ) لِأَنَّ هَذَيْنِ وَنَحْوَهُمَا لَا دُخُولَ لِهَمَا فِي بَابِ الْإِشْتغالِ إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا ^(٢) نَحْوُ : لَمْ اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلَنْ اضْرِبْ زَيْدًا .

وَمِمَّا بَهَاءٌ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ بَعْدَ أَدَاةٍ نَفْيٍ لَا تَخْتَصُّ قَوْلَ الشَّاعِرِ :
فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ ^(٣)
ف (ذَا) مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِّرُهُ (هِبْنَهُ) . يَصِفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْمُنَايَا . وَقَوْلُ

الْآخِر :

لَا الدَّارُ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَنْيَسَ وَلَا
بِالدَّارِ لَوْ كَلِمَتُ ذَا حَاجَةٍ صَمٌ ^(٤)
ف (الدَّارُ) مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (غَيْرَهَا) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :
فَلَا حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَادَ حَمَّ الْجَدِّ وَدَّ ^(٥)
ف (حَسْبًا) مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (فَخَرْتُ بِهِ) أَيْ : فَلَا ذَكَرْتُ حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ .

(١) المصحح : ١٥٥/٥ .

(٢) المصحح : ١٥٥/٥ ، والبسيط : ٥٠٣ .

(٣) تقدم تخريج البيت في ص : ٤٢٦ ، وانظر الكتاب : ١٤٥/١ .

(٤) من البسيط : لزهير بن أبي سلمى يصف دارا غلت من أهلها ولم يخلفهم غيرهم

فيها ، والأنيس : من يؤنس به من الناس ، ويروى (بعد الأنيس)

انظره في : ديوانه ص : ١٤٦ ، والكتاب : ١٤٥/١ .

(٥) من الوافر لجبريل يخاطب عمر بن لبا التيمي من تيم عدي ، والبيت في ديوانه :

١٢٩ ، وروايته : ولا حسب ولا جد ، بالرفع . وهو من شواهد

سبيويه : ١٤٦/١ ، والرد على النحاة : ١٠٦ ، وشرح المفصل : ١٠٩/١ ،

٣٦/٢ ، والخزانة : ٤٤٧/١ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَمَا اللَّهُ يَرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ) ^(١) فَيَحْتَمِلُ الْوُجْهَيْنِ ، أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسُرُهُ (يَرِيدُ) تَقْدِيرُهُ : وَمَا يَرِيدُ اللَّهُ يَرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عَصْفُورٍ ^(٢) لِأَجْلِ (مَا) النَّافِيَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) مُبْتَدَأً ، وَ(يَرِيدُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ عِنْدَ ابْنِ طَاهِرٍ . وَيَنْتَفِيضُ أَنَّ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأِسْمَ الْمُشْتَغَلَ عَنْهُ إِذَا كَانَ غَمِيْرَهُ أَوْ سَبَبِيَهُ مَرْفُوعًا أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْجُمْلَةِ مَا يُوْجِبُ الْفِعْلَ أَوْ يَخْتَارُ مَعَهُ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ طَاهِرٍ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ النَّفْيَ عِنْدَهُ كَمَا ذَكَرَ لَيْسَ مِمَّا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَوْفَى ذَلِكَ عِنْدَهُ وَجُودُ الْمُقَوَّى لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِيْرُهُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَكُونُ مَذْهَبُهُ فِي حُرُوفِ النَّفْيِ أَنَّهَا مُقَوِّيَّةٌ لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، مَعَ أَنَّ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ أَقْوَى مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ هَذَا فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي الْآيَةِ عِنْدَهُ الْوُجْهَانِ ، وَيَخْتَارُ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَكِلَا الْوُجْهَيْنِ جَائِزٌ حَسَنٌ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الرَّيْبِ ^(٣) ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَحْسَنَ مِنَ الْآخَرِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ مَحْمُولًا لـ (لَمْ) أَوْ (لَنْ) فَبِمُهِوْرٍ (النَّعْوِيْنَ) ^(٤)

عَلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَمَذْهَبُ ابْنِ السَّيِّدِ ^(٥) أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ

أَوَّلَى ^(٦) ، / وَمِثَالُهُ : زَيْدٌ لَمْ اضْرِبْهُ ، وَزَيْدٌ لَنْ اضْرِبْهُ ، فَرَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِبْتِدَاءِ هُوَ (أ/١١٧)

(١) من الآية : (١٠٨) من سورة آل عمران .

(٢) المساعد : ٤١٦/١ .

(٣) البسيط : ٥٠٤ .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطاليوسي النحوي ، كان عالما باللغات والآداب

مقبحرا فيهما ، وكان يقرئ الطلاب في قرداية النحو ، شرح كتاب الجمل للزجاجي

وشرح أبياته . وصنف المسائل والأجوبة في النحو ، والمسائل المنثورة ، وشرح

أدب الكاتب ودويوان المتنبي والموطأ وسقط الزند . ولد سنة ٤٤١ هـ وتوفي سنة

٥٢١ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٥٥/٢ - ٥٦ وانباء الرواة : ١٤١/٢ -

١٤٢ .

(٦) اصلاح الخلل : ١٥٥ ، وانظر المساعد : ٤٢١/١ .

(٧) في الأصل (زيد) بالذهب وهو سهو

المختار عند كافة^(١) النحويين ، والمختار عند ابن السّيد أن تقول : زيداً لم اضربه
وزيداً لن اضربه ، ينصب (زيد) بفعل محذوف تقديره : لم اضرب زيداً لم اضربه ،
ولن اضرب زيداً لن اضربه .

ومنها أن يكون الاسم المشتغل عنه واقماً بعد ما هو فاعل في المعنى^(٢) ، فالجمهور
أيضاً على اختيار الرفع بالابتداء ، والكسائي يرى أن المختار الحمل على إضمار فعل^(٣) ،
فيكون عنده مفعولاً بفعل محذوف ، ومثاله قولك : أنا زيد ضربه ، وأنت عمرو كلمته ،
فالمختار في زيد الرفع بالابتداء ، ومذهب الكسائي أن المختار أن تقول : أنا زيداً
ضربه ، وأنت عمراً كلمته ، لأن (زيداً) واقع بعد (أنا) في المثال الأول ، وبعد
(أنت) في المثال الثاني ، وكلاهما فاعل من جهة المعنى ، ألا ترى أن المتكلم في
المثال الأول هو الضارب ، وكذلك المخاطب في المثال الثاني ، فقوله تعالى : (إنا
كلّ شيء خلقناه بقدر)^(٤) لا إشكال في نصب (كلّ شيء) فيه على مذهب الكسائي ، لأن
ذلك هو المختار عنده لأجل وقوعه بعد ما هو فاعل في المعنى ، بل المختار الرفع
بالابتداء ، والحمل على إضمار فعل^(٥) ، ولكنه ضعيف ، فتشكل الآية من حيث

(١) كافة ما يلزم النصب على الحالية ، قال الرضي في شرح الكافية : ٢١٥ / ١
(وقد) يلزم بعض الأسماء المالية ، نحو : كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع
كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطأوا فيه) .

وانظر البحر المحيط : ١٠٩ / ٢ - ١٢٠ .

(٢) الهمع : ١٥٦ / ٥ .

(٣) انظر المساعد : ٤٢٢ / ١ ، والهمع : ١٥٦ / ٥ .

(٤) الآية : (٤٩) من سورة القمر . وقراءة نصب (كل) هي قراءة الجمهور .

انظر تفسير القرطبي : ١٤٧ / ١٧ ، والبحر المحيط : ١٨٣ / ٨ .

(٥) انظر الكتاب : ١٤٨ / ١ .

جاءت على الوجه الضميف باجماع القراء ، ولم يقرأها أحدٌ منهم بالرفع ^(١) على
الابتداء مع أنه الوجه القوي ، فتكون هذه الآية حجة عليهم في صحة مذهب الكسائي .
وانفصلوا عن هذا الإشكال بأنها جاءت على وجه عري جائر ، وأجمع القراء
عليه محافظة على المعنى المقصود بالآية ، وهو أن الله تعالى خلق كلَّ شيء بقضاء
وقدر ، فليس في العالم شيء إلا وهو خلقه وصنعه سبحانه وتعالى ، فجاءت الآية
للتنصيص على عموم الخلق والاختراع لله تعالى في جميع الأشياء ، بخلاف ما يقوله أهل
الزيغ والاعتزال ، أثم مخلوقات لغير الله ؟ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ^(٢) ، فلما
كان هذا الوجه الضميف الذي هو حمل (كل شيء) على إضمار فعلٍ نصاً في هذا المعنى
المقصود ^(٣) لا يحتمل غيره التزم مع أنه عري جائر في الكلام ، وترك الوجه الآخر الذي
هو رفع (كل) بالابتداء ، على أن يكون (خلقناه) في موضع الخبر وأن كان الحسن
في القياس ، لأنه ليس بنص في المعنى المراد ، ألا ترى أنه لو رفع (كل) بالابتداء
لا حتمل وجهين : أن يكون خبره (خلقناه) ، فيكون المعنى كما هو في النص ، وأن
يكون (خلقناه) في موضع الصفة لشيءٍ وخبر (كل) قوله (بقدر) والتقدير : إنا كلُّ
شيءٍ مخلوق لنا بقدر ^(٤) ، فيكون المعنى على هذا أن الأشياء التي خلقها الله تعالى
وقعت بقضاء وقدر ، وهذا المعنى ليس بنص في عموم الخلق والاختراع لله تعالى ، فهو
خلاف المعنى المقصود ، فلما كان رفع (كل) بالابتداء ليس بنص في / المعنى المراد (١١٧/ب)
إن يؤهم الوجه الثاني وهو الوصف المخل بالمعنى ترك لذلك ، والتزم الوجه الآخر
الذي هو الحمل على إضمار فعلٍ ، لأنه لا يمكن معه أن يكون (خلقناه) في موضع الصفة

(١) قرأها بالرفع شاذاً أبو السَّمال . انظر شوان ابن خالويه : ١٤٨ ، والمحتسب :

٣٠٠/٢ ، وفيه انتصر ابن جني لقراءة الرفع . وفيه الزمخشري على قراءة الرفع

في كشافه وتعقبه صاحب الانتصاف ، الكشاف : ٤١/٤ - ٤٢ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٣٤٠/٢ .

(٣) انظر التصريح : ٣٠٢/١ ، والأشمونى : ٨٠/٢ ، والهمع : ١٦٥/٥ .

(٤) البيان : ٤٠٧/٢ .

إِنْ قَدْ فَسَّرَ ذَلِكَ الْحَامِلُ فِي (كُلِّ) وَلَا يُفَسَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا مَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالْحَامِلُ فِي الضَّمِيرِ أَوِ السَّبَبِ إِذَا وَقَعَ صِفَةً لَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْمَوْصُوفِ وَلَا فِيمَا قَبْلَهُ ، وَقَدْ عَمَلَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى هَذَا الْإِنْفِصَالِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ وَتَوَقَّلَ فِيهِ حَتَّى جَعَلَ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فِيهَا وَفِيهَا كَانَ نَحْوُهَا وَهُوَ الْمَخْتَارُ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا ، وَهُوَ الْمَحَافِظَةُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، لَأَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِيُّ ، فَلَمَّا عَدَّدَ ابْنُ مَالِكٍ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَرْتَجِعُ مَعَهَا الْحَمْلُ عَلَى الْقَمَلِ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ذَكَرَ فِي جُمْلَتِهَا كَوْنَ الرَّفْعِ يُوْهِمُ وَصْفًا مُخِلًا (١) ، أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا فِي الْأِسْمِ الْمُشْتَفَلِ عَنْهُ الْوَجْهَانِ ، وَالْمَخْتَارُ جُمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ .

وَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ عَلَى السَّوَاءِ ، فَهِيَ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةٌ الْأَشْتِفَالِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ذَاتِ وَجْهَيْنِ ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ الْخَبَرُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ، فَبِالنَّظَرِ إِلَى الْجُمْلَةِ مِنْ أَوَّلِهَا تَكُونُ جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ وَتُسَمَّى الْجُمْلَةُ الْكُبْرَى . وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى جُمْلَةِ الْخَبَرِ وَحَدَّهَا وَبَدَأَتْهَا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ وَتُسَمَّى الْجُمْلَةُ الصُّغْرَى ، فَإِنْ عَاطَفْتَ جُمْلَةَ الْأَشْتِفَالِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى ، كَانَ الْمَخْتَارُ فِي الْأِسْمِ الْمُشْتَفَلِ عَنْهُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ (٢) طَلِبًا لِلتَّشَاكُلِ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا عَاطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ اِلْسْمِيَّةِ فَتَطْلُبُ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ الْمَوَافَقَةَ لَهَا فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ عَاطَفْتُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الصُّغْرَى ، كَانَ الْمَخْتَارُ فِي الْأِسْمِ الْمُشْتَفَلِ عَنْهُ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ طَلِبًا لِلتَّشَاكُلِ أَيْضًا بَيْنَ الْمَعْطُوفَةِ وَالْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّكَ إِذَا ذَاكَ إِنَّمَا عَاطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، فَقَدْ اسْتَوَى فِي هَذِهِ الْحَالِ الْوَجْهَانِ فِي الْإِخْتِيَارِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ كِلَيْهِمَا مَخْتَارٌ حَسَنٌ لَكِنْ بِنَظَرَيْنِ وَمِنْ جِهَتَيْنِ ، فَأَخْتِيارُ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى ، وَأَخْتِيارُ الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ بِالنَّظَرِ إِلَى الْجُمْلَةِ الصُّغْرَى ، نَعَمْ يَضْمَعُ الْحَمْلُ عَلَى الْفِعْلِ هُنَا إِنْ

(١) التسهيل: ٨١ ، وانظر المساعد: ٤١٧/ ، والهمع: ٥١٥٦/٥ .

(٢) انظر البسيط: ٥١٧ .

اعتقدت العطف على الجملة الكبرى ، ويضعف الرفع بالابتداء إن اعتقدت العطف على الجملة الصغرى ، فقد صار الوجهان بهذا النظر ضعيفين لعدم المشاكلة ، ومثال ذلك قولك : زيدٌ ضربته وعمرو كلمته ، (عمرو كلمته) جملة اشتغال معطوفة ، فإن جعلت العطف على الجملة قبله ككلمها من أولها وهى (زيدٌ ضربته) اختير فى عمرو الرفع بالابتداء ، لأنك إنما عطفت على جملة اسمية ، ويجوز إن ذاك الحمل على إضمار / فعل^(١) فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً كلمته ، ينصب (عمرو) على تقدير : وكلمت (١١٨ / أ) عمراً ، لكنه ضعيف من جهة عدم المشاكلة ، وإن جعلت العطف على الجملة الواقعة خبراً وحدها وهى (ضربته) اختير نصب (عمرو) بإضمار فعل فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً كلمته ، أى : وكلمت عمراً ، لأنك إنما عطفت على جملة فعلية ، ويجوز إن ذاك رفع عمرو بالابتداء ، لكنه ضعيف لعدم المشاكلة .

وأعلم أنك إذا عطفت فى هذه الحال على الجملة الكبرى ، فلا إشكال سواء أرفعت بالابتداء أم حملت على إضمار فعل ، فأما إن عطفت على الجملة الصغرى سواء أيضاً أرفعت بالابتداء أم حملت على الفعل ، فأما أن يوجد فى الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ من الجملة الأولى أولاً ، فإن وجد الضمير جازت المسألة اتفاقاً نحو : هندٌ ضربتها وعمراً كلمته عندها ، فلا خلاف ما هنا فى جواز أن تكون الجملة بعد الواو معطوفة على (ضربتها) لوجود الضمير فيها العائد على (هند) ، وإن لم يوجد الضمير فى جواز العطف على الجملة الصغرى للنحويين خمسة أقوال :^(٢)

- (١) انظر الكتاب : ١ / ٩١ .
- (٢) قال ابو حيان فى الارتشاف : ١١٠٣ : (إن كان فيها (أى فى الجملة المعطوفة) ضمير جازت المسألة بلا خلاف نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها فى داره . وإن لم يكن فيها ضمير نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها - فأربعة مذاهب ، أحدها : أنه لا تجوز المسألة ، وهو مذهب الأَخفش والزيادى والسيرافى . الثانى : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي ، وهو ظاهر كلام سييويه . الثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا ، وهو مذهب هشام . الرابع : إن كان العطف بثم جازت وإلا فلا ، وهو مذهب الجمهور .

أحدهما : المنع مطلقاً لأنَّ الجملة الصَّغرى وقعت خبراً للمبتدأ والمعطوف على الخبر خبر مثله ، والجملة الواقعة خبراً لأبد من اشتغالها على ضمير يعوذ على المبتدأ كما تقدَّم في باب الابتداء^(١) ، فإذا عطفت جملة الاشتغال على (ضربتها) من قولك : هند ضربتها وعمراً أكرمته ، صارت أيضاً جملة الاشتغال خبراً عن هندٍ مثل ما عطفت عليه ، فلا يجوز لذلك خلوها عن ضمير يعوذ على (هند) فامتنع إنَّ ذاك المعطف على الصَّغرى عند فقد الضمير ، وهذا مذ هب السِّيرافي^(٢) ، وهو مخالف لظاهر كلام سيويه ، إنَّ ظاهره الجواز مع فقد الضمير من حيث مثل المسألة بغير ضمير فقال : (وذلك قولك : عمرو لقيته وزيداً كلمته^(٣)) فليس في قولك : زيداً كلمته ، ضمير يعوذ على عمرو ، ثم قال : (ومثل ذلك : زيد لقيت أباه وعمراً مرت به^(٤)) وليس أيضاً في قولك : (عمراً مرت به) ضمير يعوذ إلى زيد ، لكن السِّيرافي تأول تمثيل سيويه ، فقال : (وأظنَّ سيويه إنَّما أراد بذلك إذا جعل في الجملة المعطوفة ضمير يعوذ إلى المبتدأ ، واشتغل بأنَّ أَرانا جواز المعطف على الجملة الصَّغرى ، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة^(٥)) ولا شك أنَّ ظاهر كلام سيويه يأبى هذا التأويل .

القول الثاني : الجواز على أن تكون الواو جامعة بمعنى (مع)^(٦) فإذا قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته ، فالمعنى : عمرو لقيته مع تكليم زيد ، ولا يجوز هذا على هذا القول إلاَّ مع الواو

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣١٧ - ٣١٨ .

(٢) وذهب إليه أيضاً الأخفش والزيادي . انظر المحتسب : ٣٠٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧ / ١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٢٥٥ ، والارتشاف : ٩٨٨ ، والمساعد : ٤١٨ / ٢ - ٤١٩ .

(٣) في الكتاب : ٩١ / ١ : (وذلك قولك : عمرو لقيته وزيداً كلمته ، إن حطت الكلام على الأول . وإن حطته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته) .

(٤) الكتاب : ٩١ / ١ .

(٥) شرح السيرافي : ١٩٩ / ١ .

(٦) وقد حكم ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨ / ١ بفساد هذا القول .

وحدَهَا دُونَ سائرِ حروفِ المطفِ ، لأنها التي تكون جامعةً بمعنى (مع) وحدَهَا ،

(١)

وهذا الثاني مذهبُ أبي الحسن بن خروفٍ .

القولُ الثالثُ : أنه يجوزُ مطلقاً / لكن المطفُ إنما هو على الجملةِ الكبرى خاصةً ، (١١٨/ب)

وراعتبت المشاكلةَ بين الجملةِ المعطوفةِ وبين الجملةِ الصغرى لمجاورتِها لها ، ولم

تعطفُ عليها فيلزمُ كونُ الثانيةِ خبراً ، فإنما هذا في هذا القولِ من المشاكلةِ بين

المتجاورين من غيرِ عطفٍ ونظيره قولك : ضربتُ القومَ حتَّى زيداً ضربتهُ ، فيختارُ في

(زيدٍ) الحملُ على إضمارِ فعلٍ ^(٢) طلباً لمشاكلةِ هذه الجملةِ للتي قبلها ، وليست

بمعطوفةٍ عليها ، وهذا القولُ للفارسي ^(٣) في معنى تواليه .

القولُ الرابعُ : أنه يجوزُ مع كونِ المطفِ على الجملةِ الصغرى ، وذلك لأنَّ الجملةَ

الواقعةَ خبراً لما لم يظهر فيها عملُ المبتدأ ولم تكن هي الخبرُ بنفسِها ، وإنما هي

موضوعةٌ موضعه لم توفَّ حتَّى الخبرية فيما عطفَ عليها ، فلم يلزم لذلك وجودُ الضميرِ

في الجملةِ المعطوفةِ عليها ، ونظيرُ هذا جوازُ الحكايةِ بعد (مَنْ) في نحو قولك :

مَنْ زيداً ، لِمَنْ قال : رأيتُ زيداً ، وَمَنْ زيدٍ ، لِمَنْ قال : مررتُ بزيدٍ ، فلم يؤثِّر

المبتدأ الذي هو (مَنْ) في خبره الرَّفعَ لما لم يظهر تأثيرُ الابتداء فيه ، أعني في

(مَنْ) ، لأنه مبنيٌّ ، فلم يوفَّ لذلك حتَّى المبتدأ ، ألا ترى أنك لا تحكى بعد (أي)

(١) هو على بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين الأندلسي النحوي . كان

اماماً في العربية محققاً مدققاً ، ماهراً مشاركاً في الأصول . أخذ النحو عن ابن

طاهر المعروف بالخَدَّب . وكان في خلقه زعارة ولم يتزوج قط ، له مناظرات مع

السبيلي صنف شرح سيبويه ، وشرح الجمل وغير ذلك . توفي سنة ٦٠٩ هـ وقيل

سنة ٦١٠ هـ ، انظر ترجمته في بنية الوعاة : ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .

(٢) انظر الكتاب : ٩٦/١ ، والبسيط : ٥٢٠ .

(٣) وجماعة من القدماء ، قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨/١ : (وهذا أسدُّ

المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يحضده كلام العرب) وانظر الارتشاف

فلا تقول: أَيْ زَيْدًا ، لَمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، ولا : أَيْ زَيْدٍ لَمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ،
 إِنَّمَا تَقُولُ : أَيْ زَيْدٌ ، فَتَوَثَّرَ (أَيْ) فِي خَبَرِهَا لِظَهْوَرِ عَمَلِ الْمَبْتَدَأِ فِيهَا ، لِأَنَّهَا
 مَعْرُوبَةٌ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ إِذَا عَطَفَتْ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ لَزِمَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى
 الْمَبْتَدَأِ لِظَهْوَرِ عَمَلِهِ فِي خَبَرِهِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْرَدَ خَبَرٌ بِنَفْسِهِ ، فَمَا عَطِفَ عَلَيْهِ
 لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَجُودِ أَكْثَامِ الْخَبَرِيَّةِ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَيُوبَةَ مَثَلِ الْعَطْفِ عَلَى الْخَبَرِ
 الْمَفْرَدِ بِقَوْلِكَ : هَذَا ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا يَمْرُبُهُ ^(١) ، فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ الَّتِي هِيَ :
 (زَيْدًا يَمْرُبُهُ) ، ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (هَذَا) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ
 مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ : (ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ) وَهَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا مَكْنَى عَنْ
 الْفَارِسِيِّ ، حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي غَالِبٍ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ ، وَارْتِضَاهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي بَعْضِ
 تَوَالِيفِهِ ^(٢) ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَجْرَى عَلَى كَلَامِ سَيُوبَةَ ^(٣) .

الْقَوْلُ الْخَامِسُ : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ كَوْنِ الْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغِيرِ ، لَكِنْ لَا عَلَى
 أَنَّهَا خَبَرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا ، بَلْ عَطَفَتْ عَلَيْهَا مَعَ التَّغَاوُلِ عَنِ
 الْمَبْتَدَأِ وَوُقُوعِهَا خَبَرًا لَهُ ، كَأَنَّكَ تَوَهَّمْتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِخَبَرٍ ، وَكَانَ هَذَا مِنْ بَابِ الْحَمْلِ
 عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَى مَا يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
 ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَهَذَا أَكْرَمْتُهَا ، وَيَكُونُ قَوْلُكَ : (هَذَا أَكْرَمْتُهَا)
 مَعْطُوفًا عَلَى (ضَرَبْتُ زَيْدًا) لِأَنَّهُ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) فَإِنْ قَصَدْتَ عَلَى
 هَذَا الْقَوْلِ أَنْ تَخْبَرَ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ بِالْجُمْلَتَيْنِ جَمِيعًا الْمَعْطُوفَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا ،
 فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا ، فَتَقُولُ إِذَا قَصَدْتَ / ذَلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَهَذَا ^(٤) (أ / ١١٩)
 أَكْرَمْتُهَا عِنْدَهُ ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ الْعَرَبِ : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ^(٤) ، فَإِنَّمَا (أَجْمَعُونَ)
 تَوْكِيدٌ لـ (هُمْ) عَلَى التَّغَاوُلِ عَنْ (إِنْ) وَتَوَهُّمُهُ مَبْتَدَأٌ ، وَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : هُمْ أَجْمَعُونَ

(١) الكتاب : ١ / ٩٣ .

(٢) انظر البسيط : ٥١٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٩١ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

ذَاهِبُونَ ، وهذا القول ارتضاه ابن أبي الربيع في (قوانينه) ^(١) ، وذكر الفارسي أَنَّ المعطف على الجملة الصغرى قد جاء في القرآن بغير ضمير ، وذلك قوله تعالى : (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) ^(٢) فالسَّمَاءُ مفعول بإضمار فعلٍ يفسرُهُ (رَفَعَهَا) والتقدير : وَرَفَعَ السَّمَاءَ رَفَعَهَا ، وجاء على هذا دون الرفع بالابتداء ، لأنَّ الجملة معطوفة على الجملة الصغرى الواقعة خبراً ^(٣) ، وهي قوله : (يَسْجُدَانِ) ولا شك أَنَّ قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) لا ضمير فيه يعود على النجم والشجر ، وليس في هذه الآية دليل على ذلك ، لأنه يحتمل أَن يكون قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) معطوفاً على قوله عز وجل : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) ^(٤) وحمل على إضمار الفصل لمعطوفها على الجملة الفعلية .

ومن هذه الحال التي يستوى فيها الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعلٍ ، أَن يدخل على الجملة حرف من حروف النفي التي لا تختص بالفعل على أحد الأقوال في ذلك ، وقد تقدم ^(٥) ما فيه من الاختلاف .

وأما الحال التي يجوز فيها الاسم المشتغل عنه الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعلٍ والمختار الرفع بالابتداء ، فهو ما عدا الأحوال الأربعة المتقدمة نحو

(١) هو كتاب (المطبخ في ضبط قوانین العربية) يطلق عليه العلماء (المطبخ) و(القوانين) والأخير أشهر. ألفه ابن أبي الربيع في النحو ، وقد حققه الاستاذ على سلطان الحكيم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ونال به درجة الدكتوراة في النحو. وانظر رأي ابن أبي الربيع فيه : ٣٤/١

(٢) الآية : (٦) ومن الآية : (٧) من سورة الرحمن . وقرأ شاذاً (السماء) بالرفع أبو السمال . انظر البحر المحيط : ١٨٩/٨ ، والمحتسب : ٣٠٢/٢ ، وابن

خالويه : ١٤٨ .

(٣) انظر البسيط : ٥١٨ .

(٤) الآيتان : (٣ - ٤) من سورة الرحمن ، وانظر التبيان : ١١٩٧/٢ .

(٥) انظر ما تقدم في ص : ٤٦٦/٤٦٧ .

قولك : زيدٌ ضربته^(١) ، فالمختارُ في (زيدٍ) الرَّفْعُ بالابتداءِ ، وتكونُ الجملةُ بعده في موضعِ خبره ، ويجوزُ أيضاً نصبه بإِضمارِ فصلٍ فتقول : زيداً ضربته^(٢) ، ويزيدُ الرَّفْعُ حسناً ففى بعضِ المسائلِ مثلُ أنْ يقترنَ بالجملةِ ما يرجحُ كونها اسميةً ، كأنْ تكونَ معطوفةً على جملةٍ اسميةٍ نحو : زيدٌ أخوك وعمروٌ أكرمته ، أو تكونَ جواباً لسؤالٍ بجملةٍ اسميةٍ نحو : أيَّهم ضربته ، فالمختارُ في جوابه أنْ تقول : زيدٌ ضربته ، فالرفْعُ بالابتداءِ فى نحو هذا أحسنُ منه لو لم يقترنَ بالجملةِ ذلك . وهنا انتهى الكلامُ على الأحوالِ الخمسةِ ، ويتعلقُ بها هنا أربعُ مسائل :

إحداها : أنه إذا اجتمع لك فى مسألةٍ طَلَبُ المشاكلةِ بالرفْعِ بالابتداءِ وطَلَبُ الهمزةِ أو الأمرِ أو النهيِ بالفعلِ ، فإنَّ تجعلَ الحكمَ للهمزةِ أو الأمرِ أو النهيِ وتهملُ جانبَ المشاكلةِ ، لأنَّ المشاكلةَ مناسبةُ الألفاظِ لا تعلقٌ لها بالمعنى فهى أمرٌ لفظيٌّ . وأمَّا الهمزةُ والأمرُ والنهيُّ وما كان بمنزلةِها من الطَلَبِ فأمرٌ معنويٌّ ، لأنَّ هذه الأشياءَ تدلُّ على الفعلِ من جهةِ المعنى ، وجانبُ المعنى مغلبٌ على جانبِ اللفظِ ، فإذا قلت : زيداً اضربه ، فى جوابٍ من قال : أيَّهم اضربه ، أو زيداً لا تضربه ، فى جوابٍ من قال : أيَّهم لا اضربه ، فالمختارُ نصبُ زيدٍ بإِضمارِ فعلٍ لأجلِ الطَلَبِ ، وإنَّ

كانت المشاكلةُ بينهما / وبين جملةِ السؤالِ تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداءِ ، وكذلك إذا (١١٩ / ب) قلت : أيَّهم ضربته أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فالمختارُ أيضاً نصبُ زيدٍ ، لأجلِ الهمزةِ ، وإنَّ كانت المشاكلةُ بين هاتين الجملتين تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداءِ ، لأنَّ الثانيةَ تفسيرٌ للأولى ، وقد غلبَ أبو الحسين بن أبى الربيع فى كتابه (الكافى)^(٣) طَلَبُ المشاكلةِ

(١) الكتاب : ٨١ / ١ .

(٢) قال سيديويه : ٨١ / ١ : (وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمارِ فعلٍ هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربته .) .

(٣) وهو (الكافى فى الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح) ويسمى أيضاً بـ (الكافى فى الافصاح عن نكت كتاب الايضاح) ومضممهم يسميه (الافصاح) وهو فى عدة مجلدات يوجد منها الجزء الأول بمكتبة القرويين برقم (٥١٣) ، والثانى بمكتبة الزاوية الحمزاوية برقم (١٧) ، والثالث بخزانة القرويين ، والرابع بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٧) . واستطاع الزميل الدكتور عياد الشبتي المعاصر بجامعة أم القرى الحصول على بعض نسخ هذا الكتاب (مصورة) وانظر هديته عن هذا الكتاب فى دراسته لكتاب البسيط فى ص : ٣٧ ، ٣٨ .

فى جملة التفسير على طلب الهمزة ، فزعم أن المختار أن تقول : أيهم ضربته أزيد ضربته أم عمرو^(١) ؟ برفع زيد بالابتداء ، لكون الجملة تفسيراً لجملة اسمية وهى قولك أيهم ضربته ، وظاهر هذا أنه يغلب جانب المشاكلة على جانب الأمر والنهى أيضاً ، فيختار أن تقول : زيد اضربه ، فى جواب من قال : أيهم اضربه ، وزيد لا تضربه ، فى جواب من قال : أيهم لا اضربه ، اللهم إلا أن يتأول كلامه على أنه ركون إلى مذهب ابن الطراوة من أن الهمزة إذا كانت سؤالاً عن تعيين أحد الاسمين لا يختار فى الاسم بعدها الحمل على الفعل ، لأنها حينئذ ليست سؤالاً عن الفعل فلم يطلبه ، وقد تقدم تعيين هذا المذهب^(٢) ، فحمل ابن أبى الربيع غلب جانب المشاكلة هنا فى قولك : أيهم ضربته أزيد ضربته أم عمرو ؟ لما كانت الهمزة غير طالبة بالفعل ، من حيث هى لتعيين أحد الاسمين (زيد وعمرو) وإن كان قد ردد على ابن الطراوة ما ذهب إليه ولم يوافق ، لكن يكون لا يوافق حيث لم يعرض أمر آخر يطلب بالرفع بالابتداء ، فهذا التأويل لا تكون المشاكلة عنده مغلبة على الأمر والنهى ، وقد ذكر أبو بكر بن عبيدة أن الهمزة والأمر والنهى طلبها مغلب على طلب المشاكلة مطلقاً ، وعلى ذلك بما تقدم أول هذه المسألة .

المسألة الثانية : أن الحمل على إضمار فعل حيث يجوز من مسائل هذا الباب ، فهو فى بعضها أحسن منه فى بعض ، فهو إذا كان العامل المتأخر قد عمل فى ضمير الاسم المشتغل عنه بنفسه من غير وساطة حرف جر ، أحسن منه مع السبب الذى عمل العامل فيه بنفسه ، وهو مع السبب الذى عمل العامل فيه بنفسه أحسن منه مع السبب الذى وصل العامل إليه بوساطة حرف الجر . فالحمل على إضمار فعل فى قولك : زيداً ضربته ، أحسن منه فى قولك : زيداً مررت به ، لأن الضمير فى المثال الأول وصل إليه الفعل بنفسه ، وفى الثانى وصل إليه الفعل بحرف الجر ، والحمل على الفعل فى قولك :

(١) الكافى : ٢١٨ - ٢١٩ ، وانظر البسيط ص : ٥١٩ .

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ٤٤٦ / ٤٥٣ .

زيداً مررت به ، أحسن منه في قولك : زيداً ضربت أخاه ، لأنَّ الأول فيه الضمير ،
وفي الثاني السبب ، والحمل على الفعل أيضاً في قولك : زيداً ضربت أخاه ، أحسن
منه في قولك : زيداً مررت بأخيه ، لأنَّ السبب في المثال الأول وصل إليه العامل
بنفسه ، وصل إليه في الثاني / بحرف جر . هذه طريقة ابن أبي الربيع ^(١) ، وطريقة ^(٢) (١/١٢٠)
ابن عصفور تقدّم الحمل على الفعل مع السبب المنصوب عليه مع الضمير المجرور ،
فالحمل على الفعل عنده مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السبب المنصوب ، ومع
السبب المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع
السبب المجرور ، فقولك : زيداً ضربته ، أحسن من قولك : زيداً ضربت أخاه ، وزيداً
ضربت أخاه ، أحسن من : زيداً مررت به ، وزيداً مررت به ، أحسن من : زيداً
مررت بأخيه ^(٢) ، والطريقة الأولى أولى .

المسألة الثالثة : أنَّ الفعل الذي يحمل عليه الاسم المشتغل عنه في جميع مسائل
هذا الباب لا زُم الحذف لا يظهر أبداً ^(٣) ، لأنَّ العامل المتأخّر الذي هو مفسّره قد
قام مقامه وصار عوضاً منه فلا يجمع بينهما ^(٤) ، لأنَّ القرب لا تجمع بين العَوْن والمعْوَن
منه ، فلا يقال : ضربت زيداً ضربته ، على أنه من هذا الباب والفعل الثاني مفسّر
لِلأول ، بل إنما يقال هذا ونحوه على أنَّ الفعل الثاني توكيدٌ لِلأول فقط ، وعلى
التوكيد جاء قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِيِ
سَاجِدِينَ) ^(٥) ف (رَأَيْتُ) الثاني توكيدٌ لِلأول وليس من باب الاشتغال ، فإذا أردت
إظهار الفعل في هذا الباب أزلت الثاني ، لأنَّ المفسّر إذا ظهر زال المفسّر إن لا حاجة
إليه ، لأنَّ الأول قد ظهر فلا يحتاج إلى تفسير ، والتفسير في هذا الباب يكون
بِاللفظ إن أمكن وإلا بالمعنى ، مثال التفسير باللفظ قولك : زيداً ضربته ، ف (ضربته)

(١) انظر البسيط : ٤٦٩ - ٥٠٠

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٢ / ١ - ٣٦٣ .

(٣) الأشمونى : ٧٢ / ٢ ، والمهمع : ١٥٨ / ٥ .

(٤) انظر شذوذا الذهب : ٢١٥ .

(٥) من الآية : (٤) من سورة يوسف .

مفسَّر (ضربت) آخر ينصب زيدا ، والتقدير : ضربت زيدا ضربه . وهكذا الحكم
في كل مسألة كان العامل المتأخر فيها عاملاً في ضمير الاسم المشتغل عنه بنفسه .

ومثال التفسير بالمعنى قولك : زيدا مرت به ، ف (مرت به) يفسر فعلاً آخر
من معناه ناصباً لزید ، تقديره : لقيت زيدا مرت به ، لأنك إذا مرت بزید فقد لقيته
وكذلك أيضاً في نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، تقدير الفعل فيه : أهنت زيدا ، لأن
في ضرب أخى زید إهانة له ، فهو يدل من جهة معناه على الإهانة ، وإن شئت
قدّرت الفعل حيث كان التفسير في مثل هذا بالمعنى من الملابس ، فتدّره : لا بست
زيداً مرت به ، ولا بست زيدا ضربت أخاه ، ألا ترى أن مرورك به ملابساً ومخالطة
بينك وبينه ، وكذلك أيضاً (ضربك أخاه) والتفسير بالمعنى أبداً يكون في كل مسألة
كان العامل المتأخر فيها وصلاً إلى الضمير بحرف جرٍّ أو عاملاً في السبب مطلقاً ، وإنما
لم يكن التفسير من اللفظ في مثل قولك : زيدا مرت به ، لأنك إن قدّرت (مرت)
لزم أن يكون الاسم المشتغل عنه مجزواً ، وذلك لا يكون في هذا الباب ، لا يجوز في
الاسم المشتغل عنه إلا الرفع أو النصب خاصة ، فأما أن يضمر ما يطلبه بحرف جرٍّ
فلا يجوز بوجه ، فمن شرط الفعل المحذوف في هذا الباب ألا يكون / مما يتعدى (١٢٠ / ب)
بحرف جرٍّ . (١)

المسألة الرابعة : أن ما تقدّم من أن الاسم المشتغل عنه - إذا كان منصوباً -

محمول على إضمار فعل يفسره المتأخر ، هو مذهب سيّويه وجمهور النحويين ، وخالف
في ذلك الفراء (٣) وابن الطراوة .

أما الفراء فذهب إلى أنه منصوب بالعامل المتأخر (٤) ، فإذا قلت : زيدا ضربته ،

(١) انظر البسيط : ٤٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٣ / ١ .

(٢) الكتاب : ٨٠ / ١ ، والانصاف : ٨٢ / ١ ، والهمع : ١٥٨ / ٥ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ١٦٧ / ١ ، والارتشاف : ١١٠٤ ، وشذور الذهب : ٢١٥ .

(٤) وهو أيضاً مذهب الكسائي . انظر شرح الكافية للرضي : ١٦٧ / ١ .

فزيداً عنده مفعولٌ بـ (ضربت) المتأخرِ العاملِ في ضميره ، فعنده أن هذا الفعلُ
 عاملٌ في (زيد) وفي ضميره معاً ^(١) ، لأنَّ من قاعدته أنَّ كلَّ اسمين كانا واقمين على
 شيءٍ واحدٍ ، فجاءتْ أنَّ يعملَ فيهما عاملٌ واحدٌ وإن لم يكن الثاني تابعاً للأول ،
 وهذه القاعدةُ ممنوعةٌ عند البصريين ، فعندهم أنَّ العاملَ إذا طَلَبَ معنى لا يقضى
 منه إلا لفظاً واحداً ، ويردُّ عليه ما ذهب إليه قولهم : زيداً مررتُ به ، فلا يتصور
 هنا مذهبه ، لأنَّ (مررتُ) لا ينصبُ بنفسه ، وكذلك لا يتصور في مثل : زيداً ضربتُ
 أخاه ، فلا يصحُّ أن يكونَ (زيداً) مفعولاً بـ (ضربت) ، لأنه لم يضربْ إنما ضربَ
 أخوه . فإن وافق الجمهور في نحو هذا ، فيقال له : ما ثبت في هذا ثبت في غيره .

وأما ابن الطراوة فذهب إلى أنَّ (زيداً) من قولك : زيداً ضربته ، منصوبٌ بوقوع
 الفعلِ عليه في المعنى ^(٢) لا بنفسِ الفعلِ المتأخرِ ، فانتصبَ (زيد) عنده من حيث
 كان في المعنى مضمواً ، فالعاملُ عنده هنا في الاسمِ المتقدمِ معنىً لفظيً ، ويردُّ
 عليه قولك : زيداً ضربتُ أخاه ، ألا ترى أنَّ (زيداً) منصوبٌ ولم يقع به فعلٌ في
 المعنى ^(٣) . فإن وافق النحويين هنا كان حجةً عليه في غيره كما تقدَّم في مذَهَبِ
 الفراء ، وأيضاً فإنه جعلَ المعنى ناصباً وذلك لم يثبت في شيءٍ من كلامهم ، وقد ثبتَ
 النصبُ بإضمارِ الفعلِ في أماكن لا تحصى ، وأيضاً يلزمه جوازُ النصبِ في (زيد) من
 قولك : زيدٌ ضربَ ، ألا ترى أنَّ زيداً واقعٌ به الضربُ من جهةِ المعنى ، فالمعنى
 الذي يقتضى النصبَ عنده موجودٌ في زيدٍ هنا ، ولم يسمع فيه النصبُ ، وذلك يدلُّ

(١) الهج : ١٥٨ / ٥ .

(٢) ذلك ما يسميه ابن الطراوة بالقصد إليه ، قال السهيلي في نتائج الفكر : ٤٣٥
 (ومما انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداً ضربته ، وهو مذَهَبُ شيخنا أبي

الحسين) .

(٣) والظاهر أن زيداً وإن لم يقع به فعلٌ في المعنى فهو قد قصدت إهانتَه بضربِ
 أخيه .

على بطلان قوله . وهنا انتهى الكلام على المسألة الأولى من الفصل الثاني ، وهي إعراب الاسم المشتغل عنه .

وأما المسألة الثانية : وهي ما يحمل عليه ذلك الاسم من ضمائره أو أسبابه عند حملِه على إضمار الفعل (١) .

فأعلم أن الاسم المشتغل عنه إما أن يكون له ضمير واحد أو سبب واحد ، أو ضميران أو سببان أو ضمير وسبب ، فإن كان له ضمير واحد وسبب واحد حملت ذلك الاسم المشتغل عنه عليه إذا أردت حمله على الفعل . ومعنى حمله عليه أنه يكون موافقاً له في الإعراب من فاعلية أو مفعولية نحو : أزيد قائم ، فليس لزيد إلا ضمير واحد وهو المستتر في (قائم) فإذا حملت (زيداً) على الفعل وافقه في الإعراب فكان فاعلاً مثله ، وكذلك نحو : زيداً ضربته ، يكون (زيد) مفعولاً بفعل محذوف موافقاً / لسببه (١/١٢١) لضميره (المفعول) في (ضربته) . وكذلك تقول : أزيد قائم أخوه ، فيكون (زيد) فاعلاً موافقاً لسببه الذي هو (أخوه) وتقول : زيداً ضربت أخاه ، فيكون (زيد) مفعولاً على سبب سببه ، وإن كان له سببان حملت الاسم الأول على أيهما شئت نحو : أزيد ضرب أبوه أخاه ؟ فلزيد هنا سببان (الأب والأخ) فلك أن تحمله على (الأب) فيكون مرفوعاً فاعلاً ، وعلى (الأخ) فيكون منصوباً مفعولاً به بإضمار الفعل .

وإن كان له ضميران فإما أن يكونا منفصلين أو متصلين ، أو أحدهما متصل والآخر منفصل ، فإن كانا منفصلين حملت الاسم على أيهما شئت نحو : أزيد إياه لم يضرب إلا هو ، فلزيد هنا ضميران منفصلان ، أحدهما فاعل وهو الواقع بعد (إلا) والآخر مفعول وهو (إياه) الواقع قبل (لم يضرب) ، فلك أن تحمل (زيداً) على أيهما شئت إما على ضمير الرفع فيكون مرفوعاً فاعلاً بالفعل المحذوف ، وإما على ضمير النصب فتنبه ويكون مفعولاً بالفعل المحذوف أيضاً .

(١) انظر هذه المسألة في البسيط : ٢٧٥ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور

١ / ٣٧٣ وما بعدها .

(٢) كلمة (المفعول) مكررة في الأصل .

وإن كانا متصلين فإما أن يكون الاسم المشتغل عنه ظاهراً أو مضمراً ، إن كان ظاهراً حملته على المرفوع منهما لا غير ، ولم يجوز الحمل على ضمير النصب ، ولا يتصور اتصال الضميرين من باب الاشتغال إلا في باب (ظننت) وفي (فقدت) و (عديمت) نحو : أهندُ ظننتها قائمةً ، وأهندُ فقدتها ، وأهندُ عديمتها ، تريد : ظننت نفسها قائمةً ، وفقدت نفسها ، وعديمت نفسها ، فلهند هنا ضميران متصلان ، أحدهما مرفوع وهو المستتر في الفعل فاعلاً به ، والآخر منصوب وهو المفعول ، فإذا أردت حمل (هند) على إضمار الفعل رفعته فاعلاً ليوافق ضمير الرفع ، ولا يجوز نصبه حملاً على ضمير النصب الذي هو المفعول ، فلا يقال : أهنداً ظننتها قائمةً ، ولا أهنداً فقدتها ولا أهنداً عديمتها . وإن كان الاسم الأول مضمراً حملته على أي الضميرين شئت ، إن حملته على ضمير الرفع رفعته فاعلاً فقلت : أنت ظننتك عالماً ، ف (أنت) مفعول بفعل محذوف يفسره (ظننتك) حملاً له على الضمير الفاعل الذي هو التاء فـ (ظننت) . وإن حملته على ضمير النصب نصبته مفعولاً فقلت : أياك ظننتك عالماً ، حملاً له على الضمير المفعول الذي هو الكاف في (ظننتك) وكذلك أيضاً تقول في (فقد) و (عديم) : أنت فقدتك ؟ وأنت عديمتك ؟ وأياك فقدتك ؟ وأياك عديمتك ؟ ولا بن عصفور في الضميرين المتصلين إطلاقاً فاسدٌ ، حيث قال : إن كان للاسم المتقدم ضميران متصلان حملته على المرفوع منهما ولم يجوز الحمل على غيره (١) فاطلق القول كما ترى في منع الحمل على ضمير النصب ، ولم يفرق بين أن يكون الاسم المتقدم ظاهراً أو مضمراً ، وذلك غير صحيح ، والصواب ما قد مناه (٢) من التفصيل ، فما ذكره ابن عصفور مختصاً / بما إذا كان الاسم المتقدم ظاهراً ، وإنما كان اتصال الضميرين (١٢١ / ب)

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٧٥ / ١ : (وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متصلين أو منفصلين أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، فإن كانا متصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب ، مثال ذلك : أزيداً ظنه قائماً . . .)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٨٢

في هذا الباب مُختَصّاً بباب (ظَنَنْتُ) وب (فَقَدْ) و (عَدِمَ) لأنَّ في ذلك تعدّي فعل المضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ، وقد تقدّم في باب أقسام الأفعال في التعدّي أنّ ذلك لا يجوز إلّا في باب (ظَنَنْتُ) و (فَقَدْ) و (عَدِمَ) .^(١)

وإن كان للاسم المتقدم ضميران أحدهما متصل والآخر منفصل ، فإنّما أن يكون الاسم المتقدم ظاهراً أو مضمراً ، إنّ كان مضمراً حملته على أيّهما شئت نحو : أَنْتَ لم يضربك إلّا أَنْتَ ؟ وَأَنْتَ لم تضرب إلّا إِيَّاكَ ؟ هذا إذا حملت الضمير بمعدّ الهمزة فاعلاً بالفعل المحذوف حملاً له على الضمير الفاعل الذي هو (أَنْتَ) الواقع بمعدّ (إلّا) في المثال الأول ، والضمير المستتر في (تضرب) في المثال الثاني ، فإن حملته مفعولاً حملاً على الضمير المنصوب وهو مفعول الفعل المتأخّر قلت : إِيَّاكَ لم يضربك إلّا أَنْتَ ؟ وإِيَّاكَ لم تضرب إلّا إِيَّاكَ ؟ وإن كان الاسم المتقدم ظاهراً ، فإن كان العامل ليس (فَقَدْ) و (عَدِمَ) ولا من باب (ظَنَنْتُ) لزم الحمل على الضمير المتصل خاصّة ، فتقول : أزيداً لم يضربه إلّا هُوَ ، وأزيد لم يضرب إلّا إِيَّاهُ .

وإن كان العامل (فَقَدْ) أو (عَدِمَ) أو من باب (ظَنَنْتُ) ، فإن كان المتصل من الضميرين هو المنصوب جاز لك الحمل على أيّهما شئت ، فتقول إذا حملت على المتصل : أزيداً لم يظنه قائماً إلّا هُوَ ، وتقول إن حملت على المنفصل : أزيد لم يظنه قائماً إلّا هُوَ .

وإن كان المتصل منهما هو المرفوع لزم الحمل عليه^(٢) خاصّة نحو : أزيد لم يظن قائماً إلّا إِيَّاهُ ، ولا يجوز الحمل على المنفصل .

وإن كان للاسم المتقدم ضمير وسبب ، فإنّما أن يكون الضمير منفصلاً أو متصلاً ، إن كان منفصلاً حملت ذلك الاسم على أيّهما شئت نحو : أزيد لم يضرب أخوه إلّا إِيَّاهُ ، إذا حملت (زيداً) على الأخ ، فإن حملته على (إِيَّاهُ) قلت : أزيداً لم يضرب أخوه إلّا إِيَّاهُ ، وكذلك أيضاً تقول : أزيد لم يضرب أخاه إلّا هُوَ ، إن حملت (زيداً) على

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٥ .

الضمير الواقع بعد (إلا) ، فإن حملته على السبب المنصوب نصبته فقلت : أزيداً لم يضرب أخاه إلا هو .

وإن كان الضمير متصلاً ، فإن كان الفعل من غير باب (ظننت) وغير (فقد) و (عدم) فإما أن يقع السبب في موضع يجب اتصال الضمير لو وقع فيه أو في موضع يجب فيه انفصاله ، فإن كان الأول لزم الحمل على الضمير خاصة ، ولم يجز الحمل على السبب مطلقاً ، فتقول : أزيد ضرب غلامه ، برفع (زيد) حملاً له على الضمير المستتر في (ضرب) وهو الفاعل فيكون (زيد) إذ ذاك فاعلاً بفعل محذوف ، ولا يجوز النصب حملاً على السبب فلا يقال : أزيداً ضرب غلامه . وكذلك تقول : أزيداً ضربته غلامه ، بنصب زيد بالفعل المحذوف حملاً له على الضمير المتصل بـ (ضربته) وهو المفعول ، ولا يجوز رفعه حملاً على السبب الذي هو الغلام / فلا يقال : أزيد ضربته غلامه برفع (أ / ١٢٢) زيد بالفعل المحذوف حملاً على السبب ، وسواء في هذا القسم أكان الاسم المشتغل عنه ظاهراً نحو ما مثل به أم ضمراً نحو : أنت ضربت غلامك ، وإياك ضربك غلامك ، فالضمير الواقع بعد الهمزة في المثال الأول إذا حمل على الفعل المحذوف فيكون فاعلاً حملاً على الفاعل في (ضربت) ولا يجوز أن يقال : إياك ضربت غلامك ، حملاً على الغلام و (إياك) الواقع بعد الهمزة في المثال الثاني مفعول بالفعل المحذوف حملاً على الكاف في (ضربك) ولا يجوز أن يقال : أنت ضربت غلامك ، على أن يكون (أنت) فاعلاً بالفعل المحذوف حملاً على الغلام المرفوع ، فعلى هذا لا يقال : أزيد ضربته غلامه ، ولا : أنت ضربك غلامك ، إلا على أن يكون (زيد) و (أنت) مبتدأين خاصة ، لا متناع رفعه بفعل محذوف حملاً على السبب ، فلا يقال إذناً : هلاً زيد نفعه علمه ، ولا هلاً أنت نفعك علمك ، لأنه كما ذكر لا يكون (زيد) و (أنت) هنا إلا مبتدأين ، ووقع المبتدأ بعد أدوات التحضير ممتنع على ما تقرر في ذكر غير الأدوات التي تلزم الفعل . فأما قول الشاعر :-

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَمَلِّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَّلُ (١)

فَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَقُولَ : (فَإِنْ إِيَّاكَ) فَيَأْتِي بِضَمِيرِ النَّصْبِ بَعْدَ (إِنْ) مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (لَمْ يَنْفَعَكَ) ، حَمَلًا لَهُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ الْكَافُ فِي (يَنْفَعُكَ) إِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِضَمِيرِ الرَّفْعِ فَاعِلًا بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ حَمَلًا عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ (الْعِلْمُ) وَلَا مَبْتَدَأَ لِأَجْلِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٢) أَنَّهَا مِمَّا يَلْزِمُ الْفِعْلَ وَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ ، فَهَذَا الْبَيْتُ كَمَا تَرَى مُشْكِلٌ إِنْ أَتَى بِضَمِيرِ الرَّفْعِ بَعْدَ (إِنْ) نَعَمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ السُّهَيْلِيِّ وَهُوَ جَوَازٌ وَقَوَعُ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَهَا ، لَا إِشْكَالَ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَلْ يَكُونُ (أَنْتَ) مَبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، فَهَذَا الْبَيْتُ بظَاهِرِهِ حُجَّةٌ لِمَذْهَبِ السُّهَيْلِيِّ ، فَاشْكَالُهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ السُّهَيْلِيِّ ، وَفِيهِ تَأْوِيلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) مَبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ (٣) ، وَيَكُونُ أَدْخُلَ (إِنْ) عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ضَرْوَةً ، فَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَكَانَ الْفِعْلِيَّةِ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

..... فَمَا لَنَفْسٍ لَيْلَى شَفِيعَهَا (٤)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْحَامِرِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي رِثَاءِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ
مَلِكِ الْحِيرَةِ . انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٥٥ وَرَوَايَتُهُ

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَصْدَقْكَ نَفْسُكَ فَانْتَسِبْ

وَانْظُرْ أَمَالِي السُّهَيْلِيِّ : ٤٣ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى : ١١٩/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ
عَصْفُورٍ : ٣٧٣/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٦٢٦/٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١٦٥/١
وَالْأَرْتِشَافِ : ١١٠٤ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ١٤٠/١ ، وَالْهَمْعُ : ١٥٩/٥ ،
وَالْأَشْمُونِيُّ : ٧٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٣٩/١ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٤٣٤

(٣) وَالْيَاقُونَ وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ السُّهَيْلِيِّ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ)
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ . وَهَذَا مِنْ وَضْعِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ . انْظُرْ
أَمَالِي السُّهَيْلِيِّ : ٤٣ .

(٤) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ وَتَخْرِيجِهِ فِي ص : ٤٣٥

والتأويل الثاني : أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ لِفَهْمِ المعنى ، ولا يكون من باب الاشتغال والتقدير : فَإِنْ ضَلَلْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ (١) ، وحذفت (ضَلَلْتَ) لفهمه من جهة المعنى ، ألا ترى أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْفَعَهُ عِلْمُهُ فَقَدْ ضَلَّ وَخَسِرَ ، أَوْ تَقَدَّرَ أَنْ شَتَّ (فَإِنْ خَسِرْتَ) وما كان نحوه في المعنى ، فد (أَنْتَ) على هذا التأويل ليس بمحمولٍ

على السبب من / هذا الباب ، بل هو خارج عنه وداخل في باب الاكتفاء عن ظهور (١٢٢ / ب) اللفظ بحصول معناه ، ولو أظهره لكان جائزاً على ما تقدم من أحد القولين في قوله :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنِّسَ أَهْلُكُتْهُ * (٢)

وإن وقع السبب في موضع لو وقع فيه الضمير لكان متفصلاً كأن يقع السبب بعد (إِلَّا) و(أَمْ) ، جاز في الاسم المتقدم إن كان مضمراً أن تحمله على ما أردت من الضمير أو السبب مطلقاً نحو قولك : أَنْتَ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ ، إذا حملت الضمير بعد الهمزة على المضمير المتصل بتضرب وهو المستتر فيه ، فإن حملته على السبب وهو (الْغُلَامُ) قُلْتَ : أَيْيَاكَ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ ، وكذلك أيضاً تقول : أَيْيَاكَ لَمْ يَضْرِبْكَ إِلَّا غُلَامُكَ ، إذا حملته على الضمير المتصل ببيضرك ، وَأَنْتَ لَمْ يَضْرِبْكَ إِلَّا غُلَامُكَ إذا حملته على السبب الذي هو الْغُلَامُ

وإن كان الاسم المتقدم ظاهراً فحكمه كما تقدم في القسم الأول ، لا يجوز فيه الحمل على الضمير نحو : أَهْنَدُ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَهَا ، ولا يجوز أن تقول : أَهْنَدُ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَهَا ، حملاً لهندي على السبب ، وكذلك إن كان الضمير منصوباً والسبب مرفوعاً نحو قولك : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْهَا إِلَّا غُلَامُهَا ، تحمل (هْنَدُ) على الضمير ، ولا يجوز مراعاة السبب فلا يقال : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْهَا إِلَّا غُلَامُهَا .

وإن كان الفعل من باب (ظَنَنْتُ) أو كان (فَقَدْ) أو (عَدِمَ) فإما أَنْ يَكُونَ الاسم ظاهراً أو مضمراً ، إن كان مضمراً حملته على أيهما شئت مطلقاً نحو : أَنْتَ ظَنَنْتَ غُلَامَكَ مُطْلَقاً ، إذا حملت الضمير بعد الهمزة على المضمير المرفوع الذي هو (التَّاءُ)

(١) هذا التأويل ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٧٤ / ١ .

(٢) تقدم البيت بتمامه وتخرجه في ص : ٤٤٢

فى (ظننت) وتقول : أَيْيَاكَ ظَنَنْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا ، إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِى هُوَ الْغَلَامُ ، وتقول أيضاً : أَنْتَ فَقَدْتَ غَلَامَكَ ، إِذَا حَمَلْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَهُوَ التَّاءُ فى (فقدت) وكذلك : أَنْتَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ ، فَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى السَّبَبِ قُلْتَ : أَيْيَاكَ فَقَدْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا وَأَيْيَاكَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ ، وكذلك أيضاً : أَنْتَ ظَنَنْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا وَأَنْتَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ ، وَأَنْتَ فَقَدْتَ غَلَامَكَ ، إِذَا حَمَلْتَ عَلَى السَّبَبِ الَّذِى هُوَ الْغَلَامُ ، وَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْصَوْبِ الَّذِى هُوَ الْكَافُ قُلْتَ : أَيْيَاكَ ظَنَنْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا ، وَأَيْيَاكَ فَقَدْتَ غَلَامَكَ ، وَأَيْيَاكَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ .

وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ ظَاهِرًا ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ ضَمِيرَ رَفْعٍ أَوْ ضَمِيرَ نَصْبٍ ، إِنْ كَانَ ضَمِيرَ نَصْبٍ حَمَلْتَ ذَلِكَ الْاسْمَ الْمُتَقَدِّمَ عَلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ ، فتقول : أَزِيدًا ظَنَّهُ غَلَامَهُ قَائِمًا ، وَأَزِيدًا عَدِمَهُ غَلَامَهُ ، وَأَزِيدًا فَقَدَهُ غَلَامَهُ ، إِذَا حَمَلْتَ (زِيدًا) عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِى هُوَ الْهَاءُ فى (ظننه) و(عديمه) و(فقدته) ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى السَّبَبِ الْمَرْفُوعِ قُلْتَ : أَزِيدُ ظَنَّهُ غَلَامَهُ قَائِمًا ، وَأَزِيدُ عَدِمَهُ غَلَامَهُ ، وَأَزِيدُ فَقَدَهُ غَلَامَهُ .

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ / ضَمِيرَ رَفْعٍ حَمَلْتَ الْاسْمَ الْمُتَقَدِّمَ عَلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ وَامْتَنَعَ (١/١٢٣) حَمْلُهُ عَلَى السَّبَبِ ، فتقول : أَزِيدُ ظَنُّ غَلَامَهُ قَائِمًا ، وَأَزِيدُ عَدِمَ غَلَامَهُ ، وَأَزِيدُ فَقَدَ غَلَامَهُ ، إِذَا حَمَلْتَ زِيدًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فى الْفِعْلِ ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى السَّبَبِ فَانْصَبْتَ لَمْ يَجُزْ ، فَلَا يَقَالُ : أَزِيدًا ظَنُّ غَلَامَهُ قَائِمًا ، وَأَزِيدًا عَدِمَ غَلَامَهُ ، وَأَزِيدًا فَقَدَ غَلَامَهُ . وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ابْنُ عَصْفُورٍ فى جَمِيعِ صُورِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمُشْتَفَلُ عَنْهُ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فى ذَلِكَ وَذَكَرَ أَحْكَامَ الْاسْمِ الظَّاهِرِ خَاصَّةً ، وَالْمُضْمَرِ فى ضَبْطِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

وَأَمَّا الْقَانُونُ الضَّابِطُ ^(١) لَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ وَهُوَ الَّذِى يَحْتَبِرُ بِهِ مَا يَجُوزُ وَمَا يَمْتَنَعُ فى جَمِيعِ صُورِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَهُوَ أَنَّ تَضَعِ الْاسْمَ الْمُشْتَفَلَ عَنْهُ مَوْضِعَ مَا تَرِيدُ الْحَمْلَ عَلَيْهِ مِنْ ضَمِيرٍ أَوْ سَبَبٍ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَبْقِيَتْهُ فى مَوْضِعِهِ وَقَدَّرْتَهُ فى مَكَانِ الضَّمِيرِ

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فى شَرْحِ الْجُمْلِ : (٣٧٥ / ١) وَتَحْتَبِرُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ بِأَنْ تَضَعِ الْاسْمَ الَّذِى اشْتَفَلَ عَنْهُ الْفِعْلَ مَوْضِعَ مَا حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ إِنْ أُمِكنَ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ حَذَفْتَ مَا حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ وَتَرَكْتَهُ فى مَوْضِعِهِ وَنَوَيْتَ بِهِ التَّأْخِيرَ ، فَإِنْ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ بِعَدِّ ذَلِكَ فَهِيَ جَائِزَةٌ قَبْلَهُ وَالْأُخْرَى مَمْتَنَعَةٌ .

أو السَّبَبِ الذي تَرِيدُ الحملَ عليه ، فإذا فعلتَ ما ذَكَرْنَاهُ من تأخيرِ الاسمِ الأولِ إلى موضعِ الضَّميرِ أو السَّبَبِ أو تقديره مؤخرًا ، فتَنظُرُ المسأَلَةَ فإن لِقِيكَ فيها أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ضَعْتَ الحملَ على ذلك الضَّميرِ أو السَّبَبِ ، وإن لم تجد شيئًا منها أَجَزْتَ الحملَ عليه .

والأشياءُ الثلاثةُ التي تَرَاعَى هنا هي التي تَقَدَّمَتْ في بابِ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ فـسـي
 التَّعَدَّى (١) ، وهي تَعَدَّى فعلِ المضمرِ المتَّصِلِ إلى ظاهره مطلقًا ، وتَعَدَّى فعلِ المضمرِ المتَّصِلِ إلى مضمره المتَّصِلِ ، مع كونِ الحاملِ ليس من بابِ (ظَنَنْتَ) ولا (فَقَدَ) ولا (عَدِمَ) ، وتَعَدَّى فعلِ الظَّاهِرِ إلى مضمره المتَّصِلِ مع كونِ الحاملِ أيضًا ليس مِمَّا ذَكَرَ ، فَلأَجْلِ الوجهِ الأولِ الذي هو تَعَدَّى فعلِ المضمرِ المتَّصِلِ إلى ظاهره ، كَزِمَ حملُ الاسمِ الأولِ إذا كان ظاهراً وله ضميرانِ متَّصلانِ على الضَّميرِ المرفوعِ منهما ، ولم يجزِ الحملُ على المنصوبِ في مثل قولك : أَهْنَدُ ظَنَنْتَهَا قَائِمَةً ، وَأَهْنَدُ فَقَدَتْهَا ، وَأَهْنَدُ عَدِمَتْهَا ، فلا يجوزُ نَصْبُ (هْنَدِ) حملاً على ضميرِها المنصوبِ الذي هو الهَاءُ في (ظَنَنْتَهَا) و (فَقَدَتْهَا) و (عَدِمَتْهَا) لأنَّكَ إذا اخْتَبَرْتَ ذلك بما تَقَدَّمَ فَازِلْتَ تلكَ الهَاءَ ، وَقَدَّرْتَ (هْنَدًا) في موضعِها مفعولًا لذلك الفعلِ كما كان الضَّميرُ ، وَجَدْتَ الفعلَ فاعْلَمَهُ ضميرُ لَهْنَدِ متَّصِلٌ ، وقد تَعَدَّى لَفْظُ (هْنَدِ) وهذا هو تَعَدُّيه فعلِ المضمرِ المتَّصِلِ إلى ظاهره ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ (٢) ذلك لا يجوزُ على الإطلاقِ ، فَلَا يجوزُ لذلك الحملُ على ضميرِ النَّصْبِ .

فإن كان الاسمُ الأولُ مضمراً ، جَازَكَ الحملُ على أيِّ الضَّميرينِ شئتَ مطلقًا ، لأنه لا يُؤدِّي بالاختيارِ المذكورِ إلى ذلك الوجهِ الممنوعِ ، فيجوزُ لَكَ أَنْ تقولَ : أَيْيَاكَ ظَنَنْتَكَ عَالِمًا ، حملاً لَيْيَاكَ على ضميرِ النَّصْبِ الذي هو الكَافُ ، لأنَّكَ لو أَرَلْتَهُ وَجِعلْتَ (إِيَّاكَ) في موضعه وبصيرُ إِذْ ذَاكَ ضميراً متَّصلاً بـ (ظَنَنْتَ) لأنَّ هذا ليس من مواضع انفصالِهِ ، فيصيرُ اللَّفْظُ : أَظَنَنْتَكَ عَالِمًا / وليس في هذا تَعَدَّى فعلِ المضمرِ المتَّصِلِ إلى ظاهره (١٣٣ / ب)

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ ليس بظاهرٍ ، إنَّما في هذه المسألة تعدَّى فعل المضمِرِ المتَّصلِ إلى مضمَرِه المتَّصلِ ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك لا يمتنعُ ^(١) في باب (ظَنَنْتُ) ولا في (فَقَدَ) و (عَدِمَ) وكذلك أيضاً تقولُ : أَأَنْتَ ظَنَنْتَكَ عالِماً ، حملاً لأنَّتَ على ضميرِ الرَّفْعِ الذي هو التَّاءُ في (ظَنَنْتُ) لأنَّك لو أزلتَ التَّاءَ وجعلتَ (أَنْتَ) في موضعِها لا تتصلُ أيضاً وصارتُ تاءً ، فصارتِ المسألةُ : أَظَنَنْتَكَ عالِماً ، وليس في هذا أكثرُ من تعدَّى فعل المضمِرِ المتَّصلِ إلى مضمَرِه المتَّصلِ ، وذلك جائزٌ في باب (ظَنَنْتُ) وفي (فَقَدَ) و (عَدِمَ) على ما ذكرنا ، وإنَّما قلنا في اختيارِ حملِ (هندی) من نحو قولك : أَهَنْدُ ظَنَنْتَهَا قائِمةً ، على ضميرِ النَّصبِ الذي هو الهاءُ ، إنَّك تقدَّرُ (هندی) في مكانِ ذلك الضَّميرِ دون أن تضعَها موضعه ، لأنَّ وضعَه موضعه لا يمكنُ ، إنَّ يكونُ في ذلك عودُ الضَّميرِ على ما بعده لفظاً ومرتبَةً وذلك لا يجوزُ إلَّا في أبوابٍ معدودةٍ يأتي ذكرُها إنَّ شاءَ اللهُ تعالى في بابِ ما يجوزُ تقدُّمُه من المضمِرِ على الظَّاهرِ وما لا يجوزُ ، وليس هذا منها ، فلا جملَ هذا تبقى (هندی) في موضعِها وتقدَّرُها في مكانِ الضَّميرِ ، ألا ترى أنَّك لو وضعتَها في موضعِ الضَّميرِ لصارَ اللَّفْظُ : أَظَنَنْتُ هندیَّ قائِمةً ، وفاعلُ (ظَنَنْتُ) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على (هندی) وهندی هو المفعولُ ، ولا شكَّ أنَّ المفعولَ في المرتبةِ بعد الفاعلِ ، ولأجلِ الوجهِ الأوَّلِ أيضاً امتنعَ حملُ الاسمِ الظَّاهرِ على السَّببِ المنصوبِ في مثلِ قولك : أَزِيداً ضَرَبَ غَلامَهُ ، وأهندياً لم تضربْ إلَّا غَلامَها ، وأزیداً ظَنَّ غَلامَهُ قائِماً ، وأزیداً عَدِمَ غَلامَهُ ، وأزیداً فَقَدَ غَلامَهُ ، ألا ترى أنَّك لو أزلتَ السَّببَ وقَدَّرتَ (زیداً) ففی لوجدتَ فاعلَ الفعلِ ضميراً لزیدٍ متصلاً وقد تعدَّى إلى لفظِ زیدٍ ، وهذا هو تعدَّى فعلِ المضمِرِ إلى ظاهِرِه ، فلا يجوزُ الحملُ على ذلك السَّببِ في مثلِ هذا مطلقاً ، وإنَّما لم تضع (زیداً) موضعِ الضَّميرِ في الاختیارِ ، لأنَّه لا يمكنُ لما يليقُ فيه من عودِ الضَّميرِ على ما بعده لفظاً ومرتبَةً كما تقدَّم .

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّفْظَ كَانَ يَصِيرُ : أَضَرَبَ زِيداً ، وَأظَنَّ زِيداً قائِماً ، وفاعلُ الفعلِ ضميرٌ

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

مستتر فيه ، يحوط على (زيد) و (زيد) هو المفعول وهو متأخر في اللفظ والمرتبة ،
ولأجله أيضاً امتنع الحمل على الضمير المنفصل في نحو : أزيداً لم يضرب إلا إياه ،
وأزيداً لم يظن قائماً إلا إياه ، ولأجل الوجه الثاني الذي هو تعدى فعل المضمر
المتصل إلى مضمرة المتصل مع كون الحامل ليس (فقد) و (عديم) ، ولا من باب
(ظننت) امتنع حمل الاسم المتقدم إذا كان مضمراً وله سبب وضمير متصل على السبب
الذي لو وقع الضمير في موضعه لكان متصلاً في مثل : إياك ضربت غلامك ، ألا ترى أنك
لو وضعت (إياك) موضع السبب الذي هو (غلامك) لا تصل بالفعل وصار اللفظ / (١/٢٤)
(أضربتك) فقد تعدى (ضرب) وفاعله ضمير متصل إلى ضمير متصل ، وكلا الضميرين
في المعنى لشيء (واحد) ، وهو هنا المخاطب ، وكذلك أيضاً في مثل : أنت ضربك
غلامك ، فهذا أيضاً لا يجوز ، لأنك إذا وضعت (أنت) موضع السبب الذي هو
(الغلام) اتصل بالفعل وصار اللفظ : (أضربتك) ولأجل الوجه الثالث الذي هو
تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل امتنع الحمل على الضمير المنفصل في نحو : أزيد
لم يضربه إلا هو (٢) ، لأنك إذا اخترت ذلك بما تقدم فوضعت (زيداً) موضع (هو)
صار اللفظ : ألم يضربه إلا زيد ، فهذا الفعل فاعله اسم ظاهر ، وهو (زيد) وقد
تعدى إلى ضميره الذي هو الهاء في (يضربه) وذلك غير جائز إلا في (فقد) أو (عديم)
أو في باب (ظننت) ولأجله أيضاً امتنع الحمل على السبب في نحو : أزيد ضربه غلامه ،
وأهتد لم يضربها إلا غلامها ، لأنه بالاختيار المذكور إذا وضعت الاسم الأول موضع
السبب صار اللفظ : أضربه زيد ، وألم يضربها إلا هتد ، ففي هذا ونحوه تعدية فعل
الظاهر إلى مضمرة المتصل ، فهذه صور تنزيل المسائل على القانون الكلي بمراعاة
الأوجه الثلاثة ، فيقاس على ما ذكر من الأمثلة ما سواه . والله الموفق برحمته .

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٢) كلمة : (هو) غير واضحة في الأصل .

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الْأَسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ

الحُرُوفُ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِمَعْنَى الْكَلِمِ ^(١) وَالْأَلْفَاظِ ، لِأَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ لَمْ يَذْكُرْ فِي
الْبَابِ إِلَّا أَفْعَالًا .

وَالْحَرْفُ يُطْلَقُ فِي الْأَصْطِلَاحِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، عَلَى الْكَلِمَةِ اسْمًا كَانَتْ أَوْ فِعْلًا
أَوْ حَرْفًا ، وَهَكَذَا فَعَلَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ ، وَعَلَى حَرْفِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ
قَسِيمُ الْأَسْمِ ،

وَالْفِعْلُ كَحُرُوفِ الْجَبْرِ وَحُرُوفِ الْمَصَافِ وَنَحْوِهَا ، وَعَلَى حَرْفِ الْهَجَاءِ كَالْبَاءِ مِمَّنْ
(ضَرَبَ) وَالضَّادَ وَالرَّاءَ مِنْهُ ، وَكَالزَّائِ مِنْ (زَيْد) .

وَالنَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ :

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي عَدَدِ هَذِهِ الْكَلِمِ وَتَحْمِيْنِهَا

وَهِيَ : كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَمَاتَ ، وَفَدَا ، وَرَاحَ ، وَآخَى ^(٢) ،
وَعَادَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَ(مَا زَالَ) مَاضِي (يَزَالُ) ، وَمَا أَنْفَكَّ ، وَمَا فَتَى ، وَمَا بَرَحَ ،
وَمَا دَامَ ،

(١) قُلْتُ : وَتَسْمِيَةُ الْكَلِمَةِ بِالْحَرْفِ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ كَتَسْمِيَةِ الْكَلَامِ بِالْكَلِمَةِ كَمَا قَالَ
ابْنُ مَالِكٍ فِي أَوَّلِ أَلْفِيَّتِهِ : (وَكَلِمَةٌ بِهَا الْكَلَامُ قَدْ يَوْمُ) وَالْعَرَبُ اسْتَمْطَلَتْ
الْحَرْفَ بِمَعْنَى الْكَلِمَةِ ، جَاءَ فِي اللِّسَانِ فِي مَادَةِ (حَرْفِ) : وَكُلُّ كَلِمَةٍ تَقْرَأُ عَلَى
الْوُجُوهِ مِنَ الْقُرْآنِ تَسْمَى حَرْفًا ، تَقُولُ : هَذَا فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْ فِي قِرَاءَةِ
ابْنِ مَسْعُودٍ .

هَذَا وَقَدْ عَقِبَ كُلُّ مَنْ ابْنُ السَّيِّدِ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ : ١٥٧ - ١٥٩ ، وَابْنُ أَبِي
الرَّبِيعِ فِي الْبَسِيطِ : ٥٢٩ ، عَلَى تَسْمِيَةِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ لِعَوَامِلِ هَذَا الْبَابِ
بِالْحُرُوفِ ، وَانَّمَا هِيَ أَفْعَالٌ نَاقِصَةٌ . وَابْنُ لُبٍّ يَرَوِي نَفْسَ الْعِنَوَانِ مِنْ كِتَابِ
الْجَمَلِ ص : ٥٣ ، وَيُشْرِعُ فِي تَقْيِيدِهِ عَلَيْهِ .

(٢) فِي اللِّسَانِ : (أَيْنَى : آتَى يَيْئِنُ أَيْضًا : سَارَ وَعَادَ . وَآتَى إِلَى أَهْلِهِ : رَجَعَ إِلَيْهِمْ
.. وَتَقُولُ : أَفْعَلُ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَهُوَ مَصْدَرُ آتَى يَيْئِنُ أَيْضًا أَيْ رَجَعَ .
قَالَ اللَّيْثُ : الْأَيْتَى صَيْرُورَةُ الشَّيْءِ شَيْئًا غَيْرَهُ) .

و(جَاءَ) فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ (١) ، وَيُرْوَى أَيْضًا : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ،
و(قَعَدَ) فِي قَوْلِهِمْ : (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ) (٢) ، و(مَا) الْحِجَازِيَّةُ
وَأَخْتَاهَا (لَا) و(لَاتَ) ، وَأَفْعَالُ الْمُقَارِبَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
عَسَى الْفُؤَيْرُ أَبُوسَا (٣)

وقول الآخر :

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيْيَا (٤)

و(مَا) الْحِجَازِيَّةُ وَأَخْتَاهَا وَأَفْعَالُ الْمُقَارِبَةِ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا فِي أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) قيل : أول من قالها الخوان لابن عباس حين أرسله على إليهم . انظر الهمع :

٢٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٦/١ ، والكتاب : ٥١/٥٠ ،

١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٣ .

(٢) حكاه ابن الأعرابي ، اللسان : (قَعَدَ) وانظر الأشموني : ٢٢٩/١ .

(٣) هذا مثل تقوله العرب ، ويضرب مثلاً لكل ما يخشى منه الشر ، وأصله : أَنْ غَارًا

كَانَ فِيهِ نَاسٌ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ ، فَمَاتُوا جَمِيعًا ، فَضَرَبُوهُ مَثَلًا ، ثُمَّ تَمَثَّلَتْ بِهِ الزَّيْنَاءُ

مَلَكَةُ الْجَزِيرَةِ . وَالْفُؤَيْرُ : تَصْنِيرُ الْفَارِ ، وَالْأَبُوسُ : جَمْعُ يَأْسٍ أَوْ يَوْسٍ ، وَفِي

نَصَبِ (أَبُوسَا) لِلْعُلَمَاءِ تَخْرِيجَاتٌ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ خَبِرَ عَيْسَى وَعَلَيْهِ سَيُوبُهُ وَأَبُو

عَلَى ، وَقِيلَ : خَبِرَ (يَكُونُ) مَحْذُوفَةً وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ ، وَقِيلَ : مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ

مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ يَصِيرُ ، وَقِيلَ : مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ . انظر الكتاب :

٥١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨/٣ ، وكتاب الأمثال : ٣٠٠ ، والمستقصى : ١٦١/٢

ومجمع الأمثال : ١٧/٢ .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ينسب لتأبط شرا . وعجزه :

وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصَفِّرُ

وَأَبَتْ : رَجَعَتْ . فَهْمٌ : قَبِيلَةُ الشَّاعِرِ . تُصَفِّرُ : مِنْ صَفِيرِ الطَّائِرِ .

انظر الشاهد في الحماسة لأبي تمام : ٧٢/١ ، والرواية فيها (وَلَمْ أَكْ) وَصَحَّحَ

ابن جنى رواية (وَمَا كِدْتُ) ، شرح الحماسة لابن جنى : ل/٣٧ ، والخصائص

٣٩١/١ ، والتوطئة : ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٣٠/١ - ٥٤٠ ،

وشرح الكافية الشافية : ٤٥٢/١ ، وأوضح الصالك : ٣٠٢/١ ، والهمع :

١٤١/٢ ، والأشموني : ٢٥٩/١ ، والخزانة : ٥٤١/٣ .

والكَلَامُ في هذا الباب إِنَّمَا هو على البَاقِي ، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا كَوْن (زَالَ) من هذا الباب بِأَن يَكُونَ ماضٍ (يَزَالُ) ، تَحَرُّزاً من (زَالَ) التي هي ماضٍ (يَزُولُ) ، لِأَنَّ هَذِهِ ليست من هذا الباب ولا تدخل لها فيه ، إِنَّمَا هي بمنزلة (قَامَ يَقُومُ) وهي من ذوات الواو بدليل (يَزُولُ) ووزنها (فَعَلَ) أصلها : (زَوَلَ)

وَأَمَّا (زَالَ) الَّتِي هي من هذا الباب ، فقد جعلها الفارسيُّ / من ذوات الياء ، (١٢٤ / ب) من مادة (التَّزِيلِ) بمعنى التفرُّق ، قَالَ تَعَالَى : (فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ) (١) أَيَّ : فَرَّقْنَاهَا ، ووزنها (فَعِلَ) أصلها (زِيلَ) أَلَّا تَرَى أَنَّ المضارع الذي هو (يَزَالُ) جاء على (يَفْعَلُ) أصله (يَزِيلُ) .

الفصل الثاني : في أقسام هذه الكلم

ولها أربعة انقسامات :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا تنقسم بالنظر إلى التَّامِ والنَّقْصَانِ إلى قسمين : قِسْمٌ لا يستعمل إلا ناقصاً ، ومعنى هذا أَنَّهُ أَبَدًا لا بُدَّ له من اسم وخبر ، ولا يكتفى بفاعلٍ كسائر الأفعال من غير هذا الباب ، وهو : لَيْسَ ، وما زَالَ ، وما فَتَى (٢) ، وجماء ، وقَعَدَ في المثليين .

وقِسْمٌ يستعمل ناقصاً تارةً وتاماً أخرى ، وهو : ما بقي من أفعال هذا الباب ، يستعمل ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر ، ويستعمل أيضاً تاماً يكتفى بفاعلٍ كسائر الأفعال في غير هذا الباب كقوله تَعَالَى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) (٣) (ذُو) فاعِلٌ

(١) من الآية : (٢٨) من سورة يونس . وانظر تفسير القرطبي : ٨ / ٣٣٣ . واللسان (زيل) .

(٢) قال السيوطي في المصباح : ٨٢ / ٢ : (ثم منها ما لزم النقص ، وهو (ليس) باتفاق ، و (زال) خلافاً للفارسي فإنه أجاز في (الحليات) : أَنَّهَا تأتي تامة قياساً لا سماعاً ، و (فتى) خلافاً للصَّغَانِي فإنه ذكر في (نوار الإعراب) استعمالها تامة نحو : فتئت عن الأمر فتاً : إِذَا نسيته) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور

بـ (كَان) ولا تفتقر هنا إلى غيره ، وصارت (كَان) هنا بمنزلة (حَضَرَ) كما تقول :
وإن حَضَرَكَ وعسرة .

الانقسام الثاني : أنها تنقسم إلى ما يَزَادُ قِيَّاساً بين الشيئين المتلازمين وهو —
(كَان) وَحْدَهَا ، وإلى ما لا تجوز زيادته إلا أن سُمِعَ وهو مابقي . فمثال زيادة (كَان)
بين المتلازمين قولهم في باب التصحيب : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، عند أكثر النحويين .
الأصل : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، لكنهم زادوا (كَان) بين المبتدأ الذي هو (مَا)
وخبرها الذي هو الجملة بعده ، وقول الشاعر :-

سَرَاةً بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانٍ - الْمُسَوِّمَةِ الصِّرَابِ (١)

الأصل : عَلَى الْمُسَوِّمَةِ ، فَرَادَ (كَان) بين الجار والمجرور . وكذلك أيضاً قول

الآخر :-

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ (٢)

(١) من الوافر ، ولم أعر على نسبته ، وسرارة : جمع سار . وتسامى : أصله تتسامى
من السمو ، والمسمومة : هي الخيل ، والصراب : الخيل العربية .

وهو من شواهد اللمع : ٣٩ ، والتبصرة : ١٩٢/١ ، وشرح شواهد الجمل
لابن سيدة : ل / ١١ ، والتواطئة : ٢١١ ، وأصلاح الخلل : ١٢٥ ، والأشمونى
٢٤١/١ ، والهمع : ١٠٠/٢ .

(٢) من الوافر للفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك . ورواية صدره
في ديوانه : ٢٩٠/٢ : فكيف إذا رأيت ديار قومي

وهو من شواهد سيبويه : ١٥٣/٢ ، والمقتضب : ١١٦/٤ ، ومجاز القرآن
٧/٢ - ١٤٠ ، والجمل : ٦٢ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٠٩/١ ، والبسيط :
٦٠٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢/١ ، والتصريح : ١٩٢/١ ، وأصلاح
الخلل : ١٧٤ ، وأوضح الصالح : ٢٥٨/١ ، واللسان والتاج (كون)
والخزانة : ٣٧/٤ . ويروى صدره في الكتاب :

فكيف إذا رأيت ديار قومي

فـ (كِرَامٍ) نعتٌ لـجيرانٍ ، و (كَانَ) زائدةٌ ^(١) ، فَصِلَ بِهَا بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ ،
وكذلك أيضاً قولُ العربِ : " وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشَبِ الْكَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوْجَدْ
- كَانَ - مِثْلُهُمْ " ^(٢) فـ (مِثْلُهُمْ) مفعولٌ لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ بـيُوجَدُ ، و (كَانَ) زائدةٌ بـيْنِ
الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ، وتقولُ أيضاً: إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ - كَانَ - زَيْدًا ^(٣) ، فزَيْدًا اسْمُ (إِنْ)
و (مِنْ أَفْضَلِهِمْ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، و (كَانَ) زائدةٌ فَصَلَّتْ بِهَا بَيْنَ (إِنْ) وَاسْمِهَا ،
وَالشَّيْئَانِ الْمُتَلَازِمَانِ كَالْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالنَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي (كَانَ) الزَّائِدَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الزَّمَانِ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ
- كَانَ - قَائِمٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ أَمْسٍ قَائِمٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ ^(٤) ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ
أَبِي الرِّبِيعِ ^(٥) .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ فَاعِلٍ ، وَفَاعِلُهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : عَلَى كَانَ الْمَسُومَةُ
الْعِرَابِ ، ضَمِيرٌ يَحْوِذُ عَلَى الْكُونِ الْمَفْهُومِ مِنْ (كَانَ) ، وَإِلَى هَذَا الثَّانِي ذَهَبَ
الْقَاضِي أَبُو سَعِيدٍ السَّيْرَافِيُّ ^(٦) .

(١) هذا مذهب سيويه والجمهور ، وغالفهم المبرد في ذلك فعنده أن (كان) لا يصح أن تكون هنا زائدة ، لأن (كانوا) رفعت الضمير ، وكان الزائدة لا ترفع ولا تنصب . انظر المقتضب : ١١٦/٤ - ١١٧ ، وتابعه ابن هشام في أوضح المسالك : ٢٥٨/١ .

(٢) قائله قيس بن غالب البدرى ، وفاطمة زوج زياد بن عبد الله الحبسى ، وهى من منجبات العرب وأولادها هم : الربيع وقيس وعمارة وأنس . انظر شرح المفضليات ٢٩ - ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٨٩/١ ، وشرح المفصل : ١٠٠/٧ .

(٣) الكتاب : ١٥٣/٢ .

(٤) المجمع : ١٠١/٢ ، وحاشية الايضاح : ٩٨/١ .

(٥) البسيط : ٦٠٧ .

(٦) ووافقه الصيمرى ، انظر شرح السيرافى : ١٤/٣ - ١٥ ، والتبصرة : ١٩٢/١ ، والمجمع : ١٠٢/٢ ، والخزانة : ٣٤/٤ .

وَمَثَالُ مَا سُمِعَ مِنْ زِيَادَةٍ غَيْرِ (كَان) مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِهِمْ : (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَاها)^(١) ف (ما) مبتدأ فيه معنى التعجب ، و (أَبْرَدَهَا) فِعْلٌ مَاعِيٍّ وَمَفْعُولٌ هُوَ الْهَاءُ ، وَفَاعِلٌ (أَبْرَدَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى (ما) ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ / فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (ما) ، وَالْمَعْنَى : مَا أَبْرَدَهَا ، و (أَصْبَحَ) (١٢٥ / أ) زَائِدَةٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْمَعْنَى : مَا أَبْرَدَهَا فِي الصَّبَاحِ ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَمْسَى مَا أَدْفَاها ، الْمَعْنَى : مَا أَدْفَاها فِي الْمَسَاءِ ، وَحَمَلَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ (أَصْبَحَ وَأَمْسَى) فِي هَذَا الَّذِي حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى أَنَّهُمَا غَيْرُ زَائِدَتَيْنِ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ مَا سِوَى (كَان) لَمْ تَثْبُتَ^(٢) ، فَأَصْبَحَ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (مَا) وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ إِلَى (ما) وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (أَبْرَدَهَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (أَصْبَحَ) وَكَذَلِكَ (أَمْسَى) فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَمْسَى أَدْفَاها ، وَهَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي الْقَاسِمِ^(٣) ، لِأَنَّهُ حَمَلَ قَوْلَهُمْ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، عَلَى أَنَّ (كَان) فِيهِ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ .

وَزَعَمَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ أَيْضًا أَنَّ هَذَا الَّذِي حَكَاهُ الْأَخْفَشُ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَطَاعِنُونَ فِيهِ وَيُرْوَنَ مَصْنُوعًا^(٤) .

الانقسام الثالث : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَنْقَسِمُ إِلَى مُتَصَرِّفٍ وَغَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، فَفِي مُتَصَرِّفٍ : لَيْسَ ، وَدَامَ ، وَجَاءَ ، وَقَعَدَ ، فِي الْمَثَلِينَ الْمَسْمُوعَيْنِ ، لَا يُقَالُ مِنْ هَذِهِ

(١) انظر الأشموني : ٢٤١ / ١ ، وشرح الفصل : ١٥١ / ٧ - ١٥٢ ، وفي شرح

الجميل لابن عصفور : ٤١٥ / ١ : (وزعم أهل الكوفة أن أَمْسَى وأصبح تزدان

ك (كان) وحكوا : ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها ، يمينون الدنيا) وانظر

كذلك البسيط : ٦٢١ ، والمساعد : ٢٦٨ / ١ ، والهمع : ١٠٠ / ٢ ، وضمج

الأخفش الأوسط : ص ٢٥٢

(٢) انظر البسيط : ٦٢١ .

(٣) الجمل ص : ١١٦ - ١١٧ .

(٤) البسيط : ٦٢١ .

الأربعة سيوى لفظ واحد^(١) ، فلا يُقال : لا أَكَلَمَكَ ما يَدُومَ زَيْدٌ قَائِمًا ، على أن يكونَ (يَدُومَ) مُضَارِعٌ (دَامَ) الناقصة ، فزَيْدٌ اسْمُهَا و(قَائِمًا) خَبَرُهَا . إِنَّمَا يُقَالُ : مَا دَامَ^(٢) خَاصَّةً .

وكذلك أيضًا (جَاءَ) و(قَعَدَ) لا يستعمل لهما مُضَارِعٌ ، ولا يستعملان ناقصين إلا في المثليين المسموعين خَاصَّةً ، لأنَّهما في ذينك المثليين بمنزلة (صَارَ) فمعنى قولهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ : مَا صَارَتْ حَاجَتُكَ ، ف(ما) مبتدأ فيه معنى الاستفهام ، و(جَاءَتْ) في موضع الخبر ، واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها يعود إلى (ما) وَأَنْتَ حَمَلًا على معنى (ما) لأنها الحاجة في المعنى ، ألا ترى أن المعنى : أَيُّ حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجَتُكَ وَحَاجَتُكَ خَبَرٌ (جَاءَتْ) وحكى سيبويه أن بعض العرب يقول : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ^(٣) ، برفع الحاجة على أنها اسمُ (جَاءَتْ) و(ما) خَبَرُهَا مقدَّمٌ عليها ، كأنك قلت : أَيُّ حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجَتُكَ . ومعنى قولهم : (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ) : حَدَّ شَفْرَتَهُ حَتَّى صَارَتْ مِثْلَ الحَرِيَّةِ ، فاسمُ (قَعَدَتْ) ضميرٌ مستترٌ فيها يعود إلى الشفرة والجملة بعدها من (كَأَنَّ) واسمها وخبرها في موضع نصبٍ خبراً لـ (قَعَدَتْ) .

وَذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ إِلَى أَنَّ (قَعَدَ) تستعمل ناقصة بمعنى (صَارَ) في غير هذا ، وأنها تتصرف ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (فَتَقَعَّدَ طُومًا مَحْسُورًا)^(٤) وقوله سبحانه : (فَتَقَعَّدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا)^(٥) وما كان نحو هذا ، فالمعنى عنده : فتصيرُ^(٦)

(١) انظر الهمع : ٧ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٣ / ١ .

(٢) رجع العلامة الصبان أن (دَامَ) الناقصة لها مصدر ، واستدل على ذلك بأمرين ، انظرهما في حاشيته على الأشموني : ٢٠ / ١ .

(٣) وفي الكتاب : ٥١ / ١ (وزعم يونس أنه سمع ربيعة يقول : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، فيرفع) .

(٤) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء .

(٥) من الآية : (٢٢) من سورة الاسراء .

(٦) الكشاف : ٤٤٤ / ٢ - ٤٤٧ .

ملوماً محسوراً ، فاسمها ضميرٌ مستترٌ للمخاطب (ملوماً) خبرها ، وأكثر النحويين (١)
يقصرون ذلك على ما تقدم ، ويرون القعود في الآيتين ليس بمعنى الصيرورة ، وإنما
هو بمعنى الذل ، والمعرب كثيراً ما تهرب عن الذل باللصوق بالأرض ، وهذا من باب
المجاز ، والضمير في (تقعد) عندهم فاعل ، و (ملوماً) حالٌ منه . (٢)

والمتصرف من هذه الأفعال ما عدا / الأربعة المذكورة ، تقول : كان زيدٌ قائماً (٨٥/ب)
ويكون زيدٌ قائماً ، وكُن قائماً ، وكذلك : ما زال زيدٌ عالماً ، وما يزال زيدٌ عالماً .

الانقسام الرابع : أنها تنقسم قسمين ، قسم يلزم أداة النفي ولا يستعمل في حال
نقصانه إلا بها ظاهرة أو مقدرة (٣) ، وهو : زال وأنفك ، وفتى ، ورح . تقول : ما
زال زيدٌ عالماً ، ولا ينفك زيدٌ قائماً ، ولن يرح زيدٌ ضاحكاً ، وما فتى زيدٌ عالماً .

ومثال كون أداة النفي مقدرة قوله تعالى : (تالله تفتؤا) (٤) التقدير : تالله
لا تفتؤ ، وحذفت (لا) لدخولها على جواب القسم ، و (لا) النافية يجوز حذفها في
هذا الموضع على ما يذكر في باب القسم إن شاء الله تعالى . تقول : والله يقوم زيدٌ ،
تعني : والله لا يقوم . ومثل الآية أيضاً قول الشاعر :-

فقلتُ : يمينُ الله أبجُ قاعداً (٥)

أراد : لا أبج . ونفى هذه الأفعال الأربعة إيجاباً في المعنى ، ولذلك لا تدخل
(إلا) على خبرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما زال زيدٌ عالماً ، فالمعنى اثبات العلم
لزيد (٦) ، فلا يجوز أن يقال : ما زال زيدٌ إلا عالماً ، فأما قول ذي الرمة :

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٣ / ١ .

(٢) اقتفى المصنف في الكلام على (جاء وقعد) وهكاية مذهب الزمخشري والرد عليه ،

أثر ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٥٣٧ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٦ / ١ .

(٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .

(٥) تقدم البيت بكامله وتخريجه في ص : ٣٥١ .

(٦) انظر الجمل : ٦١ ، والبسيط : ٦٠١ ، والمهم : ٩٧ / ٢ .

حَرَّاجِيحٌ لَا تَنفَكُ إِلَّا مَنَاحَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلْدًا فَقَرًا^(١)
 فظَاهِرُهُ أَنَّ (مَنَاحَةً) خَبَرٌ (تَنفَكُ) ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا قَدْ أَدْخَلَ (إِلَّا) عَلَى خَبَرٍ
 (مَا أَنْفَكَ) وَقَدْ حَمَلَ ابْنُ جَنِّي (إِلَّا) فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى الزِّيَادَةِ ، قَالَ : وَقَدْ جَاءَتْ
 زَائِدَةٌ^(٢) فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مُنْجِنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُطْلَلًا^(٣)
 هَكَذَا أُنْشِدَهُ : أَرَى الدَّهْرَ مُنْجِنُونًا بِأَهْلِهِ وَزَادَ (إِلَّا) . وَكَذَلِكَ هَذَا الْبَيْتُ أَرَادَ :
 مَا تَنفَكُ مَنَاحَةً ، وَعَلَى الزِّيَادَةِ أَيْضًا حَمَلَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ^(٤) ، وَذَكَرَ الصِّمَرِيُّ^(٥) أَنَّ أَكْثَرَ

(١) من الطويل لذي الرِّمَّة . وحجاجيخ : جمع حرجوخ بضم فسكون كعصفور وهي
 الناقة السمينة الطويلة أو الضامرة ، والمراد بالخسف : حبسها عن المرعى .
 انظر الشاهد في ديوانه : ٢٤٠ ، والكتاب : ٤٨ / ٣ ، ومعاني القرآن : ٢٨١ / ٣ ،
 وفيه (قلائص) مكان (حجاجيخ) ، والتبصرة : ١٨٩ / ١ ، وأملى ابن الشجري :
 ١٢٤ / ٢ ، والمحتسب : ٣٢٩ / ١ ، والانصاف : ١٥٦ / ١ ، وشرح المفصل
 ١٦٠ / ٧ ، والافصح للفاروقي : ٢١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨ / ١ ،
 والبسيط : ٦٠٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢ / ١ ، والمغنى : ٧٣ / ١ ،
 والهمع : ٩٧ / ٢ .

(٢) المحتسب : ٣٢٨ / ١ .

(٣) من الطويل ينسب إلى بعض العرب من بني سعد . والمنجنون : الدولا ب الذي
 يستقى عليه ، ورواية البيت كما في أوضح المسالك : ٢٧٦ / ١ ، والأشمونى : ٢٤٨ / ١
 وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات الا مُطْلَلًا
 وانظر المحتسب : ٣٢٨ / ١ ، والمغنى : ٧٣ / ١ ، والهمع : ١١١ / ٢ ، والخزانة
 ١٢٩ / ٢ .

(٤) البسيط : ٦٠٣ .

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري . أخذ عن أبي سعيد السيرافي
 والرماني والحسين بن علي النعماني البصري . كان فهما عاقلاً ، صنف كتاب التبصرة
 في النحو وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين ، ولأهل المغرب باستعماله
 عناية تامة . لم تذكر المصادر تاريخ وفاته ولا ميلاده .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٩ / ٢ ، وانباه الرواة : ١٢٣ / ٢ .

النحويين حَطُّوا هذا البيت على الخلط والضرورة ، ثُمَّ قَالَ : (وَوَجْهُهُ عِنْدِي أَنَّهُ
أَدْخَلَ (إِلَّا) فِي هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّ لَفْظَهُ نَفْيٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْإِيجَابِ (١) ، فَيَكُونُ
هَذَا مِنْ مَرَاعَاةِ اللَّفْظِ كَمَا قَالَ جَدِيمةُ الْأَبْرَشِ :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَـلَمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ (٢)

فَأَدْخَلَ النُّونَ الْخَفِيفَةَ فِي (تَرْفَعُنْ) مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْوَاجِبِ ، وَمَوْضِعُ نُونِ التَّوَكُّيدِ
فِي الْمَضَارِعِ إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ الْوَاجِبِ كَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَإِنَّمَا أَدْخَلَ النُّونَ هُنَا فَمِنَ
الْوَاجِبِ لِأَنَّ (رَبِّ) تَقْلِيلٌ ، وَالتَّقْلِيلُ بِمَنْزِلَةِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهُ نَفْيُ الْكَثِيرِ فَشَبَّهَ التَّقْلِيلَ
بِالنَّفْيِ وَأَدْخَلَ النُّونَ فِي (تَرْفَعُنْ) وَكَذَلِكَ (مَا أَنْفَكَ) لَفْظُهُ نَفْيٌ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى
الْإِيجَابِ ، فَأَدْخَلَ (إِلَّا) بِحَكْمِ اللَّفْظِ وَتَشْبِيهِهَا لِهَذَا بِالنَّفْيِ الْمَحْضِ وَلَمْ يُرَاعِ الْمَعْنَى .
وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الصَّيْمَرِيُّ صَحِيحٌ ، وَمَرَاعَاةُ اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى مَوْجُودَةٌ فِي كَلَامِ
الْمَرْبِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

لَمَّا أَغْضَلْتَ شُكْرَكَ فَانْتَصَحَنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جَلَّ مَالِي (٣)

كَيْفَ أَدْخَلَ لَامَ الْقَسَمِ عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ فِي قَوْلِهِ (لَمَّا) ، فَإِنَّمَا فَحَلَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ
(مَا) تَكُونُ بِمَعْنَى (الَّذِي) فَرَاغَ لَفْظُ (مَا) وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى النَّفْيِ . وَكَذَلِكَ
أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) التبصرة : ١٩٠/١ .

(٢) من المديد ، أوفيت : يقال أوفيت على الشيء إذا أشرفت عليه ، و (في) هنا بمعنى
(على) . والشمالات : جمع شمال بالفتح وهي الريح التي تهب من هذه الجهة
والعلم : الجبل .

وهو من شواهد الكتاب : ٥١٨/٣ ، والمقتضب : ١٥/٣ ، والنوادر : ٢١٠ ،
والأزهية : ٩٣ - ٢٧٥ ، والإيضاح : ٢٥٣/١ ، وشرح المفصل : ٤٠/٩ ،
والمقرب : ٧٤/٢ ، والمغنى : ١٣٥/١ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والخزانة : ٥٦٧/٤ - ٥٦٨
(٣) من الوافر ، ينسب للنابغة وليس في ديوانه المطبوع ، وهو من شواهد المغنى :
٦٨٠/٢ ، وفيه (فاصطنعني) مكان (فانتصحنني) ، وشرح أبيات المغنى
للبيضاوي : ٥٦/٨ ، وشرح شواهد للسيوطي : ٩٥٦/٢ .

وَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (١)

(١/١٢١)

ف (ما) هاهنا في قوله : (ما إِنَّ رَأْيَتَهُ) مصدرية ، وهى فى موضع نصب على الظرفية لأنَّ التَّقدير : مَدَّةَ رُؤْيَتِكَ إِيَّاهُ ، وَزَادَ بَعْدَهَا (إِنَّ) وهى لا تَزَادُ إِلَّا بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ ، مَا ذَاكَ إِلَّا رَعَى لِلْفِظِ (ما) ، لَأَنَّهَا تَكُونُ لِلنَّفَى . وكذلك أيضًا قول الآخر :

يَرْجَى الْعَبْدُ مَا إِنَّ يَلْقَى وَتَحْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ خُطُوبُ (٢)

زَادَ (إِنَّ) أيضًا بعد (ما) التى بمعنى (الذى) رعيًا للفظها ، لَأَنَّهَا تَكُونُ نَافِيَةً وهذا النوع كثير فى كلام العرب :

وما ذكره الصِّمَرِيُّ من تخطئة ذى الرِّمَّة وتلحينه فهو منسوب للأصمعي (٣) والجرمي (٤) وفى البيت أيضًا تأويلان آخران :

(١) من الطويل للمعلوط القريبى كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى : ٨٥/١ ،

٠٧١٦/٢ ، ٨٦

وانظره فى الكتاب : ٢٢٢/٤ ، والأزهية : ٤٢ - ٩٦ ، والخصائص : ١١٠/١ ،

والمقرب : ٩٧/١ ، وإصلاح الخلل : ٣٦٨ ، وشرح المفصل : ١٢٠/٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ٣٩٨/١ ، والجنى الدانى : ٢١١ ، والمهم : ١١٨/٢ ،

والخزانة : ٥٣٦/١ .

(٢) من الوافر قاله جابر بن رلان الطائى (شاعر جاهلى) كما ذكر فى الخزانة :

٥٦٧/٣ ، وفيها : (ما لا ان يَلْزَمُ) مكان : (ما ان يَلْزَمُ) ويروى فى المغنى :

١/٢٥٠ ، ٢/٦٧٩ ، والجنى الدانى : ٢١١ ، والمهم : ١١٧/٢ ، والدرر :

: ٩٧/١

يَرْجَى الْمَرْءُ مَا ان لَا يَسْرَاهُ وَتَحْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

(٣) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع أبو سعيد الأصمعي البصرى

اللخوى ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والطح والنوادر .

روى عن أبى عمرو بن العلاء ونافع بن نعيم ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام

أبو حاتم السجستاني وأبو الفضل الرياشى . له تصانيف بلغت الأربعين منها :

غريب القرآن ، وخلق الانسان ، والأجناس ، والابل والخيول ، والأضداد ، وغير

ذلك توفى سنة ٢١٦ هـ وقيل : ٢١٥ هـ عن ثمان وثمانين سنة . انظر ترجمته فى

بخية الوعاة : ١١٢/٢ ، ١١٣ ، وانباه الرواة : ١٩٧/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل : ١٠٧/٧ .

أحدهما : أَنَّ (تنفك) فيه تامةٌ مثلها في قوله تعالى : (منفكين حتى تأتيهم البيئة)^(١) والمعنى : لا تنفك عن التعب ، و (مناخة) على هذا منصوبٌ على الاستثناء المنقطع ، كأنه قال : لكنها مناخةٌ على الخسف ، أى : على غير علفٍ أو نرمى بها بلداً قفراً ، وهذا التأويل للقاضي أبي سعيد السيرافي .^(٢)

والتأويل الثاني : قاله الفراء^(٣) وهو أن (تنفك) هي الناقصة ، وخبرها في قوله (على الخسف) و (مناخة) تنصب على الحال مقدّم من تأخير ، والمعنى : لا تنفك على الخسف أو نرمى بها بلداً قفراً إلا في حال إناختها . وقال بعض البغداديين :^(٤) إن (تنفك) هنا تامةٌ ، بمعنى تنفصل ، و (مناخة) حالٌ ، أى : ما ينفك بعضها من بعضي ، إما لأنها مقطرة على نسقي ، مربوطٌ بعضها ببعضي ، أو لأنها مصطحبةٌ ففى التبارى في السير إلا في حال إناختها ، أى : لا ينفصل بعضها من بعضي إلا في هذه الحال ، فإذا انبخت زالت عن الاتصال ، وإناختها على غير علفٍ . يريد : أنها تنأخ معدةً للسير فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى ، وهذا القول ارتضاه ابن عصفور فى شرح الجمل^(٥) ، وذكر أن (أو) من قوله (أو نرمى) فى هذا الوجه بمعنى (إلى أن) أى : إناختها إلى أن نرمى بها بلداً قفراً ، و (نرمى) على هذا منصوبٌ بإضمار (أن) بعد (أو) ولكنه سكن الياء ضرورةً

(١) من الآية : (١) من سورة البيئة .

(٢) شرح السيرافي : ٢١٨ / ٣ .

(٣) معاني القرآن : ٢٨١ / ٣ .

(٤) الذى قال ان (تنفك) تامة هو الفراء كما نقل البغدادى ، ونقل ابن الانبارى فى الانصاف : ١٥٩ / ١ : أنه قول الكسائى رواه عنه هشام . وانظر الخزانة :

٥١ / ٤ ، ومعاني القرآن : ٢٨١ / ١ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨ / ١ ، ٣٩٩ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٩ / ١ .

وهذا الذي ذكر في (أو) خلاف مذهب سيويه ، لأنه أنشد البيت شاهداً
لرفع الفعل بعد (أو)^(١) فقد تحصل في هذا البيت للنحويين ستة أقوال : قول
الأصمعي والجرمي ، وقول ابن جني ، وقول الصيمري ، وقول السيرافي ، وقول الفراء ،
وقول بصني البغداديين ، والله سبحانه أعلم .

وقسم لا يلزم أداة النفي مطلقاً وهو ما عدا الأربعة المذكورة ، فهذا القسم
يجوز أن يستعمل مصاحباً لأداة النفي وأن يستعمل دونها نحو : كان زيد قائماً ،
وما كان زيد قائماً ، والنفي هنا حقيقي ولذلك يجوز دخول (إلا) على الخبر فتقول :
ما كان زيد إلا قائماً ، غير أن (دام) من هذا القسم لا تستعمل ناقصة إلا صلوة
ل (ما) المصدرية ، ولذلك لا تقع أول كلام فتقول : لا أكلّمك ما دام زيد قائماً ، ف (ما)
مصدرية وهي في / موضع نصب على الظرفية ، لأنّ التقدير : لا أكلّمك مدة دام زيد ، (١٢٦ / ب)
قال تعالى : (ومنهم من إن تأمنه بيّنا ولا يؤدّيه إليك إلا ما دمت عليه قائماً)^(٢)
فالتاء في (دمت) اسمها ، و (قائماً) خبرها ، و (ما) مصدرية قامت مقام الظرف ،
والتقدير : لا يؤدّيه إليك إلا مدة دام قيامك عليه .

الفصل الثالث : في معاني هذه الأفعال

أما (كان) فإذا كانت ناقصة فلها معنيان :
أحدهما : أن تكون بمعنى (صار) نحو قول الشاعر :
بتّيتها قفرٍ والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها^(٣)

(١) الكتاب : ٤٨ / ٣ .

(٢) من الآية : (٧٥) من سورة آل عمران .

(٣) من الطويل نسبه ابن منظور في اللسان : (كون) لابن أحم الباهلي (إسلامي
مخضرم) وهو في ديوانه : ١١٩ ، ونسبه ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٧٣ ،
لذي الرمة وليس في ديوانه ، ونسبه ابن يحميش في شرح المفصل : ١٠٢ / ٧ إلى
ابن كنزة .

والتيها : الصحراء يفضل فيها السارى . قفر : خلاء موحشة ، والحزن :
ما ارتفع من الأرض ، وقطا الحزن أكثر عطشا لأنه قليل الماء فهي سريحة الطيران =

أى : قد صارت بيوضها فراخاً .

والثانى : أن تكون للدلالة على زمان مقتضى الجملة ، فإذا قلت : كان زيد قائماً دلت (كان) على أن مقتضى الجملة الذى هو القيام فيما مضى ، وإذا قلت : سيكون زيد قائماً ، دلت (سيكون) على أن القيام فيما يستقبل ، وإذا قلت : يكون زيد قائماً ، دلت (يكون) على أن القيام إما فى الحال أو فيما يستقبل ، لأن (يكون) مضارع مبهم الزمان وإذا كانت زائدة فمعناها أيضاً الدلالة على زمان مقتضى الجملة ، فإذا قلت : زيد كان قائماً ، دلت (كان) على مضى القيام .

وإذا كانت تامة فلها أربعة معانٍ : تكون بمعنى (حدث) نحو : كان مطرٌ ، أى : حدث مطرٌ ، ومعنى (حضر) نحو قولهم : كان لبنٌ ، أى : حضر لبنٌ ، قال تعالى : (وإن كان ذو عسرة ^(١)) أى : وإن حضر ذو عسرة ، ومعنى (كفل) تقول : كنت الصبي ، أى : كفلته ، والتاء فى (كنت) فاعلة ، والصبي مفعول به ، ومعنى (غزل) ، تقول : كنت الصوف ، أى : غزلته . ومما جاءت فيه (كان) تامة بمعنى الحدث قوله تعالى : (كن فيكون ^(٢)) أى : أحدث فيحدث . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر ^(٣)

أى : قال : أحداثا فحدثتا ، و (فعولان) نعت لعينان . وأما قول الآخر :

= فشبه سرعة ابلهم بسرعة القطا . وانظر الفصول الخمسون : ١٨٢ ، وشرح

الجميل لابن عصفور : ٤١٢/١ ، والأشمونى : ٢٣٠/١ ، والخزانة : ٣١/٤ .

(١) من الآية : (٢٨٠) من سورة البقرة . وانظر الجمل : ٦٢ .

(٢) من الآية : (٨٢) من سورة يس .

(٣) من الطويل لذي الرمة من قصيدة يهجو بها بنى امرئ القيس بن زيدة مناة .

وانظر فى ديوانه : ٢٩٧ ، والأزهية : ١٩٤ ، والخصائص : ٣٠٢/٢ ، وأمالى

المرتضى : ٢٠/١ ، وشرح التسهيل : ١١٩/١ ، والمساعد : ٧٣/١ ، والاقتراح

١٣٩ ، ومعجم الشواهد : ١٥٠/١ .

بِاللّهِ قُولُوا كَذَا بِأَجْمَعِكُمْ يَالَيْتَ مَا كَانَ كَانَ لَمْ يَكُنْ (١)

فـ (كَانَ) الأولى ناقصة واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على (ما) ، لأنها بمعنى (الذى) ، و (كَانَ) الثانية تامة وهى مع فاعليها الضمير المستتر فيها فى موضع نصب خبراً لكان قبلها ، و (يكن) تامة أيضاً وفاعلها أيضاً ضميرٌ مستترٌ ، والتقدير : ياليت الذى كَانَ حَدَثَ لم يحدث .

وَأَمَّا (أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى) فإذا كانت ناقصة فلها معنيان .

أحدهما : أَنْ تكون بمعنى (صَارَ) كقول الشاعر :-

أَصْبَحْتُ لَا أُحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٢)

أى : صِرْتُ لَا أُحْمِلُ السَّلَاحَ . وكقول الآخر :

وَكُنْتُ بِهِ أَكُنَى فَأَسَيْتُ كُلَّمَا كُنَيْتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٣)

أى : فَصِرْتُ كُلَّمَا . وكقول الآخر :

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبَ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ (٤)

أى : ثُمَّ صَارُوا لَعِبَ الدَّهْرِ بِهِمْ .

والمعنى الثانى : أَنْ تكون للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالأزمة التى

تشاركها فى الحروف ، المساء فى (أَمْسَى) والصباح فى (أَصْبَحَ) والضحى فى (أَضْحَى) / (١٢٧/أ)

(١) أورده ابن منظور فى اللسان (كون) من غير عزو ، شاهدنا على (كان) الزائدة برواية :

بِاللّهِ قُولُوا بِأَجْمَعِكُمْ يَالَيْتَ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ

وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ص ٢٩ .

(٢) تقدم تخريجه فى ص : ٤٦١ .

(٣) من المأويل ، ولم أقف على نسبه ، انظره فى التوطئة ص : ٢١١ ، ويشير الشاعر الى سوء معاملة ابنه له .

(٤) من الرمل ، وينسب لعدى بن زيد العبادى ، وليس فى ديوانه المطبوع .

انظره فى التوطئة : ٢١١ ، والمساعد : ٢٥٦/١ ، والهمع : ٧٣/٢ ، والدرر

(أَضْحَى) وقد قيل أن (أَضْحَى) للضْحَى وللضَّحَا معاً (١) ، والضُّحَى : وقُتِ
إضاءة الشمسِ وصفائِها ، والضَّحَا وقتُ استحرارِها ، فتقول : أَسَى زَيْدٌ قائماً ، فدَلَّتْ
(أَسَى) على اقترانِ القيامِ بالمساء ، وأَصْبَحَ زَيْدٌ صائماً ، فدَلَّتْ (أَصْبَحَ) على
اقترانِ الصيامِ بالصَّباح ، وَأَضْحَى زَيْدٌ قائماً ، فالمعنى أن القيامَ مقترنٌ بالضُّحَى .
ويجوز أن يكون اقترانه بالضَّحَا في القول الآخر .

وإذا كانت تامةً دلَّتْ على دخولِ الفاعلِ في الأزمنة المذكورة ، تقول : أَصْبَحْتُمْ
كَمْ تنامون ؟ أَى : دخلتم في الصَّباح وخرجتم عن وقتِ النوم ، وتقول أيضاً : أَسَيْتُمْ
كَمْ تملكون ؟ أَى : دخلتم في المساء . وكذلك تقول : أَضْحَيْتُمْ ، أَى : دخلتم في
الضُّحَى أو في الضَّحَا أيضاً على القول الآخر ، وقد تكون (أَصْبَحَ) منها للدلالة على
الإقامة في الصَّباح ، ومنه قوله : (إِذَا سَمِعْتَ بِسَرِّ الْقَيْنِ فَأَعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ) (٢) أَى : مقيم
في الصَّباح .

وَأَمَّا (ظَلَّ) فإن كانت ناقصةً فلها معنيان :

أحدهما : أَنْ تكون بمعنى (صَارَ) ومنه قوله تعالى : (ظَلَّ وَجْهَهُ سُوداً) (٣) أَى :
صَارَ وَجْهَهُ سُوداً ، وقوله سبحانه : (فَظَلَّمْتُمْ تَفَكُّهُونَ) (٤) أَى : قَصَرْتُمْ تَحْجِبُونَ مِمَّا
نَزَلَ بِكُمْ فِي زَرْعِكُمْ ، وقيل معنى (تَفَكُّهُونَ) : تَدْمُونَ (٥) .

(١) انظر اللسان (ضحا) .

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يعرفه الناس بالكذب فلا يقبل قوله وإن كان صادقاً

وأصله أن القين (الحداد) إذا غَفَّ عنه شغلُه قال : انى سائر الليل

ليستصنعه أهل الماء غوف الفوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، انظر كتاب

الأمثال : ٤٧ ، والمستقصى : ١ / ١٢٤ ، واللسان : (قين) وانظر شرح الجمل

لابن عصفور : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٣) من الآية : (١٧) من سورة الزخرف ، ومن الآية (٥٨) النحل .

(٤) من الآية : (٦٥) من سورة الواقعة .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ١٢٨ .

والمعنى الثانى : أَنْ تكون للدلالة على صاحبة الصفة الموصوف نهاره ، فتقولُ
ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، أَيْ : صَاحَبَ الْقِيَامُ زَيْدًا جَمِيعَ النَّهَارِ . (١) وإن كانت تامةً فمعناها
الإقامة نهارًا ، فتقول : ظَلَّ زَيْدٌ ، أَيْ : أَقَامَ نَهَارًا .

وَأَمَّا (بَاتَ) فإذا كانت ناقصةً فمعناها الدلالة على صاحبة الصفة الموصوف
ليله ، فتقول : بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا ، أَيْ : صَاحَبَهُ السَّهَرُ جَمِيعَ لَيْلِهِ ، وإذا كانت تامةً
كانت بمعنى (عَرَسَ) والتعريس هو النزول ليلًا ، فتقول : بَاتَ زَيْدٌ ، بمعنى : عَرَسَ
زيد ، ومن هذا قول الشاعر :

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْمَئِزِرِ الْأَرْمَدِ (٢)

أَيْ : وَعَرَسَ وَعَرَسَتْ لَيْلَةٌ ، ففاعلُ (بَاتَ) الأولى ضميرٌ مستترٌ فيها ، وفاعلُ الثانيةِ
(لَيْلَةٌ) وَأَرَادَ : وَبَاتَ فِي لَيْلَةٍ ، لَكِنَّهُ نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَى اللَّيْلِ اتِّسَاعًا وَجَازًا ، كَمَا
يَقَالُ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ . (٣)

وَأَمَّا (غَدَا وَرَاحَ) فَإِنْ كَانَتَا نَاقِصَتَيْنِ فَلَهُمَا مَعْنِيَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (صَارَ) فتقول : غَدَا زَيْدٌ عَالِمًا ، وَرَاحَ زَيْدٌ عَالِمًا ،
أَيْ : صَارَ كَذَلِكَ .

والثانى : أَنْ تَكُونَ للدلالة على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بِالزَّمَانِ (٤) الذى يشارِكُهَا
فِي الْحُرُوفِ ، وَهُوَ الْغَدُ وَفِي (غَدَا) وَالرَّوَّاحُ فِي (رَاحَ) ، فتقول : غَدَا زَيْدٌ قَائِمًا ،
وَرَاحَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَالْمَعْنَى : اقْتِرَانُ الْقِيَامِ بِهَذَا الزَّمَانِ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٢/١ .

(٢) من المتقارب لا مرئ القيس بن عانس (صحابى) من قصيدة له مطلعها :

تطاول ليلك بالأشمَد ونام الخلى ولم ترقد

المعنى : يطال على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد ، وعلى كل ما أعلَّ
العين .

وهو من شواهد التوطئة : ٢١٢ ، وأوضح المسالك : ٢٥٤/١ ، والتصريح :

١١٩/١ ، والأشمونى : ٢٣٦/١ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٣٧/١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٦/١ .

وإن كانتا تامتين فمعناهما السَّيْرُ في الزمانِ المذكورِ ، فتقول : غَدًا زَيْدٌ ، أَيْ :
سَارَ في الْخَدَاةِ ، وَرَاحَ عَمْرُو ، أَيْ : سَارَ في وَقْتِ الرِّوَاكِ ، ومنه قولُهُ عليه السَّلَامُ :
(مَنْ رَاحَ في السَّاعَةِ الْأُولَى)^(١) أَيْ : مَنْ سَارَ ، وَفَاعِلُهَا غَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَحُودُ إِلَى
(مَنْ) .

وَأَمَّا (آتَى) ، وَ(عَادَ) فَإِنْ كَانَتَا نَاقِصَتَيْنِ فمعناهما / معنى (صَارَ) تَقُولُ : (١٢٧/ب)
آتَى زَيْدٌ عَالِمًا ، أَيْ : صَارَ عَالِمًا ، وَقَالَ تَعَالَى : (حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ)^(٢)
أَيْ : صَارَ مِثْلَ الْعُرْجُونِ الْبَالِي .

وإن كانتا تامتين كانتا بمنزلة (رَجَعَ) فتقول : آتَى زَيْدٌ إِلَى الْقِيَامِ ، وَعَادَ زَيْدٌ
إِلَى بَلَدِهِ ، أَيْ : رَجَعَ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا (صَارَ) فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فمعناها : تَحَوَّلَ الشَّيْءُ عَنْ صِفَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا
إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى ، فتقول : صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا ، أَيْ : تَحَوَّلَ عَنِ الْجَهْلِ إِلَى الْعِلْمِ .^(٣)
وإن كانت تامة كانت بمعنى (انتقل) نحو : صَارَ زَيْدٌ إِلَى الْبَادِيَةِ ، أَيْ : انتقلَ
إِلَيْهَا .

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَلَا تَنْفَاءُ الصِّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ إِذَا لَمْ يَتَّقِدْ الْخَبَرَ بِزَمَانٍ ،
فَإِنْ تَقَيَّدَ بِزَمَانٍ نَفَتْ عَلَى حَسَبِ تَقْيِيدِهِ فتقول : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَيْسَ زَيْدٌ يَقُومُ ،
فَالْمَعْنَى انْتِفَاءُ الْقِيَامِ عَنْ زَيْدٍ فِي الْحَالِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (قَائِمٌ) أَوْ (يَقُومُ)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (فَتْحُ الْبَارِي : ٣٦٦/٢) فِي بَابِ فَضْلِ الْجُمُعَةِ ، حَدِيثُ رَقِمٍ
(٨٨١) بِلَفْظٍ : (مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ
بِدَنَةً . . . الخ)

وَسَلَّمَ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ : ١٣٥/٦ فِي الْجُمُعَةِ - بَابِ الطَّيِّبِ وَالسَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،
حَدِيثُ رَقِمٍ (١٠) بِمِثْلِ لَفْظِ الْبُخَارِيِّ الْمَذْكُورِ .

وَزَادَ أَصْحَابُ الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ بَعْدَ قَوْلِهِ (ثُمَّ رَاحَ) (فِي السَّاعَةِ الْأُولَى) انْظُرْ
الْمَوْطَأَ : ١٠١/١ - كِتَابُ الْجُمُعَةِ - بَابُ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، حَدِيثُ
رَقِمٍ (١) .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٩) مِنْ سُورَةِ يَسٍ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤١٦/١ .

لم يقيّد بزمان ، وتقول : ليس زيد قائماً غداً ، وليس زيد قائماً أمس ، فالمعنى انتفاء القيام عن زيد في الزمان الذي قيّد الخبر به . وقد نص سيويوه على أنك تقول : ما زيد ضربته ^(١) ، على أن تكون (ما) حجازية بمنزلة (ليس) فنفت هنا الخبر الماضي كما ترى ، وإجازته ذلك في (ما) الحجازية إجازة منه له في (ليس) . وسَمِعَ للحرب فيما حكاه سيويوه (ليس خلق الله مثله ^(٢)) فنفت هنا أيضاً الخبر الماضي الذي هو (خلق الله مثله) واسم (ليس) هنا ضمير الأمر والشأن مستتر فيها أي : ليس الأمر والشأن خلق الله مثله .

وأما : (ما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح) ^(٣) أربعتها فلصاحبة الصفة للموصوف مذكّر أمكن أن يكون قابلاً لها ، فإذا قلت : ما زال زيد عالماً ، فالمعنى صاحبة العلم لزيد منذ صار قابلاً له ، وكذلك الثلاثة البواقي ، وتنفي هذه الأربعة ماضية اللفظ بـ (ما) ومضارعتها بـ (لم) و (لن) و (لا) نحو : ما زال زيد عالماً ، ولم يزل زيد عالماً ، ولن يزال زيد عالماً ، ولا يزال زيد عالماً ، وتنفي أيضاً ماضية اللفظ بـ (لا) في الدعاء نحو : لا زال زيد على خير ، تريد : الدعاء له بذلك .

وإذا استعملت (ما انفك) تامة كانت بمعنى (ما انفصل) فتقول : ما انفك زيد عن عمرو ، أي : ما انفصل عنه .

وإذا استعملت (برح) تامة كان معناها (ذهب) أو (ظهر) فتقول : ما برح زيد من هنا ، أي : ما ذهب وقالوا : (برح الخفاء) ^(٤) أي : ظهر ، وكذلك

(١) في الكتاب : ١٤٦/١ : (فان جعلت (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع ، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يحمل ما هو بمنزلة فعل يرفع ، كأنك قلت : ليس زيد ضربته) .

(٢) الكتاب : ٧٠/١ .

(٣) انظر الجمل : ٥٣ ، وشرحه لابن عصفور : ٤١٧/١ ، والبسيط : ٥٣٩ .

(٤) الفاجر : ٣٥ ، وفيه : (قال الأصمعي : معناه : ظهر المكتوم وهو من البراح ، كأنه في براح من الأرض . وقال غيره : برح الخفاء : أي زال الخفاء فصار الأمر ظاهراً) . وانظر الجمع : ٨٣/٢ .

تقول : ما يَرِحُ الخَفَاءُ ، أى : ما طَهَرَ .

وَأَمَّا (مَادَامَ) فإذا كانت ناقصةً فمعناها صاحبة الصِّفة للموصوفِ في الحال (١) ،
فإذا قلتَ : لا أَكَلَمَكَ مَادَامَ زَيْدٌ قائماً ، ففهم أنَّ القيامَ صاحبٌ لزَيْدٍ في الحال ،
وإذا كانت تامةً فمعناها الدلالةُ على بقاءِ الفاعلِ ، فإذا قلتَ : لا أَكَلَمَكَ مَادَامَ زَيْدٌ ،
فالمعنى : لا أَكَلَمَكَ ما بَقِيَ زَيْدٌ ، أى : مدةً بقاءه .

وَأَمَّا (جَاءَ وَقَعَدَ) في المثلين (٢) فبمنزلة (٣) (صَارَ) الناقصة .

الفصل الرابع : في عطية وأحكام ما تعمل فيه

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في عطية ، وكلُّ هذه الأفعال المذكورة في هذا الباب تدخلُ
على المبتدأ والخبر ، فيرتفعُ / المبتدأُ بها اسماً لها ، وينتصبُ الخبرُ خبراً لها (٤) ، (١٢٨ / أ)
ويسمى أيضاً اسمها فاعلاً وخبرها مفعولاً . وقد أطلق سيويوه هذه التسمية عليهما (٥) ،
فكلُّ ما جاز أن يكون مبتدأً جاز أن يكون اسماً لهذه الأفعال ، إلا ما له صدرُ الكلامِ
من المبتدآت كاسماء الشرط واسماء الاستفهام و (كم) الخبرية وما لزم الرفع على
الابتداء من الأسماء ، ك (أيمن الله) و (ما) التعجبية .

وتنفرد (دَامَ) وما نفى ب (ما) من هذه الأفعال بأنها لا تدخل على مبتدأ
خبره مفرد (٦) لا زَمُ التصدير نحو : أينَ زَيْدٌ ؟ وكيفَ عمرو ؟ ومتى القيام ؟ ألا ترى

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨ / ١ .

(٢) تقد ما في ص : ٤٩٣ / ٤٩٨ .

(٣) في الأصل : (فمنزلة) ، والوجه ما أثبت .

(٤) هذا هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيون إلى أن هذه الأفعال دخلت على

المبتدأ والخبر فنصب الخبر وبقى المبتدأ على رفعه . انظر الكتاب : ١٣١ / ٢

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨ / ١ - ٤١٩ ، والهمع : ٨٣ / ٢ .

(٥) الكتاب : ٤٩ / ١ .

(٦) الهمع : ٧٢ / ٢ .

أَنَّ (أَيْنَ) وقامت خبراً للمبتدأ بعدها ولها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام وكذلك (كَيْفَ) و (مَتَى) فلا يجوز دخول (مَا دَامَ) على هذه الجملة ، ولا دخول (مَا زَالَ) ، و (مَا انْفَكَّ) و (مَا فَتَى) ، و (مَا بَرَحَ) وكذلك سائر ما دخلت عليه (ما) من أفعال هذا الباب ، فلا يقال : لا أكلّمك أين ما دام زيدٌ ، ولا يقال أيضاً : أين ما زال زيدٌ ، ولا : كيف ما برح زيدٌ ، ولا : متى ما انفكّ القيام ، ولا : أين ما كان زيدٌ ، ولا : أين ما أصبح عمرو^(١) ، وتقول : أين كان زيدٌ ؟ ومتى كان القيام ؟ وكيف كان زيدٌ ؟ لعدم دخول (ما) على (كَانَ) فالاسم المرفوع بعدها اسمها ، واسم الاستفهام قبلها في موضع الخبر .

وإنما امتنع دخول ما ذكر على هذا المبتدأ المذكور لما يلزم من تقديم الخبر ، وذلك في هذا متنع ، أما في (دَامَ) فلوقوعها صلة لـ (ما) المصدرية ، فلو قدّمت خبرها على (ما) لكانت قدّمت بمعنى الصلة على الموصول ، وذلك لا يجوز على ما تقرّر في باب الموصولات^(٢) ، لأنّ الصلة إنّما هي (دَامَ) واسمها وخبرها ، فصار خبرها بمعنى الصلة .

وأما فيما نفى بـ (ما) من هذه الأفعال ، فلأنّ (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلو قدّمت خبر النفي بما عليها لكانت قد أعطت ما بعدها فيما قبلها ، نعم يلزم ابن كيسان جواز ذلك في (مَا زَالَ) و (مَا انْفَكَّ) و (مَا فَتَى) لأنه يجيز تقدّم أخبار هذه الأربعة عليها^(٣) لفقد معنى النفي في (ما) المصاحبة لها ، فصار عنده كلّ واحدٍ من هذه الأفعال الأربعة مع (ما) الداخلة عليه

(١) وجوز ذلك الكوفيون كما في الهمع : ٧٢ / ٢ ، وحاشية الصبان : ١ / ٢٢٦ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٨٠ .

(٣) هذا الذي أجازته ابن كيسان من تقدّم أخبار هذه الأربعة عليها هو مذاهب الكوفيين ، وذهب البصريون والفراء إلى المنع ، وسيذكر المصنف ذلك بعد قليل انظر الهمع : ٨٤ / ٢ ، والتوطئة : ٢١٤ ، وشرح المفصل : ١١٣ / ٧ ، والانصاف ١ / ١٥٥ ، والبسيط : ٥٤٢ - ٥٤٣ ، وابن كيسان النحوي : ١٨١ - ١٨٣ .

حكمه حكم الإيجاب ، ولذلك امتنع دخول (إلا) على خبرها ، ولأجله أيضاً لا يكون لهذا النفي جواب منتصب بعد الفاء ، فلا يقال : ما زال زيد إلا قائماً ، على ما تقدم ، ولا ما زال زيد قائماً فنكره ، كما يجوز ذلك في النفي في غير هذه الأفعال الأربعة ، فكما حكم لهذا النفي هنا بحكم الإيجاب فيما ذكر فينبغي أن يحكم له بحكمه في جواز تقديم الخبر ، فأجاز لذلك أن تقول : قائماً ما زال زيد ، فيلزمه ولا بد جواز : أين ما زال زيد ، وكيف ما انفك عمرو ، ومتى ما برح القتال ، وقد نسب ابن مالك ما ذكر أنه مذهب ابن كيسان من جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها الثلاثة عليها ، إلى بعض الكوفيين ^(١) ولم ينسبه لابن كيسان . ولما / ذكر ابن مالك امتناع دخول (مادام) (١٢٨ / ب)

والمنفي ب (ما) على المبتدأ الذي خبره ما ذكر ، اطلق المنع ولم ينبه على أن من مذهبهم في (ما زال) وأخواتها جواز تقديم الخبر ، يميز دخولها على المبتدأ المذكور ، وقد كان ينبغي له أن ينبه على ذلك لما التزمه في كتابه الكبير ^(٢) من تتبع الخلاف ، وكذلك أيضاً كان ينبغي له أن ينبه على أن مذهب الفراء امتناع دخول (زال) وأخواتها على ذلك المبتدأ الذي خبره ما ذكر ، وإن كانت منفية بغير (ما) ، لأنه ذكر أن مذهب الفراء امتناع تقديم خبر (زال) وأخواتها الثلاثة عليها مطلقاً ^(٣) ، كانت منفية ب (ما) أو بغيرها فلا يجوز عنده : قائماً لا يزال زيد ، ولا : ضاحكاً لن يزال عمرو ، ولا : منطلقاً لم يزل بكر ، فلا شك في امتناع : أين لا يزال زيد ، وكيف لم يزل زيد ؟ ومتى لن يزال القتال ؟ على مذهبهم ، فتخصيصه المنفي ب (ما) وحدها من غير تنبيه على الخلاف غير لا ثقي بطريقته ، وإنما كان اللائق باختصاره وجميعه للمذهب أن يقول : ويختص ما يمتنع تقديم خبره عليه بعدم الدخول على ذي خبر مفرط طليعي عوض . قوله (وتختص (دام) والمنفي ب (ما) بعدم الدخول على ذي خبر مفرط طليعي) ^(٤)

(١) التسهيل : ٥٤ .

(٢) يقصد : كتابه : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

(٣) التسهيل : ٥٤ ، وانظر اوضح المسالك : ٢٤٦ / ١ .

(٤) التسهيل : ٥٢ .

وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا الْجُمْلَةَ
الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ (١)؛ فَنَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ زَيْدٌ قَامَ ، وَكَانَ زَيْدٌ
يَقُومُ ، وَكَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَزَيْدٌ يَقُومُ ، وَزَيْدٌ
أَبُوهُ قَائِمٌ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كَانَ زَيْدٌ اضْرِبُهُ ، وَلَا: كَانَ زَيْدٌ لَا تَضْرِبُهُ ، لِأَنَّ (اضْرِبْ)
و(لَا تَضْرِبْ) طَلَبُ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، فَلَا يَقَعُ خَبَرًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَإِنْ كَانَ
يَقَعُ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، إِذْ تَقُولُ: زَيْدٌ اضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ لَا تَضْرِبُهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِيْنِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ (٢)

فَأَوْقَعَ (ذَكْرِيْنِي) وَهُوَ طَلَبٌ خَبَرًا لـ (كُونِي) و(بِالْمَكَارِمِ) مَتَعَلِّقٌ بِذَكْرِيْنِي، وَالتَّقْدِيرُ
وَكُونِي ذَكْرِيْنِي بِالْمَكَارِمِ ، وَالْيَاءُ فِي (كُونِي) هِيَ الْأَسْمَ أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ ، أَيْ: (وَكُونِي
أَنْتِ) عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْمَازِنِ اللَّذَيْنِ يَرَيَانِ أَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ ضَمِيرًا وَأَنَّهَا عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ ،
وَهَذَا الْبَيْتُ شَائِدٌ نَادِرٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْأَمْرِ مَوْضِعَ الْخَبَرِ (٣) ، كَأَنَّهُ قَالَ:
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِيْنِي ، فَوَضَعَ (ذَكْرِيْنِي) مَوْضِعَ (تَذَكَّرِيْنِي) فَالْلَفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ
وَالْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ ، وَالْأَمْرُ قَدْ يَوْضَعُ (مَوْضِعُ) (٤) الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ مَنْ كَانَ
فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا) (٥) أَيْ: فَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَكَ:
(اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (٦) الْمَعْنَى: وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ، وَمِنْ هَذَا أَبُو عَلِيٍّ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١ - ٣٨٠.

(٢) من الوافر ، رواه أبو زيد في النوادر: ٣٠ ، ٥٨ لرجل من بني نهشل (جاهلي)
يخاطب زوجته . والصناع : الحاذقة بصمل اليدين . والدل : قريب المعنى من
الهدى وهما من السكينة والوقار في الحياة والنظر والشمائل .

وهو من شواهد التوطئة: ٢١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٠/١ ،

والتسمهيل: ٥٢ ، والمعنى: ٥٨٥/٢ ، والهمع: ٧٢/٢ ، والدرر: ٨٣/١ ،

وحاشية الصبان: ٢٢٦/١ ، والغزاة: ٥٧/٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٠/١ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) من الآية: (٧٥) من سورة مريم .

(٦) من الآية: (١٢) من سورة الممتكوت .

الشلومين في توطئته : (١) أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ وَقَعُ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ خَبَرًا
لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا عِنْدَ مُخَالَفَةِ مَعْنَى (كَانَ) أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا لِمَعْنَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ فَقَطُّ ،
وَأَمَّا إِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى فَذَلِكَ جَائِزٌ ، فَوَافَقَ عَلَى امْتِنَاعٍ : كَانَ زَيْدٌ هَلْ / ضَرَبَتْهُ (٢) ؟ (١٢٤/أ)
وَكَانَ زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، وَكَانَ زَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ ؟ لَا اخْتِلَافَ مَعْنَى (كَانَ) بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ
هَلْ ضَرَبَتْهُ ؟ أَوْ أَضْرِبْهُ ، أَوْ لَا تَضْرِبْهُ ؟ إِذْ كَانَ خَبَرُ (٣) وَالْجُمْلَةُ دَالِبٌ (و) (٤) هَلْ
ضَرَبَتْهُ (سْتَفْهَامٌ ، وَأَضْرِبْهُ أَمْرٌ ، وَلَا تَضْرِبْهُ نَهْيٌ ، وَخَالَفَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : كُنْ أَضْرِبْ
زَيْدًا ، فَأَجَازَ هَذَا وَنَحْوَهُ لَا تَتَّفَاقُ (كُنْ) وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (أَضْرِبْ زَيْدًا) فِي الْمَعْنَى ،
إِنْ كِلَاهُمَا دَالِبٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (كُنْ) أَمْرٌ و (أَضْرِبْ زَيْدًا) كَذَلِكَ ، فَاسْمٌ (كُنْ) ضَمِيرٌ
مُسْتَتِرٌ فِيهَا لِلْمَخَاطَبِ ، وَالْجُمْلَةُ الطَّلِبَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ الْبَيْتُ ،
فَلَيْسَ بِضَرُورَةٍ وَلَا شَأْنٍ فِي مَذْهَبِهِ مِنْ حَيْثُ اتَّفَقَ (كُونِي) مَعَ (ذَكَّرِينِي) فِي الْمَعْنَى الَّتِي
هُوَ الطَّلِبُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي حُكْمِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ .

وَيَجُوزُ عَلَى الْجُمْلَةِ ثَلَاثُ صُورٍ : أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَتِينَ ، وَأَنْ يَكُونَا نَكْرَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ
أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالْآخَرُ نَكْرَةً .

فَإِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَحَدَاهُمَا مَشَبَّهَةً بِالْأُخْرَى فِي الْمَعْنَى أَوْ لَا تَكُونَ
كَذَلِكَ . إِنْ كَانَتَا أَحَدَاهُمَا مَشَبَّهَةً بِالْأُخْرَى لَزِمَ جَعْلُ الْمَشَبَّهَةِ الْأَسْمَ وَالْمَشَبَّهِ
بِهَا الْخَبَرَ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى إِذْ ذَآكَ ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ زُهَيْرًا (٥) ،
وَكَانَ زَيْدٌ حَاتِمًا ، تَرِيدُ : كَانَ زَيْدٌ مِثْلَ زُهَيْرٍ ، وَكَانَ زَيْدٌ مِثْلَ حَاتِمٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي
هَذَا وَنَحْوِهِ أَنْ يَقَالَ : كَانَ زُهَيْرٌ زَيْدًا ، وَلَا : كَانَ حَاتِمٌ زَيْدًا ، مَعَ إِدَارَةِ تَشْبِيهِ زَيْدٍ

(١) التوطئة : ٢١٥ .

(٢) انظر التوطئة : ٢١٥ .

(٣) يقصد الجملة الخبرية .

(٤) تنكئة يلتزم بها الكلام .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٠/١ .

بزهير أو بهائم ، إذ يفهم من جعل زهير وهائم الاسم تشبيهما بزید . وإن لم يكن المعنى على التشبيه جعلت أيتهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، أنت بالخيار في ذلك ، إلا أنه إن كانت أحدهما أعرف من الأخرى فالأحسن أن تجعل التي هي أكثر تعريفاً الاسم والأخرى الخبر ، فتقول : كان زيد أخاك ، وإن شئت قلت : كان أخوك زيدا^(١) ، لأن زيدا وأخاك متساويا الرتبة في التعريف ، لأن أخوك مضاف إلى المضمير فهو في مرتبة العلم مثل زيد ، فلك الخيار في جعل أيتهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، لأن كل واحدة منهما معلومة من حيث هي معرفة ، وإنما المجهول عند المغايب النسبة فحسب ، فهو يعلم زيدا كعلمنا مالكا والشافعي وأبا حنيفة مثلاً ، ويعلم أخاه بعينه ، لكنه يجهل أن ذلك الأخ هو زيد ، فهو يجهل النسبة بين الاسمين ، فاخبرته بحصولها ، فلا فرق بين جعل زيد الاسم ، و(أخوك) الخبر أو العكس . وتقول : كان زيد الراكب ، وكان الراكب زيدا ، لأنهما معرفتان أيضاً على ما تقدم ، وقولك : كان زيد الراكب ، أحسن من قولك : كان الراكب زيدا ، لأن زيدا أعرف من الراكب ، إذ العلم قبل المصروف بالألف واللام في المرتبة ، فعمل الأعراف الاسم والأقل تعريفاً الخبر أولى^(٢) من العكس ، مع أن العكس جائز ، وعليه جاء قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا بَشَلَانٍ / إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا^(٣)

(١٢٩ / ب)

ألا تراه جعل الأعراف خبراً ، وهو (دأؤها) والأقل تعريفاً الاسم وهو (الخيزي) وذلك أن (دأؤها) في مرتبة العلم من حيث أضيف إلى المضمير ، و(الخيزي) بالألف واللام . وكذلك أيضاً : كان أخوك هذا ، أولى من : كان هذا أخاك ، لأن

(١) انظر التبصرة : ١ / ١٨٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٠١ .

(٣) من الأولى ، ولم أقف له على نسبة . والشاعر ينسب سبب انهزام القوم في جبل (شهلان) إلى قائد هذه الكتيبة الموصوف بالجبن .

وهو من شواهد سيويه : ١ / ٥٠ ، وفيه : (وقد) بالواو مكان (لقد) وشرح

المفصل : ٧ / ٩٧ .

العلم قبل المبهم في التصريف ، على أن ابن عصفور ذكر أن المبهم لا تجعله العَرَبُ
خبراً إلا للمضمر نحو : هَا أَنَاذَا (١) ، ولا يجوز زيدٌ هَذَا ، إِنَّمَا يَقَالُ : هَذَا زَيْدٌ ،
واطلاقات النحويين تقتضي أن هذا لا يلزم وأن المبهم كغيره من المعارف .

وأعلم أن (أن) مع الفعل في تأويل مصدرٍ معرفٍ ، وإذا اجتمعت مع غيرها مِن
المعارف فالغالب أن تكون هي الاسم وفيها الخبر ، وكذلك (أن) مع اسميها
وخبرها ، قَالَ تَعَالَى : (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٢) ، (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ
قَالُوا) (٣) أَيْ : مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، أَلَا تَرَى
أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ فِي السَّبْحِ إِلَّا يَنْصَبُ الْجَوَابَ وَالْحُجَّةَ (٤) ، عَلَى جَعْلٍ (أَنْ قَالُوا) هُوَ الْاسْمُ ،
وَقَرِئَ فِي الشَّاذِّ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ الْقَلِيلُ ، وَهُوَ رَفْعُ الْحُجَّةِ وَالْجَوَابِ (٥) ، عَلَى
جَعْلِهِمَا الْاسْمَ وَ (أَنْ قَالُوا) الْخَبَرَ ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ
قَالُوا) (٦) فَكَثُرَ الْقُرَاءَةُ السَّبْعَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْكَثِيرِ وَهُوَ نَصَبٌ (٧) (الْفِتْنَةُ) عَلَى أَنَّهَا الْخَبَرُ ،

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٢/١ ، وانظر المهم : ٩٤/٢ .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الباشية .

(٣) من الآية : (٨٢) من سورة الأعراف . وفي النمل : (٥٦) والعنكبوت : (٢٤)

(٢٩) : (فما كان ... الآية) . وانظر الكتاب : ٥٠/١ .

(٤) وقراءة (حجتهم) بالنصب هي قراءة الجمهور . انظر الاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر
٣٧٢/٢ .

(٥) قرأ برفع (الحجة) الحسن ، وعبيد بن عمير ، وجاء من بعض الطرق عن
رويس عن يعقوب وعن أبي بكر عن عاصم ، ورواية عبد الحميد بن بكار عن ابن
عامر .

وقرأ برفع (الجواب) الحسن . انظر البحر المحيط : ٤٩/٨ ، ٣٣٤/٤ ،

والاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر : ٣٧٢/٢ ، والكشاف : ٥١٣/٣ .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام .

(٧) النصب قراءة نافع وأبي عمرو ، وأبي بكر من طريق الحلبي ، وأبي جعفر ، وخلف

انظر الاتحاف : ٢٠٦ ، والتفسير : ١٠١ - ١٠٢ ، والنشر : ٢٥٧/٢ .

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ ، (فِتْنَتُهُمْ) بِالرَّفْعِ (١) عَلَى أَنَّهُ الْاسْمُ ، وَ(أَنَّ قَالُوا)
 الْخَبَرُ ، عَلَى الْوَجْهِ الْقَلِيلِ . وَكَذَلِكَ أَيْضاً قُرِئَ فِي السَّبْعِ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا) (٢) فَقَرَأَهُ حَمْزَةً وَحَفْصٌ بِنَصْبٍ (الْبِرُّ) عَلَى أَنَّهُ الْخَبَرُ ، وَ(أَنَّ
 تُولُوا) الْاسْمُ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْكَثِيرِ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَرْفَعٍ (الْبِرُّ) (٣) وَتَحْتَمِلُ
 هَذِهِ الْقِرَاءَةُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا وَأَقْوَاهُمَا أَنَّ يَكُونَ اسْمٌ (لَيْسَ) ضَمِيرُ الْأَسْمَاءِ
 وَالشَّانِ (٤) وَأَنَّ يَكُونَ (الْبِرُّ) اسْمٌ لَيْسَ ، وَ(أَنَّ تُولُوا) الْخَبَرُ عَلَى
 الْوَجْهِ الْقَلِيلِ ، وَإِنَّمَا ضَعَفَ هَذَا الْوَجْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ جَعْلِ الْأَقْلَى تَعْرِيفًا لِّلْاسْمِ
 وَالْأَعْرَفُ الْخَبَرُ ، لِأَنَّ (أَنَّ تُولُوا) يَتَقَدَّرُ بِمَصْدَرٍ مضافٍ إِلَى الضَّمِيرِ (الْبِرُّ) مَعْرُفٌ
 بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالتَّقديرُ : لَيْسَ الْبِرُّ تَوَلَّيْتُمْ ، وَ(تَوَلَّيْتُمْ) فِي مَرْتَبَةِ الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ
 أُضِيفَ إِلَى مَضْمَرٍ ، فَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى هَذَا مِثْلُ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ ، عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي الرَّيْعِ (٥)
 وَابْنَ عَصْفُورٍ (٦) قَدْ ذَكَرَا أَنَّ (أَنَّ) وَالْفِعْلُ وَ(أَنَّ) مَعَ صِلَتِهِمَا فِي قُوَّةِ الْمَضْمَرِ فَفِي
 التَّعْرِيفِ لَشَبَهِهِمَا بِهِ مِنْ جِهَةِ امْتِنَاعِ وَصْفِهِمَا وَالْوَصْفِ بِهِمَا مِثْلُ الْمَضْمَرِ ، فَهُمَا عَلَى
 هَذَا فِي أَوَّلِ مَرْتَبَةٍ مِنْ قَبِيلِ أَعْرَفِ الْمَعَارِفِ ، وَلِذَلِكَ يَجْعَلَانِ الْاسْمَ إِذَا اجْتَمَعَا مَعَ
 غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَعَارِفِ ، فَهَذَا الْوَجْهُ إِذَا ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ جَعْلِ أَعْرَفِ الْمَعَارِفِ الْخَبَرَ
 وَهُوَ (أَنَّ تُولُوا) ، وَالْمَعْرُفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْاسْمُ مَعَ أَنَّهُ فِي آخِرِ مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ
 التَّعْرِيفِ ، هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِيمَا إِذَا اجْتَمَعَ لَكَ بَعْدَ (كَانَ) أَوْ شَيْءٍ مِّنْ

(١) انظر حجة القراءات : ٢٤٣ ، والسبعة : ٢٥٤ / ٢٥٥ ، والكشف عن وجوه

القراءات السبع : ١ / ٤٢٦ .

(٢) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٣) انظر معاني القرآن : ١ / ١٠٣ ، وحجة القراءات ص : ١٢٣ ، والبحر المحيط :

٢ / ٢٠٢ .

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمتين .

(٥) البسيط : ٥٨٢ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٠٢ .

أخواتها معرفتان ، هو طريقة أبي الحسن بن بابشاذ ^(١) ، غير أنه لم يخصّ المعرفتين اللّتين قصد تشبيه أحدهما بالأخرى بحكمهما / الذي ذكرنا ، وعلى طريقته مشى (١٣٠ / أ) الشّلوين وابن أبي الربيع ، غير أن ابن أبي الربيع خصّ المعرفتين المشبهة أحدهما بالأخرى بحكمهما المتقدّم ، وزاد في بعض تواليه أن مثل قولهم : زيدٌ صدّيقى ^(٢) ، إذا دخلت عليه (كان) أو شيء من أخواتها فليس لك جعل أيتها شئت الاسم والأخرى الخبر على الإطلاق ، بل إن قصدت معنى الحصر لزمك جعل (صدّيقى) الاسم (زيد) الخبر ، فتقول : كان صدّيقى زيدا ، والمعنى لم يكن لي من الناس صدّيق إلا زيد ، فنفي الصداقة عن غيره وحصرتها فيه ، وإن لم تقصد الحصر لزمك جعل

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ - كلمة أعجمية بسكون الباء الثانية أو كسرهما وأعجام الذال أو هاءها ، معناها : الفرح والسرور - ابن داود ابن سليمان بن إبراهيم المصري ، أصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد إلى العراق لتجارة اللؤلؤ ، ثم رجع إلى مصر وتصدر للإفادة في جامع عمرو بن العاص ، وله مصنفات نحوية منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن السراج والتعليق المشهور بتعليق الخرفة ، والمقدمة المحسبة ، وشرح النخبة ، والتذكرة في القراءات السبع ، والمفيد في النحو . توفي سنة ٤٦٩ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١٧ / ٢ ، وانباء الرواة : ٩٥ / ٢ ، ونشأة النحو : ٢١٤ ، وانظر طريقته في شرح الجمل له : ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٨٢ - ٥٨٣ : (. . .) الثاني : أن يكون المعنى يختلف فليست في هذا النوع بالخيار ، لأن المعنى يتغير . ومثال ذلك : زيد صاحبى ، وصاحبى زيد ، فانك إذا قلت : زيد صاحبى ، فانه لا يقتضى بالظهور انه لا صاحب لك إلا زيد ، لأن اللفظ ليس فيه تعرّض لنفي الصّحبة عن غير زيد ، فان قلت : صاحبى زيد ، فالظاهر من هذا اللفظ أنه لا صاحب لك إلا زيد ، لأنك إذا قلت : صاحبى زيد ، وجعلت صاحبى مبتدأ وزيدا خبرا ، فالمقصود الأخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلا قال لك : أعلم أن لك صاحباً خاصاً بك ، فعينه لي ، فقلت : صاحبى زيد ، وعلى هذا تجعل (صاحبى) مبتدأ . وأما ان قلت : زيد صاحبى ، فالقصد الأخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف ، وليس فيه تعرّض لغيره أنه لا يتصف به .

زيد الاسم و (صديق) الخبر ، فتقول : كَانَ زَيْدٌ صَدِيقِي ، والمعنى أَنَّ زَيْدًا لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ الصَّدَاقَةُ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِحَصْرِهَا فِيهِ ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَيْضًا لِغَيْرِهِ مَعَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ انْفَرَدَ بِهَا . وَمَعْنَى النَّحْوِيِّينَ ^(١) خَالَفَ فِي هَذَا وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَكَ : كَانَ صَدِيقِي زَيْدًا ، وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقِي ، سَوَاءٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَعَرُّضٌ لِلْحَصْرِ ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ بِالْخِيَارِ أَيُّهُمَا شَعَتْ جَعَلَتْهُ الْاسْمَ وَالْآخَرَ الْخَبَرَ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ كَقَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ هَذَا ، وَكَانَ هَذَا زَيْدٌ . وَقَدْ رَدَّ أَبُو الْحَسَنِ بِسَنَ خُرُوفٍ عَلَى ابْنِ بَابِشَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الْمَعْرِفَتَيْنِ ، وَذَهَبَ فِيهِمَا مَذْهَبًا آخَرَ . حَاصِلُهُ : أَنَّ الْمَخَاطَبَ إِذَا كَانَ يَجْهَلُ أَحَدَى الْمَعْرِفَتَيْنِ وَيَعْلَمُ الْآخَرَى جَعَلَتْ الْمَعْلُومَ الْاسْمَ وَالْمَجْهُولَ الْخَبَرَ فتقول : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ يَعْرِفُ زَيْدًا وَلَا يَعْلَمُ الْأُخُوَّةَ ، وتقول : كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا ، إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ يَعْرِفُ أَخَاهُ وَيَجْهَلُ اسْمَهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : كَانَ أَخُوكَ مَسْمًى بِهَذَا الْاسْمِ ، قَالَ : وَالْخَبَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا أَبَدًا عِنْدَ الْمَخَاطَبِ ، وَالْاسْمُ أَبَدًا وَهُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَخْبِرُ الْمَخَاطَبَ بِمَا كَانَ يَجْهَلُهُ عَمَّا يَعْرِفُ . قَالَ : وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَبَرُ لِغَيْرِ ^(٢) ، فَاعْتَبَارُ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا وَالْأَعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ خَطَأٌ ، إِذْ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُولُ مِنْهُمَا هُوَ الْأَعْرَفُ ، فَيَلْزِمُكَ وَلَا بُدَّ جَعْلُهُ الْخَبَرَ وَجَعْلُ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا الْاسْمَ ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَخَاكَ ، إِذَا كَانَتْ الْأُخُوَّةُ مَجْهُولَةً لِلْمَخَاطَبِ وَالْمُتَكَلِّمُ مَعْلُومًا عِنْدَهُ ، فَقَدْ لَزِمَكَ هُنَا كَمَا تَرَى جَعْلُ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْاسْمَ ، وَجَعْلُ الْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرِ الْخَبَرَ ، قَالَ الشُّلُومِيُّ : وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ خُرُوفٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ وَلَا بُدَّ اعْتِبَارُ الْأَعْرَفِ وَالْأَقْلِ تَعْرِيفًا ، فَيَجْعَلُ الْأَعْرَفُ الْاسْمَ وَالْأَقْلُ تَعْرِيفًا الْخَبَرَ ، لِأَنَّ الْأَعْرَفَ مَعَ مَا هُوَ دُونَهُ فِي التَّعْرِيفِ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ مَعَ النِّكَرَةِ ، فَكَمَا تَجْعَلُ الْمَعْرِفَةَ الْاسْمَ وَالنِّكَرَةَ الْخَبَرَ كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْأَعْرَفُ الْاسْمَ وَالْأَقْلُ تَعْرِيفًا

(١) انظر البسيط : ٥٨٣ - ٥٨٤ ، وقاية الأمل : ١٢٣ ، والأشباه والنظائر :

١١٥/٣ وما بعدها .

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٤٣ .

الخبر ، قال : وما ذكره من أنه يعتبر المعلوم والمجهول / ففاسد ، لأن كل واحد (١٣٠ / ب) من الاسم والخبر هنا معرفة ، فلا بد أن يكون كل واحد منهما معروفاً عند المخاطب لكونه معرفة ، وإنما المجهول في ذلك أن كل واحد منهما هو الآخر ، لا الاسم الذي هو خبر ، لأنه لا يصح ذلك فيه ، وكيف يكون مجهولاً وهو معرفة ؟ . قال : والدليل على بطلان اعتبار المعلوم والمجهول في المعرفتين في هذا الباب قوله تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١) ، (وَمَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٢) (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٣) ألا ترى أنه لو صح ما ذكره ابن خروف من أن الخبر يلزم أن يكون هو المجهول من المعرفتين لم ينبغ أن يقرأ ذلك كله بالوجهين أصلاً للمضادة الحاصلة بينهما واختلاف المعنى فيهما ، فإن بذلك كله صحة ما قاله ابن بابشاذ وبطلان ما ذهب إليه ابن خروف ، والله سبحانه أعلم .

(٥) وطريقة ابن عصفور (٤) في المعرفتين أن تجعل التي تقدم (٥) **المخاطب بجهلها** الخبر والأخرى الاسم كما تقدم في مذهب ابن خروف ، فإن كان المخاطب يعلمها إلا أنه يجعل النسبة بينهما وأن أحدهما هي الأخرى ، فالمختار جعل الأعراف منهما الاسم والأخرى الخبر إن اختلفتا في التعريف ويجوز العكس ، فإن تساوت مرتبتهما فيه كنت بالخيار ، فتجعل أيتهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، وهذا الذي قاله فيما إذا كان المخاطب يعلمها / ما تقدم في مذهب أبي على الشلوين . هذا تمام الكلام على ما إذا وقع بعد (كان) أو شيء من أخواتها معرفتان .

(١) من الآية : (٢٤ ، ٢٥) من سورة العنكبوت ، وكذلك من الآية : (٥٦) من سورة النمل .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الجاثية .

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الانعام .

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٩٩ / ١ : (فان كانا معرفتين جعلت الذي

تقدرا أن المخاطب يعلمه الاسم ، والذي تقدرا أن المخاطب يجهله الخبر ،

فتقول : كان زيد أخا عمرو ، فإذا قدرت أن مخاطبك يعلم زيدا ولا يعلم أنه

أخو عمرو ، فان قدرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت : كان أخو

عمرو زيدا) . وانظر منه ص : ٤٠١ .

(٥) في الأصل (تقدم)

وَأَمَّا إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا نَكْرَتَانِ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ أَيْضًا تَجْعَلُ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ الْاسْمَ وَالْأُخْرَى
 الْخَبَرَ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ فَائِدَةٌ ^(١) ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ إِحَالَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أَحَدَى
 النِّكَرَتَيْنِ أَقْرَبَ إِلَى الْمَصْرِفَةِ مِنَ الْأُخْرَى بَأَنَّهُ يَكُونُ فِيهَا مَخْصَصٌ بِوصفٍ أَوْ مَحْمُولٌ أَوْ
 نَحْوَهُمَا ، فَالْأَوَّلَى جَعْلُ التِّي هِيَ أَقْرَبُ الْاسْمَ وَالْأُخْرَى الْخَبَرَ فَتَقُولُ : لَيْسَ ذُو كَرِيمٍ
 رَجُلًا مَذْمُومًا ، وَلَيْسَ رَجُلٌ مَذْمُومٌ ذَا كَرِيمٍ ، أَنْتَ مَخِيرٌ لَتَسَاوَى هَاتَيْنِ النِّكَرَتَيْنِ فِي
 وَجُودِ الْمَسْمُوعِ ، لِأَنَّ أَحَدَاهُمَا مَخْصَصَةٌ بِالْصِّفَةِ وَالثَّانِيَّةُ مَخْصَصَةٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَتَقُولُ
 لَيْسَ كُلُّ أَسْوَدٍ تَمْرًا ، وَمَا كَانَ كُلُّ أَبْيَضٍ شَحْمًا ^(٢) ، وَيُضَعَفُ أَنَّ تَقُولُ : لَيْسَ تَمْرٌ كُلُّ
 أَسْوَدٍ ، وَمَا كَانَ شَحْمٌ كُلُّ أَبْيَضٍ ، لِأَنَّ (كَلًّا) لَهَا مَسْوُوعٌ وَهُوَ الْعَمُومُ ، بِخِلَافِ تَمْرٍ
 وَشَحْمٍ ، وَإِنَّمَا جَازَ جَعْلُهُمَا الْاسْمَ مَعَ خُلُوهُمَا مِنَ الْمَسْوُوعِ لِلْإِخْبَارِ فِي أَنْفُسِهِمَا لِأَجْلِ
 مَعْنَى النِّفْيِ فِي (لَيْسَ) وَ (مَا كَانَ) . فَإِنْ قُدِّدَ الْمَسْوُوعُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِ النِّكَرَةِ وَمِنْ جِهَةِ
 النَّاسِخِ لَمْ يَجْزُ جَعْلُهُمَا الْاسْمَ ، فَلَا يُقَالُ : كَانَ رَجُلٌ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ :
 كَانَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، فَاسْمُ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا إِذَا كَانَ نَكْرَةً يَشْتَرِطُ فِيهِ وَجُودُ مَسْوُوعٍ
 لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَلِهَذَا يُلْزَمُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ فِي مِثْلِ : كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ^(٣) ، وَتَقُولُ : مَا / (١٣١ / أ)
 كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدًا ، كَانَ مُحَالًا مِنَ الْكَلَامِ ، إِلَّا أَنْ
 تَرِيدَ الْإِتِّسَاعَ وَالْمَجَازَ ، وَوَجْهُ الْإِحَالَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدًا ، بَرَفَعِ
 (مِثْل) فَقَدْ أَثْبَتَ لِمَخَاطِبِكَ مِثَالًا ^(٤) ، كَأَنَّكَ إِنَّمَا تَخْبُرُ عَنْ حَقِيقَةٍ مَتَّصَةٍ ثَابِتَةٍ ، فَكَيْفَ
 تَثْبِيتُ لَهُ مِثَالًا وَتَنْفِيٌّ أَنَّ يَكُونَ مِنَ الْأَحْدِيثِ ؟ هَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَمِثُلُ إِنْسَانٌ
 شَخْصًا إِلَّا وَذَلِكَ الشَّخْصُ مِنَ الْأَحْدِيثِ ، إِلَّا أَنْ تَتَجَوَّزَ لِقَصْدِ الْمَبَالْغَةِ فِي تَحْقِيقِ
 شَأْنِهِ ، فَيَجُوزُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى لَيْسَ امِّثَالُهُ مِنْ جِنْسِ الْأَحْدِيثِ إِنَّمَا امِّثَالُهُ مِنَ الْبِهَائِمِ ،
 وَهَذَا الْمَعْنَى كَمَا تَقُولُ : كَلِمَتُ زَيْدًا وَمَا كَلِمَتُ أَحَدًا إِنَّمَا كَلِمَتُ بَهِيمَةٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٣ / ١ ، والبسيط ص : ٥٩٠ .

(٢) انظر الكتاب : ٦٥ / ١ - ٦٦ .

(٣) انظر البسيط : ٥٩٠ .

(٤) البسيط : ٥٩٥ - ٥٩٦ .

(١) في هذه المسألة إذا استعملتها على المجاز والاتساع إلا للذم .
 وذكر أبو القاسم أنها تُقال على جهة المدح أيضاً ، وحمله على ذلك أن (أحداً)
 عنده بمنزلة إنسان (٢) ، فإذا قلت : ما كان مثلك أحداً ، فكأنك قلت : ما كان المماثل
 له إنساناً ، فنفيت عن من يشبهه الإنسانية ، وفقى محتملاً لوجهين :
 أحدهما : أن يكون ما هو أعلى من الإنسان فيخرج إلى جنس الملائكة مجازاً ،
 وتكون المسألة على هذا مدحاً ، فالمعنى : ما كان الذي يماثلك إنساناً إنما هو ملك
 كقوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) (٣) واستشهد أبو القاسم لوجود
 هذا المعنى في كلام العرب بقول الشاعر :-

فَلَسْتُ لَأَنْسِيَّ وَلَكِنْ لَطُكُ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ (٤)
 أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : لَسْتُ لِإِنْسَانٍ وَلَكِنَّكَ لَطُكُ تَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ .

والوجه الثاني : أن يكون المماثل في المسألة ما هو أخص من الإنسان فيخرج إلى

(١) الكتاب : ٥٥/١ .

(٢) الجمل : ٥٩ - ٦٠ .

(٣) من الآية : (٣١) من سورة يوسف .

(٤) من الطويل واختلف في نسبة قائله ، قيل : لرجل من عبد القيس يمدح النعمان
 وقيل : هو لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : لعلمقة بن عبيدة
 التميمي وهو الراجح . ويروى (لملأك) مكان (لملك) لغة في ملك أحد
 الملائكة .

والجو : الهواء بين السماء والأرض ، ويصوب : ينزل .

وهو من شواهد سيبويه : ٣٨٠/٤ ، ومجاز القرآن : ٣٣/١ ، والأزهية :
 ٢٦٠ ، والمنصف : ١٠٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٠/٢ ، ٢٩٢ ، والجمل
 ٦٠ ، وشرح أبياته لابن سيده / ١١٣ ، وإصلاح الخلل : ٥٤ ، والبسيط :
 ٥٩٦ - ٥٩٨ ، وشرح شواهد الشافعية : ٢٨٩ ، واللسان : (صوب) .

جنس البهائم أو الجمادات على ما تقدّم ، ومن اقتصر في المسألة على معنى الذّم ف (أحد) عنده بمعنى عاقل ، فلا يكون ماعداً الأحديين على هذا إلا أخط منهم ، إن لا يوجد في العالم أرفع من العقلاء ، قال ابن أبي الربيع : وهذان الاطلاقان صحيحان ، يوجد (أحد) بمعنى إنسان ويوجد أيضاً بمعنى عاقل ،^(١) وعلى حسب هذين الاطلاقين يكون المدح والذّم ، والله سبحانه أعلم .

وأما إن وقع بعد (كان) أو شيء من أحوالها معرفة ونكرة ، فإنك تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر^(٢) ، ثم النكرة إن كان فيها تخصيص من جهة المعنى تقرب به من المعرفة جاز مع ذلك العكس على ضعف ، وهو جعل تلك النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، وإن لم يكن في النكرة ذلك لزم الوجه الأول ، ولم يجوز عكسه إلا في ضرورة . فمثال ما يجوز فيه الوجهان لكون النكرة مخصصة قولك : كان زيد خيراً منك ، وكان زيد مثلك ، هذا هو الوجه ، لأن (زيداً) معرفة فينبغي أن يكون الاسم ، و (خيراً مثلك) و (مثلك) نكرتان فتكونان خبرين ، ويجوز ضعيفاً جعلهما اسمين وتكون المعرفة الخبر ، وجاز هذا الوجه هنا لتخصيص (مثلك) بالإضافة ، و (خير منك) بالمعمول الذي هو المجرور بعده لأنه يتعلق به ، حكى / سيويه : إن مثلك زيد ، وإن خيراً (١٣١/ب) منك عمرو ، وإن قريباً منك زيد^(٣) ، لأن (قريباً) أيضاً مخصص معموله بعده ، فيجوز على هذا الذي حكاه سيويه : كان مثلك زيداً ، وكان خير منك زيداً ، وكان قريب منك زيداً ، تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، ولا فرق بين باب (كان) وباب

(١) انظر البسيط : ٥٩٢ .

(٢) وفي الكتاب : ٤٧/١ : (وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة ، لأنه هـ الكلام) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور :

٤٠٣/١

(٣) وفي الكتاب : ١٤٢/٢ : (وتقول : إن قريباً منك زيداً ، إذا جعلت قريباً منك موضعه ، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت : إن قريباً منك زيد . وتقول : إن قريباً منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إن زيداً قريباً أو بعيداً منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة) .

(إِنَّ) ، فما أجازهُ في باب (إِنَّ) جاز في باب (كَانَ) .

ومثال ما يلزم فيه جعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر لعدم تخصيص النكرة قولك :
 كَانَ زَيْدٌ قائماً ، وَكَانَ حَسَنًا أَنْ تقومَ ، فزيدٌ هو الاسم و(قائمٌ) الخبر ، كذلك
 أيضاً تجعل (أَنْ) والفعل الاسم و(حَسَنًا) الخبر ، لِأَنَّ (أَنْ) والفعل كما تقدم
 معرفة ، قَالَ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)^(١) وَقَالَ سبحانه
 (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) ف(أَنْ أَوْحَيْنَا) اسم (كَانَ) و(عَجَبًا) الخبر ، وقوله
 (لِلنَّاسِ) فيه قولان :^(٣)

أحدهما : أَنَّهُ تَبْيِينٌ مَحْمُولٌ عَلَى عَامِلٍ مَحذُوفٍ ، فهو جملة في التقدير جيء
 بها تبيناً للمراد ، والتقدير : أَعْنَى لِلنَّاسِ ، فيتعلق بأَعْنَى أَوْ ذَلِكَ لِلنَّاسِ ، فيتعلق
 بمحذوف خبر للمبتدأ الذي هو (ذَلِكَ) ، وهذا مثل ما قالوه في قوله تَعَالَى :
 (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الْذَاهِبِينَ)^(٤) و(إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)^(٥) ف(فيه) و(لكم) متعلقان
 بمعاملين محذوفين والتقدير : وَكَانُوا أَعْنَى فِيهِ مِنَ الزَاهِدِينَ ، وَإِنِّي أَعْنَى لَكُمَا لِمَنْ

(١) من الآية : (٣٥) من سورة الأنفال . وقرأ الأعشى (صلاتهم) بالنصب ، (الا
 مكاء وتصدية) بالرفع . وهذا لا يجوز الا في الشعر عند الضرورة . انظر
 المحتسب : ٢٧٨ / ١ ، والبحر المحيط : ٤ / ٤٩٢ .

(٢) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٣) وفي البحر المحيط : ١٢٢ / ٥ : (اسم (كان) (أن أوحينا) و(عجبا) الخبر و
 (للناس) فقيل : هو في موضع الحال من (عجبا) ، لأنه لو تأخر لكان صفة ،
 فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله (عجبا) وليس مصدرا بل هو بمعنى (معجب) والمصدر
 اذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم محموله عليه كاسم المفعول .

وقيل : هو تبين ، أعنى للناس .

وقيل : يتعلق بكان وان كانت ناقصة ، وهذا لا يتم الا اذا قدرت دالة على
 حدث . . .) وانظر المصنف : ٤٣٦ / ٢ .

(٤) من الآية : (٢٠) من سورة يوسف .

(٥) من الآية : (٢١) من سورة الأعراف .

النَّاصِحِينَ ، وَبَعِيََ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ بَيَانًا ، وَقَدَّرَهُ بِمَعْصُومٍ : وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مَنْ
الزَّاهِدِينَ ، وَإِنِّي نَاصِحٌ لَكُمْ لِمَنِ النَّاصِحِينَ ^(١) ، فَحُذِّتْ لِدَلَالَةٍ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا
لَمْ يَجْزْ أَنْ يَتَمَلَّقَ (فِيهِ) بِالزَّاهِدِينَ بَعْدَهُ ، وَ(لَكُمْ) بِالنَّاصِحِينَ بَعْدَهُ أَيْضًا
لِوَعْمِهِنَّ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الزَّاهِدِينَ وَالنَّاصِحِينَ مَخْفُوضَانِ بِ(مِنْ) وَالْمَخْفُوضُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا
قَبْلَ خَافِضَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِمَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الذِينَ) وَمَعْمُولُ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ ،
فَلَوْ كَانَ (فِيهِ) مَتَعَلِّقًا بِزَاهِدِينَ بَعْدَهُ وَ(لَكُمْ) مَتَعَلِّقًا بِنَاصِحِينَ ، لَكَانَ ذَلِكَ مَنْ
تَقْدِيمُ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، عَلَى أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ الرَّجَاجَ أَجَازَ
تَعَلُّقَ (فِيهِ) وَ(لَكُمْ) بِالصَّلَاةِ بَعْدَهُمَا ^(٢) ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ ^(٣) ، وَكَذَلِكَ هَذِهِ
الآيَةُ أَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) ^(٤) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ)
مَتَعَلِّقًا بِ(عَجَبٍ) لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْصُولٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ لِأَنَّهُ صَلَاتُهُ ، وَالصَّلَاةُ لَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، فَلِهَذَا قُدِّرَ لَهُ عَامِلٌ كَمَا فُعِلَ فِي الْآيَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ . وَنَظِيرُهُ
مِمَّا جَاءَ فِيمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَإِنِّي أَمْرٌ مِنْ عَصْبَةٍ خِنْدٍ فِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِيخَ رِقَابَهَا ^(٥)

(١) قَالَ أَبُو حَبِيَّانَ فِي الْبَهْر: ٢٩١/٥ : (هُنَّ تَطْلُقُ الْجَارِ إِمَّا) (بِأَعْنَى) مَضْمُورَةٌ
أَوْ بِمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (مِنَ الزَّاهِدِينَ) ، أَيْ وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ
أَوْ بِالزَّاهِدِينَ ، لِأَنَّهُ يَتَسَامَحُ فِي الْجَارِ وَالظَّرْفِ فَيَجُوزُ فِيهِمَا مَا لَا يَجُوزُ فِي
غَيْرِهِمَا) . وَانْظُرْ مُشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣٠٨/١ ، وَالْبَيَانُ : ٣٥٢/١ .

(٢) أَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٦٤/١ - ٦٥ .

(٣) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ١٠١٩/٢ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٢) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ لِعِمَارَةَ بْنِ عَقِيلَ بْنِ بِلَالِ بْنِ جَرِيرٍ ، كَمَا فِي الْمَقْتَضَبِ . ١٩٩/٤ ،

وَقَدْ رَوَى الْمِيرَدُ لِعِمَارَةَ فِي الْكَامِلِ كَثِيرًا . تَذِيخٌ : فِي اللِّسَانِ : (وَذِيخُهُ

تَذِيخًا : ذَلِكَ ، حَكَاهَا أَبُو عَمِيدَةَ وَحْدَهُ ، وَالصَّوَابُ بِالذَّالِ وَكَانَ شَمْرٌ يَقُولُ

ذِيخْتُهُ ذَلَّلْتُهُ بِالذَّالِ مِنْ ذَاخٍ يَذِيخُ إِذَا ذَلَّ . وَقَالَ : ذَاخٌ يَذِيخُ ذَوْخًا : =

فَقَوْلُهُ (لِلْأَعَادِي) مَحْمُولٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ عَلَى حَذْفٍ، وَالتَّقْدِيرُ : ذَلِكَ لِلْأَعَادِي أَوْ أَعْنَى
لِلْأَعَادِي ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِ(تَذِيخ) لِأَنَّهُ صِلَةٌ لـ (أَنْ)

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا بِ(عَجَبٍ) عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (مُعْجَبٍ) (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : أَكَانَ إِيْحَاؤُنَا لِرَجُلٍ مِنْهُمْ مُعْجَبًا لِلنَّاسِ ، فَقَدَّمَ (لِلنَّاسِ) عَلَى عَالِيهِ ،

وَالْمَصْدَرُ قَدْ يَقَعُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدَلٍ ، أَيْ : عَادِلٍ ، / وَعَلَى (١٣٢ / أ)

هَذَا حَمَلَ الْبَصْرِيُّونَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

يَاشَاةٌ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَى ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمِ (٢)

(مَنْ) عِنْدَهُمْ نَكْرَةٌ مُوصَوِّفَةٌ بِقَنَصٍ ، وَهُوَ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَاشَاةٌ

شَخْصٍ قَانَصٍ أَوْ رَجُلٍ قَانَصٍ (٣) ، فـ (قَنَصٌ) عِنْدَهُمْ نَعْتٌ لـ (مَنْ) عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى ،

خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ حَيْثُ ذَهَبُوا فِيهِ إِلَى أَنَّ (مَنْ) زَائِدَةٌ (٤) ، وَ(قَنَصٌ) خُفْيَتْ بِإِضَافَةِ شَاةٍ

إِلَيْهِ . وَمِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ

مَأْوُكُمْ غَوْرًا) (٥) أَيْ : غَائِرًا ، فَقَدْ ثَبَتَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ،

كَمَا قَدْ يَأْتِي أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) (٦) أَيْ :

مَخْلُوقُ اللَّهِ ، وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : (هَذَا بِرَّهْمٍ ضَرَبَ الْأَمِيرِ) أَيْ : مُضْرُوبُ الْأَمِيرِ ، وَفِي

نَحْوِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ) (٧) أَيْ : مُقْبِوْضَتُهُ (بِجَمِيعًا) حَالٌ مِّنْ

= ذَلْ وَخَضَحَ . انْظُرْ : حَاشِيَةُ الْمُقْتَضَبِ : ١٩٩ / ٤ ، وَالْمَنْصَفِ : ١٣٠ / ١ وَفِيهِ

(تَذَل) مَكَانَ (تَذِيخ) وَأَعْرَابُ الْحَمَاسَةِ لَابِنِ جَنَى : ل / ٩ ، إِضَاحُ شَوَاهِدِ

الْإِضَاحِ : ١٧ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٢٩ / ٧ ،

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ١٢٢ / ٥ .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٣١٥ .

(٣) انْظُرِ الْمُسَاعِدَ : ١٦٤ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢ / ٤ .

(٤) الْمَغْنَى : ٣٢٩ / ١ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٣٠) مِنْ سُورَةِ الْمَلِكِ . وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١٧٢ / ٣ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ .

(٧) مِنَ الْآيَةِ : (٦٧) مِنْ سُورَةِ الزَّمَرِ . وَانْظُرِ الْبَيَانَ : ٣٢٦ / ٢ .

ضميرٍ تحمله لقيامه مقام مقبوضة ، و (قبضة) هو العامل في هذه الحال ، فالمصدر إذا وقع موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول يحمل فيما قبله ويتحمل الضمير ، لأنه حينئذٍ غير موصول ، إذ ليس مقدراً بـ (أن) والفعل .

وهذا القول الثاني في هذه الآية أعني قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا) هو مذ هب ابن أبي الربيع ، و (عجب) فيه نكرة مخصصة بالمعمول الذي هو (للناس) فليس من هذا القسم وإنما هو من القسم قبله ، وهو الذي يجوز فيه الوجهان والأحسن جعل المصرفة الاسم والنكرة الخبر ، فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وهي : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ أَنْ أَوْحِينَا) برفع (عجب) يجوز فيها على هذا القول من أن (عجباً) فيها يجوز أن يكون نكرة مخصصة بمعنى (مُعْجَب) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون (عجب) اسم (كان) و (أَنْ أَوْحِينَا) الخبر والتقدير : أَكَانَ مُعْجَبٌ لِلنَّاسِ إِيحَاؤُنَا ، وتكون هذه القراءة على هذا جاءت على الوجه القليل ، مثل قولك : كَانَ خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدًا .

والثاني : أن يكون اسم (كَانَ) ضمير الأمر أو الشأن ، و (أَنْ أَوْحِينَا) مبتدأ و (عجب) خبره متقدم عليه في موضع (مُعْجَب) و (الناس) متعلق به ، تقديره : أَكَانَ الْأَمْرُ أَنْ أَوْحِينَا مُعْجَبٌ لِلنَّاسِ ، أو يكون (عجب) مبتدأ و (الناس) في موضع خبره ، و (أَنْ أَوْحِينَا) على حذف حرف الجر يتصل بـ (عجب) والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبراً لـ (كَانَ) ، و (عجب) على هذا باقي على أصله ليس في موضع (مُعْجَب) ، إذ لا حاجة بنا إلى ذلك وليس المعنى عليه ، والتقدير : أَكَانَ الْأَمْرُ لِلنَّاسِ عَجَبٌ مِنْ أَنْ أَوْحِينَا ، ثُمَّ حذفت (مِنْ) ، وموضع (أَنْ أَوْحِينَا) بعد حذفها نصب خاصة عند الخليل ، ويجوز مع ذلك أن تكون في موضع خفض بمن المحذوفة في قول سيويه ، على ما تقرر في باب أقسام الأفعال في التمدى .^(٣)

(١) انظر البسيط ص : ٥٨٢ وما بعده .

(٢) انظر تفسير القرطبي : ٣٠٦ / ٨ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٨٤ - ١٨٥ .

والوجه الثالث : أَنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) اسْمٌ (كَانَ) / و (للناس) في موضع خبره ، (١٣٢ / ب)
 و (أَنْ أَوْحِينَا) على حذف (مِنْ) يتعلّق بـ (عَجَبٌ) كما ذُكِرَ ، و (عَجَبٌ) أيضاً على أصله
 والمعنى : أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ مِنْ أَنْ أَوْحِينَا . وهذا أجود الأوجه الثلاثة ، ويليه
 الوجه الذي قبله ، وأما الأولُ فضعيفٌ فلا ينهض الحملُ عليه مع وجود المندوحة عنه ،
 وأما على القول الآخر من أَنْ (عَجَبًا) نكرةٌ غيرُ مخصصةٍ ، وهو القول الأولُ في الآية
 فلا يجوز أَنْ يَكُونَ هو اسْمٌ (كَانَ) و (أَنْ أَوْحِينَا) الخبرُ ، لأنَّ النكرةَ غيرُ المخصصةِ
 كما تقدّم ^(١) إذا اجتمعت مع المعرفة لا تجعل الاسمَ إلا في الشعر ، فإنما يجوز في
 الآية على هذا القول وجهان :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) مبتدأ ، و (للناس) خبره ، و (أَنْ أَوْحِينَا) على
 حذف (مِنْ) يتعلّق بـ (عَجَبٌ) والجملة في موضع نصبٍ خبراً لـ (كَانَ) واسمها ضميرُ الأمرِ
 أو الشأن مستترٌ فيها .

والثاني : أَنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) اسْمٌ (كَانَ) و (للناس) في موضع خبرها ، و (أَنْ أَوْحِينَا)
 على حذف (مِنْ) كما تقدّم ، وهذا الوجه أجود ما تحملُ عليه هذه القراءة في كلِّ قولٍ
 كما ذُكِرَ ، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ^(٢)) فيقرأ في السبع على وجهين
 برفع آيةٍ ونصبها ، و (يَكُنْ) مع رفع (آية) بالتاء ^(٣) ومع نصبها بالياء ^(٤) .
 أما النصبُ فلا إشكال فيه ، لأنَّ المعرفة الذي هو (أَنْ يَعْلَمَهُ) اسْمٌ (كَانَ)

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤

(٢) من الآية : (١٩٧) من سورة الشعراء .

(٣) بالتاء في (تكن) ورفع (آية) هي قراءة ابن عامر كما سيذكر المؤلف بعد ، وقراءة
 سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ونصب (آية) ، انظر حجة القراءات : ٥٢١ ،

والسبعة : ٢٧٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١٥٢ / ٢ .

(٤) في الأصل : (بالتاء) وهو خطأ .

والنكرة الذي هو (آية) الخبر ، وأما الرفع فحطه أبو على الفارسي على أن (أن يعلمه) مبتدأ و (آية) خبره ، والجملة في موضع نصب خبرا لـ (كان) واسمها ضمير القصة مستتر فيها ، والتقدير : أولم تكن القصة لهم آية أن يعلمه ^(١) ، وهذه القراءة التي هي (أولم تكن لهم آية أن يعلمه) هي قراءة ابن عامر ^(٢) ، وإنما لم يجوز عند الفارسي أن يكون (آية) اسم (تكن) و (أن يعلمه) الخبر ، لما في ذلك من جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، ويجوز أيضا في هذه القراءة وجه آخر ، وهو أن يكون (آية) اسم (تكن) و (لهم) في موضع خبرها ، و (أن يعلمه) على حذف (في) يتعلق بـ (لهم) لأنه قد قام مقام ما يتعلق به وهو الفعل أو اسم الفاعل ، والتقدير : أولم تكن لهم آية في أن يعلمه ، أي : أولم تكن آية مستقرة لهم أو كائنة لهم في أن يعلمه ، ويجوز أيضا فيها أن يكون (آية) الاسم و (لهم) في موضع الخبر و (أن يعلمه) بدل من (آية) بدل شيء من شيء ^(٣) .

وأعلم أن ضمير النكرة يجري مجراها ^(٤) في هذا الباب ، فإن عاد على نكرة مخصصة بوصف أو معمول أو يتضمنها معنى الاستفهام أو الشرط أو نحو ذلك ، جاز أن يجعل الاسم والمعرفة الخبر ، وعلى هذا جاء قولهم : ما جاءت حاجتك ، فاسم (جاءت) ضمير مستتر فيها يعود إلى (ما) و (حاجتك) الخبر ، و (ما) هنا استفهامية فهو ^(٥) عند غير ابن كيسان نكرة مخصصة لما فيها من معنى الاستفهام ، فلذلك جاز أن يجعل ضميرها الاسم ، والمعرفة التي هي (حاجتك) الخبر .

وأما ابن كيسان فيرى أن / (ما) الاستفهامية معرفة ^(٦) ، فلا سم هنا عنده ضمير (١٣٣ / أ)

(١) انظر الايضاح : ١٠٥ / ١ .

(٢) حجة القراءات : ٥٢١ .

(٣) انظر المعنى : ٤٥٣ / ٢ - ٤٥٤ ، والتبيان : ١٠٠١ / ٢ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٤ / ١ .

(٥) كذا في الأصل ، والوجه : (فهي) .

(٦) الأشموني : ١٠٤ / ١ - ١٠٥ ، وهداية السبيل : ل ٥٥ / أ .

معرفة فلا كلام فيه ، وأما الرواية الأخرى التي هي (ما جاءت حاجتك)^(١) برفع الحاجة فلا كلام فيها أيضاً ، لأنه من جعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، والمعرفة هي (حاجتك) والنكرة (ما) الاستفهامية ، وعلى هذا أجاز سيويه (مَنْ كَانَ أَخَاكَ)^(٢) مثل (ما جاءت حاجتك) فلا سم ضمير النكرة المخصصة ، والمعرفة التي هي (أخوك) الخبر ، وأجاز : مَنْ كَانَ أَخوك^(٣) ، مثل : ما جاءت حاجتك ، على جعل اسم الاستفهام المتقدم الخبر ، قال أبو علي الشلوبين : إنما أجاز (ما جاءت حاجتك) و (مَنْ كَانَ أَخَاكَ) على جعل ضمير النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، لأن اسم الاستفهام قريب من المعرفة جداً لأنه يتقدر بها ، ألا ترى أن قولك : مَنْ كَانَ أَخَاكَ ، في معنى : أزيد كان أَخَاكَ أم عمرو أم عبد الله أم بكر ؟ وكذلك (مَنْ كَانَ أَخوك) في معنى : أزيد كان أَخوك أم عمراً أم عبد الله أم بكرًا ؟ فاسم الاستفهام إنما هي اختصار المعارف المصاحبة للمهمزة و (أم) . وإن عاد الضمير على نكرة غير مخصصة في نفسها بشيء مما ذكر لم يجز جعله الاسم وجعل المعرفة خبراً إلا في ضرورة ، فلا يقال : أسفيه كان زيداً أم حليم ، لأن الضمير في (كَانَ) لسفيه ، وهو في نفسه عارٍ من التخصيص فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن ضميره ، وكذلك لا تقول : أرجل كان زيداً أم صبي .

ومثال ما جاء في الشعر من الاخبار عن النكرة بالمعرفة قول حسان بن ثابت :

كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٤)

(١) الكتاب : ٥٠ / ١ ، ٥١ ، ١٧٩ / ٢ ، ٢٤٨ / ٣ .

(٢) الكتاب : ٥٠ / ١ ، وانظر البسيط : ٥٣٧ .

(٣) الكتاب : ٥٠ / ١ .

(٤) من الوافر من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وذلك قبل فتح مكة وبهجوم أبا سفيان . والسبيئة : الخمر المشتراة ، تقول : سبأت الخمر إذا اشتريتها .

وبيت رأس : اسم لقريتين فيهما كروم كثيرة ، أحدهما بالأردن والأخرى من نواحي حلب . وفي الديوان ومعاني القرآن : (خبيئة) مكان (سبيئة) وفي البسيط (من ذات عرق) مكان (من بيت رأس) . =

أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَعَلَ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي هُوَ (مَزَاجُهَا) الْخَبْرُ ، وَالنَّكْرَةُ الَّتِي لَا تَخْصِيصَ فِيهَا الَّتِي هِيَ (عَسَلٌ) الْأَسْمَ ، هَذِهِ طَرِيقَةُ سَيِّوِيهِ وَأَبَى الْقَاسِمِ وَأَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْفَارْسِيُّ فِي بَعْضِ تَوَالِيفِهِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجْهًا آخَرَ يَخْرُجُ بِهِ عَنْ هَذِهِ الْضَّرُورَةِ (١) ، وَهُوَ أَنَّ (مَزَاجًا) مُصَدَّرٌ ، وَالْمَصَادِرُ كَثِيرًا مَا تَقَعُ ظُرُوفًا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ هُوَ الظَّرْفُ فِي الْأَصْلِ فَيُحْذَفُ وَيَقُومُ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ ، وَقَدْ ذَكَرَ سَيِّوِيهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ : سِيرَ عَلَيْهِ مَقْدَمَ الْحَاجِ ، وَخُفُوقَ النَّجْمِ ، وَخِلَافَةَ فَلَانٍ ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ ، فَالْتَقْدِيرُ : زَمَنَ مَقْدَمَ الْحَاجِ ، وَزَمَنَ خُفُوقَ النَّجْمِ وَزَمَنَ خِلَافَةَ فَلَانٍ ، وَوَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ الظَّرْفُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ فَصَارَ يَعْصِرُ بِإِعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ (مَزَاجُهَا) هُنَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْفَارْسِيُّ يَكُونُ ظَرْفًا وَالْخَبْرُ مَعْدُوفٌ ، وَ(عَسَلٌ) هُوَ الْأَسْمُ ، وَكَأَنَّ الْأَصْلَ : يَكُونُ فِيهَا وَقْتُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ، فَحُذِلَ اسْمُ (يَكُونُ) وَوَقْتُ ظَرْفٌ ، وَ(فِيهَا) فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرْفُ وَقَامَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ فَصَارَ ظَرْفًا مِثْلَهُ ، وَحُذِفَ أَيْضًا الْخَبْرُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى .

وَلَمَّا حَكَى أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُومِيُّ هَذَا الْقَوْلَ رَدَّهُ بِأَنَّ قَالَ : إِنْ سَيِّوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي تَأَوَّلَهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ (يَكُونُ) / فَيَكُونُ (١٣٣ ب)

= انظر الشاهد في : ديوانه : ٧١ ، والكتاب : ٤٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٠/١ ، ومعاني القرآن : ٢١٥/٣ ، والمقتضب : ٩٢/٤ ، والأصول : ٩٤/١ ، والتبصرة : ١٨٦/١ ، والحجة لابن خالوية : ١٧١ ، والمحتسب : ٢٧٩/١ ، والجمل : ٥٨ ، وشرح أبياته لابن سيده : ل/١١٣ ، وشرح المفصل : ٩٣/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٥/١ ، والبسيط : ٥٨٦ - ٦٤٤ ، والخزانة : ٤٠/٤ .

(١) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ل/٢٦ : (وفي تقديره هذه الرواية) يعني رواية نصب المزاج ورفع العسل) - قولان :
أحدهما : تخرجه عن الضرورة وهو قول أبي علي ، قال : مزاجها يتنصب على الظرف تشبيهها ، وإذا كان ظرفا لم يكن منتصبا ب(كان) .

والقول الآخر : أن مزاجها منصوب ب(كان) نفسها وهو معرفة . . . وانظر الخزانة : ٦٤/٤ .

(٢) الكتاب : ٢٢٢/١ .

التقدير : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، وحذف الضمير المجرور من الصفة لا يكون إلا شاذاً إن كان ، فلذلك لم يحمل سيبويه البيت عليه وحمله على ما ذكره ، مع أن ذلك خروج عن الظاهر ، فإن الظاهر ألا حذف ، والمزاج ليس بظرف ، وما ذكره الشلومين من شذوذه حذف الضمير المجرور هنا الذي هو (فيها) فمعناه أن الجملة التي هي (يكون مزاجها عسل وماء) في موضع الصفة لسبب أو السلافة على الرواية الأخرى .

والضمير المجرور من (فيها) المقدّر يعود إلى المنصوت ، وحذف الضمير المجرور المائد على الموصوف من صفته شاذ كما ذكر . لكن هذا الرد لا يلزم هنا ، لأن الشذوذ في حذف الضمير المجرور من الصفة إنما هو إذا كان ذلك الضمير هو الذي وقع به الربط بين الصفة والموصوف ، أما إذا حصل الربط بغيره فليس حذفه إذا فهم بشان ، ويكون إن ذاك من الحذف للاكتفاء بفهم المعنى وليس حينئذ بحرف رابط ، إن الربط قد حصل بغيره ، وهذا البيت قد حصل فيه الربط بين الصفة والموصوف بالضمير المضاف إليه في قوله (مزاجها) ، لأنه أيضاً يعود إلى المنصوت ، والربط بين الصفة والموصوف والصلة والموصول والمبتدأ والخبر وغير ذلك يكتفى فيه بضمير واحد فحسب ، فإن وجد ضميران حصل الربط بواحد منها والآخر جيء به لأجل المعنى لا للربط ، فحذف أحد الضميرين إن ذاك إذا فهم ليس من باب حذف الرابط ، وما ذكره من شذوذه حذف ضمير الجر إنما هو إذا كان هو الرابط ، فالبيت إذاً ليس ما ذكر ، على أن ظاهر كلام سيبويه في قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) (١) أن الضمير المحذوف من الصفة هنا ضمير جر ، لأنه قدره (لا تجزي فيه) (٢) وهذه الجملة أعني قوله تعالى (لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) في موضع الصفة ليوم (٣) ، لا ضمير فيها يكون رابطاً سوى ذلك المحذوف . ومعنى النحويين أبقى كلام سيبويه في هذه الآية

(١) من الآية : (٤٨) والآية : (١٢٣) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : ٣٨٦/١ ، وانظر معاني القرآن للاخفش : ٨٨/١ - ٨٩ .

(٣) البيان : ٨٠/١ .

على ظاهره ، فإن كان ذلك كذلك وسلمنا أن البيت في ذلك التأويل من حذف الرابط على ما ذكر الشلوسين ، فحمل البيت عليه ولا بُدَّ أولى لورود مثله في القرآن ، من حطبه على الإخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة ، لكن بمعنى النحويين ^(١) أبي أن يريد في القرآن حذف ضمير الجرم مع أنه رابط ، فتأول كلام سيبويه على أنه لم يتعرَّض في ذلك التقدير لتفسير الإعراب وإنما فسر المعنى فحسب ، والضمير في الآية إنما حذف بعد أن صار ضمير نصب متصلاً بالفعل من باب الاتساع في الظروف ، فالتقدير قبل الحذف :

(لا تجزیه نفس) والمعنى ولا بُدَّ (لا تجزى فيه) كما قدر سيبويه ، وفي التأويل المتقدم حذف خبر (كان) وهو المجرور المقدَّر ، وذلك جائز عند فهم المعنى ، تقول : كان زيد ، في جواب من قال لك : من كان القائم ؟ تريد : كان / زيد القائم ، أو كان (١٣٤ / ١) زيد إياه . وعلى حذف خبر (كان) أيضا جاء قول الشاعر :-

فَكَانَ تَنَادٍ بَيْنَا وَعَقْدُ عِذَارِهِ وَقَالَ صَحَابِي قَدْ شَأَوْنَاكَ فَاطْلُبِ ^(٣)

أى : فكان تنادينا وعقد عذاره مقرونين أو متلازمين أو نحو هذا في المعنى ، وكذلك أيضا قول الآخر :-

إِنِّي ضَمِيتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ عَذُورٍ ^(٤)
أى : فكان غير عذُورٍ وكُنْتُ غَيْرَ عَذُورٍ ، فحذف الأول استغناءً بالثاني ، على أنه

(١) انظر المعنى : ٥٠٣ / ٢ - ٥٠٤ .

(٢) البيان : ٨٠ / ١ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٣ .

(٤) من الكامل ونسب في الكتاب : ٧٦ / ١ والانصاف : ٩٥ / ١ للفرزدق ولم أجده في ديوانه المطبوع ببغروت .

وانظر الشاهد في : معاني القرآن : ٤٣٤ / ١ ، ٣٦٣ / ٢ ، والبيان لابن الانباري ١٦٤ / ٢ ، والرد على النحاة : ٩١ ، والنقائض : ٩١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٠ / ١ ، وفيه (لكل شخص) مكان (لمن أتاني) ويروى في المصادر المذكورة (غدور) بدل (عذور) .

قَدْ حُكِيَ أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ ^(١) يَمْنَعُ حَذْفَ خَيْرٍ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي بَعْضِ تَوَالِيْفِهِ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ، كَمَا يُحَذَفُ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ وَخَيْرُ (إِنَّ) وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ كَوْنِ (مِزَاجِهَا) ظَرْفًا ، يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ (مِزَاجِهَا) الْمَجْرُورُ الْمَحذُوفُ لَوُقُوعِهِ خَيْرًا ، فَفِيهِ مَعْنَى الْفَعْلِ وَهُوَ الْاسْتِقْرَارُ ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ مَحْذُوفًا فِي الظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ ، وَلَا يَحْمَلُ فِي غَيْرِهِمَا كَالْحَالِ إِلَّا ظَاهِرًا مَقْدَمًا . وَيُمْكِنُ إِذَا جَعَلْنَا (مِزَاجِهَا) ظَرْفًا أَنْ تَكُونَ (يَكُونُ) تَامَّةً تَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ خَاصَّةٍ ، وَقَاعِلُهَا (عَسَلٌ) وَهِيَ الْعَامِلَةُ فِي الظَّرْفِ ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَقْدِيرِ (فِيهَا) وَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِهَا ، أَعْنَى بِ (يَكُونُ) وَالْمَعْنَى يَوْجَدُ فِيهَا وَقْتَ مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ جَعْلُ (يَكُونُ) نَاقِصَةً ، وَ (مِزَاجِهَا) ظَرْفًا لِمَا فِيهِ مِنْ حَذْفِ الْمُدَّةِ وَهُوَ خَيْرٌ (كَانَ) ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَسَنِ الْحَذْفِ إِذَا فُهِمَ كَالْفَضْلَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْفَضَلَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ إِذَا عَلِمَتْ مِنْ جِهَةٍ الْمَعْنَى .

(١) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ : ل / ١٣٤ - ١٣٥ : (وَأَعْلَمُ أَنَّ حَذْفَ أَخْبَارِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا يَضْعَفُ فِي الْقِيَاسِ ، وَقَلِمَا وَجَدَ فِي الْاسْتِحْمَالِ . وَإِنْ قُلْتَ : قَدْ عَلِمَ أَنَّ خَيْرَ (كَانَ) يَتَجَاوِزُ بِهِ شِبْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ لِأَنَّهُ هُوَ أَصْلُهُ . وَالْآخَرُ : الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا بِمَعْدٍ مَرْفُوعٍ بِفَعْلِهِ ، وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَصْدَرًا وَلَا حَالًا وَلَا تَمْيِيزًا وَلَا مَفْصُولًا لَهُ وَلَا مَفْعُولًا مَعَهُ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ وَمِنْ الْمَفْعُولِ بِهِ قَدْ شَاعَ فِي الْكَلَامِ حَذْفُهُ وَأُطْرِدَ ، وَهُوَ وَاقِفٌ بَيْنَهُمَا وَآخِذٌ لِلشَّبهِ مِنْ كُلِّ مِثْلٍ مِنْهُمَا فَمِنْ أَيْنَ - لَيْتَ شَعْرَى - قَبِحَ وَقُلْ حَذْفُهُ ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ دَخَلَ أَمْرٌ لَمْ يَوْجَدْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ أَنَّ (كَانَ) النَّاقِصَةَ إِنَّمَا أُلْزِمَتْ الْخَيْرَ تَمْوِيضًا لَهَا مَا اخْتَرَمَ مِنْهَا مِنْ دَلَالَةِ الْحَدَثِ ، فَجَاءَ مَتَمِّمًا لَهَا ، وَعَوَاضًا مِنَ الْمَخْتَرَمِ مِنْهَا . فَلَوْ حَذَفَتْ لَفَقِضَتِ الْغَرَضُ الَّذِي جِئَتْ بِهِ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهَا فَجَبَرَى فِي ذَلِكَ نَحْوًا مِنْ ادْغَامِ الْمَلْحَقِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ نَقْضِ الْغَرَضِ الَّذِي أُرِيدَ مِنْ احْتِذَاءِ الْمِثَالِ الْمَلْحَقِ بِهِ ، وَكَحَذْفِ الْمُؤَكَّدِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَنَاقُضِ الْمَطْلَبِ . . .) . وَانْظُرْ أَمَّا إِلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١ / ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ :

وَقَدْ اُخْتَلَفُوا كَمَا قَدْ مَنَّا فِي جَوَازِ حَذْفِ خَبَرٍ (كَان) فَإِذَا أَنْتَ حَمَلْتَ (يَكُون) عَلَى التَّمَامِ لَمْ يَلْقَ حَذْفُ عَمْدَةٍ يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِ حَذْفِهَا ، إِنَّمَا حَذَفَتْ فَضْلَةً قَدْ عَلِمَتْ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدٌ مِثْلَ هَذَا ، وَمَأْخُذُ سَيُوبِيه فِي الْبَيْتِ كَمَا ذَكَرَ الشَّلُوبِيَيْنِ هُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ وَلَا تَقْدِيرَ ، مَعَ أَنَّ (عَسَلًا) وَ (مَاءً) وَإِنْ كَانَا نَكْرَتَيْنِ عَارِيَيْنِ مِنَ التَّخْفِيفِ فَفِيهِمَا مَا يُحَسِّنُ جَعْلَهُمَا الْأَسْمَ بِمَعْنَى حَسَنِ ، وَهُوَ أَنَّهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ قَدْ يُرَادُ بِنَكْرَتَيْهَا مَا يُرَادُ بِمَعْرِفَتَيْهَا ، فَنَكْرَتُهُمَا وَمَعْرِفَتُهُمَا إِنْ ذَاكَ سَوَاءٌ فِي الْمَعْنَى ، فَيَحْسَنُ لَذَلِكَ أَنَّ تَجْرِيًا مَجْرَى وَاحِدًا فِي الْأَحْكَامِ الْإِعْرَابِيَّةِ ، فَلِذَلِكَ جَعَلَهُمَا الشَّاعِرُ الْأَسْمَ مَعَ وَجُودِ الْمَعْرِفَةِ ، أَلَا تَرَى أَنََّّهُ لَوْ قَالَ : يَكُونُ مِرَاجِعُهَا الْحَسَلُ وَالْمَاءُ ^(١) ، لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَعْنَى بِالتَّعْرِيفِ ، كَمَا تَقُولُ شَرِبْتُ مَاءً وَشَرِبْتُ الْمَاءَ ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، ذَكَرَ هَذَا الْمُحَسِّنُ لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ هُنَا السَّيرَافِي ^(٢) ، وَابْنُ بَابِشَانَ ^(٣) ، وَالصِّمَرِيُّ ^(٤) ، وَالشَّلُوبِيَيْنِ ، وَابْنُ أَبِي غَالِبٍ ، وَمِثْلُهُ وَجْهَ ابْنِ جِنَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةُ : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيقَةً ^(٥)) بِنَصْبِ صَلَاتِهِمْ وَرَفْعِ الْمَكَاءِ وَالتَّصَدِيقَةِ ^(٦) ، وَهُوَ حَسَنٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيُوبِيه اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ (خَيْرًا مِنْكَ) / فِي قَوْلِ الْحَرْبِ : مَا يَصْلَحُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ^(٧) (١٣٤ / ب) نَعَتْ لِلرَّجُلِ مَعَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ وَ (خَيْرٌ) نَكْرَةٌ ، وَلَا تَنَحْتُ الْمَعْرِفَةَ بِالنَّكْرَةِ ، لَكِنْ جَوَّازَ

(١) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٥١ / ١ ، والبسيط : ٥٨٧ .

(٢) انظر شرح السيرافي : ٣١٤ / ١ / ١ .

(٣) شرح الجمل له : ل / ٢٦ .

(٤) التبصرة : ١٨٦ / ١ .

(٥) من الآية : (٣٥) من سورة الأنفال . وانظر المحتسب : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٦) وهي قراءة الأعمش والمعلى عن عاصم ، ورويت عن علي رضي الله عنه .

انظر شوان ابن خالويه : ٤٩ ، والبحر المحيط : ٤٩٢ / ٤ .

(٧) وفي الكتاب : ١٣ / ٢ : (وَمِنْ الصُّفَةِ قَوْلُكَ : مَا يَحْسَنُ بِالرَّجُلِ مِثْلُكَ أَنْ يَفْعَلَ

ذَاكَ ، وَمَا يَحْسَنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ) .

ذَلِكَ هُنَا ، لِأَنَّ (خَيْرًا) لَا يُمْكِنُ تَصْرِيفَهُ مَعَ وَجُودِ (مِنْ) بَعْدَهُ ، وَلِلرَّجُلِ هُنَا جَنْسٌ وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى النِّكَرَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : مَا يَصْلَحُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ تَفْعَلَ ، لَأُعْطِيَ مِنَ الْمَعْنَى مَا تَعَطَّيَهُ الْمَعْرِفَةُ ، فَمُؤْمِلٌ لَذَلِكَ مَعَامِلَةُ النِّكَرَةِ ، فَنَعْتٌ بِهَا إِنْ هُوَ مُرَادِفٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى ، وَهَذَا نَظِيرٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْبَيْتِ ، عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ خَالَفَ سَبِيوِيهِ فِي هَذَا فَأَعْرَبَ (خَيْرًا) بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ لَانْعَتًا ، فِرَارًا مِنْ نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ بِالنِّكَرَةِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيوِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا قَدْ مَنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَتَفَرَّعُ مِنْ مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ فِي هَذَا مَسْأَلَةٌ غَرِيبَةٌ مِنْ بَابِ النَّعْتِ ، وَهِيَ تَبْعِيَّةُ النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ لِمَنْصُوتِهِ فِي وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِي الإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا يَصْلَحُ بِالنِّسَاءِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ (خَيْرًا) نَعْتٌ لِلنِّسَاءِ ، وَلَمْ يَتْبَعْهُ فِي التَّصْرِيفِ وَلَا فِي الْجَمْعِ وَلَا فِي التَّأْنِيثِ ، إِنَّمَا تَبَعَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِي الإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَهُوَ الْخَفَضُ .

وَقَدْ وَجَّهَ أَيْضًا بَعْضُ النُّحَاةِ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ جَعَلَ الْوَاوَ الْهَاطِفَةَ فِي قَوْلِهِ (وَمَاءٌ) بِمَعْنَى (مَعَ) كَالْوَاوِ الْهَاطِفَةِ الَّتِي فِي (أَنْتَ وَشَأْنُكَ) (وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ) فَإِذَا كَانَتِ الْوَاوُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى (مَعَ) كَانَ التَّقْدِيرُ : يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ مَعَ مَاءٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ فِي مَعْنَى يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ مَزُونٌ بِمَاءٍ ، فَصَارَتِ النِّكَرَةُ الَّتِي هِيَ (عَسَلٌ) فِي هَذَا الْبَيْتِ كَأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ ، وَالنِّكَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ مَخْصُصَةٌ ، وَالنِّكَرَةُ إِذَا كَانَتْ مَخْصُصَةً بِالْمَصْفَةِ أَوْ بَتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ أَوْ بِالْمَعْمُولِ يَجُوزُ جَعْلُهَا الْاسْمَ وَجَعْلُ الْمَصْرُفَةِ خَيْرًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ قَبْلُ ، مِنْ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ ، فَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يَصِيرُ هَذَا الْبَيْتُ شَبِيهًا بِقَوْلِ الْآخِرِ :-

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِأَضْبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا (١)

(١) من الوافر للقطامي (عمير بن شبيب التغلبي) من شعراء الدولة الأموية ، توفي سنة ١١٠ هـ ، من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث . وضباع : ابنة زفر ، وقيل ابنة الحارث الكلابي . =

فَسَاغَ أَنْ يَكُونَ (مَوْقِفٌ) الْاسْمَ وَهُوَ نَكْرَةٌ وَالْمَعْرِفَةُ الْخَبَرُ ، لِأَنَّ هَذِهِ النِّكَرَةَ مَخْصُصَةً
بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (مِنْكَ) ، لِأَنَّ هَذَا الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ النَّهْيِ لِمَوْقِفٍ ، فَلَيْسَ هَذَا
الْبَيْتَ بِضَرُورَةٍ ، فَإِذَا جُعِلَ بَيْتٌ حَسَنًا بِمَنْزِلَةِ هَذَا التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ خَرَجَ أَيْضًا عَنْ
الضَّرُورَةِ ، وَصَارَ مِمَّا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ وَلَكِنْ ضَعِيفًا ، وَذَلِكَ خِلَافَ لِقَوْلِ سَيِّوِيهِ فِيهِ ،
إِنْ نَصَّ^(١) عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يَخْصُ الشَّعْرَ ، فَيُظْهِرُ أَنَّ سَيِّوِيهِ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ،
وَلَعَلَّهُ رَأَاهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، إِنْ هُوَ وَصْفٌ مَعْنَوِيٌّ فَحَسَبَ ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِلَفْظِ
النِّكَرَةِ مَخْصُصٌ ، فَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ وَلَا يَقْوَى قُوَّتُهُ ، وَإِنْ كَانَ تَخْصِيصًا مَا مِنْ حَيْثُ
شَبَّهَهُ بِالْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، فَيَكُونُ مُحَسَّنًا لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ / كَالْتَّأْوِيلِ قَبْلَهُ لَا مَخْرَجًا عَنْ (١٣٥/أ)
الضَّرُورَةِ ، وَالْمَشَبَّهَ بِالشَّيْءِ لَا يَقْوَى قُوَّتُهُ ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ الْأَخِيرُ حَكَاهُ أَبُو عَلِيٍّ
الشَّلُوبِينِ وَرَأَاهُ يَنْهَى مَخْصُصًا لِلنِّكَرَةِ كَالْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، لَكِنَّهُ انْفَصَلَ لِسَيِّوِيهِ بِأَنَّ النِّكَرَةَ
الْمَخْصُصَةَ لَا تَجْعَلُ الْاسْمَ وَالْمَعْرِفَةَ الْخَبَرَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ أَوْ فِي كَلَامٍ ضَعِيفٍ^(٢) ، فَصَنَدَهُ
أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ مُحَسَّنٌ لِلضَّرُورَةِ أَيْضًا لَا مَخْرَجَ عَنْهَا ، وَهَذَا الْانْفِصَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ
لَا يَنْهَى ، لِأَنَّ سَيِّوِيهِ قَدْ أَبْجَازَ الْأَخْبَارَ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النِّكَرَةِ الْمَخْصُصَةِ قِيَاسًا فِي
الْكَلَامِ ، أَلَا تَرَاهُ أَبْجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ^(٣) ، وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ مِنَ الْمَكْرَبِ ،
وَإِنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فَعَلَّ فِي قَوْلِكَ : كَمْ مَالِكَ^(٤) ؟ جَعَلَ (كَمْ) الْمَبْتَدَأَ

= انظره في ديوانه : ٣٧ ، وسَيِّوِيهِ : ٢/٢٤٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :

١/٤٤٤ ، والمقتضب : ٤/٩٤ ، والتبصرة : ١/١٨٦ ، والايضاح : ١/٩٩ ،

واللمح : ٣٧ ، والجمل : ٥٩ ، والحلل : ٥١ ، والافصاح : ٦٣ ، وشرح

المفصل : ٧/٩١ ، والبسيط : ٤١٤-٥٨٨ ، وغاية الأمل : ١٣٧ ، والمفني :

٢/٤٥٣ ، والمساعد : ١/٢٦٣ ، ٢/٥٥٩ ، والخزانة : ١/٣٩١ - ٤/٦٤ .

(١) الكتاب : ٢/٢٤٢ .

(٢) انظر البسيط : ٥٨٩ .

(٣) وفي الكتاب : ٢/١٤٢ ، (وتقول : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ، إِذَا جَعَلْتَ قَرِيبًا مِنْكَ

مَوْضِعَهُ ، وَإِذَا جَعَلْتَ الْأَوَّلَ هُوَ الْآخِرُ قُلْتَ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ) .

(٤) انظر المساعد : ١/٢٢٠ .

مع أنها نكرة ، و (مَالِك) الخبر وهو معرفة ، فلو كَانَ (عَسَلٌ) في البيتِ عنده نكرةٌ مخصصةةٌ لما جَعَلَ ذلكَ ضرورةً . فإن قلتَ : قد تقدَّمَ أَنَّ ضميرَ النكرة في هذا الباب له حكمُ النكرة التي يعودُ عليها وإن كان معرفةً ، ف (مَزَاجُهَا) إذاً في بيتِ حَسَّانَ له حكمُ النكرة من حيث هو مضافٌ إلى ضميرِ النكرة ، ألا ترى أَنَّ المزاجَ مضافٌ إلى الهاءِ (١) ، والهاءُ تعودُ إلى سبيغةٍ أو سلافةٍ على الروايةِ الأخرى ، وسبيغةٌ وسلافةٌ نكرتان ، فلهذه الهاءُ إذاً حكمُ النكرة ، وكذلك ما أُضيفَ إليها يكونُ حكمُهُ في هذا البابِ حكمُ النكرة فصارَ الإخبارُ في البيتِ إنما هو من قبيلِ الإخبارِ بنكرةٍ عن نكرةٍ ؟

فالجوابُ أَنَّ هذه الهاءَ عائدةٌ على نكرةٍ مخصوصةٍ ، لأنها تعودُ إلى السلافةِ أو السبيغةِ الموصوفةِ بقوله (من بيتِ رَأْسٍ) إذ هذا المجرورُ في موضعِ الصفةِ لها ، وضميرُ النكرةِ المخصصةةِ إذا اجتمعَ مع النكرةِ المحضةِ له حكمُ المعرفةِ ، بهذا انفصلَ ابنُ أبي غالبٍ عن هذا السؤالِ ، وقد أَشَدَّ المازنيُّ بيتَ حَسَّانَ هذا : (يكونُ مزاجُها عَسَلًا وماءً) (٢) برفعِ المزاجِ ونصبِ (عَسَلٍ) ورفعِ (ماءً) ، وهذا على الوجهِ الَّذِي يَتَبَيَّنُ من جَعَلِ المعرفةِ الاسمَ والنكرةِ الخبرَ ، لكن فيه إشكالٌ من جهةِ رفعِ (ماءً) والمعنى على عطفيه على (عَسَلٍ) ، ووجهُهُ أَنَّهُ فاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسرُهُ المعنى وتقديرُهُ : يكونُ مزاجُها عَسَلًا ويخالطُهُ ماءٌ أو ويمارِجُهُ ماءٌ ، ونظيره قولُ الآخرِ :

وَعَسَى زَمَانٌ ، يَا ابْنَ مِرْوَانَ ، لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا ، أَوْ مَجْلَفًا (٣)
يجوزُ في (مَجْلَفٍ) هُنَا أَنَّ يكونَ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : أَوْ بَقِيَ مَجْلَفٌ ،

(١) يقصد : الهاءُ مع الألف .

(٢) انظر شرح السيرافي : ٣١٤ / ١ ، والمقتضب : ٩٢ / ٤ ، وشرح المفصل : ٩٤ / ١ .

(٣) من الطويل للفرزدق . والمسحت : الذي دخله الفرس والحرام ، والمجلف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير ، والمجرف : المستأصل الذي لم يبق منه بقية .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٢٦ / ٢ ، وفيه (إلا مسحاً أو مجرفاً) ، والخصائص :

٩٩ / ١ ، والانصاف : ١٨٨ / ١ ، والجمل : ٢١٣ ، واصلاح الخلل : ٢٦٨ ، ٢٨٩

والحلل : ٢٨١ ، والخزانة : ٣٤٧ / ٢ ، وما بعدهما وفيها (إلا مسحاً أو مجلفاً) .

واللسان (سحت - جلف) .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ بَاهْشَانَ أَنَّ فِي الْبَيْتِ أَيْضًا رِوَايَةً ثَالِثَةً ، وَهِيَ رَفْعُ الْمَزَاجِ وَالْحَسَلِ مَعًا (١) ،
وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، لِأَنَّ (مِزَاجَهَا) مُبْتَدَأٌ ، وَ(عَسَلٌ) خَبَرُهُ ، وَ(مَاءٌ) عَطْفٌ
عَلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرًا لـ (يَكُونُ) وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الْأَمْرِ
أَوِ الشَّأْنِ مُسْتَتَرٌ فِيهَا ، وَالتَّقْدِيرُ : يَكُونُ الْأَمْرُ مِزَاجَهَا / عَسَلٌ وَمَاءٌ ،

(١٣٥/ب)

وَمِثَالُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنْ ضَمِيرِ النِّكْرَةِ بِالصَّرْفَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذَا هَجَا تَمِيمًا يَبْطُنُ الشَّامِ أُمُّ مَسَاكِرِ (٢)

وقول الآخر :

أَلَا مَنْ مَبْلَغُ حَسَانٍ عَنَى أَسْحَرُكَانَ طَبِكَ أُمُّ جُنُونِ (٣)

(١) قَالَ ابْنُ بَاهْشَانَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ل / ٢٦ : (وَفِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ
رَفْعَ الْحَسَلِ وَالْمَزَاجِ ، وَهَذَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ أَوْ الْقِصَّةِ . وَيُرْوَى بِرَفْعِ الْمَزَاجِ
وَنَصْبِ الْحَسَلِ ، وَالْمَاءُ عَلَى حَالِهِ مَرْفُوعٌ ، لَكِنْ ارْتِفَاعُهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ عَلَى تَقْدِيرِ
فَعَلٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَغَالِطُهَا مَاءٌ . وَالرِّوَايَةُ الثَّالِثَةُ رِوَايَةُ صَاحِبِ الْكِتَابِ بِنَصْبِ
الْمَزَاجِ وَرَفْعِ الْحَسَلِ) .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ . وَالْمَرَاغَةُ : الْإِثْنَانِ الَّتِي لَا تَمْتَنِعُ عَنْ
الْفُحُولِ ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أُمَّ جَرِيرٍ رَاعِيَةٌ هَمِيرٌ . وَيُرْوَى (بِجُوفٍ) مَكَانَ (بِطْنِ) ،
انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ بِشَرْحِ الصَّائِي : ٢ / ٤٨١ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَوِيهِ : ١ / ٤٩ ،
وَشَرْحُهُ لِلْسَّيْرَافِيِّ : ١ / ٣١٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٤ / ٩٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢ / ٣٧٥ ،
وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٤٠٤ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٨٠ ، وَالْمَغْنَى : ٢ / ٤٩٠
وَالْمِهْمَجُ : ١ / ٢٣٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤ / ٦٥ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ لِأَبِي قَيْسِ بْنِ الْأَسْلَتِ الْأَنْصَارِيِّ ، يَخَاطِبُ حَسَانَ بْنَ ثَابِتٍ .
وَالطَّبُّ هُنَا : الْعِلَّةُ وَالسَّبَبُ . وَيُرْوَى عَجْزُهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٩١ .

أَطَبَّ كَانَ دَاؤُكَ أُمُّ جُنُونٍ

انْظُرِ الْكِتَابَ : ١ / ٤٩ ، وَجُمْهُرَةُ اللَّفْظَةِ : ١ / ٣٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ :
٢ / ٣٠٠ ، وَالتَّاجُ (طَبِّ) ، وَالْخَزَانَةُ : ٤ / ٦٨ .

وَقَوْلِ الْآخِرِ :

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بِمَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَقَ كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارٍ (١)
 أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ذَكَرَهُمَا سَيُوهِيهِ (٢) ، أضعفهما رَفَعُ (السَّكَرَانِ) وَنَصَبُ
 (الابْنِ) مِنْ قَوْلِهِ (ابْنِ الْمَرَاغَةِ) وَعَلَى هَذِهِ يَقَعُ الِاسْتِشْهَادُ بِهِ ، لِأَنَّ اسْمَ (كَانَ) ضَمِيرٌ
 مُسْتَتَرٌ فِيهَا يَعُودُ إِلَى (سَكَرَانَ) فَهُوَ ضَمِيرٌ نَكْرَةٌ وَ(ابْنِ الْمَرَاغَةِ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ
 (كَانَ) وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَرَاغَةِ ، فَقَدْ أَخْبَرَ كَمَا تَرَى بِالْمَعْرِفَةِ عَنْ ضَمِيرِ النِّكَرَةِ
 الَّتِي لَيْسَتْ مَخْصُصَةً ، وَضَمِيرُهَا وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا يَجْرِي مَجْرَى النِّكَرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ
 نَكْرَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَالْإِخْبَارُ إِنَّمَا بَابُهُ أَنْ يَكُونَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ مِنْ جِهَةِ
 الْمَعْنَى لِتَحْصُلِ الْفَائِدَةِ لَهُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ ، فَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَهُوَ نَكْرَةٌ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ ،
 أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِكَ : أَسَكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ ، وَقَوْلِكَ : أَكَّانَ
 سَكَرَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيُوهِيهِ مِنْ أَنَّ ضَمِيرَ النِّكَرَةِ مَعْرُوفٌ ؟
 فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ التَّحْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ اللَّفْظَ الَّذِي
 يَقَعُ عَلَيْهِ وَهُوَ اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ لَا غَيْرَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَعَدْتَ لَفْظَ تِلْكَ النِّكَرَةِ لَمْ تَعْمِدْ
 إِلَّا مَعْرِفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَتَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ ، الْمَعْنَى : فَأَكْرَمْتُ ذَلِكَ

(١) مِنَ الْوَافِرِ ، نَسَبَ فِي الْكِتَابِ : ٤٨/١ إِلَى خَدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ ، وَنَسَبَهُ بِمَعْضَمِهِمُ إِلَى
 ثُرَوَانَ بْنِ فَزَارَةَ بْنِ عَبْدِ يَفُوثِ الْعَامَرِيِّ ، صَاحِبِي أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَأَسْلَمَ ، وَوَفِدَ
 عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَاسْتَشْكَلَ بِمَعْضَمِهِمُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْأُمِّ ، بِظَبْيٍ أَوْ
 حِمَارٍ لِأَنَّهُمَا مَذْكُرَانِ ، وَرَدَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأُمِّ هُنَا مَعْنَاهُ الْعَامُ وَهُوَ الْأَصْلُ
 لِكُلِّ شَيْءٍ .

وَانْظُرْهُ فِي الْمَقْتَضَبِ : ٩٤/٤ ، وَفَرَحَةَ الْأُدَيْبِ : ٥٣ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ : ٩٤/٧ ،
 وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٠٥/١ ، وَالْبَسِيطِ : ٥٨٠ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَّةِ
 لِلرُّضِيِّ : ٣٠٠/٢ ، وَالْمَغْنِيِّ : ٥٩٠/٢ ، وَشَرْحَ أَبْيَاتِهِ لِلْبَغْدَادِيِّ : ٢٤٣/٧ ،
 وَالْمُسَاعِدِ : ٦٥/٢ ، وَالْخَزَانَةِ : ٢٣٠/٣ .

(٢) الْكِتَابُ : ٤٩/١ .

الرجل المذكور ، فالتشريف إنما هو كونك لم ترد إلا ذلك المذكور وإن كان مجهولاً من جهة المعنى لا يدري من هو ، فذلك الضمير إذا قلت : جاءني رجل فأكرمته ، أي : فأكرمت ذلك الرجل المذكور ، فلما كان المخاطب يعرف أن المراد هو الأول لا غيره ، صار مصروفاً له من هذه الجهة ، وأما كونه زيداً أو عمراً أو غيرهما ممن المعينين المعروفين بأعيانهم فمجهول عند مخاطبك ، فبالنظر إلى هذا المعنى الذي ذكرنا جعل سيويه ضمير النكرة نكرة في هذا الباب ، وأنشد الأبيات الثلاثة على الإخبار عن النكرة بالمعرفة ضرورة ، و (سكران) يجوز فيه وجهان :

أن يكون مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر ، فهي على هذا في موضع رفع ، وأن يكون اسماً لـ (كان) مضمرة تفسرهما (كان) الظاهرة بعده من باب الاشتغال ، وخبر (كان) المضمرة محذوف تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، وحذف خبر (كان) المضمرة ، لأن المفسر الظاهر في باب الاشتغال يتنزل منزلة المفسر المحذوف (كان) الظاهرة في البيت كأنها المحذوفة وخبرها كأنه خبر المحذوفة ، وهذا الوجه

الثاني في إعراب (سكران) هو / المختار لأجل همزه الاستفهام الداخلة عليه ، وقد (١/١٣٦) تقدم في باب الاشتغال أن الهمزة إذا دخلت على الاسم المشتغل عنه اختير فيه الحمل على إضمار فعل (١) ، غير أن في هذا الوجه هنا ضعفاً من جهة الإخبار عن النكرة الذي هو (سكران) بالمعرفة الذي هو (ابن المراغة) المحذوف لدلالة الظاهر عليه وقيامه مقامه ، ألا ترى أن التقدير : أكان سكران ابن المراغة ، و (سكران) نكرة هو اسم (كان) و (ابن المراغة) معرفة هو الخبر ، وهذا الضعف من هذه الجهة ليس في الوجه الأول الذي هو جعل (سكران) (٢) مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر ، فهذا إنما هو إخبار بنكرة عن نكرة ، لأن الجمل في حكم النكرات .

وأما الرواية الثانية وهي :

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٥

(٢) كلمة يلتئم بها الكلام .

أَسْكَرَانَ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِبَطْنِ الشَّامِ أَمْ مَسَاكِرُ
 بِنَصْبِ (سَكَرَانَ) وَرَفَعَ (ابْنَ الْمَرَاغَةِ) وَ (مَسَاكِرِ) فَلَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ
 وَلَا ضَرُورَةَ ، لِجَعْلِ النِّكَرَةِ فِيهَا الْخَبْرُ وَالْمَصْرِفَةُ الْأَسْمَ ، ف (سَكَرَانَ) الْمُتَقَدِّمُ خَبَرُ
 (كَانَ) مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا ، وَ (ابْنُ) اسْمُهَا ، وَأَمَّا (مَسَاكِرُ) آخِرُ الْبَيْتِ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى
 عَطْفٌ عَلَى (سَكَرَانَ) لَكِنَّهُ رَفَعَهُ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : أَمْ هُوَ مَسَاكِرُ ، كَقَوْلِهِمْ
 إِنَّهَا لِأَبْلِ أَمْ شَاءَ (١) ، ف (شَاءَ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْعَطْفِ (٢) خَبَرٌ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ :
 أَمْ هِيَ شَاءَ ، وَالْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي : (أَسْهَرُ كَانَ طَبَكٌ) وَفِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ
 الثَّالِثِ : (أَطْبَى كَانَ أَمَّكَ) كَالْكَلَامِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى فِيهِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ،
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَهَذَا أَنْتَهَى الْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ .

المسألة الثالثة : فِي رَتْبَةِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ التَّقْدِيمُ ، ثُمَّ يَلِيهِ الْأَسْمُ ثُمَّ الْخَبَرُ ، وَإِنْ كَانَ
 لِلْخَبَرِ (٣) مَعْمُولٌ فَمَرْتَبَتُهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ عَالِمِهِ الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا
 طَعَامَكَ ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَ (طَعَامَكَ) مَعْمُولٌ بـ (أَكَلٍ) ثُمَّ قَدْ نَجُوزُ مُخَالَفَةُ هَذَا
 التَّرْتِيبِ ، وَقَدْ تَجِبُ لِعَارِضٍ يَمُرُّ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ .
 أَمَّا الْأَسْمُ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ أَبَدًا ، فَإِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فزَيْدٌ هُوَ
 الْأَسْمُ . فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا ، فَلَا يَحْرُبُ حِينَئِذٍ اسْمًا لـ (كَانَ) وَإِنَّمَا هُوَ
 مَبْتَدَأٌ ، وَاسْمُ (كَانَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهَا يَعُودُ عَلَيْهِ (٤) ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ (كَانَ) وَمَعْمُولُهَا
 فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، فَلَيْسَ (زَيْدٌ) عَلَى هَذَا مَقْدَمًا مِنْ تَأْخِيرٍ وَالْأَسْمُ لَمْ يَتَقَدَّمْ بِوَجْهِ ، الْأَتْرَى
 أَنَّهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهَا بَعْدَهَا ، لَكِنْ الْأَسْمُ قَدْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الْخَبَرِ وَبَصِيرُ الْخَبَرِ مَقْدَمًا عَلَيْهِ ،
 وَهَذَا بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قَسْمٌ يَلْزَمُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْأَسْمِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَقَسْمٌ يَلْزَمُ

(١) الْكِتَابُ : ١٧٢/٣ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ١١٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (لِلْأَسْمِ) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) انْظُرِ الْجُمْلُ : ٥٧ .

فيه تقدّم الخبر على الاسم ، وقسم يجوز فيه الوجهان .

فأما القسم الذي يلزم فيه تقدّم الاسم على الخبر ^(١) ، فهو في أربعة مواضع :

أحدها : أن يكون الاسم ضميراً متصلاً نحو : كنت قائماً ، وزيدٌ كان قائماً .

والثاني : / أن يكون الاسم والخبر قد عُدَّ الفرق بينهما نحو : كان هذا (١٣٦/ب)

عيسى ، فإذا جعلت (هذا) هو الاسم ، و(عيسى) هو الخبر لم يجز أن تقول : كان

عيسى هذا ، لئلا يلتبس على المخاطب فيجعل (عيسى) هو الاسم ، لأنَّ المتقدّم هو

الاسم أبداً عند عَدِّ الفارق . والفرق يكون بظهور الإعراب في واحدٍ منهما أو في تابع

من توابعه على ما تقدّم في باب الفاعل ^(٢) ، أو يكون أحد الاسمين لا يجوز أن يكون الاسم

نحو : كانت سلمى حبلى ، فلا يمتنع أن تقول : كانت حبلى سلمى ، فتقدّم الخبر الذي

هو (حبلى) لأنه لا يلتبس ، إذ لا يجوز جعل (حبلى) الاسم لأنه نكرة ، و(سلمى)

معرفة ، إنّما يجوز مثل هذا في الشرع على ما تقدّم في المسألة الثانية ^(٣) .

والثالث : أن يكون الخبر مقروناً بـ (إلا) نحو : ما كان زيد إلا قائماً ، فلا يجوز

تقدّم الخبر هنا فلا يقال : ما كان قائماً إلا زيد .

والرابع : أن يكون الخبر في معنى المقرون بـ (إلا) نحو : إنّما كان زيد قائماً

فلا يجوز إنّما كان قائماً زيد ، لأنَّ المعنى : ما كان زيد إلا قائماً ، وزاد أبو الحسن

ابن عصفور في بعض تواليفه خاصاً وهو أن يكون الخبر فعلاً قد رفع ضميراً للاسم متصلاً

نحو : كان زيد يقوم ^(٤) ، ف(يقوم) في موضع الخبر وفاعله ضمير متصل يعود إلى الاسم

الذي هو (زيد) فلا يجوز أن تقول : كان يقوم زيد ^(٥) ، على أن يكون (يقوم) مقدّماً

من تأخير ، والحكم كما لو كان مؤخراً من كون زيد هو الاسم و(يقوم) في موضع الخبر ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ / ١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٧٦ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والمهمع : ٩١ / ٢ .

(٥) يقول أبو حيان في البحر المحیط : ١٠٩ / ٥ : (مسألة : كان يقوم زيد ، على أن

(زيد) اسم (كان) فيها خلاف ، والصحيح المنع

وفاعله ضمير متصل لزيد ، هذا لا يجوز عنده إنما يجوز : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، على أَنَّ (زَيْدٌ)
 فاعلٌ بـ (يَقُومُ) و (يَقُومُ زَيْدٌ) في موضع خبر (كَانَ) واسمها ضمير الا مر مستتر فيها ، أى :
 كَانَ الْأَمْرُ أَوِ الشَّأْنُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وليس (يَقُومُ) على هذا مقدماً من تأخير ، وعلى هذا
 جاء عنده قوله تعالى : (كَانَ يَقُولُ سَفِيهًا)^(١) فاسم (كَانَ) ضمير الأمر أو الشأن
 و (سَفِيهًا) فاعلٌ بيقول والجملة من الفعل والفاعل في موضع خبر (كَانَ) .

وكذلك أيضاً عند قوله تعالى : (أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُم رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ)^(٢) ف (رُسُلُكُم)
 فاعلٌ بـ (تَأْتِيكُم) والجملة في موضع خبر (تَكُ) واسمها ضمير القصة ، أى : أَوَلَمْ تَكُ
 الْقِصَّةُ تَأْتِيكُم رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ ، وكذلك أيضاً قوله سبحانه : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ
 رُسُلُهُمْ)^(٣) فاسم (كَانِ) ضمير القصة أيضاً و (رُسُلُهُمْ) فاعلٌ ، ولا يجوز عنده في شيءٍ
 من هذا ونحوه أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمَتَأَخَّرَ اسْمَ (كَانَ) والفعل مع فاعله الذى هو ضمير
 ذلك الاسم في موضع الخبر مقدماً من تأخير .

وهذا الذى منعه قد نص على جوازه ابن جنى^(٥) وابن الباذش^(٥) ، ولم يحكما في

(٢) من الآية : (٤) من سورة الجن .

(٣) من الآية : (٥٠) من سورة فاطر .

(٤) من الآية (٢٢) من سورة غافر .

(٥) الخصائص : ٢٧٣ / ١ - ٢٧٤ .

(٦) هو الامام أبو الحسن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الفرناطى المعروف
 بابن الباذش (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ) ، أحد الأعلام المشاهير بالأندلس ، ومن
 المحققين البصرياء بضروب القراءات والآداب ، العارفين بالحديث ورجاله ، مع
 الدين والزهد والفضل والانقباض عن أهل الدنيا . صنف : شرح كتاب سيبويه ،
 وشرح المقتضب ، وشرح اصول ابن السراج ، وشرح الايضاح ، وشرح الجمل ،
 وشرح الكافي للنحاس .

و (الباذش) لقب له ولأسرته ولاينه أحمد المكنى بأبى جعفر صاحب كتاب (الاقناع
 فى القراءات السبع) . انظر ترجمته فى انباه الرواة : ٢ / ٢٢٧ ، وغاية النهاية :

٥١٨ / ١ ، وخية الوعاة : ٢ / ١٤٢ .

ذلك خلافاً لأحدٍ ، وجَوَّزَهُ أيضاً الشُّلُوبِيُّ ، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنِ طَلْحَةَ ^(١) مَنَعَ ذَلِكَ ،
فَابْنُ عَصْفُورٍ فِي ذَلِكَ مَتَّبِعٌ لِابْنِ طَلْحَةَ عَلَى هَذَا ، وَالْمَسْأَلَةُ إِذَا قُلْتَ : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ،
مِنْ بَابِ الْأَعْمَالِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَامِلَانِ وَهُمَا (كَانَ) وَ(يَقُومُ) وَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ
وَاحِدٌ وَهُوَ / (زَيْدٌ) ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلَيْنِ يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، (كَانَ) (١٣٧ / أ)
تَطْلُبُهُ بِأَنْ يَكُونَ اسماً لَهَا ، وَ(يَقُومُ) يَدَالِيهِ بِأَنْ يَكُونَ فاعلاً بِهِ ، فَيَجُوزُ وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأِسْمُ مَعْمُولاً لِلأَوَّلِ الَّذِي هُوَ (كَانَ) وَفَاعِلُ الثَّانِي
ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ ، وَالْفِعْلُ الثَّانِي عَلَى هَذَا مُؤَخَّرٌ فِي التَّقْدِيرِ ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي
مَنَعَ ابْنَ عَصْفُورٍ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْعَمَ ، لِأَنَّ (كَانَ) عَامِلٌ لَفْظِيٌّ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا
وَجْهَ لِأَنَّ تَخَرُّجَ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ الْأَعْمَالِ ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي
الابْتِدَاءِ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَرْفُوعاً
بِالابْتِدَاءِ ، وَ(يَقُومُ) حَبَرٌ مَقْدَمٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ زَيْدٌ ، وَيَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْأَعْمَالِ ،
لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ مَحْنُوقٌ فَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ لَمْ يُكْرَعْ
وَمَطَّلَ حُكْمُهُ .

وَأَمَّا (كَانَ) وَسَائِرُ أَخَوَاتِهَا فَعَوَامِلٌ لَفْظِيَّةٌ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا تَجْرِي مَجْرَى الْإِبْتِدَاءِ
فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ فِي (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا ، لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ^(٢) ، فَكَمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا يَجُوزُ فِي نَاسِخِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا
مَا ذَكَرْنَا .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، فاعلاً بِ(يَقُومُ) وَاسمٌ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خُلْفِ الْأُمَوِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ أَبُو بَكْرٍ
الْمَعْرُوفُ بِابْنِ طَلْحَةَ . كَانَ أَمَامًا فِي صِنَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مَوْصُوفًا بِالْعَقْلِ وَالذِّكَاةِ ،
وَكَانَ يَمِيلُ فِي النُّحُوْلِ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ . أَخَذَ عَنْ ابْنِ مَلِكُونَ وَغَيْرِهِ ، لَهُ
شَرْحٌ عَلَى كِتَابِ الْجَمَلِ لِلزُّجَاجِيِّ وَاسْمُهُ (بَغِيَّةُ الْأَمَلِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ) . وَلَسَدَ
بِبَابِرَةِ سَنَةِ ٥٤٥ هـ ، وَتُوفِيَ بِأَشْبِيلِيَّةِ سَنَةِ ٦١٨ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ
الْوَعَاةِ : ١٢١ / ١ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٩٢ / ١ .

(كان) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، وهذا على إعمالِ الثَّانِي وهو المختارُ عندَ البصريين ، والأوَّل هو المختارُ عند الكوفيين (١) ، ولم يذكر ابنُ عصفورٍ هذا الوجهَ الثاني . ويجوزُ أيضاً معَ هذين الوجهين الوجهُ الذي ذكرَ ابنُ عصفورٍ ، فجملَةٌ ما يجوزُ لك في هذه الآياتِ وما كانَ نحوها ثلاثة أوجهٍ ، ويمتنعُ بلا شكٍّ أن يكونَ الاسمُ المرفوعُ المتأخراً مبتدأً ، واسمُ (كان) ضميرٌ مستترٌ يعودُ عليه ، وكذلك فاعلُ الفعلِ الثاني ، والفعلُ الثاني مع فاعله في موضعِ خبرٍ (كان) والجملَةُ التي هي (كان) مع اسمِها وخبرِها في موضعِ خبرِ المبتدأِ مقدَّمةٌ من تأخيرٍ هذا الوجهُ لا يجوزُ أصلاً لما تقدَّم في وجهِ امتناعِ الابتداءِ والخبرِ في نحو قولك : يقومُ زيدٌ ، من أنَّ العاملَ المنسوبةَ لا حكمَ له مع العاملِ اللفظيِّ ، والله أعلمُ .

وأما القسمُ الثاني وهو حيث يلزمُ تقدُّمُ الخبرِ على الاسمِ فذلك خمسةُ مواضعٍ : أحدها : أن يكونَ الخبرُ ضميراً متصلاً بالفعلِ والاسمُ ليس كذلك نحو : القائمُ كانهُ زيدٌ ، فزيدٌ اسمُ (كان) والهاءُ المتصلةُ بها هي الخبرُ ، وتقدُّمُ هذا الخبرِ هنا على الاسمِ واجبٌ ، لأنَّ ضميرَ متصلٍ بها .

وأعلمُ أنَّ اتِّصالَ الخبرِ في هذا البابِ (كان) وأخواتِها إذا كانَ ضميراً قليلاً ، إنما وردَ في الشعرِ أو في قليلٍ من الكلامِ نحو قولِ الشاعرِ :-

فإنَّ لا يَكُنْها أو تَكُنْه فأنَّه أخوها ، غَدَّته أمه بليانها (٢)

- (١) القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر المسألة رقم (١٣) من الانصاف : ٨٣ / ١ وما بعدها .
- (٢) من الطويل لابي الأسود الدؤلي يخاطب مولى له كان يحمل تجارة الى الهواز ، وكان اذا مضى اليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة . ويريد بأخيها الزبيب أو نبيذه . واللبان : اللبن للادميين خاصة . ديوانه : ٨٢ / وهو من شواهد سيبويه : ٤٦ / ١ ، والمقتضب : ٩٨ / ٣ ، والانصاف : ٨٢٣ / ٢ ، والمشوف المعلوم : ٦٩٣ / ٢ ، والرد على النحاة : ٩٢ ، والاقتضاب : ٣٩٢ ، وشرح المفصل : ١٠٧ / ٣ ، والمقرب : ٩٦ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٧ / ١ وشواهد التوضيح : ٢٨ ، والخزانة : ٤٢٦ / ٢ ، واللسان : (لبن) ، ويروى (ارضعته) مكان (غذته) .

فَالِهَاءُ فِي (يَكْنُهَا) وَفِي (تَكْنُهُ) هِيَ الْخَبْرُ ، فَأَتَى بِالْخَبَرِ كَمَا تَرَى مَتَّصِلًا بِ (كَانَ)
وَمِثَالُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ / مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ : (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ فَكَأَنَّهُ) ^(١) (١٣٧ / ب)
وَقَوْلُهُمْ (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي) ^(٢) فَالِهَاءُ فِي (كَأَنَّهُ) وَالْيَاءُ فِي (لَيْسَنِي) هُمَا الْخَبَرَانِ
وَإِنَّمَا الْأَفْصَحُ فِي خَبَرِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا الْإِنْفَصَالُ ^(٣) كَقَوْلِهِ :
لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْمَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ ^(٤)
ف (إِيَّاهُ) هُوَ خَبَرُ (كَانَ) ، وَأَتَى بِهِ مُفَصَّلًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا
قَوْلُ الْآخِرِ :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا لَا تَرَى فِيهِ عَرِيًّا ^(٥)
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاسَ كَ وَلَا نَخْشَى رَقِيًّا

- (١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (شَرْحُ النَّوَوِيِّ) : ١٧ / ٩٠ - فِي كِتَابِ التَّوْبَةِ ، مِنْ حَدِيثِ
تُومَةَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ . وَالرَّوَايَةُ فِيهِ (فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ رَأَى رَجُلًا
مُبِيضًا يَزُولُ بِهِ السَّرَّابُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ
فَإِذَا هُوَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ) . وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا شَاهِدَ فِي الْحَدِيثِ .
- (٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٥٩ / ٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٠٧ / ٣ .
- (٣) وَزَعَمَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ الْأَجُودَ وَالْأَفْصَلَ الْوَصْلَ . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ أَنَّ هَذَا هُوَ
الَّذِي اخْتَارَهُ الرَّمَانِيُّ ، وَقَدْ رَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُهُ بَدْرُ الدِّينِ . انْظُرْ شَرْحَ
الْجَمَلِ لابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٠٧ / ١ ، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ : ٢٧ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :
- ١ / ١١٨ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ : ٩٤ - ٩٥ .
- (٤) مِنَ الطَّوِيلِ لِمَرْوَبِنِ رَبِيعَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي دِيْوَانِهِ مَطْلَعُهَا :
- أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَايٍ فَمَكْرٍ غَدَاةٍ غَدٍ أُمِّ رَائِحٍ فَمَهْجَرٍ
- انْظُرْهُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٢٠ ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي : ١٤٠ / ٣ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٥٠٦ / ١ ،
وَالْتَوَطُّؤَةُ : ١٧٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٠٧ / ٣ ، وَالْمَقْرَبُ : ٩٥ / ١ ، وَالتَّصْرِيحُ
١ / ١٠٨ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١١٩ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٢٠ / ٢ .
- (٥) الْبَيْتَانِ مِنْ مَجْزُوءِ الرَّمْلِ وَهُمَا لِمَرْوَبِنِ رَبِيعَةَ ، وَفِي الْخَزَانَةِ : ٤٢٤ / ٢ ، (أَنَّ
صَاحِبَ الْأَغَانِي وَالْجَوْهَرِي فِي الصَّحَاحِ نَسَبَاهُ إِلَى الشَّاعِرِ الْمَرْجِيِّ) .
وَعَرَبِيًّا : أَيْ أَحَدًا ، فَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ أَيْ مُتَكَلِّمًا يَخْبِرُ عَنَّا وَيَعْرِبُ عَنْ حَالِنَا
انْظُرْهُمَا فِي دِيْوَانِهِ : ٤٣٩ .
وَهُمَا مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيَّةِ : ٣٥٨ / ٢ ، وَالْمَنْصَفِ : ٦٢ / ٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ :
٣ / ٧٥ ، ١٠٧ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٠٦ / ١ .

ف (إِيَّاي) هو خَبَرٌ (لَيْسَ) وَفَصْلَهُ كَمَا تَرَى .

والثاني : أَنْ يَكُونَ الاسمُ مقرونًا بـ (إِلَّا) نحو : مَا كَانَ قائمًا إِلَّا زَيْدٌ .

والثالث : أَنْ يَكُونَ في معنى المقرونِ بها نحو : إِنَّمَا كَانَ قائمًا زَيْدٌ ، لِأَنَّ المعنى مَا كَانَ قائمًا إِلَّا زَيْدٌ .

والرابع : أَنْ يَكُونَ الاسمُ نكرةً لا مستَوْغٍ للاخبارِ ^(١) عنها إِلَّا كَوْنُ خَبَرِهَا ظرفًا أو مجرورًا متقدِّمًا عليها نحو : كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَكَانَ عِنْدَكَ ثَوْبٌ ، فَتَأَخَّرَ (رَجُلٌ وَثَوْبٌ) عَنِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْمَجْرُورُ أَوِ الظَّرْفُ لَا زِمَ إِذْ لَا مَسْتَوْغٍ للاخبارِ عنه مع تأخير الخبرِ .

والخامس : أَنْ يَكُونَ الاسمُ قد اتَّصَلَ بِهِ ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ نحو : كَانَ عَلَى التَّمْرِ مِثْلُهَا زَيْدًا ^(٢) ، فمِثْلُهَا هو اسمُ (كَانَ) و (عَلَى التَّمْرِ) في موضعِ الخبرِ ، وَهَذَا الْخَبَرُ لَا زِمَ التَّقديمِ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالاسْمِ إِلَى التَّمْرِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : كَانَ فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا ، وَكَانَ مَالِكُ الثَّوْبِ لَا يَسُهُ ، وَكَانَ ضَارِبُ هِنْدٍ مَالِكُهَا ، لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ هَذَا .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، فَهُوَ مَا عدا الْقِسْمَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ قائمًا ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَيَجُوزُ : كَانَ قائمًا زَيْدٌ ^(٣) ، قَالَ تَعَالَى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٤) وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) ^(٥) فـ (نَصْرٌ) هُوَ الْاسْمُ و (حَقًّا) الْخَبَرُ ^(٦) تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى (أَنْ أَوْحَيْنَا) هُوَ اسْمٌ (كَانَ) و (عَجَبًا) الْخَبَرُ قَدَّمَ عَلَى الْاسْمِ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ / ١ .

(٢) انظر الجمل : ٢٤٥ ، والتوطئة : ٢٨١ ، والبسيط : ٥٤٨ ، وشرح ابن عقيل :

٢٤١ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٤ / ١ .

(٤) من الآية : (٤٧) من سورة الروم . وقد أتى بها الزجاجي في الجمل : ٥٤ .

(٥) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٦) وضمهم من أعرب (علينا) خبر (كان) و (نصر المؤمنين) اسمها ، ويكون (حقا)

منصوبا باضمار فعل لا يظهر . انظر البحر المحيط : ١٢٨ / ٧ .

وأعلم أنَّ الخبرَ أيضاً قد يتقدَّم على الفعلِ في هذا الباب ، وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسام : قسمٌ يلزم فيه تقدُّيمه ، وقسمٌ يلزم فيه تأخيرُه ، وقسمٌ يجوز فيه الوجهان .
 أمَّا القسمُ الأوَّلُ فإنَّ يصرح فيه ما يوجب التَّقديمَ كأنَّ يكونَ الخبرُ من أدواتِ الصدور : اسم شرطٍ أو اسم استفهامٍ أو (كم) الخبرية . مثال اسم الشرط : أَيَّهمَ كانَ زيدٌ أكرمهُ ، فزيدٌ اسمٌ (كان) وأيَّهمَ الخبرُ ، لزمَ تقدُّيمه على الفعلِ الذي هو (كان) لتضمينه معنى الشرط . ومثال اسم الاستفهام قولك : أَيَّهمَ كانَ زيدٌ ، وأيَّهمَ كانَ أخوك ، ف (أيَّهم) هو الخبرُ وهو واجبُ التَّقديم على فعله لتضمينه معنى الاستفهام ، ومن هذا قولهم : (ما جاءت حاجتك) في رواية رفع الحاجة ، فحاجتك اسمٌ (جاءت) و (ما) الخبرُ ، وجبَ تقدُّيمه لأنَّه اسم استفهام . ومثال (كم) الخبرية قولك : كمَ درهمٍ كانَ مالى ، إذا جعلت (مالى) هو الاسم / فتكون (كم) هي الخبرُ ، ولا (١٣٨ / أ) يجوز تأخيرها عن الفعلِ للصدورية التي لها ، وكذلك تقول : كمَ ثوبٌ كانتَ أثوابُ زيدٍ ، وكذلك أيضاً (كم) الاستفهامية لها صدور الكلام فتلزم التَّقديم ، وإنَّما لم تذكر لأنها داخلة في أسماء الاستفهام وقد ذكرت .

وأما القسمُ الذي يلزم فيه تأخيرُ الخبرِ عن الفعلِ بأنَّ يصرح مانعٌ من التَّقديم ، وذلك مثلُ أن يكونَ الخبرُ ضميراً متصلاً نحو : القائمُ كانهُ زيدٌ ، فالهاءُ هي الخبرُ ويلزم أن تكون تلى الفعل ، ومثلُ أن يقتربَ الخبرُ (إلّا) أو يكون في معنى ذلك نحو : ما كانَ زيدٌ إلّا قائماً ، وإنَّما كانَ زيدٌ قائماً . ولا يتقدَّم خبر (مادام) عليها اتفاقاً (١) ، لأنَّ (ما) المصاحبة لها موصولةٌ صدوريةٌ وخبرها من الصلةِ وحضُّ الصلة لا يتقدَّم على الموصول ، وكذلك أيضاً لا يتقدَّم خبر (ما زال) و (ما انفك) و (ما فتى) و (ما برح) عليها مادامت منفيةً بـ (ما) لأنَّ (ما) النافية لها صدور الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلو قدَّمت الخبر على (ما) فقلت : قائماً ما زالَ زيدٌ ، لكنك قد أعطيت ما بعد (ما) النافية فيما قبلها وذلك لا يجوز ، هذا مذْهَبُ جمهور النحويين ، وأجاز ذلك

(١) انظر أوضح المسالك : ٢٤٤ / ١ ، والمساعد : ٢٦٢ / ١ .

ابن كيسان وكثير من الكوفيين ^(١) مطلقاً سواءً أنفيت بـ (ما) أم بخيرها ، وقد تقدست
 الحيلة في ذلك عند ابن كيسان في أول الفصل الرابع ^(٢) من هذا الباب .
 وذَهَبَ الْفَرَاءُ ^(٣) إلى امتناع تقدم أخبار هذه الأربعة عليها مطلقاً ، سواءً أنفيت
 بـ (ما) أم بخيرها ، فلا يقال عنده : قائماً لا يزال زيدٌ ، ولا : قائماً لم يزل زيدٌ ،
 ولا : قائماً لن يزال زيدٌ ، ولا : قائماً ما زال زيدٌ ، فوافق الجمهور في (ما) وخالفهم
 في غيرها ، فمنع وهم معيزون .

وأما سائر الأفعال في هذا الباب إذا نفيت بما سوى هذه الأربعة ، فلا يتقدم
 الخبر حينئذٍ على (ما) ولا يخالف في هذا ابن كيسان ، فلا يقال : قائماً ما كان زيدٌ ،
 ولا ضاحكاً ما أصبح عمروٌ ، ويجوز ذلك مع غيرها من أدوات النفي سوى (لا) الواقعة
 جواباً للقسم فإنها حينئذٍ من أدوات الصدور ، فلا يتقدم في هذا الباب خبر منفيها
 عليها بمنزلة (ما) فلا يقال : قائماً والله لا يكون زيدٌ ، ولا ضاحكاً والله لا يزال عمروٌ .
 واختلف في الخبر إذا كان جملةً هل يجوز تقديمه على فعله ^(٤) حيث لا مانع من
 الموانع المذكورة أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : الجواز وهو قول الجمهور فتقول : أبوه قائمٌ كان زيدٌ ، تريد : كان زيدٌ
 أبوه قائمٌ ، فزيدٌ اسمٌ (كان) و(أبوه قائمٌ) جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع الخبر ،
 وكذلك تقول : يقوم أبوه كان زيدٌ ، تريد : كان زيدٌ يقوم أبوه ، فقد مت الجملة
 الواقعة خبراً .

والقول الثاني : المنع ، ذهب إليه قوم من النحويين .

وكذلك اختلف أيضاً في خبر (ليس) هل يتقدم عليها أم لا ؟ على قولين : الجمهور ^(٥)

(١) الانصاف : ١٥٥/١ ، والتواطئة : ٢١٤ ، والبسيط : ٥٤٢ ، وشرح المفصل : ١١٣/٧

(٢) انظر ص : ٥١٢/٥١٣

(٣) أوضح المسالك : ٢٤٦/١ ، والهمع : ٨٩/٢

(٤) انظر الهمع : ٩٠/٢ ، والمساعد : ٢٦٢/١

(٥) منهم سيبويه والفارسي وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، والفراء .

انظر الهمع : ٨٨/٢ ، ٨٩ ، ولايضاح للفارسي : ١٠١/١ ، والانصاف : ١٦٠/١

على / الجواز فتقول : قائماً ليس زيد ، تريد : ليس زيد قائماً . وأبو العباس المبرّد (١٣٨ / ب) ذهب إلى المنع ^(١) ، قال : لأنّ (ليس) لا تتصرف في نفسها ^(٢) ، أي : لا يستعمل منها سوى هذا اللفظ ، فلا يقال منها مضارع ولا أمر ولا غير ذلك ، كما يقال ذلك من (كان) ونحوها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله ، فلا يقال : قائماً ليس زيد . ولا بدّ لخبرها أن يتأخّر عنها ، نعم تقدّمه على الاسم جائز باتفاق من المبرّد وغيره نحو : ليس قائماً زيد . وقد استدلل أبو عليّ الفارسيّ على بطلان قول المبرّد بأمرين :

أحدهما : أنه قد سلّم جواز تقدّم خبرها على اسمها فكما يتقدّم على الاسم وتتصرف فيه هذا النوع من التصرف ، فكذلك يتقدّم الخبر عليها .

والثاني : أنه يجوز تقدّم معمول خبرها عليها ، قال الله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ^(٣) ألا ترى أن (يوم) ظرف والنائب له الخبر الذي هو (مصروف) وقد تقدّم على (ليس) ولا يتقدّم معمول اللفظ إلا حيث يجوز أن يتقدّم ذلك اللفظ ، فتقدّم معمول (مصروف) على (ليس) دليل على صحة تقدّم (مصروف) عليها ، إن لو لم يجوز تقدّمه عليها لم يجوز تقدّم معموله هناك ، ومثّل هذا أيضاً استدلل الفارسيّ لجواز تقدّم خبر المبتدأ عليه ^(٤) ، إن قد تقدّم معمول الخبر على المبتدأ في قوله :

كَلَّا يَوْمَ مِوَالَةٍ وَضَلُّ أَرْوَى ظَنُونٌ ، أَنْ مَطَرُ الظُّنُونِ

وقد تقدّم ذلك ، والكلام على هذا البيت في باب الابتداء ^(٥) ، فإن قلت هذا

(١) وعليه جمهور الكوفيين والزجاج وابن السراج والسيوافي والجرجاني وأبو البركات الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين . انظر الهمع : ٨٨ / ٢ ، وشرح التسهيل : ص ٥٤ ، والتوطئة : ٢١٤ ، والخصائص : ١٨٨ / ١ ، وقواعد المطارحة : ل / ٢٣

(٢) المقتضب : ١٩٠ / ٤ ، والأشباه والنظائر : ٥٦ / ١ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة هود . وانظر الانصاف : ١٦٣ / ١ .

(٤) انظر الايضاح للفارسي : ٥٢ / ١ .

(٥) تقدّم تخريبه في ص ٤٠٩ .

الذي عول عليه الفارسي من أن المفعول لا يتقدم إلا حيث يصح تقدم العامل غير صحيح (١) ، إذ لا يطرد له ، ألا ترى أنك تقول : إن في الدار زيدا جالساً ، وإن أماًك عمراً قائماً ، فالمجرور الذي هو (في الدار) متعلق بخبر (إن) الذي هو (جالس) ، و (زيداً) هو اسمها ، فهذا المجرور مفعول لخبر (إن) وتقدمه على اسمها جائز مع أن تقدم الخبر على الاسم هنا ، أعني في باب (إن) غير جائز إذا كان الخبر ليس بظرف ولا مجرور ، فقد تقدم المفعول هنا حيث لا يتقدم العامل ، وكذلك الظرف الذي هو (أماًك) في المثال الآخر منصوب بالخبر الذي هو (قائم) وقد تقدم على الاسم ، و (قائم) هذا لا يجوز تقدمه على الاسم ، فقد حصل تقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل ، فتكون الآية التي هي قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) بمنزلة هذين المثالين ، مما تقدم فيه المفعول حيث لا يتقدم العامل ، ولا يكون في هذه حجة على المبرد فيما ذهب إليه .

فالجواب : أن ما عول عليه الفارسي في استدلاله هو الأصل والمطرود ، فيجب البقاء معه والتمسك به وألا يخرج عنه ما أمكن (٣) ، وأما الخروج عنه في نحو ما مثل به في باب (إن) فشأن الخروج عن ذلك الأصل ، فلا يقاس عليه غيره ولا يراعى ، ألا ترى أنك / لا تقدم مفعول الخبر في نحو قولك : إن زيدا أكل طعامك ، فلا تقول : إن (١/١٣٩) طعامك زيدا أكل ، لأن تقدم مفعول خبر (إن) على اسمها إنما سمع فيما إذا كان المفعول ظرفاً أو مجروراً خاصة ، فلا يتمددى إلى غيرهما لشد وذه فيهما .

وأما ما احتج به المبرد من أن (ليس) غير متصرف في نفسها إذ لا تختلف بنيتها على الزمان فلا يستعمل منها أمر يخص الاستقبال ولا مضارع للحال أو الاستقبال ، فقد اقتصر بها على لفظ المضى كما ترى ، فهي لذلك قد عدت التصرف في نفسها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في مفعوله ، فقد انفصل ابن أبي الربيع عن ذلك ، بأن قال :

(١) انظر الاعتراض على استدلال الفارسي في عدة السالك : ٢٤٥ / ١ - ٢٤٦ .

(٢) من الآية : (٨) من سورة هود ، وقد تقدمت .

(٣) انظر البسيط ص : ٥٤٦ .

هي وإن لم تتصرف في نفسها باختلاف لفظها للزمان ، فقد عوّض من تصرفها تقييد خبرها بما تريد من الأزمنة ^(١) ، تقول : ليس زيد قائماً أمس ، وليس زيد قائماً الآن ، وليس زيد قائماً غداً ، قال : ولو تصرفتم لم تدل إلا على الأزمنة ، فأغنى تقييد خبرها بالأزمنة عن ذلك ^(٢) ، فلما كان فيها ما يقوم مقام التصرف صارت كأنها متصرفة ، وما يتصرف في نفسه يتصرف في معموله ، وقد ذهب ابن مالك من المتأخرين مذهب المبرد في امتناع تقدم خبر (ليس) عليها وراه الأصح ^(٣) .

وأما القسم الثالث وهو الذي يجوز فيه الوجهان ، فما عدا القسمين المتقدمين نحو : كان زيد قائماً ، وإن شئت قلت : قائماً كان زيد .

وأعلم أن الخبر الجائز التقدم على فعله إذا كان له معمول فالوجه إذا تقدم أن يتقدم معه معموله ، فتقول : قائماً أبوه كان زيد ، ف(قائماً) هو خبر (كان) و(أبوه) فاعل به فهو معمول له من حيث ارتفع به و(زيد) هو الاسم ، والأصل : كان زيد قائماً أبوه ، ثم قدمت الخبر مع معموله . وكذلك أيضاً تقول : أكل طعماً كان زيد ، وجالساً في الدار كان زيد ، والأصل : كان زيد أكل طعماً ، وكان زيد جالساً في الدار ، فطعماً وفي الدار معمولان للخبر ، فإن أردت تقديم الخبر وحده وابقاء الم معمول متأخراً ، فإما أن يكون ذلك الم معمول مرفوعاً أو في موضع رفع أو غير ذلك . فإن كان مرفوعاً أو في موضع رفع لم يجز أن يتقدم الخبر ويبقى الم معمول متأخراً ، فلا يجوز في قولك : كان زيد قائماً أبوه ، أن تقول : قائماً كان زيد أبوه ^(٤) ، لأن معمول (قائم) الذي هو (أبوه) مرفوع ، وكذلك لا تقول : مجلساً كان زيد في داره ، تريد : كان زيد مجلساً في داره ، و(مجلساً) هو الخبر و(في داره) في موضع رفع به مفعولاً

(١) البسيط : ٥٤٦ وعبارته : (وهو أن (ليس) - وإن كانت غير متصرفة في نفسها - لها بعض التصرف ، وذلك أنك تنفي بها الماضي والحال والاستقبال) .

(٢) البسيط : ٥٤٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٣٩٧/١ ، والتسهيل : ٥٤ .

(٤) انظر المساعد : ٢٦٢/١ .

لم يُسمَّ فاعلهُ ، فيمتنع تقديم الخبر هنا وابقاء المفعول متأخراً ، لأنَّ ذلك المعمول في موضع رفع .

وإن لم يكن المعمول مرفوعاً ولا في موضع رفع ، فإما أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديم الخبر وحده ، فتقول : جالسا كان زيد في الدار ، / والأصل : كان زيد جالسا في الدار ، وفي الدار يتطرق جالسا فهو (١٣٩ ب) محمول له . وكذلك أيضاً يجوز في قولك : كان زيد قائما عندك ، أن تقول : قائما كان زيد عندك ، لأنَّ المعمول ظرفٌ .

وإن كان المعمول ليس بظرف ولا مجرور جاز أيضاً تقديم الخبر وحده وابقاء المعمول مؤخراً ولكنه قبيح جداً ، فإذا قلت : كان زيد أكلاً طعامك ، (ف طعامك) مفعول باكل ، فيقبح أن يقدم (أكل) وحده على (كان) ويبقى محموله الذي هو (طعامك) مؤخراً ، فقبيح أن يقال : أكلاً كان زيد طعامك (٢) . هذا حكم تقديم الخبر على الفعل .

وأما تقديم محموله إن كان له معمول ، فإما أن تريد تقديمه على الخبر وحده أو على الاسم أو على الفعل .

فأما تقديمه على الخبر وحده فجائز ما لم يعرض مانع من موانع تقديم المعمول على عامله ، فتقول : كان زيد طعامك أكلاً ، تريد : كان زيد أكلاً طعامك ، فقدمت معمول الخبر عليه .

ومثال ما عرض فيه مانع قولك : ما كان زيد أكلاً إلا طعامك ، هنا لا يجوز تقديمه على الخبر الذي هو (أكل) لأنه مقرون بـ (إلا) .

وأما تقديمه على الاسم فإن قدمته مع الخبر بعده ، أعني بعد الخبر جازت المسألة سواء أكان الخبر اسماً نحو : كان أكلاً طعامك زيد (٢) ، أم فعلاً نحو : كانت تأخذ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٥ / ١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ٢٨٠ / ١ ، والهمع : ٩٣ / ٢ .

زيداً الحمى ، والأصل : كان زيدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ ، وكانت الحمى تأخذُ زيداً ، ثُمَّ
 قَدَّمَ الخبرَ مع معمولِهِ الواقعِ بعده على الاسمِ ، فلا خِلَافَ في جواز ذلك إلا ما تقدَّمَ
 من مذ هبِ أبي بكرٍ بن طلحةَ وابنِ عصفورٍ ، في امتناعِ تقديمِ الخبرِ على الاسمِ إذا كان
 فعلاً رافعاً لضميره المتصلِ فلا يجوزُ على مذ هبِهِمَا أَنْ يُقَالَ : كانت تأخذُ الحمى زيداً ،
 على أن تكونَ (الحمى) اسمٌ (كان) و (تأخذُ زيداً) في موضعِ الخبرِ . وقد تقدَّمَ وجهُ
 امتناع ذلك عند هـما والردُّ عليهما ^(١) . وقد بالغ الشَّلُوبِيُّ في الردِّ على أبي بكرٍ بن طلحةَ
 حيث ذهبَ هذا المذهبُ ونسبَهُ إلى التقصيرِ والجهلِ بالفرقِ بين حالة الابتداءِ
 وحالة دخولِ (كان) وقد تقدَّمَ وجهُ الفرقِ بينهما في القسمِ قبل هذا .

وإن قَدَّمَ معمولٌ وحده على الاسمِ مع بقاءِ الخبرِ مؤخراً ، فإن كان معمولُ
 ظرفاً أو مجروراً جازتِ المسألةُ ، فإذا قلتَ : كان زيدٌ جالساً في الدَّارِ ، أو جالساً
 عندك جاز لك تقديمُ الظرفِ والمجرورِ على زيدٍ ، فتقولُ : كان في الدَّارِ زيدٌ جالساً ^(٢) ،
 وكان عندك زيدٌ جالساً ، وإن لم يكن ظرفاً ولا مجروراً امتنعتِ المسألةُ مطلقاً سواءً
 أكان الخبرُ اسماً أم فعلاً ، فإذا قلتَ : كان زيدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ ، أو كانت الحمى
 تأخذُ زيداً ، لم يجوزِ تقديمُ (الطَّعامِ) ولا (زيد) على الاسمِ ، فلا يُقالُ : كان
 طَعَامَكَ زيدٌ أَكَلًا ، ولا : كانت زيداً الحمى تأخذُ ^(٣) ، على أن يكونَ زيدٌ المرفوعُ

والحمى اسمين لـ (كان) فهذا وما كان نحوه غير جائزٍ عند البصريين ، وأجاز ذلك / (١٤٠ / أ)
 الكوفيون مطلقاً ^(٤) وإليه ذهبَ ابنُ الطَّراوةَ ، نعمَّ يجوزُ عند البصريين أن يُقالَ :
 كان طَعَامَكَ زيدٌ أَكَلًا ، وكانت زيداً الحمى تأخذُ ، على أن يكونَ اسمٌ (كان) ضميرُ
 الشَّأنِ أو الأمرِ ، واسمٌ (كانت) ضميرُ القصةِ ، والجملةُ بعْدَ (كان) أو (كانت)
 مبتدأ وخبرٌ في موضعِ الخبرِ ^(٥) ، وقدَّمَ معمولُ الخبرِ على المبتدأ والخبرِ الذي هو العاقلُ

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٦ / ٥٤٧

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩٢ .

(٣) الايضاح : ١ / ١٠٦

(٤) الأشموني : ١ / ٢٣٧ .

(٥) انظر البسيط : ٥٧٨ .

هو (أكل) أو (تأخذ) في المثالين المتقدمين ، وعلى هذا الوجه حملوا قول الشاعر :
قَنَّافِذٌ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بما كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (١)

فاسم (كان) عند البصريين ضمير الأمر خاصة ، و (عطية) مبتدأ ، و (عود) في موضع خبره ، و (إياهم) مفعول بـ (عود) (٢) فقدّم معمول خبر المبتدأ عليه ، والجملة في موضع خبر (كان) والجملة من (كان) وجميع ما بعدها صلة (ما) والعاثد عليها محذوف تقديره (عوده) . وأجاز السيرافي أيضاً في هذا البيت أن تكون (كان) زائدة (٣) والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ (ما) فزاد (كان) بين الصلة والموصول وهكذا حكم زيادتها أن تكون بين الشيئين المتلازمين ، ولا يجوز أن يكون (عطية) اسم (كان) و (عود) في موضع خبرها ، و (إياهم) مفعول به إلا عند الكوفيين وابن الطراوة ، ويمتنع غيرهم لما تقدّم من أنهم يمتنعون تقدّم معمول الخبر على الاسم في مثل هذا ، ومنه ذهب ابن عصفور أن هذا البيت ضرورة لا يقاس عليه (٤) ولا يجوز عنده واحد من الوجهين اللذين حمله البصريون عليهما من زيادة (كان) ، أو جعل اسمها ضمير الأمر أو الشأن ، لما يلقي على كل واحد منهما من تقدّم معمول الفعل الواقع خبراً للمبتدأ على المبتدأ ، ألا ترى أن (إياهم) في كلا الوجهين معمول (عود) وهو فعل في موضع خبر المبتدأ الذي هو (عطية) وقد تقدّم على المبتدأ ، ومن مذهبهم أنه أن ذلك لا يجوز بحال إذا كان الخبر فعلاً كما وقع في البيت ، فإن كان اسمها نحو : طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ ، لم يمتنع ، وقد تقدّم ذكر مذهبهم هذا في باب الاشتغال (٥) ، فيجوز عنده : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ ، وكانت زيدا الحمى آخذة ، على إضمار الأمر أو الشأن في (كان) ، وإضمار القصة في (كانت) لا يخالف في جواز هذا ، ويمتنع

(١) تقدم تفسيره في ص : ٤٢٥ ، وانظر الخزانة : ٥٨ / ٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ ، والاشموني : ٢٣٨ / ١ ، والمهم : ٩٢ / ٢ .

(٣) شرح السيرافي : ١٥٢ / ١ ، والمهم : ٩٢ / ٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ .

(٥) انظر ما تقدم في ص : ٤٢٤ / ٤٢٥ .

عنده : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وَكَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى الْإِضْمَارِ الْمَذْكُورِ ،
فَلْأَجْلِ هَذَا كَانَ الْبَيْتُ عِنْدَهُ ضَرْوَةً . وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ مِنْ تَقْدُّمِ مَعْمُولِ الْفِعْلِ
الْوَاقِعِ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، قَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِهِ الْبَصَرِيُّ (١) وَالْفَارِسِيُّ (٢) ، وَالسَّيْرَافِيُّ (٣) ،
وَابْنُ بَابِشَانَ وَالشَّلُومِيُّ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ . وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ،
قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ لَمَّا ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى إِضْمَارِ الْقِصَّةِ :
لَا أَعْلَمُ فِي جَوَازِهَا خِلَافًا (٤) .

وَاخْتَلَفَ الْبَصَرِيُّونَ الْمَانِعُونَ لِتَقْدُّمِ مَعْمُولِ خَبَرِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا عَلَى الْاسْمِ مَعَ
تَأْخِيرِ الْخَبَرِ فِي الْعَلَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ سَيِّدِيهِ : (لَأَنَّكَ أَوْلَيْتَ كَانَ مَا لَيْسَ مَعْمُولًا لَهَا) (٥)
يَعْنِي أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْحُمَّى اسْمًا (كَانَتْ) وَ(تَأْخُذُ)
الْخَبَرُ وَزَيْدًا مَفْعُولٌ / بِتَأْخُذُ ، لَكُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ بَعْدَ (كَانَ) زَيْدًا وَالْيَاءَ لَهَا وَهُوَ (١٤٠/ب)
مَعْمُولٌ لِخَبَرِهَا الَّذِي هُوَ (تَأْخُذُ) ، وَأَخَّرْتَ مَعْمُولِيهَا اسْمَهَا وَخَبَرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ
وَهَذَا لَا يَحْسُنُ وَلَا يَجُوزُ ، أَعْنَى إِيْلَاءَ الْحَامِلِ مَعْمُولٍ غَيْرِهِ وَتَأْخِيرَ مَعْمُولَاتِهِ عَنْهُ بِمَعْنَى
ذَلِكَ ، وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِيَابِ (كَانَ) بَلْ هُوَ مُطَّرَدٌ فِي كُلِّ عَامِلٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، لَوْ قُلْتَ :
جَاءَ فَرَسًا زَيْدٌ رَاكِبًا ، تَرِيدُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ، لَمْ يَجْزِ لَأَنَّكَ أَوْلَيْتَ (جَاءَ) مَعْمُولَ
(رَاكِبٍ) وَأَخَّرْتَ مَعْمُولِيهِ ، فَاعْلُهُ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، وَالْحَالُ الَّتِي هِيَ (رَاكِبًا) . فَهَذَا
لَيْسَ بِجَائِزٍ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ إِلَّا فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، لَا تَسَاعُ الْعَرَبُ
فِيهَا كَثِيرًا .

وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ الْبَصَرِيُّونَ فِي الْأَلْفَافِ شَبِيهُهُ بِالْمَعْنَى الْمُسْتَكْرَهَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ ، الَّذِي
جَعَلُوهُ ضَلَالًا وَضَرَبُوهُ فِي الْقَبْحِ وَسُوءِ النَّظَرِ مِثْلًا ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :

(١) الْمُقْتَضَبُ : ١٠١/٤

(٢) الْإِيضَاحُ : ١٠٦/١

(٣) شَرْحُ السَّيْرَافِيِّ : ١٥٢/١

(٤) الْبَسِيطُ : ٦٢١ - ٦٢٢

(٥) الْكِتَابُ : ٧٠/١

كَمْ رَضِعَةٍ أَوْلَا نَ أُخْرَى وَضِيَّتْ بَنَى بَطْنُهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْمَقْصِدِ (١)
 كيف جعل فعل المرضعة لأولا ب غيرها التاركة لأولا ب نفسها ضلالاً وجوراً ،
 فيضارع هذا المصنوع في الألفاظ إيلاء المامل معمول غيره الذي لا يطلبه ، وتأخير
 معموله الذي يطلبه عنه ، فليكن هذا في الألفاظ قبيحاً كما هو في المعاني ، ومثل
 هذا البيت قول الآخر :

كَتَارِكَةٍ بَيْضَهَا بِالْعَرَاءِ وَلَمُحِقَةٍ بَيْنَى أُخْرَى جَنَاحَا (٢)
 ألا تراه استقبح من الطير هذا الوصف أن تحضن بينى غيرها وتترك بيضها بوجه
 الأرض ، وهذا الذي علل به سيويه - رحمه الله - علل أيضاً أبو القاسم فقال :
 "لأنك أوليت (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر" (٣) ولم يجعل أبو علي الفارسي بهذا ،
 بل علل ذلك بالفصل بين (كان) ومعمولها بأجنبي منهما (٤) ، يعني أنك لو قلت :
 كانت زيدا الحمى تأخذ ، على الوجه المتقدم الذي هو جعل الحمى اسم (كانت)

(١) من الطويل من قصيدة في الحماسة للعددي بن الفرج الجعلي ، الملقب
 بالصباب شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية ، وقيل : لأبي الأخيل الجعلي
 من قصيدة له قالها في آخر أيام بني أمية . وحكى عن العرب أنهم يقولون : أحق
 من جهيزة ، وهي عرس الذئب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع .
 انظر الحماسة لأبي تمام : ٣٧٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٢ / ١ ،
 والمستقصى : ٧٧ / ١ ، والحيوان : ١٩٧ / ١ ، ويروى عجزه فيه :

* بنيتها فلم ترقح بذلك مرقما *

(٢) من الطويل لبراهيم بن هرمة القرشي . يعني النعامة التي تحضن بيض غيرها
 وتضيق بيض نفسها . وقوله :

فاني وتركي ندى الأكرمين وقد حي بكفى زنداً شجاعا

انظر كتاب الأمثال : ٢٩٤ ، والحماسة الشجرية : ٩٠٢ / ٢ ، والشعر والشعراء

٠٧٥٤

(٣) الجمل : ٥٧ ، وعبارته : (ولو قلت : كان طعامك زيداً أكلاً ، لم يهزل لأنك
 أوليت الدعام (كان) وليس باسم لها ولا خبر .

(٤) الايضاح : ١٠٦ / ١

و (تأخذ) الخبرُ وزيداً معمول (تأخذ) ، لکنْت قد فصلتَ بين (كان) ومعمولهما الذي هو اسمُها يزيد الذي هو معمول (تأخذ) فزيداً اذاً أجنبيٌّ من (كان) واسمها انْ ليس معمولاً لواحدٍ منهما فلا يجوز الفصلُ به ، فقد حصلَ في تعليلِ المنعِ فسى تلكَ المسألةِ طريقَتانِ يبنى عليها خلافُ في المسألةِ الآتيةِ . وإنْ قدَّمَتِ المعمولَ مع الخبرِ مؤخراً عن معموله على الاسمِ ، فإنْ كانَ المعمولُ ظرفاً أو مجروراً جازتِ المسألةُ مطلقاً ، فتقولُ : كانَ في الدارِ جالساً زيدٌ ، وكانَ عندَكَ قائماً عمروٌ ، تريدُ : كانَ زيدٌ جالساً في الدارِ ، وكانَ عمروٌ قائماً عندَكَ ، فالمجرورُ متعلقٌ بجالسٍ ، والظرفُ معمولٌ لقائمٍ ، ثم قدَّمَتِ المعمولَ مع عامله الذي هو الخبرُ ، وذلكَ الخبرُ مؤخرٌ عن المعمولِ ، فهذا في الظرفِ أو المجرورِ جائزٌ باتِّفاقٍ .

وإنْ كانَ المعمولُ غيرهما نحو : كانَ زيدٌ أكلاً طعامَكَ ، وكانتِ الحمى تأخذُ زيداً ، فقولُ : كانَ طعامَكَ أكلاً زيدٌ ، وكانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، وقيلَ يمتنعُ مطلقاً ^(١) ، فتقولُ : كانَ طعامَكَ أكلاً زيدٌ ، وكانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، ^(٢) إلا أنْ يضمَر في (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ وفي (كانت) ضميرُ القصةِ ، وتصيرُ الجملةُ بعدَ ذلكَ في موضعِ نصبٍ / خبراً لـ (كان) (١٤١/أ) ولا بُدَّ انْ ذاكَ من رفعِ (أكل) ونحوه في المثالِ الأولِ وما أشبهه ، لأنَّ الجملةَ انْ ذاكَ تصيرُ اسميةً من مبتدأٍ وخبرٍ ، فتقولُ : كانَ طعامَكَ أكلُ زيدٌ ، وأما نحو : كانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، فتصيرُ الجملةُ بعدَ (كانت) عندَ إضمارِ القصةِ فيها فعليةً ويكونُ الحمى فاعلاً بـ (تأخذ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ (الحمى) انْ ذاكَ مبتدأً ، و (تأخذ) قبله في موضعِ خبره ، والجملةُ في موضعِ خبرٍ (كانت) لأنَّ العاملَ اللفظيَّ قد تقدَّمَ فلا بُدَّ من إعطائه في الحمى ^(٣) ، ولا يجوزُ قدامه عنه وإعمالُ الابتداءِ بحالٍ ، لأنَّ عاملَ

(١) وصححه ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٣٩٣ .

(٢) انظر اصلاح الخلل : ١٧٠ ، والبسيط : ٥٧٤ ، والهمع : ٢ / ٩٢ .

(٣) وفي الحاشية : (يعني أن الفعل الذي هو (تأخذ) قد تقدم على الحمى فلا بد من أن يكون الحمى فاعلاً به ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء) و (تأخذ) في موضع خبره مقدماً من تأخيرٍ ، لأنَّ (تأخذ) عاملٌ لفظيٌّ فلا يجوزُ أنْ ترفعَ الحمى بعده بالابتداء ، انْ الابتداء عاملٌ معنويٌّ فهو ضعيفٌ فلا يكون له حكم مع العامل القوي وهو اللفظي) .

معنوي^١ ، وقيل : يجوز إذا كان الخبر اسماً نحو : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ، وَكَانَتْ زَيْدًا أَخَذَهُ الْحُمَى ، ويمتنع إذا كان فعلاً نحو : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ، وهذا القول مبنى على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَفْعُ الْحُمَى بِكَانَتْ مَعَ تَقْدِيمِ (تَأْخُذُ) كما لَا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِالابتداءِ فَإِنْ اضْمَرَتْ فِي (كَانَتْ) الْقِصَّةُ وَجَعَلَتْ الْحُمَى فاعلاً بـ (تَأْخُذُ) جازتِ الْمَسْأَلَةُ . فقد تحصيل في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : قول أبي بكر بن السراج^(١) وهو مقتضى كلام الفارسي المتقدم في امتناع : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَى تَأْخُذُ ، لأنه علل المنع هناك بالفصل بين العامل والمعمول بأجنبيٍّ منها كما ذكر ، ولا شك في فقد هذا المانع هنا ، ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ، وَكَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ، فالفصل بين (كان) ومعمولها الذي هو (أَكَلَ) أو (تَأْخُذُ) وهو خبرها ليس بأجنبيٍّ منهما لأنه معمول الخبر ، فليس إِذَا بأجنبيٍّ منه ، وإن كان أجنبيًّا من (كان) فلم يحصل ولا بُدَّ الفصل بأجنبيٍّ من (كان) ومعمولها معاً .

والثاني الذي هو المنع مطلقاً إلا مع الاضمار هو قول سيويوه وتحليله امتناع المسألة المتقدمة بإيلاء (كان) ما ليس محمولاً لها جاز هنا ، وقد نص سيويوه على امتناع : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى^(٢)

والثالث : الذي هو الجواز مع كون الخبر اسماً والمنع إذا كان فعلاً إلا مع الاضمار في (كان) هو مذهب أبي بكر بن دلحة وابن عصفور ، بناءً على مذهبهم من امتناع تقديم خبر (كان) إذا كان فعلاً لضمير الاسم المتصل على الاسم ، وقد تقدم رده^(٣) ، ولما كان مذهب سيويوه امتناع نحو : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ،

(١) الأصول : ٩٨ / ١ - ٢٢١ .

(٢) الكتاب : ٧٠ / ١ وفيه : (لو قلت : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَى تَأْخُذُ ، أو تَأْخُذُ الْحُمَى لم يجوز ، وكان قبيحاً) .

(٣) انظر ص : ٥٥٧ / ٤٢٥

على أن يكون (الحَيَّ) اسم (كانت) و (تأخذ) قبله في موضع الخبر ، لم يجز في قول الشاعر :

فأصبحوا والنوى على ممرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين^(١)

أن يكون (المساكين) اسم (ليس) و (يلقى) في موضع الخبر ، لأنه يكون قد أولى (ليس) (كل النوى) وهو مفعول بيلقى فليس باسم لها ولا خبر ، فكان يكون البيت مثل ما تقدم من قولك : كانت زيدا تأخذ الحى ، ولما كان من مذهبه امتناع نحو هذا ، حمل البيت على أن اسم (ليس) فيه ضمير الأمر أو الشأن ، و (المساكين) فاعل بيلقى ، و (كل النوى) مفعول به مقدم على عامله الذى هو (يلقى) ، والجملة الفعلية بعد (ليس) في موضع نصب خبراً لها ، فيكون البيت مثل قولهم : / " ليس (١٤١ ب) خلق الله مثله " ^(٢) أى : ليس الأمر خلق الله مثله ، ومثل قول الشاعر :-

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبدول^(٣)

(١) من البسيط لحمد الأرقط (شاعر اسلامى مجيد) يصف أضيافا جياعا نزلوا به

فقدم لهم تمرا . وقد كان من بخلاء العرب . والبيت من قصيدة مطلقها :

لا مرحبا بوجه القوم ان حضروا كأنها ان أناخوها الشياطين

والمعرس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل .

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٠ ، ١٤٧ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١ / ١٧٥

والمقتضب : ٤ / ١٠٠ ، وفرحة الأديب : ٤٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٠٣ ،

وشرح المفصل : ٧ / ١٠٤ ، وإصلاح الخلل : ١٧١ ، والبسيط : ٥٧٥ ، والخزانة

٥٨ / ٤

(٢) الكتاب : ١ / ٧٠ .

(٣) من البسيط لهشام أخو نوى الرمة كما فى الكتاب ، يصف امرأة يحبها وهى تهجره

وذکر السيوطى فى شرح شواهد المغنى أن البيت برسته من قصيدة كمب بن زهير

(بانث سعاد) . هذا وقد بحثت عن هذا البيت فى (بانث سعاد) فلم أجده

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧١ ، ١٤٧ ، وشرحه للسيرافى : ١ / ١٥٤ ، والمقتضب

٤ / ١٠١ ، والتبصرة : ١ / ١٩٥ ، والجمل : ٦٤ ، وإصلاح الخلل : ١٦٣ ، وشرح

المفصل : ٣ / ١١٦ ، والمغنى : ١ / ٢٩٥ ، والهمع : ٢ / ٦٤ ، ومعجم الشواهد :

٢٩٤ ، ويروى (ان) مكان (لو) و (النفس) مكان (الداء) .

أى : وليس الأمر (شفاء الداء مبدؤ منها) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر (ليس) فإن قلت : كيف أبطل سيبويه في هذا البيت أن يكون المساكين اسم (ليس) و (يلقى) في موضع الخبر مقدماً من تأخير من جهة أنك كنت تولى (ليس) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وظاهر هذا الكلام أنه لو لم يكن فيه هذا المانع لكان ذلك الوجه جائزاً ، ونحن لو فرضنا فقدان هذا المانع لما جاز أيضاً هذا الوجه لمانع آخر ، وهو أنه لم يجهل في (يلقى) ضمير المساكين ، لأنه لو أضمر فيه المساكين لقال : (يلقون) لأنك إنما تقول : المساكين يلقون ، قال تعالى : (لِمَسَاكِينَ يَعْطُونَ فِي الْبَحْرِ) (١) ولا يقال : المساكين يلقى ، ولا : المساكين يجهل ، على أن يكون في (يلقى) ، وفي (يجهل) ضمير المساكين مفرداً على معنى من ذكر إلا قبيحاً ضعيفاً ، وقد نص سيبويه في باب الإعمال على قبحه حيث قال : (وإن قلت : ضربت قومك ، فجاءكز " وهو قبيح " أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أجمل الفتيان وأحسنه ، وأكرم بنيته وأنبله) (٢) يعنى : أنك إذا قلت : ضربت قومك ، فهو على إعمال الفعل الثانى الذى هو (ضربت) في القوم ، وفاعل (ضربت) ضمير مستتر فيه يعود على القوم فإنما الوجه أن تقول : (ضربوني) لأن القوم جمع ، فإذا قلت (ضربت) كنت قد أتيت بضمير الجمع مفرداً حملاً على معنى من يذكر ، وذلك قبيح ضعيف ولكنه جائز ، لأنهم قد قالوا : هو أجمل الفتيان وأحسنه ، والضمير في (أحسنه) يعود إلى الفتيان وهو جمع ، فكان ينبغي أن يقولوا : وأحسنهم (٣) وكذلك قولهم : أكرم بنيته وأنبله ، المعنى وأنبلهم ، لكنه جاء على معنى (وأنبل من ذكر وأحسن من ذكر) فقد نص سيبويه كما ترى على قبح هذا الوجه وضعفه ، فكيف ترك ذكره في هذا البيت وأن يحده مانعاً آخر من جعل (المساكين) اسم (ليس) ولم يقتصر على ذكر أحد المانحين وهو ما يلقى من إيلاء (ليس) ما ليس بمعمول لها ؟

(١) من الآية : ٧٩ من سورة الكهف .

(٢) الكتاب : ٧٩ / ١ - ٨٠ .

(٣) فى الأصل (وأجملهم) وهو سهو .

فالجواب : أنه استغنى بذكر أحد المانعين لما كان هذا المانع الثاني ظاهراً
لا يخفى كل الخفاء فذكر ما قد يخفى كونه مانعاً ، لاسيما ويحتمل النحويين في مثل البيت
لا يمتنع ذلك كإسن السراج ^(١) والفارسي فعلى هذا لو فقد ذلك المانع الذي ذكر
سيبويه لما جاز أيضاً أن يكون (المساكين) اسم (ليس) و(يلقى) الخبر ، لأجل
ما تقدم من المانع الثاني إلا على ما تقدم من الضعف والقبح ، وليس كل المـ
يقول : هو أحسن الفتیان وأجمله ، إنما يقوله بعضهم ، وهو على جوازه كما تقدم
ضعيف لا يقال به ما وجدت عنه مندوحة ، ألا ترى (أن) ^(٢) سيبويه كيف لم يذكر في
البيت أن يكون (المساكين) فاعلاً يلقى واسم (ليس) ضمير يعود على المساكين على
معنى من يذكر ، وكانت تكون المسألة من باب الإعمال / على إعمال الثاني ، والاضمار ^(٣) (أ/١٤٢)
في الأول على المعنى بمنزلة المسألة التي ذكرها سيبويه في باب الإعمال (ضربني وضربت
قومك) ^(٤) ومن قبيل هذا : (هو أحسن الفتیان وأجمله) فلم يمدل سيبويه عن هذا
إلى الإضمار لأمر في (ليس) - والله أعلم - إلا لما ذكر في باب الإعمال من قبح المسألة
وضعفها ، فرأى أن ذلك لا يقال به ما وجدت عنه مندوحة ، وهذا مما يدل
أن ما ذكر من وجود المانع الثاني في البيت صحيح عند سيبويه ، إذ لم يذكر في هذا
البيت هذا الوجه الذي هو مثل : ضربني وضربت قومك ، وعدل عنه إلى غيره مع أنه
لم يكن ليلقاه فيه محظور سوى الإضمار على المعنى فحسب ، فعدوله عنه إلى إضمار
الأمر يبين أنه لا يقول به ما وجدت عنه مندوحة لقبحه وضعفه ، ولهذا الذي
ذكر لا ينبغي أن يفصل عن هذا السؤال الوارد على كلام سيبويه ، بأنه لم ير ذلك
الوجه الثاني مانعاً ، لأنه وإن كان قبيحاً جائزاً عنده كما ذكر في باب الإعمال ، فلو فقد

(١) انظر الأصول : ٩٨ - ٩٩ ، والمساعد : ٢٧٦ / ١ .

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٣) الكتاب : ٧٩ / ١ .

المانع الذي ذكر لجواز عنده كون (الساكنين) اسم (ليس) و(يُلْقَى) الخبر، فيقال على هذا الانفصال: فَهَلَّا لِمَا جَعَلَ سَيِّئِيهِ (الساكنين) فاعِلٌ (يُلْقَى) أَضْمَرُ فَي (ليس) ضَمِيرُهُمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وليس في هذا مانعٌ لا مذكّر من إيلاء (لَيْسَ) غير معمولٍ بها ولا غير ذلك ، فَإِنَّمَا الصَّوَابُ فِي الانفصالِ مَا تَقَدَّمَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَهَذَا انْقِضَى الْكَلَامُ عَلَى تَقْدِيمِ مَحْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الْخَبَرِ .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَجَائِزٌ مُطْلَقًا وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الْخَبَرِ ، وَقَبْلَ الْخَبَرِ أَوْ بَعْدَهُ ، لَكِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى مَا مَضَى ، فَتَقُولُ : طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا ^(١) ، وَزَيْدًا كَانَتِ الْحُمَّى تَأْخُذُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ ^(٢)

ف (خيرًا) مفعولٌ بخير (يزال) الذي هو (يزيد) فهذا مثل: زيدا كانت الحمى تأخذ ، وتقول أيضا : طَعَامُكَ أَكَلًا/زيد ، وزيدا تأخذ كانت الحمى ، فتقدّم المعمول والخبر معًا مع تقدّم المعمول على الخبر ، وكذلك أيضا تقول: أَكَلًا طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ ، وتأخذ زيدا كانت الحمى ، فتقدّم معمول الخبر مع الخبر مع تأخير المعمول عن الخبر ، كل ذلك جائز اتفاقًا ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا نَحْوُ : زَيْدًا تَأْخُذُ كَانَتِ الْحُمَّى ، وتأخذ زيدا كانت الحمى ، فيمتنع تقدّمه مع المعمول عند مَنْ يَمْنَعُ تَقْدَّمَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَيْرًا عَلَى الْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ^(٣) .

(١) لا يجوز هذا المثال على مذاهب ابن عصفور ، لأنه منع تقديم معمول الخبر وحده فقال في شرح الجمل : ٣٩٣/١ : (فان قدمته وحده لم يجز ، كان ظرفا أو مجرورا أو غير ذلك ، فلا تقول : في الدار كان زيد قائما ، ولا : يئوم الجمعة كان زيد منطلقا ، ولا : طعامك كان زيد أكلا ، لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر) . وأجاز ذلك المبرد وابن السراج .

انظر المقتضب : ١٠١/٤ ، والأصول : ٩٩/١ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٢

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٥٦١

المسألة الرابعة : في أحوال الخبر بالنظر إلى كونه مفرداً أو جملةً .

وأعلم أن الخبر في هذا الباب يكون مفرداً ويكون جملةً ، كما يكون ذلك في خبر المبتدأ ، وقد يتصور في المثال الواحد جملةً جملةً ومفرداً ، لكن على وجهين مختلفين ، ومن أمثلة ذلك قولك : زيدٌ كان أبوه منطلقاً^(١) ، فيتصور لك هنا ثلاثة أوجه ، يكون الخبر في وجهين منها جملةً ، ويكون في الثالث / مفرداً . (١٤٢ / ب)

أما الوجه الذي يكون الخبر فيه مفرداً خاصةً ، فإن يكون (أبوه) اسم (كان) فلا بد من نصب (منطلق) خبراً لها ، وتكون الجملة من (كان) واسمها وخبرها في موضع خبر المبتدأ الذي هو (زيد) فتقول على هذا : زيدٌ كان أبوه منطلقاً . وأما الوجهان اللذان يكون الخبر فيهما جملةً خاصةً فأحدُهما : أن تجعل اسم (كان) ضميراً الاسم الذي قبلها وهو (زيد) مستتراً فيها ، و (أبوه) على هذا مبتدأ و (منطلق) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبراً لـ (كان) والجملة من كان واسمها وخبرها في موضع خبر زيد .

والوجه الثاني : مثل هذا ولكن تجعل اسم (كان) ضميراً للأمير أو الشأن ، واللفظ في كلا الوجهين واحدٌ ، وهو أن تقول : زيدٌ كان أبوه منطلقاً ، ومما جاء محتملاً للوجهين قول الشاعر :

إذا ما المرء كان أبوه عبس^(٢) فحسبك ما تريد إلى الكلام^(٢)

ف (أبوه عبس) مبتدأ وخبر في موضع خبر (كان) واسمها ضمير يعود على المرء ، ويحتمل أن يكون ضمير الأمير أو الشأن ، ويتبين لك الفرق بين هذين الوجهين إذا شئت أو جمعت ، فتقول على أن يكون اسم (كان) ضميراً الاسم المتقدم عليهما :

(١) انظر البسيط : ٥٦٧ - ٥٦٨ وقد بين ابن أبي الربيع فيه جملة الأوجه المتصورة في هذا المثال .

(٢) من الوافر نسبه سيويو لربيع من بني عبس .
وانظره في : الكتاب : ٣٩٤ / ٢ ، والتبصرة : ٥١٥ / ١ ، ولايضاح : ١٠٢ / ١
واللسان : (نصر - منى) ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٧٠ .

الزيدان كانا أبواهما منطلقان ، والزيدون كانوا آباؤهم منطلقون ^(١) ، فيكون الضميرُ على حسَبهما يعودُ عليه ، فإن جعلتَ اسمَ (كان) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ كان الضميرُ إفراداً في الأحوالِ كُلِّها ، فتقولُ : الزيدانِ كان أبواهما منطلقان ، والزيدون كان آباؤهم منطلقون ^(٢) ، لأنَّ المعنى في الأحوالِ كُلِّها (كان الأمرُ) .

ومَّا يحتملُ الأوجهَ الثلاثةَ جميعاً نحو قولك : زيدٌ كان أبوه موسى ، يجوزُ أن يكونَ (أبوه) اسمَ (كان) و (موسى) الخبرَ ، وأن يكونَ (أبوه موسى) مبتدأً وخبراً في موضعِ خبرٍ (كان) واسمُها ضميرُ زيدٍ أو ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ . ومَّا جاء محتملاً للأوجهِ الثلاثةِ والأربعةِ أوجهٌ آخرُ معاً قوله تعالى : (لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) ^(٣) فيجوزُ أن يكونَ (قلبٌ) اسمَ (كان) و (له) في موضعِ خبرِها ، والجملةُ من (كان) مع اسمِها وخبرِها صلةٌ لـ (مَنْ) والحائدُ عليها الضميرُ من قوله (له) فهذا وجهٌ .

الوجهُ الثاني : أن يكونَ اسمُ (كان) ضميراً مستتراً فيها يعودُ إلى (مَنْ) و (قلبٌ) مبتدأً و (له) في موضعِ خبرِها ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ في موضعِ نصبٍ خبراً لـ (كان) والجملةُ من (كان) وما بعدها في كلِّ وجهٍ من هذه الوجوهِ سوى السادسِ والسابعِ صلةٌ لـ (مَنْ) .

الوجهُ الثالثُ : مثلُ هذا إلا أنَّ اسمَ (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، فهذه جملةُ الأوجهِ الثلاثةِ المتصورةِ في المثالِ الأولِ .

الوجهُ الرابعُ : أن يكونَ اسمُ (كان) ضميرَ (مَنْ) و (له) في موضعِ خبرِها ، و (قلبٌ) فاعلٌ به ، أعني بـ (له) لاعتماده من حيث وقعَ خبراً .
الوجهُ الخامسُ : أن تكونَ (كان) تامةً ^(٤) بمنزلةِ (حضر) و (قلبٌ) فاعلٌ بِهَا ،

(١) في الأصل : (منطلقين) بالياء والنون .

(٢) ومثل هذين المثالين وما قبلهما بين ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٦٩ ، الفرق بين الوجهين في الأمثلة .

(٣) من الآية : (٣٧) من سورة (ق) .

(٤) انظر المعنى : ٥٥٩ / ٢ .

و(له) يتعلّق بها .

الوجه السادس : أن تكون (كأن) زائدة بين الصلة والموصول و(له قلب) مبتدأ

وخبر صلة ل(من) .

الوجه السابع : / مثل هذا في زيادة (كأن) غير أن الصلة المجرور وحده ، (أ/١٤٣)

فيتعلّق لذلك بفعل محذوف ، و(قلب) فاعل به من حيث قام مقام الفعل المحذوف

أى : للذى استقر له قلب ، ويجوز أيضاً فى (من) فى كل واحد من هذه الوجهة

أن تكون نكرة موصوفة وصفتها ما تقدّم أنه يكون صلة حين موصوليتها ، والتقدير :

لشخص كان له قلب ، غير أن كونها موصولة أكثر من كونها نكرة موصوفة ، فقد تصوّر

فى (كان) فى هذه الآية التّمَام والنقصان والزيادة ، وعلى النقصان يتصور فيها إضمار

الأمر أو الشأن وعده . وقد أورد سيبويه فى هذا الفصل مع البيت المتقدم الحديث

الذى هو قوله صلى الله عليه وسلم : (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما

اللذان يهودانه أو ينصرانه)^(١) ويروى أيضاً (اللذين) بالنصب وجهاً واحداً وعلى

الرفع وجهين ، فالنصب على أن (أبواه) اسم (يكون) و(هما) فصل ، و(اللذين)

الخبر ، وأحد وجهي الرفع أن يكون (أبواه) اسم (يكون) و(هما) مبتدأ ،

و(اللذان) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب خبراً ل(يكون) .

والوجه الثانى : أن يكون اسم (يكون) ضمير الاسم المتقدم وهو المولود ، مستتراً

فيها و(أبواه)^(٢) مبتدأ وما بعده خبره ، وعلى هذا الوجه أورد البيت المتقدم

(١) هذا جزء من حديث شريف أخرجه من أحاديث متقاربة تختلف عن هذه الألفاظ

البخارى (فتح الباري) : ٢١٩/٣ - كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات

هل يصلى عليه ، والترمذى فى سننه : ٣٠٣/٣ ، من حديث أبى هريرة " كل

مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه . . . ، وسلم (بشرح النووى) :

٢٠٧/١٦ - ٢٠٩ فى القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، حديث

رقم (٢٥) .

وانظره فى الجامع الصغير : ٩٤/٢ ، والكتاب : ٣٩٣/٢ ، والمفنى : ٤٩٨/٢ ،

والتبصرة : ٥١٤/١ ، والايضاح : ١٠١/١ ، والبسيط : ٥٦٩ .

(٢) فى الأصل : (أبوه) وهو تحريف .

شاهداً ، وما ذكره سيبويه على رواية نصب (الذين) من كون (هما) فصلاً ، يحتمل أيضاً مع ذلك أن يكون بدلاً من الأبوين بدل شيء من شيء .

وأما قوله في الوجه الثاني من وجهي الرفع إن ما بعد (أبواه) خبر له فيدخل تحت أوجهه^(١) :

أحدها : أن يكون (هما) مبتدأ ثانياً ، و(الذان) خبره ، والجملة في موضع خبر (أبواه) .

والثاني : أن يكون (هما) فصلاً ، و(الذان) خبر (أبواه) .

والثالث : أن يكون (هما) بدلاً من (أبواه) و(الذان) خبر (أبواه) أيضاً ،

فقد تصور إذا في (هما) إذا كان (أبواه) (مبتدأ)^(٢) ثلاثة أوجه كما ذكر ، والجملة

من (أبواه) وما بعده في هذه الأوجه الثلاثة في موضع نصب خبراً ليكون ، ويجوز أيضاً

في هذا الحديث وجه آخر على رواية الرفع لم يذكره سيبويه كما لم يذكره في البيت

المقدم ، وهو إضمار الأمر أو الشأن في (يكون) فيكون هذا الضمير هو الاسم ،

و(أبواه) مبتدأ^(٣) ، ويتصور إن ذاك في (هما) الأوجه الثلاثة المذكورة على حسب ما

تقدم ، و(يولد) في هذا الحديث في موضع الصفة لمولد ، و(كل) مبتدأ ، و(على

الفطرة) في موضع خبره ، والمعنى : كل مولود مولود على الفطرة (حتى يكون) جار

ومجرور ، أعني أن (حتى) هنا حرف جر ، و(يكون) منصوبة بإضمار (أن) بعد

(حتى) و(أن) مع منصوبها مقدرة بمصدر هو مجرور (حتى) وهذا المجرور متعلق

بالمجرور الآخر الذي هو (على الفطرة) لوقوعه خبراً متعلقاً باسم الفاعل المحذوف

وقائماً مقامه ، وهذه الصفة التي هي (يولد) مؤكدة كقوله تعالى : (ولا طائر^(٤) إلا

يأير بجناحيه) ألا ترى أن (يأير بجناحيه) نعت لطائر مؤكد إن لو سكنت عنه لكان

(١) انظرها في المعنى : ٤٩٨/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذكر هذا الوجه ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٧٠ .

(٤) من الآية : (٣٨) من سورة الأنعام ، وانظر البسيط : ٥٧٠ .

مفهوماً ، وكما قال سبحانه : (لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْهِنِ اثْنَيْنِ)^(١) فـ (اثنين) صفةٌ لا هيِّنٍ مؤكدةٌ ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (يُولَدُ) خبراً لـ (كُلُّ) و (حَتَّى) متعلقةٌ به ، لأنَّه يصيرُ المعنى : يُولَدُ حَتَّى يَكُونَ ، أى : يَبْقَى عَلَى الْوِلَادَةِ إِلَى أَنْ يَهْتَدِيَ أَبَوَاهُ أَوْ يَنْصَرَّ رَأًهُ ، وهذا لا يمكنُ ، أعنى استمرارَ الولادةِ إِلَى زمنِ التَّهْوِيدِ أَوْ التَّنْصِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ (حَتَّى يَكُونَ) مطلقاً بمحدِّدٍ ، أى : وَيَبْقَى عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ (أَبَوَاهُ) ،^(٣) فحينئذٍ يجوزُ أَنْ (تَجْعَلَ) ^(٤) (يُولَدُ) هو الخبرُ .

ومن الأمثلةِ في هذه المسألةِ أيضاً قولك : زَيْدٌ كَانَ وَجْهُهُ حَسَنٌ^(٥) ، فيتصوَّرُ لَكَ هنا جَعْلُ الخبرِ مفرداً عَلَى وَجْهَيْنِ ، وجَعْلُهُ جملةً عَلَى وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ فتقولُ : زَيْدٌ كَانَ وَجْهُهُ حَسَنًا ، وتَجْعَلُ الخبرَ مفرداً فتَنْصِبُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ (وَجْهُهُ) اسماً (كَانَ) أَوْ بَدَلًا مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِيهَا هُوَ اسْمُهَا يَمُودُ إِلَى زَيْدٍ ، وهذا بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّ الْوَجْهَ بَعْضُ زَيْدٍ ، وتقولُ : زَيْدٌ كَانَ وَجْهُهُ حَسَنًا ، (فتَجْعَلُ) ^(٦) الخبرَ جملةً عَلَى أَنْ يَكُونَ اسماً (كَانَ) ضَمِيرَ الْاسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ أَوْ ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوْ الشَّيْءِ ، (وَجْهُهُ) مبتدأ ، (وَحَسَنٌ) خبرُهُ ، والجملةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرٍ لـ (كَانَ) ومثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا : زَيْدٌ كَانَ عِلْمُهُ نَافِعًا ، وزَيْدٌ كَانَ عِلْمُهُ نَافِعٌ ، غَيْرَ أَنَّ أَبْدَالَ (عِلْمُهُ) هَاهُنَا مِنْ ضَمِيرِ زَيْدٍ يَكُونُ (بَدَلٌ) ^(٧) اشتمالٍ . ومن هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا) ^(٨) فـ (وَعْدُهُ) إمَّا اسْمٌ (كَانَ) وَإِمَّا بَدَلٌ اشتمالٍ ^(٩) مِنْ اسْمِهَا ، وَيَكُونُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا يَعُودُ إِلَى الْهَاءِ فِي (إِنَّهُ) وَ (مَأْتِيًا) خَبَرُ (كَانَ) فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) من الآية : (٥١) من سورة النحل .

(٢) انظر البسيط ص : ٥٧١ .

(٣) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٤) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٥) البطل : ٥٦ ، وانظر المسألة في البسيط : ٥٦٤ .

(٦) في الأصل : (فجعل) وهو تحريف .

(٧) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٨) من الآية : (٦١) من سورة مريم .

(٩) انظر التبيان : ٨٧٧/٢ .

ومن هذا القبيل أيضاً بيت حبيب بن أوس الطائي (١) :

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزْمِهِ وَهَمُومِهِ رَوْنَى الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً (٢)

يقول : مَنْ عَوَّلَ عَلَى الْأَمَانِي خَابَ ، وَ (رَوْنَى) يَجُوزُ لَكَ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ وَكِلَاهُمَا عَلَى وَجْهَيْنِ : أَمَّا النَّصْبُ فَأَحَدٌ وَجْهِيهِ أَنْ يَكُونَ (مَرَعَى) اسْمَ (كَانَ) وَ (رَوْنَى) الْخَبَرُ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَانَ) ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا فِيهَا يَحُودُ عَلَى (مَنْ) وَ (مَرَعَى عَزْمِهِ) بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بَدَلُ اشْتِمَالٍ كَالْآيَةِ ، وَ (رَوْنَى) خَبَرُ (كَانَ) .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَأَحَدٌ وَجْهِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَانَ) ضَمِيرَ (مَنْ) مُسْتَتَرًّا فِيهَا وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوِ الشَّأْنِ ، وَ (مَرَعَى) فِي كِلَا وَجْهِي الرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ ، وَ (رَوْنَى) خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرًا لَ (كَانَ) ، وَهَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَأْتِ بِهِ الْفَارْسِيُّ فِي الْإِيضَاحِ شَاهِدًا ، إِذْ لَيْسَ حَبِيبٌ بِعَرَبِيٍّ وَلَا يَسْتَشْهَدُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ مِنْ أَشْعَارِهِمْ ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى جِهَةِ التَّمْثِيلِ كَمَا لَوْ اخْتَرَعَ لِنَفْسِهِ مَثَالًا (٣) .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا قَوْلُكَ : كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا لَكَ فِيهَا جَمْعُ الْخَبَرِ جُمْلَةً عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَجَعَلَهُ مُفْرَدًا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ كَالْمَثَالِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ .

أَمَّا الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ يَكُونُ الْخَبَرُ فِيهِمَا جُمْلَةً لِأَخِيرٍ / فَأَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ (١٤٤ / أ)

(١) هُوَ أَبُو تَمَامِ الشَّاعِرُ الْعَبَّاسِيُّ الْمَشْهُورُ صَاحِبُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ نُوْحِ بْنِ عَمْرِو السَّكْسَكِيِّ ، انْظُرْ دِيْوَانَهُ بِشَرْحِ

الْخَطِيبِ الْتَبْرِيزِيِّ : ٦٦ / ٣ ، وَالْإِيضَاحُ : ١٠٢ / ١ ، وَحَوَاشِيهِ : ١٠٣ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٧١ ، وَالْكَافِيُّ لِابْنِ أَبِي الرَّيِّحِ : ٢٣٦ / ١ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ :

٠٩٠ / ١

(٣) وَقَدْ نَقَدَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ الْإِسْتِشْهَادَ بِبَيْتِ حَبِيبٍ ، وَقَالُوا : كَيْفَ

يَسْتَشْهَدُ بِكَلَامٍ مِنْ هُوَ مُوَلَّدٌ ، وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِيمَا وَقَعَ لَهُ مِنَ اللَّحْنِ فِي شِعْرِهِ .

وَاعْتَذَرَ عَنْهُ بِاعْتِذَارَاتٍ مِنْهَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَانْظُرِ الْكَافِيَّ لِابْنِ أَبِي الرَّيِّحِ : ٢٣٦ / ١ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٠٩٠ / ١ .

اسم (كان) و (وجهه) مبتدأ ، و (حسن) خبره ، والمبتدأ والخبر معاً في موضع خبر (كان) .

والثاني: أن يكون اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، وزيد مبتدأ و (وجهه) مبتدأ ثانٍ و (حسن) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول ، والمبتدأ الأول مع خبره في موضع نصب خبراً لـ (كان) وإن شئت إذا أضمرت في (كان) الأمر أو الشأن ، ورفضت زيدا بالابتداء جعلت (وجهه) بدلاً من زيد ، بدل بعض من كل ، و (حسن) خبر زيد ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (كان) غير أنه متى أمكن في الاسم الابتداء والبدل ، فذهب سيبويه (١) أن الابتداء أحسن ، لاشتغال الكلام مع البدل على حذف ، إن هو على نية تكرار العامل ، والكلام مع الابتداء خالٍ من الحذف فكان لذلك أولى .

وأما الوجه الذي يجعل الخبر عليه مفرداً فننصب (حسناً) فتقول : كان زيد وجهه حسناً ، فإن يكون زيد اسم (كان) ، و (وجهه) بدل من زيد ، و (حسناً) خبر (كان) ومثل هذا أيضاً قولك : كان زيد خلقه حسن ، وخلقه حسناً ، وكان زيد ماله كثير ، وماله كثيراً (٢) ، لكن (خلقته) و (ماله) ونحوهما إذا جعلته بدلاً مما قبله إنما يكون بدل اشتغال ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلَكُهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٌ تَهْدَمَانِ (٣)

يجوز في (هلك واحد) الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون (قيس) اسم (كان) و (هلك) مبتدأ ، و (هلك واحد) خبره ، والجملة في موضع نصب خبراً لـ (كان) أو يكون اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، و (قيس) مبتدأ ، و (هلك) مبتدأ ثانٍ ، و (هلك واحد) خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر الأول الذي هو قيس ، وقيس وخبره في موضع نصب خبراً لـ (كان) . والأول أحسن ، أو يكون اسم (كان) ضمير

(١) الكتاب : ١٥٥/١ .

(٢) الجمل : ٥٦ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ١٦٣ .

الأمر أو الشأن ، و (قيسٌ) مبتدأ ، و (هلكهُ) بدلٌ اشتمالٍ من قيسٍ ، و (هلكُ)
واحدٌ (خبرٌ قيسٍ ، و قيسٌ مع خبره في موضعٍ خبرٍ (كان) .
والنصبُ على أن يكونَ (قيسٌ) اسمَ (كان) و (هلكهُ) بدلٌ اشتمالٍ منه و (هلكُ)
واحدٌ (خبرٌ (كان) .

مسألة : بها اختتامُ البابِ ، يتكلمُ فيها في موضعين :

أحدهما : فيما تدلُّ عليه أفعالُ هذا البابِ ، هل هو الحدثُ والزمانُ كسائرِ
الأفعالِ أم الزمانُ خاصة ؟

والثاني : في بنائها للمفعول وفي لفظة (مَكُون) الواقعة في كلامِ سيويه ^(١) في
هذا البابِ ، وساقها أيضاً أبو القاسم في بابِ (إن) ^(٢)

أما الموضعُ الأولُ ، فإنَّ أبا بكر بن السراج وأبا عليَّ الفارسيَّ ذهبا إلى أنَّ أفعالَ
هذا البابِ مخالفةٌ لسائرِ الأفعالِ ، إذ الأفعالُ كلها لها دلالةٌ على حدثٍ وزمانٍ ،
فإنَّ قلتَ : (قَامَ) دلُّ على الحدثِ الذي هو القيامُ وعلى كونه في الزمانِ الماضي . وإنَّ
قلتَ (قَمَ) فهمَ منه القيامُ وكونه فيما يستقبل من الزمانِ ، وإنَّ قلتَ (يَقُومُ) فهمَ منه
القيامُ وكونه إما في الحالِ أو في المستقبلِ ، وأفعالُ هذا البابِ عندهما مجردةٌ من
الدلالةِ / على الحدثِ للدلالةِ على الزمانِ ^(٣) ، فلا دلالةَ لها على حدثٍ أصلاً وإنما (١٤٤ / ب)

(١) وفي الكتاب : ٤٦ / ١ : (فهو كائنٌ ومكونٌ ، كما تقول ضارب ومضروب) .

(٢) وفي الجمل : ٦٥ : (. . لأن (كان) متصرفه ، تقول : كان يكون ، فهو كائنٌ
ومكونٌ) .

(٣) هذا الذي ذهب ابن السراج والفارسي من أنَّ الأفعال الناقصة مجردة من
الدلالة على الحدث ، ذهب إليه الصبرد ، وابن جنى ، والجرجاني ، وابن
برهان والشلمونين ، وابن أبي الرييح ، وابن برهان ، وهو الظاهر من كلام
سيويه . انظر المقتضب : ٩٧ / ٣ ، ٨٦ / ٤ - ٨٧ ، والأصول : ٩٢ / ١ ،
والإيضاح : ٩٦ / ١ ، والتوطئة : ٢١٠ ، والمفني : ٤٣٦ / ٢ ، والمساعد :
٢٥٢ / ١ ، والهمع : ٧٤ / ٢ ، واللمع : ٣٦ ، وقواعد المطارحة : ل / ٢٠ .

تدل على الزمان فَحَسَبَ ، فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، فالمعنى الاخبار عن زيدٍ بالأخوة ، ثم إذا أدخلت (كان) فقلت : كان زيدٌ أخاك ، دللت على أن ذلك الخبر الذى هو الأخوة في الزمان الماضى ، ألا ترى أنها لم يحدث مع دخولها معنى سِوَى الزمان الماضى ، فلم توضع عندهما إلا لذلك ، وزعمنا أنه مذهبٌ سيئويه رحمه الله حيث قال لما مثل بقولك : كان عبدُ الله أخاك ، (وأدخلت (كان) لتجمل ذلك فيما مضى) (١) ألا تراه أنه لم يذكر (كان) معنى سِوَى الدلالة على الزمان الماضى ، وإلى مذهبيهما هذا ذهب من المتأخرين ابنُ أبي الربيع (٢) وابنُ عبيدة ، ورجحاه الشلوهمين في شرح الكتاب (٣) ، ومنوا على هذا المذهب أن الأفعال في هذا الباب لا تعمل فى شيءٍ غير المبتدأ والخبر ، فلا تعمل فى ظرفٍ ولا مجرورٍ ولا فى حالٍ ولا تحمل فى شيءٍ من الأشياء سِوَى اسمها وخبرها ، ترفع الاسم وتنصب الخبر تشبيهاً لها بالفعل المتعدي إلى واحدٍ نحو ضربَ زيدٌ عمراً ، ولا عمل لها سِوَى ذلك الذى حصل بالتشبيه فلا يتعدى ، فأما قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا (٤) فليس (للناس) متعلقاً ب (كان) عند هؤلاء إذا جعلناها ناقصةً ، وإنما يتعلّق بعجبٍ على أن يكون فى معنى (معجبٍ) أو بفعلٍ محذوفٍ ، ويكون مع فعله جملة أتى بها للبيان ، وقد تقدم بسطُ هذين الوجهين فى الكلام على هذه الآية قبل هذا (٥) أو تعمل (كان) تامةً ويتعلّق (للناس) بها ، ويكون (أن أوحينا) فاعلاً (كَـانَ) و (عَجَبًا) حالٌ منه ، والفاعل فيها (كان) ، ويكون المعنى : أوجد للناس أيجاداً

(١) الكتاب : ٤٥ / ١ .

(٢) البسيط : ٥٣٢ .

(٣) لأبى على الشلوهمين شرح أو تعليق على كتاب سيئويه ، وهو من آثاء المفقودة ، ذكره السيوطى فى بضية الوعاة : ١٢٥ / ٢ ، ونقل عنه فى الأشباه والنظائر : ٤٤ / ١ ، وقال القفطى : ٣٣٣ / ٢ : (وقيل انه صنف شرحاً لكتاب سيئويه ، لم يظهر بعد) .

(٤) من الآية : (٢) من سورة يونس ، وانظر المجمع : ٧٤ / ٢ ، والمغنى : ٤٣٦ / ٢ .

(٥) انظر ما تقدم فى ص : ٥٤٩ .

إلى رجلٍ منهم ذلك عجباً ، وهذا الكلام على جهة الإنكار ، أى : ليس فى ذلك من عجبٍ فإنه تعالى يختص برحمته وفضله من يشاء .

ونهب ابنُ خروف^(١) وأبو عليّ الشَّلَويين في توطئة^(٢) وأبو عبد الله بن أبى غالب وابنُ عصفور^(٣) إلى أن أفعال هذا الباب دالة على الحدث والزمان^(٤) مصححاً كسائر الأفعال ، فإذا قلنا : زيدٌ أخوك ، فمقتضى هذه الجملة أخوه زيدٌ للمخاطب فإذا أدخلنا (كان) فقلنا : كان^(٥) زيدٌ أخاك ، فالمعنى الإخبار عن ذلك المعنى الذى هو الأخوة بكونه فيما مضى ، أى : بوجوده فى الزمان الماضى ، وقد تعلّق أصحابُ هذا المذهب من كلام سيبويه زاعمين أنه مذهبٌ بقوله حيث مثل بقوليك : (كان عبد الله أخاك ، فأردت أن تخبر عن الأخوة)^(٦) فظاهر هذا الكلام أن مراده فأردت أن تخبر عن مقتضى الجملة التى هى قولك : عبد الله أخوك ، وهذه الأخوة بكونه فيما مضى ، أى : بوجوده فى الزمان الماضى ، والكون الذى بمعنى الوجود هو الحدث ، وليس فى قولك : كان عبد الله أخاك ، ما تخبر به عن الأخوة إلا الحدث الذى دلّت عليه (كان) الذى اقترن بالزمان ، وليست (كان) على المذهب الأول إلا بمنزلة لفظ الزمان فلم تؤثر فى الجملة شيئاً سوى الدلالة على زمان الخبر خاصة ، / فكانت قلت : عبد الله أخوك أمس ، فلم تخبر عن الأخوة بشئ ، فلو كان (أ/١٤٥) على مذهب سيبويه لقال : فأردت أن تخبر بالأخوة وأدخلت (كان) لتجمل ذلك فيما مضى .

فإن قلت الزمان يخبر به عن الماضى فتقول : الأخوة أمس ، فقول سيبويه : (فأردت أن تخبر عن الأخوة)^(٦) يعنى بالزمان الذى دلّت عليه (كان) ، ألا ترى أن النحويين

(١) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ ، والهمع : ٢/٧٤ .

(٢) التوطئة : ٢١٠ .

(٣) انظر شرح الجمل له : ٣٨٥/١ - ٣٨٦ .

(٤) واليه أيضاً ذهب ابن مالك وابن هشام ، انظر التسهيل : ٥٣ ، والمفنى :

٢/٤٣٦ ، والمساعد : ١/٢٥٢ .

(٥) الكتاب : ١/٤٥ .

(٦) الكتاب : ١/٤٥ .

يقولون : إِنَّ الزَّمانَ يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْمَعْنَى وَيُعْرَبُونَ (أَمْسٍ) فِي قَوْلِكَ : الْأُخُوَّةُ أَمْسٍ ،
خَبَرًا عَنِ الْأُخُوَّةِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْاِخْبَارَ الَّذِي أَرَادَ سَيُؤَيِّهِ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى وَلَيْسَ بِإِعْرَابٍ يَتَوَجَّسُّهُ
إِلَى الْأَلْفَاظِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ ، فَلَيْسَ فِي قَوْلِكَ (عَبْدُ اللَّهِ
أَخَاكَ) لَفْظُ الْأُخُوَّةِ دَلَالًا لَخَبَرٍ ، فَيَقَالُ إِنَّ (كَانَ) هِيَ خَبَرُهُ ، وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا هُوَ
مَعْنَى الْاِخْبَارِ فِي كَلَامِ سَيُؤَيِّهِ ، تَعَيَّنَ وَلَا بُدَّ أَنَّ الْخَبَرَ عَنِ الْأُخُوَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَدِّثٍ ،
لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : الْأُخُوَّةُ أَمْسٍ ، فَالْخَبَرُ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ الْحَدِّثُ الْوَاقِعُ فِي ذَلِكَ
الزَّمانَ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الزَّمانِ يَكُونُ خَبَرًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِوَجْهِ ، إِنَّمَا الْخَبَرُ
الْمَعْنَوِيُّ الْوَاقِعُ فِيهِ أَوِ الثَّبُوتُ أَوِ الاسْتِقْرَارُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُونَ فِي الظَّرْفِ
فِي نَحْوِ : الْأُخُوَّةُ أَمْسٍ ، أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لَا خَبَرٌ بِنَفْسِهِ ، إِنَّمَا الْخَبَرُ ذَلِكَ الْمَحْدُوفُ
الَّذِي يَتَمَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِ سَيُؤَيِّهِ بَعْدَ هَذَا (وَأَدْخَلْتَ كَانَ لِتَجْمِلَ
ذَلِكَ فِيمَا مَضَى) (١) مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ، إِنْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ : وَأَدْخَلْتَ
(كَانَ) أَيْ : هَذِهِ الصِّيغَةُ الْمَعْنِيَّةُ لِتَجْمِلَ ذَلِكَ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ كَوْنُ الْأُخُوَّةِ ، أَيْ :
وَجُودُهَا فِيمَا مَضَى ، فَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْخَبَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ (أَنْ تُخْبِرَ) فَكَأَنَّهُ قَالَ :
وَأَتَيْتَ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ لِتَجْمِلَ وَجُودَ تِلْكَ الْأُخُوَّةِ فِيمَا مَضَى ، وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ تَمَلُّ
(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ وَالْحَالِ وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ وَالْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِـهِ
وَالْمُسْتَثْنَى ، كَمَا تَمَلُّ سَائِرُ الْأَفْعَالِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (٢) .

وَمَا احْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ قَطُّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : كَانَ
زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا (٣) ، فَلَمْ يَمْدُ وَأَ (كَانَ) إِلَى الْمَصْدَرِ كَمَا يَمْدُونَ سَائِرَ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ
فَيَقُولُونَ : قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا ، وَخَرَجَ زَيْدٌ خُرُوجًا ، قَالُوا : فَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْنَاهُ مِنْ
أَنَّ (كَانَ) لَيْسَتْ دَالَّةٌ عَلَى حَدِّثٍ وَإِنَّمَا هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الزَّمانِ خَاصَّةً لَتَحَدَّثَتْ إِلَى الْحَدِّثِ

(١) الْكِتَابُ : ٤٥/١ .

(٢) انْظُرِ الْهَمْعَ : ٧٤/٢ .

(٣) انْظُرِ شَرْحَ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٨٥/١ ، وَالْبَسِيطُ ص : ٥٣١ .

الذي هو المصدر ونصبته ، لكنّها لما لم تكن دالة على الحدث لم تنصبه ، وإنما هي دالة على مجرد الزمان خاصةً فلذلك لم تتحدّ إلى الحدث ، لأنّ الفعل إنّما يتعدّى إلى الحدث لدلالته عليه ، فلمّا كانت أفعال هذا الباب لا تدلّ على الحدث لم تتحدّ إليه .

ومّا احتجّ به أصحاب المذهب الثاني بثلاثة أشياء :

أحدها : أنّ في قولهم : ابقأُ الفصل على بابه من الدلالة على الحدث والزمان معاً ، إنّ قد ثبت ذلك في سائر الأفعال بالاتفاق فلا وجه لاجتراف باب (كأن) من القاعدة الثابتة للأفعال مع إمكان البقاء معها .

والثاني : أنّ هذه الأفعال تكون/أمرأً ونهياً ، تقول : كن قائماً ، ولا تكن (١٤٥/ب) قائماً ، والأمر لا يكون إلاّ أمرأً بحدثٍ وكذلك النهى لا يكون إلاّ نهياً عن حدثٍ ، ولا يتصور الأمر بالزمان ولا النهى عنه (١) ، ولأجل هذا الثاني صار الشلويين ففى توطئته (٢) إلى هذا المذهب الأخير .

والثالث : أنّه يستعمل مصدرها (٣) عاملاً عليها فتقول : أعجبني كونك قائماً ، ويعجبني كون زيد أخاك ، والمصدر لا يدلّ على زمانٍ ، وقد انفصل ابن أبي غالب عمّا احتجّ به الأولون من عدم تحدّيها إلى المصدر بأنّ العرب قد تستغني بالشئ عن الشئ إذا كان في معناه ألاّ تراهم استغنوا في الغالب (ترك) عن (وذّر) و(ودّع) (٤) فلا يقولون : وذّرت الشئ ولا ودّعته غالباً ، ولكنهم استغنوا عنهما ب(تركتّه) لأنّ (وذّر) و(ودّع) بمعنى (ترك) وكذلك لا يقولون : (وذّرأ) ولا (ودّعأ) استغنوا

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٦/١ .

(٢) قال الشلويين في التوطئة : ٢١٠ (واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدث مع الزمان أو مجردة للدلالة على الزمان ، والأظهر أنها مجردة ، والدليل على ذلك الأمر والنهى ، ولا يصح توجيهها الا على الأحداث) .

(٣) في الأصل : (مصدرها) وهو تحريف .

(٤) انظر الخصائص : ٣٩١/١ .

عنهما بـ (التَّركِ) إذ كان المعنى واحداً ، فكذلك هاهنا لما كان نفس الخبر يفهم منه كونه وجوداً ، والكون بمعنى الوجود وهو مصدر (كَانَ) استغنى به عن ذلك المصدر (١) ، إذ قد حصل معناه منه وهو منصوب بالفعل مثله ، فمأقبوا بينه وبينه وجعلوه عوضاً منه فلم يجمعوا بينهما .

وأما ما زعموه بناءً على ذلك المذهب الأول من أنها لا تعمل في شيء سوى اسمها وغيرها ، فقد ذكر سييويه في نحو قول العرب : ما أنت وقصعة من ثريد ، وما أنت وزيداً (٢) ، أنه على إضمار (كَانَ) وهي الناصبة للمفعول معه الذي هو (وقصعة) والتقدير : ما تكون مع قصعة من ثريد ، فقد جعلها سييويه كما ترى عاملة في غير اسمها وغيرها ، واسمها ضمير المخاطب مستتراً فيها ، و (ما) المتقدمة خبرها وهي استفهامية ، وليس لك أن تجعل (كان) المقدرة هنا تامة ، لأن (ما) إذ ذاك تكون مبتدأ ولا ضمير في خبرها الذي هو (تكون) المقدرة يحدو إليها ، وهذا من سييويه ظاهر في أن مذهب القول الثاني لا الأول .

وقد انفصل الشلوسين في شرح الكتاب عن ثلاثة الأشياء التي احتج بها أصحاب

هذا المذهب الثاني .

أما الأول وهو أن في قولهم ابقاء هذه الأفعال على القاعدة الثابتة في سائر الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان معاً ، وإذا أمكن ابقاء الفعل على أصله فلا ينبغي أن يخفى عنه . فقال أبو علي الشلوسين : وجه خروجهما عن القاعدة المطردة التنبيه على أن السبب في المجرى بالفعل إنما هو الدلالة على الزمان ، وإن كان مع دلالة على الزمان يدل على الحدث ، فإن السبب الأقوى في مجيئه هو الزمان ، فدلكوا على هذا المعنى وأنه الأصل في الأفعال بأن جردوا بعض أنواعها وهو أفعال هذا الباب للدلالة على ذلك الأصل وحده وهو الزمان ، وكان ذلك إشعاراً منهم بأن هذا

(١) انظر البسيط : ٥٣٤ ، وشرح المفصل : ٩٠ / ٧ .

(٢) الكتاب : ٢٩٩ / ١ - ٣٠٣ .

المعنى الذى هو الدلالة على الزمان ، هو الذى وضعت الأفعال له ولأجله جئ بهما ،
ولذلك يجرد الفعل للدلالة عليه / ولا يجرد للدلالة على الحدث ، فهذه الأفعال (١٤٦ / أ)
على هذا خرجت عن القاعدة المطردة منبهة على الأصل في الفعل ، والشئ الجارى
على قاعدة مطردة في الاستعمال إذا كان له أصل سوى ذلك الذى أستمحل عليه ، قد
يخرج بعضه عن تلك القاعدة منبهة على الأصل ، كما يقولون في (الخونة والحوكة)
ونحوهما أنه جاء صحيح المين التى هى الواو ، منبهة على الأصل في نحو (باب)
(دار) و (جار) فقد كان يجب أن تعمل تلك الواو ، وتقلب ألفا نحو (الخونة
والحوكة) ، لتحركها وافتتاح ما قبلها كما قالوا : (سادة وقادة) ، لكنهم صححوا
الواو في ذلك ^(١) إشعاراً منهم بأنه الأصل في هذا كله . والله أعلم .

وهذا من الشلوين توجيه لخروج هذه الأفعال عن القاعدة المطردة بمعد
تسليمه ، والأصل البقاء مع ما اطرأ حتى يدل دليل واضح لاحتمال فيه على الخروج
عنه .

وما ذكر أنه السبب الذى لأجله جئ بالأفعال من الدلالة على الزمان خاصة
وانجر معه الحدث ، فهو مختلف فيه بين النحويين ، وهى مسألة نزاع ، فأكثر
النحويين على ما ذكر ، وبعضهم يرى عكس هذا ، أن السبب الذى لأجله جئ
بالأفعال إنما هو الدلالة على الحدث وتعيين الماضى منه والمستقبل والحاضر وانجر
مع ذلك الزمان ، وهذا الثانى هو مذ هب أبى الحسين بن الطراوة ^(١) ، والأول الذى
عليه الأكثر هو مذ هب سيويه رحمه الله .

وأما الحجة الثانية لهذا المذهب الأخير من كون أفعال هذا الباب يستعمل
منها الأمر والنهى ولا يتوجهان على الأحداث ، فانفصل عنها أبو علي الشلوين
بأن (كان) والخبر مآ يقومان مقام الفعل الدال على الحدث والزمان ، فلا ينكر

(١) أى فى : الخونة والحوكة .

(٢) وتبعه فى ذلك تلميذه السهيلي . انظر الافصح لابن الطراوة : ل / ٤ ونتائج

توجهُ الأمر والنهي على (كَانَ) في ذلك لما كانت هي والخبر كالفعل وحده ، والفعل يُؤمر به وينهى عنه ، ألا ترى أنك إذا قلت : كَانَ زيدٌ أَخَاكَ ، فدالة على الزمان الماضي ، والخبر الذي هو (أَخَاكَ) دالٌّ على الحدث الذي هو وجود الأخوة ، فصارت (كَانَ) مع خبرها بمنزلة (أَخَاكَ) إذا قلت : أَخَاكَ زيدٌ ، لأن هذا الفعل الذي هو (أَخَاكَ) يدلُّ على الحدث الذي هو الأخوة وعلى الزمان الماضي بمنزلة (كَانَ) مع خبرها ، فصارت هنا (كَانَ) مع خبرها بمنزلة هذا الفعل وحده ، فكما يؤمر بهذا الفعل وينهى عنه فيقال : آخِ زيداً ، ولا تواخِ عمراً ، فكذلك يؤمر بكَانَ مع خبرها وينهى عنه .

وانفصل بعضهم ^(١) بانفصال آخر وهو أنها لما كانت أفعالاً لتصرفها تصرف الأفعال في قولك : كَانَ ويكونُ وأنتَ كائنٌ ، ولحملها عليها من الرفع والنصب إذا قلت : كَانَ زيدٌ قائماً ، بمنزلة ضرب زيدٍ عمراً ، ولا تنفصل الضمائر والعلامات بها ، إذا قلت : كَانَا ، وكانوا ، ويكونون ، وكانت ، وكُنْ ، فلما كانت هكذا أرادوا أن تستجمع أحكام الأفعال وتصرفاتها / كلها ، فاستعملوا منها الأمر والنهي (ب/١٤٦) لذلك ، أعني لأن تجرى في ذلك مجرى سائر الأفعال الدالة على الحدث والزمان ، فالأمر والنهي على هذين الانفصاليين في أفعال هذا الباب إنما هو بالحمل على غيرها ، وذلك مجاز ولا بد ، وهو على المذهب الثاني حقيقة ، والتسكُّ بالحقيقة هو الأصل ولا يعدل عنها إلى المجاز إلا بدليل واضح .

وأما الحجة الثالثة وهي استتمال المصدر من أفعال هذا الباب عاملاً عطفاً ، والمصدر لا يدلُّ على الزمان ، فقال الشلوهين أيضاً في الانفصال : إنه لا يبعد أن يقال : أعجبتني كون زيدٍ أَخَاكَ ، والمعنى : أعجبتني أن كَانَ زيدٌ أَخَاكَ ، فيكون المصدر الذي هو (كون) يرادُّ به الماضي من حيث هو في تقدير (كَانَ) الماضية ،

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ص : ١٣٥ - ١٣٦ .

و (أَنَّ) مع الفعلِ تتناوبُ هي والمصدرُ فلا يُنكرُ أَنَّ يوضَعُ المصدرُ موضعَ (أَنَّ) والفعلِ
في ذلك إذا فُهِمَ المصنوعُ . قَالَ ابنُ أَبِي الرَّيْحِ : وَلَوْلَا أَنَّ قَوْلَكَ : أَعْجَبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ
عَالِمًا ، جِئْتُ بِهِ لِلزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ (أَنَّ كَانَ) لَمَا صَحَّ أَنْ يَقَالَ (كَوْنُ) إِنْ لَمْ يَحْدُثْ
لِ (كَانَ) الناقصةِ ولم يُوْتَّ بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَفْهُومًا قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَإِنَّمَا
جِئْتُ بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ خَاصَّةً . وَكَذَلِكَ أَيْضًا (كَائِنٌ) لَوْلَا أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (يَكُونُ)
فِي التَّمَرُّغِ لِلزَّمَانِ لَمَا صَحَّ أَنْ يَقَالَ (١) .

وبالجملة فَيَكَلَّا المذهبين مَكْنً أَنْ يَقَالَ وَلَهُ وَجْهٌ ، وَكَلَامٌ سَيُؤَيِّدُ يَحْتَمِلُهُ ، وَفِي
المسألة اضطرابٌ كما تَرَى ، وَاللَّهُ الْمُوفِيُّ لِلصَّوَابِ بِرَحْمَتِهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (لَيْسَ) مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى حَدَثٍ وَلَا عَلَى زَمَانٍ
اتِّفَاقًا ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا كَمَعْنَى الْحَرْفِ تَفِيدُ النَّفْيِ كَ (مَا) وَ (إِنْ) ، تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ
يَقُومُ ، كَمَا تَقُولُ : مَا زَيْدٌ يَقُومُ ، وَإِنْ زَيْدٌ يَقُومُ ، فَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ (لَيْسَ)
وَ (مَا) وَ (إِنْ) وَلِهَذَا نَهَبَ الْفَارْسِيُّ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ (٢) ، إِنْ مَعْنَاهَا مَعْنَاهُ . وَذَهَبَ
سَيُوبَةُ وَالْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا فِعْلٌ (٣) ، لَجَرِيَانِ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ عَلَيْهَا مِنْ اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ
وَعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ إِنْ قُلْتَ : (لَسْتُ) وَ (لَسْتَ) وَ (لَسْنَا) ، وَالزَّيْدَانِ / قَائِمِينَ ، وَالزَّيْدُ وَنَ
لَيْسُوا قَائِمِينَ ، وَلَيْسَتْ هُنْدٌ قَائِمَةٌ ، وَالْهِنْدَاتُ لَسْنَ قَائِمَاتٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ أَحْكَامِ
الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي فِعْلٍ ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ ، لَكِنْ مِنْ جِهَةِ الْأَحْكَامِ
خَاصَّةً دُونَ الْمَعْنَى ، وَأَصْلُهَا عِنْدَهُمْ (لَيْسَ) عَلَى وَزْنِ (فَعِلٌ) (٤) فَسَكَنْتُ الْيَاءَ تَخْفِيفًا ،

(١) انظر البسيط : ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) وينسب أيضا القول بحرفيه (ليس) لابن السراج وابن شقير وابن كيسان واحتجوا
بسكون وسطها وبإلالتها الفعل في قولهم : (ليس خلق الله أشعر منه) . انظر
شرح الأبيات المشككة للفراسي : ل / ٣ ، والحلبيات : ١٦٣ - ١٦٤ ، والأصول :
٩٣ / ١ ، وفيه وافق ابن السراج الجمهور على أن (ليس) فعل ، والجنى الداني :

٤٤٤ ، واللسان : (ليس) .

(٣) الكتاب : ٣٧ / ٢ .

(٤) انظر البسيط ص : ٦٢٠ ، والمهمع : ٧٩ / ٢ ، واللسان : (ليس) .

فَصَارَ (لَيْسَ) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعِلَ) أَوْ (فَعِلَ) أَوْ (فَعِلَ) يَجْمَعُ —
تَغْفِيْفُهُ بِالتَّسْكِينِ فَتَقُولُ فِي (عَلِمَ : عَلِمَ) وَفِي (ظُرِفَ : ظُرِفَ) وَقَالَ الشَّاعِرُ :

* لَوْ عَصَرَ مِنْهُمَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْتَصَرَ (١)

أَرَادَ : لَوْ عَصَرَ. وَقَالَ الْآخَرُ فِي (فَعِلَ) :

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَارِزٌ مِنْ الْأُذُنِ دَبَّرَتْ صَفَحَتَاهُ وَغَارِيَّتُهُ (٢)

أَرَادَ : (ضَجَرَ) وَ(دَبَّرَ) فَأَذْهَبَ الْكُسْرَةَ تَغْفِيْفًا ، وَكَذَلِكَ (فَعِلَ وَفَعِلَ) فِي
الْأَسْمَاءِ يَجْمَعُ أَيْضًا فِيهِمَا التَّسْكِينُ تَغْفِيْفًا ، فَيَقَالُ فِي (عَضِدَ) وَ(كَتَفَ) : عَضَدٌ
وَكَتَفٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

* فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ سَا (٣)

أَرَادَ : (مُنْتَضِبًا) فَسَكَنَ الْحَرْفَ الْمَكْسُورَ.

وَالزُّمُو (لَيْسَ) التَّخْفِيفَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ وَمَعْنَاهَا / كَمَعْنَى الْحَرْفِ فَلَيْسَتْ (١٤٧/أ)

(١) مِنَ الرَّجْزِ لِأَبِي النَّجْمِ الْوَالِئِ ، يَصِفُ شَعْرَ جَارِيَةٍ يَتَمَهَّدُ بِالْبَانِ وَالْمِسْكِ وَيَكْثُرُ
فِيهِ مِنْهُمَا حَتَّى لَوْ عَصَرَا مِنْهُ لَسَالَا . وَقَدْ صَحَّفَ الرَّجْزُ فِي الْأَصْلِ بِهَذَا النُّحُو :
لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَابُ يَوْمًا لَا نَحْصُرَ

انظر الكتاب : ١١٤/٤ ، والمنصف : ٢٤/١ ، والاقتضاب : ٤٦٢ ، والتصريح :
٢٩٤/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٤٣/١ ، وإصلاح المنطق : ٣٦ ، واللسان
(عصر) ، والبيان لابن الأنباري : ٢٣٨/٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْأَخْطَلِ يَهْجُو كَعْبَ بْنِ جَعْفَلٍ . دِيَوَانُهُ : ٢١٧ .
وَانْظُرْ إِصْلَاحَ الْمُنْطِقِ : ٣٦ ، وَالْمُنْصَفِ : ٢١/١ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١٢٩/٧ ،
وَالْمَشُوفَ الْمُحَلَّمِ : ٧٤٣/٢ ، وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (ضَجَرَ ، أَدَمَ) . وَالْبَارِزَ :
مَالَهُ ثَمَانِي سَنِينَ مِنَ الْإِبِلِ . وَالْأُدْمَةُ فِي الْإِبِلِ : لَوْنٌ فِيهِ غُبْرَةٌ . وَالْفَارِبُ : طَائِفٌ
السَّنَامِ وَالْحَنْقُ .

(٣) مِنَ الرَّجْزِ لِلْحَاجِبِ فِي وَصْفِ ثَوْرٍ وَهَشِيٍّ ، وَيُرْوَى (مُنْتَضِبًا) بِتَشْدِيدِ الْمَدِّ مِنْ
(انْتَضَى) أَيْ اسْتَوَى وَاسْتَقَامَ . وَيُحَدِّدُهُ :

* إِذَا أَحْسَسَ نَبَأَهُ تَوَجَّسَ *

وَالْمَكْرَدَسُ : الَّذِي رُمِيَ بِنَفْسِهِ ، وَالنَّبَأَةُ : الصَّوْتُ يَسْمَعُهُ وَلَا يَفْقَهُهُ ، تَوَجَّسَ :
تَسْمَعُ . =

بفعلٍ حقيقيٍّ ، فأرادوا بذلك أن تَفَارِقَ الفعلُ الحقيقيُّ في اللَّفْظِ ، فلزمت في اللفظِ
 بناءً (لَيْسَ) من أبنية الأفعال وقد كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فيها (لَاسَ) إذ الأصلُ
 (لَيْسَ) ^(١) ففتحوا الياءَ وقد انفتح ما قبلها فتسكن ثم تنقلب ألفاً ، لكنهم اجتنبوا
 ذلك فيها ، لأنه إعلالٌ إلا يدخل الحروف ولا ما أشبهها ، و(لَيْسَ) شبيهةٌ
 بالحرف فلا يدخلها ، ولا يكون وزنها في الأصل (فَعَلَ) وأصلها (لَيْسَ) ، لأنَّ (فَعَلَ)
 في الأفعال المعتلة الحين بالياء في غاية الندور لا يكاد يوجد منه إلا (هَيَّوْ)
 وكذلك أيضاً لا يكون أصلها (لَيْسَ) على وزن (فَعَلَ) ، لأنها لو كانت كذلك لم تخفف
 بالتسكين خاصةً ، بل كَانَ يَجِبُ فيها لتحريك الياء وانفتاح ما قبلها أن تنقلب ألفاً
 بعد التسكين فيقال : (لَاسَ) ، وأما التسكين فحسب فلا يكون في المفتوح إلا أن وجد
 في الشعر ويكون ضرورةً قبيحةً جداً نحو قول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مِتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ
 بِرَاجِحٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بَرْدَادُ ^(٢)

أراد : (سَلَفَ) ، فسكن المفتوح ضرورةً ، فتعين لهذا أن وزنها في الأصل
 (فَعَلَ) ، وهي على مذهب الفارسي حرفٌ بمنزلة (لَيْتَ) ، ليس لها أصلٌ سِوَى
 لفظها ، ومتى اتصل بـ (لَيْسَ) ضمير رفعٍ لتكلم أو مخاطب أو نون جماعة المؤنث

= انظره في ديوانه : ١٣٠ ، والخصائص : ٢٥٤ / ٢ ، ٣٣٨ ، وشرح المفصل :
 ١٤٠ / ٩ ، وشرح الشافية : ٤٥ / ١ ، وشرح شواهدنا : ٣٢ ، والتكملة
 للفارسي : ٨ ، واللسان (گردس)

(١) انظر المنصف : ٢٥٨ / ١ - ٢٥٩ ، والمتع : ٤٤٠ / ٢ ، والبسيط : ٦٢٠ .

(٢) من الطويل للأخطل ، ويروى (مغبون) مكان (مبتاع) و(بوداد) مكان
 (برداد) ، والمبتاع : المشتري ، والصفق : مصدر صفق البائع صفقا إذا ضرب
 بيده على يد صاحبه عند كمال المباحة بينهما . والرداد - بكسر الراء - مصدر
 (راد) البائع صاحبه إذا فاسده البيع .

انظره في ديوانه : ١٧٤ / ١ ، والمنصف : ٢١ / ١ ، والمحتسب : ٥٣ / ١ ، ٦٢ ،
 ٢٤٩ ، والخصائص : ٣٣٨ / ١ ، والاقتضاب : ٤٦٢ ، وشواهد الشافية :

حَذِفَتْ يَأْوِمَا لِالتَّعَارُفِ السَّاكِنِينَ ، لِأَنَّ السَّيْنَ حِينَئِذٍ تَسْكُنُ ، فَتَقُولُ كَمَا تَقْدَمُ : (لَسْتُ)
(لَسْنَا) ، و (لَسْتُ) و (لَسْنَا) .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي : وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، هَلْ
يَجُوزُ فَيَقَالُ : كَيْنَ وَمَكُونٌ ، كَمَا يَقَالُ : قِيلَ وَمَقُولٌ ، أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي أَفْعَالِ هَذَا
الْبَابِ ؟ فِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ أَقْوَالٌ :

الْقَوْلُ (الْأَوَّلُ) (١) : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيهَا عَلَى قِيَاسِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ ، فَيَحْذَفُ الْإِسْمُ
لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْفَاعِلِ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْمَفْعُولِ ، فَيَجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي
لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، شَبِيهُ بِ (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فَكَمَا أَنَّكَ تَرُدُّ
(ضَرَبَ) لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَتَحْذَفُ الْفَاعِلَ وَتَقِيمُ الْمَفْعُولَ مَقَامَهُ فَتَرْفَعُهُ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَ عَمْرُو ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِيمَا أَشْبَهَهُ فَتَحْذَفُ الْمَشَبَّهُ بِالْفَاعِلِ وَتَرْفَعُ
الْمَشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ فَتَقُولُ : كَيْنَ قَائِمٌ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : الْقَائِمُ مَكُونٌ ، كَمَا تَقُولُ : عَمْرُو
مَضْرُوبٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ (٢) وَهُوَ فَاسِدٌ غَيْرُ صَوَابٍ عِنْدَ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ ، لَمَّا فِيهِ
مِنْ بَقَاءِ الْخَبَرِ دُونَ مَخْبَرٍ عَنْهُ لَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ (٣) ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَجْمَاعًا ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَحْذَفُ اقْتِصَارًا فَلَا يَكُونُ
مَرَادًا وَلَا مَقْدَرًا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ وَحْدَهُ وَلَا خَبَرِهِ اقْتِصَارًا بِوَجْهِهِ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ
وَالْخَبَرَ وَكُلَّ مَا أَصْلُهُمَا ذَلِكَ لَا يَسْتغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، فَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِنْ / الْآخَرِ ، أَمَّا فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي التَّقْدِيرِ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ ، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ (١٤٧ ب)

مَرَادٌ وَمَقْدَرٌ ، وَأَمَّا حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ ، وَاسْمُ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا مَبْتَدَأٌ
فِي الْأَصْلِ فَيَجِبُ أَلَّا يَحْذَفَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَيَبْقَى خَبَرُهُ ، وَقَدْ لَزِمَ هَذَا الْمَحْذُورُ وَلَا بُدَّ

(١) كَلِمَةُ (الْأَوَّلُ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَبِهَا يَلْتَمِثُ الْكَلَامُ .

(٢) إِصْلَاحُ الْخَلَلِ : ١٨٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٨٥ / ١ ، ٥٣٥ ، وَقَوَاعِدُ

الْمُطَارَحَةِ ل / ٢٠ ، وَالْمِهْمَعُ : ٢٧١ / ٢ .

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٥٣٥ / ١ .

في قول الفراء ، وإذا امتنع أن يقال : كين قائم لما تقدّم امتنع أيضاً أن يقال : القائم مَكُونٌ ، لأنه لا يقع اسم المفعول إلا على ما يرفع بفعل المفعول ، فتقول : عمرو مَضْرُوبٌ ، لأنك تقول : ضَرَبَ عمرو .

والقول الثاني : أن ذلك جائز بشرط أن يكون الخبر فعلاً ، وأن يردّ لما لم يسمّ فاعله مثلها ^(١) فتقول في قولك : كَانَ زيدٌ يَقُومُ : كين يقام ، وفي : كَانَ زيدٌ يَضْرِبُ عمراً : كين يَضْرِبُ عمرو ، وهذا قول الكسائي ، والفراء ^(٢) أيضاً يجيز ذلك ، وفيه من الفساد ما تقدّم في القول الأول .

القول الثالث : أن ذلك جائز ، فيقال : كين ومَكُونٌ ، لكن بشرط أن تحذف الجملة التي هي الاسم والخبر معاً ويقام مقام الفاعل مصدر (كان) أو ضميره ^(٣) ، ثم يوتى بعد ذلك المصدر أو الضمير بالجملة التي كانت (في الأصل) ^(٤) الاسم والخبر تفسيراً له ، فتقول على هذا : كين الكون زيد قائمٌ ، فالكون هو الذي تنزل منزلة المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، و (زيد قائم) جملة من مبتدأ وخبر مفسرة لذلك الكون ، ألا ترى أنه لو قال قائلٌ : هَلْ كَانَ زيدٌ منطقاً ؟ لقلت له : قَدْ كَانَ ذلك ، وإنما تريد : قَدْ كَانَ ذلك الكون ، فيفهم المخاطب من ذلك أن زيدا منطقٌ ، فالكون هو في المصنى ما تضمنته الجملة التي هي (زيدٌ منطقٌ) من الانطلاق فلاجل هذا تأتي بها بعد الكون مفسرة له ، ثم يجوز اضمار المصدر الذي هو (الكون) لدلالة (كان) عليه فتقول : كين زيدٌ منطقٌ ، ومَكُونٌ زيدٌ منطقٌ ، ففي (كين) و (مَكُون) ضمير مستتر مرفوع يعود على الكون المفهوم منها ، والمبتدأ والخبر بعد ذلك تفسير لها ولذلك الضمير وبيان لمعناه ، وهذا قول السيرافي ^(٥) وعليه حمل مذاهب سيويه ،

(١) أي : مثل كان وأخواتها .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٥ / ١ ، وإصلاح الخلل / ١٨٠ ، والهمج

٠٢٢١ / ٢

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٣٥ / ١

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر شرح السيرافي : ١٥٧ / ١ ، وإصلاح الخلل : ١٧٩ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٣٨٥ / ١ ، ٥٣٥

وَاتَّبَعَهُ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُومِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي غَالِبٍ ، وَأُورِدَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فِي ذَلِكَ اعْتِرَاضاً ، وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي (كَانَ) الناقصة وفي سائر أخواتها في حال النقصان أيضاً دون التمام ، وفي ذلك تكلم سيويوه ، و(كَانَ) الناقصة وسائر أخواتها لا مصادر لها تحمل فيها ، فكيف يرفع فيها المصدر مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله ولا مصدر لها ؟ ويلزم من ذلك جواز أن تنصب المصادر ، وإنما المصدر للتامية ، والتامة والناقصة شيان مختلفان ، وهذا الاعتراض لابن السيد^(١) أورده على مذهب السيرافي المتقدم .

أما الشَّلُومِيُّ فأنفصل عن هذا بأن قال : كَانَ يَكُونُ هَذَا قَوْلًا لَوْلَمْ تَكُنْ (كَانَ) التامة أصلاً للناقصة ، فأما إذا كانت أصلاً لها فليست شيئين مختلفين ، إِنَّمَا هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَلَمْ نَرْجِعْ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ / التامة وتركنا الفرع الذي هو الناقصة (١٤٨/أ) إلا لما تحذر غرضنا في الفرع ، وذلك أَنَّ (كَانَ) الناقصة مشبهة بالفعل المتعدي نحو (ضَرَبَ) ومرفوعها الذي هو اسمها مشبه بالفاعل ، و(منصوبها الذي)^(٢) هو خبرها مشبه بالمفعول ، فصار : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، شَبِيهًا بِضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَلَمَّا بَنَيْنَا لِلْمَرْفُوعِ بِ(كَانَ) الناقصة اسم الفاعل كما بنيناها للمرفوع بالفعل المتعدي من حيث هو شبيه به ، قلنا : زَيْدٌ كَائِنٌ قَائِمًا ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، كَانَ تَامًا هَذَا التَّشْبِيهِ وَلَا بُدَّ أَنْ نَبْنِيَ لِلْمَنْصُوبِ بِ(كَانَ) الناقصة اسم المفعول كما نبنيه للمنصوب بالفعل المتعدي ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ : الْقَائِمُ مَكُونٌ ، كَمَا نَقُولُ : عَمْرٌ مَضْرُوبٌ ،

(١) قال ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٨٠ (هذا الذي قاله السيرافي غلط ، لأن (كَانَ) الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين ، إنما تدل على الزمان وحده ، ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة ، فلا يجوز أن تقول : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا كَوْنًا ، كَمَا زَعَمَ وَلَكِنْ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُ سَيُويُوهِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ (كَانَ) التامة ، لِأَنَّ (كَانَ) التامة فعل صحيح يجرى مجرى الأفعال الصيحاغ التي لا تتعدى إلى مفعول نحو (قَامَ) و(قَعَدَ) وسيويوه يميز في هذا النوع من الأفعال أن تصاغ لما لم يُسَمَّ فاعله .

(٢) طابين القوسين مكرر في الأصل .

مثل ما ذهب إليه الفراء ، لكن تمذّر هذا من الوجه المتقدم ^(١) في الردّ على الفراء ، وهو أنّه يؤدّي إلى الاقتصار على خبر المبتدأ دون المبتدأ ، وليس لنا أن نتقلّع عن تكميل هذا التشبيه وتتميمه مع إمكانه بوجه ما ، وهو ممكن غير متعذّر في ما هذا المنصوب عوّى منه وهو المصدر ، فطلبنا الوصول إلى ذلك المصدر حتّى نردّ (كان) له ونرفعه بها مفعولاً لم يُسمّ فاعله ليتمّ التشبيه بين (كان) الناقصة والفعل المتعدّي ، فلم يتأتّ لنا الوصول إلى ذلك المصدر إلّا بأنّ نحذف الخبر مع الاسم حتّى لا يقتصر على أحدهما دون الآخر ، وحين حذفناهما رجعنا بـ (كان) إلى أصلها من التّمام لزوال ما به يكون النقصان من الاسم والخبر في اللفظ والتّقدير ، فردّنا (كان) إلى مصدرها ونيناها له ، وكنا بذلك كأنّا بنينا هذا البناء من (كان) الناقصة لوجهين :

أحدهما : أنّ (كان) الناقصة وغير الناقصة بمعنى واحد .

والثاني : أنّ (كان) الناقصة قد عوّى فيها الخبر من المصدر الذي كان في غير الناقصة ، فلما كانت إياها في المعنى كان خبرها عوضاً من مصدرها ومنزلة ، قوّى بذلك كونها إياها ، فكان هذا البناء وإنّ كان من غير الناقصة إنّما هو من الناقصة ، وصار حكمنا في الأصل الذي هو (كان) التامة . فالحكم الذي تعذّر لنا في الفرع وهي (كان) الناقصة كأنّه حكم به في الفرع ، وبه يحصل الفرع من تتميم التشبيه بين (كان زيد قائماً) وبين (ضرب زيد عمراً) قال الشلّوبين : وهذا غرض يدقّ إلّا عن فهم محصل محقّق فعذر ابن السّيد لمصرى في عدم فهمه إياه قائم .

وأما ابن أبي غالب فإنفصل عن ذلك الاعتراض بأنّ امتناع إعمال (كان) الناقصة في المصدر إنّما هو مع بقاء العوّى منه الذي هو الخبر ، وأما مع حذفه غير مراد ولا مقدّر فلا يمتنع أنّ تحمل في المصدر ، فالشلّوبين في انفصاليه بنى الأمر في (كيّن)

و (مَكُون) على أنه من (كَانَ) التامة إذ الناقصة عنده في (شَرَحِ الْكِتَابِ) لا دلالة لها

على مصدر بوجه فيرجع إليه عند حذف الاسم والخبر. وابن أبي غالب بنى في / انفصاليه (١٤٨/ب) على مذهبه من أن الناقصة تدل على المصدر ، لكن امتنع أن تعمل فيه لجعل الخبر عوضاً منه ، فإذا ذهب ذلك يعود على الوجه الذي يجوز دهابه عليه من ذهب الاسم معه ، لم يمتنع رجوع المصون منه وهو المصدر. وما ذكره الشلوسين من أن (كَيْن) ومَكُونًا) إنما يقالان من (كَانَ) التامة مأخوذ من مذهب الفارسي^(١) في التذكرة ، فإنه ذهب فيها إلى أن سيويه عمل (مَكُونًا) من (كَانَ) التامة ، لأنها أصل للناقصة وليست غيرها ، فذكر أنه يقال على الجملة من هذا اللفظ الذي هو (كَانَ) ، يكون وكائن ، ومكون ، إعلماً منه بتمصرفه وقوته وقربه من الأفعال الحقيقية الدالة على الحدث والزمان معاً ، فذهب الفارسي والشلوسين على هذا أنه لا يقال من (كَانَ) الناقصة (كَيْن) ولا (مَكُون) بوجه ، ووجهها كلام سيويه على أنه بنى (مَكُونًا) من (كَانَ) التامة ، والاجماع على جواز ذلك في التامة ، إنما الخلاف في الناقصة .

القول الرابع : أن (كان) وأخواتها يجوز ردها للمفعول الذي لم يسم فاعله فيقال : كَيْن ومَكُون ، لكن بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور ، فيقام ذلك الطرف أو المجرور مقام الفاعل ، فإذا قلت : كان زيد في الدار قائماً ، على أن يكون (في الدار) متعلقاً ب(كان) جاز لك أن تقول : كَيْن في الدار ، ويكون (في الدار) في موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله ، وكذلك تقول : الدار مَكُون فيها . وإذا قلت : كان زيد يوم الجمعة قائماً ، على أن يكون (يوم الجمعة) ظرفاً منصوباً ب(كان) جاز أن تقول : كَيْن يوم الجمعة ، ويوم الجمعة مَكُون ، أو مَكُون فيه ، وهذا مذهب

(١) قال أبو حيان في البحر : ٦٠ / ١ : (وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ (كَانَ) الناقصة لا مصدر لها فذهب مذهب مردود ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وقد كثر في كتاب سيويه المجيء بمصدر (كان) الناقصة والأصح أنه لا يلفظ به معها فلا يقال : كان زيد قائماً كوناً) .

أبي الحسن بن عصفور^(١)، قَالَ : وَكَانَ الناقصةُ وأخواتها يجوز إعمالها في الظُّروفِ
والمجروراتِ ، وهذا بناءٌ منه على ما ذهب إليه من دلالتها على الحدث والزمان كسائر
الأفعال ، فتعملُ لذلك في الظُّروفِ والمجروراتِ والأحوالِ على ما تقدّم .

القولُ الخامسُ : أنه لا يجوز في (كان) الناقصةِ وسائر أخواتها أن تُبنى للمفصول
مطلقاً ، فلا يقالُ منها : (كين) ولا (مَكُون) بوجهٍ من الوجوه ، وهذا مذهبُ
الفرسِ والشُّلوينِ على ما تقدّم^(٢) عنهما ، إن جعلّا (مَكُوناً) في كلامِ سيويه من
(كَان) التامة . وهذا أيضاً مذهبُ ابنِ عَرُوفٍ^(٣) والسَّهيليِّ ، وابنِ أبي الرِّبيعِ^(٤) ،
وابنِ عبيدة ، غير أنهم اختلفوا في توجيهِ كلامِ سيويه حيث قال : (فهو كائنٌ ومَكُونٌ)^(٥)
فذكر كما ترن أنه يقالُ مَكُونٌ ، وهؤلاء قد منحو أن يقال : كين ومَكُون ، من (كَان)
الناقصة .

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٨٥ / ١ : (وأما سيويه فأجاز أن يقال : مَكُون
ولم يُبين على أي وجه ذلك ، لكنه يتخرج ذلك - عندي - على أن يحذف المخبر
عنه ويحذف بحذفه الخبر ، ثم يقام ظرف أو مَجْرور - أن كان في الكلام - مقام
المحذوف فتقول على هذا : كين في الدار ، والدار مَكُون فيها ، أي مَكُون
فيها أمر أو قصة ، أي واقع) .

وقال في نفس المصدر ص : ٥٣٥ - ٥٣٦ : (والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفصول
وهو مذهب سيويه ، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مَجْرور يقام
مقام المحذوف فتقول : كين في الدار ، فالأصل مثلاً : كان زيد قائماً في الدار ،
على أن يكون في الدار متعلقاً بـ (كان) حُذِفَ المرفوعُ لشبهه بالفاعل وحذف
بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ثم أقيم المَجْرور مقام
المحذوف) .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٥٨٨

(٣) شرح الجمل لابن خروف ص : ٤٤ .

(٤) البسيط ص : ٦٤٥ .

(٥) الكتاب : ٤٦ / ١ .

أما الفارسي في تذكرته والشلوين فقد تقدّم مذهبهما في ذلك ، وأن (مَكُونًا) من (كَانَ) الناقصة على ما تقدّم بيانه .

وقد نقل ابن جني عن الفارسي العجز عن توجيه كلام سيويه فقال : سألت أبا علي هل يقال (مَكُون) من (كَانَ) الناقصة ؟ فقال : لا ، قلت له : فقد وقع ذلك في الكتاب أخطأ الناسخ ؟ فقال : لا ، الرواية به صحيحة ، قلت : أتقول إن سيويه أخطأ ؟ فقال : لا ، قلت : فما عندك في / ذلك . فقال : ليس كل داءٍ يعالجُ (١٤٩ / ١) (الطبيب) ثم تلى هذه الآية : (وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ) (٢) قال الشلوين : وهذا من الفارسي قول بما كَانَ عليه في وقت السؤال ، وكان أبو علي إن ذاك لم يحضره كيف يعالج المسألة ، فلذلك قال فيها ما قال .

وأما ابن خروف فوجه كلام سيويه بأنه أراد التعريف بتصرف الفعل وذلك أن (مَكُونًا) لا يمتنع من جهة الفعل ، بل الفعل يقتضيه لتصرفه إن يقال : كَانَ ، يَكُون ، وَكَأَيِّنْ ، وليس (كَانَ) بمنزلة (لَيْسَ) و (عَسَى) اللذين يمتنع ردُّهما للمفعول وصوغ اسم له منهما من جهة أنفسهما لعدم تصرفيهما ، فإنما امتنع أن يقال (مَكُون) من (كَانَ) الناقصة لأمر عارض غاب عن الفعل ، وهو ما يلزم من حذف الاسم اقتصاراً لغير دليل ، فلما كان الأمر هكذا ذكر سيويه لفظ (مَكُون) ليريك تصرف (كَانَ) وأنه كـ (ضَرَبَ) بالنظر إلى التصرف دون مراعاة الأمر العارض . قال ابن خروف (فإنما أراد رحمه الله أن يعلم أنها أفعال حقيقة كسائر الأفعال ، فأجراها على قياسها ما لم يمنع من ذلك طارئ من غيرها) (٣) وتابع ابن خروف على هذه الطريقة أبو الحسين بن أبي الربيع . (٤)

(١) انظر اصلاح الخلل : ١٢٨ ، ١٢٩ . وقد ذكر فيه ابن السيد عا داري بن ابن جني وأستاذاه الفارسي ، وانظر أيضا شرح اللحة البدرية : ٨ / ٢ ، وحاشية

الصبان : ٢٣٠ / ١

(٢) الآية : (١٠٥) من سورة يوسف .

(٣) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ .

(٤) البسيط : ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، وانظر شرح الجمل لابن الفغار : ٩٧ .

وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ قَزَعَمَ أَنَّ (مَكُونًا) فِي لَفْظِ سَيُويهِ لَيْسَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ ،
وَأَيْنَا هُوَ مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى وَزْنِ (مَفْعُولٍ) كَالْمَقُولِ وَالْمَفْتُونِ ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ بَعْضُ
الْمُفْسِّرِينَ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (بَأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) ^(١) أَيْ : بَأَيِّكُمْ الْفَتْنَةُ ، وَالْمَصْدَرُ عَلَى
وَزْنِ (مَفْعُولٍ) مَسْمُوعٌ غَيْرُ مَقِيسٍ ، وَلَحَلَّ سَيُويهِ قَدْ سَمِعَهُ مِنَ الْحَرْبِ ، إِذْ هُوَ مُؤَنٌّ
ثَقَّةٌ لَا يَنْقُلُ مِنْ نَحْوِ هَذَا إِلَّا مَا سُمِعَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ فَهُوَ كَائِنٌ وَكُونٌ ، وَأَتَى بِالصَّدْرِ
لِيُحْلِمَ بِتَصْرِفِ هَذَا الْفِعْلِ ، إِذَا الْمَصْدَرُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْأَفْعَالِ الْمُتَصْرِفَةِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : (كَانَ)
فَعْلٌ مُتَصَرِّفٌ تَسْتَحْمِلُ مِنْهُ أَبْنِيَّةٌ وَالْفَاظُ يُقَالُ : يَكُونُ وَكَائِنٌ وَكُونٌ ، كَمَا يَسْتَحْمِلُ مِنْ
(ضَرَبَ) الْفَاظُ يُقَالُ : يَضْرِبُ ، وَضَارِبٌ ، وَمَضْرُوبٌ .

وَأَمَّا السُّهَيْلِيُّ فَرَزَعَمَ أَنَّ سَيُويهِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَقْصُدْ بِقَوْلِهِ (كَائِنٌ) وَ (مَكُونٌ) اسْمَ
الْفَاعِلِ وَلَا اسْمَ الْمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِكَائِنٍ اسْمَ (كَانَ) وَمَكُونٍ الْخَبَرَ ، وَ (كَائِنٌ)
عِبَارَةٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَ (مَكُونٌ) عِبَارَةٌ عَنِ الْمَفْعُولِ ، وَقَدْ سَمَى سَيُويهِ فِي التَّرْجِمَةِ اسْمَ
(كَانَ) اسْمَ فَاعِلٍ وَخَبَرَهَا اسْمَ مَفْعُولٍ ^(٢) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَالْأَسْمُ كَائِنٌ أَيْ (فَاعِلٌ) وَالْخَبَرُ
مَكُونٌ أَيْ (مَفْعُولٌ) فَلْكَانَ إِذَا كَائِنٌ وَمَكُونٌ أَيْ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ ، كَمَا كَانَ (لِضَرْبٍ) ضَارِبٌ
وَمَضْرُوبٌ يُرِيدُ بِذَلِكَ تَقْرِيبَ (كَانَ) مِنْ (ضَرَبَ) مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْمُهَا مُشَبَّهًا بِالْفَاعِلِ
وَخَبَرُهَا مُشَبَّهًا بِالْمَفْعُولِ ، فَحَلَّى هَذَا مَعْنَى قَوْلِ سَيُويهِ : (فَهُوَ كَائِنٌ وَمَكُونٌ) ^(٣) أَيْ :
فَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي بَعْدَ (كَانَ) مِنْ قَوْلِهِمْ : (كُنَاهُمْ أَوْ يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ) فِي الْبَيْتِ ^(٤)
الَّذِي أَنْشَدَ ، هُوَ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ كَمَا يَقَعُ بَعْدَ (ضَرَبَ) فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ،
فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ . قَالَ السُّهَيْلِيُّ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا التَّأْوِيلَ : (وَالْعَجَبُ مِنَ الْفَارِسِيِّ / يُلْقَى (١٤٩/ب))

(١) الآية : (٦) مِنْ سُورَةِ الْقَلَمِ ، وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١٧٣/٣ ، وَتَفْسِيرُ غَرِيبِ

الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتِيْبَةٍ ص : ٤٧٨ .

(٢) الْكِتَابُ : ٤٩/١ - ٥٠ .

(٣) الْكِتَابُ : ٤٦/١ .

(٤) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤْلِيِّ :

فَإِنْ لَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ فَإِنَّهُ
أَخُوها عَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

انْظُرِ الْكِتَابُ : ٤٦/١ .

بيده إلى المعجز وهو الإلام . فقد تحصل من لفظة (مَكُون) الواقعة في كتاب^(١)
 سيويه وتبعه فيها أبو القاسم^(٢) سبعة أقوالٍ للنحويين ، الأربعة المذكورة أولاً
 والخاص : قول ابن خروف وابن أبي الربيع ، والسَّابِس : قول ابن عبيدة ، والسَّابِعُ
 قول السَّهيلي . والله الموفق للصواب برحمته .

(١) الكتاب : ٤٦ / ١ .

(٢) الجمل ص : ٦٥ .

بَابُ الحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الاسمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ

هَذَا البابُ هُوَ بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا ، وَالْكَلامُ فِيهِ فِي مَسَائِلَ .

المَسْأَلَةُ الْأُولَى : فِي بَيَانِ هَذِهِ الحُرُوفِ وَذِكْرِ مَعَانِيهَا .

وَهِيَ سِتَّةٌ : (إِنَّ) وَ(أَنَّ) وَ(لَكِنَّ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ) ^(١)

وَ(أَنَّ) أَصْلُهَا (إِنَّ) بِالْكَسْرِ لَكِنَّهَا تَفْتَحُ لِمَوْجِبٍ عَلَى مَا سِيَأْتِي بَيَانُهُ ^(٢) فِي الْبَابِ

بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلِذَلِكَ عَدَّهَا سَبْعِيوِيَّةً خَمْسَةً فَقَالَ : هَذَا بَابُ الحُرُوفِ

الْخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا كَعَمَلِ الْفِعْلِ فِيهَا بَعْدَهُ ^(٣) . أَسْقَطَ مِنْهَا (أَنَّ) اعْتِبَاراً

بِأَصْلِهَا ، إِنَّ هِيَ (إِنَّ) فَتَحَتْ لِمَوْجِبٍ .

وَفِي (لَعَلَّ) لَفَاتٌ أُخَرُ ، مِنْهَا (عَلَّ) وَ(لَأَنَّ) وَ(أَنَّ) . مِثَالُ (عَلَّ) فِي (لَعَلَّ)

قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَعَلَّ النَّوَى فِي الدَّارِ تَجْمَعُ بَيْنَنَا وَهَلْ يَجْمَعُ السِّيفَانِ وَيَحْكُ فِي غَمْدِهِ ^(٥)

(١) كَلِمَةُ (كَأَنَّ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَهِيَ يَتِمُّ الْكَلَامُ .

(٢) انْظُرْ مَا يَأْتِي فِي ص : ٧٣١ - ٧٣٢

(٣) الْكِتَابُ : ١٣١ / ٢ .

(٤) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ : ٦٦ : (وَقَدْ يُقَالُ فِي (لَعَلَّ) : (عَلَّ) وَ(لَمَنَّ))

وَ(عَنَّ) وَ(لَأَنَّ) وَ(أَنَّ) وَ(رَفَنَّ) وَ(لَفَنَّ) وَ(لَعَلَّتْ) . وَانْظُرِ الْمُغْنَى :

٢٨٦ / ١ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٥٨٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٤٧٠ / ١ ،

وَالْمَخْصَصُ : ٢٧٥ / ١٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٦٩ / ٤ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٢٤ / ١ - ٢٢٥ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيْحِ فِي الْبَسِيطِ : ٦٣١ لِلْعَدِيلِ بْنِ الْفَرَجِ الْمَجْلَى

(شَاعِرٌ أَمْوِي) وَعَجَزَ الْبَيْتَ يَضْرِبُ فِي الْمَثَلِ لِقَلَّةِ الْإِتْفَاقِ .

وَفِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ : ١٥٩ / ١ : يَرُوي صَدْرُهُ :

تُرِيدُ بَيْنَ كَيْفَا تَجْمَعُ بَيْنِي وَعَالِدَا وَهَلْ

وَنَسَبَ لِأَبِي ذَوْيْبِ الْهَذَلِيِّ كَمَا فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ : ٢٧٩ . وَانْظُرِ الْمُسْتَقْصَى :

٣٩٠ / ٢ ، وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ : ٣٩٢ / ٢ ، وَالْكَافِي : ٢٥٥ / ١ ، وَالْمَشْهُوفُ

الْمَعْلَمُ : ٤٥٦ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٩٨ / ٣ .

المعنى : وَلَمَلَّ النَّوَى .

ومثال (لَأَنَّ) بمنزلة (لَعَلَّ) قول الآخر :-

عَوَّجَا عَلَى الطَّلِيلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّا تَبَكَّى الدِّيَارُ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامٍ ^(١)

أراد : لَعَلَّنَا تَبَكَّى . ومثال (أَنَّ) بمنزلة (لَعَلَّ) ما حكاه سييويه من قولهم (إِثْتُ السُّوقِ أَنَّكَ تَشْتَرِي سَوِيْقًا) ^(٢) أرادوا : لَعَلَّكَ تَشْتَرِي سَوِيْقًا ، وعلى هذا عند سييويه قوله عز وجل : (وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) ^(٣) على قراءة (أَنَّهُا) بالفتح ، المراد عند العلماء : لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، وفي هذه الآية قولان آخران لضير سييويه ،

أحدهما : أَنَّ (أَنَّ) ليست بمنزلة (لَعَلَّ) ، وإنما هي التي أصلها الكسر وهي على حذف لام الجر متعلقة بمعنى الجملة التي هي قوله سبحانه : (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ) لأن هذه الجملة تفهم عدم انزال الآيات عليهم ، فكأنه قال : إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُهَا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، والجملة التي هي قوله تعالى (وَمَا يَشْعُرْكُمْ) اعتراضية فاصلة بين العامل والمعمول ، وهذا القول لأبي علي الفارسي في بعض

(١) من الكامل لا مرئ القيس بن حجر الكندي

انظر الشاهد في ديوانه : ١١٤ ، وروايته (ابن خذام) بالخاء والذال المصبتين والتوطة : ٢٢٠ وفيها (ابن حزام) بالخاء المهملة والزاي المعجمة ، والبسيط : ٦٣٣ وفيه (ابن حرام) بالخاء والراء المهملتين ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٦/١ ، وجمهرة اللغة : ٢٠٢/٢ ، والمساعد : ٣٣٤/١ ، والمزهر : ٤٧٦/٢ ، والهمع : ١٥٤/٢ ، والخزانة : ٢٣٤/٢ .

(٢) الكتاب : ١٢٣/٣ وفيه (شيئا) مكان (سويقا) وهو ما يتخذ من الحنطة والشعير

(٣) من الآية : (١٠٩) من سورة الأنعام . وقراءة (أَنَّهُا) بالفتح هي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ، ويعقوب وخلف وأبي بكر عن عاصم بخلاف عنه فهو لا يقرأوا (أَنَّهُا) بكسر الهمزة ، وقرأ الباقر بالفتح . انظر البحر المحيط : ٢٠١/٤ ، ٢٠٣ ، والاتحاف : ٢١٥ ، والتسير : ١٠٦ ، والنشر : ٢٦١/٢ ، وحجة القراءات : ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وانظر الكتاب : ١٢٣/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاد ل/٣٤، ٣٥ .

تواليف^(١) ، وفيه ضعف من جهة أنه يُعَدُّ أن يفهم من قوله سبحانه (قُلْ إِنَّمَا
الآيات عند الله) امتناع انزال الآيات عليهم ، إذ ليس في ذلك أكثر من تسليم أمر
الآيات إلى الله عز وجل وأن أنزلها ليس إلى أحدٍ سواه ، فالمعنى في ذلك : قُلْ إِنَّمَا
الآيات إلى الله تعالى وحده فإن شاء أنزلها وإن شاء لم ينزلها ، وهذا لا يقتضي
عدم الانزال .

والقول الآخر ذكره كثير من المفسرين ، وهو أن (أن) هي التي أصلها الكسر كما
تقدّم في القول/ هذا ، وهي على حذف باء الجر متعلقة بقوله (يشعركم) و (لا) من
قوله سبحانه (لا يؤمنون) زائدة ،^(٢) والمعنى : وما يدريكم أنها إذا جاءت يؤمنون ، أي :
وما يدريكم بايمانهم إذا جاءتهم الآية ،

و (لا) قد تزايد في مواضع كقوله عز وجل : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)^(٣) (١٥٠ / ١)
أي : ما مَنَعَكَ من السُّجود ، فالتقدير : ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ و (لا) زائدة ، ألا ترى
أنه لا يصح أن يكون المعنى : ما مَنَعَكَ من (عدم)^(٤) السُّجود ، ويدلُّك على زيادتها
هنا قوله تعالى في الآية الأخرى : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي)^(٥) وقول
سبيويه أولى من هذين القولين لما تقدّم من ضعف قول الفارسي ، ولما في هذا الأخير
من الزيادة ، وقول سبيويه كما تقدّم سالم من ذلك ، وقد ثبت كون (أن) بمعنى
(لعل) من كلام الصرب ، فحمل الآية على ذلك أولى وأحسن والله أعلم .

(١) الاغفال : ٤١٢ .

(٢) وإلى زيادة (لا) ذهب الكسائي والفراء والفارسي . انظر معاني القرآن : ٣٥٠ / ١
والكشاف : ٤٤ / ٢ ، وتفسير القرطبي : ٦٥ / ٧ ، والبيضاوي : ١٨٧ ، والبسيط .

٦٣٢ ، والمعنى : ٢٥١ / ١ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة الأعراف . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٣٠٧ / ١ .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) من الآية : (٧٥) من سورة (ص) .

وقد جعل بعضهم أيضاً (أَنَّ) في هذه الآية من هذا الباب على حذف لام الجبرِّ تتعلق بـ (يُشْعِرُكُمْ) على أن تكون (ما) نافيةً ، أى : وما يُشْعِرُكُمْ بها لأنها إذا جاءت لا يؤمنون . (١)

وأما معانى هذه الأحرف (إِنَّ) و (أَنَّ) معناهما التوكيد (٢) ، وتنفرد (أَنَّ) بكونها موصولةً مصدريةً لتقديرها مع اسمها وغيرها بالمصدر ، فتقول : عرفت أنك قائمٌ ، ويكون التقدير : عرفت قيامك .

و (لكنَّ) معناها الاستدراك (٣) ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام زيدٌ لكنه قاعدٌ ، فإنما تقوله جواباً لمن يقول : قام زيدٌ ، فقصدك أن تخبر بمجموع أمرين : أحدهما : نفى القيام عن زيدٍ .

والثاني : اثبات القعود له ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ ، فقد حصل لك الاخبار بالمعنى الأول ، وبقي عليك ما قصدته الاخبار بالمعنى الثاني فاستدركته بقولك : (لكنَّ قاعدٌ) فقولك (لكنَّ) استدراك لما بقي عليك ما قصدت الاخبار به ، إذ قصدت كما تقدّم الاخبار بمجموع المعنيين ، وكذلك إذا قلت : ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً هو القائم ، فإنما تقوله جواباً لمن يقول : قام زيدٌ ، أو يتوهم ذلك فتقصد إلى اخباره بنفى القيام عن أثبتة له وهو زيد (٤) ، وبإثباته لمن هو له ، فتقول : ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً هو القائم ، فحين قلت : ما قام زيدٌ ، حصل الاخبار بنفى القيام عن زيدٍ وبقي عليك المعنى الآخر فاستدركته فقلت : لكنَّ عمراً هو القائم ، فكانك تقول له . أما القيام الذى زعمت فحقٌ وأما نسبته لزيدٍ فباطلٌ إنما هو لعمرو ، وكذلك الكلام فى (لكنَّ) المخففة المذكورة فى باب المحطف . وقد ذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى إنكار معنى

(١) البيان : ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، والمغنى : ٢٥١/١ .

(٢) انظر الجمل : ٦٤ .

(٣) ذكر الزجاجى فى الجمل : ٦٤ : أنها للتأكيد أيضاً . وانظر أوضح المسالك :

٣٢٨/١ ، والمغنى : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، ومعانى الحروف للرماني : ١٣٣ .

(٤) انظر البسيط ص : ٢٠٤ .

الاستدراك ، ذكر ذلك في (لكن) الخفيفة وأن معناها أن توجب للثاني ما نفي عن الأول في نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، وما ضربت زيدا لكن عمرا ، قال : (وذلك أن حقيقة الاستدراك أن تستدرك شيئا فاتك أولا ، وأنت إذا قلت : ما قام زيد لكن عمرو ، فلم يفتك أولا شيء ، لأن إخبارك بنفي القيام عن زيد صحيح مستقل ولم ينقص منه شيء فيستدرك بـ (لكن) وإنما جئت بعد (لكن) بخبر آخر وهو إيجاب القيام لعمرو^(١) . وما ذكره من إنكار معنى الاستدراك جار في (لكن) و (لكن) على الإطلاق في جميع أمثلتهما .

نعم ما ذكره من المعنى الذي هو إيجاب ما نفي عن الأول / للثاني إنما يدرد له (١٥٠/ب) في (لكن) الخفيفة إذا وقع بعدها مفرد نحو ما تقدم التمثيل به ، وقد يمشي له ذلك المعنى أيضا في (لكن) الشديدة و (لكن) الخفيفة إذا وقعت بعدها جملة ، لكن في بعض الأمثلة دون بمعنى نحو : ما قام زيد لكن عمرو هو القائم ، وما قام زيد لكن عمرو^(٢) قام ، ألا ترى أن عمرا قد أوجب له ما نفي عن الأول ، على أن هذا الإيجاب في هذا ليس من جهة (لكن) إنما حصل من لفظ الخبر ، ألا ترى أنك في هذين المثالين أخبرت عن عمرو بالقيام ، فمن ذلك حصل إيجاب القيام له ، لا أن (لكن) دللت عليه ، فلا ينبغي أن ينسب ذلك المعنى لـ (لكن) وبالجملة فالمعنى الذي ذكر من الإيجاب مخصوص بـ (لكن) إذا وقع بعدها مفرد وفي ذلك ذكره هو ، وما ذكره النحويون من الاستدراك صحيح على ما تقدم بيانه ومطرد في (لكن) و (لكن) على الإطلاق ، ولا ينبغي أن ينكر ، وإنما أنكره ابن الطراوة لما خفي عليه وجهه .

وأما (كأن) فمعناها التشبيه^(٤) نحو : كأن زيدا الأسد ، ألا ترى أنك تشبّه زيدا بالأسد في الشجاعة والجرأة ، والأصل إن زيدا كالأسد ، والتشبيه حصل بالكاف

(١) الإفصاح ببعض ما جاء من الخفاء في الإيضاح : ل / ٢٦ ، وانظر الكافي : ٣١٠ / ٢

(٢) في الأصل : (أن) .

(٣) في الأصل : (عمرا) بالنصب .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٧ / ١ ، والبسيط : ٦٣٠ .

ثم قدّمت الكاف اعتناءً بمعنى التشبيه ، لأنه المقصود ، وركبت مع (إن) (١) وصارت كالحرف الواحد ، وخرجت الكاف عن أن تكون حرف جرّ بالتركيب ، فصار : كأن زيدا الأسد ، وإنما فتحت (أن) لدخول الكاف عليها ، لأنها في الأصل حرف جرّ وحروف الجرّ توجب فتح (إن) .

وأختلف النحويون في ثلاثة معانٍ وهي : التحقيق والتقريب والظن ، فأكثر النحويين على نفي هذه المعاني الثلاثة والاقتصار على التشبيه ، وأنها لا معنى لها سواه ، وزاد بعضهم (٢) لـ (كأن) هذه المعاني الثلاثة .

أما التحقيق فمن ذهب إليه أبو الفتح بن جني فزعم أنها قد تأتي للتحقيق (٣) مجردة من التشبيه مثل (إن) ، واستدل أصحاب هذا المذهب على صحته بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام (٤)

المعنى عندهم : لأن الأرض ليس بها هشام ، لأن هذا الشاعر يرثي هشاماً بعد موته ، فهشام ليس بالأرض ، ولو كانت للتشبيه لاقتضى أن هشاماً بالأرض ، واستدلوا أيضاً بقول الآخر :

(١) القول بتركيب (كأن) من (إن) وكاف التشبيه قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء . وقال قوم منهم أبو حيان أنها بسيطة . الكتاب : ١٥١/٣ ، والخصائص ٣١٢/١ ، والمهم : ١٥١/٢ .

(٢) هم الكوفيون والزجاجي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨/١ ، والمغنى : ١٩٢/١ ، والمهم : ١٥٠/٢ .

(٣) انظر المحتسب : ١٥٥/٢ .

(٤) من الوافر للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش .

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨/١ ، والمغنى : ١٩٢/١ ، والمهم : ١٥٠/٢ ، وحاشية الخضري : ١٢٨/١ ، وحاشية الأمير : ١٦٣/١ ، والتصريح : ٢١٢/١ ، وعدة السالك : ٣٢٨/١ .

كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تَكَلِّمْنِي مَتِّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا (١)

المعنى : إِنِّي حِينَ أُمْسِي لَا يَكَلِّمُنِي مَتِّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا ، لِأَنَّهُ يَشْتَهِي كَلَامَهُ وَهُوَ لَمْ يَكَلِّمْهُ ، فَكَلَامُهُ فِي حَقِّهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي وَجُودَ مَا اشْتَهَاهُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ أَنَّهُ لَمْ يَكَلِّمْهُ .

وَمَا يَتَوَكَّمُ أَنَّهَا فِيهِ لِمَعْنَى التَّحْقِيقِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيَكُنَّ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (٢)

لَأَنَّ (كَان) عِنْدَ سَبْيُوهِ كَلِمَةٌ مَفْصُولَةٌ مِنْ (وَئِ) وَ (وَئِ) عِنْدَهُ اسْمٌ فَعْلٍ بِمَعْنَى

(أَتَحَبَّبُ) فَ (كَان) مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (كَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) / يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ (١٥١ / أ) لِلتَّحْقِيقِ إِذَا عَدِمَ أَفْلَاحُ الْكَافِرِينَ مُحَقَّقٌ مَقْطُوعٌ بِهِ وَالتَّشْبِيهُ يَفْسُدُ الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانٌ زَيْدًا لَا يَقُومُ ، عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ يَقُومُ .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا . أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَمَعْنَاهُ : كَانٌ الْأَرَضَى لَيْسَ بِبَطْنِهَا هَشَامٌ وَلَا شَكٌّ أَنَّهُ مَدْفُونٌ بِبَطْنِهَا ، فَمَعْنَى التَّشْبِيهِ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ فِي الْبَيْتِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مَقْشَعَرًا وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْشَعَرَ ، لِأَنَّ هَشَامًا بِبَطْنِ

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِمَعْرَبِ بْنِ رَسِيْعَةٍ وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ : ١٠٠ ، وَقِيلَ : لِيَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ

الثَّقَفِيُّ يَمْدَحُ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ كَمَا فِي اللِّسَانِ : (عَوْد) وَيُرْوَى عَجْزُهُ فِيهِ :

ذَوْ بَغْيَةٍ يَبْتَغِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

انْظُرْهُ فِي الْمَحْتَسَبِ : ١٥٥ / ٢ ، وَالْمَعْنَى : ٣٦٩ / ٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدُهُ

لِلْسَيُوطِيُّ : ٧٨٨ / ٢ ، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارَحَةِ : ل / ٢٧ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ :

ل / ٨١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٣٠٥ / ١ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٨٢) مِنْ سُورَةِ التَّقْوِيمِ .

(٣) وَعِبَارَةٌ سَبْيُوِيَّةٌ فِي الْكِتَابِ : ١٥٤ / ٢ : (وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ

قَوْلِهِ : (وَيَكُنَّ لَا يُفْلِحُ) وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى جَدَّهُ : (وَيَكُنَّ اللَّهُ) فَرَعَمَ أَنَّهَا

(وَئِ) مَفْصُولَةٌ مِنْ (كَان) ، وَالْمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ انْتَبَهَوْا فَتَكَلَّمُوا عَلَى

قَدْرِ عِلْمِهِمْ ، أَوْ نُبِّهُوا فَقِيلَ لَهُمْ : أَمَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَكُمْ هَكَذَا .

وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ١٣٥ / ٧ ، وَالْكَشَافُ : ١٩٢ / ٢ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ :

الأرض ومدفون فيها ، فحين اقشعر وحشام في الأرض صار كأن الأرض ليس حشام فيها . (١)

وأما البيت الثاني فمعنى التشبيه فيه مستقيم على أن يكون معنى قوله (يشتبهى ما ليس موجوداً) أى : يشتبهى ما ليس في الوجود ، أى : ما هو محال ، ولا شك أن تكليمه له ليس بمحال إن ذاك ، فحين اشتبهى كلامه ولم يفعل مع إمكانه ، صار كأنه يشتبهى ما هو محال لا يمكن وجوده .

وأما الآية فقد ذكر سيويه معنى التشبيه فيها حيث حطها على أن المعنى : أما يشبه أن يكون الأمر هكذا (٢) وأنت تقول هذا في المحقق المقطوع به قد خلت (كأن) بآراء هذا المعنى ، والله أعلم .

وعلى هذا المعنى من التحقيق حمل بعضهم (كأن) في كلام سيويه حيث تكلم في نون التشبيه وجمع المذكور السالم نحو : الزيدان والزيدان ، فقال : (والنون كأنها عوى لما منع من الحركة والتنوين) (٣) فحمل بعضهم مذهب سيويه على أن هذه النون نفس العوى (٤) لا شبيهة بالصوى وحمل (كأن) في كلامه للتحقيق ، وأكثرهم يرى أن مذهبها أنها شبيهة بالصوى لا معنى للصوى ، و(كأن) في كلامه على هذا التشبيه . وأما التقريب فأثبتته بعض الكوفيين (٥) معنى لـ (كأن) فزعم أنها قد تكون تفيده التقريب خالية من معنى التشبيه نحو : كأنك بالشتاء مقبلاً ، وكأنك بالصيف قد جاء ،

(١) وتخريج المصنف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك في شرح التسهيل : ل / ٨١ ، وخرجه السيوطي في الهمع : ١٥١ / ٢ (على أنه من باب تجاهل الحارث) .

(٢) الكتاب : ١٥٤ / ١ .

(٣) الكتاب : ١٨ / ١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٢ / ١ - ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمغنى : ١٩٢ / ١ ، والهمع : ٢ / ١٥١ .

(٦) وفي المغنى : ١٩٢ / ١ (مقبل) بالرفع على أنه خبر للمبتدأ الذي هو (الشتاء) والباء فيه زائدة ، والكاف في (تأنيك) للخطاب ، وهي مضافة لا عمل لها .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى تَقْرِيبُ زَمَنِ الشِّتَاءِ وَتَقْرِيبُ زَمَنِ الصَّيْفِ ، وَلَا تَرِيدُ تَشْبِيهَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ . وَتَأَوَّلَ هَذَا مَنْ أَنْكَرَ مَعْنَى التَّقْرِيبِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَأَنَّكَ مَلْبَسٌ بِالشِّتَاءِ مُقْبَلًا ، أَيْ : فِي حَالِ أَنَّهُ مُقْبَلٌ ، فَتَكُونُ قَدْ شَبَّهْتَ الْمُخَاطَبَ فِي حَالِ أَنَّهُ غَيْرُ مَلْبَسٍ بِالشِّتَاءِ بِالمَلْبَسِ بِهِ لِقَرَبِهِ ، فَبِالشِّتَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هُوَ (مَلْبَسٌ) وَقَائِمٌ مَقَامَهُ ، وَالْبَاءُ فِيهِ لِلْمَصَاحَبَةِ ، وَهِيَ الَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ بِشِيَابِهِ ، أَيْ : جَاءَ زَيْدٌ وَمَعَهُ شِيَابُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَلْبَسًا بِشِيَابِهِ .

وَأَمَّا مَعْنَى الظَّنِّ فَأُثْبِتَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الطَّرَاوَةِ فَرَعَمَ أَنَّ (كَانَ) قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ دُونَ تَشْبِيهِهِ ^(١) نَحْوُ : كَانَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَالْمَعْنَى : يَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمًا ، لِأَنَّهُ عَلَى حَالَةٍ تَشْبِيهِ الْقِيَامِ ، فَرَأَيْتُهُ يَظُنُّهُ قَائِمًا إِذَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي نَحْوِ هَذَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، لِأَنَّ الْقَائِمَ هُوَ زَيْدٌ ، فَكَيْفَ تَشَبَّهَ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

كَأَنِّي إِذَا نَزَلْتُ عَلَى الْمُعْلَى نَزَلْتُ / عَلَى الْبَوَاخِ مِنْ شَمَامٍ ^(٢)
(١٥١/ب)

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَيْتِ شَيْءٌ يَشَبَّهُهُ بِنَفْسِهِ ، وَ(نَزَلْتُ) الثَّانِي هُوَ خَبَرُ
(كَانَ) فَإِنَّمَا الْمَعْنَى : أَظُنُّ إِذَا نَزَلْتُ عَلَى الْمُعْلَى نَزَلْتُ عَلَى الْبَوَاخِ ، أَيْ : مَنْ رَأَى
حِينَ نَزُولِي عَلَيْهِ ظَنَّنِي نَازِلًا عَلَى الْبَوَاخِ ، وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا بِقَوْلِ الْآخَرِ :
فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِنِي كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مَجَاشِعُ ^(٣)

(١) وَنَسَبَ الْقَوْلَ بِهِ أَيْضًا إِلَى الْكُوفِيِّينَ وَالزُّجَاجِيِّ وَابْنِ السَّيِّدِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ

مُشْتَقًا . شَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنَ عَصْفُورٍ : ٤٤٨/١ ، وَالْمَعْنَى : ١٩٢/١ ، وَالْهَمْعُ :
٠١٥١/٢

(٢) مِنَ الْوَافِرِ لَا مَرِيءَ الْقَيْسِ بْنِ حَجَرٍ ، مِنْ أَبْيَاتِ يَمْدَحُ فِيهَا الْمُعْلَى أَحَدَ بَنِي تَيْمِ

مِنْ جَدِيلَةِ طَيْئِهِ . الْبَوَاخِ : جَمْعُ بَاوِخٍ وَهُوَ الشَّامُخُ الْعَالِي . شَمَامٌ : اسْمُ
جَبَلٍ . يَقُولُ : نَزُولِي عَلَى الْمُعْلَى لَا مُتَنَاعِي بِهِ وَتَحَصْنِي كَنَزُولِي عَلَى أَعْلَى الْجِبَالِ .

انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ١٤٠ ، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ : ٣٩٩/٣ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ١١٥ وَانْظُرْ الْإِفْصَاحَ لَا بِنَ الطَّرَاوَةِ ل ١١

المعنى : أنه يتوهم ويظن أن أباهما نهشل أو مجاشع لسببها إياي ، إذ لا ينبغي أن يسبني إلا من أبوه نهشل أو مجاشع ، وهذا في المعنى نظير قوله من قصيدة أخرى :

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم (١)

إذ لو كان الشاعر يشبه أباهما بنهشل أو مجاشع لكان ذلك مدحاً ، وإنما مقصوده الذم ، وقد نحا ابن أبي الربيع نحو هذا المذهب في شرح الجمل ، فقال : (وتقول كأن زيدا قائم ، لما كان على حالة يشبه فيها الرجل القائم ، ويصحبها هنا معنى الظن) (٢) فقد أشار كما ترى إلى هذا المذهب بقوله (ويصحبها هنا معنى الظن) لكنه لم يخلها من معنى التشبيه كما فعل ابن الطراوة ، فهو إذا مذهب ثالث في المسألة يجمع التشبيه والظن ، والمذهب الأول انكار معنى الظن مطلقاً ، والثاني مذهب ابن الطراوة وهو تجردهما من التشبيه لمعنى الظن ، وما ذكره ابن الطراوة من أنه لا يصح معنى التشبيه في نحو قولك : كأن زيدا قائم ، من أن لفظ (قائم) واقع على زيد في المعنى فلا يصح تشبيه زيد بنفسه ، ينفصل عنه بأن الشيء قد يشبه في حالة ما بنفسه في حالة أخرى (٣) ، فإذا قلت : كأن زيدا قائم ، فانت تشبه زيدا في حال أنه

(١) من الطويل للفرزدق ، ديوانه : ٣٠٠ / ٢ ، وفيه (عدلا) مكان (نصفا) .

وهو من شواهد سيويه : ٧٧ / ١ ، والمقتضب : ٧٤ / ٤ ، وشرح المفصل : ٧٨ / ١

والانصاف : ٨٧ / ١ ، والاقتضاب : ٣٦٥ ، والجمل : ١٢٧ ، والحلل : ١٤٣ ،

والرد على النحاة : ٧٩ ، والاقتراح : ١٥٩ .

(٢) لم أجد هذا النص في الجزء الموجود من شرح الجمل (اليسيط) لابن أبي الربيع

ولعله في الجزء المفقود . ونظر معنى كلامه في كتابه الكاشي : ٢٥٥١

قال البخداداد في الخزانة : ١٤١ / ٤ : (قال ابن طلحة الأشبيلي في شرح الجمل

(كأن) للتشبيه وقد يجيء في ضمنها الظن والتوهم كما قال الشاعر :

كأن أباهما نهشل أو مجاشع المعنى توهمت أباهما نهشل أو مجاشع .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٤٨ / ١ : (وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن

(كأن) تكون بمعنى (ظننت) . واستدل على ذلك بأنك تقول : كأن زيدا قائم ،

والقائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه . فالجواب عن ذلك أن الشيء قد يشبه في =

غير قائم بنفسه في حال أنه قائم ، فالمعنى ولا بُدَّ : كأنَّ زيداً قائمٌ في حال أنه غير قائم . قال ابنُ عَصْفُورٍ بعد أن ذكر أنَّ مذهب ابنِ الطَّراوة في قولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، أنه بمنزلة قولك : ظَنَنْتُ زيداً قائماً ، في المعنى ، فقال بعد ذلك : (ولا يتصور في نحو قولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، معنى الظَّنِّ لأنَّك إنما تقول ذلك وأنت تعلم أنَّ زيداً غير قائم ، لكن تشبهه حينئذٍ بنفسه حين يكون قائماً ، ولو كانت (كأنَّ) بمعنى الظَّنِّ كما زعم ابنُ الطَّراوة لوجب ألاَّ تقول : كأنَّ زيداً قائمٌ ، حتَّى تكون تتوهم أنه قائمٌ ، وأما إذا قاطعت بأنه غير قائم ، فلا تقول ذلك) .

وهذا الذي قاله ابنُ عَصْفُورٍ صحيحٌ ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : ظَنَنْتُ زيداً قائماً وأنت لا تريد بـ (ظَنَنْتُ) معنى (عَلِمْتُ) فلا بُدَّ أن يكون قائماً في غالبِ ظنِّك ، لا تقول ذلك حتَّى يكون أقوى حالة عندك القيام ، وكونه غير قائم عندك مرجوحٌ ضعيفٌ وأما إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فلا بُدَّ أن تكون قاطعاً بأنه غير قائم ، لكنه إذا ذاك على حالة تشبه حالة القيام ، فبين قولك : ظَنَنْتُ زيداً قائماً ، وقولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، على هذا برونٌ بميدٍ لا ينفق ، ويظهر - والله أعلم - أن ابنَ عَصْفُورٍ لم يحقق مذهب ابنِ الطَّراوة في ذلك ولا فهم معنى قوله : إِنْ (كأنَّ) قد تكون بمعنى الظَّنِّ ، فأخذ ذلك على أنه يريد أن الظَّنَّ الذي في (كأنَّ) بالنسبة / إلى المتكلم ، وليس (١٥٢ / أ) كذلك ، ويظهر - والله أعلم - أن ذلك لم يردَّه ابنُ الطَّراوة ، وإنما معنى قوله (أنها بمعنى الظَّنِّ) أنَّك إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فالمعنى : يَظُنُّ زيدٌ قائماً ، أي : مَنْ رآه ظنَّه قائماً لكونه على حالة تشبه القيام كما تقول : لو رأيت زيدا لظننته قائماً ، ألا ترى أن قوله عز وجل : (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ) (١) بمنزلة كأنهم أيقاظٌ ،

= حال ما بنفسه في حال أخرى ، فتكون إذا قلت : كأن زيدا قائم ، مشبها لزيد غير قائم به قائما ، أو يكون قائما غير زيد ، ويكون في الكلام حذف كأنك قلت : كأن حياة زيد قائم .

(١) من الآية : (١٨) من سورة الكهف .

لا فرق بينهما في المعنى ، وكذلك قوله سبحانه : (إذا رأيتهن حسبتهن لؤلؤا منشورا)^(١)
 ألا ترى أنه في المعنى بمنزلة قولك : كأنهم عند رأيهم لؤلؤ منشور ، ولما أنشأ
 الصماني^(٢) في صفة الفرس قوله :

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا^(٣)

رأى الحاضرون أنه قد لحن فصوه الرشيد عليه وقال له : قل : تخال أذنيه^(٤) ،
 فصوّن من (كأن) (تخال) وهى من أخوات (ظننت) ف(كأن) في هذا ونحوه كما
 ترى ترادف الظن والحسبان اللذين بمعنى ترجيح أحد الطرفين ، وليس ذلك الظن
 الذى تفيدُه (كأن) بالنسبة إلى المتكلم كما زعم ابن عصفور لفساده على ما تقدّم ، فإنما
 أراد ابن الطراوة وابن أبى الربيع معنى الظن على الوجه الذى تقدّم بيانه لا على ما فهمه
 أبو الحسين بن عصفور ، والله أعلم .

فهذا المذهب إذاً صحيح من جهة المعنى مستقيم على ما بيّناه . نعم إنكار ابن
 الطراوة لمعنى التشبيه من الوجه المتقدم لا يصح إذ تشبيه الشيء في حالة ما بنفسه في
 حالة أخرى سائغ على ما تبين في نحو قولك : كأن زيدا قائم ، وكذلك أيضاً تخريج
 البيت :

كَأَنِّي إِذْ نَزَلْتُ عَلَى الْمُعَلَّى^(٥)

(١) من الآية : (١٩) من سورة الانسان .

(٢) هو محمد بن الذؤيب النهشلى من مخضرمى الدولتين وأحد شعراء الرشيد .

(٣) من الرجز وقد نسبته ابن عصفور فى شرح الجمل : ١ / ٤٢٥ : لأبى نخيلة الصماني
 وهو غير محمد بن الذؤيب .

تشويق : نصب أذنيه للاستماع . القادمة : إحدى قوادم الطير . القلم المحرف :
 المقطوط لآعلى جهة الاستواء .

وهو من شواهد الخصائص : ٢ / ٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٥١٧ ، والمخصص

١ / ٨٢ ، والمغنى : ١ / ١٩٣ ، والأشمونى : ١ / ٢٧٠ ، والمهمع : ٢ / ١٥٦ ،

والدرر : ١ / ١١٢ ، والخزانة : ٤ / ٢٩٢ .

(٤) المحمد الفريد : ٥ / ٣٦٧ .

(٥) تقدم تخريبه فى ص : ٦٠١ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْآخَرُ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِّبْتُ تَسْبِيئِي (١)

فليس التشبيه فيه في الشرع وعلو المنصب فيكون مدحاً كما ألزمه ابن الطَّرَاوَةِ (٢) ، وإنما وقع تشبيههم بنهشل ومجاشع في اجترائهم على سبّ ذوى المناصب والشرف ، فكأنه قال : كأن أباهما حيث اجترأت على سبّي نهشل أو مجاشع ، إذ لا ينبغي أن يُسبني إلا من هو مثل هذين في الحسب وجلالة المنصب ، فلما فعلت كليب فعل أطلي الحسب والشرف أشبهتهم في ذلك فحسب ، وليس هذا التشبيه على هذا مدحاً لكليب ، بل ذلك غاية الذم أن يكون الرجل لا يقدر قدره فيتشبه بمن لا يضاهيه ولا يقاربه ، ولا يحتاج مع هذا إلى تقييد التشبيه في البيت على ما خرجه عليه ابن عصفور ، إذ قال : إِنَّ التشبيه في البيت راجع لكليب لا للشاعر ، فكأنه قال : كأن أباهما عندهما نهشل أو مجاشع .

وأعلم أن الذي استند إليه الأكثر في انكار هذه المعاني الثلاثة والاقتصار على معنى التشبيه ، هو أن (كأن) قد استقر فيها التشبيه باتفاق ، فإذا أمكن أن تقر على ما استقر فيها وألا تخرج (٣) عنه إلى غيره مما لم يستقر كان الأولى ، وذلك ممكن في الشبهة (٤) التي أوردها هؤلاء المغالون بأن تأول على ما تقدم ، والله أعلم .

وَأَمَّا (لَيْتَ) فمعناها التمني (٥) خاصة ، فإذا قلت : لَيْتَ زيداً قائمٌ ، كنت قد

تمنيت قيام زيد .

وَأَمَّا (لَعَلَّ) فلها معنيان : / التّرجى والتّوقع (٦) . أمّا التّرجى ففي المحبوبات نحو : (١٥٢/ب) لَعَلَّ الله يرحمني ، ولَعَلَّ زيداً قائمٌ ، إذا كنت تحب ذلك .

(١) تقدم تخريجه في ص : ١١٥ .

(٢) الافصح : ل / ١١٠ .

(٣) في الأصل : (يخرج) بالياء المثناة التحتية .

(٤) في الأصل : (الشبه) وهو تحريف .

(٥) الجمل : ٦٤ .

(٦) الجمل : ٦٤ ، والهمع : ١٥٢ / ٢ .

وَأَمَّا التَّوَقُّعُ فِي الْمَحْذُورَاتِ نَحْوُ : لَعَلَّ الْحَدَّ يَأْتِي ، وَيُسَمِّيهِ سَيِّوِيهِ الْإِشْفَاقَ
 كَمَا سَمَّى التَّرَجِّيَ مِثْلًا (١) ، وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ لَهَا مَعْنِيَيْنِ آخَرَيْنِ : التَّحْلِيلَ وَالِاسْتِفْهَامَ (٢) .
 أَمَّا التَّحْلِيلُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (٤) أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : اتَّقُوا اللَّهَ لِأَنَّ تَفْلِحُوا
 وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لِأَنَّ تَرْحَمُوا .

وَأَمَّا الْإِسْتِفْهَامُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ :

لَعَلَّكَ وَالْمُحْتَمُومُ حَقٌّ بِقَاؤُهُ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَأُ (٥)

أَيُ : هَلْ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَأُ . وَقَوْلُهُ (وَالْمُحْتَمُومُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ) بِطَلْسَةِ
 اعْتِرَاضٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) فِي الْكِتَابِ : ٢٣٣/٤ : وَلَيْتَ : تَمَنٍّ . وَلَعَلَّ وَعَسَى : طَمَحٌ وَاشْفَاقٌ .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٦١ ، وَالْيُزْيَادَةُ التَّحْلِيلُ نَزْهَبُ أَيْضًا الْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِي ، وَالْيُ
 زِيَادَةُ الْإِسْتِفْهَامُ نَزْهَبُ الْكُوفِيُّونَ . انْظُرِ الْهَمْعُ : ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، وَمِصْنَعُ
 الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٤٠٧/٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (فَاتَّقُوا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالْآيَةُ مِنْ (١٨٩) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ،
 وَمِنْ الْآيَةِ (١٣٠ - ٢٠٠) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٤) الْآيَةُ : (١٣٢) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ ، لِمُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَارِجِيِّ (شَاعِرُ حِجَازٍ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ
 الْأُمَوِيَّةِ) . وَيُرْوَى صَدْرُهُ :

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ وَفَاؤُهُ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٦/١ ، وَأُمَالِي الْقَالِي : ٧١/٢ ، وَسَمَطُ
 اللَّكِّي : ٧٠٥ ، وَالْمِصْنَعُ : ٣٨٨/٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٨١٠/٢ ، وَالشُّذُورُ :
 ١٦٧ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٧/٤ ، وَاللِّسَانُ : (بَدَأَ) وَنَسَبَ فِيهِ إِلَى الشَّمَاخِ بْنِ غَرَارِ
 الْخَطِطَانِيِّ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

لَعَلَّكَ يَأْتِيَسَا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مَعْدَبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورَهَا (١)

أى : هل تمديبها لهذا ، لكنه يتخن على أن تكون (لعل) فيه للتوقع والا شفاق من تمديب ليلى ، وتقول للرجل إذا لقيته ، لعلك تريد السوق ، وأنت لا تحسب ذلك ولا تحذره ، فهي في مثل هذا إن ثبت من كلام العرب استنفهاً.

وأعلم أنه قد تخن (إن) من هذا الباب فلا تحتاج إلى اسمٍ وغير ، وتكون إن جرَّ الـ بمعنى (نعم) (٢) وعليه جاء قول ابن الزبير : (إن وراكبها) (٣) للذى قال : لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ ، يريد : نعم وراكبها ، ف (إن) هذه بمعنى (نعم) لا اسم لها ولا خبر ، و (راكبها) محذوف على شيء محذوف والتقدير : لعن الله الناقة وراكبها ، فقامت (إن) التى بمعنى (نعم) مقام هذه الجملة التى هى : (لعن الله الناقة) لأن (نعم) و (لا) تقومان مقام الجمل تقول : نعم ، لمن قال لك : أقام زيد ؟ فتعم قامت مقام قولك : قام زيد . وكذلك (إن) هذه التى بمعنى (نعم) على حكمها فى ذلك . وكذلك تقول : لا ، لمن قال لك : أقام زيد ؟ تريد : لم يقم زيد فقامت (لا) مقام هذه الجملة وأغنت عنها .

(١) من الطويل لقومة بن الحمير يتوعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها . والنزو للتيس : حركته عند السفاد . والمريرة : الحبل المحكم الفتل . ويروى (معاقب) مكان (معدب) .

وانظره فى ديوانه : ٣٧ ، والكتاب : ٢ / ٢٠٠ ، وشرحه للسيرافى : ١٠٦ / ٣ ، والنوار : ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٣ / ٢ - ٨٥ .

(٢) انظر التسهيل : ٦٥ .

(٣) قاله عبد الله بن الزبير بن العوام رداً على فضالة بن شريك الأسدى . فقد قاله له فضالة : إن ناقتى قد نقتب عنها فاحملنى ، فقال له عبد الله : أرقمها بجلدي ، واحصها بهلب وسربها البردين ، فقال فضالة : إنما أتيتك مستحلاً لا مستوصفاً ، لا حمل الله ناقة حملتني إليك . فقال ابن الزبير : إن وراكبها . انظر الخبر فى الخزنة : ١٠٠ / ٢ ، والأغانى : ١٧ / ١٢ ، وانظر المفضى : ٣٨ / ١ ، والمقدمة المحسبة : ٢٦٥ / ١ ، والمساعد : ٣٢٦ / ١ .

وَمَا جَاءَتْ (إِنَّ) فِيهِ أَيْضًا بِمَعْنَى (نَعَمْ) قَوْلَ الشَّاعِرِ :

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ (١)

أى : فَقُلْتُ نَعَمْ ، وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ (إِنَّهُ) هَاءُ السَّكْتِ لَحِقَتْ عِنْدَ الْوَقْفِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (إِنَّ) فِي هَذَا الْبَيْتِ وَالْهَاءُ اسْمُهَا ضَمِيرٌ يَصُودُ إِلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ مَسَاقِ الْبَيْتِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَقُلْتُ إِنَّ الْأَمْرَ كَمَا ذَكَرْتَنَ ، وَسَكَنَ الضَّمِيرُ لِلْوَقْفِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَدْ تَخَرَّجَ (أَنَّ) مِنْ هَذَا الْبَابِ فَتَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا مِنَ الْأَنِينِ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ ، فَتَقُولُ : أَنَّ زَيْدًا يَبْنِي أَيْنًا ، وَأَصْلُهُ : (أَنِنَ) فَأَدْغَمَ لاجتماعِ الْمُثَلِّينَ ، تَقُولُ : أَيْنْتُ ، وَالْمُهَنْدَاتُ أَيْنٌ ، وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ قُلْتَ : إِنَّ يَازِيدَ ، (إِنَّ) هَذِهِ فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْأَنِينِ . وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ جَمَاعَةَ الْمُؤَنَّثِ قُلْتَ : أَيْنَ يَاهَنْدَاتُ .

المسألة الثانية : في عمل هذه الحروف .

وهي تدخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْمُغْبِرِ فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا وَتَرْفَعُ الْمُغْبِرَ خَبَرًا لَهَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، دَخَلَتْ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَسَخَّطَتْ حَكْمَ الْإِبْتِدَاءِ وَأَزَالَتْهُ ، وَلِذَلِكَ جُعِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ مِثْلَ (كَانَ) وَ(ظَنَّتُ) وَأَعْوَاتِيهَا .

وَهَاهُنَا ثَلَاثَةُ أُسُولَةٍ (٣) : أَحَدُهَا : أَنْ يَقَالَ : لِمَ عَطَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ؟ وَهَلَا

(١) من مجزوء الكامل لعبد الله بن قيس الرقيات . ديوانه : ٦٦ .

وهو من شواهد سيوييه : ١٥١/٣ ، ١٦٢/٤ ، واللمح : ٣٨ ، وأما إلى ابن الشجري : ٣٢٢/١ ، وشرح المفصل : ١٢٠/٣ ، ١٢٥ - ٦/٨ ، والمفنى : ٣٨/١ ، ٦٤٩/٢ ، والخزانة : ٤٨٥/٤ ، واللسان : (أَنَّ) .

(٢) وقال نحاة الكوفة في خبرها ما قالوه في اسم (كان) من أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها . انظر الكتاب : ١٣١/٢ ، والانصاف : ١٧٦/١ ، وشرح المفصل : ١٠٢/١ ، وشرح اللوحة البدرية : ٢٨/٢ .

(٣) في لسان العرب مادة (سول) : وحكى ابن جنى سؤال وأسولة ، إشارة إلى أنهما لغتان في سؤال وأسئلة .

كانت / غير عاملة بحروف الاستفهام ، تقول : هل زيد قائم ؟ وأزيد قائم ؟ ألا ترى (١/١٥٣) أن (هل) لم تؤثر في المبتدأ والخبر ، وكذلك الهمزة .

والسؤال^(١) الثاني : أن يقال إذا ثبت لها العمل فلم نصبت ورفعت ، فعملت

النصب والرفع معاً ؟ وهلا نصب المبتدأ والخبر معاً أو رفعتهما أو خفضتهما ؟

والسؤال الثالث : أن يقال : لم كان عطفاً في المبتدأ والنصب وفي الخبر الرفع ،

وهلا عين ثبت لها الرفع والنصب كان محكوماً ، فكانت ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ؟ .

والجواب عن السؤال الأول : أنها لما اختصت بالأسماء اختصاصاً بالأفعال عطلت^(٢) ،

ألا ترى أن هذه الحروف لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وهما اسمان ، ولا تدخل

على غير الأسماء كما أن الأفعال لا تدخل إلا على الأسماء فتعمل فيها ، كذلك عملت

هذه الأحرف بخلاف نحو : هل والهمزة ، فإن ذلك لا اختصاص له بالأسماء فلم يعمل

ألا ترى أنك تقول : هل قام زيد ؟ وأقام عمرو ؟ فتدخل (هل) والهمزة على الفعل

كما تدخلهما على الاسم ، فالأصل ألا يعمل في الأسماء إلا ما يختص بها ، ألا ترى

أن حروف الجر مختصة بالأسماء ولذلك أثرت فيها ، فإن قلت : إن الألف واللام

تختص بالاسم ولا تعمل فيه ، فالجواب أنها صارت معه كالجزء منه ، فإذا قلت :

جاءني الرجل ، والرجل قائم ، فالألف واللام كأنها بعض حروف الاسم ، فلذلك لم

تعمل فيه ، لأن بعض الكلمة لا يعمل فيها .

والجواب عن السؤال الثاني : إن هذه الأحرف أشبهت الفعل المتمدى ، فرفعت

ونصبت كما يرفع المتمدى فاعله وينصب مفعوله^(٣) نحو : ضرب زيد عمراً ، فقد رفع

(١) في الأصل : (السؤال) بدون همزة على الواو ، وكذا فيما يأتي من هذه الكلمة .

(٢) وفي شرح المفصل : ١/١٠٢ (وانما عملت لشبهها بالأفعال من وجوه منها :

اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء .

الثاني : أنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال

الثالث : أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية .

الرابع : أنها يتصل بها الضمر المنصوب ويتعلق بها كتملقه بالفعل من نحو

ضربك وضربه وضربني) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٣ .

(ضَرَبَ) زَيْدًا ، وَنَصَبَ عَمْرًا ، ولما أشبهته أحرف هذا الباب عملت عمله ، فتقول :
كَأَنَّ عَمْرًا زَيْدٌ . وشبهتها بالفعل المتعدى من أربعة أوجه :

أحدها : أَنْ أَوَّخَرَهَا مَبْنِيَّةً عَلَى الْفَتْحِ كَأَخِرٍ (ضَرَبَ)

والثاني : أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ كَالْفِعْلِ ، ف(إِنَّ) و(أَنَّ) و
(لَيْتَ) عَلَى عَدَدِ (ضَرَبَ) و(كَأَنَّ) و(لَعَلَّ) عَلَى عَدَدِ (دَخَجَ) و(لَكِنَّ) عَلَى عَدَدِ
(تَجَاوَزَ) .

والثالث : أَنَّ مَعَانِيهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ ف(إِنَّ) و(أَنَّ) فِي مَعْنَى
(أَكَّدَ) و(لَكِنَّ) فِي مَعْنَى (اسْتَدْرَكَ) و(كَأَنَّ) فِي مَعْنَى (شَبَّهَ) و(لَيْتَ) فِي مَعْنَى
(تَمَنَّى) و(لَعَلَّ) فِي مَعْنَى (تَرَجَّى) .

والرابع : أَنَّهَا تَطْلُبُ اسْمَيْنِ وَهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، كَمَا يَطْلُبُ الْفِعْلُ الْمُتَعَدَّى
اسْمَيْنِ وَهُمَا فَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ ، فَلَمَّا أَشَبَّهَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدَّى مِنْ هَذِهِ
الْأَوَّجِ الْأَرْبَعَةِ ^(١) عَمِلَتْ عَمَلَهُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ . وَقَدْ جَعَلَ أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ وَجْهِ الشَّبْهِ
بَيْنَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، اتِّصَالَ ضَمَائِرِ النَّصْبِ بِهَا كَمَا تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ نَحْوُ
(أَنَّهُ) و(أَنَّكَ) كَضَرْبِهِ وَضَرْبِكَ ^(٢) ، وَزَادَ أَيْضًا غَيْرُهُ اتِّصَالَ نَوْنِ الْوَقَايَةِ ^(٣) كَمَا تَتَّصِلُ
بِالْفِعْلِ نَحْوُ : إِنَّنِي ، كَضَرْبِنِي ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِصَوَابٍ ، لِأَنَّ اتِّصَالَ الضَّمَائِرِ
وَنَوْنِ الْوَقَايَةِ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ شَبْهِهَا بِالْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ اتِّصَالَ
الضَّمَائِرِ وَنَوْنِ الْوَقَايَةِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ ، لَكِنَّهَا
لَمَّا كَانَتْ قَدْ أَشَبَّهَتْ الْأَفْعَالَ دَخَلَهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ لِأَجْلِ الشَّبْهِ ، فَصَارَ اتِّصَالُ

(١) ذكر هذه الأوجه الأربعة الزجاجي في الجمل / ٦٥ ، وابن أبي الربيع فسي
البيسط / ٦٣٩ ، وابن الفخار في شرح الجمل / ٩٧ .

(٢) الجمل : ٦٥ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣ / ١ ، والبيسط : ٦٣٤ ، وشرح الكافية

للرضي : ٣٤٥ / ٢ .

الضمائر ونون الوقاية / داخلًا في هذه الأحرف بعد الشبه ، إذ لأجله كان فيها ، (١٥٣ / ب)
 فالشبه ولا بُدَّ حاصلٌ قبله بغيره ، فصار بمنزلة عطية النصب والرفع ^(١) في كونهما
 موجبين للشبه ، لافرق بينهما ، فلا وجه لعدّه من وجوه الشبه ^(٢) . والله أعلم .
 وقيل في الجواب عن السؤال الثاني : إنّ هذه الأحرف أشبهت (كَان) الناقصة
 من ثلاثة أوجه ^(٣) :

أحدها : أنّها تلزم الدخول على المبتدأ والخبر بمنزلة (كَان) .
 والثاني : أنّها تستغنى بهما فلا تفتقر محهما إلى غيرهما ، مثل (كَان) .
 والثالث : أنّ معانيها المذكورة التي هي التوكيد والاستدراك والتشبيه والتضي
 والترجي ، إنّما تتعلّق بالاسم الثاني الذي هو الخبر ، كما أنّ (كَان) معناها فسي
 الخبر فحسب ، فلما أشبهت هذه الأحرف (كَان) عطيت عطية من الرفع والنصب ،
 وهذا الجواب الثاني هو قريب من طريقة ابن مالك ^(٤) .

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين :
 أحدهما : أنّ الأفعال ترفع الحمد وتنصب الفضلات فرفعت هذه الأحرف الخبر ،
 لأنّه يشبه الحمد من جهة أنّ معاني هذه الأحرف إنّما هي في الخبر على ما تقدّم ،

(١) كلمة (الرفع) مكررة في الأصل ، وهو سهو

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣ / ١ ، والبسيط ص : ٦٤٠ - ٦٤١ .

(٣) انظر الهمع : ١٥٥ / ٢ .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ص : ٦١ في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة
 الخبر : (ولهن شبه ب (كَان) الناقصة ، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء
 بهما ، فصطت عطية معكوساً لينونا معهن كمفصول قدّم وفاعل أخر تنبيهاً على
 الفرعية ، ولأنّ معانيها في الأخبار ، فكانت كالحمد ، والأسماء كالفضلات ،
 فأعطيا إعرابيهما) .

(٥) وعمل ابن السراج ذلك بأنه للتفريق بين عمل (كان) وأخواتها وهي أفعال
 و (ان) وأخواتها وهي حروف . الأصول : ٢٢٨ / ١ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِنَّمَا أَكَّدْتَ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ الْقِيَامُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ ، إِنَّمَا تَمَنَّيْتَ الْقِيَامَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، إِنَّمَا رَجَوْتَ الْقِيَامَ ، وَكَذَلِكَ : كَانَ زَيْدًا أَسَدٌ ، إِنَّمَا شَبَّهْتَ بِالْأَسَدِ ، فَلَمَّا كَانَتْ مَعَانِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي الْأَخْبَارِ لَا فِي الْأَسْمَاءِ صَارَتْ الْأَخْبَارُ كَالْحُمْدِ ، فَرَفَعْتَ كَمَا تَرَفَعُ الْحَمْدُ كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، إِذَا الْاعْتِمَادُ فِي الْفَائِدَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهَا ، وَصَارَتْ الْأَسْمَاءُ كَالْفَضَلَاتِ فَتَنْصِبُ كَمَا تَنْصِبُ الْفَضَلَاتُ كَالْمَفْعُولِ وَالْحَالِ .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ لَمَّا كَانَ عَطْفُهَا الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ فَرَعًا فِيهَا وَلَيْسَ بِأَصْلٍ ، لِأَنَّهُ بِالتَّشْبِيهِ بِالْفِعْلِ الْمَتَمِّدِ كَضَرْبٍ أَوْ بَبَابٍ (كَانَ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، عَطِفَ النَّصْبُ أَوَّلًا ثُمَّ الرِّفْعُ عَلَى الْمَكْسَرِ مِنَ الْأَفْعَالِ كَضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، لِيَكُونَ مَحْمُولًا هَا كَمَفْعُولٍ قَدَّمَ وَفَاعِلٍ أَغَرَّ تَنْبِيهًا عَلَى الْفُرْعَةِ فَصَارَ قَوْلُكَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، كَضَرْبَ زَيْدًا عَمْرًا ، وَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، مِنْ جِهَةِ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ ، وَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ فَرَعٌ ، فَلَزِمَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ هَذِهِ الْفُرْعَةَ تَنْبِيهًا عَلَى كَوْنِ عَطْفِهَا الرِّفْعَ ، وَالنَّصْبَ لَيْسَ بِأَصْلٍ لَهَا ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ فِي هَذَا الْبَابِ تَنْصِبُ الْأَسْمَ الَّذِي كَانَ مُبْتَدَأً وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ^(١) ، وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِيهِمَا سِوَى هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا (لَعَلَّ) فَإِنَّهَا قَدْ تَخَفَّفَ الْمُبْتَدَأُ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ عَلَى قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُ :

لَعَلَّ اللَّهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زَهِيرٍ ، أَوْ أُسَيْدٍ ^(٢)

يُرْوَى بِخَفْفِ الْأَسْمِ بَعْدَ (لَعَلَّ) ، فَهِيَ عَلَى هَذَا حَرْفٌ جَرٌّ وَمِنْ الصَّرْبِ مَنْ إِذَا

(١) انظر المصحح : ١٥٥/٢ .

(٢) من الوافر لخالد بن جعفر بن كلاب . وزهير وأسيد هما ابنا جذيمة بن رواحة

من عبس . وقوله (عليها) يريد : على فرسه المذكورة في بيت سابق .

انظر أمالي المرتضى : ٢١٢/١ ، والتوطئة : ٢٢٢ ، والمساعد : ٢٩٥/٢ ، والجنى

الداني : ٥٨٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/١ ، والخزانة : ٣٧٠/٤ ، ٣٧٥ ،

٣٧٨ ، واللسان : (علل) ، وسر الصناعة : ٧١/٢ .

خَفَضَ بِهَا كَسْرَ لَا مَهَا الْأَخِيرَةَ^(١) ، وَعَلَى ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

لَحَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بَشَى أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيْمٌ^(٢)
وَكَذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الْآخِرِ :

فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى / وَارْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً^(٣)
(أ/١٥٤)

لَحَلَّ أَبِي الْمَفْجُورِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٣)
يُرْوَى بِخَفَضٍ (أَبَى) وَكَسْرِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ مِنْ (لَحَلَّ) عَلَى أَنَّهَا هَرْفٌ جَعَرَ خَفَضَتِ الْأَسْمَ
وَرَفَعَتِ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (قَرِيبٌ) . وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ^(٤) هَذَا الْبَيْتَ الْأَخِيرَ فَأَخْبَرَ

(١) هِيَ لُغَةٌ عَقِيلٌ كَمَا فِي الْأَشْمُونِيِّ : ٢/٢٠٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤/٣٧٠ ، وَالْجَنِّي
الدَّانِي : ٥٨٢ .

(٢) مِنَ الْوَافِرِ وَلَمْ أَجِدْ لَهُ نَسْبَةً . وَالشَّرِيمُ : الْمَرْأَةُ الْمَفْضَاةُ وَهِيَ الَّتِي اتَّحَدَّ
مَسْلَكًا هَا . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْاِقْتِضَابِ : ٤٦٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١/٤٢٧
، ٤٧١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ٢/٣٦١ ، وَالْجَنِّي الدَّانِي : ٥٨٤ ، وَأَوْضَحَ
الصَّالِتُ : ٣/٧ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢/٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤/٣٦٨ ، وَرَوَاهُ

الْبَغْدَادِيُّ (لِجَاءِ اللَّهِ) عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ فِي (لَحَلَّ) . ، وَاللِّسَانُ : (عَلَّ) وَ(لَمَّ)
(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لِكَعْبِ بْنِ سَمْعِيدِ الْخَنَوِيِّ ، وَفِي اللَّسَانِ : (سَوَّيْتُ) فِي رِثَاءِ أَخِيهِ
أَبِي الْمَفْجُورِ وَاسْمُهُ هَرَمٌ أَوْ شَيْبٌ . وَرَوَى : (ثَانِيًا وَجَهْرَةً) مَكَانَ (دَعْوَةٍ) وَيُرْوَى
أَيْضًا : (أَبَا الْمَفْجُورِ) بِالنَّصْبِ كَمَا فِي الْأَمَالِيِّ وَلَا شَاهِدَ عَلَيْهَا .

انْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : النُّوَادِرِ : ٣٧ ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ : ١٢٥ ، وَأَمَالِيُّ
ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١/٢٣٧ ، وَأَمَالِيُّ الْقَالِي : ٢/١٥١ ، وَالتَّوْتُةُ : ٢٢٢ ، وَشَرْحُ
الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١/٤٢٦ ، وَالْجَنِّي الدَّانِي : ٥٨٤ ، وَالْمَغْنِيُّ : ٢/٤٤١ ،
وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٢/٦٩١ - ٦٩٢ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢/٢٩٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :
٢/٢٠٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤/٣٧٠ .

(٤) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ : ١/٢٨٦ ، وَالْجَنِّي الدَّانِي : ٥٨٥ .

وَانْظُرِ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١/٤٢٧ .

(لَعَلَّ) فيه على أن تكون حرف جرٍّ ومعلِّمًا باقيةً على ما استقرَّ فيها من نصب الاسم ورفع الخبر ، فجعل اسم (لَعَلَّ) ضمير الأمر أو الشأن محذوفًا ، و(أبى) مخفوضًا بحرف جرٍّ محذوفٍ ، وقريبٌ مبتدأٌ على حذف الموصوفٍ وقيامه مقامه ، وخبره في المجرور الواقع بعد (لَعَلَّ) والتقدير: لعلَّه لأبى المفلح منكم جواب قريب ، فحذف الضمير الذي هو اسم (لَعَلَّ) وحذف أيضًا حرف الجرِّ وهو اللام وأبقى عمله ، وحذف أيضًا الموصوف الذي هو (جواب) وقامت صفة مقامه ، وهذا التأول في غاية البعد والشذوذ لما فيه من اجتماع ثلاث ضرائر ، وهي حذف ضمير الأمر ، وحذف حرف الجرِّ وابقاء عمله ، وحذف الموصوف وإقامة صفة مقامه ، وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها ذلك .

وقد زعم بعضهم ^(١) أن هذا البيت على رواية الكسري ليس فيه لفظ (لَعَلَّ) وإنما هو (لما لأبى المفلح منكم قريب) و(لما) كلمة منفصلة من قوله (لأبى) و(لما) كلمة تقال للعائز دعاءً له بإقالة العثرة ، فإذا قلت للعائز : (لما) فمعناه : أقال الله عثرتك . ومن شعر الناصب أبي إسحاق اللبيري ^(٢) رضي الله عنه :

وكم عائز ما إن يقال له : لما
على ما عهدنا قبل في العثرات ^(٣)

(١) انظر الجنى الدانى : ٥٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/٢ .

(٢) هو إبراهيم بن مسعود بن سعد التميمي أبو إسحاق اللبيري الأندلسي . كان فقيها زاهدا عارفاً ، من أهل العلم والحلم ، وكان شاعرا مبدعاً وشعره مدون كله في الحكم والمواعظ . وكان محدثاً وكانت له روايات عديدة . وله قصيدة مشهورة يحث فيها ولده على طلب العلم والحلم والتخلق بالأخلاق الكريمة ، يقول في مطلعها :

تفت فؤادك الأيام فتاً
وتتحت جسمك الساعات نحتاً

توفي سنة (٤٦٠ هـ) انظر ترجمته في التكملة لابن الأبار : ١٣٦/١ ، ١٣٧ .

(٣) من الطويل ، من قصيدة له في ديوانه : ٥٢ ، يندب فيها نفسه ويذكرها المحامد ، ومطلعها :

كأنني بنفسي وهي في السكرات
تعالج أن ترقى إلى اللهوات
ويروى في الديوان : (ومن عاشر) .

يريد ما يدعى له بإقالة عشرته ، و (قريب) على هذا مبتدأ قائم مقام الموصوف المحذوف
و (لأبي) في موضع الخبر ، أي : لأبي المنوار منك جواب قريب ، أو فن قريب.

والفراء يرى أن صلتهما متى وقع بعدهما مخفوض (لما) واللام بعد لام الجر أدغم
فيها التنوين وكثر بها الكلام حتى صارت في اللفظ (لعل) وإنما هي من حرفين ،
الثاني لام الجر ، قال : ثم فتحوها توهماً أن الكلمتين واحدة (١).

وأعلم أن هذا البيت الثاني من البيتين اللذين استدل بهما على كون (لعل)
حرف جر وإن أمكن تأويله على وجه ما ، فلا يندفع بذلك كونها من حروف الجر ، لثبوت
ذلك في البيت قبله ولا مدفع فيه ، وإذا ثبت ذلك لها فلا وجه لتكلف تأويل البيت
الثاني والتصسف في ذلك ، والله سبحانه أعلم.

وقد ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن (ليت) يجوز أن تنصب الاسم والخبر معاً ،
فأجاز أن تقول : ليت زيداً قائماً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا * (٢)

فدخلت عنده على قولك (أيام الصبا رواجع) فنصبت المبتدأ والخبر معاً ، وأجاز
أيضاً غيره من الكوفيين في هذه الحروف كلها أن تنصب الاسم معاً (٣) ولم يخصصوا
ذلك ب (ليت) واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

(١) انظر اللسان : (عل)

(٢) معاني القرآن : ٣٥٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٥/١ ، والمفنى :

٢٨٥/١ ، والهمع : ١٥١/٢ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٦ .

(٤) ومن ذهب إلى ذلك أيضاً ابن سلام في طبقات الشعراء ، وابن الطراوة وابن
السيد .

انظر طبقات الشعراء : ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٤/١ ، والمفنى

٢٨٥/١ ، وشرح المفصل : ٨٤/٨ ، والهمع : ١٥١/٢ ، وابن الطراوة

النحو ص : ٩٣ - ٩٤ .

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَةً جَرُّوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا (١)

فَنَصَبْتُ (إِنَّ) الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (خَبَةٌ) كَمَا نَصَبْتُ الْأَسْمَ الَّذِي هُوَ الْعَجُوزُ،

ومَقُولِ الْآخِرِ :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ، وَلَتَكُنَّ خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا (٢)

فَانْتَصَبَ الْأَسْمَانِ بَعْدَ (إِنَّ) فِي / قَوْلِهِ (إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا) وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ : (١٥٤/ب)

أَلِفَ الصَّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا أَقَامَ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا (٣)

فَالِهَاءُ فِي (كَأَنَّهُ) اسْمُهَا وَ(كَسِيرًا) خَبَرُهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

كَأَنَّ أَذَنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا (٤)

ف(أَذَنِيهِ) اسْمُ (كَأَنَّ) وَ(قَادِمَةٌ) خَبَرُهَا جَاءَ بِهِ مَنْصُوبًا .

(١) من الرجز ولم أجد له نسبة . ويروى (في مقعدها) مكان (كل ليلة) كما فسى

الدرر ١/١١٢ . والخَبَةُ - يجوز فيها فتح الخاء وكسرهما - الخداعة . والعجوز :
الكثيرة الأكل . والقفيز : مكيال معروف . وهو من شواهد الجمل لابن عصفور :

١/٤٢٥ ، والمساعد : ١/٣٠٨ ، والهمع : ٢/١٥٦ ، واللسان : (جرز) .

(٢) من الطويل نسب في الخزنة لأبي زبيد الطائي ، ونسبه السيوطي لعمر بن ربيعة .

وليس في ديوان أي منهما . والجُنْح - بضم الجيم وكسرهما - طائفة من الليل
والخطى بالضم جمع خطوة وهي ما بين القدمين ، وخففا : جمع خفيفة ، والحراس

جمع حارس . وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٤ ، وشرح

الكافية الشافية : ١/٥١٨ ، والمفنى : ١/٣٧ ، وشرح شواهد : ١/١٢٢ ،

والمساعد : ١/٣٠٨ ، والهمع : ٢/١٥٦ ، والدرر : ١/١١١ ، والأشمونى :

١/٢٦٩ ، والخزنة : ٢/١٤٤ .

(٣) من الكامل مجهول القائل ، وفي وصف فرسان في وقوفه إحدى قوائم ويروى

(يقوم) مكان (أقام) . والصفون : قال في اللسان (صفن) : صفن الفرس

إذا قام على طرف الرابطة ، وصفنت الدابة تصفن صفونا قامت على ثلاث وثنت

سنبك يدها) .

انظر المفنى : ١/٣١٨ ، وشرح شواهد : ٢/٧٢٩ ، وشرح أبياته للبغدادى

٥/٣٠١ ، والبحر المحيط : ٧/٣٨٨ ، واللسان (صفن) وفيه (فلا) مكان

(فما) و(ما يقوم) مكان (ما أقام) .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٦٠٤

وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيضًا الْحَدِيثَ : (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا) ^(١) (فَقَعْرُ) عند اسم (إِنَّ) و(سَبْعِينَ) خبرها ، وهذا كله عند البصريين لا حجة فيه ، لأنَّه متأول على أَنَّ الاسم الثاني المنصوب ليس بخبر .

أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ (ف) (رَوَّاجِعَ) فيه منصوب على الحال ، والخبر محذوف ^(٢) ، والتقدير ياليت أيام الصَّبا أقبلت رَوَّاجِعَ . والعامل في الحالِ الفعل المحذوف الذي هو (أقبلت) لأنَّه حال من الضمير المستتر في (أقبلت) وهو الفاعل ، ويجوز أن تكون هذه الحال من لفظ (أيام) ويكون العامل فيها على هذا (لَيْتَ) بما فيها من معنى التمني ، كما عطلت (كَانَ) في الحال بما فيها من معنى التشبيه ^(٣) في قول الشاعر :

كَأَنَّهُ خَارِبًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ حَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مَفْتَارِ ^(٤)

(ف) (خَارِبًا) حال من اسم (كَانَ) الذي هو الهاء في (كَأَنَّهُ) والعامل فيها على هذا (كَانَ) .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَيُتَخَرَّجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ (خَبَةً) منصوب بإضمار فعلٍ على الذمِّ ، أي : أعنى خَبَةً جَرُوزًا ، و(تَأْكُلُ) في موضع الخبر ^(٥) .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّالِثُ فَالْخَبْرُ أَيْضًا مُحذوفٌ وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ حَرَّاسُنَا تَجَدَّهْمُ أَسْدَا ، أو تَلْفِيهِمْ أَسْدَا ، و(أَسْدَا) منصوب على الحال من الضمير المنصوب في الفعل المحذوف ^(٦) .

(١) كلمة (جهنم) مكررة في الأصل ، والحديث أخرجه مسلم (شرح النووي : ٧٢/٣) في آخر كتاب الايمان عن أبي هريرة ، في باب (أدنى أهل الجنة منزلة فيها) برواية : (لسبعون خريفا) بالرفع على الفصيح ، وفي بعض الروايات لسبعين بالنصب كما أورده المؤلف ، نص عليه النووي في شرحه .

وانظر شرح الكافية الشافية : ٥١٧/١ - ٥١٨ ، وشرح التسهيل : ل/٨١ .

(٢) انظر المننى : ٢٨٥/١ ، والمهم : ١٥٢/٢ .

(٣) انظر الخصائص : ٢٧٥/٢ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٥ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٦/١ .

(٦) المننى : ٣٢/١ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الرَّابِعُ فَقَوْلُهُ (يَمَّا أَقَامَ) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (كَأَنَّ) وَ(مِنْ) لِلتَّبْصِيحِ
 وَ(مَا) مَوْصُولَةٌ وَاقْعَةٌ عَلَى الْخَيْلِ، وَ(أَقَامَ) صَلَّتْهَا وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فَاعِلٌ يَحْضُرُ إِلَى
 (مَا) وَعَلَى مِرَاعَاةٍ لِفِظِهَا، لِأَنَّ لِفِظَهَا مَفْرُودٌ مَذْكَرٌ، وَ(كَسِيرًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي
 (أَقَامَ) كَأَنَّهُ قَالَ: كَانَ هَذَا الْفَرَسُ مِنَ الْغَيْلِ الَّتِي تَقِيمُ عَلَى الثَّلَاثِ فِي حَالٍ أَنْ يَهِيَ
 كَسْرًا.

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْخَامِسُ فَيَتَخَنُّ أَيْضًا عَلَى مِثْلِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ (إِنْ حَرَّاسَنَا
 أَسَدًا) وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ هُنَا: تَوْجِدَانِ قَادِمَةً أَوْ تَلْفِيَانِ قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفًا، عَلَى
 أَنَّ قَائِلَ هَذَا الْبَيْتِ وَهُوَ الصَّمَانِيُّ قَدْ لَحِنَ لِمَا أُنْشِدَهُ بِالنَّصْبِ، لَحْنَهُ الْأَصْمَعِيُّ،
 وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ وَأَصْلَحَهُ لَهُ الرَّشِيدُ فَقَالَ لَهُ: قُلْ تَخَالُ أَنْ نِيْهِ
 إِذَا تَشَوَّفَا.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَحَمَلُوهُ أَيْضًا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ وَ(سَبْعِينَ) ظَرْفٌ (١)، وَالتَّقْدِيرُ:
 إِنْ قَصَرَ جَهَنَّمَ لِيَهْوَى فِيهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا.

السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ اللَّذَيْنِ تَحْمَلُ فِيهِمَا هَذِهِ الْأَحْرَفُ.

وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لَ (كَأَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، كَانَ اسْمًا لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ، فَلَا
 يَكُونُ اسْمًا أَدَاةَ شَرْطٍ وَلَا أَدَاةَ اسْتِفْهَامٍ، وَلَا (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ وَلَا (مَا) التَّحْجِيْبِيَّةُ
 وَلَا نَحْوُ: أَيْمَنَ اللَّهُ (٢)، لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ لَا يَكُونُ اسْمًا لِكَأَنَّ وَأَخَوَاتِهَا. فَأَمَّا قَوْلُ
 الشَّاعِرِ:

(١) شرح الكافية الشافية: ٥١٨/١، والمفنى: ٣٧/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٨/١.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَادِرًا وَطِيَاءً (١)

فليست (مَنْ) فيه اسماً لـ (إِنَّ) لأنها شرطية بدليل أنها قد حُزمتِ الفعليين

بعدها ، وهما (يَدْخُلُ) و(يَلْقَى) وإنما اسْمُ (إِنَّ) ضمير الأمر أو الشأن / محذوف ، (١٥٥/أ) والتقدير : إنه مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ ، و(مَنْ) مبتدأ و(يَدْخُلُ) بعده في موضع الخبر و(يَلْقَى) جواب الشرط ولذلك انجزم ، والجملة الشرطية في موضع خبر (إِنَّ) .

وَكُلُّ مَا جَبَّازٌ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِيَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا كَانَ خَبَرًا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، فلا تقع خبراً لها جعل الطلب كالأمر والنهي والاستفهام كما لا تقع خبراً لِيَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، بل لابد أن يكون خبرها إذا كان جملة يحتمل الصدق والكذب نحو : إِنَّ زَيْدًا قَامَ أبوه ، وَإِنَّ زَيْدًا أبوه قائمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا إن قام أكرمه .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : (وَرَبَّمَا دَخَلْتُ (إِنَّ) عَلَى مَا خَبَرَهُ نَهْيٌ) يقول : رَبَّمَا دَخَلْتُ (إِنَّ) عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي خَبَرَهُ جُمْلَةٌ نَهْيٌ ، فيصير المبتدأ إن ذاك اسماً لها وجملة النهي خبراً لها ، يشير إلى نحو قول الشاعر :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ
إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ (٣)

(١) من الخفيف ونسب للأخطل ولم أجده في ديوانه . والجادر : كناية عن الصبيان من أولاد النصارى ، وكنى بالطباء عن نسائهم : وقيل : يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة .

وهو من شواهد أمالي ابن السكيت : ٢٦٤/١ ، ٢٩٥ ، والجمل : ٢٢١ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٤٢/١ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، ٢٧٧ ، والحلل : ٢٨٧ ، والبسيط ٣١٧ ، ٨٠٧ ، والمفنى : ٣٧/١ ، وشرح شواهد : ١٢٢/١ ، ٩١٨/٢ ، والمهم : ١٦٤/٢ ، والخزانة : ٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، ١٢/٤ ، ٣٨٠ .

(٢) التسهيل ص : ٦١ .

(٣) من البسيط للجميع بن منقذ بن الطماح الأسدي ، وهو فارس شاعر جاهلي قتل يوم جبلة ، من قصيدة يذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله . والرياضة : تهذيب الأخلاق والشيب : جمع أشيب . وقوله :

مَرَّتْ بِرَاكِبٍ مَطْهُوزٍ فَقَالَ لَهَا
ضَرَى الْجَمِيحُ وَسَيِّهٍ بِتَهْذِيبِ
والمطهوز : الموسوم في أصل لحية . =

فالرياضة اسم (إن) و (لا تنصّبك) جملة نهية في موضع الخبر ، ويدلّك على أن (لا)
 ناهية هنا جزم الفعل بعدها ، و (تنصّبك) معناه : تتعبك من النصب الذي هو
 التعب والحناء ، وهذا النهي هنا على معنى لا تتمرّض لأن (تنصّبك) كقوله عز وجل :
 (يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكَ الشَّيْطَانُ)^(١) أي : لا تتمرّضوا لفتنة الشيطان ، ومعنى بقوله :
 (إنّ الرياضة لا تنصّبك للشيب) : أنّ رياضة الهرم عناء وتعب من غير فائدة ، وهو في
 المعنى نحو قول الآخر :

أَتَرَوْنِي عَرَسَكَ بَعْدَ مَا كَرِمْتَ وَمِنَ الْعَنَاءِ رِيَاضَةُ الْهَرَمِ^(٢)
 ومن أمثالهم في هذا المعنى (عودٌ يعلمُ العنج)^(٣) والعود : الجمل المسنن ،
 ومعنى (يعلمُ العنج) : يراعى فيرد على رجليه ، وقريب من هذا المعنى قول الآخر :
 وَالشَّيْخُ لَا يَتْرُكُ أَخْلَاقَهُ حَتَّى يُوَارِيَ فِي شَرَى رَمْسِهِ^(٤)
 ومثل البيت المتقدم أيضاً في جمل جملة النهي خبراً لـ (إن) قول الآخر :

= وهو من شواهد أمالي ابن السجري : ٣٣٢/١ ، وشرح المفضليات : ٢٦ ،
 واصلاح الغلل : ١٨١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٨/٢ ، والتوطئة : ٢١٧ ،
 وحواشي المفصل : ٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨/١ ، والخزانة :
 ٢٩٥/٢ - ٢٩٦ .

(١) من الآية : (٢٧) من سورة الأعراف .
 (٢) من الكامل ولم أجد له نسبة ، وعجزه مثل سائر . انظر أمثال ابن سلام : ١٢١ ،
 والبيان والتبيين : ١٤٥/١ ، ٨١/٢ ، والحيوان : ٤١/١ ، ١٠٢/٣ ،
 والمستقصى : ٣٤٩/٢ .
 (٣) مثل يضرب لمن أخذ في تطم شيء بعد ما كبر . انظر اللسان (عنج) وأمثال
 ابن سلام : ١٢١ ، والمستقصى : ١٧١/٢ ، وعجمرة الأمثال للعسكري :
 ٢٧٩/٢ .

(٤) من السريع لصالح بن عبد القدوس الشاعر المتكلم البليغ . كان يذهب في شعره
 مذهب الحكمة . ويَعْدُهُ :

إِذَا ارْعَوَى عَادَ إِلَى جَهْلِهِ كَذَى الضُّنَى عَادَ إِلَى نَكْسِهِ
 انظره في البيان والتبيين : ١٤٥/١ ، والحيوان : ١٠٢/٣ .

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَصْنَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَن لِيْلِكُمْ نَأْمَا (١)

فَالَّذِينَ اسْمُ (إِنَّ) وَ (قَتَلْتُمْ أَصْنَ سَيِّدَهُمْ) صِلَةُ الَّذِينَ ، و (لَا) حَرْفُ نَهْيٍ لَانْجِزَامِ (تَحْسَبُونَهُ) وَ عَلَامَةُ جِزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَ الْبَطْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ (لَا تَحْسَبُوا) مَعَ مَا بَعْدَهُ فَيُضِي مَوْضِعَ خَبَرٍ (إِنَّ) فَأَخْبَرَ كَمَا تَرَى بِجُمْلَةِ النَّهْيِ .

وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ وَأَخْرَجَهُمَا عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ ، بِأَنْ جَعَلَ الْخَبَرَ فِيهِمَا مَحْذُوفًا وَ ذَلِكَ النَّهْيُ مَحْمُولُهُ ، وَ التَّقْدِيرُ : إِنَّ الرِّيَاضَةَ أَقُولُ لَكَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ . وَ ذَلِكَ الْبَيْتُ الْآخَرُ التَّقْدِيرُ فِيهِ : أَقُولُ لَكُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَن لِيْلِكُمْ نَأْمَا (٢) ، فَالْقَوْلُ الْمَحْذُوفُ هُوَ الْخَبَرُ (إِنَّ) وَ ذَلِكَ النَّهْيُ مَحْمُولُ الْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ وَالْقَوْلُ كَثِيرًا مَا يُحْذَفُ فِي كَلَامِ الْحَرْبِ ، قَالَ تَعَالَى : (فَأَمَّا (٣) الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (٤) أَيْ : فَيُقَالُ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) (٥) فَيُقَالُ لَهُمْ : أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (٦) أَيْ : يَقُولُونَ سَلَامٌ (٧) عَلَيْكُمْ . وَ هَذَا التَّأْوِيلُ فِي الْبَيْتَيْنِ ذَكَرَهُ الشُّلُومِيُّ وَ ابْنُ عَصْفُورٍ (٨) ، وَ هُوَ ضَعِيفٌ

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِأَبِي مَكْعَبٍ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ (جَاهِلِي) يُخَاطَبُ بِهِ بَنِي سَعْدِ

ابْنِ شُعْلَبَةَ فِي شَأْنِ غَلَامٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٣٢ / ٢ ، وَ شَرْحُ الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٢٦ ،

وَالْمَفْنَى : ٥٨٥ / ٢ ، وَ شَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٩١٤ / ٢ ، وَ عِدَّةُ السَّالِكِ : ٣٢٦ / ١ ،

وَالْمِهْمَعُ : ١٥٧ / ٢ ، وَ الدَّرَرُ : ١١٣ / ١ ، وَ حَاشِيَةُ الصَّبَانِ : ٢٦٩ / ١ ، وَ الْخَزَانَةُ :

٢٩٧ / ٤ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٨ / ١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (وَأَمَّا) بِالْوَاوِ وَ هُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (١٠٦) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٣١) مِنْ سُورَةِ الْبَاقِيَةِ .

(٦) مِنَ الْآيَتَيْنِ : (٢٣ - ٢٤) مِنْ سُورَةِ الرِّعْدِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (سَلِّم) وَ هُوَ تَحْرِيفٌ .

(٨) انْظُرْ حَوَاشِيَ الْمَفْضَلِ لِلشُّلُومِيِّ : ٧٩ ، ٨٠٠ .

(٩) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٨ / ١ .

من جهة أنه إضمار ما لا يحتاج المصنف إليه ، ولو نطق به لكان عيباً ، وهو بمنزلة مَنْ يقول : زيد أقول لك أبوه قائمٌ .

ولا / تدخل أيضاً هذه الأحرف على مبتدأ خبره لازم التصدير ، لأن ذلك (١٥٥ / ب) الخبر لو وقع خبراً ل (إن) أو لشيء من أخواتها للزم تقديمه عليها ، ولا يتقدم خبر شيء من هذه الأحرف عليها ^(١) على ما سيأتي بيانه ^(٢) ، فإذا قلت : أين زيد ؟ أو كيف عمرو ؟ أو متى القيام ؟ فلا سبيل إلى دخول شيء من هذه الأحرف على هذه الجملة لما تقدم ، وأيضاً فإن الخبر إن ذلك كان يكون استفهاماً ، وذلك لا يجوز على ما ذكر من أن الطالب لا يقع خبراً لهذه الأحرف ، وإذا قلت : كم يوم سيرى ، على الأخبار بكثرة أيام سيره ، ويكون (سيرى) مبتدأ و (كم) ظرفاً في موضع خبره ولزم تقديمه ، لأن (كم) الخبرية من أدوات الصدور فلا تدخل أيضاً (إن) ولا شيء من أخواتها على هذا المبتدأ هنا للجملة المتقدمة خاصة ، وهي ما كان يلزم من تقدم خبر (إن) عليها وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لو أدخلت (إن) لكنت بين أمرين كلاهما ممنوع :

أحدهما : أن توقع (كم) بعد (إن) فتقول : إن كم يوم سيرى ، والمعنى : إن في أيام كثيرة سيرى ، وهذا لا يجوز ، لأن (كم) كما ذكر تلزم التصدير .

والثاني : أن تقدم (كم) على (إن) فتقول : كم يوم إن سيرى ، وسيرى اسم (إن) و (كم) ظرف في موضع الخبر تقدم لكونه من أدوات الصدور ، وهذا لا يجوز أيضاً لأن تقدم الخبر على الحرف في هذا الباب ممنوع .

وقد تحمّل من هذا أن الاسم في هذا الباب لا بد أن يكون مما يصح كونه مبتدأ إن ذلك ، هو الأصل فيه قبل دخول (إن) وأخواتها ، فعلى هذا لا يكون اسم (إن) وأخواتها جملة ولا ظرفاً ولا مجروراً ، كما لا يكون شيء من ذلك مبتدأ . فأما

(١) في الأصل (عليه) وهو تحريف .

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٦٦٦

ما وقع في الحديث "إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ" ^(١) ففيه قولان :
أحدهما : أَنَّ اسْمَ (إِنَّ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفٌ و(المصوِّرون) مبتدأٌ
و(مِنْ أَشَدَّ) قبله في موضعِ خبره ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (إِنَّ) ، والتقديرُ : إِنَّهُ مِنْ
أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ ، و(مِنْ أَشَدَّ) على هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ
قَامَ مَقَامَهُ لوقوعه خبراً .

والقول الثاني : إِنَّ (مِنْ) في قوله (مِنْ أَشَدَّ) زائدةٌ ، و(أَشَدَّ) هو اسمُ
(إِنَّ) فلفظه خَفَضٌ بمن الزائدة ، وموضعه نَصَبٌ ب(إِنَّ) فعلى هذا لا يتعلَّقُ هذا
المجرورُ بشيءٍ ، وهكذا الحكمُ في كُلِّ حرفٍ زائدٍ لا يتعلَّقُ بشيءٍ ، إذ لا تأثيرَ له سوى
العملِ الذي هو الخفضُ ، ألا تراه لا يمنعُ من كونِ المخفوضِ به مبتدأً أو فاعلاً
أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله أو اسماً لكانَ وأخواتها ، كما يمنعُ من ذلك الحرفُ الذي ليس
بزائدٍ ، مثالُ المبتدأِ المخفوضِ بحرفٍ زائدٍ : ما في الدَّارِ من رجلٍ ، الأصلُ : ما في
الدَّارِ رجلٌ ، ومثالُ الفاعلِ : ما قامَ من رجلٍ ، أي : ما قامَ رجلٌ ، ومثالُ المفعولِ الذي
لم يُسمَّ فاعله : ما ضَرَبَ مِنْ رجلٍ ، أي : ما ضَرَبَ رجلٌ ، ومثالُ اسمِ (كَانَ) :
ما كَانَ مِنْ رجلٍ في الدَّارِ ، أي : ما كَانَ رجلٌ في الدَّارِ ، وهذا القولُ الثاني في
هذا الحديثِ قاله الكسائيُّ ^(٢) ، وهو جارٍ على قياسِ مذهبِ أبي الحسنِ الأَخْفَشِ ، لأنَّ
من مذهبِهِ زيادةُ / (مِنْ) مُطلقاً من غيرِ شرطٍ ، فهذا القولُ الذي قاله الكسائيُّ (١/١٥٦)
جائزٌ ولا بُدَّ على قاعدةِ مذهبِ أبي الحسنِ ، وأما على مذهبِ سييويهِ مِنْ أَنَّ (مِنْ)

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٣٨٢/١٠) في اللباس ، باب عذاب المصورين
يوم القيامة ، حديث رقم (٥٩٥٠) . ومسلم (شرح النووي) : ٩٢/١٤ - ٩٣
في باب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان وتحريم ما فيه صورة ، حديث
رقم (٩٨) ، والنسائي في باب الزينة : ٢١٤/٨ ، وأحمد : ٣٧٥/١ ، ٤٢٦ ،
٢٦/٢ ، ٥٥٥ . وانظر شرح الكافية الشافية : ٢٣٦/١ ، وحاشية الصبان :
٢٦٩/١ ، والمغني : ٣٧/١ ، وشراهد التوضيح : ١٤٨ .

(٢) هذا هو الراجح في أعراب هذا الحديث على هذه الرواية .

(٣) انظر المغني : ٣٧/١ .

لَا تَزَادُ قِيَاسًا إِلَّا بِشُرُوطٍ (١) تَتَبَيَّنُ أَنَّ شَاءَ اللَّهِ فِي بَابِ حُرُوفِ الْخَفْضِ ، فَلَا تَكُونُ زِيَادَتُهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ قِيَاسًا بَلْ شُذُّ وَذًا وَسَمَاعًا لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ زِيَادَتِهَا عِنْدَهُ تَقَدُّمُ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ قَبْلَهَا نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَهَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهَا (٢) فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ مِنْ هَذَيْنِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْطَهُ سَيِّوِيهِ وَالْخَلِيلُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْ حَذْفِ ضَمِيرِ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ فِيمَا حَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ : "إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ" (٣) بَرَفَعَ زَيْدٌ ، قَالَ الْخَلِيلُ : (هَذَا عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ) (٤) يَعْنِي عَلَى إِضْمَارِ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ مَحْذُوفًا ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَ (مَأْخُودٌ) خَبَرُهُ وَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ (بَكَ) وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنَّ) وَهَذَا مِثْلُ الْحَدِيثِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَضَمِيرُ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ قَدْ يَحْذَفُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا ضَمِيمًا عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ ، وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا * (٥)

وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَرَوْنَ بَابَ جَوَازِ حَذْفِهِ الشَّمْرَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ

وسيويه .

(١) ذَكَرَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِي الْبَسِيطِ : (٧١٩ - ٧٢٠) شُرُوطُ زِيَادَةِ (مِنْ) فَقَالَ : (فَأَمَّا (مِنْ) الزَّائِدَةُ فَاسْتَرْطَفْتُ فِيهَا سَيِّوِيهِ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى نَكْرَةٍ . وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ يِرَادَ بِهَا اسْتِغْفَارُ الْجَنَسِ . وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ غَيْرِ الْوَاجِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ) وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، ٢٢٥/٤ ، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ : ١٢/٨ - ١٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٨٤/١ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٣١٩ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ : ١٠٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَتَقَدَّمُهَا) بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ .

(٣) الْكِتَابَ : ١٣٢/٢ .

(٤) الْكِتَابَ : ١٣٤/٢ .

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٦١٩ .

وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَوَازَهُ لَا يَخَصُّ بِالشَّعْرِ ^(١) بَلْ يَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقًا إِذَا
فِيهِمُ الْمَعْنَى ، فَلَوْ جَاءَ مَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ عَلَى الْمَطْرِدِ لِكَانَ بِنَصْبِ زَيْدٍ ، إِنَّ بَكَ زَيْدًا
مَأْخُودٌ ، فزَيْدًا اسْمُ (إِنَّ) وَمَأْخُودُ الْخَبَرِ ، وَ(بِكَ) يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ
الْحَدِيثُ لَوْ جَاءَ أَيْضًا عَلَى الْمَطْرِدِ لِكَانَ بِنَصْبِ (الصَّوْرَيْنِ) عَلَى أَنَّهُ الْاسْمُ وَ(مِنْ
أَشَدَّ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، أَوْ كَانَ يَظْهَرُ الضَّمِيرُ وَلَا يَحْذَفُ فِيهِمَا . وَهَكَذَا الْحَكْمُ
أَبَدًا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ فِيهِ بَعْدَ (إِنَّ) اسْمٌ وَجُمْلَةٌ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ ، فَيَجْعَلُ ذَلِكَ
الْاسْمَ اسْمًا لَهَا ، وَالْجُمْلَةُ أَوْ الظَّرْفُ أَوْ المَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا . قَالَ تَعَالَى :
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ) ^(٢) فَ(الَّذِينَ) اسْمُ (إِنَّ)
و(سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى) صَلَتهُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ
(إِنَّ) . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) ^(٣) فَ(أَنْكَالًا) هُوَ الْاسْمُ ، وَ(لَدَيْنَا)
ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) ^(٤) وَ(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً) ^(٥)
وَ(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ) ^(٦) وَ(إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) ^(٧) فَالْمَجْرُورُ فِي هَذَا
كَلَّمَةً كَمَا تَرَى جُمِلَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَالْاسْمُ الْمَتَّاعُ نَصِبَ اسْمًا لـ (إِنَّ) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ : (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ^(٨)
إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ وَتَعَالَى : (لَا يَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فَ(آيَاتٍ) هُوَ اسْمُ (إِنَّ) مَنْصُوبٌ
بِالْكَسْرِ إِنْ هُوَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ ، وَالْمَجْرُورُ الْوَاقِعُ بَعْدَ (إِنَّ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا ،
وَهُوَ (فِي خَلْقٍ) وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْمَغْفُوضَاتِ عَاطِفٌ عَلَى (خَلْقٍ) ، وَالْمَعْنَى : إِنَّ فِى

(١) شرح الكافية الشافية : ٢٣٦ / ١ .

(٢) الآية : (١٠١) من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٨) من سورة الشعراء .

(٦) من الآية : (٣) من سورة الرعد .

(٧) الآية : (٣) من سورة الجاثية .

(٨) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

هذه الأشياء كلها لاياتٍ لقومٍ يعقلون .

فَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ : إِذَا لَمْ

تَسْتَحِي (١) / فَأَفْعَلُ مَا شِئْتُ (٢) فَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَأَفْعَلُ مَا شِئْتُ) (١٥٦ ب /

هِيَ اسْمٌ (إِنْ) وَ (مِمَّا أَدْرَكَ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَجَازَ وَقُوعُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ اسْمًا لـ (إِنْ)

لأنَّهَا لَمْ تُقْصَدْ قَصْدَ الْجُمْلَةِ إِنَّمَا قُصِدَتْ قَصْدَ الْمَفْرَدَاتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : إِنْ مِمَّا

أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ هَذَا الْكَلَامُ ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ جِيءَ بِهَا

هنا لِلْإِخْبَارِ عَنْهَا فَحُكِّيتُ ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً حَقًّا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِنَّمَا

قَصَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّهُ كَلَامٌ حَقٌّ وَصَدَّقَ فَحُكِّيتُ ، فَإِنَّمَا قَصَدْتَ قَصْدَ

الْمَفْرَدَاتِ لَا قَصْدَ الْجَمْلِ ، وَقَصْدَ الْجَمْلِ هُوَ الْإِخْبَارُ بِمَضْمِنِهَا وَإِرَادَةُ مَعْنَاهَا الَّذِي

لأَجْلِهِ وَقَعَ التَّرْكِيبُ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، تَقْصِدُ نَفْيَ أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ

إِلَّا هُوَ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَمَا إِذَا قُلْتَ : إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَأَفْعَلُ مَا شِئْتُ تَقْصِدُ أَنَّ الَّذِي

لَا حَيَاءَ عِنْدَهُ لَا يَبَالِي بِمَا يَفْعَلُ ، وَلَسْتَ تَرِيدُ الْإِخْبَارَ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ بِشَيْءٍ كَمَا فِي

الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ ، حَيْثُ قُصِدَ فِيهِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ كَلَامِ النُّبُوَّةِ ، فَالْجَمْلُ

إِذَا قُصِدَتْ قَصْدَ الْمَفْرَدَاتِ وَسَيَقَتْ لِلْإِخْبَارِ عَنْهَا مَثَلًا كَمَا تَقْدَمُ تَحْكِي ، وَيَكُونُ حُكْمُهَا

إِنَّ ذَلِكَ حُكْمُ الْمَفْرَدَاتِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهَا ، وَوُقُوعُهَا اسْمًا فِي بَابِ (كَانَ) وَ (إِنْ) وَفِي

غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَلْزَمُ الْمَفْرَدَاتِ ، فَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، وَكَذَلِكَ

قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ : (لَمْ تَسْتَحِي) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ ، فَالْمَضَارِعُ

عِنْدَهُمْ (يَسْتَحِي) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ ، وَعَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ (لَمْ يَسْتَحِ) فَالْمَضَارِعُ عِنْدَهُمْ

(يَسْتَحِي) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَاحِدَهُ . انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ١١٩ / ٣ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (فَتْحُ الْبَارِي : ٥٢٣ / ١٠) فِي كِتَابِ الْأَدَبِ - بَابِ إِذَا لَمْ

تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتُ - حَدِيثُ رَقْمٍ (٦١٢٠) . وَفِيهِ : (مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ

الْأُولَى) .

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَاجْمَلًا حُيِّتَ يَارْجُلُ (١)

فَقَوْلُهُ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (مَكَانَ) قَبْلَهُ ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، أَيْ : هَذَا الْكَلَامُ فِي مَكَانِ قَوْلِهَا (يَاجْمَلًا) وَهَذَا الْكَلَامُ دَاخِلٌ تَحْتَ التَّنْيِ ، فَالْمَعْنَى : لَيْتَ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي هُوَ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) مَكَانَ قَوْلِهَا (حُيِّتَ يَاجْمَلُ) . وَقَدْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) بَدَلًا مِنْ التَّحِيَّةِ الْوَاقِعَةِ اسْمَ (لَيْتَ) ، وَالظَّرْفُ الَّذِي هُوَ (مَكَانَ يَاجْمَلًا) بَدَلٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُ (لَيْتَ) وَهِيَ قَوْلُهُ (كَانَتْ لِي) ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الثَّانِي فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَبْيَنُ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ ، وَالثَّانِي أَبْيَنُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ فَقَوْلُهُ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) لَهُ حُكْمُ الْفُرْدَاتِ وَلِذَلِكَ وَقَعَ مُبْتَدَأٌ أَوْ اسْمًا لـ (لَيْتَ) مِنْ حَيْثُ قَصِدَ قَصْدُهَا فَحُكِيَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ (٢)

فَقَوْلُهُ (كَيْفَ أَصْبَحْتَ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (كَيْفَ أَمْسَيْتَ) عَظْفٌ عَلَيْهِ ، وَ (مِمَّا يَزْرَعُ) فَسَى مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَالْمَعْنَى : هَذَانِ الْكَلَامَانِ مِمَّا يَزْرَعُ الْوَدَّ وَيُورِثُ الْحُبَّ لِمَا فِيهِمَا مِنْ السُّؤَالِ عَنْ أَحْوَالِ الشَّخْصِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهَا ، وَهَذِهِ حَرْفُ الْعَظْفِ أَرَادَ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِكَثِيرِ عِزَّةٍ مِنْ قَصِيدَةِ سَبِيحِهَا أَنَّ عِزَّةَ هَجَرْتَهُ ، وَحَلَفْتَ لَا تَكَلِّمُهُ فَلَمَّا

تَفَرَّقَ النَّاسُ مِنْ (مَنَى) لَقِيْتَهُ ، فَحَيْثُ الْجَمْلُ وَلَمْ تَحْبِهِ فَقَالَ :

حَيْثُ عِزَّةٌ بِعَدِّ الْهَجْرِ وَانْصَرَفَتْ فَحَيٌّ وَبَحْكٌ مِنْ حَيَاكِ يَاجْمَلُ

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا

وَيُرْوَى فِي دِيَوَانِهِ : ٤٥٣ (يَاجْمَلُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ . وَقَوْلُهُ (يَاجْمَلًا) كَانَ الْوَجْهَ

الرَّفْعَ وَتَرَكَ التَّنْوِينَ وَبَنَآؤُهُ عَلَى الزَّمِّ وَلَكِنَّهُ اضْطَرَّ فَنَوْنُهُ وَرَدَّ إِلَى أَصْلِهِ .

وَانْظُرْهُ فِي الْجَمْلِ : ١٦٤ ، وَفِيهِ (فَأَقْبَلُهَا) مَكَانَ (فَأَشْكُرُهَا) ، وَالْحَلَلُ : ١٩٤

وَالْمُسَاعَدُ : ٥٠٢ / ٢ ، وَالْمُهْمَجُ : ٤٢ / ٣ ، وَالْدَرَرُ : ١٤٩ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :

٠١٤٤ / ٣

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ ، لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ رَغْمَ تَوَارِدِهِ فِي كُتُبِ النُّحُو . وَيُرْوَى : (يَغْرُسُ) وَ (يَبْثُتُ)

مَكَانَ (يَزْرَعُ) .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ : الْخَصَائِصِ : ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٢٨٠ ، وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِابْنِ جَنَى

ل ١٢٩ ، وَأَمَّا السَّهِيلِيُّ : ١٠٢ ، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ : ٢٦٣ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٥٨ ،

وَالْمُسَاعَدُ : ٤٧٣ / ٢ ، وَالْمُهْمَجُ : ٢٧٤ / ٥ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١١٦ / ٣ .

و (كيف) اسم استفهام خبر لأصبح متقدّم عليها ، والتاء المتصلة بها هي الاسم ،
ولزم تقدّم هذا الخبر هنا لما فيه من معنى الاستفهام ، وأسماء الاستفهام لها صدر
الكلام ، ويظهر من كلام سيويه أنّ (كيف) ظرف^(١) ك (أين) .

وقد يتصور في الحديث المتقدم أنّ يكون اسم (إنّ) قولاً محذوفاً والجملة معموله

له ، والتقدير : إنّ ما أدرك الناس من كلام النبوة إذا لم تستحي / فافعل ما شئت (١٥٧/أ)
أى : إنّ من الأقوال التي أدركها الناس من كلام النبوة قولهم هذا الكلام ، والأول
أحسن من هذا لأنّ المصدر موصول ومعموله صلتُهُ ، ولا يحذف الموصول وتبقى صلتُهُ
إلا في ضرورة كقول الشاعر :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ ، وَالْحَصَى لَكُمْ قِيَصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا^(٢)

أى : من بين من أثرى ومن أقتّر ، فحذف الموصول الذي هو (من) وأبقى صلتَهُ
الجملة بعده ، وجعل بعضهم^(٣) هذا البيت من حذف الموصوف ، وجعل (من)
المحذوفة نكرة موصوفة بالجملة بعدهما ، وعلى الأول أخذ هابن أبي الربيع ، على أنّ هذا
المصدر أعني القول ليس في الحذف غيره من المصادر ، يجوز حذفه في الكلام لكثرة
ما جاء فعله محذوفاً ، وذلك في كلامهم كثير جداً شائع ، فسهل الأمر عند هم في
حذف هذا المصدر بخلاف غيره من المصادر فإنه لا يجوز أن يحذف ويبقى معموله .

(١) الكتاب : ٢٨٥/٣ - ٢٨٦ .

(٢) من الطويل للكثير يمدح بنى أمية . القيص - بكسر الصاد وفتحها - المصدر
الكثير من الناس . أثرى : يقال : ثرى الرجل يثرى ثراً وشراً فهو ثرى إذا كثر
ماله . وأقترا : القتر والتقتير : الرقة من العيش ، وأقترا الرجل : افتقر ،
والمسجدان : هما المسجد الحرام بمكة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم
بالمدينة المنورة . انظر ديوانه : ١٩٢/١ ، وإصلاح المنطق : ٣٩٧ ، والانصاف
٢/٧٢١ ، اللسان والصاح : (ثرا ، قيص ، قتر) ، والمشوف المحل :
١/٣٨٥ ، وعمدة الحافظ : ٥٤٨ ، والأشمونى : ٣/٧٠ ، ومعجم مقاييس
اللغة : ٤٩/٥ .

(٣) وهو السيرانى كما علقه الناسخ في الحاشية .

فإن قلت : ومَلَّا كان هذا الحديثُ محمولاً على مثل ما حُمِلَ عليه الحديثُ المتقدمُ الذي هو : (إِنَّ من أَشدَّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرونَ) من كونِ اسمِ (إِنَّ) ضميراً لأمر أو الشأنِ محذوفاً والجملةُ بعده في موضعِ الخبرِ ، والتقديرُ : (إِنَّهُ مِمَّا أدركَ الناسُ من كلامِ النبوةِ إذا لم تستحي فافعل ما شئتَ) .

فالجوابُ : أنَّ هذا لا يجوزُ حُمْلُ هذا الحديثِ عليه لما فيه من ارتكابِ الشذوذِ في الحديثِ من غيرِ حاجةٍ إليه ، ولا ضرورةً بنا تلجئُ إلى الحملِ عليه كما في الحديثِ الآخرِ ، وذلك أنَّ حذفَ ضميرِ الأمرِ أو الشأنِ أو القصةِ شاذٌّ بآبِهِ الشَّعْرُ على ما تقدمَ من مذهبِ الخليلِ وسيبويه وأكثرِ النحويينَ ، فألجأتنا الضرورةُ في الحديثِ المتقدمِ إلى ارتكابِ هذا الشَّاذِ ، إذ لا مندوحةَ لنا عنه إلا إلى ما هو مثله في الشذوذِ أو أشدَّ شذوذاً منه من زيادةٍ (من) في غيرِ موضعٍ زيادتها لتخلفِ شروطها .

وأما هذا الحديثُ الآخرُ فلنا فيه مندوحةٌ عن هذا الوجهِ الشَّاذِ إلى وجهٍ لا شذوذَ فيه ، وهو ما تقدمَ من جعلِ الجملةِ اسماً لـ (إِنَّ) على سبيلِ الحكايةِ أو كونِ الاسمِ قولاً محذوفاً على ما تقدمَ بيانهُ . فإن قلت : حملُ هذا الحديثِ على ذلك الوجهِ الشَّاذِ يخرجُ عن كونِ الجملةِ اسماً لـ (إِنَّ) ، والخروجُ عن ذلك أولى .

فالجوابُ : أنا لا نسلمُ أنَّ هذه الجملةَ ليست كالمفردِ في كونها اسماً لـ (إِنَّ) ، بل هي والمفردُ في ذلك سَيَّانٍ ، ليس المفردُ أولى بذلك منها لكونها في حكمه كما تقدمَ بيانهُ ، وأيضاً فإنَّ حُمْلَ الحديثِ على ذلك الوجهِ الشَّاذِ لم يخرجك ذلك من كونِ هذه الجملةِ مخبراً عنها ، إذ لا بدَّ إذ ذاكَ أعنى إذا جعلتَ اسمَ (إِنَّ) ضميراً لأمرٍ محذوفاً من كونِ الجملةِ التي هي (إذا لم تستحي فافعل ما شئتَ) مبتدأ ، ومِمَّا أدركَ الناسُ في موضعِ الخبرِ ، فأنت في ارتكابِ ذلك الوجهِ الشَّاذِ إنَّ خرجتَ عن جعلِ الجملةِ اسماً لـ (إِنَّ) فقد وقعتَ في جعلها مبتدأ ، ولا فرقَ في ذلك بينِ المبتدأِ واسمِ (إِنَّ) ، إذ لا يجوزُ أن يكونَ اسمُ (إِنَّ) إلا ما يجوزُ أن يكونَ مبتدأً كما تقدمَ ، وكلاهما لا يكونُ إلا من قبيلِ المفرداتِ لا من الجُمْلِ ، ولا من الظروفِ والمجروراتِ ، فليس في هذا الحديثِ إذاً إلا ما تقدمَ من الوجهينِ ، والله أعلمُ .

المسألة الرابعة : في حذف الاسم أو الخبر في هذا الباب :

وأعلم أنه يجوز حذف الاسم وابقاء الخبر في الكلام إذا كان عليه دليل ^(١) ، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر نحو قول الشاعر :

فَلَوْ كُنْتُ ضُبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
ولكن زنجي عظيم المشافر ^(٢)

التقدير : ولكنك زنجي ، فحذف اسم (لكن) وهو الكاف وأبقى الخبر الذي هو (زنجي) ، إلا أن يكون الاسم ضمير الأمر أو الشأن أو القصة فإنه لا يحذف وإن عليم إلا في ضرورة ، على هذا أكثر النحويين ، وقد تقدم مذهب ابن مالك أنه يجوز ذلك في الكلام ولا ينغصه بالضرورة ومثاله محذوف ، تقدم من قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ البيت ^(٣)

وكذلك قول الآخر :

إِنَّ مَنْ لَا مَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّانَ
ن أُمُّهُ وَأَعَصِي فِي الْخُطُوبِ ^(٤)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٢ / ١ .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو أيوب بن عيسى من بني ضبة . المشافر : جمع مشفر وهو البصير كالشفة للإنسان .

انظره في ديوانه بشرح الصاوي : ٤٨١ / ٢ ، والكتاب : ١٣٦ / ٢ ، والمنصف ١٢٩ / ٣ ، والمحتسب : ١٨٢ / ٢ ، والانصاف : ١٨٢ / ٢ ، وشرح المفصل : ٨١ / ٨ - ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١ / ٢ ، والمقرب : ١٠٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٦ / ١ وروايته (زنجيا) بالنصب ، واللسان (شفر) والخزانة : ٣٧٨ / ٤ .

(٣) تقدم في ص : ٦١٩ .

(٤) من الغنيفة للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها أبا الأشعث بن قيس الكندي . ديوانه : ٣٣٥ ، وروايته :
مَنْ يَلْمِزْنِي عَلَى بَنِي ابْنَةِ حَسَّانَ

ولا شاهد عليها . وهو من شواهد سيديويه : ٧٢ / ٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٨٦ / ٢ ، والايضاح : ١٢٢ / ١ ، والانصاف : ١٨٠ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٧ / ١ - ٤٤٢ ، ٤٧٠ - ٤٧٠ ، والبسيط : ٣١٤ ، وشرح المفصل ١١٥ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١ / ٢ ، والمفني : ٦٠٥ / ٢ ، والخزانة : ٤٦٣ / ٢ ، ١٥٤ / ٣ ، ٣٨ / ٤ .

التقدير: إِنَّهُ أَيْ: إِنَّ الْأَمْرَ ، وَ(مَنْ) مبتدأ شرطية ، ولذلك لا تكون اسماً
 لـ(إِنَّ) ، وَ(لَا مَ) بعده في موضع الخبر ، وهو في موضع جزم بالشرط ، وَ(أَلَمْه) هو
 الجواب وهو المجزوم الثاني ، فحذف الهاء التي هي ضمير الأمر أو الشأن ، وأبقى
 الخبر الذي هو الجملة الشرطية بعد (إِنَّ) . وكذلك أيضاً قول الآخر :

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلِقَ أَمْرًا يَنْوِيهِ
 بَعْدَتْهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزْلُ (١)

أى : (وَلَكِنَّه) وحذف الهاء ، والجملة بعد (لكن) في موضع الخبر ، وَ(مَنْ)
 شرطية ولذلك لا يجوز أن تكون اسم (لكن) ومجزؤها (يَلِقَ) وَ(يَنْزِلُ) وَ(مَنْ)
 ومع ما بعدها في موضع خبر (لكن) .

ومثال حذف ضمير القصة قول الشاعر :-

فَلَوْ أَنَّ مَعِيَ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً
 وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا (٢)

التقدير: فَلَوْ أَنَّهَا ، أَيْ: فَلَوْ أَنَّ الْقِصَّةَ ، والجملة الفعلية بعد (أَنَّ) في موضع
 خبرها ، وحذف الاسم الذي هو الهاء . ويجوز أن نجعل هذا المحذوف هنا ضمير
 الأمر أو الشأن فتقدّره مذكراً (فَلَوْ أَنَّهُ) لكن المختار أن تقدّره في هذا ونحوه ضمير
 مؤنث للقصة ، لأن المرفوع بحق في الجملة بعد (أَنَّ) مؤنث وهو الإقامة ، ومتى كان
 المخبر عنه في الجملة بعد الضمير أعني الفاعل إن كانت الجملة فعلية ، والمبتدأ إن
 كانت أسمية مؤنثاً ، فالمختار فيه أعني في الضمير أن يكون للأمر أو الشأن ، ليكون

(١) من الطويل لأمية بن أبي الصلت. ينويه: مضارع نابه الأمر ، أى نزل به
 والأعزل: الذى لا سلاح معه .

وانظر الشاهد في ديوانه: ٤٦ ، والكتاب: ٧٣/٣ ، وأملى ابن السجري:
 ٢٩٥/١ ، والأنصاف: ١٨١/١ ، وشرح الكافية الشافية: ٢٣٦/١ ، وشرح
 التسهيل: ل/٨٣ ، والمغنى: ٢٩٢/١ .

(٢) من الطويل للراعى . وحى: أى ثبت ، وسرح: اسم رجل .
 وهو من شواهد سيويه: ٧٣/٣ ، والحلبيات: ٢٠٨ ، والأنصاف: ١٨٠/١ ،
 واللسان: (سرع) وفيه (صح) مكان (سرح) ، والخزانة: ٣٨/٤ ، وشرح
 التسهيل: ل/٨٣ .

مذكراً مثله ، قَالَ تَعَالَى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) ^(١) فجاءَ في قوله (إِنَّهَا) بضميرِ
القصة ، لأنَّ الفاعلَ الذي هو الْأَبْصَارُ مؤنَّثٌ وَقَالَ سبحانه : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ
أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) ^(٢) فهي ضميرُ القصة ، لأنَّ المبتدأَ الذي هو (أَبْصَارُ) مؤنَّثٌ ،
و (شَاخِصَةٌ) خبره ، والجملةُ في موضعِ خبرٍ (هِيَ) لأنه أيضاً مبتدأٌ ، وَقَالَ عزَّ وجلَّ :
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ^(٣) فهو ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ المبتدأَ بعده مذكراً وهو
اسمُ اللَّهِ تَعَالَى . وكذلك قوله جَلَّ وتعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ) ^(٤) فجاءَ بضميرِ الأمرِ
أو الشأنِ في قوله (إِنَّهُ) ، لأنَّ المبتدأَ الذي هو (مَنْ) مذكراً ، وَقَالَ سبحانه :
(أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) ^(٥) فالهاءُ في (أَنَّهُ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ الفاعلَ
ب (استمع) وهو (نَفَرٌ) مذكراً ، هذا هو المختارُ كما ذكرنا ، أعني المشاكلة ، وتجاوزُ
المخالفة فيكون الضميرُ للأمرِ أو الشأنِ مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مؤنثاً ، ويكون للقصة
مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مذكراً ، فتقول : هو هندٌ قائمةٌ ، وأنه / تقومُ هندٌ ، قَالَ (١٥٨ / أ)
تعالى : (أَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ) ^(٦) وكذلك تقول : هِيَ زَيْدٌ قائمٌ ، وَأَنَّهَا يقومُ زيدٌ ،
فعلى هذا جميعُ ما تقدَّمَ من الأبياتِ التي حُذِفَ فيها الضميرُ يجوزُ لك أنْ تقدِّره مذكراً
ومؤنثاً على الإطلاقِ ، فَلَمْ أَنْ تَقْدَّرْ (إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلُ) و (أَنَّهَا مَنْ يَدْخُلُ) و (إِنَّهُ
مَنْ لَا مَ) و (أَنَّهَا مَنْ لَا مَ) ولكنَّه مَنْ لَا يَلِيقُ ، ولكنَّهَا مَنْ لَا يَلِيقُ ، ولو أنه حقٌّ ، ولو
أَنَّهَا حقٌّ ، لكنَّ الأولى المشاكلة كما ذكر ، فتقدَّرَ الضميرُ في الأبياتِ الثلاثةِ للأمرِ
أو الشأنِ ، وفي البيتِ الرَّابِعِ وهو الأخيرُ للقصة ، وأما قولُ الشاعرِ :

(١) من الآية : (٤٦) من سورة الحج . وانظر البسيط : ٥٧٨ ، ٦١٥ .

(٢) من الآية : (٩٧) من سورة الأنبياء .

(٣) الآية : (١) من سورة الاخلاص . وانظر البحر المحيط : ٥٢٨ / ٨ .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة طه .

(٥) من الآية : (١) من سورة الجن .

(٦) من الآية : (٦) من سورة التناخين .

وَأَعْلَمُ وَأَيُّنَ أَنَّ مَلَكَكَ زَائِلٌ وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تَدَانُ (١)

فاسم (أن) الثانية فيه ضميرٌ محذوفٌ ويصلح أن يكون للمخاطب فيكون التقديرُ :
وَأَعْلَمُ بِأَنَّكَ كَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَأَنْ يَكُونَ لِلْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ فِيكَوْنَ التَّقْدِيرُ : وَأَعْلَمُ بِأَنَّهُ ،
لَكِنَّ إِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمَخَاطَبِ لَا غَيْرَ ، لِأَنَّهُ إِنْ ذَاكَ لَا يَكُونُ ضَرُورَةً وَلَا
شُدُّ وَذًا ، إِنْ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حَذْفَ الْأَسْمِ إِذَا عَلِمَ وَلَمْ يَكُنْ ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ جَائِزٌ
فِي الْكَلَامِ ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، وَهُوَ حَذْفُ ضَمِيرِ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ ،
لِأَنَّ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ ضَرُورَةٌ بِأَبْهَ الشَّعْرِ ، وَالْبَيْتُ لَا يَحْمِلُ عَلَى الضَّرُورَةِ مَا وَجَدَتْ عَنْهَا
مِنْ دَوْحَةٍ . نَعَمْ عَلَى مَنْ هَبَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، يَجُوزُ
الْوَجْهَانِ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَلْ الْأُولَى عَلَى مَنْ هَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، لِأَنَّهُ زَعَمَ
أَنَّ اسْمَ (إِنَّ) وَأَغْوَاتِهَا إِذَا حُذِفَ فَقَلَّمَا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ (٢) . وَشَلُّ هَذَا
الْبَيْتِ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِي الشَّقْفِيُّ :

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرَكَ كُلَّهُ وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرَّتَوًى (٣)

(١) من الكامل من أبيات قالها غويلد بن نوفل الكلابي للحرث بن أبي شمر الغساني
وكان اعتصبه ابنته . ويروى صدره في اللسان : (دين) .

يا حار ، أيقن ان ملكك زائل
ودانه دينا : أي جازاه .

انظر مجاز القرآن : ٢٣/١ ، ١٦٨/٢ ، والخزانة : ٢٣٠/٤ ، وجمهرة اللغة
٢/٣٠٦ ، وتفسير أبيات الممانى : ٢٧٧ ، وروايته : (وأعلم يقينا) . وقوله
(كما تدين تدان) من أمثال العرب : أي : كما تفعل يفعل بك . انظر
مجمع الأمثال للميداني : ١٥٥/٢ .

(٢) التسهيل ص : ٦٢ .

(٣) من الطويل من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاصي
انظره في البصريات : ٥٧ ، الايضاح : ١٢٣/١ ، والمقتصد في شرحه : ٤٦٦/١ ،
وأما ابن الشجري : ١/١٧٦/١٧٧/١٨٢/٢٨٥/٢٩٤ ، وأما القالسي :
١/٦٧ ، والانصاف : ١/١٨٤ ، والمفني : ١/٢٨٩ ، وشرح أبياته للبغدادى :
٥/١٨١ ، والاشباه والنظائر : ٤/١٦٨ ، والخزانة : ٤/٤٩٠ .

قاسم (لَيْتَ) عند الجمهور ضمير للمخاطب تقديره : فَلَيْتَكَ ، وعند ابن مالك يجوز الوجهان المتقدمان ، فَلَيْتَكَ أَوْ فَلَيْتَهُ ، على أن يكون المعنى : فَلَيْتَ الأَمْرَ أو الشَّانَ ، وهذا هو الأولى عنده .

وأعلم أن في إعراب هذا البيت إشكالا واضطرابا بين النحويين ، فينبغي أن يتكلم عليه هنا (كفافا) خبر (كَانَ) متقدّم عليها و (خَيْرَكَ) اسمها ، و (كله) تأكيد له ، والجملة بعد (لَيْتَ) في موضع خبرها ^(١) ، ولا خلاف في هذا ، وإنما وقع اختلافهم في إعراب النصف الأخير ، فزعم الفارسي ^(٢) أن (شَرَكَ) فيه وجهان : الرفع والنصب ، فالرفع عنده بالمحطوف على اسم (كَانَ) الذي هو (خَيْرَكَ) و (مرتو) عنده معطوف على خبر (كَانَ) الذي هو (كفافا) فهو منصوب وكان ينبغى أن يقول مرتويا ^(٣) ، لكنه سكن الياء ضرورة ، فعلاطة نصبه الفتحة المقدرة في الياء ، فجعل النصب مقدرا فيه كالرفع والخفض ، وهذا من أحسن الضرورات ، لأن لهذا الاسم ونحوه من المنقوصات حالين يكون الإعراب فيهما مقدرا ، وهما : الرفع والخفض ، وحالة واحدة يكون الإعراب فيها ظاهرا وهي النصب ، فلا بأس على الشاعر أن يحمل هذه الحالة الواحدة على ذينك الحالين فيسوي بينهما ، ويجوز أيضا في (مرتو) هنا أن يكون من باب الوقف على المنصوب بالسكون ، فإنما كان مرتويا لكنه وقف عليه بالسكون وهي لفظة لبعض العرب ، فيقول في : رأيت زيدا ، إذا وقف : رأيت زيدا ، كما يقف على

المرفوع والمخفوض / في نحو : قام زيد ، ومررت بزيد . وأكثر ما تأتي هذه اللفظة في (١٥٨/ب) الشعر كقول الشاعر :

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، والأشباه والنظائر : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

(٢) انظر الايضاح : ١٢٣/١ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

شِعْزُ جَنْبِي كَأَنِّي مَهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنَ عَلَى الدَّفِّ اِبْرَأَ (١)

أَرَادَ : اِبْرَأَ ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِجَعَلَ ، لَكِنَّهُ وَقَفَ بِالْأَسْكَانِ وَهِيَ لُغَةٌ رَبِيعَةٌ (٢).

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي فِي (شَرَكَ) الَّذِي هُوَ النَّصَبُ ، فَهُوَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ عَدْلَفٌ عَلَى اسْمِ (لَيْتَ) الْمَحْذُوفِ ، وَ(مَرْتَوٍ) عَدْلَفٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لِلْيَتِ ، (فَمَرْتَوٍ) عَلَى هَذَا مَرْفُوعٌ بِالضَّمِّ الْمَقْدَرَةُ فِي الْبَاءِ كَقَائِي وَغَارٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلَيْتَ شَرَكُ مَرْتَوٍ عَنِّي ، وَ(عَنِّي) فِي كَلَامِ الْوَجْهِينِ مِنْ رَفَعِ (شَرَكَ) وَنَصْبِهِ مَتَعَلِقٌ بِمَرْتَوٍ ، وَ(مَا) مِنْ قَوْلِهِ (مَا ارْتَوَى الْمَاءُ) ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ تَتَقَدَّرُ بِالصَّدْرِ ، أَيْ : ارْتَوَاءَ الْمَاءِ ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ عَلَى حَذْفِ الظَّرْفِ وَاقَامَتْهُ مَقَامَهُ ، كَقَوْلِهِمْ فِيمَا حَكَاهُ سَيِّوِيهِ "سِيرَ عَلَيْهِ خُفُوقُ النَّجْمِ ، وَخِلَافَةُ فَلَانٍ ، وَصَلَاةُ الْحَصْرِ" (٣) ، أَيْ : حِينَ خُفُوقِ النَّجْمِ ، وَزَمَنَ خِلَافَةِ فَلَانٍ ، وَوَقْتَ صَلَاةِ الْحَصْرِ ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ قَبِيلِ الْمَصَادِرِ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ هُنَا (مُدَّةُ ارْتَوَاءِ الْمَاءِ) وَمِثْلُ مَا فِي هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلَمْ تَرَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طَيِّبًا وَإِنْ لَمْ تَطِيبْ (٤)

(١) مِنَ الرَّمْلِ لَعْدِي بْنُ زَيْدِ الْمَبَادِيِّ . وَالشَّعْزُ : الْقَلْقُ مِنْ هَيْمٍ أَوْ مَرَضٍ . وَمَهْدَأٌ : مِنْ أَهْدَأَ الصَّبَى إِذَا عَلَّاهُ لِيَنَامَ . وَالْدَّفُّ : الْجَنْبُ . يَقُولُ : إِنَّ الْهَمْزَ غَشِيَتْهُ فَهُوَ قَلْقٌ كَأَنَّهُ صَبَى يَتَحَاصَى عَلَى النَّوْمِ ، فَهُوَ يَعْمَلُ لِيَنَامَ ، وَكَأَنَّمَا كَوَى الْقَيْنَ - وَهُوَ الْحَدَادُ - جَنْبَهُ بِالْأَبْرِ الْمَحْمَاةِ .

انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٥٩ ، وَاللِّسَانُ : (هَدَأُ) وَالْخَصَائِصُ : ٩٧/٢ ، وَاصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ١٥٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْعَلِ : ٦٩/٩ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٥/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣١/٢ .

(٢) الْأَشْمُونِيُّ : ٢٠٤/٤ .

(٣) الْكِتَابُ : ٢٢٢/١ .

(٤) مِنَ الدَّوَائِلِ لَامِرُ الْقَيْسِ . وَطَارِقًا : آتِيًا بِاللَّيْلِ ، يَعْنِي أَنَّهَا طَيِّبَةٌ الرَّائِحَةِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَتَغَيَّرُ فِيهِ الْأَفْوَاهُ . وَيُرْوَى : (أَلَمْ تَرَانِي) . دِيَوَانُهُ : ٤١/١ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٧٩/٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٨١/٣ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٤٩٩/١ ، وَشَرْحُ السِّيَرَاثِيِّ : ٤٤٧/٣ - ٤٤٨ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٨٤/٣ ، وَمَعْجَمُ الشَّوَاهِدِ : ٥٣/١ .

ف (ما) من قوله (كَلَّمَ) مصدرية على حذف الظرف كما تقدّم ، والتقدير : كَلَّمَ مَجِئِي ، أَي : كَلَّمَ أَوْقَاتَ مَجِئِي ، فلهذا يُقَالُ في (ما) هذه ظرفية مصدرية ، سَمَّيْتُ مصدرية لأنها تتقدّر بالمصدر ، و ظرفية لأنها قامت مقام الظرف المحذوف ، و (كَلَّمَ) هنا ظرف من حيث أضيفت إلى الظرف في التقدير : وإلى ما قام مقامه في اللفظ ، و (كَلَّمَ) إعرابها بحسب ما تضاف إليه كما تقدّم بيانه في باب ما تتحدّى إليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية ^(١) ، و (الماء) في كلا هذين الوجهين على إعراب الفارسيّ مرفوع فاعل بارتوى ^(٢) ، إِمَّا على حذف مضاف أي : ما ارتوى شارب الماء ، أو أصحاب الماء ، أو على أن يكون اسند الارتواء إلى الماء مجازاً واتساعاً ، على طريق المبالغة ، كما جعله أبو الطيّب المتنبيّ (صَادِيّاً) اتساعاً في قوله :

وَحَرٌّ حَجِيرٍ يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيّاً ^(٣)

أى : عطشان ، وكما جعل ساعدة بن جؤيّة (الموحّن كالا) في قوله :
حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مُوهِناً عَمِلُ بَاتَتْ طَرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ ^(٤)

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٦٠ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٩٧ / ١ .

(٣) من الطويل وصدره :

لَقِيتُ الْمَرُورَى وَالشَّنَا خَيْبَ دُونَهُ

ويروى عجزه : وَجِبَتْ حَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيّاً .

والمروى : جمع مرورة ، وهي الفلاة الواسعة . والشنا خيب : جمع سنخوب وهي

القطعة العالية من الجبل . والهجير : شدة الحرّ . والصادى : العطشان .

انظر المفضى : ٢٩٠ / ١ ، وتفسير أبيات المعاني : ٢٩٨ ، وديوان المتنبي

بشرح المعكبرى : ٢٨٩ / ٤ ، وشرح الحماسة لابن جنى : ل / ١٥٢ ، وأمالي ابن

الشجري : ٢٩٧ / ١ .

(٤) من البسيط المساعدة بن جؤيّة المهذلي كما ذكر المؤلف ، يصف بقراً وحشياً .

شأها : ساقها وأزعجها من موضعها . كليل : ضعيف واران برقاً ضعيفاً لكثرة

ما برق طوال الليل . طراباً : مسرعة .

وهو من شواهد سيويه : ١١٤ / ١ ، والمقتضب : ١١٤ / ٢ ، والمنصف : ٧٦ / ٣ =

أى : بَرَقَ كَلِيلٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُلُّ الْمُوهِنَ بِرُؤْيَتِهِ وَتَوَالَى لِمَعَانِهِ ، وَالْمُوهِنُ وَقْتُ مِّنَ اللَّيْلِ ، فَذَكَرَ أَنَّ الْبَرَقَ يَتْرُكُهُ كَالَا ، وَانْتِصَابُهُ هُنَا فِي رَأْيِ سَيُيُوهٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِكَلِيلٍ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَحْمِلُ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ . وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : اتَّحَبْتَ لَيْلَكَ ، أَيْ : سِرْتَ فِيهِ سَيْرًا حَثِيثًا مُتَّعِبًا مُتَوَالِيًا ، وَفِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا اتَّحَبَ نَفْسَهُ لَيْلًا وَكَذَلِكَ هُنَا ، فَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ الْبَرَقُ بِكُلِّ اللَّيْلِ ، فَالْعَرَبُ كَمَا تَرَى تَوْقِعُ الْفِعْلَ عَلَى غَيْرِ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ وَتَنْسِبُهُ إِلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ ، وَتَصِفُ الشَّيْءَ بِصِفَةِ غَيْرِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَجَازٌ وَاتِّسَاعٌ لِّضَرْبِ الْمَبَالِغَةِ ، وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مَلَابَسَةٍ مَا بَيْنَ صَاحِبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ حَقِيقَةً وَمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ مَجَازًا ، أَلَا تَرَى إِلَى بَيْتِ سَاعِدَةٍ كَيْفَ أَوْقَعَ فِيهِ الْإِكْلَالَ عَلَى الْمُوهِنِ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ وَقَعَ عَلَى النَّاطِرِ إِلَيْهِ فِيهِ الْمُنْتَظَرُ لَمَّا عَسَى أَنْ / يَكُونَ مَعَهُ (١٥٩ / أ) مِّنَ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَهَذَا مِمَّا أَوْقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ عَلَى غَيْرِ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ مَجَازًا .

وَمِثَالُ مَا نُسِبَ فِيهِ الْفِعْلُ إِلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ قَوْلُ الْآخِرِ :

وَمَاتَ مَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْحَائِرِ الْأَرْمَدِ (١)

أَلَا تَرَاهُ نَسَبَ الْبَيَاتِ إِلَى اللَّيْلِ فِي قَوْلِهِ (وَمَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ) وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لِصَاحِبِهَا ، فَالْمَعْنَى : مَاتَ فِي لَيْلَةِ كَلِيلَةِ ذِي الْحَائِرِ .

وَمِثَالُ مَا وَصِفَ فِيهِ الشَّيْءُ بِصِفَةِ غَيْرِهِ قَوْلُهُمْ : (نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ) (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

= وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ : ٧٢ / ٦ ، وَالْمَقْرَبُ : ١٢٨ / ١ ، وَشَرَحَ الْجَمْلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ :

٥٦٢ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٩٣٦ - ٩٣٧ ، وَفِيهِ (ظَمَاءٌ) مَكَانَ (طَرَابَا) ، وَاصْلَاحُ

الْخَلَلُ : ٢٢٠ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ : ١٠٣٦ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ٤٣٥ / ٢ ،

وَاللِّسَانُ : (شَأَى - عَمَل) ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٥٠ / ٣ .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي ص : ٥٠٨

(٢) الْكِتَابُ : ٣٣٧ / ١

وَنِمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ (١)

وَالصَّوْمُ وَالنَّوْمُ لَمْ يَقَمَا مِنَ النَّهَارِ وَلَا مِنَ اللَّيْلِ فَلَيْسَا مِنْ صِفَتَيْهِمَا إِنَّمَا هُمَا مِنْ صِفَةِ الْفَاعِلِ فِيهِمَا ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بَيْتٌ سَاعِدَةٌ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ مُوهِنًا ظَرْفًا وَكَلِيلًا بِمَعْنَى كَالٍ ، فَوْصَفَ الْبَرْقَ بِالْكَالِ الَّذِي هُوَ التَّعَبُ وَالْأَعْيَاءُ ، وَلَيْسَ مِنْ وَصْفِهِ فِي الْحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَصْفِ النَّاطِرِ إِلَيْهِ يَتَعَبُ بِذَلِكَ لَخَفَائِهِ وَضَعْفِهِ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا بَيْتُ أَبِي الطَّيِّبِ إِذَا وَصَفَ الْمَاءَ بِالصَّدَى وَهُوَ الْعَطَشُ وَمِرَادُهُ شَارِبُهُ أَيْ : إِنَّ هَذَا الْهَجِيرَ لَشَدَّتِهِ وَلَهْيِهِ يَتَرَكُ شَارِبَ الْمَاءِ فِي حَالِ شَرْبِهِ إِيَّاهُ صَادِيًا ، فَيَكُونُ إِذَا بَيْتُ يَزِيدَ الَّذِي أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ عَلَى رِوَايَةٍ رَفَعَ الْمَاءُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، نَسَبَ الْارْتَوَاءَ إِلَى الْمَاءِ وَمِرَادُهُ شَارِبُهُ مُجَازًا وَاتِّسَاعًا لِلْمَبَالْغَةِ فِي وَجُودِ ذَلِكَ لِأَجْلِهِ إِذَا شَرِبَ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا حَذْفَ الْمُضَافِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا بَيْتُ الْمُتَنَبِّئِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ يَتَرَكُ شَارِبَ الْمَاءِ صَادِيًا ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِلْمَبَالْغَةِ ، فَمَعْنَى الْبَيْتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ تَمَنَّى مِنْ عَدُوِّهِ أَنْ يَكُونَ خَيْرُهُ كُلَّهُ إِلَيْهِ الْكَفُّ عَنْ حُرِّهِ وَأَنْ يَكُونَ شَرُّهُ مَرْتَوِيًا عَنْهُ أَيْ : لَا زِيَادَةَ فِيهِ عَلَى مَا عُمِدَ مِنْهُ ، فَمَعْنَى الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّرِّ بِالْارْتَوَاءِ الْكَفُّ عَنِ الزِّيَادَةِ فِيهِ كَمَا يَكْفُ الْمَرْتَوِي مِنَ الْمَاءِ عَنِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ، فَلَا رَتَوَاءَ فِي الشَّرِّ مُجَازًا وَاتِّسَاعًا وَحَقِيقَتُهُ إِنَّمَا هِيَ فِي شَارِبِ الْمَاءِ . وَالْكَفَّافُ هُوَ الْكَفُّ وَالْمَنْعُ وَهُوَ مُصْدَرُ كَفَّ يَكْفُ إِذَا مَنَعَ ، وَقَدْ رَدَّ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا فِي هَذَا الْبَيْتِ جَمَاعَةً مِنَ النُّحَوِيِّينَ مِنْهُمْ _____

(١) من الدواويل لجبرير ، وصدره :

لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غِيلَانَ فِي السُّرَى

وَأُمُّ غِيلَانَ : هِيَ بِنْتُ جَبْرِيرَ . وَالسُّرَى : سِيرُ اللَّيْلِ ، وَالْمَطِيُّ : جَمْعُ مَطِيَّةٍ وَهِيَ

الرَّاحِلَةُ يَمْتَلِئُ ظَهْرُهَا . دِيَوَانُهُ : ٤٥٤ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِيهِ : ١٦٠ / ١ ، وَأُمَّا لِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٦ / ١ ، ٣٠١ ،

وَالْإِنْصَافُ : ٢٤٣ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٢٣ / ١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : وَصْفُ اللَّيْلِ بِالنَّوْمِ اتِّسَاعًا وَمُجَازًا .

أبو الوليد الوقشي^(١) ، وأبو محمد بن السيد وغيرهما .

أما الوقشي فقال : رفع الماء في هذا من فاحش الخطأ ولا وجه له إلا النصب مفعولاً بارتوى ، وفاعله (مرتو) ومثله في فحش الخطأ رد (مرتو) على (شرك) رفعتَه أو نصبتَه ، يعنى جعل (مرتو) خبراً عن شرك ، قال : لأن الشاعر إنما تمنى أن يمدَّوه شره ويدعه عنه ، ولا يقال في هذا المعنى ارتوى شرك عنى ، ولا معنى لذلك ، والوجه في قوله (وشرك) الرفع حملاً على (كان) لأن بذلك انكشاف معنى الكفاف وتبادل الطرفين فيه .

وأما ابن السيد فقال : هذا غلط من أبي علي والصحيح : ما ارتوى الماء مرتو ، بنصب الماء على أنه مفعول بارتوى ، ويرفع مرتو على أنه فاعل به ، وارتوى ما هنا منصاه (استقى) يقال : رويت الماء وارتويته ، فكأنه قال : ما استقى الماء مستقى ، و (خيرك) وشرك) مرتفعان بـ (كان) و (كفافاً) خبر عنهما ، و (عنى) متعلق بكفاف ، فحاصل مذ هبهما انكار نصب الشر ورفع الماء ، وأنه لا يجوز في (شرك) إلا الرفع بالعطف / (١٥٩ / ب) على اسم (كان) الذى هو (خيرك) و (عنى) متعلق بكفاف كما ذكر ابن السيد ، و (ما) لا خلاف فيها أنها مصدرية ظرفية على ما تقدّم بسطه ، لكن العامل فيها على مذ هبهما ينبغى أن يكون (كفافاً) الذى يتعلق به (عنى) وقد يسوغ أن يكون العامل فيها (لبت) بما فيها من معنى التمنى ، والأول أولى وأحسن فى المعنى . ولا يجوز عندهما إلا نصب الماء على أنه مفعول بارتوى وكذلك لا يجوز في (مرتو) إلا أن يكون مرفوعاً فاعلاً بارتوى ، قدّم فيه المفعول على الفاعل . ومعنى البيت على هذا أن الشاعر تمنى أن يكون غير عدوه وشره مكفوفين عنه لا خير له ولا شره عليه . وما ذكره ابن السيد

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي . من أهل (طليطلة) ولد سنة ٤٠٨ هـ ، وكان عارفاً بالأحكام والحديث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة . وكان من أعلم الناس باللغة والنحو والصروض . توفي بدانية يوم الاثنين جمادى الآخرة سنة : ٤٨٩ هـ . وله : نكت الكامل للمبرد . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٢٧ / ٢ -

من أن (عنى) متعلق بكفاف فيه نظر من جهة أن (كفافاً) مصدر (عنى) معموله ،
 والمصدر موصول ومعموله صلته ، ولا يفصل بين الصلة والموصول بما ليس من الصلة
 إلا بجمل الاعتراض على ما تقدم بيانه في نوع منه آخر من باب الفاعل والمفعول به (١) ،
 وأنت ما هنا على ما ذكره ابن السيد قد فصلت بين المصدر ومعموله ب (كان) واسمها ،
 وليساً ولا بد من صلتها ولا هما جملة اعتراض ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : ضرباً
 كان فعلك زيداً ، تريد : كان فعلك ضرباً زيداً ، فزيداً معمول الضرب ، فلا يجوز
 أن تفصل بينهما ، ولأجل هذا الذى ذكرناه من أن الفصل بين المصدر ومعموله بما
 ليس من الصلة ممنوع منعوا في قوله سبحانه : (لَمَقْتُ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ
 إِذْ تَدْعُونَ) (٢) أن يكون العامل فى (إذ) مقتاً الأول وإن كان المعنى عليه ، إذ معنى
 الآية لمقت الله إياكم حين كنتم تدعون إلى الإيمان فتكفرون ، وذلك فى الدنيا أكبر
 من مقتكم أنفسكم اليوم ، يقال لهم هذا وهم فى النار وذلك أنهم يخضون أنفسهم
 إذ ذاك فينادون بهذا الكلام والمقت هو : البغى ، أى : أبغضكم الله حين كفرتم
 به أكبر من بغضكم أنفسكم حين استقررت فى النار ، فإنما منعوا تعلق (إذ) بالمبتدأ
 الذى هو (مقت) الأول ، لأنه مصدر وقد فصل بينهما بالخبر (٣) الذى هو (أكبر من
 مقتكم أنفسكم) وليس من الصلة وحطوه على أنه متعلق بفعل محذوف يدل عليه (مقت)
 الأول تقديره : مقتكم الله إذ تدعون ، ذكر ذلك ابن جنى (٤) فى هذه الآية ، فعلى
 قياس هذا يكون (عنى) متعلقاً بفعل محذوف يفسره (كفافاً) تقديره : يكف ذلك عني

(١) انظر ما تقدم فى ص : ٨٠ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة غافر . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢٦٣-٢٦٤

(٣) وفى البيان : ٣٢٨/٢ : (بطل أن يقال : يعمل فيه مقت الله ، لأن خبر المبتدأ قد تقدم على (إذ) وليس بداخل فى صلتها ، فلو أعطته فى (إذ) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ ، وهو أجنبي ، وهذا لا يجوز) .

(٤) انظر الخصائص : ٢٥٦/٣ .

وهو يكونُ العاملُ في (ما) من قوله : (مَا ارْتَوَى) وعلى هذا حملهُ ابنُ سَمُونَ (١) ،
 اللهمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ فِي مَوْضِعِ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَجَارِيًا مَجْرَاهُ ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ
 مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّيِّدِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَلَيْتَ مَكْفُوفِينَ كَانَ خَيْرُكَ وَشَرُّكَ عَنِّي ، ثُمَّ وَضَعَ الْمَصْدَرُ
 مَوْضِعَ (مَكْفُوفِينَ) عَلَى مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِمْ : هَذَا بِرَهِمٍ ضَرَبَ الْأَمِيرُ ، أَيْ مَضْرُوبُ الْأَمِيرِ .
 وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (هَذَا خُلِقَ اللَّهُ) (٢) أَيْ : مَخْلُوقُ اللَّهِ ، وَهَذَا الْوَجْهَ أَرَادَ ابْنُ السَّيِّدِ ،
 وَلَا جِلَّ ذَلِكَ أَجَازَ تَعْلُقَ (عَنِّي) بِهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ / يَحْمَلَ مَذْهَبُ (١٦٠ / أ)
 الْوَقْشِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ (كَانَ) حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا
 أَنْ أَوْحِينَا) (٣) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا بِمُعْجَبٍ وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، عَلَى
 أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ (مُعْجَبٍ) وَعَلَى مَعْنَاهُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِيهَا الشَّلُومِيُّ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ
 أَبِي الرَّيِّحِ .

وَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ الْعَامِلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ نَفْسُ الْمَصْدَرِ وَلَكِنَّ الْأِسْمَ الَّذِي هُوَ فِي
 مَوْضِعِهِ وَعَلَى مَعْنَاهُ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى ، فِي الْآيَةِ يَكُونُ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا
 بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى (عَجَبٍ) وَهُوَ (مُعْجَبٍ) لَا بِنَفْسِ (عَجَبٍ) وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُومِيُّ وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ (عَنِّي) بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى
 (كِفَافٍ) وَذَلِكَ مَكْفُوفَانِ لَا بِنَفْسِ كِفَافٍ ، فَأَبْنُ السَّيِّدِ عَلَى هَذَا تَجُوزُ فِي نِسْبَةِ الْحَمَلِ
 إِلَى (كِفَافٍ) وَمَرَادُهُ الْأِسْمَ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْبَهَ عَلَى هَذَا
 وَمَا أَنْكَرَهُ الْوَقْشِيُّ وَابْنُ السَّيِّدِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِنْ زَعَمَا أَنَّهُ لَا يَقَالُ : شَرُّكَ

(١) هُوَ أَبُو الْحَجَّاجِ يَوْسُفُ بْنُ بَيْقِي بْنِ يَوْسُفَ بْنِ يَسْمُونَ التَّجَمِّيُّ الْبَاجِلِيُّ ، وَيَعْرِفُ
 أَيْضًا بِالشَّنْشِيِّ . كَانَ أَدَبِيًا نَحْوِيًّا لَخْوِيًّا فَقِيهًا فَاضِلًا حَسَنَ الْخَطِّ وَالْوَرَاةِ مِنْ
 جِلَّةِ الْحُلَمَاءِ وَعَلِيَّةِ الْأَدْبَاءِ ، عَرِيقًا فِي الْأَدَابِ وَاللُّغَةِ . أَلَفَ الْمَصْبَاحَ فِي شَرْحِ
 مَا اعْتَمَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، وَغَيْرِهِ . تَوَفَّى سَنَةَ : ٥٤٠ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ
 الْوَعَاةِ : ٣٦٣ / ٢ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ . وَتَمَامُهَا : (فَأَرْوِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ
 دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ . وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٥٢٥ / ٥٢٦ .

مرتو ، ولا ارتوى الماء ، لا ينبغي أن ينكر ، لأن المجاز ولا تساع في كلام العرب لا يحصى كثرة ، وكذلك حذف المضاف في كلامهم أكثر من أن يحصى ، وجميع النحويين على أنه مقيس ومما رد إذا علم ، لم يخالف في ذلك أحد منهم إلا شيئاً يحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه لا ينقاس^(١) ، وقد أنكر عليه لكثرتة وانتشاره فإذا كان الأمر على هذا فما المانع من أن يقال : شرك مرتو ، على المجاز في نسبة الارتواء إلى الشر ، والمراد الانكفاف وعدم الزيادة ، فيصير كالمرتوى من الماء حيث كان شارب الماء إذا ارتوى منه ينكف ، ألا ترى إلى قول العرب : ضحك الأرنى^(٢) ، إذا أنبت ، ولا شك أن الأرنى لا تضحك كما أن الشر لا يرتوى ، إنما يكون الضحك ممن يفتقر عن شرب ، كما أن الارتواء إنما يكون من شارب الماء ، ولكن هذا على المجاز والتشبيه ، وذلك أن الأرنى إذا أنبت تبدى عن حسن النبات وتنفق عن الزهر كما يفتقر الضاحك عن الثغر ، وقال الشاعر :

* وضحك المزن بها ثم بكى^(٣)

يريد : بضحكه لمعان برقه وبكائه المطر ، ولا شك أن المزن وهو السحاب لا يضحك ولا يبكي ، وقال الآخر :

في مجلس ضحك السرور به
عن ناجذيه وحلت الخمر^(٤)

ولا شك أن السرور لا يضحك عن ناجذين . وقال الآخر :

إذا لقيت حرب عوان مضرة
ضروس تهر الناس أنيابها عسل^(٥)

(١) انظر الخصائص : ٣٦٢/٢ .

(٢) انظر الصناعتين : ٢٨٣ .

(٣) من الرجز ، أورده الجاهظ من غير عزو في كتابه الحيوان : ٧٥/٣ .

(٤) من الكامل لأبي نواس ، من قصيدة له بعنوان (مجلس السرور) . حلت الخمر :

أصبحت حالاً ، انظره في ديوانه ص : ٤٧٨ ، والصناعتين ص : ٣٠٤ .

(٥) من الطويل لزهير بن أبي سلمى . لقيت الحرب : حملت أي اشتدت وقويت ، والحرب

العوان : التي تكرر ، الضروس : العضوض العنيفة التي تطحن المحاربين وتنهكهم

تهر الناس : أي تصيرهم يهرون أي يكرهونها . عسل : كالحمة معوجة .

انظره في ديوانه ص : ١٠٣ ، ومعاني القرآن للزجاج : ١٢٢/١ ، والصناعتين ص :

٢٩١ ، واللسان (عسل) .

ومعنى لَقِحتَ : حَمَلتَ بأخرى ، ولا شكَّ أَنَّ الحربَ لا تَلقَحُ إِنَّمَا تَلقَحُ الأُنثى من الحيوانِ وإِنَّمَا ذلك عبارة عن شدَّتِها بكمالِها وتضاعفِها كالحامل . وكذلك وصفُهُ الحربَ بأنَّها ضُرُوسٌ وليس لها أضرارٌ تعنى بها ، والضُرُوسُ هى المَضُوعُ بأضرارِها وإِنَّمَا هذا عبارة عن إيلاَمِها كما يكونُ ذلك من الضُرُوسِ ، فهذا ونحوه وهو كثيرٌ جداً يشهدُ لصحة ما أخذ الفارسيُّ من أَنَّ (مرتوياً) خبرٌ عن (شَرَك) فلا معنى لانكاره .

وأما (ارتوى الماء) بالرفع على ما جوزه أيضاً فقد تقدَّم أنه / يتخجُّ إِمَّا على (١٦٠ / ب) حذفِ المضافِ وإِمَّا على المجازِ والتَّساعِ على ما تقدَّم بسطُهُ ، وقد تقدَّمَت نظائِرُهُ وما يشهدُ بصحته ، فلا وجه لانكاره أيضاً .

وبالجملة فَكَلَّا الوجهين في هذا البيتِ جائزٌ ومستقيمٌ ، أعنى مذ هب الفارسيُّ والمذ هب الآخر ، لا يمتنعُ واحدٌ منهما ، ففي هذا البيتِ وجوهٌ من الإعرابِ وضبطِها أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ (شَرَك) و (الماء) محملاً فيجوز فيه من الإعرابِ وجهان :

أحدهما : مذ هب الفارسيُّ من أَنَّ (شَرَك) معطوفٌ على اسمِ (كان) و (مرتو) معطوفٌ على غيرِها ، و (الماء) فاعلٌ بارتوى .

والثانى : أَنَّ يكونَ (شَرَك) معطوفاً على (خيرك) و (الماء) فاعلٌ بارتوى ، و (مرتو) فى موضعٍ نصبٍ موضوعٌ موضعَ المصدرِ ، فكأنَّه قالَ : فليتكَ كانَ خيرُكَ كلهُ وشَرُكُكَ كفافاً عَنِ ما ارتوى الماءُ ارتواءً ، لكنه وضع اسمَ الفاعلِ وهو (مرتو) موضعَ المصدرِ الذى هو (ارتواء) وعلى محناه ، وهذا الوجهُ الثانى قاله ابنُ بابشاذ (١) وهو (على) المعنى الذى فى ما أخذ الوقشى وابنُ السِّيد كما تقدَّم ، وليس بسديدٍ لما فيه من وضعِ اسمِ الفاعلِ موضعَ المصدرِ المؤكِّدِ بفعله المفعولُ به ، وذلك شأنُ نادرٍ لا يقالُ ما وجدتُ عنه مندوحةً ، ألا ترى أَنَّكَ لا تقولُ قامَ زيدٌ قائماً ، تريدُ : قامَ زيدٌ قياماً ، تنصبُ (قائماً) نصبَ المصدرِ ، إِنَّمَا يكونُ هذا مع كونِ الفعلِ لازماً الحذفِ فى مثلِ : أقائمُ

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ل / ٢٩٠ .

(٢) كلمة (على) مكررة فى الاصل .

وقد قَعَدَ النَّاسُ ^(١) ، تريدُ : أقيماً ، على أن رأى جماعةٍ من النحويين ^(٢) أن (قائماً) في مثل هذا حال مؤكدة قامت مقام الفعل ، وليس في موضع المصدر ، والأصل : أتقوم قائماً ، ثم حُذِفَ الفعلُ اكتفاءً بالحال الدالة عليه ، وهي (قائماً) وكان أكثرُ النحويين على هذا الثاني استكراهاً منهم لوضع (قائم) ونحوه موضع المصدر ، وكلامُ سيويهِ ^(٣) محتملٌ للقولين ، والله أعلم .

والصَّوابُ إذا رفعنا (الماء) وأخذنا البيتَ على المعنى الذي في مأخذِ الوقشيَّ وابنِ السَّيِّدِ ، أن يكونَ الماءُ فاعلاً على حذفِ المضافِ كما ذكرَ قبلُ ، و(مرتو) مرفوعٌ بدلٌ منه ^(٤) بدلٌ شئٍ من شئٍ ، كأنَّه قالَ : ما ارتوى صاحبُ الماءِ مرتويه ، ومرتوى الماءُ هو صاحبه ، وحذفَ معمولٌ (مرتو) وهو الضميرُ كما يحذفُ من الصلة في مثل قوله سبحانه : (فاقني ما أنت قاني) ^(٥) المعنى : فاقني ما أنت قاضيه ، أو يكونَ (الماءُ) فاعلاً إما على المجازِ والاتِّساعِ أو على حذفِ المضافِ كما تقدَّم ، و(مرتو) منصوبٌ حالاً من هذا الفاعلِ ، وتكونُ حالاً مؤكدةً ، أي : ما ارتوى الماءُ في حالِ كونه مرتوياً ، وسكنَ الياءُ إما للوقوفِ أو ضرورةٍ على ما تقدَّم قبلَ هذا . والحالُ يجوزُ أن تأتي مؤكدةً قالَ عز وجل : (فتبسم ضاحكاً من قولها) ^(٦) فضا حكاً حالٌ من فاعلِ (تبسم) وهو الضميرُ المستترُ فيه ، وقد حصلَ معناها من الفعلِ فهي إذا مؤكدة ، وتقولُ على قياسِ هذا : أقام زيدٌ قائماً ، على أن يكونَ (قائماً) حالاً مؤكدةً من زيدٍ ، ويجوزُ أيضاً على المعنى الذي أخذَ به الفارسيُّ في البيتِ إذا رفعنا (شرك) و(الماءُ) أن يكونَ (شرك) مبتدأً و(مرتو) خبره فيكونُ مرفوعاً / بالضمَّةِ المقدَّرة في الياءِ لأنه منقوصٌ كقائني وفاز ، و(الماءُ) (أ/١٦١) فاعلٌ على ما تقدَّم ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ معطوفةٌ بالواوِ على الجملةِ الواقعة

(١) الكتاب : ٣٤٠/١ ، وانظر المقتضب : ٢٢٩/٣ .

(٢) وضهم السيرافي . انظر شرح الكافية للرضي : ٢١٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/١

(٣) الكتاب : ٣٤٠/١ .

(٤) أي : من المضاف .

(٥) من الآية : (٧٢) من سورة طه .

(٦) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

خبراً لـ (لَيْتَ) وهي قوله (كَفَافاً كَانَ خَيْرٌ كُلُّهُ) فكأنه قال : وليتَكَ شَرُّكَ مَرَّتَوْ عَنِّي
ما ارتوى الماءُ ، فيكون موضعُ الجملةِ المعطوفةِ على هذا رفعاً ، لأنها عطْفٌ على
خبرِ (لَيْتَ) غير أن في هذا الوجهَ ضعفاً لما فيه من عطْفِ الجملةِ الاسميةِ على الفعليةِ
لأنَّ قوله (كَفَافاً كَانَ خَيْرٌ) جملةٌ فعليةٌ ، والجملةُ بعد الواوِ جملةٌ اسميةٌ ، وقد
تقدَّمَ أنَّ ذلك ضعيفٌ ^(١) وإن كان جائزاً عند الجمهورِ ، وابن الطراوةِ ^(٢) يمنعه .

ويتصور أيضاً أن تكون الواوُ واو الحالِ ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ بعدها في
موضعِ الحالِ من اسمِ (كان) والعاملُ في هذه الحالِ (كان) لأنها العاطفةُ في صاحبها
وهذا على مذهبٍ من يجهز أن تعملَ (كان) وأخواتها في الحالِ والظرفِ والمجرورِ ^(٣) ،
وليس ذلك من مذهبِ الفارسيِّ على ما تقدَّمَ في باب (كان) ^(٤) . فهذه ستةُ أوجهٍ فيما
إذا رفعتَ (شَرُّكَ) و (الماءَ) . فإنَّ نصبَ (شَرُّكَ) مع رفعِ (الماءِ) أيضاً ، فقد
تقدَّمَ مذهبُ الفارسيِّ أنه معطوفٌ على اسمِ (لَيْتَ) المحذوفِ ، و (مرتو) معطوفٌ على
الجملةِ بعدها التي هي في موضعِ خبرها ، ويجوز إذا أخذنا معنى البيتِ على ما أخذه
الوقشيُّ وابنُ السَّيِّدِ أن يكونَ (وشَرُّكَ) مفعولاً معه والنَّاصِبُ له (كان) لكنَّ هذا على
مذهبٍ من يجهز في (كان) وأخواتها أن تعملَ في غيرِ اسمِها وخبرها من الظَّرفِ
والمجرورِ ونحوهما ، ويجرى على هذا الوجهِ في (مرتو) من قوله (ما ارتوى الماءُ
مرتو) ما تقدَّمَ من مذهبِ ابنِ بابشاذٍ ، والوجهين بعده وهما البديلُ والحالُ .

وأما إذا نصبتَ (الماءَ) فإنَّ رفعتَ (شَرُّكَ) لم يستقم في البيتِ إلا ما ذكره
الوقشيُّ وابنُ السَّيِّدِ من أن (شَرُّكَ) معطوفٌ على (خَيْرُكَ) و (مرتو) فاعلُ (ارتوى)
و (الماءَ) مفعوله ، وإن نصبتَ (شَرُّكَ) فهو مفعولٌ معه والعاملُ فيه (كان) على
مذهبٍ من يجهز ذلك كما تقدَّمَ ، و (مرتو) فاعلُ و (الماءَ) مفعولٌ ، ومعنى البيتِ

(١) انظر ما تقدَّمَ في ص : ٤٥٨

(٢) انظر البسيط : ٥١٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٨٨ .

(٣) انظر المجمع : ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

(٤) انظر ما تقدَّمَ في ص : ٥٧٤

على هذا على حسبما تقدّم في مذهب الوقيشي وابن السّيد ، وقد تقدّم في باب (كان) أن سيويوه يميز عمل (كان) في المفعول معه حيث ذكر في قولهم : ما أنت وزيداً (١) ، أنه على إضمار (كان) أي : ما تكون وزيداً ، وهي الناصبة للمفعول معه الذي هو زيد ، ولا يصح أن تكون ما هنا تامة على ما تقدّم بيانه في باب (كان) ، ولا يستقيم في هذين الوجهين اللذين ذكرا في نصب الماء مع رفع (شرك) أو نصبه مذهب الفارسي لأنك ان جعلت (مرتوياً) خبراً عن الشر مع الحمل على (كان) أو على (ليت) يقي (ارتوى) بغير فاعل ، فجعلت الأوجه في هذا البيت عشرة ، ثمانية في رفع (الماء) مع رفع (شرك) ونصبه ، ووجهان في نصب (الماء) مع رفع (شرك) ونصبه أيضاً ، والمختار منهما رفع (شرك) بالمطوف على اسم (كان) ونصب (الماء) مفعولاً بارتوى ورفع (مرتوياً) فاعلاً به ، وهكذا رواه أبو علي (٢) البغدادي في الأمالي (٣) ، وهو الذي يرويه أكثر الناس / وصححه أبو الحجاج بن يسمون ، وهو الذي ذهب إليه الوقيشي (١٦١/ب) وابن السّيد على ما تقدّم بيانه ، وهو سالم من المجاز واستعمال لفظ (مرتوياً) في غير موضعه ومن حذف المضاف في قوله (ارتوى الماء) مع صحة معناه ووضوحه ، وما ذكره ابن السّيد من أن (ارتوى) في هذا البيت بمعنى (استقى) والمعنى ، ما استقى الماء مستقياً ، فإنما أرتكب ذلك لأن (ارتوى) فيه قد تعدى إلى الماء بنفسه ، ولو كان من الرّوى الذي هو غيّد العطش وهو الشّبع (من) (٤) الماء لما تعدى بنفسه

(١) الكتاب : ٣٠٣/١ ، وانظر ما تقدم في ص : ٥٧٨

(٢) هو اسماعيل بن القاسم بن عيذون أبو علي القالي المعروف بالبغدادي ، ولد سنة ٢٨٨ هـ بد ياربكر. أخذ النحو والعربية والأدب عن ابن درستويه والزجاج والأخفش الصغير وابن دريد وابن السراج وغيرهم. كان أعلم الناس بنحو البصريين في عصره. صنف الأمالي ، والنوادر ، والمقصود والممدود ، والبارع في اللغة وغير ذلك. توفي بقرابة سنة : ٣٥٦ هـ.

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٥٣/١ ، وانباه الرواة : ٢٠٤/١ ، وشذرات

الذهب : ١٨/٣ .

(٣) الأمالي : ٦٨/١ .

(٤) كلمة (من) مكررة في الأصل .

بل كان ينبغي أن يقول : ما ارتوى من الماء مرتين ، والأولى أن يكون من الرى^(١) لأنه أبين في المعنى ، ويكون على حذف حرف الجر الذي هو (من) ولما حذف انتصب الاسم ، فيكون الماء منصوباً على اسقاط حرف الجر ، وقد حكى ابن القوطية^(٢) أنه يقال : رويت من الماء ، ورويت الماء^(٣) ، فقولهم : رويت الماء ، إنما وجهه حذف حرف الجر ، فذلك يكون (ارتوى) هنا ، إذ قد سمع في الكلام في (رويت) ، وحكم (ارتويت) كحكمه لأنه بمنزلة وعلى معناه ، وفيما ذكره الفارسي من نصب (شرك) بالمعطف على اسم (ليت) المحذوف ضعف^(٤) ، وهو ما فيه من حذف المعطوف عليه ، ألا ترى أن اسم (ليت) وهو الكاف في قولك (ليتك) قد حذف مع أنه قد عطف عليها قوله (وشرك) فكان ينبغي لما عطف عليها ألا يحذفها ، لأن حذف المعطوف عليه قليل جداً لا يقاس عليه إلا في ضرورة كقول الشاعر :

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلْ^(٥)

أراد : (فإذا هو وذلك) ، واسم الإشارة الذي هو (ذلك) معطوف على (هو) فحذف (هو) مع أنه معطوف عليه ، وذلك قبيح ارتكبه لضرورة الشعر ، فيكون ذلك البيت في نصب (شرك) على ما أخذ الفارسي من هذا القبيل ، ولأجل هذا منعوا حذف

(١) انظر اللسان : (روى)

(٢) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم المصروف بابن القوطية القرطبي أبو بكر النحوي . كان أماً في اللغة والعربية ، حافظاً لهماً مقدماً فيهما على أهل عصره ، حافظاً لأخبار الأندلس . صنف الأفعال ، والمقصود والممدود ، وتاريخ الأندلس ، وشرح رسالة أدب الكاتب . توفي سنة ٣٦٧ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١ / ١٩٨ ، وابتداء الرواة : ٣ / ١٧٨ ،

وتاريخ علماء الأندلس : ٢ / ٧٨٢ .

(٣) انظر كتاب الأفعال له ص : ١٠٥ .

(٤) في الأصل (ضعفاً) بالنصب .

(٥) من الكامل لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) أحد بني سمد بن هذيل .

ويروي (حينه) مكان (ذكره) ، انظر ديوان الهذليين : ٢ / ١٠٠ ، وشرح

الكافية الشافية : ٣ / ١٢٦٠ .

الضمير من الصلة إذا أُتبع بالعطف وإن اجتمعت فيه شروط الحذف فلا يجوز في قولك الذي ضربته وزيداً عمرو ، أن تحذف الهاء فتقول : الذي ضربت وزيداً عمرو ، لأنها قد عطف عليها زيد ، وأجاز الفراء ^(١) وأبو علي ^(٢) الدينوري حذف هذه الهاء هنا ، وإن كانت قد عطف عليها ، وما تقدم من مذهب الفارسي في هذا البيت ذكره في الايضاح ^(٣) ، ووقع له كذلك في التذكرة ، وتبعه عليه ابن جني ، ومن المتأخرين ابن أبي الربيع ، وانتهاء الكلام على هذا البيت انتهى الكلام على حذف اسم (إن) وأشواتها وما يتعلق به .

وأما خبرها فحذفه جائز إذا علم في الكلام وغيره نحو قولهم : إن مالا وإن ولداً وإن عدداً ، فالاسم المنصوب بعد (إن) اسمها وخبرها محذوف ، أي : إن لنا مالا ، وإن لنا ولداً ، وإن لنا عدداً ، ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحداً إن الناس (إلب) ^(٤) عليكم ؟ فيقول : إن زيدا ، وإن عمراً ، أي : إن لنا زيدا ، وإن لنا عمراً ، ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين في حق الانصار : " أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ " قالوا : نعم : قال : فَإِنَّ ذَاكَ " أي : فَإِنَّ ذَاكَ مكافأة لهم ، والمعنى : إن معرفتكم بصنيعهم معكم واحسانهم مكافأة منكم لهم ^(٥) . ومنه أيضاً

(١) انظر المهمم : ٣١١/١ .

(٢) هو أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي ، ختن ثعلب ، أصله من الدينور ، قدم البصرة وأخذ عن المازني كتاب سيويه ، ثم دخل بغداد فأخذ عن المبرد أيضاً مع تحمله الملام من ثعلب ، ثم وفد الى مصر متوطناً . وله مؤلفات في النحو منها : المذهب في النحو ، وضائر القرآن . توفي سنة : ٢٨٩ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٠١/١ ، وأنباه الرواة : ١٤٣/٢ .

(٣) الايضاح : ١٢٣/١ .

(٤) زيادة من الكتاب : ١٤١/٢ .

(٥) قال السهيلي في أماليه : ٤٦ : (رواه أبو عبيد (القاسم بن سلام) في شرح

الغريب) . وانظر الجني الداني : ٤٢٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ل ٣٢

(٦) أمالي ابن الشجري : ٣٢٢/١ .

البيت المتقدم على رواية من رواه ، ولكن زنجياً عظيم المشافر بالنصب (١) ، فزنجياً
اسم (لكن) وعظيم المشافر وصف له ، وغيرهما محذوف تقديره : ولكن زنجياً عظيم
المشافر لا يعرف قرابتي . وقد رجح سيبويه (٢) - رحمه الله - النصب في هذا البيت
على الرفع ، لأن حذف الخبر في كلام العرب أكثر من حذف الاسم حتى ذهب بعضهم
إلى أن حذف الاسم لا يجوز إلا في ضرورة ، سواء أكان ضمير الأمر أو الشأن أو القصة
أم غير ذلك ، وإليه ذهب ابن جني (٣) وأبو الحجاج الأعم (٤) ، وابن بابشاذ (٥) ،
وربما نسب لسيبويه . وعلى الضرورة حطوا جميع ما تقدم من الأبيات في حذف الأسم ،
وأجازوا أن يقدّر الاسم في البيت الأخير منها ، فليتك كفافاً أو فليته كفافاً ، على
أن يكون الاسم ضمير المخاطب أو ضمير الأمر أو الشأن وكذلك قول الآخر :
فليت دفعتم الهم عنى ساعة فليتنا على ما خيلت ناعى بال (٦) (٧)

(١) رواه ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٢٦/١ ، بالنصب .

(٢) الكتاب : ١٣٦/٢ .

(٣) المحتسب : ١٨٢/٢ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى المعروف بالأعلم (لانشقان
شفته العليا) ولد بـشنتمرية (مدينة في غرب الأندلس) رحل إلى قرطبة
فتلقى عن ابراهيم الاقليلي وغيره . كان عالماً بالعربية واللغة ومعانى الأشعار ،
حافظاً لها ، حسن الضبط لها . وكانت تغلب عليه النزعة الأدبية . كف بصره
آخر حياته . له من المصنفات : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح شواهد سيبويه
وشواهد الجمل ، وديوان زهير ، والحماسة وغير ذلك . مولده سنة ٤١٠ هـ
وتوفى بأشبيلية سنة : ٤٧٦ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٥٦/٢ ، ومعجم الادباء : ٦٠/٢٠ ، والصلة
رقم : ١٣٩١ .

(٥) انظر شرح الجمل له : ل ٣٣/٣ .

(٦) في الأصل (و) بدون الهمزة .

(٧) من الطويل لمدى بن زيد الحبادي ، انظره في ديوانه : ١٦٢ ، والنوادر

٢٥ ، وأما ابن الشجرى : ١٨٣/١ - ٢٩٥ ، والايضاح : ١٠٦/١ ،

والانصاف : ١٨٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٢/١ ، والمفنى : ٢٨٩/١ =

أى : فليتك أو فليته . ومن حذف الخبر أيضاً قول الآخر :

وما كنت ضففاً ولكن طالباً أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل^(١)

ف (طالباً) اسم (لكن) و (أناخ) مع ما بعده في موضع الصفة لطالب ، والخبر محذوف والتقدير : ولكن طالباً منيخاً أنا ، وسأخ هنا جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، لأن لهذه النكرة ستوقاً للاخبار عنها وهو الوصف ، وقد تقدم في باب (كان) أن النكرة التي لها ستوق يجوز جعلها الاسم والمعرفة الخبر^(٢) ، وإن كان المختار العكس ، وذلك جارٍ في هذا الباب ، إذ لا فرق في ذلك بين باب (كان) وباب (إن) . وقد أجاز سيويه : إن قريباً منك زيد^(٣) ، وإن غيراً منك عمرو ، لأن هذه النكرة لها ستوق وهو المفعول ، ألا ترى أن (منك) يتعلق بقريب وكذلك (منك) الواقع بعد (خير) .

ومن حذف الخبر أيضاً قوله عز وجل : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم) وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد^(٤) .
تقديره : هلكوا وضلوا ، ويكون قوله : (وإنه لكتاب) إلى قوله (من حكيم حميد) اعتراضاً بين اسم (إن) وخبرها ، أو يكون حالاً من الذكر ، والأول أحسن .
ومنه من يقدّر الخبر : إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به^(٥) وإنه لكتاب

= شرح شواهد للسيوطي : ٦٩٧/٢ ، والخزانة : ٣٨١/٤ ، وأنشد ابن

منظور في اللسان (بول) عجزه من غير عزو.

(١) من الطويل وهو للأخضر بن هبيرة كما في اللسان : (ضبط) .

والضفاط : المحدث الذي يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضاً الذي يختلف

على الحميم من قرية إلى قرية ينقل الصرة والمتاع . والمطلب هنا طلب البأسل

الضالة . انظر الكتاب : ١٣٦/٢ ، والمخصص : ١٣٢/٧ ، وشرح الجصل

لابن عصفور : ٤٤٣/١ ، وفيه : (وأقرى) مكان (قليلاً) و (سميل) مكن (سبيل)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤

(٣) الكتاب : ١٤٢/٢ .

(٤) الأيمان : (٤١ - ٤٢) من سورة فصلت .

(٥) معاني القرآن : ١٩/٣ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢٧٣/٢ ، والبحر المحييط :

٥٠٠/٧ ، والمغنى : ٥٤٩/٢

عزیزٌ ، فالواو على هذا من قوله (وإِنَّه) وأَوَّ الحَالِ من / الضمير المحذوف في (بِهِ) (١٦٢ / ب)
وَحَذَفَ (كَفَرُوا بِهِ) لتَقْدِيمِ ذكره ، حَيْثُ قَالَ : (كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) ومَقِيتِ الحَالِ ، وهذا
التَقْدِيرُ أَحْسَنُ من الأولِ وأَجْوَدُ ، ومنهُ هَبْ أبى عمرو بن الملاء ^(١) في هذه الآية
أَنَّ الخبرَ ليس بمحذوفٍ وهو عنده ^(٢) الجملة التي هي قوله سبحانه (أُولَئِكَ يَنسَادُونَ
مِنْ مَكَانٍ بِحَمِيدٍ) ، وقد استبعدَهُ ابنُ عطية ^(٣) لكثرة الحائل بين الاسم والخبر ،
ولعلَّ أبى عمرو رأى هذه الجملة كلها اعتراضيةً ، إذ ليست أجنبيةً من الأسم .
أما قوله (وإِنَّه لكتابٌ عزيزٌ) إلى قوله (حميدٌ) فتعريفٌ برفعٍ قدِّرَ الذكر الذي
كَفَرُوا بِهِ وهو القرآن ، وهذا ونحوه من أَحْسَنِ ما يعترضُ بين الشيئين المتلازمين .
وأما قوله سبحانه (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٤) فيحسُنُ أيضًا
وقوعه اعتراضًا ، لأنَّ فيه تسليَةً للنبيِّ صلى الله عليه وسلم عن كفرهم بما جاءهم بِهِ
وقولهم إِنَّه كَذَابٌ وَإِنَّ مَا جَاءَ بِهِ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ، فقالَ اللهُ تعالى لنبيه عليه الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ حَيْثُ ذَكَرَ مَنْ كَفَرَ بِهِ وَكَذَّبَهُ : مَا يَصْدُرُ لَكَ مِنْهُمْ مِنَ الْإِذَايَةِ وَالتَّكْذِيبِ قَدْ
صَدَرَ مِثْلُهُ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ مِنْ أَمَمِهِمْ ، فالاعتراضُ بهذه الجملة هنا سديدٌ ، كما
تقول للرجل إذا خُولِفَ في مسألة ما : إِنَّ الذي خَالَفَكَ في هذه المسألة

(١) أبو عمرو بن الملاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ ، أحد القراء
السبعة المشهورين ، اسم كنيته (زَيْنَان) . كان إمام أهل البصرة فمضى
القراءات والنحو واللغة . أخذ عن جماعة من التابعين ، وقرأ القرآن على سعيد
ابن جبير ومجاهد . توفي سنة أربع وقيل : تسع وخمسين ومائة .
انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٣١ / ٢ - ٢٣٢ ، ومراتب النحويين : ١٣ ،
وطبقات القراء : ٢٨٨ / ١ .

(٢) انظر البحر المحيط : ٥٠٠ / ٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) من الآية : (٤٣) من سورة فصلت . وقوله تعالى (إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ) مكرر فمضى
الأصل .

- وقد خُولِفَ فيها من قبلِكَ - مَبْطَلٌ فيرُ مَحَقٌّ ، فمَبْطَلٌ خَبَرٌ (إِنَّ) وقد فَصَلَتْ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الْأَسْمِ بِقَوْلِكَ (وقد خُولِفَ فيها من قبلِكَ) وهى جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ
 (إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ) من وصفِ الذِّكْرِ أَيْضًا وَمَتَّحِقٌ فِي الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ
 (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ مِنْ قَبْلِكَ) ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : لَذُو مَغْفِرَةٍ لِمَنْ آمَنَ
 بِكَ وَمَا جِئْتَ بِهِ ، وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لِمَنْ صَدَرَ لَكَ مِنْهُ الْإِذَايَةُ وَالتَّكْذِيبُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِمَا
 جِئْتَ بِهِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ جَلَّ وَتَعَالَى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَهُوَ عَلَيْهِمْ
 عَمِيٌّ) ^(١) هُوَ أَيْضًا مِنْ وَصْفِ الذِّكْرِ الَّذِي كَفَرُوا بِهِ ، وَفِيهِ بَيَانُ الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ عَرَبِيًّا غَيْرَ
 أَعْجَمِيٍّ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الْفَاصِلَةَ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا أَعْجَمِيًّا
 فَيَمْتَنِعُ الْفَصْلُ بِهِ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْجُهُ أُخْرَى مِنَ الْإِعْرَابِ سِوَى مَا تَقَدَّمَ .

أَحَدُهَا : أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ مِنْ قَبْلِكَ)
 جُمْلَةً لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ مَفْسَّرَةً لِلْخَبَرِ وَمُؤَدِيَةً مَعْنَاهُ عَلَى حَسَبِ مَا قَالُوهُ فِي قَوْلِهِ
 عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) ^(٢) إِذَا حُمِلُوا
 هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) عَلَى
 أَنَّهَا جِيءَ بِهَا لِتَفْسِيرِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لـ (وَعَدَ) وَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولًا لَهَا ،
 لِأَنَّ (وَعَدَ) لَا تَتَوَجَّهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَفْعُولَهَا الثَّانِي إِذَا نُصِبَ فَانْتَصَبَ
 انْتِصَابُهُ عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ وَحُرُوفِ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ ،
 فَإِذَا قُلْتَ : وَعَدْتُ زَيْدًا خَيْرًا ، فَلَا أُصَلُّ : وَعَدْتُ زَيْدًا بِخَيْرٍ ، فَلَا أُصَلُّ فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَغْفِرَةً / وَأَجْرًا عَظِيمًا) ^(٣) فَالَّذِينَ ^(١٦٣)
 مَعَ صَلَاتِهِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ (مَغْفِرَةً) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَفْعُولُ
 الثَّانِي وَسَيَقَتْ الْجُمْلَةُ لِتَفْسِيرِهِ وَتَوَدَّى مَعْنَاهُ . وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَيْضًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ :

(١) من الآية : (٤٤) من سورة فصلت .

(٢) الآية : (٩) من سورة المائدة . وانظر المغنى : ٤٠٢ / ٢ .

(٣) الآية : (٩) من سورة المائدة .

(وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الصَّزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) (١) وقوله تعالى : (فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّآ نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (٢) المعنى : وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ لِأَنَّ الصَّزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ، فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ لِأَنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ، و(قَوْلُهُمْ) المراد به كفرهم وما كانوا يقولونه للنبي صلى الله عليه وسلم من ساهرٍ ومجنونٍ وشاعرٍ وغير ذلك ، أى : لَا يَحْزَنُكَ كَفْرُهُمْ بِكَ لِأَنَّ الصَّزَّةَ كُلَّهَا لِلَّهِ فَسَيَنْصُرُكَ عَلَيْهِمْ ، وكذلك الآية الأخرى ، المعنى فيها : لَا يَحْزَنُكَ كَفْرُهُمْ لِأَنَّا نَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ فَسَنَجْزِيهِمْ جَزَاءَ كَفْرِهِمْ ، فالجملة من (إِنَّ) واسمها وخبرها لا موضع لها من الأعراب مفسرة للجملة ومحصلة لها ، لكنها من حيث اللفظ على الاستئناف .

ولهذا النحو نظائر كثيرة ، فلك أن تجعل هذه الآية من هذا القبيل ، وكان الأصل : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ مَا يَصُدُّرُكَ مِنْهُمْ إِلَّا مَا قَدْ صَدَرَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ أَوْ نَحْوُ هَذَا فِي الْمَعْنَى ، فحذفت الجملة الواقعة خبراً وفُسِّرَتْ بقوله جَلَّ وتعالى (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ) ويكون قوله (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) إِلَى قَوْلِهِ (مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) اعتراضاً أَوْ حَالاً مِنَ الذِّكْرِ ، والاعتراض أحسن ، وهذا الوجه يرجع إلى حذف الخبر ، وإنما يختلف مع ما تقدَّم سوى قول أبي عمرو من جهة التقدير .

والوجه الثانى : أَنَّ يَكُونُ (الذِّينَ) عَلَى حَذْفِ مُضَابٍ تَقْدِيرُهُ : إِنَّ مُنْبِؤَ الذِّينِ كَفَرُوا لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) (٣) وَقَوْلُهُ (إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) اعْتِرَاضٌ أَوْ حَالٌ مِنَ الذِّكْرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ (تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) وَيَكُونُ قَوْلُهُ (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِكِتَابٍ ، وَالْمُرَادُ بِمُنْبِؤِ الذِّينِ تَفَرُّوا الذِّكْرَ الَّذِى كَفَرُوا بِهِ وَهُوَ الْقُرْآنُ ، لِأَنَّهُمْ حِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَلَمْ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٦٥) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ .

(٢) الْآيَةُ : (٧٦) مِنْ سُورَةِ يَسَ .

(٣) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٥٠٠/٧ : ٥٠٠١٠ .

يعملوا بما فيه نبذوه وراء ظهورهم . قَالَ تَعَالَى : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (١) وَإِنْ شئتَ قَدَّرتَ المضاف : إِنْ جَاءِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَجَائِهِمْ هُوَ الْقُرْآنُ لقوله (لَمَّا جَاءَهُمْ) وَقَالَ تَعَالَى : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ) (٢)

الوجه الثالث : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّذُنَّكَ) (٣) ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ ذَاكَ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ وَلَا يَكُونَ كَذَلِكَ ، فَإِذَا أُخِذَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ فَالتقدير : إِنْ مَنبُذَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّمَن آمَنَ بِهِ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لِّمَن كَفَرَبِهِ ، وَإِنْ شئتَ قَدَّرتَ المضاف : إِنْ

جَاءِيَ الَّذِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمضافُ وَأُقِيمَ الْمضافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَحُذِفَ أَيْضاً مَعْمُولٌ (مَغْفِرَةٌ) وَمَعْمُولٌ (عِقَابٌ) وَهُمَا الْمَجْرُورَانِ الْمُتَعَلِّقَانِ بِهِمَا ، لِأَنَّ (لِمَن آمَنَ بِهِ) يَتَعَلَّقُ بِمَغْفِرَةٍ ، وَ(لِمَن كَفَرَبِهِ) يَتَعَلَّقُ بِعِقَابٍ وَإِنْ شئتَ بِالْأَلِيمِ وَإِنْ شئتَ

كَانَ الْمَجْرُورُ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَغْفِرَةٍ فِي مَوْضِعٍ / لَهَا يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَالْمَجْرُورُ الْوَاقِعُ (١٦٣) /

بَعْدَ عِقَابٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهُ أَيْضاً يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مِنْ حَذْفِ

الصِّفَةِ لَا مِنْ حَذْفِ الْمَعْمُولِ ، وَالْمَعْمُولُ وَالصِّفَةُ يَحذفَانِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَ(بِهِ) بَعْدَ

بَعْدَ (آمَنَ) أَوْ بَعْدَ (كَفَرَ) هُوَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْبِتْدَاءِ الَّذِي صَارَ اسْمًا (إِنْ)

مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لَهُ ، لَكِنَّهُ حُذِفَ لِأَنَّهُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ أَوِ الْوصْفُ

الْمَحذُوفُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (٤) ، كَيْفَ

حُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ بِحَذْفِ الْمَعْمُولِ ، لِأَنَّهُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ، وَالْأَصْلُ :

أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ شُرَكَائِيَ ، فَأَتَتْهُمْ شُرَكَائِيَ مَفْعُولٌ (تَزْعُمُونَ)

حُذِفَ ، وَحُذِفَ فِي جُمْلَتِهِ الْعَائِدُ إِلَى الَّذِينَ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَعَلِّقُ بِ(إِنَّ) فَتَكُونُ

(١) الآية : (١٠١) من سورة البقرة .

(٢) من الآية : (٨٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة فصلت .

(٤) من الآية : (٦٢) من سورة القصص .

هذه الآية ، أَعْنَى قَوْلَهُ تَعَالَى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) ^(١) من هذا القبيل ،
لكن على حذف المضاف من الأول كما تقدّم .

وأما إن لم يؤخذ الاسم على حذف مضاف ، فتكون الجملة الواقعة خبراً على حذف
الضمير المائد إلى الاسم ، والتقدير : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ
لَذُو مَغْفِرَةٍ لِمَن آمَنَ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لَهُمْ ، أَيْ : لِلَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ
الضمير من الخبر وهو (لَهُمْ) كما قالوا : إِنَّ السَّمَنَ مَنَوانٍ بِدَرْهِمٍ * يريدون : مَنَوانٍ
منه بدَرْهِمٍ ، فَحُذِفَ الضمير ، وكقوله عز وجل : (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ) ^(٢) عند من أخذها على حذف الضمير وهو مذ هب الفارسي ، أَيْ : إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ
لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، وذلك إشارة إلى الصبر والغفران على ما تقدّم بيانه في باب الابتداء ^(٣) .
الوجه الرابع : أن يكون الخبر قوله (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) وليس في الأول حذف ،

ويقوم مقام الضمير المائد إلى الاسم من هذه الجملة الواقعة خبراً (الْهَاءُ) ففى
(يَأْتِيهِ) ، لأنها تعود إلى الذكر المقيد بالاسم ، فأغنى عن الضمير المائد على الاسم
كأن الأصل : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ، لا يأتى الذكر
الذى كفروا به الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ثم جعل مكان الذكر الموصوف
ذلك الضمير ، وهذا الوجه على طريقة ابن طاهر الخدب ^(٤) فى قوله عز وجل :
(وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ، لأن (ذَلِكَ) عنده يقوم مقام المائد
على (مَنْ) لأنه إشارة إلى الصبر المقيد بالأول ، أَيْ : إِنَّ صَبْرَهُ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، ثم

وضح اسم الإشارة موضع الصبر المضاف إلى ضمير (مَنْ) ، فأغنى اسم الإشارة لذلك عن الرجوع
إلى (مَنْ) ، وكذلك فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُّونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) ^(٥)

(١) من الآية : (٤١) من سورة فصلت .

(٢) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٣) انظر ما تقدم فى ص : ٣٢٩ .

(٤) تقدمت طريقته فى ص : ٣٣٠ .

(٥) من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة . وانظر اعراب القرآن للنحاس : ٢٦٩ / ١ ،

ومشكل اعراب القرآن : ٩٩ / ١ ، والبيان لابن الأنبارى : ١٦١ / ١ .

فَالنُّونُ فِي (يَتَرَبَّصْنَ) الْعَائِدَةُ إِلَى الْأَزْوَاجِ تُغْنِي عَنِ الْمَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْأَزْوَاجِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَالْأَصْلُ : يَتَرَبَّصْنَ أَزْوَاجَهُمْ ، (فَالنُّونُ) ^(١) تَعُودُ إِلَى الْأَزْوَاجِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَزْوَاجِ أَزْوَاجُ الْمُتَوَفِينَ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْإِشَارَةِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ يَرْجِعُ إِلَى الصَّبْرِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لِمَنْ ، فَبِهَذَا الْمَقْدَارِ يَكْتَفَى فِي الرِّبَاطِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، لِأَنَّ الْهَاءَ فِي (يَأْتِيهِ) تَعُودُ إِلَى الذَّكْرِ وَمَحَلُّهُ أَنَّهُ الَّذِي كَفَرُوا بِهِ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ^(٢) الَّذِينَ / يَجِيزُونَ زِيَادَةَ (١٦٤) / الْوَاوِ ، أَنَّ تَكُونَ الْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) زَائِدَةٌ ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ (إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) وَالْكَلَامُ فِي الرِّبَاطِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ (لَا يَأْتِيهِ) إِمَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَوْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي (إِنَّهُ) مَغْنِيَةً عَنِ الْمَائِدِ إِلَى الَّذِينَ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ طَاهِرٍ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ ^(٣) أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ قَوْلُهُ (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ) وَهِيَائِهِ مَا ذَكَرْنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَنْ حَذَفَ الْخَبَرَ أَيْضًا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَنُنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) ^(٤) فَ(مَا) الْمُتَصَلَّةُ بِ(أَنَّ) مَوْصُولَةٌ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِينَ) وَ(نُمِدُّهُمْ بِهِ) صَلَّتْهَا وَالْمَائِدُ عَلَيْهَا الْهَاءُ فِي (بِهِ) ، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ يَفْسِّرُهُ (نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَفْسَّرَةٌ لِلْخَبَرِ وَصِيغَةٌ لَهُ ، لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) ^(٥) . وَالتَّقْدِيرُ : أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَنُنِينَ سَارِعَةً مِمَّا لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ، فَحُذِفَ الْخَبَرُ وَجُعِلَتِ الْجُمْلَةُ تَفْسِيرَهُ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي

(١) كَلِمَةُ (فَالنُّونُ) مُكَرَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٥٠١ / ٧ .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ١٩ / ٣ .

(٤) الْآيَاتَانِ : (٥٥ - ٥٦) مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ . وَانْظُرِ الْبَيَانَ : ١٨٦ / ٢ .

(٥) الْآيَةُ : (٩) مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

موضع خبر (أن) وحذف الضمير ، والتقدير : نَسَارَ لَهُمْ بِهِ ^(١) في الخيرات ، فعلى هذا لا تكون هذه الآية من حذف الخبر .

ومن حذف الخبر أيضاً قوله عز وجل : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَابِ) ^(٢) تقدير الخبر : هلكوا وضلوا أو نحو هذا .

وأعلم أنه قد يجب حذف الخبر في هذا الباب فلا يجوز ظهوره ، وذلك أن تسدَّ سدَّه وأوالمصاحبة أو الحال نحو قولك : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتَهُ ، وَإِنَّ زَيْدًا وَكِتَابَهُ ، وَحَكِي سَيِّوِيهِ : إِنَّكَ مَا وَخِيرًا ^(٣) ، فالخبر في هذا كله محذوف تدلُّ عليه وتفسره الواو الحافظة ، لما فيها من معنى المصاحبة ، فهي في المعنى بمنزلة (مع) كأنك قلت : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ ، وَإِنَّ زَيْدًا مَعَ كِتَابِهِ ، وَإِنَّكَ مَعَ خَيْرٍ ، و (ما) في قولهم — (إِنَّكَ مَا) زائدة ، وتقدير الخبر : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتَهُ مَقْتَرَنانِ ^(٤) أو متلازمان ، والاسم المنصوب بعد الواو عطف على اسم (إن) ، وعلى هذا حمل سيوييه قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجَرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَمَارُ ^(٥)

أى : فَإِنِّي وَجَرَّةٌ مَقْتَرَنانِ أو متلازمان ، وقد تقدَّم الكلام على هذا ونحوه في باب الابتداء وتقدَّمت طريقة ابن أبي الربيع فيه ، إِنَّهُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي ، وَمِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ ، والتقدير عنده ^(٦) : إِنَّ زَيْدًا مَعَ كِتَابِهِ وَكِتَابُهُ مَعَهُ ، ففيه على هذا حذف شيئين ، خير زيد ، وخبر الكتاب .

(١) انظر مشكل اعراب القرآن : ١١٢ / ٢ .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الحج . وانظر البحر المحيط : ٣٦٢ / ٦ ، والخزانة

٠٣٨٢ / ٤٠ ٤٤١ / ٢

(٣) الكتاب : ٣٠٢ / ١ ، وانظر المجمع : ١٦١ / ٢ .

(٤) في الكتاب : ٣٠٠ / ١ ، (مقرونان)

(٥) تقدم تخريج البيت في ص : ٣٥٤ ، وانظر الكتاب : ٣٠٢ / ١ .

(٦) انظر البسيط : ٤٦٩ .

ومثال الحال السادة سد الخبر قولك : إن ضربي زيداً قائماً ، وإن أكثر
 شربي السويق ملتوتاً^(١) ، فخير (إن) محذوف لا يظهر عند أكثر النحويين ، تقديره :
 إذا كان قائماً ، أو إذا كان قائماً ، وإذا كان ملتوتاً ، أو إذا كان ملتوتاً ، فحذف
 الطرف الواقع خبراً مع الفصل الذي أضيف إليه ، ومقت الحال سادة سد الخبر
 المحذوف ، وقد تقدم الكلام في هذا أيضاً في باب الابتداء^(٢) ، وإن مذهب ابن أبي
 الربيع جواز ظهور هذا الخبر ، وكذلك أيضاً يلزم حذف خبر (ليت) / من قولهم : (١٦٤/ب)
 (ليت شمري) مردفاً باستفهام^(٣) نحو قول الشاعر :

ألا ليت شمري هل يرى الناس ما أرى

من الأمر أو يبد ولهم ما بدأ ليا^(٤)

وقول الآخر :

ليت شمري هل ثم هل آتينهم أو يحولن من دون ذاك الردى^(٥)

(شمري) اسم (ليت) بمعنى (علمي) والجملة بعده في موضع نصب معمولاً له ،

(١) شرح الكافية الشافية : ٤٧٧/١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٣٥٦ ، ٣٨٧ .

(٣) معنى قول المؤلف (مردفاً باستفهام) يعني إذا قلت : ليت شمري أكان كذا ،
 فقولك : (أكان كذا) سد سد الخبر .

(٤) من الطويل لزهير بن أبي سلمى .

يقول : هل يرى الناس من الرشد ما أرى ؟ أي يظهر لهم ما يظهر لي أن الناس
 يموتون .

انظره في ديوانه ص : ٢٨٤ ، والكتاب : ١٧٧/٣ ، وهداية السبيل : ل/ ٥٥ .

(٥) من الخفيف للكميت بن زيد الأسدي ، وهو في هاشمياته ص : ٢٤ ، وشرح

السيرافي : ٧١/٤ ، وشرح المفصل : ١٥١/٨ ، وعمدة الحافظ : ٥٧١ ،

والمعنى : ٣٥٠/٢ ، وصدرة في الهمع : ٢١٠/٥ ، والأشمونى : ٨٣/٣ ،

ويروى عبزه : أو يحولن دون ذاك حمام .

والحمام - بكسر الحاء - الموت ، والردى - بفتح الراء - الهلاك ، ويروى (أم)

مكان (أو) .

وهو مطلق عنها لأجل الاستفهام ، والخبر محذوف لا زِم الحذف سَدَّتِ الحالُ سَدَّهُ
تقديره : لَيْتَ عَلَيَّ بهذا موجودٌ أو حاصلٌ ، أو ثابتٌ ، أو نحو هذا في المعنى ،
ومذهب الزجاج ألاَّ حذف هنا وأن البجطة الاستفهامية في موضع خبر (لَيْتَ)^(١) و (شِعْرَى)
هنا بمعنى على يراد به المعلوم كأنك قلت : لَيْتَ معلومى كان كذا ؟ وأكثر النحويين
على خلاف قول أبي إسحاق هذا ، وإن كان كلامُ سيويه^(٢) أظهر في مذهب منه فسي
مذهب الأكثر ، وهو عندهم مأولٌ . والله أعلم .

المسألة الخامسة : في حكم التقديم والتأخير في هذا الباب .

وأعلم أنك تُقدِّم أولاً الحرف ، ثم يليه الاسم ، ثم يليه الخبر ، ثم محمول الخبر
إن كان له محمول ، فتقول : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ ، وَإِنَّ زَيْدًا فِي
الدَّارِ ، ولا تجوز مخالفة هذا الترتيب إلا في ثلاثة مواضع خاصة :

أحدها : أنه يجوز أن تُقدِّم الخبر على الاسم بشرط أن يكون الخبر ظرفاً
أو مجروراً^(٣) ، فتقول : إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ ، وَإِنَّ شَيْئًا قَدَّمَتَ الْخَبَرَ عَلَى الْاسْمِ لِأَنَّهُ مجرورٌ
فقلت : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، قال تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)^(٤) و (إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَايَةً)^(٥) و (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) إلى قوله (لَايَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)^(٦) و (إِنَّ إِلَيْنَا
إِيَابَهُمْ) ، ثم إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ^(٧) فقدَّم المجرور الواقع خبراً في هذا كله على الاسم ،
وكذلك تقول في الظرف : إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ ، وَإِنَّ شَيْئًا قَدَّمَتَ الْخَبَرَ عَلَى الْاسْمِ لِأَنَّهُ

(١) انظر الهمع : ١٦٢ / ٢ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٣٨ / ١ .

(٣) البسيط : ٦٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٩ / ١ .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٧٧) من سورة الحجر .

(٦) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

(٧) الآيتان : (٢٥ - ٢٦) من سورة الفاشية .

ظرف^(١) فقلت : إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا ، قَالَ تَمَالَى : (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا^(٢)) فَلَدَيْنَا ظَرْفًا فَمَوْضِعُ الْخَبَرِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْاسْمِ .

والثاني : أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَحْمُولِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا ، سَوَاءً أَكَانَ الْمَحْمُولُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَحْضُرْ مَانِعٌ ، فَتَقُولُ : إِنْ زَيْدًا طَعَامَكَ أَكَلْتُ ، وَإِنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ قَائِمٌ . فَإِنْ عَرَضَ مَانِعٌ مِنْ مَوَاقِعِ تَقْدِيمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْعَامِلِ لَمْ يَجْزِ التَّقْدِيمُ هُنَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَوْصُولًا أَوْ صِلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مَقْرُونًا بِلَاغِ الْقَسَمِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْخَبَرِ فِي نَحْوِ : إِنْ الْقَبِيحَ ضَرَبَكَ زَيْدًا ، فَزَيْدًا مَحْمُولُ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ (ضَرَبَ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فَلَا يَقَالُ : إِنْ الْقَبِيحَ زَيْدًا ضَرَبُكَ ، لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَصْدَرٌ مَوْصُولٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ مَحْمُولُهُ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ : إِنْ الْقَبِيحَ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ، لَا يَقَالُ : إِنْ الْقَبِيحَ زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ ، لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (أَنْ تَضْرِبَ) مَوْصُولٌ فَزَيْدًا مِنَ الصِّلَةِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ (أَنْ) وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَتَقَدَّمُ الْمَحْمُولُ فِي نَحْوِ : إِنْ زَيْدًا الضَّارِبُ عَمْرًا ، لَا يَقَالُ : إِنْ زَيْدًا عَمْرًا الضَّارِبُ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (ضَارِبُ) قَدْ وَقَعَ صِلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ ، الدَّخْلَةُ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَحْمُولُ فِي مِثْلِ : إِنْ زَيْدًا لِيُضْرَبَنَّ عَمْرًا ، لَا يَجُوزُ : إِنْ زَيْدًا عَمْرًا لِيُضْرَبَنَّ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الدَّخْلَةَ عَلَى الْخَبَرِ جَوَابَ قَسَمٍ مُعْجَزٍ .

وَأَمَّا لَامُ / الْإِبْتِدَاءِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بِمَعْنَى (١٦٥ / أ)

إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَا تَنْجُزُ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا لِيُضَارِبُ عَمْرًا ، وَإِنْ زَيْدًا لِيَأْكُلَ طَعَامَكَ ، جَازِلٌ ، تَقْدِيمُ عَمْرٍو وَطَعَامِكَ عَلَى الْخَبَرِ ، فَتَقُولُ إِنْ شِئْتَ : إِنْ زَيْدًا عَمْرًا لِيُضَارِبُ ، وَإِنْ زَيْدًا طَعَامَكَ لِيَأْكُلَ . قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنْ رَسَمَ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لِيُخَبِّرَ^(٣)) فَبِهِمْ وَيَوْمَئِذٍ مَحْمُولَانِ لَخَبَرِ (إِنْ) الَّذِي هُوَ (خَبِيرٌ) يَتَعَلَّقَانِ بِهِ

(١) وإنما جاز ذلك لأن العرب اتسمت في الظروف ما لم تتسع في غيرها . انظر شرح

الجميل لابن عصفور : ٤٣٩ / ١ .

(٢) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٣) الآية : (١١) من سورة الحاديات .

وقد تقدّم عليه ، ولا يعمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها إلا إذا وقعت بمعد
(إنّ) خاصة نحو ما ذكرنا ، ولا يجوز ذلك فيها إذا لم تقع بعد (إنّ) فإذا قلت
لأنا ضاربٌ زيداً ، فلا يجوز أن تقدّم (زيداً) على اللام الداخلة على (أنا) لأنّها
لام الابتداء فلها صدر الكلام ، فلا يقال : زيداً لأنا ضاربٌ ، فاختصّ هذا الموضع
بخروج هذه اللام عن الصدرية في هذا ، كما اختصّ أيضاً بجواز دخول هذه اللام
على الفعل المضارع فيه ، وعلى الاسم الذي ليس بمبتدأ ، ولا تدخل هذه اللام في
غير هذا الموضع إلا على الاسم المبتدأ خاصة ، ولها صدر الكلام إن ذاك ، وسيأتى
الكلام على هذه اللام بعد هذا إن شاء الله .

والموضع الثالث : أنّه يجوز تقدّم محمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ذلك
المحمول ظرفاً أو مجروراً ، فإذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ عندك ، وإنّ زيداً جالسٌ في
الدار ، جاز لك تقدّم الظرف والمجرور على الاسم فتقول إنّ شئت : إنّ عندك زيداً
قائمٌ ، والعامل في (عندك) قائمٌ ، وكذلك تقول : إنّ في الدار زيداً قائمٌ ، وفي
الدار يتعلّق بقائم .

وقد نصّ سيويه على جواز : إنّ بك زيداً مأخوذٌ ، وإنّ لك زيداً واقفٌ ^(١) و(بك)
متعلّق بمأخوذٍ ، و(لك) متعلّق بواقفٍ ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّها أخاك مصاب القلب جم بلائله ^(٢)

(١) الكتاب : ١٣٢/٢ .

(٢) من الطويل ولم أقف له على نسبة . تلحنى : يقال : لحاه يلحاه ويلحوه لحياً
ولحواً : لاهه وعذله . والجيم : الكثير . والبلايل : جمع بليله - بالفتح -
شدة الهمّ والوساوس .وهو من شواهد سيويه : ١٣٣/٢ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ٤٤٠/١ ، والمغنى : ٦٩٣/٢ ، وشرح شواهد : ٩٦٩/٢ ،
والمساعد : ٣٤/٢ ، والأشمونى : ٢٧٢/١ ، والهمع : ١٦٠/٢ ، والخزانة :

فـ (أَخَاكَ) اسم (إِنَّ) و (مَصَابٌ) خبرها و (بِحَبِّهَا) متعلق بمصَابٍ قَدَمَهُ على الاسم والتقدير : فَإِنَّ أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ بِحَبِّهَا ، هذا مذهب جمهور النحويين ، وقد ذهب ابن عصفور في شرح الايضاح إلى منع تقدم معمول الخبر على الاسم وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وتأول البيت على أَنَّ (بِحَبِّهَا) إمَّا أَنْ يَكُونَ متعلقاً بِإِنَّ ، قَالَ : (لَأَنَّ) (إِنَّ) وَأَخَوَاتَهَا يجوزُ إعمالُها في الظروف والمجرورات (١) ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ متعلقاً بمعامل محذوف (٢) تقديره : أَصِيبَ بِحَبِّهَا ، والجملة اعتراضية بين (إِنَّ) واسمها والاعتراض بين (إِنَّ) واسمها جائزُ قول الشاعر :-

كَأَنَّ ، وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ أَنَا فِيهَا حَمَامَاتٌ مُشُولٌ (٣)

فـ (أَنَا فِيهَا) اسم (كَأَنَّ) و (حَمَامَاتٌ) خبرها ، وقوله (قَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ) جملة اعتراضية بين (إِنَّ) واسمها ، وما ذكره من جوازِ تعلقِ ظرفٍ والمجرورِ بِإِنَّ فيه نظرٌ ، إِنَّمَا يَمُوزُ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِيمَا يَقْوَى فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ (كَأَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) وَأَمَّا (إِنَّ) فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعَلُّقِ شَيْءٍ بِهَا ، لِأَنَّهَا لَا تَحْدُثُ فِي الْجُمْلَةِ مَعْنًى أَكْثَرَ مِنَ التَّوَكُّيدِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْمَلَ فِي شَيْءٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ و (لَمْ) وَنَحْوَهُمَا لَا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ وَإِنْ كَانَتْ يُفْهَمُ مِنْهُمَا مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ / النَّفْيُ ، (١٦٥/ب) وَإِذَا كَانَتْ (كَأَنَّ) لَا تَعْمَلُ مَعَ أَنَّهَا فَعْلٌ مُتَصَرِّفٌ فِي ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ

(١) انظر المقرب : ١٠٧/١ - ١٠٨ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٠/١ .

(٣) من الوافر لأبي الغول الطاهوي في وصف دار مهجورة . حول كميل : أي كامل . وأثافيها : جمع أثفية : ما يوضع عليه القدر . قال ابن هشام في المفضي : ٣٩٢/٢ : وقد يمكن أن تكون هذه الجملة (وقد أتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم (كَأَنَّ) .

وهو من شواهد ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٤٠/١ ، والمساعد : ٥٢/٢ ، والمفضي : ٣٩٢/٢ ، وشرح شواهد : ٨١٨/٢ ، والهمع : ٥٤/٤ ، والدرر : ٢٠٦/١ ، واللسان : (ثقا) ، وفيه (جديد) مكان (كميل) .

النحويين ، فإن لا تعمل (إن) فيهما أولى وأخرى ، لأنها حرف عمل بالتشبيه بالفعل فلا ينبغي أن يتعدى ما ثبت له بذلك من العمل إلا بسمع ثابت كما سمع ذلك فـ (كأن) ، ولا يقاس عليها في ذلك إلا ما شاركها في قوة معنى الفعل (ليت) ، وقد نص ابن جنى^(١) على ذلك في (كأن) و (ليت) . وأيضا فإنك إذا علقته ب (إن) صار المعنى كأنه قال : أوكد بحبها ، وهذا لا معنى له ، وليس هذا المجرور الذي هو (بحبها) مما يقتضى معنى التوكيد ليطلق به ، فإنما ينبغي أن يعمل معنى الحرف في الطرف أو المجرور أو الحال إذا قوى فيه معنى الفعل وكان معنى الكلام على تعلّقه بذلك المعنى صحيحا ، ألا ترى إلى صحته في قول الشاعر :

كأنه خارجا من جنب صفحته البيت (٢)

تقديره : أشبهه في حال خروجه من جنب صفحته بسفود حرب ، وهذا معنى صحيح مستقيم ، ولذلك حمل على أن المال التى هى (خارجا) نصب ب (كأن) لما فيها من معنى التشبيه^(٣) ، ففي هذه المواضع الثلاثة المتقدمة تجوز مخالفة الترتيب المتقدم خاصة ، فلا يتقدم شيء مما في حيز (إن) عليها بوجه ، لأنها من أدوات الصدور ، وأيضا فإنها أعنى هذه الحروف لا تتصرف في نفسها^(٤) فلا تتصرف فى محمول لها بالتقديم أو التأخير ، وكذلك أيضا إذا كان خبرها غير الطرف والمجرور لم يتقدم على الاسم لما ذكر من أن هذه الحروف من حيث كانت حروفا لا تتصرف فى نفسها فلا تتصرف فى محمولها ، وإنما تتقدمه إذا كان ظرفا أو مجرورا اتساعا ، وهم مما يتسمون فى الظروف والمجرورات كثيرا فيجيزون فيها ما لا يجوز فى غيرها ، ألا ترى أنك تقول : كان فى الدار زيد قائما ، ولا يجوز : كان لحامك زيد أكلا ، على ما تقدم

(١) انظر نص ابن جنى فى الخصائص : ٢٧٥ / ٢ ، ٢٧٦ .

(٢) تقدم تخريجه فى ص : ٢٨٥ .

(٣) الخصائص : ٢٧٥ / ٢ .

(٤) البسيط : ص ٦٥٣ .

بيانه في باب (كَانَ) ^(١) وكذلك يجوز : أفي الدار تقول زيداً قائماً ، فتعمل (تقول)
عمل (تظن) تنصب المفعولين وهما المبتدأ والخبر ، ولا تمتد بالظرف ولا بالمجرور
فصلاً بينه وبين أداة الاستفهام ، ولا يجوز : أنت تقول زيداً قائماً ، لفصلك بين
أداة الاستفهام ، وتقول ب (أنت)

ومن شروط عمل القول عمل الظن ألا يفصل بينها وبينه إلا بظرف أو مجرور ، وأن
يكون القول فعلاً مضارعاً ، وأن يكون فاعله مخاطباً ^(٢) نحو : أتقول زيداً قائماً ،
فإن فقد أحد هذه الشروط ارتفعت الجملة بمده مبتدأ وخبراً ، ولم يجز إلا عمل على
لغة أكثر العرب ، وهذا سيئين إن شاء الله مكملاً في باب القول .

وكذلك تقول : أفي الدار زيد قائم ، على أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف يفسره
(قائم) من باب الاشتغال ، ولا يجوز أن تقول : أهد أنت تضربها ، برفع هند ، على
أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره (تضرب) من الباب المذكور لأجل الفاصل بينه
وبين الهمزة ، على ما تقدم بيانه في باب الاشتغال ^(٣) فقد بان لك بهذا / كـ (١٦٦ / أ)
أن الظروف والمجورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ، فلذلك جاز في هذا الباب
تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ولذلك أيضاً جاز تقديم مفعول الخبر على
الاسم إذا كان المفعول ظرفاً أو مجروراً على ما تقدم من مذهب جمهور النحويين ،
ولا يجوز ذلك في غير الظرف والمجرور ، لا يقال : إن طمأنتك زيداً أكل لأمرين :
أحدهما : أنت أوليت (إن) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وإذا كان ذلك ممنوعاً
في باب (كان) على ما تقدم ^(٤) فامتناعه في هذا الباب أولى وأحرى ، لأن (كان)
وأخواتها عوامل قوية ، لأنها أفعال وأكثرها متصرفاً ، وعوامل هذا الباب حروف عطفت
بالتشبيه بالأفعال فعملها ضعيف جداً .

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٣

(٢) انظر البسيط : ٦٦٤ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٧

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٨

والثاني : أن تقدم المفعول إنما يجوز حيث يجوز تقدم العامل على ما مضى
 بيانه ^(١) في الكلام على تقدم خبر (ليس) عليها في باب (كان) ، والخبر في هذا
 الباب هو العامل لا يتقدم على الاسم ، فلا ينبغي أن يتقدم عليه مفعوله ، ألا ترى
 أنك لو قلت : إن أكل طعامك زيداً ، لم يجز ، فذلك يجب ألا يجوز : إن طعامك
 زيداً أكل . ولهذا الوجه الثاني منع ابن عصفور تقدم مفعول الخبر الظرف أو المجرور
 على الاسم ^(٢) ، ويلزمه أن يجوز تقدم مفعول الخبر في مثل قولك : إن زيداً في الدار
 اليوم ، فالיום منصوب بالخبر الذي هو (في الدار) وهذا الخبر يجوز تقدمه على
 الاسم ولا بد فليجز تقدم مفعوله فيجوز أن تقول : إن اليوم زيداً في الدار ، وينبغي
 أن لا يخالف ابن عصفور في هذا ونحوه ، لأن الذي لأجله منع : إن في الدار زيداً
 قائم ، مفقود هنا ، وكذلك يجوز : إن اليوم زيداً عندك ، لأن اليوم منصوب بالخبر
 الذي هو (عندك) ، وهو ما يجوز تقدمه على الاسم لأنه ظرف ، فإن قلت : فإذا كان
 الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما فينبغي أن يجوز تقدمهما على الاسم
 خبرين أو ممولين له ، فيقال : في الدار إن زيداً ، وعندك إن عمراً ، وفي الدار إن
 زيداً قائم ، وعندك إن عمراً جالس .

فالجواب أن هذا لا يجوز بوجه ولا سبيل إلى تقدم شيء ما في خبر (إن) عليها ،
 لأن هذا النوع من الاتساع في الظروف والمجرورات بأن جوزوا فيها ما لا يجوز في غيرها
 ليس بقياس ^(٣) ، لشذوذه وخروجه عن المطرد ، فيقصر إذاً على ما ورد فيه ، ولم يرد في
 هذا الباب إلا في موضعين :

أحدهما : تقدم الظرف والمجرور على الاسم إذا كانا خبرين .

والثاني : تقدم يُمهما عليه ممولين للخبر على حسبما تقدم ، فلا يقاس على هذين

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٣

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٩ / ١

(٣) في الأصل : (بقياش) بالشين المعجمة وهو تحريف .

الموضعين تقدُّمُهُما على (إِنَّ) وأيضاً فالمانع من التقدُّم على (إِنَّ) أقوى إذ هي من أدوات الصدور ، ولا تتصرف في نفسها فلا تتصرف في معموليها ، وما قوى فيه المانع لا يقاس على ما ضعف فيه ، والله أعلم .

المسألة السادسة : في اتصال (ما) بهذه الأحرف (١)

وأعلم أنَّ (ليت) إذا اتصلت بـ (ما) فلَكَ فيها ثلاثة أوجهٍ كُلُّها ثابتةٌ في كَلَامِ القَرَبِ :

أحدها : أن تكون (ما) المتصلةُ بها مهيئةً ، وذلك إذا وقعَ بعدها فعلٌ نحو :

ليتما يقوم زيد ، فـ (ليت) / ها هنا لا تعمل شيئاً ، وكانت قبل اتصال (ما) بهما (١٦٦ / ب)

لا تدخل على الأفعال بوجهٍ ، فلما اتصلت (ما) بها (هَيَّأَتْها للدخول على الفعلِ

وسوِّفت ذلك فيها ، ولذلك سُمِّيت مهيئةً . وقد زعم ابنُ عصفورٍ أنَّها إذا اتصلت بها

(ما) باقيةٌ أيضاً على اختصاصِها بالأسماءِ فلا تدخل على الأفعال (٢) ، فلا يقال : ليتما

يقوم زيد ، فيسقط هذا القسم على مذهبه ، فلا تكون عنده مهيئةً أصلاً .

الوجه الثاني : أن تكون (ما) هذه أعنى المتصلة بـ (ليت) كافةً فيبطل عملُها ،

ويرتفع بعدها المبتدأ والخبر فتقول : ليتما زيد قائمٌ ، وذلك أن (ليت) قبلَ لحاقِ

(ما) كانت تعمل في المبتدأ النَّصب ، وفي خبره الرَّفع ، تشبيهاً بالفعلِ المتعدي على

ما تقدَّم بيانهُ أولَ البابِ ، فلما لحقتها (ما) رُكِّبت معها وخرجت بذلك عن شبهِ

الفعلِ ، لأنَّ الفعلَ لا يكون فيه تركيبٌ ، ولما خرجت بالتركيب عن شبهِ الفعلِ لم

تعمل عملَه ، فلم تنصب ولم ترفع ، وصارت تُسمَّى حرفَ ابتداءٍ ، وبقي بعدها المبتدأ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ، والهمع : ١٨٩ / ٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٤ / ١ . وقال ابن هشام في المنى : ٢٨٦ / ١ .

(وتقترب بها (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، فلا يقال : ليتما

قام زيد ، خلافاً لابن أبي الربيع وداود القزويني) . ونقل أبو حيان عن الفراء :

أنه يجوز إيلاء الفعل (ليت) ، لأنها بمعنى (لو) . وانظر الهمع : ١٩٠ / ٢ ،

والارتشاف : ٦٠٣ .

(٣) انظر ما تقدم في ٦٠٨ / ٦٠٩ .

والخبر مرفوعين ، ولأجل هذا سَمَّيتَ (ما) هذه كافةً ، لأنها منفتحة ما كان لها من العمل وجبستها عن ذلك .

والكف هو المنع والحبس ، وعليه جاء قول النابغة في أحد الوجهين :
 قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَامِلُنَا إِلَى حَامَتِنَا ، أَوْ نَصَفَهُ فَقَدْ^(١)
 ذَكَرَ سَيُوبُهُ^(٢) فِي رَفْعِ الْحَامِ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أن تكونَ (ما) كافةً على ما تقدّم ، و (هذا) مبتدأ و (الحام) نعتٌ له و (لنا) في موضع خبر المبتدأ ، و (نصفه) على هذا مرفوع عطفاً على (هذا) . فالبيت على هذا الوجه بمنزلة قولك : لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ .

والوجه الثاني : أن تكونَ (ما) اسمَ (لَيْتَ) موصولةً بمنزلة (الذي) و (هذا) خبرٌ مبتدأً محذوفٍ ، و (الحام) نعتٌ له ، والمعنى : لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَامُ لَنَا ، وَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الصَّلَةِ كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ)^(٣)

(١) من البسيط للنابغة الذي بياني من قصيدة يسترضى بها النعمان بن المنذر ويعتذر فيها له عما كان قد ألقى إليه من الوشائيات ، وقد عدها بعض العلماء في المعلقات ومطالعها قوله :

يَا دَارِمِيَّةَ بِالْمَلِيَاءِ فَالسِّنْدُ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأُمْدِ

قوله (فقد) اسم فعل بمعنى يكفى أو خسبى ، أو اسم بمعنى كاف .

انظره في ديوانه : ٢٤٠ ، والكتاب : ١٣٧/٢ ، ومجاز القرآن : ١/٣٥ ، ٥٨/٢ ، وأما ابن الشجري : ١٤٢/٢ ، والأزهية : ٧٧-١١٩ ، والخصائص : ٤٦٠/٢ ، واللمع : ٢٣٣ ، والانصاف : ٤٧٩/٢ ، والتوطئة : ١٦٨-٢١٦ ، والمقرب : ١١٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٥١ - ٤٣٤ ، والمعنى : ٦٣/١ ، وشدور الذهب : ٢٨٠ ، والخزانة : ٦٧/٤ ، ٢٩٧ .

(٢) انظر الكتاب : ١٣٨/٢ .

(٣) من الآية : (٢٦) من سورة البقرة . وقراءة الجمهور بالنصب ، انظر البحر المحيط : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، والمحاسب : ٢/٢٥٥ ، ومعاني القرآن : ١/٢٢ -

فَيَمْنُ قَرَأَ (بَعُوضَةٌ) بِالرَّفْعِ ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ شاذَّةٌ ، قَرَأَ بِهَا الضَّحَّاكُ ^(١) ، وَابْرَاهِيمُ
ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ ^(٢) ، وَرُؤْيَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ^(٣) ، وَهِيَ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الْعَائِدِ عَلَى
الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ (مَا) ، وَ (بَعُوضَةٌ) خَبَرٌ لَذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَثَلًا الَّذِي
هُوَ بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ، وَ (مَا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَدَلٌ مِنْ (مَثَلٍ) أَوْ مَفْعُولٌ ^(٤) أَوَّلٌ لِيُضْرَبَ
عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ (ضَرْبَ) ^(٥) مَعَ الْمَثَلِ تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ) . وَمِثْلُهَا
أَيْضًا فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) ^(٦) بَرْفَعِ (أَحْسَنَ) ^(٧) فِي قِرَاءَةِ
شاذَّةٍ ، قَرَأَ بِهَا يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ ^(٨)

(١) هُوَ الضَّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَلَالِيُّ الْخُرَاسَانِيُّ ، تَابِعِيُّ ، وَرَدَتْ عَنْهُ
الرِّوَايَةُ فِي حُرُوفِ الْقُرْآنِ . سَمِعَ سَمْعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَأَخَذَ عَنْهُ التَّفْسِيرَ . تَوَفَّى سَنَةَ
٥٠١ هـ . انْظُرْ طَبَقَاتُ الْقُرَاءَةِ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ : ٣٣٧/١ .

(٢) تَابِعِيُّ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ الصَّفَرِيِّ هَجِيمةَ بِنْتِ يَحْيَى الْأَوْصَابِيَّةِ ،
كَمَا قَرَأَ عَلَى الزَّهْرِيِّ وَرَوَى عَنْهُ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَأَنْسَ . تَوَفَّى سَنَةَ أَحَدَى ، وَقِيلَ
سَنَةَ اثْنَتَيْنِ ، وَقِيلَ : سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً . طَبَقَاتُ الْقُرَاءَةِ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ
١٩٠/١ .

(٣) هُوَ رُؤْيَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ التَّمِيمِيُّ مِنْ مَخْضَرِ الدُّوَلَتَيْنِ الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ مَاتَ
أَيَّامَ الْمَنْصُورِ سَنَةَ ١٤٥ هـ ، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْمَوْثَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ : ١٢٥ ،
وَالشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ : ٤٩٥/٢ ، وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبروكلمان : ٢٢٧/١ ،
هَذَا وَلَمْ يَتَرَجَّمْ لَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءَةِ .

(٤) انْظُرْ مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣١١/١ . ٣٢٢
(٥) ذَهَبَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِي كِتَابِهِ الْبَسِيطِ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ : ٣١٢ : إِلَى أَنَّ (ضَرْبَ)
تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ) وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (إِنْ لَمْ يَكُنْ
لَا يَسْتَحْيُ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا مَا بِمَعْنَى) .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ . وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ١٠٨/٢ .
(٧) وَهِيَ أَيْضًا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، وَأَبِي رَزِينٍ . انْظُرِ الْبَحْرَ
الْمَحِيطَ : ٢٥٥/٤ ، وَزَادَ الْمَسِيرَ : ١٥٤/٣ .

(٨) يَحْيَى بْنُ يَحْمَرَ الْحَدَّادِيُّ ، تَابِعِيُّ فَقِيهٍ أَدِيبٍ نَحْوِيٍّ مَبْرَزٍ ، سَمِعَ ابْنَ عَمْرِو أَبِي
هَرِيرَةَ ، وَأَخَذَ النَّحْوَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩ هـ . تَرْجُمَتُهُ فِي طَبَقَاتِ
الْقُرَاءَةِ : ٣٨١/١ .

وعبد الله بن إسحاق^(١) ف (أحسن) خبر مبتدأ محذوف ، وهو الضمير العائد على

الذي ، أي : على الذي هو أحسن ، فيكون هذا البيت في هذا الوجه الثاني من

هذا القبيل ، ويخرج على هذا من هذا الفصل الذي هو اتصال (ما) بليت ، إذ المراد

ب (ما) هاهنا أغنى في هذا الفصل إنما هو^(٢) التي ليست اسماً للحرف الذي اتصلت

به ، ويجب في (نصفه) على هذا الوجه النصب بالعطف على (ما) ولا يجوز رفعه

بالمطاف على (هذا) على أن تكون (ما) واقعة على شيئين : هذا الحمام ونصفه ،

ويكون المعنى : ليت اللذين هما هذا الحمام ونصفه لنا ، وإنما / امتنع هذا للفصل (١٦٧ / أ)

بين أبعاض الصلة بخبر (ليت) الذي هو (لنا) ، وهو أجنبي من الصلة وذلك

أن المصطوف على الصلة أو على شيء منها صلة أيضاً ، فلو جعلت (ونصفه) عطفاً على

(هذا) لكان من الصلة ، وأنت قد فصلت بينه وبين الصلة ب (لنا) والموصول لا يخبر

عنه ولا يستثنى منه ولا يتبع بشيء من التوابع إلا بعد استيفائه صلته ، نعم يجوز الرفع

ويكون ضرورة بالمطاف على الضمير الفاعل المستتر في (لنا) ، لأنه من حيث قام مقام

الخبر المحذوف قد تحمل الضمير الفاعل الذي كان فيه ، وهو يعود إلى (ما) وهذا

ضرورة ، إذ تقدم في باب المطاف^(٣) أن الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه من

غير تأكيد ولا فصل إلا في ضرورة ، فإنما الأولى على هذا الوجه الثاني (ونصفه)

بالنصب على ما تقدم ، إذ لا ضرورة فيه ولا تكلف ، وفيه روايتان النصب والرفع كما في

الحمام أيضاً النصب والرفع ، وسيأتي وجه النصب في الحمام . فهذا البيت على الوجه

الأول من الوجهين اللذين ذكر سيبويه في رفع الحمام (ليتما) فيه حرف ابتداء ،

كفتها (ما) عن العمل ، ونظر ذلك سيبويه بقول الشاعر :

(١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري مولى آل الحضرمي ، كان أول من

بصح النحو وتمد القياس وشرح الطلل . أخذ القراءة عرضاً من يحيى بن يعمر

وهارون بن موسى الأعور . توفي سنة ١١٧ هـ . طبقات القراء لابن الجزري : ١ / ٤١٠

ومراتب النحويين : ١٢٠

(٢) كذا في الأصل ، والوجه (هي)

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٤٢ ، ١٤٣

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلُسِ (١)

ف (بَعْدَ مَا) (٢) فِي هَذَا الْبَيْتِ قَدْ كَفَّتْهَا (مَا) عَنِ الْعَمَلِ الَّذِي هُوَ الْخَفْئِيُّ ، وَهِيَائُهَا لِلدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَكَانَتْ قَبْلَ اتِّصَالِ (مَا) بِهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ تَخْفِضُهُ بِالْإِضَافَةِ ، ف (مَا) الْمُتَّصِلَةُ بِ (بَعْدَ) هُنَا كَأَنَّهُ مَهْيِئَةٌ ، وَ (أَفْنَانُ) مُبْتَدَأٌ وَ (كَالْثَّغَامِ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ يَجْعَلْ سَيَرِيهِ (مَا) هَذِهِ الْمُتَّصِلَةُ بِ (بَعْدَ) مُوصُولَةً مُصَدَّرِيَةً ، وَ (بَعْدَ) مُضَافَةً إِلَى (مَا) مَعَ صِلَتِهَا الَّتِي هِيَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَكَانَتْ تَكُونُ (بَعْدَ) غَيْرَ مَكْفُوفَةٍ عَنْ عَطْفِهَا ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تُوَصَّلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَنُصِيَ فُضِّلَ الْمَوْصُولَاتِ (٣) مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَلَوْ جَعَلْتِ (مَا) هُنَا مُصَدَّرِيَةً وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صِلَتُهَا لَكُنْتَ قَدْ وَصَلْتَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ قَدْ أَجَازَ أَنْ تُوصَلَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ (٤) ، وَحَمَلَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى ذَلِكَ . وَبَعْضُهُمْ أَيْضًا أَجَازَ اسْتِثْنَاءَهُ ذَلِكَ فِي الْضَّرُورَةِ ، وَرَأَى هَذَا الْبَيْتَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ ، وَمَا غَنَدُ سَيَرِيهِ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ .

(١) مِنَ الْكَامِلِ لِلْمُرَادِ بْنِ سَمِيدٍ الْفُقَعَسِيُّ يَخَاطِبُ نَفْسَهُ . وَأَفْنَانُ الشَّجَرُ : خَصْلُهُ ، جَمْعُ فَنَنْ وَأَصْلُ الْفَنَنِ الْخَصَنُ . وَالثَّغَامُ : شَجَرٌ إِذَا بَيَسَ أَيْشَى . وَالْمَخْلُسُ : مَا اخْتَلَطَ فِيهِ الْبَيَاضُ بِالسَّوَادِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاعِدِ الْكِتَابِ : ١١٦١/١ ، ١٣٩/٢ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٥٤/٢ ، وَأُمَّا لِي ابْنِ الشَّجَرِ : ٢٤٢/٢ ، وَالْأَزْهِيَّةُ : ٣١٤ ، وَاصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ٤٥ ، وَالتَّوْطِئَةُ : ٢٥٣ ، وَالْمُقَرَّبُ : ١٢٩/١ ، وَالْبَسِيطُ : ١٤١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٣١/٨ ، وَالْمَشُوفُ الْمُحَلَّمُ : ٥٠٠/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٢٦/٢ ، وَالْمُهْمَعُ : ١٩٤/٣ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢٤٣/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٩٣/٤ .

(٢) يَقَعِدُ (بَعْدَ) .

(٣) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٧٨ .

(٤) هَذَا مَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مِنْهُمْ : الْأَعْلَمُ وَابْنُ هِشَامٍ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ ، =

وَمَا وَقَعَتْ (ما) فيه أيضاً كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)^(١) فهذه الكاف من (لما) مكفوفة عن عطية الذي هو الجبر ، كَقَتَّهَا (ما) عن ذلك .

الوجه الثالث : أن تكون (ما) المتصلة بـ (ليت) زائدة^(٢) ، وذلك إذا بقي عطية الذي كان لها قبل لَحَايَ (ما) من نصب الاسم ورفع الخبر ، فتقول : ليتما زيدا قائمٌ كما تقول : ليت زيدا قائمٌ ، وعلى ذلك جاء بيت النابغة المتقدِّم :

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا^(٣)

على رواية نصب الحمام ، فـ (ما) من قوله (ليتما) زائدة ، و (هذا) اسم (ليت) والحمام نعت له ، و (لنا) في موضع خبرها ، ولا بُدَّ / مع ذلك من نصب (ونصفه) (١٦٧/ب) بالعطف على (هذا) وإن رفع بالعطف على الضمير المستتر في (لنا) على ما تقدَّم كان ضرورة .

ونظير هذا في زيادة (ما) وكونها لا أثر لدخولها قوله عَزَّ وَجَلَّ : (فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤) .

فـ (ما) زائدة ، و (نقضهم) مخفوف بالباء ، والمعنى : فنقضهم . وكذلك قوله تعالى : (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَحْمَةٍ)^(٥) المعنى : فبرحمة و (ما) زائدة^(٦) . وكذلك

= والرضى . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٨١/١ ، والمفنى : ٣١١/١ ، وشرح الكافية للرضى : ٣٨٦/٢ .

(١) من الآية : (١٣٨) من سورة الأعراف . وانظر المفنى : ٣١٠/١ .

(٢) الارتشاف : ٦٠٣ ، والخصائص : ١٦٧/١ .

(٣) انظر البيت وتخرجه في ص : ١٤٤ ٦٨٨

(٤) من الآية : (١٥٥) من سورة النساء ، و (١٣) من سورة المائدة . والقصد بزيادة (ما) التوكيد .

(٥) من الآية : (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٦) ذكر القرطبي في تفسيره : ٢٨٤/٤ : أن (ما) ليست زائدة على الاطلاق ، وإنما أطلق عليها سيويوه معنى الزيادة من حيث زال عطيةا .

قوله سبحانه : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) ^(١) أى : من خطيئاتهم أُغْرِقُوا أى : من أجلبها ، و (من) هذه للتطليل و (ما) زائدة . فهذا حكم (لَيْتَ) إذا اتصلت بها (ما) .

وأما خمسة الأحرف الباقية فلم تسمع (ما) إذا اتصلت بها إلا على أحد وجهين : أحدهما : أن تكون مهيئة ، وذلك إذا وقع بعدها الجمة الفعلية فهيأتها (ما) للدخول على الأفعال ، وقد كانت قبل ذلك لا تدخل إلا على الجمة الاسمية ، ومثال ذلك قول الشاعر :

أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا ^(٢)
ف (لَعَلَّمَا) هنا داخلة على الفعل الذى هو (أضاءت) وقال الآخر :
وَلَكِنَّمَا أَجْدَى وَأَمْتَحَ جَمْدُهُ بِفَرْقٍ يَخْشِيهِ بِهِجَجٍ نَاعِقُهُ ^(٣)

(١) من الآية : (٢٥) من سورة نوح .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو جريرا ويندد بعبد قيس وهو من عدى بن جندب ابن العنبر . أضاءت : قال فى اللسان (ضوأ) : يقال : ضاءت وأضاءت بمعنى أى استنارت وصارت مضيئة ، وأضاءته ، يتعدى ولا يتمدى .
وفى البيت إشارة الى أن أهل جرير أصحاب حمير وهائم فهم رعاة ليس لهم ما يفخرون به .

انظره فى ديوانه : ١ / ١٨٠ ، والرواية فيه (فرما أضاءت) ولا شاهد عليها ،
وأما لى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤١ ، ولايضاح : ١ / ١٢٧ ، وشرح المفصل : ٨ / ٥٧ ،
وشرح البطل لابن عصفور : ١ / ٤٣٥ ، والمفنى : ١ / ٢٨٧ ، وشذور الذهب :
٢٧٩ ، والهمع : ٢ / ١٩٠ ، والدرر : ١ / ١٢٢ ، والأشمونى : ٢ / ٢٨٤ .

(٣) من الطويل : للرأى يهجو رجلا من بنى نُمير اسمه (قيس بن عاصم النُميرى) يلقب بالحلال . وكان غيره بليله فهجاه الرأى وغيره أنه صاحب غنم . وقبلة :
وغيرنى الإبل الحلال ولم يكن ليجمعها لابن النُبَيْثَةِ خالقة
أمتعه جده : أى حفظه من الغنم . والفِرْق : القطعة من الغنم الضالّة ،
يخشيه : يخوفه . وهججه : زجر للسباع والدّباب . والنّاعق : الرأى هاجنا ،
ديوانه : ١٠٨ / ١ ، واصلاح المذاق : ٧ ، والمشوف المعلم : ٢ / ٥٩٨ ، واللسان
والصحاح والتاج (فرق) .

فَدَخَلَتْ (لَكُنَّا) على الفعل وهو (أَجْدَى) . وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ^(١) ذ (كَأَنَّمَا) دَخَلَتْ على الجملة الفعلية ، وهي (يُسَاقُونَ) . وكذلك قوله عز وجل : (إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ) ^(٢) فما في (إِنَّمَا) مهيئة لوقوع الفعل بعد ها . ومثله قوله سبحانه : (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) ^(٣) فما في (إِنَّمَا) ايضاً مهيئة .

والوجه الثاني : أن تكون (ما) المتصلة بهذه الأحرف الخمسة كافةً ، وذلك إذا وقع بعد ها الجملة الاسمية ، ولم تؤثر فيها بل تقع مبتدأ وخبراً ، ومثال ذلك قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَاهٌ وَاحِدٌ) ^(٤) وقول الشاعر :-

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ ^(٥)

فوقع بعد (إِنَّمَا) في الآية المبتدأ والخبر مرفوعين . وكذلك بعد (لَعَلَّمَا) في البيت ، ف (ما) المتصلة بهما كافةً ، لأنها منعت من الفصل الذي كان لهـــــ هذه الأحرف لو لم تلحق ، وهو أن تنصب الاسم وترفع الخبر . ولم يسمع من العرب في هذه الأحرف غير هذين الوجهين ، ولم يسمع بقاء عطمها على أن تكون (ما) زائدة .

(١) من الآية : (٦) من سورة الأنفال .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (١١٥) من سورة المؤمنين .

(٤) من الآية : (١٧١) من سورة النساء .

(٥) من الطويل لسويد بن كراع الحَقِيلِيّ ، يهزأ برَجَلٍ تَوَعَّدَهُ . قوله (تَحَلَّلْ) أي أخرج من يمينك وذلك أن يياشر من الفعل الذي يقسم عليه مقدار ييربسه قسمه ويحلله ، والتحلل أيضاً : أن يخرج من يمينه بكفارة أو حنت يوجب الكفارة . (انظر اللسان : حلل)

وهو من شواهد سيويه : ١٣٨ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤١ ، وشرح المفصل : ٥٤ / ٨ ، ٥٨ ، ١٣١ ، والتبصرة : ٢١٥ / ١ ، وشرح سقط الزند : ١٧٣١ ، والازهية : ٨٧ ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٤١ .

قَالَ الْجَزُولِيُّ : (١) وَمَوْضِعُ السَّمَاعِ (لَيْتَ) ، يَعْنِي أَنَّ مَوْضِعَ الزِّيَادَةِ وَبَقَاءُ الْمَعْمَلِ إِنَّمَا هُوَ (لَيْتَ) .

وَأَخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي قِيَاسِ الْخَمْسَةِ عَلَى (لَيْتَ) فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مطلقاً ، فَلَيْسَ لَكَ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ إِعْمَالٌ مَعَ اتِّصَالِ
(٢) عَلَى وَجْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ (٣) وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ . (٤)
الْقَوْلُ الثَّانِي : الْقِيَاسُ مطلقاً ، فيقالُ عَلَى هَذَا ، إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعِلْمْتُ أَنَّمَا
زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَتَبْقَى عَلَى
مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْمَعْمَلِ ، تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، فَتَكُونُ عَلَى هَذَا مِثْلَ (لَيْتَمَا) فِي
جَوَازِ الْأُوجَةِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَّاجِيِّ (٦) .

(١) هُوَ أَبُو مُوسَى عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الْمَرْزُوقِ بْنِ يَلْبِخْتٍ - اسْمُ بَرَبَرِيٍّ مَعْنَاهُ : ذُو الْحِظِّ -
مِنْ قَبِيلَةِ (جَزُولَةٍ) مِنْ قِبَائِلِ الْبَرَبَرِ بِمَرَاكِشَ . لَزِمَ ابْنُ بَرِيٍّ لِمَا حُجَّ وَقَرَأَ عَلَيْهِ
كِتَابَ (الْجَمَلِ) . أَخَذَ الصَّرْبِيَّةَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ : الشُّلُوبِيِّ ، وَكَانَ أَمَامَا
لَا يَشُقُّ فَبَارَهُ مَعَ جَوْدَةِ التَّفْهِيمِ وَحُسْنِ الْعِبَارَةِ . صَنَّفَ (الْمُقَدِّمَةَ) السَّمَاةَ
بِالْقَانُونِ أَغْرَبَ فِيهَا وَأَتَى بِالْمَجَابِلِ ، وَهِيَ فِي غَايَةِ الْإِيجَازِ مَعَ الْإِشْتِمَالِ عَلَى
شَيْءٍ كَثِيرٍ مِنَ النُّحُولِ يُسَبِّقُ إِلَى مِثْلِهَا . تَوَفَّى سَنَةَ : ٦٠٧ هـ . تَرْجَمَتْهُ فِي الْبَغْيَةِ
٣٦٢/٢ ، وَأَنْبَاهُ الرِّوَاةِ : ٣٧٨/٢ ، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ : ٢٧/٨ .

(٢) الْمُقَدِّمَةُ الْجَزُولِيَّةُ : ص ٢٤ .

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٤/١ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٦٠٣ .

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٣٨/٢ - ٤١٨ ، ١٣٠/٣ ، ١٥٣ ، ٢٢١/٤ .

(٥) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٤٨٠/١ - ٤٨١ (وَحَكَى ابْنُ بَرَهَانَ
أَنَّ الْأَخْفَشَ رَوَى عَنِ الصَّرْبِ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَأَعْمَلُ (أَنَّ) مَعَ زِيَادَةِ (مَا) .
وَحَكَى مِثْلَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ فِي كِتَابِهِ) .

(٦) وَوَافَقَهُ الزَّمْعَشَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ . انْظُرِ الْجَمَلُ : ٢٩٥ ، وَالْمِصْبَحُ : ١٩١/٢ ،

وَالْتَسْمِيعِيُّ : ٦٥ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٣/١ .

القول الثالث : أَنَّ القِيَّاسَ عَلَى (لَيْتَمَا) جَائِزٌ فِي (كَأَنَّ) و (لَعَلَّمَا) خَاصَّةً ،
 فيقال : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلَا يَقَاسُ ^(١) عَلَيْهَا (إِنَّمَا) ، و (أَنَّ) ،
 و (لَكِنَّمَا) فلا / يقال : إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ . وَوَجْهُ الْفَرْقِ قَرَبُ (كَأَنَّ) و (لَعَلَّ) — من (١٦٨/أ)
 (لَيْتَ) ، وَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ (كَأَنَّ) و (لَعَلَّ) قَدْ نَقَلَا الْكَلَامَ الَّذِي
 دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى غَيْرِ الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي (لَيْتَ) فَقَوْلُكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ،
 جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ
 صَارَتْ غَيْرَ خَبَرِيَّةٍ ، وَلَيْسَ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودًا فِي (إِنَّ) و (أَنَّ) و (لَكِنَّ) فَفَارَقَتْ
 (لَيْتَ) فَلَا تَقَاسُ عَلَيْهَا . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ ^(٢) ، وَقَدْ سَوَّغَ ابْنُ مَالِكٍ
 الْقِيَّاسَ عَلَى (لَيْتَمَا) فِي (كَأَنَّ) و (لَعَلَّمَا) و (لَكِنَّمَا) فَأَجَازَ أَنَّ تَقَاسَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ
 عَلَى (لَيْتَمَا) فِي بَقَايَ عَلَيْهَا وَزِيَادَةَ (مَا) ^(٣) .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الْأَعْرَافَ كُلَّهَا فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا (مَا)
 مَهِيئَةً أَوْ كَافَّةً فَلَا اسْمَ لَهَا إِنْ ذَاكَ لَا غَيْرَ . وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ ، وَذَهَبَ
 ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ ^(٤) إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ بِاتِّصَالِ (مَا) عَمَّا ثَبَتَ لَهَا مِنْ عَطْفِهَا فِي اسْمٍ

(١) فِي الْأَصْلِ : (يُقَالُ) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ وَابْنِ أَبِي الرَّيِّعِ . انْظُرْ شَرْحَ الْجُمْلَةِ لَابْنِ

عَصْفُورٍ : ٤٣٣/١ ، وَالْمَهْمُجُ : ٢/١٩١ .

(٣) التَّسْهِيلُ : ٦٥ .

(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ دُرُسْتَوَيْهِ بْنِ الْمَرْزِيَّانِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيُّ الْفُسُؤِيُّ

النُّحْوِيُّ ، نَحْوِيُّ جَلِيلِ الْقَدَرِ ، مَشْهُورُ الذِّكْرِ ، تَلَقَّى عَنْ جُمَاعَةٍ مِنْهُمْ : الْمُبَرِّدُ ،

وَابْنُ قَتِيْبَةٍ ، وَثَعْلَبُ ، وَغَيْرُهُمْ . لَازِمُ الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ مَعَ التَّعَصُّبِ الشَّدِيدِ لَهُ

تَصَانِيْفُهُ فِي غَايَةِ الْجُودَةِ ، مِنْهَا فِي النُّحُو : الْإِرْشَادُ ، وَأَسْرَارُ النُّحُو . وَلَهُ

أَيْضًا : الْمَهْجَاءُ ، وَشَرْحُ الْفَصِيحِ ، وَالرَّدُّ عَلَى ثَعْلَبٍ فِي اخْتِلَافِ النُّحَوِيِّينَ ،

وَتَفْسِيرُ كِتَابِ الْجَرْمِيِّ . تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣٤٧ هـ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغْيَةِ الْوَعَاةِ : ٣٦/٢ ، وَانْبَاءِ الرِّوَاةِ : ١١٣/٢ ، ١١٤/٢ .

وخبر ، فزعم أنها إذا وقع بعد ما الفعل أو المبتدأ والخبر مرفوعين على ما تقدم بيانه ،
 ف (ما) المتصلة بها إذا ذاك اسمها وهي عنده اسم لا حرف نكرة مبهم غير موصوفة
 بمنزلة ضمير الأمر أو الشأن أو القصة (١) ، والجملة بعد ذلك من الفعل والفاعل أو من
 المبتدأ والخبر في موضع الخبر ، ف (ما) عنده من قوله تعالى : (إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ) (٢)
 اسم (إن) والجملة التي هي (يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ) في موضع رفع خبراً لـ (إن) ،
 و (ما) هاهنا واقعة في المعنى على الأمر أو الشأن أو كالضمير في قوله عز وجل : (أَنَّهُ
 كَانَتْ تَأْتِيهِمْ) (٣) و (إِنَّهُ مِنْ يَأْتِيهِ) ، والجملة الواقعة خبراً مفسرة لمعنى (ما)
 وموضحة له على حسب الجملة الواقعة بعد ضمير الأمر أو الشأن ، ولأجل أن تلك
 الجملة هي (ما) في المعنى ، لم يفتقر فيها إلى ضمير يعود على (ما) كما كان ذلك في
 الجملة المفسرة لضمير الأمر على ما تقدم بيانه في باب الابتداء (٥) . وكذلك عنده قوله
 عز وجل : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) ف (ما) اسم (إن) والجملة الاسمية بعد في موضع
 خبرها ، والمعنى إن الأمر الله إله واحد ، وعلى هذا عنده جميع ما تقدم من نحو هذا .
 المسألة السابعة : في حكم ما يخفف من هذه الأحرف .

وأعلم أنه يجوز أن تخفف (إن) و (أن) و (لكن) و (كأن) ، ومعنى تخفيفها
 أن تحذف نونها الثانية المفتوحة وتبقى الأولى الساكنة ، فتصير بعد التخفيف (إن) ،
 و (أن) و (لكن) و (كأن) .

(١) قال السيوطي في المجمع : ١٩١ / ٢ ، (ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت
 من جميع النواسخ كضمير الشأن) .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (٦) من سورة التغابن .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة طه .

(٥) انظر ص : ٣١٧ .

(٦) من الآية (١٧١) من سورة النساء . وذهب الفارسي إلى أن (ما) في الآية
 نافية واستدل بأنها أفادت معنى المحصر كإفادة النفي والاثبات بـ (لا) . انظر

المجمع : ١٩١ / ٢ .

فَأَمَّا (إِنَّ) إِذَا خَفَّفْتَ فَلَكَ فِيهَا وَجْهَانِ مطلقاً : الإعمال والإلغاء .

فالإعمال هو أن تبقى ناصبةً للاسم رافعةً للخبر على ما كانت عليه قبل التخفيف ،

فتقول : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا لقائمٌ ، قال عز وجل : (وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفَيْنَهُمْ

رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)^(١) ف(إِنَّ) هاهنا مخففةٌ من الثقلية وهي محطّةٌ على ما كانت عليه قبل

التخفيف ف(كَلَّا) اسمها و(ما) خبرها ، وهي موصولةٌ واللام الداخلة عليها لامُ الابتداء

التي تدخل على خبر (إِنَّ) المشددة على ما سيأتى^(٢) بيانه بعد إن شاء الله تعالى ،

والمعنى : وَإِنْ / كَلَّا للذين ليؤفّينهم ربك أعمالهم ، وقوله (ليؤفّينهم) جواب قسم (ب/١٦٨)

محدوفٌ تقديره : والله ليؤفّينهم ، والقسم وجوابه معاً صلة لـ (ما) .

فإن قلت : وكيف وقعت (ما) على العاقل هنا ؟ فالجواب أن وقوعها على جنس

من يعقل جائزٌ ، قال عز وجل : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)^(٣) أى : فانكحوا

هذا الجنس ، وإنما الذى يمتنع وقوعها على شخص من أشخاص من يعقل ، فلا تقول

جاءنى ما جاءك ، وأنت تريد زيدا أو عمرا مثلاً ، هذا ونحوه الذى يمتنع عند

أكثر النحويين ، ومحضهم^(٤) يميز ذلك ، فلا يمتنع وقوع (ما) على من يعقل مطلقاً

وينسبه لسيويه ، وأبو عليّ الفارسي يرى أن (ما) في هذه الآية زائدة^(٥) وأن الخبر

(١) من الآية : (١١١) من سورة هود . وقراءة تخفيف (إِنَّ) هي قراءة نافعة

وابن كثير وأبو بكر . وقرأ الباقر بتشديد النون . انظر البحر المحيط :

٢٦٦/٥ ، والنشر : ٢٩٠/٢ - ٢٩١ ، وحجة القراءات : ٣٥٠ - ٣٥٢ ،

ومحاض القرآن : ٢٨/٢ ، والاتعاف : ٢٦٠ .

(٢) انظر ما سيأتى في ص : ٧٢٤ فمابعدها .

(٣) من الآية : (٣) من سورة النساء .

(٤) منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي وابن خروف .

انظر المقتضب : ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٣/١ ، وتوضيح

المقاصد : ١٢٩/١ ، والبحر المحيط : ١٦٢/٣ ، ٤٧٨/٨ ، والهمج :

٣١٥/١

(٥) ذكر ذلك مكي في مشكل اعراب القرآن : ٤١٦/١ ولم ينسبه .

جملة القسم ، لكنه لما أريد دخول لام الابتداء على الخبر وكان في دخولها عليه اجتماع لامين ، زيدت (ما) لتدخل عليها لام الابتداء ، لئلا تباشر لام القسم ، وإلى هذا ذهب أبو الحجاج الأعمى ، وإلى أنها موصولة ذهب ابن أبي غالب ، ووجهه بأن الأصل عدم الزيادة ، وبأنك إذا ادعيت زيادتها لزمك دخول اللام على لام القسم لأن الزائد في تقدير السقوط .

والجملة (إن) المخففة إذا عطيت فتحكمها حكم المشددة مطلقاً لفرق بينهما واللام الواقعة بعدها في نحو : إن زيدا قائم ، وفي نحو الآية المتقدمة ، لام الابتداء كالواقعة بعدها المشددة .

وأما الإلغاء فيها إذا خففت بأن لا تحمل شيئاً بل يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتلزم إن ذاك اللام في الخبر ، فرقاً بين (إن) هذه المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية ، فتقول : إن زيدا قائم ، فزيد مبتدأ وقائم خبره ، و(إن) هذه مخففة من (إن) ولا عمل لها فلا تحتاج إلى اسم وخبر ، بل هي طغاة واللام الداخلة على خبر المبتدأ وهو قائم لازمة لا يجوز اسقاطها لئلا تلتبس (إن) هذه بـ(إن) النافية تقول في : إن زيدا قائم^(١) ، والمعنى : ما زيدا قائم ، فإنما تفرق بين المخففة والنافية هنا بوجود اللام وعدمها ، فإن وجدت علمت أنها المخففة ، وإن فقدتها علمت أنها النافية وليس لك حذف هذه اللام إلا حيث يؤمن اللبس لفهم المعنى كقولهم عز وجل : (وأوردواهم إن الحمد لله رب العالمين)^(٢) في قراءة من قرأ (إن) بالكسر وهي قراءة شاذة^(٣) فهي المخففة ، والحمد بعدها مبتدأ ، و(لله) في موضع الخبر ، ولم تدخلها هنا اللام لأن هذا لا يلتبس بالنفي فقد فهم المعنى .

(١) (إن) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فأجاز اعمالها الكسائي وأكثر

الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنهم جمهور البصريين . واختلف النقل عن

سيبويه والجرى . انظر المعنى : ٢٣ / ١ ، ٢٤ ، والأشمونى : ٢٥٥ / ١ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس . وانظر البحر المحيط : ١٢٧ / ٥ .

(٣) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات والتفسير التي اطلعت عليها .

وكذلك لا تلزم في مثل: **إِنْ زَيْدٌ مَا ضَرَبْتَهُ** ، فلا تحتاج هاهنا إلى اللام ، لأنه قد
أَمِنَ أَنْ تَكُونَ (إِنْ) هنا نافية لأجل وقوع النفي بعدها ، والنفي لا يدخل على النفي .
 ويجوز في **(إِنْ)** هذه أعني المخففة من الثقلة إذا ألغيت أن تدخل على الأفعال
 ولكن بشرط أن تكون من نواسخ الابتداء ^(١) ، وذلك باب **(كَانَ)** وباب **(ظَنَنْتَ)**
 وأفعال المقاربة ، ولا بد مع ذلك من اللام داخله على الذي كان خبراً للمبتدأ قبل
 دخول الناسخ فارقة بين **(إِنْ)** هذه وبين **(إِنْ)** النافية .

ومثال ذلك في **(كَانَ)** قوله عز وجل : **(وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)** ^(٢) (١/١٦٩)
 وقوله تعالى : **(وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأُولِينَ)** ^(٣) وقوله سبحانه :
(وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَنْزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ) ^(٤) في قراءة الكسائي بفتح اللام والرفع ^(٥) . **(إِنْ)**
 في هذه الآي وفي نحوها مخففة من الثقلة ، وقد دخلت اللام الفارقة على خبر **(كَانَ)**
 في قوله : **(لَفِي ضَلَالٍ)** وفي قوله : **(لَيَقُولُنَّ)** وفي قوله : **(لَتَنْزُولُ)** . وكذلك قوله
 تعالى : **(وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)** ^(٦) . ودخلت اللام لتفريق
 بينها وبين **(إِنْ)** النافية ، لأن **(إِنْ)** النافية بغير لام . قال تعالى : **(لَوْ أَرَدْنَا**
أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَتَتَّخِذَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ) ^(٧) أي : ما كنا فاعلين للهـوـ ،

(١) انظر المصحح : ١٨٢/٢ .

(٢) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران .

(٣) الآيتان : (١٦٧ - ١٦٨) من سورة الصافات .

(٤) من الآية : (٤٦) من سورة إبراهيم .

(٥) أي بفتح اللام الأولى ونصب الثانية . وقرأ الباقون : **(لَتَنْزُولُ)** بكسر اللام الأولى

وفتح الأخيرة . ووافق الكسائي في قراءته هذه ابن محيص .

انظر الاتحاف : ٢٧٣ ، وحجة القراءات : ٣٧٩ ، والتيسير : ١٣٥ ، والبحر

المحيط : ٤٣٧/٥ .

(٦) من الآية : (١٤٣) من سورة البقرة . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٧٤/١ .

(٧) الآية : (١٧) من سورة الأنبياء .

و (إِنْ) نافيةٌ . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَيَتَزَوَّلَ مِنْهُ الْجِبَالُ) على قراءة الجماعة بكسر اللام والنصب ، ف (إِنْ) على هذه القراءة نافيةٌ واللام في (لَيَتَزَوَّلَ) حرفُ جَرٍّ ، وهي لامُ الجحود . وكذلك دخلت على (كَانَ) في قوله عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْخَاطِئِينَ) ^(١) ، وقوله تَعَالَى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) ^(٢) وقوله تَعَالَى : (وَإِنْ كُنَّا عَنْ بَرَاسَتِهِمْ لَخَافِلِينَ) ^(٣) .

ومثال ذلك في (ظَنَنْتُ) قوله تَعَالَى : (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) ^(٤) ف (إِنْ) مخففة من الثقيلة دخلت على (نَظُنُّ) والمجرور الذي هو (مِنَ الْكَاذِبِينَ) مفعولها الثاني ، والكاف هي المفعول الأول ، ودخلت اللام الفارقة على المجرور الواقع خبراً ، وكذلك دخلت على (وَجَدَ) في قوله تَعَالَى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ^(٥) و (وَجَدَ) هذه من أغوات (ظَنَنْتُ) ومفعولها الثاني قوله (لَفَاسِقِينَ) ودخلت عليه السلام الفارقة .

ومثال دخولها على (كَانَ) من أفعال المقاربة قوله جَلَّ وَتَعَالَى : (وَإِنْ يَكَادَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) ^(٦) فيزلقونك خبر (يَكَادُ) و (الَّذِينَ) اسمها ، ودخلت اللام الفارقة على الخبر .

وكذلك قوله تَعَالَى : (وَإِنْ كَادَ لَيَفْتِنَنَّكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) ^(٧) وقوله سُبْحَانَهُ : (وَإِنْ كَادَ لَيَسْتَفْزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ) ^(٨) . فهذه الآي ونحوها وقعت (إِنْ) المخففة الطنأة فيها داخلة على الأفعال الناسخة للابتداء .

(١) من الآية : (٣) من سورة يوسف .

(٢) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .

(٣) من الآية : (١٥٦) من سورة الانعام .

(٤) من الآية : (١٨٦) من سورة الشعراء .

(٥) من الآية : (١٠٢) من سورة الاعراف . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١ / ٣٢٤ .

(٦) من الآية : (٥١) من سورة القلم . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٠٠ .

(٧) من الآية (٧٣) من سورة الاسراء .

(٨) من الآية : (٧٦) من سورة الاسراء .

ومثال كونها داخلة على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر قوله تعالى : (إِنْ كَلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) ف (إِنْ) مخففة مفعلة ، و (كَلَّ) مبتدأ ، و (عَلَيْهَا حَافِظٌ) في موضع الخبر واللآم في (لَمَّا) هي الفارقة ، و (ما) زائدة ، والمعنى : إِنْ كَلَّ نَفْسٍ لَعَلَّهَا حَافِظٌ . وكذلك قوله تعالى : (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) أى : وَإِنْ كُلُّ لَجَمِيعٌ ، و (ما) زائدة ، واللآم الداخلة عليها هي الفارقة ، ولا يجوز عند البصريين دخول (إِنْ) المخففة على فعل ليس من النواسخ إلا شاذاً نادراً ، لا يقاس عليه ، كقولهم : (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْه)^(٣) والهاء في (هَيْه) هاء السكت ، فدخلت (إِنْ) المخففة على (يَزِينُ) وعلى (يَشِينُ) وليس من النواسخ ، واللآم في الفاعل الذى هو (نَفْسُكَ) و (هَيْه) هي الفارقة ، ولا بد منها على ما تقدم . فَإِنْ قُلْتَ : وكيف انفصل ضمير الفاعل في قولهم : (وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْه) فالجواب : أَنَّ الموجب لانفصاله هنا دخول اللآم الفارقة عليه ، وقد أشار / ابن مالك إلى هذا (١٦٩ / ب) في باب المضمير^(٤) حيث يتمين انفصال المضمير . ومن دخولها أيضاً على فعل غير ناسخ قول الشاعر :

(١) الآية : (٤) من سورة الطارق . وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمة ، وأبو جعفر

(لما) بتشديد الميم فيها وعليها تكون (لما) بمعنى (الا) و (ان) بمعنى

(ما) . وقرأ باقى الحشرة بتخفيف الميم فى (لما) وعليها تكون (ما) زائدة

و (أن) مخففة من الثقيلة . انظر الالتفات : ٤٣٦ ، وحجة القراءات : ٧٥٨ .

(٢) الآية : (٣٢) من سورة يس . وقرأ (لما) بتشديد الميم ابن عامر وعاصم

وحمة والكسائى ، وابن جمار عن أبى جعفر . وقرأ الباكون بتخفيف الميم .

انظر حجة القراءات : ٥٩٧ ، والالتفات : ٣٦٤ .

(٣) جاء فى أصول ابن السراج : ٣١٦ / ١ (حكى الفراء : ان يزينك لنفسك ، وان

يشينك لهيه) وانظر الاشمونى : ٢٩٠ / ١ ، والمهم : ١٨٣ / ٢ ، وفى أصل

المخطوط : (تزينك وتشينك) بالتاء .

(٤) التسهيل : ٢٦٠ .

سَلَّتْ يَمِينَهُ إِنْ قَتَلَتْ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (١)

فَدَخَلَتْ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ فِيهِ عَلَى (قَتَلَتْ) وَلَيْسَ مِنَ النَّوَاسِخِ ، وَ (مُسْلِمًا) مَفْعُولٌ
بِقَتَلَتْ ، وَدَخَلَتْ اللَّامُ الْفَارِقَةُ ، وَهَذَا كُلُّهُ وَمَا كَانَ نَحْوَهُ قِيَاسٌ مُطَّوَّرٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٢)
وَالْأَخْفَشِ وَابْنِ كَيْسَانَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ مَالِكٍ (٣) وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ هَسْبِ
الزَّمْخَشَرِيِّ ، نَأْجِزُوا أَنْ تَقُولَ : إِنْ قَامَ لَزِيدٌ ، وَإِنْ ضُرِبَتْ لَزِيدٌ ، وَإِنْ مَرَّتْ لَبَزِيدٌ ،
وَإِنْ ضُرِبَ لَزِيدٌ ، وَإِنْ جُلِسَ لَفَى الدَّارِ ، عَلَى أَنَّ الْفَرَاءَ وَجَمَاعَةً مِنَ الْكُوفِيِّينَ لَا يَرَوْنَ
(إِنْ) هَذِهِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ - وَقَعَتْ بِمَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمِيَةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ - مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ
كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِمُتَّبِعِي الْبَصَرِيِّينَ ، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ تَفِيدُ النَّفْيَ ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى
لِلْإِيجَابِ (٤) ، فَ (إِنْ) عِنْدَهُمْ نَافِيَةٌ وَاللَّامُ فِيمَا بِمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا) فَعِنْدَهُمْ أَنَّ قَوْلَهُ
تَعَالَى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) بِمَعْنَى : مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ،
بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (٦) وَ (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) (٧)

- (١) من الكامل لماتكه بنت زيد بن عمرو بن نوفل القرشية المددوية (صحابية) ترثى زوجها الزبير بن العوام ، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز المجاشعي .
والشلل : ييس في اليد أو ذهابها . وعقوبة المتعمد : القتل في الدنيا
والعذاب في الآخرة . ويرون : (وحيث) مكان : (هلت) .
وهو من شواهد الأزعمية : ٣٧ ، والمحاسب : ٢٥٥ / ٢ ، والانصاف : ٦٤١ / ٢
وشرح المفصل : ٧١ / ٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٨ / ١ ، والتصريح :
٢٣١ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٢ / ١ ، والهمع : ١٨٣ / ٢ ، والخزانة :
٣٤٨ / ٤ .
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٨ / ١ ، والتصريح : ٢٣١ / ١ ، والهمع :
١٨٣ / ٢ .
(٣) التسهيل : ٦٥ ، والمساعد : ٣٢٧ / ١ .
(٤) في الأصل : (الإيجاب) وهو تحريف . وانظر الهمع : ١٨٣ / ٢ ، ومشكل اعراب
القرآن : ٤٠٠ / ٢ .
(٥) الآية : (٤) من سورة الطارق . وانظر معاني القرآن للفراء : ٢٥٤ / ٣ .
(٦) من الآية : (٢٠) من سورة الطلاق .
(٧) من الآية : (١١) من سورة ابراهيم .

وقوله تعالى : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(١) بمعنى : مَا كَانُوا مِنْ قَبْلُ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ، بمنزلة قوله سبحانه : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِحَّةً وَاحِدَةً)^(٢) . والكسائي^(٣) من الكوفيين يرى مثل مذهب البصريين في الجملة الاسمية نحو : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمْ ، ومثل رَأَى الْفَرَاءَ في الجملة الفعلية نحو قوله سبحانه : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا)^(٤) . ومذهب جمهور البصريين ما تقدّم من أَنَّ (إِنْ) في ذلك كله مخففة من الثقلية ، واللام فيما بعد ما فارقة على ما تقدّم بيانه . ولا ينقاس ذلك عند هم إلا في الجمل الاسمية والأفعال النواسخ للابتداء خاصة ، لكنهم اختلفوا في تلك اللام الواقعة بعد ما على قولين :

أحدهما : أَنَّهَا لَمْ الْإِبْتِدَاءِ التي تدخل في خبر (إِنْ) في مثل قولك : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمْ ، على ما سيأتي بيانه بعد إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وهذا مذهب أبي الحسن الأخضر^(٥) ، وابن الأثير^(٦) ، وإليه ذهب من المتأخرين ابن مالك^(٧) ، وابن أبي غالب^(٨) ، ولزومها عند هم هو الفارق .

(١) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران .

(٢) من الآيتين : (٥٣ - ٢٩) من سورة يس .

(٣) انظر معاني القرآن : ٢٥٤ / ٣ .

(٤) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .

(٥) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ، ابن الأخضر الأشبيلي . لقوى ، مقدم في الصرية ، دينا ذكيا . أخذ عن الأعلم وأخذ عنه جماعة منهم : القاضي عياشي . من آثاره : شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب توفي سنة ٥١٤ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٧٤ / ٢ ، ومجمع المؤلفين ١٢٠ / ٧ ، ١٢١ ، والاعلام : ١١٢ / ٥ .

(٦) هو : ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، أبو اسحاق ، نحوي جليل ، ألف شرح الحماسة ، والنكت على تهرة الصميري وغير ذلك . توفي سنة ٥٨٤ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٣١ / ١ .

(٧) ونسب أيضا هذا المذهب (أنها لم الابتداء) الى سيويه والأخفش الأوسط والصغير ، وابن عصفور ، وأكثر البغداديين ، انظر الهمع : ١٨١ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٠ / ١ ، والتصريح : ٢٣٢ / ١ .

والثاني : أنها ليست لام الابتداء بل هي لام أخرى تسمى الفارقة ، وهذا مذهب
 الفارسي وابن أبي العافية ، والشلمون ، وابن أبي الربيع .^(١) وقاعدة هذا الخلاف
 تظهر فيما إذا دخل على (إن) هذه ما يوجب فتحها كـباب (علمت) نحو قولك :
 علمت أن كان زيد لقائاً ، وعلمت أن زيد لقائم ، فمن يرى أن هذه اللام الفارقة هي
 لام الابتداء يبقى (إن) على كسرها وتكون (علمت) عنده معلقة ، لأنه قد تقدم في
 فصل التعليل من باب أقسام الأفعال في التعدي^(٢) أن لام الابتداء توجب تعليل
 الفعل الداخل التي هي فيها^(٣) كقولك : علمت لزيد قائم ، وعلمت أن زيداً لقائم .

قال تعالى : (أفلا يعلم إذا بعثنا ما في القبور . وحصل ما في الصدور . إن ربهم بهم
 يومئذٍ لخبير)^(٤) . ومن لا يرى هذه اللام لام الابتداء يفتح (إن) المخففة بمسند / (١٧٠ / أ)
 (علمت) فيقول : علمت أن زيد لقائم ، وعلمت أن كان زيد لقائاً ، ومثل هذا أيضاً
 ما وقع في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكروا فتنة القبر فقال :
 (فأما المؤمن فيقول : هو رسول الله هو محمد ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأما
 وصدقنا واتبعنا ، فيقال له : نعم صالحاً ، قد علمنا إن كنت لمؤمناً)^(٥) وفي موضع آخر :
 قد نعلم أن كنت لمؤمناً . فعلى المذهب الأول تبقى (إن) على كسرها ، فتقول : قد

(١) انظر البسيط : ٦٥١ / ٦٥٣ ، والتصريح : ٢٣٢ / ١ ، والمهم : ١٨٣ / ١ - ١٨٤
 والمساعد : ٣٢٧ / ١ .

(٢) انظر ص : ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣) كذا في الأصل ، والمباراة قلقة .

(٤) الآيات : (٩ - ١٠ - ١١) من سورة الحاديات .

(٥) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٢٨٩ / ١) في كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ

الا من الغشي المشغل ، حديث رقم (١٨٤) .

ومسلم في صحيحه (بشرح النووي : ٢١١ / ٦) في كتاب الكسوف - باب ما عرض

على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، حديث

رقم (١١) برواية (هو محمد هو رسول الله) و (قد كنا نعلم أنك لتؤمن به

فمن صالحاً) .

وانظر شرح ابن عقيل : ٣٨٠ / ١ ، والأشمونى : ٢٨٨ / ١ .

علمنا إن كنت لمؤمنًا ، وعلى المذهب الثاني تفتحها فتقول : قد علمنا أن كنت لمؤمنًا .
وكذلك الرواية الأخرى (قد نعلم أن كنت لمؤمنًا) . وحجة أصحاب المذهب الأول أن هذه اللام لو كانت لمجرد الفرق وليست لام الابتداء ، لوجب سقوطها عند فتح (إن) إذا دخل عليها ما يوجب فتحها كالحديث المذكور ، وكان يجب أن تقول : قد علمت أن زيد قائم ، وعلمت أن كان زيد قائمًا ، وتحذف اللام استغناءً عنها ، إن الملة التي جئ بها من أجلها قد ذهبت بالفتح ، لأنك إنما كنت جئت بها للفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية ، فلما فتحها عند دخول (علمت) عليها لم يحتج إن ذلك إلى فرق ، لأن (أن) لا تلتبس ب(إن) النافية فيحتاج إلى الفرق بينهما ، فكانت هذه اللام لو فتحت (إن) تصير لا فائدة لها ، فكان يجب سقوطها .

وانفصل ابن أبي العافية عن أصحاب المذهب الثاني عن هذا ، بأن هذه اللام بقيت بعد فتح (إن) للاشعار والاعلام أن (أن) هذه بعد العلم في مثل الحديث مضيرة من المكسورة الطغاة ، التي لا ينوي معها اسم ولا خبر لها ، فبقيت هذه اللام لتشعر بذلك وتفرق بين (أن) هذه الطغاة وبين (أن) المخففة من (أن) المفتوحة المشددة ، لأن (أن) هذه أعني المخففة من (أن) لها اسم وخبر ، واسمها منونٌ مقدرٌ معها على كل حال ، على حسب ما يأتي بيانه ^(١) بعد إن شاء الله . فتقول في المخففة من (أن) : علمت أن زيد قائم ، بخير لا ، واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوفٌ مقدرٌ ، والجملة التي هي (زيد قائم) في موضع خبرها ، والتقدير : علمت أنه زيد قائم . وتقول في المفتوحة من (أن) المخففة من (أن) : علمت أن زيد لقائم ، ولا اسم لهذه ولا خبر ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، بل هي طغاة على حكم المكسورة المخففة ، لأنها مفتوحة منها ، ولا بد من هذه اللام فارقة بين هذه وبين (أن) المتقدمة المخففة من (أن) التي لها اسم وخبر .

فإن قلت : ثبوت هذه اللام على هذا الانفصال إنما يصح فيما إذا كانت الجملة التي وقعت بعد (أن) اسمية نحو ما تقدم من قولك : علمت أن زيداً لائقاً ، لأنه لو سقطت هذه اللام لالتبس (أن) هذه بـ (أن) المخففة من (أن) على ما تقدم . فإما إن كانت الجملة فعلية كالحديث المتقدم ، فقد كان ينبغي سقوط هذه اللام وأن تقول : علمت أن كان زيداً قائماً ، على أن تكون (أن) هذه المفتوحة من (أن) ، ولا يحتاج هنا إلى اللام ، إذ الفرق حاصل بينهما ولا لبس مع / سقوطها ، لأن (ب) (أن) هذه تباشر الفعل ولا يحتاج إلى فصل بينهما وبينه ، وليست (إن) المخففة من (إن) كذلك ، بل لا بد من الفصل بينهما وبين الفعل بـ (قد) أو غيرهما مما سيأتي ^(١) ذكره بعد إن شاء الله تعالى . فتقول في المخففة من (إن) : علمت أن قد كان زيداً قائماً ، فتفصل بـ (قد) بين (إن) والفعل الذي هو (كان) ، ولا بد من ذلك ، ولا تفتقر إلى ذلك في المفتوحة من (أن) ، فكان ينبغي أن تقول : علمت أن كان زيداً قائماً ، والفرق حاصل بولاية الفعل للمفتوحة من (أن) وعدم ولا يتسم للمخففة من (إن) .

فالجواب : أنه لما وقع اللبس في الجملة الاسمية وافترق إلى اللام فيها ، حملت الجملة الفعلية عليها في ذلك ، ليجري الباب مجرى واحداً ، فلزمت اللام مطلقاً ، وأيضاً فإنك قد تفصل بين الفعل وبين (أن) المفتوحة من (أن) في مثل قولك : علمت أن قد كنت لائقاً : فلو لم تأت باللام لوقع اللبس ، فلا بد منها في مثل هذا فارقة ، فإذا لم تفصل فينبغي أن يبقى الحكم كذلك في لزوم اللام . واحتج ابن أبي العافية لصحة ما ذهب إليه بأن هذه اللام قد وجدناها داخلية على المفعول به في مثل قوله عز وجل : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ^(٢) وفي مثل قول الشاعر :

(١) انظر ما سيأتي في ص : ٦٩٤

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة الاعراف .

..... إِنْ قُلْتَ لَمَسَلَمًا (١)

على ما تقدّم . وتدخّل أيضاً على خبر (كَانَ) و(كَادَ) في مثل ما تقدّم من قوليه
تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ)^(٢) وفي مثل قوله سبحانه : (إِنْ كَادَتْ
لَتُبْدِي بِهِ)^(٣) .

وتدخّل أيضاً مطلقاً في فصيح الكلام على خبر المبتدأ في مثل قوله تعالى :
(وَإِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ بَشِيرٌ)^(٤) ، ولأَمُ الْإِبْتِدَاءِ لا تدخّل على شيء من هذا ، إِنَّمَا أَصْلُهُمَا
أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلَسَجَّ فِي الذُّعْرِ^(٥)

ف(أَنْتَ) مبتدأ ، واللّام الداخلة عليه لأَمُ الْإِبْتِدَاءِ ، ولا تدخّل على الخبر بقياس
إِلَّا بَعْدَ (إِنْ) في مثل: إِنْ زَيْدًا لِقَاءُ . ولا تدخّل على الفعل إلا إذا وقع خبراً لـ (إِنْ)
وكان مضارعاً نحو : إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ ، على ما سيأتي بيانه^(٦) بعد هذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
ولا تدخّل على المفعول به مطلقاً ، ولا على خبر (كَانَ) ولا خبر (كَادَ) ، وَأَصْلُهُمَا
الدخول على الاسم المبتدأ خاصة ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ بَعْدَ (إِنْ) لَمَّا كَانَ هُوَ

(١) تقدم البيت بتمامه في ص : ٦٨٣

(٢) من الآية : (٣) من سورة يوسف .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة القصص .

(٤) من الآية : (٣٤) من سورة يس .

(٥) من الكامل لزهير بن أبي سلمى ، يضحج هرم بن سنان المصممي بأنه شجاع مقدام
إذا اشتدت الحرب ولجّ الناس في الذّعر ، أي تتابعوا في الفرع .

ويرى صدره في الديوان : ٨٩ ، وفي الكتاب : ٢٢٠ / ٣ .

وَلِنَحْمَ حَشْوِ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا *

وانظر المقتضب : ٣ / ٣٧٠ ، وإصلاح المنطق : ٣٣٦ ، والتبصرة : ١ / ٢٥٢ ،

والجمل : ٢٣٣ ، والانصاف : ١ / ٥٣٥ ، ورواية صدره فيه كرواية المصنف ،

وشرح المفصل : ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ، والمخصص : ١٧ / ٦٧ ، والمشوف

المعلم : ١ / ٦٨ ، والخزانة : ٣ / ١١٠ .

(٦) انظر ما سيأتي في ص : ٧٢٥

المبتدأ في المعنى ، فصَارَ شبيهاً به ، وإنما دَخَلَتْ على الفعل المضارع الواقع خبراً
 لـ (إِنَّ) لمشابهته الاسم ، فصارت كأنَّها دَخَلَتْ على اسم هو المبتدأ في المعنى ،
 وهذا سيقينٌ مكملاً بعد إِنَّ شاءَ الله تعالى .

فقد تحَصَّلَ من هذا أَنَّ هذه اللَّامَ الواقعة بعد (إِنَّ) المخففة من (إِنَّ) مخالفةٌ
 للام الابتدائية في أماكن دُخُولِها ، ولما خالفها في ذلك وجبَ أَنْ يحكمَ بأنَّها غيرها
 وليست لَامَ الابتدائية ، ألا تَرَاهُمْ أجمعوا على أَنَّ لَامَ القسم ليست لَامَ الابتدائية ، وأنَّها
 غيرها مع كون لَامَ الابتدائية تقع جواباً للقسم في مثل : والله لزيدٌ قائمٌ ، وإنما اجمعوا
 على أنَّها غيرها من قبل أنَّها تدخل على الأفعال مطلقاً ، ماغيةً كانت أو مضارعةً
 تقول : والله / لقام زيدٌ ، قال الشاعر :

(١٧١ / أ)

حَلَفْتُ (لَهَا) ^(١) باللهِ حلفه فاجِرٍ لَنَامُوا ، فلما إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ ^(٢)

فدَخَلَتْ لَامُ القسم على (نَامُوا) وكذلك تقول : والله لأقومنَّ ، قال تعالى :
 (فَوَرِّثْكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ) ^(٣) ، وَلَامُ الابتدائية ليست كذلك ، فلما وجدوها مخالفةً لها ففى
 المحلِّ حكموا بأنَّها ليست إياها ، فكذلك ينبغي أَنْ يحكمَ على هذه اللَّامِ اللازمة
 لـ (إِنَّ) المخففة بأنَّها ليست لَامَ الابتدائية ، لدُخُولِها حيث لا تدخل لَامُ الابتدائية .

(١) كلمة (لَهَا) ساقطة من الأصل .

(٢) من الطويل لا مرئ القيس من لا ميته التى مطالعها :

الأعم صباحاً أيها الطلل البالى وهل يضمن من كان فى المصر الخالى

الصالى : الذى يوقد النار للدفع أو الطعام . والفاجر هنا الكاذب ، و (إِنَّ)
 زائدة مؤكدة للنفي ، وكذلك (من) زائدة .

ديوانه : ٣٢ ، والأزهية : ٤١ ، والتبصرة : ٧٧ / ١ ، ٤٥٢ ، ولايضاح :

١١٧ / ١ - ١١٨ ، وإصلاح الغلل : ١٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

١ / ٥٢٧ ، والمقرب : ٢٠٥ / ١ ، والبسيط : ٦٦١ ، والمغنى : ١ / ١٧٣ ،

والهمع : ٢ / ١١٥ ، ٤ / ٢٤٨ ، والخزانة : ٤ / ٢٢١ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة العنكبوت .

ووجه آخر أيضا لصحة القول بأن هذه اللام ليست لام الابتداء ، وهو أن يقال :
 وذلك أنهم لما أرادوا أن يدخلوا (إن) المشددة في حروف الابتداء خففوها ،
 فزال عنها بذلك شبه الفعل فأكدوا بها إن ذلك الجملة الفعلية ، كما أكدوا بها
 الجملة الاسمية ، لأن الجملة التي كانت منته من دخولها مشددة على الفعلية هي
 شبهها بالفعل ، لأنها بذلك تحدث النصب والرفع كما يحدثهما الفعل ، فمن حيث
 لم يدخل الفعل على الفعل لم تدخل (إن) المشددة عليه ، فلما خففت (إن) دخلت
 في حروف الابتداء ، كما دخلت فيها وهي مشددة بزيادة (ما) عليها ، إذا قلت :
 إنما زيد قائم ، وإنما يقوم زيد . فلو كان ما ادعاه أصحاب المذهب الأول من
 أن (إن) المشددة والمخففة المعطاة قد تدخل اللام - وهي لام الابتداء في خبرها -
 وقد لا تدخل ، فإذا خففت والفيت لزمها هذه اللام بعينها ، لئلا يقع اللبس بين
 النافية والموجبة المؤكدة ، لو كان هذا صحيحا لدخلت هذه اللام في خبر المبتدأ
 من الجملة الواقعة بعد (إنما) مرة ولم تدخل أخرى ، وفي امتناعهم (عن) ذلك
 البتة دليل على أنه لا وجه لدخول هذه اللام على خبر المبتدأ إلا مع إعمال (إن)
 مشددة أو مخففة ، فيحصل من هذا امتناع دخولها مع المطفأة مطلقا ، إن الجملة
 مع وجودها كالخالية منها ، والاتفاق على أنها لا تدخل قياسا في خبر المبتدأ
 من الجملة الخالية منها ، ولا فرق بين الجملة الواقعة بعد (إن) المخففة المطفأة
 وبين الجملة الواقعة بعد (إنما) ، فإذا لم يجوز دخول لام الابتداء في إحدى الجملتين
 وجب ألا يجوز في الأخرى ، فإذا كان الأمر على ذلك كانت اللام إذا مع (إن) المخففة
 المطفأة لمجرد الفرق على كل حال لما عرى اللبس بينها وبين النافية ، ولما لم يحتج
 إلى فرق في (إنما) ، إن لا لبس معها لم يكن لدخول اللام معنى ، هذا كله معنى

كلام أبي عبد الله بن أبي العافية في الاحتجاج لما ذهب إليه .^(١)

ولأصحاب المذهب الأول أن يقولوا في الانفصال عن هذا كله : أنه كان القياس في (إن) المخففة إذا أُلغيت ألا تلحق معها لام بوجه بمنزلة (إنما) لكن دعت إليه ضرورة الالتباس بالنافية ، فلحقت لذلك لام لتحصل الفرق وتزيل اللبس ، وينبغي أن يدعى فيها أنها هي اللاحقة مع (إن) وهي لام الابتداء لأمرين :

أحدهما : أن المخففة أصلها المشددة ، والتخفيف فيها عارض عرضي ، ومعناها

من التوكيد معنى / المشددة ، فروعى فيها أصلها ومعناها ولحقت تلك اللام التي (١٧١/ب) كانت تلحق معها في الأصل لما دعت الحاجة والجات الضرورة إلى لحاق لام معها .

والثاني : أن كون هذه اللام غير لام الابتداء دعوى لا ينبغي أن يقال بها إلا بدليل لا يحتمل التأويل ، لأنها تؤدي إلى اثبات حرف من حروف المعاني في

كلام العرب لم يثبت بعد في غير هذا ، فذلك اثبات لغة ، ولا تثبت اللغة بأدلة محتمة ، بخلاف ما إذا جعلت هذه اللام هي لام الابتداء ، فليس في ذلك زيادة

حرف في كلام العرب ، وإنما دخلت هذه اللام هنا على خبر المبتدأ وعلى المفعول به وعلى خبر (كان) وخبر (كاد) ، وإن كانت في غير هذا الموضع لا تدخل في هذه

الأماكن ، لأنها لما لم يجز أن تجتمع مع (إن) لأنهما معا لمعنى التوكيد ، فكبره الجمع بين حرفين بمعنى واحد^(٢) ، أغرت إلى خبر المبتدأ لما كان هو المبتدأ في

المعنى ، فكانت داخلة على المبتدأ على حسب دخول هذه اللام في خبر (إن)

المشددة ، وكذلك أغرت إلى المفعول الثاني في باب (ظننت) ، وإلى خبر (كان) و(كاد) ، لأن هذه أخبار للمبتدأ في الأصل ، فدخلت عليها لمكان ضرورة

(١) هذا المذهب الذي ذهب إليه ابن أبي العافية واحتج له ، من أن هذه اللام الفارقة بين (إن) المخففة الثقيلة والنافية مخالفة للام الابتداء شأنها غير شأن لام الابتداء ، مذهب أصح في النظر بدليل الشواهد التي احتج بها وهي شواهد كثيرة توجب استقامة هذا المذهب .

(٢) انظر البسيط : ٦٥٣ - ٦٥٤ .

التأخير مراعاة لأصلها ، ودُخِلَ هذه اللام في سِوَى هذه الأماكن شاذٌّ لا يقاسُ عليه عند البصريين على ما تقدّم ^(١) ، وكما أنَّ (إِنَّ) هذه المخففة وهي بمعنى (إِنْ) المشددة قد صارت تدخُل على ما ليس مبتدأ كظننتُ و(كَانَ) و(كَادَ) و(إِنَّ) لا تدخُل على شيءٍ من ذلك ، كذلك لا مِ ابتداءً التي معها تدخُل على ما لم تكن تدخُل عليه حيث كانت مع (إِنَّ) فتوسّع فيها كما اتّسع في (إِنْ) وهذا تمام الكلام على تخفيف (إِنَّ) وتحصل منه أن (إِنَّ) المخففة منها يجوز إعمالها في الأسماء الظاهرة إعمال المشددة من غير فرق بينهما ، والخاصة فلا يكون لها عملٌ ، وقد ذكر سيبويه فيها وجهاً آخر ، وهو إعمالها في ضمير الأمر أو الشأن منصوباً معها ، ووقوع الجملة بعدها في موضع خبرها على نحو ما يأتي في (أَنَّ) المخففة من (أَنَّ) ، وذلك في قولهم (أما إن جزاك الله خيراً) ^(٢) فد (أما) هنا تنبيه واستفتاح ك(ألا) و(إِنَّ) مخففة من (إِنْ) معطلة ، واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، و(جزاك الله خيراً) جملة فعلية في موضع خبر (إِنْ) ، والتقدير : أما إنه جزاك الله خيراً ، وهذا قليل ، ووجهه أن هذه الجملة الفعلية دعاءٌ ، وقد يجوز في الدعاء ما لا يجوز في غيره ، ألا ترى أن سيبويه قد حكى عن العرب أنهم يقولون : (أما أن جزاك الله خيراً) ^(٣) على أن يكون (أَنَّ) بالفتح مخففة من (أَنَّ) معطلة في ضمير الأمر محذوفاً مقدّراً بعدها ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، وقد ولى الفصل (أَنَّ) من غير فصلٍ بينهما ، وباب (أَنَّ) المخففة ألا تلي الفعل بل يفصل بينهما ، وجاز أن يليها هذا الفعل هنا لأنه دعاءٌ ، وفعل الدعاء لا يلزم فيه ما يلزم في غيره من اشتراط الفصل على حسب ما يتبين بعد في تخفيف (أَنَّ) إن شاء الله تعالى .

(١) انظر ص : ٦٨٢

(٢) انظر الكتاب : ١٦٨/٣ ، وكلمة (الله) في المثال أصابها طمس في الأصل

ذهب بكل حروفها .

(٣) الكتاب : ١٦٧/٣ .

فَإِنْ قُلْتَ : وَلَمْ حَمَلْ / سَيُؤَيِّه (إِنْ) فِي هَذَا عَلَى أَنَّهَا مَحْمُوكَةٌ (إِنْ) وَلَا نَظِيرَ (١٧٢/أ) لَذَلِكَ ، وَهَلَّا جَمَلَهَا مَطْفَاةً عَلَى حَسْبِ مَا أُورِدَ فِيهَا فِي غَيْرِ هَذَا ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا : دَخُولُهَا عَلَى غَيْرِ نَاسِخٍ ، وَ(إِنْ) الْمَطْفَاةُ لَا تَدْخُلُ (عَلَى فِعْلٍ)^(١) مِنْ الْأَفْعَالِ إِلَّا عَلَى النَّوَاسِخِ فِي مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .
وَالثَّانِي : فَقَدْ اللَّامُ بَعْدَ (جَزَاكَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَطْفَاةَ لَا بُدَّ مَعَهَا مِنَ اللَّامِ الْفَارِقَةِ عَلَى الْأَدْلَاقِ ، دَخَلَتْ عَلَى نَاسِخٍ أَوْ غَيْرِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : وَكَيْفَ جَمَلَتْ جُمْلَةُ الدُّعَاءِ غَيْرًا لـ (إِنْ) وَهِيَ طَلَبٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ أَنَّ الْخَبَرَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَكُونُ بِجَمَلِ الطَّلَبِ^(٢) ؟
فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ مَأُولٌ عَلَى حَذْفِ الْقَوْلِ ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِمْ : (وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرْتَهُ)^(٣) وَفِي قَوْلِهِ :

* جَاءُوا بِمَذْقِي هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ *^(٤)

-
- (١) فِي الْأَصْلِ كَلِمَتَانِ غَيْرِ وَاحِدَتَيْنِ ، وَلَحَلٌّ بِمَا أَثْبَتَ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ .
(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٦١٩
(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَتَقْلَهُ - بِكُسْرِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - لَفْتَانِ فَصِيحَتَانِ ، وَالْقَلْبَى : الْبَغْضَى ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ - وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ فِى الذِّمِّ لِسَوْءِ مَحَاشِرَةِ النَّاسِ - جَرَّبَ النَّاسَ فَإِنَّكَ إِذَا جَرَّبْتَهُمْ قَلْبَتَهُمْ وَتَرَكْتَهُمْ لِمَا يَظْهَرُ لَكَ مِنْ بَوَاطِنِ سَرَائِرِهِمْ . انْظُرْ كِتَابَ الْأَمْثَالِ لِابْنِ سَلَامٍ : ٢٧٦ ،
وَالْمُسْتَقْصَى : ٩٣/١ ، وَاللِّسَانُ (قَلَا) وَالْمَعْنَى : ٥٨٥/٢ ، وَالنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ : ٢٠٥/٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْسَّلْسِلِيِّ : ٥٦٧/٢ .

(٤) مِنَ الرَّجْزِ وَقَبْلَهُ :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *^{هـ}

هُوَ لِلْمَجَاجِ يَذْكُرُ أَنْ قَوْمًا أَخَافُوهُ وَأَطَاعُوا عَلَيْهِ حَتَّى دَخَلَ اللَّيْلُ ، ثُمَّ جَاءُوا وَابْلَغُوا مَخْلُوطًا بِالْمَاءِ حَتَّى صَارَ لَوْنُهُ يَحَاكِي لَوْنَ الذَّنْبِ .
وَقِيلَ لِرَأْسِ غَيْرِهِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُحْتَسَبِ : ١٦٥/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصُولِ : ٥٣/٣ =

والتقدير هنا : أما إنه يقال لك جزاك الله خيراً ، وكذلك تأويل كل ما يرد من نحو هذا ، والله سبحانه أعلم .

وأما على رواية فتح (أن) بعدها في معنى (حقاً) كأنك قلت : حقاً أنه جزاك الله خيراً .

وأما (أن) إذا خففت فهي باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يجوز الفاؤها ، بل تبقى معطلة^(١) تنصب الاسم وترفع الخبر ، لكن اسمها إنما يكون محذوفاً ، والغالب أن يكون ضمير الأمر أو الشأن ، وتقع بعدها جملة في موضع الخبر ، ثم يجوز أن تكون الجملة الواقعة خبراً لها اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية وليت (أن) ولا يشترط وجود فاصل قد يكون وقد لا يكون . قال تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٢) ف (أن) مخففة من (أن) واسمها محذوف ضمير الأمر أو الشأن والتقدير : وآخِر دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وقال الشاعر :

= وأوضح المسالك : ٣ / ٣١٠ ، والتصريح : ٢ / ١١٢ ، والمفنى : ١ / ٢٤٦ ،
٥٨٥ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٩٩ ، ١ / ٢٧٥ ، والهمع : ٥ / ١٧٤ ،
والأشمونى : ٣ / ٦٤ .

والشاهد فيه : قوله (بمذاق هل رأيت ...) فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة وهي (مذاق) وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف تقديره (بمذاق مقول فيه هل رأيت ...) وهذه الجملة معمولة له .

(١) ذكر السيوطى فى الهمع : ٢ / ١٨٤ : أن فى اعمال (أن) المخففة من (أن) ثلاثة مذاهب :

أحد ما : أنها لا تحمل شيئاً لا فى ظاهر ، ولا فى مضمير ، وتكون حرفاً مصدرياً مبهماً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون .

الثانى : أنها تحمل فى المضمير وفى الظاهر ، وعليه طائفة من المغاربة .

الثالث : أنها تعمل مجازاً فى مضمير ، لا ظاهر . وعليه الجمهور .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس .

فِي فِتْيَةِ كَسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَحِلُ (١)
 أَيْ : أَنَّهُ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَخْفَى ، وَ (هَالِكَ) خَيْرٌ مَقْدَمٌ ، وَ (كُلُّ) مَبْدَأٌ (٢) . وَقَالَ
 الْآخِرُ :

أَكَا شَرُّهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ (٣)
 أَيْ : وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ، وَ (الهاءُ) لِلأَمْرِ أَوِ الشَّانِ ، وَ (كِلَانَا) مَبْدَأٌ ، وَ (حَرِيصٌ) خَبَرُهُ ، وَ (عَلَى مَا سَاءَ) يَتَمَلَّقُ بِحَرِيصٍ ، وَأَجَازُ سَيُويهِ أَنْ يُقَالَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ (٤) ، فَاسْمُ (أَنْ) أَيْضاً ضَمِيرُ الأَمْرِ مَحذُوفٌ ، وَ دَخَلَتْ (أَنْ) هَذِهِ عَلَى جُمْلَةٍ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ وَهِيَ مَبْدَأٌ ، وَ (يَأْتِنِي) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَهُوَ مُجْزُومٌ

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِلأَعَشَى مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ مِنْ مَعْلَقَتِهِ . غَيْرَ أَنَّ عَجْزَهُ فِي الدِّيَّانِ : ٥٩ ،

مُخْتَلَفٌ عَنْ رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ ، إِذْ يَرُودُ فِيهِ :

أَنَّ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُويهِ : ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٩/٣ ، وَالْخَصَائِصُ :

٤٤١/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٣٠٨/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٩٩/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ :

٧١/٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٤٩٧/١ ، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ : ٢٠١ ، وَالْهَمْعُ

١٨٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٤٧/٣ .

(٢) وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (أَنْ) الْمَخْفَقَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ : نَسَبُهُ سَيُويهِ لِمَدْيِ بْنِ زَيْدِ الْحَبَادِيِّ وَلَيْسَ فِي دِيَّانِهِ .

أَكَا شَرُّهُ : أَضَاحَكُهُ ، يُقَالُ : كَشَّرَ عَنْ نَابِهِ إِذَا كَشَفَ عَنْهُ . انْظُرِ الْكِتَابَ : ٧٤/٣

وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَافِيِّ : ٢٣٤/٣ ، وَأَطَالِي ابْنَ الشَّجَرِيِّ : ١٨٨/١ ، وَالْإِنْصَافُ :

٢٠١/١ ، ٤٤٣/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٥٤/١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (كِلَانَا حَرِيصٌ) حَيْثُ وَقَعَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْدَأِ

وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (أَنْ) الْمَخْفَقَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

(٤) الْكِتَابُ : ٧٣/٣ .

بأداة الشرط ، ومجزؤها الثاني (آته) ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)^(١) ثُمَّ قَالَ : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٢) ف(أَنْ) فيهما مخففةٌ من الثقلية واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ ، و(عليه) في موضع الخبر ، وكذلك (عليها) في موضع الخبر . وكذلك قول الشاعر :
بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا^(٣)

ف(أَنْ) من قوله : (أَنْ لَا إِلَيْنَا) مخففةٌ من الثقلية ، ويجوز في اسمها المحذوف أَنْ يَقْدَرُ ضمير الأمر أو الشأن وهو الأحسن لكثرة ، وَأَنْ يَقْدَرُ ضمير المؤنث المذكور أول البيت ، فالتقدير على الأول (أنه لا إلينا رجوعها) ، وعلى الثاني (أنها لا إلينا رجوعها) فاسم (أَنْ) المخففة / على هذا التقدير الثاني غير ضمير الأمر ، وذلك (١٧٢/ب) جائز لكنه قليل . وقد يجوز سيويوه في قولك : قَدْ عَلِمْتَ لَا تَقُولَ ذَاكَ^(٤) ، فَقَدَرُهُ : أَنْكَ لَا تَقُولَ ذَاكَ ، وكذلك فَعَلَ في قولك : أَرْسَلَ إِلَيْهِ بَأْنَ مَا أَنْتَ وَذَا^(٥) ، فَقَالَ :

(١) من الآية : (٧) من سورة النور . وقرأ بتخفيف النون الأعرج وأبورجاء وقتاده

وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون ، ورويت عن عاصم . انظر المحتسب : ١٠ / ٢ .

(٢) من الآية : (٩) من سورة النور . وهذه قراءة يعقوب والحسن . وقرأ نافع

(أن غضب) بتخفيف (أن) بعدها فعل ماضٍ . وقرأ الباقر بتشديد النون

ونصب (غضب) . انظر البحر المحيط : ٤٣٤ / ٦ ، والاتحاف : ٣٢٢ ، وحجة

القراءات : ٤٩٥ ، والحجة لابن خالويه : ٢٦٠ .

(٣) من الطويل ، لم أجد له نسبة . استرجعت : اما قالت : انا لله وانا اليه

راجعون ، واما طالب الرجوع . ركائب : جمع ركوبة وهي الراحلة تركب . آذنت :

أشمرت وأعلمت .

وهو من شواهد سيويوه : ٢٩٨ / ٢ ، والمقتضب : ٣٦١ / ٤ ، وأما ابن الشجري

٢ / ٢٢٥ ، وشرح المفصل : ١١٣ / ٢ ، ٦٥ - ٦٦ / ٤ ، والبسيط : ٤٧٢ ،

والهبع : ٢٠٧ / ٢ ، والأشمونى : ١٨ / ٢ ، والخزانة : ٨٨ / ٢ .

(٤) الكتاب : ١٦٥ / ٣ .

(٥) الكتاب : ١٦٣ / ٣ ، وفيه : (أَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ مَا أَنْتَ وَذَا) .

(كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَرْسَلَ بِأَنَّكَ مَا أَنْتَ وَذَا)^(١) فَجَعَلَ اسْمَهَا ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَدْ رَاسَمَهَا ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ فِي قَوْلِكَ : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَقُولَ ذَاكَ^(٢) ، فَقَالَ سَيُؤَيِّدُهُ (إِنَّهُ عَلَى قَوْلِكَ بِأَنَّكَ لَا تَقُولَ ذَاكَ ، تَغْيِرُهُ بِأَنْ ذَا قَدْ وَقَعَ مِنْ أَمْرِهِ)^(٣) . وَكَذَلِكَ قَدْ دَرَسَ الْأَسْمَ الْمُحَذَّوْفَ أَيْضًا ضَمِيرَ خُطَابٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ . قَدْ صَدَّقْتُكَ الرَّؤْيَا)^(٤) فَقَالَ : كَأَنَّهُ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ : أَنْكَ قَدْ صَدَّقْتَ الرَّؤْيَا يَا إِبْرَاهِيمَ^(٥) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَهَذَا الْبَيْتُ قَدْ فَصِّلَ بَيْنَ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ وَالْجُمْلَةِ بِ (لَا) النَّافِيَةِ ، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، مِنْ غَيْرِ فَصْلِ ، لِأَنَّ الْفَصْلَ فِي هَذَا الْبَابِ كَأَنَّهُ عَوْنٌ عَمَّا ذَهَبَ مِنْ (أَنَّهُ) ، وَقَدْ ضَعَّفَ سَيُؤَيِّدُهُ : عَلِمْتُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ، لَمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ التَّصْوِيفِ عَمَّا حُذِفَ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْحَرْبَ قَلَّمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا بِالْهَاءِ وَالتَّشْدِيدِ^(٦) ، فَقَوْلُ : عَلِمْتُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ، وَلِذَلِكَ أَيْضًا زَعَمَ أَنَّ التَّخْفِيفَ فِي مِثْلِ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ ، أَقْوَى مِنْهُ فِي مِثْلِ : عَلِمْتُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ، لِأَجْلِ وَجُودِ التَّصْوِيفِ فِي (أَنْ لَا يَقُولَ) وَفَقْدِهِ فِي هَذَا ، وَمِثْلُ الْبَيْتِ فِي وَجُودِ الْيَعْنِيِ مَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَطَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)^(٨) أَيْ : أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ . وَ (رُجُوعُهَا) فِي الْبَيْتِ مِمْتَدًّا ، وَ (الْيُنَا) فِي مَوْضِعِ

(١) الْكِتَابُ : ١٦٣ / ٣ .

(٢) الْكِتَابُ : ١٦٦ / ٣ وَفِيهِ : (كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَقُلْ ذَاكَ) .

(٣) الْكِتَابُ : ١٦٦ / ٣ .

(٤) مِنَ الْآيَتَيْنِ : (١٠٤ - ١٠٥) مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ .

(٥) الْكِتَابُ : ١٦٣ / ٣ ، بِزِيَادَةِ (نَادِيْنَاهُ) قَبْلَ (أَنْكَ) .

(٦) انْظُرْ مَا يَأْتِي فِي ص : ٦٩٩ .

(٧) الْكِتَابُ : ٧٤ / ٣ وَفِيهِ (وَلَا تَخَفْ (أَنْ) إِلَّا عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ ، أَيْ أَنَّهُ لَا يَقُولُ . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَلَا يَرْوُونَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) . وَلَيْسَ هَذَا بِقَوِيٍّ فِي الْكَلَامِ كَقُوَّةِ أَنْ لَا يَقُولَ ، لِأَنَّ (لَا) عَوْنٌ مِنْ ذَهَابِ

الْعَلَامَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ بِغَيْرِ الْهَاءِ ، فَيَقُولُونَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ) .

(٨) مِنَ الْآيَةِ : (١١٨) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

خبره ، وفي هذا شدُّ وزن عند سيبويه من جهة عدم تكرار النفي ، ومن مذهبه أن (لا)
النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا بد من تكرار النفي إلا في ضرورة (١) ، وسيأتى
بيان هذا مكملاً والكلام عليه في باب (لا) إن شاء الله عز وجل .

ويجوز في (أن) المخففة إذا دخلت في اللفظ على الجملة الاسمية أن تؤثر فيها
تأثير المشددة ، فيكون اسمها ظاهراً كاسم المشددة فتقول : علمت أن زيداً قائمٌ ،
وظننت أن عمراً منطلقٌ ، لكن هذا قليل (٢) : أعني أن يكون اسمها غير محذوف
بابه الشعر كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق (٣)

فالكاف في (أنك) اسم (أن) غير محذوف ، و (سألتني) في موضع خبرها .
وإن كان خبر (أن) المخففة جملة فعلية ، فإما أن يكون الفعل ظاهراً
أو محذوفاً ، إن كان محذوفاً فلا كلام ، والاسم كما تقدم ضمير محذوف ، والغالب
أن يكون ضمير الأمر أو الشأن على ما تقدم . ومثال ذلك قولك : أول ما أقول أن بسم
الله (٤) ، فاسم (أن) ضمير شأن محذوف تقديره : أنه بسم الله ، و (بسم الله)

(١) انظر الكتاب : ٢٩٧ / ٢ ، ٢٩٨ / ٢ .

(٢) انظر الهمع : ١٨٧ / ٢ ، والأشمونى : ٢٩٠ / ١ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . يصف نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب
الفراق لأجابه ، كراهية رد السؤال . صديق : يقال : امرأة صديق وصديقه
فصيل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى فاعل أى مصادقة .

وهو من شواهد الأهمية : ٥٤ ، وتوضيح المقاصد : ٣٥٤ / ١ ، والمغنى :

٣١ / ١ ، وشرح شواهد : ١٠٥ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٤ / ١ ، والهمع

١٨٧ / ٢ ، والأشمونى : ٢٩٠ / ١ ، ويروى (طلاقك) مكان (فراقك) .

(٤) الكتاب : ١٦٥ / ٣ .

يَتَمَلَّقُ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ تَقْدِيرُهُ : أَبْدَأُ بِسْمِ اللَّهِ ، وَمَنْ يَرَى مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ (بِسْمِ اللَّهِ) يَتَمَلَّقُ بِمَحذُوفٍ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ. ^(١) تَقْدِيرُهُ : ابْتَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ ، فَالْجُمْلَةُ هُنَا عَلَى مَذْهَبِ اسْمِيَّةٍ وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنَّهُ ابْتَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْآيَةُ الَّتِي / ذَكَرَهَا سَيُيُوهِي وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا) ^(٢) عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَ سَيُيُوهِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَاسْمُهَا ضَمِيرُ خُطَابٍ مَحذُوفٍ وَلَيْسَ الْمُنَادَى الْوَاقِعُ بَعْدَهَا هُوَ الْخَبَرُ ، وَإِنَّمَا خَبَرُهَا فِي قَوْلِهِ (قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا) فَهُوَ فَعْلٌ ظَاهِرٌ وَالْمَعْنَى : وَنَادَيْنَاهُ أَنَّكَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، كَمَا تَقُولُ : إِنَّكَ يَا زَيْدُ قَائِمٌ ، فَتَفْصِيلُ بِالْمُنَادَى بَيْنَ (أَنْ) وَخَبَرِهَا ، وَالْفَصْلُ بِهِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، لِأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ نَابِتٍ (يَا) مَنَابِهِ ، فَالْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ : يَا إِبْرَاهِيمُ . أَنَادَى إِبْرَاهِيمَ . وَيَجُوزُ أَنْ تَقْدَّرَ الْأَسْمُ الْمَحذُوفُ ضَمِيرُ شَأْنٍ أَوِ الْأَمْرِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا يَا إِبْرَاهِيمَ ، وَلَكِنْ سَيُيُوهِي إِنَّمَا قَدَّرَهُ ضَمِيرًا لِلْمَخَاطَبِ كَمَا تَقْدَّمَ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) بِمَعْنَى (أَيُّ) ، وَهِيَ الَّتِي يَسْمُونَهَا حَرْفَ عِبَارَةٍ وَتَفْسِيرُ ، وَالْمَعْنَى : وَنَادَيْنَاهُ أَيُّ يَا إِبْرَاهِيمُ ، ف(أَنْ) هُنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ . (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا) ^(٣) الْمَعْنَى : أَنَّهُمْ انْطَلَقُوا فِي الْقَوْلِ فَقَالُوا امْشُوا وَاصْبِرُوا ، فَالْمَعْنَى : وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَيُّ امْشُوا .

وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا ظَاهِرًا ، فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ . إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ وَلَوْ (أَنْ) وَلَا يَفْتَقِرُ فِيهِ إِلَى فَصْلٍ ، وَمِثَالُهُ

(١) انظر البيان : ٣٢/١ ، والتبيان : ٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٥/١

وما بعدها .

(٢) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر الكتاب : ١٦٣/٣ .

(٣) من الآية : (٦) من سورة (ص) . وانظر التبيان : ١٠٩٢/٢ ، والبيان

قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (١) ف (أَنَّ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، و (لَيْسَ) مع اسمها وخبرها في موضع خبر (أَنَّ) والتقدير : وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى . وكذلك قوله عز وجل : (وَأَنَّ عَسى أَن يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) (٢) التقدير : أَنَّهُ عَسى أَن يَكُونَ .

وَأَنَّ كَانَ متصرفاً فإِذَا أَن يَكُونَ في معنى الدُّعَاءِ أَوَّلًا ، إِنْ كَانَ في معنى الدُّعَاءِ وَلِي (أَنَّ) أَيْضًا ، إِذَا لَا يَصِحُّ دُخُولُ (قَدْ) وَلَا السَّيْنِ وَلَا سَوْفَ عَلَى فِعْلِ الدُّعَاءِ ، قَالَ تَعَالَى : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (٣) المعنى : وَالْخَاسِئَةُ أَنَّهُ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ، و (غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) دُعَاءٌ ، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَبَاشَرَ (أَنَّ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ ، إِذَا لَا تَدْخُلُ (قَدْ) عَلَيْهِ . وَهَكَى سَبِيوِيه : أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا (٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، قَالَ سَبِيوِيه : (وَلَوْ قُلْتَ : أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ جَازَ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَلَا تَصِلُ هُنَا إِلَى السَّيْنِ . وَمَعَ هَذَا أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى حَذَفُوا فِيهِ (إِنَّ) ، وَ (إِنَّ) لَا تُحذفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . سَمِعْنَا هُمْ يَقُولُونَ : أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، شَبَّهَهَا بِأَنَّهُ ، فَلَمَّا جَازَتْ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ أَجْزُوزًا (٥) . تَقُولُ : إِنَّمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ، مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ السَّيْنَ لَا يَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ الدُّعَاءِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الدُّعَاءَ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ فَتَوَسَّعُوا فِيهِ لِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا خَفَّفُوا

(أَنَّ) إِذَا كَانَ خَبَرُهَا دُعَاءً ، وَجَعَلُوا اسْمَهَا ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوْ الشَّانِ محذوفًا عَلَى حَكْمِ

(أَنَّ) (المخففة) ، تَشْبِيهًا لَهَا بِهَا وَاجْتِرَاءً لَهَا مَجَرَّاهَا ، / وَلَا يَجُوزُ فِي (أَنَّ) (المخففة) (١٧٣/١٧٣)

أَنْ تَكُونَ عَلَى حَكْمِ (أَنَّ) فِي إِضْمَارِ الْأَمْرِ مَعَهَا مَنُوبًا ، إِلَّا فِي الدُّعَاءِ غَاصَةً ، فَإِذَا كَانُوا

(١) الآية : (٣٩) من سورة النجم . وانظر التبيان : ١١٩٠ / ٢ .

(٢) من الآية : (١٨٥) من سورة الاعراف .

(٣) من الآية : (٩) من سورة النور ، على قراءة من قرأ - وهو نافع - (غضب) بصيغة

الماضي . انظر الاتحاف : ٣٢٢ .

(٤) الكتاب : ١٦٧ / ٣ ، وانظر ما تقدم في ص : ٦٩٢

(٥) الكتاب : ١٦٧ / ٣ - ١٦٨ .

قد يجوزوا ذلك في (إن) مع الدعاء ، فإن يجوز في (أن) معه من غير فصلٍ أولى وأخرى .

ومن الأمثلة في الدعاء أيضاً قوله جلّ وتعالى : (نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا) (١) ف(أَنَّ) مخففة من الثقلية واسمها ضمير أمر محذوف ، و(بُورِكَ) في موضع الخبر وهو دعاء ، ولذلك جاز أن يلي (أَنَّ) من غير فصلٍ ، والتقدير : نُودِيَ أَنَّهُ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ، ولم يذكر ابن جني في (الخطاريات) في هذه الآية غير هذا الوجه ، ويجوز فيها وجه آخر وهو أن تكون (أَنَّ) فيها بمعنى (أَيُّ) حرف عبارة وتفسير (٢) والمعنى : نُودِيَ مُوسَى ، أَيُّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ، كما أجاز سيوييه الوجيهين في قوله تعالى : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّيَا) (٣) على ما تقدم بيانه ، وقد نص على جواز هذين الوجهين في (أَنَّ بُورِكَ) ابن بابشاذ (٤) .

وإن كان الفعل الواقع خبراً لـ (أَنَّ) المخففة ليس في معنى الدعاء ، فلا بد من الفصل بينه وبين (أَنَّ) بـ (قَدْ) أو بالسّين أو بسوف أو بـ (لَوْ) أو بـ (مَا) أو بـ (لَا) النافيتين ، أو بـ (كَمْ) أو بـ (كَنَ) ولا يجوز ترك الفصل (٥) بشيء مما ذكر إلا في ضرورة ، أو حيث سمع من الكلام ولا يقاس عليه .

مثال الفصل بـ (قَدْ) قولك : علمت أن قد ذهب زيد ، أي : أنه قد ذهب

(١) من الآية : (٨) من سورة النمل . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١٤٤/٢ ،

والبيان : ٢١٩/٢ .

(٢) ذكر هذا الوجه في (أن) الحكوى ، وذكر أيضاً وجهاً ثالثاً وهو أن تكون (أَنَّ) مصدرية والفعل صلة لها . والتقدير : لبركة مَنْ فِي النَّارِ ، أو ببركة .

انظر التبيان : ١٠٠٤/٢ .

(٣) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر ص : ٦٩٧/٦٩٩

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ص : ١٠٥ .

(٥) وعند ابن مالك يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل . انظر شرح ابن عقيل :

١/٣٨٥ - ٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٧ .

زَيْدٌ ، قَالَ تَعَالَى : (لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَهْلَخُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ) ^(١) أَيْ : أَنَّهُمْ قَدْ أَهْلَخُوا
أَوْ أَنَّهُ قَدْ أَهْلَخُوا .

ومثال الفصل بالسين قوله عز وجل : (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى) ^(٢) أَيْ : أَنَّهُ
سَيَكُونُ مِنْكُمْ .

ومثال الفصل بسوف قوله : علمتُ أَنَّ سوف يذهب زيدٌ .

ومثال الفصل بـ (لَوْ) قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِ
أَهْلُهَا أَنَّ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاكُمْ بِذُنُوبِهِمْ) ^(٣) فـ (أَنَّ) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف
يجوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنَّهُ لَوْ نَشَاءُ ، وَأَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ ضَمِيرُ
جَمَاعَةِ الْخَائِبِينَ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ لَوْ نَشَاءُ أَوْ أَنَّهُمْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاكُمْ ، وَالْأَوَّلُ
أَوْلَى لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْخَائِبَ فِي اسْمِ (أَنَّ) الْمَخَفَّةُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ أَوِ الشَّيْءِ ،
وـ (لَوْ) مع ما بعدها في موضع خبر (أَنَّ) و (أَنَّ) مع اسمها وخبرها فاعل (يَهْدِي)
ومثلها أيضًا قوله سبحانه : (أَفَلَمْ يَبَيِّنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ
جَمِيعًا) ^(٤) أَيْ : أَفَلَمْ يَعْلَمْ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ ، وَ (يَبَيِّنُ) هنا بمعنى
^(٥) (يَعْلَمُ) في قول أكثر المفسرين كقول الشاعر :

أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ ، إِذْ يَبْسُرُونَنِي أَلَمْ تَيَاسُوا أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ زَهْدِمُ ؟ ^(٦)

(١) من الآية : (٢٨) من سورة الجن .

(٢) من الآية : (٢٠) من سورة المزمل .

(٣) من الآية : (١٠٠) من سورة الاعراف . وانظر التبيان : ٥٨٤ / ١ .

(٤) من الآية : (٣١) من سورة الرعد .

(٥) انظر معاني القرآن : ٦٣ / ٢ - ٦٤ ، وتفسير القرطبي : ٣١٩ / ٩ - ٣٢٠ ،

والبحر المحيط : ٣٩٢ / ٥ ، وقيل : يئس بمعنى (علم) لغة هوازن ، وقيل

لغة النخع . اللسان والصاح : (ياس) .

(٦) من الطويل لسحيم بن وشيل اليربوعي ، أورده القرطبي في تفسيره : ٣٢٠ / ٩ ،

وقال : (أنشد في ذلك أبو عبيدة لمالك بن عوف النصرى) ، مع أن أبا عبيدة

نسبه لسحيم بن وشيل . زهدم : فرس كانت لسحيم . ويروى (لأهل) مكان =

أَيُّ : أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدِيمٌ ، ووقعت بعد (تَيَأَسُوا) في هذا البيت (أَنَّ) التي وقع التخفيف منها في الآية ، واسمُ (أَنَّ) المحذوف في هذه الآية ليس إِلَّا ضَمِيرُ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ .

وقد قُرِئَ في الشَّانِ : (أَوَلَمْ يَتَبَيَّنْ) ^(١) الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ (ف (أَنَّ) المَخْفَفَةُ مَفْعُولٌ (يَتَبَيَّنْ) وقد رَدَّ ابْنُ الْبَارِشِ على بعضِ المفسرين في حملهم لهاتين الآيتين على أَنَّ (أَنَّ) فيهما هي المَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَزَعَمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ أَنَّ (أَنَّ) الدَّاخِلَةُ عَلَى (لَوْ) / زائدةٌ مُؤَدَّةٌ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، وليس رَدُّه لذلك (١٧٤/أ) بصحيحٍ وإِنَّمَا الزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَ سَيُوبِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (أَنَّ) الدَّاخِلَةِ عَلَى (لَوْ) بِحَدِّ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِمْ : أَمَا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ مَثَلُ ذَلِكَ سَيُوبِهِ ^(٢) .

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَمَا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينُ ^(٣)
ف (أَنَّ) زائدةٌ ، و (لَوْ) مع ما بعد ما بجوابِ الْقَسَمِ ، والمعنى : أَمَا وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتَ ، وَأَمَا وَاللَّهِ لَوْ كُنْتَ حُرًّا . وكذلك قول الآخر :

= (لهم) و (يأسرونني) مكان (ييسرونني) و (تعلموا) مكان (تَيَأَسُوا) .

انظر البحر المحيط : ٣٩٢/٥ ، والمحتسب : ٣٥٧/١ ، ومجاز القرآن :

٣٣٤/١ ، واللسان والتاج (زعم) و (يأس)

(١) قرأ بذلك : علي رضي الله عنه ، وابن عباس ، وابن أبي مليكة ، وعكرمة

والجحدري وعلي بن حسين ، وزيد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وأبو يزيد

المدني ، وعلي بن بديمة ، وعبد الله بن يزيد . انظر المحتسب : ٣٥٧/١ ،

ومختصر شوان ابن خالويه : ٦٧ ، وتفسير القرطبي : ٣٢٠/٩ ، والبحر

المحيط : ٣٩٢/٥ .

(٢) انظر الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٣) من الوافر ، مجهول القائل ، ويروى صدره :

لو أنك يا حسين خلقت حُرًّا

ويروى (ولا الخليق) (ولا الحقيق) مكان (ولا القمين) .

انظر معاني القرآن : ١٩٢/٣ ، والاصناف : ٢٠٠/١ ، وتفسير القرطبي : ١٨/١٩ ،

والمغني : ٣٣/١ ، وشرح شواهد : ١١١/١ ، وعدة السالك : ١٦١/٤ ،

والخزانة : ١٣٣/٢ .

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ (١)

المعنى : فَأَقْسِمُ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ ، و(أَنَّ) زائدةٌ بعد القسم .

وأُخْتُفَ النَّاسُ فِي (أَنَّ) هذه الزائدة بعد القسم وقبل (لَوْ) ، فَقِيلَ : زِيدَتْ توكيداً لِيَتَلَقَى بِهَا الْقَسَمُ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ الْوَاقِعَةِ جَوَاباً لِلْقَسَمِ فِي قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَقَامَ زَيْدٌ ، فَجُعِلَتْ بَدَلًا مِنْ هَذِهِ اللَّامِ جَوَاباً لِلْقَسَمِ بِمَنْزِلَتِهَا ، وَلِذَلِكَ لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا فَلَا يُقَالُ : وَاللَّهِ لِأَنَّ لَوْ جُعِلَتْ لَأَكْرَمْتَهُ وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ ، وَابْنِ عَصْفُورٍ (٢) . وَقِيلَ : إِنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ إِنَّمَا هُوَ (لَوْ) ، وَبِهَا تَلَقَّى الْقَسَمُ وَ(أَنَّ) زائدةٌ لمجرد التوكيد فحسب ، بِمَنْزِلَةِ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) (٣) ، وَبِمَنْزِلَةِ (أَنَّ) بَعْدَ (لَمَّا) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَلَمَّا أَنَّ جَاءَ الْبَشِيرَ) (٤) الْمَعْنَى : فَلَمَّا جَاءَ ، وَهَذَا الثَّانِي أَظْهَرَ مِنَ الْأَوَّلِ فِي كَلَامِ سَيِّوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، لِأَنَّهُ سَمَّاها لَفْوَ (٥) ، أَيْ : زائدةٌ . وَلَوْ كَانَتْ يَتَلَقَّى بِهَا الْقَسَمُ كَاللَّامِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ تُسَمَّى زَائِدَةً ، أَلَا تَرَاهُمْ لَا يَطْلُقُونَ لَفْظَ الزِّيَادَةِ عَلَى اللَّامِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَقَامَ زَيْدٌ ، لِأَنَّهُ حَرْفٌ جِيءَ بِهِ بَارِزاً مَعْنَى ، فَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ رَابِطٌ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ بِالْقَسَمِ ، كَوَاوِ الْحَالِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ :

وَقَدْ اغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا * (٦)

(١) من الطويل للمسيب بن علس يخاطب بني عامر بن نهل .

وهو من شواهد سيوييه : ١٠٧/٣ ، والتبصرة : ٤٥١/١ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٥٢٩/٣ ، والمغنى : ٣٣/١ ، وشرح شواهد : ١٠٩/١ ،

والتصريح : ٣٣٣/٢ ، وأوضح المسالك : ١٦٠/٤ ، والاشموني : ٤٥١/١ .

(٢) انظر المقرب : ٢٠٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٨/١ ، والمغنى :

٣٣/١ ، والخزانة : ٢٢٥/٤

(٣) من الآية : (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٤) من الآية : (٩٦) من سورة يوسف وفى الأصل (ولمّا)

(٥) الكتاب : ١٥٢/٣

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٢٧٤ .

وأيضاً فإنَّ سيبويه ذكرَ (أَنَّ) هذه مع (أَنَّ) الواقعة بعد (لَمَّا) فقالَ : (فَأَمَّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغواً ، فنحو قولك : لَمَّا أَنَّ جاءَ زيدُ ، وأما واللهِ أَنَّ لـ (فعلت) ، فظاهرُ هذا أَنَّ (أَنَّ) في كلا المثالينِ على حدِّهما في الآخرِ زائدةٌ ، دَخُلُهَا وَخَرُجُهَا سَيَّانٍ . وأيضاً فإنه أعنى سيبويه نظرهما باللامِ الداخلةِ على (إِنَّ) في مثلِ : واللهِ لَئِنْ فعلتَ لأفعلنَّ (٢) ، ولو كانتَ (أَنَّ) هذه عنده يتلقى بها القسمُ لنظرهما باللامِ الداخلةِ على (أفعلنَّ) لأنها هي الرابطةُ وسها تلقى القسمُ . وإلى هذا المذهبِ الثاني ذهبَ من المتأخرينِ ابنُ مالكٍ (٣) ، وذهبَ ابنُ أبي غالبٍ وابنُ الضائعِ إلى أنَّ قولك : واللهِ أَنَّ لو فعلتَ لفعلتَ (٤) ، بمنزلةِ قولك : واللهِ لَئِنْ فعلتَ لأفعلنَّ ، ف(أَنَّ) زائدةٌ موطئةٌ للقسمِ كاللامِ في (لَئِنْ) لأنَّ اللامَ في (لَئِنْ) هي لامُ التوطئةِ ، وكذلك (أَنَّ) هذه ، وكان الأصلُ دَخُولُ اللامِ على (لَوْ) لكنَّهم كَرِهُوا اجتماعَ اللَّامِينِ ، وجَوَّابُ القسمِ قولك (لفعلت) وبدلَ على جوابِ (لَوْ) ، كما أَنَّ (لا فعلنَّ) بمقدِّ (لَئِنْ فعلتَ) هو جوابُ القسمِ وحذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليه . وهذا القولُ أظهرُ في كلامِ سيبويه من القولينِ قبله ، واللهُ سبحانه أعلمُ . وليسَ هذا موضعُ استيفاءِ الكلامِ في هذا ، وإنما ذلك في بابِ القسمِ إن شاء الله تعالى ، وإنما الغرضُ هنا أَنَّ (أَنَّ) التي تدخلُ / على (لَوْ) إنما حكمَ سيبويه (٥) والنحويين (١٧٤/ب) بزيادتها إذا وقعت بعد القسمِ فحَسَبَ ، لا على الإطلاقِ ، ولا (أيضاً) ذكرُوا أنها إذا دخلتْ على (أَنَّ) لا تكونُ إلا مسبوقَةً بالقسمِ ، فتكونُ إذ ذاك في الآيتين ونحوهما

(١) وفي الكتاب : ١٥٢/٣ : (فَأَمَّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغواً فنحو قولك : لَمَّا أَنَّ جاءوا ذهبَت ، وأما واللهِ أَنَّ لو فعلتَ لأكرمتك) . وانظر منه : ٢٢٢/٤ .

(٢) الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٢٩/٣ ، والتسهيل : ٢٣٣ .

(٤) المجمع : ٢٤٣/٤ .

(٥) انظر الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٦) في الاصل : (لَوْ) وهو خطأ ، وانظر المصنف : ٣٣/١ ، ٣٤ .

زائدة ، ويقدر قبلها قسم محذوف ، ولا معنى لالتزام هذا ، إذ المخففة ممن
(أن) تصلح مع وجود شروطها في كل موضع تصلح فيه المشددة ، والمشددة تصلح
هنا ، وشروط التخفيف موجودة من الفصل ووقع الخبر جملة وحذف الاسم ، فلا وجه
لما قاله ابن الباز في تينك الآيتين ، وتخطئته من ذكر من المفسرين أنها المخففة ،
ولله در ابن مالك حيث قال : (تَرَادُّ (أَنْ) جَوَازًا بَعْدَ (لَمَّا) وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَ(لَوْ)) (١) .
فنص كما ترى على أن (أَنْ) لا تَرَادُّ جَوَازًا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (لَوْ) حَتَّى تَكُونَ مَسْبُوقَةً
بِالْقَسَمِ . وكذلك نص الصيرفي على هذا في (تبصرته) فقال : (فَأَمَّا (أَنْ) الَّتِي تَكُونُ
زائدة ، فلها موضعان :

أحدهما : أن تقع بعد (لَمَّا) كقولك : لَمَّا أَنْ جِئْتُ جَاءَ ، كما قال الله عزَّ
وجلَّ (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) ، (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا) (٢) ومعناها التوكيد ،
وتحسين الكلام (٣) .

والموضع الآخر : أَنْ تقع بعد القسم مع (لَوْ) كقولك : والله أَنْ لَوْجَعْتَنِي
لَأَكْرَمْتُكَ (٤) .

وقد ذكر أيضا ابن مالك (لَوْ) في الفواصل بين الفعل و(أَنْ) المخففة ممن
الثقيلة ، وتمثيل ذلك ما تقدم من الآيتين صحيح على ما تقدم . وكذلك أيضا ذكر ابن
بابشاد جواز أن تكون (أَنْ) في قوله تعالى : (وَأَنْ لَّوِ اسْتَاقَمُوا عَلَى الطَّرِيقِ) (٥) مخففة
من (أَنْ) أي : وأنه لو استقاموا ، فتكون هذه الآية مثل الآيتين المتقدمتين في
تخفيف (أَنْ) ، فالتخفيف في هذه الآية ونحوها جائز سائغ . نعم لا يمتنع أن تكون
(أَنْ) في الآيات الثلاث زائدة ، ويقدر قبلها قسم محذوف على حسب ما ذكر ابن الباز في

(١) التسهيل ص : ٢٣٣ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة العنكبوت .

(٣) في نص التبصرة المحقق (تحقيق) مكان (تحسين) .

(٤) التبصرة : ١ / ٤٦٥ .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة البعن .

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَيَكُونُ فَاعِلٌ (يَهْدِي) فِيهَا ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا يَحُودُ إِلَى الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ
مِمَّا قَبْلَهَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَلَمْ يَهْدِ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ هَذَا الْأَخْذُ أَوْ هَذَا الْإِهْلَاكُ (١) ،
أَوْ نَحْوَ هَذَا فِي الْمَعْنَى ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا : أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مَنْ
بَعْدَ أَهْلِهَا إِهْلَاكُ الَّذِينَ كَانُوا يَحْمَرُونَ بِهَا قَبْلَهُمْ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ بَدْنَهُمْ . أَوْ يَكُونُ
الْفَاعِلُ ضَمِيرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمَعْنَى : أَوَلَمْ يَهْدِ اللَّهُ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ ، أَيْ : أَوَلَمْ
يَبَيِّنْ لَهُمْ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ قُرِئَ فِي الشَّانِ : (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ) (٢) عَلَى
أَنَّهُ يَكُونُ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَتَكُونُ أَحَدُ الْقَرَاءَتَيْنِ مَفْسُورَةً
بِالْأُخْرَى ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمَفْسُرِينَ ، أَعْنَى : أَنَّهُ يَكُونُ الضَّمِيرُ فِي (يَهْدِي) لِلَّهِ تَعَالَى ،
ثُمَّ ابْتَدَأَ تَعَالَى بِجُمْلَةٍ قَسَمِيَّةٍ فَقَالَ : أَنَّهُ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ بِدَنُوبِهِمْ ، وَالْقَسَمُ مَحذُوفٌ
تَقْدِيرُهُ : وَاللَّهُ أَنَّهُ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ ، وَعَلَى هَذَا يُوَقَّفُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (مِنْ بَعْدِ
أَهْلِهَا) .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَبَيِّنُ) فِيهَا عَلَى مَا كَثُرَ فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْيَبَاسِ
الَّذِي هُوَ انْقِطَاعُ الرِّجَاءِ وَالطَّمَعِ وَيَكُونُ مَحْمُولُهُ مَحذُوفًا لِفَهْمِ / الْمَعْنَى ، وَالتَّقْدِيرُ : (١٧٥ / أ)
أَقْلَمَ يَبَيِّنُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ إِيْمَانِ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارِ ، ثُمَّ ابْتَدَأَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِجُمْلَةٍ

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ : ٣٤٩ / ٤ - ٣٥٠ : (وَالْفَاعِلُ بِيَهْدِي يَحْتَمِلُ وَجُوهًا :

أَحَدُهَا : أَنْ يَحُودَ عَلَى اللَّهِ وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ (يَهْدِي) بِالنُّونِ . وَالثَّانِي :
أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى مَا بَيْنَهُمْ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ السَّابِقِ ، أَيْ أَوَلَمْ يَهْدِ
مَا جَرَى لِلْأُمَمِ السَّالِفَةِ أَهْلَ الْقُرُونِ وَغَيْرِهِمْ ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ يَكُونُ (إِنْ لَوْ
نَشَاءُ) وَمَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِيَهْدِي . الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بِيَهْدِي
قَوْلُهُ : (أَنْ لَوْ نَشَاءُ) فَيُنْسَبُ الْمَصْدَرُ مِنْ جَوَابِ (لَوْ) وَالتَّقْدِيرُ : أَوَلَمْ
نَبَيِّنْ وَنُوضِّحْ لِلْوَارِثِينَ مَا لَهُمْ وَعَاقِبَتُهُمْ) .

(٢) قِرَاءَةُ (يَهْدِي) بِالنُّونِ هِيَ قِرَاءَةُ مُبَاهِدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالسَّلْمِيُّ . انْظُرْ مُخْتَصَرَّ

الشَّوَاهِدِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ : ٤٥٠ .

قَسَمِيَّةٍ فَقَالَ : أَنْ لَوْ يَشَاءُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاللَّهُ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ . وهذا قول الكسائي ، ^(١) أَعْنَى : أَنْ (يَيْقَسَ) هنا ليست بمعنى (يَعْلَمُ) ، وإنما بمعنى ضد الرِّجَاءِ وَالرَّجَاءِ . وكذلك أيضًا يجوز أَنْ يَكُونَ (يَيْقَسَ) بمعنى (يَعْلَمُ) ^(٢) مَضْمَنًا معنى الْقَسَمِ ، لأنَّ أفعال الْقُلُوبِ يجوز أَنْ تَضْمَنَ معنى الْقَسَمِ ، وتتلَقَّى بِمَا يتلَقَّى به الْقَسَمُ ، فيكون قوله : (أَنْ لَوْ نَشَاءُ) على هذا جَوَابُ الْقَسَمِ ، والله سبحانه أعلم .

وَأَمَّا الآيةُ الثالثةُ : فَلَا إِشْكَالَ فِي حَمْلِهَا عَلَى حَذْفِ الْقَسَمِ ، والمعنى : وَاللَّهُ أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَا سَقِينَاهُمْ ، فَكَلَامُ الْمَأْخُذِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَنَحْوِهَا صَحِيحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ . وكذلك أيضًا يجوز الوجهان في قوله تعالى : (فَلَمَّا خَسِرَ تَبَيَّنَتِ الْجَنَّةُ أَنْ لَوْ كَانُوا) ^(٤) يجوز أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ، وَتَكُونُ (أَنْ) مَفْعُولٌ ^(٥) (تَبَيَّنَتِ) وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (تَبَيَّنَتِ الْجَنَّةُ) مَضْمَنًا معنى الْقَسَمِ ، ^(٦) لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (عَلِمَتِ الْجَنَّةُ) وَأَفْعَالُ الْقُلُوبِ تَضْمَنُ الْقَسَمَ ، فيكون على هذا (أَنْ لَوْ كَانُوا) جَوَابُ الْقَسَمِ ، وهذا الوجهُ الثاني الزَّمَّ ابْنَ الْبَازِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهِ ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْمُفْسِّرِينَ فِي مَعْنَاهَا يَنْبَغِي أَنْ لَا تَكُونَ (أَنْ) فِيهَا إِلَّا مَخْفِةً بَدَلًا مِنْ (الْجَنَّةِ) بَدَلُ اشْتِمَالٍ ^(٧) ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ : تَبَيَّنَ لِلْإِنْسَانِ أَنَّ الْجَنَّةَ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا مِنَ الْعَذَابِ الْمُبِينِ ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ . وَهنا انتهى الكلام على

(١) ومثله قال الفراء . انظر معاني القرآن : ٦٣ / ٢ ، وتفسير القرطبي : ٣٢٠ / ٩ ،

والبحر المحيط : ٣٩٢ / ٥ .

(٢) انظر البحر المحيط ط : ٣٩٢ / ٥ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٠ / ٣ - ٥٠٤ ، والمقتضب : ١٣٢ / ٢ - ٣٢٥ ، ٢٧٣ / ٣ ،

١٧٥ / ٤ - ٣٨٣ .

(٤) من الآية : (١٤) من سورة سبأ .

(٥) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٠٦ / ٢ .

(٦) انظر البحر المحيط : ٢٦٧ / ٧ .

(٧) انظر تفسير القرطبي : ٢٨١ / ١٤ ، والتبيان : ١٠٦٥ / ٢ .

الفصل ب (لَو) .

ومثال الفصل ب (ما) النافية قولك : علمت أن ما قام زيد .

ومثال الفصل ب (لا) النافية قولك ، قد علمت أن لا تقول ذاك ، وتيقنت أن لا يفعل^(١)

أى : علمت أنك لا تقول ذاك ، وتيقنت أنه لا يفعل ، قال تعالى : (أفلا يرون أن لا

يرجع إليهم قولاً)^(٢) أى : أنه لا يرجع ، وقال سبحانه : (لئلا يعلم أهل الكتاب

ألا يقدرُونَ على شيء من فضلِ الله)^(٣) أى : أنهم لا يقدرُونَ ، وهكذا وقعت في مصحف

أبى .^(٤) وقال عز وجل : (وحسبوا أن لا تكون فتنة)^(٥) أى : أنه لا تكون فتنة ، على

قراءة من قرأ (تكون) بالرفع .

ومثال الفصل ب (لَمْ) قوله تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) يجوز أن تكون

(أن) هذه مخففة من الثقيلة ، أى : أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ، ويجوز أن تكون^(٦)

(١) انظر الكتاب : ١٦٥ / ٣ .

(٢) من الآية : (٨٩) من سورة طه . وقرأ أبو حيوة بنصب (يرجع) وهى من

الشوان . انظر شوان ابن خالويه : ٨٩ ، والبحر المحيط : ٢٦٩ / ٦ .

(٣) من الآية : (٢٩) من سورة الحديد . وانظر الكتاب : ١٦٦ / ٣ ، والبحر

المحيط : ٢٢٩ / ٨ .

(٤) هو أبى بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصارى ، قرأ على النبى صلى الله عليه وسلم

القرآن العظيم ، وقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم للإرشاد والتعليم ، توفى

سنة ٩٠ هـ ، وقيل : ٢٠٠ هـ ، وقيل : غير ذلك . انظر طبقات القراء لابن الجوزى :

٣١ / ١ .

(٥) من الآية : (٧١) من سورة الطائدة . وقراءة الرفع فى (تكون) هى قراءة أبى

عمرو ، وحمزة والكسائى وخلفاء . وقرأ الباقر بن النصب . انظر حجة القراءات :

٢٣٣ ، والنشر : ٢٥٥ / ٢ ، والتيسير : ١٠٠ ، والاتحاف : ٢٠٢ .

(٦) الآية : (٧) من سورة البلد

(٧) فى الاصل : (يكون) بالمشنة التحتية .

مصدرية كالتى فى قوله عز وجل : (ولا يجزيكم شئان قوم أن صدوركم) ، وتقول : علمت أن لم يقم زيد ، فهى هنا مخففة من الثقيلة لأجل فعل التحقيق الذى تقدمها وهو (علمت) ، لأن (أن) المصدرية التى ليست مخففة من (أن) لاتصل فيها أفعال التحقيق ، إنما تعمل فيها أفعال الشك والترديد كـ (أرجو ، وأطمع ، وأخاف ، وأخشى ، وحسبت ، وخلت ، وظننت) تقول : أرجو أن تخرج ، وأطمع أن تذهب ، وأخاف أن تأتى . قال تعالى : (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) (٢) / وقال (١٧٥ ب) تعالى : (وإن خفيتم ألا تقسطوا) (٣) وقال سبحانه : (فخشي أن يرهقهما) (٤) وقال تعالى : (أحسب الناس أن يتركوا) (٥) وقال جل وتعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) (٦) وتقول : خلت أن تقوم ، وظننت أن تخرج ، قال سبحانه : (تظن أن يفعل بها فاقرة) (٧) وكذلك قوله تعالى : (إن ظننا أن يقيما) (٨) (أن) فى هذا كله وفى ما كان نحوه هى الناصبة للفعل ، ولم يحمل فيها شئ من أفعال التحقيق ، بخلاف (أن) وما خفف منها ، فإنما تعمل فيها أفعال التحقيق كـ (علمت) ، و (تيقنت) و (تحققت) و (ظننت) التى بمعنى العلم . قال تعالى : (واعلموا أنكم ملائكة) (٩) وتقول : تيقنت أنك قائم . وكذلك تحققت أنك تخرج ، وقال سبحانه :

(١) من الآية : (٢) من سورة المائدة . وانظر التبيان : ٤١٧ / ١ .

(٢) من الآية : (٢٢٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٣) من سورة النساء .

(٤) من الآية : (٨٠) من سورة الكهف .

(٥) من الآية : (٢) من سورة المائدة .

(٦) من الآية : (٢١٤) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٤٢) من سورة

آل عمران .

(٧) الآية : (٢٥) من سورة القيامة .

(٨) من الآية : (٢٣٠) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ١٦٧ / ٣ .

(٩) من الآية : (٢٢٣) من سورة البقرة .

(فظنوا أنهم واقعوها)^(١) وقال تعالى : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ)^(٢) ، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه)^(٣) . ولا يعمل في (أن) وما خفف منها من غير أفعال التحقيق ، إلا (ظننت) و (حسبت) و (خلت) حملاً على (علمت) ، فيجوز أن تقول : ظننت أنك خارج ، وأنت لا تتيقن ذلك بل تشك فيه ، وكذلك : حسبت أنك لا تخرج وخلت أنك تذهب ، فهذه الثلاثة تعمل في (أن) و (أن) على الإطلاق ، ناصبة للفعل كانت أو مخففة ، ولأجل هذا جاءت القراءتان في قوله تعالى : (وحسبوا أن لا تكون فتنة)^(٤) بنصب (تكون) على أن تكون (أن) ناصبة ، وبالرفع على أن تكون مخففة من الثقيلة . قال الفارسي : (ولو قلت : علمت أن يقوم زيد ، فنصبت الفعل ب (أن) لم يجز)^(٥) فضمه لأن (علمت) من أفعال التحقيق فلا تعمل في (أن) الناصبة للفعل ، وقد أجاز سيويه أن تقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتي^(٦) ، إذا لم ترد أنك علمت ذلك وتيقنته ولكن تكلمت به على وجه الإشارة على المخاطب بأن يفعل القيام والأتيان ، تشير عليه بذلك وترى أنه الرأي السديد ، كما تقول : أرى من الرأي أن تقوم ، فليست هنا تخبر أن القيام يكون ولا بد ، وكذلك

(١) من الآية : (٥٣) من سورة الكهف ، وفي الأصل : (وظنوا أنهم ملاقوه)

وليس في القرآن الكريم آية بهذا الشكل ، فهو وهم من الناسخ :

(٢) من الآية : (٢٤٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (١١٨) من سورة التوبة . وكلمة (إلا) ساقطة من الأصل .

(٤) من الآية : (٧١) من سورة المائدة ، وتقدم توضيح القراءتين في هامش

ص : ٧٠٩

(٥) الايضاح : ١ / ١٣٢ .

(٦) الكتاب : ١٦٨ / ٣ وفيه : (وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتي ، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأي أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قسم . فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن ستقومين) .

أَيْضًا أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَخْشَى أَنْ لَا تَفْعَلَ (١) ، تَرِيدُ : أَنَّكَ لَا تَفْعَلُ ، تَخْبِرُ أَنَّكَ تَخْشَى
أَمْرًا قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ أَنَّهُ كَائِنْ وَلَا بَدَّ ، وَلَيْسَ مَعَ ذَلِكَ وَجْهَ الْكَلَامِ .

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِ (لَنْ) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) (٢)
قَالَ الْفَارَسِيُّ : (أَنْ) هُنَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَلَا تَكُونُ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ (٣) ، لِأَنَّ بَعْدَهَا
(لَنْ) وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَكَذَلِكَ (أَنْ) النَّاصِبَةُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا ،
وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْتُمْ ظَنُّوْا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) (٤)
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) (٥) ، هَذَا وَنَحْوُهُ (أَنْ) فِيهِ مُخَفَّفَةٌ
مِنْ (أَنْ) ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَصْلِ (لَنْ) .

وَمِثَالُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ مِنْ وَلَا يَةَ الْفِعْلِ ل (أَنْ) الْمَخَفَّفَةِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ وَأَثَلُ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَقَافِرَهُ (٦)

أَي : فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ ، فَخَفَّفَ (أَنْ) وَحَذَفَ اسْمَهَا وَأَوَّلَاهَا الْفِعْلَ
الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ / خَبَرِهَا ضَرُورَةً ، وَكَانَ الْوَجْهُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَفْصَلَ بِ (قَدْ) فَيَقُولَ (١٧٦/أ)
أَنْ قَدْ ثَمَرَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) الْكِتَابُ : ١٦٢/٣ .

(٢) الْآيَةُ : (٣) مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

(٣) الْإِغْفَالُ : ٢١٨ - ٢٢٢ .

(٤) الْآيَةُ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْجَنِّ .

(٥) الْآيَةُ : (٥) مِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ .

(٦) مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي مِنْ قَصِيدَةٍ يَذْكُرُ فِيهَا مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَزِيدَ بْنِ

سِنَانِ الْمَرْي ، وَيَعَاتِبُ بَنِي مَرْءَةٍ . قَوْلُهُ (ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ) أَي كَثْرَهُ وَأَصْلَحَهُ ، وَأَثَلُ

مَوْجُودًا : أَي كَثَّرَ إِبْلَهُ ، وَالْمَقَافِرُ : الْفَقْرُ ، وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : دِيَوَانِهِ : ١٥٥ ،

وَمِنْحَةُ الْجَلِيلِ : ٣٨٦/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٥٦/٣ .

أَنَّ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا رَمْنِي السَّلَامَ ، وَأَلَّا تَشْعِرَا أَحَدًا (١)
 ف(أَنَّ) فِي قَوْلِ ابْنِ جُنَيْنٍ (٢) فِي هَذَا الْبَيْتِ مَخَفَّةٌ مِنْ (أَنَّ) ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْكُمْ
 تَقْرَأَ ، أَوْ أَنَّهُ تَقْرَأَ ، وَلِذَلِكَ ثَبَتَ النُّونُ الَّتِي هِيَ عِلْمَةُ الرَّفْعِ فِي (تَقْرَأَ) وَلَوْ كَانَتْ
 النَّاصِبَةُ لَحَذَفَهَا فَقَالَ : أَنْ تَقْرَأَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَنْ يَصَالِحَا) (٣) . وَذَلِكَ
 الزَّمْخَشَرِيُّ (٤) وَطَائِفَةٌ (٥) إِلَى أَنْ (أَنَّ) فِي هَذَا الْبَيْتِ هِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ
 وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عِطَافُهُ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ : (وَأَنْ لَا تَشْعِرَا) ، وَلَكِنَّهُ رَفَعَ
 (تَقْرَأَ) بِحَدِّهَا حَقْلًا (٦) الْمَصْدَرِيَّةَ لِاشْتِرَاكِهِنَّ فِي التَّقْدِيرِ ، كَمَا هُمِلَتْ (مَا)
 الْمَصْدَرِيَّةُ عَلَى (أَنَّ) فَنُصِبَ بِحَدِّهَا الْفِعْلُ ، لِشَبْهِهَا بِهَا ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ :

(١) مِنَ الْبَسِيطِ ، مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةِ أَبْيَاتٍ أَنْشَدَهَا ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ
 ٣٢٣/١ ، وَلَمْ يَنْسِبْهَا . وَانْظُرْ : الْخَصَائِصُ : ٣٩٠/١ ، وَالْمَنْصَفُ : ٢٧٨/١
 وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٥/٧ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥٦٣/٢ ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ :
 ٤٣٧/١ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ١٥٢٧/٣ ، وَالْجُنَى
 الدَّانِي : ٢٢٠ ، وَالْمَغْنَى : ٣٠/١ ، ٦٩٧/٢ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ١٥٦/٤ ،
 وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٨٧/٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٥٩/٣ .

(٢) الْخَصَائِصُ : ٣٩٠/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٤٣/٨ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ (١٢٨) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ . وَ(يَصَالِحَا) بِالْإِدْغَامِ فِي الصَّادِ وَبِحَدِّهَا
 أَلِفٌ هِيَ قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ . وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفُ (يَصَالِحَا) كَمَا فِي
 الْمَصْحَفِ بضم الياءِ وَسُكُونِ الصَّادِ ، وَقَرَأَ عَاصِمُ الْجَعْدَرِيُّ (يَصَالِحَا) بِفَتْحِ الياءِ
 وَتَشْدِيدِ الصَّادِ . انْظُرِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ : ٣٦٣/٣ ، وَالْإِتْحَافُ : ١٩٤ ،
 وَالْمَحْتَسِبُ : ٢٠١/١ ، وَحِجَةُ الْقُرَآئَاتِ : ٢١٣ - ٢١٤ ، وَمَخْتَصَرُ شَوَّانَ
 ابْنِ غَالَوِيَّةٍ : ٢٩ ، وَالتَّيْسِيرُ : ٩٧ .

(٤) الْمَفْصَلُ : ٣١٥ .

(٥) مِنْهُمْ الْأَنْبَارِيُّ وَابْنُ يَعْشَرَ وَتَبَعُهُمَا شَرَاخُ الْأَلْفِيَّةِ ، انْظُرِ الْإِنْصَافُ : ٥٦٣/٢
 وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٥/٧ ، وَالْمَغْنَى : ٣٠/١ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ١٥٦/٤ ،
 وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٣٤٣/٢ .

(١) (كما تكونوا يولى عليكم) ف (ما) مصدرية و (تكونوا) بعد ما منصوب بها ، تشبيهاً لها ب (أن) إذ هي مصدرية مثلها ، فكذلك يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً لها ب (ما) أختها ، وعلى ذلك أيضاً جاء قوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَ) (٢) فى قراءة شاذة برفع (يَتِمُّ) على ذلك حمل جماعة من النحويين هذه الآية . وقد نص (٣) ابن مالك على ذلك ، وعلى توجيه الحديث بما ذكر . ف (أن) هذه هي المصدرية الناصية ، لأن العامل فيها (أَرَادَ) وليس من أفعال التحقيق . وأيضاً فقد ولى الفعل (أن) وذلك منوع فى المخففة من (أن) على ما تقدم ، فلذلك لا يستقيم حمل (أن) هذه على أنها مخففة من (أن) ، لأنه قد تقدم أن (أن) وما خفف منها إنما تعمل فيها من الأفعال أفعال التحقيق ، ك (علمت) و (تيقنت) ، و ليست (أَرَادَ) من هذا القبيل ، إنما هي من قبيل (أحب) و (رضى) و (غضب) ، وهذه كلها وما جانسها من أفعال التراخي ، إنما تقع بعدها (أن) لا (إن) قال تعالى : (تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) (٤) و (يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ) (٥) وقال الشاعر :

أَتَضَرَّبُ أَنْ يَقَالَ أَبُوكَ عَفَّ وَتَرْضَى أَنْ يَقَالَ أَبُوكَ زَانِ (٦)

(١) أورده السيوطى فى الجامع الصغير : ٩٦ / ٢ - وعزاه للديلمى فى مسند الفردوس

عن أبى بكر ، وللمبيهقى فى شعب الإيمان عن أبى اسحاق السبيعى رسالة ، ورمز له ب (ن) يعنى نضعف .

وأورده ابن هشام فى المغنى : ٦٩٧ / ٢ وقال : والمعروف فى الرواية (كما تكونون) وانظر شرح الكافية للرضى : ٣٤٤ / ٢ ، وحاشية الصبان : ٢٨٧ / ٣ ، ولايضاح فى شرح المفصل : ٢٣٤ / ٢ .

(٢) من الآية : (٢٣٣) من سورة البقرة . وقراءة رفع (يتم) هي قراءة مجاهد كما

فى شوان ابن خالوية : ١٤ ، وفى المغنى : ٣٠ / ١ (ابن معين) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٢٧ / ٣ ، وشرح التسهيل : ل / ٨٩ .

(٤) من الآية : (١٠) من سورة ابراهيم .

(٥) من الآية : (٩١) من سورة المائدة .

(٦) من الوافر لمجد الرحمن بن الحكم من أبيات له أوردها الجاهظ فى الحيوان ومعه ،

وأشهد أن رحمتك من زياد كرحم الفيل من ولد الأتان

وانظره فى شرح السيرافى : ٤٩ / ٤ ، والحيوان : ١٤٦ / ١ ، ٧٣ / ٧ - ٢٣٥ ،

والخزانة : ٥١٨ / ٢ .

فَأَوْقَعَ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ بَعْدَ (تَغَضَّبَ) وَ(تَرَفَّسَ) ، وَمِنْ هَاهُنَا رَدُّهَا مَذْهَبَ الْمَبْرَدِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَغَضَّبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ (١)
وَذَلِكَ أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيُويَه (٢) زَعَمَا أَنَّ (أَنَّ) فِي قَوْلِهِ (أَنَّ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا) يَلْزِمُ
كُسْرُهَا عَلَى أَنَّ تَكُونَ شَرْطِيَّةً ، وَلَا يَجُوزُ فَتْحُهَا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ تَكُونُ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ
الَّتِي تَنْصَبُّ الْأَفْعَالَ ، وَ(أَنَّ) هَذِهِ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْأَسْمِ ، إِنَّمَا يَلِيهَا
الْفِعْلُ لَا الْأَسْمَ ، فَلَوْ فَتَحْتَ (أَنَّ) فَقُلْتَ : أَتَغَضَّبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا ، لَكُنْتَ
قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (حَزَّتَا) ، بِالْأَسْمِ الَّذِي هُوَ (أَدْنَا) ، وَذَلِكَ
لَا يَجُوزُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَفْتَحَ ، وَخَالَفَهَا الْمَبْرَدُ فَأَجَازَ فَتَحَهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةَ
مِنْ (أَنَّ) (٣) ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَتَغَضَّبُ مِنْ أَنَّهُ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا ، فَ(أَدْنَا) عَلَى هَذَا

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجمو

جربيرا . وقتيبة : هُوَ قَتِيَّةُ بْنُ مَسْلَمٍ الْبَاهِلِيُّ الْقَائِدُ الْمَشْهُورُ . حَزَّتَا : قَطْعَتَا .
وَابْنُ خَازِمٍ : هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ خَازِمِ السَّلْمِيِّ أَمِيرُ خِرَاسَانَ مِنْ قَبْلِ ابْنِ الزَّيْئِرِ .
وَكَانَ وَكَيْعُ بْنُ أَبِي أَسْوَدٍ التَّمِيمِيِّ قَتَلَ قَتِيَّةَ الْبَاهِلِيَّ ، وَبَاهِلَةُ مِنْ قَيْسٍ . وَكَانَتْ
تَمِيمٌ قَتَلَتْ ابْنَ خَازِمِ السَّلْمِيِّ ، وَسَلِمٌ مِنْ قَيْسٍ أَيْضًا . فَفَخَّرَ الْفَرَزْدَقُ عَلَيْهِمْ
وَزَعَمَ أَنَّ قَيْسًا غَضِبَتْ لِقَتْلِ قَتِيَّةٍ وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ .

انظره في : الديوان بشرح الصاوي : ٢ / ٨٥٥ ، وفيه (ليوم) مكان (لقتل)
والكتاب : ٣ / ١٦١ ، ومعاني القرآن : ٣ / ٢٧ ، وفيه (تجزع) مكان (تغضب)
في الشطرين ، والمغنى : ١ / ٢٦١ ، وشرح شواهد : ١ / ٨٦ ، والمهمع : ٤ / ١٤٨
والخزانة : ٣ / ٦٥٥ ، والكمال : ٢ / ٧٧ .

(٢) انظر الكتاب : ٣ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) قال ابن هشام في المغنى : ١ / ٢٧ : (وقال الخليل والمبرد : الصَّوَابُ (أَنَّ
أَدْنَا) بفتح الهمزة من (أَنَّ) ، أَيْ لِأَنَّ أَدْنَا ، ثُمَّ هِيَ عِنْدَ الْخَلِيلِ (أَنَّ)
الناصبية ، وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ أَنَّهَا (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ . وَيُرَدُّ قَوْلُ الْخَلِيلِ
أَنَّ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ لَا يَلِيهَا الْأَسْمُ عَلَى إِضْطَارِّ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ

مبتدأ ، و (حَزَنًا) في موضع خبره ، / والجملة في موضع خبر (أَنْ) واسمها محذوف (١٧٦ ب)
 ضمير الأمر أو الشأن . وَرَدَّ عَلَى الْمَبْرَدِ بِأَنَّ (تَغَضَّبَ) لا يعمل في (أَنْ) وما خُفِّفَ مِنْهَا ،
 إِنَّمَا تَقَعُ (أَنْ) بعد (تَغَضَّبَ) إذا كانت المصدرية الناصبة للفعل ، فلذلك لم يَحْجِ
 الخليل وسيبويه على (أَنْ) المخففة من (أَنْ) هنا ، لا متناع ذلك من جهة العامل .
 فَإِنْ قُلْتَ : كَوْنُ (إِنْ) هنا في هذا البيت شرطية كما ذكر الخليل وسيبويه مُشْكِلاً
 من جهة أَنَّ الشرط يقتضي استقبال الفعل ، فيقتضي ذلك أَنَّ أُنِى قَتِيَّةَ لم تُحْزَنَ
 بعد ، حين قَالَ الْفَرَزْدَقُ هَذَا الشُّعْرَ ، وَأَنَّهُمَا تُحْزَنَانِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ ، وقد أَحَاطَ
 العلم أَنَّ الْفَرَزْدَقَ لم يَقُلْ هَذَا الشُّعْرَ إِلَّا بعد قتل قتيبة وَحَزَّ أُنِيه ، وبهذا يصح
 رَدُّ الْمَبْرَدِ مذنب الخليل وسيبويه في هذا البيت ، أَنَّ (إِنْ) شرطية .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا مِنْ وَضْعِ السَّبَبِ مَوْضِعِ السَّبَبِ ، أَرَادَ : أَتَغَضَّبُ إِنْ افْتَخَرْتُ
 مُفْتَخِرٌ بِحَزَّ أُنِي قَتِيَّةَ ، فَالْحَزَّ سَبَبٌ لِلْإِفْتَخَارِ فَلِذَلِكَ حَذَفَ الْإِفْتَخَارَ وَأَقِيمَ سَبَبُهُ وَهُوَ
 الْحَزُّ مَقَامَهُ (١) ، وَالْإِفْتَخَارُ بِذَلِكَ مُسْتَقْبَلٌ ، وَهَذَا النَّوعُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَنَظِيرُهُ
 قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَايُنَا قَوْمٍ إِنْ صَدُّوكُمْ) (٢) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (إِنْ صَدُّوكُمْ)
 بِالْكَسْرِ أَيْ : إِنْ افْتَخَرُوا بِصَدِّكُمْ وَإِنْ سُرُّوا بِصَدِّكُمْ ، أَوْ نَحْوُ هَذَا فِي الْمَعْنَى .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِنْ يَقْتُولَكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرَبَّ قَتْلٍ عَارٌ (٣)

أَيْ : إِنْ افْتَخَرُوا بِقَتْلِكَ لِأَنَّ الْقَتْلَ كَانَ قَدْ وَقَعَ ، وَالْإِفْتَخَارُ بِهِ هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

(١) انظر المعنى : ٢٦ / ١ .

(٢) من الآية : (٤) من سورة المائدة . وقراءة (ان) بالكسر هي قراءة ابن كثير ،
 وأبى عمرو . وقرأ الباقر بفتحها .

انظر : حجة القراءات : ٢٢٠ ، النشر : ٢ / ٢٥٤ ، الاتحاف : ١٩٨ .

(٣) من الكامل ، لثابت بن قنطرة . وتقدم تخريبه في ص : ٨٧ .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بِمَعْتِيَةِ بْنِ الْحَرْبِ بْنِ شَهَابٍ (٢)

أى : إِنْ افْتَخَرُوا بِقَتْلِكَ وَالْقَتْلُ قَدْ وَقَعَ. وَحَمَلَ الْفَارْسِيُّ هَذَا وَنَحْوَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَعْلٌ مِثْلُ الْفَعْلِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ (٣)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْفَعْلُ الَّذِي قَدْ وَقَعَ، فَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُ: وَلَا يَجْرُ مِنْكُمْ شَيْءٌ قَوْمٌ لِمِثْلِ هَذَا الْفَعْلِ أَنْ تَحْتَدُوا، وَكَذَلِكَ بَيْتُ سَيِّوِيهِ عِنْدَهُ مَعْنَاهُ: أُنْخَضِبُ أَنْ حَزَّ مِثْلُ أَنْ نِي قَتِيَّةَ، أى: أُنْخَضِبُ أَنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْفَعْلِ.

وقريب من هذا قول الشاعر:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْثِيَّةٌ وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهِ بَدَأَ (٤)

فَقَوْلُهُ (لَمْ تَلِدْنِي لَيْثِيَّةٌ) قَدْ وَقَعَ فِيهَا مَعْنَى، وَهُوَ جَوَابُ (إِذَا)، وَلَا بُدَّ فِي جَوَابِ (إِذَا) أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا، وَوَجْهٌ هَذَا أَنَّ هَذَا لَيْسَ الْجَوَابُ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَجِدِي مَوْلُودَ لَيْثِيَّةٍ، وَهَذَا مِنَ الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

- (٢) من الكامل، لأبي ذؤاب الأسدي وهو: ربيعة بن عبيد بن سمد بن مالك (شاعر جاهلي من شعراء بني أسد) قاتل عتيبة بن الحارث بن شهاب يوم خيبر. ترجمته في: المؤلف: ١٨٣، والأمالى: ٧٢/٢، وسطى اللالكسى: ٧٠٦/٢، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٥، والحيوان: ٤٢٦/٣، وانظر: اصلاح الخلل: ٣٧٠، ودلائل الاعجاز: ١٦٩، والحطاسة لابي تمام: ٤٠٦/١، وشرحها لابن جني: ل/١٢٥. ويروى (فقد هتكت حجابهم) مكان (فقد ثلثت عروشهم) . وشرح السيرافي: ٤٩/٤.
- (٣) انظر المسائل المنثورة لابي علي الفارسي: ل/١٦٣.
- (٤) من الطويل لزائدة بن صمصة الفقعسي يعرض بزوجه وكانت أمها سريسة. وقبله:

رمتني عن قوس المد وماعدت عبيدة زاد الله ما بيننا بُعدا

انظر المغني: ٢٦/١، وشرح شواهد: ٨٩/١، وحاشية الأمير: ٢٥، وشفور الذهب: ٣٣٩.

وَمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا مِنْ وَلايَةِ الْفَعْلِ لـ (أَنَّ) الْمَخْفَفَةِ مِنْ (أَنَّ) وَلَيْسَ ذَلِكَ الْفَعْلُ فِي مَعْنَى الدَّعَاءِ قَوْلُ الْآخِرِ :

قَرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَانَ يُؤْخَذُ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيُقَاتِلُ (١)

هَكَذَا أَنْشَدَهُ سَيُوبَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَرَفَعَ (يُؤْخَذُ) عَلَى أَنَّ (أَنَّ) مَخْفَفَةٌ مِنْ (أَنَّ) وَالْكَافُ

حَرْفٌ جَمْعِيٌّ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (دِفَاعَةٌ) ، وَكَانَ يَجِبُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَأْتِيَ

بـ (مَا) الزَّائِدَةُ بَعْدَ الْكَافِ فَاصِلَةً / بَيْنَهَا وَمِنْ (أَنَّ) ، أَلَا تَرَاهَا تَلْزِمُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ (١٧٧/أ) هَذَا حَقٌّ مِثْلَ كَمَا أَنَّكَ هُنَا (٢) ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِكَ : كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ ،

فَالْكَافُ فِي نَحْوِ هَذَا جَارَةٌ ، وَمَجْرُورُهَا (أَنَّ) مَعَ صِلَتِهَا ، وَ (مَا) زَائِدَةٌ لَا زَمَّ ، وَلَا يَجُوزُ

حَذْفُهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَهَذَا الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْ (مَا) الزَّائِدَةُ هُنَا كَرَاهَةً أَنْ يَجْعَلَ

لَفْظُهَا مِثْلَ لَفْظِ (كَانَ) الَّتِي صَارَتْ بِالْتَّرْكِيْبِ حَرْفًا وَاحِدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْلَمْ تَجْعَلْ

بـ (مَا) فَقُلْتَ : هَذَا حَقٌّ كَأَنَّكَ هُنَا ، لِمَا رَالِ الْفَعْلُ كَلْفِظِ (كَانَ) الَّتِي هِيَ حَرْفٌ

تَشْبِيهِ ، وَأَنْتَ لَا تَرِيدُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّ الْكَافَ خَافِضَةٌ لِمَا بَعْدَهَا ، وَلَيْسَتْ مُرَكَّبَةٌ

مَعَ (أَنَّ) إِنَّمَا الْمَعْنَى : هَذَا حَقٌّ مِثْلَ نَطْقِكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا

أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (٣) فَمِثْلُ هُنَا فِي الْآيَةِ نَظِيرَةٌ هَذِهِ الْكَافِ ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا ، وَ (مَا)

بَعْدَهَا أَيْضًا زَائِدَةٌ ، وَ (مِثْلَ) مَضَافَةٌ إِلَى (أَنَّ) مَعَ صِلَتِهَا ، وَلَيْسَتْ زِيَادَةً (مَا)

بَعْدَ (مِثْلَ) فِي هَذَا وَنَحْوِهِ عَلَى اللَّزْمِ بِمَنْزِلَةِ (مَا) الزَّائِدَةِ بَعْدَ الْكَافِ ، لِأَنَّ اتِّصَالَ

(مِثْلَ) بـ (أَنَّ) لَا يُوَقِّعُ لَيْسًا كَاتِّصَالَ الْكَافِ بـ (أَنَّ) وَإِثْبَاطِ الْأَسْمَاءِ إِلَى (أَنَّ) وَ (أَنَّ)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّابِغَةِ الْجَمْعِيَّةِ ، يَصِفُ قَوْمًا اجْتَمَعُوا لَدَى مَلِكٍ مُحَجَّبٍ لِلتَّخَاصُمِ ،

وَالْقُرُومُ : السَّادَةُ ، وَأَصْلُ الْقُرْمِ الْفَعْلُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَضَبُّهُ فِي الْكِتَابِ بِالْخَفْضِ .

تَسَامِي : أَصْلُهُ تَتَسَامَى أَيْ تَرْتَفِعُ بِمَعْنَى يَفْتَخِرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَسْمُو بِنَفْسِهِ

وَعَشِيرَتُهُ . دِيَوَانُهُ : ١٣١ ، وَالْكِتَابُ : ١٤١ / ٣ ، وَشَرَحَ أَبِيَاتَهُ لَابْنُ السَّرِافِيِّ :

١٥٨ / ٢ ، وَشَرَحَ السَّرِافِيُّ : ٣١ / ٤ - ٣٤ ، وَالْأَصُولُ : ٣٢٨ / ١ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابُ : ١٤٠ / ٣ وَفِيهِ : (وَهَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هَا هُنَا) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢٣) مِنْ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ ، وَانْظُرِ أَعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ : ٢٣٥ / ٣

وَمَشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣٢٣ / ٢ - ٣٢٤ .

(١) فتقول: هَذَا حَقٌّ مِثْلُ أَنَّكَ عَاهِنَا ، وَهَذَا حَقٌّ مِثْلُ أَنَّكَ تَنْطِقُ ، وَقَدْ
يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ تُبْنَى (مِثْلُ) عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَبْنًى وَهُوَ (أَنْ) ، وَقَدْ سَمِعَ (٢)
ذَلِكَ فِي الْإِيَّةِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي بَابِ الْإِعْرَابِ. (٣) وَهَكَى سَيُوهٍ مِنْ إِضَافَةِ
الْأَسْمَاءِ إِلَى (أَنْ) وَ(أَنْ) : إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ ، وَجَعَلَتْهُ مَخَافَةً أَنْ يَفْعَلَ ، قَالَ :
(وَسَمِعْنَا فَصَحَاءَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : لَحَقَّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ ، فَيُضَيِّفُونَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيَقِينَنَّ
ذَلِكَ أَمْرًا (٤) . يَعْنِي أَنَّ حَقٌّ مُبْتَدَأٌ ، وَ(أَنَّهُ ذَاهِبٌ) فِي مَوْضِعٍ خَفِيٍّ بِإِضَافَةِ (حَقٌّ)
إِلَيْهِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : لَحَقَّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ أَمْرُهُ أَوْ شَأْنُهُ وَنَحْوُ هَذَا فِي الْمَعْنَى .
وَأُنْشِدَ أَيْضًا عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى (أَنْ) قَوْلُ الشَّاعِرِ :

تَطَلَّ الشَّمْسُ كَاسْفَةً عَلَيْهِ كَابَةً أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا (٥)

أَي : كَابَةً فَقَدَهَا عَقِيلًا ، أَيْ : كَابَةً لَفَقَدَهَا لَهُ ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُمْ : لَحَقَّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ ،
مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْخَبَرُ لِسُدِّ الْمَضَافِ إِلَيْهِ سُدُّهُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِلَّا تَضْيِيفَ فَتَقُولُ :
لَحَقَّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ . وَهَذَا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ سَيُوهٍ ضَرُورَةٌ عَلَى حَذْفِ (مَا) الزَّائِدَةِ
بَعْدَ الْكَافِ وَهُوَ :

قُرُومٌ تَسَامِي كَابَةً (٦)

مِنْ أَفْجَحِ الضَّرُورَاتِ وَخَارُجُ عَنِ الْقِيَاسِ جَدًّا ، لِأَنَّ فِيهِ ثَلَاثَ ضَرَائِرَ : حَذْفُ
(مَا) الزَّائِدَةِ عَلَيْهِ أَنْشَدَهُ سَيُوهٍ ، وَوَلَايَةُ الْفَعْلِ لـ (أَنْ) الْمَخَفَّةِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (جَائِزٌ) بِالتَّذْكِيرِ .

(٢) قَرَأَ بِفَتْحِ اللَّامِ فِي (مِثْلُ) ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ ، وَأَبُو عَمْرٍو ، وَابْنُ عَامِرٍ وَهَفْصٌ عَنْ
عَاصِمٍ . وَقَرَأَ بِضَمِّ اللَّامِ مِنْهَا حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ، انْظُرِ السَّبْعَةَ : ٦٠٩ ، وَحِجَّةُ
الْقُرَآءَاتِ : ٦٧٩ ، وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرَآءَاتِ : ٢٨٧/٢ ، وَالْإِتْحَافُ : ٣٩٩

(٣) انْظُرْ مَا سَبَقَ فِي ص : ٦ وَالْحَدِيثُ عَنْ آيَةِ الذَّارِيَّاتِ (٢٣)

(٤) الْكِتَابُ : ١٥٧/٣ .

(٥) مِنَ الْوَافِرِ وَلَمْ أَتَّفِ لَهُ عَلَى نِسْبَةِ الْكَابَةِ : الْحَزْنُ وَالْضَمُّ . انْظُرْهُ فِي : الْكِتَابِ :

١٥٧/٣ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي : ٤٤/٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ل/٨٤ .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٧١٨

والنَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ فِي قَوْلِهِ (فَيَقْتَلَا) فَهُوَ فِي هَذَا النَّصْبِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْآخَرِ:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا (١)

فَنَصَّبَ (أَسْتَرِيحَ) فِي الْوَاجِبِ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ نَفْيٌ وَلَا نَهْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ وَلَا غَيْرُ

ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَتَنَصَّبُ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ ، وَسَيَأْتِي

الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي أَبْوَابِ النَّوَاصِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ :

ثُمَّ لَا تَجْزِنَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَالَهُ فَيَقْبَا (٢)

/ ضرورة من حيث انتصب بعد الواجب ، فهذا البيت إذا من هذا القبيل ، (١٧٧ / ب)

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (فَيَقْتَلَا) مَنْصُوبٌ ، وفيه أيضاً ضرورة رابعة على مذهب السيرافي (٣) ،

لأنه يرى أَنَّ هذه الكاف التي تَزَادُ بَعْدَهَا (ط) لَدَ خُولِهَا عَلَى (أَنْ) لَا تَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ

جُمْلَةٍ فَتَقُولُ : هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هُنَا ، فَوَقَعَتِ الْكَافُ بَعْدَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ قَوْلُكَ :

هَذَا حَقٌّ ، وَمَنْعَ أَنْ يُقَالَ : قِيَامُ زَيْدٍ كَمَا أَنَّكَ هُنَا ، عَلَى أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مَعَ مَخْفُوضِهَا

فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لَوُقُوعِهَا إِذْ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَفْرُودِ الَّذِي هُوَ الْبِتْدَأُ ، وَقَدْ وَقَعَتِ الْكَافُ

فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لِلْبِتْدَأِ ، الَّذِي هُوَ (بِفَاعٍ) فَهَذِهِ ضَرْبٌ رَابِعٌ فِيهِ ،

(١) من الوافر للمغيرة بن حنبل التميمي المصنفي .

وهو من شواهد سيويه : ٣٩ / ٣ ، والمقتضب : ٢٤ / ٢ ، وأما ابن الشجري :

٢٧٩ / ١ ، والتبصرة : ٤٠٣ / ١ ، وشرح المفصل : ٥٥ / ٧ ، والمقرب : ٢٦٣ / ١

وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٠ / ٣ ، والمغنى : ١٧٥ / ١ ، وشرح شواهد :

١٦٩ / ١ ، والشذور : ٣٠١ ، والهمع : ٢٦٥ / ١ ، والخزانة : ٦٠٠ / ٣ ، ويروى

(لأستريحاً) ولا شاهد عليها .

(٢) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، وهو من أنشاد يونس في الكتاب . أعقبه

الله : جازاه . يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاءً وإنما ثوابي على الله . انظره

في : ديوانه : ١١٧ وفيه (هنالك) مكان (ثم) ، والكتاب : ٣٩ / ٣ ، وشرحه

للسيرافي : ٣ / ٢١٠ - ٢١٤ ، ٣١ / ٤ ، والأزهية : ٢٧٢ ، والرد على النحاة :

١١٩ ، وسر الصناعة : ٥٤ / ٢ ، والخزانة : ٢٩٥ / ٤ .

(٣) شرح السيرافي : ٣١ / ٤ .

لكنه لم يسلم للسيراني في ذلك ، لأنها دعوى لا دليل عليها ، وقد ثبت في هذا البيت ، ولهذه الضرائر المتوفرة في هذا البيت وخروجه عن القياس من هذه الجهات . قال أبو عثمان المازني ^(١) : أنا لا أنشده إلا :

..... كَأَن يُؤْخَذَ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلُ ^(٢)

بنصب (يؤخذ) ، لأنها (أَنْ) الناصبة للأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ، ولا شك أن هذا الذي قاله المازني صحيح حسن من جهة القياس لزوال تلك الضرائر كلها ، وبصير (يقتل) منصوباً بالعطف على (يؤخذ) ، فإن كان أراد المازني تخطئة سيويه في إنشاده ، فلا معنى لذلك ، لأن سيويه لم ينقل إلا ما ثبت عنده ، فرفع (يؤخذ) ثابت بالسمع على ما نقله سيويه ، ووجهه ما ذكر وهو ضرورة قبيحة ، وإن كان أراد أن الصحيح في القياس نصب (يؤخذ) وذلك مسلم لا ينزع في ذلك ، لكن السماع في البيت على خلافه ، فعلى هذا لا يكون بين المازني وسيويه خلاف ، وعلى هذا الوجه الثاني عمل ابن أبي غالب كلام المازني ، فلم يجعله خلافاً لقول سيويه . وأما السيراني فضعف رفع (يؤخذ) من الوجوه المتقدمة ، وقال : (إن وجهه الكلام فيه النصب) ^(٣) . ولعله أيضاً أراد تضعيف هذا السماع من جهة القياس ، وإن القياس والوجه كان أن ينصب ، وإلا فلا معنى لانكار كون الرفع ثابتاً في البيت ، إن سيويه رحمه الله الثقة فيما نقله والثبت فيه . فلا يجوز أن يظن به أنه لم يحقق السماع في ضبط (يؤخذ) وأن الرفع فيه ينظر منه لا بالسمع ، هذا لا يجوز ولا يصح ، كيف وهو إنما أنشده على الضرورة والخروج عن القياس « ولا يصح ذلك إلا مسمع السماع ، والله أعلم .

(١) شرح السيراني : ٣١/٤ ، والأصول : ٣٢٨/١ .

(٢) تقدم البيت كاملاً وتخريجه في ص : ٧١٨ .

(٣) شرح السيراني : ٣١/٤ - ٣٤ .

وَأَمَّا (كَانَ) إِذَا خُفِّفَتْ فَحُكِّمَهَا حُكْمُ (أَنَّ) الْمَخَفَّفَةِ ، مِنْ (أَنَّ) فَلَا تُلْفَى (١) ،
 بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ اسْمٍ وَخَبَرٍ ، وَاسْمُهَا يَلْزَمُ الْحَذْفَ ، وَالغَالِبُ أَنَّ يَكُونَ ضَمِيرَ الْأَمْرِ
 أَوِ الشَّأْنِ ، وَخَبَرُهَا جُمْلَةٌ ، فَإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً وَلَيْتَهَا وَلَمْ يَشْتَرَطْ وَجُودُ فَاصِلٍ ، وَإِنْ
 كَانَتْ فِعْلِيَّةً لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ (كَانَ) وَسَيِّنِ الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ الْفَاصِلُ (قَدْ) أَوْ (لَمْ) .
 وَمِثَالُهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لَهَا قَوْلُكَ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ،
 تَرِيدُ : كَأَنَّهُ زَيْدٌ / قَائِمٌ ، أَيْ : كَأَنَّ الْأَمْرَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَحُذِفَتِ الْاِسْمُ عِنْدَ التَّخْفِيفِ ، (١/١٧٨)
 وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (زَيْدٌ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ الْمَشْدُودَةِ
 فِي اِسْمٍ غَيْرِ مَحذُوفٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

* كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءٌ خُلِبَ (٢) (٣) *

فَ (وَرِيدُهُ) (٤) اِسْمٌ (كَانَ) وَهُوَ تَشْنِيَةٌ مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ ، وَ (رِشَاءٌ) خَبَرُهَا .
 وَمِثَالٌ طَاجَأٌ مِنْ اِسْمِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا لَا يُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ قَوْلُ الْآخِرِ :

- (١) قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي الْهَمْعِ : ١٨٧/٢ - ١٨٨ : (وَفِي أَعْمَالِهَا حِينَئِذٍ الْأَقْوَالُ
 الثَّلَاثَةُ فِي (أَنَّ) أَحَدُهَا : الْمَنْعُ وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ . وَالثَّانِي : الْجَوَازُ مُطْلَقًا
 فِي الْمَضْمَرِ وَالْبَارِزِ . . . وَالثَّلَاثُ الْجَوَازُ فِي الْمَضْمَرِ ، لَا فِي الْبَارِزِ . . .) .
 وَانْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٦/١ ، وَالْجَنَى الدَانِي : ٥٧٤ - ٥٧٥ .
 (٢) فِي الْأَصْلِ : (وَرِيدُهُ) .
 (٣) مِنَ الرَّجْزِ الْمَشْهُورِ لِرُؤْيَا بَنِ الْحِجَاجِ . وَرِيدُهُ : مِثْنَى (وَرِيدَ) وَهُوَ عَرَقٌ فِي
 الرِّقَةِ ، وَهَمَطٌ وَرِيدَانٌ . رِشَاءٌ - بِكسْرِ الرَّاءِ - وَهُوَ الْحَبْلُ . خُلِبَ : أَصْلُهُ بَضَمٌ
 الْخَاءِ وَتَسْكِينُ اللَّامِ وَلَكِنَّهُ وَقَفَ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْبَاءِ إِلَى اللَّامِ ، وَهُوَ الْبَيْتُ
 الْبَحْمِيدَةُ الْقَصْرِ . وَيُرْوَى (رِشَاءٌ) بِالتَّثْنِيَةِ .
 انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ١٦٩ ، وَالْكِتَابُ : ١٦٤/٣ - ١٦٥ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ لَابْنِ
 السَّيْرَافِيِّ : ٧٥/٢ ، وَالْاِنْصَافُ : ١٩٨/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨٢/٨ ، وَالْمُقَرَّبُ :
 ١١٠/١ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ٣٧٥/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ٣٦٠/٢ ،
 وَالْخَزَانَةُ : ٣٥٦/٤ ، وَاللِّسَانُ : (خُلِبَ) .
 (٤) فِي الْأَصْلِ : (فَوْرِدِيَّةٌ)

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسِمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَحْطُو إِلَى وَرَاقِ السَّلَمِ (١)

فاسم (كأن) هنا ضميرٌ محذوفٌ يعودُ على المرأة المتقدِّم ذكرها ، كأنَّه قال :
 كأنَّها ظبيَّةٌ ، وظبيَّةٌ خبرها . وروى (كأن ظبيَّةً) بنصب (ظبيَّةً) على أن يكون اسمُ
 (كأن) ، وخبرها محذوفٌ ، والتقدير : كأنَّ ظبيَّةً تَحْطُو إِلَى وَرَاقِ السَّلَمِ هذه المرأةُ ،
 فهذا البيت على هذه الرواية مثل الذي قبله في ظهور الاسم ، ويروى أيضاً : كَأَنَّ
 ظبيَّةً بالخفض على أن تكون (أَنَّ) زائدةً شذوذاً ، و (ظبيَّةً) مخفوفةٌ بالكاف وهي حرفٌ
 جرٌّ كأنَّه قال : كظبيَّةٍ .

ومثال كون خبرها جملة فعلية قد فصل بين الفعل منها وبين (كأن) بـ (قَدْ)
 قول الشاعر :

لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ
 (٢)

أراد : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ ، أَيْ : وَكَأَنَّهَا قَدْ زَالَتْ ، فَحَذَفَ الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ اسْمُ
 (كَأَنَّ) وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ (قَدْ) .

ومثال الفصل بين (كأن) والفعل بـ (لَمْ) قوله عز وجل : (كَأَنَّ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا) (٣)
 أَيْ : كَأَنَّهُمْ لَمْ يَغْنُوا .

(١) من الطويل ، نسبه سيوييه لابن صريم اليشكري ، وقيل : لكعب بن أرقم اليشكري
 وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد هذا البيت . وقيل : لزيد بن
 أرقم . وقيل : لحلباء بن أرقم . والأول أقرب إلى الصحة لا تفاق أغلب الكتب
 في النسب إليه . والوجه المقسم : الحسن . وتحطو : تمد عنقها . وارق السلم :
 المورق .

وهو من شواهد سيوييه : ١٣٤ / ٢ ، ١٦٥ / ٣ ، والانصاف : ٢٠٢ / ١ ، وأما
 ابن الشجري : ٣ / ٢ ، وشرح المفصل : ٧٢ / ٨ ، والتوطئة : ٢٢١ ، والمقرب :
 ١١١ / ١ ، والمغنى : ٣٢ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٩٦ / ١ ، والخزانة :
 ٤٨٩ - ٦٤ / ٤ ، واللسان (قسو) . وعمدة الحافظ : ٢٤١ / ٣٣١ ، والأصول :
 ٢٩٧ / ١ ، والمحتسب : ٣٠٨ / ١ ، ١٠٣ / ٢ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ١٥ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة الأعراف .

وَأَمَّا (لَكَنَّ) إِذَا خَفَّفَتْ فَتَلْزَمُ الْإِلْفَاءَ ^(١) وَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ زَيْدٌ
لَكَنَّ عَمْرُو قَائِمٌ ، و (لَكَنَّ) طِفَاةٌ لَا عَمَلَ لَهَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ .

المسألة الثامنة : فِي دُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ انْفَرَدَتْ (إِنَّ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَهْوَاتِهَا بِدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي جُمْلَتِهَا .
وَمَوَاضِعُ دُخُولِهَا مَعَهَا أَرْبَعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى (إِنَّ) لَكَنَّ بِشَرْطِ أَنْ يَبْدُلَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي (إِنَّ) هَاءٌ ،
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْحَصَى لِهِنَّ مِنْ بَرَقَ عَلَى كَرِيمٍ ^(٢)

الْأَصْلُ : (لَأَنَّ) وَأَبْدَلْتُ الْهَمْزَةَ هَاءً ، وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ^(٣) ،
وَالْكَافُ اسْمُهَا وَ (كَرِيمٌ) خَبَرُهَا ، وَهَذَا قَلِيلٌ .

(١) ظَاهِرُ كَلَامِ سَيُوبَةَ فِي (لَكَنَّ) أَنَّهَا إِذَا خَفَّفَتْ أَهْمَلَتْ ، قَالَ : (وَلَوْ أَنَّهُمْ
إِذَا خَذُوا بِعَمَلِهِ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا) كَمَا يَجْعَلُونَ (إِنَّ) : بِمَنْزِلَةِ (لَكَنَّ) لَكَانَ وَجْهًا
قَوِيًّا) .

وَقَدْ ذَكَرَ الْمَبْرَدُ جَوَازَ إِعْمَالِهَا بِحَدِّ التَّخْفِيفِ ، قَالَ فِي الْمَقْتَضِبِ : (وَقَوْلُكَ
(لَكَنَّ) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) فِي تَخْفِيفِهَا وَتَثْقِيلِهَا فِي النِّصْبِ وَالرَّفْعِ وَمَا يَخْتَارُ فِيهِمَا
لَأَنَّهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ دَاخِلَةٌ) . وَقَدْ نَسَبَ إِلَى يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ جَوَازَ الْإِعْمَالِ .

انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٦٥/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٥١/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِ : ٨٠/٨ ،
وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، وَالْمُهَمَّجُ : ١٨٨/٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَ فِي اللِّسَانِ (لِهِنَّ) لِمُحَمَّدَ بْنِ سُلَيْمَةَ . وَقِيلَ : لِأَعْرَابِيٍّ مِنْ بَنِي
نَحِيرَ ، يَتَشَوَّقُ إِلَى دِيَارِهِ وَكَانَ فَوَّالًا سَرَّ . وَالْقَلْلُ : جَمْعُ قَلَّةٍ وَهِيَ أَعْلَى الْجِبَلِ .

انْظُرِ مِجَالِسَ شُعَلَبَ : ٩٣/١ ، وَأَمَالِي الْقَالِي : ٢٢٠/١ ، وَالنُّوَادِرُ : ٢٨ ،
وَالْخَصَائِصُ : ٣١٥/١ ، وَالْبَسِيَّةُ : ٦٥٨ ، وَالْمُقَرَّبُ : ١٠٧/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ
لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٣/١ ، وَالْمُضَنَّى : ٢٣١/١ ، وَالْمُهَمَّجُ : ١٧٩/٢ ، وَالْخَزَانَةُ :
٣٣٩/٤ .

(٣) وَنَقَلَ صَاحِبُ الصَّحَاحِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ الْكَسَائِيَّ قَالَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَيْسَتْ
لَامَ (إِنَّ) وَأَنَّهَا هِيَ جَوَابُ لِقَسَمِ مُحَمَّدٍ وَف. الصَّحَاحُ (لِهِنَّ) .

والموضع الثاني : أَنْ تدْخُلَ هذه اللَّامُ على اسم (إِنَّ) ، لكن بشرط أَنْ يفصلَ بينه وبين (إِنَّ) بظرفٍ أو مجرورٍ ، كقوله تعالى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ)^(١) ، و (إِنَّ) فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ^(٢) ، ف (آية) اسم (إِنَّ) ، دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِنَّ) بِالْمَجْرُورِ ، الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَتَقُولُ : إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ ، فَادْخَلْتَ اللَّامَ عَلَى الْاسْمِ لَمَّا فَصَلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِنَّ) بِالْمَجْرُورِ ، الَّذِي يَتَمَلَّقُ بِالْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ (قَائِمٌ) ، وَفِي الدَّارِ يَتَمَلَّقُ بِهِ .

والموضع الثالث : الْخَبَرُ بِشَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يَلِي (إِنَّ) .

والثاني : أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ مَجْرُورًا أَوْ فِعْلًا مُضَارِعًا ، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، قَالَ تَعَالَى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ)^(٣) ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لِأَبُوهِ قَائِمٌ .

وَاخْتَلَفَ فِي دُخُولِهَا / عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا ، فَضَمُّهُ مِنْ (١٧٨ ب) أَجَازَ^(٤) ذَلِكَ فِي نَحْوِ : إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ ، وَضَمُّهُ مِنْ مَنَعِهِ^(٥) وَجَعَلَ اللَّامَ فِي نَحْوِ هَذَا جَوَابَ قَسَمٍ مَحذُوفٍ ، الْمَعْنَى : إِنَّ زَيْدًا وَاللَّهِ لَنَعَمَ الرَّجُلُ ، وَالْجُمْلَةُ الْقَسَمِيَّةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ فِي نَحْوِ : إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ عَمْرًا ، لَوْلَا يَتَهُ (إِنَّ) .

فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا لَمْ يَجْزِ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ وَرَدَ نَحْوُ إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ^(٦) ، فَاللَّامُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ .

(١) مِنَ الْآيَةِ (٧٧) مِنْ سُورَةِ الْحَجَرِ ، وَمِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١٣) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٢٤) مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ .

(٤) وَمِنْ هَؤُلَاءِ : الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَابْنُ مَالِكٍ ، انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ

لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٢ / ١ ، وَالْمَهْمُجُ : ١٧٤ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢٢٢ / ١ .

(٥) نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ الصَّفَّارَ ، وَابْنَ السَّيِّدِ عَنْ سَيِّبِهِ مَنَعًا ذَلِكَ . انْظُرْ الْمُسَاعَدَ

٣٢١ / ١ ، وَالْمَهْمُجُ : ١٧٤ / ٢ .

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَالَّذِي نَحْفَظُهُ أَنَّ الْأَخْفَشَ وَهَشَامًا أَجَازَاهَا عَلَى اضْمَارٍ (قَدْ)

التَّصْرِيحُ : ٢٢٣ / ١ ، وَانْظُرْ الْمُسَاعَدَ : ٣٢١ / ١ .

والموضع الرابع : أن تدخل على معمول الخبر بشرطين أيضا :

أحدهما : أن لا يلي^(١) (ان) ،

والثاني : أن يتقدم على الخبر نحو : ان زيدا لطعامك أكل ، ف(طعامك) معمول

الخبر الذي هو (أكل) ، وقد تقدم عليه ، فلذلك دخلت عليه اللام . وكذلك تقول :

ان زيدا عندك جالس ، على أن يكون (جالس) الخبر ، و(عندك) معمول له ، وان

زيدا لفي الدار جالس ، و(جالس) أيضا هو الخبر ، و(في الدار) يتعلق به ،

ولا يجوز دخولها على المعمول في نحو : ان في الدار زيدا جالس ، ففي الدار متعلق

بالخبر الذي هو (جالس) ، ولا يجوز دخول اللام عليه ، لأنه قد ولي (ان) ،

ولا يجوز دخول هذه اللام^(٢) مع شيء

من أخوات (ان) ، ويجوز ذلك الكوفيون^(٣) مع (لكن) وأنشدوا :

..... ولكنني من حبها لصيد^(٤)

ف(عميد) خبر (لكن) ، وقد دخلت عليه اللام ، وتأول هذا قوم على أن الأصل :

ولكن انتني^(٥) من حبها لصيد ، و(عميد) على هذا خبر (ان) ثم حذفت الهمزة

(١) أي المعمول . وانظر البسيط : ٦٥١ - ٦٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

٠٤٢٩/١

(٢) انظر البسيط : ٦٥٣ .

(٣) انظر البسيط : ٦٥٦ - ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠/١ ، والمساعد

٠٣٢٢/١

(٤) هذا عجز بيت من الطويل مجهول القائل ، وصدره :

يلومونني في حب ليلي عوانلي

ويروى (لعميد) مكان (لعميد) ، وقوله : (يلومونني) جاء على لغة (أكلونني

البراغيث) . وهو من شواهد معاني القرآن : ٤٥٦/١ ، والانصاف : ٢٠٩/١ ،

واصلاح الخلل : ١٨٢ ، والبسيط : ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠/١

وشرح المفصل : ٦٤/٨ ، والمفني : ٢٣٣ - ٢٩٢ ، والاقتراح : ٧٢ ،

والهبع : ١٧٦/٢ ، والخزانة : ٤٧٤/٤ .

(٥) انظر شرح المفصل : ٦٤/٨ ، والمفني : ٢٣٣/١ .

فاجتمعت أربع نونات ، نون (لكن) والنونات الثلاث في (إنتى) فحذفت نون (لكن) كراهية اجتماع الأمثال . وذكر ابن عصفور أن الأصل : (لكن إنتى) ثم حذفت الهمزة فاجتمعت ثلاث نونات ، الأولى والثانية منها ساكنتان ، فحركات الثانية منهما بالفتح هرواً من التقاء الساكنين ، فصار (لكننى) .

ومعنى البصريين يحمل هذا البيت على الضرورة ، أو على زيادة اللام (٢) .

المسألة التاسعة : في المصطف على الموضع في هذا الباب .

وأعلم أنه يجوز المصطف على موضع اسم (إن) و (لكن) باتفاق (٣) ، ولكن بشرط تأخير المصطوف عن الخبر ، فتقول : إن زيدا قائم وعمرو ، ويكون (عمرو) مرفوعاً بالمصطف على موضع اسم (إن) قبل دخولها . وكذلك تقول في (لكن) : ما قام زيد لكن عمراً قائماً ، فيكون (مقالد) مرفوعاً بالمصطف على موضع (عمرو) قبل دخول (لكن) ويجوز أيضاً أن تقدم المصطوف على الخبر فيبقى على حسب ما كان مع التأخير ، لأنه أصله ، فتقول : إن زيدا وعمرو قائم ، تريد : إن زيدا قائم وعمرو ، لكنك قد متته .

واختلف في (أن) هل يجوز المصطف على موضع اسمها أم لا ؟ على قولين : ظاهر مذهب أبي القاسم الجواز ، وهو مذهب ابن جني (٤) وأكثرهم على المنع (٥) إلا في الموضع الذي تصلح فيه الجملة مكان (أن) كقولك : ظننت أن زيدا قائم وعمرو ، فيجوز أن يكون عمرو / مصطوفاً على موضع اسم (أن) الذي هو زيد ، ألا ترى أنه يصلح أن (١٧٩/أ) تقول : ظننت لزيد قائم وعمرو ، ف (ظننت) لما كانت تقع بعد ما الجملة إذا علقت عن

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠ / ١ - ٤٣١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٣٦٥ / ١ ، والمساعد : ٣٢٣ / ١ .

(٣) البسيط : ٦٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٥١ / ١ ، والمساعد : ٣٣٥ / ٢ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٩ ، وقد اختار ابن مالك هذا المذهب في التسهيل : ٦٦ ،

وفي الالفية ، انظر شرح ابن عقيل : ٣٧٥ - ٣٧٧ ، والمساعد : ٣٣٦ / ١ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد : ٣٣٧ / ١ (وقال الشلوين : مذهب الأكثرين المنع .

وهو الصحيح) .

الصل ، جَازَ أَنْ يَعْطَفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (أَنَّ) الواقعةَ بعدها على تَوْهَمِ وقوعِ الجملةِ بعدها ، فلا يَجُوزُ المصطَفُ عَلَى المَوْضِعِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، لِأَنَّ (أَعْجَبَنِي) يَطْلُبُ (أَنَّ) بَعْدَهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، فلا يَصِحُّ أَنْ تَتَعَ الْجُمْلَةُ مَوْضِعَ (أَنَّ) فِي مِثْلِ هَذَا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً .

وَأَمَّا بَاقِي الْحُرُوفِ وَذَلِكَ : (كَأَنَّ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَحَلَّ) فلا يَجُوزُ العطفُ عَلَى مَوْضِعِ (١) اسْمِهَا بَوَاحٍ ، فلا يُقَالُ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، ولا : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، ولا : لَحَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ (عَمْرُو) مَرْفُوعًا بِالمصطَفِ عَلَى مَوْضِعِ زَيْدٍ قَبْلَ دُخُولِ الْحَرْفِ ، وَقَدْ تَعَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ حُرُوفَ هَذَا الْبَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعطفِ عَلَى مَوَاضِعِ أَسْمَائِهَا الَّتِي هِيَ الرُّفْعُ ثَلَاثَةٌ أَتَسَامٍ :

قِسْمٌ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ وَهُوَ (أَنَّ) وَ(لَكِنَّ) .

وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ ، وَهُوَ (كَأَنَّ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَحَلَّ) .

وَقِسْمٌ فِيهِ خِلَافٌ وَهُوَ (إِنَّ) ، وَحَيْثُ جَازَ المصطَفُ عَلَى المَوْضِعِ فَشَرُّهُ تَأْخِيراً

المعطوفِ عَنِ الْخَبَرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا تَقَدَّمَ ، فلا يُقَالُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرُو قَائِمًا (٢) ،

لِأَنَّ المعطوفَ الَّذِي هُوَ (عَمْرُو) لَيْسَ بِمَتَأَخِّرٍ عَنِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ (قَائِمًا) ، لَا فِي

اللفظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرُو ، فَإِنْ قُلْتَ :

إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ ، جَازَ ، لِأَنَّ أَفْرَادَ (قَائِمٌ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ

وَعَمْرُو ، فَالْمَعْطُوفُ هُنَا مُؤَخَّرٌ فِي التَّقْدِيرِ .

وَمَعْنَى الْعطفِ عَلَى المَوْضِعِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ (إِنَّ) دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ،

(١) قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي الْبَسِيطِ : (٦٨١) وَأَمَّا : كَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَحَلَّ ، فَالرُّفْعُ فِيهَا

مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْعطفُ عَلَى الْضَمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْخَبَرِ ، وَيَكُونُ فِيهِ قَبْحٌ ،

فَتَقُولُ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو ، وَلَيْتَ مُحَمَّدًا خَارِجٌ هُوَ وَخَالِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ

الْعطفُ عَلَى المَوْضِعِ ، لِأَنَّ المَوْضِعَ قَدْ تَغَيَّرَ بِدُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَانْتَقَلَ مِنَ

الْخَبَرِ إِلَى الْغَيْرِ الْخَبَرِ . وَانْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٥٧/١ .

(٢) أَجَازَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ ، انْظُرِ الْمَاعِدَ : ٣٣٦/١ .

فتنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ ، فاسمُها مبتدأ مرفوعٌ في الأصلِ قبلَ دخولِها ، فلذلك
 أنْ تعطفَ عليه بمراعاةِ أصلِهِ من الرفعِ بالابتداءِ ، فإذا قلتَ : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمروُ ،
 فهو على تقديرٍ : زَيْدٌ قائمٌ وعمروُ ، وَلَئِنْ (١) في رفعِ المعطوفِ الواقعِ بعدَ الخبرِ في هذا
 البابِ وجهٌ آخرٌ ، وهو أنْ يكونَ معطوفاً على الضميرِ المستترِ في الخبرِ إذا كَانَ الخبرُ
 مِمَّا يتعمَّلُ الضمائرُ فتقولُ : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمروُ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمروُ ، على أنْ يكونَ
 (عمروُ) مرفوعاً بالمصطفِ على الضميرِ الفاعلِ بقائمٍ ، وهو المستترُ فيه ، وهذا جارٍ في
 جميعِ أحرفِ هذا البابِ ، لكنه ضعيفٌ جداً ، بآبِهِ الشَّعْرُ ، إِلَّا أَنْ تُؤَكِّدَ (٢) ذلكَ
 الضميرَ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ أو تفصلَ بينَ الخبرِ والمعطوفِ بفاصِلٍ ، فحينئذٍ يَحْسُنُ في
 الكلامِ ، فتقولُ : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ هو وعمروُ ، وَلَمَلَّ زَيْدًا سائرٌ هو وخالدٌ . وكذلك تقولُ :
 إِنَّ زَيْدًا قائمٌ اليومَ وعمروُ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا ضاربٌ عمراً وخالدٌ ، على أنْ يكونَ عمروُ وخالدٌ
 مرفوعينَ بالمصطفِ على الضميرِ المستترِ في قائمٍ وضاربٍ ، لأجلِ الفصلِ بالطرفِ والمفعولِ
 ولا يجوزُ تقدِيمُ المعطوفِ على الخبرِ في هذا الوجهِ لا متناعِ تقدِيمِ المعطوفِ على
 المعطوفِ عليه إِلَّا في الضَّرورةِ على ما تقدَّمَ في بابِ المصطفِ ، فلا يَقَالُ / إِنَّ زَيْدًا وعمروُ (١٧٩/ب)
 قائمٌ ، على أنْ يكونَ عمروُ معطوفاً على الضميرِ في (قائمٍ) . وقد ذكرَ أبو القاسمِ أيضاً
 في الاسمِ المرفوعِ بعدَ حرفِ المصطفِ في هذا البابِ وجهاً آخرَ ، وهو أنْ يكونَ مرفوعاً
 بالابتداءِ (٣) ابتداءً يَخْصُهُ ، لا بالابتداءِ المنسوخِ الذي كَانَ لاسمِ (إِنَّ) ففى
 الأصلِ على المصطفِ المتقدمِ ، فتقولُ : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمروُ ، على أنْ يكونَ عمروُ مبتدأً
 وخبرُهُ محذوفٌ لدلالةِ خبرِ (إِنَّ) عليه ، كَأَنَّكَ قلتَ : إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعمروُ قائمٌ (٤) ،
 وكذلك : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا قائمٌ وخالدٌ ، على أنْ يكونَ خالدٌ مبتدأً وخبرُهُ محذوفٌ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٥/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٥/١ ، ٤٥٧ ، والبسيط : ٦٧٩ .

(٣) الجمل : ٦٨ ، وانظر البسيط : ٦٧١ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٧ .

لدلالة خبر (لكن) عليه ، والتقدير : وغالد قائم ، والجملة بعد الواو مصطوفة على الجملة قبلها ، عطاف الجميل لاعطاف المفردات ، فيمتنع على هذا الوجه أن تقول : إن زيدا قائم لا عمرو ، على أن تكون (لا) عاطفة ، لأن (لا) إنما يعطف بها المفردات لا الجمل ، وما بعدها في هذا الوجه جملة لا مفرد ، ويجوز ذلك على الوجه الأول من العطف على الموضع ، لأنه من قبيل عطاف المفردات .^(١)

وهذا الوجه الذي زاده أبو القاسم لا يجوز مع (كأن) ولا مع (ليت) ، ولا مع (لعل) ، وهو جائز حسن ، وكأنه راجع إلى معنى العطف على الموضع ، وهو قريب منه والفرق بينهما ما تقدم من أن المراد ابتداء آخر يختص به سوى الابتداء المنسوخ ، وفي العطف على الموضع يكون الرفع بذلك الابتداء المنسوخ ، كأنه موجود رافع للاسمين ، وفرق آخر : أن هذا من عطاف الجمل ، والآخر كأنه من عطاف المفردات ، والله سبحانه أعلم .

وأعلم أن الحمل على الموضع في هذا الباب مختص بالعطف ، ولا يجوز فيما سواه من التوابع ، فالنعت والتوكيد وعطاف البيان والبدل إنما تجرى على لفظ^(٢) الاسم لا على موضعه ، سواء أكانت متقدمة على الخبر أم متأخرة عنه نحو : إن زيدا الكريم قائم ، وإن زيدا نفسه قائم ، وإن زيدا أمك قائم ، وكذلك إن تأخرت هذه التوابع عن الخبر ، لأن هذه الأشياء إن تأخرت عن الخبر فأصلها التقديم عليه وولايتها المتبوع ، لأنها بيان له ، فصارت كالمصطوف المتقدم على الخبر لفظاً وتقديراً . وقد تقدم أنه لا يجوز فيه إن ذاك الحمل على الموضع .

(١) البسيط : ٦٧٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٨ / ١ ، والمساعد : ٣٣٨ / ١ .

بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ (إِنْ) وَ (أَنَّ)

أَعْلَمُ أَنَّهُ وَضِحَ هَذَا الْبَابُ لِيَتَيْنِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا (إِنَّ) مَكْسُورَةً وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي تَفْتَحُ فِيهَا ، وَالضَّابُّ لَذَلِكَ عَلَى الْجُمْلَةِ : أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقْدَرُ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ أَوْ مَخْفُوعٍ (إِنَّ) فِيهِ مَفْتُوحَةٌ ^(١) ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ عَامِلٍ نَصَبٍ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ ، يَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ كَبَابِ (ظَنَنْتُ) . وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (لَوْ) أَوْ (لَوْلَا) وَمَا عَدَا ذَلِكَ (إِنَّ) فِيهِ مَكْسُورَةٌ ^(٢) .

وَأَمثلة ذلك : أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، تَفْتَحُ (أَنَّ) هُنَا ، لِأَنَّهَا تَقْدَرُ بِمَصْدَرٍ هُوَ فَاعِلٌ (أَعْجَبَنِي) ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : عَرَفْتُ قِيَامَكَ . وَكَذَلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ ، أَيْ : مِنْ قِيَامِكَ / وَتَقُولُ أَيْضًا : ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ (ظَنَنْتُ) وَهِيَ تَنْصِبُ (١/١٨٠) الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ . وَكَذَلِكَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنَّ عَمْرًا قَائِمٌ ، بِالْفَتْحِ أَيْضًا ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ يَنْتَصِبُ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ (أَعْلَمْتُ) وَتَقُولُ أَيْضًا : لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، فَتَفْتَحُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) وَهِيَ عِنْدَ سَيِّوِيهِ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٣) ، وَالْخَبَرُ سَدَّ خَبَرَ (أَنَّ) سَدَّهُ ، وَلَيْسَ يَقَعُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَ (لَوْ) إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَتَلَزَمَ فِي غَيْرِهِ الدَّخُولُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفُعْلِيَّةِ ، وَسَاغَ هُنَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا فِيهِ لَفْظُ الْأِسْمِ ، إِنَّمَا وَلِيَهَا فِي اللَّفْظِ مَا هُوَ شَبِيهٌ بِالْفِعْلِ وَهُوَ (أَنَّ) ، فَلِذَلِكَ

(١) انظر المقتضب : ٣٤٠ / ٢ ، والبسيط : ٦٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

١ / ٤٥٩ ، وشرح ابن عقيل : ٣٥٠ / ١ ، والمجم : ١٦٧ / ٢ - ١٦٨ .

(٢) انظر مواضع الكسر في المقتضب : ٣٤٧ / ٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ١٩٤ / ٣ ،

١٠٧ / ٤ ، والبسيط : ٦٧٨ - ٦٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٦٠ ،

والمجم : ١٦٥ / ٢ ، ١٦٦ .

(٣) الكتاب : ١٣٩ / ٣ - ١٤٠ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٥٩ ،

والمجم : ١٧٠ / ٢ .

جاءت وهي عند أبي العباس المبرد في موضع الفاعل بفعل محذوف^(١) ، والتقدير : لو
 ثبت قيامك لأكرمته . وكذلك تفتحها بعد (لولا) إذا قلت : لولا أنك قائم لأكرمته^(٢) ،
 وهي هنا في موضع رفع بالابتداء خاصة والخبر محذوف . وتقول : إن زيدا قائم ، بالكسر
 خاصة ، لأن هذا ليس من المواضع المتقدمة . وكذلك : زيد إنه قائم ، هي فيه
 مكسورة لا غير . ولك في ضبط المكسورة والمفتوحة طريقة أخرى ، وهي أن يقال : يلزم
 كسر (إن) ولا يجوز فتحها إذا وقعت أول الكلام نحو : إن زيدا قائم ، وإذا وقعت
 وفي خبرها أو في اسمها أو في معمول غيرها لام الابتداء نحو قوله تعالى : (أفلا
 يعلم إذا بعثنا في القبور * وحصل ما في الصدور * إن ربهم بهم يومئذ لخبير)^(٣) .
 فلولا هذه اللام الداخلة على الخبر الذي هو (خبير) لفتح (إن) ، وكذلك
 تقول : علمت إن زيدا لقائم ، بالكسر ، وعلمت إن في الدار لزيدا ، وعلمت إن زيدا
 لتمامك أكل ، فتبقى (إن) على الكسر لأجل لام الابتداء . وإذا وقعت بعد واو
 الحال كقوله تعالى : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين
 لكارهون)^(٤) فالواو الداخلة على (إن) ، واو الحال ولذلك يجب في (إن) الكسر .
 وإذا وقعت بعد (حتى) إذا كانت حرف ابتداء^(٥) نحو : أعجبنى القوم حتى
 إن زيدا يعجبني . ويجوز كسرها وفتحها في مواضع : إذا وقعت بعد القسم^(٦) نحو :

(١) وهو أيضا مذهب الكوفيين والزجاج والزمخشري وابن الحاجب . انظر المقتضب

٧٧/٣ ، والهمع : ١٧٠/٢ ، والتصريح : ٢١٧/١ .

(٢) انظر البسيط : ٧٠٠ .

(٣) الآيات : (٩ - ١٠ - ١١) من سورة العاديات .

(٤) الآية : (٥) من سورة الأنفال . وانظر الهمع : ١٦٥/٢ .

(٥) انظر البسيط : ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٦) قال ابن عصفور في شرح البطل : ٤٦٠/١ ، (واختلف فيها بعد القسم نحو :

والله أن زيدا قائم ، فمنهم من لم يجزأ الا الفتح . ومنهم من أجاز الفتح

والكسر ، واختار الفتح . ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجزأ

الا الكسر . وهو الصحيح . . .) . وانظر البسيط : ٦٩٢ - ٦٩٣ ، وتوضيح

المقاصد : ٢٤٢/١ ، ومنهج السالك : ٧٥/١ .

أَحْلَفَ بِاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَالْغَالِبُ فِيهَا الْكُسْرُ ، وَقَدْ التَزَمَهُ بَعْضُهُمْ (١) .
 وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ نَحْوُ : أَتَقُولُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَنَحْوُ : قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا
 مُنْطَلِقٌ ، فَالْفَتْحُ عَلَى لَفْظٍ مَنْ يَمَعِلُ الْقَوْلَ عَمَلُ الظَّنِّ ، فَيَنْصَبُ بِهِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَذَلِّقًا
 فَيَقُولُ : قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَهِيَ لَفْظَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ (٢) ، وَالْكَسْرُ
 عَلَى لَفْظٍ مَنْ لَا يَجْرِيهِ مَجْرَى الظَّنِّ وَلَا يَنْصَبُ بِهِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ بَلْ يَقُولُ : قُلْتُ زَيْدٌ
 مُنْطَلِقٌ ، وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى أَنَّ لَا يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ
 فِعْلًا مُضَارِعًا (٣) ، وَأَنْ يَكُونَ بَتَاءُ الْخِطَابِ فِي أَوَّلِهِ ، وَأَنْ تَتَقَدَّمَ ذَلِكَ الْفِعْلُ أَدَاةُ
 اسْتِفْهَامٍ ، وَأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَدَاةِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِمَا عَدَا الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ (٤) :
 أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا (٥)

(ف) تَقُولُ (فِي هَذَا الْبَيْتِ قَدْ عَمِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَمَلُ الظَّنِّ ، فَنَصَبَهُمَا ،

فَالْقُلُوصُ / مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ وَالرَّوَاسِمُ نَعْتٌ لِلْقُلُوصِ ، وَ(يَدْنِينَ) فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، (١٨٠/ب)

(١) وهو مذاهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ ، والمهمع : ١٦٦/٢ ،

وأوضح المسالك : ٣٤٢/١ .

(٢) وهم بنو سليم ، انظر التصريح : ٢٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٢/١

والمهمع : ٢٤٥/٢ .

(٣) قال ابن هشام : وسوى به السيرا في قلت ، والكوفي قل . التصريح : ٢٦٢/١

(٤) هذا الشرط اشترطه سيويوه والأخفش . التصريح : ٢٦٣/١ ، والمهمع :

٢٤٢/٢ ، وانظر الشروط في البسيط : ٦٩٤ .

(٥) البيت من أرجوزة لهديبة بن الخشرم العذري . والقُلُوصُ : جمع قُلُوصٍ وهي الشابة

من النوق وأول ما يركب من إناث الإبل . والرَواسِمُ : جمع راسمه اسم فاعل من

الرسم وهو نوع من سير الإبل الحثيث . ويدنين : مضارع أدنى إداةً محناه

قرب . ويروي : أم حازم وحازما .

وهو من شواهد : الجمل : ٣١٥ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٦٤/١ ، وشذور

الذهب : ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤٧/١ ، وفيه (يحملن) مكان (يدنين)

وشواهد التوضيح ص : ٩٢ ، والمهمع : ٢٤٦/٢ ، والأشمونى : ٣٦/٢ .

وهذا الإعمال في هذا البيت فصيح لوجود الشروط الأربعة ، ألا ترى أن (تقول)
فعل مضارع وفي أوله تاء المضارعة التي للمخاطب ، لأن فاعله ضمير المخاطب المستتر
فيه ، وقد تقدمت أداة استفهام وهي (متى) لأنها ظرف من أسماء الاستفهام ، ولم
يفصل بينهما ، ففتح (إن) بعد القول إذا وجدت فيه هذه الشروط إذا حسن
فصيح ، بخلافه إذا لم توجد أو نقص منها شيء ، وسيحكم الكلام على القول في بابيه
إن شاء الله عز وجل .

ويجوز أيضاً الوجهان في (إن) إذا وقعت بعد (أما) في مثل قولك : أما أنك
عاقل (١) ، فالكسر على أن تكون (أما) حرف تنبيه ك (ألا) . والفتح على أن تكون (أما)
بمعنى (حقا) (٢) و (أن) مع صلتها في موضع المبتدأ ، وقد تقدم ما حكاه سيويه من
أنهم يقولون : أما إن جزاك الله خيراً ، وأما أن جزاك الله خيراً (٣) و (إن) مخففة
من (إن) ، و (أن) مخففة من (أن) .

وكذلك يجوز الوجهان إذا وقعت (إن) بعد (إذا) (٤) المفاجأة نحو قول الشاعر:
وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِيلَ سَيِّدَا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ (٥)

(١) البسيط : ٦٩٨ ، وانظر المقتضب : ٣٥٣ / ٢ ، ٩ / ٣ .

(٢) الهمع : ١٦٧ / ٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ (أحقا) .

(٣) الكتاب : ١٦٧ / ٣ ، وانظر ما تقدم في ص : ٧٠٠ / ٦٩٢ .

(٤) انظر البسيط : ٦٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ .

(٥) من الطويل مجهول القائل . واللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتئ في أصل
الحنك الأسفل . والقفا : موضع الصفع واللهزمة موضع اللكر . يريد أنه ليئيم
ذليل .

وهو من شواهد سيويه : ١٤٤ / ٣ ، والمقتضب : ٣٥١ / ٢ ، والخصائص :

٣٩٩ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ ، وشرح المفصل : ٩٧ / ٤ ،

٦١ / ٨ ، ١٦٣ ، وأوضح المسالك : ٣٣٨ / ١ ، ٣٠٣ / ٤ ، والتصريح : ٢١٨ / ١

وشرح ابن عقيل : ٣٥٦ / ١ ، والجنى الداني : ٣٧٨ / ١ ، وشذور الذهب

٢٠٧ ، والهمع : ١٦٨ / ٢ ، والغزاة : ٦٥٥ / ٣ ، ٣٠٣ / ٤ .

يُروى بفتح (إنه) ويكسرهما ، لأن (إذا) هذه التي للمفاجأة ، ومن حكمها
جواز أن يقع بعدها المفرد والجملة ، فإذا قدرت (أن) الواقعة بعدها في موضع
المفرد لزم الفتح ، وإذا قدرت في موضع الجملة لزم الكسر. (١)

وكذلك أيضاً يجوز الوجهان في مثل قولك : أول ما أقول : أنتي أحمد الله (٢) ، فالكسر
على معنى : أول ما أقوله هذا الكلام الذي هو أنتي أحمد الله . والفتح على معنى : أول
ما أقول حمد الله ، أي : أن أحمد الله . ولم تميّن لفظاً يقع الحمد به ، وما عدا
هذه المواضع التي يلزم فيها الكسر ، والتي يجوز فيها الوجهان ، يلزم فيها فتح
(أن) نحو : أعجبنى أن زيدا قائم.

والله سبحانه وتعالى التوفيق بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله ،
ألفيت فيما قيدت هذا منه ما نصه ،
هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضي عنه .

(١) اختلف النحاة في (إذا) الفجائية هذه ، أهى حرف أم ظرف ؟ فعلى الأول
الأخفش واختاره ابن مالك ، وعلى الثاني المبرد والزجاج واختاره ابن عصفور
والزمخشري ، فمن قال بحرفيتها يجوز كسر همزتها ويجوز عند هم أيضاً فتحها
ومن قال بظرفيتها يجوز فتح همزتها . انظر المغني : ٨٧/١ ، والبسيط ص :
٦٩٥ - ٦٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١/١ .

(٢) انظر هذه المسألة في الكتاب : ١٤٣/٣ ، والايضاح : ١٣٠/١ - ١٣١ ،
والبسيط : ٧١١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٤/١ ، وما
بعدها ، وشرح الجمل لابن الفخار : ١٠٤ ، وما بعدها ، والهمع :
١٦٩/٢ ، والمسائل المنثورة لأبي على الفارسي : ل/١٥٣ .

الفصل الثاني

فهرس الآيات القرآنية منسوقة على السور

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة : ١		
(اياك نعبد)	٥	٦٨
(اهدنا الصراط صراط الذين)	٧٠٦	١٦٠ ، ١٦٦
سورة البقرة : ٢		
(لا ريب فيه)	٢	٧
(أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)	٥	١٣٩
(سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذهم لا يؤمنون)	٦	٣٠٠ ، ٣١٦
(صم بكم عى)	١٨	٣٩٩
(مثلاً ما بمعوذة)	٢٦	٦٨٨
(ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل)	٢٧	١٦٠ ، ١٦٣
(اسكن أنت وزوجك)	٣٥	١٤٢
(وإياى فارهبون)	٤٠	٤٢٣ ، ٤٥٥
(وإياى فاتقون)	٤١	٤٢٣ ، ٤٥٥
(واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة)	٤٥	١٩٤ ، ٣٨٨
(الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم)	٤٦	١٧٤ ، ١٧٨
(اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)	٦٠	١٤٥
(ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت)	٦٥	١٧٥
(لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك)	٦٨	٣٢٩
(ولما جاءهم كتاب من عند الله صدق لما معهم)	٨٩	٦٥٥
(ومن الذين اشركوا يود أحدهم لو يعمر)	٩٦	٧٠ ، ١٠٦
(ولما جاءهم رسول من عند الله صدق لما معهم نذ		
فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم		
كأنهم لا يعلمون)	١٠١	٦٥٥
(ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق)	١٠٢	٢٠٧
(واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً)	١٢٣	٢٤٤ ، ٥٣٣
(وإذا ابتلى إبراهيم ربه)	١٢٤	٦٧
(وقالوا كونوا هوداً أو نصارى)	١٣٥	١١٦

رقمها	رقم الصفحة	الآية
١٤٣	٦٨٠	(وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله)
١٦٤	٦٦٠ ، ٦٢٥ ، ٤٢	(إن في خلق السموات والأرض)
١٦٤	٤٢	(والفلك التي تجري في البحر)
١٦٧	١٣٢	(لو أن لنا كرة فنتبرأ)
١٧٠	٣٧٥ ، ١٢٦	(أولو كان آبائكم)
١٧١	٣٣٥	(ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق)
١٧٧	٣٣٥	(ليس البر أن تولوا)
١٧٧	٣٠٧	(والصابرين في البأساء والضراء)
١٧٧	٥١٨	(والموفون بعهدهم إذا عاهدوا)
١٧٧	٣٠٧	(ولكن البر من آمن)
١٨٤	٢٩٧	(وأن تصوموا خير لكم)
١٨٥	٢٣٨	(شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)
١٨٧	١٩٧	(فكلوا وشربوا حتى يتبين)
١٨٩	٦٠٦	(واتقوا الله لعلكم تفلحون)
٢١٤	١١٦	(حتى يقول الرسول)
٢١٤	٧١٠٠ ، ٢٧٧	(أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم)
٢١٥	٢١٥ ، ٢٠٩	(يسألونك ماذا ينفقون)
٢١٧	١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٠	(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)
٢١٧	١٤٢	(وكفره والمسجد الحرام)
٢١٩	٧١	(يسألونك ماذا ينفقون قل العفو)
٢٢١	٣٠٢	(ولعبد مؤمن خير من مشرك)
٢٢٣	٧١٠	(واعلموا أنكم ملائكة)
٢٢٦	٢٢٩	(للذين يؤمنون من نسائهم)
٢٢٩	٧١٠	(إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله)
٢٣٠	٧١٠	(إن ظنا أن يقيما)
٢٣٣	٧١٤	(لمن أراد أن يتم الرضاعة)
٢٣٤	٦٥٦ ، ٣٢٥	(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن)
٢٤٠	٣٠١	(وصية لأزواجهن)

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧١١	٢٤٩	(الذين يظنون أنهم ملاقوا الله)
٣٩١	٢٥٨	(ألم ترالى الذى حاج إبراهيم)
٣٩١	٢٥٩	(أو كالذى مرَّ على قرية)
١٣٨، ١٣٤، ١٣٢	٢٧١	(وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر)
		(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية)
٣٥٧	٢٧٤	فلهم أجرهم عند ربهم)
٦٢	٢٧٥	(فمن جاءه موعظة)
٥٠٥، ٤٩٤	٢٨٠	(وان كان ذو عسرة)
٣٧٥	٢٨٣	(فإنه آثم قلبه)
(سورة آل عمران : ٣)		
٧٢٥، ٦٦٠، ٦٢٥	١٣	(إن فى ذلك لعبرة)
		(ومنهم من إن تأمنه بد ينادى يؤذنه إليك إلا ما دمت)
٥٠٤، ٢٤٤	٧٥	عليه قائماً)
١٧٠	٩٧	(فيه آيات بينات مقام إبراهيم)
١٦٤، ١٦٢	٩٧	(ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)
٦٢١، ٣٦٦	١٠٦	(وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم)
٤٦٨	١٠٨	(وما الله يريد ظلاماً للعالمين)
٦٠٦	٢٠٠/١٣٠	(واتقوا الله لعلكم تفلحون)
٦٠٦	١٣٢	(وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون)
٤٨	١٣٩	(وأنتم الأعلىون)
		(أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين)
٢٧٧	١٤٢	جاهدوا منكم)
٣٤١، ٣٤٠	١٥٤	(قل إن الأمر كله لله)
٤٦٣	١٥٤	(يفضى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)
٧٠٤، ٦٧٢	١٥٩	(فبما رحمة من الله لنت لهم)
٦٨٤، ٦٨٠	١٦٤	(وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين)
		(ولا يحسن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو)
١٩٦، ١٩٤	١٨٠	غيراً لهم)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(لا يفرِّك ثقلُ الذين كفروا في البلاد ، متاع قليل)	١٩٧/١٩٦	٣٠٦
(سورة النساء : ٤)		
(تساءلون به والأرحام)	١	١٤٢
(وإن خفتن ألا تقسطوا)	٣	٧١٠
(فانكحوا ما طاب لكم من النساء)	٣	٦٧٨، ٨٣
(واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)	١٦	٣٦٢/٣٢٧، ٣٢٦
(ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)	٤٣	١٣٧
(أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلكم)	٩٠	٢٧٧
(و الذين كفروا لو تغفلون)	١٠٢	٧٠
(ومن يكسب خذلانية أو اثماً ثم يرم به بريئاً)	١١٢	١٤٧
(واتخذ الله إبراهيم خليلاً)	١٢٥	١٧٦
(أن يصلحاً)	١٢٨	٧١٣
(وإن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما)	١٣٥	١٤٧
(فيما نقضهم ميثاقهم)	١٥٥	٦٧٢
(وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن)	١٥٩	١٠٧
(والمقيم الصلاة والمؤتة الزكاة)	١٦٢	٣٠٧
(لم يكن الله ليغفر لهم)	١٦٨	
(إنما الله إله واحد)	١٧١	٦٧٧، ٦٧٤
(سورة المائدة : ٥)		
(ولا يجرمكم شنآن قوم أن صدوكم)	٢	٧١٦، ٧١٠، ١٨٢
(ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا)	٨	١٨٢
(اعدلوا هو أقرب للتقوى)	٨	١٩٤
(وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرةً وأجرًا عظيمًا)	٩	٦٥٧، ٦٥٣، ٢١١، ٧١
(ان هب أنت وربك)	٢٤	١٤٢
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	٣٨	٣٦٣، ٣٦٠، ٣٢٦
(وحسبوا ألا تكون فتنة)	٧١	٧١١، ٧٠٩، ١٧٨
(ثم عموا وطموا كثير منهم)	٧١	١٦٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(فهل أنتم متبهون)	٩١	٣٧٦
(يريدُ الشيطان أن يوقعَ)	٩١	٧١٤
(وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ)	٩٥	١٣٢
(لتعلموا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ)	٩٧	١٧٧
(أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ)	١٠٤	٣٧٥
(عليكم أنفسكم)	١٠٥	٥٧٠٥٦
(سورة الانعام : ٦)		
(وجعل الظلمات والنور)	١	١٧٦
(وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين)	٤	١٣١ ، ٥٤
(قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات)	١٤	١٠٤
(ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا)	٢٣	٥١٧ ، ٦٢ ، ٥٩
(قد نعلم أنه ليحزنك)	٣٣	٥٢١
(ولقد جاءك من نبأ المرسلين)	٣٤	٢٠٦
(ولا طائر يطير بجناحيه)	٣٨	٥٦٩
(والذين كذبوا بآياتنا صمٌ وبكم في الظلمات)	٣٩	٣٩٩
(أخذناهم بالبأساء والضراء)	٤٢	٢٣٢
(وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو)	٥٩	٤١٤
(أتحمجونى)	٨٠	٩٥
(فبهذا هم اقتدوه)	٩٠	٢٢٤
(وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)	١٠٩	٥٩٤
(الله أعلم حيث يجعل رسالته)	١٢٤	٢٥٤
(ما أشركنا ولا آباؤنا)	١٤٨	١٤٣
(ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذى أحسن)	١٥٤	١١٥
(وإن كنا عن دراستهم لغافلين)	١٥٦	٦٨١
(لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل)	١٥٨	٦٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الأعراف : ٧)		
(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أُمِرْتَ)	١٢	٥٩٥
(إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)	٢١	٥٢٥
(وَلِبَاسِ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ)	٢٦	٣١٨
(يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ)	٢٧	٦٢٠
(قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا)	٢٨	٤٦٢/٤٦١
(كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ)	٢٩	٤٥٩
(فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)	٣٠	٤٥٨/١٤٠
(هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)	٣٣	٢٧١/١٣١
(قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا)		
(لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)	٣٥	١٥٩
(وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٨٢	٥١٧
(مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)	٨٥	
(كَأَنْ لَمْ يَخْنُوا فِيهَا)	٩٢	٧٢٣
(أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ		
(لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاْنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)	١٠٠	٧٠٢
(وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)	١٠٢	٦٨٢/٦٨١
(قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)	١٣٨	٦٧٢
(وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)	١٥٥	١٨٤
(أَنْ اضْرِبَ بِحَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ)	١٦٠	١٤٥
(وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ)	١٨٥	٧٠٠
(مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا مَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)	١٨٦	١٣٨/١٣٤
(سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَاْمِتُونَ)	١٩٣	٣٠٠

(سورة الأنفال : ٨)

(كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ

(لَكَارْهُونَ)	٥	٧٣٢
(كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)	٦	٦٧٤
(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)	٣٣	٢٧

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٢٦/٥٢٥	٣٥	(وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية)
٢٥٥٠، ٢٥٥٠، ١٠٥	٤٢	(والركب أسفل منكم)
٢٥٨، ٢٥٦		
١٧٥	٦٠	(لا تعلمونهم الله يعلمهم)
٣٩٦	٦٧	(تريدون عرش الدنيا والله يريد الآخرة)
		(سورة التوبة : ٩)
٢٥٩، ٢٥٦	٥	(واقعدوا لهم كل مرصد)
٤٤٢	٦	(وإن أحد من المشركين استجارك)
		(أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم)
٢٧٧	١٦	(إن عدد الشهداء عند الله اثنا عشر شهيراً)
١٥٣، ٦٤	٣٦	(منها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن)
٦٤	٣٦	(والله ورسوله أحق أن يرضوه)
١٤٦	٦٢	(وخضتم كالذي خاضوا)
٧٨، ٧٧	٦٩	(أأنزلهم رسلاً)
٥٨	٧٠	(ومن أوفى بعهده من الله)
٣٧٦	١١١	(وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه)
٧١١، ٦٩٧	١١٨	
		(سورة يونس : ١٠)
٥٤٩، ٥٢٦، ٥٢٥	٢	(أكان للناس عجباً أن أوحينا)
٦٤١، ٥٧٤		
٦٩٤، ٦٧٩	١٠	(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين)
٥٨	١٣	(وجاءتهم رسالهم)
٢٠٩	١٤	(لننظر كيف تعملون)
٤٢	٢٢	(حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم)
١١٦	٢٤	(أأنها أمرنا ليلاً أو نهاراً)
٤٩٤	٢٨	(فزيلنا بينهم)
		(وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق)
١٢٣	٣٧	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٥،٤٢	٤٢	(ومنهم مَنْ يستمعون إليك)
٨٥	٤٣	(ومنهم مَنْ ينظر إليك)
٣٧٥،١٢٦	٥١	(أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ)
		(وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر)
١٣٣/١٣١/١٢٧	٦١	
١٣٥		
٦٥٤	٦٥	(ولا يعزُزُّكَ قولهم إِنَّ العِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)
٨٤	٦٦	(أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ)

(سورة هود : ١١)

٥٥٣،٥٥٢،٤٠٩	٨	(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)
١٢٦	١٤	(فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)
١٠٦	١٨	(أَلَا لِمَنَّةٍ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ)
١٨٢	٢٥	(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْتِ لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ)
٦٧٧،٦٧٤	٣٣	(إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ)
		(قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا)
٤٦٢	٥٣	(عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)
١٢٥	٧١	(فَبَشِّرْنَا هَٰذَا بِسَعَاقٍ وَمِنْ وَرَاءِ اسْحَاقَ يَعْقُوبَ)
٢٧١	٧٢	(وَهَٰذَا بَطْلٌ شَيْخًا)
١٩٣	١٠٧	(فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ)
٦٧٨	١١١	(وَإِنَّ كَلًّا لِمَا لِيُؤْفِقِينَ رَبَّكَ أَعْمَالِهِمْ)

(سورة يوسف : ١٢)

٦٨٨،٦٨١	٣	(وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْخَافِلِينَ)
		(إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي)
٤٧٩/٤٥	٤	(سَاجِدِينَ)
١٤١	٦	(وَيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ)
٣٥٥/٣٠٨	١٨	(قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)
٥٢٥	٢٠	(وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)
٥٢٣	٣١	(وَمَا هَٰذَا بِشَرٍّ إِنْ هَٰذَا إِلَّا طَبْعُ كَرِيمٍ)

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٧	٣٦	(ودخل معه السجن فتيان)
١٩١	٤٣	(إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)
٢٦٧	٤٧	(تَزْرَعُونَ سَبْعَ سَنِينَ دَأْبًا)
٢٧٩	٧١	(قَالُوا وَقَبِلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ)
١٧٥	٧٢	(وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ)
٣١٣، ٥٩	٨٢	(وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)
٤٩٩/٣٥١/١٨٩	٨٥	(تَاللَّهِ تَفْتَدُوا)
٣٩١	٩٠	(إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَصْبِر)
٧٠٦/٧٠٤	٩٦	(فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)
		(وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ)
٥٩٠	١٠٥	(مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقُ)
١٢٣	١١١	(سُورَةُ الرِّعْدِ : ١٣)
٦٢٥	٣	(إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ)
١٢٦، ١١٩	١٦	(أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)
٦٢١	٢٤، ٢٣	(وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)
		(أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا)
٧٠٢	٣١	(سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ : ١٤)
٧١٤	١٠	(تَرِيدُونَ أَنْ تَصْدُقَنَا)
٦٨٣	١١	(وَإِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)
٣٢٤	١٨	(مِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كِرَامٍ)
٢٢	٢٢	(وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ)
١٣	٢٦	(خَبِيثَةً اجْتَنَسَتْ)
٦٨٠	٤٦	(وَإِنْ كَانَ مُكْرَهُمْ لَيَتَزَوَّلَ مِنْهُ الْجِبَالُ)
		(سُورَةُ الْحَجَرِ : ١٥)
١٧٩	٥٢، ٥١	(وَتَبَيَّنَ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنْ دَخَلُوا)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(جاء آل لوط المرسلون)	٦١	١٧٢
(لعمر ك إنهم لفي سكرتهم يعمهون)	٧٢	٣٥٠
(إن في ذلك لآية)	٧٧	٧٢٥، ٦٦٠
(فوربك لنسألنهم)	٩٢	٦٨٩
(فاصدع بما تؤمر)	٩٤	١٨٦

(سورة النحل : ١٦)

(ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا)	٣٥	١٤٣
(وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين)	٥١	٥٧٠، ٤٥٥، ٨٩
(وما بكم من نعمة فمن الله)	٥٣	٣٥٩
(ظل وجهه مسوداً)	٥٨	٥٠٧
(وضرب الله مثلاً رجلين)	٧٦	١٧٦
(وجعل لكم سراويل تقيكم الحر)	٨١	١٧٦، ١٤٤
(وإن ربك ليحكم)	١٢٤	٧٢٥

(سورة الاسراء : ١٧)

(سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً)	١	٢٣٥
(وكل شيء فصلناه تفصيلاً)	١٢	٤٥٨
(وجعلنا الليل والنهار آيتين)	١٢	٤٥٨
(وكل إنسان ألزمناه طائره)	١٣	٤٥٨
(فتقدم مذموماً مخذولاً)	٢٢	٤٩٨
(فتقدم ملوماً معسوراً)	٢٩	٤٩٨
(إن السَّمْعَ والبَصَرَ والفؤاد كُلٌّ أُولَئِكَ كان عنه مسؤولاً)	٣٦	٣١٨
(قل عسى أن يكون قريباً)	٥١	٣٧٨
(وإن كانوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك)	٧٣	٦٨١
(وإن كانوا ليستفزونك من الأرض)	٧٦	٦٨١
(عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً)	٧٩	٣٧٨
(قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى)	١٠٠	٤٤١
(إن كان وعد ربنا لمفعولاً)	١٠٨	٦٨٤، ٦٨١
(أيّاماً تدعو فيه الأسماء الحسنى)	١١٠	٦٧

رقمها	رقم الصفحة	الآية
(سورة الكهف : ١٨)		
١٢	٢١٤، ٢٠٤	(لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً)
١٨	٦٠٣	(وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود)
٢٤	٣٧٨	(عسى أن يهدين ربّي)
		(إنّ الذين آمنوا وعلّوا الصالحات إنّنا لانضيق أجر من أحسن عملاً)
٣٠	٣٢٠	(أولئك لهم جنات عدن)
٣١	٣٢٠	(فظنوا أنهم مواقعوها)
٥٣	٧١١	(من لدنّي)
٧٦	٩٥	(لساكنين يعطون في البحر)
٧٩	٥٦٣	(فخشينا أن يرهقها)
٨٠	٧١٠	
(سورة مريم : ١٩)		
٤	٢٧٠	(واشتعل الرأس شيباً)
٢٣	١٧٣	(فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة)
٦١	٥٧٠	(إنه كان وعده مأتياً)
٦٢	٢٤٠	(ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا)
٦٨	١٤٤	(لنحشرنهم والشیاطین)
٦٩	٢١٢، ٨١، ٦	(ثم لننزعن من كل شيعةٍ أيّهم أشدّ)
٧٥	٥١٤	(قل من كان في الضلالة فليمد له الرحمن مدداً)
٨٨	١٧٦	(وقالوا اتّخذ الرحمن ولداً)
(سورة طه : ٢٠)		
٧٢	٦٤٤، ٨٢	(فاقض ما أنت قاضٍ)
٧٤	٦٧٧، ٦٣٢	(إنه من يأت ربّه)
٨٩	٧٠٩	(أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً)
٩٦	٢٥٩	(فقبضت قبضةً من أثر الرسول)
١٣٢	١٨٦	(وأمر أهلك بالصلاة)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الانبياء : ٢١)		
(وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)	٣	١٦٧، ٦٥
(لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهْوًا لَا تَخْذُ نَاهٍ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ)	١٧	٦٨٠
(مِنَ الْمَاءِ)	٣٠	٣٣١
(كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبِحُونَ)	٣٣	٦٣، ٤٥
(خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ)	٣٧	٣٢٩
(أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ)	٥٠	٣٧٥، ١٢٦
(فَجَعَلَهُمْ جَذًا إِذَا)	٥٨	٤٥
(وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يْفُوسُونَ لَهُ وَيَعْطُونَ)	٨٢	٨٦
(فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)	٩٧	٦٣٢
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)	١٠١	٦٢٥

(سورة الحج : ٢٢)

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)	٢٥	٦٥٨، ٤٠٧، ٤٠٥
(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لَحْوَهَا)	٣٧	٦٧
(وَثَرٍ مَعْطَلَةٍ)	٤٥	٧٤
(فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ)	٤٦	٦٣٢
(وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ)	٥٧	٣٥٧
(قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِنْ ذُلِكُمُ النَّارُ وَعَدَّاهَا اللَّهُ)	٧٢	٣٠٦

(سورة المؤمنون : ٢٣)

(فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ)	٧	٤٦
(وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ)	٥٢	١٨١
(أَيْحَسِبُونَ أَنْ نَمُدَّ لَهُمْ مِنْ مَالٍ مُبِينٍ ، نَسَارِعَ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ)	٥٦، ٥٥	٦٥٧
(سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ، عَالِمِ الْغَيْبِ)	٩٢، ٩١	٤٢٦، ١٠٥
(فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ)	١٠١	٣٧١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً)	١١٥	٦٧٤
(سورة النور : ٢٤)		
(والزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة)	٢	٣٢٦، ٢٢٦، ٢٢١ ٣٦٢، ٣٦٠، ٣٢٧
(فاجلدوهم ثمانين جلدة)	٤	٢٢٦
(والخامسة أن لعنت الله عليه)	٧	٦٩٦
(والخامسة أن غضب الله عليها)	٩	٧٠٠، ٦٩٦
(ومن يكرههن فإن الله من بعد أكرههن غفور رحيم)	٣٣	٣٣١
(من شجرة مباركة زيتونة)	٣٥	١٠٨
(فمنهم من يمشى على بطنه)	٤٥	٨٤
(ومنهم من يمشى على رجلين)	٤٥	٨٤
(ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه)	٥٢	١٣٨

(سورة الفرقان : ٢٥)

(إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً)	١٠	١٣٨
(ويقولون حجراً محجوراً)	٢٢	٢٣٠
(وكفى بربك هادئاً ونصيراً)	٣١	٥٤
(فد مرناهم تد ميراً)	٣٦	٤٥٨
(وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم)	٣٧	٤٥٨
(وكلاً ضربنا له الأمثال)	٣٩	٤٥٨
(أهذا الذي بعث الله رسولا)	٤١	٨١
(ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ، يضاعف)	٦٩/٦٨	١٦٠

(سورة الشعراء : ٢٦)

(فظلت أعناقهم لها خاضعين)	٤	٣٩٦، ٣٨٩
(وما رب العالمين)	٢٣	٨٤
(أن أضرب بعصاك البحر فانقلب)	٦٣	١٤٥
(هل يسمعونكم إذ تدعون)	٧٢	١٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(كذبت قوم نوح)	١٠٥	٥٨
(قالوا أنؤمن لك وتتبعك الأرذلون)	١١١	٢٧٩
(كذبت قوم لوط)	١٦٠	٥٨
(إني لعمركم من القالين)	١٦٨	٤٦
(وإن نظنك لمن الكاذبين)	١٨٦	٦٨١
(أولم يكن لهم آية أن يعلمه)	١٩٧	٥٢٩
(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)	٢٢٧	٢٢٢، ٢٠٤

(سورة النمل : ٢٧)

(نودي أن بورك من في النار ومن حولها)	٨	٧٠١
(قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم)	١٨	٤٥
(فتبسم ضاحكاً)	١٩	٦٤٤، ٢٧١، ٢٦٥
(فناظرة بم يرجع المرسلون)	٣٥	٢١٤
(فما كان جواب قومه إلا أن قالوا)	٥٦	٥٢١
(بل هم منها عمون)	٦٦	٤٦
(لقد وعدنا هذا نحن وآبائنا)	٦٨	١٤٣
(ردف لكم)	٧٢	١٩١
(إنما أمرت أن عبد رب هذه البلدة)	٩١	١٨٢

(سورة القصص : ٢٨)

(إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين)	٨	١٤٥
(إن كادت لتبتدي به)	١٠	٦٨٨
(لعلی اطلع)	٣٨	٩٥
(أين شركائي الذين كنتم تزعمون)	٦٢	٦٥٥
(ويكأنه لا يفلح الكافرون)	٨٢	٥٩٩

(سورة الحنكبت : ٢٩)

(أحسب الناس أن يتركوا)	٢	٧١٠
(اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم)	١٢	٥١٤
(فما كان جواب قومه إلا أن قالوا)	٢٩/٢٤	٥٢١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(ولما أن جاءت رسلنا لوطاً)	٣٣	٧٠٦
(إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ)	٤٢	٢٠٤، ٦٨
(وما يحفلها إِلَّا الْعَالَمُونَ)	٤٣	٤٤
(سورة الروم : ٣٠)		
(وَإِنْ تَسِيئُهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)	٣٦	١٣٢
(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)	٤٧	٥٤٩
(وَلَكِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا)	٥١	٢٠٧
(سورة لقمان : ٣١)		
(هَذَا خَلْقُ اللَّهِ)	١١	٥٢٧
(إِنْ تَكْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ)	١٦	٣٩٠
(وما تدرى نفسٌ ماذا تكسبُ غداً وما تدرى نفسٌ بأى أرضٍ تموت)	٣٤	٢٠٨
(سورة السجدة : ٣٢)		
(تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراه)	٣٠٢	١١٨
(سورة الاحزاب : ٣٣)		
(تدور أعينهم كالذى يغشى عليه)	١٩	٢٥٩
(وما كان محمد أباً أحديهم من رجالكم ولكن رسول الله)	٤٠	١٢٣
(هو الذى يصلى عليكم وملائكته)	٤٣	١٤٣
(سورة سبأ : ٣٤)		
(ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم لفي خلقٍ جديدٍ)	٧	٢٢٢، ٢١٥، ٢١٠
(يا جبال أوبي معه والطير)	١٠	١٢٧
(فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا)	١٤	٧٠٨
(لولا أنتم لكنا مؤمنين)	٣١	٣٤٤
(بل مكر السوء للذين كفروا)	٣٣	٢٤٦

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٢٦	٤٠	(أهولاً : إياكم كانوا يعبدون)
٢١٣، ٢١٠، ٢٠٨	٤٦	(ثم تفكروا ما بصاحبكم من جنة)
		(سورة فاطر : ٣٥)
٦٧	٢	(ما يفتح الله للناس من رحمة . . . وط يصيبك)
		(سورة يس : ٣٦)
٦٨٤	٥٣ / ٢٩	(إن كانت إلا صيحة واحدة)
٦٨٨، ٦٨٢	٣٢	(وإن كل لما جميع لدينا محضرون)
٥٠٩	٣٩	(حتى عاد كالصرجون القديم)
٤٢	٤١	(في الفلك المشحون)
٦٥٤	٧٦	(فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وط يعلنون)
١٣٢	٨١	(أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر)
٥٠٥	٨٢	(كن فيكون)
		(سورة الصافات : ٣٧)
١٢٦	١٧	(أو أبائنا الأولون)
٤٤٤، ٣٦٩	٦١	(لمثل هذا فليعمل الماطون)
١٨٧	١٠٢	(أفعل ما تؤمر)
٧٠١، ٦٩٩، ٦٩٧	١٠٥ / ١٠٤	(أن يا ابراهيم ، قد صدقت الرؤيا)
٦٨٠	١٦٨ / ١٦٧	(وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا ذكراً من الأولين)
٣٠١	١٨١	(وسلام على المرسلين)
		(سورة ص : ٣٨)
٦٩٩	٦	(وانطلق الملائمهم أن أمشوا)
٤٨	٤٧	(وأنهم عندنا لمن المصطفين)
		(وإن للمتقين لحسن مآب ، جنات عدن مفتحة لهم
٣٩٦، ٣٨٤	٥٠ / ٤٩	الابواب)
٥٩٥	٧٥	(ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)
٣٥٠	٨٥ / ٨٤	(قال فالحق والحق أقول ، لأملأن جهنم)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الزمر : ٣٩)		
(ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة)	٦٠	٢٧٣
(تأمروني أعبد)	٦٤	٩٤
(والأرض جميعاً قبضته)	٦٧	٥٢٧
(سورة غافر : ٤٠)		
(لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون)	١٠	٦٤٠
(ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم)	٢٢	٥٤٥
(أولم تكن تأتيكم رسلكم بالبينات)	٥٠	٥٤٥
(سورة فصلت : ٤١)		
(وأما ثمود فهديناهم)	١٧	٤٢٢، ٣٦٧، ٣٦٦
(إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)	٤٢/٤١	٦٥٦، ٦٥١
(ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك)	٤٣	٦٥٥، ٦٥٢
(إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم)	٤٣	٦٥٥، ٦٥٢
(ولو جعلناه . . . وهو عليهم غي)	٤٤	٦٥٣
(وظنوا ما لهم من محيص)	٤٨	٢١٤، ٢٠٨
(سورة الشورى : ٤٢)		
(كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك)	٣	١٤٢، ١٤١
(ذلك الذي يبيّر الله عباده)	٢٣	٧٧
(إن يشاء يسكن الريح)	٣٣	١٩٦
(ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص)	٣٥	٢٠٨
(ولمن صبر وفقر إن ذلك لمن عزم الأمور)	٤٣	٦٥٦، ٣٣٦/٣٢٨
(إلى صراط مستقيم ، صراط الله)	٥٣/٥٢	١٦٦/١٦٠
(سورة الزخرف : ٤٣)		
(ظل وجهه مسوداً)	١٧	٥٠٧
(وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً)	١٩	١٧٥
(قل أولو جئتمكم)	٢٤	٣٧٥/١٢٦
(لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم)	٣٣	١٥٩
(هل ينظرون إلا الساعة)	٦٦	٢١٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الجاثية : ٤٥)		
(إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ)	٣	٦٢٥
(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْتِثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ)	٤	١٤٧
(وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ)	٥	١٤٨
(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ)	٢١	٤٠٧/٤٠٦
(مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٢٥	٥٢١/٥١٧
(وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَظْلَمُ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ)	٣١	٦٢١، ٣٦٧
(سورة الاحقاف : ٤٦)		
(مِنَ الْأَرْضِ)	٤	٣٣١
(أَتَجِدَ أَنْتَىٰ)	١٧	٩٤
(سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٤٧)		
(فَضْرَبَ الرَّقَابَ)	٤	٥٥
(وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ)	٤	١٩٦
(مِثْلَ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ)	١٥	٣٢٤
(سورة الفتح : ٤٨)		
(وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا)	٢٨	٥٤
(سورة الحجرات : ٤٩)		
(أَيْعَبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)	١٢	٢٨٩
(سورة (ق) : ٥٠)		
(لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ)	٣٧	٥٦٧
(سورة الذاريات : ٥١)		
(كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)	١٧	٢٩٧، ٢٤٣
(إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)	٢٣	٧١٨، ٦
(سورة الطور : ٥٢)		
(أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ)	٣٩	١١٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة النجم : ٥٣)		
(وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)	٣٩	٧٠٠
(سورة القمر : ٥٤)		
(غَشَعْنَا أَبْصَارَهُمْ بِخُرُوجِهِ)	٧	٣٨٦، ٣٨٤، ٢٩١
(فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ)	١٠	١٨٢
(أَبَشِّرْهُم بِوَاحِدَةٍ تَتَّبِعُهُ)	٢٤	٤٤٥
(إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)	٣٤	٢٤٣، ٢٤٢
(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)	٤٩	٤٦٩
(سورة الرحمن : ٥٥)		
(خَلَقَ الْإِنْسَانَ ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ)	٤/٣	٤٧٦
(وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ، وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا)	٧/٦	٤٧٦
(سورة الواقعة : ٥٦)		
(فَظَلَّمْتَ تَفَكَّهُونَ)	٦٥	٥٠٧
(أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ)	٦٩	٤٤٥
(فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ)	٨٩	
(سورة الحديد : ٥٧)		
(وَكَذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى)	١٠	٣٣٧
(إِنَّ الْمَصْدُوقِينَ وَالْمَصْدُوقَاتِ وَأَقْرَضُوا)	١٨	٣٩١، ١٣٩
(وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَافِقَةً رَحِيمَةً وَرَهْبَانِيَّةً)		
(ابْتَدَعُوهَا)	٢٧	٤٦٣، ١٧٦
(لَعَلَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَكْفُرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ)		
(اللَّهِ)	٢٩	٧٠٩
(سورة الممتحنة : ٦٠)		
(وَإِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)	١٢	٦٢
(سورة الجمعة : ٦٢)		
(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)	٨	٣٦٤، ٣٥٩، ٣٥٧
(وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا)	١١	١٤٧

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>رقم الصفحة</u>
(سورة المنافقون : ٦٣)		
(سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)	٦	٣٠٠
(لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن)	١٠	١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥
(سورة التغابن : ٦٤)		
(إِنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ)	٦	٦٣٢ ، ٦٧٧
(سورة الطلاق : ٦٥)		
(خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن)	١٢	١٢٥
(سورة الطك : ٦٧)		
(أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن)	١٩	١٣٩
(إن الكافرون إلا في غرور)	٢٠	٦٨٣
(قل أرايتم إن أصبح ماؤكم غوراً)	٣٠	٥٢٧
(سورة القلم : ٦٨)		
(بأبيكم الحفتون)	٦	٥٩١
(وددوا لو تدھن)	٩	٧٠
(وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك)	٥١	٦٨١
(سورة الحاقة : ٦٩)		
(الْحَاقَّةُ ، مَا الْحَاقَّةُ)	٢ / ١	٣٢٢
(فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)	١٣	٢٢١ ، ٢٤٩
(سورة المعارج : ٧٠)		
(إنهم يرونه بسيّداً ، ونراه قريباً)	٧ / ٦	١٧٤
(عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ)	٣٧	٢٥٤
(سورة نوح : ٧١)		
(والله أنهبكم من الأرض نباتاً)	١٧	٢٢٧
(مما غطيّثاتهم أغرقوا)	٢٥	٦٧٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>رقم الصفحة</u>
(سورة الجين : ٧٢)		
(أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ)	١	٦٣٢، ٣٧٠
(كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا)	٤	٥٤٥
(وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لِنَ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا)	٧	٧١٢، ١٧٨، ١٧٤
(وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ)	١٦	٧٠٦
(وَأَنَّ السَّاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)	١٨	٣٧٠، ١٨٢
(لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ)	٢٨	٧٠٢
(سورة المزمل : ٧٣)		
(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)	٨	٢٢٨، ٢٢٧
(إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا)	١٢	٦٦١، ٦٦٥
(عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)	٢٠	٧٠٢
(سورة المدثر : ٧٤)		
(وَرَبِّكَ فَكْبِّرْ ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجِرْ)	٥ / ٤ / ٣	٤٢٢، ٣٧٠
(وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ)	٧	٣٧٠
(سورة القيامة : ٧٥)		
(أَيْحَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنَّ لَنَ نَجْمَعُ عِظَامَهُ)	٣	٧١٢
(إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ)	٢٣	٢١٤
(تَتْلُو أَنَّ يَفْعَلُ بِهَا فَاغْرَةٌ)	٢٥	٧١٠
(سورة الانسان : ٧٦)		
(سَلَاسِلًا)	٤	١٢
(قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا)	١٦ / ١٥	١٢
(إِذَا رَأَيْتَهُمْ حُسِبْتَهُمْ لَوْلَا مَنْشُورًا)	١٩	٦٠٤
(يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)	٣١	٤٥٧
(سورة النبأ : ٧٨)		
(إِنَّ الْمُتَّقِينَ مَنَازِلًا ، حَدَائِقَ)	٣٢ / ٣١	١٦٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة النازعات : ٧٩)		
(بناها ، رفع سمكها فسواها ، واغطش ليلىها وأخرج ضحاها)	٢٩/٢٨/٢٧	٤٦١
(والأرض بعد ذلك راحاها ، أخرج ماءها ومرعاها)	٣١/٣٠	٤٦١، ٤٦٠
(والجبال أرساها)	٣٢	٤٦٠
(فأما من طفئ ، وآثر الحياة الدنيا ، فإنَّ الجحيم هي المأوى)	٣٩/٣٨/٣٧	٣٣٤
(وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ، فإنَّ الجنة هي المأوى)	٤١/٤٠	٣٣٣
(كأنَّهم يوم يرونها لم يلبثوا)	٤٦	٢٤٧، ٢٣٤
(سورة التكويد : ٨١)		
(إذا الشمس كورت)	١	٤٣٧
(وما هو على الغيب بضنين)	٢٤	١٧٤
(سورة الانفطار : ٨٢)		
(إذا السماء انفطرت)	١	٤٣٧
(سورة المطففين : ٨٣)		
(ويل للمطففين)	١	٣٠٤، ٣٠١
(على الراءك ينظرون ، هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون)	٣٦/٣٥	٢١٤، ٢٠٩، ٢٠٦
(سورة الانشقاق : ٨٤)		
(إذا السماء انشقت)	١	٤٦٥، ٤٣٦
(سورة البرق : ٨٥)		
(قتل أصحاب الأخدود ، النار)	٥/٤	١٦٤
(إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلمهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق)	١٠	٣٦٤، ٣٥٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الطارق : ٨٦)		
(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	٤	٦٨٣ ، ٦٨٢
(سورة الفاشية : ٨٨)		
(أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)	٢٠ / ١٩	٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٤
(وَإِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ)	٢٦ / ٢٥	٦٦٠
(سورة الفجر : ٨٩)		
(رُكَّادًا)	٢١	١٥٠
(صَفًّا صَفًّا)	٢٢	١٥٠
(سورة البلد : ٩٠)		
(أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)	٥	٧١٢
(أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)	٧	٧٠٩
(سورة الليل : ٩٢)		
(فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)	٥	١٩٧
(سورة الضحى : ٩٣)		
(وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)	١٠ / ٩	٤٢٢ ، ٣٦٨ ، ٦٨
(سورة العلق : ٩٦)		
(أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى)	٧	١٩٥
(لَنْسِفًا بِالْناصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ)	١٦ / ١٥	١٦٦
(فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)	١٧	٣١٣
(سورة القدر : ٩٧)		
(سَلَامٌ هُوَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ)	٥	١١٥
(سورة البينة : ٩٨)		
(مَنْفِكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)	١	٥٠٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>رقم الصفحة</u>
(سورة العاديات : ١٠٠)		
(فالمغيرات صباحاً ، فأثرن به نقماً)	٤ / ٣	١٣٩
(أفلا يعلم إذا بُعِثَ ما في القبور ، وَحْصَلَّ ما في الصدور ، أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ)	١١ / ١٠ / ٩	٢٠٦ ، ٢٦١ ، ٦٨٥ ، ٧٣٢
(سورة القارعة : ١٠١)		
(القارعة ما القارعة)	٢ / ١	٣٢٢
(سورة التكاثر : ١٠٢)		
(كلا سوف يعلمون ، ثم كلا سوف يعلمون)	٣ / ٢	١٥١
(سورة العصر : ١٠٣)		
(إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)	٣ / ٢	٩٨
(سورة الكوثر : ١٠٨)		
(إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ)	٣	٤٠٤
(سورة النصر : ١١٠)		
(إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)	١	٣٧٠
(سورة المد : ١١١)		
(تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)	١	٣٥
(سورة الاخلاص : ١١٢)		
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)	١	٣١٧ ، ٦٣٢

فهرس القراءات القرآنية *

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
<u>سورة البقرة</u>			
(مثلاً ما بعوضة)	٢٦	برفع (بعوضة)	٦٦٨
(ليس البر أن تولوا)	١٧٧	بنصب البر ورفعه	٥١٨
(حتى يقول الرسول)	٢١٤	بنصب (يقول)	١١٦
(وكفر به والمسجد الحرام)	٢١٧	بخفض (المسجد)	١٤٢
(يسألونك ماذا ينفقون قل العفو)	٢١٩	على قراءة رفع (العفو)	٧٠
(لمن أراد أن يتم الرضاة)	٢٣٣	برفع (يتم) على قراءة شاذة	٧١٤
(وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر)	٢٧١	بجزم (ويكفر)	١٣٨ / ١٣٤
<u>سورة آل عمران</u>			
(قل إن الأمر كله لله)	١٥٤	بنصب (كله) ورفعه	٣٤١ / ٣٤٠
(ولا يحسبن الذين يدخلون بها)		على قراءتي (التاء والياء)	
(آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم)	١٨٠	في (يحسبن)	١٩٦
<u>سورة النساء</u>			
(تساءلون به والأرحام)	١	على قراءة خفض الأرحام	١٤٢
(أوجاءكم حصرة صدورهم)	٩٠	على قراءة (حصرة)	
		بالنصب على الحال	٢٧٨
<u>سورة المائدة</u>			
(ولا يجرمكم شئنا أن صدكم)	٢	على قراءة من قرأ	
		(أن صدكم) بالكسر	٧١٦
(وحسبوا أن لا تكون فتنة)	٧١	برفع (تكون)	٧١١ / ٧٠٩

* ولم أشر إلى اسم القارئ هنا اكتفاءً بذكر اسمه في هوامش التحقيق .

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
<u>سورة الانعام</u>			
(ثم لم تكن فتنتهم إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٢٣	بالتاء في (تكن) ونصب الفتنة	٦٢
(وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)	١٠٩	على قراءة (أنها) بالفتح	٥٩٤
(تماماً على الذي أحسن)	١٥٤	برفع (أحسن)	٦٦٩
<u>سورة الأعراف</u>			
(ولباسُ التقوى ذلك خير)	٢٦	على قراءة الرفع في (ولباس)	٣١٨
(وما كان جواب قومه إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٨٢	بنصب (الجواب) ورفعه	٥١٧
(أولم نهدي للذين يرثون الأرض من بعد أهلها)	١٠٠	على قراءة (نهدي) بالنون في الشاذ	٧٠٧
(مَنْ يَضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ دُرْهَمٍ)	١٨٦	بجزم (يذرهم)	١٣٨ / ١٣٤
<u>سورة الانفال</u>			
(وما كان صلاتهم عند البيت إِلَّا مكاءً وتصديةً)	٣٥	بنصب (صلاتهم) ورفع المكاء والتصدية	٥٣٦
(تريد عرض الدنيا والله يريد الآخرة)	٦٧	بخفص الآخرة	٣٩٦
<u>سورة يونس</u>			
(أَكُنِ النَّاسَ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا)	٢	برفع (عجب)	٥٢٨
(وآخردعواهم إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)	١٠	في قراءة من قرأ (إِنْ) بالكسر	٦٧٩
(ولا أصفر من ذلك ولا أكبر)	٦١	برفع (اصفر وأكبر) ونصبهما	١٣٣ / ١٢٧
			١٣٥

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>القراءة</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>سورة هود</u>			
(ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أنى لکم نذیرٌ جبین)	٢٥	على قراءة (أنى) بالفتح	١٨٢
(فبشرناه بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب)	٧١	بفتح (يعقوب)	١٢٥
<u>سورة يوسف</u>			
(إنه من يتقى ويصبر)	٩٠	بأثبات يا (يتقى)	٣٩١
<u>سورة الرعد</u>			
(أولم يتبين الذين آمنوا/لو يشاء أن الله)	٣١	في قراءة (يتبين) مكان (بيئس) وهي قراءة شاذة ٧٠٣	
<u>سورة ابراهيم</u>			
(وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال)	٤٦	بفتح اللام الأولى ورفع الثانية في (لتزول) ، وكسر الأولى ونصب الثانية على قراءة الجماعة ٦٨٠ / ٦٨١	
<u>سورة الكهف</u>			
(من لدنى)	٧٦	باشمام الدال وتخفيف النون ، ومضم الدال وتشديد النون	٩٥
<u>سورة الحج</u>			
(سواءً العاكف فيه والباد)	٢٥	على قراءة رفع (سواء) ونصبها	٤٠٧ / ٤٠٦
<u>سورة المؤمنين</u>			
(سبحان الله عما يصفون ، عالم الغيب)	٩٢ / ٩١	على قراءة الخفض في (عالم الغيب)	٤٢٦ / ١٠٥

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
<u>سورة الشعراء</u>			
(أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ)	١٩٧	برفع (آية) ونصبها ، ويكن مع رفع آية بالتاء ومع نصبها بالياء	٥٢٩
<u>سورة سبأ</u>			
(يَا جِبَالُ أَوِّىْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ)	١٠	برفع (الطير)	١٢٧
<u>سورة (ص)</u>			
(قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ، لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)		برفع (الحق) الأول	٣٥٠
	٨٥ / ٨٤		
<u>سورة فصلت</u>			
(وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)	١٧	بنصب (ثمود)	٤٢٢ / ٣٦٧
<u>سورة الجاثية</u>			
(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ)	٤	على قراءة (آيات) بالنصب	١٤٧
(وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ)		على قراءة (آيات) بالنصب	١٤٨
من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح (آيات)	٥		
(سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ)	٢١	على قراءة (سواء)	
(مَا كَانَ حَبَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٢٥	بالرفع والنصب بنصب (الحبة) وهرفعها على قراءة شاذة	٤٠٧ / ٤٠٦ ٥١٧
<u>سورة القمر</u>			
(خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ)	٧	على قراءة الافراد في (خشعا)	٣٨٦
(إِنْ أَرَادْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ)	٤٩	بنصب (كل)	٤٦٩

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>القراءة</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>سورة الحديد</u>			
(وَكُلُّ وَعْدٍ لِلَّهِ الْحَسَنَى)	١٠	على قراءة رفع (كل)	
		ونصبها على قراءة الجماعة	٣٣٧
<u>سورة المنافقين</u>			
(لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ)	١٠	على قراءة الجزم في (وأكن)	
		ونصبها على قراءة أخرى	١٣٥/١٣٤
<u>سورة الإنسان</u>			
(سَلَسَلًا)	٤	على قراءة من نون	١٢
(قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا)	١٦/١٥	على قراءة من نون	١٢
<u>سورة التكويم</u>			
(وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ)	١٤	على قراءة (ظنين)	
		بالظاء	١٢٤

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث

رقم الصفحة

- ٦٤٨ × أَلَسْتُمْ تَصْرَفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنَّ وَذَلِكَ .
 × إِنَّ الرَّجُلَ لِيَصْلِيَ الصَّلَاةَ وَمَا كَتَبَ لَهُ نَصْفُهَا ، ثَلَاثُهَا ، رُبُعُهَا ،
 إِلَى الْعَشْرِ .
 ١٦٥ ، ١٦٤ × إِنَّ عَقْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا .
 ٦١٧ × إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ ،
 ٦٢٩ / ٦٢٨ / ٦٢٦ × إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ .
 ٦٢٩ / ٦٢٣ × إِنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ .
 ٣٠٣ × أَوْ مَخْرَجِيَّ هُمْ .
 ٤٠٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٢٢١ × يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ،
 ٣٧٦ ، ٦٥ × فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ : هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ، هُوَ مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ،
 فَأَمَّا وَصَدَّقْنَا وَاتَّبَعْنَا ، فَيَقَالُ لَهُ : نَمُّ صَالِحًا ، قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ
 كُنْتَ لِمُؤْمِنًا .
 ٦٨٥ × كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ
 أَوْ يَنْصَرَانِهِ .
 ٥٦٨ × كُنْ أَبَا خَيْشَمَةَ .
 ٥٤٨ × كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ .
 ٧١٤ × لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكَفَرٍ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ .
 ٣٤٥ × لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ .
 ٥٢ × مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى .
 ٥٠٩ × مَنْ طَلَبَ الْقُوَّةَ لَمْ يَتَعَدَّ .
 ١٧٢ × مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .
 ٢٣٧ × تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ .
 ٣٠٢ × وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرْتَهُمْ تَقْلَهُ .
 ٦٩٣

فهرس الأبيات الشعرية * وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة

البيت

حرف الهمزة

٦٢٤، ٦١٩	يَلْقَى فِيهَا جَانِراً وَظِيَاءً	إِنَّ مِنْ يَدِ غِلِّ النَّيْسَةِ يَوْمًا
٦٣٠		
١٥٢	وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً	فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفَى لَمَّا بِي
١٧٩	حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْمَلَاءُ	أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ
٥٣١	يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ	كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
٦٠٦	بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ	لَعَلَّكَ وَالْمَحْتَمُومِ حَقٌّ لِقَاؤُهُ
٢٦٨	إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْآحْيَاءُ	لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ
٢٦٨	كَاسِفًا بِالْهِلَالِ قَلِيلُ الْبَرْجَاءُ	إِنَّمَا الْمَيِّتُ مِنْ يَعِيشُ كَثِيرًا

حرف الباء الموحدة

٥٤	وَكَاَنَّ ذَاهِبَهُنَّ لَهُ ذَاهِبًا	يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
٣٠٥	بِهِ عَسَمَ يَيْتَفَى أَرْبَابًا	مَرْسَعَةً، بَيْنَ أَرْسَافِهِ
٤٥٤	عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةٌ وَالْخُشَابِيَا	أَشْعَلِيَّةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَا حَا
٥٤٨	لَا نَرَى فِيهِ عَرِييَا	لَيْتَ هَذَا اللَّيْلُ شَهْرٌ
٥٤٨	لَا وَلَا نَعْشَى رَقِييَا	لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّيَا
٧٢٠	وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَّا لَهُ فَيَعْقِبَا	ثُمَّ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ
٤٦	إِذَا مَا بَنُو نَعْمٍ دَنَوْا فَتَصَوَّوْا	شَرِبْتُ بِهَا وَالْذِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ
٥٧	فَقُلْ فِي مَقِيلِ نَحْسِهِ مَتَفَيَّبٌ	فَظَلُّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنَعْمَةٍ
٦٥	بِحُورَانٍ يَعَصُرْنَ السَّلِيلَ أَقَارِبَهُ	وَلَكِنْ دِيَا فَيُّ أَبَوِهِ وَأُمِّهِ

* لم اذكر هنا بحر البيت ولا قائله اكتفاءً بذكر ذلك في هوامش التحقيق .

البيترقم الصفحة

٧٧	على حدّثان الدهر إذ يتقلب	رأيت بنى عصى الألى يخذلوننى
١٨٣ ، ١٢٨	ولا ناعب إلاّ ببين غرابها	مشائيم ليسوا مصلحين عشيّة
٣٩٣		
١٨٢	إلى ولا دين بها أنا طالبيـه	وما زرت سلمى أن تكون حبيبة
٢٠٠	أنى رأيت ملاك الشيمه الأدب	كذاك أدبت حتى صار من خلقى
٢٢٥ ، ١٩٣	والمرء عند الرشاء إن يلقها ديب	هذا سراقه للقرآن يد رسّـه
٢١٣	بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب	كذبتم وبيت الله لا تتكفونـها
٢٦١	فيه كما عسل الطريق الثعلب	لدى بهز الكفّ يصسل متنـه
٢٩٠	إلى حبيبا ، إنها لحبيب	لئن كان برد الماء حرّان صاديا
٣٤٥	لأبوا خزايا وإلياب حبيب	فوالله لولا فارس الجون منهم
٤٦٠	وطول العهد أم مال أصابوا	وما أدري أغيرهم تنبـاء
٥٠٢	وتعرض دون العدة خطوب	يرجى الفتى ما إن يلاقى
٥٢٣	تنزل من جو السماء يصوب	فلست لأنسى ولكن لطمـك
٥٢٦	أبت للأعدى أن تذيخ رقابها	وأتى امرؤ من عصبه خند فيـه
٥٨٢	من الأدم دبرت صفحتاه وقاربـه	فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل
٦١٣	لحلّ أبى المغوار منك قريب	فقلت أدع أخرى وارفع الصوت دعوـه
٣٩	يدعسها بالسهمرى المقلب	وظل لشيران الصريم فما غمـم
١٢١	حين استوى ودأ من الحبيب	البدر أشبه ما رأيت بهـا
١٢١	في الجيد والعينين واللبيب	ويل للرشاء لم يخطها شبـها
١٦١	فإنك ما أحدثت بالمجرب	فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقـها
١٨٦	فقد تركتك ذا مال وذا نشب	أمرتك الخير فافعل ما أمرت بهـه
٣٦٧ ، ٣٢١	ولكن سيرا في عراض المواكب	فأما القتال لا قتال لديكم
٣٩٤	فإن الحوادث أودى بهـا	فأما ترينى ولن لمسـة

البيترقم الصفحة

٤٩٥	على كان المسومة العراب	سراة بنى أبى بكر تسامى
٦١٩	إنّ الرياضة لا تنصبك للشيب	ولو أصابت لقات وهى صادقة
٦٣٠	ن ألمه وأعصه فى الخطوب	إنّ من لأم فى بنى بنت حسا
٧١٧	بعثية بن الحارث بن شهاب	إنّ يقتلوك فقد ثلثت عروشهم
٥٣٤، ٣٥٣	وقال صحابى : قد وشأنك فاطلب	فكان تنادينا وعقد غذاره
٦٣٥	وجدت بها طيباً وإن لم تطيب	ألم ترأني كلما جئت طارقاً

حرف التاء المثناة

٣٨٧	كما صدئ الحديد على الكماء	ترى أرباقهم متقلد بهم
٧٤	ومضى ذو حفر وذو دلويت	فإن الماء ماء أبى وجدي
٥١٠	ترفعن ثوبى شمالات	ربما أوفيت فى علم
٢٧٦	حتوف المنايا أكثر أوأقلت	فلمست أبالى بعد يوم مطرق
٢٨٠	ولم تكثر القتل بها حين سلّت	بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم
٦١٤	على ما عهدنا قبل فى العشرات	وكم عاثر ما إن يقال له لماً

حرف الجيم

١٦١	تجد حطباً جزلاً وناراً تأحجاً	متى تأتنا تلم بنا فى ديارنا
-----	-------------------------------	-----------------------------

حرف الحاء المهملة

٥٥٦	وطحقة بين أخرى جناحاً	كتاركة بيضها بالمرء
٧٢٠	والحق بالحجاز فاستريحاً	سأترك منزلى لبنى تميم
١٩٥	وعما ألقى منهما مترححاً	لقد كان لى عن ضرتين عد متنى
١٥١	كساع إلى الهيجا بغير سلاح	أخاك أخاك إن من لا أخا له
٤٥٩	وما شئ حميت بمستباح	أبحت حمى تهامة بعد نجد

البيست

رقم الصفحة

حرف الدال المهملة

٣٨ - ٣٦	قد تمنعانك أن تضام وتضهدا	يد يان بيضا وان عند محلّهم
٥٧	أجند لا يحملن أم حد يدا	ما للجمال مشيها وثييدا
٧٣	كالذ تربي زبية فاصطييدا	فكنت والأمر الذي قد كييدا
١٣٣	فلسنا بالجمال ولا الحد يدا	معاوي إنا بشر فأسجج
١٥١	أخذت على موثقاً وعمودا	لا لا أبوح بحب بثنة إنهننا
٢٢٥	ومت كما بات السليم مسهدا	ألم تفتض عيناك ليلة أرميدا
٥٥٧، ٤٢٥	بما كان إياهم عطية عودا	قنافذ هذا جيون حول بيوتهم
٥٩٩	مقيم يشتهى ما ليس موجودا	كاننى حين أسمى لا تكلمنى
٦١٦	خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا	إذا أسودّ جنح الليل فلتأت ، ولتكن
٦٧٣	أضأت لك النار الحمار المقيدا	أعد نظراً يا بعد قيس لعلمنا
٧١٣	منى السلام ، وألا تشعرا أحدا	أن تقرأن على أسماء ويحكمنا
٧١٧	ولم تجدى من أن تقرى به بددا	إذا ما انتسبنا لم تلدن لثيمه
٢٤١	لأمر ما يسود من يسود	عزمت على إقامة ذى صباح
٢٩٢	شحوب وان تستشهدى العين تشهد	وبالجسم منى بيّنا لو علمتسه
٣٣٨	فأخرى الله رابعة تعمود	ثلاث كلهن قتلت عمودا
٣٩٩	وهذا عروس باليامة خالبد	أترضى بأننا لم تجف د ماؤنا
٤٦٧	ولا جدّا إذا ازدحم الجمدود	فلا حسبا فخرت به لتييم
٥٦٥، ٥٠٢	على السنّ خيراً لا يزال يزيّد	وجّ الفتى للخير ما إن رأيتسه
٥١٦	بشعلان إلا الخرى ممن يقودها	لقد علم الاقوام ما كان داءها
٧٦	هم القوم كل القوم يا أم خالد	وإن الذى هانت بفلج د ماؤهم
٧٩	لهم دانت رقاب بنى معد	من القوم الرسول الله منهم

البيترقم الصفحة

والمؤمن العائدات الطير يصحها

١٠٥ ركبان مكة بين الفيل والسميد

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا

٦٦٨، ١٤٤ إلى حماتنا ، أو نصفه فقيد

فلا يخنيكم قنا وعوارضنا

٦٧٢ ولا قبلن الخيل لآبة ضرغيد

متى تأته تمشو الوضوء نـاره

٢٦١ تجد خير نار عند ها خير موقد

كانه خارجا من جنب صفحتيه

٢٧٤ سقود شرب نسوة عند مفتاد

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا

٢٨٥ بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

ومات ماتت له ليلـة

٤٠١ كليلة ذي العائر الأرميد

كمرضعة أولاد أخرى وضيعت

٦٣٧، ٥٠٨ بنى بطنها هذا الضلال عن المقصد

وما كل متاع ولو سلف صفقة

٥٥٩ براجع ما قد فاته بـرداد

وعلى النوى فى الدار تجمع بيننا

٥٨٣ وهل يجمع السيفان ويحك فى غمد

لحل الله يمكنى عليهم

٥٩٣ جهارا ، من زهير ، أو أسيد

شلت يمينك إن قتلت لـسـمـا

٦١٢ حلت عليك عقوبة المتعمد

٦٨٨، ٦٨٣

حرف الذال

فأما تشكروا المعروف منـا

٢٢٧ وإن شقتم تعاودنا عـواذا

حرف الراء المهلهة

متى ما تلقى فردين ترتجف

٣٤ روانف أليتك وتستطارا

واللذ لو شاء لكنت صخرأ

٧٣ أو جبلا أشم مشمخرا

إنى وأسطار سطران سطرأ

١٠٩ لقائل يا نصر نصر نصرا

فألفيته يوما يبـير عـد وهـ

١٣٧ وحر عطاء يستحق المعابرأ

أبا الأراجيز يا ابن اللوم توعدى

١٩٩ وفى الأراجيز غلت اللوم والخور

مشق الهواجر لجمهن مع السرى

٢٧٠ حتى ذهب كلاً كلاً وصدورا

إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده

٢٧٦ أطال فألمى أو تناهى فأقصرا

البيت

رقم الصفحة

٣٢٢	نَحْصَ الْمَوْتَ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرَا	لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيْءٌ
٥٠٦، ٤٦١	أَطْلَكَ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا	أَصْبَحْتَ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
٤٦٢	وَحْدَى وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا	وَالذَّئِبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتَ بِهِ
٥٠٠	عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدَا قَفَرَا	حَرَا جِيحَ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخِصَةً
٦١٦	مَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيْرَا	أَلِفَ الصَّفْوُونِ مَّا يَزَالُ كَانَسَهُ
٦٢٨	لَكُمْ قَبِصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا	لَكُمْ مَسْجِدَا اللَّهِ الْمَزُورَانِ ، وَالْحَصَى
٧	يَرِثُ شَرِيهَ إِنْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ	عَلَى حِينٍ مِنْ تَلَبَّتْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ
٣٠	وَالْحِمْرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عَمْرُ	مَا كَانَ رَضَى رَسُولَ اللَّهِ فَعَلِمَهَا
٤٧	فَقَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِخْنِ الصُّدُورُ	فَقَلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَغْوَكُكُمْ
٥٩	بَنَا الْحَدَثَانِ ، وَالْأَنْفِ النَّصُورُ	وَحَمَّالِ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمَّتْ
٢٩٢	ظُبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعَيُونُ الْجَانِدُ	وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مَسْتَظِلَّةُ
٢٩٨	بَأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ	بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا
٣٦٧، ٣٢١	وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا	فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صَدُورَ لِحَمْفِرٍ
٣٣٩	فَثُوبٌ نَسَبْتُ وَثُوبٌ أَجْرُ	فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ
٣٣٩	وَيَوْمَ نِسَاءٍ وَيَوْمَ نَسْرُ	فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنُنَا
٦٥٨، ٣٥٤	وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ	فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي
٣٦٤، ٣٧١	أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَلِكَ تَصِيرُ	أَرْوَاحٌ مَوْدَعٌ أَمْ بِكَـ
٤٥٦		
٣٩٤	وَمِدْرَهْنَا الْحَسَامُ إِذَا نَغِيرُ	أَلَا هَلَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ
٤٠٩	أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تَصَاهِيرُهُ	إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مَحَارِبِ
٤٦٥	فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جِازِرُ	إِذَا ابْنُ مُوسَى بِلَالًا بَلَفْتَهُ
٥٠٥	فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ	وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ : كَوْنَا فَكَانَتَا
٥٤٣، ٥٤٠	تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مَتَسَاكِينُ	أَسْكَرَانِ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذَا هَجَا

البيت

رقم الصفحة

٥٤١	أُظِيَّ كَانْ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ	فإنَّكَ لَا تَبَالِي بِعَدِّ حَمُولِ
٥٤٨	عن العهد والانسان قد يتغير	لئن كان إِيَّاهُ لَقَدْ عَالَ بَعْدَنَا
٦٠٧	مَحْدَبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزورها	لَعَلَّكَ يَاتِيَسًا نَزَا فِي مَرْبِرَةٍ
٧١٢	وَأَثَلُ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ	فَلَمَّا رَأَى أَنَّ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ
٧١٦، ٨٧	عَارًا وَرَبُّ قَتْلٍ عَسَارُ	إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
٦٤٢	عن ناجذ به وحلت الخمير	فِي مَجْلِسِ ضَحْكَ السُّرُورِ بِهِ
٣٧	بجنب عنيزة رحيا مديـر	كَأَنَّا غَدَوَةٌ وَنِيَّ أَبِينَا
٩٨	حَرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا	بَاعَدَ أُمَّ الصُّورِ مِنْ أَسِيرِهَا
١٣٧	يَقْصِدُ فِي اسْتَوْقِهَا وَجَائِرِ	بَاتَ يُفْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ
١٤١	من حمر البجلة جَابِ حَشَوْرِ	أَبَاكَ آيَةُ بِيٍّ أَوْ مَصْدَرِ
١٤٣	دَعَا يَا الْكَلْبُ وَاعْتَزِينَا لِعَامِرِ	فَلَمَّا لَحَقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةُ
١٨٨	اضرب بالسيف رِقَابَ الْكُفَرَةِ	أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّيَّ حَيْدَرَةَ
١٩٢	سُودَ الْمَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ	هَنَّ الْحَرَائِرُ وَلَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةِ
٢٢٩	سَبْحَانَ مَنْ عُلِمَ الْفَاخِرِ	أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ
٢٣٠	فَعَمِلَتْ بَرَّةٌ وَاحْتَمَلَتْ فَجَارِ	أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَاتِنَا بَيْنَنَا
٢٦٥	وَهَلْ بَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ	أَنَا ابْنُ دَارِهِ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي
٢٩٤، ٢٨٧	فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْحَةٍ بِنِ عَذَارِ	رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّقٍ أَدْرَاعِهِمْ
٤٦٧، ٤٢٦	وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرْنَ لِلْفَقْرِ	فَلَا ذَا جَلَالٍ هَبْنَهُ لَجَلَالِهِ
٥٠٦	كُنَيْتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي	وَكُنْتُ بِهِ أَكْنَى فَأَصْبَيْتُ كَلَمًا
٥٣٤	وَأَبْسَ فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ	إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنِي
٦٤٩، ٦٣٠	وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ	فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي
٦٨٨	دَعَيْتُ نَزَالَ وَلَسَجَ فِي الدُّعْرِ	وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ

البيت

رقم الصفحة

٦٣٥ شَيْزُ جَنِينٍ كَأَنِّي مُهَيَّـدٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الذَّقِّ ابْرُ

حرف البازي

٦١٦ إِنَّ الْمَجْمُوزَ غَيَّةٌ جَمْرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ فَقِيْرًا

حرف السين المهملة

١٨٥ هَيْضًا مِنْ نَسَجِ ابْنِ دَاوُدَ نَشْرَةً تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ اللِّقَاءِ الْمَلَابِسَا

٤٤٠ فَاصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانَسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

١٨٩ أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ اطْعُمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

٢٧٩ تَقُولُ وَصَكْتُ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبْطَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

٦٢٠ وَالشَّيْخُ لَا يَتْرَكَ أَخْلَاقَهُ حَتَّى يُوَارِيَ فِي ثَرَى رَمْسِهِ

٦٧١ أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَسَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّنَامِ الْمَخْلُوسِ

حرف الصاد المهملة

٦٩٥ أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَانَسَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

حرف الضاد المعجمة

٢٧٠ إِذَا أَكَلْتَ سَمَكًا وَفَرَضَ نَذِيبُ طَوْلًا وَنَذِيبُ عَرْضَ نَذِيبًا

٥٠٤ بَتِيهَا قَفَرٍ وَالْمَطَى كَأَنَّهُمَا قَطَا الْحَزَنُ لَدَا كَانَتْ فَرَاخًا بِيَوْضَهَا

حرف الحين المهملة

١١١ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِى بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقِيهِ وَقَوَعَا

١٥٧ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعَا تَحْطِنُ الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَا

١٦٨ نَذِيبِي إِنْ أَمَرَكُنْ يَطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلِي مَضَاعَا

٤٣٥، ١٧٦ تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَمَا

٢٢٨ وَغَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعَا

٣٢٣ إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْشَ الْكَرْبَةَ أَوْشَكَتْ حَبَالُ الْهَوْنِي بِالْفَتَى أَنْ تَقْدَلَمَا

٤٣٤ فَمَنْ نَحْوُ نَوْمِهِ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نَجْزُهُ يَمْسُ مِنَّا مَفْرَعَا

البيت

رقم الصفحة

٥٣٧	ولا يك موقفك الوداعا	قفى قبل التفرق يا ضباعا
٦٣٣	وان كان سرح قد مضى فتسرعا	فلو ان حق اليوم منكم اقامة
٧	وقلت ألما أصح والشَّيبُ وازع	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٣٠	لنا قمران والنجوم الطواليع	أخذنا بأفاق السماء عليهم
٦٠	سور المدينة والجبال الخشيع	لما أتى خبر الزبير تواضعت
١١٣	فجئنا أريك فالتلاع الدوافع	عفا ذو حسا من فرتنا بالفوارع
١٧٠	لستة أعوام وذا العام سابيع	توهمت آيات لها فحرفت بها
١٧٠	ونؤى كعذم الحوض أثلم خاشيع	رماد ككهل المين لآيا أبينه
١٨٣	وجودا إذا هبَّ الرياح الزعازع	منا الذى اغتير الرجال سماحة
٢٠٥	أيشد ان قاضاك أم يتضرع	فوالله ما أدرى غريم لويتسه
٢٥٧	ضربا خلف النجم لا يتلَّع	فورن والميوق مقعد رابى الـ
٣٤٩	فان قوصى لم تأكلهم الضبيع	أبا خراشة أما أنت ذا نفير
٣٩٩	المنايا بأخرى ، فهو يقطان هاجع	ينام باحدى مقلتيه ، ويتقى
٤٣٥ ، ٤٣٦	إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها	ونبت ليلى أرسلت بشفاعه
٤٨٦		
١١٥ ، ١١٦	كان أباه نهشل أو مجاشيع	فيا عجبا حتى كليب تسبني
٦٠٥		
٦٩٦	ركائبها أن لا إلينا رجوعها	بكت جزعا واسترجعت ثم أدنت
١٢٨	اتسع الخرق على الراقع	لا نسب اليوم ولا خلعة
٤٨٧ ، ٤٤٢	واذا هلك فمعدنك فاجزعى	لا تجزعى إن منفسا أهلكته
٥١٤	ودلى دل ماجدة صناع	وكونى بالمكارم ذكركنى
٣٣٨	على ذنبا كله لم أصنع	قد أصبحت أم الخيار تدعى

البيترقم الصفحة

حرف الفاء

٦١٦٠٦٠٤	كَانَ أَذْنِيهِ إِذْ تَشَوَّفَا	قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا
٥٣٩	وَعَشَّ زَمَانُ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَسُدَّ	مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا
١٩٤	إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَمْرِي إِلَيْهِ	وَخَالَفَ ، وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ

حرف القاف

٣٣٢	إِنَّ الْخَلِيْلَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا	وَعَلَقَ الْقَلْبَ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عُلِقَا
٣٣٢	وَأَنَسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً	فَيَدُ وَتَارَاتِ يَجْمُ فَيَفْشِرُ
٣٨٨	وَأَنَّ امْرَأًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُنَاكَ	مِنَ الْأَرْضِ مَوْتَةً وَيَدَا سَطَقَ
٣٨٨	لَمَحْقُوقَةً أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ	وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الصَّانَ مَوْفَقَ
٦٧٣	وَلَكِنَّا أَجْدَى وَأَمْتَحَ جَعْدُهُ	بِفَرْقٍ يَخْشِيهِ بِهَجْمِهِ نَاعِقَةُ
٦٩٨	فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي	فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
٧٨	جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْنَ مِيقِ مِوَارِقِ	ذَوَاتِ يَنْهَضُنْ بِغَيْرِ سَائِقِ
٣٠٨	إِذَا جِئْتَ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا	أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيْقِ
٤٣٣	فَمَتَى وَاعْلُ يَنْبَهُمْ يَحْيِيٌّ وَهُوَ	وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي

حرف الكاف

٢٧٥	فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْأَفِيرَهُمْ	نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِي كَمَا
٢٥٣	تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي	وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

حرف اللام

٧٦	أَبْنَى كَلْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّيْلُ ذَا	قَتَلَا الطُّوْكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ
١٢٤	أَبُو حَنْشٍ يُوْرِقُنَا وَطَلُّ لُحْقٍ	وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا
٣٤٧	يَذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ	فَلَوْ الْغَمْدُ يَمْسُكُهُ لَسَالَا
٣٩٥	أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشْمِيلَ بَنَاتِ	وَلَا بَيْدَانِ نَاجِيَةً ذَمُولَا

البيت

رقم الصفحة

٣٩٥	ببعض نواشع الوادى حُـمـولـا	ولا متدراك والشمس طفـلـ
٥٠٠	وما صاحب الحاجات إلا محلـا	أرى الدهر إلا منجونا بأهلـه
٥٧١	روى الأمانى لم يزل مهـزولـا	من كان مرعى عزمه وهمومـه
٦٤٩	وإن فى السفر ما مضى مهـلا	إن محلا وإن مرتحـلا
٧١٨، ٧١٩	كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتـلا	قروم تسامى عند باب دفاعـه
٧٢١		
٧١٩	كأبة أنها فقدت عقيـلا	تظل الشمس كاسفة عليـه
٣٥٥، ٣٥٨	صبر جميل فكلانا مبتلى	يشكو إلى جمل طول السـرى
٦١	ولا أرض أبقل أبقالـا	فلا مزة ودقت ودقـها
٤٥٧	فكلا جزاه الله عنى بما فعلـ	أميران كانا أخيانى كلاهما
٧١	أنحب فيقضى أم ضلال وما طـلـ	ألا تسألان المرء ماذا يحاـولـ
١٨٧	رب العباد إليه الوجه والعملـ	استغفر الله ذنبا لست محصيـه
٢٠١	وصحابتك أخاك ذاك قليلـ	يا عمرو إنك قد ملئت صحابتى
٢٤٥	قليل سوى الطمن النبال نوافلهـ	ويوم شهدناه سليما وعامـرا
٢٦٢	إذا لم يحام دون أنثى حليـها	وكرار خلف المحجرين جـوادـه
٢٩٢	يلوح كأنه خلـلـ	لمية موحشا طـلـ
٣٠٩	وهاج أهواءك المكنونة الطـللـ	اعتاد قلبك من سلمى عوائدهـ
٣٠٩	وكل حيران سار ماؤه خـفـلـ	ريح قواء أذاع المحصرات بـهـ
٣٨٦	بصيرا بها لم تعد عنها مشاغلـه	يجران ثنيا خيرها عظم جـازـهـ
٤٨٦	لعلك تهديك القرون الأوائـلـ	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسبـ
٥٦٢	وليس منها شفاء الداء مـذولـ	هى الشفاء لدائى لو ظفرت بهاـ
٦٢٧	مكان يا جملا حبيت يارجلـ	ليت التحية كانت لى فاشكرهاـ
٦٣١	بعدته ينزل به وهو أعـزلـ	ولكن من لا يلق أمرا ينوـهـ

البيت

رقم الصفحة

٦٤٢	ضروس تهرّ الناس أنيابها عَصْلُ	إذا لحقت حربٌ عوانٌ مضرة
٦٦٢	أخاك مصاب القلب جم بلابله	فلا تلحنى فيها فإن بحبها
٦٦٣	أثافيها حمامات مشـوَل	كان ، وقد أتى حول كميل
٦٩٥	أن هالك كل من يخفى وينتمل	في فتية كسيوف الهند قد علموا
٦	حماة في غصون ذات أوقال	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
٣٤	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	كان خصيه من التلـدـلـد
٧٩	ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل	ما أنت بالحكم الترضى حكومتـه
١٢٩	صفيف شواء أو قد ير معجـل	وظل طهارة اللحم من بين منضج
١٧٥	فأنى شريت الحلم بعدك بالجهل	فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم
٢٦٠	فقال لك الويلات إنك مرجلى	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
٢٨٢	تسمى ببزتها لكل جهـول	الحرب أول ما تكون فتية
٣٠٤	فترب لأفواه الوشاة وجندل	لقد ألب الواشون ألباً لجمعهم
٣٣١	وأد معها يذرين حشو المكاحل	وما أنس مل أشياء لا أنس قولها
٣٣٨	بالحق لا يحمد بالباطـل	وخالد يحمد ساداتنا
٤٩٩، ٣٥١	ولو قطعوا رأسى لَدَيْكَ وأوصالى	فقلت : يمين الله أبرح قاعداً
٥٠١	وكيف ومن عطاءك جل مالى	لما أغفلت شكرى فانتصحنى
٥٠٦	وكذلك الدهر حالاً بعد حال	ثم أضحوا لعب الدهر بهم
٦٥١	أناخ قليلاً فوق ظهر مسيل	وما كنت ضافطاً ولكن طالباً
٦٥٠	فبتنا على ما خيلت ناعى بال	فليت رفعت الهم عنى ساعة
٦٨٩	لناموا ، فما إن من حديث ولا صالى	حلفت بالله حلقة فاجر
١٨٨	وكان أبوك يسمى الجمـل	سميت كعباً بشر الحظـام
٢٢٨، ٢٢١	على وألت حلقة لم تحلـل	ويوماً على ظهر الكتيب تعذرت

رقم الصفحة

البيت

٢٤٦	طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَسْلَ	رَبِّ ابْنِ عِمِّ لَسْلَيْمٍ مَشْمَعْلَ
٢٥٤	مَكَانَ الْقِرَادِ فِي أُسْتِ الْجَمَلِ	وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَائِلِ
٣٠٣	بَشَقٍ وَشَقٍّ عِنْدَنَا لَمْ يَحْوَلِ	إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ
٤٣٣	أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ	صَعْدَةً نَابِتَةً فِي حَائِلِ
٦٤٧	وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلِ	فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ

حرف الميم

٥٧٢٠١٦٣	وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٌ تَهْدِي مَـ	فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلَكَهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ
٢٧١	عَلَى خُلُقٍ نَشَأَتْ بِهِ غَلَامَا	دَعَى لَوَمِيٍّ وَمَعْتَبَتِي أَمَامَا
٣١٤	كُفَّصِنِ الْأَرَاكِ وَجْهَهُ حِينَ وَشَمَا	أَقُولُ وَفِي الْأَكْفَانِ أَرْوَعٌ مَا جَدُّ
٤٢٣	فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوِي نِيَامَا	فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مِـ
٦٢١	لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا	إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ
٧٣٣	يَدَيْنَيْنِ أَمْ قَاسِمٌ وَقَاسِمَا	مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصُ الرُّوَاسِمَا
٧٢	وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَعَدَ الْمَمُومُ	نَصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قَرِيْبُشْ
١١٩	أَمْ حَبْلُهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ	هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدِعْتَ مَكْتُومُ
١٦٧	عَلَى جُودِهِ لَضَنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ	عَلَى حَالِهِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمَاً
١٧٨	كَرَامًا مَوَالِيَهَا الثَّيْمَا صَمِيمَا	نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ
١٩٠	كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ	تَمُرُّونَ الدَّيَّارَ وَلَمْ تَمُوجِجُوا
٢٠٦	إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْيِشُ سَهَامُهَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي
٢٥٥	مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا	فَقَدْتُ ، كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ
٢٥٨	مَنَاطُ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نَجُومُهَا	وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ
٢٨٣	قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيَسَّرُ وَنَدَامُ	عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ
٤٣٧	مَحْقَبٌ مِنْ قَدَاحِ النَّبْعِ مَقْرُومُ	وَقَدْ يَسُرُّ إِذَا مَا الْجُوعُ كَلَفُهُ

البيترقم الصفحة

٤٣٩	- وإن لم ألقه - الرجل الظلوم	إذ هو لم يخلعتني في ابن عمي
٤٦٧	بالدار لو كلمت ذا حاجة صمم	لا الدار غيرها بمدى الأنيس ولا
٤٩٥	وجيران لنا - كانوا - كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم
٥٩٨	كان الأرض ليس بها هشام	فأصبح بطن مكة مقشعرا
٦١٣	بشيء إن أمكم شريـم	لعمل الله فضلكم علينا
٦٧٤	أبا جعل لعلما أنت حاليـم	تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن
٧٢٤	لهنك من برق على كريـم	ألا ياسنا برق على قتل الحمى
٢٨٣	وقد زال الهمالج بالفرسان واللجم	عهدى بهم يوم باب القريتين
٣٠٩	فعمائتين فهضب ذى أقـدام	لمن الدار غشيتها بسحـام
٣٠٩	ولميس قبل حوادث الأيـام	ديار لهند والرباب وفترتنى
٣٥٨	ولو رام أسباب السماء بسـلم	ومن هاب أسباب المنية يلقيها
٥٦٦	فحسبك ما تريد إلى الكـلام	إذا ما المرء كان أبوه عبـس
٥٩٤	نبكى الديار كما بكى ابن حـدام	عوجا على الدلل المحيل لأتـنا
٦٠٤، ٦٠١	نزلت على البواخ من شمـام	كأننى إذ نزلت على المعلى
٦٠٢	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	ولكن نصفاً لو سببت وسببـنى
٦٢٠	ومن العناء رياضة الهـرم	أتروض عرسك بعد ما هرمت
٦٢٧	يزرع الود فى فؤاد الكريـم	كيف أصبحت كيف أصبحت ممـا
٧٠٢	ألم تيأسوا أنى ابن فارس زهدم	أقول لهم بالشعب ، إذ يبسرونى
٧٠٤	لكان لكم يوم من الشر مظلـم	فأقسم أن لو التقينا وأنتـم
٧١٥	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم	أفغضب أن أذنا قتيبة حزتـنا
٧٢٣	كأن ظبية تعطلو إلى وارق السـلم	ويوماً توافينا بوجه مقسـم
٧٣٤	إذا الله عبد القفا واللهمـازم	وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً

رقم الصفحة

البيت

١٧	سريعاً ولا يُدَّ بالظلم يظلم	جريئاً متى يظلم يعاقب بظلميه
٣٥	على النابح العاوي أشدَّ رجماً	هما نفثاً في في من فمويهما
٦٠	كفى الأيتام فقد أبى اليتيم	إذا بعض السنين تعرفتنا
٦٤	وقلنا للنساء بها أقيمي	تركنا الخيل والنعم المفدى
١٠٧	يفضلها في حسب وميسم	لو قلت ما في قومها لم تيشم
٢٧٠	أشقَّ رحيب الجوف معدل الجرم	طويلٌ مثل النعق أشرف كاهلاً
٥٢٧، ٣١٥	حرمت على ، وليتها لم تحرم	ياشاة من قنص لمن حلت لاه
٦٣٦	باتت طراباً ومات الليل لم ينم	حتى شأها كليل مؤمناً عميل

حرف النون

٤٧	بكين وقد يننا بالأبيننا	فلما تفقدن أصواتننا
٤٧	وكننت له كشر بني الأخيننا	وكان لنا فزارة عم سـوـوـ
٤٨	مق كنا لأمك مقتويننا	تهددني وتوعدني رويـدا
١٩٢	أنخنا للكلاكل فارتميننا	فلما أن تواقفنا قليـلاً
٢٥٣	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
٢٦٢	عند الصفاة التي شرقى حورنا	هبت جنوباً فذكرى ما ذكرتكـم
٤٠	شهرى ربيع وجماد بيننا	فملته لا تنقض شهريننا
٣١٣	يلقحه قوم وتنتجوننا	أكل عام نعم تحووننا
٥٤٠	أسجر كان طبعك أم جنون	ألا من مبلغ حسان عننا
٦٣٣	وأعلم بأن كما تددين تدان	وأعلم وأيقن أن ملكك زائل
٧١٤	وترضى أن يقال أبوك زان	أغضب أن يقال أبوك عاقف
٣١	عينه فانشى بلا عينيـن	جاد بالعين حين أعى هواه
٣٤	فيصبح جافراً قرع العجان	وان الفعل تنزع خصيتنا

البيترقم الصفحة

٣٦	جرى الدميان بالخبر اليقين	فلو أنا على حجرٍ ذبحنا
٥١	وقد جاوزت حدَّ الأرميسين	وما يدري الشجرُ مني
٧٢	ولكنَّ بالمفيبِ نبئيني	دعي ماذا علمتِ سأتقييه
٩٦	لست من لهو ولا اللهو مني	أيها السائلُ عنه وعني
١١٧	بسبح رمين الجمر أم بثمان	لصرك ما أدري وإن كنت داريًا
١٢٠	فاعرف منك غش من سميتني	فأما أن تكون أخى بحقي
١٢٠	عدَّ وأتقيك وتتقينني	والأفأرحني واتخذني
١٣٠	بصوتٍ أن ينادي داعيان	فقلت ادعي وادع فإن اندي
١٧٣	أدفعه عني ويسرنديني	قد جعل الناس يفرنديني
١٨٨	كان سويقتيها منجلان	وما صفراء تكتني أم عمرو
١٨٩	أخاها ، ولم ارضع لها بلبان	دعني أخاها أم عمرو ، ولم يكن
٥٥٢ ، ٤٠٨	طنون ، أن مطرح الظنون	كلا يومى طوالة وصل أروى
٥٤٧	أخوها عذته أمه بلبانها	فإن لا يكتنها أو تكتنه فإنسه
٥٦٢	وليس كل النوى تلقى المساكين	فأصبحوا والنوى على معرسهم
٧٠٣	وما بالحرَّ أنت ولا القمين	أما والله أن لو كنت حُرًّا
١٥	من طلل كالأحمي أنهجن	يا صاح ما هاج الدمع الذرفن
٥٠٦	يأليت ما كان كان لم يكن	بالله قولوا كذا بأجمعكم
٦٠٨	ك وقد كبرت فقلت إنسه	ويقلن شيب قد عالا

حرف الياء

١٢٢	وثم اذا أصبحت أصبحت غاديا	أراني اذا ما بتت على هوى
١٨٣ ، ١٢٩	ولا سابق شيئا اذا كان جائيا	بدا لي أني لست مدرك ما مضى
٣٩٣		

البيترقم الصفحة

٣٧٢، ٣٦٣	وأكرومه الحيين خلوكما هيا	وقائلة خولان فانكح فتاتهم
٤٥٦		
٦٥٩	من الأمر أو بيد ولهم مبدءا ليا	ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى
	حرف الالف اللينة	
٥٨، ٤٩	والدَّهْرُ بالإنسان دَّوَّارِي	أطرباً وأنت قنَّسَـرِي
٦٥٩	أو يحولن من دون ذاك الردى	ليت شعري هل ثمَّ هل آتينهم
٧٢	وان انفقته الا لِلَّذِي	وليس المال فاعلمه بمـالٍ
٧٢	لأقرب أقربيك وللقصـي	ينال به الحلاء وتصفـيـه
٣٥٢	نعم وفريق ليمن الله ما ندرى	فقال فريق القوم لما نشدتهم
٤٦٢	ورما هنا بالطعن تنتظم الكلى	تغلى الجماجم والألف سيوفنا
٦٣٣	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى	فليت كفافاً كان غيرك كلـه
٤٣٩	إذا الكواكب خاوية	من كل غيث في السنين

أنصاف الابيات مرتبة على حسب ورودها في الكتاب

٧	* ويوم دخلت الخدر خدر عنيـزة *
٧٢٣، ١٥	* ما تزل برحالنا وكأنَّ قـدِين *
١٦	* وقائم الأعماق خاوي المـخترقـن *
٢٥	* لصمري لقوم قد نرى أمس فيهم *
٣٢	* ترتج ألياه ارتجاع الوطـب *
٧٤	* فحسبي من ذي عندهم ما كفيـنا *
٧٧	* تبد الألى يأتينها من ورائها *
٨٠	* نكن مثل من ياذب يصطـحبـان *
٨٤	* وهل ينعمن من كان في الحـصـر الخالي *

البيترقم الصفحة

١٠٥	* وجاء عليه كل اسحم هطال *
١٠٧	* ترمى بكفى كان من ارض البشر *
١٠٨	* أقسم بالله أبو حفص عـــــ *
١١٤	* إِنَّ الْخَلِيلَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا *
١١٥	* فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبَ تَسْبِنْسِي *
١٥٥	* قَدْ صَبَرْتَ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعَا *
٥٨٢	* فَبَاتَ مُنْتَصًا وَمَا تَكَرَّدَ سَمَا *
٢٢٣	* وَرَضِيَتْ فَذَلَتْ صَعْمِيَّةً أَىْ إِذْ لَالَ *
٢٤٥	* فِي لَيْلَةٍ يَحِبُّهَا الطَّعْمَامُ *
٧٠٤، ٢٧٤	* وَقَدْ اخْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكْنَاتِهَا *
٦١٥، ٢٨٦	* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجَمَا *
٦٤٩	
٤٩٣	* فَابْتَ إِلَى فَهَمٍ وَمَا كَدَتْ آثِمَا *
٥٨٢	* لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمَسْكُ انْعَصَرَ *
٦٣٦	* وَحَرٌّ هَجِيرٍ يَتْرِكُ الْمَاءَ صَادِيَا *
٦٣٨	* وَنَمْتُ وَمَا لِيكَ الْمَطَى بِنَاءِمْ *
٦٤٢	* وَضَعَكَ الْمَزْنَ بِهَا ثُمَّ بَكَسِي *
٦٩٣	* جَاءَ وَأَبْذَقَ مِلَّ رَأَيْتَ الذَّقْبَ قَطْ *
٧٢٢	* كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءٌ غَلَسَب *
٧٢٦	* وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَحْمِيْدُ *

فهرس الأَشْأَال

رقم الصفحة

٥٠٧

إِذَا سَمِعْتَ بِسَرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُصْبِحٌ

٣٠٤

أَمْتُ فِي الْحَجَرِ لَا فِيكَ

٣٠١

شَرَّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ

٣٠١

شَرٌّ مَا جَاءَكَ إِلَى مَخَةِ عِرْقُوبٍ

٣٠٢

شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ

٤٩٣

عَسَى الْفُؤَيْرُ أَبُوسَا

٦٢٠

عَوْدٌ يَعْلَمُ الْمَنْجَ

١٩٤

مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ

فهرس لبعض الأساليب والنماذج النحوية

رقم الصفحة	إئت السوق أنك تشتري لنا سويقاً
٥٩٤	اتته كتابي فاحتقرها
٥٩	اجتمعت أهل البيطة
٥٩	أخطب ما يكون الأمير قائماً
٣٥٥، ٢٨٢	أغوك والدنيا يذمها
٤١١	أرخص ما يكون البرقفيزين بدرهم
٢٨٢	أرسل إليه بأن ما أنت وذا
٦٩٦	أرسلها الحراك
٢٦٦	اشتمل الصماء
٢٢٣	أقائماً وقد قعد الناس
٦٤٣	أكثر شربي السويق ملتوتاً
٦٥٩، ٣٥٥	أكلوني البراغيث
٦٥٠، ٦٤، ٦٢، ٥٩	
٣٨٧، ٣٨٦، ٣٧٦، ٣٧٣	
٣٤٩، ٣٤٨	أما أنت منطلقاً انطلقت معك
٢٠٩	أما ترى أي برق هاهنا
٧٣٤، ٧٠٠، ٦٩٢	أما إن جزاك الله غيراً
٧٠٥، ٧٠٣	أما والله أن لو فعلت لفعلت
٢٧١	امطيتك فرسى مهرة
٣٦٨	أما العسل فانا شراب
٥٣٧، ٣٥٣	أنت وشأنك
٦٦٢، ٦٢٥، ٦٢٤	إن بك زيدا ما غود
٦٨٢	إن تزينك لنفسك وإن تشبينك لهيه
٦٥١، ٥٢٤، ٣١٦	إن خيراً منك عمرو
٦٤٩	إن غيرها ابلاً وشاء
٦٥١، ٥٣٨	إن قريباً منك زيد
٦٥٨، ٣٥٤	إنك ما وخيراً
٦٦٢	إن لك زيدا واقف

رقم الصفحة

٥٢٤، ٣١٦	إِنَّ مِثْلَكَ زَيْدٌ
٦٠٧	إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا
١١٨	إِنَّ وَرَاقِبَهَا
٤٧٥	إِنَّهَا لِابْنِكَ أُمٌّ شَاءَ
٩٨	إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ
٥١٠	إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ
٤٠٥	أَهْلَكَ النَّاسَ الدَّيْنَارُ الصَّغِيرُ وَالْدَّرْهَمُ الْبَيْضُ
٢٧٦	بِرَحْمَةِ الْخَفَاءِ
١٥٨	تَمِيعِي أَنَا
٢٦٦	جَاءَ الْقَوْمُ طَرًّا
١١٥	جَاءَ الْقَوْمُ قَضَّاهُمْ بِقَضِيضِهِمْ
٣٩٣	جَاءُوا الْجَمَاءَ الْخَفِيرَ
١٠٠	جَاءَ النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرِ
٦٣، ٦٢	حَسْبُكَ يَوْمَ النَّاسِ
٢٧٢	حَسَنٌ يَسَنٌ
٦٠	حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ
٢٧١	خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَاقَةَ يَدِهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا
١٤٤	ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ
٢٢٣	دُونِكَ مَطِيئِي نَاقَةٌ
١٨٩، ١٧٣	رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٌ
٣٠٢	رَجَعَ زَيْدُ الْقَهْقَرَى
٨٣	رَحِبْتُكُمْ الطَّاعَةَ
٣١٤	رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ
٣١٤	رَكِبْتُ مَا رَكِبْتُ
٤١١	زَيْدٌ حِينَ طَرَّ شَارِبُهُ
٥٧٠	زَيْدٌ حِينَ بَقِلَ وَجْهُهُ
	زَيْدٌ وَالرَّيْحُ يِيَارِهَا
	زَيْدٌ كَانَ عِلْمُهُ نَافِعًا

رقم الصفحة	
٥٦٦	زيد كان أبوه منطلق
٥٧١، ٥٧٠	زيد كان وجهه حسن
٣١٧، ٣١٦	سواء على أقمت أم قعدت
٦٣٥	سير عليه غفوق النجم
٤٩٨، ٤٩٣	شحن شفرته حتى قعدت كأنها حربة
١٠٠	شيطان ليطان
١١٥	شتم زيدا الناس حتى الأراذل
٣٨٧، ٣٥٥، ٢٨١	ضربى زيدا قائماً
٦٥٩	
٢٦٦	طلبته جهدي وطاقتي
٥٤٩، ٤٠٤	على التمرة مثلها زيدا
٢٦٩	علمته الحساب باباً باباً
٥٤٨	عليه رجلاً لئسني
٢٦٩	في الدار رجل قائماً
٤٠٤، ٢٩٧	في الكتاب أنك قائم
٦٠	قطعت بعني أصابعه
٦٢	قال فلانة
٧٠٩، ٦٩٧، ٦٩٦	قد علمت ألا تقول ذاك
٢٧٥	قمت وأصك عينه
٦٠٠	كانك بالصيف قد جاء
٦٠٠	كانك بالشتاء مقبلاً
٢٧٣	كلمته فوه إلى في
٦٥٨، ٥٣٧، ٣٥٢	كل رجل وضعته
٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦	كانت الحمى تأخذ زيدا
٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩	
٥٦٥، ٥٦٢	
٢٧٦	لأضربه ذهب أو مكث

رقم الصفحة	
٧١٩	لحق أنه زاهب
٥٦٢، ٥١٠	ليس خلق الله مثله
٢١	ليس بقرشياً ودعنا من تمران
٢٧٣	لقيته عليه جبة وشي
٢٥٩	له صوت صوت الحمار
٦٤٦، ٥٧٨	ما أنت وزيداً
٥٧٨	ما أنت وقصعة من ثريد
٦٩	ما أحسن زيداً
٤٩٧	ما أصبح أبرها وما أمسى أدفاها
٥٣٠، ٤٩٨، ٤٩٣	ما جاءت حاجتك
٥٥٠، ٥٥١	
٧١١	ما علمت إلا أن تقوم
٩٨	ما فعلت العشرون درهم
١٠٦	ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا
٧٦٩	مررت بماء قعدة رجل
٤٠٦	مررت برجل سواء هو والمدم
٤٠٤	مشنوء من يشنوءك
٥٠٨، ٢٨٢، ٢٤٧	نهاره صائم وليله قائم
٦٣٧	
٣٩٩	هذا حلوهامض
٢٧١	هذا خاتم جديد
٣٨٧، ٢٨٧	هذا بسر أطيّب منه رطباً
٦٤١، ٥٢٧	هذا درهم ضرب الأمير
٣١٢	الهلال الليلة
٦٤٨	هل لكم أحد إن الناس الب عليكم
٥٦٣، ٣٩٣، ٣٩٢	هو أجمل الفتيان وأحسنه وأكرم بنيه وأنبله
٥٦٤	
٢٥٧	هو منى منزلة الشفاف

رقم الصفحة

٢٥٧

هو مَنَى منزلة الولد

٢٥٧

هو مَنَى منزلة القابلة

٢٥٧

هو مَنَى مزجر الكلب

٢٥٨

هو مَنَى مناط الثريا

ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بنى عيس لم يوجد

٤٩٦

- كان - مثلهم

٧٠٥

والله لئن فعلت لأفعلن

٧٠٥

والله أن لو فعلت لفعلت

رقم الصفحة

- ٦٧٦ ابن درستوية
ابن السراج : (أبو بكر محمد بن السري)
١٤٨٠٨٨٠٢٨
٦٧٦٠٥٧٣٠٥٦٤٠٥٦١٠٢١٣٠١٩٨
- ٥٨٦٠٤٦٩٠٤٦٨ ابن السيد البطليوسي
٦٤٦٠٦٤٥٠٦٤٤٠٦٤٣٠٦٤١٠٦٤٠٠٦٣٩٠٥٨٧
ابن الضائع : (أبو الحسين علي بن محمد الاشيلي الكتامي)
٤١٥٠٢١٦٠٤٨٤
٧٠٥
- ٤٢٢٠٤٢١٠٣٣٠ ابن طاهر الخدب : (أبو بكر محمد بن أحمد)
٦٥٧٠٦٥٦٠٤٦٨٠٤٦٧٠٤٤٩٠٤٢٧٠٤٢٤
٢٦١٠٢٣٩٠٢٣٨ ابن الطراوة
٤٨١٠٤٨٠٠٤٧٨٠٤٦٢٠٤٥٣٠٤٤٦٠٣٩٩٠٣١٥
٦٠٣٠٦٠٢٠٦٠١٠٥٩٧٠٥٩٦٠٥٧٩٠٥٥٧٠٥٥٦
٠٦٤٥٠٦٠٥٠٦٠٤
- ٣٤٢٠٣٣٧٠٢٢٣ ابن عامر :
٥٣٠٠٥١٨
٤٥٢٠٤٢٧ ابن العريف : (الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم)
١٩٨٠٦٣٠٥٣ ابن عصفور :
٤٢٥٠٤٢٤٠٣٦١٠٣٠٥٠٢٤٨٠٢٢٦٠٢١٦٠٢٠٢
٤٨٨٠٤٨٣٠٤٧٩٠٤٦٨٠٤٦٦٠٤٤٠٠٤٣٩٠٤٣٠
٥٤٧٠٥٤٦٠٥٤٤٠٥٣٥٠٥٢١٠٥١٨٠٥١٧٠٥٠٣
٦٠٥٠٦٠٤٠٦٠٣٠٥٨٩٠٥٧٥٠٥٦١٠٥٥٧٠٥٥٦
٠٧٢٧٠٧٠٤٠٦٦٦٠٦٦٣٠٦٢١
- ٦٥٢٠٣٢٨٠٣٢٧ ابن عطية : (الاطام أبو محمد الحافظ القاضي عبد الحق بن غالب)
ابن فورك :
٦٤٧ ابن القوطية : (محمد بن عمر بن عبد العزيز)

رقم الصفحة

٥١٨،٧٥	ابن كثير
٥١٣،٥١٢،٣٠١	ابن كيسان
٦٨٣،٥٥١،٥٣٠	
١١٨،٧٨،٧٠،٢١	ابن مالك
٣٧٣،٣٦١،٣٥٦،٣٤٦،٣٠٤،٢٨٩،٢٠٣،٢٠٢	
٤٤٥،٤٤٣،٤٣٧،٤٣١،٤٣٠،٤٢٨،٤١٠،٣٩٧	
٥٢٦،٥١٣،٤٧١،٤٦٨،٤٦٦،٤٦٥،٤٥٢،٤٤٨	
٦٣٠،٦٢٥،٦٢١،٦١٩،٦١١،٦٠٦،٥٥٤،٥٣٧	
٧٠٦،٧٠٥،٦٨٤،٦٨٣،٦٨٢،٦٧٦،٦٣٤،٦٣٣	
٠٧١٤	
٦٨٤	ابن طكون :
٥٢٨	ابن مسعود
٤٥٠	ابن ولاد : (أبو الحباس أحمد بن محمد)
٣١٩،٢٣٨،٢٣٧	أبو اسحاق الزجاج
٦٦٠،٥٢٦	
٥٦١،٥٥٦،٥٤٦	أبو بكر بن طلحة
٤٤٤،٣٧١،٣٧٠	أبو بكر بن عبدة
٥٩٢،٥٩١،٥٨٩،٥٧٤،٤٧٨	
٧٠٤،٦٧٩،٦٥٠	أبو الحجاج الأعلم
٦٤٦،٦٤١	أبو الحجاج بن يسمون
٦٣٨،٦٣٦	أبو الطيب المتنبئ
٤٤٩	أبو الحباس بن مضاء
٤٤٠،٤٣٦،٩٢	أبو عثمان الطازي
٧٢١،٥٣٩،٥١٤	

رقم الصفحة

أبو عليّ البغداديّ

٦٤٦

أبو عليّ الدينوري : (أحمد بن جعفر)

٦٤٨

أبو عليّ الشّلوّين

، ٢٣٩، ١٩٨، ١٨٠

، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٥، ٥١٤، ٤٠٧، ٣٢٤، ٢٧٨

، ٥٥٦، ٥٤٦، ٥٣٨، ٥٣٦، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١

، ٥٨٦، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٥٨

، ٦٨٥، ٦٤١، ٦٢١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٧

أبو عليّ الفارسيّ :

، ١٦٤، ١٣٧، ٥٠، ٢٨

، ٣٠٦، ٢٩٠، ٢٧٨، ٢٦٠، ٢٥٨، ٢٥٤، ٢٤٧، ٢٤٦

، ٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٤، ٣٣٦، ٣٢٩، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٩

، ٤١٥، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٢، ٣٨٤

، ٤٩٦، ٤٩٤، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٦٤، ٤٣٦، ٤١٦

، ٥٦٤، ٥٦١، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٣٢، ٥٣٠

، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٢، ٥٨١، ٥٧٣، ٥٧١

، ٦٤١، ٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٤، ٥٩٥، ٥٩٤

، ٧١١، ٦٧٨، ٦٥٦، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٥، ٦٤٤، ٦٤٣

، ٧١٧، ٧١٢

أبو عمرو بن العلاء :

، ٣٨٦، ٣٤٠، ٧١

، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦١٨

أبو القاسم الحريري :

٣١

أبو القاسم الزجاجي :

، ٢٣٣، ٢٢٠، ٣٢، ٢

، ٥٢٣، ٤٩٧، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٠، ٣٨٥، ٣٨٤، ٢٨٨

، ٧٢٩، ٧٢٧، ٦٧٥، ٦١٠، ٥٩٢، ٥٧٣، ٥٥٩، ٥٣٢

، ٧٣٠

أبو الوليد اللّوّشيّ :

، ٦٤٤، ٦٤١، ٦٣٩

، ٦٤٦، ٦٤٥

رقم الصفحة

أبي بن كعب

٧٠٩

الأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة

١٨٠، ١٤٨، ٩١

٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣١٣، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١

٣٧٨، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٥٦، ٣٥٥

٤٣٧، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٠٦، ٤٠٥، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠

٥١٤، ٤٩٧، ٤٦٥، ٤٥٣، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٥، ٤٣٩

٦٨٤، ٦٨٣، ٦٧٥، ٦٤٢، ٦٢٣، ٦١٣

الأصمعي

٦١٨، ٥٠٤، ٥٠٢

امرؤ القيس

٣٠٩، ٣٠٥

جذيمة الأبرش

٥٠١

الجرمي

٥٠٢، ٢٦٠، ٢٥٤، ٣٢

٥٠٤

جرير

٤٥٤، ٤٥٣، ٤٣٦

الجزولي : (أبو موسى صاحب الكراسية)

٦٧٥، ٢٠٢، ٢٨

حبیب بن أوس الطائي : (أبو تمام)

٥٧١

حسن بن ثابت

٥٣٩، ٥٣١

حفص بن سليمان الكوفي

٥١٨، ٤٠٨

حمزة بن حبيب الزيات

٣٨٦، ٣٥٠، ١٢٧

٥١٨، ٤٠٨

الخليل بن أحمد الفراهيدي

٢١٣، ٢١٢، ١٨١

٦٢٤، ٥٣٦، ٥٢٨، ٤٤٠، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٢٥٩

٧١٦، ٧١٥، ٧٠٣، ٦٢٩، ٦٢٥

ذو الرمة

٥٠٢، ٤٩٩

الرشيد

٦١٨، ٦٠٤

رقم الصفحة

779

07

• ۲۶۹ • ۲۷۳ • ۲۷۵

Y)P, 7AP, (E9A, P) 9, (P)Y, P...

٢٨٥٠٠٧٧

٦٣٨، ٦٣٧، ٦٣٦

2.4

١٤٤٦ ١٤٤٣ ١٤٤٢

097:091:089:387

• ۲۷ • ۲۳ • ۱۵ • ۸ • ۷

٠٧١، ٦٨، ٦٧، ٦٥، ٦٢، ٥٩، ٥١، ٥٠، ٤٣، ٣٠، ٢٢

• 1 3 9 • 1 3 • • 1 3 7 • 1 3 3 • 1 3 3 • 1 3 5 • 1 3 1 • 9 0 • 9 1

183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000.

٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥

٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢١٨ ، ٢١٥ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢١٠ .

٢٤٦، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٢٦، ٢٢٣، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦

• ۲۷۸ • ۲۷۰ • ۲۵۹ • ۲۵۸ • ۲۵۳ • ۲۵۲ • ۲۴۸ • ۲۴۷

٢٢٢، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠، ٩٩٩، ٩٩٨، ٩٩٧، ٩٩٦، ٩٩٥، ٩٩٤، ٩٩٣، ٩٩٢، ٩٩١، ٩٩٠، ٩٨٩، ٩٨٨، ٩٨٧، ٩٨٦، ٩٨٥، ٩٨٤، ٩٨٣، ٩٨٢، ٩٨١، ٩٨٠، ٩٧٩، ٩٧٨، ٩٧٧، ٩٧٦، ٩٧٥، ٩٧٤، ٩٧٣، ٩٧٢، ٩٧١، ٩٧٠، ٩٦٩، ٩٦٨، ٩٦٧، ٩٦٦، ٩٦٥، ٩٦٤، ٩٦٣، ٩٦٢، ٩٦١، ٩٦٠، ٩٥٩، ٩٥٨، ٩٥٧، ٩٥٦، ٩٥٥، ٩٥٤، ٩٥٣، ٩٥٢، ٩٥١، ٩٥٠، ٩٤٩، ٩٤٨، ٩٤٧، ٩٤٦، ٩٤٥، ٩٤٤، ٩٤٣، ٩٤٢، ٩٤١، ٩٤٠، ٩٣٩، ٩٣٨، ٩٣٧، ٩٣٦، ٩٣٥، ٩٣٤، ٩٣٣، ٩٣٢، ٩٣١، ٩٣٠، ٩٢٩، ٩٢٨، ٩٢٧، ٩٢٦، ٩٢٥، ٩٢٤، ٩٢٣، ٩٢٢، ٩٢١، ٩٢٠، ٩١٩، ٩١٨، ٩١٧، ٩١٦، ٩١٥، ٩١٤، ٩١٣، ٩١٢، ٩١١، ٩١٠، ٩٠٩، ٩٠٨، ٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٥، ٩٠٤، ٩٠٣، ٩٠٢، ٩٠١، ٩٠٠، ٨٩٩، ٨٩٨، ٨٩٧، ٨٩٦، ٨٩٥، ٨٩٤، ٨٩٣، ٨٩٢، ٨٩١، ٨٩٠، ٨٨٩، ٨٨٨، ٨٨٧، ٨٨٦، ٨٨٥، ٨٨٤، ٨٨٣، ٨٨٢، ٨٨١، ٨٨٠، ٨٧٩، ٨٧٨، ٨٧٧، ٨٧٦، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧٣، ٨٧٢، ٨٧١، ٨٧٠، ٨٦٩، ٨٦٨، ٨٦٧، ٨٦٦، ٨٦٥، ٨٦٤، ٨٦٣، ٨٦٢، ٨٦١، ٨٦٠، ٨٥٩، ٨٥٨، ٨٥٧، ٨٥٦، ٨٥٥، ٨٥٤، ٨٥٣، ٨٥٢، ٨٥١، ٨٥٠، ٨٤٩، ٨٤٨، ٨٤٧، ٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤٤، ٨٤٣، ٨٤٢، ٨٤١، ٨٤٠، ٨٣٩، ٨٣٨، ٨٣٧، ٨٣٦، ٨٣٥، ٨٣٤، ٨٣٣، ٨٣٢، ٨٣١، ٨٣٠، ٨٢٩، ٨٢٨، ٨٢٧، ٨٢٦، ٨٢٥، ٨٢٤، ٨٢٣، ٨٢٢، ٨٢١، ٨٢٠، ٨١٩، ٨١٨، ٨١٧، ٨١٦، ٨١٥، ٨١٤، ٨١٣، ٨١٢، ٨١١، ٨١٠، ٨٠٩، ٨٠٨، ٨٠٧، ٨٠٦، ٨٠٥، ٨٠٤، ٨٠٣، ٨٠٢، ٨٠١، ٨٠٠، ٧٩٩، ٧٩٨، ٧٩٧، ٧٩٦، ٧٩٥، ٧٩٤، ٧٩٣، ٧٩٢، ٧٩١، ٧٩٠، ٧٨٩، ٧٨٨، ٧٨٧، ٧٨٦، ٧٨٥، ٧٨٤، ٧٨٣، ٧٨٢، ٧٨١، ٧٨٠، ٧٧٩، ٧٧٨، ٧٧٧، ٧٧٦، ٧٧٥، ٧٧٤، ٧٧٣، ٧٧٢، ٧٧١، ٧٧٠، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٦٧، ٧٦٦، ٧٦٥، ٧٦٤، ٧٦٣، ٧٦٢، ٧٦١، ٧٦٠، ٧٥٩، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٢، ٧٥١، ٧٥٠، ٧٤٩، ٧٤٨، ٧٤٧، ٧٤٦، ٧٤٥، ٧٤٤، ٧٤٣، ٧٤٢، ٧٤١، ٧٤٠، ٧٣٩، ٧٣٨، ٧٣٧، ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٣٤، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٣٠، ٧٢٩، ٧٢٨، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١، ٧٢٠، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١٤، ٧١٣، ٧١٢، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠١، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٨، ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٩٥، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٩٢، ٦٩١، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٨٨، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٨٣، ٦

١٣٢٥، ١٣٢٤، ١٣٢٣، ١٣١٩، ١٣١٦، ١٣١٠، ١٣٠٤، ١٢٩٩

١٣٥٢، ١٣٥١، ١٣٥٠، ١٣٤٩، ١٣٣٦، ١٣٣٥، ١٣٢٧، ١٣٢٦

٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣

‘PVO, PVS, PVT, PV. ‘PVA, PVA, PVA, PVA

65. 065.565.768A675768A768A.677A

‘‘550,537,531,530,529,528,527,526,525,524,523,522,521,520,519,518,517,516,515,514,513,512,511,510,509,508,507,506,505,504,503,502,501,500,499,498,497,496,495,494,493,492,491,490,489,488,487,486,485,484,483,482,481,480,479,478,477,476,475,474,473,472,471,470,469,468,467,466,465,464,463,462,461,460,459,458,457,456,455,454,453,452,451,450,449,448,447,446,445,444,443,442,441,440,439,438,437,436,435,434,433,432,431,430,429,428,427,426,425,424,423,422,421,420,419,418,417,416,415,414,413,412,411,410,409,408,407,406,405,404,403,402,401,400,399,398,397,396,395,394,393,392,391,390,389,388,387,386,385,384,383,382,381,380,379,378,377,376,375,374,373,372,371,370,369,368,367,366,365,364,363,362,361,360,359,358,357,356,355,354,353,352,351,350,349,348,347,346,345,344,343,342,341,340,339,338,337,336,335,334,333,332,331,330,329,328,327,326,325,324,323,322,321,320,319,318,317,316,315,314,313,312,311,310,309,308,307,306,305,304,303,302,301,300,299,298,297,296,295,294,293,292,291,290,289,288,287,286,285,284,283,282,281,280,279,278,277,276,275,274,273,272,271,270,269,268,267,266,265,264,263,262,261,260,259,258,257,256,255,254,253,252,251,250,249,248,247,246,245,244,243,242,241,240,239,238,237,236,235,234,233,232,231,230,229,228,227,226,225,224,223,222,221,220,219,218,217,216,215,214,213,212,211,210,209,208,207,206,205,204,203,202,201,200,199,198,197,196,195,194,193,192,191,190,189,188,187,186,185,184,183,182,181,180,179,178,177,176,175,174,173,172,171,170,169,168,167,166,165,164,163,162,161,160,159,158,157,156,155,154,153,152,151,150,149,148,147,146,145,144,143,142,141,140,139,138,137,136,135,134,133,132,131,130,129,128,127,126,125,124,123,122,121,120,119,118,117,116,115,114,113,112,111,110,109,108,107,106,105,104,103,102,101,100,99,98,97,96,95,94,93,92,91,90,89,88,87,86,85,84,83,82,81,80,79,78,77,76,75,74,73,72,71,70,69,68,67,66,65,64,63,62,61,60,59,58,57,56,55,54,53,52,51,50,49,48,47,46,45,44,43,42,41,40,39,38,37,36,35,34,33,32,31,30,29,28,27,26,25,24,23,22,21,20,19,18,17,16,15,14,13,12,11,10,9,8,7,6,5,4,3,2,1,0’’

65016507650065036501655065516557

65Y665Y7657Y657765766578657:6589

6081 6085 6088 6091 601. 60.5 65 91 51.

رقم الصفحة

٥٤١، ٥٣٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١
 ٥٧٢، ٥٦٩، ٥٦٤، ٥٦٣، ٥٦١، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٤٢
 ٥٨٦، ٥٨١، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٣
 ٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٨
 ٦٣٥، ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦٠٦، ٦٠٠، ٥٩٩
 ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٦، ٦٤٤، ٦٣٧
 ٦٩٦، ٦٩٣، ٦٩٢، ٦٧٨، ٦٧٥، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٦٨
 ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠١، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٨، ٦٩٧
 ٧٣١، ٧٢١، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١١
 ٧٣٤

السِّيرافي

٢٠٤، ١٣٤، ١٣٣
 ٥٥٧، ٥٣٦، ٥٠٤، ٥٠٣، ٤٩٦، ٤٧٣، ٤٤٩، ٢١٥
 ٧٢١، ٧٢٠، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٥٨

الشَّطَاخ بن ضَرَار

٤٠٨

الصَّيْمَرِي

٥٠٤، ٥٠١، ٥٠٠
 ٧٠٦، ٥٣٦

الضَّحَّاك بن مَزَاحِم

٦٦٩

عاصِم بن أَبِي النُّجُود

٣٥٠

عبد الله بن أَبِي إِسْحَاق الحَضْرَمِي

٦٧٠

علي بن سُلَيْمَانَ (الأَخْفَش الصغير)

١٩٠

العَمَانِي : (معتمد بن الذَّؤَيْب النهشلي)

٦١٨، ٦٠٤

عمر بن عبد العزيز (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)

٦٤٩

الْفَرَّاء

٣٦١، ١٦٢، ٨٣
 ٥٥١، ٥١٣، ٥٠٤، ٥٠٣، ٤٨٠، ٤٦٠، ٤٥٩، ٣٩٥
 ٦٨٤، ٦٨٣، ٦٤٨، ٦١٥، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٤

رقم الصفحة

٤٥٤،٤٣٦،٤١٠	الفرزدق
٧١٦	
٣٩١	قنبل : (محمد بن عبد الرحمن المخزومي)
٣٨٦،٢٩٦،١٦٢	الكسائي
٦٨٠،٦٢٣،٥٨٥،٤٧١،٤٧٠،٤٦٩،٤١٩،٤٠٧	
٧٠٨،٦٨٤	
٢١٥،١٨٩،٢٧	البربر
٣٦٠،٣٥٧،٣٣٠،٣٠٤،٢٧٨،٢٧٠،٢٦٨،٢٤٨	
٥٥٤،٥٥٣،٥٥٢،٤٣٠،٤٢٥،٣٩٦،٣٦٨،٣٦١	
٠٧٣٢،٧١٦،٧١٥،٥٥٨	
٣٤٧	المصري
٦٦٨،١٧٠،١٠٥	الناطقة الذبياني
٦٧٢	
٦٦٩	يحيى بن يجر
٦٣٨،٦٣٣	يزيد بن الحكم الثقفي
٢٧٨	يعقوب بن اسحاق
٢١١،٢٠٣،٢٣،١٤	يونس بن حبيب
٢١٢	

فهرس الكتب

رقم الصفحة	اسم الكتاب
٣٣٦، ٣٢٩، ٢٩٠، ٥٠	الايضاح : لأبي عليّ الفارسي
٦٤٨، ٥٧١، ٤٠٩	
٧٠٦	التبصرة : للصيمري
٦٤٨، ٥٨٩، ٥٨٨	التذكرة : لأبي عليّ الفارسي
٥١٣	التسهيل : (كتاب ابن مالك)
٢٩٩	تفسير الزمخشري
٥٧٧، ٥٧٥، ٥١٥	التوطئة : لأبي عليّ الشلومين
٧٠١	الخطريات : لابن جنيّ
٦٦٣	شرح الايضاح : لابن عصفور
٦٠٢	شرح الجمل : لابن أبي الربيع
٥٨٨، ٥٧٨، ٥٧٤	شرح الكتاب : لأبي عليّ الشلومين
٤٧٦	القوانين : لابن أبي الربيع
٤٧٧	الكافي : لابن أبي الربيع
٥٩٢، ٥٩٠، ٤٠	كتاب سيبويه
٣٠٣	الموطأ : للإمام مالك بن أنس

فهرس القبائل والطوائف

رقم الصفحة

أهل الحجاز

١٥٨

بنو تميم

٤١١، ١٥٨

بنو هذيل

٧٦

خششم

٢٤١

ريضة

٦٣٥

بعض البغداديين

٥٠٣

بعض الطائيين

٧٤

بعض النحويين ، أكثر النحويين ، جمهور النحويين

١٧، ١٦، ١٤، ٤

٢٣٢، ٢٢٩، ٢٢٠، ٢١٥، ٢٠٣، ١٦٩، ٥٣، ٣١، ٣٠
 ، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٧، ٢٥٤، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٣٨
 ، ٤٢٦، ٣٥٥، ٣٤٩، ٣٢٤، ٢٩٩، ٢٨٩، ٢٨٧، ٢٦٤
 ، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٠، ٤٦٨، ٤٥٣، ٤٤٩، ٤٤٥، ٤٢٩
 ، ٥٥٢، ٥٥١، ٥٣٧، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٠٤، ٥٠١، ٤٩٩
 ، ٦٦٥، ٦٦٤، ٦٣٣، ٦٦٠، ٦٢٤، ٥٩٨، ٥٨٤، ٥٧٦
 ، ٧١٤، ٦٩٩

البصريون

٥٨، ٥٧، ٢٦

٢٧٣، ٢١٩، ١٦٢، ١٥٧، ١٥٥، ١٥٢، ١٤٢، ١٣٦
 ، ٣٦١، ٣٤٨، ٣٣٤، ٣٢٥، ٣١٥، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٧٤
 ، ٥٤٧، ٥٢٧، ٤٨١، ٤١١، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٨٤، ٣٨٢
 ، ٦٨٤، ٦٨٣، ٦٨٢، ٦١٧، ٦١٢، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦
 ، ٧٢٧، ٦٩٣، ٦٩٢

الكوفيون

١٤٢، ٥٧، ٢٦

٣١٥، ٢٩٠، ٢٧٣، ٢١٩، ٢١١، ٢٠٣، ١٥٥
 ، ٣٨٠، ٣٧٢، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٣٤، ٣٢٥
 ، ٥١٣، ٤١١، ٣٩٧، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٢
 ، ٦٥٧، ٦١٥، ٦٠٠، ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٥١، ٥٤٧، ٥٢٧
 ، ٧٢٦، ٦٨٤، ٦٨٣

فهرس مراجع التحقيق والد راسـة

أولا : (١) القرآن الكريم.

ثانيا : المخطوطات والمصورات.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان / مصورة مركز البحث العلمى بمكة رقم (٨٧ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨٢٨ نحو)
- الاغفال لأبي على الفارسى / دار الكتب المصرية برقم (٦٩٩ تفسير ٨٧٥ ، ٥٢ تفسير)
- الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى كتاب الايضاح / لابن الطراوة / مصورة الزميل عياد الثبتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠)
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان / مصورة مركز البحث العلمى بمكة رقم (٧٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢)
- شرح الألفية للشاطبى / مصورة مركز البحث العلمى بمكة رقم (٢٧٠ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٤٨٢) .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب / لأبي على الفارسى / نسخة محفوظة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٣١٨٠)
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك / مصورة مركز البحث العلمى بمكة (٧٠٢ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢١٣ ق)
- شرح الجمل لابن خروف / مصورة الزميل عياد الثبتي / عن نسخة مكتبة جامع بن يوسف بمراكش رقم (٣٠٤)
- شرح الجمل لابن بابشاذ / شريط مصور بمركز البحث العلمى بمكة رقم (٦٩٠) عن نسخة الفاتيكان بايـالـيا رقم (١٠٩١)
- شرح الجمل لابن الضائع ، شريط مصور بمركز البحث العلمى بمكة تحت رقم (١٦٣ نحو) مصور من دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو - ٣٦٢٢٢ .

- شرح الجمل لابن الفخار الخولاني / مصورة الزميل عياد الثبتي / عن نسخة
الخزانة العامة بالرباط رقم (١٦٦٤ ك)
- شرح ديوان الحماسة لابن جني / مصورة مركز البحث العلمي بمكة
- شرح شواهد الجمل / لابن سيده / مصورة الزميل عياد / عن نسخة المكتبة
الأحمدية بتونس رقم (١٤٩٣)
- شرح كتاب سيويه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٩٦ - ٢٠٠)
نحو / عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو)
- شرح المقدمة الجزولية للأبدي / مصورة الزميل عبد الرحمن المشيمين / عن نسخة
الزاوية الحمزاوية رقم (٢٩)
- عنوان الإفادة لأخوان الاستفادة / للراعي الغرناطي / شريط مصور بمركز البحث
العلمي بمكة رقم (٤٠٧ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم
(١٦٥٢) .
- غاية الأمل في شرح الجمل / لابن بزيظة / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة
رقم (٥٤٠) عن نسخة كوبرلي بتركيا رقم (١٤٨٤)
- فتح المنان في الأجمة الثمان لعبد الله بن شبل ، مصورتى عن مكتبة برلين برقم
(٦٧٥٣)
- فهرس السراج / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٨٩٧ تاريخ) عن
نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٤٢ ك)
- قواعد المطارحة لابن إياز / شريط بمركز البحث العلمي بمكة برقم (٥٤٤) عن
مكتبة ولي الدين بتركيا برقم (٣٠٢)
- الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح / لابن أبي الربيع / مصورة الزميل
عياد الثبتي / عن نسخة الزاوية الحمزاوية بالمغرب رقم (١٧) .
- المسائل البصريات / لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم
(٦٥١) عن نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦) ضمن مجموعة .
- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم
(٣٨٥) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦١)

- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٢٦) عن نسخة راغب باشا بتركيا رقم (١٣٢٩)
- المسائل المنشورة لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٥١ / ٤) (مجاميع) عن نسخة شهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦)
- مجموع في علوم البلاغة لابن جني / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٢٨) عن نسخة الاسكوريال .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (١٨١) عن نسخة المكتبة الازهرية رقم (٤١٥)
- الطغص في ضبط قوانين العربية / لابن أبي الربيع / رسالة دكتوراة بمكتبة الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - اعداد - علي بن سلطان الحكمي .
- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان - لأبي حيان الأندلسي / شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٣٨٨ نحو) مصور عن نسخة مكتبة شتريتي برقم (٥٦٣٣)
- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل / لعبد القادر المكي ، شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٤٤ نحو) مصور من مكتبة الاسكوريال رقم (١٣)

ثالثا : الرسائل العلمية :

- ايضاح شواهد الايضاح لأبي علي القيسي / رسالة دكتوراه / إعداد محمد الدعجاني / نسخة د . محمد ابراهيم البنا .
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية / للراعي الأندلسي - تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير بالمكتبة المركزية لجامعة أم القرى رقم (٣٧١) اعداد / سلامة عبد القادر المراقى .
- البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٣٠) إعداد عياد الثبتي
- التركيب في المفردات والأدوات صوره وآثاره / رسالة ماجستير / إعداد محمد غالب عبد الرحمن / نسخة بحوزتي .

- الجمل لابن شقير - تحقيق ود راسة / رسالة ماجستير / بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٢٦٠) إعداد / علي بن سلطان بن علي الحكى .
- حواشى المفصل للشلموين - رسالة ماجستير - إعداد / حماد الثمالى - بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (٤٣٩)
- سر صناعة الإعراب لابن جنى (الجزء الثانى) رسالة ماجستير - إعداد / أحمد ماطر العطية - بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (٨٢٢)
- شفاء العليل فى ايضاح التسهيل / لأبى عبدالله محمد بن عيسى السلسلى - تحقيق ود راسة / رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٨٦) إعداد / عبدالله على الحسينى .
- المغنى فى النحو لابن فلاح / تحقيق ود راسة / رسالة دكتوراة ، إعداد / عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدى / نسخة بحوزتى .

رابعاً : المطبوعات :

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام طأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ابن الطراوة النحوى / للدكتور عياد الشبتي / مطبوعات نادى الطلائف الأدبى طأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ابن كيسان النحوى / حياته وآثاره وآراؤه / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام طأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للد ميا طى بتصحيح على محمد الضباع مطبعة عبد الحميد حنفى بالقاهرة - ١٣٥٩هـ .
- الاحاطة فى أخبار غرناطة / للسان الدين بن الخطيب / ت محمد عبدالله عنان / طأولى / الخانجى بالقاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- أخبار النحويين البصريين / للسيرافى / ت / محمد عبد المنعم خفاجة وطه الزينى / طأولى عيسى الحلبي بالقاهرة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- الأزهية فى علم الحروف للمهروى / ت / عبد المعين الطوحى / دمشق - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقرئ / ت / مصطفى السقا وآخرين / مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.
- أسرار العربية - لأبي البركات الأنباري / ت محمد بهجة البيطار / مطبعة الترقى
بدمشق / ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي / ت / طه عبد الرؤوف / مكتبة الكليات الأزهرية
١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / لابن السيد البطليوسي / ت سميد
عبد الكريم سعودي / دار الرشيد ببغداد / ١٩٨٠ م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت / ت. أحمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف
بمصر ط / الثالثة / ١٩٧٠ م.
- الأصمعيات / ت. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف بمصر
ط / الثالثة (بدون) .
- الأصول في النحو لابن السراج / ت . عبد الحسين القتلي / مطبعة النعمان - النجف
١٩٧٣ م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج / ت . إبراهيم الأبياري / منشورات وزارة الثقافة
بمصر / المطابع الأميرية / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- إعراب القرآن للنحاس / ت. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ببغداد .
- الأفغاني لأبي الفرج الأصبهاني / بتصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي / مطبعة
التقدم بمصر (بدون) .
- الإفادات والإنشادات / لأبي إسحاق الشاطبي / ت. د . محمد أبو الأجنان /
مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب / للفارقي / ت. سعيد الأفغاني - مؤسسة
الرسالة ببيروت / ط / ثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الأفعال لابن القوطية / ت. علي فودة / مطبعة مصر / ط. أولى - ١٩٥٢ م.
- الاقتراح في علم النحو للسيوطي / ت أحمد محمد قاسم / ط أولى / مطبعة السعادة
بالقاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

- الاقتضاب لابن السيد البطليوسي / دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م.
- الأملاني لأبي علي القالي / دار الكتاب العربي ببيروت (بدون) .
- أملاني السهيلي / ت . د . محمد إبراهيم البنا / مطبعة السعادة بالقاهرة - ١٩٧٠ م
- الأملاني الشجرية لابن الشجرى / دار المعرفه ببيروت (بدون) .
- أملاني المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي / ط . أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- إنباء الخمر بأنباء العمر لابن حجر العسقلاني / ت . د . حسن حبشي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة / للقفطي / ت . محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب المصرية / ١٩٧٣ م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات الانباري / ت . محمد محي الدين عبد الحميد / القاهرة (بدون) .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك / لابن هشام الانصاري / دار الفكر / ط . / سادسة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- الايضاح المضدى / لأبي علي الفارسي / ت . حسن شاذلي فرهود / مطبعة دار التأليف بمصر / ط . أولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الايضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / ت . د . موسى بنأي الطليلى / مطبعة الحائى ببغداد : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- الايضاح في علل النحو / للزجاجي / ت . د . مازن المبارك / دار النفائس ببيروت ط . / ثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- البحر المحيط / لأبي حيان الاندلسي / مطبعة السعادة بمصر - ١٣٢٨ هـ.
- برنامج المجارى / لمحمد المجارى الاندلسي / ت . د . محمد أبو الأجفان / دار الغرب الاسلامي / ط . / أولى ١٩٨٢ م.
- برنامج ابن جابر الوادى آشى / لمحمد بن جابر الوادى آشى / ت . د . محمد الحبيب الهيلة / مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم ، ١٩٨١ م ، منشورات مركز البحث العلمى بمكة .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي / ت. محمد أبو الفضل إبراهيم
عيسى الحلبي / ط. أولى / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية / للسيوطي / عيسى الحلبي / ط. / ثلاثة ١٩٥٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري / ت. طه عبد الحميد طه
ومصطفى السقا / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة - ١٣٩٨هـ
١٩٦٩م.
- البيان والتبيين / للجاحظ / ت. حسن السندوي / دار الفكر ببيروت (بدون) .
- تأويل مشكل إعراب القرآن / لابن قتيبة / ت. السيد أحمد صقر / ط. ثانية -
دار التراث / القاهرة - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- تاج الحروس من جواهر القاموس / طبعة الكويت / ت. جماعة من المحققين فسي
تواريخ مختلفة .
- تاريخ بغداد / للخياط البغدادي / بيروت (بدون) .
- تاريخ الأدب العربي / لبروكلمان / ترجمة د. عبد الحليم النجار / دار المعارف
بمصر - ١٩٧٤م.
- التبصرة والتذكرة / للصيمري / ت. د. فتحي أحمد مصطفى / ط. أولى منشورات
مركز البحث العلمي بكلية الشريعة مكة المكرمة - دار الفكر بد مشفق
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن / للحكيري / ت. محمد علي البجاوي / عيسى الحلبي
بالقاهرة ١٩٧٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك / ت. محمد كامل بركات / دار الكتاب
العربي للطباعة والنشر بالقاهرة - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح على التوضيح / للشيخ خالد الأزهرى / عيسى الحلبي (بدون) .
- تفسير أبي السموء (ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الحكيم) دار الفکر
ببيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - توزيع ونشر دار الافتاء بالرياض.
- تفسير أبيات المصاني / لأبي المرشد سليمان بن علي المصري / ت. مجاهد محمد
محمود / د. محسن غياض / دار المأمون للتراث بد مشق / ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

- تفسير البيضاوى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) دار الجيل (بدون)
- تفسير الطبرى / لمحمد بن جرير الطبرى / دار الكتب المصرية .
- تفسير غريب القرآن / لابن قتيبة / ت . السيد أحمد صقر / دار الكتب العلمية
بيروت / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى
القرطبي / دار الكتب المصرية / دار القلم / ط / الثالثة / ١٣٨٦ هـ -
١٩٦٦ م .
- التكملة لأبى على الفارسي / ت . حسن شاذى فرهود / الرياض / ١٤٠١ هـ -
١٩٨٠ م . منشورات جامعة الرياض .
- التكملة لكتاب الصلاة / لابن الأبار القضاى / نشرة عزت المطار / مطبعة
السعادة بمصر - ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك / للسيوطى / المكتبة الثقافية ببيروت ١٩٧٣ م
- تهذيب اللغة للأزهري / ت . جماعة من العلماء / الهيئة العامة للتأليف والنشر
بالقاهرة / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك / للمرادى / ت . د . عبد الرحمن
على سليمان / ط / ثانية / مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة (بدون) .
- التوطئة لأبى على الشلومين / ت . يوسف أحمد المطوع / دار التراث العربى
بالقاهرة - ١٩٧٣ م .
- التيسير فى القراءات السبع / لأبى عمر بن سعيد الدانى / بتصحيح اوتيرتزل /
استانبول / مطبعة الدولة - ١٩٣٠ م .
- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير / للسيوطى / ط . رابعة / دار الكتب
العلمية .
- الجمل للزجاجى / ت . ابن أبى شنب / ط / ثانية / مطبعة كلنسليل بباريس
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- جمهرة أشعار العرب / لابي الخطاب القرشى / ت . محمد على البجاوى / الفجالة
بالقاهرة / ط / أولى (بدون) .

- جمهرة أنساب العرب / لابی محمد بن جزم الاندلسی / ت. هارون / ط. ثالثة
دار المعارف بمصر ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

- جمهرة اللغة لابن دريد / دار صادر بيروت / مصورة عن طبعة حيدرآباد / الهند
١٣٥١هـ.

- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري / ت. محمد أبو الفضل و/ عبد المجيد
قطامي / المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٨٤هـ -
١٩٦٤م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى / للمرادى / ت. د. فخر الدين قباوة / محمد
ندیم فاضل / المكتبة العربية بحلب / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- حاشية الأمير على المغنى / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون) .

- حاشية الخضرى على ابن عقيل / الحلبي بالقاهرة / ط أخيرة / ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

- حاشية الصبان على الأشموني / لمحمد على الصبان / عيسى الحلبي (بدون) .

- حاشية يس الحلبي الحمصي على التصريح / عيسى الحلبي .

- حجة القراءات / لابن زنجلة / ت. سعيد الأفغانى / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط.
ثانية / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- الحلل السندسية للأمير شكيب ارسلان / منشورات مكتبة الحياة ببيروت (بدون) .

- الحلل فى شرح أبيات الجمل / لابن السيد البطليوسى / ت. مصطفى امام / ط /
أولى / الدار المصرية - ١٩٧٩م.

- الحماسة لأبي تمام / ت. د. عبد الله عبد الرحيم عسيان / مطبوعات جامعة الامام
محمد بالرياض / مطابع الهلال للاؤفست / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- الحماسة الشجرية / لابن الشجرى / ت. عبد المعين الطوحي وأستاذ الحلبي / وزارة
الثقافة بدمشق - ١٩٧٠م.

- الحيوان للجاحظ / ت. عبد السلام هارون / عيسى الحلبي بالقاهرة / ط / ثانية
١٩٦٤م.

- خزانة الأدب للبغدادى / بولاق / ١٢٩٩هـ.

- الخصائص / لابن جنى / ت . محمد على النجار / دار الهدى للطباعة والنشر
ببيروت ط / ثانية (بدون) .
- درة الحجال / لابن القاضى / ت . د . محمد الأحمدي أبو النور / دار التراث
بالقاهرة / مكتبة العتيقية بتونس / ط / أولى / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة / للإمام حمزة الاصبهانى / ت . د . عبد المجيد
قطامش / دار المعارف بمصر / ١٩٧١م .
- دلائل الإعجاز / لعبد القاهر الجرجاني / بتصحيح الامام محمد عبده وآخرين /
ط / السادسة / مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة / ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- الدياج المذهب فى معرفة أعيان المذهب / لابن فرحون المالكي / ت . محمد
الأحمدي أبو النور / دار التراث بالقاهرة - ١٩٧٢م .
- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزي / ت . محمد عبده عزام / دار المعارف
بمصر / ط / ثانية / ١٩٧٠م .
- ديوان أبى الأسود الدؤلى / ت / محمد حسن آل ياسين / منشورات مكتبة
النهضة ببغداد / ط / ثانية / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ديوان أبى نواس / ت . أحمد عبد المجيد الفزالي / مطبعة مصر بالقاهرة ١٩٥٣م .
- ديوان ابن أحر / ت . د . حسين عطاوان / مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون) .
- ديوان أبى اسحاق الالبيرى / ت . د . محمد رضوان الداية / مؤسسة الرسالة
ببيروت / ط / أولى / ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ديوان أبى الدمينه / صنعة أبى العباس شعلب ومحمد بن حبيب / ت . راتب
التفاح / مطبعة المدني / نشر دار العروبة / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
- ديوان أبى قيس بن الأسلت الأوسى / ت . د . حسن محمد باجمودة / مطبعة السنة
المحمدية بالقاهرة / ١٩٧٣م .
- ديوان بشر بن خازم الأسدي / ت . د . عزة حسن / دمشق / ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان الأخطل / شرح ايليا سليم الحاوى / دار الثقافة ببيروت / ١٩٦٨م .
- ديوان الأعشى الكبير / ت . د . محمد حسين / المطبعة النموذجية بالقاهرة / ١٩٥٠م .

- ديوان أمرى القيس / ت. محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف بمصر / ط /
ثانية / ١٩٦٤ م. وشرحه للسند وصى .
- ديوان جرير / دار بيروت للطباعة / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ديوان جبران الخود / مطبعة دار الكتب المصرية / ١٩٥٠ م.
- ديوان حسان بن ثابت - رض الله عنه / ت. سيد حنفي حسنين وحسن كامل /
النهضة العربية بالقاهرة / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ديوان الخطيعة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني / ت. نعمان أمين طه ،
الحلبى بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي / صنعة عبد العزيز الميحيى / القاهرة / دار الكتب
المصرية ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م.
- ديوان ذى الزمة / بعناية ببيلى / المكتب الاسلامى للطباعة والنشر ببيروت / ط /
أولى / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان رؤية / نشره وليم بن الورد / ليسك / ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير / دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩١ هـ - ١٩٧٩ م.
- ديوان الشماخ بن ضرار / ت / صلاح الدين الهادى / دار المعارف بمصر - ١٩٦٨ م.
- ديوان الحجاج / ت. د. د. عزة حسن / دار الشرق بسوريا - ١٩٧١ م.
- ديوان عدى بن زيد العبادى / ت. محمد جبار المعبيد / بغداد - ١٩٦٥ م.
- ديوان علقمة الفحل / ت. لطفى المقال ودربة الخطيب / دار الكتاب العربى
بالحلب / ط / أولى - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ديوان عمر بن أبى ربيعة / ت. محمد محى الدين عبد الحميد / مطبعة السمادة
بمصر / ط / ثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م. - وطبعة دار صادر ببيروت.
- ديوان عنتر بن شداد / ت. عبد المنعم عبد الرؤوف وإبراهيم الابيارى / المكتبة
التجارية بالقاهرة (بدون) .
- ديوان الفرزدق / دار بيروت للطباعة والنشر / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م / وشرحه بعناية
عبد الله الصاوى / مطبعة الصاوى بالقاهرة .

- ديوان القطامي / ت. د. ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / بيروت / ١٣٧٩هـ.
- ديوان كثير عزة / ت. د. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت / ١٣٩١هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة / ت. د. احسان عباس / الكويت - ١٩٦٢م.
- ديوان المتلمس الضبعي / ت. حسن كامل الصيرفي / الشركة المصرية للطباعة والنشر
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان المتنبي بشرح العكبري / ضبط وتصحيح مصطفى السقا وآخرين / دار المعرفة
ببيروت - طبعة بالأوفست - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م.
- ديوان مجنون ليلى / ت. عبدالستار فراج / دار مصر للطباعة / ١٣٨٢هـ.
- ديوان النابغة الذبياني / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر
١٩٧٧م.
- ديوان النابغة الجعدي / جمع عبد العزيز رباح / منشورات المكتب الاسلامي
بدمشق ط / أولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان الهذليين / نسخة مصورة من مطبعة دار الكتب المصرية / الدار القومية
للطباعة بالقاهرة - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- الذيل والتكملة لكتاب الصلة / لابن عبد الطك المراكشي / ت. د. محمد بن شريفة
ود. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت.
- الرد على النحاة لابن مضاء / ت. د. محمد ابراهيم البنا / دار الاعتصام / ط أولى
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- رصف المعاني في شرح حروف المعاني / لابن عبد النور المالقي / ت. أحمد محمد
خراط / مكتبة زيد بن ثابت بدمشق - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة / للدكتور عبد الحسين المبارك ، م / جامعة
البصرة ببغداد - ١٩٨٠م.
- السبعة في القراءات / لابن مجاهد / ت. د. شوقي ضيف / دار المعارف بمصر
ط / الثالثة - ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني / الجزء الأول / ت. مصطفى السقا وآخرين م / مصطفى
الحلي بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

- سنن الترمذى / بتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان / مطبعة الفجالة الجديدة
بالقاهرة (بدون)

- سنن الدارقطنى / ت. السيد عبد الله هاشم المدنى / دار المحاسبة للطباعة
بالقاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- سنن أبى داود / ت. محمد محى الدين عبد الحميد / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- السنن الكبرى للبيهقى / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- سنن النسائى / شرح السيوطى / دار الفكر ببيروت / ط. أولى ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.

- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى / لأبى عميد البكرى / ت. عبد العزيز الميى / لجنة
التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

- سيويه امام النحاة - لعلى النجدي ناصف - المطبعة العثمانية بالقاهرة - ١٩٢٩ م.

- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية / لمحمد بن مخلوف / المطبعة السلفية / ط.
أولى ١٣٤٦ هـ / طبعة جديدة بالأوفست / دار الكتاب العربى ببيروت.

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب / لابن هشام الانصارى . / القاهرة (بدون) .

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلى / المكتب التجارى
ببيروت (بدون) .

- شرح أبيات سيويه / لابن السيرافى / ت. محمد على سلطانى / مطبعة الحجاز
بدمشق ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

- شرح أبيات مغنى اللبيب / للبغدادى / ت. عبد الميزر رباح وأحمد يوسف دقانى
دار المأمون للتراث بدمشق - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع كتاب ضحة الجليل / لمحمد محى الدين عبد الحميد
شرح الاشمونى / لأبى الحسن علي بن محمد / مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون)
دار الفكر بالقاهرة / ط. الخامسة عشرة بالقاهرة (بدون)

- شرح الألفية للمكودى / مع حاشية ابن حطون / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون) .

- شرح التسهيل لابن مالك / ت. عبد الرحمن السيد / مكتبة الانجلو المصرية ط. أولى
١٩٧٤ م.

- شرح جمل الزجاجى / لابن عصفور / ت. د. صاحب أبو جناح / ط. أولى / مؤسسة
دار الكتب - جامعة الموصل / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ت. أحمد أمين وعبد السلام هارون / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة / ط. ثانية / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- شرح ديوان زهير / نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية / الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- شرح الشافية للرضي / ت. محمد نور الحسن وآخرين / ط. أولى - دار الكتب العلمية بيروت : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح شواهد المغنى للسيوطي / بتصحيح محمد محمود / مكتبة الحياة ببيروت (بدون)
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ / لابن مالك / ت. عدنان الدوري / مطبعة العاني بغداد / ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- شرح القصائد العشر / للتبريزي / ت. فخر الدين قباوة / دار الآفاق ببيروت / ط. / رابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك / ت. د. عبد المنعم هريدي / دار المأمون للتراث ط. أولى / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- شرح كافية ابن الحاجب / للرضي / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .
- شرح اللمعنة البدرية في علم العربية / لابن هشام الانصاري / ت. د. هادي نهر جامعة بغداد - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- شرح المحلقات السبع / للزوزني / دار الحياة ببيروت (بدون)
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب ببيروت / ومكتبة المتنبي - القاهرة (بدون)
- شرح المقدمة المحسبة / لابن بابشاذ / ت. خالد عبد الكريم / الكويت / ط. أولى ١٩٧٦ م.
- شرح مقامات الحريري / للشريشي / ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / مطبعة المدني بالقاهرة - ١٩٧٣ م.
- شعر الأسود بن يعفر / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون) .

- شعر الحارث بن خالد المخزومي / جمع وتحقيق / د . يحيى الجبوري / مطبعة النعمان / النجف - بغداد / ط . أولى - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- شعر الراعي النخيري وأخباره / جمع وتقديم ناصر الحاني / مراجعة عز الدين التنوخي / دمشق / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- شعر عمرو بن معد يكرب / ت . مطاع الطرابيشي / دمشق / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة النعمان بالنجف / بغداد / ١٩٦٩ م .
- شعر نصيب بن رباح / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة الارشاد ببغداد ١٩٦٧ م .
- شعر النمر بن تولب / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون) .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة / ت . أحمد محمد شاکر / دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك / ت . محمد فؤاد عبد الباقي / عالم الكتب ببيروت (بدون) .
- شواهد الكشاف / لمحبد الدين أفندي / مطبوع مع تفسير الكشاف / دار المعرفة ببيروت .
- الصحاح للجوهري / ت . أحمد عبد الغفور عطار / القاهرة ط . الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الصاحبي في فقه اللغة / لأحمد بن فارس / المطبعة السلفية .
- صحيح مسلم بشرح النووي / دار الفكر ببيروت (بدون) .
- ضرائر الشعر لابن عصفور / ت / السيد إبراهيم محمد / دار الاندلس / ط أولى / ١٩٨٠ م .
- طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي / ت . محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف بمصر / ط أولى / ١٩٧٣ م .

- الطالع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد / للأدقوى / ت. سعد محمد حسن /
الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦ م.
- عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك / لمحمد محي الدين عبد الحميد / مطبوع
بهماش أوضح المسالك لابن هشام الانصارى .
- العقد الفريد / لابن عبد ربه / ت. أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الانبارى
دار الكتاب العربى ببيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء / لابن الجزرى / عنى بنشره / ج . برجستراسر
مطبعة الخانجى بمصر - ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- غيث النفع فى القراءات السبع / للفاقى / الحلبي بالقاهرة / ط الثالثة / ١٣٧٣ هـ
١٩٥٤ م.
- الفاخر للمفضل بن سلمة / ت . عبد العليم الطحاوى ومحمد على النجار / الحلبي /
ط / أولى ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- فتح البارى شرح صحيح البخارى / تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن باز ومحمد
فؤاد عبد الباقي / نشر وتوزيع دار الافتاء بالرياض (بدون) .
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية والتفسير / للشوكاني / ط / ثانية /
الحلبى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- فرحة الأديب فى الرد على ابن السيرافى / للاسود العندجاني / ت. محمد على
سلطاني / دمشق / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- الفصول الخمسون لابن معطى / ت. د . محمود محمد الطناحى / الحلبي بالقاهرة
١٩٧٧ م.
- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبي / ت. مصطفى السقا وآخرين / الحلبي
بالقاهرة / ط / أخيرة - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى / لمحمد بن الحسن الثعالبي / المكتبة
العلمية بالمدينة المنورة / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- الفهرس لابن النديم / مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بدون) .

- فوات الوفيات والذي عليها / لابن شاكر الكتبي / ت. د. د. احسان عباس / دار صادر
بيروت / ١٩٧٣ م.

- الكامل للمبرد / ت / محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته / دار نهضة مصر
(بدون)

- كتاب الأمثال / لأبي عبيد القاسم بن سلام / ت. د. د. عبد المجيد قطامش / دار
المأمون للتراث دمشق / ط / أولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م / منشورات
مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.

- الكتاب لسيوييه / ت. عبد السلام هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط /
ثانية / ١٩٧٧ م.

- كتاب الصناعتين / لأبي هلال العسكري / ت / محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل
الحلي بالقاهرة - ١٩٧١ م.

- كتاب اللامات / للهروي / ت. يعقوب علوان / مكتبة الفلاح بالكويت / ط / أولى
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع / لمكي بن أبي طالب / ت. د. د. محي الدين رمضان
دمشق - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالاندلس من شعراء المائة الثامنة / للسان الدين بن
الخطيب / ت. د. د. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت.

- الكشف عن حقائق التنزيل للزمخشري / دار المحرفة ببيروت.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / للحاج خليفة / مكتبة المثنى ببغداد .

- الكواكب الدرية على متعة الأجرومية / لمحمد بن أحمد الأهدل / دار الكتاب العلمية
بيروت (بدون) .

- لسان العرب لابن منظور / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- اللحن في العربية / لابن جني / ت. فائز فارس / دار الثقافة بالكويت (بدون) .

- مجاز القرآن / لابن عبيدة / ت. فؤاد سزكين / مكتبة الخانجي بمصر / ط / أولى
١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

- مجالس شعلب / ت. عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر / ط / الثانية -
٠م١٩٦٩
- مجالس العلماء / للزجاجي / ت. عبد السلام هارون / الكويت - ٠م١٩٦٢
- المحتسب لابن جنى / ت. على النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبى /
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة - ١٣٨٩هـ - ٠م١٩٦٩
- المحرر الوجيز (تفسير) لابن عطية - ت. أحمد صادق الملاح ، مطابع الاهرام
بالقاهرة ١٣٩٩هـ - ٠م١٩٧٩
- المحكم والمحيط الاعظم فى اللغة / لابن سيده / ت. عبد الستار احمد فراج /
الحلبى بالقاهرة ط / أولى ١٣٧٧هـ - ٠م١٩٥٨
- المدارس النحوية / د. شوقي ضيف / دار المعارف بمصر - ٠م١٩٦٨
- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / ط / ثانية /
م / النهضة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٤هـ - ٠م١٩٧٤
- المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب / ت. على حيدر / دمشق - ١٣٩٢هـ -
٠م١٩٧٢
- المزهر فى علوم اللغة للسيوطى / ت. محمد احمد جاد المولى وعلى النجاوى ومحمد
أبو الفضل / ط / أولى / دار احياء الكتب المصرية (بدون) .
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات - لأبى على الفارسى - ت. صلاح الدين
السنكارى - مطبعة العاني ببغداد ١٩٨٣م .
- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ت. محمد كامل بركات - (الجـزء
الاول والثانى) منشورات مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى - مطبعة
دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م (للأول) والثانى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- المستقصى فى أمثال العرب / للزمخشري / ط / أولى / حيدرآباد - ١٣٨١هـ -
٠م١٩٦٢
- المسائل البغداديات لأبى على الفارسى / ت. صلاح الدين السنكارى ، م / العانى
ببغداد ١٩٨٣م .
- المسائل السفرية فى النحولابن هشام الانصارى / ت. د. د. على حسن البواب / المطبعة
الوطنية بالرياض / ط / أولى - ١٤٠٣هـ .

المسائل

- المسائل في غريب لغة العرب / لأبي طاهر التميمي / ت. محمد عبد الجواد / وزارة الثقافة المصرية - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- مشكل اعراب القرآن / لمكي القيسي / ت. ياسين محمد السواس / دار المأمون للتراث / ط / ثانية (بدون) .
- مسند الامام أحمد / المكتب الاسلامي للطباعة والنشر / بيروت / ط / ثانية - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- المصون في الأدب / لأبي هلال العسكري / ت. عبد السلام هارون / الكويت / ١٩٦٠ م.
- معاني الحروف - المنسوب للرماني / ت. د. د. عبد الفتاح شلبي / دار الشروق / ط / الثانية / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- معاني القرآن للأخفش / ت. د. د. فائز فارس / ط / ثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- معاني القرآن للزجاج / ت. د. د. عبد الجليل عبده شلبي / المكتبة المصرية ببيروت صيدا - ١٩٧٣ م.
- معاني القرآن للفراء / ت. محمد علي النجار وآخرين / الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة / مطبعة سجل العرب .
- معجم الأدباء / دار المأمون بالقاهرة - ١٣٥٧ هـ.
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي بمصر / ط / الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- معجم المؤلفين / عمر كحالة / دمشق - ١٣٨٠ هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن / لمحمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب المصرية (بدون) .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس / ت. عبد السلام هارون / الحلبي بالقاهرة / ط / ثانية - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- المعيار المغرب والجامع مع المغرب عن الفتاوى علماء الاندلس وافريقيا والمغرب / لأحمد بن يحيى الونشريسي / ت. محمد حجي وجماعة من الفقهاء / دار الغرب الاسلامي ببيروت.

- مثنى الملبب عن كتب الاعارب لابن هشام الانصارى / ت. محمد محى الدين
عبد الحميد / دار المأمون للتراث ببيروت / مطبعة المدنى بالقاهرة
(بدون) .

- المفصل فى علم العربية للزمخشري / دار الجيل ببيروت / ط / ثانية (بدون) .
- المفضليات بشرح الأنباري / بعناية / كارلوس يعقوب / مطبعة الآباء اليسوعيين
ببيروت - ١٩٢٠ م .

- المقتضب للمبرد / ت. محمد عبد الخالق عضيمة / دار التحرير بالقاهرة / منشورات
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، الجزء الاول طبع سنة ١٣٨٢ هـ ،
والثاني والثالث سنة ١٣٨٦ هـ ، والرابع سنة ١٣٨٨ هـ .

- المقتصد فى شرح الايضاح للجرجاني / ت. كاظم بحر المرجان / دار النشر بالعراق
١٩٨٢ م .

- المقرب لابن عصفور / ت. احمد عبد الستار وعبد الله الجبوري / مطبعة العائى
ببغداد / ط / أولى ١٣٩١ هـ .

- المنصف لكتاب التصريف / لابن جنى / ت. ابراهيم مصطفى وعبد الله امين /
وزارة المعارف بمصر / مطبعة الحلبي - ١٩٥٤ م .

- منهج الأغفش الأوسط فى الدراسة النحوية / عبد الامير محمد أمين / مؤسسة
الأعلى ببيروت / ط / أولى - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك / لابی حيان / ت. سدن جليزر - نيوهافن
بأمريكا - ١٩٤٧ م .

- المؤلف والمختلف للأمدى / ت. عبد الستار فراج / الحلبي بالقاهرة - ١٣٨١ هـ -
١٩٦١ م .

- الموطأ للإمام مالك بن أنس / ت. محمد فؤاد عبد الباقي / دار احياء التراث ببيروت
(بدون) .

- نتائج الفكر للسهيلى / ت. د. محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة قاريونس
بليبيا ، مطابع الشروق ببيروت - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- نشير الجمان فى شعر من نظمى واياه الزمان / لاسماعيل بن الاحمر / ت. د. محمد
رمضان الداية / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى الأتابكى / المؤسسة المصرية العامة للطباعة
- النحو الوافى / عباس حسن / دار المعارف بمصر / ط / الرابعة - ١٩٧٦ م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء / لابی البركات الانبارى / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / نهضة مصر بالقاهرة - ١٣٨٦ هـ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / للطنطاوى / دار المعارف بمصر / ط / الخامسة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- النشر فى القراءات العشر / لابن الجزرى / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .
- نفح الطيب للمقرئ / ت. د. احسان عباس / دار صادر ببيروت - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- النقائص بين جرير والفرزدق / مطبعة بريل / ١٩٠٧ م / طبعة بالافست / مكتبة الشئى ببغداد .
- النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير / ت. د. محمود الطناحى / عيسى الحلبي بالقاهرة / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين / محمد عبدالله عنان / مطبعة مصر بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م.
- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى / دار الكتاب العربى ببيروت - ١٣٩٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- نيل الابتهاج بتطريز الدياج / للتبكتى / مطبوع بهامش الدياج المذهب / مطبعة السعادة بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٢٩ هـ.
- هاشميات الكميت بتفسير أبى رياش أحمد القيسى / نشره جوزيف هوروقتس - مطبعة بريل لايدن - ١٩٠٤ م.
- هدية العارفين لاسماعيل البغدادى / مكتبة الشئى ببيروت.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع / للسيوطى / ت. د. عبدالخالق سالم مكرم / دار البحوث العلمية بالكويت : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

فهرس الأبواب والفصول والمساءل

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	الكلام وما يتألف منه
٩ - ٤	باب الإعراب
٢٤ - ٩	باب معرفة علامات الإعراب
٣٠ - ٢٤	باب الأفعال
٥٤ - ٣٠	باب التثنية والجمع
٦٩ - ٥٤	باب الفاعل والمفعول به
٨٧ - ٦٩	نوع منه آخر (الموصولات)
٨٧	باب ما يتيح الاسم في إعرابه
٩١ - ٨٧	باب النعت
٩١	الضمائر
٩٦	اسم الإشارة
٩٧	العلم
٩٨	المصرف بالألف واللام
٩٩	المضاف إلى معرفة
١٠٨ - ١٤٧	باب المعطف
١٠٨	عطف البيان
١١٢	عطف النسق وفيه ثلاثة فصول
١١٢	الفصل الأول في المعطف وحقيقته
١١٢	الفصل الثاني في العاطف
١١٢	الفصل الثالث في المعطوف والمعدول عليه
١١٢	وفيه مسائل
١٢٦	المسألة الأولى : في المعطوف المفرد
١٣٧	المسألة الثانية : ان المفرد لا يحذف إلا على ما هو من جنسه لفظاً أو تقديراً
١٤٠	المسألة الثالثة : في العامل في المعطوف إذا كان مفرداً
١٤١	المسألة الرابعة : في تقسيم الأسماء في المعطف عليها

رقم الصفحة

١٤٤	المسألة الخامسة : في جواز حذف حرف العطف والمصطوف معاً
١٤٥	المسألة السادسة : في الاسم إذا افتقر إلى خبر أو ضمير وعطف على ذلك الاسم غيره قبل الخبر أو الضمير
١٤٧	المسألة السابعة : في العطف على محمولي عاملين
١٥٠ - ١٥٩	باب التوكيد
١٥٠	التوكيد اللفظي
١٥٢	التوكيد المعنوي وفيه مسائل
١٥٢	المسألة الأولى : في ألقاظه
١٥٤	المسألة الثانية : في معاني هذه الألقاظ
١٥٥	المسألة الثالثة : في المؤكد
١٥٦	المسألة الرابعة : فيما ينصرف من هذه الألقاظ وما لا ينصرف
١٥٦	المسألة الخامسة : فيما يجوز منها أن ينصرف به وحده وما لا يجوز
١٥٧	المسألة السادسة : في ترتيبها إذا اجتمع بعضها مع بعض
١٥٧	المسألة السابعة : فيما يلحق هذه الألقاظ ويجري مجراها في التبعيه والمعنى
١٥٩ - ١٧٢	باب البدل وفيه ثلاثة فصول
١٥٩	الفصل الأول : في حقيقة البدل
١٦٠	الفصل الثاني : في أنواع البدل
١٦٠	بدل الشيء من الشيء
١٦١	بدل البعض من الكل
١٦٣	بدل الاشتغال
١٦٤	بدل البداء
١٦٥	بدل الفلظ
١٦٥	بدل النسيان

رقم الصفحة

١٦٦	الفصل الثالث : فى أحكام البدل مع المبدل منه وفيه مسائل
١٦٦	المسألة الأولى : فى التصريف والتذكير
١٦٧	المسألة الثانية : فى الإظهار والإضمار
١٦٩	المسألة الثالثة : فى البدل من أسماء الاستفهام
١٦٩	المسألة الرابعة : فى البدل من الجمع أو المفرد
١٧٢ - ٢١٨	باب أقسام الأفعال فى التعدى وفيه ثلاثة فصول
١٧٢	الفصل الأول : فى حقيقة التعدى
١٧٢	الفصل الثانى : فى أقسام الأفعال بالنظر الى التعدى وعدمه
١٨١	الفصل الثالث : فى أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وفيه مسائل
١٨١	المسألة الأولى : فى حذف حرف الجر من كل مفعول وصل اليه فعله به
١٩١	المسألة الثانية : فى دخول حرف الجر على كل مفعول يتعدى اليه فعله بنفسه
١٩٣	المسألة الثالثة : فى تعدى الفعل الى الاسم ظاهراً ومضمراً
١٩٥	المسألة الرابعة : فى اتحاد الفاعل والمفعول فى المعنى
١٩٦	المسألة الخامسة : فى حذف المفعول الواحد والاثنين فما زاد
١٩٨	المسألة السادسة : فى قطع الفعل عن النصب الذى يعمل به المفعول من غير حذف للمفعول
٢١٨ - ٢٩٧	باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، وفيه مقدمة وأربعة فصول
٢٢٠	الفصل الأول : فى المصدر ، وفيه ست مسائل
٢٢٠	المسألة الأولى : فى حده
٢٢٠	المسألة الثانية : فى الأسماء التى ليست بمصادر ولكنها تقوم مقام المصدر الذى هو الحدث
٢٢٦	المسألة الثالثة : فى الناصب للمصدر وحكمه معه
٢٢٩	المسألة الرابعة : فى أقسام المصدر بالنظر الى التصرف والانصراف

رقم الصفحة

	المسألة الخاصة : في المصدر المشبه به
٢٣٢	المسألة السادسة : في تثنية المصدر وجمعه
٢٣٢	الفصل الثاني : في ظرف الزمان وفيه مسائل
٢٣٢	المسألة الأولى : في حده
	المسألة الثانية : في أقسام أسماء الزمان بالنظر إلى الإبهام
٢٣٤	والاختصاص والحد
	المسألة الثالثة : في ما يقتضي الاستخراق من ظروف الزمان وما
٢٣٥	لا يقتضيه
	المسألة الرابعة : في أقسام ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف
٢٣٩	والانصراف
٢٤٣	المسألة الخامسة : في ما يقوم مقام اسم الزمان وليس باسم له
٢٤٤	المسألة السادسة : في حكم الظرف الزماني مع العامل فيه
٢٥٠	الفصل الثالث : في ظرف المكان ، وفيه مسائل
٢٥٠	المسألة الأولى : في حده
	المسألة الثانية : في أقسام اسم الزمان بالنظر إلى الإبهام
٢٥٠	والاختصاص والحد
٢٥١	المسألة الثالثة : في انقسامه بالنظر إلى الاشتقاق وعدمه
	المسألة الرابعة : في ما يقتضي الاستخراق من ظروف المكان وما
٢٥٢	لا يقتضيه
	المسألة الخامسة : في أقسام ظرف المكان بالنظر إلى التصرف
٢٥٢	والانصراف
٢٥٥	المسألة السادسة : في ما يقوم مقام اسم المكان وليس باسم مكان
٢٥٦	المسألة السابعة : في حكم اسم المكان مع الناصب له
٢٦٤	الفصل الرابع : في الحال ، وفيها مسائل
٢٦٤	المسألة الأولى : في حدها
٢٦٦	المسألة الثانية : في شروط الحال
٢٧٢	المسألة الثالثة : فيما يقع موقع الحال
٢٨١	المسألة الرابعة : في الحال التي تسد سد الخبر

رقم الصفحة

	المسألة الخامسة : في العامل في الحال
	المسألة السادسة : في تقديم الحال على صاحبها أو على العامل فيها
٢٩٠	
٢٩٧ - ٤١٢	باب الابتداء ، وفيه ثلاثة فصول
٢٩٧	الفصل الأول : في المبتدأ وفيه مسائل
٢٩٧	المسألة الأولى : في حده
٢٩٩	المسألة الثانية : في العامل فيه
٢٩٩	المسألة الثالثة : فيما يشترط في المبتدأ
٣٠٦	المسألة الرابعة : في حذف المبتدأ وإثباته
٣١١	الفصل الثاني : في الخبر ، وفيه مسائل
٣١١	المسألة الأولى : في حده وأقسامه
٣٤٣	المسألة الثانية : في حذف خبر المبتدأ وإثباته
٣٥٦	المسألة الثالثة : في دخول الفاء على الخبر
٣٧٢	المسألة الرابعة : في الفاعل الذي يسد مسد الخبر
٣٨٢	المسألة الخامسة : في الخبر السببي والحقيقي
٣٩٨	المسألة السادسة : في الرفع للخبر
٣٩٨	المسألة السابعة : في تعدد الخبر
٤٠٠	الفصل الثالث : في الأحكام المشتركة بين المبتدأ والخبر وفيه مسائل
٤٠٠	المسألة الأولى : في التقديم والتأخير
٤١٠	المسألة الثانية : في أحكام المبتدآت والأخبار إذا اجتمعت
٤١٢ - ٤٩٣	باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، وفيه فصلان
٤١٢	الفصل الأول : في حده
	الفصل الثاني : في إعراب ذلك الاسم المتقدم وفيما يحمل عليه من ضمائره أو أسبابه ، وفيه مسألتان
٤١٧	

رقم الصفحة

- ٤١٧ المسألة الأولى : في إعرابه ، فله أحوال خمس
- ٤١٨ حال يجب فيها رفعه بالابتداء
- ٤٣٠ حال يجب فيها حمل الاسم المتقدم على إضمار فعل
- ٤٤٥ حال يجوز فيها في الاسم المتقدم الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل والمختار الحمل على إضمار فعل
- ٤٧١ حال يجوز فيها الوجهان على السواء
- ٤٧٧ حال يجوز فيها في الاسم المشتغل عنه الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل والمختار الرفع بالابتداء
- ٤٧٧ أربع مسائل تتعلق بهذه الأحوال الخمس
- ٤٧٧ المسألة الأولى : إذا اجتمع لك في مسألة طلب المشاكلة بالرفع بالابتداء وطلب الهمزة أو الأمر أو النهي بالفعل
- ٤٧٨ المسألة الثانية : أن الحمل على إضمار فعل حيث يجوز من مسائل هذا الباب فهو في بعضها أحسن من بعض
- ٤٧٩ المسألة الثالثة : أن الفعل الذي يحمل عليه الاسم المشتغل عنه في جميع مسائل هذا الباب لازم الحذف لا يظهر أبداً
- ٤٨٠ المسألة الرابعة : أن ما تقدم من أن الاسم المشتغل عنه إذا كان منصوباً محمول على إضمار فعل يفسره المتأخر
- ٤٨٢ المسألة الثانية من الفصل الثاني : وهي ما يحمل عليه ذلك الاسم من ضائره أو أسبابه عند حمله على إضمار الفعل
- ٥٩٣ - ٤٩٣ باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وفيه أربعة فصول
- ٤٩٣ الفصل الأول : في عدد هذه الكلم وتعيينها
- ٤٩٤ الفصل الثاني : في أقسام هذه الكلم
- ٥٠٤ الفصل الثالث : في معاني هذه الأفعال
- ٥١١ الفصل الرابع : في عطيا وأحكام ما تعمل فيه ، وفيه مسائل
- ٥١١ المسألة الأولى : في عطيا
- ٥١٥ المسألة الثانية : في حكم الاسم والخبر في هذا الباب بالنظر إلى التصريف والتذكير

رقم الصفحة

٥٤٣	المسألة الثالثة : فى رتبة الاسم والخبر فى هذا الباب بالنظر الى التقديم والتأخير
٥٦٦	المسألة الرابعة : فى أحوال الخبر بالنظر الى كونه مفردا أو جملة
٥٧٣	مسألة بها اختتام الباب ، يتكلم فيها فى موضعين
٥٧٣	الموضع الأول : فيما تدل عليه أفعال هذا الباب ، هل هو الحدث والزمان كسائر الأفعال أم الزمان خاصة ؟
٥٨٤	الموضع الثانى : هو رد هذه الأفعال للمفعول الذى لم يسم فاعله
٧٣٠ - ٥٩٣	باب الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وفيه مسائل
٥٩٣	المسألة الأولى : فى بيان هذه الحروف وذكر معانيها
٦٠٨	المسألة الثانية : فى عمل هذه الحروف
٦١٨	المسألة الثالثة : فى المبتدأ والخبر اللذين تحمل فيهما هذه الأحرف
٦٣٠	المسألة الرابعة : فى حذف الاسم أو الخبر فى هذا الباب
٦٦٠	المسألة الخامسة : فى حكم التقديم والتأخير فى هذا الباب
٦٦٧	المسألة السادسة : فى اتصال " ما " بهذه الأحرف
٦٧٧	المسألة السابعة : فى حكم ما يخفف من هذه الأحرف
٧٢٤	المسألة الثامنة : فى دخول لام الابتداء فى هذا الباب
٧٢٧	المسألة التاسعة : فى المحطوف على الموضع فى هذا الباب
٧٣٥ - ٧٣١	باب الفرق بين (إِنْ) و (أَنْ)
٨٢٨ - ٧٣٦	الفهارس العامة
٧٥٩ - ٧٣٦	فهرس الآيات القرآنية
٧٦٤ - ٧٦٠	فهرس القراءات القرآنية
٧٦٥	فهرس الأحاديث النبوية والآثار
٧٨٣ - ٧٦٦	فهرس الأبيات الشعرية وانصاف الأبيات
٧٨٤	فهرس الأمثال

رقم الصفحة

٧٨٩ - ٧٨٥

فهرس لبعض الأساليب والنماذج النحوية

٧٩٧ - ٧٩٠

فهرس الأعلام

٧٩٨

فهرس الكتب

٧٩٩

فهرس القبائل والحوائف

٨٢٠ - ٨٠٠

فهرس مراجع التحقيق والدراسة

٨٢٨ - ٨٢١

فهرس الأبواب والفصول والمسائل